



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



Arab. 1.5076/5

• فهرست الجزء الخامس من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية •

صحيفة

- ٢ (كتاب الاجارة)
٧٠ (كتاب الزراه)
٩٠ (كتاب المحجرو والمأذون وبلوغ الغلام)
١٠٩ (كتاب الغصب)
١٦٧ (كتاب الشفعة)
٢١٦ مطلب لو سكت لا تبطل ما لم يعلم المشتري والتمن
٢١٨ مطلب يقضى بالشفعة في بعض المبيع اذا لم يكن الشفيع شفعيا في باقيه
٢٢٢ (كتاب القسمة)
٢٨٤ (كتاب المزارعة والمساقاة)
٢٨٩ (كتاب المحظور والباحة والصيد والذبايح)
٣٠٠ مسائل ستة وارده من المند بقصد الاستفتاء منها
٣٠٩ (كتاب احياء الموات والشرب)
٣١٦ باب القرض
٣٢٦ (كتاب المداينات)
٣٦٩ (كتاب الرهن)
٤٠٤ (كتاب الجنائيات والديات)
٤٢٠ مطلب ضرب رجل اريد اقله فلم يقلص منه الا بقتله فقتله لاشئ عليه
٤٢١ مطلب يكفى في ايجاب القسامة والدية على أهل القرية بكون الدعوى عليهم
أو على معين منهم أو على بعض مبهم
٤٢٤ مطلب للامام حق أخذ دية مسلم لاولى له أصلا
٤٢٥ مطلب للكبير والقود قبل كبر الصغار اذا لم يكن الكبير اجنبيا عن الصغير
٤٢٧ مطلب الاراضى التى لها مالك أخذت من يده ظلما وقصبا لا يجب على
المالك شئ ولا على الغاصب و يكون القتل فيها هدرا
٤٢٨ مطلب ادعى الولي القتل عدا فشهدوا بالقتل المطلق تقبل وتجب الدية
٤٣٠ مطلب لا تقبل عاقلة حتى يشهد الشهود ان الدار التى وجد فيها القتل لذى
اليده
٤٣٠ مطلب وجد قتل في دار نفسه فالدية على عاقلة ورثة عند الامام وعندهما
وزفر لا شئ فيه وبه يقضى
٤٣٤ مطلب الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة به



- ٤٤٨ مطلب ماث من حفره وحفر غيره قهمت ديتته على الحافر من وسقط ما أصابه
- ٤٤٩ مطلب جنابة العبد فيما دون النفس لا تثبت الا باقرار المولى أو البينة
- ٤٥١ مطلب شرط القسامة والدية تقدم الدعوى الضمنية
- ٤٥٦ مطلب لو حفر فيما يملكه لا يضمن الحافر بوقوع أحد فيه
- ٤٥٦ مطلب في حكم الذخيرة اذا اندهمت ولم يبق لها أثر اختلاف في ايجاب حكومة
عدل
- ٤٥٧ مطلب دفع امرأة فوق ابنها ووقعت عليه ومات ضمن الدافع مطلقا
- ٤٥٩ مطلب الاراضي السلطانية التي آلت لبيت المال لا تعتبر في ايجاب القسامة
والدية على مزارعيها
- ٤٥٩ مطلب في وقت وجوب اداء اقساط الدية
- ٤٦٥ (كتاب الحميضان وما يتضرر به الجيران)
- ٥٢١ مطلب لا نظر لضوء الباب
- ٥٢٣ مطلب المروور في أرض الغير ممنوع مع الضرر أو المنع من المالك
- ٥٢٤ مطلب الفاصل بين المهدود وغيره يدخل في المهدود
- ٥٢٥ مطلب ليس لأهل السكة الغير النافذة أن يبيعوها أو يئتموها أو يندخلوها في
دورهم بل لهم المروور فقط
- ٥٢٧ مطلب ليس له أن يحدث خرقة في سكة غير نافذة بدون إذن أهلها
- ٥٢٨ مطلب ليس لمن له باب في خرقة مرة غير نافذة أن يفتح فيها بابا للروور بدون
إذن أربابها

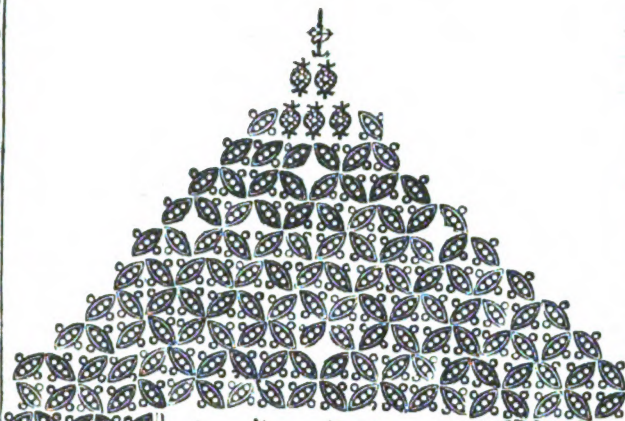
(تمت)

(ما شاء الله كان)

الجزء الخامس من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للإمام
الأول والودعي المفرد شيخ الإسلام ومفتي الديار
المصرية حلالا الشيخ محمد العباسي المهدى
الفتية الحنفية الأزهرية المصرية

الطبعة الأولى بالمطبعة الأزهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الاجارة)

(سئل) في رجل يستحق نظر قطعة أرض وقف فآجرها لرجل آخر مدة تسعين سنة وحكم بعهدة الاجارة قاض شافعي يرى جوازها حكما مستوفيا شرائطه وأذن له بالبناء والعمارة فيها على ان ما بناه وجدده يكون ملكا له ثم بعد ذلك مات كل من المورث والمستاجر فهل يكون البناء ملكا لوارث المستاجر أم يرد للجواب (أجاب) نعم ما بناه المستاجر من ماله لنفسه ملك له يورث عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين ثابت على رجل آخر استاجر رب الدين من المدين مراكب في البحر مدة سنة معلومة باجرة معلومة اقتطع منها الدين وما بقي من الاجرة بعد الدين دفع بعضه للمورث وبقى البعض وكتب بذلك حجة شرعية ووضع المستاجر يده على المراكب مدة ثلاثين يوما فبعد ذلك باع المورث المراكب لرجل آخر وسلمها له من غير ان المدين المستاجر ومن غير اجازته فهل لا يجب للمورث لذلك ويحجب المدين على رد المراكب للمستاجر الى تمام مدة الاجارة (أجاب) بيع العين المستاجرة في مدة الاجارة موقوف على اجازة المستاجر اذا لم يلزم المالك دين بعيان أو بيان أو اقرار ولا مال له غير العين المستاجرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أرض أوسية آجرها زوجها الشخص آخر بغير اذنها وعلمها فهل لا تصح هذه الاجارة في حق المرأة ويكون لها فسخها وبطلانها واجارة الأرض لغير المستاجر المذکور حيث لم يزرعها المستاجر من زوجها المذکور واذا ادعى المستاجر انه دفع لزوجها بعض الاجرة وأراد ان يرجع عليها به لا يجب لذلك حيث لم تقبض منه شيئا ولم تعلم بالاجارة ولم

فان ذلك بل استاجرهم من زوجها بلا اذنهما (اجاب) اجارة الزوج المذكور والمحال
ماذ كره غير نافذة وليس للاستاجر مطالبة المرأة بمجرد دفع شيء من بدل الاجارة لزوجها
والمحال ماذ كره الله تعالى أعلم (سئل) في ناظرة وقف ادعت على زيدان العقار
الذي تحت يده وآل له بالشراء الشرعي من عمرو وبعض ارض امه كانت المقتورة بالمحكر
الشرعي جارية في ارض وقف القاضي النوبي الكائن تحت نظارتها أيضا وانه قد كان عمرو
المذكور تعدى على امكنة الوقف الثاني بالهدم وأدخلها في عقاره ولدى المنازعة معه التزم
بدفع مبلغ معلوم زائد عن المحكر المقرر للارض نظير اجارة الارض مسانعة لجهة الوقفين
وترك دعواها واستمر يدفع ذلك كما حصل عليه الاتفاق الى حين صدور البيع فيه
لزيد بن مخ كذا وطلبت من زيد المشتري أن يدفع لها ما كان يدفعه لبايعه المقرر عليه
حسب التزامه فسئل المدعي عليه عن ذلك كله فانكر استحقاقها لذلك عليه وعلى بايعه
بالكلية وذكر ان بعض امكنة الوقف التي تدعى ذلك بسيم اقد اندرست فيما مضى من
الزمان حتى صارت لخرباها قاعا صغيفا وان انقاض الوقف المذكور باعها سلفها الناظر
لرجل بالاذن الشرعي غيب الكشف على خراب الامكنة المذكورة من المحال كيم الشرعي
وتحقق ذلك له ثم آلت بالشراء الشرعي لبايعه عمرو وبني بها العقار للمتنازع فيه بعد
ان اسفكر اصل ارض وقف الامكنة المذكورة المندرسة الجارية في وقف القاضي
بمحكر معلوم من ناظره الشرعي وحرر بذلك كله صكوك شرعية ثابتة المضمون وانه بعد
ان ملكت البائع المذكور جميع بناء العقار بالانشاء على الوجه المسطور باعه للمدعي
عليه بموجب حجة شرعية وبمقتضى ذلك لا يجب عليه شيء ولا يدفع الا المحكر المقرر لوقف
القاضي لاسيما وقد نظرت هذه الدعوى بحضور المحال كيم الشرعي ويهدى المدعي عليه اعلام
شرعي مذكور به افادة السادة العلماء بانه حيث صدقته المدعية المذكورة ان لبايعه
موجود لجهة الوقفين المذكورين وانه قد زال جميعه لم يكن لها طلب القدر المرقوم من
المدعي عليه بمجرد دعواها بما وقع بينهما وبين عمرو من التراضي والالتزام وانما ادعت
من الجلس الشرعي فرار من الحكم عليها فهل حيث كان الامر كما ذكر لا يكون لها طلب
شيء خلاف أجر مثل الارض ولا يسرى على المشتري ما تدعى التزام بايعه به ولم تثبته ولا
يلزمه الا بدفع المحكر المقرر كيف المحال (اجاب) ليس لناظرة الوقف المذكور
مطالبة المشتري للكان المذكور من انشاء محكم المذكور بشيء من اجرة ما زاد من
بناء وقفها حيث كان الامر كما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت وقف
وبه جدك موضوع بموجب اذن من ناظر سلف بموجب بينة ونصديق مشمول بختم ناظرة
الوقف حالا وبه بينة آجرت الناظرة الحانوت المذكور لرجل آخر من غير اعلام اصحاب
الجدك وترى بذلك ابطال ما وضع بالجانوت المذكور من البناء وغيره فهل لذلك
أو تمنع سيما وهنالك بينة تشهد بذلك (اجاب) اذا كان الجدك موضوعا بحق القرار باذن

ذى الحجة

١٢٦٤

١

١٢٦٤

٢

ناظر يملك ذلك لا يكون لمتولي الوقف بعده تكايف واضعه برفعه ولا اجارته لغيره مادام يدفع أجر مثل المحنوت خالي عن الجبلة المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة سكنوا محلا من تعلقات زاوية معدة للصلاة بعلة انهم يقيمون فيه الذكرك على العادة فهل للناظر منعهم من الإقامة والسكنى فيه واسكانه لمن يدفع أجرته لجهة وقف الزاوية حيث كان من تعلقاتها ومنعه من الجملوس في الزاوية الا للصلاة حيث بناها وانقها لذلك (اجاب) لناظر المسكان الموقوف على مصالح الزاوية اجارته باجر المثل وصرفها في مصالح الزاوية طبق شرط الواقف ومنع من يسكنه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سقاء يخدم عند آخر أخذ سمارا لخدمته وذهب به الى البحر ليحمل عليه الماء حكم عاده فضاغ منه من غير تعد ولا تقريط فهل اذا اراد الخدم ان يضمه للسقاء المذكور لا يجاب لذلك (اجاب) لا يضمن الاجير الخاص ما هلك بيده أو بعمله اذ لم يثبت عليه التعدي أو التقريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من ناظر على وقف ابيه منزلا وقفا سنتين كاملتين باجرة معلومة بموجب وثيقة شرط فيها شروط منها انه يفتح باب المنزل من مكان تابع له وانه اذا صار خروج المستاجر من المنزل يكون ملزوما ببناء المحائط واعادته وجعله حائوتا تابعا للمنزل فهل تكون اجارة المكان المذكور فاسدة حيث اجره الناظر أكثر من سنة وشرط على المستاجر بناء المحائط وممرته من مال نفسه ويكون للمستاجر فسختها بلارضا الموجه حيث وقعت فاسدة كما هو مذكور (اجاب) يراعى شرط الواقف في الاجارة فان اطلق الواقف ولم يشترط شيئا فالمتى به انها لا تتراد على سنة في الدور والحوائت وصرحوا بان الاجارة تفسد بالشروط انما لفظة مقتضى العقد كاشتراط مرمة الدار على المستاجر بحيث اشترط الناظر الموجه في عقد الاجارة على المستاجر بناء المحائط وأجره مكان الوقف أكثر من سنة كانت الاجارة فاسدة ولكل منهما فسختها بلارضا الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حائوتا وقفا من ناظره سنة كاملة فاتفق مع رجل ان يعقد شركة ويكون الربح بينهما مع انه لا مال له ثم أحضر الآخر بضاعة ووضعها في المحنوت فمات المستاجر للمحنوت في أثناء السنة فهل تنفذ الاجارة بقوته ولاحق لورثته فيه من حين الموت واذا ذهب رب البضاعة واستاجر المحنوت من ناظره يكون الحق فيه له وحده (اجاب) ليس لورثة المستاجر الاول ولا لغيرهم معارضة مستاجر حائوت الوقف من ناظره اجارة صحيحة باجر المثل بعد موت المستاجر الاول انفسه وانفساها بموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مائة فدان أقام فيها ناظر الاجل زراعتها على ذمة صاحب الارض خاصة فاجر الناظر منها ثلاثة اوار بعين فدانها بدون اذن صاحبها فهل ايجاره غير نافذ (اجاب) حيث لم يكن الناظر المذكور وكيل عن المالك في اجارة الارض وأجره بدون اذن المالك واجازته لا تكون الاجارة نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مراكب من آخر مدة سنة معلومة باجرة معلومة دفع بعضها

١٢٦٤

٢

١٢٦٤

٤

١٢٦٤

١٦

١٢٦٤

٢١

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٥

٣

للوهر وبقي البعض ووضع المستاجر يده على المراكب مدة ثلاثين يوماً ثم بعد ذلك بيعت
 المراكب لرجل آخر في دين للمشتري فهل يكون للمستاجر حبس العين المستاجرة تحت يده
 حتى يستخلص دراهم الاجارة التي دفعها للوهر (اجاب) اذا بيعت المراكب لاجل
 الدين يثن زائد عن الاجرة المبهمة وفتحت الاجارة يكون للمستاجر حبسها لاستيفاء
 ما عجل من الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة وفي الطميطاوى من الاجارة عن العمادية
 واذا كان عقد الاجارة أو البيع صحيحاً وكان كل منهما يدين للمستاجر والمشتري على الاتجار
 والبائع ثم تغاضوا العقد بينهما ما يكون للمستاجر والمشتري حق الحبس لاستيفاء الدين
 ويكونان احق بهما من سائر الغرماء لومات الاتجار والبائع وعليهما ديون كثيرة انتهى
 والله تعالى اعلم (سئل) في ناظرة على ارض وقف اجرتها بدون اجرة مثله او هنالك واقف
 فيها باجرة المثل فاذا فوقها فهل لا تكون الاجارة والحال هذه نافذة (اجاب) اجارة ارض
 الوقف اذا كانت بدون اجرة المثل بغبن فاحش غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل استاجر قطعة ارض خربة من مكان وقف بدون قيمتها والناظرة اجرتها لكونه
 زوجها فهل هذا الايجار صحيح ام باطل لكونه بدون القيمة (اجاب) اذا اجر الناظر
 ارض الوقف بدون اجرة المثل بغبن فاحش كانت الاجارة فاسدة ويلزم المستاجر تمام
 اجرة المثل على ما به الفتوى هذا اذا كانت الاجارة من اجنبي اما لو اجر الناظر من لا تقبل
 شهادته له كابنه أو ابويه أو احد الزوجين فلا اثر بلا زيادة عن اجر المثل لا يصح عند الامام
 كما يستفاد من الدورود الهاتر من الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في بئر ماء ملح مملوكة
 لامرأة اجرها ابوهارجل مدة معلومة باجرة معلومة بغير اذن المالككة ثم اجرتها المالككة
 لا تخرد مدة معلومة باجرة معلومة فهل في هذه الحالة يبطل الايجار الاول الصادر من
 الاب بدون اذن المالككة وينفذ الايجار الثاني الصادر من المالككة (اجاب) اجارة
 الاب البعز على الوجه المذكور غير نافذة واجارة المالككة البئر لاستيفاء الماء منها لا تصح
 ايضا لانها وردت على استهلاك العين قصداً والاجارة ليست كذلك ففي الانقراوية
 من الاجارة الاجارة اذا وقعت على العين لا تجوز فلا يهضم استئجار الآجام والخيماض
 لصيد السمك أو رفع القصب أو قطع الحطب أو سقي أرضه أو غنمه منها وكذا اجارة المرعي
 اه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مكاناً ووقفاً من ناظره سنة كاملة باجرة
 معلومة دفعها للناظر وبسببه سدد بذلك فهل اذا مات الناظر بعد مضي نصف السنة
 لا تنسخ اجارة المستاجر ولا ينزع المكان من يده حتى تتم مدته المذكورة (اجاب)
 لا تنسخ اجارة مكان الوقف المذكور بموجب المتولي عليه الموجه والله تعالى اعلم
 (سئل) في وكالة وقف يعلمها ربعان من جملة الوقف استاجر جميع ذلك رجل من
 ناظر الوقف باجرة دون اجرة المثل بكثير فهل تكون الاجارة باطلة واذا كان هناك من
 يستاجر باجرة المثل يقدم على غيره (اجاب) اجارة عقار الوقف بالغبن الفاحش غير

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٣٠

صححة وعلى المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر
أرضاً للزراعة باجرة معلومة لكل سنة والمحال ان الاجرة عما في نقله كلفة وشرط على
صاحب الارض الا يقاء في محل الارض المستاجرة واستمر على ذلك حتى مات صاحب
الارض وله بذمة المستاجر اجرة سنة فطلب وكيل الوارث نقل الاجرة من محل الارض الى
محل التركة فهل والمحال هذه تكون كلفة نقلها على وكيل الوارث من التركة ولا يلزم
المستاجر شيء من الكلفة واذا أمر الوكيل بالمستاجر بان ينفق من ماله على نقل الاجرة
ليرجع عليه ونقلها المستاجر وأنفق عليها يكون له الرجوع بما أنفق عليها حيث ثبت
الاتفاق والامر على الوجه المذكور (أجاب) نعم للمستاجر الرجوع بما أنفق به باذن الوكيل
اذا تحقق ما هو مستطور والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف يطالب ناظر وقف آخر
بمحرك أرض أما كن بمبلغ يزيد عن اجرة مثل الارض المحققة جريانه في هذا الوقف مع ان
تلك الاماكن لم يكن تابعاً منها لجهة الوقف المطلوب منه المحرك الا بعض أرضها فقط
فهل لا يلزم الوقف المطلوب منه المحرك الا اجرة مثل الارض المعلومة الا بجهة الوقف
المذكور واذا فرض انه مقر رعاياها حكراً من النظائر السابقين يزيد من اجر مثل الارض
التابعة لهذا الوقف بكثير وفي ذلك غبن فاحش على الوقف الثاني لا يعتبر واذا فرض ان
النظار المذكورين دفعوا مقدارا معلوماً في كل سنة لجهة الوقف المطلوب له المحرك
لا يعول عليه احتمالاً على تقريرهم أو عدم عنهم بالحقيقة (أجاب) لا يجبر ناظر البناء
الموقوف على دفع شيء زائد عن اجر مثل الارض خالية عن البناء يدون وجهه يقتضي
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك وكالة بدمياط معدة للاستغلال له ولو اسفلاً
بتمامها مبيعة لجماعة مات المالك عن وارث قاصر وله أم وصى عليه ارادت تلك الوصي
القيمة بمصر زيادة الاجرة أو اجارتهما لغيرهم باجر المثل فامتنعوا عما ارادته تلك الوصي
وادعوا ان مورث القاصر جعل لهم فيها جرد كعدم زيادة الاجرة مع عليلين بوثائق
مقطوعة الثبوت فهل للوصي طلب اجرة المثل ان رضوا به أو اجارتهما لغيرهم ولا عبرة
بوثائقهم المقطوعة الثبوت واذا استاجر آخر من أحد المستاجرين مكاناً من الوكالة وبني
عليه مكاناً آخر بغير اذن الوصي يكلف القلع ان لم يضر بمكانته أولاً (أجاب) لا يثبت
المجردك بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه وللوصي اجارة عقار اليتيم باجرة المثل اجارة صححة
ويكف الباقي المذكور قلع بنائه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استاجر من آخر مكاناً مدة باجرة معلومة عمل له بعضها ثم بعد ذلك رغب شخص آخر في
استئجار المكان المذكور بزيادة عن الاجرة الاولى فاقر الموجر المالك بالملك في المكان
المذكور لا يثبت بسبب انه ووجه لها وخازنه من مدة سابقة على الاجارة التي صدرت منه
للمستاجر منه فاجرة البنت المذكورة للراغب المذكور حيث أقرها والد لها بالملك فيه
بعد صدور الاجارة منه للرجل المذكور فهل لا يحكم بطلان الاجارة الاولى باقرار الموجر

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢

ربيع الثاني

١٢٦٥

٩

جمادى الاولى

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٣

الذي كور بالملك في المكان لا بنته حيث كذبه المستاجر الاول في ذلك ولا يكون اقراره
 حجة على المستاجر الاول ولا عبرة باستئجار المستاجر الثاني من البنت الذي كورة حيث كان
 مبنيا على مجرد اقرار الاب له بالملك (اجاب) اجارة البنت المكان الذي كور قبل مضي
 مدة الاجارة الصادرة من ابها بقدر صحيح غير نافذة حيث كان الحال ما هو خبر بورمال يثبت
 الاستحقاق لغير المورج بحجة شرعية بالنسبة للمستاجر الاول والله تعالى اعلم (سئل) في
 بيت موقوف شرط واقفه شرط من جملتها ان يسد امن غلته بعماره وهناك شخص
 ساكن في المكان نعدا من غير استحقاق له في الوقف ولا لزوجه فهل يجب عليه شرعا
 دفع اجرة المثل للمدة الماضية ويكون للاستحقاقين اخراجه منه جبرا عليه ووجه الناظر ان
 شاء بعد البناء المقتضى اليه (اجاب) على المستولى على عقار الوقف اجرة له مدة وضع
 يده على هذا الوجه لتصرف مصارف الوقف حسب شرط واقفه وللناظر اجارة عقار
 الوقف باجرة المثل ورفع يده المستولى عليه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في ثلاثة مشتركين في حمام اراد اثنان من الشركاء اجارة نصيبهما الاجنبي غير شريكهما
 والشريك الثالث يطلب ان يستاجر منهما بمثل ما يستاجر الاجنبي منهما فهل لا تصح
 الاجارة من غير الشريك حيث كان نصيب كل مشاعا واذا اطلب الشريك الاجارة لنفسه
 يكون مقدما على الاجنبي ويحجب المطالبة (اجاب) اجارة المشاع من غير شريكه غير
 صحيحة عند الامام وعليه المتون والمعول ولا يجبر الشريك على ان يورج من شريكه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر معصرة موقوفة كل سنة بكذا باجرة المثل في اثناء
 السنة جاور رجل وزاد في الاجرة زيادة فاحشة تعنتا فهل لا تعتبر زيادة المتعنت وتمكون
 اجارة الرجل الاول صحيحة حيث كانت باجرة المثل واذا استاجر الثاني بالزيادة في اثناء
 السنة التي صحت فيها اجارة الاول لا تمكون اجارة الثاني صحيحة (اجاب) لا تنقض
 الاجارة بزيادة الاجرة لرغبة راغب او لزيادة من قبل متعنت بل لغلو سعرها في نفسها عند
 الكل كما في شرح المجمع فاذا وقعت الاجارة الاولى باجر المثل وكانت زيادة الثاني لجرد
 الرغبة او تعنتا لا تصح الاجارة له قبل مضي مدة اجارة الاول والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة فاطرة على حائض وقفت اجرة لرجل سنة باجرة معلومة ثم قبل مضي المدة اجرة
 لرجل آخر اجارة مضافة بدون اجرة المثل فهل لا تمكون الثانية لازمة واذا زادت اجرة
 المثل في اثناء المدة وفضحت المضافة واجرتها الا ول باجرة المثل مدة معلومة تكون الاجارة
 منها والحال هذه صحيحة نافذة فلا يكون للاستاجر الثاني اجارة مضافة بدون اجرة المثل
 معارضة الاول ولا منازعته والحال هذه (اجاب) قال في شرح التنوير وفي لزوم الاجارة
 المضافة تهيهان وايد عدم لزومها بان عليه الفتوى اه فعلى ما به الفتوى يكون للناظرة
 فضها واجارة الحائض باجرة المثل بعد مضي ما لم تفت فيه الاجارة ولا تصح اجارة عقار
 الوقف بدون اجرة المثل بعين فاحش والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف على

جادی الاولی سنة

مستحقین اجرة فناظره لرجل بریع اجرة واذن للمستاجر ان يعمره من ماله ويدفع بعض الاجرة
لناظره ويقتطع بعضها حتى يخلص ما دفعه في العمارة ثم بعد ان هممه المستاجر اجرة لا آخر
بزيادة مما استاجر به ثم مات الناظر وتولى غيره فاجرة المتولى الآن لا آخر باجرة المثل اجارة
صحيحة فهل لا تصح اجارة الناظر الاول بدون اجرة المثل وانه يكون اجارة المتولى الثاني هي
الصحيحة حيث وقعت باجرة المثل - بل وتكون اجارة المستاجر من المستاجر الاول غير صحيحة
لعدم صحة اجارته من المتولى (اجاب) اجارة المتولى عقار الوقف بدون اجرة المثل بغير
فاحش غير صحيحة و يلزم المستاجر تمام اجرة المثل وحيث اجر متولى الوقف الآن مكان
الوقف المذکور باجرة مثله تكون اجارته صحيحة نافذة وقدر حوايا المستاجر فاسد اذا
اجر اجارة صحيحة يكون للاول نقضها والله تعالى اعلم (سئل) في أرض رزقة للزراعة
استاجرها رجل من ناظرها واذن الناظر بتخليجها من كبس بتراب علوك له ودفع له مبلغا
من الدراهم أخذ منه الناظر ليكون جميع ذلك خلوا له وصار المستاجر يزعمها مع اخوة له
بعيشته مدة بعد اصلاحها وكبسها ثم مات المستاجر عن ورثة ذكر ورومات الناظر ايضا
وتولى ناظر آخر وصدق على صحة ما ذكر لرواضى الیمن الورثة واخوة المتوفى فهل اذا
ارادوا التفرق الآن يكون الطين لورثة المستاجر خاصة ولا يشاركهم فيه الایهام واذا
اراد الناظر نزع من أيديهم واعطاه لغيرهم من الایهام لا يمكن من ذلك لما لهم من حق
القرار (اجاب) اذا ثبت الاذن بالخلو في اراضي الرزقة الموقوفة من قبل ناظرها
للمستاجر ولا مانع وثبت انشاء المستاجر فيها خلوا يكون ذلك الخلو مملوكا له ولورثته بعده
لا يشاركهم فيه غيرهم وليس للناظر رفع ايديهم عن الارض مادام اوقافهم يدفع اجر مثلها
لجهة وقفها والله تعالى اعلم (سئل) في شخص بالغ يخدم عند رجل آخر من غير شرط اجرة
له بل يطعمه ويكسوه حكم ثالثه واستمر معه مدة من السنين بهذه الكيفية ثم خرج
من عنده من مدة ثمان سنوات وله أخ يريد الاخ المذکور ان يطالبه باجرة أخيه مدة
خدمته فهل لا يجاب لذلك بدون وكالة عن أخيه ولا تسامح دعواه واذا ادعى البائع
المذکور بنفسه أو بوكيله وطلب اجرة مدة خدمته عند الرجل المذکور لا يجاب لذلك
(اجاب) نعم لا يجاب لذلك ولو طلب بنفسه أو نائبه حيث كان أجنبيا وكان من اهل
التبرع قال في صرة الفتاوى رجل خدم آخر سنة أو سنتين ولم يسم اجرا فلما خرج ادعى
الاجرة ان كان الخادم قريبه يجب اجر المثل لانه يرجو أكثر من الاجرة وان كان أجنبيا
لا يجب لانه كان متبرعا ان كان من اهل التبرع وهذا اذا لم يكن الشخص المذکور معروفا
بهذه الصفة وقيام حاله بها فان كان معروفا بذلك وقيام حاله بها يكون القول له في كونه لم
يعمل متبرعا ويجب له اجرة المثل في هذه الحالة بحسب عليه منه ما وصله من الطعام
والكسوة كما يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة وغيره والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل استاجر من آخر حائونا باجرة معلومة اجارة مشاهرة واستمر على ذلك مدة ثم بعد

١٢٦٥

٢

جادی الثانية

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

١١

ذلك

جمادى الثانية سنة

١٢٦٥

١٢

ذلك فسخ الموجب الاجارة عند آخر الشهر وأمر المستاجر بتخليتها ليسكن مالدها فيها بنفسه فامتنع من ذلك متعللا بأنه لم يبيع البضاعة التي فيها فهل يكون للمالك الشرعى اجبارا على تخليتها المحسنة المذكور ولا عبرة بما تعلل به لاسيما وقد اعطى له المالك ميعادا على تخليتها (اجاب) لا يجبر المالك على اجارة حانوته المذكور وله اخراج الساكن فيه بدون اجارة شرعية والله تعالى اعلم (مسئل) في دكان مشترك بين اثنين طلب أحدهما ان يسكن فيه مدة بالمهاياة فامتنع الشريك الآخر من ذلك وأجر نصيبه منه لغير شريكه فهل لاتصح اجارته لغير شريكه ويحجب طالب المهاياة لذلك

١٢٦٥

٢٩

(اجاب) يجبر احد الشريكين على المهاياة عند امتناعه عنها واجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة والله تعالى اعلم (مسئل) في طاحونة بعضها وقف وبعضها ملك مستاجرة لها امرأة مشاهرة باجرة معلومة استاجر هارجل آخر سنة مبدؤها بعد شهر عن يستحقها باجرة معلومة تزيد عن الاجرة الاولى وكتبوا له سند بذلك ثم بعد تمام الشهر أراد المستاجر السكنى فغنته المستجرة الاولى فهل اذا ثبت امتناعه ممن يستحق الطاحونة المذكورة بالبيضة الشرعية له سكنها وتزعم من يد المرأة المذكورة

١٢٦٥

رجب

١٢

(اجاب) للمستاجر الثاني الانتفاع بالطاحونة المستجرة جبر اعلى المستجرة الاولى اذا وقعت اجارته صحيحة ففي الدرمن باب ما يجوز من الاجارة أجرداره كل شهر بكذا فكل الفسخ عند تمام الشهر ولو غاب المستاجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومناعه فيها لم يكن للآخر الفسخ مع المرأة لانها ليست بخصم والمحيلة اجارته لا تخرق قبل تمام الشهر فاذا تم تنفسخ الاولى فتنفذ الثانية فتخرج منها المرأة وتسلم للثاني خافية اه وفي رداهما قوله لانها ليست بخصم أى ولا شترط حضوره اه والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة وابنها البالغ يملكان مكانا استاجره منها مدى مدة ثلاث سنوات ثم باعاه لرجل لاجل دين عليهما فهل يكون للشري فسخ الاجارة واخراجه منه لما ذكر (اجاب) تنفسخ

١٢٦٥

١٣

الاجارة بعد لزوم دين سواء كان ثابتا بعيان من الناس أو يمين أى بيعة أو اقرار أو الحال انه لا مال له غيره أى غير المستاجر لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المجعلة تستغرق قيمتها كفى الاشياء والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل استاجر طاحونة من ناظر وقف باجرة المثل سنة وكتب بذلك من الناظر وثيقة ثم بعد مضي شهر أراد الناظر ان يفسخ الاجارة ويوجرها لآخر بزيادة على تلك الاجرة فهل اذا كانت الاجارة باجرة المثل لا يسوغ له الفسخ وتبقى الاجارة بحالها (اجاب) اذا صدرت الاجارة المذكورة صحيحة باجرة المثل لا يكون للتولى فسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم

١٢٦٥

٢٨

(مسئل) في رجل ذمى مالك ابعادية أجرها لرجلين ثلاث سنوات ابتداء وهما ستة أربيع وستين وظايتهم تمام حصيد زراعة شتوى ستة وستين وشرط في صلب عقد الاجارة ان تصالح ابعادية مثل قلع حلفة أو حفر مساقيا أو تعمير الابنية التي فيها أو غرس

أشجارا وخلاف ذلك يكون على المستاجر بن وأنه بعد مضي المدة يسلمان الإيعادية
 لصاحبهما فيها من تعميرا وأشجارا وما أشبه ذلك من غير أن يحسب على المورث شي
 من ذلك حيث كان ذلك في ملكه فزوعها المستاجر ان سنة وأراد فسخ الاجارة في
 الباقي فهل تكون هذه الاجارة فاسدة ولا كل من المستاجر بن فسخها ولا يشترط في
 الفسخ رضا المورث (أجاب) الاجارة على الوجه المسطور فاسدة والعقد الفاسد يجب
 رفعها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في أبعادية موقوفة على خيرات آجرها ناظر الوقف
 مدة ثلاث سنوات في عقد واحد بدون أجر المثل وقت العقد وهناك من يرغب فيها
 بأجر مثلها فهل تكون الاجارة فاسدة ويكون لناظر الوقف المذكو كوجارته لمن يرغب
 فيها بأجر المثل (أجاب) نعم للتولى الاجارة لا بأجر المثل حيث تحقق بالوجه الشرعي
 ان الاجارة الاولى بدون أجر المثل بغير فاحش والافلا والله تعالى أعلم (سئل) عن
 حادثة قباني وزن سمناف وقع وماؤه فتلف هل يضمن اولي (أجاب) القباني أجير مشترك
 وحكمه عدم ضمان ما هلك بيده وان شرط عليه الضمان وبه يقتضي وأقضى المتأخرون
 بالعلم على نصف القيمة جبرا وعليه ضمان ما هلك بعمله والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل حصن ابن عمه وهو قاصر وتزوج أمه وكان للقاصر واخوته نصف بقرة
 والنصف الآخر الى الرجل المذكو وروى الرجل يتصرف على القاصر تصرف
 الاباء ويستخدمه في أعماله الى أن بلغ الرشد وهو معه في معيشة واحدة فتحت البقرة
 بعض نتاج قباعه الرجل المذكو وروى في البيت حيث انه متصرف بإطلاع
 البالغ والبيع بعلمه وصرف الثمن فبهرته لم يشاركه في البيع ولم يحضر قبض الثمن
 فماذا يكون الحكم في بيع المتصرف واذا تزوج البالغ وصرف في زواجه مبالغ باذنه
 ليرجع هل يجب عليه وماذا يكون الحكم في أجرة البالغ في زمن صغره اذا ادعاها على ابن
 عمه فهل يلزمه ذلك (أجاب) قال في القنية ينتم ليس له أب ولا أم استعمله اقرباؤه
 بغير إذن القاضي وبغير اجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم بأجر مثله اه وقد قرر
 انه ليس لغير الاب والجدة الوصي استعمال الصغير بلا عوض فليتهم المذكو وبعد بلوغه
 المطالبة بأجر المثل وبيع ملك الغير بدون اذنه موقوف على الاجارة واذا صرف ابن العم
 على البالغ المذكو رشيئا باذنه ليرجع يكون له الرجوع والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل استأجر آخر سنة كاملة عن كل يوم قدر معلوم من الدراهم بشرط ان لا يتركه
 يوما واحدا فاجابه لذلك الشرط وقال ان تركت يوما يلزمني خمسة كياس وقفا الحسنين
 فهل والحال هذه اذا ابداه عذرا صحيح وتركه بسببه يلزمه دفع القدر الموقوف الذي شرطه
 على نفسه أولا يلزمه (أجاب) لا يحكم على الرجل المذكو بوقف الدراهم المذكو كورة وان
 وجد الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا سنة من وكيل ما بسكته
 باجرة معلومة قد عجلها له وكتب بذلك عليه وثيقة ولم يره قبل الاجارة فهل اذا رآه ورده

١٢٦٠

١٣

١٢٦٠

٢١

٥٢٦١

٢٧

رمضان

١٢٦٥

١٤

شوال

١٢٦٥

٩

كان له ذلك بخيار الرؤية وله اخذ الاجارة المهيمة ممن دفعها له (اجاب) ثبت خيار
الرؤية في الاجارة كما ثبت في الشراء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ساكن في
مكان مملوك لاثان تعدى رجل واستأجره من ارض واجهن من غير توكيله واجازتهن لهم
في ذلك ثم ان الساكن الاول استأجره من اجرة زائدة فهل لا عبرة باجارة الاز واج
لذلك الرجل ويكون الحق في الانتفاع بالمسكان المذكور لمن استأجره من المسكان
(اجاب) لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون اذن المالك واجازته واقعه سبحانه وتعالى اعلم
(سئل) في بيت مشترك بين رجلين شائع بينهما احدى عمارتين رابعة والاخر عمارتين ثلاثة
اربعة فاجر صاحب الثلاثة الارباع حصته لرجل باجرة معلومة على ان يحدث المستأجر
فيها قاعة للمعجدين فيمادون اذن شريكه فهل لا يمكن من ذلك الا برضا الشريك
ولا تصح الاجارة (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة والله تعالى اعلم
(سئل) في مكان مشترك بين رجل وامرأة ادعى رجل اجنبي بعد موت المرأة انه
استأجره من المسكان المذكور قبل موتها بما شئ وكيلها عن مائة معلومة فهل
تكون اجارة احدى الشريكين نصيبه لغير الشريك فاسد وتنفذ بالموت ويكون للورثة
رفع يد المستأجر عنه واذا ادعى المستأجر المذكور انه عمر في المسكان عمارة وصرف فيها
مبلغا من ماله ويريد ان يسكن فيه بقدر ما صرفه بدون تصديق الورثة وبدون اثبات
ما يدعيه من الصرف لا يكون على الورثة تمكينه من ذلك (اجاب) اجارة المشاع من
غير الشريك غير صحيحة وللاورث رفع يد المستأجر ولا عبرة بتعطله بما ذكر والحال هذه
واقعه تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة اجرها لرجل سنة كاملة باجرة معلومة
ثم اراد المورث ابطالها واجارها لغير المستأجر باجرة ازيد من الاولى فهل لا يكون له ذلك
بدون رضا المستأجر ويكون له الانتفاع بها الى مضي السنة المستأجرة (اجاب) ليس
للمورث فسخ الاجارة قبل مضي مدتها حيث صدرت صحيحة بدون وجه شرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية وكل ابنه البالغ في ايجارها سنة لا آخر
ليزرعها ذرة وقمعا فاجرها له كما امره والده فبعد ان وضع المستأجر يده عليها وزرعها ذرة
اراد الاب فسخ عقد الاجارة وابطالها متعللا بان ابنه لم ياقن لابنه المذكور في ايجارها فهل
لا يجب له ذلك ولا يمكن من فسخ عقد الاجارة قبل مضي مدة المستأجر اذا كان هناك
بينة تشهد بان ابنه وكله في ايجارها لا غير واذنه بذلك (اجاب) اذا وكل مالك رقبه الارض
ابنه البالغ في الاجارة واجر الابن اجارة صحيحة باجرة المثل مدة معلومة وثبت توكيله
بذلك لا يكون للاب الموكل فسخ عقد الاجارة قبل تمام المدة بدون وجه شرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في طاحونة موقوفة على خيرات اخذها رجل من ناظرها مشاهرة
كل شهر بقدر معلوم من الدراهم ثم بعد زيادة الاجرة في ذاتها اجرها لناظر الى غير
مدة ستة شهور من ابتداء محرم سنة ١٢٦٦ لغاية جمادى الثانية سنة تار يخه بقدر معلوم

من الدراهم اجارة صحيحة تاريخها ١٦ ذى الحجة سنة ٦٥٠ و اراد المستاجر اخراج
 الساكن فيها فامتنع وقال أنا أولى منك واخذها بقدر زائد عن الايجار والناظر يرغب
 في الزيادة ويريد ابطال الايجار المذكور فلهل تكون اجارة الناظر التي سندها بيد
 المستاجر صحيحة نافذة ولا عبرة بقوله (اجاب) اذا اجر الناظر عقارا الوقف باجرة المثل
 مدة معلومة بعد مضي مدة المستاجر الاول لا يكون للناظر ولا للمستاجر الاول فيبيع الاجارة
 قبل مضي مدتها بدون وجه شرعي ويمنعان من معارضة المستاجر الثاني حيث وقعت
 اجارته صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة شر كاه بالعين في منزل سكنوه مدة
 طويلة ثم خرج اثنان منه وتر كاه المنزل الذي كانا ساكنين فيه ثم مات الثالث الساكن
 فطالب الشر يك ان يكون اجارة ما يخصه ما في المنزل من وارث شريكهما فهل لا يجابان لذلك
 حيث لم يقع عقد اجارة ولم يعمهما من السكنى معه ولو اشغل جميع المنزل بسكناه
 (اجاب) اذا سكن أحد الشر كاه المنزل المشترك بدون عقد اجارة لا يلزمه اجارة نصيب باقي
 الشر كاه ولو كان معدلا للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حمارا
 من مال له باجرة معلومة ليذهب به الى طنسدا ويرجع به فلما وصل به الى طنسدا وضعه
 عند امرأة تحفظ الدواب فضاع الحمار بدون تعد ولا تغريط فهل يضيع الحمار على
 مالكه ولا يكون المستاجر ضامنا والحال هذه ويكفون القول قوله في ذلك بيمينه
 (اجاب) حيث لم يشترط المالك ركوب المستاجر بنفسه لا ضمان عليه قال في التارخانية
 اما اذا لم يشترط ركوبه بنفسه فله ان يودعه لان له ان يعبر ويؤاجر ومن له ان يعبر ويؤاجر
 فله ان يودع ومن هذا الجنس رجل استاجر حمارا واستاجر رجلا ليحفظ الدابة فهل سكت
 الدابة في يد الاجير ان كان المستاجر استاجر له ركوب بنفسه يضمن وان لم يسم الركب فلا
 ضمان عليه اهـ كذا نقله العلامة الطوري في فتاواه من الاجارة واقضى به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل استاجر حمارا فضاع منه من غير تغريط فغرمه رب الحمار ثمنه فبعد
 مدة عرف رب الحمار حماره عند رجل وادعاه واقام بينة تشهد له ان الحمار حماره فهل
 للمستاجر الرجوع على رب الحمار بما دفع (اجاب) لا يضمن المستاجر ما ضاع بيده من غير
 تعد ولا تغريط وله الرجوع بما اخذه منه المالك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل ورث حصاة في دار من زوجته وبقي الدار لا مالها ولم يقع من الرجل المذكور
 مهابة في الدار ولا قسمة ولا اجارة وبقيت أمها واضعة يدها على الدار ساكنة فيها
 وتؤاجر بعضها وتقضى الاجرة لنفسها وتعمر في الدار ما يلزم لها من الذي تقبضه من
 الاجرة ومضي على ذلك مدة سنتين ثم ماتت عن ورثة وسكنوا مكانها في الدار المذكورة
 وأجرها أيضا وهما ومن غير اذن شريك مورثهم المذكور فهل اذا اراد الشريك
 مطالبتهم الا أن باجرة حصته في الدار المذكورة مدة سكناهم وسكنى مورثهم ومطالبتهم
 بما قبضوه من الاجرة وما قبضته مورثهم قبلهم لا يجاب لذلك حيث كان الحال ما ذكر

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٢

سنة

١٢٦٦

محرم

٢٢

واذا طلب ان يسكن مثل ما سكنوا هم ومورثتهم لا يجاب لذلك (اجاب) اذا سكن
 أحد الشركاء في العقار المشترك بدون عقد اجارة فلا اجر عليه ولو معد اللا استقلال وليس
 له المطالبة بان يسكن مثل ما سكن شركاءه بل له طلب قسمة الا فرازان قبلت والمهاياة
 في المستقبل ان لم تقبل وقد صرح العلامة الرملي في فتاواه بان أحد الشركاء اذا اجر العقار
 المشترك بدون اذن باقي شركائه واجازتهم لا يكون لهم مطالبة بما قبضه من الاجرة
 ويتصدق به المالك لهما ملكا خبيثا ما لم يكن العقار معد للا استقلال فيرد المجر
 نصيب شركائه من الاجرة المقبوضة له على ما اتفق به المتأخرون كما في تنقيح الحامدية
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك ورثة ومن الورثة زوجة وبنت بالغة
 وقسمت التركة بينهم ما عدا البيت فانه لم يقسم وسكنوا فيه جميعا مدة من الزمان ثم
 خرجت الزوجة وبنتها البالغة من البيت فبعد مضي مدة من الزمان طلبت هي وبنتها
 البالغة اجرة المدة الماضية فهل لا تجابان لذلك خصوصا وبقي الورثة لم يستأجروا
 ما يخصهما في البيت (اجاب) اذا سكن بعض الشركاء المكان المشترك بدون عقد
 اجارة لا تملزمه اجرة ولو معد اللا استقلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا
 اجره لرجل مدة معلومة من السنين وكلمه امضت سنة يقبض اجرتها ومضى بعض السنين
 المعقود فيها الاجارة وتعلق بدمقرب البيت دين لا وفاء له الا من ثمن هذا البيت فهل
 والحال هذه يملك ثمنه وتمسك بالاجارة ولا يتوقف على مضي ما بقي من المدة حيث تعلق
 به سد الدين (اجاب) تبغى الاجارة بلزوم دين على المدين لا وفاء له الا من العيين
 المجره سواء كان الدين ثابتا بعين او بيان او اقرار فلما لك البيت المذكور بيعه
 وليس للمستأجر معارضته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت بعضه وقف
 وباقيه ملك اسدنه المالك لرجل وسافر وغاب مدة فلما حضر من سفره جاء اليه الساكن
 وأخبره بانه اشترى جيرا وخشبا ويريد ان يبيض المكان ويصنع له شيئا كافئجه من ذلك
 وأخبره بانه ان فعل شيئا من ذلك لا يلزمه ثم سافر ثانيا فلما حضر طلب منه الاجرة فأخبره
 بانه صرف على المكان المذكور في بياضه ووضع شباك له مبلغا عينه وطلب خصمه من
 الاجرة فهل لا يجاب لذلك خصوصا مع نهي المالك عن ذلك ويلزم شرعا بدفع الاجرة
 بتمامها والحال هذه (اجاب) لا رجوع للمستأجر بما ادعى صرفه من ماله في عمارة
 المكان المذكور والحال هذه غاية الامران خشب الشباك باق على ملكه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك حائوتا اجرة له فخص كل شهر بكذا او وكل وكيل لا يقبض الاجرة من
 المستأجر فقط فكتب الوكيل للمستأجر وثيقة بانه لا يخرج من الحانوت ابدا وان الاجرة
 لا تزيد عليه فهل يكون لرب الحانوت فتح الاجارة المذكورة فهران المستأجر بعد
 مضي الشهر ويجدها بعد صحيح باجرة معلومة فضا مال الحانوت ولا عبرة بكتابة
 الوكيل المذكور (اجاب) لمالك الحانوت اجارتها من اراد رأس كل شهر والحال هذه

صفر

١٢٦٦

١

ربيع الاول

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٨

ربيع الثاني

١٢٦٦

١

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حصة في حمام باجرة معلومة من ناظر وقفها واستأجر أيضا حماما كاملا من شخص آخر فطلب رجل الحمام منه فاجره له المستأجر المذکور باجرة معلومة مقدار ما استأجر به بشرط ان المستأجر الثاني يلتزم بزيادة اجرة حصة الحمام الوقف عن المجر الذي هو المستأجر الاول اذا طلب ناظر الوقف زيادة الاجرة في الحصة ولم يرض ببقائها بالاجارة التي صدوت منه لزمه ان الاجارة بدون اجرة المثل فهل لا تصح اجارة الحمام من المستأجر المذکور بهذا الشرط ويكون مفسدا للاجارة بوقوعه في عقدها ويحكم بفسخ الاجارة على هذا الوجه جبراً على المستأجر الثاني وتبقى في اجارة المستأجر الاول (أجاب) تفسد الاجارة بالشروط الفاسدة المخالفة لمقتضى العقد كما هنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر منزلاً من مالكة مدة تسعة أشهر ودفع الاجرة بمحلاً وتحرك له ان يحرقه فيجوز منعه عن سكنى المنزل من الجار الجاور للتلز بزيادة اجرة تحدث من بعد تحرقه يرسند الاجارة وحلول اللال عليه أم منعه غير جائز (أجاب) حيث وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للموجر ولا غيره معارضة المستأجر ولا منعه عن الاتمقاع قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل آجر داره المملوكة له لآخر مدة ثلاث سنين باجرة معلومة عن كل شهر مبلغ معلوم بشرط أن يدفع له اجرة كل شهر عند آخره فهل هذه الاجارة صحيحة ويلزم المستأجر دفع الاجرة كل شهر وهل لصاحب الدار اخراج المستأجر قبل مضي مدة الثلاث سنين المذكورة (أجاب) ليس لرب الدار المذکور معارضة المستأجر ولا اخلاله من قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في بيت تملكه أمها واستمر معاشراً لها في ذلك البيت ومساكناتها فيه برضا أمها واذنها بالمساكنة معها فيه ثم مضت مدة تزيد على ست سنوات ففصل من ذلك الرجل طلاقاً وزوجته فبسبب ذلك طلبت منه أمها اجرة السكنى تلك المدة فهل كانت السكنى باذنها ورضاها ولم تقدر عليه اجرة لا يلزم دفعها لها (أجاب) لا يطالب الزوج باجرة سكناء على الوجه المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين لهما كاتب يكتب لهما اثمان البضاعة وما يتعلق بذلك وأجره منهما معاً فلما انفصلا بقي الكاتب عند أحدهما فطلب منه الشريك الثاني أن يطلععه على حساب ما تناولا من الانخدوا لا عطاء واطهاراً ربحه فيما تقدم فطالبه الكاتب حتى يجعل له الثلث فيما يظهر له من أرباح الثمن كع على سبيل الرشوة فاجابه بذلك خيلة لاظهار حقه وكتب له وثيقة بذلك مشمولة بخصمه فاعطاه الكاتب مقداراً من ذلك ثم طالبه الكاتب بما جعله له رشوة فهل لا يجبر الشريك المذکور على دفع ذلك ولا يطالب بالرشوة المذكورة شرعاً (أجاب) لا مطالبة في الشريك بما جعله للكاتب المذکور على جهة الرشوة وله أجر مثل عمله والله تعالى أعلم

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٢٩

ذی الحجة

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٢٩

(سئل)

(سئل) فی عقار مشترک بین جماعة لا یسع سکنی الجميع وبعض الشرکاء یؤاجره للغير ویقبض
 آخرته منه للجميع باذن باقیم فطلب بعضهم الذی یشترق أكثره قسمته بالمهاياة وأخذ
 ما یقابل نصيبه من الاجرة المتجمدة تحت ید بعض الشرکاء المعترف به المسم فهل یجیب
 لذلك والحال هذه (اجاب) نعم یجیب لذلك والحال هذه ما لم یکن قابلاً لقسمة الاقرار
 وطلبها احدثهم بالنسبة للمهاياة والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اشترى من امرأة مکناً ثمن
 معلوم قبضته منه ثم عند كتابة الحجة للشترى طلب من البائعة حجة ملکها فاحضرت
 حجة تشهد لها بریع المکان واحضرت جماعة من المسلمين شهدوا لها بانها تملك باقی المکان
 بوضع الید لمدة ثلاثین سنة وذلك فی مجلس الشرع الشریف فحکم بذلك ووضع ید
 المشتري المذکور علی المکان مدة ثمان سنین ثم بعد هذه المدة ظهر رجل یدعی انه یملك فی
 هذا المکان تسعة قراویط ونصف بطریق الارث عن والده بموجب حجة شرعية فهل اذا ثبت
 ان هذه الحصة له لا یشترق اجرتها هذه المدة لاسيما والمدعی المستحق رجل بالغ ولم تعرض
 له اجرة (اجاب) لا مطالبة للمستحق باجرة ماضی والحال هذه والله تعالی أعلم (سئل) فی
 رجل اشترى قطعة ارض من امرأة وکتبت حجة بينهما علی ید یبينة وقبضت بعض الثمن
 ولها زوج فزعم الزوج الحجة علی ما بقى من الثمن فجاءه المشتري بباقی الثمن فجعل الحجة
 فجعل له رجل حاضر فی المجلس قدر امان الدراهم ولم یلتزم بذلك القدر المشتري فظهر الحجة
 فهل اذا طوّل المشتري بالقدر المجهول لا یلزمه دفعه حیث لم یلتزم به (اجاب) لا یجیر
 المشتري علی دفع شیء زائد عن الثمن بدون وجه شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی امرأة
 لها عقار ملک ولها جاب یقبض لها الاجرة رفعت منه من الجباية ولها اجرة مدة أشهر فی ذمة
 السکان لم تقبضها منهم فهل یؤثرون بدفع ما عندهم لها من الاجرة واذا دفعه والزوجة
 الجابی شيئاً من الاجرة بعد دفعه والعلم بذلك لا یسرى ذلك علی المالك المذکور
 (اجاب) علی المستأجر دفع ما یبینه من الاجرة لملك العقار المذکور ولا یبرأ بالدفع لغير
 المالك أو وکیلها فی ذلك والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اشترى بیتان آخر یمن
 معلوم قبضه البائع فی المجلس وتم البیع للشترى علی ید یبينة من المسلمين وفي ذلك البیت
 رجل ساکن باجرة فاراد المشتري بعد تمام شرائه أن یخرج الساکن من البیت
 المذکور لیتمكن فیها من استمتاع الساکن من الخرج بقوله أنا حق بشراء البیت منک
 فهل بعد تمام البیع للشترى علی ید الیئنة لا یكون للساکن معارضة المشتري وقسح
 شرائه وله اخراجه من البیت فقرأه بعد مضي المدة المعقود علیها (اجاب) یوقف
 بیع الدار المستأجرة الى انقضاء مدة الاجارة وهو المختار واذا اراد المستأجر قسح البیع
 لا یملكه هو والصیح والله تعالی أعلم (سئل) فی بیت مشترک بین اثنين سافر احدهما
 لجمعة وجعل وکیلاً علی حصته فی البیت ووضع الحاضر بعض متاعه فی مکان من
 البیت وغاب أيضاً وعیاله فی غیره ثم حضر وبعد نحو ثمان عشرة سنة مات وکیل الشریک

٢٧

١٢٦٦

جادی الثانية

١٠

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

رجب

١

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

الغائب وهو غائب الى الان فهل اذا ادعى رجل انه وكيل عن زوجة الغائب على الشريك الاخر المحاضر وانه سكن في البيت من وقت غيبة شريكه الى الان ويريد بذلك الزامه باجرة حصة شريكه لا يجاب لذلك ولو فرض أن الشريك المذكور سكن في البيت حيث لم يكن به قد اجارة من شريكه الغائب ولا من وكيله ولم يكن البيت وقفا ولا معدا للاستغلال ولا ليقم ويمنع الرجل المدعى المذكور وغيره من التعرض للشريك حيث الحال ما ذكر (اجاب) لا تسمع دعوى وكيل زوجة الشريك الغائب على شريكه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض جارية في استحقاقه طلبها منه رجل آخر ليزورها وجعل له في نظير استلانه عليها قدر معلوم من الغلة في كل سنة غير المخرج الذي لمجهته الديوان ورضى صاحب الارض بذلك وصار كل سنة يدفع ما عليه من الغلة لرب الارض فتأخر عليه بعض تلك الغلة فطلبه صاحب الارض بالباقي فامتنع من دفعه فهل للمالك الشرعي جبره على دفع الباقي (اجاب) اذا استأجر أرضا باجرة معلومة على أن يكون خراجها على المستأجر كانت الاجارة فاسدة وحكمها وجوب اجر المثل على المستأجر باستيفاء منافعتها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة استأجروا بستانا من جماعة آخر مشتملا على أشجار ايامون وتوت وغير ذلك على أن يستغلوا أشجاره ثلاث سنوات اكل سنة قد رملوا من الاجرة وشرط المستأجرون على المورجين ادارة السواقي لسقي الاشجار المذكورة فهل تسكون الاجارة والحال هذه فاسدة يجب فسخها ولو بعد مضي سنة وتفسخ في السنتين الباقيتين (اجاب) الاجارة على الوجه المذكور غير صحيحة لورودها على استهلاك الاعيان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وترك ما يورث عنه ثم عاين عقار غيره ثم سكنت البنت المذكورة في محل من عقار والدها باذن أخويه امدت ثم مات كل من الابنين عن ورثته قبل قسمته التركة فهل يكون للبنت مقاسمة وورثة أخويها في جميع ما ثبت انه تركه عن والدها ولا تطالب باجرة المحل الذي سكنته من العقار المشترك في المدة الماضية (اجاب) للبنت أخذ ما يخصها في تركة والدها واذا سكن أحد الشركاء في المكان المشترك الذي ليس وقفا ولا ليقم بدون عقد اجارة لا يجب عليه الاجر والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين أحدهما غائب أجر المحاضر نصيبه لرجل وأخذ منه أجره خمسة أشهر وأعطى له وصلا بخدمته وذلك بدون إذن شريكه الغائب فهل لا يصح عقده هذه الاجارة (اجاب) اجارة أحد الشريكين على الوجه المذكور غير جائزة فيجب فسخها ردعا للفساد والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها أرض علوكة لها معدة للاستغلال استولى عليها رجل مدة من غير إذنها ورضاهما وانتفع بها المدة المذكورة فهل اذا تزعمت من يده بعد ذلك وبالبته باجرة مثلها مدة وضع يده عليها فاجاب لذلك والحال هذه (اجاب) نعم لما لكة الارض المذكورة مطالبة من استولى عليها بغير حق باجرة مثلها والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٢٤

شعبان

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٨

شوال

١٢٦٦

١٦

اخوة ثلاثة يملكون أرض زواهة متفرقة وسفيتين ومنزلين شركة بينهم تراضوا جميعا على تقويم اجرة ما ذكروا حصا احدهم بالمزئين باجرة معلومة لكل سنة مع جانب من الارض باجرتها عن حصته شر يكيه حسب التراضي واختص الآخر بالسفيتين باجرة سنوية مع جانب من الاوض كذلك واختص الثالث بجانب من الارض فقط كذلك وبقي جانب منها يزرعونه شركة ربهم وخسارته عليهم واستقر كل يتصرف فيما اخذه لنفسه بالزراعة وغيرها مدة من السنين الى ان مات احدهم عن ورثة وضعوا ايديهم على ما كان يعمور ثم يزرعونه مدة كذلك كما استمر الشر بكان واضعا ان ايديهم على ما استأجراه يتفعان به حسب التراضي الاول الذي صار مع مورثهم ثم الآن اذا اثاره كان محاسبة ورثة اخيه ما على ما استغله مورثهم من الارض التي اختص بها وعلى ما استغله ورثته كذلك متعللين بأنه شرط في اجارة الارض التي اخذها مورثهم ان ذلك لا يفي الا في سنتين فقط وبأن ما اخذه كل منهما بالاجارة المسانحة قد خسر فيه وبقية كما يجري للحساب على ما كان بيد المورث يجري فيما كان بيدهما ويكون روكا خسارته وورثته اهل لا عبرة بتعللها بذلك كله ويكون ما تحصل من ربيع الارض المذكورة وغلتها للمورث وورثته دون الشر يكيه المذكورين حيث زرعا كل لنفسه من ماله خروصا مع التراضي المذكورين بحاسب كل من الشر يكيه على اجرة نصيب الشر يكيه مما زرعه مختصا به بحكم الاجارة المسانحة حيث لم يوجد ما يبيطلها شرعا ولذا تعطلت السفيتان كليتا بعض المدة ولم يمكن الانتفاع بهما بدون هسارة تخربهما تسقط حصه الشر يكيه من الاجر مدة تعطلهما وعدم الانتفاع بهما وليس للشر يكيه طلب نصيبهما من الاجر عن مدة التخرب والتعطل وعدم التمكن من النفع (اجاب) ليس للاخوين المذكورين مطالبة ورثة اخيهما بشئ مما تحصل من زراعة الارض حال حياة المورث وبعد وفاته ولا عبرة بتعللها بما عاذروا بهما دفع ما يخص ورثة اخيهما من اجرة ما استأجراه اجارة صحيحة وتسقط الاجرة بتخرب العين المستأجرة وعدم الانتفاع بها كليتا فليس للورثة مطالبة المستأجر بما يقابل المدة التي تعطلت فيها ولم يمكن الانتفاع بها بسبب التخرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منفعة قطعة ارض خارجة بعضها مشغول بالزراعة لغيره من الارض ويملك نخلا ايضا خارج جميع الارض والنخل لرجل اجنبي مدة معلومة فهل هذه الاجارة فاسدة لشغل بعض الارض بزرع الاجنبي غير رطب الارض والمستأجر (اجاب) اذا اجار الارض وهي مشغولة بزرع غيره ان كان الزرع يفي لتجاوز الاجارة ما لم يستحصد الزرع الا ان يؤجرها مضافة الى المستأجر فتجاوز مطلقا وان كان الزرع يفي حتى يمتلأ مكان التسليم بجبره على قلعه ادرك اولا وحرق محتى الاشياء ان الرافع صحة اجارة المشغول ويؤثر بالتفريق والتسليم ما لم يكن فيه ضرر عليه فبعضها كافي للدوام رحوا بان استأجر الاشجار لا كل ثمرها غير صحيح والله تعالى

١٢٦٦

٢٨

في القعدة

١٢٦٦

١٠

اعلم (سئل) في رجل تاجر ذهب الى الحجاز ليتجر ويبيع برفقة آخر فصار ذلك الآخر يطعمه معه ويسقيه من مائه معروفة فامنه ودفع له دراهم قرصة لاجرة الجبال والسفينة فصار ذلك التاجر يخدم صانع المعروف بحسب الترافيق بينهما من غير ان يذكر له اجرة ولم يتشارطا على شيء ثم الآن يطلب منه اجرة متعللا بانى خدمتك فهل لا يجاب لذلك (اجاب) في صره الفتاوى رجل خدم رجلا سنة او سنتين ولم يسم اجرا فلما خرج ادعى الاجرة ان كان الخادم قريبا به يجب اجرا المثل لانه يرجوا اكثر من الاجرة وان كان اجنبيا لا تجب الاجرة لانه كان متبرعا ان كان من اهل التبوع اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر أرضا للزراعة بدون ان يراه او يريدا المستاجر ان يدفعه عقد الاجارة بخيار الرؤية فهل يسوغ له أن يفسخها حيث لا مانع من ذلك شرعا والحال هذه (اجاب) نعم للمستاجر الفسخ بخيار الرؤية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وله حصة في منزل مشترك مشاعة غير مقسومة فباعها له بمن معلوم من اصل الدين الذي عليه ومضت مدة من غير تعيين اجرة على الشريك فهل اذا طلب المشتري من الشريك اجرة حصته في المدة الماضية من غير عقد اجارة لا يجاب لذلك ولا يلزم الشريك دفع اجرة في هذه الحال (اجاب) نعم لا يجاب المشتري لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وزوجته وبنته وعن ابن قاصر من غير هاترك نصف بنت معدة للاستقلال فاستاجر نصف البيت ذى مشاهرة من الزوجة باجرة معلومة عن كل شهر كذا ثم ماتت الزوجة المذكورة عن بنتها فصارت البنت تزوجه للذى وتستغل اجرة النصف من المستاجر مدة من السنين فهل اذا بلغ القاصر يكون له بحسبة الاخت على ما يخصه مما قبضته واستعانت به من الاجرة بالوجه الشرعي (اجاب) لليتيم بعد بلوغه وشيدا المطالبة باجرة مثل ما يخصه من العقار المتروك عن والده عن استولى عليه حال يتمه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا من آخر ليزرعها ذرة وقصبا مدة معلومة باجرة معلومة فهل للتاجر حق الاجارة قبل تمام المدة أو لا لان الاجارة عقد لازم (اجاب) الاجارة من العقود اللازمة فاذا وقعت صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية لا يجاب أحد المتعاقدين لفسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في يتيم له حصة في دار آلت اليه بالميراث الشرعي عن والده سكنها شريكه مدة في غيبته في النظام فهل له بعد بلوغه مطالبة الشريك باجرة حصته مدة يتمه ووضع يده عليها (اجاب) اذا استعمل شريك اليتيم الدار المشتركة بلا عقد اجارة لم يملكه اجرة مثل حصة اليتيم على ما اقر به المتأخرون الحاقا له بالوقف صيانة له والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون اشجار بستان آجروها ثلاث سنوات لرجلين ليستغلاهما ثم رافا فاستوفيا منها سنة فهل تكون فاسدة يجب فسخها شرعا واذا لم يرض الرجلان بالفسخ الا باخذ قدر من الدراهم لا يجب على المؤجرين دفعه واذا كانا استوفيا شيئا من السنة الثانية

١٤ ١٢٦٦

ذى الحجة

٣ ١٢٦٦

١٤ ١٢٦٦

مهرم

٢ ١٢٦٧

ربيع الاول

٢ ١٢٦٧

٦ ١٢٦٧

يلزمهم ما قيمته بقول أهل الحنابلة (أجاب) اجارة أشجار البستان لاستهلاك الثمرة خير صحيحة وليس للمستاجر أن أخذ دراهم في مقابلة رضائه ما بالغرض والحال هذه وعليه ما ضمان ما استهلكه من الثمرة والله تعالى أعلم (سئل) في أيتام يملكون بيتا عن والدهم أسكنته أمهم الوصي عليهم من قبل المحاكم الشرعي لرجل أجنبي مدة أشهر بدون شرط أجرة فهو - ل يلزم الساكن لعقار الأيتام أجرة مثله وان لم تشترط ولا يكون عدم الشرط مانعا من أخذ الاجرة (أجاب) صرحوا بوجوب أجر المثل على من سكن عقارا ليقوم بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان ثلثاء وقف والثلث الآخر ملك

استاجر صاحب الثلث الثلثين من ناظرهما باجرة معلومة فهو - ل بعد مضي تلك السنة اذا أراد الناظر اجارة الثلثين من أجنبي غير الشريك وأجر تكون الاجارة من ذلك الاجنبي فاسدة ويكون الناظر ممنوعا من اجارة الثلثين من غير الشريك حيث كانت الاجارة في حصة شائعة (أجاب) تفسد الاجارة بالشيوع الا اذا أجز من شريكه كما في التنوير وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة وجعل عليها مستعملا واقفا بالاجرة في كل يوم ستين نصف فبعدمه أراد المستاجر أن يقيم الحجر ليصله واستعان

بالمستعمل الذي هو واقف عنده بالاجرة فاعانه فانفلت الحجر منهما وتلف بغير تعدو بغير تقرير فهل اذا تحقق ما ذكر واراد المستاجر أن يلزم الواقف حصة من قيمة الحجر لا يجاب لذلك (أجاب) الاجير الخاص وهو من يعمل لواحد عملا مؤقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل لا يضمن ما هلك في يده أو بعمله الا اذا تعمد الفساد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض أجزها لغيره مسانعة باجرة معلومة

لسكن سنة فصار المستاجر يزرعها ويدفع اجرتها في كل سنة مدة خمس سنين وفي هذا العام بعد أن زرع الأرض المستاجر وقرب حصاد الزرع بر يدرب الأرض أن ياخذ الزرع الذي زرعه وبذره ببذره من المستاجر متعللا بأنه لم ياذنه في زرعها هذا العام في وقته فهل لا يجاب لذلك ولا يلزم الزارع الاجرة الأرض حكم ما كانت سابقا (أجاب) نعم لا يجاب رب الأرض لاخذ الزرع والحال هذه ولا يلزم المستاجر الا الاجر المسمى حيث انعقدت صحيحة في هذه السنة بمضي بعضها بلا فسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى ملك دار

خرية بطريق الارث اذن آخر بالبناء والعمارة فيها بشرط ان كل ما صرف من طرف الماذون له يكون في نظير اقامته مادام مقيما فيها قصرت المدة أو طالت فهل اذا أراد الماذون له تركها من نفسه والحال ان قيمة البناء تزيد على قيمة اجرة مثلها في تلك المدة يكون الشرط فاسدا لما فيه من اضعاف المال ويجبر الاذن على دفع ما زاد عن قيمة اجرة

مثلها بعد ثبوت ملكها له بالوجه الشرعي (أجاب) صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض والماذون بالعمارة غير متبرع بها لانه لم يعمر الا بمقابلته السكنى فكان ما ذكر لاجارة فاسدة لمجهل العوض وقت العقد فيجب أجر المثل بالعاما بلع فيسقط مما أنفق قدر

جمادى الاولى سنة

أجرة مثل السكنى والباقي يطالب به رب الأرض وإن زادت أجرة السكنى على ما اتفق
 يؤخذ الزائد من الماذون على ما أفاده في تنقيح المحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في وصي
 على قاهر آجرت حائوته لمد كما من تعلقات القاهر لرجل سنة كاملة باجرة معلومة هي أجرة
 مثلها وآجرها المستاجر لا آخر السنة المذ كورة باجرة زائدة عن الاولى من الوصي لا يكون لها أن
 وتجره السنة المذ كورة الابد فراجع مدته لاسيما وهذا زيادة تعنت (أجاب) إذا وقعت
 الاجارة باجرة المثل صحيحة لا زمة لا يكون لاحد المتعاقدين فسخها قبل مضي المدة بدون
 وجه شرعي ولا يملك المؤجر اجازتها لغير المستاجر قبل انقضاء المدة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل استاجر من امرأة مائة أرضا للزراعة مدة ثلاث سنين كل فدان بقدر معلوم
 واستلمت بعض الدراهم وكتبت له بذلك حجة شمولية بختها أو يبنسه من المسلمين ثم
 بعد مضي بعض تلك المدة أرادت فسخ الاجارة فهل لا تجاب لذلك والماضي لا ينقض
 (أجاب) إذا صدرت الاجارة صحيحة لا زمة لا يكون لاحد المتعاقدين فسخها قبل مضي
 المدة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وبالعين وترك
 يدين كان شغلها لهما بسكناهن وأمتعهن وعياله فاستمرت فيهما جميع الورثة ما عدا امرأة
 بالغة من أولاده سكنت في غيرهما بعد موته مدة فهل إذا أرادت أن تطالب الورثة باجرة
 مثل فسخها مدة سكناهن لا تجاب لذلك حيث كان السكل مملو كالهم وتمنع من طلب
 الاجارة بدون عقد اجارة (أجاب) ليس للمرأة البالبة المذ كورة مطالبة باقي الشركاء بمثل
 أجرة حصتها من المكان المملوك لهم في المدة الماضية بقدر عقد اجارة والله تعالى أعلم
 (سئل) من يدت المال عن قضية محصلها رجل مستاجر لمدة عند آخر فوات المستاجر له
 عن ورثة ثم بقي الاجير المذ كورة مدة بعد موته في خدمته التي كان فيها فالحكم في
 أجرته بعد موت المستاجر (أجاب) الاجارة تنفخ بموت أحد طاقديها لنفسه فان وجد
 استبقاه من الورثة للاجير المذ كورة بعد موت مورثه م على ما كان عليه قبل موته
 لزمته أجرته والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مملوكة استاجرها رجل مدة
 خمس سنين وشرط في صلب العقد شرط طامنها أنه إذا أخرجه المالك منها قبل تمام
 المدة المذ كورة يدفع له من ماله على كل فدان مائة قرش ومنها أنه إذا وجد المستاجر في
 الأرض المذ كورة سوا في يعمرها ويحسب له في نظير عمارة كل ساقية سبع مائة قرش
 فهل يفسد عقد الاجارة المذ كورة بما ذكر حيث كان ذلك في صلب العقد ويكون
 اسكل من المتعاقدين فسخها جبراً على الآخر (أجاب) تفسد الاجارة بالشروط المخالفة
 لمقتضى العقد فإذا تحقق اشتراط ما ذكر في صلب عقد الاجارة كان على كل من
 المتعاقدين فسخها دفعا للفساد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فوضلى آجر مسكن فيه
 لرجل باجرة معلومة وأذن له بصرف الاجرة فيما يحتاجه المثل من المزمة فهل يكون العقد

٢٣ ١٢٦٧

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٧

رجب

٢ ١٢٦٧

٩ ١٢٦٧

شعبان

٣ ١٢٦٧

١٢٦٧

٢٠

والاذن باطالين حيث لم يكن وكلا ولا ما ذونا من جهة الملاك و يضيع ما صرفه المستاجر في المرمية حيث لم يؤذن له في الصرف من الملاك ولم يجيز وما صرفه (اجاب) لارجوع للمستاجر المذکور على المالك بما انفق في المرمية والحال هذه ولا ينفذ عقد القضولى بدون اجازة الملاك والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت مشترك بين رجلين سكنه احدهما باذن الآخر مدة من السنين من غير شرط اجرة له ثم مات الشريك هل يملك من ورثته بلع فاستمر

رمضان

١٢٦٧

٢٢

سا كفايه ايضا من غير شرط اجرة معهم فقول اذا اراد الورثة مطالبة الساكن المذکور فيها باجرة نصيب مورثهم واجرة نصيبهم في المدة الماضية لا يجابون لذلك (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض آجرها من له ولاية ايجارها لا تجارة مضافة لمدة مستقبله ثم قبل بحجى تلك المدة آجرها اجارة لازمة لا تخفى هل

شوال

١٢٦٧

•

لا تلزم الاجارة المضافة قبل بحجى وقتها وتكون الاجارة الصادرة للتغير التي هي غير مضافة صحيحة لازمة (اجاب) نعم لا تلزم الاجارة المضافة على ما عليه الفتوى وحيث آجر من له ولاية ايجار الارض المذکور كورة اجارة صحيحة لازمة قبل لزوم الاجارة المضافة بحجى

١٢٦٧

١٠

وقتها لا يكون للمستاجر اجارة مضافة مع رضى المستاجر اجارة لازمة ويمنع من ذلك شرط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من شخص ارضا للزراعة مدة معلومة بقدر معلوم مؤجلا الى اجل معلوم واستولى المستاجر المذکور على الارض المذکور كورة وآجرها لغيره من غير اذن المؤجر فهل والحال هذه يلزم المستاجر الاول بدفع الاجرة لرب الارض حيث حصل الاجل وانما طلب الامهال الى خلاص اجرة الارض ممن استاجرها منه لا يجاب لذلك (اجاب) نعم يلزم المستاجر المذکور بدفع ما بذمته من اجرة الارض والحال هذه

١٢٦٧

٤

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صنعت له الكتابة باجرة معلومة لكل شهر على عادة الكتاب فهل اذا صار يكتب لرجل بعد ان طرد كاتبه الذي كان يكتب عنده باجرة مسماة واستمر مدة اشهر من غير ان يسمى له اجرة لكل شهر يكون للكتاب المذکور اجر المثل وله مطالبة الذي يكتب له باجرة مثله حيث كانت صنعته وحقه ولا يكتب الا باجر (اجاب) اذا كان الرجل المذکور كورة صناعته الكتابة بالاجر وقيام حاله بها يكون له طلب اجر مثله والقول قوله في انه عمل بالاجر بشهادة الظاهر وبه يقضى والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة مشتركة بين ثلاثة انفار بالسوية بينهم مقروس فيها اشجار آجر احد

١٢٦٧

٢٣

الشركاء ملك الارض جميعها باجرة معلومة لرجل اجنبي على ان يزرعها ولم يبين له ما يزرعها فيها ولم يسم له في زرعها ولم يكن ما يزرع معه ودا وذلك بغية فريضة فلما حضر من غيرتهم لم يرضوا بما فعله شريكهما ودفعا الاجارة وللانما زرع المستاجر في الارض شيئا خاصا حكم هذه الاجارة اذا كان الامر ما هو مستطور والحال ان المؤجر المذکور لم يكن وكلا لا عن شريكه المذکورين في ذلك (اجاب) لا تنفذ الاجارة في نصيب الشريكين المذکورين حيث لم تكن باذنها واجازتهما ونفس في نصيبه لعدم البيان المذکور

والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا اسكن اخاه مع امه فيه من غير شرط اجرة فساكن فيه مدة من السنين الى ان مات المالك عن زوجة وابن قاصر فهل اذا ارادت زوجة المتوفى ان تلزم الاخ الساكن فيه باجرة المدة الماضية لا يلزم بها حيث لم يقدر عليه اجرة من اخيه المتوفى ويكون للقاصر الاجرة من بعد موت امه (اجاب) لا يلزم الساكن والحال هذه اجرة المدة الماضية التي اسكنه فيها المالك بلا اجر وعلى من استولى على عقار الصغير وسكنه بدون عقد اجارة اجرة المثل ومنافع المصوب لا تضمن الا في ثلاث ان يكون وقفا او مال يتيم او معدا للاستغلال كفي الدار وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قطعة ارض زراعية آجرها لرجل من اهل البلد التي هي فيها مدة معلومة فبعد انقضائها ارادت اخذها منه فتوصل بابنها اليها في استئجارها منها فامرته بان يكتب له ايجار سنة فكتب له ايجار اثلاث سنين بغير اذنها ورضاها فهل لا ينفذ الا في السنة التي اذنت بها ويظل فيما زاد او اذا انقضت يكون لها تزجر ارضها منه (اجاب) الوكيل اذا خالف موكله فيما امر به لا ينفذ عليه ويكون فضولها واجارة الفضولي تتوقف على اجازة المالك فان اجازها نفذت وان ردها بطلت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وقفا من فاضله سنة معلومة باجرة معلومة بمحضرة بينة شرعية واستولى عليه المستأجر وسكن فيه ليلة واحدة ثم بعد ذلك اراد المستأجر فسخ الاجارة بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك حيث ثبتت الاجارة بالبينة الشرعية ويجبر المستأجر على دفع الاجرة لناظر الوقف سواء سكن فيه او لم يسكن (اجاب) اذا صدرت الاجارة من المتعاقدين صحيحة لازمة لا يكون لاحدهما فسخها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابعادية آجرها لرجل آخر مسانئة وشرط عليه بمحضرة بينة ان ما يروى منها ياخذ اجرة ومالم يرو منها يبيع كون على رب الارض وحده والآن آجرها لغيره فهل اذ لم يرو بعضها في المدة التي استأجرها فيها التي قدرها سستان ولم يتمكن من سقيها واراد رب الارض ان يطالبه باجرة لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكره اذا صرف في ملته في مصلحة الارض في حفر ترعة لها وتصلح جسر وقدر معلوما من الدراهم باذن ربها يكون له محاسبته بما صرفه اذا كان الاذن ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) لا مطالبة على المستأجر بمالم يرو ومن الارض المذكورة على الوجه المذكور حيث اثبت المستأجر دعواه وما انفقه فيما ذكره باذن المالك ليرجع به عليه يكون له الرجوع حيث ثبت الاذن والاتفاق بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مبيع للخصم استأجر حانوتا من مالكة وسكن فيها مدة وصنع فيها كائنا ونقرة لضرورة صنعته بغير اذن المالك ثم مات المستأجر المذكور عن ورثة واستأجرها مبيع آخر من المالك ثم اراد ورثة المستأجر الاول ان يطالبوا المستأجر الثاني باجرة الكائون والنقرة زاعمين انه صار لورثتهم جلدك في الحانوت بسبب ذلك فهل لا يجبر المستأجر الثاني على دفع اجرة

١٥٦٧

٢٣

ذي القعدة

١٥٦٧

٤

١٥٦٧

١٥

٥١

١٥٦٧

١٨

ذى الحجة سنة

١٨ ١٢٦٧

١٥ ١٢٦٨

١٣ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

٢٤ ١٢٦٨

ربيع الاول

ربيع الثاني

١ لكانون والنقرة المذكورين خصوصا وقد احدهما المورث بدون اذن المالك
المذكور (اجاب) نعم لا يجبر المستاجر الثاني على دفع اجرة لما ذكره والحال هذه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار خربة استأذنه رجل ايبنها من ماله وجميع ما صرفه
فيها من ثمن طوب و اخشاب و اجرير جمع عليه به فهل اذا بنى و صرف على هذا الوجه
بشهادة البينة الشرعية يكون له الرجوع بذلك اذا خرج منه صاحب الدار وهل عليه
اجرة مدة سكنه فيها مضي أولا (اجاب) لا امور بالاتفاق على الوجه المذكور الرجوع
بما اتفق ولا تجب الاجرة للمقار بدون عقد اجارة الا اذا كان معدلا مستغلا او وقتا
اوليتم والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين واحد الشريك يريد
ايجاره فنييه وهناك اجنبي يرغب في اجارته والشريك الثاني الذي هو شاغل للبيت
بامتنته يطلب اجارة نصيب الاخر فهل يكون الاولى والاخرى الشريك باجارته
او الاجنبي (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر احد الشريكين على
اجارة ما يخصه في العقار المشترك لشريكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر
سطح وكالة مسانحة لبنى عليه بناء يكون ملكا له خلو وانتفاعا ولم يبين المستاجر لكونه
وجدا سفلا لوكالة به خلل لا يقبل البناء فوقه وطلب من ارباب الوكالة ان يحددوا
الاساس لاجل ان يبنى فوقه فامتنعوا حتى مات المستاجر قبل ان يبنى فوق السطح وقبل
استلامه وانتفاعه به لعدم تمكنه من ذلك لخلل اساس الوكالة فهل اذا طلب ارباب
الوكالة اجرة المدة الماضية الى الآن من تركه المستاجر لا يجابون لذلك وتنفخ الاجارة
بموت المستاجر (اجاب) تنفخ الاجارة بموت المستاجر وليس للزجر المطالبة في تركه
المستاجر باجرة ماضية بعد وفاته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حمام وقف
استأجره رجل من فائده مدة معلومة اقل من سنة ثم قبل مضي المدة المذكورة ادعى
المستأجر ان الناظر آجره له سنة اخرى باجرة معلومة فانكر الناظر فهل على فرض ثبوت
دعوى المستأجر ان الناظر آجره له السنة التي تلي مدته الاولى قبل فراغها لا تكون
لازمة وللناظر اجارته لمن شاء حيث لم تغرغ المدة الاولى ووقع الايجار الثاني في اثناء
المدة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تعميمان وايدى عدم اللزوم بان عليه
القبول ولكل فسخا قبل مجيء اولها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حائوتا
وقعان فآجرها باقل من اجرة المثل وسكن فيها مدة أشهر وهو يدفع لذلك الناظر
الاجرة التي هي اقل من اجرة المثل فهل للناظر مطالبة بتعويض اجرة المثل للمدة الماضية
حيث تبين بقول اهل الخبرة ان ما كان يدفعه للناظر اقل من اجرة المثل بكثير واذا اراد ان
يستأجرها للرجل المذكور من الناظر باز يد من الاجرة الاولى ولكن لم يكن أجر المثل
واراد الناظر ان يؤثرها لغيره باكثر مما اراده الساكن وهو على قدر اجرة المثل يجاب
الناظر وله أن يؤثرها من غير الساكن باجرة المثل (اجاب) لا تنهج اجارة عقار

جمادى الاولى سنة

الوقف بدون اجرة المثل بالغين الفاحش وعلى المستاجر تمام اجرة المثل وللاناظر الاجارة لمن شاء باجرة المثل حيث كانت الاجارة الاولى غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في حرام كبير مشترك بين جماعة ولا حدهم فيه المربع استاجر باقيه من الشركاء فلما انقضت مدة الاجارة امتنعوا من الاجارة له وارادوا لاجارة حصصهم لاجني فهل لا تصح هذه الاجارة وهل اذا ارادوا جبره على ان يثو جرحه لهم او للاجني لا يجابون لذلك (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر المالك على اجارة تعايلده لا الشريك ولا غيره والله تعالى اعلم (مثل) في رجل استاجر طائوتا من مالكمها مدة معلومة ثم ان المستاجر آجرها لآخر مدة معلومة وتنازع معه في مقبلة الاجارة فالمستاجر الثاني يدعي باجر معلوم والمثو جري يدعي قدر ازا ائدا عن ذلك ولا ينسأ له على دعواه فهل يكون القول قول المستاجر الثاني (اجاب) اذا اختلف المثنو جرو والمستاجر في بدل الاجارة قبل التمكن من الاستيفاء للنفقة تحالفا وتراذبا بعده لا والقول للمستاجر لانه ينكر الزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعض من النفقة تحالفا وفتخ العقد في الباقي والقول في الماضي للمستاجر بيمينته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يتخدم عند آخر بليعة معلومة لكل شهر مات المخدم عن ورثة بالغين فاستاجر وده بعد موته مورثهم باجرة حكم الاجارة الاولى المعلومة فهل اذا مضى له مدة اشهر وهو في اشغالهم المتعلقة بهم وتجهله قدر من الدراهم يكون له المطالبة باجرته عن استاجره (اجاب) نعم يكون للرجل المذكور مطالبة من استاجر بعاين له من الاجرة مدة عمله والله تعالى اعلم (مثل) في وصي على قاصر من قبل الحاكم الشرعي والقاصر حصة في عقار مشترك بينه وبين الوصي المذكور فاجر الوصي نصيبه ونصيب القاصر في العقار المذكور لرجل مدة معلومة باجرة معلومة تر يد عن اجرة المثل فهل تكون الاجارة في نصيب القاصر اليتيم صحيحة نافذة حيث كانت لمصلحة واذا بلغ القاصر واراد فتخ الاجارة بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث كانت تر يد عن اجرة المثل (اجاب) اذا صدرت اجارة الوصي عقار اليتيم صحيحة باجرة المثل لا يكون لليتيم فتخها بعد بلوغه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بنى بعضه وفي اثناء بناءه باقيه حضر رجل واتفق مع المالك المذكور على ان يستاجر منه المكان المذكور سنة سنوات كل سنة بمقدار معلوم من الدراهم ودفع له اجرة سنة ونصف وحرر بذلك وثيقة صورتها ان في يوم الخميس المبارك ٢٦ شهر ربيع آخر سنة ١٢٧٠ صا الرضا والتوافق بين الواضع اسمه وختمه فيه وحسن اغا الزمر على اننا اخذنا المنزل تعلق الاغال المسمى اليه السكة الجديدة ليحارها مدة سنتين سنوات كاملة كل سنة بسبعة آلاف ومائتي قرش وقبض الاغال المالك ليحار سنة ونصف وقدره عشرة آلاف قرش وعثمان مائة قرش وبعد مضي هذه المدة تدفع سنة بسنة ويحسب علينا الايجار من ابتداء استلامنا المفايع لكون المنزل أنشئ ولم يتم

١٨ ١٢٦٨

٢٥ ١٢٦٨

جمادى الثانية

٩ ١٢٦٨

رجب

٢٣ ١٢٦٨

بثاؤه وعند اشتلائنا المفاتيح بدوج التار يخيم هذا ويكون ابتداء مدة الايجار المذكورة
وفي كل هذه المدة لم يكن للاخاء المرقوم تعرض عندنا بوجه من الوجوه وحررنا هذا سندنا
عليه بكل ما ذكره هذا ما ذكر في الوثيقة الموضوعة بمختم المستاجر فاحكم الله تعالى فيما اذا
تم بناء المنزل المذكور بعد خمسة عشر شهرا من تاذيخ الوثيقة وامتنع المالك من تسليم
مفاتيح المنزل للمستاجر بهذه النكيفة ليكون الايجار المذكور لم يكن جاريا على منوج
الشرع والقويم واذا اراد المستاجر جبر المالك على ان يسلمه المنزل المذكور معتمدا على
على الاجارة المسطرة صورتها اطلاله هل يمنع المستاجر من معارضة المالك ولا يجبر المالك
على تسليمه المكان المذكور لعدم صحة الاجارة المذكورة شرطا او تكون الاجارة على
الوجه المذكور صحيحة ويجبر المالك على تسليم المكان للمستاجر المذكور (اجاب) الاجارة
على الوجه المذكور غير صحيحة لجهالة اولها ففي الهندية من الجباب الخاس فيما يجوز من
الاجارة مثل من قال لا آجر لك هذه الدار بتقدودها وحقوقها بكذا درهم موصوفا
بصفة كذا الى عشرة اشهر كذا من سنة كذا على ان تسكنها بنفسك ان شئت وذ كر شرائط
الصحة هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين اول المدة فكانت مجهولة فلا بد ان يقول
من وقت كذا او من هذه الساعة الى وقت كذا التصير المدة معلومة كذا في فتاوى المنسفي
اه وقت تسليم المفاتيح في حادثا السؤال مجهول فلا تصح كذا في حادثة فتاوى المنسفي
وحينئذ فلا بد ان الامتناع من تسليم المنزل للمستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
استاجر بيتا وقفا من ناظره سنة كاملة باجرة معلومة فقاسج مع رجل اجني له عنده
دراهم طلبها منه فاراد ان يزيد عليه الاجرة لاجل نزع البيت منه فهل لا يجاب لذلك
ولا يكون للتنازع فسخ عقد الاجارة قبل مضي السنة المذكورة (اجاب) اذا وقعت
الاجارة بمهنة باجرة المثل لا يكون للتناظر فسخها قبل تمام المدة بدون وجه شرعي
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جبال استوجر لحمل متجر على جماله الى برا الشام فابروها
خارج المهر ونام بجنبهم ففسق بعضهم اعليه للافول لاضمان عليه لكونه لم يحصل
منه تعه (اجاب) في الاقروية من ضمان الاجير المشترك والخاص ولا يصير البقار قاركا
للحفظ وان نام المالك في الثور عن بصره فاذا غاب عن بصره يصير قاركا للحفظ قالوا تاويله
انما نام جالسا واما ان نام مضطجعا يصير قاركا للحفظ وقد ذكرنا في كتاب الودعية الفرق
بين النوم مضطجعا وبين النوم جالسا في غير السفر وسوينا بينهما في السفر وقانا
لا ضمان على كل حال فهما هنا يكون كذلك اه فاذا لم يكن نوم الجمال في السفر
بغير طوقه هلك المتاع في يده وهو اجير مشترك فقد وقع اختلاف في ضمانه بين الامام
وصاحبيه واقتى المتأخرون بالصلح على التصرف ولا يضمن ما هلك في يده عند أبي حنيفة
وان شرط عليه الضمان وبه يقتضى كافي عامة المعتمرات وبه جزم اصحاب المتون فكان
هو المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة ارض مشتركة بينهم استاجرها

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

بعض الشركاء من باقهم وصار يدفع اجرة حصصهم كل سنة ثم ان بلى الشركاء آجروا
 حصصهم مشاعة لاجني فهل لا تصح اجارة المشاع للاجنبي (اجاب) نعم لا تصح اجارة
 المشاع من غير الشريك والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتر كين في ارض آجرها
 احدهم الكبير المتصرف عليهم مدة من السنين ثم قبل فراغ المدة آجرها باقهم لشخص
 آخر متعلين بان المدة الماضية كانت استحقاق المتصرف وما بعدها استحقاقهم فهل اذا
 ثبت انه كان متصرفا وما ذونا له منه -م بالاجارة لا تصح الاجارة الثانية حتى تمضي المدة
 (اجاب) اذ تحقق بالوجه الشرعي اجارة الارض المذكورة او لا من احد الشركاء الماذون
 له في ذلك من باقى شركائه اجارة صحيحة لازمة لا يكون لم اجارتها انما من غير المستاجر
 الاول قبل مضي مدته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر
 ارض جنيئة سنة كاملة باجرة معلومة فجاء آخر واستاجر ما منه قبل انقضاء الاجارة الاولى
 مدة سنتين اجارة مضافة فهل لا تكون الاجارة الثانية لازمة وتكون الاجارة الاولى
 هي اللازمة (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تهييجان وايد عدم اللزوم بان عليه الفتوى
 كما في الدر المختار وعليه فلامالك فرفضها قبل مجي وقتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 حانوت متخرب استأجره منه رجل سنة واذنه بالبناء والعمارة فيه ليكون ما بناه وعمره
 وانشاء فيه من ماله ملكا وخلواه مستحق البقاء والقرار وجعل عليه اجرة للارض مقدار ما
 معلوم من الدراهم مسانعة فهل اذا بنى وعمره وانشأ على هذا الوجه يكون ذلك ملكا
 للمستاجر واذا مات الاذن يكون لورثته اجرة الارض فقط (اجاب) ما بناه المستاجر
 من ماله لنفسه باذن المالك في حياته على الوجه المذكور يملكه لبنائه يورث عنه اذا مات
 وعليه الاجرة المقررة على الارض والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من طرف بيت المال
 مضمونها اذا وجد عقار مشترك بين قاصرو بالغ والبالغ وضع يده عليه مدة ولم يدفع له اجرة
 فهل اذا طلبت منه الاجرة يكون ملزوما بها ولو لم تقدر (اجاب) يضمن شريك
 البيت في العقار اجرة مثل حصة القيمة مدة استيلائه عليها بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة آجرت بيت زوجها في حال غيبته لرجل آخر عشر سنين ولم يوكله في
 الاجارة وكتبت وثيقة وختمتها بختم زوجها وهو غائب ثم حضر زوجها من غيبته فوجد
 بيتها مؤجر الرجل آخر ويدعي المستاجر تو كيله لزوجته في الاجارة ولم يقيم بينة على دعواه
 الوكالة فهل للزوج المذكور دفع الاجارة فيما بقي من المدة المذكورة والحال هذه
 (اجاب) حيث لا بينة لدعي الاستئجار على تو كيل المالك في الاجارة له لا تكون
 الاجارة نافذة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر بيتا وقفا من ناظره سنة واحدة
 باجرة معلومة وعملها له ثم اراد ان يستأمره فعرضه لرجل آخر في ذلك متعللا بانه استاجر
 البيت المذكور قبله من وكيل وكيل الناظر المذكور مدة سنتين فهل اذا لم يقوض الناظر
 لو كيله في الوكالة ولم يجز ما فعله وكيل الوكيل لا تصح اجارته ويكون الحق في البيت

رجب
 ٢٨
 سنة
 ١٢٦٨

شعبان
 ٢١
 ١٢٦٨

٢١
 ١٢٦٨

رمضان
 •
 ١٢٦٨

شوال
 ١٧
 ١٢٦٨

ذي القعدة
 ١٩
 ١٢٦٨

للمستاجر المذکور (أجاب) الوكيل لا يوكل الا باذن أمره والتفويض الى رأى الوكيل كاهل بريك كالاذن في التوكيل فلا يملك الوكيل المذکور التوكيل بالاجارة بدون اذن موكله ولا تنفذ اجارة وكيل الوكيل بدون اجازة الناظر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر منزلا يملكه سنة كاملة باجرة معلومة وقد بقي من مدة الاجارة سبعة أشهر وعشرون يوما فمضى شخص آخر وزاد في اجرة المنزل بعد عقد الاجارة الصالحة فاراد المالك ابطال الاجارة المذكورة قبل فراغ المدة فهل والحال هذه لا يجب للمالك الفسخ الاجارة ويستوفى المستاجر المدة التي وقع عليها العقد حيث كانت الاجارة المذكورة كذلك (أجاب) حيث كانت الاجارة الاولى صحيحة لا يفرغ المكان المستاجر من بد

مستاجره قبل فراغ مدة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر مكانا مملوكا له من نحو سنتين وبعد مضي ايام قليلة باع المكان المستاجر لآخر في أثناء المدة المستاجرة فهل يتوقف نفاذ البيع على اجازة المستاجر (أجاب) يتوقف بيع العين المستاجرة قبل مضي مدة الاجارة على اجازة المستاجر فلا ينفذ بيع المالك المذکور الا اذا الزمه دين بعيان أو ببيان أو اقرار ولا مال له غير ذلك المكان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر جانب طين زراعة باجرة معلومة لكل فدان مدة

خمس سنين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية وأراد رب الارض ابطال الاجارة بدون وجه شرعي لا يجب لذلك وليس له ابطالها الا بعد تمام المدة حيث كان المستاجر طينا ملكا للتاجر ولم يكن من طين الميرى (أجاب) اذا صدرت الاجارة من المؤجر المذکور صحيحة لازمة لا يكون له الفسخ قبل مضي المدة ولا يفدها كون مدتها خمس سنين والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتا آجرت المرأة نصيبا منه شائعا لثريتهما سنتين بمبلغ سبع مائة وعشرين قرشا دفع لهما بهما من الاجرة مائتي قرش والباقي خمس مائة وعشرون قرشا دفع لهما على التسدر يبيع على المدة حكم الايجار الذي بيده فلما مضى من المدة بقدر ما قبضته من الاجرة ارادت فسخ الايجار في باقي المدة

أو ان يدفع لهما باقي الاجرة للدة الباقية حالا قبل مضيا فهل لا يجبر على دفع ذلك قبل استيفاء المنفعة لباقي المدة ولا يجبر على فسخ الايجار حيث وقع الايجار صحيحا مستوفيا لشرايط الهبة بشهادة البينة الشرعية (أجاب) اجارة المشاع من الشريك جائزة في ظاهرها لرواية عن الامام وروى عنه أنه لا يجوز وصرح علماء ائمة بان الاجر لا يملك بالعقد في الاجارة فلا يجب تسليمه به بل بتعجيله في غير المضافة أو شرطه ولو جرت طلب الاجر في الدار والارض كل يوم مالم يشترط الدفع في اوقات معلومة والله تعالى أعلم (سئل) في دكان مشترك بين ثلاثة لا تملكه اياهم نصفها ولكل من الاخرين ربهها فاجر من له النصف نصيبه من رجل له دكان ملاصقة له وأجر احد الاخرين نصيبه للجار الملاصق من الجهة الاخرى وبقي نصيب الثالث فاقسمها الجاران المستاجر ان بينهما انصافا من

غير اذن اربابها وادخل كل منهما النصف في دكانه بعد ازالة حائطها وبني بينهما حائطاً وسطها فهل والحال هذه لا تعتبر هذه القسمة وتكون باطلة وبحرمان على ازالة هذا الحائط ويضمنان ما أتلفاه فيهما بسبب هذه القسمة (اجاب) كل من الاجارة والقسمة على الوجه المذكور غير صحيحة وعلى المتعدي على مال الغير ضمان ما أتلفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حانوتاً أجره لاجني مدة معلومة وعليه دين لا آخر فطلبه من بعد حلول أجله فمهر عن دفعه فاراد رب الدين أن يشتري الحانوت المذكور بثمن معلوم ويدفع ما بقي بعد استقلاصه يد ينفقه فهل اذا باع المالك الحانوت لرب الدين ينفذ بيعه وينفخ عقد الاجارة المذكورة (اجاب) تنفخ الاجارة بعد لزوم دين سواء كان ثابتاً بعين من الناس أو بيان أي بينة أو اقراراً والحال انه لا مال له غيره لانه يجبر به فيتضرر كما في الدر وغيره فيبيع الحانوت المذكور كورة للدين على الوجه المذكور نافذ وتنفخ الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتاً من مال كسنة باجرة معلومة وعمل له بعضها والحال انه مشغول بامته مستأجره مشاهرة فماذا يكون الحكم في هذه الاجارة (اجاب) الراجح صحة اجارة المشغول ويؤثر بالتفريق والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله فسخها كما في الدر عن حواشي الاشباه وفيه عن الوهبانية تصح اجارة الدار المشغولة بعين ويؤثر بالتفريق وابتداء المدة من حيث تسليمها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك اربعة جبر معدة للاستئلال تعدي عليها رجل اجني واخذها من مال كسها واحتوى عليها واستعملها مدة من الايام فهل والحال هذه يكون للمالك المحجر محاسبة من اخذها واستولى عليها واستعملها باجرة المثل مدة استئلائها عليها (اجاب) نعم للمالك المطالبة باجرة المثل والحال هذه على ما اقبل به بعض المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وصى على ابنها القاصر وله قطعة ارض خراجية فيها ساقية ومحل معد للسكنى استأجرها رجل مدة باجرة معلومة واراد المستأجر هارة المثل بما وافق رايه ومجرب ما يضره في ذلك من الاجرة فلم تاذن له أم القاصر في ذلك واخذت عليه وثيقة بانه اذا صرف شيئاً في المثل أو في غيره سوى ان يدفع ما على الارض من الخراج وما بقي يحفظه لا يلزمها من ذلك شيء ثم تريد الآن مطالبة بمباقي من الاجرة بعد الخراج فادعي انه صرفه في المثل والساقية والظاهر يكذب ويريد بذلك ضياع حق القاصر فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويجب بر على دفع باقي الاجرة ويكون ما صرفه تبرعاً منه ولا يلزم القاصر شيء (اجاب) لا مطالبة للرجل المذكور بما أنفق على الوجه المزبور ويجب بر على دفع ما بقي بذمته من الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر ودخل بها ثم طلبها للنقله معه الى محل خدماته فابت التوجه معه فتركها وتوجه الى محل معيشته ثم رجع الى مصر فوجدها ساكنة في محل آخر بغير اذنه ورضاه فامرهابا بالانتقال منه الى محل طاعته بمهر فابت حتى يدفع

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

صفر
١

١٢٦٩

ربيع الاول

١٢٦٩

٢٧

ربيع الاول سنة

٢٧ ١٢٦٩

اجرة المنزل الذي هي ساكنة فيه والحال انها هي المستاجرة به بغير رضاء فهل والحال
فانه لا يلزمه اجرة المنزل حيث لم يكن مستاجرا له (اجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها
حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس لرب المنزل الذي استاجره الزوجة
المدة كوزة مطالبة الزوج باجرته حيث كان ذلك بدون اذنه ولا تلزمه لاجرته حيث
كان خلاف سكنه الذي اسكنها فيه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
استاجر ارضا معلومة بمحدد وهامن ناظرها باجرة معلومة مساهمة ثم آجرناظر تلك الارض
بعضا من الارض المستاجرة لرجل آخر قبل مضي مدة الاجارة الاولى في اثنا سنة
انه قد تم فيها الاجارة فهل والحال هذه لا تصح الاجارة الثانية حتى تمضي مدة الاجارة
الاولى (اجاب) اذا كانت الاجارة الاولى صحيحة لازمة لا تكون الاجارة الثانية

٢٧ ١٢٦٩

ربيع الثاني

قبل مضي مدة الاجارة الاولى نافذة والله تعالى اعلم (سئل) في حائوت مستاجرة لا تخر
مدة ثلاث سنين باعها مالكها قبل فراغ المدة المستاجرة فهل يتوقف البيع على اجارة
المستاجرة اذا لم يجزه لا يتخذ ولا يتنازع بها الى فراغ المدة (اجاب) يتوقف بيع العين
المستاجرة على اجارة المستاجر ولا تنسخ الاجارة بالبيع اذا لم يكن لغدرين لا وفاءه الا من
العين المستاجرة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها حاصل في وكالة آجرته لا تخر مدة
اكثر من سنتين ثم بعد ذلك لزمها دين ولا مال لها سواه فهل اذا باعته لوفاء الدين يصح
منها ذلك وتنسخ الاجارة ولا يتوقف البيع لذلك على اجارة المستاجر او يتوقف (اجاب)
لما لك الحاصل المذكور بيعه وتنسخ الاجارة ب لزوم دين على المالك لا وفاءه الا من
تتم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضى منه ان رجلا
استاجر ارضا معلومة من مالها با قدر معلوم ثم ان المستاجر آجر الارض لاشخاص باجرة
معلومة ومات المستاجر الاول قبل انتهاء مدة الايجار ولم يدفع المستاجرون شيئا من الاجرة
للمستاجر الاول الذي آجر تلك الارض فهل يكون للمالك الارض المطالبة على المستاجرين
من المستاجر المذكور باجرة المدة الباقية بعد موت المستاجر الاول او يكون له المطالبة
بكل الاجرة في تركة المتوفى (اجاب) بموت المستاجر المذكور تنسخ الاجارة الاولى

٢٦ ١٢٦٩

جمادى الثانية

والثانية على ما افاده العلامة ابن نجيم في فتاواه وللمالك المطالبة في تركة المستاجر الاول
باجرة المدة التي مضت حال حياته فقط وليس لواثر المدة المستاجرة مطالبة المستاجرين
من غور ثم بغير المدة التي بعد موت مورثه لا تنسخ الاجارة بالموت ولا ية تغريغ الارض
وباجارتها ومطالب اجرتها ان كان حصل اتفاق عليها بعد موت المستاجر او للمالك والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل آجر عند آخره وكيل عنه في البيع والشراء في الحائوت
المعد لذلك فهل اذا ادعى رب الحائوت على الاجير المذكور بان ما في الحائوت من
البضاعة حصل فيه خسر واراد الزامه بشئ من ذلك لا يجاب لذلك (اجاب) لا ضمان
على الاجير المذكور حيث لم يثبت عليه التعدي او التفريط والله تعالى اعلم (سئل)

٣ ١٢٦٩

في جماعة يملكون أرضا ليست اميرية استأجرها رجل اجنبي من ملا كهابة در معلوم
من الدراهم نحو سنتين ثم بعد ذلك لازم ملا كهادين لا وفاء له الا من ثمن الارض المذكورة
فهل اذا باعها الوفاء الدين المذكور يصح ذلك منهم وتفسخ الاجارة ولا يتوقف البيع
لذلك على اجازة المستأجر (اجاب) نعم يصح البيع وينفذ وتفسخ الاجارة ان كان
الواقع ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما سفينة معدة لوسق
الغلال لكل واحد منهما الذهب فيها استأجر أحدهما الشريك بكن نصيب شريكه سنة
كاملة بمبلغ معلوم من الدراهم ثم بعد مضي السنة المذكورة أجر الشريك المستأجر كامل
السفينة المذكورة نصيبه ونصيب شريكه لا جنبي به - يراد من شريكه ثم أخبر الشريك
شريكه بما فعل من ايجاره كامل السفينة للاجنبي فاجاز ذلك الشريك وتحاسبا فظهر له
دراهم فاعطاه بعض الدراهم وأراد أن يحمله بما بقي عليه من الدراهم على المستأجر
الاجنبي فهل اذا امتنع من قبول الحوالة يكون له ذلك ويكون الشريك ملزوما برفع
ما بقي عليه (اجاب) اذا ظهر لاحد الشريكين المذكورين دين بذمة الآخر فاحاله به
أو بيعه على من استأجر منه السفينة فيماليا يقابل حصته المهيمل من الاجرة لا يهجر على قبول
الحوالة لتوقفها على الرضا وولاية قبض الاجرة من المستأجر المذكور للشريك الذي باشر
عقد الاجارة فلم يوقل شريكه بالقبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أجر أرض
زراعة مدة معلومة ثم في أثناء مدة الاجارة أجر تلك الارض لآخر مدة ابتداءها بعد
انقضاء مدة المستأجر الاول فهل للآخر فسخ الايجار الثاني قبل حلول ابتداء مده
(اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تهيجان وأيد هذا للزوم بان عليه الفتوى كذا في
الدراهم المختار وعليه الفتوى على ان الاجارة على الوجه المذكور غير لازمة فالأثر فسخها
والاجارة من آخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر أرض زراعية
مدة معلومة باجرة معينة وقبض المؤجر منه اجرة مدة عامين بهجة ومات المستأجر قبل أن
يستوفي مدة العامين المدفوع اجرتها مما جهلا فهل تفسخ الاجارة بموت المستأجر العاقد
لنفسه ويكون لورثة المستأجر استرداد ما قبضه مؤجرهم بما يقابل اجرة المدة المستقبل
المجهلة (اجاب) تفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت أحد عاقدين عقدها لنفسه
كما صرح به علماءنا وحينئذ فلو رثة المستأجر والحال هذه مطابقة المؤجر بما يقابل
اجرة المدة المستقبل حيث كانت بهجة والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مملوكة
لجماعة أجرها لرجل سنتين كاملتين وأحد الملاك امرأة كانت غائبة وهي تعلم الاجارة
الصادرة من باقي الملاك وتقبض الاجرة فهل اذا بلغت الاجارة وأجازت لا يكون لها فسخ
الاجارة التي عقدها باقي الشركاء سيما والشركاء كانوا يؤجرونها قبل ذلك لرجل آخر
وهي تاخذ الاجرة من كل من يستأجر منهم (اجاب) نعم اذا اجازت تلك المرأة الاجارة
الصادرة من باقي الشركاء بالقبول أو بالفعل نفذت ولا يكون لها الفسخ قبل انتهاء المدة

١٢٦٩ ٩

شعبان ٣ ١٢٦٩

٢٨ ١٢٦٩

ذى الحجة ٢ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

١٢٦٩

٢٩

محرم

١٢٧٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٠

٣٠

١٢٧٠

٩

جداى الاول

١٢٧٠

٩

والله تعالى اعلم (سئل) في الوكيل في عقد الاجارة اذا عقدها باجرة المثل في أرض الوقف ثلاث سنين باجرة مبهلة قبضها الناظر من وكيل المستاجر ومات الوكيل في اثناء المدة المستاجرة وأراد الناظر اجارة الأرض لغير موكل المستاجر متهللاً بان الاجارة تنسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة اغيره فهل لا يجاب الناظر لما أراد ولا تنسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة لموكله لانه نفسه (اجاب) نعم لا تنسخ الاجارة بموت الوكيل والحال هذه بل ولا بموت الناظر كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها حصصة الترام كان متصرفاً فيها زوجها لما كانت يذمته وبعد خلاصها منه منعته عن التصرف فأتجر المحصنة فهرأعنها بدون اذن ولا توكيل وبدون القيمة فأتجرت هي المحصة لرجل فنعها وقال اني أتجرت المحصة سنتين في المستقبل مع انها مطلقة منه ومنعته من التصرف قبل وقوع الايجار منه فهل والحال ماذ كرحيث ثبت عزله قبل وقوع الاجارة منه بالوجه الشرعي تكون اجارة الزوج غير نافذة ولها بحاسبة المستاجر على أجرة المثل في المدة السابقة حيث كانت الأرض المذكورة معدة للاستغلال (اجاب) الاجارة من الرجل المذكور بعد تحقق عزله موقوفة والحال هذه على اجارة المالكه فان اجازتها نفذت وان ردتا بطلت وعلى من استولى على الأرض المذكورة والحال ماذ كراحوثها مدة استيلائه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لم تأخذ ما يخصها من ميراث أبيها من بعض الورثة الواضعين ايديهم عليه الا بعد مدة من السنين وفي التركة عقارات يستغلها بعض الورثة بالايجار وهي معدة في تلك الناحية للاستغلال وقد قبض ذلك البعض جميع الاجر السالفة من المستاجرين فهل لها ان تحاسبه على ما يخصها فيها مضي عما استغله تلك المدة لاسيما وهو في تلك المدة يماطلها في استيفائها حقها (اجاب) نعم على شر كاه المرأة المذكورة ضمان حصتها حيث كان العقار معد للاستغلال وأجره بعض الشر كاه بدون اذنها على ما حرره العلامة ابن عابدين في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتاً أجره زوجها لرجل بغير اذنها ولا توكيل منها في ذلك ولم تجزئه ثم باعت لرجل آخر بعد الراد فإراد المشتري قبضه فوجده مسكوناً بتاجير زوجها المذكور فهل تكون الاجارة المذكورة لاغية ويحبر الساكن على خروجه من البيت وتسليمه للثـتـرى (اجاب) نعم لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون ولاية شرعية عنه وتكون الاجارة موقوفة فان اجازتها المالكه نفذت وان ردتا بطلت والله تعالى اعلم (سئل) في بيت معد للاستغلال أجره مالكه لرجل سنة كاملة باجرة معلومة من الدراهم ثم مات المستاجر في اثناء الشهر الاخير منها فاستمرت ورثته واضعين ايديهم على البيت المذكور في غيبة مالكه ستة اشهر فهل اذا حضر المالك من غيبته وأراد محاسبته على اجارة المثل مدة استيلائهم عليه يجاب لذلك حيث كان البيت معداً للاستغلال (اجاب) نعم يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مرسوم والله تعالى اعلم

(سئل) فی امرأتین تزوجا رجل واسكنته معهما فی بیت مشترك بينهما وبين أخيهما مدة ثم ماتت عنه وعن أخيهما فطلب الأخ أن يحاسبه على مدة سكناه مع أخته ويأخذ منه حصته نصيبه والحال أنه حاضر موجود معه ومشاهد لسكنائه مع أخته ولم يجعل عليه ولا على أخته اجرة لذلك ولم يعرف المدعي مقدار المدّة ولا قدر الاجرة فهل لا يجب لذلك والحال هذه سيما والبيت غير معد للاستقلال (اجاب) ليس لأخي المرأة مطالبة بزوجها بالاجرة المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من الضبطية في منزل مشترك بين جماعة أجر بعضهم حصته منه لرجل أجنبي فهل لا تصح الاجارة المذكورة لكونه مشاعا (اجاب) الشيوخ الاصلی فی الاجارة یفسد ما بان یؤجر نصيبا من داره أو نصيبه من دار مشتركة من غیر شریکة أو من أحد شریکة یکمل حصره علماء المذهب ومنه یعلم ان اجارة أحد الشریکة فی المکان المذكور حصته منه شائعة لغير الشریک لا تصح والله تعالى أعلم (سئل) فی مکان متخرب محتاج لاعماره جار فی وقف اهلی وله فاضل من ذریة الوقف ولم یفویعه بعمارة فهل اذا أجر فاضله لا یصح بأجر مثله فاکثر سنة بسنة وبني فيه المستاجر وعمر باذن الناظر على وجه القرار وكانت مصلحة الوقف في ذلك ولم یکن هناك مانع من ذلك تكون الاجارة على الوجه المذكور صحيحة ومابناه المستاجر یكون مملوكا له (اجاب) نعم تصح الاجارة المذكورة والحال هذه ومابناه المستاجر لنفسه على هذا الوجه یكون مملوكا له والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل وكل آخر لئلا یجر له بیته باجرة المثل فاجر الوكيل البيت باجرة المثل بل بازيد ثم بعد ما أجر الوكيل البيت ذهب رجل آخر الى الموكل واستاجر منه البيت قبل مضي المدة التي أجرها الوكيل فهل لا تنقض الاجارة التي فعلها الوكيل ویكون ما فعله الموكل باطلا بالنسبة للمدة الباقية حيث سلط الوكيل على ايجار البيت وأجر بالصلحة (اجاب) بعد صدوره الاجارة من وکیل المالك صحیحة لازمة لا یكون للموكل ابدلة المکان المذكور ثانيا لا آخر قبل مضي مدة الاول بدون وجه شرعی والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل استاجر أرضا وغرس فيها شجرة من ماله لنفسه ثم بعد مضي مدة الاجارة قتلک الارض غیر المؤمن فإراد مالك الارض أخذ الشجرة من الغارس بدون وجه شرعی فهل والحال هذه لا یجوز لذلك ویكون الغرس للغارس (اجاب) للمستاجر أخذ شجرة التي غرسها به اثبات ذلك ویؤثر بقلعه ما تغریب الارض الغير والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل استاجر مكانا مع أرض تابعة له من ماله كهماء وغرس فيها شجرتين وصار یعمل علیهما مدة من السنين فأراد الآن المؤجر أخذ الشجرتين من الغارس بدون وجه شرعی متعللا بانتهما مغروستان فی ما یكفهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ویكون الغرس للغارس (اجاب) نعم ليس للمؤجر أخذ الشجرتين من ماله كهماء الغارس لهما بدون وجه شرعی وإذا انقضت مدة الاجارة یكون للغارس قلعهما حيث لا ضرر والله تعالى أعلم (سئل)

١٢ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

٢٨ ١٢٧٠

٢٩ ٢٢٧٠

١٤ ١٢٧٠

١٩ ١٢٧٠

رجب سنة

١٢٧٠

٨

في رجل استأجر آخر مجلساً فاشتهى من غير جهة معلومة فاختارها المستأجر وسافر بها ثم في أثناء الطريق ضاع بعضها منه من غير تعدد ولا تقريظ منه في ذلك فإذا يكون المحكم الشرعي في الاجارة المذكورة (اجاب) ما هلك في يد الاجير المشترك اختلف الافتاء في تضمينه اياه واقضى المتأخرون بالصلح على النصف حيث لم يوجد منه تقريظ أو تعدد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكاناً من مال كنهه مدة معلومة بالجرة معلومة دفعها المستأجر مجهلة للؤجر فهل اذا مات المؤجر في أثناء المدة قبل استيفاء المستأجر مده وترك ما يورث عنه شرعاً وظهر عليه ويورث كثيرة يقدم المستأجر بدينه على سائر الغرماء

١٢٧٠

٨

اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المستأجر المذكور احق بالعين المستأجرة من سائر الغرماء فله حبسها رهن بالاجرة المجهلة الى ان يستوفي حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكاناً متخرباً من مال كنهه بالجرة معلومة مسانحة وأذن المالك للمستأجر بان يعمّر المسكن المذكور ليرجع بمصارفه عليه فصار المستأجر يدفع الاجرة سنوياً ويعمر المكان حسب اذن المالك فهل اذا ثبت الاذن المذكور يكون له الرجوع بمصارفه وليس للؤجر ان يخرج جهه الا عند تمام السنة (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي الاذن من المالك للمستأجر بالعمارة ليرجع وبذات صرفه قد راعى ما حاسب الاذن فيكون له الرجوع بمصارفه على الوجه المصطور وليس للؤجر اخراج المستأجر قبل انتهاء المدة التي انعقدت فيها الاجارة بدون وجه شرعي حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٠

١٤

شعبان

١٢٧٠

٢٦

في رجل تزوج امرأة ودخل عليها في بيت أمها واستمرسا كتمام الزوجة وأمها مودة وهو متفق عليهما معلوماً أن تزويدها لا يملكها حيث لم تشرط عليه اجرة (اجاب) نعم ليس لام الزوجة ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة شركاء في حمام بعضهم غائب ومقيم في غير بلد الحمام فوكل الغائب من بلد الحمام رجلاً في اجارة قصية بحضور باقي الشركاء في بلد الحمام ليقع الايجار من الوكيل ومن باقي الشركاء صفقة واحدة فهل اذا اجتمع الوكيل المذكور مع باقي الشركاء وأجر واجتمع الحمام لرجل اجنبي سنة بالجرة معلومة على الوجه المذكور ولا تكون الاجارة صحيحة وليس لاحد الشركاء بعد ذلك اجارة حصصة منه شائعة لغير الشريك من رجل آخر (اجاب) نعم تكون الاجارة المذكورة صحيحة وبمصدق ذورها على الوجه المذكور لا يكون لاحد الشركاء ولا لكلهم الاجارة من آخر مادامت المدة بدون وجه يوجب فسخها وقد صرحوا بان اجارة المشاع من غير الشريك او من احد الشركاء فاسدة والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٠

١٤

رمضان

شوال

١٢٧٠

٦

في اجارة العقار اذا كانت مضافة الى ما يستقبل من الزمان فهل يثبت فيها خيار الفسخ لكل من المؤجر والمستأجر قبل دخول مدة الاجارة المذكورة (اجاب) نعم الاجارة مع الاضافة الى الزمان المستقبل وفي لزومها مع الاضافة صحيحان وايد عدم اللزوم بان

عليه الفتوى كما أفاده العلائق وعليه فيه يجزئ نسخها قبل مجيء الوقت والله تعالى أعلم
 (سئل) في مكان مشترك معد للاستغلال استغل أجرته أحد الشركاء مدة فهل اذا ثبت
 استغلال الشريك المذكو المدة المذكورة يكون لباقي شركائه محاسبته على ما استغله
 (اجاب) نعم يضمن الرجل المذكو حصة باقي الشركاء ولم يحاسبته على ما استغله
 حيث كان العقار معدا للاستغلال وأجره أحد الشركاء بدون اذن الباقي على ما حرره
 العلامة ابن عابدين في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من
 آخر ثلاثة جـير ليركب عليها هو واتباعه الى محل معلوم بقدر معلوم فاستلمها منه وأرسل
 رب الحمير يـرر جـلامس اتباعه مع المستاجر وأمره بتسليم الحمير له بعد وصوله للكان
 المذكو فرفضها المستاجر لذلك الرجل بعد الوصول حسب أمر المالك وضاع من تابع رب
 الحمير جـارة فهل لا يلزم المستاجر ضمانه والحال هذه (اجاب) نعم لا ضمان على المستاجر
 ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معدا لصلاح السيوف
 لا ربابها في خانوته بالاجرة أخذ سيغما من صاحبه لصلاحه على حسب صناعته بالاجرة
 كعادته ثم بعد عمل صنعته فيه واصلح ففتح الخانوت للصوص ليلا وأخذوا السيوف
 وضاع من الخانوت في جملة ما ضاع منها فما الحكم الشرعي (اجاب) اختلف التمهيج
 في تضمن الاجير المشترك العين المالك في يده بنحو السرقة وانقضى المتأخرون بالصلح على
 نصف القيمة جبر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعة آجرها أحدهم
 لا خمسة سنتين باجرة مثلها باذن الباقي بطريق وكالته عنهم ومباشرة عن نفسه ومضى
 من المدة المذكو مدة سنة وأراد الوكيل المذكو كودا طال الاجارة في السنة الباقية لاجل
 ان يؤثر الغيرة متعللا بان باقي الشركاء كانوا وقت الاجارة غائبين عن مجلس عقد
 الاجارة فهل اذا ثبت توكيله عنهم في الاجارة ورضاهم بها وأحالوا على المستاجر بعض
 الناس بقدر معلوم من اصل الاجرة ودفع ذلك بشهادة البينة الشرعية تسكون الاجارة
 لازمة الى تمام المدة ولا عبرة بما تامل به الوكيل المذكو (اجاب) اذا صدورت اجارة
 تلك الارض من أحد الشركاء ففيها الوكيل عن باقيهم صحيحة لازمة لا يكون للأجير نقضها
 ولا اجارتها الاخر مادامت مدة الاجارة الاولى بدون وجه شرعي ولا يشترط في صحة الاجارة
 حضور الموكل مجلس العقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر خانوتا ووضع
 فيه خلوا باذن المؤجر ومكث في الخانوت مدة ثم اشترك مع آخر في بيع بضاعة فذهب
 الشريك واستاجر الخانوت بمثل الاجرة التي استاجر بها صاحب الخلو فهل والحال هذه
 يكون صاحب الخلو أحق بالخانوت من المستاجر الثاني (اجاب) اذا كان الخلو ثابتا
 بالوجه الشرعي فصاحبه أحق من غيره مادام يدفع اجرا للمثل والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل استاجر من آخر أرض زراعة مدة سنة باجرة معلومة هي اجرة مثلها وقبـل مضى
 اسنة آجرها المؤجر لا خمسة ثلاث سنوات اجارة مضافة فهل لا تسكون الاجارة الثانية

١٢٧٠

١١

ذى القعدة

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٣

ذى الحجة

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٦

سنة

محرم

١٢٧١

٢٧

صفر

١٢٧١

٦

١٢٧١

١٧

١٢٧١

١٥

١٢٧١

٢٢

جمادى الاولى

١٢٧١

١٧

لازمة وبالمالك الارض اجارته لمن شاء عند انتهاء المدة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة
المضافة تصححان وايد عدم اللزوم بان عليه القموى وعليه فلامؤخر فسخها بعلم المستاجر
قبل مجيء الوقت وله اجارة الارض ايضا قبل حلوله والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل آجر أرضه لآخر سنتين معلومتين في عقدين كل عقد على حدة اجارة صحيحة باجر المثل
وبعد مضي بعض السنة الاولى آجر رب الارض تلك الارض لآخر سنتين السنتين
بعينهما فهل حيث لزممت الاجارة للمستاجر الاول في السنة الاولى وصحت لا تنفذ اجارتهما
لغيره بدون رضاه ولا يكون له الفسخ بدون موجب شرعي قبل مضيها (اجاب) اذا
صدرت الاجارة في السنة المذكورة صحيحة لازمة لا يكون للآخر فسخها قبل مضي المدة
بدون موجب شرعي ولا تنفذ اجارته لآخر في المدة المذكورة بدون اذن المستاجر الاول
او اجازته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت قاصرة منها وصبي
قاصر من غيرهما وترك لهم دارا وسكنت الزوجة جميعها ولم يسكن الصبي معها ولا منازع
ينازعها في السكنى ثم لم يبلغ الصبي الحلم قام يطالب زوجته أبيه باجرة حصته في الدار المدة
الماضية وهو قاصر فهل له ذلك ولا وجه لاسقاطها عنها (اجاب) وقع الخلاف في
وجوب اجرة حصه البتيم من عقار سكنه شريكه بلا عقد ف قيل لا تجب وقيل بالوجوب
وهو المعتمد وافتى به المتأخرون والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شريكين في بيت
صغير يريد أحدهما ان يؤجر نصيبه لرجل اجنبي فهل اذا طلب الشريك أخذ نصيب
شريكه بالاجرة يقدم على الاجنبي حيث كان يتضرر بسكنى الاجنبي معه (اجاب)
لا تصح اجارة مشاع من غير الشريك بل تكون فاسدة ولا يصح أحد الشريكين على اجارة
نصيبه من الشريك الاخر والله تعالى اعلم (سئل) في أرض خراجية اميرية آجرها مسقطها
من رجل مدة عشر سنوات في عقد واحد والحال انه لم يبين ما يزرع بالارض ولم يكن
معهودا ولم يعهم للمستاجر ما يزرع فيها فهل تكون الاجارة المذكورة فاسدة والحال
ما ذكر ويكون لمشتق الارض المدة كورة المطالبة بفسخها (اجاب) نعم الاجارة على
الوجه المسطور فاسدة وللآخر المطالبة بفسخها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك بيتا وكل رجلا باجارته لا آجر باجرة المثل فقبل الوكيل الوكالة
وآجر الوكيل البيت المذكور ولا آجر مدة معلومة باجرة المثل وزيادة وقبض الوكيل الاجرة
من المستاجر فوضع المستاجر يده على البيت المذكور ثم بعد ذلك آجر المستاجر البيت لآخر
بأجرة اجارته فهل والحال هذه تصح اجارة المستاجر المذكور للرجل المذكور ولا
تفسخ الاجارة المذكورة كورة الابعضى مدة الاجارة الاولى حيث كانت الاجارة المذكورة
مستوفية شرائط الصحة واللزوم واذا عزل الموكل الوكيل المذكور بعد عقد الاجارة
تكون الاجارة صحيحة من الوكيل نافذة قبل عزله (اجاب) اذا وقعت الاجارة من
الوكيل بها صحيحة لازمة لا يكون لاحد منعا قديما ولا للوكيل بها الفسخ بدون عذر أو وجه

شرعى قبل مضي مدته او قد مضى حواجره وانما المستاجر ان يؤجر الدار التي استأجرها من آخرى
مدته حيث لا مانع ولا تنفسخ الاجارة بعد انقضاءها بعزل الوكيل ولا تأثير للعزل بعد
اجراء ما وكل فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدارا معلوما من الحبال
الليف المقطعة على ان يجعلها ويصنعها حبالا كما كانت وجعل له في نظيره من كل
قطار كذا من الدراهم فخل منها البعض وقتله وسلمه لربه وصار يصنع في البعض الآخر
فحصل في بيت الاجير حريق يحرق جميع ما كان في بيته من الامتعة وغيره او من
جعله ذلك ما بقي من الحبال الليف المسد كورة وكل ذلك من غير تفریط من الاجير
المذ كوروم غير تعدد فما الحكم في ذلك (اجاب) وقع اختلاف في ضمان الاجير
المستترك ما هلك في يده بغيره له بين الامام وصاحبيه فقيل بعدم الضمان وقيل
بالضمان واقتضى المتأخرون بالصالح على نصف القيمة ومحل الخلاف ما اذا هلك باجر
يمكن التجرز عنه كالسرقة وما اذا هلك باجر لا يمكن التجزؤ عنه كالحريق الغالب
والفارة فلا ضمان عليه باتفاق الامام وصاحبيه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة
أرض زراعية هي وقف اهل على خيرات آجرها فاذا رها مدة ثلاث سنين باجرة معلومة
ثم مات الناظر قبل تمام مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة بموت المؤجر واذا ادعى المستاجر
بان له على المؤجر دين او الحال ان المؤجر مات عن وارث ولم يترك تركته اصل فهل لا ضمان
على الوارث في دين مورثه حيث لم يترك المؤثر شيئا (اجاب) الاجارة انما تنفسخ بموت
أحدهم تعاقد بها اذا عقد هال نفسه فلو عقد هال غيره لا تنفسخ كذا نأجر عمار الوقف
ووكيل وديون الميت تتعلق بتركته فلا تلزم الورثة بدفعها من مالهم بدون كفالة
شروعية عن الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قهوة معدة للاستغلال
استأجرها منه رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم بعد مضي مدة الاجارة استمر
المستاجر مستوليا عليها وينتفع بها مدة من الشهر ومن غير عقد اجارة من مال كذا فهل
يكون للمالك بحاسبة المستاجر المذ كور على اجرة مثلها مدة استيلائه عليها من بعد مضي
مدة الاجارة المذ كورة حيث كانت معدة للاستغلال واذا بنى المستاجر بعض بناء من
ملكه في القهوة المذ كورة باذن للمالك وأراد قلعه لا يكون له قلعه حيث كان القلع يضر
بالارض بل يكون له اخذ ثمنه مطروحا على وجه الارض والحال هذه (اجاب) اذا
انقضت مدة الاجارة في المعدل للاستغلال واستمر المستاجر ساكنا لا عقد جديد يلزمه
الاجر واذا بنى المستاجر في العين المؤجرة بغير حق القرار ثم أراد الخروج من المكان بعد
مضي الاجارة وقلع ما بناه وكان مضر بالارض يكون للمالك ان يقلع البناء بقيمة مستحق
القلع جبر اهل المستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في عقار اليتيم اذا آجره الوصي عليه من
آخر ثلاث سنين بدون اجر المثل فعين فاحش وانتفع به المستاجر مدة سنتين فهل يكون
على المستاجر اجر المثل بالقاما بلغ (اجاب) الوصي لو آجر عقار اليتيم بدون اجر المثل فعين

١٢٧١

١٥

شوال

١٢٧١

١٢

١٢٧١

٢٥

٢٢٧١

٢٢

فاحش يلزم المستاجر تمام اجار المثل والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين استاجر احدهما شريكين نصيب شر يملكه مدة معلومة ودفع الاجرة مقبلة وقبل استيفاء منفعة المدة المذكورة انهدم البيت فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة ويكون لشريك الرجوع باجرة المدة التي لم يستوفها واحدهما من شريكه حيث دفعهما بمجالة (اجاب) اذا غلب البيت المذكور يكون للمستاجر المطالبة بنفسخ الاجارة فاذا فسخت يكون له الرجوع على المؤجر بمحصة ما بقي من مدة الاجارة في الاجرة التي عملها ولا تنفسخ بدون النسخ وان لم يجب الاجر اذا صار لا ينفع به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا وقفاه من فاضله مدة معلومة باجرة معلومة وهي اجرة المثل ثم مات المستاجر فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بموت المستاجر وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر حيث استاجر حال نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة ارض زراعة وقفا على خيرات من فاضله مدة معلومة باجرة معلومة دون اجرة المثل بكثير فهل يلزم المستاجر بتمام اجرة المثل للمدة الماضية وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل (اجاب) اجارة عقار الوقف بدون اجار المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستاجر تمام اجار المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من مال كدها مدة معلومة باجرة معلومة ثم قبل مضي مدة الاجارة باعهما مال كدها لرجل اجنبي بغبن معلوم ولم يكن بمضي المدة البائع دين لاحد فهل والحال هذه يكون للمستاجر الاستيلاء على الحانوت المذكورة الى تمام مدة الاجارة وليس للشريء منفسخ الاجارة قبل تمامها حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) اذا وقعت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة لا تنفسخ بمجرد بيع العين المؤجرة بلا عذر كما اذا لزم البائع دين لا وفاء له الا من تلك العين المؤجرة بل يوقف البيع في حق المستاجر الى تمام مدة الاجارة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر منزلا من آخر مدة ليسكن فيه ثم طلق زوجته فيه بعد اسكانه اربعة ايام قبل مضي مدة الاجارة فمكثت فيه الزوجة فاراد صاحب المنزل طلب الاجرة منها فهل ليس له ذلك بل له طلب الاجرة من الزوج حيث كان هو العاقد للاجارة سيما والعدة لم تضي قبل مضي مدة الاجارة وهل عليه النفقة (اجاب) الواجب على الزوج دفع اجرة المنزل الذي استاجر مؤثرا له المدة المذكورة ولو ليس على الزوج حق من ذلك شيء بدون وجه شرعي ويؤخر الزوج بالاتفاق عليها وبدفع اجرة مسكنها ما بقيت العدة حيث لا مانع من وجوب ذلك عليه شرطا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض انشأ فيها شيرجة للاستغلال واقام رجلا اجنبيا وكيل على العمارة فاستاجرها الوكيل بعد تمام العمارة من مال كدها باجرة معلومة مشاهرة واشترى المستاجر حجارة الادارة من ماله واستعملها مدة ثم حصل بينهم منازع فقاما على ماصرف في العمارة واشترى المالك حجارة الادارة من المستاجر بثمن معلوم بحضرة جمع من المسلمين والآن طالب المالك المستاجر بما

١٢٧١

٢٨

١٢٧٢

٤١

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

٢٢

ربيع الثاني
٢٥

١٢٧٢

تجمله من الاجرة فامتنع من الدفع له متعللا بأنه لم يذ كرها وقت المحاسبة فهل لا يجاب
 لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذ كور ويكون للتوثر مطالبة بما تجمله من الاجرة واذا انكر
 المستاجر شرط الاجرة يلزمه اجرة المثل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت
 استئجار الرجل المذ كور تلك الشريحة من ماله كما مشاهرة باجرة معلومة لكل شهر
 ومضت مدة أشهر يكون للمالك مطالبة بما تقرر عليه من الاجرة لما مضى من الاشهر
 اذا لم يثبت دفعها اليه او ابرأه من ذلك بوجه شرعي ولا يمنع من ذلك عدم طلب الاجر
 وقت المحاسبة على العمارة واستعمال المعدل الاستغلال موجب لاجر المثل بلا عقد اجارة
 حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت مشترك بين اثنين بالغين آجر احدهما
 نصيبه في الحانوت لرجل اجني في غيبة الشريك الا جرة باجرة معلومة فهل لا تصح اجارة
 المشاع الذي لا يقبل القسمة لغير الشريك وتصح للشريك (اجاب) نعم لا تصح اجارة
 المشاع لغير الشريك اذا كان الشيوع مقارنا لا مارقا سواء كانت في قابل للقسمة او لا على
 قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في بيت عمولك لامرأة آجرته باجرة مثله لآخر مدة ثلاث
 سنين باجرة مجهولة قبضتها من المستاجر المذ كور بموجب سند شرعي تحت يد المستاجر ثم
 بعد ذلك اذنته بفناء جهة فيه ليرجع عليه بما يصرفه في الرجل المذ كور حكم الاذن
 بذلك وكتب له سندا بما صرفه ليرجع عليه بما به بعد ذلك ثم بعد مضي أربعة أشهر
 من مدة الاجارة ارادت فسخ الاجارة متعللة بانها تريد أن تسكن فيه فهل لا عبرة بتعللها
 بذلك وليس لها فسخ الاجارة المذ كورة حتى تتم مدة الاجارة حيث وقعت صحيحة
 لازمة وتوثر المرأة بدفع ما صرفه المستاجر على العمارة حيث كان ثابتا (اجاب) اذا
 وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للتوثر فسخها واخراج المستاجر من المكان المستاجر
 قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي وعلى المؤجرة دفع ما بذمتها من دين العمارة لربه
 والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة وقفا
 من ناظرها باجرة معلومة مدة تزيد عن ثلاث سنين بدون اجرة المثل بغبن فاحش ووضع
 المستاجر يده على ذلك مدة ودفع الاجرة منه لافهل والحال هذه لا تصح هذه
 الاجارة ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل ويذون الناظر فسخها (اجاب) اجارة عقار
 الوقف على الوجه المسطور لا تصح ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل والحال ما ذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا آجره من آخر مسانعة ادعى المستاجر انه عمر بعض عمارة
 في المكان المذ كور ويريد بذلك الزام المالك بما صرفه في العمارة المذ كورة فهل اذا
 كان تعمير المستاجر في المكان المذ كور بغبن يراذن واجازة من المالك يكون المالك
 غير ملزم وبه حيث لم يثبت اذن المالك له بالوجه الشرعي وللمستاجر قطع ما عمره اذا لم يضر
 بالمكان المذ كور (اجاب) نعم ليس للمستاجر الرجوع بما صرفه على العمارة بدون
 اذن المالك وللمستاجر اذا خرج قطع ما عمره اذا لم يضر بالمكان وفي التنقيح نقلا عن تجريد

٢٨ ١٢٧٢

٢٩ ١٢٧٢

جهدى الاولى

١٨ ١٢٧٢

رجب

١٢٧٢

٤ ١٢٧٢

سنة

رجب

١٢٧٢

٢١

شوال

١٢٧٢

٥١

١٢٧٢

٢٠

ذى الحجة

١٢٧٢

٩

البرهاني واذا جصص المستاجر الدار وفرشها بالآجر وركب فيها باباً أو غلقاً وجعل
 مسماراً في بابها وأقر به الآجر وأراد المستاجر قلعه وذلك لا يضر قلعه وما يضر قلعه بالدار
 ليس له قلعه ولكن يضمن له رب الدار قيمة ذلك وتعتبر قيمته يوم يختصه مان عمادية
 من احكام العمارة في ملك الغير اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جلة أطيان
 في نواح متعددة آجرها من رجل مدة معلومة بعدد واحد باجر معلوم لكل فدان
 اجارة صحيحة شرعاً ثم ان المؤجر والمستاجر تفاخرا الاجارة في بعض الاطيان فهل لا يلزم من
 فسخ البعض فسخ الكل (اجاب) نعم لا يلزم من فسخها في بعض تلك الاطيان فسخها في
 الكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملتزم بملك منفعة أرض أوسية آجرها من آخر
 مدة معلومة باجرة معلومة وقبل مضى تلك المدة آجرها من المستاجر المذكور بعد جديد
 سنة مستقلة اجارة مضافة الى أول السنة المذكورة باجرة معلومة ايضاً فهل على تسليم
 صحبة الاجارة في السنة المستقبلية لا تكون الاجارة فيها لازمة ويكون لمؤجر الأرض
 المستحق لها فسخها قبل مجي أول السنة المذكورة واجرتهما الغير حيث كانت اجارة
 مضافة (اجاب) نعم يكون لمؤجر تلك الأرض نقض الاجارة المضافة المذكورة في أول
 دخول العام وقد وقبله واذا انفخت يكون له اجارتهما من آخر على المقتضى به قال في تنقيح
 الحامدية الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد المضيفين وأيد بأن
 عليه القموى كافي أو آخر اجارات الدار المختار وفي الفتاوى الخيرية من الاجارات في
 ضمن جواب سؤال مانصه وهي غير لازمة على المقتضى به بل لكل من المتأجرين نقضها
 في أول دخول العام وقد له اه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة
 آجر أحدهم نصيبه منه لاجني ونصيب غيره بدون اذنهم واجازتهم فهل تكون اجارته
 نصيبه لغيره كالكافسة ولا تنفذ في نصيب باقي الشركاء بدون اذنهم واجازتهم
 وترفع يد المستاجر والحال هذه (اجاب) لا تنفذ الاجارة في نصيب الشركاء بدون
 اذنهم واجازتهم وتصح في نصيبه حيث آجر الكل صفقة واحدة ولم يجز باقي الشركاء
 العقد في أنصبتهم على ما فهمه في تنقيح الحامدية من الاجارة مما ذكره في الدوحية
 لجواز اجارة المشاع باجارة الكل ثم الفسخ في البعض ثم أمر بالتأمل في ذلك من
 الشيوع الطارئ الذي لا يفسدها فليحذر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر
 قطعة أرض زراعية أميرية من مستحقها سنة بسنة باجرة معلومة وغرس فيها المستاجر
 نخلاً واشجاراً من ماله لنفسه وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمسين سنة وهو يدفع
 الاجرة لرب الأرض ثم بعد هذه المدة أراد رب الأرض أن يأخذ النخل والاشجار من
 المالك المذكور بالقهر والغلبة عنه متعللاً بأنه مغروس في أرضه فهل والحال هذه
 لا يجنب لذلك ويكون الغرس لمن غرسه (اجاب) حيث غرس تلك الاشجار والمستاجر
 لنفسه كما هو مذكور فهي له وله قلعهما من الأرض اذا لم يضرها القلع والاعتكاف

ذی الحجة سنة

المستحق للارض بقيمتها مستحقة القلع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مشغولة بغير حق ولا اذن ولا اجارة أجرها من له ولا يبا اجارتها الرجل مدة معلومة باجر المثل فهل تصح اجارتها والحال هذه ولا يمنع من صحة الاجارة كونها مشغولة حيث كان شغلها بغير حق ويؤثر من شغلها بغير حق بتقريرها وتسليمها للاستاجر (اجاب) نعم تصح اجارتها حيث كانت مشغولة بغير حق لا يمكن التسليم بحجر الشاغل على التفسيرين كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استاجر واقطعة أرض التزام من وكيل مستحقها مساهمة باجرة معلومة لكل فدان فوضع المستاجرون يدهم على الارض مدة أربع سنوات وهم يدفعون مبلغ الاجرة تلك المدة ثم بعد ذلك أرادت المستحقة للارض رفع يدهم عنها فامتنعوا من ذلك متعللين بانهم حفر واقي الارض المذ كورة مبالة لعطن الاكثان وبنوا مسكناتهم ويريدون أن يعطوها أرضا عوضا عن أرضها بغير رضاها فهل لا يمكنون من ذلك ويكون المستحقة للارض رفع يدهم عنها جبراً حيث لم تاذن لهم ولا وكيلها بالبناء في الارض المذ كورة (اجاب) نعم لا يمكنون من ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والمستحقة للارض رفع أيديهم عنها جبراً وقد عجزوا عنها عند آخر كل سنة ويكافون رفع ما أحدث بالارض بدون اذن المستحقة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون مكاناً أجر بعض الشركاء حصة منه شائعة لاجنبي والبعض الآخر يطلب اجارتها فهل تكون اجارته لغير شريكه فاسدة وتوجب من الشريك (اجاب) لا تصح اجارة المشاع الا من الشريك فلو من غيره او من أحد شركائه لا الا انه لا يجبر على الاجارة من شريكه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة آجروه ولا يخرج بعضهم بنفسه والبعض بوكيله دفعة واحدة في مجلس واحد مدة سنة بقدر معلوم فقبل مضي السنة آجره الوكيل مع بقيمة الشركاء اجارة مضافة للاستاجر الاول سنة تليها ومضت السنة الاولى ولزمت في الثانية وهو يتنفع بها الآن في السنة الثانية فهل اذا ادعى الوكيل أو باق الشركاء بعد ذلك أنه آجر حصته أو حصة موكله لاجنبي من غير الشركاء لا تكون اجارته صحيحة وتلزم الاجارة المضافة بعد حلولها وانقضاء المستاجر بعض المدة حيث وقعت الاجارة من الوكيل المفوض له فيها وباقي الشركاء (اجاب) الاجارة المضافة ممن يملكها صحيحة غير لازمة قبل حلول مبدئها واجارة المشاع من غير الشريك لا تصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حماراً من مالكها باجرة معلومة ليعمل عليها كذا الجملة كذا ذهاباً ورجوعاً بالحمارة الى محل الاياب فانت منه في اثناء الطريق وهو متوجه بها الى مالكها من غير عود ولا تقرير منه في ذلك فهل والحال هذه لاضمان على المستاجر المذ كور وتلك الحمارة المذ كورة على ربهاء بما وفي حال رجوعها الى مالكها كانت فارغة لم يكن عليها شيء (اجاب) اذا لم يوجد من المستاجر المذ كور

١٦ ١٢٧٢

١٧ ١٢٧٢

صفر ١٢٧٥

١٤ ١٢٧٣

ربيع الثاني

٢٢ ١٢٧٣

تعدولا تقریبا وماتت الدابة المذكورة في اثناء الطريق فلا ضمان عليه والحال
 ما ذكر في التنقيح وفي مجموع النوازل العين المستجرة امانة اجماعا أما العين في يد الاجير
 فعلى الخلاف برأيه وفيه وان استاجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فماله المعتاد فهلك
 الحمار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين امانة كافي الصحيحه شرح التنوير في الاجارة
 الفاسدة ومثله في السكتر وغيره اه والله تعالى أعلم (مثل) في رجل له ارض زراعية ملك
 مستجرة لرجل مدة اكثر من ثلاث سنوات بدون اجرة مثلها وعلى مال كهادين لا وفاء له
 الا ببيعها ودفع ثمنها فيه فهل اذا باعها مال كهادين له الوفاة منه به خرج وتفسخ الاجارة بالبيع
 حيث كان عليه دين لا وفاء له الا من ثمنها (اجاب) تفسخ الاجارة بعد لزوم دين سواء كان
 ثابتا بعيان من الناس او بينة او اقرارا والحال انه لا مال للزوج غير العين المستجرة لانه
 يجبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المجعلة تستغرق قيمتها ككافي الاشياء والله تعالى
 أعلم (مثل) في رجل استاجر حانوتا من فاطمة مشاهرة باجرة معلومة مكنه مدة ثم ماتت
 فآجره فاطمة لا آخر بعد موته بموجب ايجار ديواني فهل للمستاجر الثاني نزع منه من ورثة
 المستاجر الاول ولا يكون لو كمل ورثة الميت منعه من اخذ المفتاح لا نفاسا عقد
 الاجارة بالموت (اجاب) صح حوا بانفساخ الاجارة بموت أحد عاقديه ان عقدها لنفسه
 فلو عقدها لغيره فلا والله تعالى أعلم (مثل) في رجل استاجر ارضا للزراعة سنة واحدة
 باجرة معلومة من الدواهي ووزعها المستاجر ميراثا فكتسه الدودة فتركها بلا زرع مع
 امكان الانتفاع بها بالزراعة بعد اكل الدودة فهل تلازمه اجرتها (اجاب) لا اجر على
 المستاجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من اعادة زرع مثله او دونه في
 الضرر كما صرح بهذا في لسان المحكام والهيوط وغيرهما ذكر في التنقيح جوابا عما هو
 أصاب الزرع آفة سماوية وهلك به الزرع في الارض المستجرة وقد صرحوا في باب
 الخراج بان الآفة السماوية كغرق وحرق وشدة برد وجعل في البحر القارة والدودة
 من غير السماوية حتى لا يسقط الخراج با كاهما قال في رد المحتار قلت لاشك انهما مثل
 الجراد في عدم امكان الدفع وفي النهر لا ينبغي التردد في كون الدودة آفة سماوية
 وانه لا يمكن الاحتراز عنها قال الخبير الرملي وأقول ان كان كثيرا قال لا يمكن دفعه بحيلة
 يجب ان يسقط به وان أمكن دفعه لا يسقط هذا هو المتعين للصواب اه ثم قال في الدرر
 وكذا حكم الاجارة وكتب عليه في رد المحتار ما نصه أي لو استاجر ارضا فغلب عليها الماء
 أو انقطع لا تجب الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة فأنما يسقط اجرة ما بقي من السنة بعد
 الهلاك لا ما قبله لان الاجر يجب بازاء المنفعة شيئا فشيئا فيجب اجر ما استوفى لا غير
 فيفرق بين هذا وبين الخراج فانه يسقط كافي البصر عن الوالوة المجبة قلت لمكن في اجارة
 البرازية عن الهيوط الفتوى على انه اذا بقي بعد الهلاك مدة لا يتمكن من الزراعة لا يجب
 الاجر والا يجب اذا تمكن من زراعة مثل الاول او دونه في الضرر وكذا لو منعه فاصاب اه

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٢٧

جادی الثانية

١٢٧٣

١٥

ذى الحجة سنة

المستحق للأرض بقيمتها مستحقة القلع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مشغولة بغير حق ولا اذن ولا اجارة أجرها من له ولاية اجارتها الرجل مدة معلومة بآجر المثل فهل تصح اجارتها والحال هذه ولا يمنع من صحة الاجارة كونها مشغولة حيث كان شغلها بغير حق ويؤمر من شغلها بغير حق بتقريدها وتسليمها للمستاجر (أجاب) نعم تصح اجارتها حيث كانت مشغولة بغير حق لا مكان التسليم بحجر الشاغل على التفرغ كما هو جوابه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استأجر واقطعة أرض التزام من وكيل مستحقها مساهمة باجرة معلومة لكل فدان فوضع المستأجرون يدهم على الأرض مدة أربع سنوات وهم يدفعون مبلغ الاجرة تلك المدة ثم بعد ذلك أرادت المستحقة للأرض رفع يدهم عنها فامتنعوا من ذلك متعللين بانهم حفر واقي الأرض المذ كورة مبنية لعطن الكتمان وبنوا مسكناتهم ويريدون أن يهبطوها أرضا وضاعن أرضها بغير رضاها فهل لا يمكنون من ذلك ويكون المستحقة للأرض رفع يدهم منها جبراً حيث لم تاذن لهم ولا وكيلها بالبناء في الأرض المذ كورة (أجاب) نعم لا يمكنون من ذلك والحال ما ذكر يدون وجه شرعي والمستحقة للأرض رفع أيديهم عنها جبراً وقد خضعوا عند آخر كل سنة ويكلفون رفع ما أحدث بالأرض يدون اذن المستحقة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون مكاناً آجر بعض الشركاء حصته منه شائعة لاجنبي والبعض الآخر يطلب اجارتها فهل تكون اجارته لغير شريكه فاسدة وتؤجر من الشريك (أجاب) لا تصح اجارة المشاع الا من الشريك فلو من غيره او من أحد شركائه لا الا انه لا يجبر على الاجارة من شريكه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة آجروه ولا آخر بعضهم بنفسه والبعض بوكيله دفعة واحدة في مجلس واحد مدة سنة بقدر معلوم فقبل مضي السنة آجره الوكيل مع بقيمة الشركاء اجارة مضافة للاستأجر الاول سنة تليها ومضت السنة الاولى ولم تفي الثانية وهو ينتفع بها الآن في السنة الثانية فهل اذا ادعى الوكيل أو باقى الشركاء بعد ذلك أنه آجر حصته أو حصته موكاله لاجنبي من غير الشركاء لا تكون اجارته صحيحة وتلزم الاجارة المضافة بعد حلولها وانقضاء المستأجر بعض المدة حيث وقعت الاجارة من الوكيل المفوض له فيها وباقي الشركاء (أجاب) الاجارة المضافة ممن يملكها صحيحة غير لازمة قبل حلول مبدئها واجارة المشاع من غير الشريك لا تصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حماراً من مالكها باجرة معلومة ليعمل عليها كذا الجهة كذا ذهاباً وذاهاً او يا بافاخذها المستأجر وتوجهها الى المثل المعقود عليه الاجارة في الذهاب ثم رجع المستأجر بالحمار الى محل الاياب فأتت منه في اثناء الطريق وهو متوجه بها الى مالكها من غير عذر ولا تقريظ منه في ذلك فهل والحال هذه لاضمان على المستأجر المذ كور وتلك الحمار المذ كورة على ربها - وما في حال رجوعها الى مالكها كانت فارغة لم يكن عليها شيء (أجاب) اذا لم يوجد من المستأجر المذ كور

١٦ ١٢٧٢

١٧ ١٢٧٢

صفر ١٢٧٥

١٤ ١٢٧٣

ربيع الثاني

٢٢ ١٢٧٣

تعد ولا تغريط وماتت الدابة المذكورة في أثناء الطريق فلا ضمان عليه والمحال
ما ذكر في التنقيح وفي مجموع النوازل العين المستأجرة أمانة أجماعاً أما العين في يد الاجير
فعلى الخلاف بزازية وفيه وان استأجر حماراً الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلاك
الحمار لم يضمن لقصد الاجارة فالعين أمانة كفاي الصبيحة شرح التنوير في الاجارة
الفاصلة ومثله في السكز وغيره اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية ملك
مستأجرة لرجل مدة أكثر من ثلاث سنوات بدون أجر مثلها وعلى مالكها دين لا وفاء له
الابيعها ودفع ثمنها فيه فهل اذا باعها امالكها الوفاء دينه يصرح وتغنيخ الاجارة بالبيع
حيث كان عليه دين لا وفاء له الا من ثمنها (اجاب) تغنيخ الاجارة بعذر لزوم دين سواء كان
ثابتاً بعيان من الناس أو بينة أو اقراراً والمحال انه لا مال للرجل غير العين المستأجرة لانه
يجبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المجهلة تستغرق قيمتها كفاي الاشياء والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل استأجر حائوتاً من فاطمة مشاهرة باجرة معلومة وسكنه مدة ثم ماتت
فاجرة فاطمة لا تخبر بعد موته بموجب ايجار ديواني فهل للمستأجر الثاني نزع من وريثة
المستأجر الاول ولا يكون لو كمل وريثة الميت منع من اخذ المفتاح الا انفساخ عقد
الاجارة بالموت (اجاب) صرحوا بانفساخ الاجارة بموت أحد عقديها ان عقد هال نفسه
فلو عقد هال غيره فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضاً للزراعة سنة واحدة
باجرة معلومة من الدواهي وزرعها المستأجر ثم عير افا كتبه الدودة فتركها بلا زرع مع
امكان الانتفاع بها بالزراعة بعد كل الدودة فهل تلزمه اجرتها (اجاب) لا اجر على
المستأجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من اعادة زرع مثله أو دونه في
الضرر كما صرح بذلك في لسان المحكام والهيبة وغيرهما ذكر في التنقيح جواباً عما
أصاب الزرع آفة سماوية وهلك به الزرع في الارض المستأجرة وقد صرحوا في باب
الخراج بان الآفة السماوية كغرق وحرق وشدة برد وجعل في البحر القارة والدودة
من غير السماوية حتى لا يسقط الخراج بها كما قال في رد المحتار قلت لاشك انهما مثل
المجراد في عدم امكان الدفع وفي النهر لا ينبغي التردد في كون الدودة آفة سماوية
وانه لا يمكن الاحتراز عنها قال الخيزر المي وأقول ان كان كثيراً غالياً لا يمكن دفعه بمحيلة
يجب ان يسقط به وان أمكن دفعه لا يسقط هذا هو المتعين للصواب اه ثم قال في الدرر
وكذا حكم الاجارة وكتب عليه في رد المحتار ما نصه أي لو استأجر أرضاً فغلب عليها الماء
أو أقطع لا تجب الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة فأنما يسقط اجرة ما بقي من السنة بعد
الهلاك لا ما قبله لان الاجر يجب بازاء المنفعة شيئاً فشيئاً فيجب اجراً استوفى لا غير
في فرق بين هذا وبين الخراج فانه يسقط كفاي البصر عن اللؤلؤ الجنية قلت امكن في اجارة
البرازية عن الهيبة الفتوى على انه اذا بقي بعد الهلاك مدة لا يتمكن من الزراعة لا يجب
الاجر والا يجب اذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منع غاصب اه

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٢٧

جادی الثانية

١٢٧٣

١٥

والخراج كذلك كما علمت اه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مشتركة بين جماعة ملتزمين
 آجروها الرجل اجنبي مدة نحو ثلاث سنين ثم بعد مضي نحو ستة اشهر مات بعض المؤجرين
 ثم مات المستاجر قبل مضي المدة فهل يموت المستاجر بتفسخ عقد الاجارة ولا ر باب
 الارض ايجارها لمن يريدون ولا يكون لورثة المستاجر منعهم من ذلك اذا تحقق ما ذكر
 بالطريق الشرعي (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة بموت المستاجر بلا احتياج الى التفسخ
 ولا ر باب الارض اجارتها من الغير لم يكن لومات في أثناء المدة والزرع بقول لم يدرك بقي
 الاجارة بالمسمى الى أن يدرك الزرع والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة بين صغير
 ووصيه آجرها الوصي المذكور من رجل باجرة معلومة ثم بعد ذلك باع الوصي المذكور نصيبه
 من الصغير قبل مضي مدة الاجارة فهل والحال هذه لا ينفسخ عقد الاجارة بالبيع المذكور
 ويكون للمستاجر الاتقاء بالارض المذكورة الى انتهاء مدة الاجارة (اجاب) اذا صدرت
 الاجارة صحيحة لا تنفسخ ببيع المؤجر لغير دين عليه لا وفاء له الا من ثمن ما آجره يدون رضا
 المستاجر وهذا على فرض وقوع بيع الوصي من الصغير صحيحا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل استاجر قطعة ارض زراعية اميرية آيلة لبيت المال ممن له ولاية ايجارها مدة سبع
 سنين باجرة معلومة في كل سنة فوضع المستاجر يده عليه او قبل انتهاء مدة اجارته المذكورة
 استاجرها رجل اجنبي من المستاجر المذكور سنة كاملة من مدة المستاجر باجرة المثل فوضع
 المستاجر الثاني يده عليها وبعد وصول صلاح زرعها مات المستاجر الاول ويريد مؤجر
 الارض المذكورة قمح الاجارة وانخذ الارض من المستاجر المذكور مع الزرع بعد بدو
 صلاحه وان يدفع له جميع ما صرفه عليها والمستاجر المذكور لم يرض بذلك فاذا يكون
 المحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الاجارة الثانية تنفسخ بانفساخ الاجارة الاولى وموت
 المستاجر الاول يفسخها فلمؤجر ابتزاعها من يد المستاجر الثاني والحال هذه وهذا على
 فرض صحة الاولى والافهمي هنا فاسدة لما صرحوا به ان اراضي بيت المال يسلك بها مسلك
 ارض الوقف وهي لا تنفسخ اجارتها اكثر من ثلاث سنين واذا كانت الاولى فاسدة
 لا يملك المستاجر نفعة العين المؤجرة بالقبض بخلاف البيع الفاسد حتى لو قبضها المستاجر
 ليس له ان يثمرها ولو آجرها وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا وعلى كل فالزرع للمستاجر
 الثاني وعلى المستاجر الثاني اجر المثل اذا كانت الاولى فاسدة ويؤثر بتسليم الارض
 لمؤجرها الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لصائغ دراهم معلومة القدر ليصنعها
 حليا فصاغها وادعى انه ردها لما سلكها والمالك ينكر ذلك فهل يكون القول قول
 الصائغ او كيف يكون المحكم الشرعي (اجاب) ذكر في التنقيح جوابا عما اذا ادعى الاجير
 المشترك ودالعين الى ربهما وهو ينكر ان مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه امين
 ادعى الرد وفي القول لمن في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك والقصار وغيره اذا ادعى رده
 على الاجر لا يصدق الا بينة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول

رجب سنة

٨ ١٢٧٣

١٤ ١٢٧٣

شعبان

٢٠ ١٢٧٣

رمضان

٢١ ١٢٧٣

من يرى يد الاجير المشترك يد ضمان فاما من يرى يده يد امانة وهو ابو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل قوله كالمودع الى هنا من المحيط اه ثم قال اقول يظهر من هذا ان دعواه الرد على المالك كدعواه الهلاك فتجربى فيه الاقوال الاربعة المارة وينبغي على قول المتأخرين الذي افتى به المؤلف مرارا تبعا للخير الرمي انه ان كان مشهورا بالامانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤثر بالصلح على نصف القيمة اه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة ملك معلومة القدر استأجرها رجل من مالكمها مساهمة باجرة معلومة وוכל المستأجر رجلا آخر ليزرعها وانه يصرف عليها ما يلزم لها من التكاليف من تقاوى وحرث وغـيره فوضع الوكيل يده عليها وأجرها لانا من آخرين غير اذن الموكل واجازته وأخذ منهم به بعض الاجرة فهل لا يصح إيجاره للغير من غير اذن المستأجر الاول (أجاب) اذا لم يكن المؤجر الثاني وكيلا عن المستأجر الاول في الاجارة توقفت اجارته على اجازة الاول فان ردها بطلت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جدا كافي حانوت بمحجة شرعية والمحانوت المذكور ملك لا آخر وصاحب المحند ساكن في المحانوت المذكور ويدفع اجرة المحانوت لمالكها وهي اجرة مثلها فهل اذا اراد المالك للمحانوت اخراجه منها لا يكون له ذلك وليس له زيادتها عن اجرة المثل بدون رضاه (أجاب) ليس للمالك المحانوت التي خلوها جارا في ملك الغير وموضوع بحق القرار اخراج صاحبه منها مادام يدفع أجر المثل اذا ثبت ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة تملك نصف بيت تزوجت برجل وفدخـل بها وسكن معها في ملكها ولم تشترط عليه اجرة ولم تطالبه باجرة ومضى على ذلك مدة من السنين فهل والحال دمه اذا ارادت ان تطالبه باجرة سكناه المدة الماضية من غير عقد اجارة لا تجاب لذلك (أجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وأخ لاب وترك حانوتا وعدة قبالة بملك المحانوت استأجرهما الاخ الذي للاب منه في حال حياته مدة ثم بقيت تحت يده مدة بعد موته من غير عقد اجارة فهل يلزم الاخ المذكور اجرة المحانوت والعدة المذكورتين للاخ الشقيق مدة وضع يده عليهما حيث كان هو المستحق لتركة أخيه وكان كل منهما معدا للاستقلال (أجاب) لو سكن المستأجر بعد موت المؤجر هل يلزمه أجر ذلك قيل نعم لمضيه على الاجارة وقيل ان كان معدا للاستقلال ونحوه أو تقاضاه الوارث يلزمه الاجر والا لاهل يلزم المسمى أو أجر المثل ظاهر القنية الثاني افاده في الدروحو اشميه وجعل في تزيج الحامدية غير العقار كالعقار في لزوم أجر المثل باستعمال المعدل للاستقلال منه بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعة ملك غير مقسومة أجرها بعضهم لاجني بدون اجرة المثل وبدون اذن الباقي فهل لا تكون الاجارة نافذة في نصيبهم بدون وكيل منهم وبدون اجازتهم ولهم رفع يد المستأجر عنها (أجاب) نعم لا تنفذ الاجارة من بعض الشركاء في

١٢٧٢

١٣

١٢٧٣

٢٩

ذى القعدة

١٢٧٣

٢٢٧٣

٦

١٢٧٣

٩

سنة محرم

نصيب باقيم بدون اذن أو اجازة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض ابعادية مشاعة بينهم آجروها لرجل ثلاث سنوات ثم بهدمضي سنتين ونهض سنة آجرا أحدهم نصيبه في الأرض المذ كورة اجازة مضافة للسنة القابلة لرجل آخر ولم يستاجر ذلك الرجل المستاجر الثاني نصيب باقي شركاء المؤجر له فهل والحال هذه تكون تلك الاجارة فاسدة لتكون في مشاع ولتؤجر ففسدها ويؤجرها للمستاجر الاول مع باقي الشركاء بعد مضي المدة الاولى أم لا (أجاب) لا تصح اجارة المشاع لغير الشريك ولكل من المؤجر والمستاجر المطالبة بنفسها واذا امتخت يكون للشركاء اجارة بجميع الارض من المستاجر الاول بعد مضي مدته أو من غيره على ان الاجارة المضافة غير لازمة على المقتضى به على فرض صحتها فلكل فسبغها قبل حلول مدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عمارة حائوت من بناء واخشاب موضوعة بحق القرار أرضها مملوكة لآخر وهو واضع يده عليها ويدفع اجرتها لمستحق أرضها من مدة تزيد على عشرين سنة والآن اراد مستحق أرض الحائوت المذ كورة تنزع الحائوت من يدها مالك الحائوت المذ كورة متعللا بأنه اما ان يزيد عليه الاجرة عن اجرة متعللا خالية عما احده فيهما او يخرج منها فهل اذا كان المتعلل يأتينا بالوجه الشرعي لا تنزع الحائوت من يده ذلك الرجل المذ كورة حيث كان يدفع اجرة متعلل الحائوت المذ كورة خالية عما احده فيهما واذا وضع مستحق أرض الحائوت المذ كورة يده على بعض اخشاب ونحوها مملوكة للرجل المذ كورة يبر على تسليمها لما لكها ان كانت قائمة بقيمتها ان كانت مستهلكة حيث كانت مذكورة ذلك الرجل (أجاب) ليس لمستحق أرض الحائوت المذ كورة تنزعها من يده صاحب العمارة الموضوعة بحق القرار حيث كان وضعها على هذا الوجه ثابتا بالوجه الشرعي مادام يدفع اجرة متعللا خالية عما احده فيهما واذا تحقق غصب رب الأرض ببعض الانقاض المملوكة لصاحب العمارة بالوجه الشرعي يؤثر بردها اليه ان كانت قائمة والاضمن قيمتها يوم غصبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حائوتا من اربابها مسانعة كل سنة بقدره معلوم من الدراهم وصار المستاجر ساكن في الحائوت نحو عشرين سنة وهو يدفع اجرتها سنة بسنة فهل اذا مرض المستاجر وانهمى رجل الى احد اربابها ان المستاجر قد مات وطالب منه ان يؤجرها له سنة واجابه لذلك والحال ان المستاجر الاول على قيد الحياة وقد مضى من السنة نحو شهرين وهي مشغولة بامتهنة فتعقد الاجارة في السنة للمستاجر الاول حيث لم يحصل تقاسخ من المستاجر الاول واربابها ولا عبرة باجارة الثاني من احد ملاكها (أجاب) اذا عقدت الاجارة كل سنة بمبلغ معلوم عقد صحيحا تنعقد في سنة واحدة لمجالة الباقي ثم اذا مضى من السنة الاخرى بعضها قبل التقاسخ انعقدت فيها ايضا وهكذا ولكل من المؤجر والمستاجر فسبغها عند تمام السنة كما هو حوايه فيمالو آجر كل شهر بكذا فاذا مضى شهران او اكثر من السنة قبل الفسخ وكانت الاجارة مهيجة

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

١٤

ربيع الاول

١٢٧٤

١٧

لا يكون

لا يكون للمالك المضافات المذكورة ولا لاحدهم اجارتها من غير المستاجر المذكور في تلك السنة حيث كانت اجارته عن مقدرة لم تنفخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واربعه اولاد ذكور بلغ وترك منزلا فسكنته الزوجة وثلاثة من اولاده المذكورين مدة من السنين ثم بعد ذلك اراد الرابع الذي لم يسكن مع اخوته في المنزل المذكور مطالبتهم باجرة نصيبه مدة سكنهم فيه فهل اذا لم يكن المنزل المذكور معدا للاستغلال ولم يقدر له اجرة ليس له ذلك (اجاب) نعم حيث لم يكن وقفا ولا ليتيم ولو معدا للاستغلال لسكنى الشريك بتاويل الملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في بستان بطريق الارث عن ابيه استاجرها منه شريكه بقدر معلوم من الدراهم في كل سنة ووضع المستاجر يده على جميع البستان وصار يدفع اجرة حصة الرجل المذكور في كل سنة حتى مضى على ذلك عشر سنين والآن اراد مالك الحصة المذكورة اخذ اجرة حصته من الرجل المذكور في السنة الماضية فانكر ملكه فيها وادعاها لنفسه فهل والمحال هذه اذا ثبت الرجل المذكور ملكه الحصة المذكورة بالوجه الشرعي واستجار شريكه منه الحصة المذكورة ودفع المستاجر الاجرة للمالك المذكور في كل سنة فيحكم له بها ويلزم باجرتها ولا عبرة بانكار الشريك المذكور بعد ذلك (اجاب) انما ثبت المدعى ملكه واستجار شريكه منه الحصة المذكورة تلك المدة فيحكم له بها اذ لم يوجد من المدعى ثبوت الدعوى مدة تمنع من سماعها لعدم توجهها الا عند الانكار ولا عبرة بانكار شريكه ولا بدعواه الملك لنفسه للاتفاق على ان ذلك ونحوه اقرار بعدم الملك للباشر فلا تسمع دعواه لنفسه وان لم نقل بانه اقرار بالملك الذي ليس هو وان كانت الاجارة المذكورة فاسدة حيث كانت الارض المؤجرة مشتملة على الاشجار كما يفهم من التعبير بالبستان ولم يساقيا عليها فيلزم باجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ملك حصة في عقار بالميراث عن ابيها آجرته لرجل اجنبي مدة خمس سنين باجرة معلومة قبضتها منه مهيأة وبه مضى نحو ثلاث سنين من المدة فريد مطالبته بزيادة الاجرة قبل مضى المدة متعللة بان الاجرة زادت فهل لا تجاب لذلك شرعا وتقع من منازعته حتى تنتهي مدته ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك فاسدة ويكون لكل من المؤجر والمستاجر فسخها فاذا كانت هذه الاجارة كذلك لا تصح ولا مؤجرة ابطالها قبل تمام المدة والله تعالى أعلم (سئل) في ارض زراعية مملوكة ليست اميريه لابنين قاصرين يقيمين وعليهما ما وصى شرعي استاجر رجل اجنبي الارض المذكورة من الوصي المذكور مدة سبع سنين بدون اجر المثل بالغين الفاحش فوضع المستاجر المذكور يده عليها بعض المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تصح اجارة الارض المذكورة الا باجر المثل واذا لم يرض المستاجر المذكور باجر المثل يكون للوصي فسخ الاجارة في المدة المتبقية واجارتها لمن شاء باجر المثل (اجاب) اجارة عقار اليتيم كاجارة عقار الوقف لا تصح اكثر من ثلاث سنين وبالغين الفاحش

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

٢٩

ربيع الثاني

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

٤

كما يستفاد من تنقيح المحامدية من الاجارة وغيرها فيلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في ارض خزيمة من عاداتها ان تزرع من ماء النشع الذي يحدث من ماء البحر بحيث يتمكنون من زراعتها وتواوهم بفيابذ لك ولا يضرها ولا يمنع من زراعتها ما ذكر استاجر قطعة منها رجل من له ولاية ايجارها سنة معلومة باجرة معلومة وباقي ارض تلك الجزيرة بيد مستحقها فزرع مستحقو باقي تلك الجزيرة ما يستحقونه على ماء النشع المذكور تلك السنة وانتفعوا بها على حسب العادة كالسنيين الماضية من غير ان يركبها الماء من اهل البحر واهل المستاجر المذكور زراعة القطعة التي استاجرها ولم يزرعها شتوي حتى قل النيل مع تمكنه من ذلك كتمكن من زرع باقي ارض تلك الجزيرة ومع ذلك هو متمكن الآن من زراعتها صيفيا في باقي تلك السنة بالاراء والنشع المذكور ويريد المستاجر المذكور الامتناع من دفع اجرتها معلومة بدم زراعتها ايام صلو ماء النيل امكون ماء النيل لم يركبها من الاهل فهل اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال من كونه كان متمكنا من زراعتها من الماء المذكور وان عدم ركو ب ماء النيل من الاعلى لا يمنع من زراعتها شتويا وصيفيا وان عدم زراعتها انما شان اهماله وتر كة لذلك مع كونه متمكنا فيما بقي من زراعتها صيفيا لا يجاب لامتناعه ويحير على دفع الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) الاجرة في الاجارة الصحيحة يتعلق وجوبها بتمكن المستاجر من الانتفاع بالمعقود عليه بالعين المستأجرة وان لم ينتفع بالفعل كما اذا استاجر دارا للسكنى وسلمها المؤجر اليه ولم يكن هناك مانع من سكناه فلم يسكن حتى مضت المدة يجب الاجر عليه بخلاف الفاسدة فان اجر المثل يجب فيها بالانتفاع بالفعل فاذا تحقق ان المستاجر المذكور اجارته صحيحة وكان متمكنا من الانتفاع بالارض المذكورة بالزراعة بلا نقص فاحش فاهمل زرعها وتر كة من نفسه كما هو مذكور بالسؤال يجب عليه الاجر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بما مضى من ان مستاجر ارض لم يشترط مع مالكة الارض المؤجرة له دفع عشرة المتعلق بعين الخراج على المستاجر ولا اذنته بدفعه من اصل اجرتها دفع المستاجر عشرة ثلاث الارض من قبله لما طلب دفعه من قبل ديوان المديرية فهل لا يكون له حساب ذلك من اصل الاجرة ولا يطالبه بذلك حيث دفع بلا اذن (اجاب) العشر على المؤجر كخراج موظف وقال اهل المستاجر كسعيه وفي المحاوي وقولها ناخذ كما في الدر من باب العشر واماخراج المقاسمة وهو كون الواجب جزائيا من الخراج كثلث وشدس ونحوهما فعلى الخلاف كما في رد المحتار عن شرح ذر والبحار فبناه على قولهما حيث دفع المستاجر العشر المذكور بدون اذن من المؤجر كما هو مذكور لا يكون له المطالبة به عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من امرأة جميع الحريم الذي باليمن ومن داخل الاجارة القاعة الكبيرة بمنافعها ومنذرة ارضية وطاحونة وحاصل ارضي بالحوش على يسار الداخل ومطبخ ارضي وجميع ذلك داخل

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

رجب ١٦

المتزل تعلق المال كذا المدة مدة معلومة ثم انها آجرت حريما آخر من البيت المذكور
 صغير امددة معلومة لرجل باجرة معلومة يريد الانتفاع بالطاحونة المستأجرة لغيره التي هي
 من جلة الاماكن المذكورة بدون رضا مستأجرها المذكور فهل يكون له منعه حيث
 وقعت الاجارة له فيها خاصة دون المستأجر الثاني (اجاب) ليس للمستأجر الثاني الانتفاع
 بالمستأجره الاول خاصة باجرة صحيحة بدون وجه شرعي حيث لم يرض مالك المنفعة بذلك
 والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة خالية من البناء اذنوا
 لآخر بعمارتها وبنائها معصرة للزيت فبنوا ذلك الرجل باذن ملاكها من ماله لهم
 وآجروها له مدة معلومة من السنين باجرة معلومة بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون
 وشرطوا عليه ان يدفع بعض الاجرة ويخضع البعض الآخر من اصل العمارة في كل شهر
 يمضي من حين عقد الاجارة والاخر يريدون فسخ عقد الاجارة قبل مضي المدة المذكورة
 متعللين بان العقار لا يثابرا اكثر من سنة في عقد واحد فهل والحال هذه لا يجابون لذلك
 ولا يكون لهم فسخ عقد الاجارة قبل مضي المدة اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا صدرت
 الاجارة المذكورة صحيحة مدة من السنين في عقد واحد لا يكون للزوجين فسخها قبل مضي
 المدة ولا تضر زيادة المدة عن سنة في العقار المملوك للبايعين لان ذلك حكم الوقف وعقار
 النبي وارضى بيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع محلا مؤجرا ولم يستأذن
 المستأجر في البيع ولم يكن على البائع دين فهل البيع موقوف على اجازة المستأجر
 الى انقضاء مدته وله السكنى ايضا الى انقضاء المدة المذكورة بدون اجرة ثانية حيث
 دفعها أولا (اجاب) نعم البيع المذكور والحال هذه موقوف في حق المستأجر الى
 انقضاء مدة اجارته وليس لالمشتري مطالبة بالاجرة المدفوعة الى البائع المترتبة على عقد
 الاجارة الصادر من قبله والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة بعضهما وقف وبعضهما ملك
 والبعض الموقوف موقوف على ثلاثة اشخاص وكل من الثلاثة ناظر من جهة الواقف
 على المحصة الموقوفة عليه واحدا للنظار وكيل عن باقي النظار واصحاب الملك في القبض
 والصرف والاجارة فآجروا لخص نخسة حواصل مشاهرة فبنى المستأجر بناء وأدخل
 فيه قطعة من ارضها امام المحواصل بدون اذن شرعي من النظار ولا من الوكيل ثم باعه
 الباقي لآخر فهل يؤثر المشتري المذكور برفع جبراعليه حيث كان البناء بدون اذن
 شرعي واذا كان رفعه يضر بالارض يتملكها لالنظار واصحاب الملك بقيمته مستحقا للقلع
 حيث لم يثبت اذن شرعي للحدث باحداث ذلك ولم يوجد سند شرعي يدل على ذلك (اجاب)
 اذا لم يكن الاحداث المذكور باذن ممن له الولاية في ذلك يكون ما أحدث على هذا الوجه
 مستحقا للقلع فيقلعه ان لم يضر بالارض المحدث فيها فان اضر قلعه بها يكون لمن له الولاية
 عليها ان يتملكه كمجهة ولا يتم مستحقا للقلع حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل استأجر قطعة ارض زراعة من مستحقها سنة كاملة باجرة معلومة ووضع المستأجر

١٢٧٤

•

شوال

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٠

ذى القعدة

١٢٧٤

١١

١٤

١٢٧٤

يذه عليهم وزرعها تلك السنة فأراد مستحق الأرض المذكورة دفع يد المستاجر المذكور
عن الأرض المذكورة بعد انتهاء تلك السنة فأدعى المستاجر أنه استاجرها سنتين فأفكر
المستحق أن يدعوها فهل والحال هذه إذا لم يثبت المستاجر المذكور دعواه بالبينة الشرعية
لا عبرة بها ويؤثر برفع يده عن الأرض المذكورة ودفعها المستحقها (أجاب) لا يقضى
للمدعى بمجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يستحق قطعة أرض معذرة للاستغلال وضع رجل أجني يده عليها وزرعها بدون عقد
اجارة وفي أثناء مدة الزراعة دفع الزارع عن الأرض دراهم لجهة الميرى المسماة عندهم
بالأمانة وذلك بدون إذن رب الأرض ثم بعد ذلك جاءه مدرة الزرع طلب رب الأرض من
الزارع أجر مثل أرضه فاتفق معه على أن يدفع له في نظير ذلك في كل فدان خمسين قرشا
زيادة على ما كان دفعه لجهة الميرى بدون إذن رب الأرض بشرط أن لا يرجوع للزارع
على رب الأرض بشئ مما دفعه من الأمانة لجهة الميرى وتراضى على ذلك مع أن أجر
المثل يزيد على المبلغين المذكورين ثم بعد مدة أراد الزارع أن يرجع على رب الأرض
بما دفعه لجهة الميرى على هذا الوجه المسطور فهل إذا تحقق ما ذكر في السؤال لا يكون
له الرجوع بما دفعه (أجاب) نعم لا يرجوع له بما دفعه من الأرض بدون إذن مستحقها
عليه إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
استاجرا حائوتين من مالسكهما باجارة معلومة دفعهما المستاجر لثو جر مدة أربع سنين
ونسعة أشهر ثم في أثناء المدة مات المؤجر فهل تنسخ الاجارة بموته وللمستاجر أن يرجع
بما في الاجارة التي عملها من تركه المؤجر (أجاب) تنسخ الاجارة بموت احد طاقديها
لنفسه فإذا مات المؤجر العاقل لنفسه انقضت ويكون للمستاجر تسليم العين المؤجرة
لورثته وله الرجوع بحصة المدة المستقبل من الاجارة التي عملها المؤجر يطالب ورثته بها
من تركه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ابعادية مملوكة لرجل استاجرها
رجل آخر من مالسكها المذكور ولينتقم بزرعها فانحسر النهر عنها ولم يمكنه زرعها بوجه من
الوجوه ولم يتمكن من زراعتها لذلك كان هذا المستاجر قد دفع بعض الاجارة للمؤجر
المذكور فأراد الآن الرجوع عليه بما دفعه من الاجارة فهل والحال هذه يكون له
ذلك حيث لا يمكنه زرعها في المدة التي استاجرها (أجاب) إذا لم يتمكن المستاجر
من الزرع في الأرض التي استاجرها لذلك بسبب انقطاع الماء عنها فلا أجر عليه لأنه لم
يتمكن من الانتفاع بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعية
محدودة بمحدودها الأربعة لجهة وقف من ناظرها من مدته على ثلاثين سنة ويحوار
الأرض المذكورة أرض أخرى لاتصلح للزراعة أصلا المستاجر المذكور ووصيها صاحبها
للزراعة وكلفت باسمه وصار يزعمها ويدفع ما عليها من المال لجهة الديوان المدة المذكورة
فأجر ناظر الوقف الآن الأرض التي للوقف وما أصلا المستاجر من الأرض لرجل آخر

محرم
١٢

١٢٧٥

ربيع الاول

١٢٧٥

جمادى الثانية

١٢٧٥

٨

جمادى الثانية سنة

١٢٧٥

٢٦

رجب

١٢٧٥

٩

شعبان

١٢٧٥

١٦

شوال

١٢٧٥

١١

١٢٧٥

٢٩

غير اذن واجازة من المصلح المذکور فهل تكون الاجارة قيمة ازا عن ارض الوقف موقوفة على اجارة المسفق لسان اجازة نافذت وان ردها بطلت (اجاب) اذا تحقق خروج الارض المذکورة عن حدود ارض الوقف ولم تكن من جملة حقوقها ولا حق فيها لجهة الوقف بوجه من الوجوه ولا لناظره المؤجر المذکور وروكان الحق فيما بنا بالغيره بطريق شرعي تكون اجارة الناظر لها بدون اذن مستحقها موقوفة على اجازته وترتد برده والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى لآخر كربة كهرمان سليمة لا كسر بها الا جل ان يصنع لها زوانة وتر كما عنده مدة من الايام ثم جاء صاحب التركيبة ليأخذها من عند الرجل المذکور فوجدها مكسورة ثلاث قطع فقال له صاحبها لا شيء كسرتها فقال الرجل المذکور انها كانت مشرقة من قبل وكسرتها عند فعل الزوانة لها فهل اذا ثبت صاحبها بالبينة الشرعية انه اعطاها له سليمة من غير تشريح بها يكون الشيكشي ضامنا لقيمتها (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الاجير المشترك المذکور قبض التركيبة المذکورة سليمة وانها انكسرت من عمله فعليه ضمانها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون مكانا استأجره منهم رجل بائري من اجر المثل واذنوه بالبناء فيه ليكون له خلوة بحق البقاء والقرار قبضني وعمر حسب الاذن منهم وجعله معدا للصباغة ووضع يده عليه مدة نحو الاربع سنوات ثم باع ذلك الخلو لرجل آخر ووضع يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يدفع اجرة المثل وزيادة للمالكين ثم بعد تلك المدة قام المالكون الاذنير بدون ابطال ذلك الخلو واجارة المكان لغيره ويريدون عليه الاجرة تعنتا فهل اذا كان ذلك الخلو تابعا باعترا فهم واطلاعههم وأخذهم الاجرة تلك المدة لا يجابون لماذا كروا ولا يواجر وانه لغيره حيث كان يدفع صاحب الخلو اجرة المثل وزيادة (اجاب) اذا ثبت الخلو المذکور مستوفيا شرائط الصحة وواضح اليقاع ثم يدفع اجر مثل فلك المكان بقطع النظر عما أحده فيه لا يكون للمالك المالك المذکور ابطال الخلو بدون وجه شرعي ولا اجارة المكان من غير صاحب الخلو والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين شقيقين يملكان بيتا بالميراث عن ابيهما آجرا لا آخر مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم مات أحدهما في أثناء المدة المذکورة عن أخيه وأمه فهل ينفع عقد الاجارة في نصيب الذي مات منهما (اجاب) نعم تنفع الاجارة بموت أحدهما لبقاء نفسه في نصيبه وبقية في نصيب الحي منهما والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا آجروها من رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة دفع المستأجر نصفها مجتمعا لهما واستلمها المستأجر وأقام فيها مدة من الشهور وقبل تمام مدة الاجارة باعها لهما لهما من آخر فراد المشتري اخراج المستأجر المذکور من الدار المذکورة فامتنع من ذلك حتى غضى مدة الاجارة فهل ليس للمشتري اخراجه منها ولا فسخ الاجارة اذا كان البيع المذکور لغير دين (اجاب) يتوقف بيع العين المستأجرة باجرة صحيحة

في حق مستأجرها على اجازته فاذا لم يحز لا يكون للشري آخرجه من الدار المستأجرة قبل
انقضاء مدته حيث كان البيع لغير عذر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
واقام معها في منزلها مدة سنوات حسب رغبتهما بغير عقد اجارة ولا تقدير اجرة فصل بينها
وبينها مشاجرة وخرج من منزلها فطلبت منه اجرة السنين التي اقامها معها في منزلها فهل
لا يكون لها طلب اجرة ولا يلزمه شيء حيث لم ياذر سيموا المنزل المذكور وملكها خاصة
(اجاب) نعم ليس لها طلب اجرة المنزل المملوك لها المعدل سكتها من زوجها بمجرد
سكنها معها فيه بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين استأجرا مكانا وقف
من ناظره مسانحة باجرة معلومة اكل سنة ودفعوا مبلغا اجرة مجهلة لذلك واذنهما الناظر
بالبناء والعمارة على ان ما يبنياه يكون ملكا لهما وكتب بذلك حجة ثم بعد ذلك مات أحد
المستأجرين في اثناء مدة الاجارة قبل البناء فهل تنفخ الاجارة في نصيب الميت المذكور
ويكون لورثته الرجوع بالاجرة المجهلة للمدة المستقبلية حيث الحال ما ذكر (اجاب)
نعم لهم الرجوع بالاجرة المجهلة للمدة المستقبلية حيث انتم تحت الاجارة وكانت صحيحة
بان اجرها منما واجل وقال آجرت المكان منكم بلا تفصيل فانها تجوز وفقا كما في رد المحتار
عن الفصولين وهذا حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناظرة على
مكان وقف أهل آجرت له لرجل سنة باجرة معلومة ومات الناظرة قبل تمام السنة المستأجرة
فهل لا تنفخ الاجارة بموت الناظرة وللمستأجر الاتقاع بالمسكن المذكور الى تمام السنة
المستأجرة (اجاب) لا تنفخ اجارة الناظر الصحيحة بموته والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك نصف حمام مشاعا والنصف الآخر لرجل آخر فآجره أحد الشريكين نصيبه
من ذلك لرجل اجنبي غير الشرى بالآخر فهل لا تنفخ هذه الاجارة للشريك بالاجر المثل
والحال هذه (اجاب) تنفخ الاجارة بالتسبوع الاصل فيما يجتمع القسم وما
لا يمتثلها عند الامام وهو الذي عليه المذهب الا من الشريك فتصح والله تعالى اعلم
(سئل) في شخص معد لبيع الخيل باجرة تفرق مع رجل آخر يملك حصانا على ان يبيعه
بمبلغ معين وله في نظيره بيعه هذا المبلغ كذا من المداوم قبله المصارف المذكور بهذا
المبلغ وزيادة وسلم الثمن لملك الحصان المذكور وطلب منه ما كفا متوافقين عليه
من الاجرة فوعده بذلك ثم امتنع من دفعه فهل يجبر الاخر على دفع الاجرة لهذا المصارف وهل
يلزمه المسمى أم اجر المثل (اجاب) ذكر في حواشي الاشياء مانعه في الوالوجية اجرة
المصارف والمناذير والمحام وما أشبه ذلك مما لا تقدير فيه بوقت ولا مقدار لما يستحق
بالعقد ولاناس فيه حاجة بآثره كحاجة الناس الى ذلك وان كانت في الاصل فاسدة اه
اقول ظاهره وجوب المسمى والمصرح به في البزاية اجرة المثل اه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك حائطا آجرها من رجل سنة كاملة ثم قبل مضيا بخوص خمسة
اشهر آجرها سنة ثانية باجرة معلومة وقبل حلول السنة الثانية بخوص شهرين فسخ المالك

١٢٧٥

١٦

١٢٧٦

مصر

٢

١٢٧٦

٢٢

١٢٧٦

مصر

٧

دبيع الاول

١٢٧٦

٩

شوال سنة

١٢٧٦

١٢

محرم

١٢٧٧

٢٤

ربيع الاول

١٢٧٧

٩

١٢٧٧

٢٤

ربيع الثاني

١٢٧٧

١٥

عقد الاجارة لثانية فهل يصح هذا القمخ ونفذ جبر اهل المستاجر لكونها اجارة مضافة ويكون للمالك المذ كور اجارتها عن رغب (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تصحان وايدى عدم الازدحام عليه القمخى وعليه يكون لكل من متعاقديها فسخها في اول دخوله العقد وقوله فاذا تم فسخها يكون للمالك الاجارة عن شاء حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة ماتت عن وارثين احدهما قاتل فوق مسافة القصر وتركت ما يورثها شرعا ومن جلته مكان معه للاستغلال فوضع الوارث المحضر يده على المكان المذ كور واستغله مدة ثم حضر الغائب وأراد اخذ نصيبه من ثمرته ومورثته فانكر المحضر المذ كور وراثته للميتة المذ كورة فهل اذا ثبت نسب الغائب من الميتة بلوجه لثري لى قاضى ناحيتهم وحكم له بذلك يكون له اخذ نصيبه من ربيع المكان المذ كور حيث كان معه الاستغلال من وقت وفاة مورثتهما (اجاب) افادنى فتبين المحامدية ان احدا لثركا اذا اجر المذ للاستغلال بدون اذن باقى الشر كاه وقبض اجرة يكون عليه ودنصيب من لم ياذن اليه من الاجرة بخلاف ما لو سكنه والله تعالى اعلم (مسئل) في ارض التزامية متعددة للاستغلال اجرها مستحقها من آخر سنة باجرة معلومة ثم مات المورث بعد تمام السنة المذ كورة وصار المستاجر واضعا يده على الارض المذ كورة بدون اجارة ممن استحقها بعد الميتة المذ كورة مدة خمس سنوات وهو يزوعها والمستحق يطالب به بتقدير اجرتها بحسب اجرة مثلها فيعدم بذلك ولم يتم بينهما عقد في تلك الحقبة فهل يكون المستاجر المذ كور ملزوما باجرة مثل للارض المذ كورة لانه المذ كورة حيث كانت متعددة للاستغلال كذا (اجاب) نعم يلزمه اجر مثلها في تلك المدة والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل استاجر قطعة ارض زراعية من مستحقها مدة معلومة وبمداق قضائها سلمها لمستحقها غير ان المستاجر زرع من الارض المذ كورة بمدة فدانها وبعض فدان بدون عقد اجارة فاراد للمستحق للارض اخذ زرع الزارع بدون رضاه فهل ليس له ذلك وهل على المستاجر دفع اجرة مثل الارض المذ كورة (اجاب) نعم ليس للمستحق الارض اخذ مازرع الزارع لنفسه انما يجب عليه اجر المثل لا عقدا باجرة فان كانت الارض وقف او لقيم او معدة للاستغلال الا ان يجرى العرف على اخذها حصته من الخارج في الزرع بلا اذن والله تعالى اعلم (مسئل) في حانوت لجماعة لاحد منهم فيها اربعة قرايط ونصف ملكا ولا خوسبة قراريط وقفا وباقها ملك لاخر اجر احد منهم حصته لا جني غير شرعيه مشاعة فهل تكون اجارته لغير شرعيه فاسد في المشاع ولا تصح الا لشرعيين (اجاب) لا تصح اجارة مشاع يحتمل القسمة أولا لا يحتملها الا ان يفرح واحد الشرعيين نصيبه من الشرع فيجوز وهذا في الشيوخ الاصل لما اطلارى فلا يفسدها كاجارة الكل ثم القمخ في البعض والاجارة الصحيحة في هذه الحانوت ان يفرحها جميع الشرع كامن

اجنبي صفقة واحدة او يثو جرائنان منهم نصيبهما صفقة من الثالث و يثو جراحدهم نصيبه من شريكه صفقة بلا بيان وبلا قوله اجرقت منكما سوية اذ هو بمنزلة التفصيل كما ذكره العلامة ابن عابدين وصورة اجارته من- ما بلا بيان نظير ما اذا اجر احد الشر يكتن نصيبه من شريكه ولا ثالث لهما والله تعالى اعلم (مثل) في رجل له ولاخته قطعة ارض زراعية لكل واحد منهما حصته معلومة اجرها لاخر سنة بقدر معلوم من الدراهم باذن اخته بوكالته عنها ثم ان المستاجر اجرها لاخر سنة بقدر معلوم من الدراهم باذن المؤجر الاول والمستاجر منه تغاضي عن الاجارة وتغايلاها فهل يكون التغاضي والتغاييل صحيحا مبطلا للاجارة الثانية وترفع يد المستاجر الثاني عنها بطلب المالك (اجاب) نعم تنسخ الاجارة الثانية بنسخ الاجارة الاولى على الصحيح ونقله في تنقيح الفتاوى الحامدية والله تعالى اعلم (مثل) من مأمور بالضبطية بما مضمونه ان وصيا من قبل القاضي على قاصر زرعت ارضا مملوكة له مدة ثلاث سنين وجعلت عليها اجرة معلومة في كل سنة فلما بلغ رشده وطلب محاسبتها على ما خصه بالوجه الشرعي من التركة وغناها ذكر ان اجرة الارض المذكورة دون اجر المثل وشهد له دول العادفون في مثل ذلك على مقدار اجر المثل وعينوه وان الاجرة التي عينتها الوصي المذكورة غبن فاحش فهل تلزم الوصي المذكورة بدفع الفرق الذي هو تمام اجر مثل الارض المذكورة حسب شهادة اهل الخبرة او يضيع ذلك ولا تضمنه وهل للوصي المذكورة ان توجر ارض اليتيم لنفسها ولا وهل اذا تعلت الوصي المذكورة بان يدها شهادات من العمد مضمونها ان ما جعلته من الاجرة هو اجر المثل وان قول اهل الخبرة المذكورين بخلاف الواقع لا عبرة بتعللها المذكور بعد شهادة اهل الخبرة المذكورين وما الحكم وبهامشه وما الحكم ايضا فيما اذا كان الشهود المذكورون ثمانية ستة منهم شهدوا بان ما قدرته الوصي من الاجرة دون اجر المثل وعينوا مقداره واثنان منهم شهدوا اولابان ما قدرته الوصي هو اجر المثل وشهدا ايضا آخرا بان دون اجر المثل (اجاب) الوصي المذكورة ليس لها اجارة ارض اليتيم من نفسها ولو باجر المثل على المقتضى به ومع ذلك لو فعلت واستعملت الارض وجب عليها اجر المثل والقول قولها بيمينها في مقداره ما لم تقم بينة من قبل اليتيم بعد بلوغه بان ذلك دون اجر المثل وان اجر المثل كذا اكثر من ذلك ويكون ذلك باعتبار ما تساويه الارض من الاجرة في زمن الاستعمال اذا اجر قد يختلف باختلاف الازمان وتقدم تلك البينة على بينة ان الاجرة المقدرة هي اجرة المثل اذ لم يسبق حكم القاضي بالشهادة القائمة على ان الاجرة هي اجرة المثل بعد دعوى صحيحة وهذا على فرض عدم بطلان شهادة شهود الوصي المذكورة ما على مقتضى ما هو مصرح به في حاشية الخطاب المذكورة اعلاه من ان من شهد بان الاجرة المقدرة هي اجر المثل اثنان وقد شهدا آخرا بانها دون اجرة المثل فاذا كان كذلك تكون شهادتهما لاغية

١٢٧٧

١٥

في الحجة

٢٠

١٢٧٧

حيث لم يسبق حكم من القاضى بشهادتهما اذ يكون ذلك رجاوعا عن شهادتهما الاولى
 وابطالهما قبل المحكم فلا يعول عليها واذا كان الامر كذلك تكون الوصى المذكورة
 ملزمة بتمام اجر مثل تلك الارض باعتبار زمن استعما لها اذا ثبت بالوجه الشرعى
 ان الاجرة المقدرة من قبلها دون اجر المثل وتعين اجر المثل في شهادة الشهود والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) من ناظر المالية بما مضمونه اذا كان أحد قمت يده
 اطميان خراجية بزراعها ويؤدى اموالها لليرى وفي وقت وضع يده عليها غرس فيها اشجارا
 ونخللاو بعد ذلك ترك منفعتها باختياره ولم يدفع مالها من وقت ترك منفعتها فهل اذا
 اراد بعد ذلك ابقاء النخل والاشجار فى ملكه لا يجاب لذلك وتكون الاشجار والنخل
 تابعة لمنفعة الارض التى تركها باختياره او اما الحكم فنردم التكرم بالافادة (اجاب)
 بجرد ترك الشخص منفعة الارض الخراجية الاميرية لا يخرج النخل والشجر المغير وس
 فيها من قبله عن ملكه وله بعد اترك المذكورة اذا كان باختياره وتسليمها لغيره ان
 يقطع شجرة ونخلها منها حيث لم يضر القلع بالارض او يبقية باجر مثل الارض الحاملة له
 لمن يستحق الارض او يملك ذلك من صاحبه بقيمته والله تعالى اعلم (سئل) فى
 جماعة يستحقون ارض زراعة التزاما واحدهم قاصر وله وصى اجر نصيب القاصر مع
 باقى المستحقين لانه مدة سنتين ثم بعد مضى تسعة اشهر من المدة المذكورة اجر الشراكه
 نصيبهم ونصيب القاصر بدون اذن من الوصى لرجل آخر غير المستاجر الاول اجارة
 مضافة لما بعد المدة الاولى وهى مشغولة بزراع المستاجر الاول فهل تكون الاجارة
 الثانية المضافة غير لازمة وكل منهم فسحقا قبل حلول مبدئها بنفسه او بوكيله سيما
 ولم يجز الوصى اجارة نصيب القاصر فى الارض المذكورة (اجاب) الاجارة المضافة
 على فرض صحتها غير لازمة على المقتضى به فكل فى فسحقا قبل حلول مبدئها وهى باطله فى
 نصيب القاصر عند عدم الاجازة من وليه وردها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
 وكل رجلا فى شراء ارض زراعة وعين له الثمن فاشترى الوكيل الارض المذكورة
 لموكله وبعد ذلك اجر الوكيل المذكورة الارض المذكورة لرجل مدة ثلاث سنين باجرة
 معلومة بغير اذن المالك فى ذلك فهل والحال هذه اذا لم يجز المالك الاجارة المذكورة
 لا تنفذ وتكون موقوفة على اجازة المالك ان اجازها نفذت وان ردها بطلت حيث لم
 يكن الوكيل المذكورة وكيلا فى الارض المذكورة (اجاب) لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون
 وكيل عنه فى ذلك ويكون عقد الاجارة والحال ما ذكر موقوفا فان اجاز المالك نفذ
 وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استاجر ارضا مدة معلومة من شخص
 معلوم ثم ان المستاجر اجر قطعة معلومة منها لشخص معلوم باجرة معلومة وهى
 سنة من ضمن مدة الاجارة الاولى ثم ان المستاجر الاخير هذا اصلها وهياها للزراعة
 بالحرث والتنقية وغير ذلك وبعد مدة نصف السنة باع صاحب الارض ارضه مدعيا بان

١٢٧٨

٨

جمادى الاولى

١٢٧٨

٣٠

رمضان

١٢٧٨

١٥

عليه ويناقهل والمحال هذه اذا كان المستاجر الاخير دفع اجرة السنة المذكورة وقد عرفت
الارض وأصلها للزراعة وتمكن من الزرع نصف السنة ولم يزرع وباع رطب الارض
أرضه للدين الذي ركب به برجع بنصف الاجرة على من استاجر منه حيث كانت مدة اجارته
سنة ولم تمض السنة كلها وهي في يده بل مضى نصفها فقط وهي في يده (اجاب) اذا مضت
الاجارة في أثناء المدة ووفعت يد المستاجر بعد تمكنه من الانتفاع بالارض وكان قد دفع
جميع الاجر معجلا لا يكون له الرجوع بنقسط ما بقى من المدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في حانوت مشترك بين ثلاثة أشخاص لكل واحد منهم الثلث مشاعا آجرها
أحدهم بغير إذن شريكه لا جنبي فهل لا تصح هذه الاجارة ولو آجر نصيبه من أجنبي أيضا
لا تصح اجارته الا من الشريك (اجاب) اذا آجرها جميعها أحد الشركاء من شخص انعقدت
الاجارة في كلها الا انه ان كانت الاجارة باذن الباقي أو رضاهم بها بعد انعقدت نفذت ولزمت
والابطالت في نصيب غير المؤجر من الشريكين ولزمت في نصيب العاقد بناء على ما فهمه
صاحب تنقيح الحامدية ضمن جواب من الاجارة بغير ذلك من الشيوخ الطائري ولا
تصح اجارة أحد الشركاء نصيبه الا من شريكه فلو آجر من أجنبي أو من أحد شريكيه
لا تصح لتحقيق الشيوخ الاصل والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من بيت مال مصر مضمونها
ان اطيافا جاريها المزارع ولم ينته مزارعها الغاية الا ان فهل اذا أوجرت ثم انتهت مزارعها يكون
للمالك بيعها قبل وفاء هذه اجارته وللشترى منع المستاجر واستلام الاطيان ولو كان المستاجر
بذرفيها أو المستاجر يمنع المشتري حتى يستوفي مدة اجارته واذا كان كذلك فهل هناك
طريقة شرعية تمنع المستاجر عن ذلك حتى لا يبقى للشترى وجه يمنع به عن قبول البيع
تؤمل الافادة تفصيلا عن ذلك (اجاب) اذا أوجرت العين ثم بيعت لغير لزوم دين شرعي
على المالك لا وفاء له الا من ثمن تلك العين يكون البيع موقوف في حق المستاجر الى تمام
مدته بالاجارة وليس للشترى ابتزاعها من يده قبل تمام مدتها ما لم يرض المستاجر بالبيع
فان رضى به فتممخ واذا لم تتممخ بالاجارة يكون للشترى خيار فسخ البيع سواء علم
بالاجارة أو لم يعلم على قول الامام ومحمد وعليه الفتوى وأما اذا كان البيع للزوم دين
شرعي على المالك لا وفاء له الا من ثمن العين المستاجرة فانه ينفذ وتتمخ الاجارة للعدرا اذا
لم تكن الاجارة المجهولة قدر قيمة العين المستاجرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك أبعادية آجرها من آخر باجرة معلومة ثلاث سنوات يجلسها شرعا ويعد ان
استلمها المستاجر وزرعها ايراد المالك فسخ الاجارة متعللا بانه آجرها بدون قيمتها
فهل اذا كانت الاجارة صدرت صحيحة شرعية وكانت باجرة مثلها كما يشهد له الخس
والمعائنة واهل النظر والدرابة من الثقة لا يجاب لذلك (اجاب) ليس للزجر فسخ
عقد الاجارة بعد صدورهما مستوفية شرائط الصحة واللزوم بدون وجه شرعي والمحال
هذه بل مجرد كونها بين فاحش لا يوجب تمسك المالك المذكور من فسخها بدون وجه

١٢٧٨

١٦

محرم

١٢٧٩

١٥

صفر

١٢٧٩

٢٢

ربيع الثاني

١٢٨٠

٥

شرعي

شرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل له أرض زراعة مملوكة له أجرها لا تجر خمس سنوات
 فی عقد واحد باجرة معلومة ومات المستاجر عن ورثة بعد مضي سنتين من المدة المذکورة
 ولم یوصی شرعی یرید ابقاء الاجارة باقی المدة للقصر ویقوم بدفع اجرتها عن القصر من
 مالهم لیکونهم قادرین علی زراعتها فاذن له المالك بزرعها سنة واحدة فقط فهل تنفسخ
 الاجارة بموت المستاجر وبعد مضي السنة التي اذن له بها المالك ترفع يد الوصی عنها وتسلم
 لها مالها حيث لم یکن فیها زرع للقصر ولا حق فیها بعد ذلك للقصر ولا للوصی بدون
 تجدید عقد اجارة من المالك فی المدة الباقية (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر
 لنفسه وإذا انفسخت یكون لرب الارض استرداد أرضه التي كانت مستاجرة من يد الورثة
 أو وصیهم ما لم یرضوا علی ابقائها بالاجرة الی تمام مدة المستاجر المتوفی فتصیر اجارة مبتدأة
 فاذا حصل التراضی علی ابقائها مدة معينة بالاجرة لا غیر یكون لرب الارض الاسترداد
 بعدها حيث لا زرع فیها ولا مانع والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل أجر طینا لمسکاله
 لا تجرین مدة ثلاث سنوات وتوفی الی رحمة الله تعالی قبل مضي أول سنة وانتقل الحق
 لورثته فهل یجوز تنفسخ الاجارة (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقدیها
 لنفسه فلو مات المؤجر المالك لرقبة الارض المستاجرة تنفسخ بموته ویكون لورثته استرداد
 الارض من يد المستاجر ما لم یکن فیها زرع للمستاجر أو یحصل تراضی علی بقاءها فی يده الی
 تمام المدة بالاجر فتعقد اجارة مبتدأة وإذا انفسخت بلا عقد بعده وللمستاجر فیها زرع
 یكون له ابقاؤها فی يده بالمسمى الی انتهاء الزرع اذا كان فی المدة وان كان بعد مضيها فله
 الابقاء بالجر المثل والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل فاجر استعمل رجلا آخر فی اشغال
 تجارته مدة سنین ولم یسم له أجره معلومة ومثل هذا الرجل لا یعمل العمل المذکور الا
 باجرة فهل یقتضی له باخذ أجره مثله فی المدة التي استعمله فیها علی الوجه المذکور وإذا
 استوفی الرجل المذکور من المستعمل له فی المدة المذکورة شیئا من المال الذی كان یدیه
 وصرفه علی نفسه یحسب علیه من أصل أجره مثله التي یطالب بها المستعمل له المذکور
 (اجاب) اذا كان هذا الرجل لا یعمل هذا العمل الا بالجر وقیام حاله بذلك یكون له
 أجره مثل عمله المذکور حيث كان معروفا بتعطای هذا العمل بالاجر ویحسب علیه من
 ذلك ما استوفاه من العمل فی هذه المدة فان زاد أجره مثله علی ذلك فله أخذ الباقي والا فلا
 والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل أجر لا تجر مكانا مدة معلومة بقدر معلوم وصرف المستاجر
 علی عمارة المكان المذکور وقدره معلوم من الاجرة باذن مالك المكان ولم یستوف
 منفعة المكان بما صرفه المستاجر حيث ان المؤجر توفی فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة
 المذکورة وتكون ورثة المؤجر غصيرة فی دفع الزائد علی ما استوفی المستاجر منفعته
 ويؤثر منه لغير المستاجر المذکور وفي تجدید عقد اجارة المستاجر المذکور بقيمة اجارة
 المكان المذکور الا برضا المستاجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقدیها

١٢٩٠

٧

١٢٨٠

١٠

١٢٨١

محرم
١٩

ربیع الاول

١٢٨١

٤

ربيع الثاني سنة

لنفسه كموت المؤجر المالك المستاجر لامتوت العاقد لغيره كوكيل واذا انقضت الاجارة بموت المالك فلورثته اجارته للمستاجر الاول برضاه او لغيره وعليهم حينئذ دفع ما عجل في مقابلة المدة المستقبلة به من الموت وللمستاجر حبس العين الى استيفائه والله تعالى علم (سئل) في رجل استاجر ارضاً شربة للزراعة باجرة معلومة مدة معلومة واستوفى المؤجر الاجرة من المستاجر ثم مات المؤجر قبل استيفاء المستاجر المنفعة فهل تنفخ الاجارة بموت المؤجر فيمقابل المدة الباقية ويكون الحق في الارض لورثة المؤجر (اجاب) صرح علماؤنا بان الاجارة تنفخ بموت أحد عاقديه لنفسه فتنفخ بموت المؤجر المالك لامتوت وكيله في العقد ولا يموت الناظر على الوقف لو كانت العين موقوفة ولا يموت الوصي لانه عاقد لغيره وكذا تنفخ بموت المستاجر لنفسه لا لغيره كالوكيل بالاستئجار فاذا كان المؤجر المذكو رعاقد لنفسه وليس وكيل ولا ناظر ولا وصيا تنفخ الاجارة بموته ويكون لورثته التي آلت لهم الارض حق استرداد الارض من يد المستاجر بعد دفع ما عجل لمورثهم اذا المستاجر أحق بالعين من سائر الغرما فغير انه اذا كان في الارض زرع لم ينته حصاده تبقى الارض في يد المستاجر الى انتهائه بالمسمى في مدة الاجارة وباجر المثل بعدم مدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر يئذ مدة معلومة باجرة معلومة قبضها منه المالك ثم ان المستاجر أعار المكان المذكور لآخر ثم ان المستعير اشتراه من مالكه قبل فراغ المدة المستاجرة فهل اذا لم يميز المستاجر البيع المذكور لا يكون نافذا عليه وله اخراج العير والانتفاع بالبيت الى تمام مدة الاجارة (اجاب) بيع المستاجر موقوف في حق المستاجر على تمام مدته او اجازته حيث لم يبيع له زدين لا وفاقه الا منه وكان العقد صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض مملوكة لرجل والله بطريق الارث عن مورثهما فغاب الابن المذكور فاجرت امه جميع القطعة المذكورة لرجل آخر مدة من السنين بدون وكيل عن ابنه المذكور وبدون اجازة منه حال غيبته ثم بعدمدة ماتت تلك المرأة المؤجرة عن ابنها ثم مات المستاجر ايضا ثم حضر الغائب فهل اذا كان الواقع ما هو مذكور لا تنفذ تلك الاجارة الا في نصيب الام وبموتها وموت المستاجر تنفخ الاجارة حتى في نصيب الام المذكورة (اجاب) الاجارة المذكورة منقذة ابتداء في جميع القطعة الا انها موقوفة في نصيب الابن لعدم اذنه نافذة في نصيب العاقلة لعدم الشيوع وقت العقد وتنفخ براد الابن العقد في نصيبه كما تنفخ في نصيب الام بكل من موتها وموت المستاجر فالخاصل انها الا ان والحال ما ذكر من منقحة في الجميع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من ناظر وقف القصر مضمونها رجل آخر قطعة ارض بمقاس معلوم بين المؤجر والمستاجر مدة سنتين ابتداء هـ سنة ١٢٨١ وغايتهما سنة ١٢٨٢ بشرط سداد اجرة سنة ١٢٨١ مهلا واجرة سنة ١٢٨٢ في يوم غرة محرم سنة ١٢٨٢ فعلى الوجه المشرح المؤجر آخر وقبض اجرة سنة ١٢٨١

١٢٨١

٢٩

جاءى الثانية

١٢٨١

١

صفر

٢٨٢١ ١

١٢٨٢

١

مجهلا وبجول محرم سنة ١٢٨٢ طلب الاجرة حسب الشرط في وقت عقد الاجارة فتوقف المستاجر فهل يجبر شرطه على اداء اجرة سنة ١٢٨٢ حيث وجد شرط الدفع في هذا التاريخ بسند الاجارة الذي تحت يده المستاجر المذکور (اجاب) للرجوع طلب الاجرة للارض كل يوم ويستحق جميع الاجرة بالتجهيل وبشرط تجهيلها ايضا في الاجارة الصحيحة المنجزة فحيث شرط دفع الاجرة للسنة الثانية الداخلة في العقد الاول في هذا التاريخ يثمر المستاجر بدفعها فيه على ما شرط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر لنفسه من رجل آخر دارا لمدة أربع سنوات ابتداء من سنة اثنين وخمسين ومائتين وألف بمبلغ معلوم اقبضه المستاجر المذکور للرجوع به لاي عمر به الدار المذکور حيث كانت خربة حين ذلك ثم سافر المستاجر المذکور قبل حلول ابتداء مدة الاجارة الى الحج الشريف وأمر التورانه عند علم عمارة الدار وحلول ابتداء مدة الاجارة يسلم الدار المذکور لولد المستاجر ثم مات المستاجر المذکور في الاقطار الكجافية قبل تسليم الدار لولد موقبل حلول ابتداء مدة الاجارة فهل تنفذ الاجارة المذکور بموت المستاجر وللرجوع منع تسليم الدار لورثة المستاجر ويرد ما قبضه من مورثهم اجرة المدة لهم وان امتنعوا يجبرون على ذلك (اجاب) تنفذ الاجارة بموت أحد عاقديه حيث عقدها لنفسه بلا احتياج الى الفسخ وحينئذ تكون هذه الاجارة مفسوخة بموت المستاجر وللأهل الامتناع من تسليم الدار الى ورثة المستاجر حيث لم يصر عقد بينهم بعد الموت وعليه رد الاجرة المجهلة الى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من مالكة سنة كاملة اجارة مضافة ابتداء من شهر رجب سنة ١٢٨٢ وانتهى شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ ثم بعد ذلك وكل المالك رجلا في بيعها وباعها من آخر غير المستاجر فهل حصول البيع لا يفسخ عقد الاجارة وتكون الاجارة المذکور لازمة والمستاجر استيفاء السنة بتمامها (اجاب) تصح الاجارة مضافة للمستقبل الا انها غير لازمة من الحاء بين فلكل منهما فسخها قبل الوقت وفي ابتداء الشهر المضافة اليه وللرجوع ببيع العين المستجرة قبل مجي وقتها وتبطل به الاجارة على المتبقي به كالمصرح به في الحائية وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر شخصا لمخدمته الخاصة به مشاهرة وفي اثناء مدة الاجارة أرسله ليحصل له دين فان اشخاص في غير البلدة المقيم فيها ربي الدين فقبض من شخص من المديونين عشرة جنيهات وحفظها في حزم مثلها وفي اثناء الطريق هلكت منه من غير تقرير منه ولا يدري أين ضاعت فهل اذا أراد المالك إرساله الرجوع عليه في ذلك لم يملك له ذلك ولا يكون ضامنا ويكون القول قوله بيمينه والحال ما ذكر (اجاب) الاجير الخاص لا يضمن ما تلف بيده أو بعمله المعتاد دون تعمد منه ولا تقرير كما هو حكم سائر الامانات اذا ضاعت من يد الامين على هذا الوجه فلا يضمنها ويقبل قوله بيمينه حيث لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عشرة بن فداها عشوية آجرها الاخراج اجارة مضافة ولم يرها المستاجر ثم بعد رؤيتها

١٢٨٢

٣٠

رجب

١٢٨٢

١

شعبان

١٢٨٢

٩

و جده فيها يصلح للزراعة والنصف الآخر أصله مقابل دفن الاموات وعشش متخربة
لا يصلح للزراعة فهل والحال هذه تكون الاجارة غير لازمة والمستاجر ردها لما لكها
(اجاب) الاجارة المضائق غير لازمة على المقتى به فليكل من المؤجر والمستاجر فسحقها
قبل مجيء أول المدة وقمخا أيضا بالقضاء أو الرضا بخيار رؤية أو عيب يفتت النفع به كما
لو استؤجرت الارض للزراعة ووجهه فيها غير صالح لما كاهومذكور بالسؤال والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل من تجار الارز أراد نقل قدر معين من ارزها الى بلدة أخرى
ليبيعه فيها فحماه ريس مركب معده للسفر الى البلدة المراد نقل الارز اليها وطلب منه
وضع القدر المذكور في مركبه المعلومه عندهما بالاجرة المعلومه عندهما أيضا فاجابه التاجر
لذلك وأذنه بانه اذا وجد مشترى بالارز أو شئ منه في الطريق يبعث عينه اليه يبيعه به والا
يوصله الى البلدة المتفق على الوصول اليها ثم يكون مخيرا في بيعه فيها أو تسليمه لذات
التاجر ان وجده فيها أو لو كيله الذي عينه له ايضا وبعد ذلك سافر التاجر وأذن وكيله
الذي في بلدته بالتسليم الى الريس المذكور فاستلمه ولم يضعه في المركب المعينة له بل وضع
بعضه فيه والبعض الآخر في مركب أخرى لم تكن في ضمانه ولا ملكه ولا ماذونا بالوضع
فيها ففصل لما غرق في الطريق وضاع الارز فهل والحال ماذ كريلزم الريس المذكور
البعض الذي غرق حيث كان متعديا بوضعه في مركب أخرى على وجهه ماذ كر (اجاب)
ذكر في فتاوى الفضلى اذا دفع للنساج فزلا لينهجه كرابا صاودفع النساج الى آخر لينهجه
فسرق من بيت الاخران كان الاخر اجيرا الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن
اجيرا الاول وكان اجنبيا ضمن بلا خلاف ولا يضمن الاخر عند أي حنيقة وعندهما
يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعة الى اجنبي بغير اذن مالكها عندهما صاحب
الوديعة يضمن أيهما شاء وعند أي حنيقة يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني قال
صاحب الذخيرة وعلى قياس ماذ كره القسودرى ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه
ليس له أن يستعمل غيره انما لا يضمن اذا كان الاخر اجيرا الاول فيما اذا اطلق له العمل
اما اذا شرط عليه النج بنفسه يضمن بالدفع الى الاخر وان كان الاخر اجيرا اجابية
من ضمان النساج وعمله أفتى العلامة الخنير الرملى أفاده في تنقيح الحامدية وفيها ايضا
وذكر في الذخيرة وللراعى أن يبعث الاغنام على يد غلامه أو اجيره أو ولده الكبير الذي
في عياله لان الرد من الحفظ وله ان يحفظ بيد من في عياله فساكن له الرد بيد من في عياله
كالمودع فاذا هلك في حالة الرد فان كان الراعى اجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أي
حنيقة وعندهما ان هلك بامر يمكن التفرز منه يضمن كالورد بنفسه وهلك في يده في حالة
الرد وان كان الراعى اجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كالورد بنفسه وهلك في يده
في حالة الرد وشرط ان يكون الراد كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يدر على
الحفظ يكون هذا تضيقا والاجير يضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط أن يكون في

سنة

شعبان

عياه لانه اذا لم يكن في عياه كان الرديده ويبد اجنبي سوا وليس له الرديده اجنبي
فكذا بيد من ليس في عياه عمادية من ضمان الراعي ومثله في الفصولين ١٥ ومنه
يعلم جواب المحادثة وان المراد بالاجير الذي لا يضمن الاجير المشترك كالريس المذكور
بالدفع اليه الاجير الخاص الذي في عياه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من
دائرة معادة والده باشا مضمونها اذا كان شخص له اطيان ملك آجرهالا آخر باعتبار اجرة
الفسدان تسعين قرشا وخمسة وتسعين قرشا وفي سنتم ابا عها و صار وضع يد المشتري عليها
ليكونها صارت ملكه وينظره الاطيان المزروعة من قبل المستاجر من ضمن القدر
المؤجر وجدت تساوى اجرة الفسدان منها ثلثمائة قرش كما قرر العمد اهل الخبرة فهل
تدفع اجارة البائع بالبيع وتعتبر الاطيان حق المشتري وله حق في الزام المستاجر
بثلاثمائة اجرة لكل فدان حسب ما يساوى (اجاب) مجرد بيع العين المستاجرة بدون
عذر دين على المؤجر لا وفاء له الا من ثمن تلك العين المستاجرة لا يوجب دفع الاجارة بل
يكون البيع موقفا في حق المستاجر الى انقضاء مدة الاجارة وعليه المسمى في عقد الاجارة
فقط حيث لم تكن العين المستاجرة وقفا ولا ملكا لينيم وليس للمشتري ترع الارض
المستاجرة من يد المستاجر قبل تمام مدته بمجرد شرائه الارض حيث لم يكن البيع لعذر كما
ذكرنا ولم يرض المستاجر بفداء البيع والا فعليه التسليم وتنفخ الاجارة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل استاجر اطيان الترام عشورية معدة للاستغلال من امرأة
تسحقها مدة معينة ووضع يده عليها وانتفع بزرعها الى تمام المدة المذكورة ثم بعد
مضي مدة اجارتها آجر المستاجر المذكور الارض المذكورة لجماعة اخرى بدون
اذن المستحقة لها وعليها ولم يكن له فيها حق القرار فلما علمت المستحقة بذلك ردت
عقد الاجارة المذكورة فهل يبطل بردها واذا زرع المستاجر من غير اذن المستحقة
لزمهم اجرة مثل الارض مدة انتفاعهم بها حيث كانت معدة للاستغلال (اجاب)
نعم تبطل الاجارة المذكورة بردها المستحقة عقد ها حيث صدر بعد مضي مدة الاول بدون
اذنها والحال ما ذكر ويلزم من انتفع بتلك الارض على هذا الوجه اجرة مثلها مدة
انتفاعها به لا عقد صحيح حيث كانت معدة للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في
حمام مشترك بعضه وقف وبعضه ملك ومالك بعضه هو واضع اليد عليه ينتفع به كايه
واسلافه من قبله باستجاره حصه الوقف والآن اذا ظن الوقف اجارة حصه الوقف
لغير مالك النصف الاخر سنة تلي السنة التي استجارها المالك المذكور باجرة زائدة
من زيادة متعنت فهل لاتصح اجارتها مشاعة الا للشر يك باجرة المثل (اجاب) اجارة المشاع
ولو لم يقبل القسمة من غير الشريك لاتصح على المقتضى به وانما تصح من الشريك لمكن
لا يجبر احدهما على اجارة نصيبه من شريكه وله طلب المهايأة لو لم يتفقا على الاجارة من
احدهما او من غيرهما حيث كان غير قابلا للقسمة الا فرار والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٨٣

١٤

في الحجة

١٢٨٣

١

١٢٨٣

١٨

فلما نظر على وقف اهلى استأجر منه رجل آخر لنفسه دارا باجرة معلومة مدة معلومة ثم بعد ذلك قبل مضي المدة المستأجرة مات المؤجر والمستأجر فهل والحال هذه يموت المستأجر تنسخ الاجارة المذكورة ويكون للناظر الا ان اجارته الورثة المستأجر أو لغيرهم باجرة المثل (اجاب) نعم تنسخ الاجارة المذكورة يموت المستأجر لنفسه ويكون للناظر المتبقي اجارة دار الوقف بمن شاء باجرة المثل حيث لم تقع مدة الورثة بعد موت المؤجر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ابعادية آجرها وكيلها من آخر باجرة معلومة مدة معلومة فآجرها المستأجر المذكور من آخر ثم مات المستأجر الاول في اثناء المدة وعليه ديون لanas وصار المستأجر الثاني واضعا عليه عليها فهل يموت المستأجر الاول تنسخ الاجارة الاولى والثانية وللمالك المذكور مدة مطالبة المستأجر الثاني باجرة مثل الارض وليس للدارتين مشاركة المالكة فيها (اجاب) يموت المستأجر الاول تنسخ الاجارة الاولى والثانية كما هو جوابه وللمالك ان تراعى الارض من يد المستأجر الثاني حينئذ ولو لم تفرغ مده الا انه لكان له فيها زرع لم يبلغ المحصاد بقي الارض في يده بالمسمى ولو فرغت فباجر المثل كما في الدعوى المنية ولا تعلق لغرماء المستأجر الاول بما يستحق على المستأجر الثاني بعد موت الاول من اجار المدة المستقبل بعد الانقضاء اذ لا جرح له في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر ارضا سنتين كل سنة بقدر معلوم فبعد السنة الاولى في اوان زراعة السنة الثانية باع المؤجر الارض من آخر باذن المستأجر واجازته ورضاه به فترك المستأجر الارض من غير زراعة وسلمها ولم يزرعها احد فاداد المشتري الزام المستأجر باجر السنة الثانية فهل لا يلزمه الا اجر بحيث انفجحت الاجارة بالبيع مع الاجازة والرضا به من المستأجر وعدم وجود ما يوجب الزامه بالاجرة من غصب أو ما يدل على انعقادها ثانيا المقيّد والجواب (اجاب) نعم تنسخ الاجارة باجازه المستأجر البيع ورضاه به وينفذ البيع في حق الكل ففي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الاجازة باع المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو الصحيح فان اجاز المستأجر البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستأجر الى ابن يصل اليه ماله وان رضى بالبيع اعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لالا تنزع من يده عمادية من الفصل الحادي والثلاثين اقله في تنقيح الحامدية من الاجارة فاذا انفجحت الاجارة المذكورة لا يلزم بذلك المستأجر الاجر والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في ارض محتمكة من ناظر وقف باجرة مثلها عن كل سنة قدر معلوم اراد مستأجرها في اثناء السنة ان يسقطه فيها شخص اجني فهل له حق فيها يعتبر شرعا لما ذكره ابن طابدين في رسالته المسماة تحرير العبارة فيمن هو احق بالاجارة انه ان زادت اجرة المثل في اثناء المدة تعرض الزيادة على المستأجر فان قبلها ورضى بدفعها فهو احق واذا كان له حق فيها في اثناء السنة كما يستفاد

١٢٨٤

٣٠

فجب

١٢٨٤

٥

في الحجة

١٢٨٤

١٦

جمادى الاولى سنة

١٢٨٥

٢

من الدر وحاشية ابن عابدين في باب الاجارة الفاسدة فهل اذا اراد اسقاطه لشخص اجنبي
من الوقف في نظيره راهم يدفعه له هذا الاجنبي ويستاجر الاجنبي الارض من الناظر
باجرة المثل كالأول بحيث لا يضيع للوقف شئ بل يستوفى الاجرة من الاول والثاني كماله
يكون ذلك الاسقاط بهذا الوجه صحيحا شرعا ويطيب للاستاجر الاول ما يأخذه من
الاجنبي في نظير اسقاط الحق المذكور له أفيدوا الجواب (أجاب) هذا السؤال غير
واضح اذ لا يخلو الحال اما أن يكون المستاجر المذكور أحدث في أرض الوقف بعد اذن
الناظر له بالبناء أو العرس على ان ما يحدته يكون له ملكا على وجه القرار واستجاره
اجارة صحيحة ما يثبت له به حق القرار ولا فان أحدث شيئا من ذلك بعد اذن الناظر على
هذا الوجه فينشد الحاجة الى تكلف الاسقاط في أثناء مدة اجارته أو بعد هاولا الى
استجار الاجنبي من الناظر بل يكون للاستاجر المذكور بيع ما أحدثه من الاجنبي
فيقتل حق القرار للشترى ويكون على المشتري المذكور أجر مثل الارض خالية عما
أحدث فيها وان لم يحدث شيئا من ذلك فلا صحة لاسقاط حقه من اجنبي في أثناء المدة
في مقابلة مال يأخذه من المسقط له غاية الامران له استبقاء الارض في يده الى تمام السنة
المعقود عليها بالاجرة المسماة اذا انعقدت الاجارة باجر المثل في ابتداءها ولم تزد الاجرة في
أثناء المدة وان زاد أجر المثل في أثناء المدة تعرض الزيادة عليه فان قبلها فهو أحق من
غيره الى تمام السنة مثلا ما بعد المدة فللناظر ان يؤثرها من غيره ولو قبل الزيادة تمام
يكن له فيها حق القرار وهذا حاصل ما ذكره العلامة ابن عابدين في رسالته المشالوا اليها في
السؤال ولا يبل ذلك على جواز اسقاط حقه في أثناء المدة من اجنبي في مقابلة مال يأخذه
ثم يستاجر المسقط له من الناظر اذ هذا من قبيل الحقوق المجردة التي لا يجوز الاعتياض
عنها حتى الشفعة نعم للاستاجر المذكور ان يؤثر الارض من غيره في أثناء مدته وان لم يكن
له فيها حق القرار لانه مالك للنفعة فله بيعها بطريق الاجارة والله تعالى اعلم (مسئل)
في شخص استاجر اعمادية للزراعة عن له ولاية لبيعها بمدة معلومة باجرة معلومة فزعمها
المستاجر في مدة اجارته فمضت المدة قبل انتهاء الزرع فاجرها صاحب الارض لغيره سنة
مستقبلة فهل يكون للمستاجر الاول ابقاء الزرع الذي زرعه في مدته باجر المثل الى ان
يدرك وليس لصاحب الارض ولا للمستاجر الثاني ان يكافه بقلعه قبل الادراك ولا يجبر
على أن يشاركه فيه في مقابلة الاجرة لاسيما وقد شرط في عقد الاجارة الاولى انه اذا مضت
المدة وله فيما زرع يكون المستاجر له لزوما باجرة الارض المشغولة بالزراعة (أجاب) اذا
مضت مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يدرك لا يكلف المستاجر قلعه بل يبقى الزرع الى
الادراك باجر المثل خلاف الثبوت والرطوبة التي لانهاية لها معلومة اولها نهاية طويلة
فانها تقطع وعلى كل لا يجبر المستاجر الاول على اعطاء جزء منه في مقابلة الاجرة والله تعالى
اعلم (مسئل) بانفاذ ردة من بيت مال مصر مضمونها تقدم هذا العرض من وكيل ورثة

جمادى الثانية

١٢٨٥

٢٩

سرسواري با كير افا المتوفى بالثمن - لم من ابراهيم افا في خصوص ابعادية المرحوم التي
كان مستأجرها المذكور من المتوفى واهل بيته توفى عن ودية تبلغ وقصر غائبين وحاضرين
سبق مكاتبته مديرية القربية تكرر ابراهيم افا اعتمادا ودية الاجارة المرتكبة عليها الا فا
المذكور ومحاسبته على اجرة المثل من عهد وفاة المالك ولا زال المذكور متوقفا فهل
الاجارة تكون مفسوخة بالموت واذا كان كذلك فما الا لازم شرعا على المستأجر في المدة
التي استمولاها بعد موت المؤجر وهل اذا لم يمثل لدفع اجرة المثل عن المدة الماضية فيجبر
على ذلك وتترفع منه الاطيان لفسخ الاجارة أم كيف (اجاب) الاجارة تنفع بموت أحد
عائديها بنفسه - كوت المؤجر المالك للأرض مع بقاء مدتها ولو كمل الوردية مطالبة
المستأجر بتسليمها الا أن يتفق على بقاءها الى تمام المدة المعقود عليها أو مدة أخرى معينة
بالاجر الاول أو خلافه ان لم يكن فيه غش فاحش فلا ينفذ على الموكنين لاسيما في حق
القصر فان طوّل المستأجر باجرا آخر بعد الموت يظهر حكم الانقضاء فان لم يسلم
الأرض يلزم المستأجر ما طوّل به من الاجر ما لم يكن له زرع في الأرض وقت الموت
مع بقاء المدة فانه لا يلزمه الا المسمى الاول الى حصاد هذا الزرع فقط حيث لم يرض بما
سمى له ثانيا وأما بعد الحصاد ولو مع بقاء مدة العقد الاول فيلزمه ما سمي له ثانيا ان لم يسلم
الأرض وزرعها فان صرح بعدم قبولها بالاجر المسمى ثانيا يلزمه اجر المثل في العقار المعد
للاستغلال لصيرورته فاصبا وعلى كل فلا تمسك للمستأجر بالاجارة الاولى لبطانها بموت
المالك ما لم يتراض عليها مع الوردية بعد الموت والدليل على وجوب المسمى الاول في المدة
الى الحصاد ما ذكره في الدر المختار عن المنية مات أحد هما والزرع يقل بقي العقد بالمسمى
حتى يدرك وبعد المدة بالاجر المثل اه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل استأجر
وكالة بآجرة معينة مدة سنة خالة كونها صالحة للسكنى وبعد ان استلمها انهدمت
محلاتها حتى صارت لا ينتفع بها المستأجر النفع المقصود باصل استئجاره وطلب من
المؤجر عمارة اخرى ارفق لم يعمرها ولما مضت مدة الاجارة طلب المؤجر منه مبلغ الآجرة
بالكامل فقال له مادام ان الوكالة انهدمت ولم تعمرها فعقد الاجارة انفسخ ولست ملزوما
بمبلغه لم يكن لك عندي سوى آجرة الجزء الذي انتفعت به منها فهل والحال هذه
للمستأجر ذلك وعقد الاجارة منفسخ بسبب الهدم وعدم التعمير أم لا (اجاب) وفي الصغرى
اذا سقط حائط أو انهدم بيت له أن يفسخ الاجارة ولكن لا يفسخ بغية الاجر خلاصة
وبزانية انهدم البيت المجاوز له الخروج وفسخ الاجارة ثانية أقول فان لم يفسخ يرفع
عنه من الاجر بحصته ولا يؤثر أحد منه ما بيناته كما يأتي قريبا عن الذخيرة أفاده في تنقيح
الحامدية ومنه يعلم جواب المحادثة والله تعالى اعلم (مسئل) في مكان معد للاستقلال
سكن فيه رجل بزوجته بغير اذن مالكة مدة ولم يكن شريكا فيه فهل اذا طلب منه
مالكة أو من يقوم مقامه آجرة مثله المدة المذكورة يجب لذلك ويؤثر بدفعها والحال

١٢٨٧

١٤

شوال

١٢٨٧

١٨

سنة ربيع الاول

١٢٨٨

٢٣

جمادى الاولى

١٢٨٨

١٣

ذى القعدة

١٢٨٨

٢٩

شعبان

١٢٨٩

١٨

هذه ولا عبرة بتعاليه انه لم يكن شرط عليه انه يدفع اجرة حيث لم يكن مرهونا تحت يده
(أجاب) اذا سذن شخص مكانا معدا للاستغلال بلا اذن مالكه فعليه اجرة مثله مدة
سكنه فيه ما لم يكن شريكه او مرهونا تحت يده على المقتضى به كفاي الوقف وعقار البيع
والله تعالى اعلم (مثل) في أرض معدة للزراعة جارية في وقف لم يسبق واقفها مدة
اجارتها آجرها فانظر من رجل سنة معلومة فقط باجرة معلومة وانقضت المدة فآجرها
ناظرها من رجل آخر ثلاث سنين في عقد واحد باكثر من الاجرة الاولى وهو اجر المثل
فاكثر ولم يكن للمستاجر الاول فيها زرع ولا غراس واستولى المستاجر الثاني على الارض
المذكورة وزرعها سنة بحضور المستاجر الاول في البلد وعدم منازعته والآن يريد
المستاجر الاول فيخرج الاجارة الثانية قبل مضي السنتين الباقيتين ليستاجرها لنفسه
متعللا بأنه أولى مدعيه انه اصلى أرضها فلم يرض كل من الناظر والمستاجر الثاني بذلك
فهل اذا انعقدت الاجارة الثانية صحيحة باجر المثل فاكثر بعد مضي مدة الاول لا يكون
للمستاجر الاول فسخها ولا عبرة بمجرد تعاليه المذكور وتبقى اجارة الثاني الى انتهاء مدتها
وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) نعم لا يكون للمستاجر الاول فسخها الى الثانية
والحال ما ذكر حيث انعقدت الثانية بعد مضي الاولى صحيحة باجر المثل فاكثر ولا عبرة
بهذا التعلل والله تعالى اعلم (مثل) في رجل آجر قطعة ارض معلومة محدودة بمحدود
معلومة لا آجر باجرة معلومة ايضا مدة ثلاث سنين وكل سنة بمبلغ معلوم بموجب سند
مستوف للشرط الشرعية ووضع يده عليها المستاجر المذكور مدة سنة واحدة ثم ان رب
الارض المذكورة باع جميع الارض لرجل آخر باذن المستاجر ورضاه واستلمها
المشتري فطلب رب الارض مبلغ اجرة السنة التي مضت واستغلها المستاجر المذكور
فتوقف عن دفع الاجرة المذكورة متعللا باجارتها مدة الثلاث سنين فهل لا عبرة بتعاليه
بذلك لاسيما مع رضاه بالبيع المذكور وتسليمه له ويجبر على دفع الاجرة للمدة التي وضع
يده عليها (أجاب) يؤمر المستاجر المذكور بدفع اجرة السنة التي استغلها ومضت مدتها
حيث لا مانع ولا عبرة بتعاليه المذكور حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
اعلم (مثل) في رجل استاجر ارضا فبنى فيها بئرا ويديتا باذن صاحبها وغرس فيها اشجارا
واستمر يدفع اجرة تلك الارض مدة تزيد على عشرين سنة وبعد ذلك اراد ان ياخذ المالك
ما في الارض من اشجار وغيرها قهر ارض الغراس فهل لا يكون له الاخذ وتكون الاشجار
وغيرها للغراسها (أجاب) المصريح به انه اذا استاجر شخص ارضا من مالكها البناء
والغرس مدة معلومة باجرة معلومة فبنى فيها وغرس نصح الاجارة فان مضت المدة قلعهما
وضلمها فارغته وعليه تسوية الارض لانه هو المخرب لها الا ان يغرم المثل لوجه قيمتهما
مستحق القلع برضا المستاجر ان لم يضر قلعهما بالارض فان اضر يملكهما المثل لوجه
هذا الوجه جبرا على المستاجر وهذا ان لم يتراضيا على بقاء البناء والغرس في الارض باجر

أو يبدونه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا والله تعالى اعلم (سئل) في اطلاق
 عشورية مملوكة آجرها من على كها من آخر اجارة صحيحة مدة معلومة مقدارها ثلاث سنين
 فقبضها المستاجر وانتفع بها بالزراعة وفي أثناء تلك المدة أراد مالك الارض أن يهب
 بعضها من شخص آخر فهل لا تتم الهبة الا بالقبض وليس للموهوب له نزع ذلك البعض من
 يد المستاجر مادامت مدة الاجارة باقية كماله ليس للمالك فسخ تلك الاجارة بدون
 عذر شرعي يوجب الفسخ بل تبقى في يد المستاجر الى تمام المدة حيث كانت صحيحة
 لازمة (اجاب) اذا كانت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة والعين في يد المستاجر لا تتم
 الهبة فيها الغير المستاجر مادامت في يده اذا لم تتم الهبة الا بقبض الموهوب له العين الموهوبة
 قبضا كاملا ويحصل ذلك بافراز الموهوب شائعا فيما يقبل القسمة وتسليمه وعقد
 الاجارة لازم لا يفسخ الا بعد رضى لو بيعت العين المستجرة في أثناء مدة الاجارة بدون
 لزوم دين على المؤجر لا وفاء له الا من عمن العين المستجرة يكون البيع موقوفا ولا يفسخ
 الاجارة بذلك وفي رد المختار لو ذهب طفله دارا سكن فيها قوم بغير آجر جاز ويصير
 قابضا لابنه لو كان باجر كذا نقل عن الخانية اه والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة
 ثلاث مشتملة كتيبتهم على الشيوخ آجر احداهم نصيبه لاحد الشرى يكن الاخرين فهل
 يسكون هذه الاجارة فاسدة شرعا حيث لم يؤثر نصيبه لهما معا كما كان جاريا بينهم قبل
 (اجاب) اجارة احد الشرى كانه نصيبه خاصة شائعة من أحد شرى يكيه فاسدة شرعا على ظاهر
 الرواية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا من مالكها خالية من الاشجار
 لينتفع برزاعتها مدة ثلاث سنين وشهر اجارة صحيحة وصار ينتفع بها المستاجر حكم اجارته
 وقيل مضي المدة المذكورة باع مالك الارض المؤجر تلك الارض لرجل آخر بدون
 اذن المستاجر واجازته فهل لا يفسخ عقد الاجارة الى تمام مدتها بالبيع المذكور ويكون
 موقوفا على مضي المدة في حق المستاجر واذا تبطل أحد بان المؤجر عليه دين لا عبرة بتعلاه
 اذا كان للمالك المذكور مال آخر غير محل سكنه وحواليه الاصلية يفي بماله من
 ابن ولدز يادة مع انه غير مشغول بحق الغير (اجاب) اذا كان عقد هذه الاجارة صحيحا
 شرعا لا يفسخ في حق المستاجر ببيع العين المستجرة بدون رضاه الى تمام مدتها ما لم يكن
 البيع له ذردين لزمها المؤجر لا وفاء له الا من ثمنها كما صرحوا به فلوله ما يفي بالدين غيرها
 والحال ما ذكر بالسؤال لا يكون عذرا في فسدها والله تعالى اعلم (سئل) في راى
 جاموس لاهل بلدة أخذ جاموسة رجل منهم ايرعاهه باجر معلوم مع جاموس أهل البلدة
 فانخذها يوما وذهب بها الى المرحى فستر كهافى الخلال ورجع بجواميس غيره فصاحت
 بتر كهافى الخلال وبعض الناس أخبر أن وابور السكة الحديد أطلقها بعد تر كهافى
 حيث فرط الراى المذكور في حفظها ولم يحضرها الى البلدة على حسب العادة حتى
 ضاعت أو تلفت بالوابور المذكور بعد تر كهافى الخلال يكون الراى المذكور رضامنا

١٢٨٩ ١٩

شعبان

١٢٩٠ ٢٦

ربيع الثاني

١٢٩١ ٢٢

١٢٩١

١٨

شوال

١٢٩١

١٥

١٢٩١

١٦

لقيمها حيث صارته مديا بتقريطه في حفظها حتى تلفت (أجاب) نعم يضمن الراعي
 المذ كور بتقريطه في الجاموسة المذ كورة حتى ضاعت أو تلفت فعليه قيمتها ربحها
 يوم تلفت اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مملوكة لجماعة
 وكوارجل في اجارتها من شخصين فآجرها منهما اجارة واحدة مدة ثلاث سنين ومضى بعد
 ذلك سنة واحدة من الاجارة فباع بعض الشركاء نصيبه من الارض وفشت الاجارة في
 الجميع من المشتري والمستاجر وأجاز من لم يبع فيه فخرها ورضى به ثم آجر المشتري نصيبه
 شائع من الارض للمستاجر بن المذ كور بن فاستوليا على جميع الارض وزرعها بدون عقد
 من الشريك الذي لم يبع ثم تقابل الشريك الذي لم يبع ولم يؤثر نصيبه معهما وتسكلم
 معهما في شأن أجرة نصيبه مثل ما آجر به شريكه المشتري فرضى احد المستاجر بن بحسبان
 لبرته شائع مثل الاجرة الجديدة وامتنع الآخر ويريد محاسبته على الاجرة الاولى التي
 فشت اجارتها والحال ان الارض المذ كورة معدة للاستغلال والاجارة فيها المحكم في
 هذه المحادثة والحال هذه (أجاب) الاجارة الصادرة من المشتري في نصيبه شائعة بعد
 فمخ الاولى فاسدة للشروع وكذا ما حصل عن لم يبع في نصيبه مع المستاجر بن بالنسبة
 لمن رضى منهما بالاجرة الجديدة ولم يؤخذ بالنسبة لمن لم يرض منهما بها اصلا وحيث
 كانت الارض المذ كورة معدة للاستغلال يلزم الرجلين المذ كور بن الذين زرعها
 والحال هذه أجر مثلها المال كمالها المذ كور بن لا يجاوز ما رضى به المالكان المذ كور بن
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر من شأنه أن ترسل اليه البضاعة وغيره من
 البلدان من التجار وغيرهم ليبيعها بالتوكيل عن المرسل أو يرسلها الى محل آخر أو
 يشتري بالبدل بضاعة أخرى حسب الطلب وله على ذلك أجرة معلومة من النقود قد
 تعارفها الناس فيما بينهم باعتبار من البضاعة وقيمة غيرها حسب العمل الواقع من
 المباشر لذلك ولا يعمل الا بذلك عامله رجل من الاستانة على هذه الكيفية وصار يرسل
 اليه الشيء ليرسله الى مكان آخر وتارة يطلب منه شراء ما يلزمه فيشتره له واستمر الامر
 على ذلك مدة ثم ان التاجر طلب من الرجل أجر عمله المدة المذ كورة فوعده بذلك فلم يلبث
 ان توفي الرجل لرحة الله تعالى عن وورثته فيهم صغار فهل والحال ما ذكر اذا ثبت التاجر
 مدعا على الوصى أو على الوارث الكبير يقضى له في تركة الميت بالتمعارف أم كيف
 الحال (أجاب) اذا صدرت مشاركة بين رب المال والعامل له المذ كور على أن يعمل
 له العمل المطلوب بالاجر المعروف بين التجار تكون هذه اجارة فاسدة فيجب للعامل
 فيما على رب المال أجر مثل عمله لا يجاوز المشروط وكذا يجب له ما ذكر ان لم يشترطا
 وكان هذا العامل معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها المعروف كالمشروط كما صرحوا به
 وحينئذ يكون للعامل أجر مثل عمله في تركة رب المال ان أثبت ما ذكر بعدم موته بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان كبير قابل لقمحة الافران وبسفلها حوانيت

سنة

ذى الحجة

مشارك جميع ذلك بين ورثة رجل بالغين استاجر أحد الورثة وهو ابن الميت حصص باقي الورثة لنفسه مساهمة باجرة معلومة واستمر واضعا يده على ذلك العقار ينتفع به سكنى واجارة مدة من السنين بطريق الاصل والاجارة ولم يدفع الاجرة الى أن مات فهل يكون له باقي شركائه مطالبة وورثته باجرة انصباؤهم من ذلك العقار من تركته بمقتضى عقد الاجارة الصحيحة بعد تحقق ذلك شرعا وليس لورثة الشريك الميت ثانيا تضمين باقي شركائه ما صرفه في ترميم المكان المشترك المذکور حيث كانت المزمة بدون اذن منهم وكان المكان المذکور قابلا للقسمه الاقرار (اجاب) نعم لشركاء المستاجر المذکور مطالبة وورثته باجرة انصباؤهم من ذلك العقار الذي استاجره منهم على هذا الوجه من تركته موزعهم حيث لم يبرأ منها والحال ما ذكر وليس لورثته مطالبتهم بمصارفهم موزعهم في مزمة المكان المشترك القابل للقسمه بدون اذنهم بل يكون متبرعا بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في عقار مشترك بين جماعة استاجر أحد الشركاء فيه نصيب الباقي منه مدة معلومة ثم أجريه لرجل مدة معلومة لا تزيد عن مدة استيجاره وشرط المستاجر المذکور على المؤجر المذکور تعمير ما يحدت فيه من الخلل في تلك المدة ثم باع المؤجر المذکور نصيبه لأحد شركائه في العقار المذکور ثم حصل فيه تدمر فبوت به بعض الانتفاع بالعقار المذکور قبل انقضاء مدة المستاجر وطالب المستاجر المذکور مؤجره بتعمير المندم حسب شرطه فامتنع المؤجر من ذلك وامتنع المشتري أيضا من التعمير فهل والحال ما ذكر لا يجبر المشتري ولا البائع على التعمير وما الحكم (اجاب) نعم لا يجبر واحد منهما على ذلك شرعا والحال ما ذكر أما البائع فلا نه لا يملك رقبه العقار وأما المشتري فلأن المالك لا يجبر على اصلاح ملكه شرعا وبغرض صحة الاجارة ثبت للمستاجر خيار فسخها بقوات بعض المنفعة المعقود عليها ان لم يحصل التعمير من المالك ويسقط عنه من الاجر بحصة ما تخرب من العين المستاجرة وزالت منفعته وان لم يفسخ عقد الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في أما كن معدة للاستقلال نصفها ملك بطريق الشيوع بمجلة أشخاص والنصف الآخر الشائع أيضا وقف على جملة أشخاص أجر بعض الشركاء في الملك والوقف بدون وكالة عن الشركاء في الملك ولا نظر على الوقف لكونه ليس ارشدهم جميع الا ما كن المذکور كورثة من الوقف والملك بعقد واحد بدون اجرة المثل باضعاف وبدون مدة معلومة لرجل آخر اجني ولم يجز الاجارة المذکور كورثة من له ولا يتأخر مات المستاجر المذکور ثم عين مولانا الحماكم الشرعي ارشدا المستحقين في الوقف الذي هو أحد الشركاء في الملك فاطر اشرعيا على الوقف المذکور بمقتضى تقرير شرعي ليعمل فيه بشرط الواقف بمقتضى مكتوب وقفه وهو انه شرط النظر في وقفه هذا والولاية عليه الارشاد فلا ارشاد من ذريته ومنها أن لا يجر وقفه هذا أكثر من ثلاث سنوات في عقد واحد ولا يجر عقود متواليه ولا يدخل عقد على عقد حتى تنقضي مدة العقد الاول ومن فعل

١٢٩١

١٤

ذى القعدة

١٢٩٣

٨

سنة

شوال

١٢٩٤

١٦

ذلك من النظار كان معزولا قبل ذلك بثلاثة أيام الى آخره ثم باع المؤجر المذكوروا كثر
الشركاء فضيهم في الملك الى النظار المذكور بمقتضى حجج شرعية يسده فطلب النظار
المذكور نزاع جميع الاماكن المذكورة من يد ورثة المستاجر المذكور وتسليمها اليه
بمقتضى نظره على الوقف ولم يكتفوا كيله عن باقي النثر كافة في الملك فهل يجاب لذلك
وله نزاع جميعها من يدهم وطالب قيمة مثل اجرة حصة الوقف والملك فيما عدا اجرة حصة
المؤجر قبل بيعه مدة استيلائهم عليها فساد ما فعله المؤجر المذكور ولموت المستاجر
المذكور (اجاب) نعم يجاب النظار المذكور لذلك والحال هذه فله نزاع جميع تلك
الاماكن من يدورثة المستاجر على هذا الوجه ومحاسبتهم على اجر المثل فيما ذكرا بالسؤال
مدة استيلائهم على تلك الاماكن اذ اتحقق ما هو مسطور حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في مكان عملوك آجره ملا كه من رجل اجارة صحيحة ليستعمله مصبغة
واذنوه بوضع خواب فيه لصناعة الصباغة على وجه البقاء والقرار على ان ما يحذنه في
ذلك المكان يكون له ملكا وجد كاعلى هذا الوجه فعمر المكان المذكور ووضع فيه
الخواب وصار ينتفع به مدة ويدفع آجره ملا كه ثم باع خلوه وجد كه المذكور لخص
آخر واستمر المشتري المذكور ينتفع بذلك المكان ويدفع آجر مثله ملا كه ثم ان المشتري
المذكور لم يستعمله الا آن للصباغة بل أعده لصناعة البقالين مع بقاء الخلو الذي اشتراه
وهي الخواب في أرض ذلك المكان لكونه استغنى عن صناعة الصباغة وهو كما ثم يدفع
اجر المثل للمكان المذكور الى ملا كه فهل مع بقاء الخلو الذي اشتراه فيه وقيامه يدفع اجر
المثل الى الملاك لا يكون مجرد عدم استعماله لصناعة الصباغة في ذلك المكان واستعماله
لصناعة البقالة مع عدم الضرر بالمكان وقيامه يدفع اجر مثله موجب التمكن للمالك
من نزع من يده اذا كان خلو المذكور ثابته بحق القرار وانتقل اليه بالشراء الصحيح
الشرعي عن يملك الخلو المذكور (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان هذا الخلو
والجدك موضوع في هذا المكان باذن ملا كه بحق القرار لمستاجر اجارة صحيحة ثم انتقل
الخلو والجدك المذكور بالشراء لمن اشتراه عن يملكه شراء صحيحا لا يكون مجرد عدم
استعمال صناعة الصباغة المشروطة فيه واستعماله لصناعة أخرى مع عدم الضرر ببقاء
الخلو على حاله وقيام المشتري يدفع اجر مثله في كل وقت بحسبه موجبا لنزع ذلك المكان
من مالك الخلو بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بالوجه
الشرعي جانبا من الاطيان العشورية بجهة الصعيد آجره لرجل معلوم باجرة معينة مدة
سنتين وتحررت بينهما ماورقة بالاجارة المذكورة لم يحرق تسجيلها ثم استولى المستاجر على
تلك الارض سنة من السنتين المذكورتين ثم مات المؤجر عن اولاده الذكور البالغ فارادوا
وضع أيديهم على تلك الاطيان لفسخ الاجارة بموت المؤجر فامتنع المستاجر من ذلك متمللا
باعتقاد الاجارة وعدم مضي مدتها فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بموت المؤجر ولا

جادی الثانية

١٢٩٥

١٠

يجاب المستاجر لبقائها في يد مدة الاجارة ولورثة المؤجر التصرف الشرعي فيما يشاءوا
حيث طلبوا عدم بقائها في يد المؤجر المذكور السنة الثانية بعد موت مورثهم قبل مضي
السنة الاولى من الاجارة المذكورة وما الحكم الشرعي (اجاب) تنسخ الاجارة
بلا احتياج الى فسخها بموت احد طاقديهما ان عقدها لنفسه بان كان مالكا أصيلا في
العقد ما لم ترض الورثة ببقاء الارض بيد المستاجر الى تمام مدة الاجارة مع رضاه بذلك
فتنعقد ثانيا بآذ كر أمامهم طلبهم عدم بقاء الارض في يد المستاجر عقب موت
مورثهم فلا ولهم نزعها والاستيلاء عليها حيث لا مانع كما اذا كان للمستاجر فيما زرعه لم
يدرك فله استبقاؤه فيها الى الادراك بالاجر المسمى ان كانت المدة المعقود عليها باقية
لبقاء الاجارة حكما واجر المثل ان كان الانقاس بعقد ما بها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل استاجر دارا مدة خمس عشرة سنة لا تنقاع بها ومن الضروريات المباعة في ترميمه
مدة الاجارة حصل خلل في البناء منع الانتفاع بها ومن الضروريات المباعة في ترميمه
فورا حذرا من حصول الضرر فهل والحال هذه اذا امتنع المالك من التعمير يكون
للمستاجر فسخ الاجارة أو يلزم المستاجر بتعميرها من ماله (اجاب) اذا حدث عيب في
العين المستاجرة يؤثر في المنفعة كانه اذا اتهم بعضهم بعضا ماله ومقصود بالانتفاع ثبت
به خيار الفسخ للمستاجر لان كل جزء كالعقد وعليه الا ان الفسخ حينئذ يتوقف على حضور
المؤجر ورضاه او القضاء به بخلاف ما لا يؤثر في المنفعة كانه اذا مات لا يقتنع به في سكنها
فلا يثبت الخيار لان العقد ورد على المنفعة دون العين فلما زال العيب الانتفاع بالملكية
كان تمام جميع الدار لا يتوقف فسخ المستاجر على شيء مما ذكر بل يفسخ العقد بمجرد
فسخه وأما الزام المستاجر بالتعمير من ماله فلا قائل به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
دفع لآخر حال صحتهما ونفاذ تصرفاتهما مبلغا معلوما من النقود من مال الدافع - الى انه
أجرة بجانب اطيان من جهة اطيان المدفوع له قدرها ستة أفدنة وسدس وثمن فدان
غير معينة ولا معلومة المحدود للمستاجر عقدا اجارتهما مدة معلومة من السنين لتبقى
تلك الاطيان في يد صاحبه تلك المدة ليزرعها على سبيل الشركة بينه وبين المستاجر ثم
مات مالك الاطيان المذكور بعد خمسة أشهر من تاريخ الاجارة ولا يدري المستاجر
ماذا فعل مالك الاطيان فيها وانفسخت الاجارة والشركة بالموت مع كونها فاسدة
للجهالة وبقي المبلغ المدفوع بدمية مالك الارض الى الآن متعلقا بتركته وأقرورته
جميعا وهم بالقبول بعدم موت مورثهم ببقائه بدميته الى حين موته وذلك حين سؤلهم
هما يتعلق بتركته مورثهم بمحض الضبط فلما أراد رب الدين مطالبتهم به جدد فهل
اذا ثبت ماذا كر عليهم في مواجهتهم بالبينة العادلة بالطريق الشرعي يقضى له عليهم
يدفع ذلك المبلغ من تركته من بعد استيفاء ما يلزم بالوجه الشرعي (اجاب) نعم حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وشقة يملكه يكون بطريق الارث الشرعي عن

١٢٩٦

٢٠

ذي القعدة

١٢٩٦

٢٦

ربيع الثاني

١٢٩٧

١٩

سنة
جمادى الاولى

١٢٩٨

١٧

مورثهم أطيانا وأما كن ومخلا ومواشي وغير ذلك فآجر الاخ المذكور جميع ما ذكر من رجل أجنبي وحرره بذلك سنداً بدون اذن له من أخيه الشر يكتم فيما ذكر ولا توكيل وبدون اجارة منهما لمافعله فهل اذا كان المالك في ذلك ثابتاً لهما وهما بالقتان عاقلتان لا تنفذ الاجارة المذكورة في حصتهما في جميع ما ذكر شرعاً ولا يجوز اعتبارها ولا العمل بها في نصيبها ولو فرض صحة الاجارة في نصيبه شرعاً (اجاب) نعم لا تنفذ هذه الاجارة في نصيب الاختين المذكورين ولا تعتبر شرعاً اذا كان الواقع ما هو مرسوم بالسؤال ولا تصح الاجارة شرعاً في التخلل حتى في نصيب العاقد بنفسه لو ردها على استهلاك العين والاجارة الشرعية انما تكون على تعليق المنافع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب غيبة بعيدة طويلة لا يرجع منها سنين ولا يتيسر استطلاع رايه في تعلقاته وله حصه من عقارات يلزمها نفقات ومؤون كالا مال المستغنية لبيت المال ولم يكن له وكيل لتعاهدها وادارتها وحفظها وخيف عليها من التلف والخراب فهل للقاضي المفوض اليه ولاية حفظها واجارتها باجر مثلها على وجه صحيح ولو بماذونه حيث خيف عليها ما ذكر كروا حال هذه وما الحكم في اجارة المشاع في حصه شريك أو شركاء الى جميع باقي الشركاء اذا صدرت عن مالك ذلك سواء كان المالك بنفسه أو من له ولاية ذلك كوكيل وقاض ومستاجر في مدته وما الحكم ايضا في صدور الاجارة في جميع عقار من شخص الى أجنبي ثم يظهر استحقاق بعض ذلك العقار لغير المؤجر من الشركاء الذين لم ياذنوا بها ومضمونها في انصباهم هل تصح الاجارة في نصيب المباشر لها فقط وتنفذ في الباقي برد من ظهر استحقاقه وبعد هذا من قبيل الشروع الطارئ (اجاب) للقاضي المفوض اليه ولاية حفظ مال المفقود من متاع وعقار اذا لم يكن له وكيل من قبله وله اجارته اجارة صحيحة باجر المثل وله بيع ما يخاف تلفه وفساده لاسيما اذا كانت عليه نفقة ومؤنة كخراج وكذا مال الغائب غيبة بعيدة طويلة بحيث لا يرجع سنين على ما يستفاد من جامع القصولين حيث نقل في اواخر الفصل الخامس جواز بيع السلطان الاتقي اذا ظفر به ولا يجره لانه تعرض له على الاباق بخلاف الضال فانه يؤجره وان للقاضي بيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد ثم قال وكذا لو علم حياته لكنه لا يرجع منه سنين ثم قال لو للمفقود نصيب في دار مقسومة على عدة لا ينبغي لاحد ان يتصرف فيه بلا اذن القاضي والقاضي ان يؤجره لو خيف ان يخرب ولو لم يسكنه احد ويحفظ أجره للمفقود انتهى فسوى بين الغائب الذي لا يرجع منه سنين والمفقود في جواز بيع ما يخشى فسادوه بين البيع والاجارة لانهما من باب الحفظ حيث تبدل هي أولى لبقاء العين على ملك الغائب فيها والقاضي نصب ناظر المصالح العاجزين عن التصرف في شؤونهم وصرحوا بجواز اجارة المشاع من باقي الشركاء جهة بالتفصيل وبان الشروع الطارئ لا يفسد الاجارة ولو أجر بعض الشركاء الى الباقي ولو متعدد اما بقي من

جمادى الثانية

١٢٩٨

٧

العقار به - مدحصة المستأجرين جلة به قد واحد بلا تفصيل تجوز الاجارة بخلاف مالو آجر
 لبعض الباقي دون البعض للشيوع ففي جامع الفصولين هل ما نقله السيد الطحطاوي في
 الاجارة القاسدة أرض بين جماعة فوكل أحدهم باجارة حفظه فآجره وكيه من جميعهم
 جاز ولو من أحدهم لم يجز كما لو باشر الموكل انتهى وفي الهندية من الباب السادس عشر
 في مسائل الشيوع من الاجارة والشيوع الطارئ لا يفسدها اجماعا كما لو آجر كما هم
 تقاسم في نصفها او مات أحدهما أو استحق بعضها يبقى في الباقي انتهى فعلى هذا لو آجر
 رجل عقارا الى أجنبي ثم استحق بعضه لشركاء المؤجر في هذا العقار ولم يجز باقي الشركاء
 تلك الاجارة بل فسخت في انصباهم تنسخ الاجارة فيما عدا نصيب المؤجر ويكون هذا من
 قبيل الشيوع الطارئ فلو آجر المستأجر ما بقي من مدته لباقي الشركاء جلة بلا تفصيل تصح
 اجارته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في
 ملك هند فوضع زبيده عليها واستغلها واستوفى من منفعتها مدة بلا اجارة ولا اجرة قامت
 هند تطالبه باجرة مثلها عن المدة المذكورة فهل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها ذلك اذا
 كان وضع السيد والاتفاق بتلك الأرض بطريق النصب بلا إذن مالكها المذكورة
 وتحقق كون الأرض معدة للاستغلال ولم يوجد مانع والا فلا كما هو مصرح به والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا موقوفة ثلاث سنين من ناظرها فضى منها ستان وفي
 آخرها بعد الادراك مات مستأجرها لنفسه فهل تنسخ الاجارة بموته واذا كان كذلك
 لا يجبر من له ولاية التصرف فيما على ابقائها تحت يد ورثته السنة الثالثة وله أن يؤجرها
 لمن شاء حيث لم يوجد ما يفسد انعقادها للورثة بعد الموت والانقاسخ (أجاب) نعم تنسخ
 هذه الاجارة بموت مستأجرها المذكور ولا يجبر المتولى على ابقاء الأرض في يد الورثة
 السنة الثالثة والحال ما ذكر بالسؤال وله أن يؤجرها لمن شاء باجر المثل حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل آجر أطيانه المملوكة له لرجل آخر مدة معلومة بقدر معلوم وفي
 انقضاء هذه المدة آجرها له أيضا مدة اجارة مضافة الى ما بعد انتهاء المدة الاولى ويريد
 الآن رب الأرض فسخ الاجارة الثانية قبل دخول وقتها بحضرة المستأجر المذكور وعلمه
 بالفسخ ليؤجرها لمن يشاء بعد مضي المدة الاولى التي لزم آجارتها بالاجرة اللاتمة ويريد
 المستأجر الاول أن تكون الاجارة الثانية لازمة فما الحكم في ذلك والحال ما ذكر
 (أجاب) صرح علماءنا بأن لزوم الاجارة المضافة تهييجين وأيد عدم اللزوم بأن عليه
 الفتوى وبناء عليه فكل من عاقدي الاجارة الثانية المضافة المذكورة فسخها بحضرة
 الآخر وعلمه قبل دخول وقتها واجارة الأرض لغير الاول حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 * (كتاب الاكراه) *

١٢٩٩

٢١

جمادى الثانية

١٢٩٩

٩

جمادى الاولى

١٣٠٠

(سئل) في امرأة قتلت جارية لآخرى وثبت عليها ذلك بينة شرعية على اقرارها لدى
 قاضٍ بأنها قتلتها حكم القاضي عليها بقيمة الجارية بعد تقويمها بتقويم اناس من اهل

سنة

مهر

١٢٦٥

٧

ربيع الثاني

١٢٦٥

جمادى الاولى

١٢٦٥

١٣

جمادى الثانية

١٢٦٥

١٤

الخبرة عارفين لها وبعد ما دفعت القيمة لربتها كتب القاضي حجة شرعية بمضمون
القضية طبق الاصول الشرعية ثم رفعت هذه الحجة لدى قاض آخر فنفذها وحكم بحجة
مضمونها وبعد ذلك عدة التجات القاتلة الى الحماكم السياسي استرد لها بعض ما ضمنته
فاسترد لها من ربة الحجارية فحسمائة قرش بالا كراه والجبر وبعد ان زال الا كراه طلبت
منها ما كانت استردته يجبر الحماكم فانكرت القاتلة الاخذ والاسترداد من ربة الحجارية
فهل اذا زال الا كراه وثبت على القاتلة الاخذ يكون لربة الحجارية استرداد ما اخذته منها
واذا امتنعت من دفعه بعد ثبوته يجبرها الحماكم على الدفع (اجاب) اذا تحقق بطريق
شرعي ان القاتلة استردت بالا كراه شيئا من القيمة التي حكم بها القاضي عليها يكون
الواجب عليها رده حيث كان حكم القاضي بذلك صحيحا مستوفيا لشرائطه الشرعية والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة اكرهها الحماكم على طلاقها ويعطيه مبالغاً
من الدراهم فعند ذلك فرها ربا فطلب الحماكم والده لياتيه بالرجل المذکور فبحث
عليه والده فاجده فعند ذلك ضربه الحماكم بضرر باشد يد او اخذ منه مؤخر صدق زوجته
ابنه الفارقا فهل والحال هذه للرجل المذکور المطالبة بمؤخر الصداق عن اخذ منه
وليس لازمة المطالبة بمؤخر صداقها الا ان من زوجها حيث كان دافعا ما تعرف
تجهيله ولا يلزم الزوج نفقتها وكسوتها الا اذا كانت في محل طاعته بما يليق بحاله (اجاب)
للوالد استرداد ما دفعه مكرها من الحماكم المذکور وحيث قبضت المرأة ما تعرف
تجهيله من المهر لا يكون لها منع نفسها لذلك وعلى الزوج نفقتها وكسوتها بقدر حالهما
حيث لم تكن ناشرة وليس لها مطالبة الزوج بما هو مؤجل من المهر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له ارض زراعة اكرهها الحماكم سابقا بالحبس المديد على ان يبادل
شخصا آخر بارضه فبادل واخذ ارضه عوض ارضه بالا كراه المذکور فهل لا يسقط
حقه من ارضه بالمبادلة مع الا كراه حيث لم يسقط حقه منها باختياره ولرب الارض
المذکور رفع يده الا عن ارضه خصوصا وقد طالبه برفع يده عنها مع ابتداء وضع يده
وفي كل سنة ولم يتمكن من ذلك (اجاب) نعم لا يسقط حق الرجل المذکور من ارضه
بالمبادلة حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى
عليه سرقة فانكروا وقال لهم اقيموا على بينة فاخذ المدعون ووضعوه في السجن وضر به
ضرر باشد او اقام في السجن مدة طويلة ثم بعد ذلك طلبوا والده عند ذي شوكة وتغلبوا
عليه وقهروه واكرهوه اكرها شرعيا على التزامه بقيمة تلك الاشياء وكتبوا عليه حجة
قهر اعنه بذلك ثم اطلقوا والده من السجن ثم بعد ذلك طلبوا منه المبلغ المذكور
متمسكين بالحجة فقال لهم لا ادفع شيئا الا بالوجه الشرعي فهل يجاب لذلك ولا يلزمه دفع شيء
(اجاب) ليس للمدعين المذکورين مطالبة والد المدعى عليه السرقة بناء على التزامه
المكتتب بالوثيقة والالتزام لا يعتد به اذا كان مع الا كراه الشرعي والله تعالى اعلم

(سئل) من طرف مجلس الحقاينة في رجل كان مجنه الحما كم السيامي بخصوص دعوى ديون مطلوبة منه وأمر باخذ أمتعة من رقيق ومواش وخلافه وجرى بيعها بالقبض وصاحبها مستجوب ولما تظلم لولى الامر صار اطلاقه من السجن وتحقت دعواه فوجد معذورا وثبت الاكراه الشرعى في بيع أمتعة وفساد البيع بمقتضى اعلام مستوف حكمه اثر اناط الشرعية بمحض وشرح الجامع الازهر ومقتضى السادة الخنفية وقتها وبناء على ذلك صدر الحكم من ولى الامر بان المشتري لا تمتعه هذا الرجل بالقبض يؤدون فرق اثمان الامتعة المباعة لهم باعتبار قيمتها وقت البيع او ترد امتعته عينيا سواء كان رقيقا أو مواشى أو غيره وهو يعطيهم الاثمان التى دفعوها وقت الشراء فبعد صدور الامر حصل توقف من المشتري ومن جهة دعواه عدم وجود ما اشتروه بذلك الوقت وأنه لو فرض الوجود فيمناسبة ما مضى على ذلك من السنين الصغير من المواشى صار كبيرا واستولد منه نتاج والمريض بذلك الوقت قد برئ والبعض نفق بالموت وهو كذلك من المظهورات الموجبة لعدم تنفيذ حكم ولى الامر فهل لا يجابون في ذلك أم كيف يكون الحكم الشرعى (أجاب) قد صرح علما وبان البائع اذا كان مكرها كراهها شرعيا يترتب عليه التمكين من الفسخ وفساد البيع واذا قبض المشتري المبيع طوعا وهلك في يده يكون مضروبا عليه بقيمة لقبضه قبض بملك باختياره منه بعقد فاسد وبان زوائد المبيع بالا كراه كالولد ونحوه مضمونة على المشتري بالتعدي فالمبيع الموجود بيد المشتري اما ان يعضى البائع البيع فيه أو يهتبه وما هلك بايديه مضمون عليهم بالقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سعى باخر لى حاكم فغرم الحما كم المسعى به مبلغا بطريق الاكراه الشرعى فهل اذا قرأه اتهمه ظلما يكون ضمان ما غرم على الساعى أم لا (أجاب) نعم يضمن الساعى بالسعاية الكاذبة كما أفق به قول علما ثنائى المتأخرين حسنا للفساد قال في البرازية قال محمد يضمن وعليه الفتوى كذا في فتاوى العلامة الخيزرى وفي منج الغفار الفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعى مطلقا أى سواء كان المسعى اليه قد غرم أو لا يغرم أو يغرم البتة أى وقد غرم بالفعل اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق طينا فيه نخل أكرهه الحما كم بالحبس والضرب الشديد على بيع ما ذكر من الطين والنخل في دين كان على ولده بلا كفالة واستولى عليه المشتري مدة من السنين وهو ياكل ثمرة النخل ثم مات البائع فهل يكون لورثته الرجوع على المشتري بالنخل والطين وما حسنته على ما أكله من ثمرة النخل في هذه المدة بحيث كان الاكراه قابلا بالوجه الشرعى (أجاب) اذا كرم شخص يقتل أو ضرب شديدا متلف أو حبس أو قيد مديد حتى بلغ أو اشترى أو أقر أو أجر فسخ أو اوا مضى ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المتفصلة كالولد والثمرة وتضمن بالتعدي كذا أفاده في الدرر وحواشيه ومنه يعلم جواب السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ابراج حمام حبسه شيخ بلده وطلب

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

٢٩

منه أن يشتري نصفها لنفسه وأكرهه على البيع له بالحبس المديد والضرب الشديد فباع
له النصف وهو في الحبس ثمن معلوم ولم يدفع له شيئاً منه فهل إذا كان الأكراه على
البيع ثاباً بالبينة الشرعية لا يتغنوا يكون لرب الأبراج فسخ البيع وإبطاله (أجاب)
إذا تحقق الأكراه الشرعي على البيع يكون للمكره بعد زوال الأكراه فسخ البيع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وترك متاعاً وورثة وديناً عليه واشترى بعض
الورثة بقرعة من بعض الورثة الآخر بعد قسمة التركة بينهم فبعد مدة تزید على ثمان
سنين من حين الشراء وبعد تصرف المشتري فيها ببيع نتاجها ادعى البائع أن البيع
بالأكراه فطلب منه يئنة على الأكراه فلم يجده يئنة فهل والمحال هذه لا يكون له استحقاق
في فسخ البيع (أجاب) إذا لم يثبت الأكراه الشرعي على البيع لا يكون للبائع فسخه
ويمنع من معارضة المشتري بالقرعة المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في جماعة أقارب يملكون ساقية وأشجاراً وأطياناً زراعتهم في شيخ البلد واحد منهم
في غيبة الباقيين وأكرهه بالحبس المديد والضرب الشديد على بيع ماذ كرفباعة
بالأكراه لرجل يضمن معلوم ثم بعد ذلك اشتراه منه شيخ البلد المذكور لنفسه فهل إذا كان
الأكراه المذکور ثاباً بالبينة الشرعية على البيع لا يتغن في نصيب المكره ولا في نصيب
بقية الشركاء إذا لم يجزوه ولم يرضوا به ويكون لهم فسخ البيع وإبطاله بالطريق الشرعي
(أجاب) لا يتغن البيع في نصيب باقي الشركاء وإن لم يكن ثمة أكراه شرعي حيث لم
يثبت الأذن منهم أو الإجازة وإذا تحقق الأكراه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع في
نصيبه حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك نخلاً معلوماً القدر أكرهه ذو شوكه على بيعه بالحبس المديد فباعه وهو بهذه الحال
لرجل أجنبي يضمن معلوم ثم بعد مدة أكرهه ذو الشوكه المذکور بالحبس المديد أيضاً
على بيع نصف بستانه فباعه مكرهاً لرجل أجنبي يضمن أقل من ثمن مثله فهل إذا كان
الأكراه على البيع المذکور أولاً وثانياً ثاباً بالبينة الشرعية يكون لرب النخل
والبستان فسخ البيع وإبطاله ورد الثمن وانتزاع المبيع من يد المشتري وإذا أخذ
المشتري قدر ما معلوماً من الثمن يكون له محاسبته على قيمته (أجاب) إذا تحقق الأكراه
الشرعي على البيع يكون للبائع الفسخ حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة
كقبضه الثمن طوعاً ولا يظل حق الفسخ مع الأكراه موت أحدهما ولا بالزيادة
المنفصلة كالثمره وتضمن بالتعدي كما يستفاد من الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك حصاة في ساقية أكرهه المحاكم على بيعها بالحبس وهذه بالضرب
فباعها وقبض الثمن مكرهاً من المحاكم فهل إذا ثبت الأكراه بالبينة الشرعية يكون
للبيع فسخ البيع ويجبر المشتري على رد المبيع للمكره المذکور (أجاب) إن كان
الأكراه شرعياً ولم يوجد من المشتري ما يفيد الرضا يكون له فسخ البيع بعد زوال

١٢٦٠

رمضان

١٢٦٠

١٢٦٠

شوال

١٢٦٠

ذی الحجة

١٢٦٠

ربيع الاول سنة

١٣ ١٢٦٦

جادی الثانية

٢٤ ١٢٦٦

شعبان

٣ ١٢٦٦

ذی القعدة

١٧ ١٢٦٦

الاكراه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جبره ذو شوكة على بيع منزله لا يخرجها
وكتب بذلك حجة من غير أن يقبض عنه فهل اذا توفي البائع والمشتري قبل التمكن من
رد البيع وتمكن منه ورثة البائع لهم رده حيث ثبت الاكراه ولم يظهر منهم ولا من مورثهم
ما يدل على امضائه (اجاب) لا يبطل حق الفسخ بموت المشتري ولا بموت البائع ولو ارث
المكره ففسخ البيع حيث تحقق الاكراه الشرعي عليه والله تعالى اعلم (سئل) في
أخوين أحدهما قاصر والاخر بالغ مات أبوهما وله تركته من جملتها عقار وعليه دين
فاقام القاضي البائع من الاخوين وصيا شرعيا على اخيه القاصر فدفع ذلك الوصي ما كان
على أبيه من الدين بعد نيوته بالوجه الشرعي فلما بلغ القاصر طالب أخاه بما يخصه من
تركة والده فاخبره بأنه دفع ذلك في دين أبيه فلم يصدق في ذلك واستعان عليه بما كم
سيامي في أخذه إلا أنه بدل حصته بغير ذلك الحما كم الوصي على بيع أملا كه لأخيه
وحبسه على ذلك وضربه وأخذها منه مع ذلك باقل من ثمن مثلها ولم يحاسبه على ما دفعه
من الدين الذي ثبت على والده فهل والحال هذه يكون البيع باطلا وله أن يلزمه بمقدار
ما خصه من دين والده الثابت عليه (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع
يكون للمكره بعد زوال الاكراه فسخ البيع والدين الثابت شرعا يقدم على الميراث والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى شوكة له دين على آخر والمدين لذى الشوكة له نسب
له مال متعلق بجهات ذى الشوكة فما كان من ذى الشوكة الا جرحه على مال النسب
المذكور وأرسل احضره وطالب منه أن يضمن نسيبه بالدين الذي له عليه فامتنع فوضع
عليه السجن مدة وقهره على الضمان وأخذ عليه مسند بضمان الدين على نسيبه فهل
لا يلزم الضامن دين نسيبه حيث كان ضمانه بالقهر والغلبة وهناك بينة تشهد بذلك
(اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على المكفالة بالمال لا يكون لرب الدين مطالبة
بالكفيل به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ يلدأه على رجل بدين فأنكر
المدعي عليه دعواه ولا بينة للادعي فحينئذ حبسه وهدده على أن يقر له بما ادعاه فاقر له به
مكرها وكتب عليه وثيقة بذلك فهل اذا ثبت ذلك يكون الاقرار في هذه الحال باطلا
ولا يعمل بالوثيقة المذكورة (اجاب) اذا أكره شخص يقتل أو ضرب شديد متلف
أو حبس أو قيد مدين حتى أنه لا يصح اقراره لفقد الرضى وهو شرط لصحته والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد بعضهم قاصر والبعض بالغ وترك جانب طواحين
وبيت معد للالاستغلال فادعي رجل صاحب شوكة على بعض الورثة الباقين بأن له ديناً
على أبيه الميت بدون انبات وأكرههم بالحبس على بيع الطواحين والبيت فباعوا
جميع ذلك مكرهين بالحبس ووضع المشترون ايديهم على المبيع وصاروا يثرونه
ويستغلون أجرته مدة من الشهر فهل اذا ثبت الاكراه بالينة الشرعية يكون البيع
فاسداً ويكون الوصي القصر محاسباً بتمهم على ما استغلوه من الاجرة المدة المذكورة لا سيما

١٢٦٦ ١٧

ولميت أمتعة تفي بالدين لو ثبت (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعى على البيع كان للبايع فمخه حيث لم يوجد له منه ما يدل على الرضا صريحا أو دلالة وعلى من استولى على حصة الصغار أجرة مثلها مائة استلأته عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أطيان كرهه الحما كم بالحبس والضرب بالكرباج على بيعها ودفع ثمنها في دين على ولده والمحال ان ولده ليس له على أبيه حق ولا هو ضامن له في ذلك الدين فهل اذا ثبت

صفر

١٢٦٧ ١٠

ا كراهه بالمدينة الشرعية لا يصح بيعه ويكون الطين باقيا على استحقاقه (اجاب) اذا كره شخص بقتل أو ضرب شديد متلف أو حبس أو قيد مديد حتى باع أو اشترى أو أقر أو أجور فسخ مائة أو مضى ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري فاذا تحقق الا كراه الشرعى على البيع أو اسقاط الحق من ارض الرأفة لا يكون البيع والاسقاط نافذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اكره على احضار زيد او ضامنه في غيبته من جهة كما في السياسة فضمن المذكور خوفا من الحبس المديد ضمان

ربيع الثاني

١٢٦٧ ٨

حضور حين الطلب مكرها على ذلك فهل لا تصح تلك الكفالة مع الا كراه حيث كان من جهة الحما كم (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعى على الكفالة لا تكون صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالمدينة الشرعية فذهب المدين الى بلدة اخرى فذهب الدائن ليطالبه بدينه فغيبه المدين وضر به الحبس المديد والضرب الشديد على ان يقر بانه اخذ دينه منه فأقر مكرها بذلك فهل اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعى على الاقرار باخذ الدين لا عبرة به ولا يسقط حق الدائن بذلك ولو اقام

جمادى الاولى

١٢٦٧ ٦

المكره بينة على الاقرار لا عبرة بها حيث لم تشهد بانه اقر طائعا مخفارا (اجاب) لا يصح الاقرار مع الا كراه الشرعى عليه وبينه الا كراه على اقراره أولى من بينة الطوع ان ادعا واتحدنا بينهما فان اختلفا ولم يورخا فيينة الطوع والى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصة في دار وابنتها باقى الدار كرهت المرأة في ان تهب تلك الدار لحادم شيخ البلد في نظير دراهم قليلة ففعلت فهل لا يصح ذلك مع الا كراه الشرعى ويكون تصرف الام في حصة بنتها غير نافذ (اجاب) تصرف الام في حصة ابنتها المذكور بدون اذنها غير

١٢٦٧ ١٩

نافذ مطلقا وتصرفها بماذا كرفي نصيها غير نافذ ايضا حيث تحقق الا كراه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين واولاد بلغ وقاهم وترك ما يورث عنه بشر عا فادعى جماعة ذميون بان لهم على الميت ديناً وطلبوا احد الاولاد عند شيخ حرقته ليصدق لهم على دينهم على ابيه فامتنع الابن من ذلك فهدده شيخ حرقته وخوفه بالضرب والحبس وقفل خانوته وعدم تعاطيه البيع والشراء في خانوته لاجل ان يصدق لهم على دينهم فصدق الابن المذكور على دين المذكورين خائفا من حصول ما هدده به شيخ حرقته فهل اذا تحقق ما ذكره وكان شيخ حرقته قادرا على فعل ما هدده به لا يصح الاقرار والتصديق من الابن المذكور بطلب من المذممين اثبات دينهم الذي يدعونه بالوجه الشرعى واذا

قلتم بان هذا لا یعدا کراهاً وبهجة تصدیق الابن المذکور یا یدون فی نصیبه خاصة دون
 باقی الورثة (اجاب) اذا ثبتت کراه احد الورثة علی الاقرار بالضرب الشدید أو
 الحبس المدید من قادر علیه وخاف المکره لو لم یقر وقوع ذلک به یدون اقراره غیر نافذ
 وان لم یثبت الا کراهه علی الاقرار واقراطاً علی ما یلزمه جمیع ما اقر به ان وفی ما ورثه ولا یلزم
 باقی الورثة شیء حیث جددوا اقراره وقیل حصته واختاره ابوالبیث دفعا للضرر عن المقر
 والله تعالی أعلم (سئل) فی شخص صغیر انهم فی رمی صغیر آخر فی بئر ثم ان وارث الرمی
 رفع امر المزمع مع ابيه الى المحاکم فحبسهما واطال محبسه ما ثم هدداهما کم النقص
 الممنوع بالضرب الشدید المبرح فاقرب الرمی فی هذه المحاکلة ثم ان المحاکم سال اباہ فاقربهما
 اقربه ابنه من نسبة الرمی لابنه خوفاً من ان یحصل له مثل ما حصل لابنه والحال ان الاب
 عاجز مکره علی ما اقرب به فهل اذا ثبت ما ذکر لا یعتبر هذا الاقرار (اجاب) اذا تحقق
 الا کراه الشرعی علی الاقرار لا یدون الاقرار معتبر بل اقرار الصغیر علی نفسه ولومع
 الطوع لاغ وكذا اقرار ابيه علیه والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات عن أربعة
 بنین وبنین وترک داراً بعد مدة من السنین جاء رجل ذو شوكة واکره اثنين من البنین
 وحبس احدهما علی بیع جمیع الدار له فباعها له میکرها یدون اذن باقی الشرکاء ویدون
 اجازتهم فهل اذا ثبت الا کراه بالبیعة الشرعیة یدون البیع غیر نافذ فی نصیبه ونصیب
 باقی الشرکاء حیث لم یحیزوا البیع ویحیز المشتري علی رد الدار لهما لکما (اجاب) اذا
 تحقق الا کراه الشرعی علی البیع المذکور یدون لمالکی الدار المذکور فصح البیع
 وابطاله حیث لم یوجد منهم ما یدل علی الرضا به وان لم یتحقق لا ینفذ فی نصیب من لم یسع
 الا باذن أو اجازة والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اودع عند آخر مبلغاً من الدراهم
 ثم بعد مدة طالب المودع بالودیعة فجدد هو وترافع الی المحاکم الشرعی فهل اذا اقام
 المدعی بینة تشهد له طبق دعواه لا یعتبر جدد المدعی علیه ویقضى علیه بمبلغ الودیعة
 الی تشهد به البينة واذا تعلل بانه جرى بینهما صلح وان المدعی اسقط جانباً من مبلغ
 الودیعة وکتبت به وثيقة بضم المودع وكان الصلح المذکور والختم بالا کراه من المدعی
 علیه للمدعی وشهدت بینة شرعیة بذلک لا یعتبر تعلل المدعی علیه بالصلح المذکور ویؤثر
 بدفع مبلغ الودیعة (اجاب) نعم یقضى علی المودع المذکور بدراهم الودیعة بعد
 ثبوتها علیه بالوجه الشرعی مع انکاره ولا حجة بما ادعاه من الصلح المذکور حیث
 تحقق الا کراه الشرعی علیه والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اکرهه ذو الشوكة
 والقوة فی بلدہ علی انه ان لم یسع داره ویخرج من البلد والا أنلفه ونامله بالضرب حتی
 یدبها وعلم وتحقق انه ان خالفه یتلفه فهل اذا ثبت الا کراه بالبیعة علی هذا الوجه
 یدون البیع فاسد الاشیما وأخذہ للجن من المشتري علی هذا الوجه (اجاب)
 اذا تحقق الا کراه علی البیع بالوجه الشرعی یدون للبائع فممنوع حیث لم یوجد

٢٩ ١٢٦٧

رمضان

٢ ١٢٦٧

١٥ ١٢٦٧

شوال

٦ ١٢٦٧

ربیع الاول

١ ١٢٦٨

منه بما يفيد الرضا صريحاً ودلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار قهره على بيعه ما رجل ذو شوكة وباعها وقبض ثمنها وادعى ان صاحب الدار عليه دين له وأخذه في قظير دينه الذي ادعاه وذلك بعد ان حبسه وضر به فهل اذا لم يثبت الدين وزال الاكراه وطلب صاحب الدار أخذها ودفع ثمنها يجاب لذلك وترفع بدواضع اليد عليها حيث ثبت البيع بالاكراه بالمحبس والضرب (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع لا يكون نافذا فللبائع المذكور والمحال هذه فسخ البيع حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحاً ودلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رقيق مائة لثيم ادعى عليه رجل اجنبي بمائتين وستين قرشاً فانكر دعواه ولا يئنه ولا يئنه عليه ما يدعي به فاخذه لثيمه وكتفه وسجنه مدة سبعة ايام على انه يقر بما يدعي به عليه فاقره ام من شدة الخوف فهل لا يصح اقراره المذكور ولا يكون له مطالبته بما اقربه مكرداً اذا ثبت بالبينه الشرعية انه اكره على الاقرار المذكور وتحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) اذا اقر عبد طائعا لم يغير مولاه يصح في حق نفسه فقط فيؤثر الى عتقه فليس للمقر له مطالبة سيد العبد بما اقربه وله مطالبته العبد به بعد عتقه واقرار المذكر بما لم يوافق عليه كان أو عبداً كما هنا لا يؤاخذ به المقر اذا ثبت الاكراه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلاً كرهه ذو شوكة على بيعه بالمحبس الشديد فباعه له وهو في التجن بالاكراه بثمن معلوم ووقفه على ضريح ولي فهل اذا ثبت ما ذكر لا ينفذ بيعه ولا يصح وقفه اذا لم يجزه المالك ولم يرض به ويكون باقياً على ملك صاحبه (اجاب) صرحوا بان البيع بالاكراه يخالف البيع القاسد في مسائل منها انه تنقض جميع تصرفات المشتري فيه وان تدادوا منه الايدي فاذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صريحاً ودلالة كقبضه الثمن طائعا تنقض تصرفات المشتري في المبيع بطلب المذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحضر الحاضر كرهه على كفالة ما عليه من الدين فهل اذا كانت الكفالة المذكورة بالاكراه لا تكون لازمة حيث ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا تلزم الكفالة المذكورة اذا تحقق الاكراه الشرعي عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذى شوكة له أخ مقسوم منه في المعاش والاموال قسمة شرعية تعدى عليه وأكرهه بالضرب الشديد والمحبس الشديد على بيع ملكه فباعه له بالاكراه مع الغرور والغبن الفاحش ثم مات الاخ البائع فاخذ المذكر وله المذكر للنظام فكيف مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل اذا ثبت ذلك بالبينه الشرعية يكون البيع باطلاً ولولد أخذ ملك والده بالوجه الشرعي (اجاب) اذا اكره شخص على بيع بضرب شديد أو حبس شديد حتى باع يكون للبائع فسخ البيع بعد زوال الاكراه ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري ويقوم وارث المذكر مقامه في الفسخ كما في الدر

١٢٦٨

٢

صفر

١٢٦٩

٢٣

ربيع الثاني

١٢٦٩

١٢٦٩

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٩

وحواشيته وصرحوا بعدم سماع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف
 ووجوده - ذكره في واقعته تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم ساقية باعها أحدهم
 بطريق الاكره الشرعي في حال غيبة الباقي والبعض قاصر بدون ولاية شرعية فهل
 لا يكون البيع في نصيب القاصر والغائب والمباشر للبيع بالاكره نافذا حيث كان
 الاكره على البيع بما يعدم الرضا ثابتا بشهادة البيعة الشرعية واذ تعارضت بينة
 الطوع والاكره تقدم بينة الاكره (اجاب) اذا تحقق الاكره الشرعي على البيع
 يكون للمكره بطلاله في نصيبه بعد زوال الاكره حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا
 كقبضه الثمن طائعا وقته - ثم بينة الاكره على بينة الطوع والبيع في نصيب
 الغائبين بدون اذنهم موقوف على اجازتهم فان اجازوه نفذ وان رفقوه بطل ولا يصح بيع
 الاجنبي مال القاصر بدون ولاية شرعية وبدون مسوغ في بيع العقار والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل جبره ذو شوكة بالضرب الشديد والخمس المديد وأمره ان يبيع
 داره الى آخر فاني فهدده عليه تهديدا شديدا فباعها له بمبلغ دون القيمة ولم يقبض شيئا
 من ثمنه ولم يكن ذلك القدر محتاجا اليه لتسديد ما جبره على البيع لاجله ولم يتنع من اداء
 ما طلب منه فهل اذا كان الامر كذا كر وحضر ارباب الخبرة وعانوا الدار المذكورة
 ووجدوا بيعها بدون القيمة يكون له الرجوع في ذلك بعد زوال الاكره عنه ولا يتغذ
 بيعه (اجاب) اذ ثبت الاكره الشرعي على البيع بالوجه الشرعي ولم يكن هناك
 مانع من سماع الدعوى ولم يوجد من المكره ما يفيد رضاه بالبيع صريحا أو دلالة يكون
 له فسخ البيع بعد زوال الاكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي
 قليوب بما مضى منه ادعى أحمد بنونس على ابراهيم عبد الله ساعي باشا بانه يملك دارا بمدة
 بمقدودا ربعة وانه باع نصفها للدهي عليه بمبلغ معلوم من الدراهم وباع نصفها لرجل آخر
 والاخر باعه للدهي عليه بمبلغ معلوم وادعى انه باع ذلك بالاكره بواسطة ان عليه ديننا
 فاكره على دفعه من شيخ البلد ولم يذكر له البيع فباع لاجل دفع الطلب عنه بعد يوم من
 تاريخ الاكره وانه لم يصل له من ثمنها شيء فما الحكم في ذلك (اجاب) ليس لاحد
 بنونس المذكور فسخ البيع بدهواه الاكره على الوجه المذكور له المطالبة بالثمن اذا لم
 يثبت قبضه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا اكرهه ذو
 شوكة على بيعه بالحدس المديد فباعه وهو منهون بئس معلوم فهل اذا كان الاكره
 ثابتا لا يتغذ بيعه واذا اخذ منه انقضاء وباعها بقدر معلوم من الدراهم يكون لرب المنزل
 تضمينه بدل ما باعه حيث تعذر رده بعد ثبوته بالطريق الشرعي (اجاب) اذا ثبت
 الاكره الشرعي على البيع يكون للمكره فسخه بعد زوال الاكره حيث لم يوجد منه
 ما يفيد الرضا به صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا كماله تضمينه بدل الانقضاء
 والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي قليوب بما مضى منه ادعى رجل على آخر

١٢٦٩

٧

ذى القعدة

١٢٦٩

٢٤

ذى الحجة

١٢٦٩

٢٨

محرم

١٢٧٠

٢٦

بأنه كرهه بالحبس والضرب على اسقاط حقه له من منفعة زراعة قدان طين اميرى
محدود محدود أربعين مبلغ معلوم من الدراهم وبين أن الا كراه بالحبس خمسة عشر يوما
والضرب على الاسقاط المذكور فانكر المدعى عليه الا كراه وادعى انه بالطوع وأقام
بينة شهدت انه أسقطه له طوعا بالمبلغ المعلوم وأحضر المدعى رجلين وقرر كل منهما بانه
في سنة ١٢٦٥ حبس المدعى عليه المدعى المذكور ثمانية أيام في الحاصل وضربه
في المدة المذكورة على ان يعطيه القدان المذكور وقد بلغتهما من الناس انه أعطاه ذلك
ولم يكونا حاضرين وقت الاعطاء والاسقاط في القدان المذكور وبعد ذلك فرهار بامن
الناحية المذكورة فالحكم في ذلك (أجاب) لم يثبت ببينة المدعى على الوجه المسطور
كون الاسقاط بالا كراه فليس له ابطال الاسقاط والحال هذه الا اذا أثبت بالوجه
الشرعي ببينة عادلة تشهد طبق دعواه لم يقيمها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يمالك نخلا بالميراث عن أبيه كرهه وذو شوكه على بيعه بالحبس المديد والضرب الشديد
فباعه وهو مستجون لرجل أجنبي بثمن معلوم فهل اذا كان الا كراه ثابتا بالبينة الشرعية
لا ينفذ بيعه ويكون للمكره فسخه بعد زوال الا كراه واسترداده من يد المشتري اذا تحقق
ما ذكر (أجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخه اذا لم
يوجد منه ما يفيد الرضا صرحا أو دالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل)
في جماعة لهم قطعة أرض زراعية أميرية مشتركة بينهم كرهه ذو شوكه بعضهم المتعدد
بالحبس المديد والضرب الشديد على أن يسقطوا حقهم في نصف الأرض المذكورة له
فاسقطوا الحق له في نصفها والحال انه لم يكن عليهم دين ولا مطالب وهم قادرون على
زراعتها ودفع خراجها فهل اذا كان الا كراه ثابتا بالبينة الشرعية يكون لهم أخذ أرضهم
واستردادها ممن هي تحت يده ولا يسقط حقهم منها بالا كراه اذا تحقق ما ذكر (أجاب)
اذا ثبت الا كراه الشرعي على الاسقاط بالضرب الشديد أو الحبس المديد يكون للسقط
بعد زوال الرجوع فيما أسقطه اذ لم يوجد منه ما يفيد رضاه صرحا أو دالة حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة عالية عن البناء وكل ابنه
في بيعها فباعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها وبنائها
وعمرها وصار يتصرف فيها مدة تسع سنين مع اطلاع الاب ثم مات البائع عن وريثة فانكروا
البيع وأرادوا الرجوع على المشتري ثم بعد الانكار اعترفوا بالبيع وادعوا ان البيع وقع
بالا كراه فانكر المشتري دعواه الا كراه فهل اذ لم يثبتوا الا كراه بالبينة الشرعية
لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواه الا كراه البهردة عن الاثبات ويكون البيع صحيحا
ناقذا حيث كان ثابتا (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون
اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في وريثة يملك نخلا بالميراث عن
أبيه يباعه أحدهم لرجل أجنبي بثمن معلوم بموجب حجة شرعية وبعدمضي نحو سنتين

١٢٧٠

٤

ذى القعدة

١٢٧٠

٢٢

جاءى الاولى

١٢٧١

٩

١٢٧١

١٥

حضر باقي الورثة وأجاز المبيع في نصيبه بحضرة بينة شرعية وأخذ ما يخصه من الثمن ووضع المشتري يده عليه مدة ثمان في عشرة سنة والآن مات البائع فأدعى ورثته أن مورثهم باعه بالأكراه فأنكر المشتري دعواهم فهل إذا لم يثبتوا دعواهم إلا كراه بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الأثبات ويمنعون من منازعة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى ورثة البائع كراه مورثهم على البيع بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية تمسوحة على أبيه تلقاها عنه فأكراهه شيخ بلده على إسقاط حقه فيها الرجلين بالضرب الشديد على قدر معلوم من الدراهم ولم يكن عليه دين لمجته الديوان ولا غيره فوضع أيديهما المسقط لهما نصف سنة فهل إذا ثبت الأكراه ولم يوجد منه ما يغيد سقوط حقه كقبضه البذل طائعا لا ينغذا إسقاطه ويؤمر واضعا اليد برفع أيديهما عن الأرض المذكورة (اجاب) لا يسقط حق صاحب الحق بالإسقاط مكرها كراهها شرعا بدون وجه شرعي بوجوب السقوط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ربع بستان من التخل وباقيه لأخويه وأخواته القصر بالارث عن أبيه فأدعى شيخ البلد بدين له على أبيهم بعد وفاته ثم أكراه هذا الرجل على بيع البستان قبل ثبوت الدين المذكور فباع المكره البستان كله بالأكراه ثم لما بلغ القصر ارادوا الآن نقض البيع الصادر من أخيهم فهل يجابون لذلك وإن ثبت الدين حيث لم يكن الأخ وصيا بقضاء الدين وإذا لم يثبت يكون البيع غير نافذ في الجميع وينقض وإن تداولته الأيدي لانه أكراه بغير حق (اجاب) إذا كان البستان المذكور مخلفا عن المتوفى المذكور وثبت عليه بالوجه الشرعي دين الشيخ البلد ولم يترك ما يفي بذلك الدين سواء ولم تدفع الورثة ذلك من مالهم يباع البستان بأمر القاضي لو فاء الدين الشرعي والأقلا ولا يصح بيع أحد الأخوة مع الأكراه الشرعي لافي نصيبه ولا في نصيب أخوته القصر الذي لم يكن وصيا عليهم حيث لا دين على مورثهم ولم يوجد ما يغيد الرضا بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك واسقط حقه لرجل آخر من منفعة أرض زراعية أميرية باختياره في مقابلة قدر معلوم من الدراهم ووضع يده عليها المسقط له وصار يزرعها ويدفع خراجها وما عليها من المطلب لمجته الديوان مدة من السنين وأصلح الأرض بدراهم لها وقع فهل إذا ثبت الإسقاط والتك بالاختيار وادعى المسقط الأكراه والغبن الفاحش ولم يثبت الأكراه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الأثبات ويمنعون من الرجوع في الإسقاط والتك بالاختيار (اجاب) حيث ثبت الإسقاط والتك بالاختيار مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للسقط رفع يد المسقط له عنها بدون أثبات دفعوا الأكراه بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في عقار عن مورثه أكراهه فوشوكة على بيعها بالمحسب المديد والضرب الشديد ولم يكن عليه دين لمجته الميري ولا

١٢٧١

١٠

١٢٧١

شعبان
٤

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٨

لغيره فباعه لرجل فهل الحال هذه اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي يكون للبائع بعدد وال
 الاكراه فسخ البيع المذكور واسترداده من يد المشتري اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي
 (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع المذكور بالحبس المديد والضرب الشديد
 يكون للبائع بعدد والله فسخ البيع اذ لم يوجد منه ما يفيد الرضا بالبيع صريحا أو دلالة
 كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية ادعى عليه آخر بان
 له حصه فيها فانكر المدعى عليه دعواه فاخذها كما حكم وحبسها فاقرب مكرها بالحبس المديد
 فهل اذا كان الاكراه الشرعي ثابتا لا ينفذ اقراره ويمنع ذلك المدعى من معارضة المالك
 في ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) لا يصح الاقرار مكرها كراهاتر عيا والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة ارض زراعة اميرية أكره شيخ البلد بعضهم بالحبس
 المديد والضرب الشديد على أن يسقط الحق منها له مكرها في غيبة باقيهم فاسقط الحق
 له منها فهل اذا كان الاكراه ثابتا لا يصح الاسقاط المذكور في الارض المذكورة ويكون
 لارباعها منهم المسقط له حيث كان الحق ثابتا لهم فيها (اجاب) لا ينفذ اسقاط
 الرجل المذكور في نصيب باقي شركائه بدون اذنهم أو اجازتهم وفي نصيب المسقط ثبت له
 حق الفسخ اذا ثبت الاكراه الشرعي بالضرب الشديد أو الحبس المديد على الاسقاط ولم
 يوجد من المسقط ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 نصف سفينة وعليه دين لطرف الميرى طلب منه ففجز عن الدفع فطلب منه ضامنا فضمنه
 آخر وأمره ببيع نصف السفينة فعرضه للبيع ففعله الشريك باقل من ثمن المثل فامتنع
 من البيع له وباعه لرجل آخر باختياره بثمن معلوم على يد قاضي الناحية بموجب وثيقة
 بيد الضامن ثابتة المضمون وبعد سداد الدين بمدة يدعى بان الضامن جبره واكرهه على
 البيع فانكر دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه الاكراه بالبيئة الشرعية على البيع
 لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الضامن بدون وجه
 شرعي (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك ستة قراريط في طاحونة أكرهه ذو شوكة على بيع قيراطين منها بالحبس
 المديد والضرب الشديد فباعهما لآخر وهو في السجن والحال انه لم يكن عليه دين للميرى
 ولا غيره ثم تعجب من بلده بعد ذلك فباع شريكه الاربعة قراريط الباقية في غيبته من
 غير اذنه واجازته فهل اذا كان الاكراه ثابتا يكون البيع في القيراطين المذكورين
 غير نافذ ويكون بيع الباقي موقوفا واذا حضر من غيبته ولم يحضره يكون له فسخه حيث
 كان الحق ثابتا له (اجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع بالحبس المديد أو الضرب
 الشديد بالوجه الشرعي يكون للمكره بعدد وال الاكراه فسخ البيع اذ لم يوجد منه ما يفيد
 الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا وبوقف بيع ملك الغير بدون اذن المالك
 على اجازته فان اجازته صريحا أو دلالة نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في

٢٠

١٢٧١

سؤال

٨

١٢٧١

ذى القعدة

٨

١٢٧١

٢٨

١٢٧١

صفر

٩

١٢٧٢

سنة

صفر

رجلين لهما قطعة أرض زراعة أميرية أكرههما ذو شوكة على إسقاط حقهما فيها
 بالحبس المديد والضرب الشديد ووضع يده المسقط له بالا كراه ثلاث سنين فهل اذا ثبت
 الا كراه الشرعي لا يسقط حقهما فيها ويؤمر واضع اليد برفع يده عنها والمحال هذه (اجاب)
 لا يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط مع الا كراه الشرعي فاذا لم يوجد من
 الرجلين المذكورين ما يفيد رضاهما به صريحاً أو دلالة ولو بعد الاسقاط يكون لهما
 اتزاعهما من يد المسقط له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة
 واحدة وكسب واحد واضعين أيديهما على قطعة أرض زراعة أميرية بطريق الاسقاط من
 رجل من بلدة أخرى في نظير قدر معلوم من الدراهم من مالهما سوية وأضيفت عليهم
 من أصل زمام بلدهما ومعتقت على أحدهما ثم بعد ذلك مات كل من الأخوين عن ابن
 فأكراه شيخ البلد أحد الابنين على ان يسقط حقه وحق ابن عمه من القطعة الأرض
 المذكورة بالحبس والضرب فاسقط حقه وحق ابن عمه منها فهل اذا ثبت الا كراه بالبينة
 الشرعية لا يصح الاسقاط ولا ينفذ في نصيب كل منهما حيث لم يجز ابن العم الآخر ذلك
 (اجاب) انما يسقط الحق من أرض الزراعة بالاسقاط والترك اختياراً فان ثبت
 الا كراه الشرعي على ما ذكر لا يسقط الحق به ونصيب من لم يسقط ولم يجز الاسقاط ولم
 يוכל به مستحق له حيث كان حقه فيما ذكر ثابتاً لم يوجد ما يبطله والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى داراً من آخر من مدة تزيد على عشرين سنة ثم باعها لآخر من مدة
 تزيد على ست سنين وبعد ذلك قام الرجل البائع أولاً يدعي على واضع اليد انه كان باع
 الدار المذكورة بطريق الاكراه والمحال ان المدعى المذكور مقيم بالبلد ومشاهد لتصرف
 واضع اليد الآن بالهدم والبناء ولتصرف بائنه المدة المذكورة ولم يمنعه من الدعوى مانع
 شرعي ولم يدع ولم ينارع تلك المدة فهل والمحال هذه لا نسمع دعواه الا كراهه ويمنع من
 معارضة واضع اليد اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) المصرح به ان الدعوى
 لا نسمع بعدمضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عدل شرعي فاذا كان
 البائع المذكور متمكناً من الدعوى المدة المذكورة ولم يدع مع الانكار لا نسمع دعواه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذو شوكة ادعى على آخر يدين واشترى منه شيئاً راراً
 وزرعاً بثمن قليل وغبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين وأحضر قاضي بلد وأمره
 بكتابة وثيقة بذلك البيع مع الا كراه الشرعي فهل اذا ثبت البيع بالغبن القهش
 والا كراهه على ذلك بشهادة البينة الشرعية يكون للبائع ابطال البيع بعد ذلك والاكراه
 لاسيما ولم يثبت المدعى ما ادعاه من الدين المذكور بوجه شرعي (اجاب) اذا ثبت
 الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد رضاه به صريحاً أو دلالة يكون
 للبائع فسخه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية
 بالميراث عن اصولهم وجانب أطيان زراعة أميرية أكرهوا بالحبس المديد والضرب

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

ربيع الثاني

١٢٧٢

٢٨



في نظير الربح الذي جعله عليه بالمحبس والضرب فباعه له مكرها فهل والحال هذه اذا ثبت
 الاكراه بالينة الشرعية يكون البيع فاسدا وليس لشيخ البلد مطالبة بشئ من ذلك
 حيث لم يحصل له ربح أصلا ويصدق في دعواه عدم الربح بيمينه (أجاب) اذا ثبت
 الاكراه الشرعي على البيع المذكور يكون للبائع بعد زوال الاكراه فضه حيث لا مانع
 ولا يلزم العامل شئ من الربح لمن دفع الثمن له والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجته وعن بنت وابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه
 نخلة فأكراه الحاكم ابن الميت المذكور على بيع النخلة المذكور نصيبه ونصيب أمه
 واخته بالمحبس الشديد والضرب الشديد فباع له مكرها نصيبه ونصيب أمه واخته بالمحبس
 الشديد والضرب الشديد بدون ولاية شرعية ولم يكن وكيلها عنهما في ذلك فهل والحال
 هذه اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي يكون للبائع المذكور فسخ البيع المذكور واسترداد
 نصيبه من يد المشتري بالوجه الشرعي واذا لم تجزأخته ولا أمه البيع المذكور لا ينفذ
 ويكون موقفا على اجازتهما بان اجازاه نقد وان رداه بطل حيث لم يكن عليه مطالب
 بجهة الديوان ولا غيره ويكون لهما محاسبته على الثمرة المعروفة نقد والمستغلة مدة وضع
 يده عليه (أجاب) لا ينفذ بيع الاخ في نصيب أخته وأمه حيث لم يكن وكيلها عنهما ولا
 وليا شرعا ويكون البيع في نصيبهما والحال هذه موقفا على اجازتهما ولو عن طوع
 واذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع يكون للمذكور فسخه بعد زواله اذ لم يوجد ما يدل على
 الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا وذلك في نصيبه من البيع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك جانب نخلة توفي عن أولاد ذكور واثبات فوضع أحدا المذكور
 يده على جميع النخل بدون وجه شرعي ثم باع مكرها من شيخ البلد بالمحبس الشديد
 والضرب الشديد لرجل آخر بقدر معلوم دون القيمة من غير حضور باقي الورثة فهل اذا
 ثبت الاكراه بالينة الشرعية يكون البيع غير نافذ لاسيما بالغين الفاحش واذا أقام
 واضع اليد بينة بان البائع باع بالرضا يكون البيع نافذ في نصيب البائع دون باقي الورثة
 حيث لم يحضر والبيع ولم يميزوه واذا كان كل من البائع والمشتري معترفا بالمسكية
 لابي الورثة تسمع دعوى باقي الورثة ولو بعد سنين ويجبر واضع اليد على تسليم النخل لباقي
 الورثة حيث لم يكن هناك وجه له في ذلك الوضع (أجاب) بينة مدعى البيع كرها
 أولى من بينة مدعيه ضوعا في الصحيح كذا في تنقيح الحامدية يعني حيث اتحد التاريخ فاذا
 ثبت الاكراه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخه اذ لم يوجد منه ما يفيد الرضا به
 صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا هذافي نصيب البائع أما بيعه نصيب غيره بلا إذن
 ولا ولاية شرعية فوقوف على اجازة المسالك وحصل عدم سماع الدعوى بعدمضى المدة
 التي تمنع من سماعها اذا كان الخصم منكر الا اذا كان مقررا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اشترى دارا من امرأة وتصرف فيها مدة تزيد على عشرين بالمدوم والعمارة وهى

سنة

سؤال

١٢٧٢

٢٠

مهم

١٢٧٣

١

١٢٧٣

مشاهدة لذلك ثم بعده ادعت عليه عند فائز المزعج ان الدار تحت يده بطريق الرهنية
وطال النزاع بينهما ثم اقرت واعترفت بانها باعته الواضع اليد بسبب دين كان على
والله المجهة الديوان بالجبر عنها ووافقه ابنها على ذلك فحكم النائب المذكور ببيعة
البيع لعدم اثباتها الا كراهه الموجب لفساد البيع ثم الآن ارادت نقض الحكم واخذت
الدوا فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بقوله الجبر اذا لم تثبت بالضرب الشديد او الحبس
المديد او التهديد باحدهما لاجل بيع الدار المذكورة ومنع من معارضة واضع اليد
بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمع مجرد دعواه بدون اثباتها
بطريق شرعي فلا عبرة بدعوى الا كراهه على البيع بدون اثباته بطريق شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يفتحق قطعة أرض أمير يثأ كرهه شيخ بلده بالحبس
المديد والضرب الشديد على اسقاط حقه منها لرجل قريب لشيخ البلد انذ كور ثم بعد
ذلك رفع الامر لقاضي ناحيتهم وثبت الا كراهه لدى القاضي المذكور بالوجه الشرعي
وحكم برد الارض لمستحقها وتسليمها له فوضع المستحق يده عليها وصار يزرعها مدة
ثلاث سنين وبعد ذلك أكره المستحق للارض حاكم سياسي على اسقاط حقه منها لرجل
المذكور ثانيا فهل اذا ثبت الا كراهه بالوجه الشرعي يكون للمستحق نزعه من الرجل
المذكور جبراً واذا تعارضت بينة الا كراهه والطوع فمن المقدمة منهما (اجاب) نعم اذا
تحقق الا كراهه على الاسقاط المذكور ثانياً بالوجه الشرعي لا يسقط حق مستحقها فيها وله
انتزاعها من يد الماسقط له على هذا الوجه حيث لا مانع وقد صرحوا بتقديم بينة الا كراهه
في البيع والاقرار والظاهر ان الاسقاط كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له قطعة أرض زراعية أميرية رهنها بدين آخر على مبلغ من الدراهم في سنة ٦٤ ثم مات
الراهن عن ابن فطلب ان يفتدوها ويدفع دين الرهن له فادعى المرتن بعد الاعتراض
بالارض له بها ان اياه اسقط الحق له منها في سنة ٦٥ فانكر الابن دعواه وادعى الابن
ان اياه اسقط حقه منها بالا كراهه بالحبس والضرب الشديد للمرتن في التاريخ المذكور
وكل منهما يقيم بينة على دعواه والمحال ان الراهن لم يكن عليه دين للبري ولا غيره فهل
تقدم بينة مدعى الا كراهه او بينة مدعى الطوع (اجاب) اذا تحقق الا كراهه الشرعي
على الاسقاط المذكور ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه ولا حق ابنه من تلك الارض
لا يسقط حقه منها فيها ولا فلا وبينه الا كراهه اولى من بينة الطوع حيث اتفق التاريخ
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بئراً وتخلط مع أرضه فباع ما ذكر لرجل
أجنبي بثمن معلوم بموجب جهة شرعية بذلك ثابتة المضمون فوضع المشتري يده عليه
فخو جس سنين ثم مات عن ابن فوضع يده عليه فخو جس سنين بعد ابيه والا أن يريد
البائع ابطال البيع وفسخه متعللاً بأنه في وقت البيع كان مسجوناً على خراج مطلوب منه
لا يرى فانكر واضع اليد دعواه فهل اذا كان البيع ثابتاً لا يجاب لذلك ولا يكون له فسخه

١٢٧٢

٦

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

١٢١

ربيع الاول

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٧

جاءى الثانية

١٢٧٣

٦

رجب

١٢٧٣

١٨

ولا عبرة بتعلله المذکور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) اذا صدر البيع المذکور مستوفيا شرائط الصحة ولم يتحقق الاكراه الشرعى عليه فهو زل الفسخ بوجه شرعى لا يكون للبائع فسخه بدون وجه شرعى والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له داراً كرهه المحاكم على بيعها من آخر بالحبس المديد والضرب الشديد فباعها مكرها فهل اذا ثبت الاكراه بالينة الشرعية يكون البيع فاسداً ويكون للبائع استرداد المبيع اذا لم يحصل منه ما يدل على الرضا ولم يكن ذلك فى مقابلة دين عليه (أجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع المذکور بالوجه الشرعى يكون للبائع فسخه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك داراً تركها وفرها بامر بلده وبعد ذلك قابله شيخ بلده وضر به ضرراً شديداً وجب عليه حسام يدعى أن يهب له الدار المذكورة فوهبها له بالاكراه كما ذكرتم بعد ذلك مات الوهاب المذکور عن وارث فهل اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعى يكون لوارث المذكرة أخذ الدار من هي تحت يده (أجاب) اذا ثبت الاكراه المذکور على الهبة يكون للوهاب بعد زوال الاكراه فسخها اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا وقد صرحوا بان الموت لا يقطع حق فسخ عقد المذكرة حتى يقوم وارثه فى ذلك مقامه فى نحو البيع والجاراة والاقرار أى من كل عقد لا يصح مع الاكراه والهبة من هذا القبيل والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أعطاه الحاكم شياخة فى بلده وبعد مدة حصل بينه وبين شيخ البلد الكبير الذى هو عهدة البلد مخالصة ومشاجرة فعزله من الشياخة وادعى عليه بأشياء لنفسه وتحرز عليه أهل البلد فادعوا عليه بأشياء كذلك لأنفسهم فاندكروا هم فأكراهه العهدة بالحبس المديد والضرب الشديد على الاقرار بما ادعوا به عليه فاقروا مكرهاً فهل لا يصح اقراره المذکور ولا يعمل به حيث كان الاكراه ثابتاً واذا أراد شيخ البلد العهدة أن يشهد عليه بينة من اتباعه الذين له عليهم الولاية والامر والنهي لا تقبل شهادتهم له اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) الاقرار مع الاكراه الشرعى عليه غير معتبر واذا ادعى شيخ البلد دعوى على غيره وأقام عليها بينة من فلاحيه الذين تحت ولايته وإدارته لا تقبل شهادتهم له والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له حصّة فى طاحونة وعليه دين ولم يكن له مال يفي بالدين غير الحصّة المذكورة فباعها وقبض ثمنها وطاعه ودفعه للدائن فهل يصح هذا البيع واذا ادعى البائع الاكراه والحال انه قد قبض الثمن من المشتري طائعا مختاراً لا تسمع منه دعوى الاكراه (أجاب) اذا قبض البائع الثمن طائعا ينفذ البيع على فرض صدور البيع مع الاكراه اذ قبضه بهذه الحال دليل الرضا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له جلة من النخل وعليه بقايا من الديون لمجته الميرى فامر شيخ البلد بأداء ما عليه ولم يعين له يبيع النخل فباع النخل وقبض ثمنه طائعا مختاراً بحضور قاضى الناحية فهل اذا لم يوجد من شيخ البلد تعيين لبيع النخل لا يكون اكراهاً خصوصاً وقد قبض الثمن

١٢٧٤

٤

سؤال

١٢٧٣

٢١

ذی الحجة

١٢٧٣

٧

٢٧٣

٢١

طائعا (اجاب) اذا صدر البيع المذكور من الرجل البائع وقبض الثمن طائعا مختارا ولم يعين له شيخ البلد في امره ببيع التخل لا يكون ماذ كراهي على البيع والحال ماذ كراهي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصاة كرم فخلأ كرها ذوشوكة على بيع ذلك بالحبس المديد والاضرب الشديد لشر يكها فباعته في هذه الحالة واخذ ذوشوكة الثمن وصرقه في مصالح نفسه ولم يكن على المرأة دين لوجه الديوان ولا غيره فهل والحال هذه اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون للمرأة المذ كورة فسخ البيع واسترداده من يد شر يكها المشتري بعد زوال الاكراه اذا تحقق ماذ كراه بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يكون لها فسخ البيع اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال ولم يوجد منها ما يفيد الرضا بالبيع صريحا او دلالة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة يملكون دارا بها فخل عن أبيهم مات أحدهم عن ابن قاهر وعن الاخوين المذكورين ثم أكره شيخ البلد أحد العمين المذكورين بالحبس المديد والاضرب الشديد على بيع جميع الدار المذكورة لرجل أجنبي فباعها له والحال انه لم يكن عليه ولا على شر كانه دين لوجه الديوان ولا غيره ثم بعد مدة مات العم البائع المذكور وبلغ الابن وأراد أخذ ما يخصه عن والده فهل يكون له ذلك لربيع العم المذكور كما يكون لباقي مستحق تلك الدار الفسخ في انصبابهم حيث ثبت الاكراه الشرعي على بيعها (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال يكون للقاصر المذكور بعد بلوغه رشيدا فسخ البيع المذكور في نصيبه واسترداده كما يكون لباقي الشر كانه فسخه والحال ماذ كراهي لم يوجد منها ما يفيد الرضا بالبيع صريحا او دلالة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوين فاب أحدهما في الجهادية فوق مسافة القصر مدة من السنين فأكراه ذوشوكة الحاضر منهما على بيعها بالحبس المديد والاضرب الشديد فباعه له بثمن قليل بغير اذن الاخ الغائب واجازته والحال ان البائع لم يكن عليه دين للبري ولا غيره فهل اذا كان الاكراه ثابتا لا ينفذ بيعه ويكون للبائع فسخه واذا حضر الاخ الغائب يكون له فسخه في نصيبه ايضا واستراد الدار المذكورة من المشتري اذا تحقق ماذ كراهي (اجاب) البيع الصادر من الاخ في نصيب أخيه بدون اذن المالك واجازته يكون موقفا على اجازته بعد علمه فان اجازته فذوان رده بطل والبيع في نصيب البائع ان تحقق الاكراه الشرعي عليه بالاضرب الشديد والحبس المديد يكون للبائع فسخه اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا به صريحا او دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا بطريق الاوث عن أبيه وهو واضع يده عليه وهو يتصرف فيه لنفسه خاصة بأنواع التصرفات الشرعية مدة من السنين ولم ينازعه فيه أحد ثم بعد ذلك تعدى عليه ذوشوكة بالسجن وادام حبسه مدة من الايام واكرهه فيه على ان يقر بان العقار المذكور وقف على جهة كذا فاقمر كرها وهو في الحبس فهل اذا ثبت الاكراه الشرعي يكون اقراره باطلا

١٢٧٤

٤

(اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعى على الاقرار المذكور يكون لاغيا والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وله ارض زراعية اميرية حبسه ذو شوكه وادام حبسه واكرهه على ان يبيع له النخل ويسقط حقه له في ارض الزراعة الاميرية فباع له النخل واسقط حقه له في الارض المذكورة بالاكره ولم يكن عليه دين فهل اذا ثبت الاكراه الشرعى يكون البيع والاستقاط غير نافذين (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعى بالحبس المديد او الضرب الشديد على الاستقاط والبيع المذكورين بالوجه الشرعى يكون للمكره ابطالهما اذا لم يوجد منه ما يدل على الرضا بذلك صريحا ودلالة كقبض الثمن طائعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة في دار باعها لآخر بمبلغ معلوم على يد قاضي بلدهم وكتب بذلك حجة شرعية وبعد مضي نحو عشر سنين اراد البائع اخذ المبيع من المشتري ويدفع له الثمن متعللا بأنه وقت البيع كان مطلوبا منه دين لم يقدر على دفعه في ذلك الوقت وأن يبعه كان مكرها عليه بسبب الدين فهل يكون البيع نافذا ولا عبرة بما تعلق به بدون وجه شرعى (اجاب) اذا لم يثبت أن البائع كان مكرها على البيع المذكور اكرها شرعيا وصدور بيعه مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له نقضه بدون وجه شرعى والا كان له نقضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم سلفه ومكث عنده ثلاث سنين ثم باعه في مقابلة دينه المذكور حصة شائعة من دارو باعه مضملة وباعه حصة شائعة من طاحونة ايضا وبعد مضي نحو ثلاث عشرة سنة وهو يتصرف فيما اشتراه تصرف المالك في املاكها مع اطلاع البائع ومشاهدته يريد البائع الآن الرجوع وابطال البيع متعللا بأنه باعه ما ذكر بالاكره فأنكر المشتري دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه الاكره بالحبس المديد او الضرب الشديد لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المردة عن الاثبات ومنع من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعى اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (اجاب) لا يقضى له دعوى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في اثنين يملكان دارا مناصفة لكل واحدة منهما النصف فيما احدهما غائبة فأكره حكيم البلد المرأة المذكورة الحاضرة بواسطة مشايخ البلد على بيع نصيبها ونصيب أختها الغائبة له فباع في تلك الحال جميع الدار ولم تسكن وكيعلا عن أختها الغائبة في بيع نصيبها فيها فهل والحال هذه اذا ثبت الاكره بالوجه الشرعى لا ينفذ البيع في نصيب البائعة المذكورة واذا حضرت الغائبة المذكورة ولم تجز البيع في نصيبها في الدار المذكورة لا ينفذ البيع في نصيبها ويكون موقفا على اجازتها ان اجازته نفذ وان ردت بطول (اجاب) اذا ثبت الاكره بالضرب الشديد والحبس المديد او التهديد بذلك مع قدرة المكره على ايقاع ما تهدد به على البيع المذكور بالوجه الشرعى يكون للبائعة فسخ البيع في نصيبها بعذر والاكراه اذا لم يوجد منها ما يفيد الرضا

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

ربيع الاول
١٠

١٢٧٤

١٦

ربيع الثاني

١٢٧٤

٦

جمادى الاولى سنة

به صريحاً ودلالة كقبضها الثمن طائفة واذا لم تكن ماذونة بالبيع في نصيب اختها
يكون البيع فيه وإن كان من طوع موقوف على اجازتها فيرتد بردها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك حائناً ادعى عليه رجل اجنبي بدين لمورثة فأنكر رب
الحائن ودعواه ولم تثبت بوجه ثم طلبه لذى شوكة فأكرمه بالضرب الشديد على
ان يبيع الحائن لذلك المدعى فن خوفه باع له وهو في هذه الحالة ولم يكن عليه
دين للبري ولا غيره فهل اذا كان الاكراه على البيع ثابتاً بالبيئة الشرعية لا ينقذ
ويكون لرب الحائن فمخه بعد ذلك والاكراه ولا عبرة بدعواه بالدين المجرى عن
الاثبات الشرعي (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع بالضرب الشديد
او الحبس الشديد بالبيئة العادلة ولم يغب المكره عن بصر المكروه وقت البيع ولم
يكن البيع لفداء دين ثابت على البائع ولم يوجد من البائع بعد ذلك ما يفيد الرضا
بالبيع صريحاً ودلالة يكون للبائع فمخه بعد زوال الاكراه والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له دين متعلق بتركة والد رجل ذى شوكة فطلب رب الدين دينه من
ذى الشوكة ليأخذه من تركة المدين فمجن ذوالشوكة رب الدين المذكوروا كرهه
بالحبس الشديد على ان يقر بأنه لم يكن له على والد ذى الشوكة شئ وان القدر الذى
يطلب به دين في ذمته لوالد ذى الشوكة فافقر له بذلك مكرهاً فهل اذا ثبت الاكراه
الشرعي ومات ذوالشوكة وطلبت ورثته الدين المذكور لا يجابون لذلك حيث ثبت
الاكراه الشرعي (اجاب) الاقرار مع الاكراه الشرعي لاغ والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى من جماعة متخلاً ونصف ساقية بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري
يده على ذلك وصرار يتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة
سنة ولم ينازعه احد في ذلك تلك المدة ثم مات المشتري عن ورثة فوضع الورثة أيديهم على
ذلك مدة من السنين والآل ادعى البائعون على الورثة المذكورين بانهم باعوا والتخل
ونصف الساقية لمورثهم بالجبر فانكروا الورثة دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم
الجبر في بيع التخل ونصف الساقية بالبيئة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم
المجرى عن الاثبات الشرعي ويمنعون من منازعة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي
(اجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة اذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل عليه اموال خراجية وله املاك بغيره الحياكم على بيعها لفداء الاموال
فهل هذا بعد اكرامها أولاً (اجاب) صرح علماء وأبنا المديون اذا اكرهها الحياكم
على بيع ماله لفداء ما عليه من الدين وباع نفذ البيع ولا يكون اكراماً شرعاً لان قضاء
الدين واجب عليه والمماطلة ظلم فيجبره الحياكم دفعاً للظلمه وايضاً لا للعق لمسحقه ولو
كان عقار غيره سكنه الا لائق به ومال الخراج الشرعي دين من جملة الديون الواجبة
اذاؤها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جنيته وعليه اموال خراجية باع

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

رجب ١٠

محرم

١٢٧٥

١٩

جمادى الثانية

١٢٧٥

١٤

سدسهال رجل بتم معلوم و باع ابنه السدس الآخر بالوكالة عن أبيه لذلك المشتري ثم
 باع الابن الثلثين الباقيين لرجل آخر بالوكالة عنه أيضا بغير الحما كم لهما على وفاة
 لا موال فهل لا يعد ذلك كراهة شرعية على البيع ويكون البيع المذكور صحيحا فاذا
 سيموا الحما كم لم يامرهما بالبيع المذكور (اجاب) الامر بوفاء المطلوب من المال
 والمجبر على ذلك من غير تعيين بيع ما يوفى من غنمه لا يكون كراهة على البيع ويكون
 صحيحا اذا استوفى شرائطه المتبعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة وضعوا
 أيديهم على عقار مدة تزيد على أربعين سنة ادعى عليهم امرأتان أجنبيتان بأنه لهما عن
 جدتهما لاهما ثم اكره أحد الورثة بالضرب الشديد والسجن المديد على الاقرار بان العقار
 المذكور لهما فاقر حاله الا كراهة لذي جماعة من الفقهاء وكتب بذلك وثيقة لم تكن
 مسجلة بسجل قاض من القضاة المندوبين لذلك فهل اذا ثبت الا كراهة شرعا لا يعتبر هذا
 الاقرار ولا يعتد بالوثيقة المذكورة وبينه الا كراهة مقدمة شرعا أم كيف الحال
 (اجاب) اذا ثبت الا كراهة بالضرب الشديد والسجن المديد على الاقرار المذكور فاقر
 المسكره في حال الا كراهة لا يعتبر اقراره وبينته مقدمة على بينة الطوع ان ارضا تاريخا واحدا
 فان اختلفا ولم يورثا في بينة الطوع أولى كافي الدر من باب القبول وعدمه والله سبحانه
 وتعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على أرض فيها نخل ببلاد السودان موروث ذلك
 له عن آبائه واجداده المسالكين لذلك مدة نحو مائتي عام ادعى عليه رجل أجنبي انه
 يستحق جزأ من ذلك ولم يثبت له حق فهو مدعى الحما كم المدعى عليه وضر به ضربا شديدا
 بحضرة بينة من المسلمين على ان يصالح المدعى بحجزه من الارض والنخل كربع مثلا فهل
 لا يصح الصلح اذا ثبت الا كراهة الشرعية عليه لا سيما ولم يتعرض به حجة ولا سند بختم
 المصالح (اجاب) اذا ثبت الا كراهة الشرعية بالضرب الشديد على الصلح المذكور
 بالوجه الشرعي لا يصح الصلح الا اذا وجد من المصالح ما يدل على الرضا صريحا أو دلالة والله
 سبحانه وتعالى أعلم

١٢٧٥

١٧

١٢٨٥

١٧

١٢٨٦

(كتاب الحجرو الماذون وبلوغ الغلام)

(سئل) في رجلين أخوين لهما مكان لكل واحد فيه حصة وسأ كن فيها بقدر سكناه
 الضرورية هو وعائلته فهل اذا كان على أحد الأخوين دين ثمن مبيع اعسر به ولم
 يكن عنده مال يوفى منه دينه لا تباع حصته المذكورة في دينه المشغولة بقدر سكناه
 الضرورية هو وعائلته وكذا حصة أخيه المذكورة لا تباع في دين أخيه واذا كان على
 أحدهما دين لا يلزم الاخ الاخر دفع شيء منه بدون رضاه ولا يجبر على وفاة دين أخيه
 بدون وجه شرعي (اجاب) مسكن المدين المحتاج اليه للسكنى لا يباع في الدين ولا
 يجبر الاخ على دفع دين أخيه بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عليه دين لانا من طلبه أحد الدائنين لدى قاضي بلده واثبت عليه دينه باقراره به

صفر

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

١٩

ربيع الاول

١٢٦٥

٣

رمضان

١٢٦٥

٢٢

شوال

١٢٦٥

٢٣

ذى القعدة

١٢٦٥

١٨

ذى الحجة

١٢٦٥

١

لديه وكتب له اعلاما شرعيا بذلك فهل اذا حبس المدين على الدين ولم يكن له مال يوفي منه دينه سوى سفينة التي يسافر فيها او يتكسب منها يكون للقاضي بيعها او بعضها لو فاء الدين حيث كانت تبقى به وزيادة او لا تباع (اجاب) اذا امتنع المدين عن اداء الدين يبيع القاضي كل ما لا يحتاج اليه المدين في الحال على المفتي به قال في الهندية يباع في الديون النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ بالايسر فالاسر ويترك عليه دست من ثياب يذنه وقيل دستان والدست البذلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى صنم بضاعة من أحد عبيد مأذونين من قبل سيدهما بالبيع والشراء وذلك بعد النظر والمعاينة التامة في المبيع حسب العادة المجارية بين الناس وقد استلم العبد الاخر الثمن من المشتري وكتب رقبته بذلك وحصل من كل من البائع والمشتري القبض والاقباض الشرعيان ثم جاء العبد الذي قبض الثمن ثاني يوم الى المشتري وادعى وهو رقيق بالوكالة عن سيده ان العبد البائع لا يصح بيعه لانه غير مأذون وتصرفات الرقيق بغير اذن السيد موقوفة فهل اذا ثبت اذن السيد له بالتجارة يكون تصرفه بالتجارة بيعا وشراء صحيحا ولا ينفذ بدون وجه شرعي وهل لاربدان العبد الفاحش حيث لا تغريب (اجاب) اذا ثبت الاذن نفذ البيع ولما اذن البيع والشراء ولو بغبن فاحش عند أي حنيقة رجمه الله على ما مشى عليه مصنف التنوير وصرحوا بان المفتي به عدم الرد بان العبد الفاحش بدون تغريب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ضمن شخصاً عليه دين لا يخرج ضمان غرم فهل اذا هرب الاصيل ولم يعلم محله والحال ان للضامن الغارم منزلاً لا تقايه يباع المنزل المذكور (اجاب) لا يباع على الكفيل المذكور ما هو مشغول بحاجته وضرورة سكنائه من العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم الى أجل معلوم وقبض المشتري المبيع وباعه وصرف ثمنه في مصالح نفسه فبعد مضي الاجل طلب البائع الثمن من المشتري فادعى انه معسر فهل اذا ثبت ان البائع يملك سفينة يجبر شرعا على بيعها ودفع ما عليه من الدين من ثمنها (اجاب) يباع على المدين ما فضل عن حوائجه الاصلية لا يفاء الدين والله تعالى اعلم (سئل) في مدين أكره بالضرب الشديداً والحبس المديد على بيع دار سكنائه في دينه وليس له غيرها ولم يمكنه السكنى فيما دونها فهل لا يكون هذا البيع نافذاً (اجاب) لا يباع مسكن المدين المحتاج اليه اضرورة سكنائه في وفاء ما عليه من الدين جبراً والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترى كوافي انشاء سفينة وتصدي بعضهم اشراء الخشب والحديد وما يحتاج اليه في ذمتهم باذن شركائه ثم تلفت السفينة وطلب ارباب الديون ديونهم فامتنع بعض الشركاء من دفع ما يخصه من كافة السفينة وتعلل بانه معسر وله منزل كبير يزيد على حاجته فهل يباع ويشتري له من ثمنه منزل يليق بحاله وما زاد يدفع فيما عليه (اجاب) يباع على المدين كل ما لا يحتاجه في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يقال له عمر وأبو

ذى الحجة سنة

٢٨ ١٢٦٥

صفر ٣٠ ١٢٦٦

ربيع الاول ٢٦ ١٢٦٦

ذى القعدة ١٥ ١٢٦٦

صفر ١٤ ١٢٦٧

هو صه مقيم في العقبة بناحية المغرب ويدهي العلم و يبقى الناس بفتواه القاسدة منها انه
 يبقى بكل المطلقة ثلاثا قبل زوج و بعدم وقوع الطلاق على الحائض والنفساء والمرضع
 و بعدم وقوع الطلاق في حال غضب الزوج و يقول ان قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من
 بعد حتى تنكح زوجا غيره مخصوص بحال رضا الزوج لا بحال فضبه و بعدم وقوع
 الطلاق على المرأة الوضعة غير المتزينة و يقول ان الحامل اذا طلقت ثلاثا و وضعت ولدا
 ذكر التحل لمطلقها بوضعها لذلك الولد و يقول ان المرأة التي لها اولاد صغار لا يقع عليها
 طلاق و يقول ان الرجل اذا حلف على العاقل البالغ و حنثه لا يقع عليه الطلاق لانه
 لا حكم له عليه و يبقى ايضا بعدم وقوع الطلاق الثلاث في كامة واحدة فهل لا يعمل بهذه
 الفتاوى و هل ما وقع من ذلك ينقض و يجب على كل مؤمن تغيير هذا المنكر و ازالته اذا
 كان قادرا (اجاب) يجب منع الجاهل المذكور عن الاقتا و يعززال تعزير الشرعي
 ولا يعمل بخلافاته المذكورة و على ولاية الامور ايداعه بهم الحق زجر هذا الجاهل و الله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين حال طالبه رب الدين به فامتنع من دفعه و ادعى
 الاعسار بدفعه حال فهل اذا كان يملك حليما و موضوعا عند صاحب الدين يبيعه القاضي
 جبرا عليه لو فاء الدين و ليس له الامتناع من ذلك (اجاب) اذا امتنع المدين عن اداء
 الدين يبيع القاضي عليه ما لا يحتاج اليه في الحال على ما به يقتضى والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل عليه دين لا فاء له عقار زائد عن احتياجه سكنه فهل يؤثر بيعه و ايقاعه
 الدين وان امتنع بيع عليه جبرا (اجاب) يباع في الديون العروض ثم العقار يهدأ
 بالاسر فالاسر و يترك عليه دست من ثياب نفسه و قيل دستان و اذا كان له ثياب يمكنه
 ان يجترى بدونها بيعت و اشترى له ثوب يلبسه و يقضى الدين بالباقي و كذا اذا كان له
 مسكن يمكنه الاكتفاء بدونه و يباع كل ما لا يحتاج اليه في الحال كما في حواشي الدعوى
 الهندية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقامه القاضي وصيا على يتيم و على حفظ
 ماله فهل اذا بلغ اليتم بعد ذلك رشدا و تحقق رشده يكون له اخذ ما تركه له والده يسد
 الوصى من الاموال ولو كان اخرس حيث كان له اشارة مفهومة (اجاب) صرحوا بان
 ايماء الاخرس كالبيان باللسان فيما عهد المحذوا الشهادة وله بعد بلوغ رشده اخذ ما يستحقه
 من يد و صبه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر ثياب
 بالينة الشرعية و للدين بعض عقار ليس يحتاجه السكناء بل زائد عن السكنى يفي بالدين
 و زيادة فهل اذا ثبت ذلك بالينة الشرعية يسوغ للقاضي ان يجبره على بيع عقاره ليوفي
 به الدين و اذا امتنع من ذلك يبيعه القاضي (اجاب) في الخيرية و اذا كان له اى للمدين
 ثياب يلبسها و يكتفى بدونها يبيع ثيابه و يقضى الدين ببعض ثمنها و يشترى بما بقي ثوبا
 يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فمما كان أولى من التجمل قالوا و على هذا اذا كان له
 مسكن يمكنه ان يجترى بصادونه يبيع ذلك المسكن و يقضى الدين ببعض ثمنه و يشترى

بالباقى

بالباقى مسكننا يكفيه وعن هـ ذاقال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع
 البندق في الصيف والنطع في الشتاء اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة تزني عليها دين لم رجل من التجار قدره سبعة آلاف قرش واربع مائة وستة
 وثلاثون قرشا من صابون ودخان ورهنت عنده في ذلك دارا تسكنها هي وأولادها
 تملكها ملكا تاما خاصا بهما دون غيرها رهنا فاسد الاجل معلوم وكتبت له بذلك على نفسها
 وثيقة وسلمت له حجة الدار المذكورة ثم بعد وفاء الاجل بسنتين طلب منها المبلغ المرقوم
 وشدد عليها في ذلك الطلب فهجرت عن الدفع له من كل وجه وأرادت تقسيط الدين
 المذكور على الاشهر فاقبلت له كل شهر خمسة وعشرين قرشا من ايجار الدار
 المذكورة لان ايجارها يساوي خمسين قرشا فاقبل كل من الايجار خمسة وعشرين قرشا وأفع
 له الخمسة والعشرين الباقية فلم تمنع رب الدين من قبول ذلك امتناعا كايما قائل ان لا على
 هذا الوجه يكون استيفاء تمام الدين على خمس وعشرين سنة وأراد أن يبيع الدار
 المذكورة اتسكالا على رهينتها عنده والحال ان الدار اذا برزت للبيع لا تساوي تسعة
 آلاف قرش مع شدة الرغبة فيها من المشتريين لها فهل اذا قال رب الدين أنا آخذها
 بخمسة عشر ألف قرش اقضى ديني منها وادفع لها بقية الثمن المذكور هو سبعة آلاف
 قرش وخمسمائة وأربعة وستون قرشا نقدية حالة ليجاب لذلك شرعا وتجبر المديونة على
 بيع دارها له بالثمن المذكور لاجل خلاصها من الدين المترتب عليها واناخذ منه باقى
 الثمن المذكور لتشتري لها به دارا على قدر مسكنها وتكون نازلتها هذه داخله فيما يباع
 على المغلس ولا عبرة بدعواها التقسيط الذي أرادت لانها غنية بذلك (اجاب) يباع
 على المديونة ما لا يحتاج اليه في الحال وقد صرح العلامة الرملى كغيره بان المديون اذا
 كان له مسكن ويمدنه ان يجتزى بما دونه يباع ذلك المسكن ويقضى الدين ببعض
 ثمنه ويشتري بالباقى مسكن يكفيه ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل عليه دين لا تح وللرجل المذكور عقار ينفى بالدين زائد عن سكنه فهل يجبر
 المدين على بيعه ويوفى منه الدين ولو كان العقار المذكور منزلا يمكنه الاستغناء ببعضه
 يباع البعض الآخر (اجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في الحال ان أبى بيعه لوفاء
 الدين لا ما يحتاجه لضرورة سكنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف أربعة
 أولاد ذكوروا بنتين وزوجة والاولاد قصر وأحدهم بالغ فصار البالغ يتصرف في حال
 حياة والده وأقامه وصيا ثم مات والده وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغير
 ذلك فقسمها البالغ المتصرف بين الورثة وحاز عنده نصيب القصر فهل اذا بلغ القصر
 وارادوا اخذ نصيبهم من يداخيمهم ايسر له منعهم حيث كانوا ببلغار شدا (اجاب) اذا
 بلغ اليهم رشيدا يكون له طلب ما يخصه في تركته مورثة وليس لواضع اليد على ذلك
 منعه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله ولد آخر سقاصر ووصى

١٢٦٧

٢١

ربيع الاول

١٢٦٧

جداى الثانية

١٢٦٧

٢٥

مختار على الولد المذکور واستولى على ممتلكاته المتوفى المذکور ثم بلغ الولد الآخر المذکور
 رشيداً محسناً للتصرف بأشياء مفعلة وصناعاته إلا أن الفراضة ويريد الآن أخذ
 ما استولى عليه الوصى المختار من تركته أبيه الميت المذکور فهل يجب لذلك (أجاب)
 نعم يجب لذلك حيث تحقق رشده بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شخص
 له منزل ورثه عن والده ساكن فيه مع عياله لم يكن له غيره وعاليه ديون لا أشخاص أو أدا
 بيعه لوفاء ما لهم عليه من الدين فهل لا يبيعون لهم ذلك حيث كان هذا المنزل مسكنه مع
 عياله ولم يكن له منزل غيره (أجاب) يباع على المدين كل ما يحتاج إليه في الحال فلا
 يباع المنزل المذکور لوفاء الدين إذا كان المدين محتاجاً إليه لضرورة سكنه ولا يمكنه
 أن يجتري بما دونه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار لا ثقة به وبعياله ساكن فيها وله
 دار في بلدة أخرى غير ساكن فيها وعليه دين لا آخر ثابت بالوجه الشرعي فهل والحال
 هذه تترك له الدار لا ثقة به وبعياله وتباع الدار الثانية لقضاء الدين الثابت عليه
 شرعاً (أجاب) يباع على المدين كل ما يحتاجه في الحال ولا تباع دار سكنه حيث
 كانت لا ثقة به ولا يمكنه الاكتفاء بما دونها فتباع الدار الثانية حيث لم يكن له من المنقول
 ما يوفي منه الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فلاح في بلدة عليه أموال أميرية
 وتصرف في ملكه بالبيع من غير إذن في التصرف من شيخ بلدته فهل يكون تصرفه
 صحيحاً ولا يتوقف صحة البيع على إذن شيخه وإذا أراد شيخ البلد أن يفسد البيع يمنع من
 ذلك (أجاب) لا لا التصرف في ملكه بالبيع حيث لا مانع وليس لشيخ بلدة فسخ البيع
 الصادر منه مستوفياً شرائط الصحة والنفاذ بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجتين وعن أولاد ذكور وأناث وفيهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعاً فوضع
 الورثة أيديهم على تركته مورثهم من عقار وغيره ما عدا القاصر وصاروا ينهون فيها فهل
 إذا بلغ القاصر رشيداً يكون له مطالبته بما خصه من ممتلكات أبيه بالوجه الشرعي إذا لم
 يكن له وصى أخذه قبل كماله (أجاب) لا يتم بدلوغه رشيداً الماطلة بما يخصه فيها
 تركه والده ويقضى له بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في وصى على قصر
 وعلى ما لهم لهم قطعة أرض زراعية أميرية عن أبيهم ووضع الوصى يده عليها وصار يزرعها
 للقصر ويصرف على زراعتها من ما لهم الذي بيده لهم وحصل فيها غنم وآلات بلغوا رشدهم
 وطالبوا أخذ ما لهم من الوصى ومحاسبته على غنمها فهل يجب أن يكون لذلك (أجاب) نعم
 يكون للقصر المذکور من أخذ ما لهم من يد الوصى بعد تحقق بلوغهم ورشدهم بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في عبد رقيق ماذون بالبيع والتجارة أذا عاها من قبل
 سيده ترتب عليه دين ولزمه من أصل دين تجارته لرجل وكتب على نفسه به وثيقة شرعية
 فهل إذا عتق وحصل له يسار يكون لرب الدين الذي لزمه حال تجارته مطالبته به بعد
 عتقه ويساره (أجاب) كل دين وجب على الماذون بتجارة أو بما هو في معانها كبيع

شعبان ستة

١٧ ١٢٦٧

شوال

١٩ ١٢٦٧

جمادى الثانية

١٣ ١٢٦٨

٢٤ ١٢٦٨

رجب

٢٦ ١٢٦٨

شعبان

٢٠ ١٢٦٨

ذى الحجة ١

٢٤ ٢٦٨

وشراء وغصب يتعلق برقبته يباع فيه بخضرة مولاه ويتعلق بكسب حصل قبل الدين
أو بعده وإذا اعتق وعليه ديون يكون لار باهما مطالبة بها والله تعالى أعلم (سئل) في
شخص بلغ من العمر نحو ثمان عشرة سنة باخبر أبيه وجمع من المسلمين بذلك فهل والحال
هذه يحكم ببلوغه بالسن ويصح ان يباشر عقد نكاحه بنفسه وإذا طلق يقع طلاقه إذا
تحقق ما ذكر (اجاب) في التتمو يروى عنه بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال
والجمارية بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد منهم ما شئ فحقى يتم لكل منهما خمس
عشرة سنة به يبقى فإذا تحقق بلوغ الولد هذا السن حكم ببلوغه في جميع تصرفاته والله تعالى
أعلم (سئل) في مدين لرجل توافق معه على أن يرهنه دارا مالا كن قيم او اذا مضت مدة
كذا باع رب الدين الدار في دينه ولم يسلم المديون الدار لرب الدين على وجه الرهن كما ذكر
بل صار ساكنا في رابع عياله حتى مضت المدة فاراد رب الدين بيعها واستيفاء دينه قهرا
على مالها المدين فهل اذا لم يملك للمدين سواها ولم يكن له ما يابويه هو وعياله غيرها ولم
تكن زائدة على سكنه وعياله لا يجبر على بيعها (اجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في
الحال فلا يباع عليه المنزل المحتاج اليه لضرورة سكنه حيث لم يتم رهنه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا عليه دين لشخص ذي شوكه فطالب رب الدين المدين
بماله عليه فلم يجد له يملك سوى ذلك المسكن فخيره على بيعه وحسبه مدي حاكم السياسة
فباع مكانه وهو محبوس بنحو ثلث قيمته فهل اذا ثبت ان قيمة المسكن المذكور عشرة مثلا
وجبره الدائن على بيعه بثلاثة يكون البيع باطلا حيث لم يرض به المالك ولم يجزه (اجاب)
يباع على المديون كل ما لا يحتاجه في الحال فلا يباع عليه منزله المحتاج اليه لضرورة
سكنه لاجل الدين فلوا كره على بيعه اكرها شرا عيا والحال هذه يكون له فسخ البيع بعد
زوال الاكراه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد ذكور قصر يملكون دارين
عن موردتهم وضع ابن عم القصر يده على الدارين المذكورين بغير مسوغ شرعي فهل اذا
بلغت القصر الآن الرشد يكون لهم أخذ الدارين المذكورين من يدا بن عمهم المذكور
حيث كان المالك ثابتا لهم عن موردتهم بالمدينة الشرعية (اجاب) للقصر بعد بلوغهم
بصفة الرشد المطالبة بما آل اليهم عن موردتهم ويؤمر واضع اليد على ذلك بتسليم ذلك
اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في المديون اذا كان عليه دين ثابت
وحبس عليه وله امتعة وحصة في بيت كبير بحيث لو بيعت تبقى بالدين ويبقى من ثمنها
مقدار يشتري له به مكانا لا تقابله بقدر ضرورته فهل اذا تحقق ذلك بين يدي الحاكم
الشرعي ولم يكن عنده نقد يوفى به دينه تباع عليه الحصة من البيت ومن المنقول ويوفى
دينه من ذلك ويشتري له بما زاد عن الدين مكان لا تقب له (اجاب) يباع على المديون
ما لا يحتاجه في الحال لا يباع عليه من الدين الثابت شرعا ويؤدى في البيع بالمنقول ثم
بالعقار الا يسر فلا يسر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معتوه ظاهر العتة بين الناس

١٢٦٩

•

صفر

١٢٦٩

١٣

شعبان

١٢٦٩

١

ذي القعدة

١٢٦٩

٢٥

محرم

١٢٧٠

مات عن ورثة وله نخل بارضه ادهى على ورثته جماعة بان مورثهم كان وهب لهم النخل
المذكور مع ارضه قبل موته فانكرت ورثته دعواهم فهل اذا كان معنوها ظاهر العتة
بين الناس لا يكون تصرفه بهبة أو غير هانفاذ او يكون النخل مع ارضه لورثة المعتوه ولا
عبرة بدعواهم المذكورة على ورثته من غير تحقق ما يوجب محتم بالوجه الشرعي (أجاب)
لا تصح هبة المعتوه فاذا تحقق كون الهبة صادرة منه حال عتبه بالوجه الشرعي لا يكون
للموهوب لهم الاستيلاء على الاعيان الموهوبة وقد صرح علماء بان بينة كون المتصرف
ذاعقل أولى من بينة كونه مخمل العقل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن بالغ وعن بنتين قاصرتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أشجار ونخل
فوضع الابن البالغ يده على النخل والشجر بدون ولاية شرعية مدة من السنين وهو
ياكل ثمره وينتفع به تلك المدة فهل والحال هذه يكون للبنتين القاصرتين بعد بلوغهما
أخذ نصيبهما ومحاسبته على ما استغله من الثمر مدة استيلائه (أجاب) نعم للبنتين بعد
بلوغهما بصفة الرشد الاستيلاء على ما يخصهما من ممتلكات أبيهما وتضمن من استهلك
نصيبهما من الثمرة بعد ثبوته شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته لكونه
لم يقدر على مؤنتها بسبب فقره واعساره ولا كسبه وفي ذمته صداق المرأة المذكورة
حاله ومثوله ولا يملك شيئا سوى حصته من دار يبلد الريف وهو وأولاده ساكنون فيها
لا تزيد على سكناء هو وعياله فهل والحال هذه لا يسوغ للرجل بيع حصة في الجهر على بيعه
الحصة المذكورة (أجاب) نعم لا يجبر الرجل المذكور على بيع حصته في الدار المذكورة
والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ترتب بذمته دين لا آخر له مكان
كبير زائد عن سكناء فهل يجبر على بيعه وأداء الدين الثابت شرعا ويشتري من ثمنه مسكنا
دونه له ولعياله وما زاد يقضى به الدين ولا عبرة بعتله بسكناء فيه (أجاب) يساع في
الدين التقويم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك على المديون دست من
ثياب يذنه وقيل دستان واذا كان له ثياب يمكنه ان يشتري بدونها بيعت واشترى له
نوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن ويمكنه ان يشتري بما دونه يباع
ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت فيه وعلى هذا قال مشايخنا
انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع البلد في الصيف والنطع في الشتاء والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر زبالة مسكنا يبيت فيه وعلى هذا قال مشايخنا
وأحضر آخر لضمينه فيما عليه من دين الثمن فضمينه بامرهم وكتب وثيقة بالثمن وبما اضمن
ونقل المشتري ما اشتراه وأمر الضامن بوضعه في بيتان المشتري فوضع حسب امره ثم
حصل من المشتري قفيز في أمواله فحجر عليه القاضي ونصب له قمايته عرف عنه فطلب
البائع من القيم ما بذمه المشتري من الثمن من ماله فامتنع متعلا بان المشتري لم يضعه في
أرضه بنفسه وادعى انه حال الشراء كان مبدرا لا يهجع له يبيع ولا شراء وان لم يحجر عليه

سنة هجر

١١ ١٢٧٠

صفر ١٢٧٠

ربيع الاول ٢٥ ١٢٧٠

جمادى الاولى ٢ ١٢٧٠

حال الشراء فهل يجبر على دفع ما بذمته من الدين ولا ينفعه التعلل بما ذكر وإن أدى
الضامن الدين المذكور أو بعضه يكون له الرجوع بما أدى حيث كانت الكفالة بامر
المكفول ولم يجبر عليه إلا بعد ذلك بمدة (أجاب) لا يجبر على حر مكلف بسفه عند
الامام وعند صاحبين يجبر عليه وبه يفتى ثم اختلفوا قال أبو يوسف لا يثبت الإبقاء
القاضي وعند محمد يثبت الحجر بنفس السفه ولا يتوقف على القضاء فينا على قول أبي
يوسف ينفذ البيع قبل الحجر وللداين مطالبة كل من المدين والكفيل وإذا أدى
الكفيل دين الكفالة كان له الرجوع بما أدى على المكفول حيث كانت الكفالة
بالامر والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خانها وهو مضمونه احضرت امرأة بخصوص
ماسرقة من جماعة وهجم على منزلها وأولادها وأحضر وامامندهم في الديوان وقد عرف
المدعون بعض ماسرقي منهم وقد أثبتوا ما عرفوه وبحث عما تملكه المرأة فوجدوا حصاة
في منزل تملكها وقد صدر أمر الجلس بعد عرض القضية عليه ببيع ما وجد في منزل المرأة
وأولادها مع الحصاة التي تملكها وتقسيم ما يتحصل من ثمن ذلك على المدعين بحسب ما لكل
كل واحد فطلب من المرأة بيع الحصاة المذكورة فامتنعت مع أن ما ثبت عليها
للاشخاص المذكورين لا يفي عن الحصاة مع ثمن الامتعة التي يراد بيعها به بل ولا بأسرقي
من احدهم فما المحكم في بيع الحصاة المذكورة (أجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي أن
المرأة المذكورة اخذته من ماله كعديا خفية يكون لهم اخذها منها إن كان قائما وتضمنها
قيمة أو مثله إن كان هالكا أو مستمرا كما حيث اختار والتضمنين فتصير قيمة الاشياء
المذكورة والمحال هذه ديناً بذمتها فيستوفي من ماله فان لم يوجد له مال من جنس
ما وجب عليها من القيمة تباع عليها امتعتها وعقارها الزائد عن حاجتها الضرورية وعن
سكنائها ولا يباع عليها ما كان مشغولاً بحاجتها الضرورية في الحال فقد صدر حكاماً
بأنه يباع في الديون النقة وشم العروض ثم العقارية بدأ بالأسر فالأسر ويترك على المديون
دست من ثياب يدينه وقيل دسستان وإذا كان له ثياب يمكنه أن يجترى بدونها يبعث
واشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا إذا كان له مسكن يمكن الاكتفاء
بأقل منه فعلى هذا إن لم تكن الحصاة المذكورة زائدة عن سكنائها الضرورية لا تباع في
الدين المترتب بذمتها ولا يبعث واشترى لها من غيرها مسكن ضرورة سكنائها ويقضى
الدين بالباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتراه داء الجنون وصار مريضاً مدة من
الشهور وله زوجة وأولاد قصر وأخ بالغ فوضع الأخ المذكور يده على جميع مخلفات أخيه
الجنون من مواشي وغيرها بغير وجه شرعي والحال أنه لم يكن وكيلاً عنه في حال صحته ولا
قيماً من قبل القاضي فهل إذا أقام القاضي قيساً على حفظ مال الجنون يكون للقيم رفع
يد أخيه وأخذ المال منه وحفظه إلى أن يشفى ومحاسبته على ما أخذه منه بالوجه الشرعي
(أجاب) إذا لم يكن للجنون المذكور رولى يقدم على القاضي فالولاية في ماله إليه فله

صفر

ان يقيم وصيا يحفظ ماله ويتصرف فيه بالمصلحة وينفق على زوجته وأولاده من ذلك ولا ولاية للأخ في مال أخيه بدون تولية المحاكم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له معتوه بالغ لا يبي شيئا له دار وبعض أطيان زراعة وله أم متزوجة برجل أجنبي وله عهتان شقيقان فلن تكون ولاية حفظ مال المعتوه المذكور حتى يفتي (أجاب) إذا لم يكن للمعتوه ولي من أولياء المال وهم الأب والمجد أبو الأب وصيهما وصي وصيهما فلا قاضي نصيب وصي عليه يحفظ ماله ويتصرف فيه بالمصلحة وحكمه كميزر الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وطلبت منه الطلاق فامتنع فأبرأته من مالها عليه من باقي المقدم والمؤخر فطلقها في مقابلة ذلك ثلاثا وبعد أن ذهبت إلى أهلها تريد الرجوع فيما أبرأته منه متعلقة بأنها سقيمة وتقيم بينة والزوج يدعي الرشد وانها مصلحة في مالها وتقيم بينة أيضا فهل لا تجاب لذلك ولا يكون لها الرجوع فيما أبرأته منه ولا عبرة بتعلقها المذكور (أجاب) نعم ليس لها الرجوع على زوجها بما أصبح الإبراء منه حيث لم يجبر عليها قبل الإبراء ومذهب أبي يوسف أن الحجر بالسفعية يتوقف على القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر جعل عليه قيم من قبل القاضي قد بلغ رشدا ويريد الآن أخذ ماله من يده ويتولى أمره بنفسه فهل والحال هذه يحاب لذلك ولا معارضة للقيم المذكور (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي بلوغ القاصر رشدا يكتفون له أخذ ماله من يده وصيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طعن في السن حتى صار هرما وثبت عدم تمييزه وله أمتعة فهل والحال هذه إذا تصرف في الامتعة بالبيع لا ينفذ تصرفه بالبيع في الامتعة ولا يحكم بنفوذ تصرفه فيها (أجاب) إذا كان الواقع أن الرجل المذكور معتوه لا تميز له حال البيع لا يعتد بتصرفه ولا ينفذ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابنها القاصر منه وعن أمها وقسمت التركة وخم نصيب الابن من ميراث أمه وصارت تحت يدايه والآن تريد الجدة أن تضع يدها عليه أو تضعه تحت يد غيره عليه فهل لا تجاب لذلك وتكون ولاية ماله وحفظه والتكليف عليه لوليه الأمين وليس للجدة تكليف عليه (أجاب) الولاية في مال القاصر المذكور لأبيه إذا كان مصلحا للجدة فان كان الأب مفسدا مبذرا وضع القاضي مال الصغير في يد عدل إلى وقت الحاجة أو إلى بلوغ الصغير كما في الواقعات والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت قاصرة وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون لأبي البنت القاصرة حقه في مالها والحال هذه (أجاب) نعم الولاية في مال القاصرة لأبيها إذا لم يكن مبذرا متلفا مال القاصرة فلو كان كذلك فالقاضي ينصب وصيا لينزع مال القاصرة من يده ويحفظه والله تعالى أعلم (سئل) في ولد صغير يملك حصته في دار عن أبيه وله وصي أسقطها الولد لابن عمه من غير مقابل ولم ياذن له وصيه بذلك فهل والحال هذه يكون إسقاطه باطلا في الأعيان أو يكون موقوفا على إجازة وصيه

(أجاب)

٢٠ ١٢٧١

ربيع الاول ١٢ ١٢٧١

جمادى الاولى ١٤ ١٢٧١

شعبان ٢ ١٢٧١

صفر ١٧ ١٢٧٢

ربيع الثاني ١٧ ١٢٧٢

١٢٧٢

١٤

رمضان

١٢٧٢

١١

جمادى الثانية

١٢٧٣

١١

ذى القعدة

١٢٧٣

١٥

صفر

١٢٧٤

٩

ربيع الاول

١٢٧٤

١٦

(أجاب) اسقاط الصغير ما ورثه عن أبيه في تلك الدار لابن عمه لا غير شرعاً لا يقول عليه
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنين أحدهما قاصر غائب
والآخر بالغ حاضر وترك ما يورث عنها شرعاً فوضع البائع الحاضر يده على التركة
وتصرف في نصيب أخيه القاصر الغائب بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه لا ينفذ
تصرفه في نصيب أخيه القاصر ويكون له عند حضوره أخذ ما يخصه من تركة أمه
بالقرينة الشرعية ولا يسقط حقه في الارث ولو مضى على ذلك خمس عشرة سنة وتسمع
الدعوى فيه بعدم مضى تلك المدة (أجاب) للقاصر بعد بلوغه بصفة الرشد الاستيلاء
على ما يخصه من تركة أمه بالقرينة الشرعية بعد تحققه بطريق شرعي ولا ولاية للأخ
في مال أخيه القاصر بدون وصاية شرعية وليس له الاحتفاظ وولاية التصرف إنما
تكون للأب أو وصيه أو وصى أو الجد الصحيح أو وصيه أو وصى وصيه أو القاضي أو
وصيه أو وصى وصيه إذا كانت الوصاية عامة كما صرح حوايه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عليه دين بمائة ثابت وله بيت بقدر سكنه وسكنى عياله وترك يد أرباب الدين
بيعه وأخذت منه في دينهم فهل إذا ثبت الدين المذكور لدى القاضي لا يباع فيه بيته
المذكور (أجاب) إذا لم يكن ذلك البيت مرقوماً بالدين لا يباع على المدين إذا لم يكن
زائداً عن سكنه مع عياله ولا يبيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جن وحصل
له اختلال وصار لا يحسن التصرف بملك مكاناً باعاه من أحد أولاده بدون القيمة بفن
فاحش ثم مات عن المشتري وعن ورثة آخر فهل إذا ثبت بالوجه الشرعي جنونه واختلاله
وان يبعه المالك المذكور وهو بهذه الحالة يكون البيع المذكور فاسداً (أجاب)
ببطلان كون المتصرف ذاعقلاً أولى من بطلان كونه مختلاً العقل فإذا قامت البينة على
جنونه حال بيعه ولم يثبت كونه صحيح العقل لا ينفذ بيعه ولا نفذ والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجة وولدين أحدهما قاصر والآخر بالغ ولم تقسم التركة فوضع الولد
البالغ يده على التركة وصار يتصرف فيما يبيع وغير ذلك من غير وصاية شرعية على
القاصر ومن غير مصلحة له إلى أن بلغ القاصر ويريد أخذ حقه بعد بلوغه فهل يمكن من
أخذ حقه بالقرينة الشرعية وإذا باع الولد الكبير شيئاً من التركة ينفذ البيع في نصيبه
فقط دون نصيب أخيه القاصر (أجاب) للقاصر بعد بلوغه الاستيلاء على ما فضل
من نصيبه من تركة أبيه إذا كان رشيداً حيث لا مانع وإذا لم يكن للقاصر وصى فلا أخ
والأم ولاية الحفظ ومنه بيع المنقول وشراء النفقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن أبيه وعن أمه وعن بنتين وابن قصر وترك ما يورث عنه شرعاً فهل إذا أرادت أم
القصر أن تضع يدها على مال أولادها المذكورين بدون وصاية وولاية شرعية لا تجاب
لذلك وتكون الولاية في مال القصر المذكورين للمجد المذكور (أجاب) الولاية
في مال القصر المذكورين لمجدهم أبي أبيهم الميت حيث لم يكن مفسداً دون أهمهم الآن

تكون وصيا من قبل ابيهم اذ وصى الاب مقدم على الجد والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اقر زوجته لكل منهما مقدوم معلوم من الدراهم بانه فرض وكتبنا عليه وثيقة
 بذلك وهو يملك حصته في مكان اراذات الزوجتان جبر الزوج على بيع الحصته لهما في
 دينهما بدون قيمتها والحال ان الزوج معسر ظاهر الا عساروسا كن في الحصته المذكورة
 فهل والحال هذه ليس لهما جبره على بيع الحصته لهما بدون قيمتها بل يتصرف فيها
 باختياره بالبيع لمن شاء بالقيمة او ازيد ويوفي ما عليه من الدين لهما ولو غيرهما من ثمنها
 (اجاب) لا يجبر الزوج المذكور على بيع حصته المملوكة له لزوجته بدينهما بل له
 البيع لغيرهما ويؤمر بدفع الدين اذا باعها باختياره من ثمنها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل له دين شرعي على امرأة ثبت عليها به بين يدي القاضي وهي تمتنع من دفعه له
 متعللة بانه لم يكن يسهدها درهم والحال ان لها عقارا غير مشغول بسكنائها الضرورية
 بل تواجره للغير فهل يكون للقاضي ان يبيع من عقارها بقدر الدين ويدفعه لربه عند
 امتناعها من بيع ما ذكر (اجاب) اذا امتنع المديون من ايفاء الدين الشرعي ومن يبيع
 ما لا يحتاجه لا يفاء الدين من ثمنه يكون للقاضي بيع ما لا يحتاجه المديون في الحال ويبدأ
 بالعروض ثم بالعقار الا يسر فلا يسر ويترك على المديون دست من ثمنه وقيل دستان
 اذا كان له ثياب يكتفي بدونها يبيع ويشتري له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي
 وكذا اذا كان له مسكن يمكنه الا كتفا مبدونه فلولم يكتف باقله نهلا يباع عليه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد احدهم بالغ وترك ما يورث عنه شرطا وصار
 البالغ يتصرف في التركة من غير ولاية شرعية تصرفا خارجا عن الشرع فلما بلغ القصر
 راشدين بعد موت مورثهم بثلاث سنين ارادوا محاسبة اخيهم على ما يخصهم من تركه ابيهم
 والاستيلاء على نصيبهم من ذلك بعد خصم ماصرفه عليهم م في مصالحهم بحسب اللائق
 فادعى انه صرف عليهم مبلغا جسيما زائدا عن امثالهم بكثير بحيث يكذب فيه ادعى صرفه
 عليهم م ظاهر الحال فهل لا يجاب لذلك ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركه ابيهم بعد حسابان
 ماصرفه عليهم م في مصالحهم م وفقتهم بحسب اللائق ولا يقبل قوله في الزائد من ذلك
 (اجاب) نعم لا يجاب الاخ لذلك والحال ما ذكر بال سوال ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركه ابيهم
 اليهم بعد بلوغ رشدهم وحسبان ما نفقه عليهم من مالهم بحسب اللائق بهم حيث
 لا وصي لهم وهم في حجره والله تعالى أعلم (سئل) في اربعة اخوة في معيشة واحدة يستحقون
 اطيانا اميرية بهضا فيه غرس من فخل واشجار وبعضها خال من القرس ويعلمون ايضا
 عقارات من دور واما كن سكن وسواها وغير ذلك يعلمون ايضا بها ثم للعرافة وغيرها
 وآلات حراثة ونجاسا وتقودا وحبوبا وغير ذلك مما يملك مات احدهم عن ابن وابنة
 قاصرين وزوجتين فقام القاضي احدا الاخوة وصيا على الابن والبنت ثم بعد مدة توفيت
 البنت عن امها وزوجها واولاد قصر منه كل ذلك قبل قبيل قسمة تركة المتوفى فهل يكون

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٦

هم
٢٠

١٢٧٧

صفر
١٢

جمادى الثانية سنة

١٢٧٧

١١

لزوجها الاستيلاء على ما يخصه ويخص اولاده القصر مما خصها عن والدها مما يجري فيه الميراث ومن الارض المفروضة تبعاً للشجار ولو كانت اميرة حيث كان الزوج المذكور قادراً على حفظ مال القصر ولم يكن فيه مانع يمنع شرعاً من الاستيلاء على نصيبهم (اجاب) الولاية في مال القصر لا يبيهم اذا لم يكن مقصد المال فيكون له والحال ما ذكر الاستيلاء على نصيبه وانصباء اولاده القصر مما خصهم فيما لا الى امهم من تركه ابيهم من جميع ما يورث عنها شرعاً حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في قصر جعل القاضى امهم وصياً عليهم وللقصر المذكور بن جده ام ابيهم تريد تزوج ماله من يد امهم الوصى عليهم بدون وجه شرعى متعلقة بان لها الولاية في ماله لكونها ام ابيهم فهل لا تجاب ام ابيهم لذلك وتكون الولاية في ماله لاهم الوصى عليهم حيث كانت الوصى المذكرة متصرفة في مال القصر بما فيه المصلحة لهم ولم تكن خاتمة (اجاب) لا ولاية لام الاب في مال اولاد ابنتها القصر حيث لم تكن وصياً عليهم من قبل الميت او القاضى مع وجود امهم الوصى عليهم من قبل القاضى الذى له ولاية ذلك والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج كفلته امه به فطالها ما الدائن به فادعى الابن والام الاعسار صناداً ومطالبة ويريد ان اقامة بينة على ذلك فهل اذا اقام البائع بينة على يسارهما يجبران على دفع الدين له ويبيع ما زاد على مسكنه ما من بيت يملكه لو فاه الدين (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى يسار كل من المدين والكفيل بالدين يكون لربه مطالبة ايهما شاء ويؤثر ان بادائه جبراً حيث لا مانع واذا امتنع المطالب من اداء ما عليه من الدين يبيع عليه كل ما لا يحتاجه في الحال ويمد بالابسر فلا يسر ولا يبيع عليه مسكنه الا اذا زاد عن ضرورة سكناء مع عياله فيباع ويشترى له مسكن على قدر حاله وما زاد يدفع لرب الدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابيها وعن زوجها وعن ابنين فاصر بن منه وترك مالاً تحت يد امين بيت المال فهل اذا كان ابو القصر عليه دين ومركباً لاهم ولا تليق ويخفى عنه على مال القصر ان يسد عنه دينه وبصره في الامور التي لا تليق بسبب سوء اختياره يكون للقاضى جهلة تحت يد امين من قبله او يجعل عليه قيم الحفظ وينفق عليهم ما منه (اجاب) اذا تحقق للقاضى بطريق شرعى ان الاب مبذور ومثل مال ولديه المذكورين يكون له نصب وصى عليهم مع وجود الاب المتفسد المبذور ليتصرف في ماله ما يحفظه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ابنين احدهما قاصر والاخر بالغ فاقام القاضى البائع وصياً على القاصر والمبالغ القاصر وهو غير رشيد ينفق ما في يده في الهرمات وغيره صلح لاله اراد ان ياخذ ما يخصه من تركه ابيهم من يد اخيه فنفقه الاخ متعللاً بأنه غير رشيد فهل له ذلك حتى يثبت رشده لدى قاضى لاسيما والاخ الكبير متبرع بالانفاق عليه من ماله (اجاب) نعم له ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في عبد رقيق في يده دواهم من اكسابه وهو

سؤال

١٢٧٧

٩

ذى القعدة

١٢٧٧

٢

محرم

١٢٨١

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٢

٢١

سؤال	سنة
٢٠	١٢٨٢
صفر	
١٤	١٢٨٣
شعبان	
٢	١٢٨٣
صفر	
٨	١٢٨٥

مملوك لشخص معلوم ولم يكن عليه دين لآحد فهل يكون العبد وما يبيده أو لاه المذ كور
 حيث لم يكن العبد المذ كور مكا تبا (أجاب) نعم يكون العبد المذ كور وما يبيده من
 ا كتسابه ملكا لسيده والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 تملك جارية عن مورثها بطريق الميراث ثم ماتت هذه الجارية عن سيدتها المالكة لها
 عن مورثها فقط فهل يكون ما يبيدها وجميع ما تركته لسيدها المذ كورة ولا شيء فيه
 لآحد غيرها (أجاب) اذا كانت تلك الجارية مملوكة لهذه المرأة خاصة بالارث عن
 مورثها المصصر ارثه فيم اولى لم تكن معتقة من قبل مورثها حال حياته أو بعد موته ولم يكن
 لآحد غيرها ملك لما في يدها يكون ما في يدها ملكا للمالك المذ كور بطريق الارث اذا الرقيق
 لا يورث لان الميراث مبنى على ملك المورث والجارية في هذه الحالة لآمالك لها وهذا حيث
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين وعن ابيه وله مال
 آل اليه من متروكات امرأته وضع يده عليه ابوه ولولده الميت وبنته خال وخالة يطلبان من
 أبي الميت نصيبهما من ذلك ليضعها ايديهما عليه فهل تكون الولاية على مالهما لآب
 الميت المذ كور ينفق عليهما منه وليس للخال والخالة منازعة أبي الميت في ذلك ولا اخذ
 شيء منهما والحال هذه حيث كان امين احدى ابنا غير مفسد ولا يكون عدم تحارته فيه مانعا له
 من الولاية ولا جنة في حقه (أجاب) الولاية في مال اليقينين لآبيهما ثم لوصيه ثم لوصي
 وصيه ثم للعبد في الآب ثم لوصيه ثم لوصي وصيه ثم لمن نصبه القاضي وليس للخال والخالة
 ولاية في المال بدون تولية شرعية من قبل الآب أو القاضي عند كون الجسد يخشى منه
 اتلاف مال الايتام ولا يجب على الجسد المذ كور ان يتجر في مالهما والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة بلغت من السن ست عشرة سنة كاملة وطعنت في السابعة فهل اذا ادعت
 الحيض والحال هذه تصدق في دعواها ويثبت بلوغها به ايضا اذا النساء مؤتمنات
 على ارحامهن أم كيف الحال (أجاب) بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال
 والجارية بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد فيه ما شيء فحتى يتم لكل منهما خمس
 عشرة سنة به يفتى لقصر اعمار أهل زماننا وادنى مدة البلوغ للغلام اثنتي عشرة سنة
 وللجارية تسع سنين كما هو المختار فان راها قايان بلغا هذا السن فعلا بلغنا صدق ان لم
 يكذبهما الظاهر بحيث يكون كل منهما ممن يحتمل مثله ان قصر اصابه البلوغ فكافي
 الدرو حواشيه ومنه يعلم حكم الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه ديون
 لآشخاص معلومين ممن بضائع اشتراها منهم وهو مقر بها وحل أجلها وضمن تلك الديون
 رجل آخر بامر المدين فهل اذا لم يوجد عنده من النقود والامتنعة ما يفي بالديون المذ كورة
 وله عقار مملوك له معد للاستغلال زائد عن سكنه وسكنى عياله يكون لآر باب الديون
 أو الضامن بعد اداء الديون بطريق الكفالة بامر المدين تكليف المدين ببيع ذلك
 العقار لو فاء الديون الشرعية النابتة فان امتنع من بيعه باع ذلك القاضي عليه لو فاء

الدينون اذ لم يوجد شيء لوفائها سوى ما ذكر (اجاب) نعم يؤمر المديون ببيع عقاره المذ كور
لوفاء ما عليه من الدينون لاربابها اول الضامن بامر به بعد ادائها لاربابها والحال ما ذكر
بالسؤال فاذا امتنع باع القاضى ذلك عليه على قوله ما التقى به حيث لم يوجد عنده
ما يفي بالدينون سوى ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب بما مضونه
فعرض لحضرتهكم ان رجلا يدعى جسد بن بك سابقا باع ارضاعش وزيه لشخص آخر
يدعى الحاج محمد سكر بنين معلوم قبضه البائع من مال المشتري المذ كور وبعد
تمام البيع المذكور شرعا تقايلا البيع وبقى الثمن بدمية البائع ثم اراد البائع
المذ كور استرداد الارض المذ كورة ليدفعه الى المشتري المذ كور عن ذلك وبلاستفتاء
عن ذلك من حضرتهكم والعلماء بمجلس استئناف مصر قد اجبهتم عن هذه المادة
بما نصه ان الحق في حبس تلك الاطيان بعد الاقالة للمشتري الى حين استيفاء
مادفعه من الثمن وهو مقدم على سائر الغرماء ولا حق له في الانتفاع بها لزراعة او غيرها
بدون اذن مالكها والمطالب بما عليها من الاموال ماله كمالا ولا عبرة بتنازل المالك لاه
عن الاطيان المذ كورة وهي محبوسة في يد المشتري ويؤمر المالك بوفاء ما عليه من الثمن
الى المشتري فان امتنع باع عليه القاضى جبرا وبذلك ينقطع الاشكال في هذه القضية
وينبأ على ذلك صدر الحكم من مجلس الاحكام بالاجراء على وجه ما تقدم ثم بعد ذلك
صار النشر عن بيع هذه الاطيان لسائر الجهات لمن يرغب ثم رسي مزادها على شخص آخر
بنين ازيد من دين الحاج محمد سكر المذ كور الحابس للاطيان المذ كورة الا ان المديون
المذ كور عليه دينون لمجاعة اخر حاله بحيث لا تزيد مدة دار ثمن الارض المذ كورة على
مجموع تلك الدينون والمديون معترف بجميعها ولم يوجد عنده نقود ولا عروض تفي بتلك
الدينون وبذا تعين بيع الارض المذ كورة لوفاء تلك الدينون والمديون تمتنع من وفائها حالا
وبيع الارض المذ كورة لوفاء تلك الدينون وحبس لذلك مدة تزيد عن شهر ليبيع تلك
الارض فلم يبيع ورب الدين المحبوسة عنده الاطيان المذ كورة يرغب ببيعها لوفاء دينه وما
بقى يوزع على باقي الغرماء فهل والحال هذه يسوغ للقاضى بيع تلك الاطيان جميعها
لوفاء ما ذكره في هذا الوجه ولو كان ثمن الارض يز يد عن الدين المحبوسة عليه الاطيان
المذ كورة حيث كان هناك دينون اخر ثابتة باعتراف المديون المذ كور لا يزيد الثمن
على مجموعها وهو تمتنع من وفائها لاربابها وعن بيع الارض لوفائها ايضا ام كيف الحال
(اجاب) لا مانع من بيع القاضى تلك الارض والحال ما ذكر على قول صاحبين المفتى
به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لانس وله املاك فارادوا يبيعها فيما
عليه من الدين فهل لهم بيع ما سوى منزله الساكن فيه اللائق به ولو كبيرا (اجاب)
يباع على المديون كل ما لا يحتاجه في الحال بمقدار ما عليه من الدين واذا كان له مسكن
كبير يمكنه الاكتفاء باقل منه مع عياله يباع ايضا لذلك ويشتري له من ثمنه مسكن

سؤال	سنة
٢٠	١٢٨٢
صفر	
١٤	١٢٨٣
شعبان	
٢	١٢٨٣
صفر	
٨	١٢٨٥

مملوك لشخص معلوم ولم يكن عليه دين لآحد فهل يكون العبد وما يبدعه أولاده المذكور
حيث لم يكن العبد المذكور مكا تبا (أجاب) نعم يكون العبد المذكور وما يبدعه من
اكتسابه ملكا لسيده والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
تملك جارية عن مورثها بطريق الميراث ثم ماتت هذه الجارية عن سيدتها المالك لها
عن مورثها فقط فهل يكون ما يبدعها وجميع ما تركته لسيدها المذكور ولا شيء فيه
لآحد غيرها (أجاب) إذا كانت تلك الجارية تملوكة لهذه المرأة خاصة بالارث عن
مورثها المقتصر ارثه فيم ا ولم تكن معتقة من قبل مورثها حال حياته أو بعد موته ولم يكن
لآحد غيرها ملك لما في يدها يكون ما في يدها ملكا للمالكته لا بطريق الارث إذا الرقيق
لا يورث لان الميراث مبني على ملك المورث والجارية في هذه الحالة لا ملك لها وهذا حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين وعن ابيه وله مال
آل اليه من متروكات امرأته وضع يده عليه ابوه ولولده الميت وبنته خال وخالة يطلبان من
أبي الميت نصيبهما من ذلك ليضعها ايديهما عليه فهل تكون الولاية على مالهما لاب
الميت المذكور ينفق عليهما منه وليس للخال والخالة منازعة أبي الميت في ذلك ولا اخذ
شيء منه والحال هذه حيث كان امين احرا دينا غير مفسد ولا يكون عدم تجارته فيه مانعا له
من الولاية ولا جنته في حقه (أجاب) الولاية في مال اليتيمين لأبيهما ثم لوصيه ثم لوصي
وصيه ثم للعبد أبي الاب ثم لوصيه ثم لوصي وصيه ثم لمن نصبه القاضي وليس للخال والخالة
ولاية في المال بدون تولية شرعية من قبل الاب أو القاضي عند كون الجسد ينحشي منه
اتلاف مال الايتام ولا يجب على الجذ المذكور ان يتجر في مالهما والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة بلغت من السن ست عشرة سنة كاملة وطعنت في السابعة فهل إذا ادعت
الحيض والحال هذه تصدق في دعواها ويثبت بلوفها به ايضا اذا النسا مؤتمنات
على ارحامهن أم كيف الحال (أجاب) بلوغ الغلام بالاحتمال والاجبال والانزال
والجارية بالاحتمال والحيض والحبل فان لم يوجد فيها شيء فحق يتم لكل منهما خمس
عشرة سنة به يفتى لتصر اعمار أهل زماننا واد في مدة البلوغ للغلام اثنتي عشرة سنة
وللجارية تسع سنين كما هو المختار فان راها قبا بان بلغها هذا السن فعلا بالانصاف فان لم
يكذبها الظاهر بحيث يكون كل منهما ممن يحتمل مثله ان فسر اماله البلوغ كما في
الدرو حواشيه ومنه يعلم حكم الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه ديون
لاشخاص معلومين ثمن بضائع اشتراها منهم وهو مقر بها وحل أجلها وضمن تلك الديون
رجل آخر بار المدين فهل اذا لم يوجد عنده من النقود والامتنع ما يفي بالديون المذكور كورة
وله عقار مملوك له معد للاستغلال زائد عن سكنه وسكنى عياله يكون لأر باب الديون
أو الضامن بعد أداء الديون بطريق الكفالة بار المدين تكليف المدينون ببعض ذلك
العقار لو فاء الديون الشرعية الثابتة فان امتنع من بيعه باع ذلك القاضي عليه لو فاء

الديون اذ لم يوجد شيء لوفائها سوى ما ذكر (اجاب) نعم يؤثر المديون ببيع عقاره المذكور
لوفاء ما عليه من الديون لا ربا بها او للضامن بامره بعد ادائها لا ربا بها او المحال ما ذكر
بالسؤال فاذا امتنع باع القاضى ذلك عليه على قوله ما المقتضى به حيث لم يوجد عنده
ما يفي بالديون سوى ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب بما مضونه
فعرض لحضرتهكم ان رجلا يدهي جسده بثلث سابع ارضاء عشووية لشخص آخر
يدعي الحاج محمد سكر بن محمد معلوم قبضه البائع من مال المشتري المذكور وبعده
تمام البيع المذكور شرعا تقبلا لبيع وبقى الثمن بدمية البائع ثم اراد البائع
المذكور استرداد الارض المذكورة ليدفعه الى المشتري المذكور عن ذلك وبلاستقنا
عن ذلك من حضرتهكم والعلماء بمجلس استئناف مصر قد اجبتتم عن هذه المادة
بما نصه ان الحق في حبس تلك الاطيان بعد الاقالة للمشتري الى حين استيفاء
مادفعه من الثمن وهو مقدم على سائر الغرماء ولا حق له في الانتفاع بها بزرعة او بغيرها
بدون اذن مالئها والمطالب بما عليها من الاموال مائدها ولا عبرة بتنازل المالك لامة
عن الاطيان المذكورة وهي محبوسة في يد المشتري ويؤثر المالك بوفاء ما عليه من الثمن
الى المشتري فان امتنع باع عليه القاضى جبرا وبذلك ينقطع الاشكال في هذه القضية
وبناء على ذلك صدر الحكم من مجلس الاحكام بالا جراء على وجه ما أفدتم ثم بعد ذلك
صار النشر عن بيع هذه الاطيان لسائر الجهات لمن يرغب ثم رسي مرادها على شخص آخر
بثمن ازيد من دين الحاج محمد سكر المذكور المحابس للاطيان المذكور الا ان المديون
المذكور عليه ديون بمجاعة اخر حالة بحيث لا تر يدقه مدار عن الارض المذكورة على
مجموع تلك الديون والمديون معترف بجميعها ولم يوجد عنده نقود ولا عروض تفي بتلك
الديون وبذا تعين بيع الارض المذكورة لوفاء تلك الديون والمديون تمتنع من وفائها حالا
وبيع الارض المذكورة لوفاء تلك الديون وحبس لذلك مدة تزيد عن شهر ليبيع تلك
الارض فلم يبيع ورب الدين المحبوسة عنده الاطيان المذكور كورة يرغب ببيعها لوفاء دينه وما
بقى يوزع على باقي الغرماء فهل والحال هذه يسوغ للقاضى بيع تلك الاطيان جميعها
لوفاء ما ذكره على هذا الوجه ولو كان ثمن الارض يزيد عن الدين المحبوسة عليه الاطيان
المذكور كورة حيث كان هناك ديون اخر ثابتة باعتراف المديون المذكور ولا يرد الثمن
على مجموعه وهو تمتنع من وفائها لا ربا بها وعن بيع الارض لوفائها ايضا ام كيف الحال
(اجاب) لا مانع من بيع القاضى تلك الارض والحال ما ذكر على قول الصاحبين المقتضى
به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لانا سوله املاك فارادوا بيعها فيما
عليه من الدين فهل لهم بيع ما سوى منزله الساكن فيه اللائق به ولو كبيرا (اجاب)
يباع على المديون كل ما لا يحتاجه في الحال بمقدار ما عليه من الدين واذا كان له مسكن
كبير يمكنه الاكتفاء باقل منه مع عياله يباع ايضا لذلك ويشتري له من ثمنه مسكن

لا تقي على قدر كفاية سكناء مع من تلزمه نفقته به ويدفع ما زاد من ثمنه في دينه أما إذا كان لا يز يد على ذلك فلا يباع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من الضابطية مضمونها شخص مديون والدين الذي عليه ثابت خصوصا وهو مقر به وله املك لا غير وامتنع من بيعها متعللا بانها ما وصلت قيمتها أيسمى للقاضي يبيعها جبر اعنه وسداد الديون من ثمنها حيث بلغت قيمتها تؤمل الافادة هما ذكر (اجاب) اذا كان على شخص دين شرعي لشخص او اشخاص ثابت شرعا ولم يكن للديون ما يوفي منه الدين المذ كور سوى عقاره مثلا فانه يؤمر ببيعه لو فاء الدين منه فان امتنع باهه القاضي يثن مثله لو فاء دينه المذ كور بثنه وذلك فيما عدا مسكنه مع عياله الذي ليس زائدا عن سكناء معهم فانه لا يباع في الدين على ما عليه العمل والقنوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر ولم يملك من حطام الدنيا القانية سوى مكان معد لسكنه هو وعائلته فقط فهل يجبر على بيعه وسداد ثمنه في الدين المذ كور ام لا واذا لم يبيع شرعا في الدين المذ كور فما الحكم في ذلك (اجاب) لا يباع على المديون مسكنه الا لثقة به الذي لا يزيد على سكناء مع عياله لاداء ما عليه من الدين الا اذا كان المسكن مرهونا شرعا مسلما الى رب الدين فارقا غير مشغول بما يمنع تمام الرهن كسكنى الزاهر فيه او وجود امتعة فيه فاذا تقدم رهن تام على هذا الوجه وحل اجل الدين ولم يوده للرهن امر ببيع الرهن لادائه لربه وان لم يتم الرهن لا يباع حيث كان كما ذكرنا ولا وتنتظر ميسرته والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من حضرة قاضي المنصورة مضمونها وبعدد بما يعرض لسيادتك هذه المحادثة وهي رجل توفي عن والدته وزوجته وولد قاهر مرزوق له من الزوجة المذ كورة ثم توفيت والدته المتوفى وصار الولد في وصاية عمه اخ والد له لا يبيع واستخوذ الوصي المذ كور على استحقاق ابن اخيه المذ كور من تركته والدته ثم لما بلغ سن الولد فوق ثلاث عشرة سنة ادعى الولد المذ كور انه بلغ رشيدا واراد محاسبة عمه الرضي المذ كور على استحقاقه من متروكات والده فهل للولد المذ كور ذلك اذا ثبت بلوغه ورشده بالبينية الشرعية ولا يقبل ذلك منه بمجرد دعواه نروم الافادة هما تقتضيه الاصول الشرعية في ذلك (اجاب) اما دعوى البلوغ من الولد المذ كور بعد بلوغ سنه فوق ثلاث عشرة سنة فقبولة منه بقوله حيث لم يكن بها الظاهر ولا عين عليه ان قصر ما به البلوغ كما في رد المختار نقلا عن الشرنبلالية من بلوغ الغلام واما دعوى الرشده فلا عند الانكار ما لم تقم بينة شرعية عليها والله تعالى أعلم (سئل) من وكيل المالية عن شخص له بنت ولبنيت المذ كورة استحقاق في ربيع وقف فوكيل ناظر الوقف يريد رفع يد والدها المذ كور عن استحقاقها المرقوم ووضع بصندوق الايتام الموجود في مصلحة بيت المال بقوله ان الاب المذ كور معلوم فيه عدم الامانة وانه عديم الكسب وحيث ان الاب المذ كور غير متمثل لذلك لثبوت ابوته لبقته المذ كورة ولا يته عليه اشرعا فتؤمل التفضل

١٢٨٦

٢٩

صفر

١٢٨٧

•

وبيع الاول

١٢٨٧

٢١

ذى الحجة
١٩
سنة
١٢٩٠

عليها بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الولاية في مال القاصرة لا بها ما لم
يتحقق عدم امانته على ذلك المال فان ثبت انه متلف للمال ومبذور فللقاضي ان ينصب
عليها وصيا لحفظ ماله والتصرف فيه بالمصلحة ولا نظر شرعا لعدم كسب الاب والله
تعالى (سئل) في رجل عليه ديون وله ضامن غارم وصار يبيع جميع ما يملكه من
بضاعة وامتعة وملبوسات وما اشبه ذلك حتى صار لا يملك شيئا مطلقا خلاص نصف
مكان لا يحتاج سكنه مع عياله لا ثقب بحاله غير زائد على سكنه الضرورى فهل لا يبيع على
بيع نصف المكان المذكور اتميم فيه مع عياله حيث لم يكن موهونا في مقابلة الدين المطلوب
منه (اجاب) نعم لا يبيع المديون المذكور على بيع نصف المنزل سكنه المذكور وان كان الواقع
ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك اولادا ذكورا واناثا بعضهم بالغ
وبعضهم قاصر وزوجة ام الاولاد القاصرين وقبله وتة جعل احدا اولاده البالغين وصيا
على القاصرين لعدالتهم وكفايته للوصاية وكتب بذلك ورقة ولزوجه المذكور اب ير يد
ان يستولى على نصيب القصر ويتصرف فيه بدون وصاية ولا وجه شرعي متعلا باثانه
اولى من اخيم فهل تكون الولاية في اموال القصر لخيرهم الوصى المختار من قبل ابيهم
حيث لم يقيم به مانع دون جدهم ابي امهم ومنع الجدهم كور من معارضة الوصى المذكور
بدون وجه شرعي (اجاب) نعم الولاية في اموال القصر المذكورين والتصرف
فيها الوصى المختار والحوال ما ذكر دون جدهم ابي امهم فليس له معارضة الوصى المذكور
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر مضمونها ورد
الشرح المسطر من سعادة ناظر الحاقبة والبحارة في ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٢٩٢ ومعه
سؤال من حضرة حسين فخري بك لاجل اعطاء الحكم الشرعي من حضر تكم عليه
وفيه في مسلم تزوج بعقد صحيح شرعي كتابية رشيدة محسنة للتصرف ذات املاك خاصة
بها اراد الزوج منعها من التصرف في املاكها الا باذنه محتجا عليها بولاية النكاح فهل
يمنع الزوج المذكور من معارضة زوجته المذكورة في التصرف في املاكها الخاصة
بها من عقار ومنقول ولا يتوقف تصرفها في ذلك على اذنه ام كيف الحال (اجاب)
لا يترتب على مجرد تزويج رجل بامرأة بالغه رشيدة تحسن التصرف بعقد صحيح منع زوجته
من تصرفها في املاكها الخاصة بها سواء اتحد ادينا واختلعا اذ ولاية النكاح لا تفيد
ولاية المال شرطا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد رضيع وهو يملك جارية ولولده
الرضيع جدم من قبل امه باع جد الولد المذكور تلك الجارية بدون اذن مالكها لخص
اجني زاعم ان اب الولد ملكها لابنه الرضيع فانسك المالك عليه كما لا بد من قيام ولايته
على ابنه وعدم حصول ما يحل بالولاية انما حصل من الجدة ذلك لكرهه وقعت بين زوج
بقه وزوجته ام الرضيع بسبب تلك الجارية فهل على فرض كون الاب ملك الجارية
المذكورة لابنه الرضيع لا ينفذ بيع جد له غير جارية مع وجود ابى الصغير وقيام ولايته

صفر

١٩
١٢٩٠

١١
١٢٩٢

ربيع الثاني

٢١
١٢٩٢

على ابنه وعدم ما يسوغ بيع الجسد الى الام في مال الصغير (اجاب) لا ينفذ بيع الجسد الى
الام تلك الجارية يدون اذن من أبي الصغير المذكور والحال ما ذكر بالسؤال سواء
كانت باقية على ملك أبي الطفل لظهور الامر أو انتقلت الى الصغير لعدم ولايته عليه مع
قيام ولاية أبيه وحينئذ يكون البيع المذكور موقوفاً فان اجازة الأب نفذ وان رده بطل
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابن قاصر وعن زوجها وعن ابها وعن
والدها فما يخص كلاً منهم بالغريضة الشرعية وما يخص القاصر ابناً يحفظ عند
والده أو عند والدي المتوفاة المذكورة (اجاب) بموت المرأة المذكورة من ذكور
يكون لزوجها من تركتها الربع فرضاً واصل واحد من ابها وأمه السدس كذلك ولا ينها
الباقى تعصيباً والولاية في مال القاصر لا يبيعه اذ لا يمكن مصادمها فله التصرف فيه
بالمصلحة وحفظه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مضمونها
الاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعي فيما يرغبه اسمعيل بك مراد من استيلائه على ثلاث
قطع الماس تعلق ولده القاصر محفوفة في صندوق الايتام و جرت في هذه المادة
مكاتبات بين سعادة حسين باشا وكيل الاحكام سابقاً الذي كان وصياً على ورثة المرحوم
سليم باشا السلحدار والمجلس المحسبي وهذه القطع أصلاً من تركته والدة القاصر وأخيراً
صدر أمر الداخلية بالاستقناع ذلك من هذا الطرف وباطلاع مفتي المجلس المحسبي
وبيت المال على أوراق هذه المادة قد أفتى بقوله أبو الصغير هو وليه بحيث كان الأب
في هذه المحادثة محموداً عند الناس أو مستوراً الحال ليس بمذراً ولا متلفاً مال ابنه الصغير
يجب ما يطلبه ولا يجازى بغيره من المال لا حاطة علم سعادته بكم
بذلك والتكريم باعطاء القول عن هذه المادة فلزم تحريره محضرتكم والاوراق مرسلة
المرجو بعد احاطة حضرتكم بها الا فادة عن الحكم الشرعي (اجاب) وردت افادة المجلس
ومامهما من الاوراق المتعلقة بطلب حضرة اسمعيل بك مراد لتسليمه الثلاث قطع
المجوهرة تعلق ولده القاصر المدعوم مراد الله بك عنها بالا فادة المذكور بطريق ولايته
على ولده المذكور ورغوب المجلس الافادة من هذا الطرف عن الحكم الشرعي في ذلك بعد
ان اعطى الجواب عن هذه المادة من حضرة مفتي المجلس وبيت المال ضمن هذه
الاوراق والافادة عن ذلك ان ماتضمنه جواب حضرة المفتي الموصى اليه من أن الولاية في
مال الصغير لا يبيعه اذا كان محموداً عند الناس ليس بمذراً ولا متلفاً لمال فيسلم له مال ابنه
اذا كان كذلك موافقاً للشرع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ناظر الداخلية
صورتها حيث تقتضي معرفة الحكم الشرعي فيما اذا كان يوجد بعض افراد عليهم ديون
شرعية حقيقية ثابتة حالة مستحقة الاداء لاربابها ويكون للديونين المذكورين املاك
من عقارات مبنية أو غير مبنية ولم يوجد تحت أيديهم وفي ملكهم ما يفي باداء تلك الديون
المستحقة شرعاً سوى هذه العقارات ويصير اشهار هذه العقارات في المزاد وتبلغ حداً القهية

سنة

شعبان

وتنتهي الرغبات في الاثمان التي يصل اليها المزداد ويحصل منهم التوقف في بيعها لاداء ما هو مطلوب منهم على هذا الوجه فهل للعالم الشريعي بيعها من قبله بملك الاثمان عن رغب شراؤها بها أو ياذن لمن يلزم من قبضه ببيعها بدون رضا مالكها على قدر الدين الشريعي المطلوب منهم لادائه لاربابه ويحجر بذلك الحجة الشرعية باسم المشتري ويكون ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المديون اللائق بسكناءه وسكنى عياله فانه لا يباع عليه كما لا تباع عليه ثيابه المحتاج اليها وما يحتاج اليه على قدر ضرورة عيشته من الامتعة تؤمل افادة الحكم الشريعي عن هذه المسئلة شرعا على هذا لاجرا ما يقتضي (اجاب) نعم للعالم الشريعي أن يبيع بنفسه أو بماذونه حيث كان من بملك الانابة من عقارات هؤلاء المديونين بقدر ما تفي اثمانها بما هو مستحق اداؤه عليهم شرعا من الديون الشرعية الحالية المذكورة التي لا وفاء لها الا من اثمان هذه العقارات بدون توقف على رضا المديونين المذكورين والمحال ما ذكر بالاقوال بناء على قول صاحبين المقتضى به كما صرح به العلماء والقاضي أن يحرجة شرعية بالشراء باسم المشتري ويكون ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المديون اللائق بسكناءه وسكنى عياله فانه لا يباع عليه كما لا يباع عليه دسنان من ثيابه وما يحتاجه من الامتعة بقدر ضرورة عيشته فيبدأ المحاكم لاداء الديون الشرعية المذكورة ببيع الابسر فالابسر مما هو مملوك للمديون المذكور والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر مضمونها الا مل بعد المعلومية بما ورد شرع مديونية المنوقية في ٢٤ محرم سنة ١٢٩٨ بخصوص توقف عبد الرحمن داود من شبراخيت في بيع الاطيان والدار الراسي مزادهما على على منصور من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجد التقيوي وقدره ستة آلاف قرش ومرغوب استفتا حضر تكم هذا كرمكاتبته المديرية لترد الافادة مما هو مرغوب مع اعادة الاوراق لاخطار المديرية (اجاب) وردت افادة حضر تكم بناء على ما ورد بالضبطية من مديرية المنوقية المنبي على ما تحرر المديرية من حضره قاضي أفندي المديرية بشأن توقف عبد الرحمن داود من شبراخيت في بيع واسقاط الاطيان والدار الراسي مزادهما على على منصور من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجد التقيوي وقدره ستة آلاف قرش وأحيل اتمام هذه المسألة على حضره القاضي المذكور بمقتضى مذور الداخلية السابق صدوره بناء على فتوى هذا الطرف بغير انتظار رضا المديون وان المتراعى لحضره القاضي الموحي اليه عدم دخول هذه المسألة في حكم هذه الفتوى التي بني عليها النشر من الداخلية وانه ارسل الاوراق للمديرية كي اذا حصل الاكتفاء بذلك فيها ولا تعرض لهذا الطرف للافادة عنها الى آخر ما توضع بما ذكره حيث ان الفتوى المحكي عنها موضوعها في الديون الشرعية الثابتة لدى المحاكم الذي يجري البيع من طرفه اما بيئته أو اقراره فيتم قبض على ذلك عند توقف المديون الذي لا مال له من جفوس

١٢٨٩

١٣

صفر

١٢٨٩

٩

على ابنه وعدم ما يسوغ بيع الجسد في الام في مال الصغير (اجاب) لا ينفذ بيع الجسد في
الام تلك الجارية بدون اذن من أبي الصغير المذكور والمحال ما ذكر بالسؤال سواء
كانت باقية على ملك أبي الطفل لظهور الامر أو انتقلت الى الصغير لعدم ولايته عليه مع
قيام ولاية أبيه وحينئذ يكون البيع المذكور موقوفاً فإن اجازة الأب نفذ وإن رده بطل
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابن قاصر وعن زوجها وعن أبيها وعن
والدها فما يخص كل منهم بالفرصة الشرعية وما يخص القاصر ابناً يحفظ عند
والده أو عند والدي المتوفاة المذكورة (اجاب) بموت المرأة المذكورة من ذكر
يكون لزوجها من تركتها الربع فرضا واصل واحد من أبيها وأما السدس كذلك ولا ينفذ
الباقى تعصياً والولاية في مال القاصر لا ينفذ إذا لم يكن مفسداً مبذراً فله التصرف فيه
بالمصلحة وحفظه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مضمونها
الاستفهام مما يقتضيه الحكم الشرعي فيما يرغبه اسمعيل بك مراد من استيلائه على ثلاث
قطع الماس تعلق ولده القاصر بحفوفة في صندوق الايتام وجرت في هذه المادة
مكاتبات بين سمادة حسين باشا وكيل الاحكام سابقاً الذي كان وصياً على ورثة المرحوم
سليم باشا السلحدار والمجلس المحسبي وهذه القطع أصلاً من تركته والدة القاصر وأخيراً
صدر أمر الداخلية بالاستقناع عن ذلك من هذا الطرف وباطلاع مفتي المجلس المحسبي
وبيت المال على أوراق هذه المادة قد أفتى بقوله أبو الصغير هو وليه فثبت كان الأب
في هذه المحادثة محموداً عند الناس أو مستورا المحال ليس مبذراً ولا متلفاً مال ابنه الصغير
يجب ما يطلبه ولا يباحثون بالداخلية مقتضى الحال لاحاطة علم سعادتك
بذلك والتسليم باعطاء القول عن هذه المادة فلزم تحريره محضرتكم والاوراق مرسلة
المرجو بعد احاطة حضرتكم بها الافادة عن الحكم الشرعي (اجاب) وردت افادة المجلس
ومامعها من الاوراق المتعلقة بطلب حضرة اسمعيل بك مراد تسليمه الثلاث قطع
الجوهرية تعلق ولده القاصر المدعو مراد الهيكلي عنها بالافادة المذكورة بطريق ولايته
على ولده المذكور ومردوب المجلس الافادة من هذا العارف عن الحكم الشرعي في ذلك بعد
ان اعطى الجواب عن هذه المادة من حضرة مفتي المجلس وبيت المال ضمن هذه
الاوراق والافادة عن ذلك ان ما تضمنه جواب حضرة المفتي الموصى اليه من أن الولاية في
مال الصغير لا ينفذ إذا كان محموداً عند الناس ليس مبذراً ولا متلفاً لمال فيسلم له مال ابنه
إذا كان كذلك موافقاً للشرع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ناظر الداخلية
صورتها حيث تقتضي معرفة الحكم الشرعي فيما إذا كان يوجد بعض افراد عليهم ديون
شرعية حقيقية ثابتة حالة مستحقة الاداء لاربابها ويكون لاديين المذكورين املاك
من عقارات مبنية أو غير مبنية ولم يوجد تحت أيديهم وفي ملكهم ما يفي باداء تلك الديون
المستحقة شرعاً سوى هذه العقارات ويصير اشهار هذه العقارات في المزاد وتبلغ حد القيمة

شعبان

سنة

وتتمنى الرغبات في الاثمان التي يصل اليها المازاد ويحصل منهم التوقف في بيعها لاداء ما هو مطلوب منهم على هذا الوجه فهل للعالم الشريعي بيعها من قبله بملك الاثمان ممن يرغب شرائها بها أو ياذن لمن يلزم من قبضه ببيعها بدون رضا مالكها على قدر الدين الشرعي المطلوب منهم لادائه لاربابه ويجوز بذلك الحجة الشرعية باسم المشتري ويكون ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المدينون اللاتقي بسكناءه وسكنى عياله فانه لا يباع عليه كالا يباع عليه ثيابه المحتاج اليها وما يحتاج اليه على قدر ضرورة عيشته من الامتعة تؤمل افادة الحكم الشرعي عن هذه المسئلة شرعا على هذا لاجراما يقتضي (اجاب) نعم للعالم الشريعي أن يبيع بنفسه أو بماذونه حيث كان ممن يملك الانابة من عقارات هؤلاء المدينين بقدر ما تفي اثمانها بما هو مستحق اداؤه عليهم شرعا من الديون الشرعية المحالة المذكورة التي لا وفاء لها الا من اثمان هذه العقارات بدون توقف على رضا المدينين المذكورين والمحال ماذكر بالسؤال بناء على قول صاحبين الفتوى به كما صرح به العلماء والقاضي أن يحرجه شرعية بالشراء باسم المشتري ويكون ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المدينون اللاتقي بسكناءه وسكنى عياله فانه لا يباع عليه كالا يباع عليه دسنان من ثيابه وما يحتاجه من الامتعة بقدر ضرورة عيشته فيبدأ الحاكم لاداء المدينون الشرعية المذكورة ببيع الابسر فالابسر ما هو مملوك للمدينون المذكور والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر مضمونها الا مل بعد المعلومية بما ورد شرع مديرية المنوفية في ٢٤ محرم سنة ١٢٩٨ بخصوص توقف عبد الرحمن داود من شبراخيت في بيع الاطيان والدار الراسي مزادها على من ضرور من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجد التخيوي وقدره ستة آلاف قرش ومرغوب استفتا حضرتهكم هذا كرمكاتبه المديريه لتردد الافادة مما هو مرغوب مع اعادة الاوراق لاطار المديريه (اجاب) وردت افادة حضرتهكم بناء على ما ورد للضبطية من مديريه المنوفية المنبي على ما تحرر للمديريه من حضرة القاضي أفندي المديريه بشأن توقف عبد الرحمن داود من شبراخيت في بيع واسقاط الاطيان والدار الراسي مزادها على من ضرور من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجد التخيوي وقدره ستة آلاف قرش وأحيل اتمام هذه المسألة على حضرة القاضي المذكور مقتضى منشور الداخلية السابق صدوره بناء على فتوى هذا الطرف بغير انتظار رضا المدينون وان المتراعى لحضرة القاضي الموصى اليه عدم دخول هذه المسألة في حكم هذه الفتوى التي بني عليها النشر من الداخلية وانه ارسل الاوراق للمديريه كي اذا حصل الاكتفاء بذلك فيها ولا تعرض لهذا الطرف للافادة عنها الى آخر ما توضحه بما ذكره حيث ان الفتوى المحكي عنها موضوعها في الديون الشرعية الثابتة لدى الحاكم الذي يجرى البيع من طرفه اما بيئته أو اقراره فيرتفع على ذلك عند توقف المدينون الذي لا مال له من جفص

١٣

١٢٨٩

صفر

٩

١٢٨٩

ما عليه من الدين في بيع ماله الذي ليس من جنسه اسد اذ ذلك الدين الحال المستحق
اذا و عليه شرعاً مع كون ذلك المال المملوك له زائداً عن حوايجه الاصلية ان القاضى
يبيع بماذ كره قدر الدين المذ كور و يوفى الدين منه ويبدأ ببيع الايسر فلا يسر من ماله
المملوك له بل لا انتظار رضاه ويكون ذلك بمنزلة بيعه بنفسه على قول صاحبين المفتى به
و يحذر بذلك الحجة لا تسترى ان احتاج الحال لبيع العقار ولا يباع عليه دار سكنه مع
عياله اذا لم يمكن الاكتفاء باقل منه المكنى الجميع كما لا يباع عليه دستان من ثيابه وما
يحتاجه من الامتعة بقدر ضرورة معيشته الى آخر ما بسؤال الفتوى وجوابه المذ كورة
فينظر في شأنه ^١ الدين لدى حضرة القاضى فان كان ديناً شرعياً ثابتاً عليه باقرار
المدين أو يثبت عليه بالبينه بعد الخصومة الشرعية ان كان منكره يامر القاضى
بادائه لربه فان امتنع ولم يكن له مال من جنسه أمره ببيع ما يباع لاداء الدين ان وجد
ذلك فان امتنع باع عليه ما ذكر على وجه ما سبق هذا ما يقتضيه المنشور المذ كور والله
تعالى أعلم (سئل) في شخص بلغ مقعداً معتمداً بها لا يحسن التصرف وفي بعض أوقاته
يغيب عقله ولا ياكل ولا يشرب فهل اذا كان لا خرد عوى قبله في حق من الحقوق يقيم
القاضى عليه قيمته مع الخصومة عليه ولا يصح شرعاً ان يخاصمه بنفسه كما لا يصح
التصرف في أمواله وأمتعته حيث لا ولى له من أب أو جد أو وصيهما (أجاب) نعم يقيم
القاضى وصياً على المعتوه المذ كور لخاصم عنه في الدعاوى التى تقام عليه وأوله
ويتصرف في أمواله بالمصلحة اذا تحققت ما ذكر بالهؤال ولا تصح مخاصمته بنفسه شرعاً
اذ حكمه في هذه الحالة كصغير والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاث نسوة أخوات لمن
عقار وأطيان عشورية وقفن العقار والأطيان المذ كورة على أنفسهن مدة حياتهن
وعلى ذريت من بعدهن أقامت احداهن اختها المشاركة لها في الوقف والاستحقاق
وصياً مختاراً على ولدها القاصر لتصرف له فيما يخصه في الوقف على حسب المصلحة
والحال ان الولد المذ كور له والد مكلف رشيد أمين فهل اذا ماتت المرأة المذ كورة
تكون الولاية فيما يؤول الى القاصر من ريع هذا الوقف بعد قبض ناظره الشرعى لايه
المذ كور دون وصى الام حيث لم يكن مبدراً مفسداً (أجاب) ولاية التصرف في الوقف
بالايجار والقبض والصرف والهـ مارة ونحو ذلك لناظره الشرعى دون ولى القاصر
المستحق لريعه واستحقاق القاصر المذ كور في ريع الوقف بعد قبضه من جهات الوقف
بعرفة ناظره الشرعى ملكاً لا تناصر وولاية التصرف فيما يملكه القاصر لايه المتصرف
ذكر في السؤال دون وصى الام ففي رد المحتار من المأذون بالعزوا الى وكالة البهر عن خزنة
المفتين عند قول المتن ووليه أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضى أو وصيه دون الام أو
وصيهما مانصه وليس لوصى الام ولاية التصرف في تركة الام مع حضرة الاب أو وصيه أو
وصى وصيه أو الجده وان لم يكن واحداً من ذكرناه الحفظ وبيع المنقول لا العقار

١٢٩٩

١

مهرم

١٣٠١

٩

والشراء للتجارة وما استفاده الغير من غير مال الام مطلقا اه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل كان مع ابيه في المعيشة ثم مات ومن جملة ورثته ابن وبنت قاصران واب امين
 صالح للتصرف قادر عليه غير مفسد ولا مبذور ولم يوص الميت المذكور احدا على ولديه
 المذكورين ولو انه لا مال له فهل تكون الولاية عليهم ما لمجدهما ابي ابيهما المذكورين ان لم
 يعمه القاضي وصيا (اجاب) الولاية في مال الصغيرين المذكورين والحال ما ذكر
 بالذوال لمجدهما ابي ابيهما المذكورين حيث لم يوص ابوهم المتوفى احدا او يقدم المجد
 المذكورين والحال هذه على وصي القاضي ولا تتوقف ولايته شرعا على اقامته من قبل
 القاضي وصيا والله تعالى أعلم

• (كتاب الغصب) •

(سئل) في جماعة لهم أرض زراعة بخلها املاك لهم عن اصولهم استولى على ذلك جماعة
 في غيبتهم بواسطة شيخ قريتهم واستغلوا الثمر مدة فهل يكون لهم بعد حضورهم من غيبتهم
 رفع أيديهم عنها ومحاسبتهم على ما استغلوه من الثمر مدة اقصي لاثم ام لا (اجاب) على
 من استولى على ثمره نخل غيره تعديا واستتم اكلها ضمانا وترفع يده عما ثبت تعديه
 عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اناس يملكون بعض عقارات بالارث
 وبعد مدة صارت بلدتهم عهدا لبعض الذوات فكنيت اتباعهم العقارات المذكورة في
 صورة المستأجرين ومكنوا على ذلك مدة وهم يمتنعون من دفع الاجرة غضبا منهم لارباب
 الملك مع تكرار الطلب منهم للاجرة في ظرف تلك المدة ولم يجابوا لذلك لضيقهم فهل لهم
 اخذ عقاراتهم ورفع أيدي السكان المذكورين ولو طالت مدة سكناهم حتى بلغت خمس
 عشرة سنة حيث كانوا يقرين بالملك للمدعين ولا يمنع من ذلك مضى المدة والحال هذه
 (اجاب) يؤمر واضع اليد بالغصب المذكور برفع يده عن العقار وتسليمه لربه حيث
 كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالميراث
 الشرعي عن مورثهم البعض بالغ والبعض قاصر تعدى عليهم ارجل اجني واخذها منهم
 بالغصب وسكنها وصار ينفع بها الى الآن واكره شخصان الباقيين على كتابة وثيقة
 يالا باحة له قول اذا كان الحق ثابتا لهم فيها بالبيعة الشرعية يكون لهم رفع يد الغاصب
 عنها وانتم اعها منه ومطالبة باجرة نصيب الايتام منها مدة وضع يده عليها وتضمنه لها
 اتلفه واخذها بدون طريق شرعي (اجاب) يؤمر الغاصب برد الدار المغصوبة للملاكها
 وعليه اجرة مثل حصة اليتيم من الدار وضمان ما تلفه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين
 يستحقان دارا بالميراث الشرعي عن قريب لهما فوضع رجل اجني يده عليها في غيبتهما
 وسكنها فهل لهما اخذها منه ورفع يده عنها حيث لم يكن هناك من يقدم عليهم مامن
 العصبية ولا وارث لهما (اجاب) اذا ثبت ملك مورث الاخوين للدار المذكورة
 وانتقالها لهما بالارث يؤمر واضع اليد بتسليمها لهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

ربيع الثاني

١٣٦٥

١٩

١٣٦٥

٢٥

جمادى الاولى

١٣٦٥

١٦

١٣٦٥

٢٧

جمادى الثانية سنة

يملك جانباً من العدس المدشوش موضوعاً على شاطئ بحر النيل لبيعته المعتاد فيه نجاة رجل آخر ووضع فوق العدس براً تدباً منه ومن غير اذن ماله ذلك فبسبب ثقل البر حصل في العدس هرق ورطوبة احترقت العدس واتفقته فهل يكون صاحب البرضامناً بالتلف من العدس والحال هذه (اجاب) على المتعدي ضمان ما اتلفه بعد تحقق تعديه وإضافة التلف الى فعله بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض مملوكة لثلاثة أنفاً ومشاعة بينهم غرس فيها احداهم شجرة ليخ لنفسه الى ان كبرت فأراد ان يختص بها فنازعه باقي الشركاء فهل يكون له الاختصاص بها ام لا (اجاب) نعم يكون للغارس ما غرسه لنفسه في الارض المشتركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مستخدماً عند آخر خرج من عنده فامر الخدم وكيله بحسابته على ماله وما عليه فادعى عليه الوكيل بقدر معلوم من المال وانكر الخادم دعواه فاستولى الوكيل على بعض مواش وأمتعة للخدام وأخذها تدياً عوضاً عما ادعى به وكتب الوكيل وثيقة بأنه صار خالصاً بالقدرة الذي ادعى به عليه وقد سجن الخادم المذكور أيضاً تدياً منه فهل يجب بر الوكيل على رد ما أخذه من المواشى والامتنعة تدياً بالتمهر والتغلب ولا عبرة بدعواه الذين على الخادم المذكور حيث لم يثبت ذلك لا بينة ولا باقرار من الخادم المذكور طائفاً مختاراً (اجاب) ليس للوكيل المذكور الاستيلاء على مواشى الخادم وأمتعة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وخلف داراً واشجاراً وله بنت عم فقط لم يكن له غيرها وهي غائبة في بلاد الهـ عديد فلما حضرت وجدت شيخ البلد وضع يده على الدار والاشجار فأرادت نزعها من يده فقال لها لا تستعنى عندى شيئاً ولم يكن مشترى بالولاه دين على المتوفى بل واضع يده ظلماً وعدواناً فهل اذا أرادت نزعها من يده لا يكون له معارضتها وتجب لذلك (اجاب) اذا كان الملك فيما ذكرنا بتسالم الورث المذكور بالوجه الشرعي وانتقل الى وارثته المذكورة ولم يكن هناك مانع شرعي من دعواها بذلك يقضى لها به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها قابض بمديرية الاقاليم الوسطى بالصعيد قبضه رجل باذنها وادعى دفعه لزوجهها بدون اذنها قبل موته عنها وعن وارث آخر فهل يكون دفعه وناعاً على ذلك الرجل القابض له الدافع بدون الاذن (اجاب) حيث لم يثبت اذن المرأة المذكورة بالدفع لزوجهها يكون ذلك الرجل ضامناً لما قبضه من مالها والله تعالى اعلم (سئل) في مسجدين قرى بين من بعضهما وله ما بهجرة في الشارع نافذة الى خارج البلد من حين وضعهما من قديم الزمان والآن تعدى رجل على الهجرة التي في الشارع وأزالها وبني فيها وأدخلها في داره فهل لا يجوز له ادخال شيء من وقف المسجد في داره وإبطال الهجرة ويؤثر برفع البناء (اجاب) لا يسوغ للرجل المذكور التعدي على وقف المسجد ولا ادخال شيء منه في داره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك منزلاً وترك أولاداً ذكوراً واناثاً وتختلف عليه انكسار بجانب الديوان من

١٢٦٠ ٨

١٢٦٠ ١٢

١٢٦٠ ٢٦

١٢٦٠ ٢٩

١٢٦٠ رجب ٥

١٢٦٠ ٥

١٢٦٥

١٤

فردة وخلافها ولبعض الفلاحين فائض مما يخصه للديوان بسبب ان العمال يطلبون منهم زائدا فذهب بعض الفلاحين لبعض العمال ونقل الفائض يجتزئ به باسم المتوفى الذي عليه الان كسار ووضع يده على منزله واخذوه وكنهه من ذلك بعض حكام الناحية فهل يسوغ ذلك له ويفوز بالمنزل ويكون كالرهن أولا يسوغ ذلك واذا قلتم بعدم الجواز فهل يجاب واضع اليد على الغلة أولا (اجاب) ليس للرجل المذكور الاستيلاء على منزل المتوفى والحال ما هو مزبور بدون وجه يفتى ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ذمى يملك قطعة أرض مجاورة لزواية عدة لالة تقيم الجمعية المسلمين ومجاورة أيضا لمنزل رجل آخر فتعدي على حائط الزاوية وهدمها وأدخل منها قطعة قدر ذراعين في أرضه وأدخل فيها زقاقا لمسلك الدرب وجعل الجميع طاحونة وهدم أيضا حائط الجدار من الجهة الاخرى وبنائها وجعل فيها طاقعة لجائزة الطاحونة وذلك في غيبة الجار فهل يؤثر الذمى باعادة أرض الزاوية كما كانت واخراج ما أدخله من الزقاق لكونه لم يكن استحقاقا له ويسوغ للجار منعه من وضع الجائزة في حائطه لكونها ملكه (اجاب) يؤثر

١٢٦٥

١٥

الذي باعادة ما هدمه من الزاوية ورد ما استولى عليه منها ومن الزقاق المذكور بغير حق وليس له وضع خشبة ونحوها في حائط جاره بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوضع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا وبجوارها قطعة أرض خربة مملوكة لهما بالميراث الشرعي عن والدهما من قديم الزمان ويدهما حجة بذلك فتعدي رجل اجنبي في غيبة أحدهما وأحدث في الخربة المذكورة بناء لنفسه بالغصب فهل اذا كان الحق ثابتهما فيها يمنع ذلك الرجل من معارضتهما في ملكهما ابدون وجه شرعي ويكون لهما نزعها من يده (اجاب) للاخوين انتزاع الأرض المذكورة من الغاصب لها بعد تحقق الملك لهما فيها بالوجه الشرعي حيث لم تكن قيمة البناء المحدث فيها أكثر من قيمتها بل يؤثر الغاصب برفعها لم يملكه صاحب الأرض بقيمته مستحق القلع والله تعالى اعلم (سئل) في جلة رجال كان لهم طاحونة عن أب وجد لهم فهل في ضرر رجال

١٢٦٥

١٦

آخرون وبنوها وركبوا عليها عدة من طرفهم يدون اذن اصحاب الأرض فهل لا يصح الملك رفع ذلك للحاكم ليرفع بناء الغاصبين (اجاب) لملك الأرض تكليف من بني فيها يدون اذنهم برفع بنائهم اذا لم تكن قيمته أكثر من قيمة الأرض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في بيت ماتت عن اولادها القصر وعن زوج فسكن البيت الذي فيه الحصة المذكورة باقى الشركاء مدة سنين فهل يكون للابن ايتام بعد بلوغهم مطالبة الشركاء بحصة حصة مدة يتهمهم ووضع ايديهم عليها والانتفاع بها المدة

١٢٦٥

٢٥

المذكورة (اجاب) نعم للايتام بعد بلوغهم مطالبة باقى الشركاء والحال هذه باجر مثل حصتهم على المعتمد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض فيها ساقية غصبها من المتعهد بالبلد وقرس في الأرض شجرة افشكى صاحب الأرض للديوان فامر

١٢٦٥

٢٤

شعبان

برده ما لصاحبه ما فردهما له فاحكم الشجر الذي غرسه الغاصب (أجاب) قال في
التنوير وشرحه ومن بني او غرس في أرض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد لوقية الساحة
اكثر ولما لا ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر بقلعه ان نقصت الارض به ومنه يعلم حكم
الغرس في الارض المملوكة للغير على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له فخل يدفع ماله كل عام فتعدى عليه شيخ البلد واخذ الفخل قهرا وترعه من ربه فهل لرب
الفخل اخذه منه لكونه ترعه منه بلا مسوغ شرعي وهل له محاسبته على قيمة ثمره كل عام من
الاعوام الماضية حيث كان القدر معلوما (أجاب) اذا ثبت الملك في الفخل المذكور
للرجل ولم يثبت عليه ما يمنع من الدعوى به شرعا يقضى له به ويؤمر شيخ البلد برفع يده
عنه وعليه ضمان ما استغله من الثمار مدة استلائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن اولاده ذكور او اناث وترك جانبا من الفخل في بلدة اخرى فوضع رجل اجنبي يده
على الفخل بدون مسوغ شرعي فهل اذا ثبت الحق في الفخل للميت وانتقاله لاولاده يكون
لهم ترع الفخل ممن هو تحت يده قهرا عنه (أجاب) يؤمر المتعدى المذكور برفع يده
عن الفخل حيث تحقق الملك فيه للورث وانتقاله لورثته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث منه شرعا من دار وغيره فاستولى شيخ
البلد على ذلك قهرا عنهم بدون وجه شرعي فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للورثة اخذ
ما استولى عليه شيخ البلد من تركه الميت المذكور (أجاب) على شيخ البلد المذكور
رد ما غصبه مالا كه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني في ارض غيره
بغير اذن وقيمة البناء اكثر من قيمة الارض فهل يكون للباني تلك الارض بقيمتها لكونه
غاصبا لها وقيمة البناء اضعاف قيمتها (أجاب) اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة
الارض فلا غاصب ان يضمن لرب الارض قيمتها ولا يؤمر بالقلع على ما اختاره الكرخي
وجرى عليه في الدرر وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني في ارض غيره
بغير اذنه زاحما انه بني في ارض نفسه محتجا بوثيقة في يده مقطوعة الثبوت فهل اذا ثبت
ذلك الغير ان الارض ملكه وصحح دعواه بها شرعا واقام البينة على ذلك يقضى له بها
ويؤمر الباني فيها والحال هذه برفع بناءه وتسليم الارض للمدعي حيث كانت قيمة الارض
اكثر من قيمة البناء واذا كان بناء الباني من انقاض كانت في الارض ملكا للمدعي
يكون للمالك الاستيلاء عليها وليس للباني اخذ شيء منها (أجاب) الاصل ان الضرر
الاشد ينزل بالاخف فاذا بني شخص او غرس في ارض غيره بدون اذنه وكانت قيمة
الارض اكثر من قيمة البناء ضمن صاحب الارض قيمة الاقل لربه على ما جرى عليه في الدرر
وغیرها هذا اذا كان البناء بانقاض مملوكة للباني اما لو كان بانقاض رب الارض يكون
لربها اخذها مع ما فيها من البناء ولا يضمن للغاصب قيمة ما لا يبقى من ثمنه بانه بعد الهدم
ولا اجرة العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين ثابت شرعا على شخصين

شعبان
٢٨
سنة
١٢٦٥

رمضان

٢١
١٢٦٥

ذی القعدة

١٤
١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

محرم

٢٠

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

فأخذ عقارهما ونحلهما لنفسه قهر اعنهما واستمر مستوليا على ذلك الى ان مات
 فاستولت ورثته من بعده الى ان مات الشخصان المذكوران عن ورثة بالغين فأرادوا
 انتزاع العقار والنخل من ورثة رب الدين مع تضمينهم من منافع العقار المغصوب ونحو
 النخل من مدة الاستيلاء فهل تكون منافع العقار المغصوب غير مضمونة ولا تلزم أجرته
 تلك المدة وهل اذا أرادوا تضمينهم ثمار النخل وادعوا عليهم بمبلغ معلوم وانكروا ورثة
 رب الدين المبلغ المذكور يكون القول قولهم بيمينهم في انكار دعوى ورثة الشخصين
 المذكورين وهل اذا كان هناك بينة تشهد بالظن والتضمين لا باليقين والتحقيق لا تقبل
 (أجاب) منافع المغصوب غير مضمونة عندنا فلا أجز على الغاصب الا ان يكون المغصوب
 وقفا أو مال يقيم أو معد للاستغلال وعليه ضمان ما تلفه من الزوائد كالثمرة والقول
 قوله في مقدار ذلك بيمينه حيث لم يثبت المالك دعواه الزيادة بالبينة العادلة بطريق
 شرعي ولا تقبل الشهادة مع عدم جزم الشاهد بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يملك جاموسة باعها شيخا بلده في غيبته لرجل تاجر بثمن معلوم قبضه منه ثم باعها للتاجر لثان
 وهل كنت والآن رب الجاموسة يطالب شيخ البلد بها أو بقيمتها وهو يطلبها من الذي
 باعها له وهو المشتري الاول فهل لا يجب له لذلك واذا تحقق هلا كما يكون لرب الجاموسة
 مطالبة شيخ البلد الغاصب بقيمتها أولا (أجاب) لرب الجاموسة تضمين شيخ البلد قيمة
 جاموسه التي تعدى عليها وهل كنت وفي رد المختار من بيع الفصولي عن جامع الفصولين
 لو هلك الباع قبل الاجازة فان كان قبل قبض المشتري بطل العقد وان بعده لم يجز
 بالاجازة وللمالك تضمين أيهما شاء وأيهما اختار تضمينه ملكه ويرى ألا تحرف لا يقدر
 على أن يضمه ثم ان ضمن المشتري بطل البيع لان أخذ القيمة كإخذ العين وللمشتري
 أن يرجع على البائع بثمنه لا بما ضمن وان ضمن البائع فان كان قبض البائع مضمونا عليه
 أي بان قبضه بلا اذن مالكيه نفذ بيعه بضمانه وان كان قبضه امانة وانما صار مضمونا
 عليه بالتسليم بعد البيع لا ينفذ بيعه بضمانه لان سبب ملكه تأخر عن عقده اه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جاموسة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها
 مدة وهو يتعهدا ويصلحها ثم بعد ذلك أخذها شيخ البلد الذي هو البائع من أولاد المشتري
 وذهبها في غيبة المشتري وباع نجها مدعيانها كانت تحت يد المشتري وديعة فقط فهل
 اذا حضر المشتري وأثبت البيع منه بشهادة البينة واقرا به بذلك مرارا يحكم عليه
 بضمان قيمته التي بيعت بها بعد الذبح (أجاب) على من تعدى على ملك غيره واستهلكه
 بغیره شرعي ضمانه لما ملكه ببدله الشرعي وقت غصبه لا بما بيعت به بعد الذبح
 والله تعالى أعلم (سئل) في أيتام قصر لهم عقار ونخل استولى عليه رجل مدة من السنين
 ظلما وعدوانا وهو ينتفع بالعقار وثمار النخل فهل يكون للقصر الايتام بعد كمالهم
 اخذ عقارهم وبدل ما استهلكه واستغله من النخل وأجرة المثل للعقار (أجاب) على

١٢٦٦

٢٢

ربيع الاول

١٢٦٦

٦

ربيع الثاني

١٢٦٦

٢٤

جادي الثانية

١٢٦٦

١٨

الغاصب ضمان ما استهلكه ورد العين المغصوبة لما لكها وأجر المثل للعقار المذكور حيث
تحقق التعدد والى والغصب بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة المم بستان
فخل آل اليم بطريق الارث عن مورثهم أخذهم منهم ذواشوكه واستولى عليه وتصرف فيه
بغير اذنهم وأجازهم ولم يمكنهم دفعه عنه لشوكته فهل اذا مات ذواشوكه وأثبتوا دعواهم
بالوجه الشرعي يكرهون لهم نزعها من هو تحت يده (أجاب) يقضى على من استولى على ملك
الغصب برفع يده حيث لا مانع ولا يكون المغصوب تركه عن الغاصب والله تعالى
(سئل) في دار لها حريم يحوارها مملوك لاهلها فهل اذا بنى فيه شخص غريب أجنبي
تعدا يهدم بناءه ولا عبرة بدعواه ان هذا المحريم من الجرن خصوصاً وبين المحريم
والجرن طريق مملوك واسع للسارة (أجاب) لا يسوغ للرجل المذكور البناء في
الارض المملوكة لغیره تعديا ويمنع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في عقار معد
للاستغلال استولى عليه واحد بغير رضا مالكه واستوفى منافع مدة فهل يكون
للمالك مطالبته بأجرة مثله مدة استيلائه عليه (أجاب) يجب على الغاصب أجرة مثل
العقار المغصوب حيث كان معد للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
تسحب من بلد وتترك في داره ثورا معد للاستغلال فاستولى عليه شيخ البلد واستعمله
من غير اذن مدة طويلة وبعد ذلك ادعى تلفه فهل يكون غاصبا وتلزمه أجرة مثله
وقيته وقت غصبه (أجاب) اذا هلك المغصوب القيمي في يد الغاصب وجبت عليه
قيمه بول غصبه اجاعا ولا يجتمع الاجر والضمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك بستانا مات عن ابن قاصر فوضع العم يده عليه بدون ولاية شرعية وصار يستغل ثمره
في كل سنة لنفسه وبأخذ ما يتحصل من ثمره ويشتري به أشياء لنفسه من طين وغيره فهل
اذا بلغ القاصر وأخذ البستان من همه يكون له محاسبته على ما أخذ من ثمره اذا كان أخذ
شيئا منه تهجبه الدعوى حيث لم يكن العم وصيا ولا قیما على اليتيم مدة يمه ولم يكن في
عائلته واذا عمل عليه بانه كان ينفق عليه في زمن الصغر وعلى البستان لا عبرة بتعطله
ولا يكون ذلك مانعا له من أخذه من همه المذكور (أجاب) يضمن العم المذكور
ما استهلكه في شؤنه من ثمر البستان المملوك لابن أخيه ولا عبرة بما عمل به حيث
كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أم ولد في غيبته اتفقت
مع رجل آخر وأخذ جميع ما أعجبهما من بيت سيدهما من حلى وغيره ومكثت في بيت ذلك
الرجل بعد ان طرد منه زوجته وأولاده وتصرف فيما أخذاه كل ذلك بغير اذن ولا رضا
من السيد فهل يكون ضامنا لما آتاه من ملك ذلك الرجل (أجاب) اذا ثبت تعدد
الرجل المذكور على شيء معلوم من مال سيد أم الولد المذكور وجب عليه رده لو كان
قائما وضمان بدله لو غير قائم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مركب في البحر
معدة للضمان والاستئجار بقاء البهر جل ملاح واستأجر المركب المذكور من ربهما

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

شعبان
٣

١٢٦٦

شوال
٦

١٢٦٦

ذی القعدة
١٧

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

ذی الحجة
٢٧

محرر

باجرة معلومة ثم في أثناء المدة جاء إلى المستاجر المذكور رجل آخر وتعدى عليه وغصب
 المركب المذكور منه بغير إذن ولا مشاورة من ربهامدة طويلة متعلا ذلك الغاصب
 المذكور بان لزوجه مبلغا من الدراهم على رب المركب المذكور فهل إذا ثبت تعديه
 وغصبه للمركب المذكور بدون إذن من ربه أو تلف شيئا منها مدة الغصب يكون
 ملزوما بضمان ما تلفه وأيضا يلزمه أجرة مثلها حيث كانت المركب معدة للضمان
 والاستئجار ولا عبرة بتعطله المذكور (اجاب) على الغاصب ضمان ما تلف بيده من
 المغصوب ومنافع الغصب غير مضمونة إلا أن يكون المغصوب وقفا أو مال يقيم أو معدا
 للاستغلال فيجب أجر المثل على اختيار المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 آل لها مقدار معلوم من الدراهم بالارث الشرعي عن أمها استولى عليه رجل بدون إذنها
 ومن غير ولاية شرعية وهي غائبة ثم ماتت في غيبتها المذكور كورة فحضر وارثها وطلب منه
 المقدار المذكور فادعى أنه دفعه لما قبل موتها فهل إذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية ولم
 يثبت أنه وكيل ونائب عنها في ذلك بوجه شرعي لا يصدق في ذلك ويؤثر بدفعه لوارثها
 (اجاب) ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال واستولى الرجل المذكور على مال
 المرأة تعدى لا يقبل قوله بيمينه في الدفع لها حال حياتها ويقضى عليه بالدفع لوارثها
 حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آل لهم عقار عن مورثهم وفيهم
 قاصر استولى عليه أحد الورثة البالغ واستعمله مدة فهل يكون للقاصر بعد بلوغه رشيدا
 أخذا ما خصه من العقار والمساكنة على أجرة مثله مدة وضع يده عليه واستعماله وكذا الأخذ
 ما خصه من غير ذلك من الدواب وغيرها وإذا تصرف الأخ في نصيب باقي الورثة بدون
 اذنهم وأجازتهم وبدون ولاية شرعية لا يكون نافذا عليهم (اجاب) للقاصر بعد بلوغه
 رشيدا أخذا ما خصه من تركه مورثه وعلى من استولى على نصيبه في العقار حال صغره
 واستعمله أجرة المثل مدة استعماله واستعماله على ما أفتى به العلامة الرملي والتمرتاشي
 المحقق المال اليتيم بالوقف وتصرف الأخ المذكور في نصيب باقي الورثة بدون ولاية شرعية
 غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن في بيته وله قطعة من بيته المذكور
 واضح فيها التبن ويحواه بيت لرجل آخر فبات هذا الرجل الآخر عن البيت المذكور
 وليس له وارث أصلا فجاء رجل واستولى على هذا البيت وأخذه من غير حق وادعى ان
 هذه القطعة من بيت الميت المذكور ومن غير بيته تشهد له بذلك فهل لا تسمع دعواه
 والمحال هذه (اجاب) إذا مات شخص لا عن وارث فجميع ما تر كنه يوضع في بيت
 المال فترفع يد الرجل المذكور عن البيت ولا تسمع دعواه بما ذكره المحال هذه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية وفيها ساقية وأشجاره من صنط
 وقوت وائل وغير ذلك تعدى عليه شيخ بلده واستولى على تلك القطعة وما فيها من
 الساقية والأشجار فهدم الساقية وباع بعض الأشجار وتصرف فيه المشتري والبعض

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٤

الاخر صنع منه مرا كبت وغيرها وبعده مدة تسع سنين غرس الشيخ المذكور بها اشجارا
وتخلابا بغير اذن المالك والمالك قطع ارض اخرى بنى فيها برج جامع وغرس فيها اشجارا
بغير اذنه ورضاه والغرس جميعه والبناء والمالك غائب عن البلدة ثم بعد الغرس بسنة
حضر المالك واراد ان يضمه فقيمة جميع الاشجار والساقية التي هدمها ورددها فافكر
الشيخ المذكور بعض الشجر واقر بالبيع الاخر فهل اذا اقام بينة تشهد له بما ادعاه من
جميع الاشجار وان تصرفه فيما بغير وجه شرعي بل على وجه التعدي والغصب يضمن
الشيخ المذكور قيمة الاشجار والساقية التي هدمها ورددها يوم التعدي وهل يجب برعى
قلع الاشجار والتخل وهدم البرج حيث كان ذلك بغير اذن المالك ورضاه (اجاب)
على الغاصب ضمان ما تلفه وتفرغ الارض لما له كما بهدم ما بناه وقلع ما غرسه فيها
حيث لا مانع وتحقق الغصب والتعدي بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سـ مثل) في
رجل سكن دارا عملوا كة لغائب بغير اذن المالك وبغير عدا جارة وتسمية اجرة ثم بعد
مدة حضر المالك من غيبته وطلب اجرة الدار من الساكن فهل لا يجب له ذلك وهل اذا
احدث الساكن في تلك الدار بناء بغير اذن المالك ودفع شيئا من ماله في مقابلة ذلك
واراد الساكن الرجوع على المالك بعد دفعه لا يجب له ذلك واذا قلتم بدم اجابته هل له
هدم ما بناه ام لا (اجاب) منافع الغصب استوفاهما وعطاهما بغير مضونة الا في ثلاث
فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين اذا كان المعضوب وقفا للسكنى او للاستغلال او
مال يتيم او معد للاستغلال بان بناءه لذلك واشتراه لذلك ومن بنى او غرس في ارض غيره
بغير اذنه امر بالقلع والرد لقيمة الساحة كثر والمالك ان يضمن له قيمة بناءه واشجاره
بقوله اى مستحق القلع ان نقصت الارض بالقلع والله تعالى اعلم (سـ مثل) في رجل
مات عن ابنه القاصر وله ارض زراعة مشتملة على ساقية وغراس اشجار استولى عليها
رجل وصار يزرعها مدة وقد تلف بعض الاشجار وتلف الساقية باستعماله وغرس
في الارض بعض اشجار فهل اذا بلغ ابن الميت وطلب رفع يده عنها وضمان ما تلفه مما
ذكر واعترف له بانها حق ابيه واخبرانه وضع يده عليها بالمرشخ القريبة ودفع عليها مغارم
ويريد مطالبة ابن الميت بذلك لا يلزم ابن الميت دفع شيء من ذلك وترفع يد المستولى عنها
ويغرم قيمة ما تعدى عليه وتلفه من الاشجار والساقية ويؤمر برفع هراسه (اجاب)
على المتعدى ضمان ما تلفه ولا مطالبة على ابن الميت بما ادعى واضع اليد على الارض
دفعه من المغارم والله تعالى اعلم (سـ مثل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد
فصر وعنه ابيه وترك ما يورث عنه شرعا من المواتى وغيرها فاخذ صهره بقرة للاستفاد
بلبنها وجصا نال كوبة بهدمته فهل يكون للورثة من ماله البتة مما ان كانا قائمين وبقيةتهما
ان كانا هالكين واذا ادعى هو او غيره على الميت بدفن وانكر الورثة ذلك لا بد من ثبوت
على يد المدعى كم الشرعي بالبينة الشرعية (اجاب) اذا ثبت استيلاء الرجل المذكور

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٢

ربيع الاول

١٢٦٧

١٥

جمادى الثانية

١٢٦٧

٢٩

على شيء من اعيان تركه المتوفى بدون وجه شرعي امر برده لمستحقه ان كان قائما ويبدله
ان كان هالكا ولا اعتبار بدله وادى دينه الى الميت بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات وترك دارا وورثة وزوجة وولدها منه فاستولى شيخ البلدة على تلك
الدار بقوة واقتدار ثم ان الزوجة خرجت من البلد وتوجهت الى مصر لتزور ولدها ولها
دار تخصها فيها بعض غلالها وامتنعة فاخذ الدار شيخ البلد واخذ ما فيها من الغلال
والامتنعة وهناك بينه تشهد بذلك كله فهل يكون للورثة انتزاع دار مورثهم من شيخ
البلد ومن أسكنه فيها ويكفون ائمة المرأة انتزاع دارها من شيخ البلد ايضا والرجوع
بجميع ما اخذ منها سيما والمدة قصيرة لا تبلغ خمس سنوات (اجاب) للورثة انتزاع دار
مورثهم المملوكة له من شيخ البلد المذكور حديث نهدي عليهم واخذها بطريق النصب
ويؤمر ايضا بردهما استولى عليه من امتعة الزوجة الخاصة بها ودارها المملوكة لها والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا نهدي عليه رجل آخر ذكوة وغصبه منه
واستولى عليه ووضع يده على المكان جبر على المسالك بدون وجه شرعي وأتلف في المكان
اعيانا من شجر مغروس وبعض بناء وغير ذلك فهل اذا تحقق ما ذكر يكون ضامنا له شرعا
(اجاب) نعم على الغاصب المذكور ضمة ان ما أتلفه أو أتلف بما غصبه من الاعيان المذكورة
بالوجه الشرعي حيث تحقق ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غصب قطعة أرض من
مسجد وبني فيها طاحونة لطحن عليها المائنة فقط ومات عن وارث فاشترى وارثه قطعة
أرض بجانبها وبنها بيتا وجعل سقفه مركبا على الطاحونة منفصلا من الدفي ومتصلا
بالاهلي وبينهما طريق ثم باع البيت لرجل آخر قبل أن يتم بناءه ومنافعه ولم يكن صالحا
للسكنى والاسكان فأكمل المشتري بناءه من ماله ثم ان البائع المذكور أجر الطاحونة
لناس وأعد لها للاستغلال والاطحن عليها ليلا ونهارا فسبب ذلك حصل للبيت المذكور
تخلخل وانشقاق وتصدع في الابنية وحصل بسبب ذلك ضرر للبيت وربما ينحشى من تزايد
الضرر بسبب ادارة الطاحونة ليلا ونهارا وربما ينحشى من اتلاف البيت أو سقوطه فهل
يؤمر صاحب الطاحونة برفع الضرر عن مال البيت ولناظر المسجد برفع الطاحونة
الموضوعة بغير حق وضم أرضها الى المسجد (اجاب) ترفع يد وارث الغاصب لأرض
المسجد بعد ثبوت غصبه لها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين بيت
المال بما مضى منه ان المرحوم خورشيد باشا مدير الدقهلية سابقا كان مستخدما بطرفه
وكيلا على نواحي عهدة حسين أفندي وبعد وفاته ادعى وكيل دائرة أولاد المتوفى على
وكيل عهدة بانه كبس أقطانه في دولاب تعلق المرحوم مدة حياته وطالب به باجرة ذلك
الآن فعارضه الوكيل بان ذلك كان باذن المرحوم له مشافهة وأشهدناظر الشون تعلق
المرحوم ولماسئل منه أفاد بان المرحوم امره بذلك ثم لما صار له تجواب أولاد المتوفى
أفادوا انه من حيث صار التصديق من ناظر الشون على ذلك فهم قابلون امر والدهم في

١٢٦٧

٣

رمضان

١٢٦٧

١٩

شوال

١٢٦٧

١١

كبس القطن بدون أجره وحيث ان التركة مستغرقة الديون فمقتضى الافادة عن المحكم
الشريعى في تصديق اولاده هل يجوز له شرعاً أم كيف فلزم تحرير هذا ثمل الافادة ليجرى
اللازم (اجاب) لا مطالبة على الوكيل المذكور باجرة ما كبسه من القطن في دولاب
موكله ولويدون اذن الموكل حيث لم يكن الدولاب معد للاستغلال والمعد للاستغلال
هو ما بناه صاحبه لذلك واشتراه لذلك قيل او أجره ثلاث سنين على الولا ولا يصير معداً
باعداداً بالانسيبة للشترى وبشترط علم المستعمل بكونه معد للاستغلال حتى يجب
عليه الاجر كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية
اميرية موهبة يسد امرأته على مبلغ من الدراهم وجدها الراهن في سنة من السنين بعد
نزول الماء شراعى وخالية من الزرع والرى فرواها وزرعها لنفسه يبيذرو بعدديدو
صلاحه تعدت عليه تلك المرأة وأخذته بغير اذن الزارع فهل تكون ضامنة لما أخذته
حيث أخذت قد رأت صحبه الدعوى ويكون الزرع لزارعها واذا تعالت بان الارض
تحت يدها بالرهن لا عبرة بتعللها (اجاب) على المرأة المذكورة ضمان ما تعدت عليه
واستهلكته من مال الغير حيث ثبت التسدى بالوجه الشريعى والله تعالى أعلم
(سئل) في طاحونة وحانوت ووربع مشتمل على مساكن مشتركة بين جماعة اثلاثاً
على الشيوع في ذلك بعضهم يملك بالارث وباقيهم بالشرا فاتفقوا على ان يختص كل جماعة
منهم بشئ من ذلك العقار مهياة على سبيل التعديل في تغيير حصته فاخص الجماعة
الوارثون بالربع وتساووا على ذلك ومضى عليه مدة مديدة ثم ان الذين كانوا اخصوا
بالربع مهياة اقرروا واعترفوا بالرجل انه هو الوارث الغاصب دونهم فاراد ذلك الغاصب
نقض المهياة ومحاسبة باقي الشر كاه على اجرة ما يديهم مدة وضع ايديهم والحال انهم
عمر واما يديهم باذن الباقي فهل ليس لذلك لغاصب اجرة ما مضى للعقار المشترك
حيث صار الحق له الا ان باقرار من كان واضعاً يديه على نصيبه بالمهياة (اجاب) ليس
للفاصب المذكور مطالبة باقى الشر كاه باجرة ما استعملوه من المشترك فيما مضى والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً خالية من البناء غصبها منه آخر وبنائها
داراً لنفسه من مدة عشر سنين وزياة والا تزييد برب الارض نزعها من الباقي واخذها
منه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض وتحقق ما ذكره بطريق الشريعى
لا يجاب رب الارض لذلك وعلى الباقي دفع قيمة الارض لربها وماذا يكون الحكم (اجاب)
اذا غصب أرضاً وبنى فيها وكانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يضمن الغاصب
قيمة الارض على قول الكرخى قال في النهاية وهو وفق لمسائل الباب والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية زرعها ذرة فبعد يدو الزرع وصلحاه حصل له
زعل فخرج من البلد فوضع شيخ البلديده على الذرة واخذها والحال ان الرجل خالص
من جميع المطالب من خراج وغيره فهل اذا غاب نحو ثلاث سنين وعاد لبلده ثانياً يكون

١٢١٧

٢٠

ذى الحجة

١٢١٧

١

١٢٢٧

١٩

ربيع الاول

١٢٢٨

٤

١٢٦٨

١٤

جادی الاولی

١٢٦٨

٢١

له مطالبة شيخ البلد المذکور عنه الشرعي اذ لو كانه من اهل البيت اخذ قدر اتضح به الدعوى
اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) على شيخ البلد المذکور دفع بدل ما ثبت
استيلاؤه عليه من مال الغير بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يملك جملين معدين للاستغلال للعمل عليهما بالاجرة فغصبهما رجل واستعملهما لتعديا مدة
من الاشهر فهل والحال هذه يكون لصاحب الجملين محاسبة المستولى عليهما بالاجرة
المثل مدة استعماله حيث كانا معدين للاستغلال (اجاب) نعم يكون لرب الجملين
المذکورين المطالبة بالاجرة منلهم ما حيث كانا معدين للاستغلال على ما نقله في رد المحتار
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن قصر وله عدة لث - غيل القصب موضوعة
بمخاتوت وقف فوضع شيخ الطائفة يده عليهم امدعيان له دين على الميت ثم مات الشيخ
المذكور عن ورثة فاستدعى ناظر الوقف للديوان فصدر امر منه لشيخ الطائفة بفتح
المخاتوت المذکور وتسلمها خالية للناظر ففتحها الشيخ الثاني ووضع العدة المذكورة
بجملين آخرين من جملة اما كن الوقف فلما بلغ القصر المذکور ورون ووجدوا المخاتوت
التي كان ساكن فيها والذهب مفتوحة سالوا شيخ الطائفة عن عدة والذهب وطلبوا تسليمها
اليهم فامتنع من ذلك وطالب منهم اذنا من ورثة الشيخ الاول والان ادعى ناظر الوقف
على بنت الشيخ الاول بان العدة المذكورة ملك لوالدها وطلب اجرة المملين المذکورين
منها فأنكرت جريان العدة المذكورة في ملكها واعترفت بانها ملك لابي القصر وانه لا
حق لها ولا لوالدها قبله فلما منع الناظر عنها من جهة المحاكم الشرعي ادعى الناظر
المذکور على رجل من ورثة الميت الاول بانه يملك عدة لتسغيل القصب تلقاها هو واخوته
عن ابيهم وبانها موضوعة بجملين من جملة الموقوف عليه مدة سنين وان اجرة تلك المدة
تلزهم بسبب ان العدة المذكورة موضوعة في المملين المذکورين المدة المذكورة فهل
لا يحكم بوجوب اجر ممل المملين المذکورين على ورثة الميت الاول المذکورين والحال
هذه خصوصاً وقد اقر الناظر المذکورين يدي المحاكم الشرعي بانه لا يعلم من الواضع
لتلك العدة المذكورة بالمملين المذکورين (اجاب) حيث لم يثبت استيلاء ورثة الميت
المذکور على تلك الاماكن بعد موت مورثهم لا يكون للناظر مطالبتهم بشئ من الاجرة
وترفع يد المستولى على العدة الموروثة لهم ومطالبة الناظر بالاجرة المثل على من تعدى على
الوقف واستعمله بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار تهدمت
ابنتها فاستولى عليها جاره غصبا وادخلها في بنائه وحفر أرضها فهل يجب على الغاصب
نقض ابنته حيث لم تكن قيمة البناءا كثر ويلزمه تسوية ما حفره منها (اجاب) على
الغاصب رد المغصوب فيثور الغاصب المذکور بتسليم تلك الدار لما ملكها والحال هذه
حيث لا مانع وصرحوا بان صاحب الارض يضمن لصاحب البناء قيمة بنائه مستحق
القاسح اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء ويضمن الغاصب ما نقص من

١٢٦٨

٢٢

جادی الثانية

١٢٦٨

٦

المغصوب بعمله أو في يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض وغراس فيها وساقية غاب وله نائب قائم مقامه فيها فاستولى عليها رجل وغصبها من نائب الغائب فهل إذا حضر الغائب ووجد الغاصب قد قطع الأشجار والغراس وباعها واستهلك ثمنها وأعمال الأشجار في مصالح نفسه يكون له تضمين قيمة ما استهلكه من ذلك ورفع يده عن الساقية حيث كان معترفاً بذلك (أجاب) نعم له ذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب زرع آخر وقت الحصاد واستولى عليه تعدياً وإضافه لزرعه فهل والحال هذه يكون على الغاصب ضمان ما غصبه به لربه ويلزمه رده للغصوب منه (أجاب) يؤمر الغاصب برده ما غصبه من ما لا يمكنه ويجبر على رده له بعد تحقق غصبه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً بطريق الارث عن أبيه تعدى عليه رجل آخر وأخذ أخشابها وأبوها بالقهر والغلابة عنه بدون وجه شرعي فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية يجبر المتهدى على تسليم ما أخذه من الأخشاب والابواب للمالك المذكور قهرًا عنه (أجاب) على الغاصب رده ما غصبه إن كان قائماً وضمان بدله إن كان هالكاً أو مستهلكاً والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر له نخل وعقار عن مورثه وضع شيخ البلديده على العقار والنخل بغير وجه شرعي في غيبة الابن القاصر عن البلد فهل إذا حضر القاصر إلى البلد بعد أن بلغ رشيداً يكون له أخذ العقار والنخل من يد شيخ البلد المذكور وله محاسبة الشيخ المذكور على ما استغله من الثمر مدة استيلائه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للقاصر المذكور بعد بلوغه رشيداً أخذ النخل والعقار الآيل إليه بالارث ويقضي له بذلك حيث أثبت دعواه بالوجه الشرعي وعلى من استولى على عقار القاصر بدون عقد اجارة المثل مدة استيلائه ويضمن ما استهلكه من ثمرة نخل الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب وعن بنت ابن حاضرة وترك ما يورث عنه شيئاً فهل والحال هذه يكون ما تركه الميت لابنه خاصة دون بنت الابن حيث لا وارث سواه وإذا تصرف الميت في بيع بعض الأخشاب وغيرهما من التركة في غيبة ابن الميت بدون وجه شرعي يكون له محاسبته على ثمن ما باعته من تركة أبيه (أجاب) لابن المتوفى المذكور مطالبته بنت أخيه بما استولت عليه من تركة أبيه وعليها ضمان ما استهلكته منها لاختصاصه بكل التركة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أجارا وانقضا اشتراها بثمن معلوم من الدراهم ووضعها في بيته فاستولى عليها رجل ونقلها غصباً وتعدياً ومالكها محبوس فلما خرج من الحبس طلب من الغاصب ردها إليه أو دفع قيمتها وأدعى عليه بذلك فهل إذا اعترف المدعي عليه بأخذها ونقلها من بيت المدعي يؤمر بدفع قيمتها إن تلفت أو ردها بعينها إن كانت باقية (أجاب) على الغاصب رد عين المغصوب إن كان قائماً وضمان بدله إن كان هالكاً أو مستهلكاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلاً هدمه وما نأبى

١٤ ١٢٦٨

رمضان

٢ ١٢٦٨

شوال

٩ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

ذى القعدة

٢٨ ١٢٦٨

ذى الحجة

١٨ ١٢٦٨

ذى القعدة سنة

١٢٦٨

١٨

فى الحجة

١٢٦٨

٢٤

محرم

١٢٦٩

١٣

ماله له بفناء آخره وهدم جدرانها التي كانت باقية فيه وبناءه بغير اذنه ورضاه وقدمه منه
 من البناء حيث علم فلم يمنع بل تم بناءه تعديا من غير شبهة فهل والمحال هذه اذا ثبت
 تعدي الباقي وثبت انه باق على ملك المالكه يكون له الزام الباقي بنقض بنائه وتسوية
 الارض كما كانت (اجاب) نعم لصاحب الارض ان يكلف الغاصب برفع بنائه اذا
 كانت قيمة الارض اكثر مما احده عليه او مادده الغاصب من بناء المالك عليه
 ضمانه فان اعاده مثل الاول أو وجود منه برئ كما في رد المختار من التعصب فيكون للمالك
 اخذما بناء الغاصب من المجدران في هذه المحالة والرائد على بناء المالك يكلف الغاصب
 نقضه ما لم يتم ملكه المالك بقيمة مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 بنى بيتا مشيدا وبجواره أرض تزرع عسلا لثخص آخر فادعى مالك الأرض على
 صاحب البيت بأنه أخذ قطعة من تلك الأرض وأدخلها في أرض البيت وبنى فيها
 فهل على فرض ثبوت ذلك يتملك صاحب البيت تلك القطعة من مالكة بغير قيمتها
 بمعرفة أهل الخبرة ولا يؤثر برفع بنائه منها اذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض
 (اجاب) قال في التنوير ومن بنى أو غرس في أرض غيره بغير اذنه أمر بالقلع والرداى
 وأمر برد الأرض للمالك قال المصنف في شرحه المسمى بفتح الغفار هذا اذا كانت قيمة
 الساحة أكثر من قيمة البناء وان كانت قيمة البناء أكثر فللغاصب ان يضم له قيمة
 الساحة ويأخذها ذكراه في النهاية اه وهذا التفصيل ذكره الكرخي في بعض كتبه
 وقال انه المراد بما ذكر في الكتاب وجرى عليه صاحب الدرر ايضا حيث جعل محل القلع
 اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء والغرس فلا ينقطع حق المالك اما اذا كانت
 قيمتهما أكثر فللغاصب ان يضم له قيمة الساحة كما في حواشي الدرر المختار وقال حافظ
 الدين في الكنز ولو غرس أو بنى في أرض الغير قلعا وردت اى قلع البناء والغرس وردت
 الأرض الى صاحبها قال العلامة الزيلعي في شرحه هذا اذا كانت قيمة الساحة أكثر من
 قيمة البناء فان كانت قيمة البناء أكثر فللغاصب ان يضم له قيمة الساحة فيأخذها
 ذكراه في النهاية اه فعلى ما ذكره هؤلاء الاثمة اذا كانت قيمة البناء الذي احدث في
 أرض الغير أكثر من قيمة الأرض كما هو مذکور بالسؤال وأراد صاحب البناء دفع قيمة
 الأرض لربها يكون له ذلك ولا يجبر على قلع بنائه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل له قطعة أرض طلبها منه آخر ليقنع ببناء فيها للخبر فامتنع من ذلك فاحضره
 ذو شوكة بالبلدواكرهه على أن ياذن له بالانتفاع فاذن المالك مكرها ثم بعد ذلك أراد
 الرجوع في أرضه ونزعها منه هل يجوز له ذلك (اجاب) نعم له الرجوع فيما هو مملوك
 له والمحال ما ذكره حيث لا مانع وكذا الحكم لو لم يكن مكرها على الاذن بالبناء لان ذلك
 عارية وللعير الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخلا وأطيانا
 ومثلا وله أولاد دعم عصبية فوضع يده على ما ذكره رجل اجنبي ذو قوة وأحب

مهرم سنة

أولادهم أن يأخذوه فنعهم الرجل المذکور ولم يرض أن يعطيهم ما تركه ابنهم
والحال أنه لم يكن له وارث غيره - ولم يكن لمن وضع اليد على المتوفى دين فهل لأولاد
العم ماتر كه ابنهم (أجاب) لا بناء العم العصبية أخذ ماتر كه مورثهم من التخل
والمثل بعد ثبوت نسبهم بالوجه الشرعي حيث لم يوجد للمتوفى وارث سواهم والحق في
الاطيان الاميرية لمن يمكنه الحسا كم منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وبنت وترك دارا ثم مات الابن قبل القسمة عن اخته شقيقة وعن عاصب ثم ماتت
الاخت المذکورة عن أولادها المذکورة فوضع شيخ البلد يده على الدار المذکورة في
غيبه الورثة وأخذ منها ما بدا له وأخشا باغيه اذ هم فهل يكون له مرفوع يده عنها وتضمنه
ما أخذ وما تلفه منها حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن مورثهم بالبينه الشرعية (أجاب)
يؤثر العاصب برفع يده عن المقصوب القائم وعليه ضمان ما تلفه منه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى أرضا من آخر مجهولة الحدود والقدر والبائع مستند على حجة
مجهولة الحدود والقدر فلما اشترى منه الأرض المذکورة جعل لها حجة وضمنها حدودا
لم تكن موجودة في أصل الحجة القديمة ولم تزل بها الجهالة ولجمل المشتري المذکورة الحدود
تعدى على أرض الجار المتعلقة بالوقف والمالك وأدخل منها اثني عشر فدنا في الحجة من
ذلك ستة أفدنة من الوقف لم يضع يده عليها وقد اتان من الوقف وأربعة من المثلث وضع
يده عليها فاحكم الله في هذه الحادثة فهل شرؤه فاسد وترجع الأرض لصاحبها وما
أحكم في البناء والتبجير اللذين أخذتهما فيها المشتري المذکورة (أجاب) يفسد البيع
لجهالة المبيع وترفع يد العاصب المتعدى ويؤثر تسليم الأرض المملوكة لربها والأرض
الموقوفة لناظرها الشرعي وبقلم ما أحده فيهما من البناء والتبجير غير حق إذا لم يضر
رفعهما بالأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض مزروعة محدودة
بوحجبة شرعية من قاضي الجهة مسجلة بالحكمة وله جار يملك قطعة أرض محدودة
بمحجة شرعية مسجلة بهذه المحكمة أيضا جار عليه وغصب منه قطعة أراد أن يدخلها
في أرضه بزعم أنهما من ضمن حجة فعارضه صاحب الأرض المقصوبة بأن هذه القطعة
من ضمن حجة لا من ضمن حجة العاصب وتنازعا في الحد ودحا في رفعت القضية لحاكم
شرعي يفصل بينهما في الحد ودحا بوجبة حجة كل منهما فهل يسوغ للعاكم الشرعي أن
يطلب حجة كل منهما ليستدل منها على الحد ودحا يعطى كل أحد حقه بمقتضى حدود حجته
ولا يكون للقاضي أن يطلب البينة المذکورة في الحجج لان الدهوى من كل في شان
الحد فقط وهي موضوعة بالحجج فإذا لا حاجة لحضور الشهود (أجاب) يؤثر العاصب
بردماء صبه لما ذكره بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي وقد صرح الرمي وغيره بأنه لا يعتمد
على الصكوك والكرواغد ولا يقضى بها بدون اثبات مضمونها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا بالشراء الشرعي بثمن معلوم تعدى عليه رجل اجنبي وأخذها منه

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

١٨

ربيع الاول

١٢٦٩

١٣

- بالحجر عليه مع بعض أمتعة له فيها ثم بعد ثلاث سنين مات الغاصب عن وارث فهل لرب
الدار أخذها وأخذ الأمتعة حيث كانت موجودة ويجوز الوارث على تسليمها لربها حيث
كان الحق ثابتا له فيها بالبينّة الشرعية (أجاب) تؤمر ورثة الغاصب برد العين
المقصودة إليها بعد تحقق الغصب بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استولى على قطعة أرض بها بناء قائم فأزال ما فيها من البناء وحوط عليها بالبناء ومنع
صاحبها منها ظلما وكما يريد أن يترافع معه على يد قاض يتحايل ويطلب الامهال
والآن قد توفي ذلك الرجل فهل لصاحب الأرض إذا أثبت بالطريق الشرعي استحقاقه
تلك الأرض وما كان فيها من البناء أن يأخذ أرضه ويطلب بقيمة البناء الذي تعدى
بإزالته من التركة لاسيما والمدة نحو خمس سنين أو أقل ومعه بينة تشهد بذلك (أجاب)
على المتعدي ضمان ما تلفه تعديا في تركته وعلى وارثه رد ما غصبه لربه حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة تعدى عليه رجل ذو شوكة وغصبها منه بالأكراه
وبناها واستمر واضعا يده عليها مدة خمس وعشرين سنة ولم يتمكن مالكها من نزعها منه
لأنه ذو شوكة فهل إذا زال الأكراه يموت المالك الدار أخذها واستردادها
من ورثة المالك حيث ثبت الملك له فيها بالوجه الشرعي وما الحكم في البناء الذي فيها
(أجاب) إذا غصب شخص أرضا وبني فيها أو ثبت ذلك شرعا ينظر فإن كانت قيمة الأرض
أكثر من قيمة البناء يكون لرب الأرض أخذ أرضه ودفع قيمة البناء لربه وإن كانت قيمة
البناء أكثر يكون على رب البناء قيمة الأرض لربها على ما قضى به المتأخرون والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض تلقاها عن أبيه وجده من قديم الزمان تعدى
عليه شيخ البلد وأخذها منه بدون وجه شرعي من مدة ست سنين فهل إذا كان المالك
ثابتا لرب الأرض فيها بالبينّة الشرعية يكون له نزعها ممن وضع يده عليها تعديا ولا تكلف
البينة السؤال عن تاريخ مدة وضع يده شيخ البلد عليها بل تكفي شهادتها باصل المالك لربها
(أجاب) إذا ثبت للمالك في تلك الأرض للرجل المذكور ولم يوجد ما يفيد زوال ملكه
هنا يؤمر شيخ البلد المتعدي عليها برفع يده عنها وتسليمها لمن له الملك فيها ولا يكاف
المشاهد ببيان تاريخ التعدي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية
أميرية غرس بها أشجارا وبني بها كن وسواقي وغير ذلك ومكث مدة مد يد قوسنين عديدة
وهو يتصرف فيها ويدفع ما عليها من الأموال بجهة الميرى بفناء رجل ووضع يده على
الأرض المذكورة وقطع ما فيها من الأشجار وهدم بعض البناء وأنف السواقي بالهدم
والرذم وأخذ آلتها وكل ذلك فعلة بدون إذن صاحب الأرض المالك للبناء والغراس
ويدون أطلاعه ورضاه فهل يلزمه قيمة ما تلفه وإذا مات تؤخذ من تركته (أجاب) على
المتعدي ضمان ما تلفه من مال الغير ويؤخذ من تركته إذا مات حيث أثبت مدعي ذلك
وهو بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة تعدى

سنة

ربيع الثاني

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٣٠

جداى الاولى

١٢٦٩

٤

أخو بهض الشريكاء على حصة أحدهم وبناه الرجلين بدون إذن المالك وإجازته
 فاستعملها المشتريان المذكوران وأتلفا عتقهما وورد المالك البيع وحكم برد البيع لربه
 فهل إذا تحقق تعديهما وأتلفا عتقهما العدة الطاحونة المذكورة يكون للمالك المذكورين
 تضمين المتعدي لما أتلفه من العدة المذكورة بطريق التعدى (اجاب) نعم يكون
 للمالك تضمين المتعدي ما أتلفه بعد تحقق التعدى بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك منزلا وطاحونة فباع الطاحونة مع حاصل ومسماح لها لرجل بثمن معلوم
 وبعد مدة باع المنزل لرجل آخر بثمن معلوم فتعدي مالك الطاحونة لكونه ذا شوكه وأخذ
 قطعة من حوش المنزل وأدخلها في الطاحونة وقطعة جعلها دار دواب ووضع يده عليهما
 ثلاث سنين فهل إذا ثبت مالك المنزل دعواه بالوجه الشرعي يكون له نزعهما من واضع
 اليد ولا يسقط حقه منهما بمضي تلك المدة (اجاب) يؤثر التعدى برد ما استولى عليه
 لربه بعد تحقق تعديه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على
 قطعة أرض من حوش بيت جاره وعلى حائط جاره الخاص به وبني فوق ذلك بناء
 لنفسه من ماله وذلك كله في غيبة الجار المالك لذلك فلما حضر باع المكان المذكور
 لرجل بثمن معلوم بعد أن أوقفه على حدود المكان وعلى ما تعدي عليه الجار وأمره
 بالانزاع مع الجار في رفع يده عما تعدي عليه وامتلأ المشتري لذلك فهل إذا ثبت تعدى
 الجار المذكور بالوجه الشرعي يؤثر الجار المتعدي برفع ما تعدي عليه (اجاب) يؤثر المتعدي
 المذكور برفع يده عن مال الغير بعد ثبوت تعديه على ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في قاصرة تملك بيتا بطريق الميراث عن أبيها سكنه زوجها أمها بغير وجه شرعي
 ولا عقد جارية مدة ثم بلغت القاصرة وأرادت طلب أجرة المثل من زوج أمها المذكور فهل
 لها طلب أجرة المثل (اجاب) على من استولى على عقار القيم وسكنه بجر مثله مدة استيلائه
 عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له سهم زرع في أرضه بدأ صلاحه وأراد قلعه
 فسابقه البحر وغرق فطلب من جماعة الأمانة في إخراجهم وأن يدفع لهم أجرة عملهم
 فامتنعوا من ذلك واستقلوا به وأخرجوه لأنفسهم يريدون تملكه فهل إذا لم يتركه ولم
 يعرض عنه يكون له أخذه منهم ولا يلزمهم أجرة والحال هذه (اجاب) لرب السهم
 المذكور نزعهم ممن هو تحت يده حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بناقل شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيه وجدته من قديم
 الزمان تعدي رجل أجني وأخذ قطعة منها في غيبة المالك وبني فيها بناء لنفسه في غيبته
 بغير إذنه ورضاه فهل إذا حضر الغائب وأثبت المالك فيها بالوجه الشرعي يكون له نزع
 ما أخذه من ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) ترفع يد الغاصب لأرض الغير بعد ثبوت
 الغصب بالوجه الشرعي إذا لم تكن قيمة البناء الغاصب فيها أكثر من قيمة الأرض المنصوبة
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له إبنان في عياله ومعيشتهم أخذوا من أمته مملوكا

شعبان سنة

١٨ ١٢٦٩

رمضان ٩ ١٢٦٩

ذى الحجة

١٦ ١٢٦٩

٢٩ ١٢٦٩

محرم ١٤ ١٢٧٠

٢٦ ١٢٧٠

- لا ييم - ما وانقر داهم - ما في معيشة وحدهما تعديا فصار الاب يطا بهما بما اخذاه في حال حياته تعديا الى أن مات الاب عنهما وعن ورثته فهل اذا أثبت باقي الورثة ان أخذ المواشي وغيرها من الاعيان التي أخذها الابنان كان تعديا تكون ميراثا عن الاب تقسم على جميع الورثة وليس للابنين المذكورين الاختصاص بهادون باقي الورثة بدون تخصص حيث كان الملك ثابتا للاب بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يقسم ما ثبت انه تركه عن المتوفى المذكورين ورثته بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه تعدى رجل اجني ووضع يده عليه في غيبة الوارث في بلدة أخرى مدة خمس سنين بغير طريق شرعي ولم يزل رب النخل المذكور ينازعه في شأنه تلك المدة الى الآن وهو يحجده حقه جدا كليا فهل اذا ثبت الوارث الملك فيه له عن أبيه بالبيئة الشرعية يكون له نزع من واضح اليد عليه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا أثبت الوارث دعواه الملك بالوجه الشرعي يقضى له بالنخل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سكن بيتا معدلا لاجبار مدة من غير استئجار من أربابه فهل لهم مطالبته بأجرة المثل (اجاب) منافع المصسوب لا تضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستعلال فعلى الساكن الاجني أجرة مثل العقار المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في شيخ بلمدغصب دارا من آخر بالفهر والغلبة عنه ثم بعدت سنين مات المالك عن ابن فاحصر فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبيئة الشرعية يكون للقاصر بعد بلوغه أخذ الدار من ذي الشوكة الغاصب لها حيث ثبت الملك له فيما عن أبيه (اجاب) تزال يد العدوان وترد الدار لما كان لها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بعد وفاة أبيه اشترى هو وأخته وزوجة أبيه من خالص ممتلكاتهم جاموسة على انها شركة بينهم ثم باع ذلك الرجل ما يخصه فيها لأخته وصرف ثمنه على نفسه ثم بعد موته تغلبهم الميت على المراتين وأخذ منهما الجماموسة مدعيا بانها شركة له مع أخيه ابي الميت المذكور فطلبته مرارا لدى طاكم شرعي فامتنع من الاجابة واشهدنا على ذلك الامتناع ثم باع نصف الجماموسة لاجني واقبضه اياها فهلك عنده فهل اذا كان الامر كما ذكر ولم يثبت للعم فيها استحقاق بالبيئة تكون مضمونة عليه (اجاب) اذا ثبت اختصاص المراتين المذكورين بالجماموسة بالوجه الشرعي وباع نصفها المذكور لاخر تعديا بدون اذنهما وسلمها اليه وهلك عند المشتري يكون له ما تضمنه البائع قيمتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض باع بعضها لآخر بمحضرة بينة ثم بعد ذلك تعدى رجل على الارض المشتراة واراد البناء فيها بغير وجه شرعي فهل اذا ثبت الشراء بالبيئة الشرعية من البائع وثبت التعدى من الرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون للمشتري نزعها منه ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشراء (اجاب) يؤمر المتعدى برفع يده عن ملك

٢٣ ١٢٧٠

جادی الاولی

٧ ١٢٧٠

٨٧ ١٢٧٠

جادی الثانیة

٨ ١٢٧٠

٢٤ ١٢٧٠

٢٧ ١٢٧٠

الغير بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشراء من البائع
 شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنين وبنتين وترك دارا
 وبعض مواش فأخذ احدا لابن نصيبه من ذلك وبقي نصيب البنيتين والزوجة تحت يد
 الابن الآخر وصار يتصرف فيه الى ان مات عن وريثة فارادت البنتان اخذ نصيبهما من
 تركتهما ابيهما فنعهم الورثة متعللين بان ما كان من تركتهما والدهما قد استهلكه مورثهم
 وجدد غيره فهل للبنتين المذكورتين اخذ نصيبهما من تركتهما ابيهما بعد تحقق المثل
 بالوجه الشرعي ولا عبرة بالتعلل المذكور حيث كان مات تركته الميت الثاني اصله مات تركه
 الميت الاول (اجاب) للبنتين المذكورتين اخذ ما يخصهما من تركتهما ابيهما من هو
 واضع يده عليه اذا كان قائما او قيمته اذا كان مستهلكا بعد تحققه بالوجه الشرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض وبني فيها مكانا لنفسه وصرف
 على ذلك مبلغا من الدراهم من ماله الخاص به وصاروا ضاعده عليها مدة من السنين
 واراد مالك الارض الآن تكليفه برفع بنائه ونزعها منه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر
 من قيمة الارض وتحقق ما ذكر بالطريق الشرعي لا يجاب رب الارض لذلك وعلى الباقي
 دفع قيمة الارض لربها (اجاب) من بني في ارض غيره بغير امره فان كانت قيمة
 الارض اكثر من قيمة البناء أمر بالقلع والرد حيث لم يضر القلع بالارض وان اضر فرب
 الارض ان يملك البناء بقيمته مستحق القلع وان كانت قيمة البناء اكثر فالباني ان
 يملك الارض بقيمتها جبر على صاحب الارض اذا اضر بالاشد يزال بالاخف على
 ما اختاره المتأخرون وعليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه وظيفة
 قباية مات عن ولده فأنحلت الوظيفة فقرر الحاكم الشرعي رجلا آخر في الوظيفة ووليت
 فيها عدة قباية فاراد الرجل المقرر اخذ عدة القباية زعم انه ان ذلك من جملة ما قرر فيه
 والحال ان العدة المذكورة ملك المتوفى تلقاها بالميراث عن ابيه فهل اذا ثبت ذلك
 بالوجه الشرعي تكون العدة لولده من بعده وليس للرجل المذكور معارضته في ذلك
 (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان العدة المذكورة ملك للمتوفى المذكور يكون
 لورثته اخذها حيث لا مانع وليس للقر في الوظيفة منعها منهم بدون وجه شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار بطريق الشراء اخذها منه شيخ
 بالده بطريق العصب بالقهر والغلبة وجزه في محل حكومته فلم يتخلص منه الا بدفع
 الجدار له واخذ الثمن الذي فيها واخذها منه غصبا من غير صيغة بيع ولا إسقاط فهل
 والحال هذه تنزع الدار من يد شيخ البلدة قهر اعنه حيث ثبت العصب بالبيئة الشرعية
 (اجاب) ترفع يد المتعدى على ملك الغير بعد تحقق تعديه حيث لم يثبت انتقال الملك
 لواضع اليد الآن في الدار المذكورة بطريق صحيح شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن اولاد ذكور واثاث وترك ما يورث عنه شرطا من عقار وغيره وبعضه مقاد

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

شعبان
٣

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

رمضان
١٠

معدلا للاستقلال كدار وطاحونة فاقسم الورثة التركة فوضع احد الذكور يده على نصيب أخته في غيبتها وصار يستغل اجرة ما هو معدل للاستقلال من العقار لمدة من السنين فهل اذا حضرت من غيبتها الا ن وطلبت اخذ نصيبها الذي خصها بالفريضة الشرعية من الاخ المذكور ومحاسبته على ما يخصها من الاجرة مدة وضع يده عليه تجاب لذلك شرعا و يكون لها اخذ نصيبها ومحاسبته على الاجرة (اجاب) نعم يؤمر الاخ المذكور بتسليم حصه اخته من العقار المعدل للاستقلال حيث استولى عليها وأجرها بدون اذنها ويكون لها محاسبته على ما استغلة من اجرتها والحال هذه على ما حرره في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجره آخره على حمل بضاعة وقوصيلها شركائه في بلد مخصوص وجماعة آخرون استأجروهم أناس آخرون على حمل بضاعة لهم وقوصيلها لشركائهم في تلك البلد ثم بعد ذلك اتفق الرجل الاول مع الجماعة المذكور بن على ان تكون اجرة كل حمل من مجموع الاحمال التي استؤجروا هم والرجل المذكور على حملها قدر ما علموا من الدراهم وأنه بعد ختم المصاريف ووصول البضاعة الى ردها يكون جميع ما فاض من الاجرة مربعة الربع للرجل المذكور ليكون بضاعته التي استؤجر لها خمسة اجمال والثلاثة الارباع للجماعة الا آخرين لسكون البضاعة التي استؤجروا لها خمسة عشر حملا وانزلوا جميع ذلك في سفينة مخصوصة وفي اثناء الطريق مرق رجل من جملة الخمسة التي استؤجروا لها الرجل الاول دون الاجمال الا آخرين فهل يكون الضمان على الرجل الاول خاصة لكونه اجيرا مشتركا اذا حكم به او الصلح معه خاصة اذا حكم به ولا شيء على الجماعة الا آخرين لكونهم لم يكونوا اجراء لارباب هذا المال الهالك ولا يوجب هذا الاتفاق المحاصل بعد الاستئجار على الوجه المذكور شيئا من الضمان عليهم ولو فرض ان بعض حكام السياسة ضمن الجماعة المذكور بن ثلاثة ارباع الهالك للبضاعة المذكورة واخذوا منهم ما ائتمروا به ولم يقبضه الرجل الاجير المذكور لا يكون للجماعة مطالبة ذلك الرجل بما دفعوه الى الملاك بل يكون لهم مطالبة الاخذ اذا كان الاخذ بغير وجه شرعي (اجاب) اتفق المتأخرون فيما يهلك في يد الاجير المشترك بالصلح على النصف جبرا ولا ضمان على الجماعة المذكور بن في ذلك بمجرد الاتفاق المذكور على الوجه المستطور وحينئذ يكون لهم مطالبة المدفوع اليهم بما اخذوه منهم دون الرجل الاجير المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد ان يطلق زوجته فطلبت منه ان تلزمه ببذل بعض نحاس وفراس لها متعلقة بانها استعملت النحاس في بيته وانها باعت بعض الفرش وصرفت ثمنه على نفسها وهي على عصمة بغير اذنه فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا ضمان على الزوج في شيء منه بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للزوجة الزام زوجها بما صرفته على نفسها من ثمن متاعها والحال ما ذكر ولا يبذل ما استعملته بنفسها من نحاسها في بيت زوجها بدون وجه شرعي

١٧

١٢٧٠

ذى القعدة

١١

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قدرا معلوما من الدراهم مع بعض امتعة له بالقهر والغلبة ظمنا واعدوا فانهل والحال هذا اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر المتعدى على دفع ما اخذه من الدراهم والامتعة بها حيث كان ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) يؤمر الغاصب برد الغصوب له به بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعصى البصر بمالك جلا اراد بيعه في ماله السيد وربطه في القلص مع بعض جال من بلده فتعدى عليه رجلان فاخذاه من غير إذن المالك ومن غير اجازته على ان يحمله ولم يعلم المالك بذلك الى ان حضر احد الرجلين واخبر المالك بذلك فلم يرض وامره باحضار الجمل له فذهب الرجل فوجد احد الرجلين جله وتوجه به الى جهة معلومة وحده ثم في اليوم الثاني حضر الرجل الذي كان جمل الجمل واخبر ان الجمل مات حنفا فنفقه واقر بذلك فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون الضمان عليه ماسوية او يكون الضمان على من هلك في يده (أجاب) لما كان الجمل تضمينهما والحال هذه قيمته يوم غصبه فان غصبه احد الرجلين من الاخرين انما يكون للغاصب تضمين غاصبه ما ضمنه للمالك حيث وقع الهلاك في يده الثاني وان كان الثاني مودعا لا يرجع الغاصب بما ضمنه عليه قال في الهندية من الباب الثاني من الوديعة واجمعوا ان مودع الغاصب يضمن اذا هلك في يده والغصوب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي اه والله تعالى أعلم (سئل) في ضرب مولى من اولياء الله تعالى امامه مصطبة معدة للزائن من قديم الزمان لا تعهد الا كذلك استولى عليها فريته جيلا بعد جيل فاراد انسان اجنبي ليس من ذرية الشيخ ان يجعلها منزلا لضيوفه ولجلوسه ويختص بها ويمنع استعمال العامة لها على الوجه الذي كانت عليه مدعيها ائمة لذلك فهل يكون لذرية المولى المذكور منعه من ذلك ولا عبرة بدعواه حيث لم يثبت اختصاصه بها بالوجه الشرعي (أجاب) ليس للرجل المذكور ان يملكها ليس بمملوك له وجعله منزلا لنفسه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصر بن وترك دارا استولى عليها رجل اجنبي بغير وجه شرعي وبدون ولاية على القصر فهل اذا بلغ القاصر ان واثبتمالك ابيه ما في الدار المذكورة بالبينة الشرعية يحكم لها بها وترفع يد المستولى عليها (أجاب) اذا ثبت المالك في الدار المذكورة للولدين المذكورين عن ابيهما بالوجه الشرعي يكون لهما اخذها من واضع اليد عليها بدون وجه شرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك مائودت عنه شرعا ومن جلة متروكة فاعطاه ارض زراعية اميرية اقره عن ابيه موهنة تحت يد آخر على قدر معلوم من الدراهم افتسكها ابنه من يد المرتين ودفع له دراهم الرهن ووضع يده على الارض المذكورة وصار يزدها ويدفع خارجها للديوان مدة عشرين سنة من غير

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

محرم
٢٠

١٢٧١

٢٩

منازع له فيها تلك المدة ثم بعد ذلك تعدى شيخ البلد وأخذها منه بالا كراه ودفعها الرجل
 آخر لم تكن أثرا له ولا مسوحة عليه فهل إذا ثبت الالزام بالوجه الشرعي يكون له أخذها
 ولا يسقط حقه منها بالا كراه (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي أن شيخ البلد أخذ الأرض
 المذكورة من صاحب الحق فيها ودفعها للغير تعدى بدون وجه شرعي ولم يثبت على
 صاحب الحق ما يفيد سقوط حقه منها كتر كمال باختياره يؤمر واضع اليد الآن بردها
 لمالك منفعته بحيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على ساقية
 وقف وهدمها وبني موضعها مكانا لنفسه بدون إذن واقفها المحي الموجود الآن فهل إذا
 ثبت تعديه على ذلك وردفعه الواقف المستحق لذلك نظرا واستحقاقا على يد القاضي
 وشهدت عليه البيعة بذلك ترفع يده وترد الساقية إلى جهة وقفها حيث لم يكن له في ذلك
 وجه شرعي (أجاب) ترفع يده واقفها غصبه بعد ثبوت ذلك بطريقه الشرعي
 حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة بمضمونه ادعى
 رجل على مشايخ بلدة واضعين أيديهم على قطعة أرض اميرية معلومة بالحدود بانها كانت
 جارية في التزام رجلين ثم انفصلت عنها وصارت لمن يزرعها بموتهم ما فوضع أيديهم عليها
 مشايخ البلدة حين ذلك غير هؤلاء وزرعوها ثم تركوها للمدعي باختيارهم فصار يزرعها
 ويدفع خراجها للجهة بيت المال فنحو اثنتي عشرة سنة ثم بعد ذلك زرعتها المدعي برسما
 فتعدى المدعي عليهم واستولوا على البرسيم بغير وجه شرعي واستهلكوه باقل مواشهم
 ووضعوا أيديهم على الأرض بغير وجه شرعي وبطال بهم برفع أيديهم عن تلك الأرض
 وبقيمة البرسيم بعد ان عين قيمته واجاب المدعي عليهم بوضع اليد وان تلك الأرض كانت
 في زراعة المشايخ الاول بعد انفصالهم ان المدعي تعهد بتلك القرية واخذ منهم تلك
 الأرض بالجبر عنهم وتركوها له جبرا واستمر واضعا يده عليها ينتفع بها ويدفع ما عليها
 المدة المذكورة وانهم الآن مشايخ القرية عوضا عن الاول فوضعوا أيديهم على تلك
 الأرض ليكونهم أولى بها منه وان البرسيم المذكور هم الزارعون له واستولوا عليه كما ذكر
 وان قيمته حين ذلك ما عينها المدعي وسئل بعض المشايخ الاول فأجاب بأنه لم يأت بها هو
 وبأقيمهم له بالجبر من المدعي ولم يوجد من الزارعين الا صليبين مختصمة للمدعي ولا طلب
 فيها المحكم في هذه المادة (أجاب) حيث أقروا بوضع اليد بان الأرض المذكورة
 كانت تحت يد المدعي يزرعها وينتفع بزرعها ويدفع مالها للجهة الدايون فنحو اثني عشرة
 سنة وانها كانت في زراعة غيرهم قبل وضع يد المدعي فلاحق لهم فيما يؤمرون بتسليمها
 لمن أقروا به بوضع اليد عليهم المدة المذكورة وليسوا اخصاما عن صاحب الحق الاصل
 فيها ولا يكون لهم حق فيها بمجرد توليتهم اشياها على تلك القرية حيث كانت في استحقاق
 غيرهم قبل ذلك وإذا أثبت المدعي المذكور سبب الملك للبرسيم الذي استولى عليه المدعي
 عليهم المذكورون واستهلكوه في شؤونهم بدون اذنه يكون له تضمينهم قيمته يوم غصبه

٢٩

١٢٧١

صفر

١٤

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض مملوكة في غيبة مالكها وبنى فيها بناء لنفسه من ماله وصاروا ضاعا يده على ذلك مدة من السنين فهل اذا حضر مالك الارض المذكورة من غيبته بعد ثلاثين سنة وان ثبت ملكه للارض المذكورة بالبينّة الشرعية يحكم له بها وترفع يد المستولى عليها المذكورة ويدفع له قيمة البناء او يكون للباني أن يتملك الارض المذكورة بغير قيمتها المسالكها حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الارض (أجاب) اذا فرض صحاح دعوى مالك الارض وثبوت استحقاقه لها بالوجه الشرعي وكانت قيمة البناء أكثر من قيمة الارض يكون لصاحب البناء أن يتملك الارض بغير قيمتها من ربحها الدفع الضرر الاشد بالاخف على ما اختاره بعض المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين ثلاثة سكن احدهم المكان المذكور بما فيه من الزائد على نصيبه وهو النصف ولم يعين لباقيه اجرة معلومة فهل اذا مضت مدة ليس لشر يكيه طلب الاجرة للمدة الماضية حيث لم يستاجر منها ولم يعين اجرة ولم يكن وقفا ولا معدا للاستقلال (أجاب) نعم ليس لشر يكيه الباقين مطالبته باجرة حصتهم من المكان المذكور مدة سكناه في الزمن الماضي اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على عقار لغيره بغير اذنه ومكث تحت يده نحو ثلاثين سنة والحال ان صاحبه مشاهد لتصرف واضع اليد تلك المدة ولم ينزع حتى مات عن ورثة فطالب ورثته بالان اخذ منه فذهبهم من اخذه متعللا بطول المدة مع انه مقر بملك أبي الورثة فهل يؤخذ باقراره وتأخذ الورثة ملك أبيهم ولا عبرة بتعلله بطول المدة المذكورة (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فاذا كان واضح اليد مقر بملك مورث الغير للعقار المذكور اختيارا وعمل باقراره اذ هو حجة عليه فعليه تسليمه لورثة المسالك حيث لا مانع ما لم يثبت انتقاله عن ملك مورثهم بنقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وترك له ساقية واشجارا وقطعة ارض وزراعة اميرية اثراله ممسوحة باسم أبيه فتعدى شيخ البلد ووضع يده على ما ذكر بالجر على الابن والحال انه لا حق له في ذلك بوجه من الوجوه الشرعية فهل اذا كان الحق ثابتا لابن فبما اثر كه له الاب من الساقية والاشجار والاطيان يكون له اخذها ورفع يد شيخ البلد عنها حيث كان الابن قادرا على زراعتها ودفع خراجها والقيام بمؤونتها (أجاب) اذا كان الحق فيما ذكر ثابتا لابن المذكور عن أبيه ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه من ارض الزراعة المذكورة وكان وضع يد شيخ البلد المذكور بطريق العدوان بدون وجه شرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها الى مستحقها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكر ورثة واثان ثمانية وترك دارا فتنازع اولاده المذكور في شأنها وحضر واثان قاضي بلدهم فقامس الدار بالاذرع وبين انصاءهم على حسب ارنهم اذ رعاشا شائعة واعطاهم حجة بما يخص كل واحد منهم ثم سكنوا واحدا من

١٢٧١

٧

١٢٧١

٢٢

جمادى الاولى

١٢٧١

١٨

جمادى الثانية

١٢٧١

٤

شوال سنة

١٢٧١

٣٠

ذى القعدة

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٨

١٢٧١

٣٠

الورثة مدة من السنين ثم طلب الورثة من الساكن في الدار استحقاقهم فيها بموجب الحجة التي معهم فنعهم من استحقاقهم بسبب ما ول المدة فهل لا يجب لذلك بل لهم اخذ حقهم قهر اعنه ليكون الدار ملكا لبيهم مع اعترافه لهم بالملك (اجاب) حيث كان واضح اليد معترفهم بالملك والاستحقاق لا يكون له منعهم من ذلك بسبب طول المدة اذا الحق لا يسقط بتقادم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عنده دراهم امانات بجماعة آخرين ثم مرض الرجل المذ كورومات في مرضه فحضر الجماعة المذ كورون اصحاب الدراهم وادعوا على رجل اجنبي بانه اخذ مفتاح الصندوق واخذ الدراهم والحال انه لم يكن وارثا ولا له تعلق بالمتوفى فانكر عليهم دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم - بمالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباته بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تصحب من بلد وترك داره فبعده شيخ البلد ووضع يده عليها بغير حق في غيبته ثم حضر رب الدار بعد مضي خمس سنين ولم يمكنه ان يتراهما منه لكونه ذا شوكة ومات رب الدار عن اولاد قصر فاستمر شيخ البلد واضاع يده عليها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ثم مات شيخ البلد عن ورثة فهل اذا بلغ ورثة رب الدار وطلبوا الدار من ورثة شيخ البلد يجابون لذلك حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم (اجاب) اذا لم يوجد مانع من سماع الدعوى كسكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة من غير عذر وثبت بالوجه الشرعي ككون الدار المذ كورة مورثة للأولاد عن مورثهم المذ كور يقضى لهم بها اذا لم يثبت انتقائها من ملكهم او ملك مورثهم بناقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بجمعة شرعية ولها زوج معه اولاد من غيرهما فتعدي على الدار واسكن فيها اولاده المذ كورين فهل والحال هذه لها ان تستردها حيث كان اخذه بطريق التعدي لا بوجه شرعي ويلزم واضح اليد تعديا التسليم لها في ذلك (اجاب) اذا ثبت التعدي المذ كور بالوجه الشرعي يجب رفع اليد التعدي عن الدار وروها الى مالكتها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مملوك لبنتين قاصرتين بطريق الارث عن ابيهما استولى عليه رجل اجنبي بدون اذن من له ولاية على البنيتين المذ كورتين وسكنه بدون عقد اجارة مدة من السنين فهل يلزمه اجرة مثل ذلك المكان المملوك للقاصرتين مدة سكناه حال صغرهما (اجاب) نعم يلزم الرجل المذ كور اجرة مثل ذلك المكان المملوك للقاصرتين المذ كورتين حال صغرهما والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين لكل منهما جزء شائع من دار تستحقه بطريق الارث عن مورثهما فطلب رجل هو زوج امرأة اخرى لها جزء في تلك الدار ايضا ان يستبدل نصيب المرأتين من الدار المذ كورة بقطعة عقار له خربة من دار اخرى فامتنعتا عن ذلك فاراد منه هما عن نصيبهما بطريق القهر والغلبة واخرجهما من الدار وان يترك لهما القطعة التي اراد اعطاها لهما فهل اذا لم يحصل

الاستبدال على الوجه الشرعي لا يسوغ له معارضتهم بولا منعهما عن حقهما ويمنع من ذلك (اجاب) اذا كان الملك في الجزئين المذكورين ثابتا لهما بين المراتين ولم يثبت استبدادهما بشئ آخر لا يسوغ للرجل المذكور معارضتهم بولا منعهما عن حقهما من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قاصر يستحق قطعة ارض بطريق الميراث عن اصوله غصبها رجل اجنبي وبني فيها وكنها مدة وهو قاصر ثم بلغ وأراد نزع الدار من يد الغاصب فامتنع متعلا لابانه بني فيها فهل اذا بني بغير اذن المالك يكون لرب الارض ملك البناء بقيمته مستحق القلع حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمته (اجاب) من بني او غرس في ارض غيره بغير اذنه أمر بالقلع والرد لقيمة الساحة اكثر وللمالك ان يضمن له قيمة بنائه او شجره مستحق القلع ان قصت الارض بالقلع جبر على الباقي لذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في بلد مفر كما وسافر الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر ثم بعد مدة من السنين رجع من غيبته المذكورة فوجد رجلا اجنبيا واضع ايده على الدار المذكورة وبني فيها بعض بناء قيمته اقل من قيمة الارض بكثير فهل اذا اثبت الغائب ملكه في الدار المذكورة بالبينه الشرعية يجبر واضع اليد على تسليم الدار له ويكون لباقي اخذ قيمة ما بناه في الدار المذكورة حيث كانت قيمته اقل من قيمة الارض بكثير (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعي للدار المذكورة واثبت انها ملكه بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها اليه وللمالك الارض ان يملك ما بناه الغاصب المذكور بقيمته مستحق القلع برضا مالكه ان لم يضر رفعه بالارض وان اضربها لا يتوقف ذلك على رضاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توجه الى الحجاز فمات في فخل من زوجة وعن بنت رضية منها وعن ابنتين بالغين وعن بنت قاصرة من غيرها وترك مواشي ووقودا معلومة وغير ذلك من المحبوب فوضعت الزوجة يدها على جميع ذلك في قيمة الورثة البالغين بدون ولاية شرعية وتوجهت الى الحجاز فباع بعض مواشي واستلمت ثمنها مع النقود والمحبوب في مصالح نفسها حتى رجعت فهل والمحال هذه اذا ثبت ان جميع ذلك من تركه الميت بالبنية الشرعية يكون لباقي الورثة البالغين بحاسبة الزوجة على جميع ما تصرف فيه من تركه من ثمنهم (اجاب) ما ثبت ان الزوجة المذكورة استلمت ثمنه في شئ من نفسه من تركه زوجها المذكور بالوجه الشرعي يكون مضمونا عليها انصاء باقي الورثة منه ولا ينفذ البيع الصادر منها في تلك المواشي الا في نصيبها حيث صدر ذلك بدون ولاية شرعية على باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة وضع رجل اجنبي يده عليها وضمها للداره وبناه ادا ان نفسه من غير اذن وبها منذ عشرين سنة مع وجود رب الدار وسكونه والا تفر يدرب الدار اخذها ونزعهما من الباقي والمحال ان قيمة البناء اكثر من قيمة الارض بكثير فهل لا يجاب لذلك ويتملكها الباقي بقيمتها حالة كونها خالية عن البناء اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المصريح

ذی الحجة
٢
سنة
١٢٧١

٢٨
١٢٧١

صفر
٥
١٢٧٢

١٦
١٢٧٢

ربيع الأول
٢
١٢٧٢

به ان من بنى في أرض غيره بغير امره فان كانت قيمة الارض اكثر أمر بالقلع والرد وان كانت قيمة البناء اكثر فللباني ان يملك الارض بقيمة ما على ما اختاره بعض المتأخرين لان الضرر الاشد يزال بالضرر الاخف والله تعالى أعلم (سئل) في يثيم له حصته في دار آلت اليه بالميراث الشرعي عن والده وحصته لمجدته أم أبيه واليقيم قبض الى المجهادية وغاب فيها مدة وفي مدة غيبته باعت الجدة حصتها وهو لا يعلم ذلك ولو علم لاشتري نصيبها واشتري المذكو روضه يده على البيت كله وسكنه بنفسه مدة غيبة اليقيم وقدر جمع الآن الى بلده فهل يكون له مطالبة الشرع بك باجرة حصته من البيت مدة يثيمه أوله أخذه بالشفعة أوله ان يسكن مقدار غيبته (اجاب) على من سكن في عقار اليقيم ولو بدون اجارة اجرة مثله مدة كونه قاصر كعقار الوقف ولا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا توفرت شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في مكانين مشتركين بين اشخاص بعضهم بالغ وبعضهم قاصر واحد المكانين خال من السكنى لاحتياجه للعمارة والثاني سكنوا فيه جميعا مدة معلومة فهل اذا خرج وصي القصر من المكان المذكور واستعمل البالغ جميعه بلا اذن الوصي ولا عقد اجارة في نصيب القصر يكون له مطالبة من باجرة حصته القصر في المكان المذكور في تلك المدة اسكنناهم فيها ولا يكون لهم مطالبة باجرة سكنى القصر في المكان الثاني حيث كان غير صالح للسكنى لاحتياجه للعمارة (اجاب) عقار الصغير تضمن منافعه بسكنى الغير ولو بلا عقد اجارة كعقار الوقف ولو كانت السكنى من شركائه وهو مبنى على قول المتأخرين المتقي به كافي الدروحو اشبه فلتلزم الشر كالمذكورين اجرة حصته القصر مدة سكنائهم فيها بعد خروج القصر من المكان المذكور لا قبل خروجه من اذهم المستعملون للملكهم ولا شئ على القصر من اجرة حصته شركائهم في المكان المتخرب المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض بجوار دارهم بالميراث عن ابيهم وجدهم بموجب حجة شرعية بايديهم ثابتة المضمون تعدى شيخ البلاد ووضع يده عليها في حال يثيمهم والآن بلغوا وطلبوا احقهم منه ورفع يده فانهكر حقهم وحده جدا كيا فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم يكون لهم رفع يده عنها ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعتها من فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الورثة المذكورون ملكهم لتلك الارض من مورثهم بطريق شرعي ترفع يده المتعدى عليها حيث لا مانع من ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق اما كن وقف اهلى وضع رجل اجنبي يده عليها بدون مسوغ شرعي وصار يستعمل اجرتها مدة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية يكون المستحق الوقف محاسبته على اجرة مثله مدة استيلائه عليه (اجاب) على من تعدى على عقار الوقف واستولى عليه اجرة مثله المستحقة مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وله أرض زراعية ملك ثورث عنه شرعا وعقار كذلك وضع كل واحد من الورثة يده على جانب من ذلك بتأويل ملك له فيه مدة سنين والآن

١٢٧٢

٢

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

ربيع الثاني

١٧

١٢٧٢

١٨

ادعى بعضهم على بعض بانه وضع يده على أكثر من نصيبه والمدعى وضع يده على أقل من نصيبه من ذلك ويريد بحاسبه على الزائد عن نصيبه وياخذه في نظير ما نقص من نصيبه ويطالب منه أجره الزائد فيما مضى متعللاً بانه معد للاستغلال فهل لا يجاب لذلك حيث سكن كل منهم فيما وضع يده عليه وانتفع به فيما مضى بتأويل المالك ولم يلتزم لشريكه بأجرة ما زاد عن نصيبه بعقد اجارة لاسيما والشركاء كلهم بالغون مكلفون (اجاب) المصير ح به ان منافع الغصب استوفاهما او عطلها لا تضمن الا في ثلاث الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال واستثنى من المعد للاستغلال ما اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كما اذا سكن أحد الشركاء فيه فلا يلزمه أجر كما في التنوير وشريحة أما اذا استغله أحد الشركاء فان لباقيهم أن ياخذ حصته من ذلك كما أفاده في تنقيح المحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في أيتام قصر مع أمهم يملكون داراً بطريق الارض عن أبيهم فوضع رجل أجني يده على الدار بدون مسوغ شرعي وسكنها مدة وبني فيها بعض بناء قيمته أقل من قيمة الارض بكثير ويريد أن يملك الارض ببعض البناء الذي بناه فيها فهل اذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء بكثير يكون لوصي القصر أن يملك البناء للقصر بقيمته مطروحا على الارض أو يكون للباني رفع بنائه حيث لم يضر بالارض ويكون للوصي بحاسبه الغاصب على أجرة نصيب القصر من الدار مدة استيلائه عليها (اجاب) اذا بنى في أرض الغير بدون إذن شرعي وكانت قيمة الارض أكثر يكون لصاحب الارض ان يملك البناء مستحق القلع برضاه به حيث لم يضر بقضه بالارض فان لم يرض مالك البناء بذلك أمر بقلعه والحال هذه ويجب على من استولى على عقار القاصر بطريق الغصب أجر مثله مدة استيلائه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً معداً للاستغلال استولى عليه آخر وسكنه مدة معلومة وطلب منه المالك أجرة مثل المكان المذكور فامتنع متعللاً بان المكان المذكور لم يجعل له أجرة معلومة ولم يعقد له عقد اجارة فهل اذا كان المكان المذكور معداً للاستغلال بان بناءه ماله كذا لذلك وكان الرجل المذكور مقراً بسكنه المكان المذكور المدة المذكورة يلزم بأجرة مثله حيث الحال ما ذكر (اجاب) منافع الغصب استوفاهما او عطلها لا تضمن عندنا الا في ثلاث فيجب أجر المثل على اختيار المتأخرين أن يكون المقصود ونفلاً لا سكني أو للاستغلال أو مال يقيم أو معداً للاستغلال بان بناءه لذلك أو اشتراه لذلك أو أجره ثلاث سنين على الولاة على قول معتمد كما صرحوا به فيجب على الساكن المذكور أجرة مثل ذلك المكان حيث كان معداً للاستغلال مدة سكناه فيه اذا لم يسكن فيه بتأويل ملك كما اذا سكن أحد الشركاء في المعد للاستغلال أو بتأويل عقد كبيت الرهن اذا سكنه المرتن ثم بان للغريم معداً للاجارة واشترطوا في وجوب الاجران لا يكون المستعمل مشهوراً بالغصب وعلم المستعمل بكونه معداً للاستغلال كما في الدر وفي رد المحتار قبيل فسخ الاجارة والظاهر ان هذا مبني على

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١٨

سنة جادى الاولى

على قول المتقدمين بان منافع الغصب غير ضمنية مطلقة اما على ما أتى به المتأخرون من
ضممان المعدل للاسـ تغلال ومال الوقف واليتيم فلا يجزى لازم ادعى الغصب أولا عرف به
أولا تأمل اه والمعدل للاستغلال هو المعدل الاجارة بالفرق بين الدور والحوانيت وأرض
الزراعة فلا تكون الارض معدة للاستغلال بمجرد زرعها من قبل مالكها مالم يؤجرها
ثلاث سنين أو يشترها لذلك كما يستفاد ذلك من الدور وحواشيه من كتاب الغصب
ومن المعلوم ان دفعها مزارعة من قبيل الاجارة وكذلك كان العرف فيها انها تدفع
بالحصه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنين و بنت قاصرين وعن
زوجة وترك لهم دارا فباعت الزوجة المذكورة وهى أم القصر الدار المذكورة
لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية على القصر فبعد بلوغ القصر
فمضوا للبيع وأخذوا الدار من واضع اليد ودفعوا له الثمن وثبتت لهم الدار فهل اذا كان
المشتري أخذ منها ابواب خشب وغيرها يؤمر بدفع ما أخذ منها ان كان موجودا تحت يده
وبقيته ان كان استملكه (أجاب) اذا ثبت على الرجل المذكور بطريق شرعى
أخذ شي من تلك الدار بغير وجه شرعى يؤمر بدفع نصيب الاولاد منه لهم ان كان قائما وبرد
قيمه ان كان هالكا أو مستهلكا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة
فك مصاغا ودراهم من تجارتها بسبب سعيها وكسبها الخاص بها لنفسها يريد زوجها
أخذ ما بيدها مما ربحته وهى متمتع من ذلك فهل لا تجبر الزوجة على دفع شيء من مالها
الخاص بها الزوج حيث كان جميع ما بيدها من المصاغ وغيره ربحته من تجارتها الخاصة
بها واذا أخذ الزوج بعض ذلك وأثبتت الزوجة ملكها فيه بالوجه الشرعى يجبر الزوج
على دفعه لزوجته (أجاب) نعم لا تجبر الزوجة على دفع شيء مما تملكه لزوجها بدون
وجه شرعى واذا أثبتت عليه أخذ شيء مما ذكر يجبر على رده عليها حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) فى رجل مستخدم عند رجل ليزرع له ووكاه فى بعض قضاياه
ثم أعطى الوكيل المذكور أحد عشر فدانا وكسورا من أطيان الموكل للجماعة وأخذ
عوضا عنها من أطيانهم وأعطاه الجماعة آخرين بالايجار على طرف الموكل بدون اذن
منه ولم يعلم بذلك والاطيان المذكور زرعها للجماعة والبذور المصارىف من
الزارعين فهل يسوغ للوكل أخذ أرضه المذكورة من يد الجماعة المذكورين وهم
ياخذون أرضهم من المستأجرين مزروعة ويدفع البذور والمصارىف من طرف الملاك الى
المستأجرين (أجاب) الزرع للزارع وتستره الارض لربها حيث لم تقع المبادلة منه
أو من وكيل عنه فى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنين قاصرين
وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ماتر كه حصه فى دار واطاحونة معدة للاستغلال
فوضع أولاد العم أيديهم على التركة وحصه الدار والاطاحونة بدون ولاية شرعية على
القاصرين واستعملوها فهل والحال هذه يكون للقاصرين بعد بلوغهما أخذ التركة

١٢٧٢

٢٤

رجب

١٢٧٢

٢٨

شعبان

١٢٧٢

١٢

من أولاد المومنين ومما استنبه على أجرة المثل في حصة الدار والطاحونة مدة استيلائهم عليها
 حيث كانت حصة الدار والطاحونة معدتين للاستغلال وإذا وكل أحد الأخوين الآخر
 وقاب وثبتت وكالته يكون للآخر المحاضر أخذ نصيبه ونصيب أخيه بطريق الوكالة
 (اجاب) على من استولى على عقار الفاضل من المذكورين بدون اجارة شرعية واستعمله
 اجر مثله لمدة استيلائه عليه ولهما بعد البلوغ نصفه الرشد اخذ ما خصهما في تركه
 ابيهما من هي تحت يده حيث لا مانع ولا حذرهما التوكيل بذلك والحال هذه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب فوق مسافة القصر يملك دارا بالارث عن ابيه ثم
 بعد مدة من السنين حضر من غيبته المذكورة فوجد درجلا واضعا يده على الدار
 المذكورة بدون وجه شرعي وبني فيها بعض بناء باقتراض من اهلها والحال هذه اذا ثبت
 الغائب المذكور ملكه في الدار المذكورة عن ابيه بالبينة الشرعية يجبر واضع اليد على
 تسليمها له (اجاب) اذا ثبت الملك في تلك الدار للرجل المذكور بالوجه الشرعي
 ترفع يد الغاصب عنها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق
 الارث عن مورثها غصب الدار المذكور من رجل منها وسكنها بغير وجه شرعي ووضع يده
 عليها مدة خمس عشرة سنة وصارت المرأة المذكورة تنازع الرجل المذكور في تلك المدة
 عند الحاكم الشرعي الى ان اثبتت ملكها في الدار المذكور بالوجه الشرعي ونزعها
 من يده ووضع يدها عليها وسكنها ثم بعد ذلك تنازع الرجل المذكور المرأة المذكورة
 واخذ الدار منها بغير وجه شرعي ووضع يده عليها مدة ثمانية اشهر والله تعالى اعلم
 خمس عشرة سنة فهل والحال هذه تنزع الدار المذكورة من يد الرجل المذكور وتُدفع
 للمرأة المذكورة حيث كان الملك ثابتا لها فيها بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعلل الرجل
 المذكور (اجاب) اذا كان الملك في تلك الدار ثابتا للمرأة المذكورة بالطريق الشرعي
 يكون لها انتزاعها من يد الغاصب لها حيث لا مانع ولا عبرة بتعلل الرجل المذكور
 ثبوت الملك للغير بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض
 خربة من قديم ثم احدث في بعضها حائطين ثم باعها بالوجه الشرعي ثم ارادت
 المرأة التي اشترت باقيا بعد البناء فيه ان تحدث بناء فوق الحائطين المذكورين فهل
 للرجل المذكور الذي اشترى اهما من البناء فوقهما حيث لم يكن لها حق التعلي
 عليهما ولا (اجاب) نعم تمنع من ذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها
 ومن جملة ما تركه اطياف زراعتة الاميرية فتعدى شيخ البلد ووضع يده على جميع ما تركه
 ذلك الرجل لابنه بدون ولاية شرعية واستخدم الابن المذكور مدة يتمه فهل اذا بلغ ذلك
 الابن وطلب اخذ ما تركه له ابوه من شيخ البلد من عقار واطيان يجاب لذلك شرعا حيث
 كان الحق ثابتا له فيما ذكر عن ابيه بالطريق الشرعي (اجاب) للابن المذكور بعد

٢١ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

شوال ١٣ ١٢٧٢

٢٠ ذى القعدة ١٢٧٢

٢٠ ١٢٧٢

ذى القعدة سنة

بلوغه رشيد الاستيلاء على ما يخصه مما تر كاه والده له ممن هو تحت يده حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار خربة يملكونها بطريق الارث عن ابيهم وهي في
 حيازتهم وتصرفهم فتعدي عليها رجل اجنبي ووضع يده عليها بدون وجه شرعي سنة
 واحدة وبنى فيها في تلك السنة مع منازعة الورثة له وطلبهم رفع يده عنها وامتناعه من
 العمارة فلم يمنع وبنى فيها فهل والحال هذه يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة حيث
 كان الملك ثابتا لهم فيها عن ابيهم وليس لواضع اليد منع الورثة من اخذها منهم بدون وجه
 شرعي (اجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتا للجماعة المذكورين يؤمر الغاصب
 برفع يده عنها وتسليمها للمالكين ورفع ما اخذته بدون اذنهم اذا كانت قيمة الارض اكثر
 من قيمة ما اخذته فيها على الوجه المستطور والامتلاك الباقى الارض بقيمة ما على ما اختاره
 بعض المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان يملكه مخرب استولى عليه
 جماعة غصبا وبنوا فيه بناء وقيمة الارض أكثر من قيمة البناء فهل يكون لرب الارض
 تلك البناء بقيمة ما اذا مات المالك الارض يقوم ورثته بمقامه في ذلك (اجاب) اذا
 كانت قيمة الارض أكثر من قيمة بناء الغاصبين لها يؤمر الغاصبون البائون بغير اذن
 بالقلع والردان لم يضرب بالارض والامتلاك لرب الارض البناء بقيمة مستحق القلع والوارث
 في ذلك قائم مقام مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بينهم جانب
 نخيل مشترك مثالثة ورثوه عن ابيهم وهو اربع فخلات مات أحدهم عن بنت وعن
 أخويه فباعت البنت جميع النخل زاعمة انه باذن الحاكم في دين على ابيهم خاصة
 وذلك من مدة نحو ثمان سنين فلما علم عاها بالبيع قبل مضي نحو سنة منها ووردها
 ولم يجيزه بالنسبة لنصيبها وصار ايتها زاعان مع المشتري الى أن طلبها لدى القاضى
 فحكم لها به عدم نفوذ البيع في نصيبها وانها باقية على ملكها فاقطع عليها المشتري
 ومنعه ما منه الى الآن فهل حيث كان الامر كما ذكر يكون لها منعه من يد المشتري
 قهر او محاسبته على الثمرة المعلومة القدر المستغلة في تلك المدة (اجاب) حيث لم يجز
 العمان البيع في نصيبها وحكم القاضى بفسخه في نصيبها حكما صحيحا يكون لها
 الاستيلاء على نصيبها ممن هو تحت يده ومحاسبته على ما خصها من ثمره حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الارث عن ابيه مدة تزيد
 على عشر سنين وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كه من غـ ير منازع ولا
 معارض له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل ذو شركة انها ملكه عن ابيه وورثها
 من يده قهر ائنه بطريق العصب من غـ ير ان يثبت دعواه بطريق شرعي وبنى فيها
 بعض بناء لنفسه فهل اذا ثبت واضح اليد الاصل انها ملكه وأنه استولى عليها ذو
 الشركة المذكور بالقهر والغلبة وكانت قيمة بنائه اقل من قيمة الارض يؤمر برفع يده
 عنها ويملك واضع اليد الاصل البناء بقيمة مستحق القلع من غير ضمان للنفقة كاجرة

١٢٧٢

٢٠

ذى الحجة

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٩

الفعلة ونحوها (أجاب) نعم لرب الأرض والحال ما ذكر أن يملك بناء القاصب لداره
 بقيمته مستحق القلع إذا كان دفعه يضر بالدار والالتوقف عليه له على رضا القاصب
 فإذا لم يرض به كلف قلعه إذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك دارا بطريق الأرض وهي معدة للاستغلال غاب المالك إلى جهة بعيدة
 فوق مسافة القصر مدة تزيد على عشر بن سنة فوضع رجل أجنبي يده على الدار المذكورة
 بطريق الغصب وسكنها وبيع منها بعض انقاض بقدم معلوم من الدراهم فهل إذا رجع
 المالك المذکور من غيبته بعد مضي ثلاث المدة ووجد الرجل المذکور واضعا يده على
 الدار المذكورة بطريق الغصب وأثبت ملكه فيها يؤمر القاصب برفع يده عنها
 وتسليمها للمالك المذکور مع قيمة الانقاض المذکور وبيع على دفع أجرة مثلها مدة
 وضع يده عليها حيث كانت معدة للاستغلال إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
 إذا ثبت بوجه شرعي غصب الرجل المذکور تلك الدار وكانت معدة للاستغلال يؤمر
 برفع يده عنها وتسليمها إلى مالكها ودفع أجرة مثلها مدة انتفاعه بها حيث لا مانع وعليه
 ضمان ما استهلكه من انقاضها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عقارا عن
 آبائهم وأجدادهم تعدى عليهم رجل ذو شوكة ووضع يده عليه وغصبه وبني فيه زريبة
 لمواشيه وغير ذلك لنفسه من ماله فهل إذا كان المالك ثابتا للجماعة المذكورة وكانت
 قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء ومات القاصب يؤمر أولاد القاصب برفع أيديهم عنها
 وتسليمها للمالك (أجاب) نعم يؤمر برفع أيديهم عنها وتسليمها إلى ملاكها بعد
 دفع ما أحدث فيها بلاذن إذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض بها فخل بالشراء الشرعي من ماله ووضع يده عليها
 مدة تزيد على خمس عشرة سنة فظهر ابن أخى البائع وهو ذو شوكة ونزع يده من الأرض
 المذكورة فهاهنا بدون وجه شرعي ووضع يده عليها سنتين فهل إذا أراد المستحق
 المذکور نزع الأرض وما بها من الثفل من يد ابن أخى البائع المذکور يجب لذلك ويؤمر
 بتسليمها له حيث وضع يده بدون وجه شرعي (أجاب) إذا لم يكن لابن أخى البائع
 حق فيما ذكره ثبت الملك فيها له في الشراء بطريق شرعي يؤمر ابن الأخ بتسليمها
 له ترميها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موقوفة وقف أهليا فخاف
 رجل له ملك بجوارها وأخذ منها قطعة وزرع فيها بعض شجر بفراذن الناظر فهل
 للناظر نزع الأرض منه فهاهنا يؤمر بقطع شجره إن لم يضر بأرض الوقف حيث كان ذلك
 بخير وجه شرعي (أجاب) نعم للناظر ذلك إن كان الأمر كذلك حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في قاصر يملك بيتا بالميراث عن أمه تعدى شيخ البلد ووضع يده
 عليه وسكنه ووضع مواشيه فيه مدة ثلاث سنين وأتلف فيه بعض أخشاب فهل يكون
 لولي القاصر إخراجه منه ومطالبة بآجره مدة وضع يده عليه ومطالبة ببدل ما أتلفه

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

٢٧

سنة
١٢٧٣
صفر
١

وأخذه منه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) منافع المنصوب لا تضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعدل للاستغلال كما صرحوا به ويجب على المتألف ضمان ما أتلفه بقيمة حيث كان قيمة الاولي مطالبته بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قطعة ارض خالية من البناء تعدى رجل اجنبي واحذث فيها بناء لنفسه في غيبته بغية يراذنها ورضاهما من مائة وعشرين سنة والآن تريد تلك المرأة تزعمها من الباقي والامتيلا على بنائه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يملك الارض منها بقيمة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) في هذه المسئلة خلاف ورجح بعض المتأخرين ان صاحب الاكثر يملك ما لصاحب الاقل بقيمة يوم غصبه به دفعا للضرر والاشد بالاحف ورجح الاخر احرار الغاصب بالقلم مطلقا الا ان يملك صاحب الارض البناء بقيمة مستحق القلع اذ ليس لعرق ظالم حق قال في العمادية ونحن نقضي بجواب الكتاب اتساعا لما يخفى من انه يؤثر بالقلع والرد الى المالك مطلقا والعمل الآن على الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا آلتله بطريق الارث عن والده والرجل المذکور قائب عن بلده ثم مات الرجل المذکور في غيبته عن ورثة فوضع يده رجل اجنبي على الدار المذكورة فهل اذا حضرت الورثة وطلبت دار مورثهم يؤثر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها لهم حيث كان المالك ثابتا لهم فيها عن مورثهم (اجاب) اذا ثبت المالك للورثة المذکورين في تلك الدار بطريق الارث عن مورثهم بوجه شرعي ولم يثبت انتقامها عن ملكهم بنقل شرعي يؤثر واضع اليد بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاهر وعن اخ وترك حصة في نخيل فوضع الاخ يده على النخيل بدون ولاية شرعية على القاصر وصار يستغل ثمر النخيل ويستملكه في مصالح نفسه فهل اذا بلغ القاصر بكون له بحاسته على ما استغله من الثمر حيث كان معلوم القدر (اجاب) للولد المذکور بعد بلوغه تضمين العبدل ما استملكه من الثمر الخاص بالولد في شؤن نفسه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهو ساكن فيها اخرج منه اذ وشوكة ووضع يده عليها وسكن فيها خمس سنين وهدم منها محلا وبناه فاذا يكون المحكم في الهدم والبناء وماذا يكون المحكم في سكنه فيها تلك المدة (اجاب) منافع العصب لا تضمن الا في ثلاث وما أتلفه الغاصب مضمون عليه بقيمة وما بناه ان كان مثل ما هدمه او أجود يبرأه من ضمان ما هدمه والا ضمن قيمة ما هدمه وكلف قلع ما بناه ان كان قلعه غير مضر فان اضر يملكه مالك الارض بقيمة مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا مبنيا تعدى رجل آخر وبنى على سطح ذلك البيت بناء بغير اذن المالك حال غيبته والحال ان قيمة ذلك البناء اقل من قيمة ما بنى عليه بكثير واذا قلع لا يضر بما تحته فهل يكاف الغاصب هدمه والحال هذه الا أن يتراضى مع المالك على اخذ قيمته مستحق

١٢٧٣
٤

١٢٧٣
٧

١٢٧٣
١٤

١٢٧٣
٢٧

القلع (أجاب) نعم يكاف الغاصب بدم ما بنائه على سطح الغير على هذا الوجه إلا أن يتراضى على تلك رب البيت ما بنائه للغاصب بقيمته مستحق القلع والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن اولاد ابن عم ذكور واثلاث فالبين فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ونخيل وغير ذلك فتعدى شيخ البلد ووضع يده على جميع مخلفات الميت المذكور من العقار والنخل مدة من السنين فهل اذا حضر جميع الورثة وانتهوا ماذا كريكون لهم اخذ جميع ماتر كه موردتهم من شيخ البلد وقسمته بالغريضة الشرعية اذا ثبت ماذا كر (أجاب) نعم يكون لهم ذلك بعد تحقق ماذا كر بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته وترك عندها بناتها وديعة فوضع رجل يده على البنات المذكورة واستولى عليهن بطريق الغصب من زوجة الرجل الغائب المذكور وصار يستعملها في شؤونهن حتى هلك بعضها فهل والحال هذه اذا حضر مالهكنها من غيبته يكون له تضمين الغاصب المذكور قيمة ما استهلكه من البنات المذكورة حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لئلا ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى قطعة ارض انها كانت دارا لابييه وانه الوارث لها وادعى غيبته عن بلد مدة سنين لاخذه بوجاهة المجاهدة والآن قد حضر فوجد بناءا بيه قد هدم وبعض الناس وضعوا ايديهم عليها وبنوا في جزء من الارض المذكورة فاستلوا عن ذلك فأجابوا بانهم لمساوا الارض خالية وانه لا مالك لها مع انهم قد طلبوا البناء فيها من حاكم الوقت فاذن لهم فبنوا ووضعوا ايديهم مدة لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل اذا اقام المدعى بينة تثبت الملك فيها لابييه يحكم بذلك ويمنع واضع اليد الآن ام ينظر بين قيمة الارض والبناء فايهما زاد يحكم له المالك وتُدفع قيمة الارض او قيمة البناء اذا نقصت للمالك وهل يلزم واضع اليد الاجرة مدة انتفاعهم بها تلك المدة اذا كانت معدة للاستغلال (أجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الرجل المذكور واثبت ملكه بطريق الارث لما يبدي واضع اليد من تلك الارض بالوجه الشرعي ينظر لقيمة ما احده واضع اليد في ارضه من البناء بدون اذن المالك فان كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فلهب الارض تسليقهم بالقلع الا ان يتملك البناء بقيمته مستحق القلع وان كانت قيمة البناء اكثر فلهم تلك الارض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين ومنافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث منها المعدل الاستغلال بشرطه على ما صرح حوايه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا غص به رجل ووضع يده عليها في غيبة مالهكنها وبني فيها بناءا لنفسه من ماله بغير اذن مالهكنها قيمته اقل من قيمة الارض فهل اذا حضر ماله الدار واثبت ملكه في الدار المذكورة يكون له نزع الدار المذكورة من واضع اليد وعليه دفع قيمة ما بنائه للرجل المذكور ومطروحاً على وجه الارض (أجاب) نعم للمالك رفع يد الغاصب لداره

بعد تحقق ذلك بطريق شرعي وان يملك ما بنى ما ان غاصب بقيمة مستحق القلع جبراً
على الغاصب حيث كانت قيمته أقل من قيمة الارض اذا كان قلعها يضر بالارض والا
توقف على رضا الغاصب فان أبي كلف قلعها والله تعالى أعلم (سـ مثل) في يتم قاصر
بملك داراً آت له بطريق الارث عن مورثه فوضع يده عليها شيخ البلد يدون ولاية
شرعية في غيبة القاصر فضر القاصر من غيبته وطلبها بعد بلوغه من شيخ البلد فأنكر
شيخ البلد حق القاصر في الدار المذكورة فهل اذا ثبت القاصر المذكور بعد بلوغه ان
الحق له في الدار المذكورة يجاب لذلك ويؤمر شيخ البلد برفع يده عنها وتسليمها له حيث
كان المالك ثابتاً له في الدار المذكورة عن مورثه (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سـ مثل) في رجل يملك داراً فيها نخلة بالميراث عن أبيه تمسك من بلده مع عياله
وغاب فوق مسافة القصر مدة فوضع شيخ البلديده على الدار المذكورة في غيبته ثم مات
ذلك الرجل عن اولاده فهل اذا حضر وامن غيبته يمكنهم ان يكون لهم نزعها من واضع اليد
عليها ولو طالت المدة حيث كان الحق ثابتاً لهم فيها عن ابيهم وسفرهم عن شرعي
تسمع معه الدعوى اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتاً
للمورث المذكورين عن مورثهم المذكور بالطريق الشرعي يكون لهم والحال ما ذكر
انزعها من واضع اليد عليهم احيث لا مانع وقد صرحوا بان الحق لا يسقط بتقدم الزمان
والقيمة مسافة القصر عن شرع والله تعالى أعلم (سـ مثل) في جماعة لهم أرض زراعية
بغيدها واشجارها وسواقيها عن اصولهم غابوا عن بلدهم ثم رجعوا من غيبته فوجدوا
اناس اجانب واضعين ايديهم عليها فطلبوا رفع ايديهم عنها فاعتروا لهم بها وادعوا اليهم
وضعو ايديهم عليها مدة ثمان سنوات وهم يدفعون خراجها للجهة الديوان فهل يؤمرون
برفع ايديهم عنها وتسليمها لاربابها الاسما وهي مسوطة باسم ابيهم وجدهم ولا عبرة بما
تعلوا به من وضع ايديهم عليها المدة المذكورة في غيبة اربابها حيث كان انزعاجهم من
بلدهم بالاكراه ولم يكن منهم ترك لها اختياراً (اجاب) نعم يؤمرون بتسليمها الى
مستحقها اذا لم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم من تلك الارض ولا تملك لمساقيها من
الاشجار والبناء بوجه شرعي للغير حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سـ مثل) في رجل
واضع يده على دار مدة خمس وسبعين سنة بطريق المالك ثم بعد ذلك تعدى عليه رجل
ذو شوكة وغصبها منه ووضع يده عليها مدة عشر سنين وغرس فيها اشجاراً ونخلها والمالك
ينازع الغاصب في تلك المدة لدى الحاكم الشرعي ولم يقدر على رفع يده عنها فهل اذا
كانت قيمة الدار أكثر من قيمة الاشجار يؤمر الغاصب باخذ قيمة الاشجار ونزع الدار من
يده (اجاب) اذا تحقق الغصب المذكور بالطريق الشرعي وقد غرس الغاصب
في المنسوب بدون اذن المالك يكون للمالك تكليفه قلع اشجاره الا ان يأخذها المالك
بقيمتها مستحقه القلع ولو جبر ان اضر قلعها بالارض حيث كانت قيمة الارض اكثر من

١٢٧٣

٢٣

جمادى الاولى

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

١٠

جمادى الثانية

١٢٧٣

٢

قيمة الشجر والتخيل والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم وحصه
في تخيل كذلك مفروس في أرضهم المملوكة لهم على أن لهم الثلث والشر يك الثلثان
تسحبوا من بلدهم وغابوا في مكان بعيد فوق مسافة قصر مدة نحو خمس وعشرين سنة
فوضع أناس أجنب أيدىهم على الدار ولم يزل التخيل بيد الشر يك فهل إذا حضر الورثة
المدكورون من غيبتهم يكون لهم أخذ دارهم من واضع اليد وأخذ حصتهم في التخيل
حيث كان الحق ثابتا لهم فيما ذكر عن الآباء ولا يكون طول الغيبة مسقطا لحقهم من
ملكهم أم إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) إذا ثبت الورثة المدكورون
ملكهم لما ذكر بطريق شرعي يكون لهم الاستيلاء عليه حيث لا مانع والغيبة مسافة
السهرة عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دورا وطاحونة وبعض
مراش وغير ذلك مات عن ابنين وبنتين فوضع اجنبي يده على جميع ماله الميراث
لكون بعض الورثة قصر أو الحال أن الرجل الذي وضع يده على التركة لم يكن قريبا للميت
ولم يكن وصيا عليهم لا من قبل القاضي ولا من قبل الميت فهل إذا بلغت القصر ورادوا
أخذ ماله من يده واضع اليد يسوغ لهم ذلك ويقسم ماله الميت بين الورثة
بالقرينة الشرعية وإذا أرادوا وضع اليد على ما يملكهم على قدر من الدراهم ولم ترض
الورثة بالهلع لا يجبرون عليه (أجاب) ما يقع بالوجه الشرعي أنه موزع عن الميت
المدكور يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية حيث لم يتعلق به حق للغير كدين أو
وصية ولا قصر بعد بلوغهم بصفة الرشد أخذ نصيبهم من ذلك حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية أميرية تلقاه عن أصوله من قديم الزمان ورهنها
بدين غير منظار بدين سنين على مبلغ من الدراهم غارقة والآل طلب أن يفتكها ويدفع
الدين لربه فأنكر وجود حق رب الأرض فيها متعللا بوضع يده عليها تلك المدة فهل إذا أقام
رب الأرض بينة بانها حقه وأنها موهونة يقضى له بها وعليه دفع الدين لربه ولا عبرة بانكاره
ولا بتعطله وإذا كان لرب الأرض عقار خاص به فتمتدى ذلك الرجل بسبب أنه شيخ بلد
وهدمه وأخذ انقاضه وأخشا به يملكه وعليه ضمان ما أتلفه ومطالبته بقيمته إذا ثبت
ما ذكر (أجاب) إذا ثبت رب الأرض استحقاقه لمنفعة بالوجه الشرعي ولم يوجد منه
ما يغيبه سقط حقه منها يكون له انتزاعها من المدهي عليه حيث لا مانع وعليه دفع
ما بذمته من الدين لربه وعلى الغاصب ضمان ما أتلفه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك دارا تلقاها عن أبيه من جده ثم غاب عن بلده ومكث في غيبته ثلاث سنين
ثم رجع من غيبته فوجد شيخ البلد واضع يده على الدار المدكورة بغير حق ولم يكن على
مالك الدار دين لا للبري ولا للغير فطلب مالك الدار الدار من شيخ البلد فأنكر حقه
وامتنع من تسليمها له فهل والحال هذه يؤمر شيخ البلد برفع يده عن الدار المدكورة
وتسليمها لمالكها حيث كان المالك ثابتا له فيها عن أبيه وجده بالوجه الشرعي (أجاب)

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

رجب
١٢

٢٤

٢٥

إذا ثبت الرجل المذكور ملكه لثلاث الدار بطريق الارث على الوجه المسطور بالطريق الشرعي يؤمر واضع اليد الغاصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وعن ابن عمه وترك ما يورث عنه شرعا ومن بخله متر وكاته داران ثم بعد موت المورث حصل للورثة تعب من بلادهم فخرجوا من بلادهم الى بلدة اخرى فوضع رجل ذوشوكه يده على الدارين من ذعشرين سنة ففطرت الورثة الى بلادهم وطلبوا اخذ الدارين من يده الشوكه فذعنهم منها مائة مالا بوضع يده تلك المدة فهل حيث اقامت الورثة يئنة بشيئ من الدارين لهم ولم يكونوا مشاهدين لتصرف واضع اليد تلك المدة لم ينعوا من حقهم ويؤمر واضع اليد برفع يده عنهما (اجاب) مرحوا بان من العذر الشرعي الذي تسمع معه الدعوى مع مضي خمس عشرة سنة فاكثر الغيبة مدة السقروهي ثلاثة ايام وليا اليها عن بلاد الخصم فاذا كانت غيبة المدين المذكورين عن خصمهم في تلك المدة مسافة القصر كان ماذ كرهذا شرعا تسمع معه الدعوى فاذا ابتعدوا واهم المالك في الدارين المذكورين بالوجه الشرعي يقضى لهم بها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ساقية بطريق الارث عن مورثها فوضع رجل اجني يده على الساقية المذكورة مدة اثنتي عشرة سنة بلا اذن شرعي من المالك المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها للمرأة المذكورة حيث كان الرجل المذكور واضعا يده عليها بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة بطريق الارث عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده واضع اليد عليها وتسلم اليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين تملكان دارا سكن فيها رجل اجني مع اخوته بواسطة شيخ البلد وبني فيها بالجبر عليهما فوكلت المرأتان المذكورتان رجلا في الخصومة مع واضع اليد فارتفع الوكيل مع واضع اليد الى المحاكم الشرعية وطلب الوكيل دارا موكته من واضع اليد فجحد فطلب من وكيل المرأتين اثبات الملك فاقام بيئته على ذلك وادعى واضع اليد ان والده اشتراها منها فطلب المحاكم الشرعية من واضع اليد بيئته بثبت دعواه الشراء فجهز عن الاثبات وحلف المرأتين بما فينا فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر من يكون الحق في الدار للمرأتين المذكورتين وللباني اخذ قيمة بنائهما أو قلعه (اجاب) حيث ثبت الملك في تلك الدار للمرأتين المذكورتين بالوجه الشرعي وبني فيها الرجل المذكور بدون اذنهما وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فيلزم الارض ان يكلف الباني قلعه بنائهما وتسليم الدار او يملك البناء بقيمته مستحق القلع ولو بالارض الباني ان اضر رفعه بالارض والا فلا بد من رضاه بالقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالشرع بموجب حجة بيدها ثابتة المضمون وتلك المرأة اخ وضعت يده على الدار وسكنها بالغصب مدة نحو سبع سنين وحدث في أعلاها بناء بغير اذنها والحال انها

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

رمضان

١٩

معدة للاستغلال والآن مات عن ورثة فطلبت الاخت اخذ الدار فنعها ورثة الاخ متعاليين ببناء مورثهم فهل والحال هذه يكون لها اخذ الدار من ورثة الاخ ولا يكون لهم منعها منها اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي ويكون لها الرجوع على تر كسه باجرة مثلهما وليس للورثة الا قبضة البناء الذي أحدثه الاخ في الدار المذكورة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت ان الدار المذكورة مملوكة لتلك المرأة بالوجه الشرعي يكون لها الاستيلاء عليها من ورثة اخيها وتسكف الورثة قلع ما أحدثه مورثهم من البناء باعلاها يدون اذن المالك اذا كانت قبضته اقل مما أحدثه عليه اذا لم يضر قلعها بالدار والاعلا كتمه بقيمته مستحق القلع ومنافع المصوب لان ضمن الا في ثلاث عقار اليتيم والوقف والمعد للاستغلال فيجب فيها الجرا مثل بدون عقد اجارة على من سكنها حيث لم يسكن المعد للاستغلال بتنا ويل ملك او عقد ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر وأن لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعي عن عمه أخذ في الجهادية فوضع شيخ البلديده على داره في غيبته مدة من السنين وهو غائب فوق مسافة القصر والآن حضر من غيبته وطلب رفع يده عنها فنعته من اخذها منه كالحق فيه فهل اذا كان الحق ثابتا له فيها ولم يكن هناك وارث لعمه سواء يكون له رفع يده عنها واخذها منه ولا عبرة بانكاره ولا بوضع يده بغير طريق شرعي (اجاب) اذا ثبت ملك الرجل المذكور لتلك الدار بطريق الارث عن عمه بالوجه الشرعي ولم يوجد مانع من ذلك يؤمر واضع اليد عليها الغاصب بتسليمها لمالكها حيث لا مانع ولا عبرة بانكاره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على ارض داخرية في غيبة مالكها وبنى المستولى عليها فيها بلبن في ووضعه يده عليها وصار يتصرف فيها مدة ثم حضر مالك الارض من غيبته فوجد الرجل المذكور مستوليا على الدار المذكورة ثم انهدم البناء الذي بناه المستولى المذكور فادار أن يعيده فنعته مالك الارض من ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت ملك الارض المذكورة ملكه فيها بالوجه الشرعي ترفع يد واضع اليد عليها حيث كان مقرا ومعتقبا لملكها (اجاب) يجبر الغاصب على تسليم الارض المذكورة لربها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بالميراث عن ابيه منذ خمس سنين وزيادته وهو يتصرف فيه ويتنفع به من غير منازع له فيه تلك المدة خرج عن بلده وغاب مدة فوضعت امرأة اجنبية يدها على ثلاث نخلات منه بغير اذنه ورضاه في غيبته تعديا منها بدون وجه شرعي فهل اذا كان الحق ثابتا له في النخيل المذكور عن ابيه يكون له استرداد ما وضعت المرأة يدها عليه منه بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان المالك في تلك النخلات ثابتا للرجل المذكور عن ابيه بالوجه الشرعي ترفع يد المتعدي عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة الرقبة مشتركة بين جماعة وضع رجل يده عليها بغير اذن

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢١

ذي القعدة

١٢٧٣

٢

١٢٧٣

٥

في القعدة سنة

من ملا كهامة من السنين وغرس في بعض اطرافها بعض اشجار يدون اذنهم ثم بعد ذلك استاجرها جميعها من وكيل بعض ملا كهامة ثلاث سنوات واذن له الوكيل المذ كور بالغرس والبناء فيها على أن ما بناه وغرسه يكون ملكه وذلك بغير اذن واجازة باقي الشركاء وعند انتهاء مدة الاجارة مات المستاجر قبل ان يبنى ويغرس فيها شيئا عن وريثة وعن أرض أخرى له فيها حق الانتفاع محصورة لتلك الأرض المشتري كة فباع وريثة المستاجر المذ كور حقه من الأرض الأخرى فقط لرجل أجنبي فوضع يده عليها وعلى الأرض المشتري كة المذ كورة وغرس فيها اشجارا متنوعة وبدون اذن واجازة من ملا كهامة والحال أن قيمة الاشجار المغروسة لم تبلغ مقدار قيمة الأرض بل قيمة الأرض تبلغ اضعاف قيمة الشجر وزيادة فهل يؤمر الرجل المذ كور برفع اشجاره وتسليم الأرض لاربائها اذا تحقق ما هو مسطور (اجاب) نعم يؤمر الرجل المذ كور بقلع ما غرسه في تلك الأرض وتسليمها لاربائها والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى قوة وشوكة استولى على قطعة أرض ملك للجماعة بطريق الارث عن اصولهم وبني فيها بناء بدون اذن اربائها واجازتهم فهل يكون لاربائها رفع يده عنها واخذها منه حيث تحقق الغصب فيها بشهادة البينة الشرعية لا سيما وقيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدثه الغاصب فيها (اجاب) اذا كانت تلك الأرض مملوكة للرقبة للجماعة المذ كورين وثبت غصبها من قبل الرجل المذ كور وبالوجه الشرعي وبني فيها بناء بدون اذن ملا كهامة وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء كما هو مذكور يكون لاربائها رفع يد الغاصب عنها وتكليفه قلع ما أحدثه فيها على هذا الوجه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن زوجة وابن فاصرم منها وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فطلبت الام اخذ ما يخصها من تركة الميت فنفقها ابن الزوجة من غير الميت بالتعدي ووضع يده على جميع التركة بدون ولاية شرعية فهل لا يحجب لذلك ويقسم جميع ما تركه الميت بين جميع وريثته بالغريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) ترفع يد المتعدي المذ كور ويقسم جميع ما يثبت انه متروك عن الميت المذ كور بين جميع وريثته بالغريضة الشرعية حيث لا مانع وبموتة عن امه وزوجته وابنه لا غير يكون لزوجته من ذلك الثمن فرضا ولا ماله السدس كذلك والباقي لابنه تعصيبا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني وعمر في أرض زوجته بناء لنفسه بغير اذن مات عنها وعن وريثة آخر فهل يكون البناء المذ كور ميراثا عنه وتغرر الزوجة المذ كورة نصيب الورثة من قيمة البناء ويصير كله لها (اجاب) نعم ففي جامع الفصولين عمر دار اراته فمات وتركهها وابنا فلو عمرها بابنهما فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتعزم حصه الابن ولو عمرها لنفسه بلا اذن فالعمارة ميراث عنه وتعزم قيمة نصيبه من العمارة وتصير كلها لها ولو عمرها بلا اذن قال النبي رحمه الله العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة

١٢٧٣

٨

في الحجلة

١٢٧٣

١١

محرم

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

٢٢

سنة

مهر

كرم امرأته وسائر املاكها انتهى من الرابع والثلاثين ومثله في نور العين ورياض
 المتقاسمين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أنعم عليه على الأمر بقطعة أرض اميرية
 وملكه اياها وجب حجة شرعية ثم باعها ذلك الرجل النعم عليه لرجل آخر بيعا شرعيا
 فوجد المشتري اربع عيش في بعض مواضع منها بناها جماعة بدون استئذان من الميرى
 والمحكام وسكنوا فيها وحدث هذا البناء معلوم وثابت فاراد المشتري الأرض المزبورة
 رفع بنائهم المذكور فنازعهم منهم واحداً به تعلق هذا البناء عن ابيه مع اعترافه بعدم الملك
 له ولورثته في الأرض المذكورة وانها الجهة الميرى المنعم بها والحال أنه لا حجة بيده شرعية
 ولا بينة تثبت له ولا لمورثه حتى القرار في الأرض المذكورة فأيته انه يدعى تعلق هذا
 البناء عن ابيه وان اياه هو الباقي له وامتنع الآخرون عن رفع بنائهم قائمين بما يجوز على
 هذا المعارض يجوز زعلينا واتفق الكل في الدعوى والاعتراف بما يفيد عدم ملك الأرض
 ومع ذلك قيمة بنائهم لا تساوي قيمة الأرض الحاملة للبناء فهل لا عبرة بتعللهم جميعا
 ويؤمرون برفع البناء عن تلك الأرض واذا ألزموا برفع بنائهم اذ لم يضر بالأرض فهل
 لا يلزم المشتري شيء من كلف الهدم وغيره أو يلزم (اجاب) حيث تحقق احداث تلك
 العيش في الأرض المذكورة بدون اذن من له الولاية عليها بل كان ذلك بطريق
 التعدي يؤمر الهدم بدون اذن برفع بنائهم منها حيث لم يضر الرفع بتلك الأرض والحال
 ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض أمام داره معلومة
 بميزة استولى عليها ذو شوكة وأجرها لغيره لينفي ذلك الغير فيها تعديا بدون اذن المالك
 فطالب المالك رفع يد المؤجر والمستاجر عنها فامتنع عن ذلك وانكر ملكه فيها ولم يحدثا
 بها بناء ولا غرسا الى الآن فترافع معهما الى الحسا كم الشرعي واثبت له ملكه فيها ولم يحدثا
 بالطريق الشرعي وبعد ذلك أمر القاضى المالك ببيعها للمستولى المذكور لينتفع بها فامتنع
 من ذلك فهل لا يجبر على البيع المذكور ويكون له استردادها من يدين هي في يده والحال
 هذه (اجاب) نعم لا يجبر على بيعها وله استردادها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل غصب حصة في عقار وبني فيها بناء لنفسه وسكن فيها بغير اذن المالك واستمر
 واضع عايدته عليها ثم بعد ذلك طلبها المالك من الغاصب فامتنع الغاصب من تسليمها له
 فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) يؤمر الغاصب برفع ما أحدثه في أرض
 غيره بدون امره ان لم يضر برفعها بالأرض ولم تكن قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض والا
 فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بنى عم ثلاثا يملكون دارا بالارث عن اجدادهم لم يكل
 واحد منهم ثلثها مات أحدهم عن ابن قاصر وترك لابنه المذكور الثلث فآخذ الابن
 القاصر للنظام قبل بلوغه وسافر الى بلاد بعيدة فوق مسافة القصر ومكث في النظم ثم
 بعد ذلك حضر ليناخذ حصته مع ابني عمه فوجد رجلا أجنبيا واضع عايدته على الحصة
 المذكورة فطلبها منه فامتنع من تسليمها له متعللا بطل المدة فهل اذا كان الملك ثابتا

١٢٧٤

٣٠

صفر

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٧

للابن المذکور بالارث عن ابيه وطلبها حين حضوره من غيبته يجاب لذلك ولا يسقط حقه بطول مدة غيبته (اجاب) الغيبة عذر شرعي اذا كانت مدة سفر فتسمع الدعوى ولو بعد مضي خمس عشرة سنة اذا كان المدعي غائبا فيها مسافة القصر ولا يسقط الحق بمضي الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تلقاها عن ابيه وهو يتصرف فيها لنفسه خاصة بدون شريك له فيها ثم مات عنها وعن ابن عم عاصب ولم يكن له وارث سواه فوضع يده على الدار المذکور في رجل اجنبي بممكنين شيخ البسملد له فيها ولم يكن على الميت دين للميرى ولا غيره واسكنه فيها بدون اذن من الوارث وبدون اجازة وتوكل له في ذلك فهل اذا كان الملك ثابتا للوارث من مورثه في الدار المذکور كورة بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للوارث (اجاب) اذا ثبت الملك في الدار المذکور كورة بطريق الارث للرجل المذکور كورة من مورثه بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون بعض اشجار ونخل وعقار بطريق الارث عن آباءهم فوضع احد الورثة يده على جميع ذلك في غيبة باقي الورثة وقلع الاشجار واستهلكها في مصالح نفسه وهي معلومة التدرؤ ذلك بدون اذن باقي الورثة وبدون اجازتهم فهل والحال هذه اذا حضر باقي الورثة من غيبتهم يكون لهم تضمينه فيما يخصهم من الاشجار بقيمتها (اجاب) نعم يكون لهم تضمين الشريك المستهلك المذکور كورة قيمة انصباهم عما استهلكه من الاشجار المذکور كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن مورثه ووضع رجل اجنبي ذوشوكة يده على الدار المذکور كورة بالقهر والغلبة فطلب المالك رفع يده عنها فانكر الغاصب دعواه الملك فيها فهل والحال هذه اذا ثبت المالك المذکور ملكه في الدار المذکور كورة يجبر الغاصب على تسليمها للمالك المذکور ويمنع من معارضة المالك فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الوارث الغصب منه وان ثبت دعواه بالوجه الشرعي يؤمر الغاصب برد المصوب اليه حيث لا مانع من تسليمه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض اصلها مكان تقبل قسمة الافراز فبني احد الورثة في القطعة المذکور مكانا لنفسه من ماله الخاص به بانقضاء اشتراها وبناها في نفسه وصاروا ضعا يده على ذلك مدة من السنين والآن اراد باقي الشركاء قسمة الارض مع البناء الذي فيها وقيمة البناء اكثر من قيمة الارض بكثير والحال ان الباني بني بغير اذن الشركاء وكانت الارض التي بني فيها تقبل القسمة فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حيث بني احد الشركاء بغير اذن لنفسه في العقار المشترك بينهم فطلب الباقي رفع البناء قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباني فيها ونعمت والاهدم كما هو حوايه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في مكان آلت له بطريق الارث عن مورثه ووضع رجل اجنبي يده على الحصاة المذکور كورة بطريق

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١٢

ربيع الاول

٣

١٢٧٤

١٢٧٤

٢٩

الغصب مدة عشر سنين والآن طلب المالك المذكور رفع يده ووضح اليد المذكور عن
 الحصة المذكورة فأنكر استحقاقه فيها فهل إذا أثبت المالك المذكور ملكه للحصة
 المذكورة عن مورثه بالوجه الشرعي يقضى له بها ولا عبرة بانكار ووضح اليد المذكور
 ويؤمر ووضح اليد برفع يده عنها وتسليمها للمالك المذكور حيث كان الملك ثابتا فيها
 عن مورثه (اجاب) إذا أثبت المالك المذكور ملكه للحصة المذكورة بالوجه الشرعي
 يقضى له بها ويؤمر ووضح اليد الغاصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والافلا والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك دارا مات منذ خمس سنين عن بنت وبنتي ابن قصر وابن اخ
 فوضعوا ايديهم على الدار المذكورة مدة خمس وعشرين سنة ثم تعدى عليها رجل وغصبها
 مدة عشر سنين ومات وترك ورثة ثم غصب الدار المذكورة احد الظلمة من ورثة الغاصب
 الاول ثم استولى عليها بعض ورثة الغاصب الاول والآن أراد ورثة المالك لها استردادها
 منه ورفع يده عن ورثة الغاصب المذكور فاعتذر واجمع لهم بالمالك عن مورثهم وادعوا
 شراءه من ابن اخي الميت المذكور حين وضع يدهم عليها فأنكر ذلك ورثة المالك
 فأبرز ورقة تدل على شرائها من ابن الاخ المذكور وهي مقطوعة الثبوت وليست محررة
 من قبل قاض ولا مسجلة بسجل ولم يصد قواعلي مضمونها ولم يدكر بها أن ابن الاخ وكيل
 عن باقي الشركاء فيها فهل والحال ما ذكر لا تعتبر دعوى ورثة الغاصب المجردة عن
 الاثبات ولا عبرة بتلك الورقة على هذا الوجه وتؤمر ورثة الغاصب بتسليمها الى اربابها
 حيث اعتبر فواصل الملك لهم فيها ولم يثبتوا انتقالها عن ملكهم بناقل شرعي ولم يحدثوا
 فيها بناهم بوجوب تلك الاصل بقيمتها من ملاكه (اجاب) نعم لا تعتبر دعوى ورثة
 الغاصب المجردة عن الاثبات والحال هذه ويؤمر ورثة الغاصب الدار المذكورة كما حيث لا مانع
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنا في زمن محنته وسلامته وبعد
 خروجهما من عسنة بمدة مات ذلك الرجل عن ورثة فاثبتين فوق مسافة القصر بكثير وترك
 ما يورث عنه شرعا من النخيل فوضعت تلك المرأة يدها على النخيل المذكور وصارت
 تستغل ثمره وتبيعه في غيبة الورثة المذكورين مدة فهل إذا حضر الورثة من غيبتهم
 يكون لهم رفع يدها عن نخيل مورثهم ومطالبتها بقيمة ما استغلته من ثمره مدة وضع
 يدها عليه حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن ابيهم وتحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)
 نعم لهم ذلك إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن ابيه تعدى رجل من العربان ذو شوكة واخذ منه
 بالغصب وصار يتنقع به مدة مع المنازعة ولا يقدر على تحليصه منه ثم مات رب النخل عن
 ورثة فطلبوا اخذه فلم يقدروا ايضا واستمر تحت يده حتى مات ذلك الغاصب عن ورثة
 ايضا فطلب ورثة رب النخل اخذه من ورثة الغاصب فنعوههم متعطلين بطول المدة
 والحال انه لا سند بايديهم يشهد لهم بالاستحقاق فهل لا يجابون لذلك ويكون لورثة رب

١٢٧٤

٩

جمادى الاولى

١٢٧٤

١٢٧٤

٧

التخل اخذوه رفع يده ورثة الغاصب حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن ايهم ولا عبرة
 بتعللهم بطول المدة مع المنازعة فيها لدى المحاكم الشرعية اذا ثبت ما ذكر (اجاب)
 ترك الدعوى لدى القاضى خمس عشرة سنة فاكثر بلا عذر شرعى مانع من سماع
 دعوى التارك واذا تحقق انه لم يوجد التارك للدعوى لدى القاضى ثلاث المدة وادعى
 الوارث على واضح اليد بنصب مورثه من مورث المدعى واثبتوا دعواهم بالوجه
 الشرعى يقضى لهم دعواهم والا فلا فائدة من ح في تنقيح الحامدية انه اذا ادعى عند
 القاضى مرارا ولم يفصل القاضى الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع دعواه بذلك لانه
 صدق عليه انه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عن يد القاضى اه والله تعالى اعلم
 (مسئل) في رجل مات عن ورثة قصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ميراثه دار
 وساقية فوضع خال القصر يده عليها وضم القصر اليه مع عياله في معيشة واحدة وتصرف
 عليهم بدون ولاية شرعية ثم مات الحال المذكور عن اولاده فوضعوا ايديهم على الدار
 والساقية بعد موت ابيهم واخذوا اخشابا من الدار والساقية فهل والحال هذه يكون
 للقصر بعد بلوغهم اخذ الدار والساقية واخذوا اخشابا حيث كان الملك ثابتا فيها
 للقصر بالوجه الشرعى (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم
 (مسئل) في رجل مات عن ورثة غائبين فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعا من
 عقار ونخل وغيرهما فوضع رجل اجنبي يده على ماتر كه الميت بدون مسوغ شرعى ثم
 بعد مدة تزيد على خمس عشرة سنة حضرت الورثة من غيبتهم وارادوا اخذ ماتر كه
 مورثهم من واضح اليد فامتنع من تسليم ذلك لهم متعللا بانه وضع يده على ذلك مدة خمس
 عشرة سنة فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك حيث كانوا غائبين فوق مسافة القصر
 ويجبر واضح اليد على تسليم ماتر كه مورثهم لهم حيث ثبت الملك لهم فيه بالوجه
 الشرعى (اجاب) الغيبة فوق مسافة القصر عذر شرعى لا يمتنع معه سماع الدعوى
 بعد مضي خمس عشرة سنة من الغائب تلك المدة والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل
 ذى شوكة غصب دار رجل وبني فيها بناء لنفسه من ماله وسكن فيها ولم يقدر المالك على
 منعه لكونه ذا شوكة فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء يكون
 للمالك الارض نزعها من يد الغاصب ويدفع له قيمة البناء مستحق القلع أو يؤمر الباني
 بقلع بنائه (اجاب) اذا تحقق أن البناء في ارض الغير بدون اذن المالك وكانت قيمة الارض
 اكثر يكون للمالك تكليف الباني بقلع بنائه واسترداد الارض منه الا ان يضمن له قيمة
 بنائه مستحق القلع ان ضرر قلعه بالارض فان لم يضر يشترط رضا مالك البناء باخذ قيمته على
 هذا الوجه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك قطعة ارض غصبها آخرون وبني
 في بعضها بناء ثم مات الغاصب عن ورثة فزارعهم مالكةا واثبت ملكه فيها بالوجه
 الشرعى وطلب رفع ذلك البناء فهل يجاب لذلك ولو كانت قيمة البناء اكثر أو تعد برقيمة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

رجب

٢

١٢٧٤

٥

البناء وقيمة الارض فان زادت قيمة البناء على قيمة الارض يتملك صاحب البناء الارض بقيمتها وهل اذا كان رفع البناء يضر بالارض يكون للمالك الارض ان يتملك البناء بقيمته (اجاب) اذا بنى شخص في ارض غيره بدون اذن المالك فان كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء كلف الباني قلع بنائه الا ان يتفق مع رب الارض على اخذ قيمته مستحق القلع وهذا لو لم يضر رفعه بالارض فان اضر رفعه بالارض فلما اكتمل ان يتملك البناء بقيمته على هذا الوجه جبر على مالكة وان كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض فكذلك الجواب على ما اقي به الاشياخ واقتى بعض المتأخرين بان للمالك البناء ان يتملك الارض بقيمتها فبالضرر الاشد بالاحق وهو قول الكرخي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا غرسه بنفسه في ارضه الخاصة به ثم بعد مدة تعصب من بلده وترك نخيله ومعه ثمان سنين ثم مات في غيبته المذكورة عن ابن غائب في الجهادية فارسل لعمه ووكلمه على النخيل الذي آل اليه بالميراث عن ابيه فوضع العم يده عليه بالوكالة مدة نحو عشر سنين ومات عن ابن ايضا فوضع يده بعد ابيه عليه والا ان حضر ابن الفارس من غيبته وطلب من ابن عمه رفع يده عنه فذنع منه مكر اوجاحد الحق فعمل اذا ثبت ان الحق فيه لابن الفارس له باليئنة الشرعية يكون له رفع يده عن نخيله ولا عبرة بانسكاره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يوجد مانع من سماع دعوى ابن الفارس المذكورة بالنخيل على ابن عمه واثبت دعواه بالوجه الشرعي يقضي له بهلولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر وترك دارا فوضع رجل اجنبي يده عليه في غيبة الابن بدون مسوغ شرعي ثم حضر الابن من غيبته ويريد اخذ الدار من واضع اليد فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في الدار للمذكورة لابن من ابيه باليئنة الشرعية يجبر واضع اليد الغاصب على تسليم الدار لابن المذكور (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض بمسلكة لامرأة وبني فيها بناء لنفسه بغير اذن مالكة الارض وقيمة الارض اكثر من قيمة البناء فارادت مالكة الارض ان تكلف الباني قلع بنائه وتمنع من الارض فاني واراد ان يتملك الارض ببنائه وسكنه فيها مدة اثنتي عشرة سنة والحال ان قلع البناء لا يضر بالارض فهل لا عبرة بتعلله المذكور ويكلف قلع بنائه من الارض المذكورة حيث كان المالك ثابتا لها فيها ولم تنتقل اليه منها بناقل شرعي (اجاب) نعم لما لكه الارض المذكورة تكليف الغاصب قلع بنائه الذي قيمته اقل من قيمة الارض المحاملة له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون نخيلا بالميراث عن ابيهم سافروا الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتركوه فوضع رجل اجنبي يده عليه بغير اذنهم وورثاهم وصار ينتفع به مدة غيبتهم ثم نحو خمس عشرة سنة والا ان حضر الورثة وطلبوا رفع يده عنه فذنعهم من اخذه منهم لا بطول المدة المذكورة فهل اذا

سنة رجب

١٢٧٤ ١١

١٢٧٤ ١١

شعبان

١٢٧٤ ٨

رمضان

١٢٧٤ ١٩

ذى القعدة سنة
١٢٧٤ ١١

أثبتوا أن الحق لا يبعثهم وأنهم الوارثون له يكون لهم أخذه ورفع يد الغاصب عنه ولا عبرة بتعلله المذكور وتكون القبيصة عذرا شرعيا إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) القبيصة مسافة القصر عذر شرعي فتسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة من الغائب تلك المسافة في هذه المدة فإذا أثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي يقضى لهم بما ادعوه وترفع يد الغاصب عنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالشراء الشرعي معد للاستغلال فأستولى عليه رجل وسكن فيه من غير عقد اجارة من المالك مدة ست سنين فطالب المالك من الساكن المذكور أجرة مؤهل المكان المذكور مدة غيبته فامتنع من تسليم أجرة متعللا بأن أجرة المدة المذكورة لا تلزمه لكونه سكن فيه من غير عقد اجارة فهل والحال هذه إذا تحقق بالوجه الشرعي أن المكان المذكور معد للاستغلال يلزم الساكن فيه أجرة مثله مدة سكناه فيه ولا عبرة بتعلله

١٢٧٤ ١٩

المذكور حيث الأمر ما هو مسطور (أجاب) منافع الغصب لا تضمن استوفائها أو عطلها إلا في ثلاثة الوقف وعقار اليتيم والمعد للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر يستحق حصته في مكان بالارث عن أبيه استوات عليه امرأة أجنبية وسكنت في جميع المكان المذكور من غير عقد اجارة لحصة القاصر مدة من الشهر فهل والحال هذه يلزم المرأة المذكورة أجرة المثل لحصة القاصر المذكور مدة سكناها فيها (أجاب) نعم تلزم المرأة المذكورة بأجرة مثل حصته القاصر المذكور مدة سكناها واستعمالها لتلك الحصة بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة أرض أصلها دار خربة لم يغيره بدون إذن وبني فيها أمكنة لنفسه من ماله الخاص به باقتراض اشتراها وضارت قيمة ما بناه أكثر من قيمة الأرض بكثير وهو واضح يده على ذلك مدة من السنين والآن أراد مالك الأرض المذكورة تكليف الباقي قلع بنائهم وأخذ أرضه منه فهل لمالك البناء أن يملك الأرض بقيمتها حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير ولا يكلف الباقي قلع بنائهم (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف

ذى الحجة ٣
١٢٧٤

العلماء فافقوا في الأشياء بتكليف الغاصب قلع بنائهم وأبقى بعض المتأخرين بأن له أن يملك الأرض بقيمتها والحال هذه دفعا للضرر الأشد بالأخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بالميراث عن أبيه تمسك من بلده وغاب في بلدة أخرى فوق مسافة القصر مدة ثمانية عشر سنين فوضع شيخ البلدة عليه وصار ينتفع به تلك المدة والآن حضر ربه وطلب دفع يده عنه فنهه متعللا بطول المدة المذكورة فقط فهل لا يجاب لذلك شرعا ويكفيكون لرب النخيل أخذه ورفع يد الغاصب عنه إذا ثبت ما ذكر ولا عبرة بتعلله المذكور سيما مع اعترافيه (أجاب) إذا كان مالك الرجل المذكور في تلك النخيل ثابثا بالوجه الشرعي يكون له رفع يد الغاصب وأضع اليد عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى لنفسه من ماله الخاص به في حال حياة والده بعد العزلة منه ذارا

رجب
٢٠

[١٢٧٥]

متصلة بدار والده ثم مات والده عنه وعن بنتين فوضع الرجل المذکور يده على تلك الدار مع دار والده المذکور مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ماتت احدهما البنتين عن والده فاستولى الولد المذکور على جهة من العقار من ملك خاله بالقهر والغلبة من غير وجه شرعي في حال غيبته زاعما ان أمه كانت تسحق مما اشتراه خاله لنفسه بماله الخاص به فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي ترفع يد الولد المذکور عن ملك خاله ولا عبرة بزمعه ولا يكون له الا ما استحققه أمه في مخلفات والدها بالقرينة الشرعية واذا بنى الولد المذکور في تلك الجهة ينظر لما بين القيمتين فاذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء يؤمر صاحب الارض بدفع قيمة البناء لصاحبه ويبقى له البناء والارض واذا كانت قيمة البناء أكثر يؤمر صاحب البناء بدفع قيمة الارض لصاحبها ويكون له البناء والارض (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اختصاص الرجل المذکور بالدار المذکورة بطريق يوجب الاختصاص وقد بنى فيها ابن أخته بدون اذنه واستولى عليها حال غيبته المالك ينظر في قيمة البناء المحدث فيها وفي قيمة الارض المستولى عليها فان كانت قيمة الارض أكثر يؤمر الباني برفع بنائه وتسليم الارض للمالك وان كانت قيمة البناء أكثر فكذلك على ظاهر الرواية واختار بعض المتأخرين ان المالك البناء ان يملك الارض بقيمتها فحرقا على مالكها ففعلا للضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي شلشلمون في رجل ادعى بطريق الوكالة عن امرأة بانها تملك قطعة أرض مملوكة لها قدرها مائة وثمانون ذراعا معمار ياعمدودة بمحدود اربعة عينها وضع رجل يده على الارض المذکورة وبنى فيها باذن شيخ بلده لكونه طلب منه أرضا ليبنى له فيها دارا فبناها الرجل المذکور بطوب لبن بغير اذن المالك لتلك الارض فطلب المذعی رفع يده عنها ورفع بنائه من الارض المذکورة فهل اذا ثبت ملك الارض المذکورة للراة المذکورة ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها للمالك المذکور (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي بناء الرجل المذعی عليه في أرض تلك المرأة المملوكة للمملوكة لها بدون اذنها فان كانت قيمة الارض أكثر كلف الباني قلع بنائه بطلب مالكة الارض وكذلك اذا كانت قيمة البناء أكثر كما في العمادية اتبعا لجواب الكتاب وهو الذي جرى عليه المشايخ وبه أفتى شيخ الاسلام على أفندي مقي الروم اخذ من فتاوى أبي السعود والقهستاني وأفتى بعض المتأخرين بان لصاحب الاكثر وهو صاحب البناء ان يملك الارض بقيمتها ففعلا للضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار مملوكة لغيره بغير اذن مالكها وفيها محلات خربة فحطها بالكرس ونقل منها التربة وسكن فيها مدة من السنين ثم حضر مالكها من غيبته وأراد اخذ داره من واضع اليد فاعترف له بها وطلب من المالك قيمة بناء فحطها ويطها واجرة نقل التربة فهل حيث كان الامر كما ذكر وكانت قيمة الارض أكثر مما حطها به واحده فيماليا يلزم

١٢٧٥

في الحجة

١٢٧٥

المال للثلاث بل يؤمر واضع اليد برفع ما حوط به ويلزمه دفع الدار لما لكها وما المحكم
(اجاب) لا يجبر المال على دفع قيمة ما بناه الغاصب في ارضه بدون اذنه والحال ما ذكر
لا سيما اذا كان رفعه لا يضر بالارض بل يؤمر الغاصب برفع ما احده وتسلم الارض
لما لكها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه واربع
بنات وترك دارا استولى عليها رجل واخذ بعضها وادعى انه اشتراه من الميت قبل موته
وطالب منه اثبات دعواه فجزعته كليا ورفعت يده عنها والآن اراد شيخ البلدان يضع
يده عليها وبنى فيها بناء لنفسه فهل يكون الحق فيها الورثة الميت ولهم منع شيخ البلد من
البناء والتصرف فيها بدون اذنهم ورضاهم (اجاب) ليس لشيخ البلد الاستيلاء على
مالك غيره الثابت له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون
دارا بطريق الارث عن ابيهم فابوا الى بلدة اخرى فوق مسافة القصر ومكثوا بها مدة
خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك توجهوا الى بلدتهم التي بها الدار المذكورة فوجدوا رجلا
اجنبيا واضع يده على الدار المذكورة وهدم وبنى فيها بناء لاجل منفعة نفسه خاصة
طوب لبن بغير اذن ملاكها فطلبوا رفع يده عنها فادعى انه اشتراها من احدىهم وانه كان
وكيلا عنهم في بيعها له فانكروا دعواه والحال ان مدعي الشراء المذکور لم يكن عنده
حجة شرعية ولا سند ولا بينة تشهد له بطبق دعواه المذكورة فهل لا عبرة بدعواه المذكورة
المجردة عن الاثبات الشرعي ويجبر واضع اليد المذکور على تسليم الدار المذكورة
للملاك المذکورين وما حكم الله في البناء الذي بناه وما هدمه وقت وضع يده على الدار
المذكورة لا سيما ان قيمة الارض اكثر من قيمة البناء (اجاب) نعم لا عبرة بدعواه
المذكورة بدون اثباتها بطريق شرعي ويؤمر بتسليم الدار للملاك كما اذا لم يكن هناك مانع
وما بناه فيها والحال ما ذكر له قيمته مستحق القلع بالتراضي ان لم يضر قلعها وان اُتلف شيئا
منها فعليه ضمانه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض استولى
عليها رجل بطريق الغصب وبنى فيها بناء بغير اذن ملاكها وقيمة الارض اكثر من
قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للملاك الارض المذكورة دفع قيمة البناء في الارض
المذكورة او يكون للباني رفع بناءه من الارض حيث لم يضر رفعه بالارض (اجاب)
اذا لم يضر رفع البناء بالارض يكون للباني والحال ما ذكر تخيرا بين اخذ قيمة بناءه مستحق
القلع برضارب الارض وبين قلعها وان اضر بالارض فالتخيار بين تكليف الغاصب
بالقلع وبين ثلث البناء بقيمته مستحق القلع للمالك الارض اذا تحقق ما هو مستطور
بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بعمامه ان حسن بك
مقتضى الاقاليم الوسطى سابقا حال حياته هل شروط طامع حسين افندي تام على بناء
حمام سوقى وما يتبعه من القهاوى والدكاكين في ارض مكان مملوك للبت المذکور
وكل ما صرف على ذلك يكون على البت المذکور ثلاثة ارباعه وعلى حسين افندي الربع

١٢٧٦

٧

١٢٧٦

٢٣

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٤

رجب

١٠

١٢٧٦

ويكون ذلك مشتر كاهلى هذا الوجه وان البك المذ كور أعطى حسين أفندى في نظير خدمته ومباشرة البناء وتتميمه ربيع الارض وربع الموجودات القديمة وبعد وفاة البك المذ كور حضر الافندى وأفاد ان الحمام المذ كور تم بناؤه ولم يدرك همل القهاوى والدكاكين وأفاد ان له مبلغا ز يادة مما صرفه في البناء يخص التركة ونظرت القضية لدى القاضى فتقرر منه اعلام شرعى يتضمن ثبوت ربيع الحمام الى الافندى وثبوت ما زاد له من المصاريف ومحكوم فيه بصرف ما زاد اليه من التركة والا آن وردت افادة من المديرية تتضمن ان الافندى جدد في الارض المذ كورة عشرة دكاكين يجوار الحمام بلغ تكاليفها كذا وان تجد يد ذلك برأى الافندى لما رأى فيه من المصلحة وانه يقتضى الوقوف على الحكم الشرعى هل هذه الشروط انفع بخ حكمها بموت البك أم لا واذا انفع بحكمها اذا حكم البناء بدون اذن هل يكون للتركة اوليا فى وحيث ان الارض هى حق الميت فما الحكم فيها وما يعامل به الافندى المذ كور في البناء وورد معها صورة الاعلام المؤرخ في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٠ تتضمن انه قد ثبت بين يدينا ان المرحوم حسن بك حال حياته أعطى وملك الافندى المذ كور الربع في أرض المسكان الكائن بناحية نبي سوييف المطل على بحر النيل الجاور لا مكتبة بيد اربابها لم تعين تلك الاماكن الا تيل الى البك المذ كور بالتملك الشرعى من قبل معتقه وقبل ذلك منه لنفسه واذن المتوفى المذ كور قبل موته للافندى المذ كور بان يبنى في أرض المسكان حماما وقهاوى ودكاكين ويكون ذلك مشتر كابينهما للمتوفى ثلاثة ارباعه وللافندى الربع وان كل ما يصرفه على ذلك يرجع بثلاثة ارباعه على المتوفى بعد همل الحساب وقبل ذلك منه وانه يبنى في أرض المسكان حماما وصرف عليه كذا ما هو من مال الباقي خاصة كذا وما هو من مال المتوفى معاوضة رصاص ورخام وأخشاب وما أشبه ذلك كذا وان الزائد له قبل المتوفى كذا بشهادة فلان وفلان وز كيا وعدلا بشهادة فلان وفلان وذلك في وجه وكيل ابن أخى الميت ووكيل زوجته ووكيل بيت المال بصهر المنسوب وصيا على تركة الميت والمأذون له بالخصوصة والمقرر بوضع يده موكله على مخلفات المتوفى وعرفنا كلام من الوكلاء المذ كورين بان الحق في ربيع بناء الحمام المرقوم لحسين أفندى وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد له المعين أهله من تركة المتوفى المذ كور بالوجه الشرعى وحكمنا بذلك فتخرجوا الافادة عن طلب المديرية (أجاب) الاذن بالعمارة يبطل بموت الاذن فاذا كان بناءه كاكين والقهاوى بموت الاذن وكانت الارض المبنى فيها ما ذكر ملكا للميت كما يستفاد من السؤال الجهر لهذا الطرف المسطر باطنه ويؤيده ان الحكم الصريح في صورة الاعلام المؤرخ ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٠ انما هو منصب على بناء ربيع الحمام والرجوع مما زاد في نفقة همارنه حيث ذكر فيه مانصه وعرفنا كلام من الوكلاء المذ كورين بان الحق في ربيع بناء الحمام المرقوم لحسين أفندى

فانفق المذكور وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد له المعين أعلاه من تركه المتوفى المذكور بالوجه الشرعي وحكمنا بذلك لاسيما مع عدم ذكر حدود الارض الموهوب بها بوجه معتبر شرعا في الدعوى وعدم قسمتها فالحكم الشرعي في ذلك ان ما بناه الشخص في أرض غيره بدون اذنه يكون متبرعا به ان بناه لرب الارض وان بناه لنفسه في أرض غيره بدون اذنه يكون حكمه حكم الغاصب فيؤثر بقلع ما بناه الا ان يملك رب الارض البناء بقيمته مستحق القلع وهذا ان كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء وان كان بالعكس فللباني ان يملك الارض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك قطعة أرض ارض ارباعن أبيه ووضع يده عليها سنة وحازها أبوه قبله السنين العديدة فخاها رجل آخر واشترى قطعة أرض بجوارها وبناها وبني في القطعة الموروثة قاعة تعديا بلا اذن الوارث ومن غير وجه شرعي وهو غائب فغضروا منه منها واتفق معه على أن يبني له بدل بنائه ثم بعد ان رضى المتعدي بذلك امتنع ولم يرض بخروجه عما بناه وقيمة الارض الموروثة تزيد على قيمة البناء والارض المذكورة ثابتة للوارث بالبنية الشرعية زيادة على وضع اليد فهل والحال هذه يؤثر بقلع بنائه حيث كانت قيمة الارض تزيد على قيمة البناء أو يدفع له قيمة ما بناه في أرضه بلا اذنه مستحق القلع برضاه اذا امتنع من قلعه (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات غن أم وزوجة و بنتين احدهما قاصرة وترك ما يورث عنه شرطا من مواش ودار وطاحونة وساقية ودراهم معلومة لهم فوضعت زوجته يدها على التركة بعد موت أم المتوفى وتصرفت في التركة وباعت بعض مواش وغلل وغير ذلك بغير ولاية شرعية على القاصرة وسافرت الحجاز وأنهقت ثمن ذلك في شؤون نفسها والقاصرة مقيمة لم تسافر معها فهل للبنات محاسبتها بعد بلوغها رشيدة على نصيبها فيما باعته الزوجة حيث ان التصرف بغير ولاية شرعية وصارت عينه مستهلكة واستهلكت عوضه في شؤون نفسها واشترت من ذلك عبدا وزوجته للبنات ودفعت صداقها (اجاب) للبنات المذكورة تضمين أمها قيمة نصيبها مما استهلكته في شؤون نفسها من المال المشترك اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك سفينة عرضها للبيع فاخبر برجل في جهة بعيدة أنه يريد شراء سفينة ففتحتم أو أرسلها لهذا الرجل ليشتريها بملك الجهة فأرسل هذا الرجل لئلا يكتها بشرائها بتمن معلوم عينه له فلم يرض بما عينه له من الثمن ووكل رجلا في بيعها عن ساومها أو من غيره فلما أراد وكيل المالك المذكور بيعها منه من ذلك وكيل المساوم لها وادعى شراءها أو كاه وشحنها وكيل المساوم من طرفه وأرسلها الجهة بعيدة أخرى جبرا على وكيل المالك المذكور فغرمت بما فيها فمن يكون ملزوما بضمها المساوم أو وكيله (اجاب) الضمان على من تعدى على مال الغير واستعمله بدون اذنه لا على غيره بدون وجه موجب

١٢٧٧

١٠

١٢٧٧

٢٠

١٢٧٨

محرم

١٢

ربيع الثاني سنة

١٢٧٨

٢٥

التضمين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قطعة أرض
خربته وبني فيها بناء لنفسه من غير إذن مالك الأرض وانفق في بنائها ما يزيد على قيمة تلك
الأرض بأضعاف فهل حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير لا يسكون
لمالك الأرض الا قيمتها حال كونها خالية من البناء (أجاب) اذا بنى شخص في أرض
غيره بدون إذن مالكها تعدى ما وكانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض فله ان يرفع يده
الصورة وما اذا كانت قيمة الأرض أكثر فيكلف قطع ما أحدثه على هذا الوجه حيث
لا يضر بالأرض واختار بعض المتأخرين ان الباقي في هذه الصورة ان يملك الأرض
بقيمة ما دفع الضرر لا الشد بالانحاف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضا مدة
من السنين وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك ماتت عن اولاد داخل وضعوا اليدهم
عليها ثم التزم رجل بناحيهم المثلج من المبرى ووضع في الأرض المذكورة عشرة سنوات
والآن ارادوا اخذها من واضع اليد المذکور فامتنع من ذلك متعللا بانها ملكه فهل اذا
أثبت اولاد الاخ المذکور ملكيتهم المورثتهم وان مات وتركه اميرانا لهم يؤمروا واضع
اليدهم عليها المقاصب بتسليمها لهم قهرا (أجاب) اذا لم يوجد هناك مانع من سماع
دعوى اولاد الاخ المذکور بن ملك الأرض على واضع اليد عليها الا ان المدعى
ملكيتها لنفسه وثبتت دعواهم المذكورة بالوجه الشرعى يقضى لهم بها ويؤمروا واضع
اليدهم المقاصب بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة بينهم
مال مشترك جدد احداهم وهو الاكبر امتعة ومواشي بالشر لنفسه ودفع ثمن ذلك من
المال المشترك بينهما وبين اخوته فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعى يكون ضامنا
لنصيب اخوته من ذلك الثمن المدفوع من المال المشترك بينهم (أجاب) نعم يكون
ضامنا لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن بنتين احدهما بالغه والاخرى قاصرة وترك ما يورث عنه شرعا فوضع رجل اجنبى
يده على تركه الميت المذکور من غير وصاية شرعية لا من ايها ولا من القاضي وقد بلغت
البنت الاخرى وطلبت اتركه ايها من الرجل واضع اليد عليها فامتنع من تسليمها لهما
متعللا بأنه لو سلمها لهما يخاف عليهما من الضياع فهل حيث كان الرجل المذکور مقررا
بتركه الي البنتين المذكورتين يؤمر بتسليمها لهما ولا عبرة بما تعطل به اذا ثبت رشدهما
(أجاب) اذا كان رشدا البنتين تابعا يكون لهما الاستيلاء على تركه ايها حيث
لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في قطعة أرض غير اذن مالكها حال
غيبته ووضع يده عليها فاعلم به سابق ذلك فزاعه واراد رفع يده فتعلل الباقي المذکور بان
فلانا امره بالبناء فيها والحال أن فلانا لم يكن وكيله عن صاحبه ولا رسولا من قبله في الاذن
فهل يكون لمرب الأرض المذکور طلبها من واضع اليد المذکور ويجبر على رفع بناءه فيها
حيث كانت ازيد قيمة من البناء (أجاب) نعم يكون لمالك الأرض المذکور

جمادى الثانية

١٢٧٨

١

١٢٧٨

١٥

رجب

١٢٧٨

٢٢

شعبان

١٢٧٨

٩

تسكليف الباقي فيما يدون اذنه رفع ما احده فيم اعل هذا الوجه واتزاعها من يده والحال
 حاذ كذا السؤال ما لم يتراضيا على اخذ المالك المذكور بناء الغاصب بالقيمة مستحق القلع
 مثلا فيكون البناء مع الارض لما سلكها وترفع يد الغاصب عما ذكر حيث لا مانع والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا اشتراه من اربابه بمقتضى حج شرعية من
 تاضي ناحيتهم يسده ويبنه شرعية ووضع يده عليه مدقنين وهو ينتفع به فتعدي عليه
 حمدة البلدة واخذ منه قطعة باخشابها وسقتهما وانقاضها ونقل ذلك الى ملكه واستهلك
 الاخشاب والاتقاض ووضع بعضه في ملكه وذلك بغير رضا المالك فهل اذا رفعه الى
 الحاكم الشرعي وادعى عليه بالارض وبين حدودها وبقدوم الانتقاض والاخشاب
 معلوم تصحبه الدعوى وابنت دعواه بالوجه الشرعي يؤمر بدفع قيمته ويرفع يده عما تعدي
 عليه واخذ منه من ارض العقار المذكور (اجاب) اذا ثبت الغصب لما ذكر بطريقه
 الشرعي يؤمر الغاصب برد ما غصبه من الارض وبقية ما استهلكه من انقاضها او قيمته
 الى مالكها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبتين
 فاستولى على داره رجل شيخ قرية بطريق الغصب فنازعته احدى البتتين وطلبت
 حصتها من الدار فأتى لها حصتها من دار أبيها وطلب أن يعطيها حصتها من دار
 الغاصب فامتنعت وقالت لا آخذ الا حصتي من دار أبي فاعتساف منها وقال لها هذه
 حصتك من دار أبيك وأملت لك هذه بالميراث ولمكني وضعت يدي عليها مدة طويلة
 تزيد عن عشرين سنة ويريد مني بها بطول المدة والحال أنها كانت قاصرة فهل
 اذا اعترف بان المدة تمام الميراث عن أبيها يؤمر بتسليمها لها ولا عبرة بتعلله بطول
 المدة لاسيما أنها كانت قاصرة وغائبة عن بلدها هذه المدة (اجاب) نعم لا عبرة بمعمر
 تعلله هذا كرمع اعترافه بملكها التلك المصتولم ثبت ناقل ويؤمر بتسليمها لها والحال
 هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وارض يده على أرض ملك
 بالشر من مدة مدية بمقتضى حج شرعية مسجلة استولى رجل على قطعة منها متعلا
 بانها ليست ملكه فهل اذا عارضه المالك الذي كان واضع اليد عليها وأظهر حجج
 ملكه ونجحت بانها من جملة أرضه المذكورة الداخلة في حدودها وشهدت له البينة
 بذلك ترفع يد المستولي عليها وترد المالكها ولا عبرة بتعلله المالك كور (اجاب) اذا
 ثبت الملك فيها للرجل الاول بالاطريق الشرعي ترفع يد المتعدي عليها حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبتين وزوجة وترك دارا ثم بعد
 موته خموها بينهم بالقرينة الشرعية واخذ كل منهم نصيبه ووضع يده عليه مدة من
 الشين وهو يتصرف فيه والاآن تعدي أحد الاولاد على أخيه وأخرجنا بامان نصيبه
 وبني قيمه من غير اذن أخيه ومن غير حضوره فهل والحال ما ذكر يؤمر الاخ المذكور برفع
 يده عن المالك المذكور حيث بني فيه بغير اذن أخيه له وكان مقرابه من نصيب

١٢٧٨

٣٠

جمادى الثانية

١٢٧٩

٢٣

محرم

١٢٨٠

٤

جمادى الاولى

جمادى الثانية

شعبان

أخيه لاسيما أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) يؤمر الغاصب برفع ما أحدثه في أرض أخيه الخاصة به بدون أذنه حيث كانت قيمة الأرض أكثر وتحقق ما ذكر بالسؤال بطريقة الشرعي والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض حصلت فيها زيادة للبيع ورسا المزداد على رجل والمالك لم يصدر منه سماح بالبيع والراسي عليه المزداد أجرى بناء ساقية في الأرض المذكورة بدون إذن من المالك بالبناء فما الذي يقتضيه المحكم الشرعي في ذلك فتأمل الجواب (أجاب) إذا لم يحصل بيع من المالك لباني الساقية المذكورة وقد بناها بدون إذن المالك يكون غاصبا وحكم الغاصب أن للمالك أن يكلفه بقلع بنائه أو يتملك البناء منه مستحق القلع حيث لم تكن قيمته أكثر من قيمة الأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وترك دارا وقد ظاب الابن مدة تزيد على عشر سنين ثم رجع من غيبته وأراد أخذ داره الثابتة له بالوراثة الشرعية فوجد شيخ البلد قد تعدى وأخذ انقاضها وأخشابها وأعطى أرض هذه الدار لرجل وبني فيها وقد مضى على ذلك عشر سنين فهل والحال هذه يلزم شيخ البلد قيمة الانقاض والأخشاب حيث تعدى بأخذها ليس له أخذه شرعا ويلزم الباني قلع بنائه حيث بناء بغير وجه شرعي وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدث فيها وما المحكم (أجاب) إذا ثبت غصب شيخ البلد انقاض الدار وأخشابها بطريق شرعي وجب رد عينها للمالكها إن كانت قاعة وقيمتها إن كانت هالكة كما أنه إن ثبت أن أرضها ملك الرجل المذكور بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع دعواه يؤمر واضع اليد بردها إليه وقلع بنائه الذي بناه بدون إذن المالك حيث كانت قيمة الأرض أكثر كما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن أبيه وحده سافر إلى الجهادية ومكث بها خمس سنين فلما حضر من الغيبة وجد شيخ البلد مستوليا على الدار المذكورة وبني فيها بدون إذن وهدم ما كان فيها من البناء والحال أن شيخ البلد المذكور معترف ومقر بأن الدار المذكورة ملك للجهادى فطلب صاحب الدار داره من شيخ البلد فقال له الشيخ المذكور ليس لك الا قيمة الأرض فلم يرض بذلك مع أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فهل يجبر شيخ البلد على إزالة بنائه الحادث وعليه قيمة ما هدمه من البناء الاصلى وتسليم الدار للمالكها (أجاب) للمالك الأرض والحال ما ذكر بالسؤال تسليف الغاصب بقلع بنائه ولا يجبر مالك الأرض على أخذ قيمتها حيث كانت أكثر من قيمة البناء المحدث وله تضمين الغاصب قيمة بنائه القديم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له دار وأودع مفتاحها عند زوج بنته وغاب عن البلد فاخذ زوج البنت مفتاح الدار وسكنها مدة بعد أن أزال دأثر سطح البيت وأخذ طوبى وبوئى به وأودة وخزنة فوق سطحها بناء غير ضرورى بل لزينته نفسه فقط وذلك بدون إذن من ربها فلما طلب انراجعه منها ادعى أنه صرف في بناء ما ذكر قدر ما علموا من الدراهم ويريد أخذه منه فهل

سنة

سؤال

١٢٨٥

١٢

لا يجب لذلك والحال هذه حيث بنى ذلك ببعض أنقاض مما هدمه من الدار المذكورة
بنى ابنه مالكها (أجاب) إذا بنى رجل في دار غيره بدون إذنه بأنقاض مالك الدار فهو
متبرع بما أنفق في الأجر وعن ما لا يتبقى عينه بعد النقص ولو للباني أنقاض مملوكة له وقد
بنى لنفسه فهي له و يكلف نقصه ما لم يضر بالمكان الأصلي أو يملكها رب الدار
بقيته المستحقه القلع والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة عن شجرتين من ضمن
أربع شجرات مغروسات بأرض مأخوذة لدايع المري بجهة مصر القديمة أجرى قطعهما
شخص فعرض ناظر العمارة للمحافظة بطلب تحقيق ذلك فصار إحالة تحقيق ذلك على
معاون مصر القديمة فاجرى التحقيق وتبين منه أن الشجرات غرسها امرأة تدعى الحاجة
فاطمة القهوجية من مدة سنين وباعت اثنتين منها وأقسمت ثمن ما بينهما وبين رجل آخر
يدعى سالم زغلول الذي هو صاحب الأرض قبل أخذ المري لهذه الأرض للغارسة
الثلاث من الثمن ولصاحب الأرض الثلث نظير العرس في أرضه وشهد بذلك أشخاص

١٢٨٥

٢٧

متعدون بمقتضى هذا الحكم (أجاب) بالاطلاع على هذا كرتة تحقيق هذه القضية
استفيد منها أن الأربع شجرات غرسها الحاجة فاطمة القهوجية لنفسها في أرض سالم
زغلول من مدة سنين وأن الشجرات المذكورة باقية على ملكها إلى الآن وانها هي
وصاحب الأرض باع الشجرتين منها واقسم ما بينهما ما بينهما ثلثا براضيهما فأخذ سالم
زغلول الثلث نظير أجر أرضه وأخذت المالكات الثلاثين فإذا كان الأمر كذلك ولم يحصل انتقال
الشجرات المذكورة أو الشجرتين اللتين بيعتا إلى جهة المري بناقل شرعى كبيع
لا يكون لجهة المري معارضة في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
يملكون دارا أخذها رجل بطريق النصب وبنى فيها بناء ووضع يده عليها مدة من
السنين والحال أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء بكثير والآن أراد الجماعة أخذ الدار
المذكورة من يد الناصب المذكور فامتنع من ذلك متعللا ببناءه لها فهل والحال هذه

١٢٨١

٢٣

يكون للمالكى الأرض أن يملكها أو البناء بقيمتها مطلقا وعلى وجه الأرض (أجاب)
إذا بنى في أرض غيره بدون إذنه يكون للمالك أن يملك البناء بقيمته مستحق القلع جبرا
على الباني أن يضر نفسه بالأرض حيث كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء كما هو
مذكور بالسؤال وللباني أن يقلعه حيث لم يضر قلعه بالأرض والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له نخيل آل له بطريق الارث عن والده فأخذ للجهادية وقاب عن البلد فوضع
ولدا أخيه يد هما على النخيل وصارا يتشعنان بثمره مدة غيبته ثم حضرا إلى بلدته ورفع يد
ولدى أخيه عن النخيل وغيره وكان وضع يد هما عليه بدون إذنه ورضاه ويريد مطالبتهما
بمثل ما استغلاهما من ثمر النخيل مدة غيبته فهل له ذلك حيث لم يصدر منه إذن لهما (أجاب)
نعم له مطالبتهما بضمنان ما استغلاهما من ثمره مدة غيبته بعد تحقيقه شرعا حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بطنيا تعدى عليه رجل أجنبي وباعه لرجل

١٢٨١

٢٤

شعبان

آخر يضمن معلوم بغير اذن المالك واجازته حال غيبته ولم يكن وكيلاً عنه في البيع وكان ذلك البيع بدون قيمته فهل اذالم يجز المالك البيع لا ينفذ ويكون للمالك الرجوع بقيمة على الغاصب المذكور وقت غصبه حيث استهلك البطيخ المذكور (أجاب) نعم للمالك تضمين الغاصب قيمة ما غصبه يوم الغصب اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على تربة في مقبرة عن أبيه وجدته وجد أبيه وعلى التربة شجرة مملوكة له فتعرض له رجل آخر وقطع الشجرة وأعدم التربة متعللاً بأنها ملكه والحال ان الرجل المذكور حاضر ومشاهد لتصرف واضح اليد وأبيه وجدته من قبله من غير معارضة ولا منازعة ولا مانع له من ذلك مدة طويلة فهل اذا ثبت ملكية الشجرة للرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون المتعدي ضامناً لها (أجاب) اذا ثبت الرجل المذكور ملكه للشجرة المذكورة لنفسه بطريق شرعي يكون غاصبها ضامناً لها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أرضاً معلومة من رجل آخر ويحوارها أرض أخرى مملوكة للبائع المذكور فبني فيها المشتري للارض الاولى بناء لنفسه كما بنى في أرض نفسه وذلك بدون اذن المالك للارض الاخرى مع اعتراف الباني بذلك وبان الاخرى ملك للبائع والحال ان قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للمالك الارض تكليف الباني قلع ما بناه في أرض غيره اذالم يضر القلع بالارض وان أضرب يكون للمالك الارض ان يملك بناء الغاصب المذكور بقيمة مستحق القلع (أجاب) نعم يكون للمالك الارض تكليف الغاصب قلع ما بناه اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي وان كان القلع يضر بالارض فله ان يملك البناء بقيمة مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة آلت لهم دار متهدمة بالارث عن مورثهم أرادوا البناء فيها والانتفاع بها فغضبهم شيخ القرية من ذلك يريد ان يشتروا ما منهم والاستيلاء عليها بدون وجه شرعي وهم يتشعرون من تمكينهم منها فهل اذا كانت مورثة لهم عن أصولهم يكون لهم الانتفاع بها بكل ما أرادوا ويمنع شيخ القرية من المعارضة لهم والحال هذه (أجاب) اذا كان ملك الجماعة المذكورين لتلك الدار ثابته لا يكون لشيخ القرية منعهم من تصرفهم فيها تصرف المالك في املاكهم بدون وجه شرعي ولا يجبرون على بيعها له ويمنع من معارضتهم فيها والحال هذه بدون موجب والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة عن أبيهم وجدهم واضعبي أيديهم عليها مدة سبعين سنة والآن ادعى رجل ناظر على وقف انهما من ضمن الوقف الذي تحت نظره وهلمها تعدياً ولم تزل تحت يد المالكين لها وهم ينكرون دعواه ولا يثبت له فهل اذا كان ملكهم لها ثابتاً ولم يثبت الناظر المذكور دعواه المذكور فيجبر على دفع قيمة ما هدمه تعدياً (أجاب) نعم يجبر الناظر المذكور على دفع قيمة ما هدمه من تلك الطاحونة والحال ما ذكر بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في راعي غنم امسك فحمه في فلاة بعيدة عن المزارع عدا فاختل

١٢ ١٢٨٢

رجب ٢

١٢٨٢

شوال ٢٦

١٢٨٢

جادي الثانية

١٧ ١٢٨٢

رجب ٢٦

١٢٨٢

سنة

شوال

١٢٨٣

٢٣

في القعدة

١٢٨٣

٨

بعضها ليلا وصارت مسافة طويلة بدون غلة ولم يكن معها أحد يبل انخلت بنفسها حتى
وصلت الى زرع رجل بدون صنع الراعي وصاحبها غائب أيضا واتلفت الزرع فهل
لا ضمان على أحد من المالكها والراعي والحال هذه وهل اذا ضمن مالك الزرع ورب الاغنام
في هذه الحال بدون وجه شرعي ظلم لا يكون له الرجوع على الراعي بمثل ما دفعه الى مالك
الزرع ولا استقطاعه من أجرته المستحقة له عليه والحال هذه (اجاب) نعم لا ضمان على
مالك الاغنام ولا على الراعي والحال هذه قال في البرازية ذابة لرجل ذهب بغير ارساله
ايلا او نهارا فانسدت زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنعه ولا عنوان الا على الظالمين وفي
العيون غنم دخلت بستانا فافسدتها وصاحبها معها يسوقها يضمن ما افسدته وان لم يسقها
لا ضمان عليه وكذا الثور والحمار عمادية من الفصل الثاني والثلاثين واجاب قاضي الهداية
اذا كانت المواشي ترحى فأتلفت شيئا من مال مسلم أو ذمي أو زرع ولم يكن أرسلها أحد فلا
ضمان فيه للحديث جرح العجاء جبار انتهى بخلاف ما اذا قادها الراعي قريبا من زرع
انسان بحيث لو شاءت تناولت منه دخلت الزرع وأتلفتها فانه يلزم الراعي ضمان ما تلف
قال الهداي في فضوله وفي غصب فتاوى العتاي اذا قادها قريبا من الزرع بحيث لو شاءت
تناولت من الزرع ضمن انتهى ومثله في الفصولين أفاده في تنقيح الفتاوى فاذا كان
الامر كما ذكر في السؤال وضمن صاحب الزرع المالك ظلم لا يكون له الرجوع على
الراعي بشئ ولا استقطاعه من أجرته لان المظلوم ليس له أن يرجع بما اخذ منه ظلم على
غير من ظلمه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار يجردونها وله
جائر يدا انشاء بناء فتوافق مريد انشاء البناء مع صاحب الدار ان يأخذ جدارا ويبنيه
ويحمل له نصفه جديدا وتراضيا على ذلك بحضور بينة من المسلمين فاستقوى مريد انشاء
البناء المذكور على الجدار وهدمه وهدم البناء جاور على صاحب الدار فيها وأخذ قطعة
أرض تزيد على ثلاثين ذراعا وأدخلها في بناءه بغير اذنه فطلب صاحب الأرض أرضه
فأرسل له مبلغا من الدراهم فأبى الا أخذ أرضه وبعد قليل مات صاحب البناء وله ورثة
واشدون متكرون ذلك وصاحب الأرض يريد أخذها فهل اذا أقام بينة بذلك وحلف
اليمن الشرعي يهدم البناء المذكور ويأخذ صاحب الأرض أرضه حيث أخذت منه
بغير اذنه أم لا (اجاب) اذا بنى شخص في أرض غيره بغير اذنه وتحقق ذلك بطريقة
المشرك كلف الباقي أو ورثته قلع ما أحدثه في أرض الغير وتسليمها للمالكها حيث لا مانع
وهذا اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدث فيها الآن يتفقا على أخذ البناء
لصاحب الأرض بقيمة مستحق القلع أو كان قلعها يضر بالأرض فيتعين عكس ذلك بالارض
البناء مجازا كمال مرض باضرار أرضه بالقلع أما اذا كانت قيمة ما أحدث فيها من البناء
أكثر من قيمة الأرض فالذي اختاره بعض المتأخرين ان لصاحب البناء العاصب أن
يملك الأرض بغير ما جبرها على ربهاد فاعل للفرع الاشد بالاخف والله تعالى اعلم (سئل)

في رجل يستحق منفعة قطعة أرض سلطانية له فيها كرد أرض سواق مبنية وأشجار
تعدى عليه جماعة وينوا في الأرض المذكورة قابو تين بدون إذن صاحب الأرض المذكور
وبدون حضوره وقت البناء وعند علمه حصلت المنازعة بينهم وأمرهم المستحق برفع بنائهم
من الأرض المذكورة واستمر ينازعهم في ذلك ومنعهم الإدارة حتى مضى سنتان فترافع
معه إلى المحكمة الآن فهل إذا تحقق أحدا منهم ذلك بدون إذنه وإجازته وطالبهم
بالرفع ومنعهم من الإدارة يؤمر ون شرعا بنقض ما أحدثوه في حق الغير على هذا الوجه
حيث لا يضر الرفع بالأرض مع كونها سلطانية ولو فرضت ملكا لكون قيمتها أكثر مما
أحدث فيها إلا أن يتفق الفريقان على تسليم البناء لصاحب الأرض مستحق القلع (أجاب)
نعم يؤمر الجماعة المذكورة بنقض ما أحدثوه في الأرض السلطانية المستحقة للغير بدون
إذنه والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع إلا أن يتقاعص على تسليم البناء للمستحق الأرض
مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلدته فوق مسافة القصر
غيبه بعيدة واستمر غائبا حتى مات عن ابن وبنتين فأقاموا في محل وفاة والدهم مدة ثم يدعن
أربعين سنة ثم حضر والبلدة والدهم فوجدوا رجلا أجنبيا وضع يده على منزله بدون وجه
شرعي بطريق الغصب فأرادوا نزع منه فامتنع من ذلك وتعلل بأنه واضح يده عليه فحين
سنة واعترف بملكهم إياه عن مورثهم فهل مع إقراره بملكهم وكونهم قاطنين مع والدهم
ولم يحضر وابعده وفاته إلا الآن لا يكون وضع يد الرجل المذكور مانعا من استيلائهم على
ملكهم ويكون لهم نزع منه من يده حيث كان حقهم فيه ثابتا والنقص مقرر أنه لو والدهم وانه
حقهم ولا عبرة بما تعلل به ووضح اليد المذكور (أجاب) نعم لا يكون وضع يد الرجل
المذكور على ملك مورثهم تلك المدة مع أنه ترافعه بملكهم لذلك مانعا من استيلائهم على
ما ورثوه عن مورثهم بل لو أنكر وثبت ملكهم إياه بطريقه الشرعي يؤمر بتسليمه إليهم
إذا الغيبة مسافة القصر - نذر شرعي تسمع الدعوى معه بعد طول المدة إذا لم يكن هناك مانع
آخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حائطان أخذ منهما لتوسعة الطريق حكم
التنظيم السائر فتعدى على جاره الذي له حائط دكان خلف الدكانين المأخوذين للتنظيم
وفتح في الحائط المذكور بابين وجعلهما دكانين صغيرين قدرهما خمسة أذرع ونصف
في وسط دكان الجار المذكور الموقوفة من قبله فهل لا بأس به ذلك ويؤمر برفع يده عن
ذلك وتسليمه لجهة وقفه المذكور والحال هذه (أجاب) نعم لا بأس بذلك والحال
ما ذكر بدون وجه شرعي ويؤمر برفع يده عما غصبه من عقار الوقف بعد تحقق ذلك
بالمطريق الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض
أنت له بالأرض عن جده مغروس فيها نخيل وهو يتصرف فيها وفي النخيل تصرف الملاك
في أملاكهم وظاب عن بلده وصار أهله يأخذون ثمر النخيل ويدفعون ما عليه فتعدى
رجل على القطعة المذكورة بطريق الغلبة وغرس فيها بعض نخيل في وسط نخيل المالك

١٢٨٣

١٦

١٢٨٣

٢١

١٢٨٤

محرم

١٩

١٢٨٤

٤

ذى الحجة

١٢٨٤

١٦

١٢٨٥

٢٩

محرم

١٢٨٦

٢٦

ثم حضر واضع اليد الاصلى وأثبت بالوجه الشرعى ان القطعة المذكورة وما كان فيها من
 الغراس المذكورة حقه وملكه خاصة وان الغراس لا تثنى له فيها ما عدا الذى غرسه فهل
 يكاف الغراس المذكورة قلع ما غرسه تعدى بحيث كان لا يضر قلبه بالارض وان كان
 يضر يملكه واضع اليد المذكورة بقيمة مستحق القلع (اجاب) نعم يؤمر الغاصب بالقلع والرد
 الى المالك اذا لم يضر القلع بالارض فان اضر تلك المالك الارض الفخيل بقيمة مستحق
 القلع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اقام زوجته وصيا على اولاده فى حال حياته ثم توفي
 عنها وعن ابن قاصر منها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ماتر كه قطعة ارض زراعة
 خراجية فى بلدة من بلاد الري فتمت عدي الى القطعة المذكورة وغصبها شيخ البلدة
 المذكورة وبني فيها وابور للعلالة لنفسه وعطلمها على اليتيم وامه مدة من الشهر وبغير
 وجه شرعى فهل اذا اطالته الوصى المذكورة عن نفسها وعن ابنها المذكورة بقلع ما بناه
 وتسليم الارض اليها ودفع اجرة المنزل فى المدة التى استعملها فيها حيث انها مال ليتيم ومعدة
 للاستغلال تجاب لذلك وتسمع دعواها شرعا ويؤمر بالقلع وتسليم الارض لها خالية عن
 البناء (اجاب) اذا كان استحقاق القاصر وامه فى تلك الارض ثابتا شرعا وتحقق
 الغصب والاحداث المذكورة ان يؤمر الغاصب بقلع ما احده فىها بدون اذن وتسليم
 الارض لمن له الولاية عليها اذا لم يكن هناك مانع من ذلك كما يؤمر بدفع اجر مثلها مدة
 استعماله لها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك جنة محدودة بمحدود
 اربعة بطاريق الثمرات تعدى احد جيرانه واخذ جزءا منها وبني فيه غيبة المالك ومضى
 على ذلك اقل من خمس سنوات ثم الاذن حضر المالك المذكورة فوجد جاره متعديا على
 ملكه فهل والحال هذه اذا كان الجار المذكورة متعديا واثبت المالك تعديه يسوغ
 لها كم الشرعى ان يامر برفع يده عن الجزء المذكورة وعلى المالك دفع قيمة البناء اذا
 كانت قيمة ارضه اكثر من قيمة البناء (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ان هذا الجزء
 الذى بنى فيه الجار المذكورة ملك للمالك المجنبة المذكورة وانه بنى فيه تعديا بدون اذن
 مالكه وان قيمة الجزء الذى بنى فيه اكثر من قيمة البناء يؤمر الغاصب المذكورة برفع بنائه
 من ارض الغير وتسليمها للمالك ان لم يضر رفعه بها الا ان يتراضيا على دفع قيمة البناء
 للمالك من قبل رب الارض اما اذا اضر رفع البناء بالارض فللمالك الارض بملكه بقيمة
 مستحق القلع بلا توقف على رضا مالكه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى منزل
 كبير موقوف من قبل مالكه على ذرية الذكور وقفا متوفيا شرائط الصلة غاب ناظره
 عن بلدته فتمت عدي جاره على ذلك المنزل وغصب جزءا من ارضه وبني فيه وأدخله
 فى منزله بدون اذن من ناظره فهل اذا حضر الناظر من غيبته وأثبت ذلك بالوجه الشرعى
 يؤمر الغاصب برد ما غصبه من جهة الوقف لناظره الشرعى ويكلف رفع ما بناه حيث
 لا يضر رفعه بارض الوقف (اجاب) نعم اذا ثبت الناظر الشرعى دعواه المذكورة بالوجه

سنة رمضان

الشري بعد صحتها يؤثر الغاصب برفع بناءه من أرض الوقف ورد الأرض لناظرها والحال
 ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض ملك غصبها
 منه آخر وغرس فيها نخلا فثمر النخل وتراضى رب الأرض مع الغاصب على أن ما خرج من ثمر
 النخل المذكور يكون بينهما صاحب الأرض أربعة أجزاء من الثمر والباقي للغاصب ثم
 أراد الآن صاحب الأرض تكليف الغاصب بقطع النخل من أرضه فهل يجب لذلك وإذا
 كان قلعه يضر بالأرض وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل يملكه مالك الأرض
 بقيمة مقلوها (أجاب) لما لا شك في أن قيمة الأرض تكليف الغاصب بقطع غرسه من أرضه
 وإن أضر قلعه بالأرض فلما لم يكن ان يملكه بقيمة مستحق للقطع والحال ما ذكر حيث
 كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل المغموس فيها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن أربعة بنين وبنات فيهم ابن وبنات فصران وترك لهم تركه استولى عليها
 بعض البلع واستهلكوا بعضها في مصالح أنفسهم دون بقية الورثة يدون اذ منهم فهل إذا
 ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي يكونون ضامنين لبقية الورثة مستحقين قيمهم فيه وماذا
 يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذكور عن أولاده المذكورين لا غير فيكون
 تركته بينهم تنصيبا لا كمثل حظ الانثيين وما يتحقق اشتراكا من التركة من قبل
 بعض الورثة في شئونه الخاصة به يكون مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له ولدان كبيران سأكنان معه خرجا عن طاعة أبيهما المذكور وريدان التصرف في
 أملاكه بالبيع والزرع وغير ذلك بدون رضاه فهل ليس لهما ذلك حيث كلن عاقلا
 قادر على التصرف في أملاكه ولا ينفذ تصرفهما فيما يملكه بدون اذنه وإذا حصل منهما
 التصرف على هذا الوجه يكون موقوفا على اجازة أبيهما المذكور فان رده يبطل وإذا
 ماتت زوجته أمهما وهي على عصمة لا يكون لهما منعه من ميراثها ولا تختص الاولاد
 بالميراث بل يرث منها زوجها المذكور الربع فرضا حيث لا مانع (أجاب) ليس للولدين
 المذكورين التصرف في مال أبيهما المذكور بدون رضاه ولا وجه شرعي وإذا تصرفا فيه
 بدون اذنه يكون موقوفا على اجازته فان اجازته نفذ وان رده يبطل وليس لهما منعه من
 ميراث زوجته بدون وجه شرعي ونصيبه فيه الربع فرضا لوجود الفرع الوارث والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل له دار وبجوارها قطعة أرض خالية من البناء بني فيها بناء لنفسه
 من ماله وسكن فيها ثم بعد مدة تازعه فيها رجل وادعى انها ملكه عن أبيه فهل إذا أثبت
 المدعى ملكه لها يؤثر الغاصب المذكور بقطع بناءه المذكور أو يملك الأرض بقيتها
 حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض ولا يؤثر بالقطع (أجاب) إذا ثبت
 الملك في الأرض المذكورة للمدعي بالوجه الشرعي وقد بني فيها غيره بدون اذنه يؤثر الباني
 بقطع ما بناه فيها وتسليمها للمالكها فارغة حيث لم يضر القطع بالأرض سواء كانت قيمة
 الأرض أكثر من قيمة البناء أو أقل وقال الكرخي ان كانت قيمة البناء أكثر فلا ينافي ان

١٢٨٧

١٦

ذى القعدة

١٢٨٧

١٠

ربيع الثاني

١٢٩٠

٢٨

محرم

١٢٩١

٢٢

بإزالة الأرض من عهدا فها للضرر والأشد بالآخف و يقوله أقوى بعض المتأخرين والأول هو
 المذكور وجد في الجامع الصغير والمداية والملاصقة وعامة المتون كما في تنقيح الفتاوى
 الحمادية والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة رجال مشتركين في مواش وجبوب شركة
 ملك نهي أحدهم الآخر من التصرف في نصيبه من ذلك وغاب فباع الآخران سوية
 المشتركة المذكور بغير إذن شريكهما وقبضاً منه سوية ومات أحدهما بعد قبض نصف
 عن ما يبيع منهما ومات المشتري أيضاً وملك المبيع وحضر الشريك الغائب وطلب
 تضمين الحى من شريكه نصف بدل حصته من المبيع وتضمين وريثة الشريك الثاني بدل
 نصف حصته الآخر فامتلأ الحى منهما ذلك أى لضمان ما خصه إلى شريكه وامتنع وريثة
 الميت من إذا ضمان ما تصرف فيه مورثهم على هذا الوجه من تركه فهل إذا ثبت
 ما ذكر جميعه بالوجه الشرعى تجبر الورثة على أداء نصف بدل ما تصرف فيه الشريك كان
 على هذا الوجه من تركه مورثهم ولا عبرة بتعللهم بموته ويجبر الشريك الحى على الدفع
 أيضاً إذا امتنع بعد الامتثال المذكور (أجاب) نعم إذا ثبت ما ذكر جميعه بالوجه الشرعى
 يكون للشريك المذكور تضمين أحد شريكه الحى وريثة الشريك الميت من تركه
 ما تعدى ما يبيعه في نصيبه على هذا الوجه يدفع القيمة يوم التسليم إلى المشتري في القمى ودفع
 المال في المثلى ومن امتنع عن أداء الضمان يجبر عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في معجده أما كن بجانبه موقوفة وبجانبها وكالة لشخص فتعدي الشخص
 المذكور بأحداث بناء على فوق حائط المسجد وحائط إلا ما كن الموقوفة المذكورة بدون
 إذن من ناظر موبدون حق شرعى وفتح في العلو المذكور وشبابيك ومناور مطلقة على
 الميعاد والاملا كن الحى عنها ثم باع وريثة الشخص المذكور تلك الوكالة لشخص آخر
 فهل بحيث كان ببناء الحائط العلوى المفتوح فيه تلك الشبابيك والمناور على حائط
 المسجد وأما كن الوقف حاد نابدون حق ولا وجه شرعى يلزم المالك بإزالته ويمنع من
 البناء فوقه أم لا (أجاب) إذا ثبت أحداث البناء المذكور فوق حائط المسجد ووقفه
 تعدياً بدون حق بالوجه الشرعى يؤمر مالكه بإزالته ويمنع من البناء فوقه ما ذكره الحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أرض ذات نخيل وعن أولاد فاستولى
 أكبرهم عليها ونقل إلى ناحية منها نخلاً صغيراً من نتاج النخل الكبير وذلك بغير إذن
 من باقى الورثة وصرف عليه من ماله حتى كبروا ثم فهل حينئذ يختص به هو ودونهم وعليه
 لهم قيمة ما يخصهم من ذلك النخل الصغير أو يشتركون فيه (أجاب) إذا نقل الأكبر
 المذكور ذلك النخل الصغير المشترك وغرسه في ناحية أخرى من تلك الأرض المشتركة
 بدون إذن باقى الورثة لنفسه كان غاصباً نصيب الشركاء منه كما لو أخذ من مشتركا بدون
 إذن وزرعه لنفسه وإذا كبر النخل بعد غرسه صار نصيب باقى الشركاء ملكاً حينئذ
 وإن غرسه باذن الباقي للجميع أو أطلق فهو مشترك بينهم وإن عين الغارس فهو له كما

١٢٩١

٢٠

ربيع الاول

١٢٩٤

١١

جمادى الثانية

١٢٩٤

١٩

ذ كرهذا التخصيص في الخيرية من القسمة في حكم الغراس في الارض المشتركة واذا
اختص الغراس بهذا الغرض وطلبت قسمة الارض فانها تقسم فان وقع هذا النخل الغروس
في نصيب الغراس فهو له وعليه قيمة انصبااء الشراكه منه يوم غصبه وان وقع في نصيب
غيره فعليه قلمه مع الضمان المذكور وقد صرحوا بان أحد شر يكي الملك كالأجنبي في
نصيب الآخر وان من قلع ناله أي شجرة صغيرة من أرض رجل وغرسها في تلك الأرض
في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة الناله يوم قلعها ويؤثر الغاصب
بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالأرض يعطيه صاحب الأرض قيمة الشجرة ~~لكن~~
مقلوعة كما في الهندية من العصب عن الكبرى والمراد من قوله لكن مقلوعة أي مستحقة
للقلع كما هو صريح عباراتهم في نظائره ونظير ذلك في الخانية وتنقيح الحامدية من العصب
أيضا والله تعالى أعلم (سئل) من المسألة بافادة مضمونها مقتضى الحال للاستفهام
من حضر تكمن عن حكم ما لو توفي شخص وفي ورثته قاصر أو غائب هل يجب على ولاية المحكومة
الاسلامية جرد جميع تركة الميت المذكور وحصرها في دفتر وتعيينها حال المحفظ نصيب
القاصر أو الغائب بحيث يترتب قضاء على هذا الوجوه بل لو لم يحصل ذلك ضمان ما يترتب
على هذه التركة من الحقوق في بيت مال هذه الحكومة الإسلامية أو في مال غيره مع
وجود وصي في هذه التركة أو يقال شرعا بوجوب ذلك بعينه على متولى الحكومة المشار
اليه ديانة في حال وجود الوصي المذكور بدون ترتيب هذا الضمان فضاء لو لم يفعل ذلك
أولا شيء من الوجوب عليه بوجهيه المذكورين فلزم تحريره لسعادتك ثم ثل الافادة عن
الحكم الشرعي فيما ذكر (اجاب) لا يجب على ولاية الحكومة الإسلامية جرد جميع
تركة ميت مات وفي ورثته قاصر أو غائب وحصرها في دفتر وتعيينها حال مع وجود وصي
شرعي في هذه التركة لا قضاء ولا ديانة فلو لم يحصل ذلك لا يترتب ضمان ما على هذه
التركة من الحقوق في بيت مال الحكومة الإسلامية أو في مال غيره شرعا في مذهب من
المذاهب الاربعية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض
موزونة له عن أبيه وأبوه مالك لها بمقتضى حجة تحت يده وكان هذا الرجل قاصرا فلما بلغ
رشدته وأراد استلام حقه من وصيه اختار وجد رجلا غاصبا لبعض هذه الأرض وبانيها
فيها فطلبها منه فامتنع من التسليم والقلع فهل اذا كان الغاصب المذكور مقررا بالملك
في تلك الأرض لمالكها المذكور الى الآن وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء
الذي أحدثه فيها يؤمر بقلعه وتسليم الأرض لمالكها المذكور بحيث كان أحداث البناء
بطريق العصب ولو مضى على ذلك مدة لم تبلغ أربع عشرة سنة مع اقراره بملك الأرض
لصاحبها (اجاب) نعم يؤمر الغاصب المذكور بقلع بنائه وتسليم الأرض لمالكها
حيث كان مدة رعاها ذكر وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء ولم يكن هناك مانع
والله تعالى أعلم

١٢٩٥

٢١

شوال

١٢٩٨

٤

* (كتاب الشفعة) *

- (سئل) في رجلين مشتركين في بيت غاب أحدهما و لكل رجل في قسمة البيت مع شريكه المحاضر فقسم الوكيل البيت في حال غيبة الشريك وباع الشريك المحاضر نصيبه فلما حضر القائب وأخبر بالبيع طلب الشفعة فوراً في المجلس وأشهد على ذلك عند العقار فهل ثبت له حق الأخذ ويجبر المشتري على دفع ما اشتراه للشفيع بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (أجاب) إذا طلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه بالبيع بلفظ يفهم طلبها كطلب الشفعة ونحوه وأشهد عند العقار كما هو مذکور يحكم له بها إذا توفرت شرائطها جبراً على المشتري وكما ثبتت الشفعة عندنا للشريك في العقار أو حقوقه ثبتت للجار فيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعتر بيع منزلها لرجل ليس بشريك ولا جار لها فلما أطلع الجار على البيع طلب الأخذ بالشفعة فوراً وأشهد جماعة عند العقار على ذلك وذهب للقاضي بطلب الأخذ بالشفعة فأمهله القاضي نحو اليومين ثم ادعت البائعة أنها وهبت قيراطين من المنزل للمشتري قبل الشراء ولم يعلم ذلك إلا منها بعد طلب الجار الأخذ ولم يكتب في حجة المشتري ذلك فهل لا يسقط حق الجار بمجرد هذه الدعوى وهل إذا كان الموهوب شائعاً في جميع المنزل لا تصح هبته وحينئذ للجار الأخذ بالشفعة (أجاب) حيث طلب الشفيع الشفعة فوراً العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد عند العقار كما هو مذکور يحكم له بها حيث لا مانع وليس منه ما إذا أخر القاضي المحكم بالشفعة يومين ولا مجرد دعوى البائعة هبة قيراطين للمشتري قبل البيع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصصاً في دار باعها لرجل أجنبي في غيبة الشريك فلما علم الشريك بالبيع طلب الأخذ بالشفعة فوراً وعلمه بالبيع وأشهد على ذلك عند المبيع فهل يحكم له بها ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذکور (أجاب) إذا ثبت ما ذكره يحكم للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بعض منزل بثمن معلوم وصرة مجهول ما فيها واعترف البائع باستهلاكها فقام جار ملاصق للمنزل المذکور يطلب الشفعة فهل على القاضي الحنفى أن يملكه من الأخذ بالشفعة أولاً منعه (أجاب) جهالة الثمن غنم الشفعة في حيث كان الشفيع المذکور لا يعلم مقدار الثمن لا يحكم له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة ذكور وإناث ابتاع بعض الشركاء نصيبه لرجل أجنبي في غيبة بعض الشركاء فعند علم القائب بالبيع وبقدرا ثمن أخذ بالشفعة بحضور هيئة شرعية فهل تصح شفيعته ويكون له أخذ الحصص المتباعدة من المشتري جبراً عليه (أجاب) إذا طلب الشفيع الشفعة فوراً العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد على ذلك عند العقار أو على المشتري مطلقاً أو على البائع لو العقار في يده يقضى له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة فباع بعضهم نصيبه لبعض الشركاء بثمن معلوم من مدة عشر سنين و بيد

١٢٦٤

٢٥

١٢٦٤

٢٩

١٢٦٥

محرم
٢٠

١٢٦٥

صفر
٩

١٢٦٥

١١

المشتري حجة بذلك والآن يريد رجل من الشر كاه الذي لم يبيع الاخذ بالشفعة مع انه موجود ومشاهد تصرف المشتري فيها وعلم بالبيع وبقدرا الثمن فهل اذا كان هناك بيعة تشهد بعلمه بالبيع وبقدرا الثمن لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا علم الشفيع بالبيع ومقدار الثمن ولم يطلب الشفعة فور علمه وسكت وشاهد تصرف المشتري كما هو مذكور لا يحكم له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا يباعها لرجل اجنبي له قهوة مقابلة للدار المبيعة وبينهما شارع نافذ فلما علم الجار بالبيع وبالثمن اخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك وذهب للقاضي وطلب منه ان يمكنه من الاخذ بالشفعة فتعلل المشتري على الشفيع بان له ايضا حق في الشفعة بسبب ان المبيع مقابل لقهوته الحائل بينهما وبين المبيع الشارع النافذ المذكور فهل يقضي للجار المذكور باخذ المبيع بالشفعة ويحكم له بها بعد توفرش وطها وانتقام موافعها ولا عبرة بما تعلل به المشتري المذكور (اجاب) يقضي للجار الملاصق بالشفعة بعد توفرش وطها وانتقام موافعها ولا عبرة بما تعلل به المشتري على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا معلومة بالاذرع باعت نصفها لرجل ونصفها الثاني باعت لرجل آخر فبعد شرائه حضر المشتري الاول وعلم بالبيع وبقدرا الثمن وسكت عن الاخذ بالشفعة فاشهد عليه المش تری الثاني بيعة بعلمه بالبيع لاجل سقوط الشفعة ثم قاب المشتري للنصف الاول مدة اربع سنين والآن حضر يريد الاخذ بالشفعة فهل اذا اثبت المشتري الثاني علمه بالبيع والثمن وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا الثمن لا يحكم له بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف ساقية من جماعة بثمن معلوم ووضع المش تری يده عليها مدة من الشهور فبعد تلك المدة اراد شيخ البلد التي فيها الساقية اخذ الحصة المذكورة بالشفعة من المشتري لكونها في بلده مع علمه وسكوته تلك المدة فهل لا يجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) لا شفعة للشيخ المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا مشتركة بينهم يباع احدهم نصيبه منها لبعض الشر كاه في غيبة الباقى ولا يعلمون بالبيع فهل اذا علموا بالبيع والثمن واخذوا بالشفعة في مجلس علمهم واشهدوا على ذلك عند العقار يحكم القاضي بها لهم ويشاركون المشتري (اجاب) نعم يقضى للشر كاه المذكور بالشفعة والمشتري كاحد منهم حيث كان الحال ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في طريق غير نافذ يباعها لآخر بثمن معلوم وللدار جار ملاصق غائب عن البلد فلما رجع من غيبته وعلم بالبيع وبقدرا الثمن اخذ بالشفعة فور علمه واشهد على ذلك بيعة عند الدار فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يقضى له بالشفعة جبراً على المشتري أم لا (اجاب) نعم يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائط الحكم له بها حيث لم يكن المشتري شريكاً في الحقوق والا فهو مقدم على الجار وما لم يكن

١٢٦٥

٢٢

ربيع الاول

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٠

جمادى الثانية

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٩

يكن الجار المذكور شريكاً أيضاً في حق المبيع والاشتركا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ميتاً وعليه حكر معلوم كل سنة فأراد أن يبيع بعضه لاجنبي فهل إذا صح البيع وأراد الجار الأخذ بالشفعة قهر الإيجاب لذلك وبسلم المبيع للاجنبي (أجاب) لا شفعة في البناء فإذا تحقق أن أرض البيت المذكور وقف ببيع البناء القائم على تلك الأرض لا يكون للجار حق الشفعة فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصته في دار وقال له يعني الثمانية قراريط بالف وخمسة مائة قرش مع هذه الصرة المجهولة فقال له بعتك بما ذكر وقررت الصرة بالجلس ولم يعلم قدرها فهل ليس للشر يك الأخذ بالشفعة

١٢٦٥

١٢

على هذا الوجه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة فإذا اشترى بدراهم معلومة ودراهم مجهولة القدر مشار إليها واستلمت تلك الدراهم بعد القبض في المجلس ولم يعلم قدرها لا يكون للشفيع في العقار شفعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية في أرض زراعة أمير يباع أحدهم نصيبه منها رجل آخر بثمن معلوم بمحضرة بينة شرعية واستولى عليه المشتري وصار يتصرف فيه مدة سنة ونصف مع بقيمة الشركاء فأراد أحد الشركاء أخذاً للمبيع من الساقية بالشفعة فهل لا شفعة في السواقي المفقودة في الأراضى

١٢٦٥

١٣

الاميرية (أجاب) لا شفعة فيما يبيع من بناء الساقية وآلاتها في الأرض المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصته في دار سألها شريكها عن الحصه فقالت بعتها لفلان بكذا ولم تخبر عن صرة مجهولة فحضر المشتري واخبر بأنه اشتراها بمثل ما علم وصرة مجهولة واستلمت له بالجلس والتمن جميعه مقبوض فهل لا شفعة للشر يك ولا يعتبر اخبار

١٢٦٥

رجب
٤

المرأة الصادر منها بعد قبض الثمن في حق المشتري و يعتبر أخبار المشتري (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة كما في الدرر فإذا كان الشراء بثمن معلوم وصرة بهادراهم مجهولة المقدار مشار إليها بالجلس لا يكون للشر يك شفعة على ما ذكره أرباب المتون وصرحوا بأنه إذا ادعى المشتري ثمناً وادعى بائعه أقل منه فلا قبض فالقول للبائع ومع قبضه للمشتري والله

١٢٦٥

٥

تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت حصته لها في دار بثمن معلوم فبين بلغ الشريك ذلك طلب الميراث وذهب إلى العقار وأخذ بالشفعة بمحضرة جماعة وعند تحقق المشتري أن الشريك أخذ الحصه منه بالشفعة على الوجه المذكور اعترف له بمقدار الثمن وإن الحصه بيعت له وحدها من غير شيء معهما من المنقولات أو خلافاً لها فاعطاه الشريك الأخذ الثمن وسلم له المشتري في الشفعة وبعد أخذ الثمن بمدة رده إلى الأخذ متعللاً بأن الشفعة غير صحيحة لأن الحصه بيعت مع غيرها بهذا الثمن ولم يعلم ما يخص الحصه منه فهل إذا برهن الأخذ عليه بأنه إنما اشترى الحصه فقط وأنه صار اعترافه بشراؤها وحدها بالثمن الذي علمه الأخذ وأقر به المشتري لا يكون تعلله وعوده إلى هذه الدعوى مسموعاً لاسيما وقد رضى المشتري عند أخذه الثمن ولم يأخذ الثمن الا وهو راض بذلك (أجاب) تستقر الشفعة بالاشهاد على المشتري مطلقاً أو على البائع للعقار في يده وتمالك بالأخذ بالتراضي أو قضاء القاضي

فاذا رضى المشتري بتسليم المبيع الى الشفيع وقبض الثمن بعد اقراره بمقتضاه صحيح وضم
 المنقول الى تلك الحصة في البيع لا يبطل الشفعة بل للشفيع اخذها بما يقابلها من هذا
 الثمن فيقسم على قيمتها وقيمة المنقول فرجوع المشتري عما اتفق عليه مع الشفيع من
 أن الثمن المسمى الذي اخذته منه هو ثمن الحصة وحدها يذكر أنه ثمن لها مع المنقول
 لا يوجب ضررا على الشفيع لعدم سقوط الشفعة حينئذ بل فيه نفع له ان لم يردده الشفيع
 لانه حينئذ ياخذ هذه الحصة بما يقابلها من الثمن المسمى والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن أولاد قصر وترك دارا مشتركة بينه وبين أخيه فبعد بلوغ القصر وجد
 أحدهم المبيع نصيبه لرجل أجنبي فعند علمه بالبيع وبقدرا الثمن اخذ بالشفعة في وجهه
 المشتري بحضور هيئة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكره بقضى للشفيع بالشفعة ويكون له اخذ
 الحصة من المشتري جبراً عليه حيث لاولى له حال صغره (أجاب) في شرح الدرصبي
 شفيع لاولى له لا تبطل شفيعته اهـ أى قوله أن يطلبها اذا بلغ فيقضى للشفيع المذکور
 بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة قراريط
 وثلاث دارات الىه بالميراث عن والده وقد كان غائبا في الجهادية منذ ثمان وعشرين
 سنة وقد حضر فبلغه ان أخته باعت ما تملكه في الدار المذكورة بثمن كذا لامرأة أخرى
 فآخذ بالشفعة في مجلس علمه وأشهد على ذلك عند العقار ثم بعد ذلك رفع الامر للقاضي
 فطلب القاضي وكيل المشتري فانه ذكر الوكيل ملك الشفيع لما يشفع به وذكرا انه ليس
 شر يكا في العقار حتى يأخذ بالشفعة وادعى الاخذ بالشفعة ان أخته باعت حصتها بعد
 موت أبيه وانه آل له نصيب في الدار بالميراث عنه وانه كان مالكا للدار واقام بينة على
 طبق دعواه فهل تقبل بينة الشفيع على ملكية ما يشفع به حيث أنكر المشتري ملكه
 لما يشفع به وقت البيع (أجاب) اذا ثبت ملك الشفيع لما يشفع به وقت البيع
 لا يعتبر جود المشتري او وكيله لذلك ويقضى له بالشفعة حيث توفرت شروطها والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخيه وبنته وترك دارا للزوجة عليه مؤخر
 صداقها فطلبته من التركة المذكورة فاذن الاخ والبنة للزوجة في بيع تلك الدار
 فباعتها بحضور كل من الاخ والبنة ورضيا بالبيع ثم بعد مضي نحو اثنتي عشرة سنة
 ادعت البنت انها كانت قاصرة وقت البيع فهل اذا ثبت اقرارها بالبلوغ وقت الاذن
 بالبيع وكان سنها يزيد على عشرين لا تصدق في دعواها الا ان عدم البلوغ وقته واذا
 صح البيع وكان للدار جار ملاصق ومضى مدة بعد علمه بالبيع ونصرف المشتري فيها
 يمكنه الاخذ فيها بالشفعة ولم ياخذ ثم أراد الا ان الاخذ بها لا يجاب لذلك (أجاب) اذا
 راهقت البنت بان بلغ سنها تسع سنين واقترت بالبلوغ قبل قولها مع تفسيرها بما اذا بلغت
 واحتمال حالها لذلك وتكون حينئذ في سائر احكامها كالبالغة فلا يقبل جودها
 بالبلوغ بعد ذلك وسكوت الشفيع عن طلب الموائمة فور علمه بالبيع وقدر الثمن مانع له

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢١

١١٦٥

٢١

من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل اجنبي بمن
معلوم وللدار جار ملاصق فعنده لمسه بالبيع وبقدر الثمن اخذ بالشفعة عند الدار في وجهه
البائع وأشهد على ذلك بينة شرعية من أهل الحارة فهل اذا ثبت ما ذكر يقضي له بما جبر
على المشتري (أجاب) حيث اخذ الجار بالشفعة في مجلس علمه وأشهد على ذلك عند
العقار ولم يتحقق مانع من القضاء له بالشفعة يحكم له بتملك العقار بالشفعة جبراً على
المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة باع بعضهم
نصيبه قيم الرجل آخر ثم باعها المشتري لرجل أيضاً ووضع المشتري الثاني يده عليهم امدته من
السنين ثم مات أحد الشركاء عن وارث غائب فحضر الوارث الغائب وعلم بالبيع وسكت
مدته من الزمان ولم يطلب الاخذ بالشفعة فهل اذا طلب الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع

١٢٦٥

٢٧

وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له (أجاب) يبطل الشفعة بموت الشفيع قبل الاخذ
بعد الطلب أو قبله ولا تورث كما يبطلها ترك طلب المواثبة أو الاشهدا عند عقار أو عند
أحد المتعاقدين والله تعالى اعلم (سئل) في بيتين مشتركين بين جماعة باع بعض
الشركاء نصيبه لرجل اجنبي بمن معلوم فلما علم بقية الشركاء بالبيع وبقدر الثمن اخذ
أحدهم بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن عند العقار وأشهد على ذلك بينة شرعية

١٢٦٥

٢٧

رمضان

فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يقضي للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري واخذ
الحصة المبتاعة (أجاب) نعم يقضي للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث توفرت
شروطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى داراً لها باب في طريق
غير نافذ بمن معلوم وكتب بذلك حجة عند نائب القاضى ومضى - الى ذلك سبعة أشهر ثم
بعد ذلك حضر شخص من غيبته له دار بابها في تلك الطريق وله حق في الطريق
المذكورة ويريد الاخذ بالشفعة وطلب المشتري عند المدير فاحالهما المدير على نائب
القاضى فخرج نائب القاضى الشخص المذكور لكونه لم ياخذ بالشفعة في مجلس علمه ولم
يشهد على ذلك الاشهاد الشرعي الى الآن فهل والحال ما ذكر لا يكون للرجل المذكور

١٢٦٥

٢٣

فى القعدة

حق في طلب الشفعة ويمنع من تعرضه للمشتري بدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة
للرجل المذكور حيث كان الامر ما هو مرسوم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
حصة في بيتين ولا مرتين حصة اخرى في ذين البيتين فباعها حصته الرجل اجنبي
بمن معلوم ومرة فلما بلغ الشريك ببيع تلك الحصة أخذها بالشفعة فور علمه وأشهد على
ذلك فهل اذا ظهر قدر تلك الحصة للشريك يكون اخذه بعد ذلك بالشفعة صحيحاً اذا

١٢٦٥

٢٦

(أجاب) اذا طلب الشفيع الشفعة بعد علمه بالبيع ومقدار الثمن يحكم له بالشفعة حيث
توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يكون سكوته لمجهله بمقدار الثمن مانعاً له من الاخذ
بعد العلم به والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بالارث بين جماعة ويجوز تلك
الدار خربة ملاصقة لها فباعها مالكها الشخص بمن معلوم ثم باع بعض الشركاء في الدار

ذی القعدة سنة

المد كورة حصتهم لثمن معلوم وبعض الشر كاه الذي لم يسع كان غائب وقت البيع فلما حضر علم ببيع الخربة المد كورة والحصصة في الدار المشتركة والثن أخذ بالشفعة في الخربة وفي الحصصة المد كورة في مجلس علمه بحضور البائعين والمشتريين وبحضرة جمع من المسلمين ونائب القاضي أيضا فلم يحكم النائب بالشفعة المد كورة ثم قال للبائعين في الدار هبوا نصيبكم للشر بين لاجل اسقاط الشفعة فوهبوا ثم انتقلوا للقاض آخر واخبره الشفيع بذلك بحضور المشتريين فسأله القاضي في أي ساعة أخذت بالشفعة فقال له أخذت بالشفعة حين علمت واليدين تشهد بذلك والحال ان المجلس امتد عند النائب من الصبح الى الغروب وأخذ في ذلك المجلس والبينة تشهد به أيضا فهل يحكم له بالشفعة حيث كان الامر على الوجه المد كورة ولا يشترط أن يعرف الساعة التي أخذ فيها ولا معرفة الشهود أيضا (أجاب) يطلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه وان امتد المجلس ما لم يوجد ما يدل على الاعراض هو الاصح درر وعليه المتون خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه الفتوى كذا في الدرر وقوى في رد المحتار ما في جواهر الفتاوى بان عليه عامة المشايخ وانه ظاهر الرواية والتصريح بان عليه الفتوى فاذا طلب الشفيع الشفعة في مجلس العلم حكم له بها حيث استوفيت شرائطها وانتهت مواعيدنا على الخلاف المد كورة وقد علمت ان الفتوى على اشتراط الغورية وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك مكانا في باب عطقة صغيرة غير نافذة وبابه من داخلها وهو ايضا مركب على باب العطقة المد كورة بقطرة وجميع المارين يمرون من تحتها فحصل بيع في مكان من داخل العطقة المد كورة لرجل اجني ليس من اهل العطقة المد كورة وباقي اهل العطقة المد كورة ليس لهم غرض في شراء المكان المتاع المد كورة ما صد المرأة المد كورة فلما بلغها بيع المكان المد كورة حالاً أخذته بالشفعة واشهدت بينة شرعية فور علمها بذلك فهل لها الاخذ بالشفعة للمكان المد كورة (أجاب) نعم للمرأة المد كورة الشفعة حيث كان باب المنزل المتاع من الطريق المشترك الغير النافذ في رد المحتار ومثله أي الشرب الخاص في استحقاق الاخذ بالشفعة الطريق الخاص فكل اهل شفعاء ولو مقابلا كما قدمناه فالذي في اوله كالذي في آخره اتفاني انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى ثلث دارا مشاعا بثمن معلوم في غيبة بعض ملاك ثلث الدار المد كورة وحضور البعض الآخر ثم ان الحاضر اسقط شفيعته في نظير شي واخذه ثم حضر الغائب وعلم بالبيع والثن وسكت عن الاخذ بالشفعة فحوسب سبع سنين ومات المشتري وصار وارثه يفتي في الشقص بعد القصة فهل اذا قام الشر كاه او ورثتهم على وارث المشتري المد كورة فارادوا الاخذ بالشفعة والحال هذه لا يجابون لذلك (أجاب) سكوت الشفيع وتوكله الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن مسقط لمحقة في الشفعة وحق الشفعة لا يورث والشفعة من المحرق الجردة التي لا يصح الاعتياض عنها وفي الدرر من الشفعة ويطلبها

١٢٦٥

٢٧

ذی الحجة

١٢٦٥

٢٥

محرم

١٢٦٦

٨

صلحه منها على عرض أي غير المشفوع وعليه رده لانه رشوة وفي رد المختار لا نه السيد
بحق مقرر في المحل بل بمجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه اه والله تعالى أعلم
(سئل) في جارا شترى حصه في عقار من جاره بثمن معلوم وقبضة بجهولة القدر والعدد
من الفلوس فرقت على الفقراء بالهلس ولم يعلم قدرها فبعد مدة ظهر جارا آخر غير ملاصق
للمبيع يجز وع ولا يغيرها يطلب الاخذ بالشفعة فهل لاحق له في الشفعة (اجاب)
لاشفعة للجارا المذكور والمحال هذه وانما تنبت للجارا اذا كان ملاصقا والله تعالى أعلم
(سئل) في شر يكتن في منزل صاريينهما قسمة وغير نصيب كل وغاب أحدهما ثم باع الآخر
نصيبه لأجنبي فلما بلغ ذلك الغائب أخذ بالشفعة وأشهد بذلك فورا من غير تراخ وأرسل
وكيلا بذلك فورا وأشهد الوكيل عند العقار ان موكله أخذ بالشفعة من غير تراخ وطلب
من المشتري أخذ النصيب لموكله فامتنع المشتري من ذلك فهل اذا توجه الشريك الغائب
لبلده وأخذ بالشفعة له ذلك ولا يسقط حقه (اجاب) يحكم للشريك المذكور بالشفعة
والمحال ما ذكر اذا كان شر يكتن في حق المبيع أو جارا ملاصقا ان لم يوجد ما يسقطها
والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين بلع وقصر فباع أحد البلع نصيبه فيها فحين بلغ
الشريك الآخر البالغ ذلك طلب الشفعة في الحصة المبيعة لنفسه وأشهد على ذلك فورا عند
العقار فهل يحكم له بالشفعة حيث توفرت شر وطها (اجاب) نعم يحكم للشريك المذكور
بالشفعة والمحال هذه ولاية وقف القضاء له بالشفعة على بلوغ القاصر وان لم يكن له ولي
وزوال احتمال أخذه فلو بلغ القاصر وأخذ أيضا بالشفعة يرضى له بها أيضا وهي على عدد
الرؤس وفي الدر المختار لو كان الشريك غائبا فطلب المحاضر يقضى له بالشفعة كلها ثم اذا
حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الاول قضى له بنصفه ولو فاقه فيكفه ولو دونه منعه وفي رد
المختار عن الهداية وان قضى لمحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثالث
قبلت ما في يد كل واحد تحقيقا للتسوية اه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية
أميرية مشتركة بين رجلين فحرقا فيها ساقية ثم بعد مدة باع أحدهما نصيبه لرجل أجنبي
من مدة سنين فاراد الشريك الا ان الاخذ بالشفعة متعللا بعدم علمه بالمبيع فهل لا يجاب
لذلك ولاشفعة له وتكون الحصة للمشتري المذكور (اجاب) ضر حوا بأن أرض مصر آلت
لبيت المال وبانه لاشفعة في بناء مجرد والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض خربة
أستراها الجمار الملاصق لها ويخلفها جارا آخر له باب من حارة أخرى نافذة أراد الاخذ
بالشفعة بعد مضي خمسة أيام من حين الشراء فهل اذا كان يعلم بالمبيع والتمن ولم يأخذ
بالشفعة فور علمه لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه
شرعي (اجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا تحققت شرائطها الشرعية التي
من جملتها الاخذ بها فور العلم بالمبيع وقدر التمن وهما لم يوجد والله تعالى أعلم (سئل)
في أختين يملكان دارا مناصفة بينهما فباع أحدهما حصتها الغير بشر يكتن فعلت

١٢٦٦

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٦

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٦

٢

جادی الاولی

١٢٦٦

١

الشرىكة بالبيع والتمز ولم تأخذ بالشفعة بل أسقطت حقها في الشفعة لابن لها والحال
ان ابنها ليس شريكاً ولا جارا فهل يكون حق الاخذ بالشفعة للجار الملاصق واذا طلب
الجار وأخذ بالشفعة في مجلس علمه وأشهد عليه ساعد الدار مع علمه بالثمن يكون الحق
للجار المذکور ولا يكون لابن الشريكة حق فيها ولا عبرة باسقاط الشريكة بالشفعة له
(اجاب) حيث أسقط الشريك حقه في الشفعة قبل القضاء سقط حقه وينتقل الحق
فيها للجار الملاصق حيث لم يوجد من يقدم عليه فاذا تمت شروطها وانتفت موانعها فله
الاخذ بها والله تعالى اعلم (سئل) في الوصي على القاصر اذا باع من عقاره حصة شائعة
في طاحونة كبيرة متخرجة ايهر بثمنها الباقي فيها للقاصر المذکور وكان هناك جارا أخذ
الحصة المبيعة بالشفعة فور العلم وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعها ايصح
البيع ويحكم بها للجار (اجاب) اذا تحقق وجوده وسوغ من مسوغات بيع الوصي عقار
القيم ومنها تخرجه يكون البيع المذکور صحيحا فاذا صح البيع يقضى للشفيع المذکور
بالشفعة بعد توفرت شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك ولدين
وخلف من جلة مخرجاته خمسة وعشرين فدانا ابعادية انعاما بموجب تقسيم من الرزنامة
وكل عام يقتسمان موجودا للزراعة بينهما نصفين من ابتداء موت والدهما فباع أحد
الولدین ما يخصه في الابعادية المذكورة على الشيع فيهم من غير اذن على أن يكون
المشتري شريكاً لاختيه الذي لم يبيع فهل البيع من غير اذن اخيه فاسد واذا قلتم ان البيع
صحيح وحضر الشريك وتراخى في طلب الاخذ بالشفعة وبعد ذلك رجع وطلب الاخذ
بالشفعة يحجب لذلك أوليس له الاخذ بها لتراخيه عن طلبها وقت العلم بالبيع والثمن
(اجاب) البيع صحيح حيث كانت الارض مملوكة ولا شفعة للشريك والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترت اموالاً من ملاكهم بمثل معلوم وصرة
مجهولة استهلكها بالجلس ولم يعلم قدرها فأراد جيران المالك المبيع أخذها بالشفعة
فهل يكون عدم علمهم بمعرفة القدر الذي في الصرة مانعاً لهم من الاخذ بالشفعة لاسيما أنهم
علموا بالبيع وأخروا الاخذ بالشفعة وطلبوها بعد مضي أيام (اجاب) لا شفعة للجيران
المذکورين والحال هذه ولا يصح طلبهم مع الجهل بقدر الثمن حتى لو فرض العلم به بعد
ذلك فأخذوا بالشفعة فور العلم بذلك يقضى لهم بها حيث لا مانع والافلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل باع لا تحدره فعلم الجار أنه باع الدار فأخذ بالشفعة فور اودع للمشتري
الثمن فأخذ به برضاه بحضور بينة فبعد مدة أنكر المشتري الاخذ بالشفعة فأقام عليه بينة
بالاخذ بالشفعة فرد المشتري البينة ويقول هم اخصاى والحال انه لم يرد الثمن للجار فهل
يجب الجار للاخذ بالشفعة وتزعم الدار من المشتري قهرا (اجاب) اذا ثبت أخذ الشفيع
الدار المذکور بالشفعة برضا المشتري كان الحق فيها للشفيع وشهادة العدو على عدوه
مقبولة ان كانت العداوة أخروية لان كانت دينوية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة

١٢٦٦

جمادى الثانية

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٤

رمضان

١٢٦٦

٢٨

شوال

١٢٦٦

٢٢

يملكون

يملكون دارا وهبوا لابن عمهم وكتب في شأن ذلك وثيقة من قاضي بلادهم وحازها
وقبضها حيازة وقبضها شرعيين فهل اذا كان للدار جار كان حاضرا وقت الهبة في مجلسها
ثم طلب أن يأخذ الدار المذكورة منهم بالشفعة لا يجاب لذلك ولا عبرة به علله انها هبة في
مقابلة مال لا يعلم قدره وقد ترك طلب الموائمة وطلب التقرير على فرض ثبوت دعواه
ولم يطلبها فورا (اجاب) لا شفعة للجار المذكور اذا كان الامر ما هو من بور والهبة به وض
لا يترتب عليها الاخذ بالشفعة الا اذا كان العوض مشروطا في عقد ها ولا مانع فلو حصل
التعويض بلا شرط فلا شفعة فيها والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة
باع أحد الشركاء حصته في الدار من اجنبي ولم يطلب باقي الشركاء الشفعة هل للجار
الملاصق طلبها (اجاب) تجب الشفعة للخليط في نفس المبيع ثم ان لم يكن او كان وسلم
كانت للخليط في حق المبيع كالشرب والطاريق الخاصين ثم ان لم يكن او كان وسلم كانت
لجار الملاصق بابه في سكة أخرى وظهور داره لظهورها فلو بابه في تلك السكة فهو خليط وانما
يكون لكل من الخليط في الحقوق والجار الشفعة اذا أخذ كل منهما بالشفعة حين علمه
بالمبيع والتمن حتى لو أخر كل منهما طلبها حتى سلم من هو مقدم عليهما لا يكون لكل منهما
الشفعة في رد المختار من الشفعة واعلم ان كل موضع سلم الشريك الشفعة فانما تنبت للجار
ان طلبها حين سمع البيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا لم يطلب حتى سلم
الشريك فلا شفعة له شرح الجمع ومثله في النهاية وغيرها اه والله تعالى اعلم (سئل) في
قطعة أرض فيها طاحونة وبئر مشتركان بين رجل وامرأة قباعت المرأة نصيبها للجار بمن
معلوم ثم بعد عقد البيع وقبض الثمن علم الشريك بالبيع فأخذ بالشفعة فور العلم بالبيع
والثمن وأشهد على نفسه عند المبيع فذهب المشتري للبائنة وقال لها هي لي ما اشتريته
منك في نظير صرة تجهولة دفعها لها فوهبته له تر يدب ذلك ابطال الشفعة فهل لاتصح الهبة
من المرأة المذكورة بعد انتقال الملك عنها بالبيع للمشتري ويكون للشريك الاخذ بالشفعة
جبر على المشتري حيث توفرت شروطها (اجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء
الشرائط الشرعية ولا يمنع من ذلك صدور الهبة على الوجه المستطور والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة آلت لهم دار عن مورثهم وكان بعضهم غائبا فغزو وطلب أخذ
حصته من الدار فغوضه بعض الشركاء بدلا عن حصته دراهم معلومة القدر فهل ينبت
لباقي الشركاء الاخذ بالشفعة اذا توفرت شروطها يحكم له بها (اجاب) حيث باع أحد
الشركاء حصته من العقار المشترك بمن معلوم من بعض الشركاء ينبت لباقيهم الشفعة
حيث لا مانع شرعا والمشتري كاحدهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بجوارها
دار أخرى فباع صاحب الدار داره لرجل آخر فأراد الجار أن يأخذها بالشفعة على يد
قائب الشرع بالناحية فنهض شيخ القرية من الاطباء وأمر ببيعها للغير قهرا عن الجار
فهل للجار أن يأخذها بالشفعة وهل اذا مكث بعد البيع لمنعهم اياه من الاعطاء تنبت له

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٥

ذی الحجة

١٢٦٦

١٤

(أجاب) إذا لم يطلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه بالبيع ومقدار الثمن يسقط حقه منها فلا يحكم له بها ويجرد إرادة الشفيع الأخذ بها لا يقوم مقام الطلب أما لو أخذ حين علم ذنعه ظاهرا لا يسقط حقه بدون مسقط شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في حوش باعها لأمراة أجنبية بثمن معلوم من مدة تسعة أشهر ووجب حجة شرعية من الحاكم الشرعي مع علم الشركاء والمخيران بالبيع وبقدار الثمن والآثان تريد أمراة من المخيران الأخذ بالشفعة متعللة بأنها لا تعلم بالبيع فأذكرت المشتري دعواها فهل إذا ثبت علمها بالبيع وبقدار الثمن وسكوته ولم تأخذ بالشفعة فور العلم لا تجاب لذلك ولا شفعتها ولا عبرة بتعللها المذكور (أجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك إذا كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث الشرعي عن أبيهم غاب أحدهم مدة من السنين ثم حضر من غيبته وأراد أن يأخذ ما يخصه في الدار بالطريق الشرعي عن والده وعن مات منهم في غيبته فصالحه أخوه لايه الواضع يده على الدار عن نصيبه الذي يخصه على قدر معلوم من الدراهم قبضه منه بحضرة عينية شرعية فهل يثبت لباقي الشركاء الأخذ بالشفعة مع المصالح إذا توفرت شروطها (أجاب) إذا وقع الصلح عن اقرار كان بيعا فنجري فيه الشفعة ويحكم لها بها عند توفير شروطها ما في الدر من الصلح من أن الصلح إذا وقع مع اقرار عن مال بمال حكمه كالبيع فنجري فيه أحكامه كالشفعة والرد بهيب وخيار روية وشرط والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا ومجوارة حانوت ملاصق لجدار بيتها داخل في دهليزه اشتريته من مالكه بثمن معلوم من مدة ثلاثة أشهر بموجب حجة شرعية من الحاكم الشرعي بعد النزاع في شأنه والمشاورة باضلاع أهل الحارة ومن جملتهم رجل له ركوب على الحانوت المذكور يريد الآثان الأخذ بالشفعة عند ادعاء علمه بالبيع وبقدار الثمن وسكوته المدة المذكورة فهل إذا كان علمه بالبيع والثمن وسكوته ثابتين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من المعارضة بدون طريق شرعي (أجاب) لا شفعة للرجل المذكور أن تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حوشا شتملا على بعض قيعان وعليه حكر لمجهة وقفه فهل إذا علم الجار بالبيع وأراد الأخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة في الأرض المتكررة (أجاب) لا شفعة للجار فيما يبيع من البناء على الأرض المتكررة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قيراطين وثلاثة أرباع قيراط في دار وباقها لرجل آخر يدعي أنه أخذ ذلك بمائة وخمسين ريالاً وصرة بمجولة فلما باع البيع مالك باقي الدار باذروا الأخذ بالشفعة لعلمه بمقدار الثمن الذي اشترى به وقدره مائة وخمسون ريالاً وثلاثة قروش فهل إذا علم قدر الثمن الذي اشترى به يسوغ له الأخذ بالشفعة (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة فإذا علم الشفيع بالثمن قضى له بالشفعة بعد ادعاء قيعانها وانطها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في دار مشتركة بينها وبين جماعة

١٢٦٧

٢٦

ربيع الاول

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

٣٠

ربيع الثاني

١٢٦٧

فباعت الجماعة نصيبهم في الدار لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم مع علم الشريكة
 بالبيع وقبض الثمن وسكنت مدة من الشهر ولم تطلب الاخذ بالشفعة فورد عليها بالبيع
 والثمن فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية لا يكون لها الاخذ بالشفعة بعد ذلك وتسقط
 شفعتها وليس لها معارضة المشتري في البيع (اجاب) لا شفعة للمرأة المذكوورة ان كان
 الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة بنوا حوانيت على شاطئ البحر
 للبيع والشراء فباع رجل منهم حانوتا من آخر بثمن معلوم فأراد حواره أن يأخذ بالشفعة
 فهل لا شفعة له في البناء حيث كانت الارض أميرية ولم تكن مملوكة لاحد (اجاب)
 لا شفعة في بناء مجرد والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخت وعن زوج ولها
 سبعة قراريط في منزل باع زوجها الرجل آخر بثلاثة اكياس أربعة قراريط وكسور من
 ضمن الحصة المذكوورة مع كون حصته ثلاثة قراريط ونصف فقط فطلب الشريك
 الشفعة فيما نفذ فيه البيع وأشهد على ذلك وأراد دفع الثمن للمشتري فادعى المشتري أنه
 اشترى بثلاثة اكياس وصرة مجهولة والحال أن المشتري أقر قبل دعواه بذلك لدى بيعة
 انه اشترى بثلاثة اكياس فقط هل يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها بالثمن
 الذي أقر به المشتري ولا تقبل دعواه به بتاريخ الاقرار أن الشراء بثلاثة اكياس وصرة
 مجهولة ويعامل باقراره السابق (اجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها
 الشرعية بالثمن الذي وقع البيع به ويعامل المشتري باقراره بمسؤولية الثمن والله تعالى
 اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوين مات أحدهما وخلف ولد أصغر ولم يكن له
 وصي ثم ان عم الطفل باع نصيب نفسه لاجنبي فهل للولد اذا بلغ أن يأخذ نصيبه
 بالشفعة وهل اذا كان المشتري ساكتا في نصيب الولد مدة صغره بطالب باجوة المثل في
 تلك المدة وهل اذا ادعى المشتري أنه وهب الحصة المشتراة لولد من أولاده يكون ذلك
 مسقطا للشفعة وهل تشترط المبادرة بالرفع للقاضي ولو بعد الاشهاد على الاخذ بالشفعة
 (اجاب) في الدار المختار صبي شفيع لا ولي له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي فيما
 يطلبها جازاه وعلى شريك القيم أجرة مثل حصة اليتيم مدة سكناها قبل بلوغه على المعتمد
 ولا تبطل الشفعة بتأخير طلب التملك والخصومة على ما به الفتوى وقيل بقي بقول محمد
 بن ابراهيم رابعا بطلت دفعه للضرر رواه محمد الا فتاويه وأكده في تنقيح المحامدية وهذا
 بحيث وجد طلب الموائسة في مجلس العلم بالبيع بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوه
 فطلب التبرير وهو الاشهاد على البائع لو العقار في يده أو على المشتري مطلقا فيقول فلان
 اشترى هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلها الآن فاشهدوا وينقص
 للشفيع جميع تصرفات المشتري في المبيع حتى الوقف والهبة والله تعالى اعلم (سئل)
 رجل يملك مكانا باع النصف منه لآخر بثمن معلوم وصرة بيد اخيه ادراهم مجهولة القدر
 والودع وخرج للمشتري بذلك حجة شرعية ثم بعد عدة باع رب المكان النصف الثاني للشريك

المذكور بمن معلوم فاراد الجار أخذ النصف الثاني بالشفعة من الشريك
 المذكور بعدمضى أربع سنوات وعلمه بالبيع من وقته فهل والحال هذه ليس للجار
 المذكور الأخذ بالشفعة مع وجود الشريك المذكور رسمياً مع علمه بالبيع من وقته
 (اجاب) لا شفعة للجار المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في آخرين
 يملكون داراً أخرى عن أبيهما بأحداهما الرجل أجني بمن معلوم في غيبة أخيه بدون
 أدنى خفض من الآخر ورد البيع في نصيبه وأخذ نصيب أخيه بالشفعة فور علمه بالبيع والتمن
 فهل يحكم له بالأخذ بالشفعة ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذكور
 (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة والحال هذه بعد استيفاء شرائطها والله
 تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دأب عن مورثهم يباع بعضهم حصته منها لأجني بمن
 معلوم في علم الباقي أخذوا المبيع بالشفعة فور العلم وأشهدوا على ذلك فهل إذا توفرت
 شروط الشفعة وانتفت موانعها يحكم بها الباقي الشركاء (اجاب) نعم يقضى للشركاء
 المذكورين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع وهي على عدد الرؤوس والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في عقار ادعى عند القاضي بعد طلب الموائمة والأشهاد
 على رجل أجني غير شريك أنه اشترى بعض العقار المذكور فأنكر المشتري الشراء فهل
 إذا أثبت البيع يكون للشريك في العقار الأخذ بالشفعة جبراً إذا لم يكن مانع (اجاب)
 يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها قال في الدر من الشفعة وإذا طلب الشفيع
 سأل القاضي الخصم عن ملكية الشفيع لما يشفع به فإن أقر بها أي بملكية ما يشفع به أو
 نكل عن الحلف على العلم أو برهن الشفيع أنها ملكه سأله عن الشراء هل اشترى أم لا
 فإن أقر به أو نكل عن الجمين على الحاصل في شفعة الخليط أو على السبب في شفعة
 الجوار لمخلاف الشافعي أو برهن الشفيع قضى له بها اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى من رجل حصّة معلومة من دار خربة تقبل القيمة بمبلغ معلوم وصرة مجهولة
 مشار إليها فهل إذا طلب الشفيع المنازعة مع المشتري وأراد أخذ الحصّة المذكورة
 بالشفعة لا يمكن من ذلك ولا تسمع دعوته وتكون هذه الحيلة مسقطاً لما يطلبه الشفيع ولا
 سيما أن المشتري المذكور داره ملاصقة للحصّة المذكورة (اجاب) صرح أئمتنا بأن جهالة
 الثمن تمنع الشفعة وهذه الحيلة مذكورة في المتن التي عليها العلول والله تعالى أعلم
 (سئل) في بيت مشترك بين جماعة قسم نصفين وأحد النصفين جذوعه موضوعة على
 حائطه مشترك بينهما وفيه محل موضوع على عامود كائن في بعض حوش النصف الآخر
 والبيت المذكور جنيته مشترك بين النصفين فاشترى شخص النصف الذي جذوعه
 موضوعة على الحائط المشترك بينهما وفيه محل موضوع على عامود كائن في بعض حوش
 النصف الآخر مع نصف الجنيته مشاعاً ثم اشترى النصف الثاني مع نصف الجنيته الباقي
 والآخر يرد الجار الملاصق للنصف الثاني أخذه من مشتريه بالشفعة وذلك بعد أن طلب

٢٨ ١٢٦٧

جمادى الاولى

١ ١١٦٧

٢ ١٢٦٧ جمادى الثانية

٤ ١٢٦٧

١٣ ١٢٦٧

سنة

رجب

١٢٦٧

٢٢

شعبان

١٢٦٧

٨

شوال

١٢٦٧

ذى القعدة

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٧

ذى الحجة

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٦

شراؤه من مشتريه بما كثر من الثمن الذي اشتراه به ولم يرض فهدل والحال هذه لا يمكن من ذلك (أجاب) لاشفعة للجار الملاصق المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت باعه ماله لرجل أجنبي بثمن معلوم وللجان جار فحين علم بالبيع وبقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه فهدل اذا ثبت البيع بشهادة ليندنة الشرعية وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعها الذي احساكم الشرعي يحكم للشفيع بالشفعة (أجاب) نعم يحكم للشفيع المذكور بالشفعة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة باع بعض الجماعة نصيبه فيها لرجل آخر بثمن معلوم وعلم الشريك الآخر بالبيع وقدر الثمن وسكت مدة من الزمان ولم يطلب الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والثمن فهل اذا اراد الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والثمن وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان منزليين لكل منهما قدر معلوم على الشيوع فيهما واحد المنزليين محكور والاخر غير محكور ثم ان أحد الشر يبيع نصيبه فيهما لرجل آخر صفقة واحدة بقدر معلوم فلما بلغ الشريك ذلك أخذ بالشفعة فهل والحال هذه تثبت له الشفعة فيما لم يكن محتكرا وبأخذه بخصته من الثمن (أجاب) للشريك أخذ الحصص المبيعة في المنزل المملوك ارضا وبنا بالشفعة بما يقابله من الثمن ولا شفعة فيما يبيع من البناء في الارض المحتكة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان فيه جزء موقوف شائع وباقيه مملوك لاشخاص فباع أحدهم نصيبه فهل يكون للشر كاه الاخذ بالشفعة (أجاب) لاشفعة في الوقف ولاله ولا يجواره كما في الدر فاذاباع أحد الشر كاه في العقار المملوك نصيبه منه يكون لباقي الشر كاه المالكين الاخذ بالشفعة ولا شفعة للمتولي الوقف فيما يبيع من العقار المملوك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وله جازان ملاصقان له من الجهةين فباع أحدهما لآخر الجارين في غيبة الجار الثاني فهل اذا حضر من غيبته وعلم بالبيع وبقدر الثمن وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن يقضى له بالشفعة وتكون الدار مشتركة بينهما مناصفة (أجاب) تثبت الشفعة لمن اشترى أو اشترى له فاذا طلب الجار المذكور كل الدار يقضى له بالنصف بعد استيفاء شرائط الشرعية والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حائوتا من ماله لهما بثمن معلوم اراد رجل أن يأخذها بالشفعة لكونه جار لهما والحال أن المشفوع به وقف فهل اذا كان المشفوع به وقفا لا يكون له ذلك ولو كان الوقف أهليا (أجاب) لاشفعة في الوقف ولا يجواره فاذا بيعت دار بجنب دار الوقف فلا شفعة للوقف ولا يأخذها المتولي ولا الموقوف عليه كما في حواشي الدر عن الهندية فلا شفعة لناظر الوقف في الحائوت المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باع ثلثها لرجل آخر بقدر معلوم وبالصحة المجهولة واستتم ملك في الخامس ولم تعلم فهل اذا اراد الجار أن يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجاب لذلك (أجاب)

من شروط الاخذ بالشفعة معلومية الثمن فثبت لم يعلم مقدار جميع الثمن فلا شفعة للجار
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير خرب لا يقبل القنعة لامرأة نصفه والباقي
لغيرها فوهبت المرأة حصتها فيه لرجل بدون مقابل ثم بعد ذلك ذهب لكاتب صلح الهبة
وكتب بذلك حجة وقومت الحصة الموهوبة بقدر من الدراهم لاجل أن يدفع عليه رسم
القاضي فهل اذا أراد بعض الشركاء اخذ الحصة الموهوبة بالشفعة لا يحتاج لذلك ولا
يكون تقويم الحصة بذلك مسوفا لطلب الشفعة (اجاب) لا تنبت الشفعة قصدا الا في
عقار ملك بعوض فلا شفعة في ارث وصدقة وهبة لا بعوض مشروط بكافي الدرر وغيره فلا
شفعة لبعض الشركاء ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة
بين امرأتين مناصفة باعت احدهما نصيبها لرجل اجنبي بثلث معلوم في قبضة الجار
الملاصق للدار وباعت الثانية حصة من نصيبها للمشتري المذكور في قبضة الجار كذلك
بثلث معلوم فهل اذا حضر الجار الملاصق من غيبته وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر
الثلث بمحضرة بيعة شرعية يجاب لذلك ويقضى له بها جبر على المشتري اذا ثبت ما ذكر
بالوجه ما شرعي وهل اذا قال الجار المذكور ان الثمن زائد على ثمن المثل لا بقصد
الامراض عن الاخذ بها لا يكون هذا القول مسقطا لها (اجاب) للجار المذكور اخذ
الحصة المتباعدة أولا بالشفعة وليس له اخذ ما اشتراه المشتري ما يملكه المشتري شيئا
وقت العقد الثاني والشر يك مقدم على الجار كافي الدرر وحاشيه فيقضى للجار
بالشفعة فيما ذكر حيث لا مانع ومجرد اخبار الشفيع بأن الثمن زائد عن ثمن المثل بعد
أخذه بالشفعة لا يوجب اسقاط حقه فيها حيث لم يوجد منه ما يدل على الامراض عنها
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قابض ببلده وله فيها دار وضع يده على قطعة منها
رجل اجنبي وجعلها محل للثمن ولما لالت الغائب جار يملك محل باعها لرجل آخر بثلث معلوم
فباع واضح اليد القطعة المذكورة مع بيع الجار لمن اشترى من الجار فهل اذا حضر
الغائب وأثبت أن القطعة المذكورة ملك له ولم يأذن ولم يحضر البيع يكون البيع غير نافذ
وله نزعه من المشتري وله الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والثلث في المثل الذي باعه الجار
(اجاب) يبيع ماله الغير بدون الاذن موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده
بطل وللجار الاخذ بالشفعة ويقضى له بها بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل باع داره لاجنبي من غير أن يعلم جاره وغرس المشتري فيها شجرة
فلما علم الجار قال اخذتها بالشفعة فهل له الاخذ بالشفعة أم لا واذا اخذ بالشفعة
فهل يجب على الغارس قطعها (اجاب) يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء
شرائطها وبأخذ الشفيع بالثلث وقيمة الغرس مستحق القلع لو غرس المشتري أو كلف
الشفيع المشتري قلع ما غرسه اذا لم تنقص الارض بالقلع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك بيتا يبيع بجواره بيت آخر اخذ بالشفعة فور علمه بالبيع ومقدار الثمن

١٢٦٧

٢٧

محرر

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٢٨

١٢٦٨

٣٠

وذهب الى العقار واشهد عنده باخذه بالشفعة وذهب الى القاضي وأخبره بذلك أيضا
 فهل يكون له الاخذ بذلك - فمعه قوله كان ذلك البيع مقايضة (أجاب) يقضى للجار
 المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها في التنوير وشرحه وفي الشراء بالقي بالقيمة يوم
 الشراء ففي بيع عقار بعقار يأخذ الشفيع كلام من العقارين بقيمة الآخر والله تعالى أعلم
 (سئل) في دار تسمى بدوآرباعها مال الكهاتع غيرها من الاراضي بثمن معلوم فهل حيث
 كانت الدار مملوكة أرضا وبناء يكون لجارها أخذها بالشفعة جبراً على المشتري حيث
 لم يكن جار الدار مملوكة أرضا وتوفرت شرائطها بأخذ الجار بالشفعة وطلبه في مجلس علمه
 واشهاده على ذلك عند العقار (أجاب) ان كان الدوآرباع كالأرضاء وبناءه لبياعه
 ثبت فيه الشفعة فيقضى للجار بها بعد استيفاء شرائطها ولا يضر تفرق الصفقة
 لما ضرورة لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه فحكم
 بها فيما ثبت فيه اذ الحق العبد كذا في رد الهتار عن رد الجار وشرح المجمع والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً بطريق الميراث عن مورثهم باع أحدهم نصيبه
 فيمال رجل أجنبي في غيبة أحد الشركاء ثم حضر الشريك من غيبته فعلم بالبيع وقدر
 الثمن فاخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه عند المبيع فهل يحكم للشريك
 المذكور بالشفعة حيث توفرت شرائطها ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع
 (أجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين جماعة ذكور واثلاث وفيهم قاهر فاشترى أحد الشركاء البالغين حصتين
 يعتقد من شركتيه ومعه بكل منهما وثيقة شرعية فيها ختم قاضي بلدهم وعلم أحد
 الشركاء البالغين بالبيع والثمن وبعدهم في عشر سنين مع حضورهم بالبلد أراد أن يأخذ
 بالشفعة وأراد الشريك القاهر بعد بلوغه أن يأخذ أيضاً بالشفعة لكنه لم يطلبها عقب
 بلوغه بل استمرسا كئاستين مع حضوره وهو يعلم بالبيع ويقدر الثمن أيضاً فهل لا يمكن
 كل منهما من الاخذ بالشفعة وهل اذا تعدل مؤخر الشفعة بجهله باشتراط الفورية
 لا يعتبر تعالى المذكور (أجاب) تبطل الشفعة بترك طلب المواثبة في مجلس أخبر فيه
 بالبيع أو ترك طلب الاشهاد عند عقار أو ذى يد ولا يعذر بالجهل باشتراط الفورية
 في ذلك فلا شفعة للشريك المذكور من حيث كان الاًمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك داراً باع حصته منها لرجل أجنبي بثمن معلوم وله جار ملاصق غائب
 فهل اذا حضر الجار المذكور من غيبته وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدار الثمن وأشهد
 عند العقار بحاجب لذلك ويقضى له بها اذا ثبت ما ذكره واذا منعه المشتري متعللاً بان البيع
 حصل من مدة أربعة أشهر لا عبرة بتعلله ولا يكون مانعاً له (أجاب) يحكم للجار المذكور
 بالشفعة بعد استيفاء شرائطها ولا عبرة بما تعلل به المشتري حيث تحقق طلب المواثبة فوراً
 في مجلس العلم بالبيع والثمن وطلب الاشهاد بالاتراخ مع التمكن منه والله تعالى أعلم

صفر

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٥

ربيع الاول

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٧

(سئل) في رجل باع داره وله جارية مملوكة غائب عن بلد تلك الدار وقبض المشتري له دار وسكنهم نحو خمس سنين وبنى فيها وبعد مضي المدة المذكورة علم الجار الغائب بالبيع فآخذ بالشفعة عقب علمه بذلك من غير تراخ وتوجه الى تلك الدار وأشهد بالآخذ بالشفعة عند ما فهل يجب لذلك ويأخذ الدار قهراً من المشتري (أجاب) يقضي للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا يضر مضي تلك المدة قبل العلم بالبيع والتمن والشفيع تكليف المشتري بهدم ما بناه أو تمليك بغيره من العلم برضاها ما لم يضر القلع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غائبة تملك بيتاً بجوار داره وحوش مملوكة لها ملك الجماعة مشتركة بينه وبين باع بعضهم نصيبه لرجل أجنبي ولم يأخذ احدهم من م بالشفعة فهل اذا حضرت المرأة الغائبة من سفرها وأخذت بالشفعة الجوار فور علمها بالبيع والتمن يقضي لهاها والحال هذه (أجاب) نعم يقضي للمرأة المذكورة بالشفعة حيث توفرت شروطها وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً بجوار داره قهوة والمحاط التي بينهما مشتركة الانتفاع بين المكان والقهوة فالمالك للقهوة باعها لرجل نصراني فأراد صاحب المكان ان يأخذ القهوة بالشفعة فهل يجب لذلك (أجاب) يقضي للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار باعها لآخر جيرانه وقبض منه الثمن وكتب له حجة من نائب القاضي ثم بعد مدة ثلاثة أشهر من وقت البيع طلب الجار الآخر أن يأخذ بالشفعة فهل اذا كان موجوداً باهل تلك المدة وعالم بالبيع وبقدار الثمن ولا مانع له من الآخذ بالشفعة من وقت البيع لا يجب لذلك ويكون سكوته تلك المدة مع علمه بالبيع وبقدار الثمن وعدم المانع مستطالاً لشفعته وتكون جميع الدار للجار المشتري (أجاب) لا شفعة للجار المذكور اذا تحقق ما هو مستطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما دار بادل كل منهما الآخر بداره وزاد أحدهما داراً له ولا آخر وصار كل منهما يتصرف في دار الآخر سنة ثم حضر جارا لآخر المتبادرين وعلم بالمبادلة وسكت من غير طلب مدة تزيد على اثني عشر يوماً ثم بعد علمه وسكوته المدة المذكورة أراد الآخذ بالشفعة فهل لا يجب لذلك حيث علم وسكت (أجاب) لا شفعة للجار المذكور حيث سكت بعد العلم بالبيع وبقدار الثمن بلا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار الجماعة آلت لهم بالارث عن مورثهم فباع أحد الشركاء حصة فيها شائعة لأجنبي في غيبة باقي الشركاء فهل يتوقف صحة البيع على حضور باقي الشركاء فلم يابطاله بعد حضورهم أو يكون البيع في قدر نصيبه صحيحاً ولباقي الشركاء أخذه بالشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (أجاب) يبيع أحد الشركاء نصيبه المعلوم من العقار المشترك صحيح لا يتوقف بقاءه على حضور باقي الشركاء حيث صدر صحيحاً لازماً ويقضي للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً من آخر بثمن معلوم عليه ساجد كجبهة الميحد فهل

٢ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

جادي الاولى

٢٢ ١٢٦٨

٢٥ ١٢٦٨

٢٩ ١٢٦٨

رجب

٨ ١٢٦٨

١٢٦٨

١٣

إذا أراد الجار أن يأخذها بالشفعة لا يجاب لذلك حيث كان عليه أحكر (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عقارا لأجنبي بثمان معلوم وله جار ملاصق غائب عن بلد المبيع فحين بلغه الخبر قال أخذت بالشفعة في مجلس العلم بالمبيع وأشهد على ذلك فهل إذا شهدت له البيعة بالأخذ بالشفعة فور العلم وتوفرت شروط الأخذ بها وانتفت موانعه يحكم له بها ولا يلزم الشفيع بيمين بعد شهادة البيعة له بذلك (أجاب) إذا علم الشفيع بالمبيع وقدر الثمن وأخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك عند العقار أو البائع أو العتق أو في يده أو المشتري من غير تراخ وانتفت موانع الأخذ بها يقضى له بالشفعة ولا يمين مع البرهان والله تعالى أعلم (سئل) في فرن مشترك بين ورثة باع أحد الشر كاه نصيبه منه لأمراة أجنبية بثمان معلوم فعند علم الشريك بالمبيع وبقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه عند العقار بخضرة بيعة شرعية فهل إذا ثبت ما ذكره يقضى للشفيع بالشفعة جبر على المشتري إذا تحقق ما ذكره الطريق الشرعي (أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمان معلوم ووضع يده عليها وتصرف فيها لنفسه مدة من السنين وله جار غائب حضر من غيبته وعلم بالمبيع والثنى ولم يأخذ بالشفعة فور علمه وسكت مدة من الشهر والآن أراد الأخذ بالشفعة مع علمه وتأخيره فهل والمحال هذه تسقط شفعة بالتأخير ويمنع من معارضته للمشتري (أجاب) إذا علم الشفيع بالمبيع والثنى وسكت عن طلب الموائسة أو ترك طلب الأشهاد مع القدرة على ذلك بطلت شفعته وليس له بعد ذلك الأخذ بها حيث تحقق ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين مشتركين في دار شر كة ملك باع أحدهما جميع الدار المشترك بغير إذن الآخر فهل ينفذ البيع في نصيب البائع خاصة وإذا قلتم بذلك فهل للشريك الذي لم يبيع الأخذ بالشفعة (أجاب) كل من شر يكى الملك أجنبي في نصيب الآخر فلا ينفذ بيع أحدهما حظ شريكه بدون إذنه وإجازته وإذا رد البيع في نصيبه برئد ويقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باع نصفها لآخر من مدة ثمان عشرة سنة فوضع المشتري يده على ما اشتراه وبنائه دارا لنفسه والآن يدعي رجل قريب للبائع بأن له حصصة في الدار المذكورة ويريد الأخذ بالشفعة فهل إذا علم بالمبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ فور علمه لا يجاب لذلك إذا ثبت ما ذكره ويمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة على فرض ثبوت شر كة في المبيع بدون استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها لرجل آخر بثمان معلوم من الدراهم فعلم الشريك بالمبيع وقدر الثمن فأخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على نفسه في مجلس المبيع فهل يحكم له بها حيث توفرت شرائطها وإذا دعي

شعبان

١٤

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

رمضان

٢

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

ذى القعدة

١٥

١٢٦٨

المشتري ان الدار محتكرة من جهة وقف حيلة لمنع الشريك من الشفعة ولم يثبت لا بينة شرعية ولا بحجة بيده أنها محتكرة وأقام الشفيع بينة على ان الشراء وقع في نصف الدار أرضا وبناءا لا بهيرة بدعوى المشتري شرعا ويجب على تسليم المبيع للمشتري الشفيع المذكور (أجاب) اذا باع أحد الشرىكين في الدار نصيبه منها الاجنبي يكون لشرىكه الشفعة فيقضى له بها بعد توفّر شرائطها حيث لم تكن أرض تلك الدار وقفا فان كانت الارض وقفا فلا شفعة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا عن مورثهم باع أحدهم نصيبه منها لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم والبعض الذي لم يبيع كان غائبا وقت البيع دون مسافة القصر فكيف النصيب المباع تحت بد المشتري مدة عشرين ثم باعه لرجل آخر وبعد ذلك حضر البعض من غيبته في بلد البيع وعلم البيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه بل وكل آخر في أخذه بالشفعة ولم يأخذها الوكيل على الفور ثم رجع الى محل غيبته فهل لا يجب لأخذه بالشفعة حيث لم يأخذ فور علمه بل وكل في الأخذ بالشفعة (أجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة بدون استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك شيئين بينهما قطعة أرض ملاصقة لهما مالاك لغيره وليس عليهما حكر فباعاها مالاكها لرجل آخر غير جاز فهل اذا علم الجار واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا الثمن واشهد على ذلك له اخذ تلك القطعة قهر اذن المشتري بالثمن الذي وقع عليه البيع (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم من الدراهم وبالصرة المجهولة واستلمت بالجلس بحضرة بينة شرعية تشهد بذلك فهل اذا كان الجار غائبا وحضر من غيبته واراد ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) حيث كان الثمن مجهولا لا يحكم للشفيع بالشفعة لان جهالة الثمن تمنع الشفعة كما في الدرر وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في طاحونة باعها لرجل اجنبي بثمن معلوم فباع الجار بالبيع وقدر الثمن فطلب الأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع واشهد على نفسه بذلك فهل والحال هذه يحكم للجار بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها ويجب المشتري على رد المبيع للجار الشفيع المذكور (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة حيث توفرت شرائطها وانتقت مواعدها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت دارا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيدها ولها جار غائب حضر من غيبته وعلم بالبيع والشراء وبقدرا الثمن فامتنع من الأخذ بالشفعة فور علمه فهل اذا اراد الآن الأخذ بالشفعة وكان هناك بينة تشهد بعلمه بالبيع والثمن عند حضوره من غيبته وسكوتيه عن طلب الشفعة لا يجب لذلك ويسقط حقه منها اذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضتها في دارها بدون وجه شرعي (أجاب) تبطل الشفعة بترك طلب المواثبة في مجلس العلم بالبيع والثمن أو ترك طلب الاشهاد عند عقار أو ذى يد كما هو مصرح

١٢٦٨

٢٣

ذى الحجة

١٢٦٨

•

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

٢٣

محرم

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٠

سنة

محرم

به فلا يس للجار المذكور الاخذ بالشفعة حيث تحقق ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابعادية باع نخسين فدانا منها معينة لرجل بثمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون من مدة اربعة أشهر وزيادة مع علم الجار وسكوته ثم بعد مدة باع للمشتري مائة فدان باقى الابعادية مع علم الجار وسكوته ايضا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون فهل اذا اراد الجار المذكور الآن الاخذ بالشفعة لا يجاز لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (اجاب) سكوت الجار المذكور عن الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع وقدر الثمن هذه المدة مسقط للشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في امكنة مقتربة باعها مالكها لرجل بثمن معلوم فلما علم بذلك الجار الملاصق للبيوع اشهد في مجلسه على الطلب بالشفعة وعند المبيع فور علمه بذلك فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعه يحكم بالشفعة للجار الملاصق والحال هذه (اجاب) نعم يحكم بالشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها شيخ البلد للجار الملاصق لها في غيبة المالك ثم بعد مدة حضر المالك ورد البيوع وباعها لرجل اجنبي غير ملاصق بثمن معلوم فهل للجار الملاصق الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا الثمن ويقضى له بما جبراً على المشتري اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حانوتين في ارض محبكة باع المالك نصفهما شائعاً لرجل بثمن معلوم قبض بالجلس على يد نائب الحاكم الشرعي وبمحضرة جمع من المسلمين والآن يدعي من هو صاحب احد الحانوتين شراء نصفهما سابقاً من البائع شائعاً قبل المشتري المذكور فهل ينفذ البيوع لكل من المشتري الثاني والاول واذا تعلل مدعي الشراء اولاً بان النصف الذي اشتراه الثاني هو عين النصف الذي باعه له البائع اولاً لاجل ابطال البيوع الثاني لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور يقضى لكل منهما بالنصف شائعاً لكون المالك واحداً والشفعة لاحدهما على الآخر حيث كانت الارض محبكة (اجاب) لا شفعة فيما يبيع من البناء في الحانوتين المذكورين على فرض تصورهما وليس لمدعي الشراء اولاً معارضة مشتري النصف حيث كان الاخر ما هو المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة شائعة في دار غير قابلة للقسمة بثمن معلوم وصرة مجهولة استهلك بالجلس وذهب البائع باقى الدار لمشتري المذكور وقيل منه ذلك ووضع المشتري يده عليها امدت والآن يريد الجار الملاصق لها الاخذ بالشفعة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة المشتري فيما بدون وجه شرعي (اجاب) لا شفعة للجار المذكور حيث كان الاخر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل اجنبي في غيبة الجار الملاصق واستمر المشتري واضعاً يده عليها امدت من السنين منكر الشراء فهل للجار الملاصق الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٨

صفحة ٢٩ سنة ١٢٦٩

ربيع الاول

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

ربيع الثاني

١٢٦٩

وبقدر الثمن ولا يكون طول المدة ما نعام من الاخذ بالشفعة (اجاب) ثبت للجار الملاصق حق الشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن فيقضي له بها بعد اقامة بينة على المشتري بشرائه واستيفاء شرائطها ومضى المدة قبل العلم بالبيع لا يسقطها والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين رجلين أحدهما يملك ثلثا والآخر يملك ربعا فباع صاحب الربع نصيبه لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة مشتر يملكه ثم مات المشتري عن ورثة يبلغ وقاصرين فباع البائعون نصيبهم للقهر بثمن معلوم ثم حضر الشريك الغائب حين علم بالبيع الاول وقدر الثمن أخذ بالشفعة فورد عليه فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يقضي له بها (اجاب) يقضي للشر يك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا وانتفاء موانعها ولا يبطلها موت المشتري ولا موت البائع لبقاء المستحق له كما صرحوا به كما لا يبطلها بيع المشتري أو وراثته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة يباعها لرجل آخر بثمن معلوم وله جار ملاصق أخذها بالشفعة فورد عليه بالبيع وبقدر الثمن فهل يكون له ذلك واذا ادعى البائع أنه وهب منها ذراعا للمشتري بملاصقة مائة الشفيع بعد تحقق البيع ومعرفة قدر الثمن لا عبرة بدهواه المبردة عن الاثبات شرعا (اجاب) يقضي للجار بالشفعة اذا لم يثبت ما يبطلها بعد استيفاء شرائطها شرعا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر ذراعا من دار بالارث ويحوز اربعة ارباعها مال كها بثمن معلوم من الدراهم وللدار جار آخر من جهة أخرى فطلب كل الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والثمن فهل والحال هذه يكون لسكل من الجارين الاخذ بالشفعة بحق الجوار (اجاب) ثبت الشفعة للجار الملاصق فيقضي لسكل من الجارين الملاصقين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين شر يملك أحدهما نصيب شر يملكه بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا كان للدار المذكورة جار واراد ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يحجب لذلك (اجاب) قال في التنوير وشرحه وتثبت يعني الشفعة لمن اشترى اصله أو وكالة أو اشترى له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشرع يملك والدار شريك آخر فله مال الشفعة ولو هو شر يملك والدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده اهـ وهذا يعلم أنه لا شفعة للجار المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة مات أحدهم عن أخويه وعن ولد صغير له ولم تقسم الدار بينهم وبين ولد الصغير فباع أحد الاخوان حصته لآخر ثم باع الآخر حصته وحصته ابن أخيه الصغير ولم يعلم الصغير بذلك حتى كبر ورد البيع في حصته فهل اذا علم بعد بلوغه بالبيع والثمن له أن يأخذ نصيبه من المشتري وحصته بالشفعة ولو طالت المدة قبل علمه بأن زادت على أكثر من ثلاث سنين وهل اذا وكل رجلا يأخذ بالشفعة له ذلك (اجاب) يقضي للصغير المذكور بما يخصه في تركته والده وفي الدار المختار صبي شقيق لاولي له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي قضاة يبطلها جازله والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٩

١١

رجل باع دارا لآخر بثمن معلوم وله جار قاصر لا ولي له فلما بلغ القاصر وعلم بالبيع وبقدر الثمن أخذ الدار المبتاعة بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن عند العقار وأشهد على ذلك بيئته شرعية فهل يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وفي الدر المختار صبي شفيع لا ولي له لا تبطل شفيعته قال في حواشيه فله أن يطلبها بعد بلوغه اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة بعضها لقاصر وباقيها للبائع اشترى رجل نصيب البائعين منهم ثمن بعضه صرة مجهولة في ثمن نصيب كل ومضى على ذلك مدة وأراد القاصر بعد بلوغه أخذ المبيع بالشفعة من المشتري فهل إذا لم يعلم قدر الثمن لا يجب

١٢٦٩

٢٢

لذلك (أجاب) لا شفعة فيما يبيع على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ثلاثة بنين وبنت وتوكت ما يورث عنها شرعا من دار وغيرها فطلب أحد البنين قصة التركة فادعى أحدهم أنه اشترى الدار من أمه قبل موتها وأنكر الشريك فهل إذا كان المشتري جارا ملاصقا لهذه الدار والدار المذكورة جار ملاصق من جهة أخرى وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن يقضى لكل منهما بالشفعة مناصفة بعد ثبوت البيع بالوجه الشرعي ويقسم جميع ما ثبت أنه تركه بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية (أجاب) يقسم جميع تركته المرأة بين ورثتها بالفريضة الشرعية ويقضى للشفيع والمشتري الجارين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى اعلم

١٢٦٩

٢٠

جاءى الاولى

(سئل) في أربعة مشتركين في دار باع أحدهم حصته لأحد الشركاء بثمن معلوم من الدراهم فهل يكون للباقين الأخذ بالشفعة فور علمهم بالبيع وبقدر الثمن ويكون لكل منهم أخذ ما يخصه بالشفعة على قدر نصيبه (أجاب) يقضى لجميع الشركاء الباقين ومنهم المشتري بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية على قدر رؤسهم لا بقدر الأقسام لو تفاوت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن أولاد ذكور

١٢٦٩

٣

وإناث البعض بالغ والبعض قاصر فأقام القاضي رجلا أجنبيا وصيا على القصر بسبب أنه متزوج بينت من بنات المتوفى فوضع الوصي يده على ما تركه المتوفى من بيت وطاحونة حائرة وسكن البيت مع بعض الورثة البالغ وصار يستقل الطاحونة بإدارتها على يدها كما تجارى والحال أن عم القصر أخذهم عنده في بلده ورباهم من ماله تبرعاً منه حتى بلغوا رشدهم ولم يتفق عليهم شي من مال أبيهم فهل إذا طلب الأولاد بعد بلوغهم أجرة ما يخصهم في المنزل والطاحونة يجابون لذلك مدة يتهموا وإذا باع أحدهم جزءاً من نصيبه للوصي المذكور بثمن معلوم في غيبة الآخر وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن يقضى له بما جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر بالبيئتين الشرعية (أجاب) لليتم بعد بلوغه رشداً مطالبة من استولى على عقاره بلا عقد اجارة واستعمله بأجرة المثل مدة احتياله ويقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٩

•

يملك عقاراً باعته لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ثم باعه المشتري لرجل آخر أيضاً بثمن معلوم وهو كل من ماله بهض عمارة ولله عقار بالمبيع جار غائب فلما علم الجار الغائب بالمبيع أخذ بالشفعة فور علمه بالمبيع وقدر الثمن وأشهد على نفسه بذلك في مجلس العلم فهل والحال هذه يحكم له بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها (أجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وتنقض جميع تصرفات المشتري حتى الوقف ويأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع لو بنى المشتري أو كاف المشتري قلعه ولا يحجر المشتري على بيع البناء إلا إذا كان في القاع نقصان الأرض والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وأولاده أحدهم ذكر والباقي اثنا عشر منهن فأنفق أحدهم فأنفق أحدهم مع أخواته نصفها وأخذ الآخر نصفها وبنوا حوازي بين القسمين وطريق القسمين الخاص بهما واحدة ثم مات أحدهما عن ابنه وأخواته المذكورات ثم مات هذا الابن عن ابن عم أبيه وعماته ثم مات ابن العم الآخر عن ابنتين فباعت الأخوات المذكورات ما حصهن في نصف الدار في غيبة هذين البنين فحضر أحدهما وأخذ نصف ما باعته ثم الآن حضر أخوه الذي كان غائباً ويريد الأخذ بالشفعة في جميع ما باعته الأخوات المذكورات أولاً فهل يقضى له بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث كان أصل الدار واحداً وبعد القسمة الطريق الخاصة بالقسمين مشتركة مع كونه جاراً بالمبيع (أجاب) نعم يقضى للرجل المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا شفعة لأخيه فيها باعتبه الأخوات حيث طلب نصف ذلك إذ شرط صحته طالب الكل فلو طالب الشفيع البعض بناء على أنه يستحقه فقط بطلت شفيعته كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر معلوم من الدراهم في غيبة أحد الشركاء وهم علم الحاضر بالمبيع وبقدر الثمن فهل والحال هذه يكون لكل منهما الأخذ بالشفعة فور علمه بالمبيع وبقدر الثمن وتكون الشفعة بينهما على قدر المالك (أجاب) يقضى لكل من الشريكين في العقار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والشفعة على عدد الرؤس عندنا لا على قدر الأنصبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً باعه لامرأة بثمن معلوم من الدراهم من مدة عشر سنين وله جار ملاصق علم بالمبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة ثم مات عن وارث فهل إذا أراد وارثه الآن أن يأخذ بالشفعة لا يجاب لذلك والحال هذه ويمنع من التعرض بدون وجه شرعي (أجاب) تبطل الشفعة بموت الشفيع قبل الأخذ به والطلب أو قبله ولا تورث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً في ربيع باعه لآخر بثمن معلوم بحضور عينة شرعية ثم حصل بين المشتري وامرأة أجنبية حارة منازعة بسبب أنها كانت تريد شراءه وزادت في ثمنه بعد عقد البيع بواسطة الدلال فهل لا تجاب لذلك إذا كان عقد البيع ثابتاً ولا عبرة بتلك الزيادة وإذا أرادت الأخذ بالشفعة بعد علمها

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٦

سنة

رجب

١٢٦٩

٤

با ابيع وبقدر الثمن وتر كها الاخذ بها لانجاب لذلك أيضا اذا تحقق ما ذكر (اجاب)
نعم لانجاب المرأة المذ كورة لذلك وسقط حق الشفعة بترك طلبها فور العلم بالبيع وقدر
الثمن وان كانت الشفعة تثبت في العلو وان لم يكن طر يقه في السفلى لانه اتفق بالعقار
بماله من حق القرار كما في الدرر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
دارا من مالها بثمان مائة فاشترى بها دارا المبيعة بالشفعة فور العلم فادعى المشتري
ان يبايعها على ارض محتكرة يريد بذلك ابطال شفعتها فهل يحكم بها للجار عند توفر
شروطها وانتقام وانها ولا عبرة بدعوى المشتري الاحتكاك بدون اثبات شرعي

١٢٦٩

٨

(اجاب) لا شفعة في البناء في الارض الموقوفة فاذا لم يثبت ان ارض تلك الدار وقف بل
ثبت البيع في الدار ارضها وبنائها يقضى للشفيع بالشفعة بعد توفر شر وطها والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا باعت نصفه من رجل اجني بثمان مائة
ثم بعد مدة ثمانية أشهر من حين الشراء مات المشتري عن ورثة ويحوار البيت المذ كور
جاره الماصق لا يعلم البيع فعند علمه وبقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد بيته عند

شعبان

١٢٦٩

١

العقار على ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له بالشفعة ويكون له أخذ المحصة المبتاعة
من ورثة المشتري اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد
استيفاء شرائطها الشرعية وترفع يد ورثة المشتري حيث لا مانع ولا يبطئها موت المشتري
لبقاء المستحق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من ثمانية عشر قيراطا على
ارض مملوكة وسبعة قيراط على ارض محتكرة بجهة معينة بقدر معلوم فلما علم الجار

١٢٦٩

٧

بالبيع أخذ القدر المملوك بالشفعة فور علمه فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة عند
توفر شروطها وانتقام وانها جاز على المشتري (اجاب) للجار الماصق الاخذ بالشفعة
فيما يبيع بجواره من العقار المملوك ولا شفعة في البناء على الارض المحتكرة ولا يصر
تفريق الصفقة على المشتري هنا اذ الحق العبد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
ابتاع بيتا له ولولا دأخيه القصر بما يخصه ويخصه من المال ورسم ذلك باسمه في

١٢٦٩

٧

الصك مع كون الاتباع المذ كور ثابتا لكل منهم بالبينة الشرعية فهل اذا باع حصته في
البيت المذ كور بعد بلوغ أحدهم واجازته شراءه له يكون لاحد الاولاد المذ كور
أخذها بالشفعة والحال هذه (اجاب) للشريك في العقار المملوك الاخذ بالشفعة
ويقضى له بذلك بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى دارا ارضها محتكرة ومكثت في ملكه سبع سنين ثم باعها الاخر من مدة ثلاث سنين
وبجوار هذه الدار وكالة مملوكة لا تخرب بعد هذه المدة واطلاع وكيل مالك الوكالة على تعدد

١٢٦٩

١٦

بيع الدار المذ كورة أراد وكيل مالك الوكالة ان يأخذ هذه الدار بالشفعة فهل لا شفعة له
سيما ان الارض محتكرة (اجاب) لا شفعة لمالك الوكالة المذ كورة في الدار المبنية على
الارض المحتكرة فيمنع الوكيل عن ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

مات عن ابنين وبنت من زوجة وابن من زوجة أخرى وقدمات كل من الزوجتين في حال حياته وترك دارا ثم مات أحد الاخوين الشقيقين قبل قسمتهما عن أخيه الشقيق وأخته الشقيقة وعن أخيه لايه ثم مات الاخ الشقيق الثاني عن أخته الشقيقة وأخيه لايه ثم ماتت الاخت الشقيقة عن ابن و بنتين وزوج فوضع الاخ للاب يده على الدار المذكورة وباعها في غيبة ورثة البنت بدون اذنهم ورضاهم لاجنبي فهل لا ينفع بيعه الا في نصيبه فقط ويكون لورثة البنت أخذ ما يبيع بالشفعة فور علمهم بالبيع وبقدرا الثمن (اجاب) يبيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وان تقام موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي مع وجود شريكه وعلمه بالبيع ثم قاب ورجع من غيبته ومكث نحو شهرين مع علمه بالبيع وقدر الثمن والآن أراد أن يأخذ بالشفعة متعللا بأنه يجهل أن له حق الشفعة فهل يمنع من الأخذ بالشفعة والحال هذه (اجاب) لا شفعة للشريك المذكور والحال هذه ولا يعذر بالجهل والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلي أجر لرجل مكانا منه أكثره أنقاض باعته معلومة وباعه نقضه المطروح والمحقق به بمقتضى كشف واخبار أهل المعرفة من طرف القاضي وبعد تمام ذلك أذن له بالبناء والعمارة على أن كل شيء يبنه وعمره يكون ماسكا للاستأجر مستحق البقاء على الدوام والكان المذكور جيران ملاصقون يريدون أخذه بالشفعة فهل لا يكون لهم شفعة والحال هذه ويمدحون من معارضته في ذلك بخير وجه شرعي (اجاب) نعم لا يكون لهم شفعة فيما ذكر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة البعض باع والبعض قاصر باع بعض الباقين نصيبه من الرجل أجنبي فهل اذا باع البعض القاصر منهم وعلم بالبيع وبقدرا الثمن وأخذ ما يبيع بالشفعة فور علمه وأشهد بینه عند العقار يجب له ذلك ويقضى له بها شرعا اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم اذا بلغ الشريك القاصر وطلب الشفعة يقضى له بها بعد استيفاء شرائطها حيث لا ولي له قال في الدرر صبي شفيح لا ولي له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي قريبا يطلبها جاز والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين أحدهما يملك طاحونة والاخر يملك منزلا تبادلا بدلا مؤبدا لا رجوع فيه ووضع كل منهما يده على ما أخذه بطريق البذل وتصرف فيه بالهدم والبناء والسكنى والاسكان وغير ذلك مع مشاهدة كل منهما اللائخ وسكونه مدة تسع وثلاثين سنة من غير نزاع وبعد موت أحدهما تبادلا بين باع المنزل ما لملكه فهل اذا أراد أحد من ورثة المتوفى أن يأخذ بالشفعة ويقول أظننا ولي بالشراء من غيره ولم يكن له حق الجوار لا يجب لذلك (اجاب) لا شفعة للوارث المذكور حيث لم يكن شريكا في المبيع ولا في حقه ولا جارا أو كان ولم توجد شرائط الشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة شركاء في أرض يملوكة لهم يملكون السودان بها نخيل

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

شوال
١٣

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

في الحجة
١٤

١٢٦٩

١٧

- وأشجار باع بعض الشر كاه حصته منها لآخر كاه بن معلوم فهل اذا طلب الباقي
أخذ المبيع بالشفعة فوراً لم يقضى له بها لكونه شريكاً في المبيع حيث توفرت
شروطها وانتفت موانعها (اجاب) يقضى لباقي الشر كاه في تلك الارض بالشفعة
حيث كانت عملاً وكه وتوفرت شرائط الشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في ولدي عم
يملك كان يتناظر يق الميراث عن مورثهما باع أحدهما نصيبه للشريك الآخر بن معلوم
من الدراهم على يد نائب قاضي بلد هما بحضرة بيعة شرعية ثم بعد ذلك أراد الجار أن يأخذ
المبيع من الشريك المشتري بالشفعة فهل والحال هذه لا يجب الجوار ذلك وليس له
معارضة الشريك المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) تثبت الشفعة لمن شري
أصالة أو وكالة أو شري له بالوكالة وفائدة انه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً
وللدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكاً وللدار جارة فلا شفعة للجارة مع وجوده أفاده
في التنوير وشرحه ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
أرض زراعية أمير يتهلها بالاسقاط الشرعي من جماعة في ظن مبلغ من الدراهم ووضع
يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها لجماعة الديوان أكثر من خمس عشرة سنة والآن
ادعى عليه رجل بأنه أولى بها منه بالشفعة وأخبرني أن له فيها ملكاً ولا يئنه بذلك فهل
لا تجرى فيها الشفعة والحال هذه ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب)
لا شفعة في الاراضي التي آلت لبيت المال ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعاً
والله تعالى أعلم (سئل) في منزل مشترك بين ورثة ولا يتسام فيه حصص فباع البالغ
نصيبه وباع وصي الايتام نصيبهم الآخر بن المثل لمصلحة شريفة لا يتام على يد القاضي
وبصرته بجهولة استهلك بجمع البيع والشراء فهل يصح البيع المذكور واذا أراد
الجار الاخذ بالشفعة لا يجب لذلك اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعي (اجاب) لا يصح
بيع الوهي عقار اليتيم بدون مسوغ شرعي فاذا وجد مسوغ شرعي وصح البيع في
نصيب الايتام وغيرهم لا يكون للجوار الاخذ بالشفعة بدون معرفة الثمن والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة مشتركين في دار باع بعض الشر كاه نصيبه لجار ملاصق فاخذ الشريك
الآخر بالشفعة فهل يقدم على الجوار الملاصق وتثبت له الشفعة ولا حق للجوار فيها
(اجاب) يقضى للشريك والحال هذه بالشفعة به - وتوفرت شروطها وانتفاء موانعها
ويقدم فيها على الجوار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين تملكان نصف بيت والنصف
الآخر لشخص فباع الشخص النصف لأحدى الشريكتين بن معلوم في غيبة الشريكة
الآخري ولما حضرت الشريكة الآخري من غيبتها علمت بالبيع وقدر الثمن أخذت
بالشفعة فوراً عليها بذلك وأشهدت على ذلك عند العقار فهل والحال هذه يحكم لها بالاخذ
بالشفعة في المبيع على قدر نصيبها في البيت حيث توفرت شرائط الشفعة (اجاب) نعم
يغني للرافد المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وتثبت الشفعة لمن

شري أدشري له ودثته انه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شري وكالو لدارشريك آخر
فلهما الشفعة وهي بقدر روم الشفعة لا المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر حصة في بئر ساقية مع ما يقبضها من الارض الاميرية وما فيها من الاشجار والخيول
بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها اثمان سنين وبعد ذلك باعها لرجل آخر
بقدر معلوم من الدراهم وصرة مجهولة استمسكت بالجلس ووضع يده عليها المشتري الثاني
انتهى عشرة سنة وبعد ذلك حضر شريك البائع الاول وعلم بالبيع لمشتري الاول وعلم بقدر
الاثمن وسكت ولم يأخذ بالشفعة ومكث في البلد مدة وهو تارك للشفعة بغير عذر فهل تسقط
شفعته بعدم أخذه بالشفعة فور علمه بما ذكر فاذا غاب ورجع من غيبته وطلب أن
يأخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا يقضى له بها (أجاب) لاشفعة للشريك المذكور
والحال هذه اذا الشفعة تسقط بترك الطلب فوراً ولا شفعة في أرض أميرية ولا فيما يبيع
من بناء أو شجر موضوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة في
دار يثن معلوم من الدراهم وصرة مجهولة استمسكت بالجلس فأراد بعض الشركاء الأخذ
بالشفعة فهل والحال هذه لاشفعة لهم واذا ادعى الشركاء أن البيع فيه غبن للبائع لا تسمع
دعواهم حيث كان البيع بمثل القيمة وزيادة (أجاب) لا يقضى بالشفعة للشريك مع
الجهل بمقدار الاثمن ولا تسمع الدعوى الا من المالك أو من نائب عنه على انه لا يقع البيع
بمجرد الغبن بدون غرور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته
ماتت عن ابن فائب فوق مسافة القصر فباع الرجل نصيبه منها لرجل أجني بثن معلوم
في غيبة الشريك فعند علمه بالبيع وبقدرا لثن أخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فوراً
العلم ثم ذهب الى قاضي الولاية التي هو فيها وأقام رجلاً وكيلاً عنه وكالة مفوضة في الأخذ
بالشفعة عند حضوره بالبلد فهل اذا حضر الوكيل بالبلد وأخذ بالشفعة أمام الدار فوراً
الدخول بالبلد يجاب لذلك ويقوم مقام موكله في الأخذ بالشفعة ويقضى له بها اذا
توفرت شروطها (أجاب) يقضى للموكل بالشفعة في الحصة المذكورة اذا توفرت
شروطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان بيتاً
بطن يري الميراث عن أبيهما مات أحدهما عن ابنه وعن أخيه ثم مات الاخ الثاني عن
زوجته وعن ابن أخيه ثم ماتت الزوجة عن أختها فادعت الأخت أنها اشترت جميع
البيت من زوج أختها قبل موته في غيبة ابن الاخ الشريك ثم علم الشريك بالبيع وقدر
الثن ولم يحجزه وطلب أخذ نصيب الشريك البائع بالشفعة فوراً علمه بالبيع وقدر الاثمن
وأشهد على ذلك بينة شرعية عند المبيع فهل لا ينفذ البيع في نصيبه ويحكم له بالشفعة
في نصيب الشريك البائع حيث توفرت شرائطها الشرعية (أجاب) وقف بيع مال
الغير بدون اذن المالك حيث لا ولاية للبائع عليه وللمالك ابطاله في نصيبه ويقضى
للمبيع بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في

٢٣ ١٢٧٠

جمادى الاولى

١٢ ١٢٧٠

جمادى الثانية

١٨ ١٢٧٠

رجب

٨ ١٢٧٠

- رجل يملك حصّة في ساقية في أرض اميرية باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم فهل إذا أراد أحد الشرّكاء أن يأخذ الحصّة المذكورة بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة فيها والحال هذه (اجاب) نعم لا شفعة فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بثمن معلوم وصرة مجهولة لم يعلم قدر ما فيها واستهلك بمجلس البيع وبعد ذلك بنحو خمسة أشهر ادعى رجل شيخ قرية له يدعى في عطفة غدير نافذة وظهر بيته ملاصق للدار المبيعة وبابها شارع خارج البلد بان له حق الشفعة ويريد أخذها بالشفعة والحال انه لم يحصل منه طلب فورا لا طلب موانبة ولا تقرير أصلا فهل على فرض ثبوت طلبه ذلك يكون جهه له ببعض الثمن الذي في الصرة المجهولة مانعاً له من الأخذ بالشفعة والحال هذه (اجاب) الجهل بمقدار الثمن يمنع من الأخذ بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شفع علم بالبيع والثمن وترانى عن طلب الاشهاد عند العقار المبيع وذلك لان علمه المذكور كان بعد طلوع الشمس بشي يسير وأخر الاشهاد المذكور الى وقت الضحى فهل يكون ذلك مبطلا لشفعته (اجاب) الشفع لو تمكن من طلب الاشهاد ولو بكتاب أو رسول إذا كان في سفر ولم يشهد بطلت شفيعته وان لم يتمكن منه لا تبطل حتى اذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان أشهد حين أصبح صح ولو أشهد في طلب الموانبة على البائع للعقار في يده أو على المشتري أو عند العقار كفاه وقام مقام الطالبين والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة آل لم يمتل وعدة طاحونة عن أبيهم فباع نصيبه أحد الورثة في عدة الطاحونة والتخل لأحد اخوته بثمن معلوم فهل إذا كانت عدة الطاحونة لا تقبل القسمة وطلب أحد الشرّكاء أخذ المبيع من عدة الطاحونة والتخل بالشفعة لا يجاب لذلك لاسيما أن الشفع قد طلب من المشتري انه يشتريه منه بمقام عليه من الثمن ولم يرض بذلك المشتري وبعد ثلاثين يوما طلب أخذه بالشفعة وأمر الطالبين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا شفعة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة غاب بعضهم في جهة فباع الحاضر نصيبه لرجل غير وارث بثمن معلوم فهل إذا حضر الغائب منهم وعلم بالبيع وبقدر الثمن يكون له الأخذ بالشفعة فور العلم ويقضى له بها إذا توفرت شروطها (اجاب) نعم يقضى له بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصّة في عقار معد محرق الفخار بثمن معلوم من الدراهم وعلم الشرّيك بالبيع وقدر الثمن وقرئت عليه حجة البيع بالمهام وسكت عن الأخذ بالشفعة فور العلم ثم في اليوم الثالث طلب الأخذ بالشفعة وأشهد على ذلك عند العقار فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تسقط شفيعته وليس له معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس له الأخذ بالشفعة إذا تحقق ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية أسقط وترك حقها باختياره لاخر في مقابلة مبلغ من

الدرهم أخذه منه بموجب وثيقة بيد المسقط له والآثر يدا الجمار أخذها من المسقط له بالشفعة فهل لا يجب لذلك ولا تجرى في أرض الزراعة الأميرية ويمنع من منازعة المسقط له فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة في أرض الزراعة الأميرية والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين أخوين اقتسماه وضربا بينهما جدارا ثم بعد موت أحدهما باع ابنه ما ورثه عن أبيه لاجنبي غيرهما الجوار له فهل له الملاحق الجوار له الأخذ بالشفعة بالثمن الذي وقع به البيع (أجاب) إذا توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها يحكم الجار المذکور بالشفعة والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة مشتركين في دار باع أحدهم نصيبه منها لأحد شر يكرهه ثمن معلوم فطلب الشريك الثالث من المشتري بعض ما اشتراه على وجه الشراء لنفسه وفصله ثمن أزيد مما اشتري به المشتري فامتنع من البيع له فعند ذلك أراد الأخذ بالشفعة فهل طلب بعض المبيع من المشتري على وجه الشراء لنفسه بعد علمه بالثمن يكون مانعاً له من الأخذ بالشفعة (أجاب) نعم لا شفعة للثمن الثالث أن تحقق ما هو مذکور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته باع الرجل نصيبه منها لرجل أجني منذ عشر من سنة في غيبة المرأة ببلدة بعيدة ثم ماتت تلك المرأة عن ابنيها فطلب أحدهما أخذ ما بيع بالشفعة متعللاً بأن أنه لم تعلم البيع فهل تسقط الشفعة بموت الأم ولا يجب الابن لذلك (أجاب) نعم تبطل الشفعة بموت الشفيع ولا يورث حق الشفعة فليس لابن المرأة الأخذ بالشفعة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها لاجنبي ثمن معلوم من الدرهم مع قدره كيل من القمح فعلم الشريك بالبيع وقدر الثمن مع القدر المكيل المعلوم من القمح وأخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه عند المبيع وترافعا مع المشتري على بدنايب قاضي الناحية ودفع للمشتري الثمن الذي كان دفعه للبائع مع القمح واستولى الشريك الشفيع على المبيع وصار يتصرف فيه مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك أراد المشتري الرجوع في المبيع على الشريك الشفيع فهل والحال هذه لا يجب لذلك ويحكم للشريك الشفيع بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية (أجاب) إذا استوفى القضاء بالشفعة للشريك شرائطه الشرعية لا يكون للمشتري الرجوع على الشفيع في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين باعنا نخلاً معيناً خصهما بالقسمته من ميراث أبيهما مع ما خصهما أيضاً من ساقية ونخل مغروس في أرض أميرية لابن أخيهما ثمن معلوم وهناك ابن أخ آخر لهما ومضى على ذلك أربع وعشرون سنة فتحرك ابن الأخ الآخر يدا الأخذ بالشفعة فهل لا شفعة له في هذه الحادثة (أجاب) نعم لا شفعة لابن الأخ المذکور في هذه الحادثة والحال ما ذكر إذا لا شفعة في البناء والنخل ولا في الأرض الأميرية كما لا شفعة مع تأخير الطلب بعد العلم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً وقطعة أرض زراعية أميرية بما اشغلت

سنة محرم

١٢٧١ ٢٢

١٢٧١ ٢٦

صفر ١٠

١٢٧١ ١٠

١٢٧١ ٢٢

ربيع الاول

١٢٧١ ١٠

١٢٧١ ١٦

١٢٧١

٢٣

عليه من ساقية و بعض اشجار باع ذلك لامرأة بقدر معلوم من الدراهم وصرة فيها دراهم
مجهولة القدر استهلكته بعد البيع في مجاسه فهل اذا وضعت يدها على ذلك وانتفعت
به مدة وكان للمبيع جار غائب وأراد أخذ المبيع المذكور جيبه بالشفقة لا يجاب لذلك
(أجاب) لا شفقة للجار المذكور مع الجهل بالثمن والحال هذه ولا شفقة في الاراضي
الاميرية وان لم الثمن اذهى ليست بمملوكة الرقبة لمن هي في يده والله تعالى أعلم
(سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر معلوم من
الدراهم بحضرة الشركاء وقت البيع وأعلمهم بقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم بالشفقة
وصاروا مشاهدين له عرف المشتري المذكور مدة والا أن أراد الشركاء المذكورون أن
يأخذوا المبيع بالشفقة من المشتري فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شفقة لهم حيث
ثبت علمهم بالمبيع وقد دار الثمن وأخروا طلب الشفقة (أجاب) نعم لا شفقة لهم ان كان
الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في تخيل مشترك بين جماعة
مغروس في أرض أمير يباع أحدهم حصته في الاشجار شائعة لبعض الشركاء بدون اذن
باقى الشركاء فهل يكون البيع نافذا صحيحا ولا يكون لباقي الشركاء حق الشفقة في المبيع
(أجاب) نعم لا شفقة في الاشجار المذكورة والحال هذه مطلقا سواء قلنا بنسداد البيع
لو كان البيع في خصوص المحصة من الخلل لاحد الشركاء بلا اذن باقيةم بدون فراغ
حقه من الارض لمحصل الضرر بالقلع أو بهتته اذا كان البائع قد فرغ عن حقه منها
لعدمه على ما حره في التنقيح اذا لا شفقة في الشجر والبناء الاتبع الارض ولا في أرض
بيت المال لانها كارض الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دارا مشتركة بينه
وبين اخوة له قصر بغير مصلحة من مدة ست عشرة سنة فلما بلغ القصر وعلموا بالبيع
وبقدر الثمن نازعوا المشتري من مدة ثلاث سنين في نصيبهم وأخذوا نصيب أخيهيم
البائع بالشفقة فادعى المشتري أنهم علموا بالبيع بعد البلوغ وقبل النزاع وسكتوا فهل
اذا لم يثبت دعواه لا يجاب لذلك ويكون لهم أخذ نصيبهم واسترداده من المشتري وأخذ
نصيب الاخ بالشفقة فور العلم بالبيع وبقدر الثمن اذا تحقق ما ذكر (أجاب) بيع الاخ
نصيب اخوته القصر بدون ولاية شرعية ومسوخ لا يصح ويكون لهم بعد بلوغهم بشفقة
الرشد استرداده من المشتري حيث لا مانع وللشركاء المذكورين أخذ نصيب أخيهيم البائع
بالشفقة عند بلوغهم وعلمهم بالمبيع وقد دار الثمن اذا توفرت شرائطها وانتفعت موانعها والا
فلا والمفتي به الآن بطلانها بتأخير طالب التملك عند القاضي بلا عذر شرعا فافكر المشتري
قول محمد و يفهم من رد المختار ان الشفيع لو قال علمت أمس اى مثلا وطلبت فانكر المشتري
طالبه فالقول للمشتري بيمينه وعليه فتطالب البينة من الشفيع على الطلب حين العلم اما
لو قال طلبت حين علمت فالقول للشفيع بيمينه كما قدمه عن الدرر وهذا اذا لم يكن لمسلم ولى
حال صغرهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة أميرية

ربيع الثاني

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٠

جمادى الاولى

١٢٧١

جمادى الاولى سنة

١٢٧١

١٤

باعها الجماعة بثمن معلوم من الدراهم وأسقط حقه فيهم ووضعوا أيديهم عليها وصاروا
يتصرفون فيها فأراد الجار أن يأخذ القطعة المذكورة بالشقة فهل والحال هذه لا شقة
في أراضي الزراعة الأميرية وليس للجار معارضتهم فيها بدون وجه شرعي (أجاب)
لا شقة في أرض الزراعة الأميرية لأنها ليست بمملوكة الرقبة لزراعتها بل له حق الانتفاع
بها مادام قادر على زراعتها ودفع مؤناتها البيت المال والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة
أخوة يملكون بيتا عن أبيهم باع أحدهم نصيبه فيه لامرأة بثمن معلوم من الدراهم بمحضرة
بينة شرعية واستولت المرأة على المحصة وصارت تتصرف فيها بالبناء والعمارة
والسكنى مع باقي الشركاء مدة أربع عشرة سنة ثم بعد ذلك أراد أحد الشركاء أن يأخذ
المحصة من المرأة المذكورة ويدفع لها الثمن الذي دفعته لأخيها لبائعهما متعللا بأنه
لم يكن يذمها من المحاكم الشرعية بذلك فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من
المالك للمحصة المذكورة بالبينة الشرعية يكون صحيحا فأذا ولا عبرة بتعلل الشريك
بذلك (أجاب) حيث كان بيع المحصة للمرأة المذكورة ثابتا مستوفيا شرائط الصحة
لا يكون لأحد الشركاء أخذ تلك المحصة من المرأة ودفع ثمنها لها لا بطريق الشفعة ولا
بغيره بدون وجه شرعي ولا عبرة بمجرد تعلقه المذكور بالحال ما ذكره الله تعالى أعلم
(سئل) في دار مشتركة بين امرأة وأبيها باع أبوها نصيبه مع نصيبها بغير إذنهما فبلغها
ذلك لم تجز البيع في نصيبها فهل إذا كان الأمر كما ذكر لا ينفذ البيع المذكور في نصيبها
وإذا أخذت بالشقة في نصيب أبيها عقب عليها بالبيع المذكور وبمقدار الثمن تجاب
لذلك ويكون لها الأخذ بالشقة في نصيب أبيها المذكور (أجاب) إذا كانت البفت
المذكورة حال بيع أبيها نصيبها من الدار بالغتر شديدة ولم تוכל بالبيع ولم تجز به بعد
وقوعه بل ردت به بطل البيع في نصيبها ولما الأخذ بالشقة إذا تم البيع في نصيبها إذا توفرت
شرائطها وانتفت موانعها والأخلاق والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة
لأحدهم النصف ولكل من الآخرين الربع فباع أحدهم أربعة لامرأة أخرى بثمن
معلوم من الدراهم وترك مالك الربع الثاني الشقة وأخذ مالك النصف الربع المبتاع
بالشفقة فووعله بالبيع وبمقدار الثمن فهل والحال هذه يقضى له بالشفقة (أجاب) نعم
يقضى له بالشفقة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأخلاق والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى دارا ليست بجواره بثمن غير معلوم القدر للشفقة وتقاضوا ولا خيار
لأحدهما على صاحبه فهو يبيع بثمن وكتب له بذلك حجة شرعية فهل إذا قال الجار أنا
أخذ بالشقة لا يجاب لذلك (أجاب) على فرض صحة البيع لا يقضى للجار بالشفقة مع
جهله بمقدار الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالكها بثمن معلوم
ولادار المذكورة جيران أخوة بعضهم حاضر طال بالبيع وبمقدار الثمن ولم يأخذ بالشقة
وبعضهم كان غائبا ثم حضر الغائب وعلم بالبيع وبمقدار الثمن كذلك ومضى بعد ذلك

١٢٧١

٢٧

جمادى الثانية

١٢٧١

٢٥

رجب

١٢٧١

٩

١٢٧١

٩

ثلاث سنوات ثم أراد الآن أخذ الدار بالشفعة متعللاً بأنه كان غائباً وقت البيع فهل
لا يكون للغائب المذكور ولا أخوته حق في الأخذ بالشفعة حيث علم الحاضرون
بالببيع وبقدرا الثمن وكذا الغائب بعد حضوره ولم يأخذ الحاضر ولا الغائب بالشفعة فو
العلم (اجاب) نعم ليس لهم الأخذ بالشفعة الآن ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في دار بارعها رجل أجنبي بقدر معلوم من الدراهم
فوضع المشتري يده عليها مائة من الدينين مع علم بقيمة الشر كاه بالببيع وبقدرا الثمن ولم
ياخذوا بالشفعة فور علمهم والآن أراد أحد الشر كاه أن يأخذ الحصّة المبيعة بالشفعة فهل
والحال هذه لا يجاب لذلك حيث كان يعلم بالببيع وبقدرا الثمن ولم يأخذ بالشفعة فور
علمه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان أحد الشر كاه المذكور يعلم بالببيع
وقدرا الثمن وترك الأخذ بالشفعة ثم أراد ذلك لا يمكن منه لسقوط شفّته والحال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً آلت اليهم بطريق الارث عن مورثهم
فباع منهم اثنا نهم ما مشاعا لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم فهل والحال هذه
اذا أخذ باقي الشر كاه الحصتين المتباعتين بالشفعة فور علمهم بالببيع وبقدرا الثمن يقضى
لهم بها شرعا (اجاب) اذا توفرت شرائط الشفّعة التي من جملتها في مثل هذه الحادثة
طلب كل من الشر كاه الأخذ بها في كل المبيع حتى لو طلب بعضهم بقدر ما يخصه سقطت
شفّته كما صرحوا به يقضى للشفّعة بها بعد رؤسهم لا بمقدار الملك والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في دار مملوكة لرجل وأخته بالارث عن أبيهما فباع تلك الدار جميعها لآخر من غير
أن تافن له أخته في بيع حصتها فهل والحال هذه يكون البيع في حصتها موقوفا على
اجازتها فلن اجازته نعم ان كان رده بطل واذا رده بطل البيع في حصتها واذا ردت أن تأخذ
بالشفعة بعد علمها بالببيع وبقدرا الثمن وسكوتهما مدة طويلة من غير الأخذ بالشفعة متعللة
بأنها تجب على أن الشفّعة على الفور لا تجب للشفّعة (اجاب) لا ينفذ البيع المذكور من الاخ
في نصيب أخته بدون ولاية شرعية عليها ويكون موقوفاً على اجازته نقد وان رده بطل
وسكوت الشفيع عن الأخذ بالشفعة بعد علمه بالببيع وبقدرا الثمن مدة طويلة يبطل لشفّته
ولو كان جاهلاً بشرط الفورية فلا يعذره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يستحقان
داراً بالارث للمرأة ثلث شائع وللرجل الثلثان شائعين أيضاً فاشترى الجار الثلث الذي
للرأة بثمن معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك باع ما لك الثلثين ما يملكه فآخذهم ما مالك
الثلث بالشفعة بعد بيعهما من المالك الاصل لاخيه فهل والحال هذه يجاب لذلك
ويقضى له بالشفعة واذا أراد رجل له دار مجاورة لتلك الدار بابها في زقاق غير الزقاق الذي
فيه الدار المأخوذة بالشفعة لا يمكن من ذلك (اجاب) تثبت الشفّعة للشر يك في نفس
المبيع ثم للشر يك في حقوقه ثم للجار الملاصق فاذا أخذ الشر يك المذكور الحصّة
المتباعة بالشفعة وتوفرت شرائطها وانتفت موانعها يقضى له بها فان سقطت حققة في الشفّعة

١٢٧١

١٦

١٢٧٢

١٦

شعبان

١٢٧١

١

١٢٧١

١٢

شوال

١٢٧١

١٢

المذكورة بمسقط شرعي كان للجار المذكور الاخذ بها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
 في طاحونة مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه منها لأجنبي بثمن معلوم فلما علم أحد
 الشركاء بالبيع وبقدرا الثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه وفي مجلسه وأشهد على ذلك
 وأشهد عند العقار أيضا فهل والحال هذه يكون له أخذ المبيع بالشفعة قهرا على المشتري
 حيث الحال ما ذكر (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها
 وانتفاء موانعها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة يملكون بيتا مشتركا بينهم
 على السبعين لآحدهم نصفه وللآخرين النصف الثاني في باع مالك النصف نصيبه لرجل
 أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليه ثم بعد مدة باع مالك الربع نصيبه
 فاشتراه منه مالك النصف بثمن معلوم من الدراهم فهل إذا أراد مالك الربع الثاني أن يأخذ
 بالشفعة تكون الشفعة على عدد رؤسهم (أجاب) المصريح به أن الشفعة تثبت لمن شري
 أصالة أو وكالة أو اشتري له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكا
 ولدار شريك آخر فلهما الشفعة وقد صرحوا أيضا بأن الشفعة تجب بقدر رؤوس الشفعاء
 لا الملك عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في ذميين يملكان من قرية من قرى الريف
 باع أحدهم داره لذي أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ولدار المبيعة جازمى علم بالبيع
 وبقدرا الثمن وترك الاخذ بالشفعة بغير عذر شرعي مدة نحو ثلاث سنين مع علمه بالبيع
 وبقدرا الثمن فهل والحال هذه تسقط شفعة له لأن من شرطها القروية (أجاب) نعم
 لاشفعة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا خربة بالميراث
 عن أبيهما باعها الرجل أجنبي بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيد المشتري والآخر يريد
 رجل من أقاربهما أخذها بالشفعة متعللا بقرابته لهما وأنه أولى بهما من المشتري والحال
 أنه ليس بجار لتلك الدار ولا شريك فهل لا يجب له ذلك شرطا ولا شفعة له ولا عبرة بتعلله
 المذكور ويمنع من منازعة المشتري فيما يبدون وجهه شرعي (أجاب) لاشفعة بمجرد القرابة
 بدون شركة في نفس المبيع أو في حقوقة أو جوار والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة
 بين رجل وأولاد أخيه البالغين فباع عالم نصيبه منها لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة
 أولاد أخيه المذكورين فهل إذا حضر وأمن غيبتهم وعلموا بالبيع وبقدرا الثمن وأخذوا
 الحصة التي باعها لهم بالشفعة معافور العلم بالبيع وبقدرا الثمن وأشهدوا بذلك بينة عند
 العقار يجابون لذلك ويقضى لهم بها إذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) يقضى
 للشركاء المذكورين بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفاء موانعها والافلا والله تعالى أعلم
 (سئل) من طرف الضابطية بما مضى منه في رجل اشتري حصة في بناء على أرض وقف
 مستأجرة والبناء المذكور مشترك بين جماعة أراد أحد الشركاء في البناء الذي على وجه
 الأرض أن يأخذ المبيع بالشفعة فهل لا يجب له ذلك ولا شفعة في البناء (أجاب) لاشفعة
 في البناء المكنى على أرض الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة

١٢٧١

١٩

ربيع الاول

٤

١٢٧٢

١٢٧٣

٢٨

جادي الثانية

٩

١٢٧٣

رجب

١٩

١٢٧٣

شعبان

١٢

١٢٧٣

١٢٧٢

١٠

بأمره والرجل أجنبي بتمن معلوم ويجوز أن يرد الرجل آخر فعند علمه بالبيع وشراء المشتري
لما طلب من وكيل المشتري أن يسهل فيه ما وسكنها مدة أيام والآتي يريد أخذها بالشفعة
فهل إذا كان علمه بالبيع وبقدرا الثمن تابنا وأخر لا يجاب لذلك ولا شفعة له وتسقط
بالتأخير ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا شفعة له والحال

شوال

١٢٧٢

١٢

ما ذكره الله تعالى أعلم (س- ثل) في بيت مشترك بين أربعة لأحدهم اثنا عشر قيراطا
ولآخر ستة ولا آخر قيراطان ولا آخر أربعة فباع صاحب الأربعة نصيبه لصاحب
القيراطين وأسقط صاحب الستة حقه في الشفعة فأراد صاحب النصف أن يأخذ المبيع
بالشفعة فهل يقسم المبيع بين صاحب النصف وصاحب القيراطين أنصافا بقدر الرؤس
لا بقدر السهام (أجاب) تثبت الشفعة لمن اشترى وهي بقدر رؤس الشفعاء لا الملك
وإذا أسقط بعض الشركاء حقه فيما قبل القضاء بها فلن يبق أخذ الكل لزوال المزاحمة
ونشترط أن يطلب كل واحد من الشركاء الذين يريدون الأخذ بها أخذ كل المبيع بالشفعة
حتى لو طلب أحدهم النصف بناء على أنه يستحقه فقط بطلت شفيعته إذا علمت ذلك
فالقاضي يحكم في المبيع بالشفعة بين صاحب القيراطين المشتري وبين صاحب النصف
الشريك الآخر أنصافا لكل منهما قيراطان من الأربعة المبيعة إذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مال كها بقدر معلوم
من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر استهلك الصرة المذكورة بالمجلس ووضع
المشتري يده عليها مدة والآتي أراد الجزار أن يأخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل والحال

١٢٧٢

١٣

هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له حيث كان بيعها بقدر معلوم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر
(أجاب) من شروط الشفعة علم الشفيع بمقدار الثمن فلو جهل بعضه فلا شفعة والله
تعالى أعلم (سئل) في مكان فيه طاحونة مشتركة بين أخوين مات أحدهما عن أولاده
وباعهم الأولاد ما يخصه في المكان لأجنبي مع صغر أولاد أخيه فهل إذا بلغوا رشدهم
يسوغ لهم أخذ المبيع بالشفعة ولا يمنع طول المدة حال صغرهم خصوصاً وقد انتقلوا إلى

١٢٧٢

٣٠

بلدة أخرى ولم يعلموا بالبيع إلا بعد بلوغهم في البلدة الأخرى (أجاب) إذا لم يكن
للقصر وصي فلهم بعد البلوغ أخذ المحصة المبيعة من العقار المشترك بالشفعة إذا توفرت
شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار باع
بعضهم نصيبه منها لأجنبي بتمن معلوم في غيبة بعض الشركاء ومضى بعد المبيع أكثر من
خمس عشرة سنة ومات الغائب في غيبته عن وارث أراد أخذ المبيع بالشفعة بعد موت
مورثه الذي هو الشفيع والحال أنه لم يطلب قبل موته الأخذ بالشفعة لأن نفسه ولا بنائيه
حتى مضت تلك المدة ومات في غيبته المذكورة فهل لا يجاب وارثه لطلب الشفعة وتبطل

في القعدة

١٢٧٢

٣٥

بموت الشفيع وإذا استولى على الدار أو تلف بعض أبيتهما يكون ضامنا لما أتلفه من
حصة باقي الشركاء (أجاب) موت الشفيع قبل الأخذ بعد الطلب أو قبله يبطل الشفعة

ولا تورث فليس للوارث المذكور والحال هذه شفعة فيما يبيع قبل انتقال الملك اليه بالارث
وما ألقاه الشريك المذكور يكون مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
على كون يتساوطا حونة على الشيوع أحدهم يملك اثني عشر قيراطا ونصف قيراطا وسما
اشترى من أحد الشركاء ثلاثة قراريط الاسد سا بقدر معلوم من الدراهم وبعد ذلك
عرض المبيع على بقيمة الشركاء وأعلمهم بالمبيع وقدر الثمن فلم يأخذوا بالشفعة وقالوا
لا تأخذ بالشفعة وامتنعوا من الأخذ بها بحضرة يئسة من المسلمين وبعد مضي خمسة
أشهر بين يومها رجع أحد الشركاء يريد الأخذ بالشفعة فهل والحال هذه لا يجاب
لذلك بعد تركه للشفعة مع علمه بالمبيع وقدر الثمن ويمنع من معارضة المشتري إذا
تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى بناء طاحونة وحوانيت وربيع فوقها بثمن معلوم ولم يجل حانوت في وسط
الحوانيت المذكورة طلب أخذ المبيع بالشفعة والحال ان المبيع كله مبني على أرض
محتسكة فهل لا يكون له شفعة فيما ثبت احتسكاه لاسيما ان المشتري هدم وبنى في المبيع
من نحو شهر وكل حيرانه يعلمون بذلك والمبيع في شارع نافذ (أجاب) لا شفعة في البناء
على الأرض المحتسكة على ما عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من
مالكها بثمن معلوم وبنى فيها بعض بناء والدار جارية فطالب فلما حضر الجار من غيبته وعلم
بالمبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه بذلك عند المبيع فهل
والحال هذه يحكم للجار بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية ويجبر المشتري على
تسليم الدار للجار الشفيع المذكور (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والأفلاو يأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع والله تعالى
أعلم (سئل) في دار صغيرة خالية من البناء والجدران مشتركة بين ورثة أحدهم غائب
فباع الحاضرون ما يخصهم منها لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة الغائب منهم فوضع
المشتري يده على جميع الدار وبنائها ما كان سقاية وعلوية منذ سبع سنين والآن حضر
الغائب وأخذ بالشفعة فهل والحال هذه يكون لذلك المشتري قلع بنائه بعد ثبوت الشفعة
أو يملك نصيب الغائب بقيمة من الأرض (أجاب) إذا قضى للشفيع الثمن بالشفعة
ولم يكن هناك مانع وقد بنى المشتري فيما اشتراه فان الشفيع يأخذ المبيع بالثمن وقيمة
البناء الذي بناه المشتري مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في نخل مشترك مع أرضه
بين رجل وامرأة للرجل فيه الثلاثان وللرأة الثلث فباع الرجل المذكور الثلثين في النخل
فقط لافى الأرض لرجلين بثمن معلوم من الدراهم فأرادت تلك المرأة ان تأخذ النخل
بالشفعة فهل لا تجاب لذلك ولا شفعة في المنقول حيث يبيع النخل المذكور بدون
الأرض لاسيما ان تلك المرأة لم تطلب الشفعة بعد علمها بالمبيع وقدر الثمن الا بعد
مضي عشرين يوما (أجاب) نعم لا شفعة لتلك المرأة في بيع حصة النخل المذكور وهو الحال

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٨

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

صفر

٤

ما ذكره على فرض صحة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض خربة خالية من البناء فغاب أحدهم عن البلد و باع المحاضرون نصيبهم فيه الاخر شائعا وبني المشتري جميع الارض المذكورة بناء بعتة تزيد على قيمة الارض فهل اذا حضر الغائب وعلم بالبيع و بقدر الثمن وأخذ المبيع بالشفعة يجاب لذلك ويمتلك البناء بقيته جبر اعلى المشتري (اجاب) يقضى للشفيع بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا واذا حكم له بالشفعة يأخذ الحصة المبيعة بالثمن و بقيمة البناء الذي أحده المشتري فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا خربا من مالكة بقدر معلوم من الدراهم و بناه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ثلاث سنين ويحور البيت بيت لرجلين أحدهما عالم بالبيع و بقدر الثمن وترك الاخذ بالشفعة والاخر غائب علم بالبيع و بقدر الثمن فوكل رجلا بالاخذ بالشفعة في البيت المبيع فسكت الوكيل عشرة من يوم ما عن طلب الاخذ بالشفعة مع تمكنه من الاخذ بها والحال ان الموكل حين علم بالبيع وبالثمن لم يحصل منه طلب ولا اشهاد على الاخذ بالشفعة بل مجرد توكيل منه فقط وأخرا الوكيل طلب الاخذ بالشفعة المدة المذكورة بعد حضوره لمحل العقار المذكور وهو ساكت فهل لا شفعة للوكيل ولا لموكله ولا للجار الاخر حيث علم كل بالبيع و بقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم بالشفعة (اجاب) اذا لم يوجد من كل من الشفيعين المذكورين طلب المواثبة فور العلم بالبيع و بقدر الثمن بطلت شفعتهم ما ولا يفيد التوكيل بالاخذ بالشفعة مع عدم طلب المواثبة حال العلم والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين ثلاثة قبائع اثنان منهم ما يخصهما في ذلك المكان لاجنبي فباع ذلك لاجنبي لاجنبي آخر فغضب الشريف الثالث من غيبته وحين علمه بالبيع و بقدر الثمن أخذ بالشفعة وأشهد على ذلك فهل ينبت له الاخذ بالشفعة حيث استوفت شرائطها (اجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بناء مشترك لجماعة في أرض محكورة من جهة وقف باع أحدا الشراك حصته لاجنبي منه فهل ليس لشريكه في البناء المذكور أخذ الحصة المبيعة بالشفعة حيث كانت أرض البناء محكورة كما ذكر (اجاب) لا شفعة في البناء على الأرض المشتركة على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد صغير وبنتين وامهم ثم ماتت الام عن الثلاث المذكورين وترك أبوهم دارا في بلده وكبر الولد في بلد غير بلده أبويه والاآن توجه الى بلده وطلب دارا بيه ليعمرها ويقم بها فادعى رجل من أهل البلد انه اشترىها من احدى أختيه مع اعتراف مدعي الثراء انها دار مورثة فهل لا يبيع منها البيع بعد نبوته الا فيما يخصها ويكون لآخرها الاخذ حصتها بالشفعة (اجاب) نعم لا ينفذ بيعها الا في نصيبها وللشريك الاخذ بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا وهذا اذا لم تكن البائعة مأذونة بالبيع من باقي الشركاء ولم يجر بيعها والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٣

٢٠

ربيع الاول

١٢٧٣

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٣

١

١٢٧٣

١٥

جمادى الاولى

١٢٧٣

٧

فى مكان مشترك بين بالغ وقاصر قاب القاصر غيبة فوق مسافة القصر فباع البالغ حصته من المكان المذ كور حال غيبة القاصر فلما حضر القاصر بعد بلوغه علم ببيع المحصة المذ كورة فاخذها بالشفعة فور علمه فهل يحكم له بها اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) صغير شفيع لاولى له فهو على شفעתه اذا بلغ فيقضى له بها اذا علم بعد بلوغه بالبيع وقدر الثمن واخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك بعد توفرت شرائطها وانتفاء موانعها والا فلا فان كان له ولى حال صغره وقد علم بالبيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة فلا شفعة للصغير بعد بلوغه على قول الامام وأبى يوسف خلافا لعمد كما فى تنقيح الحامدية نقل عن أحكام الصغار للاستروشى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تملك دارا ولها جار ملاصق يملك قاعة فباع الرجل المذ كور القاعة المذ كورة لرجل أجني بمن معلوم من الدراهم فهل للجارة المذ كورة الاخذ بالشفعة فور علمها بالبيع وبقدر الثمن ويقضى لها بها شرعا (اجاب) اذا كانت القاعة البيعة أرضا وبنائها ملاصقة لدار تلك المرأة يقضى لها فيها بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى دارا وملك الدار لها شفيع فائب فلما حضر وعلم بالبيع وقدر الثمن سكت زيادة عن نصف ساعة وبعد ذلك أخبر بعض الناس من أهل بلدانه يريد الاخذ بالشفعة ولم يطلب ولم يشهد على الاخذ بها فور علمه فهل اذا تحقق منه ما ذكر وانفتت شرائطها ووجدت موانعها تسقط شفעתه (اجاب) يشترط فى الشفعة ان يطلبها الشفيع فى مجلس علمه بالبيع وقدر الثمن وان امتد المجلس وفى جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه الفتوى قال فى الشر نبلاية وهو ظاهر الرواية حتى لو سكت هنية بغير عذر ولم يطلب أو تسكلم بكلام لغو بطلت شفעתه كما فى الحاشية والزيلعى وشرح الجمع اه عليه فاذا لم يطلب الشفيع المذ كور الشفعة فور علمه بما ذكر وسكت بلا عذر بطلت شفעתه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بعهال امرأة بمن معلوم من الدراهم ووضع يدها عليها وصارت تتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية مع علم الجار واطلاعه على ذلك مدة من الشهور والآن أراد الجار المذ كور ان يأخذ الدار المذ كورة بالشفعة متعللا بأنه اولى منها بها والحال ان الجار المذ كور لا يعلم قدر ثمن الدار المذ كورة التى قديعت به فهل والحال هذه اذا أخذ الجار المذ كور الدار المذ كورة بالشفعة ولم يعلم وقت الاخذ بالشفعة ان ثمن الدار المذ كورة كذا من الدراهم لاشفعة له مادام جاهلا بثمن الدار المذ كورة حتى يعلم بثمنها ويأخذها بالشفعة بالثمن الذى بيعت به (اجاب) نعم لان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا فى الدرر وغيره وفى رد المحتار عن الحاشية أخبر بها فسكت قالوا لا بطل ما لم يعلم المشتري والثمن كالبكر اذا استثمرت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان صخر ردها اه وحديث يكون للشفيع المذ كور الاخذ بالشفعة اذا علم بالثمن وان طالت المدة قبل العلم

١٣ ١٢٧٣

٢٢ ١٢٧٣

جادى الثانية

١٨ ١٢٧٣

رجب

١٨ ١٢٧٣

١٢٧٣

٢٤

رمضان

١٢٧٣

٢١

شوال

١٢٧٣

١٠

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٧

والم يعلم لا يقضى له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين وريثة بالميراث عن اصولهم باع أحدهم نصيبه من الرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة باقي الورثة فهل إذا حضر الورثة وأخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فوراً العلم بالبيع ويقدر الثمن وأشهدوا بينة عند العقار بها يجابون لذلك ويقضى به لهم جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة على عدد الرؤس إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة أميرية مغروس بها نخيل باع المالك النخل المذكور وأسطح حقه في الأرض المذكورة لرجل أجنبي في نظير قدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده على ذلك مدة تزيد على ثلاثة أشهر والآن أودأخوا البائع المذكور الجوار لتلك الأرض التي بها النخل أخذ ذلك بالشفعة فهل والمحال هذه لاشفعة في الأرض الأميرية ولا في النخل المغروس فيها (اجاب) لاشفعة في أرض الزراعة الأميرية ولا في النخل لأنه من قبيل المنقول والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان بناء دار على أرض محتكرة من جهة وقف معلوم أحدهما يملك فيه أربعة قراريط والآخر عشرين قراريطا قبضاع من يملك الاربعه نصيبه من آخر أجنبي أولاً بثمن معلوم وكذا من يملك العشرين باع نصيبه من آخر أجنبي بعد شراء الأول فهل والمحال هذه إذا أراد أن يملك المشتري الأول المذكور العشرين قراريطا المبيعة بالشفعة ليس له ذلك حيث كانت الأرض محتكرة وإذا أراد من اشترى العشرين القصة يبنه وبين شريكه يجب لذلك ويفوز بالعشرين جبراً عنه (اجاب) لاشفعة في البناء على الأرض المحتكرة على ما عليه العمل ويقسم المال المشترك بين الشريكين إن امتنع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول ويحبر الا في عليهما والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في وريثة يملكون دار بالميراث عن اصولهم باعوا لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ خمس عشرة سنة سوى امرأة لها فيها حصة تدهى عديم بيع نصيبها وتر بدأخذ ما باعه باقي الشركاء بالشفعة مع وجودها بالعلم بالبيع والثمن وتصرف المشتري فيها بالهدم والبناء وسكوتها وعدم منازعتها فهل لا تجاب لذلك إذا ثبت علمها بالبيع والثمن ولا شفعة لها فيما باعه باقي الشركاء وتنع من منازعة المشتري فيما اشتراه منهم إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لاشفعة لتلك المرأة بعد علمها بالبيع للرجل المذكور بالثمن الذي اشترى به وسكوتها عن طلب الشفعة تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له نخيل مشترك مع نسوة باع الرجل نصيبه شائعاً في كامل النخل المعلوم المشهور بالحدود لرجل أجنبي فبعد تمام البيع أرادت إحدى الشريكات أخذ ما باعه الشريك بالشفعة فهل والمحال هذه يصح البيع الصادر من الشريك إلى الرجل الأجنبي ولها الشفعة أو لاشفعة لها (اجاب) لا يجري الشفعة في بيع النخل بدون الأرض على فرض صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً فيها بعض بناء باعها الآخر

ذی القعدة سنة

١٢٧٣

ذی الحجة

١٢٧٣

محرم
٤

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

بمئن معلوم قبضه البائع من المشتري بحضور عينة شرعية والآن يريد ابن البائع الذي
 معه في معيشة واحدة أخذها من المشتري بالشفعة متعللا بأنه أولى بها من الغير فهل إذا
 كان البيع من أبيه ثابتا لا يجاب لذلك ولا هبة بتعلله المذكور ولا شفعة له حيث لم
 يكن شر يكا ولا جارا أو يمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة
 لابن البائع حيث لم يكن شر يكا ولا جارا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 قطعة أرض أصلها دار من مالكها بقدر معلوم من الدراهم ومصرة قيمها دراهم بمجولة
 استلمت في المجلس ووضع المشتري يده عليها ثم بعد ذلك أراد الجار بعد علمه بالبيع
 المذكور أخذ الأرض المذكورة بالشفعة والحال أنه لم يعلم مقدار ما في المصرة من
 الدراهم فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له (أجاب) من شرط الأخذ بالشفعة
 العلم بمقدار الثمن فليس للجار أخذ المبيع بالشفعة إذا جهل الثمن كلا أو بعضا والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الارث عن أبيهم باعها بعضهم لرجل آخر
 بمئن معلوم من الدراهم في غيبة البعض الآخر وذلك من غير إذنهم ومن غير اجازتهم ثم
 حضر البعض الآخر وعلم بالبيع وقدر الثمن واجازوا البيع دون امرأة منهم ثم بعد ساعة
 ذهبت المرأة إلى قاض هناك وطلبت الأخذ بالشفعة بعد علمها وسكوتهما الساعة
 المذكورة فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا هبة بطلبها بالشفعة عند القاضي حيث علمت
 بالبيع وقدر الثمن وسكتت الساعة المذكورة (أجاب) إذا ترك الشفيع أحد الطرفين
 بالشفعة له وطلب الموائمة فوري يطل بالسكوت بلا هذر بعد العلم بالبيع وقدر الثمن
 بحيث لم تأخذ المرأة المذكورة والحال هذه بالشفعة إلا بعد توجهها إلى القاضي لا يمكن
 من الأخذ بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين وأربع
 بنات منها وترك ما يورث عنه شرطا من دار وتخل ثم ماتت إحدى البنات عن أمها
 وأخويها وأخواتها الأشقاء ثم مات أحد الابنين قبل القعدة عن أخيه وأخواته الأشقاء
 وأمه ثم مات الابن الثاني عن ابنه وعن أمه وأخواته فباع أحد ابنه نصيبه من الدار
 شائعا لغير وارث بمئن معلوم بغير إذن الشركاء وعلمهم قبل القعدة فهل إذا علموا
 بالبيع وقدر الثمن وأخذوا الحصص المبتاعة بالشفعة فور العلم يجابون لذلك ويقضى بها
 لهم إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي وماذا يخص كل وارث بمئن ذكر (أجاب) يقضى
 لشركاء البائع المذكورين بالشفعة بعد توفير شرائطها وانتقام موانعها والأقلا وبموت
 الرجل المذكور أولا عن زوجته وعن ابنين وأربع بنات منها لا غير يكون لزوجته في
 تركته الثمن فرضا والباقي بين أولاده المذكورين تعصيبا لذكر مثل حظ الانثيين
 وبموت إحدى البنات الأربع ثانيا عن أمها وأخويها وأخواتها الأشقاء لا غير يكون
 لأمها فيما يخصها السدس فرضا والباقي لأخويها وأخواتها المذكورين تعصيبا لذكر
 مثل حظ الانثيين وبموت أحد الابنين ثالثا عن أخيه وأخواته الأشقاء وأمه لا غير يكون

سنة صفر

١٢٧٤

١٣

ربيع الثاني

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

٢٦

جمادى الاولى

١٢٧٤

٢٤

شعبان

١٢٧٤

١٨

لامه السدس فيما يخصه فرضا والباقي لاختيمه وأخواته المذكورين تعصيا لذكر مثل
خطا الاثنين وبموت الابن الثاني را بعان ابنه وعن أمه وأخواته لا غير يكون لامه
السدس فرضا والباقي لابنيه تعصيا ولا شيء لأخواته والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
لهم دار باع أحدهم نصيبه منها لاجني عنهم في غيبة بعض الشركاء بمن معلوم ولما حضر
القائب منهم وعلم بالبيع وبقدر الثمن سكنت ولم يطلب المبيع بالشفعة وبعده نحو يومين
طلب الأخذ بالشفعة فهل إذا تحقق سكوته بعد علمه بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ
بالشفعة فور علمه لا يكون له شفعة بعد ذلك (أجاب) نعم ليس له ذلك إن كان الواقع كذلك
والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين قاصر واثنتين اشترى وصى القاصر حصه
منه من أحدهما للقاصر المذكور فأراد الآخر أخذها بالشفعة فهل على فرض ثبوت
الشفعة تكون الحصة بينهما مناصفة على قدر رؤوسهما (أجاب) تثبت الشفعة لمن
اشترى أو اشترى له فتقسم الحصة المشتراة بين الشريكتين القاصر الذي اشترى له والشريك
الأخذ بالشفعة على عدد الرؤوس حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
قطعة أرض مملوكة وفيها بخل من مال كذا بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده
على ذلك وصار يتصرف فيه بأنواع التصرفات الشرعية مدة سنة ثم بعد ذلك أراد رجل
بجوار تلك الأرض المذكورة أن يأخذها بالشفعة فلم يتمكن من الأخذ بالشفعة فيها ثم
مات قبل الأخذ بالشفعة عن ورثة فأرادت الورثة أن يأخذوا الأرض المذكورة بالشفعة
من المشتري المذكور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شفعة لهم في ذلك وتبطل الشفعة
بموت مورثهم ولا تورث عنه (أجاب) حق الشفعة لا يورث والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين وامرأة شركاء في قطعة أرض فابت المرأة وأحد الرجلين مدة قريبة ثم مات الرجل
في غيبته فرجعت المرأة وابن المتوفى من غيبتهما فوجد الشريك المقيم باع القطعة
المذكورة كاملا لآخر وبني فيها المشتري والحال أنهم لم يعلموا بالبيع المذكور فلما قدموا
وعلموا بذلك وبقدر الثمن لم يجبروا في نصيبهم ما قالت المرأة وقت علمها أنها أخذت بالشفعة
وأشهدت بينة على ذلك فلم يمكنها المشتري من ذلك متعللا بأنه حيث كانت قيمة البناء
الحدث أكثر من قيمة الأرض لا شفعة فهل يمكن من الأخذ بالشفعة ولا عبرة بالتعلل
المذكور (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع
من الأخذ بالشفعة بناء المشتري في الأرض المشفوعة بل يأخذ الشفيع المبيع بالثمن
وقيمة البناء مستحق المقلع أو كلف الشفيع المشتري قلع ما بناه كما هو جوابه والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة وكلت رجلا رشيدا في بيع دار لها من رجل من جيرانها فباع وكيلها
الدار المذكورة بمبلغ معلوم وصمة بمجهولة من الدراهم بحارها المذكور وقبض الوكيل
من المشتري المبلغ المعلوم والصمة المجهولة بمحضرة شهود عدول فهل والحال هذه ينفذ البيع
ويكون صحيحا وليس للجبار الآخر أخذ الدار المذكورة بالشفعة (أجاب) شرط الأخذ

بالشفعة علم الشفيع بقدر الثمن فإذا كان بعض مجهول القدر مشارا اليه في عقد البيع لا يتمكن الشفيع من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا صغيرة من ماتكها بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها وسكنها وبيعها والدار المذكورة دار وقف أهلى على جماعة فأراد أحد الجماعة المذكورين ان يأخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة للرجل المذكور حيث كانت الدار المذكورة كورة التي هو شريك فيها وقفا أهليا عليه وعلى شركائه وإذا حكم نائب بلدهم بصفة الشفعة للرجل المذكور لا ينفذ بضائه (اجاب) لا شفعة في الوقف ولا به والله تعالى اعلم (سئل) في ورقة يملكون أرضا خربة باع أحدهم جميعها للرجل آخر زاهما عنه وكيل عن الباقي حال غيبتهم وبني المشتري الأرض وبعد ذلك لم يثبت توكيلهم للبائع في البيع بل ردوا بيعه وأخذوا حصه البائع بالشفعة فعلى فرض توفر شروط الاخذ بالشفعة ماذا يكون المحكم في البناء الذي أحده المشتري في الأرض المشفوعة المذكورة (اجاب) صرح علماءنا بأنه لو بني المشتري في الأرض المشفوعة أخذ الشفيع الأرض والبناء بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع أو كاف المشتري قلعه وأخذ الأرض بالثمن ولا يبيع المشتري على تسليم البناء للشفيع بذلك الا اذا كان في قلعه نقصان الأرض فان لم تنقص الأرض بذلك فلم يشتري قلعه وتسليم الأرض للشفيع فارغة بثمنها الا ان يتراضيا على أن يأخذه الشفيع بقيمة على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار باع أحدهم حصه منها لأجنبي بثمن معلوم فلما علم بعض الشركاء أخذ المبيع بالشفعة فور عمله بذلك فهل اذا تحقق انه طالب الطالبين الموائبة والتقرير وتوفرت شروط الشفعة وانتفت موانعها يحكم بها لأحد الشركاء الطالب لها (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه في دار خربة باعها لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة الجار الملاصق فهل اذا امتنع الشريك من الاخذ بالشفعة وحضر الجار المذكور وعلم بالبيع وبقدر الثمن وأخذ الحصه المبتاعة بالشفعة فور العلم بالبيع وقدر الثمن وأشهد بيته عند العقار يقضى له بها اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا عن مورثهم فاب أحدهم عن البلد وباع الحاضر ونصيبهم فيها الرجلين بثمن معلوم من الدراهم ووضعها علىهما مدهم تزيد على خمس عشرة سنة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبهم بالشفعة بعد تلك المدة معللا بأنه لا يعلم قدر الثمن والحال انه كان يتردد في البلد يعلم بالبيع المذكور وبقدوره ولم يأخذها فور عمله فهل اذا ثبت علمه بهما في تلك المدة وأنه لم يأخذ فور عمله لا يجب لذلك وتسقط شفيعته (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق حصه في دار بالميراث عن ابيها ماتت تلك المرأة عن ابنين وعن بنت ثم مات أحد الابنين عن بنتين وعن زوجة فباع البناتان المذكورتان نصيبهما للرجل غير وارث بثمن معلوم في غيبة الشريك فهل اذا

١٢٧٤

٢١

مضان

١٢٧٤

١٢٧٤

٩

ذى القعدة

١٢٧٤

٤

محرم

١٢٧٥

١٥

١٢٧٥

١٦

سؤال

١٢٧٦

٨

ذي القعدة

١٢٧٦

١١

١٢٧٦

٢٠

حضر الشريك وعلم بالبيع وقدر الثمن وأخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فور علمه في وجه المشتري
يقضى له بها جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (أجاب) يقضى للشريك المذكور بالشفعة إذا
توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (مثل) في رجل اشترى أربعة
قرايط في ساقية من مدة أربعة أشهر وبعد مضي المدة المذكورة أراد أحد الشركاها أخذ
الأربعة قرايط بالشفعة والحال أن يريد الأخذ بالشفعة فاسم المشتري في إدارة الساقية
وتسكليفها المدة المذكورة ويعلم بشراء الرجل للاربعة قرايط وبثمنها في وقت الشراء
فهل والحال هذه لا يجب لذلك لاسيما أن أرض الساقية المذكورة خراجية (أجاب) لا شفعة
لشريك المذكور في ذهاب الساقية المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك حصة في دار باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم في غيبة أحد
الشركاها ووضع المشتري يده عليها مدة تزيد على اثني عشر سنة ثم حضر الغائب من غيبته
وطالب الأخذ بالشفعة فادعى المشتري أنه كان يتردد إلى البلد في تلك المدة وهو عالم بالبيع
المذكور ولم يأخذ بالشفعة وأخبرها وقبل إقامة البينة على دعواه اجتمع مع المشتري بمجلس
فقال للشفيع بعض من في المجلس اشترها منه ولا حاجة إلى الأخذ بالشفعة فقال يمكن أن
يكون ذلك منكم حيلة لاسقاط الشفعة فقالوا له ليس بيننا وبينك غش وقرؤا الفاتحة
على ذلك بقصد الصفاء بينهم وبعد ذلك ساوم الشفيع المبيع من المشتري بثمن أقل من
بثمن المثل فلم يرض به فسأومه منه أجرة بمجلس آخر من غير واسطة فلم يرض بها أيضاً فهل
تسقط شفעתه بمساومته المذكورة (أجاب) تبطل الشفعة بالمساومة من الشفيع للشفوعة
بعد علمه بالبيع وقد رآه الثمن ولا فرق في ذلك بين المساومة بيعاً أو أجرة في الإبطال وأيهما
وجد كفي في إسقاط الشفعة كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر بعض حصة في عقاره بثمن معلوم وللبائع المذكور شرك في حصة غائبة ولها وكيل على
حصة حاضر ذلك البيع ولم يطلب لها شفعة وقد بلغها البيع للعقار المذكور بذلك الثمن
في حال غيبتها ولم تطلب ثم بعد خمس سنوات حضرت إلى البلد التي فيها العقار
وسكنت في العقار المذكور مع المشتري نحو الخمسة شهور ثم طلبت حصة العقار المذكور
وترافعوا إلى قاض وأقر لكل منهما حصة وبعد مضي أربعة أشهر من ذلك طلبت
الشريكة المذكورة الأخذ بالشفعة في الحصة المبتاعة محتجة بانها تجهل الشفعة فهل
والحال هذه لا تعجب لذلك (أجاب) إذا طلت الشريكة بالبيع وقد رآه الثمن ولم تطلب
الشفعة ثم أرادت بعد مدة الأخذ بالشفعة لا يكون لها ذلك وتسقط شفعتها بكونها
واعراضها المذكور ولا تعذر بالجهل في دار الإسلام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
مستتركة مع أخيها في دار باع أخوها جميع الدار بغير إذنها وعلمها بذلك من مدة ثلاث
سنين فلما علمت بالبيع باخباره لما أخذت نصيب أخيها بالشفعة فور علمها وأشهدت على
فلاك فهل إذا توفرت شروط الأخذ بالشفعة يكون لها الأخذ بنصيب أخيها بالشفعة بقسطه

وبيع الثاني سنة ٢٢٧٧

جمادى الاولى

١٢٧٧

جمادى الثانية

١٢٧٧

رمضان

١٢٧٧

محرم

١٢٧٨

من الثمن ويكون نصيبها باقيا على ملكها وترفع يد المشتري عن الدار المذكورة (اجاب)
اذا ثبت بالوجه الشرعي ملك المرأة المذكورة لخصه من هذه الدار ولم يتحقق اذنها لاختيها
ببيع نصيبها أو اجازتها ببيع بعد صدوره لا يكون بيعه نافذا في نصيبها ويرتد بدنها فيه وإذا
توفرت شرائط الاخذ بالشفعة لها وانتفت موافعها يحكم لها باخذ حصه شريكها بالشفعة
والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت مشتركة بين اثنين أحدهما حاضر والاخر
غائب فباع الحاضر حصته لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها
مدة تزيد على عشرين سنة وتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من التصرفات ثم بعد ذلك
حضر الغائب من غيبته وعلم بالبيع وقدر الثمن ولم ياخذ بالشفعة وسكت بعد ذلك مدة
من الايام مع علمه بالبيع وقدر الثمن ثم بعد ذلك طلب من المشتري أن يبيعه المحصة
المستأجرة فامتنع المشتري من البيع له فرجع بعد ذلك وطلب الشفعة بعد المساومة فهل
والحال هذه تسقط شفيعته (اجاب) لاشفعة للشريك المذكور اذا كان الواقع ما هو
مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف وكالة بما فيها من حوائث
وغير ذلك وساحة فيها قواطع لوضع الغلال بعيدة عن الوكالة المذكورة بينهما طريق
فاصل يبيع النصف في الوكالة ويبيع الساحة من وكيل المرأة لرجل صفة واحدة
ما عدا ذراع من جهة ملك رجل آخر في الساحة المذكورة فهل ليس له الشفعة في
الساحة المجاورة لملكه المبيعة الا ذراعاً من جهته وليس له شفعة في ذلك الذراع أيضاً لعدم
بيعه (اجاب) نعم لاشفعة للجار المذكور والحال هذه قال في التنوير وشرحه للعلاء في باع
رجل عقار الا ذراعاً مثلاً في جانب حد الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال وقوله الا ذراعاً
مثلاً أي مقدار عرض ذراع أو شبر أو أصبع وظوله تمام ما ملاصق دار الشفيع كما في
الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مملوكة لجماعة باع أحدهم حصته منها لأجنبي
فلما علم أحد الشركاء بالبيع والثن أخذها بالشفعة فوراً فهل اذا توفرت شروطها وانتفت
موافعها يحكم للشفيع بها جبراً على المشتري (اجاب) اذا كان المبيع هو بيت الرحى لا
خصوص الا لا تثبت فيه الشفعة فيقضى للشفيع بها اذا توفرت شرائطها وانتفت
موافعها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه شائعة في دار ورجل آخر
حصه فيها فاشترى الرجل المذكور أو لاصه شريكه شراء مقايضة في مقابلة حصه له من
دار أخرى هو شريك فيها أيضاً والدار الاولى المشتري منها المحصة جارية ملاصقة لها أراد
أخذ المحصة المبيعة للشريك المذكور مقايضة بالشفعة بالجوار فهل لا يجب لذلك لكون
المشتري شريكاً وتثبت الشفعة للشريك المشتري ويقدم على الجار (اجاب) تثبت
الشفعة من المشتري اصالة ووكالة أو اشترى له بالوكالة حتى لو كان المشتري أو الموكل بالشراء
شريكاً والدار جارية فلا شفعة للجار مع وجوده كما في حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين يملكان قطعة أرض خربة فباع أحدهما نصيبه فيها للجار بثمن معلوم فلما علم

الشريك

١٢٧٨

١٣

شعبان

١٢٧٨

٢

محرم

١٢٧٩

١٧

ربيع الأول

١٢٧٩

١٥

ربيع الثاني

١٢٧٩

٢

رمضان

١٢٧٩

٩

الشر يك بالبيع وقد راعى أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على نفسه عند العقار فهل
والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يحكم للشر يك بالأخذ بالشفعة حيث توفرت
شرائطها الشرعية ويجوز الجارية على تساميم المبيع للشر يك المذكور (أجاب) يقضى
للشر يك المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى حصه من دار بثمان مائة بمحضه من الشر يك وعلمها بالبيع
والثمن ثم بعد ذلك أرادت الشر يك المذورة أخذ الحصه المتباعدة بالشفعة فهل إذا
أثبت المشتري علم الشر يك بالبيع والثمن ولم تأخذ بالشفعة فور علمها تمنع من معارضة
المشتري المذكور (أجاب) إذا ثبت بالطريق الشرعي أن الشفيع ترك طلب الشفعة
مع علمه بالبيع والثمن والمشتري ولم يثبت أنه طلب الشفعة في مجلس علمه بها لا يكون له
الأخذ بالشفعة إذ تبطل الشفعة بترك طلبها فور العلم بما ذكره الله تعالى أعلم (سئل)
في بيت مشترك بين رجلين وامهما لها الثمن فيه والباقي لهما مناصفة باع أحد الرجلين
المذكورين نصيبه لأجنبي بثمان مائة فعلم الأخ الشر يك بذلك البيع والثمن فأخذ المبيع
بالشفعة فور علمه وأشهد عند العقار فهل يقضى له بها وإذا علم البائع والمشتري أخذ
الشر يك الحصه المبيعة بالشفعة وتقالا البيع ليرجع المبيع للبائع على زعمهما اسقاط
الشفعة بذلك لا تسقط شفعتها (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت
شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في مكان آلهم بالارث عن
أبيهم باع أحدهم نصيبه منه لأحد الشركاء بثمان مائة في غيبة بعض الشركاء فلما حضر
الغائب وصلى بالبيع وبقدرا الثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل يحكم له بالشفعة
حيث استوفت شرائطها (أجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والافلا وتثبت لمن اشترى أيضا حيث كان شر يك في المبيع أيضا
فيقيم المبيع بين من أخذ بالشفعة وبين المشتري على عدد الرؤس والله تعالى أعلم
(سئل) في حوش مشترك بين جماعة باع أحدهم حصه منه لأجنبي فلما علم الشركاء
بالبيع وبالثمن أخذوا الحصه المتباعدة بالشفعة فور علم كل منهم فهل يقضى بالشفعة لهم إذا
توفرت شرائطها (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
في محلة غير نافذة اشترى رجل من أهلها دارا خربة منها وللدار جار ملصق طريق داره في
سكة أخرى فهل يثبت حق الشفعة للمشتري المذكور وتؤخر شفعة الجار أم لا (أجاب)
نعم تثبت الشفعة للمشتري المذكور حيث كان شر يك في حق المبيع وهو الطريق الغير
النافذ ويقدم على الجار فلا يقضى للجار المذكور بالشفعة والحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا من مالكة بثمان مائة ومرة بمهواة وكتب بذلك حجة
شرعية وتصر في فيه المشتري بالهرم والبناء والبيع جار أراد أن يأخذ بالشفعة بعد مضي

ذى الحجة سنة

١٢٧٩

٦

١٢٨٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٨٠

٢١

ذى القعدة

١٢٨٠

١٤

محرم

١٢٨١

٢٣

مدة اربع سنين فهل اذا كان الثمن فيه صرة مجهولة ليس للجار المذكور الاخذ بها ومنع
من معارضة المشتري حيث الحال ما ذكر (اجاب) جهالة الثمن مانعة من الاخذ بالشفعة
فاذا كان بعضه صرة مجهول مقداره لا يتأتى الاخذ بها والله تعالى اعلم (سئل) في
عقار مشترك بين جماعة باع بعضهم نصيبه مع غيبة واحد منهم لباقي الشركاء فعلم
القائب بالبيع وبالثمن فاخذ بالشفعة فور علمه وارسل كتابا بطلب الاشهاد ثم لما تمكن
من السفر سافر لتميم الاخذ بها فهل اذا اخذ بالشفعة فور علمه وتوفرت شرائطها يقضى له
بها ولو كان المشترون من جملة الشركاء ومن يريد الاخذ بها شريك ايضا ويقسم المبيع على
عددهم (اجاب) يقضى للشريك القائب بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت
موانعها والا فلا وحيث كان المشتري شريكا ثبت له ايضا فان صح الاخذ بالشفعة
لرجل القائب ولم يوجد منه نصيب مما هو لازم شرعا في الاخذ بالشفعة يقضى له بها مع
المشتريين الشركاء اذا لم يحصل منهم الامتناع ولكن لا يتوقف بالنسبة اليهم على الطلب
وان توقف على عدم التسليم للشفيع كما في رداهما من باب ما ثبت فيهم وتقسيم على
عدد الرؤوس عند اداسه تقرارها لجمع من الشركاء لا بقدر الانصاف في الملك والله تعالى
اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين اخوين مات احدهما عن اولاده القصر فباعهم
ما يخصه في الطاحونة المذكورة لاجنبي في حال صغرهم مع غيبتهم ببلدة ينفها وبين
بلدة الطاحونة مسافة القصر فهل اذا بلغ القصر وشدهم ورجعوا الى بلادهم ولم يعلموا
بالبيع مدة غيبتهم ثم علموا به وبقدر الثمن واخذوا بالشفعة فور علمهم يقضى لهم بها اذا
توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن للقصر المذكورين وصى (اجاب) يقضى
للقصر المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن لهم وصى
حال صغرهم والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين باع احدهما نصيبه
منه لاجنبي من الشركاء بثمن معلوم فهل اذا علم الشريك بالبيع وبقدر الثمن واخذ
المبيع بالشفعة وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة يحكم له بها ولا يمنع من ذلك زيادته في ثمنها
قبل البيع (اجاب) يقضى للشريك بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا
فلا والزيادة من الشفيع في الثمن قبل البيع لا تمنع الشفعة والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك بيتا معلوما محدودا بحدود اربعة باع منه جزءا معلوما لرجل آخر بثمن معلوم
ثم مات البائع المذكور وترك ولدا صغيرا لا وصى له والولد الصغير غائب عن البلدة التي
فيها البيت المذكور ثم باع المشتري الجزء الذي اشتراه لرجل آخر بثمن معلوم ثم بعد مدة
حضر الولد وهو كبير بالغ وعلم بالبيع لكنه لم يبيع لم مقدار الثمن فلما علم مقداره طلب الاخذ
بالشفعة طالب موانبسة واشهاد فور علمه بذلك فهل حيث كان الحال ما ذكر يكون له
الاخذ بالشفعة جبراً عن المشتري المذكور وليس لاحد منعه من ذلك بدون وجه شرعي
حيث كان الجزء الآخر الملاصق للبيع باقيا في ملك الولد المذكور (اجاب) يقضى

للمبيع

لشفعة المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم
 (مسئل) في رجل ادعى على آخر أنه يستحق الدار التي اشتراها من مال كها بالشفعة وترافعا
 لدى القاضي فطلب منه بينة تثبت دعواه الاخذ بالشفعة فابتهل بين يديه ولم يحكم له بها
 وطلب الشفعة من القاضي أن يزكي الشهود ويحكم له فوعده بذلك ولم يفعل ثم تكرر منه
 الطلب المذكور لدى القاضي فلم يفعل الى أن مضى نحو ستة أشهر فهل حيث لم يؤخر
 الشفعة طلب الموانبة والشهاد والخصومة لدى القاضي وبعد إقامة الدعوى والبيينة لم
 يحصل منه تأخير بل كلما توجه للقاضي بعده بالانعام حتى مضت المدة المذكورة لا تبطل
 شفعته حتى على قول محمد وللشفعة الحكم له بما بعد طلبها وتزكية الشهود حيث كان
 التأخير اذ (أجاب) نعم لا تبطل شفعته والحال ما ذكر ويضاهى به بعد التزكية
 واستيفاء المالكين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن ابنه وبنتيه
 المبلغ وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وذهب وولم تقسم تركته ثم بعد مدة مات الابن عن
 زوجته وابنتين أحدهما بالغ والثاني قاصر وبنتين أحدهما بالغ والثاني قاصرة ولم
 تقسم التركة أيضاً ثم ماتت إحدى بنتي الميت الأولى عن أختها الشقيقة وعن أولاد أخيها
 الشقيق المذكورين قبل أخذها ما يخصها من ميراث أبيها فباعت الأخت الثانية حصتها
 خال غيبه أولاد أخيها الاجنبي والحال ان المبلغ قاطنون وأما القصر فكانوا حاضرين وقت
 البيع ولم يكن لهم وصي ثم حضر المبلغ فطلبوا الاخذ بالشفعة وبلغ القصر كذلك وطلبوا
 الشفعة أيضاً بعد بلوغهم ويريدون دفع الثمن للشترى الاجنبي المذكور فهل يجابون لذلك
 اذا كان البيع صحيحاً أو ما الحكم والحال ما ذكر واذا باع ما اشتراه اجنبي وامتنع من
 التسليم للشفعة يكون للشفعة نقض هذا البيع (أجاب) يقضى للشترى كاه المذكورين
 بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا ومن جملته شرط طلب المبلغ
 الشفعة فور علمهم بالبيع وقد رآه الثمن واشهادهم على ذلك بالاتراخ وطلب القصر فور
 بلوغهم وعلمهم حيث لا ولي لهم قبل ذلك وللشفعة نقض تصرفات المشتري في المبيع بعد
 الحكم له به والله تعالى اعلم (مسئل) في جماعة يملكون عقاراً باع أحدهم نصيبه منه
 لرجل اجنبي بمن معلوم من الدراهم ووضع يده على الحصة المذكورة مع علم باقي الشركاء
 بالبيع وقد رآه الثمن وهم حاضرون بالبلد ومضى على ذلك أربع سنين ثم بعد ذلك باع
 المشتري الحصة المذكورة حصته لرجل اجنبي بمن أزيد عما اشتري به أولاً فأراد الشركاء
 أن يأخذوا الحصة المذكورة بالثمن الذي قديعت به أولاً فهل لا يجابون لذلك وتسقط
 شفعتهم حيث كانوا يعلمون بالبيع وقد رآه الثمن واذا كان أحدهم قاصراً وقت الشراء
 الأول وبلغ ومضى على بلوغه سنة وكان يعلم بالبيع وقد رآه الثمن وأراد أن يأخذها الا أن
 جال الشفعة بالثمن الذي قديعت به أولاً تسقط شفعته ولا يكون له الاخذ بها (أجاب)
 سقطت الشفعة عن الاخذ بالشفعة فور علمهم بالبيع وقد رآه الثمن والبلوغ مانع من

١٢٨١

٧

جمادى الاولى

١٢٨١

٢

١٢٨١

٢٢

الاخذ بها اذ شرطها القورية فاذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال لا يحكم لاحد من
 بالشفعة في البيع الاول والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارادة من محافظه تمصر
 مضمونها حضرة مدير المنية وبني غرار ارسى الاربع عشرة ورقة المرفوعة معه بالافادة
 المسطرة باطنه بمخبره من مادة خمسة قراريط وثلاث المبيعة من منزل بناحية المنية لتخص
 يسمى محمد مصطفى من الهروسه وادعت الشفعة امرأة تسمى زكية بنت المرحوم أحمد
 الجلفي من المنية وأن قاضي المدير به أفاد عدم جواز شفعة لها في ذلك لوجه أو وضعه
 بالاوراق وأنه تحرر من المدير به محضرة المنة في المنية بأحالة النظر فيما أوضعه القاضي
 فأعطيت افادته بأنه إذا كان الأمر كما ذكره القاضي فهو موافق لصرح نصوص الشريعة
 من مذهب الامام الاعظم وبسبب فهم المرأة المذكورة ذلك للاقناع أجابت بأنها لازالت
 طالبة الشفعة في نصيب أختها ولا تقتنع بما أوضعه القاضي والعملاء لهك ونهم نسائب
 وطلبت ارسال القضية لطرف حضر تك للنظر فيها وكل ما يحكم به تكون ممثلة له ورغبت
 المدير به أحالة النظر في ذلك بطرف حضر تككم وما يترامى ترد به الافادة لافادة المدير به
 (أجاب) الافادة عن هذه المادة انه اذا ذكرت المرأة المدعية لدى القاضي انها حين اخبرت
 بالبيع ومقدار الثمن قالت أنا أولى بالشفعة وانها لم تشهد بعد علمها بذلك شهود أصلا فقط
 كما أفاده القاضي لا يكون لها شفعة ويكون منع القاضي لها في محله لعدم توفر شرط
 الاخذ بالشفعة وهذا بخلاف ما يستفاد من كلامها وعرضها والعبارة لما وقع لدى
 القاضي لا تغيره اذ من الشروط طلب الموائمة بلفظ يفهم طلبها وطلب الاشهاد عند
 العقار أو أحد العاقدين أي البائع أو العاقد في يده أو المشتري مطلقا ولم يوجد ذلك في
 دعواها عند القاضي بناء على ما أفاده الا ان طلب الموائمة اذا حصل عند أحد الثلاثة
 يكفي عن طلب الاشهاد والاشهاد أي ذكر الطلب بحضور الشهود وانما هو تخافة الجحود
 لا لكونه شرط لان المشتري لو أقربا للطلبين أو بطلب الموائمة عند أحد الثلاثة يحكم
 لتفويضها قال في رد المتهار من باب طلب الشفعة قوله طلب اشهاد أقول ظاهر عباراتهم
 لزوم الاشهاد فيه لم يكن رأيت في الحانية انما هي الثاني طلب الاشهاد لالا ان الاشهاد
 شرط بل لم يكن اثبات الطلب عند جحود الخصم انتهى ومثله في تنقيح الحامدية وقال
 بعد نقله ووجهه ظاهر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بقتان احدهما قاصرة
 والاخرى بالغة متزوجة غائبة عن البلد وللرأه المذكورة وبنتها دار مشتركة بينهما بالارث
 عن مورثين قباعت أمهما حصتها في الدار المذكورة لاختيها بمن معلوم وباع أخوها
 ما اشتراه منها الاجنبي وذلك حال غيبة البالغة وعدم علمها بالبيع المذكور فلما حضرت
 وعلمت بذلك أخذت الحصة المبيعة بالشفعة عند العقار فور العلم وأشهدت على ذلك بينة
 شرعية فهل اذا ثبت وتحقق بالوجه الشرعي أخذ البنت البالغة المذكورة الحصة
 المبيعة بالشفعة فور العلم مستوفيا لشرائط الشرعية تثبت لها الشفعة ويقضى لها

١٢٨١

٢٣

شعبان

١٢٨١

١٣

ربيع الثاني

١٢٨٢

١٨

شعبان

١٢٨٢

٦

١٢٨٢

٨

شربا (اجاب) يقضى للشرىكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك مايورث عنه شرطا ومن جملة ما ترك دار معلومة وترك ولدين وبنتا بالغه واحدا الولدين المذكورين قاصر فباع الولد الاخر البالغ حصته في الدار المذكورة لرجل آخر بدون علم البنت المذكورة فلما علمت البنت المذكورة بالبيع طلبت الاخذ بالشفعة مستوفيا شروط الطلب فهل تسكون مقدمة على المشتري المذكور ولو كان جارا حيث كانت الدار باقية على الشيوخ للورثة المذكورين (اجاب) يقضى للشرىكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا ويقدم الشريك على الجار فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت من امرأة وعن ابن وبنت من امرأة أخرى وعنها أيضا وترك مايورث عنه شرطا دارا فباع احدا البنين نصيبه من الدار لامة بدون علم باقي الورثة وبعد مضي نحو عشرة أيام من وقت البيع علم الابن الاخر بالبيع والتمن وفور علمه بالجمل من اخذ بالشفعة وأشهد شاهدين وتوجه الى الدار فورد ذلك واخذ بالشفعة وأشهد أيضا فهل والمحال هذه يكون له حق الاخذ بالشفعة ويقاسم المشتريه فيما اشترته (اجاب) يقضى لاحد الشركاء المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وتثبت الشفعة أيضا للشترية حيث كانت من الشركاء فيقضى بالحصصة المبيعة نصفين بين الشفيع اذا توفرت شرائط شفعتها وبين الشترية حيث لا مانع ولم يأخذ باقي الشركاء اما اذا أخذوا بالشفعة أيضا فتقسم بينهم جميعا على عدد رؤسهم ماعدا البائع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا وبني فيها بناء ولم يعلم جاره بشرائه لتلك الدار وطلب أخذها بالشفعة حين علم وتوفرت شروط الشفعة فهل اذا حكم للشفيع بالشفعة ماذا يكون الحكم في بناء المشتري الذي أحدثه في الدار المذكورة (اجاب) الحكم في بناء المشتري ان يأخذ الشفيع بقيمة مستحق القلع أو يكاف المشتري قلعه كافي الغصب والله تعالى اعلم (سئل) في دار بيعت في درب غير نافذ مملوك لمجاعة مخصوصين فهل يكون لكل واحد من أهل الدرب المذكور الذي داره أسفل من الدار المبيعة بحيث يمر عليها الشفعة في الدار المذكورة ويكون الملاصق للدار المذكورة الذي باب له للدرب المذكور شريكا في الشفعة ولا يتقدم على غيره من الشركاء المذكورين واذا سلم هذا الرجل شفعتها قبل القضاء له بها يكون لمن بقي أخذ الكل (اجاب) الشريك في الطريق الخاص مقدم في الشفعة على الجار الملاصق فيقضى للشركاء في الطريق الذي لا ينفذ جميعهم بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يكون الملاصق للبيع مقدما على باقيهم والمحال ما ذكر اذا لم يكن شريكا في نفس المبيع واذا سلم أحدهم قبل القضاء به له يقضى به لمن بقي بشرط طلب كل منهم عند العلم بالمبيع والتمن لا عند العلم بالتسليم أخذ جميع المبيع بالشفعة فلو طلب أخذ البعض في طلب الموانبة أو الاشهاد بطلت شفعتها على ما في رداهاتر من كتاب الشفعة والله

تعالى أعلم (سئل) في داره لاصقة لاخرى وعمرها من ابيع مالها نصفها من اجني
 بئمن معلوم فلما علم صاحب الدار الاخرى بالبيع والتمن أخذ الحصه المذ كورة بالشفعة
 فور علمه واشهد عند العقار ايضا فهل حيث الحال ما ذكر يحكم له باخذ الحصه المذ كورة
 بالشفعة (اجاب) يقضى للرجل المذ كورة بالشفعة ان يكونه شر يكافى الحقوق وجار اذا
 توفرت شرائطها وانتقت مواعنها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ابعادية عشورية
 شريكة بين ايتام وامهم مملوكة لهم جميعا على سبيل الاشتراك فباعتهم بعض
 نصيبها اشاعا لرجل آخر غير شريك فيها بئمن معلوم فهل اذا كان للايتام وصى شرعى
 يكون له الاخذ بالشفعة للايتام اذا توفرت شرائطها وانتقت مواعنها وهل اذا وكل
 في الطلب بين بدى القاضى انجزه عن المخصوصة مع المشتري لكبر سنه وكونه لا يحسن
 الدعوى يكون له التوكيل في ذلك مع المشتري ولا يتوقف على رضا الخصم لوجود العذر
 المذ كور (اجاب) نعم لا وصى المذ كور الاخذ بالشفعة للايتام اذا توفرت شرائطها
 وانتقت مواعنها وله التوكيل بالمخصوصة ولا يتوقف على رضا الخصم مع قيام العذر والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بعض دار بطريق الاوثق من والدها فغابت مدة ثم
 حضرت فوجدت بعض شركائها في الدار المذ كورة باعوا نصيبهم بمبلغ معلوم بغير علمها
 فآخذت بالشفعة واستوفت شرائطها الشرعية فامتنع المشترون من تسليمها المجانب
 الذى اشتروه من الدار المذ كورة فهل يكون لها الاخذ جبراعنهم وليس لهم الامتناع من
 تسليمها ما اشتروه من الدار المذ كورة بالتمن الذى اشتروه به واذا طلبت من اخيها الذى لم
 يبيع شراء نصيبه منها واتفق معها على ذلك واخذ منها بعض الثمن ثم باع لغيرها واخذت
 بالشفعة ايضا فور علمها مع استيفاء الشروط يكون لها ذلك (اجاب) نعم يقضى
 لتمام المرأة بالشفعة والحال ما ذكر اذا توفرت شرائطها وانتقت مواعنها والا فلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه معلومة في عقار يبيع منه حصه اشتراها اثنان
 لم يكن لهما في العقار المذ كور مالا فلما علم هذا المالك للحصه المذ كورة بالبيع طلب
 الشفعة طلب مواثبة على الفور ثم طلب الطلب الثانى وهو طلب الاشهاد عند العقار على
 الفور ايضا واشهد عليه ثم طلب الطلب الثالث عند القاضى وادعى على المشتريين
 المذ كورين بحضور البائع المذ كور وصحح دعوته لدى القاضى وكتب القاضى دعواه
 بحضور المشتريين والبائع وطلب الشفيع من القاضى سؤال المدعى عليه بما قل جميعا بشئ
 حتى مات أحد المشتريين المذ كورين ومضى ثلاث سنين من يوم كتب الدعوى
 المذ كورة عند القاضى ولم يحصل من الشفيع المذ كور تسليم للشفعة ولم يحصل من
 المشتريين ولا من أحدهما بئنا في الحصه المذ كورة المشتراة ولا فراس ولا غير ذلك
 والا أن يريد الشفيع الزام المشتري المحي وورثة المشتري الثانى الميت بالجواب والتسليم
 فهل يجاب لذلك ولا يضر التأخير الذى حصل بعد الطلب عند القاضى لاسيما أن التأخير

ذى الحجة

٢

محرم

٢٣

١٢٨٢

٥

عند القاضی بسبب تغيب المشتريين في اعطاء الجواب وماذا يكون الحكم (اجاب) نعم
لا يضر التأخير بعد طلب الخصومة عند القاضی على الوجه المسطور والحال ما ذكر بالسؤال
و يقضى للشفيع بها والحال هذه بعد تحقق شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وولدي أخيه لهم أرض زراعية أميرية خراجية من أراضی بیت المال
لكل واحد فيها الثلث شائعا فاسقط أحد الاخوين نصيبه منها لا جنبي اسقاطا صحيحا فافذا
فهل اذا طلب باقي الشركاء في الارض أخذه بالشفعة لا يجب لذلك ولا يثبت له فيها حق
الشفعة والحال هذه (اجاب) لا تثبت الشفعة الا في مقام ملك بعوض فلا تثبت في
اسقاط منفعة الاطيان التي آلت لبیت المال لعدم ملك المسقط والمسقط له في عينها
وانعدام التملك في العين اصل بل المالك هو المنفعة فلا تجرى فيها الشفعة وقد صرحوا
بعدم جريان الشفعة في الاراضی السلطانية التي آلت لبیت المال عند تصرف المزارعين
فيها والله تعالى أعلم (سئل) في دار متخرجة مشتركة بين جماعة اشترى نصفها رجل من
بعض الشركاء ولم يأخذ الباقين الا خبر بالشفعة ثم اشترى رجل آخر ثمانية قراريط وكسورا
ولم يأخذ منه المشتري الاول بالشفعة وكذلك مالك الباقي وهو الثلاثة قراريط وكسور
لكن المالك المذكور يدعي أن له شركاء في القراريط المذكورة ويريد أن يأخذ من
المشتري الثاني قيراطين بالشرا بباثني الاصلی وان لم يسلم له في ذلك يسلط شركاه
على اخذ بالشفعة بزعمه ولم يعلم له شركاء فيما يخصه من القراريط ومضى على ذلك نحو
أربع سنوات فهل والحال هذه لاشفعة للمشتري الاول والمالك الثلاثة قراريط وكسور
حيث لم يأخذ بالشفعة فور علمهما ولا عبرة بدعوى مالك القراريط ان له شركاء المهرودة
عن الاثبات وهل اذا ثبت أن له شركاء في القراريط وكانوا في البلدة المذكورة يعلمون
البيع والثمن ولم يأخذوا بالشفعة ومضت تلك المدة لا عبرة بدعواهم ولا شفعة لهم (اجاب)
نعم لاشفعة للمشتري الاول فيما بيع ثانيا ولا مالك الثلاثة قراريط وكسور المذكورة
والحال ما ذكر بالسؤال لسهو شفعتهم بالترك ولا عبرة بدعوى المالك ان له شركاء فيما
يملكه ولا لشركائه ان ادعوا بدون اثبات الملك بطريق شرعي واذا ثبت ملكهم فلا شفعة
لهم أيضا حيث تركوا الاخذ بهما مع علمهم بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
أرضاً وبناها ملاصقاً لبناء وأرض لرجلين آخرين تلاصقاً بناها بحيث ان باب بناها يفتح
في أرضهما فيباع الرجلان أرضهما وبناءهما من رجل لم يكن له ملك في تلك الجهة فلما
علم هذا الجار الملاصق بالبيع والثمن وهو واقف في الارض المبيعة عند بناها قال فو ر
علمه بذلك بحضرة أناس كثيرين أخذت بالشفعة قاصداً بذلك طلبها وأشهدهم عليها فهل
يقوم هذا الطلب مقام طلبی المواثبة والاشهاد ويكون له الاخذ به عند القاضی قبل
فوات أوانه والحال ما ذكر (اجاب) اذا كانت تلك الارض مملوكة الرقبة للمالكها
يستلطاية وباعاها وحين علم الشفيع بالبيع وقدر الثمن وهو واقف فيها أخذها

رجب

١٢٨٢

١٢

١٢٨٢

٢١

شوال

١٢٨٢

٢٢

بالشفعة فوراً وأشهد المحاضرين على ذلك ثم طلب عند القاضي يقضى له بالشفعة إذا
توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والاشهاد والاشهاد في طلب الموائبة يقوم
مقام طلب الموائبة وطلب الاشهاد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت داراً
من مالكتها بثمن معلوم ووضعت المشتري يد هاء على الدار المذكورة وعرض ذلك قبل
البيع والشراء على الجار للدار المذكورة فابى الشراء وعرض عليه أيضاً بعد الشراء
بمضوٍ وهدول من المسلمين مع بيان المشتري والتمن ولم يطلب الجار المذکور بالشفعة
ومكث بعد ذلك زيادة على سنة حتى هدمت المشتري الدار المذكورة وبنتها والآن يريد
الجار المذکور أخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل ليس له ذلك حيث الحال ما ذكر
ويمنع من معارضة المشتري المذکور (أجاب) نعم ليس للجار المذکور ذلك والحال
ما ذكر وتبطل شفعة بالسكوت بعد العلم المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مستركة بين ثلاثة لكل ثلثها اشترى أحدهم داراً ملاصقة لها بمحض ورأى أحد الشريكين
الآخرين وعلمه بالتمن ثم بعد ذلك أراد حاضر البيع المذکور أخذ الدار المبتاعة بالشفعة
فهل حيث كان حاضر المجلس البيع ولم يأخذ بالشفعة في المجلس وأخرى اطلب بعد علمه
بالتن يوماً أو يومين لا شفعة له (أجاب) نعم لا شفعة لهذا الرجل المذکور إذا كان
الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة مشتركين في منزل آل لهم بالارث
من والدهم فباع أحدهم ما خصه وهو خمسة قراريط وخمانية آخره وتسعة أساع من جزء
بمبلغ وقدره عشرة آلاف قرش ولم أعلم أحدهم بالبيع وقدر التن طلب الشفعة حالاً
فور علمه وأشهد على ذلك شهوداً فهل والحال هذه يجب لذلك ويمنع الاجنبي من
الاستيلاء على هذه الحصة وليس له الأخذ ما دفعه من طالب الشفعة (أجاب) إذا
توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها يقضى للشفيع بها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى حصة في منزل فقامت امرأة من جيرانه ووكالت رجلاً في طلب ذلك بالشفعة
من المشتري بعد مضي عشرة أشهر من وقت البيع مع علمه بذلك وبالتمن وسكوتها
هذه المدة بلا عذر فهل تسقط شفعتها بالتأخير (أجاب) تأخير الشفيع طلب الموائبة
أو طلب التقرير مع علمه بالبيع وقدر التن والمشتري مسقط لشفعته بخلاف عندنا
أما لو جهل التن أو المشتري فسكت الشفيع فلا تبطل في رد الهتار من باب طلب الشفعة
عن الخمانية أخبر بها فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري والتن كالبكر إذا استثمرت ثم
علمت أن الأب زوجهما من فلان صح ردها وبه أفتى التمر تاشي في فتاواه اه فلا شفعة لهذه
المرأة والحال هذه قولاً واحداً والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين
ملاصقة لدارين أحدهما مملوك لرجل أجنبي والآخر مملوك لمرأة أجنبية باع أحدهم
شريك الدار المتوسطة بين الدارين الملاصقتين لما نصيبه فيهما من الجار الملاصق من
أحدى الجهتين بثمن معلوم فلما علمت المرأة الملاصقة دارها للدار المبيعة منها تلك الحصة

٢٠ ١٢٨٥

ذی القعدة

٥ ١٢٨٥

محرم

٨ ١٢٨٦

صفر

٢ ١٢٨٧

مطلب لو سكت لا تبطل
ما لم يعلم المشتري والتن

بالببيع والثلث أخذت بالشفعة فور علمها بذلك وأشهدت عليها عند العقار الاشهاد الذي
وتوجهت في وقتها عند القاضي وطلبت المشتري وخاصته لدى القاضي وطلبت الشفعة
طلب خصومة ليكون استلم الببيع وقبل تمام الحكم لها بالشفعة انصر فامن مجلس القاضي
لمجلس آخر فسافر المشتري قبل مجلس القاضي الآخر فلما حضر من سفره طلبته ثانيا
لدى القاضي فصار غ وحاو واستمر يحاول تارة ويسافر أخرى ويهرب الى أن مضى على
ذلك أكثر من سنة والمرأة تشكي للحكومة والقاضي يشكي للحكومة من عدم حضوره
فهل اذا حضر لدى القاضي واستوفت الشفعة شرائطها يقضى للمرأة بالشفعة في نصف
الحصة المذكورة حيث كانت جارة للدار المباعة فيها تلك الحصة الشائعة والمثل - تر جارا
أيضا للمالاشريك فيها ولا في حقوقها ولم يأخذ الشريك في الدار بالشفعة بل سلم فيها ولا يمنع
من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد والخصومة من المرأة لدى القاضي وانما
مضى المدة المذكورة من محاولة المشتري في الحضور لتمام القضاء بالشفعة بعد
الخصومة (أجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة بالشفعة في نصف الحصة المباعة اذا توفرت
شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد
والخصومة لدى القاضي والمثال هذه حيث لم يأخذ الشريك في المبيع بالشفعة وانما
يقضى لتلك المرأة بالشفعة في نصف الحصة المباعة لان المشتري جارا أيضا فهو شافع
والشفعة تثبت لمن اشترى أو اشترى له لامن باع أو بيع له أي وكل بالببيع والله تعالى أعلم
(مسئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة اصلها دار وتهدمت باعوها الرجل اجني
بمن معلوم من الدراهم فلما سلم جارها بالببيع والثلث وهو جارم - لاصق لها وظهر داره
ملاصق للدار المباعة والحائط مشترك بينهما أخذها بالشفعة فور علمه بالببيع والثلث
واشهد على الاخذ بالشفعة عند الدار المذكورة فهل يقضى له بالشفعة حيث تحققت
شروطها واذا تعلل المشتري على الشفيع بان دار الشفيع لها باب من عطفة أخرى لا عبرة
بتعلله حيث كان ناهر دار الشفيع ملاصقا للدار المشفوعة لاسيما ان الحائط مشترك بين
الشفيع والمشتري (أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والا فلا ولا عبرة بتعلل المشتري بان دار الشفيع لها باب من عطفة أخرى
اذ لا يخرج منه عن كونه جارم و جود الملاصقة من احدي الجوانب على انه اذا كانت
الشركة بينهما في تلك الحائط مع ارضها على الشيوع يكون شر يكا أيضا في الحائط وارضها
بخلاف الشركة في البناء فقط فيكون جار لا غير ولو كان باب في سكة أخرى نافذة أو غير نافذة
والله تعالى أعلم (مسئل) في جماعة لهم عقار مشترك بينهم استحقوه بالميراث عن مورثهم ثم باع
بعضهم نصيبه منه لاجني عن الشركا: بمن معلوم بدون علم بعض الشركا: فلما علم بالببيع
وبعد رالثلث أخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت
موانعها يقضى له باخذ المبيع بالشفعة والمثال هذه (أجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة

١٢٨٧

١٩

ذی القعدة

١٢٨٧

٢

رجب

١٢٨٨

١٦

وانتفت موانعها يقضى للشفيع بها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى طندنا بافادة
مضمونها ان شخصاً يملك قطعة أرض عشورية قدرها ثلاثمائة فدان في بلدتين باعهما
صفقة واحدة من آخر بتمن قدرها مائتا اجنبيه بينتمو ويجوار احدى القطعتين المذكورتين
أرض عشورية معلومة لشخص آخر اخذ هذا الشخص احدى القطعتين المذكورتين
المجاورة له بالشفعة بوجهها الشرعى فهل له ذلك بحصتها من الثمن ولا يضر تفريق الصفقة
كما يفهم من اطلاق عبارة العلامة ابن عابدين من الجزء الخامس من رد المحتار غرة
١٥٧ ولا يمنع من ذلك كون الثمن عن القطعتين المذكورتين جملة واحدة (اجاب)
لا خلاف في الحكم لهذا الشفيع عندنا بافاده بالشفعة احدى القطعتين المذكورتين
المجاورة له دون الاخرى اذا استوفيت شرائط الشفعة وانتفت موانعها حيث كانت
احدى القطعتين المذكورتين منفصلة عن الاخرى ولا يمنع من ذلك تفريق الصفقة على
المشتري لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليس فيه فحكم
بما فيها تنبأ فيه اذ امكن في العبد كما يستفاد ذلك صراحة مما نقله العلامة ابن عابدين
في النمرة المذكورة عن درر البحار وشرح المجمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر قطعة أرض زراعة عشورية معلومة القدر فحوار بعة أفدنة بتمن معلوم فيها
ساقية بالانها بعد صدور امر من الحكومة بالبيع والشراء وتحررت له حصة مشحولة بتمن
القاضى ومضى على ذلك نحو عشرين يوماً والا آتى يدهى الحجار أن له الشفعة والحال انه حاضر
في البلد وشاهد بالبيع ولم يمنعه مانع من الاخذ بالشفعة وقت البيع فهل اذا لم يأخذ
بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن ولم يشهد على الاخذ بها والحال ما ذكر تسقط شفيعته
ويمنع من المنازعة والمعارضة للشئ ترى المذكور (اجاب) لا شفعة للجار المذكور في تلك
الارض حيث انما الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع للشئ ترى المذكور وقدر الثمن وتسقط
الشفعة بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون أرضاً عشورية باع اثنان من
الشئ كأن نصيبهما فيها لرجل اجنبي غير احد الشئ كافى في الارض المذكورة بتمن معلوم ثم
بع ذلك بعة من الشئ وحضر احد الشئ كاهن غيبته وعلم بالبيع واخذ المبيع بالشفعة
فدفعه له بالبيع وبالثمن الذي بيعت به فهل والحال هذه اذا ثبت الشفيع اخذ المبيع
بالشفعة فور علمه بالبيع وبالثمن يحكم له بما حيث لم يعلم الشريك بالبيع المذكور الا بعد
حضوره من غيبته (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اطميان عشورية
ويجوارها اطميان عشورية مجاورة لها مجوار ملاصقة لرجل آخر فباعها لاجنبي بتمن
معلوم فبلغ الحجار ذلك من البائع فطلب الشفعة فوراً واشهد على البائع الاشهاد اللازم
لكونه اقرب اليه من المشتري ومن الاطميان المبيعة والاطميان كانت في يده وقت الاشهاد
ثم توجه الشفيع الى جهة الاطميان فوجد قاضى الناحية فاخبره انه يريد التوجه الى

١٢٨٩ ١
مطلب يقضى بالشفعة في
بعض المبيع اذا لم يكن
الشفيع شفعياً في باقيه

جاءى الثانية

١٢٨٩ ١٤

شعبان

١٢٨٩ ٢١

الاطيان المذكورة ولم يقيم دعوى حقة - فقول إذا كان الأمر كذلك لا تسقط شفعة الشفيع بالخيار للقاضي بعد طالب الموائمة فوراً والشاهد على البائع الذي كان العقار في يده حيث لم يوجد تأخير طالب المخصوصة شهر بعد ذلك ولا عبرة بتعلل المشتري بأن الشفيع أخبر القاضي قبل الشهاد على الاطيان المذكورة ويكفي الاشهاد على البائع المذكور حيث كان اقرب من المشتري والعقد (اجاب) حيث توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها بقضى الجار المذكور بها والافلا ومجرد اخبار القاضي بهذا الطلب والاشهاد على البائع على هذا الوجه بأنه يريد التوجه الى الاطيان لا يسقط الشفعة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك داراً باعها لآخر بثمن معلوم وبخوار الدار داره مشتركة بين أخوين مجاورة للدار المبيعة فباع أحد الأخوين المذكورين ببيع الدار المذكورة ترك حقه في الاخذ بالشفعة ولم يعلم الاخر بالبيع المذكور طلب الشفعة في الدار المبيعة فوراً بطلبه بالبيع وقد راعى الثمن فهل والحال هذه يكون للاخ الثاني المذكور حق الشفعة في الدار المبيعة المذكورة ويكون عليه طلبه صحيحاً شرعاً ولا يمتعه من ذلك عدم طالب أخيه المذكور ويكون للاخ الثاني المذكور أخذ جميع الدار المبيعة بالشفعة وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم يقضى للاخ الثاني المذكور بالشفعة في جميع الدار المبيعة اذا أخذها جميعها بالشفعة عنده توفرت شرائطها وانتفاء موانعها ويسقط حق أخيه فيها بتركه بعد العلم واسقاطه قبيل القضاء له بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار أراد بيعها فعرضها على جيرانه فامتنعوا من أخذها وقالوا له بها من شئت فاشترها رجل اجنبي مع علمهم بالبيع والتمن وكتب اشهاد وقتي بحضور جماعة من المسلمين وحضور الجيران ولم يطلب أحد منهم الشفعة حالاً بل بعد مضي مدة ثم من أربعين يوماً طلب أحد الجيران الحاضرين وقت البيع مع علمه بالمشتري وبمقدار الثمن أخذها بالشفعة فهل له ذلك بعد علمه وكونه هذه المدة أم لا (اجاب) لا يقضى للجار المذكور بالشفعة ان كان الواقع ما هو مرسوم بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يعلمون ستمين قد انا اطيافاً عشرين فيهما اشجار وبناء سواق لكل منهم قدر معلوم شائع في ذلك ليس مغزاً فباع أحدهم نصيبه في ذلك لشخص منهم بثمن معلوم قبضه منه ثم حضر شهود من جماعتهم وصلى على قاضيه نصيب شائع في ذلك وتسجل البيع بالتحكيم الشرعية بعد وقوع البيع بين المتبايعين مدة قدرها شهران والآن قام الوصي الذي كان شاهداً للبيع يزعم ان القاصر احق بالشفعة في المبيع فهل والحال هذه يجمع من طلب الشفعة شرعاً للقاصر ولا عبرة بما يزعم واذا توفرت شرائط سماع ما يزعم وانتفت موانعه - يكون له كل المبيع أو ما يقابل نصيب القاصر وما يكون الحكم الشرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان وصي القاصر كان حاضراً يعلم البيع من أحد الثمركا وهو قد دار الثمن ولم يأخذ بالشفعة له جوار المذكور الذي هو أحد الثمركا حتى

١٢٩٠

٣٠

شعبان

١٢٩٠

١٦

جمادى الثانية

١٢٩٠

١٣

محرم

١٢٩٦

١٧

مضى شهران لا يكون له الاخذ له مجوره المذكور بالشفعة بل يسقط حق القاصر من
الشفعة على قول الامام وأبي يوسف ولو كان الثمن مثل القعدة أو اقل خلافاً لمحمد لتصر بهم
بان الخلاف بينهم في السكوت عن طلب الشفعة كالحلاف في التسليم أما إذا لم يوجد
ما يقتضي المنع من اخذها بالشفعة فانه يقضى للقاصر بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت
موانعها وكذا يقضى للشترى بالشفعة لكونه شريكاً كالقاصر ان لم يسلم للشريك في الكل
والا فللشترى اصاله اذا كان شقيقاً لا يحتاج الى الطلب كما في الخاتبة افاده في رد الهتار
من آخر باب ما ثبتت هي فيه وهي على عدد الرؤس لا على قدر الانصياء عندنا خلافاً
لشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة الحفانية
مضمونها وردت افادة من حضرة قاضي افندي المنصورة بخصوص ما صار في مادة الاطيان
العشورية المبيعة من حضرة محمد صدق بك لا تحرو حصل العرض من شخص يسمى محمد
سليمان العريان بأخذها بالشفعة لكونها مجاورة لاراضيه الخراجية وحضرة قاضي
المديرية قال بعدم جواز الشفعة في مثل هذه الحادثة لان الاطيان الخراجية ليست
مملوكة والمزارعون فيها لهم حق المنفعة فقط ورام الاستفتاء من فضيلتكم عن ذلك
فالامل الافادة مما يقتضيه المحكم الشرعي في هذه المادة لاجابة القاضي همارغبه
(اجاب) وردت افادة سعادتكم ومعهام مكتوبة حضرة قاضي افندي المنصورة بقصد
الافادة مما يقتضيه المحكم الشرعي فيما قاله حضرة القاضي المذكور من عدم جواز
الشفعة لصاحب منفعة الارض الخراجية المصروفة بها فيما يبيع من الارض العشورية
المملوكة المجاورة للارض الاولى لانها ليست مملوكة لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة
فقط والذي يقتضيه المحكم الشرعي في ذلك هو كما افاده حضرة القاضي الموصى اليه بناء
على أن اراضي مصر الخراجية آلت لبيت المال فهي سلطانية وعليه العمل من
قديم الزمان فلا شفعة بها ولا فيها والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة الحفانية
حاصلها بناء على ما تحرر من هذا الطرف قد وردت مكتوبة فضيلتكم بانه لا تجوز الشفعة
لصاحب الارض الخراجية المصروفة بها فيما يبيع من الارض العشورية المملوكة
المجاورة للارض الاولى لانها ليست ملكاً لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة فقط كما يقتضيه
المحكم الشرعي بناء على أن اراضي مصر الخراجية آلت لبيت المال فهي سلطانية
وعليه العمل من قديم الزمان فلا شفعة بها ولا فيها وحيث مما توضح بلائحة
اصلاحات المالية المندرجة بمجموع اللوائح وصادر عنها أمر حال انه يجوز لارباب
الاراضي الخراجية التصرف فيها بالمبة والتوارث واسقاط المنفعة والوصاية والايقاف
بعد الاستئذان وصدور أمر حال بذلك فنؤمل أنه بعد اطلاع فضيلتكم على اللائحة
المذكورة وتقدير كون صاحب الاطيان الخراجية المذكورة دفع مقابلتها بكم
بالافادة مما اذا كان مع ما ذكر يجوز الاخذ بالشفعة لصاحبها أم لا (اجاب) وردت

١٢٩٦

١٠

١٢٩٦

٢٦

مكتبة سعادتك وما بها صار مع الوفا والافادة حماية تنضيه المحكم الشرعي في هذه
المادة قد سبقت مكتبة سعادتك عنه في ١٠ الجارى وقيدت في كتاب الشفعة من هذه
الفتاوى بهذا التاريخ حسب الموضح وما اشير عنه الا ان من طرف سعادتك لا يترتب
عليه تغيير المحكم الشرعي اذ المدا في ثبوت حق الشفعة بما يشفع به انما هو على ملك
ارض لمن هي في يده ونحو جهات عن كونهما لبيت المال وبمجرد دفع المقابلة
نما بتقدير وجوده لم يحصل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك رقبة
ساورة لارض مملوكة رقبته الرجل آخر من جهات الثلاث اراد ملك الارض
عها من رجل آخر اجني ليس جار لها ولا شر يكافيا ولا في حقوقها فهل اذا
مع تلك الارض منه بارض اخرى مملوكة للشري يكون الجار المذكور اخذها
يدفع قيمة ما اشتراها به من الارض الاخرى جبراه على المشتري اذا توفرت شرائط
انتفت موانعها ويحكم بذلك (اجاب) نعم للجار المذكور اخذ الارض
التي يبعث بارض اخرى مملوكة للشري بالشفعة بقيمة تلك الارض التي جعلت
الشراء اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ويقضى له بذلك جبراه على المشتري
اذ كروا لله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اشخاص احدهم مسلم والاخران
نصر كوفي طاحونة هو اكل منهم ثلثها على الشيوع فباع المسلم حصته
مسلمين بما تقي يتقو وصرة فيها دراهم مجهولة الصنف والعدد وسرت حجة شرعية
مع وقبل ان يبيع هذا الشريك حصته عرض شراءها على شريكه فامتنع
الا بهما ان تحب فباعها لهذين المشتريين وشريكاه يعلمان ذلك وبعد البيع
حجة توجه المشتريان الى الشريكين واخبراهما بالبيع والثن فطلب الشريكان
يشترى احصتهما ايضا باربع مائة بينت وفاني المشتريان لعدم قدرتهما على ذلك ثم
في ايام اراد الشريكان ان ياخذوا الحصة المتباعدة بالشفعة وادعيا ان عنهما مائة
ان ما في الصرة المجهولة عشر ون قرش من النحاس فهل علمهما بالبيع والثن
بالاخذ بالشفعة وقتئذ مع طلبهما من المشتريين ان يشتريا حصتهما ايضا
اخذ بالشفعة (اجاب) علم الشفيع بالبيع وقد رالثن بعد تمامه وتركه
بالشفعة وقتئذ مانع من الاخذ بها ومبطل لها وهذا على فرض بيان المشتريين
بن مقدر ما في الصرة كما أنه لا يتاقي المحكم بالشفعة مع جهالة الثمن بوجود صرة
لقدروا مشار اليها على فرض بقا جهاتها فلا يتاقي القضاء بالشفعة للشريكين
ورين والحال ما ذكر بدون استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى اعلم
(بافادة من مدير المجيزة مضمونها المرجو من فضيلتك بعد الاطلاع على السؤال
بالى هذه الشفعة افادة المحكم الشرعي وصورة السؤال المذكور ما قولكم في مالك
ليان خراجية اميرية بوجبة بيده من احدى الهالك النهرية وهذا المالك

١٢٩٦

٢٥

جادی الثانيه

١٢٩٨

المذكور اسقط حق منفعة في الاطيان المذكورة لا تحرق نظيره مبلغ معلوم وحرق
التقاضي بينهما وتحرق بذلك حصة المسقط له من احدى المالكين الشرعية وتلك الاطيان
مجاورة لاطيان أخرى خراجية اميرية بيد آخر فقام هذا الآخر الذي بيده الاطيان المجاورة
بريد أخذ الاطيان المسقط منفعتهم المذكورة المجاورة لاطيان به بالشفعة فهل تجرى
الشفعة في تلك الاطيان الخراجية الاميرية المسقط منفعتها ولا (اجاب) لا شفعة شرعا
في اسقاط منفعة الاطيان الخراجية الاميرية اذ هي ليست المال فليس لمن له ارض
يجوارها سواء كانت مملوكة الرقبة له او خراجية اميرية اخذها بالشفعة اذا اسقطت
منفعتها لغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في درب غير نافذ ولها جاران
متلاصقان مشتركان في الطريق المذكور فباعها مال كها لاجار من المذكورين
بثمن معلوم فلما علم الجار الآخر بالبيع وقدر الثمن طلب الاخذ بالشفعة فور عمله بالبيع
المذكور طلب موافقة واشهاد فهل والحال هذه يكون له الاخذ بالشفعة ويقضى لهذا
الجار الشر يلك في الطريق بالشفعة في نصف الدار المبيعة حيث اخذ بالشفعة في كلها
واستوفيت شرائطها او يكون في النصف الثاني الشفعة للشترى ايضا حيث كان مساويا
لمن اخذ بالشفعة في الشركة في الطريق المذكور والجواب (اجاب) نعم يقضى للشترى يلك في
الطريق المذكور بالشفعة في نصف هذه الدار اذا استوفيت شرائطها وانتفت موانعها
والافلا كما ثبتت الشفعة في نصفها الآخر للشترى حيث كان شفعيها أيضا مساويا
لشترى الجار المذكور ولم يسلم للآخر والله تعالى اعلم

١٢٩٨

٨

جمادى الاولى

١٢٩٩

٢٠

* كتاب القسمة *

(سئل) في رجل توفي عن ورثة وترك أشياء ومن جملتها زروع مختلفة الجففس بغير طان
متمدة فاقسموا التركة وقوموا الزروع بثمن معلوم اتفقوا عليه واختص كل واحد
بغيط بقيته التي قوم بها بمعرفة قوتهم ومعرفة أهل الخبرة واستولى عليه ثم بعد ذلك بعدة
أيام طلب بعض الورثة نقض القسمة وابطال التقويم الصادر فيها واعادتها بانافه
لا يجابون لذلك حيث كان ذلك بمضاهم واختيارهم وكل منهم بالغ عاقل رشيد
(اجاب) بعد صدور القسمة صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي
كغير فاحش والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة تقاسموا تركة مورثهم وقبض كل
منهم ما خصه ثم بعد مدة مات أحدهم فاراد الآخر ابطال القسمة فهل حيث وقعت القسمة
صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها واذا ائحل مريدا لابطال بان ما وقع فيه القسمة
لا يخص المورث الاعلى يريد بذلك زيادة نصيبه لا يجاب لذلك حيث اعترف وقت القسمة
بان ذلك موروث عن المورث الاعلى (اجاب) صريح الزبلي وغيره بان الاقدام على القسمة
اعتراف بان المقسوم مشترك فلا يجاب أحد المتقاسمين لنقض القسمة ولا تسمع دعواه
بذلك كما افاده الخبر الرأى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له نصف مكان قابل للقسمة

١٢٦٤

٨

ذى الحجة

١٢٦٤

١٨

وعشرون قيراطا وبقا والباقي ملك للناظر المذكور أيضا ويريد الناظر القسمة وتمييز الملك
من الوقف فهل يجاب لذلك أم لا (اجاب) اذا وقف شخص حصه في عقار كانه يكون
للقاضي مع الواقف اقرارا للملك من الوقف وتمييزه عنه كما في الدر ومنه يعلم جواب السؤال
اذا لفرق بين الناظر والواقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شريكين في
طين ودار ومواشي وسواق وغير ذلك فاقسمه جميع ذلك كله من مدة سبع سنين واختص
كل منهما بما يستحقه وصار كل يتنفع بحصته وحده على الخصوص وحصل لاحدهما يسر
ور واج فهل اذا اراد اخوه أن يرجع ويقتض القسمة وشاركه فيما جدد واشتراه من المواشي
لا يجاب لذلك حيث كانت القسمة السابقة ثابتة بالوجه الشرعي (اجاب) لا يجبر أحد
الاخوين على أن يشارك أخاه فيما بيده من المال الخاص به وليس لاحدهما نقض القسمة
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك زرع منزل ونصف قيراط في ناحية
طنس فاقسمت القسمة بينهما وبين شركائه وأخذ أقل من نصيبه في جهة الخراب بالقهر
والغلبة عنه بواسطة المحاكم الذي كان موجودا هناك فهل اذا ثبت ذلك بالبينه الشرعية
يكون للشريك الرجوع في القسمة ويأخذ ما يخصه بالوجه الشرعي في المنزل المذكور يقول
أدلى الخبر (اجاب) اذا ظهر غبن فاحضر في القسمة وهو ما لا يدخل تحت التقويم فان
كانت بقضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولو وقعت بالتراضي بطل
أيضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى اعلم (سئل)
في رجلين مشتركين مناصفة في صهر يبيع معدا لصب الماء فطلب أحدهما من الآخر أن
يكترى منه حصته أو يكريه أو يهاياه فإلى الا القسمة والحال أن الصهر يبيع تمكن قسمته من
غير ضرر وقسم مثله في البلدة فهل يجبر الممتنع على السكر أو الاستكراه أو المهاداة أو يجاب
للقسمة حيث كان يتنفع كل منهما بنصيبه من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كان
الصهر يبيع كبير اقبالا للقسمة بحيث يكون منتفعا به بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي
كان قبلها قسم بين الشر يكتفي بطلب أحدهما ولا يمكن كذلك لا يقسم بينهما الا برضاها
والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة أخوة اشقاء ورثوا دارا من أبيهم واقسموها فاصاب
اثنين منهم نصفها وجعل لهما في قسمهما رافق ويا يخرجان منه والاثنان الآخران
أخذوا النصف الآخر فاقسموا بينهما مساوية وصار المهر مشتركا بينهما مدة ست عشرة سنة
ثم بعد المدة المذكورة أراد أحدهما أن يمنع الآخر من المرور فهل ليس له ذلك (اجاب)
اذا كان حق المرور لكل من الاخوين المذكورين لا يكون لاحدهما منع الآخر منه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك دارين ثم مات كل من البنين
من ورثة قبل قسمتهما فادورثة أحدهما الاختصاص بدار من الدارين المذكورتين
فهل لا يجابون لذلك بل تقسم الداران بين سائر ورثة البنين بالفريضة الشرعية فيأخذ
كل منهم ما كان يخص والده (اجاب) نعم لا يجابون لذلك بدون وجه شرعي حيث كان

١٢٦٥

٢٢

جادی الاولی

١٢٦٥

٢٢

جادی الثانیة

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

جمادى الثانية سنة

الامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوة فاقسموها مع ما فيها من الابراج بالتراضي بينهم فهل اذا ظهر أن أحدهم اخوة مغلوب في نصيبه ومغبون غلبا فاحشا لا تعهم هذه القسمة ويكون للمغبون غلبا فاحشا فسخناها وبطلانها واذا ادعى أحد الاخوة ان اباه باع له برج حمام في حياته وأنه اعترف بقبض الثمن وكان البيع والاقرار في مرض موت الاب لا يصح - هذا البيع ولا الاقرار ويكون البيع موقفا على اجازة باقي الورثة وكذا الاقرار وموقوف على تصديقهم حيث كان كل منهما للوارث في مرض موته (اجاب) اذا ظهر في القسمة غبن فاحش تنقض وإن وقعت بالتراضي في الاصح والبيع للوارث في مرض الموت ولو عمل القسمة موقوف على اجازة باقي الورثة تصد الامام وكذا الاقرار فيه موقوف على تصديق الباقي عند اصحابنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ثلاثة اولاد ذكر وورثته بنتين ثم توفي في احد الله كور عن ثلاث بنات احداهن قاصرة وعن ولد قاصر وزوجة واقام زوجته وصيا على اولاده ثم توفي ثانیهم عن اخيه واولاد اخيه المذكور بن واختيه ثم توفي ثالثهم عن بنتين قاصرتين وزوجة واقامها وصيا عليها ايضا وعن اختيه والحال ان التركة لم تقسم وبعد ذلك قسمت بينهم بالشرع واخذ كل منهم ما خصه وصار يستقل به مدة سنتين ثم بعد ذلك حصل فيما خص بعضهم اتلاف فهل اذا اراد صاحب البعض المتلف الرجوع في القسمة وما اتلف يكون عليهم سوية لا يجاب لذلك والحال هذه (اجاب) بعد صدور القسمة صحيحة شرعا لا يجاب احدها الشرع ان نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مشتركة غرس في بعضها احد الشرع يكتن فخلا فاراد شر يكتن الاخر ان يشاركه في هذا الفحل فهل لا يجاب لذلك وما الحكم في ذلك (اجاب) قد صرح علماؤنا بأن احد الشرع يكتن اذ ان في الارض المشتركة وطلبا القسمة او احدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت والاهدم بناءه واخذ انقاضه التي بناها لانها ملكه ولا تخرج عن ملكه من غير رضاه وتبقى على ملكه ويكون خاصا حال البناء نصيب شر يكتن وشاغل لملكه بملكه فيؤثر بالرفع ان طلب والغرس مثل البناء فالفحل المذكور لمن غرسه وليس لشر يكتن في الارض مشاركتة فيه بدون ما يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا بالميراث الشرعي عن والدهما فاقسمها بالتعديل ووضع كل يده على ما خصه وبناه من مدة ست سنين فهل اذا اراد احدهما ان ينقض القسمة المذكورة لا يجاب لذلك خصوصا ويبدأ احدهما وثيقة شرعية بالقسمة والتراضي والتخلص بينهم (اجاب) نعم لا يجاب احدا الاخرين ان ينقض القسمة بدون مسوغ شرعي حيث وقعت صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف ثلاثة من الله كور فبلغوا واكتسبوا منفردين عن ابيهم في الكسب المذكور والهل واشتروا بكتبهم عقارات واميانا وغير ذلك لا تقسم بحجج تشهد لهم فهل اذا اراد

1570

57

رجب

1570

^

1570

13

1570

13

أحدهم القسمة يجاب لذلك ولا دخل لابيهم في ذلك وانما خلفه (اجاب) ما اشتراه
الاولاد لا بنفسهم والحال ما ذكر ملك لهم فاذا اراد أحدهم قسمة نصيبه عن اخوته يجاب
لذلك حيث لا مانع من القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذكر و
انثا وترك ما يورث عنه شرعا فاستقر الاولاد في معيشة واحدة مدة الى ان حصلت قسمة
بينهم واخذ كل منهم نصيبه من تركته ابيه بالفريضة الشرعية وصاد كل منهم يتصرف في
نصيبه على حدة مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك مات أحدهم عن اولاده البنين
فاراد بعض الاخوة الرجوع على اولاد اخيه الميت متعللين بان مات تركه اخوه مشتركين
بينهم فهل اذا أثبت اولاد الاخ القسمة بين الاعمام وبين ابيهم الميت قبل موته
واختصاصه بما يرثون مشاركتهم له فيه بالينة الشرعية واخذ كل منهم نصيبه من تركته
أبيه لا يكون لهم منازعة اولاد الاخ بعد ذلك لاسيما ان بعض الاخوة مقر ومترف بذلك
وهل اذا كان للميت على اخوته دين بالينة الشرعية يكون لاولاده مطالبة به (اجاب)
لوارث المتوفى المطالبة بما ثبت شرعا لمورثه من الدين واذا تحققت القسمة الشرعية بين
الاخوة لا يكون لأحدهم نقضها يدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
يملكون يمتين كل بيت على حدة فاشترى رجل اجنبي قيراطين في كل منهما من أحد
الشركاء على الشيوع والآن يريد القسمة وأحدهم في بيت منهما جبر على الشركاء فهل
لا يجاب لذلك شرعا ولا يكون له جبر الشركاء على القسمة حيث كان لا يقبلان القسمة
(اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
اربعة بنين وعن زوجته من مدة سبع سنين أحدهم معزول عن والده لكونه من زوجة
أخرى وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وأطيان زراعة وغير ذلك وعليه دين
للناس فدفع الابن المعزول ما يخصه في الدين فهل يكون له أخذ ما يخصه في جميع ما تركه
والده مما يورث عنه شرعا من الدار وغيرها (اجاب) يقسم جميع ما تركه المتوفى
المذكور بعد أداء ما ثبت عليه من الدين على جميع ورثته بحكم الفريضة الشرعية بينهم
وليس لأحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه شرعا يدون مخصص شرعي وفي رد
المهاجر من فصل في الحبس عن جامع الفصولين لو ارادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهم
فاتفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه ونفذوا صاياه من ماله فلم لهم ذلك ولو اختلفوا فالوصي
ببعض الدينه ووصاياه ولا يلتفت الى قوله ثم قال وجاز لأحد الورثة استخلاص العين من
التركة لاداء قيمته الى الغرماء لا الى الوارث الاخر اه وفيما عنه عليه دين غير مستغرق
فللمحاضر من ورثته بيع حصته لمحضته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك
الوارث الاخر اذا الدين لم يستغرق اه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين
اثنتين لأحدهما فيه السدس والاخر فيه الباقي فهل اذا كان البيت كبيرا يمكن قسمته
افرازا ويمكن انتفاع كل بنصيبه بعد القسمة وطلب أحدهما القسمة بالماياة بالزمان

شعبان

٢٧

١٢٦٥

رمضان

١٧

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

سنة رمضان

١٢٦٥

٢٩

ذى القعدة

١٢٦٥

٠

ذى الحجة

١٢٦٥

٩

ذى الحجة

١٢٦٥

٢٠

محرم

١٢٦٦

٩

بان يسكن في جميع المكان - الى قدر ما يخصه من الاشهر يحجب لذلك ولا يحجب وإذا
طالب الافراز وكان ينتفع بنفسه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يحجب القاضى
لذلك ويجبر الممتنع (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل
ب حصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ويجيب طالب المهايأة بالزمان أو المكان
ان لم يطلب قسمة الافراز فيقبلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصته في
مكان مشترك بينه وبين آخرين قدرها السدس والمكان لا يقبل القسمة ولا يسع
ساكني الجميع فإراد صاحب السدس ان يسكن فيه ويقسمه بالمهايأة بالزمان كل خمسة
أيام يسكن السادس او كل خمس جميع يسكن السادسة فهل يحجب لذلك (اجاب) يحجب
أحدان شركاء للمهايأة بالزمان أو المكان والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت
مشترك بين رجلين لأحداهما مشروق قيراطا وللآخر أربعة قيراط وهو قابل للقسمة
بالافراز فطالب صاحب المشرين قيراطا قسمة فهل يحجب لذلك جبراً على صاحب
الاقول (اجاب) يقسم المكان المذكور بطلب صاحب الكثير جبراً حيث انتفع
بنفسه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وان لم ينتفع الاخر اقله حصته على ما عليه
المعول والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة ثلاثة اقسموا ما تركه اوصولهم لهم اثلاثاً من
فحل واشجار ودار وغير ذلك مما يورث شرعاً من نخوة ثمانين سنة وز يادق وصار كل منهم
يتصرف فيما يخصه مع وجود الآخر المدة المذكورة من غير منازعة ثم مات كل منهم عن
ورثة من مدة سنيين مضت فأراد ورثة أحدهم الا أن نقض القسمة التي صدرت من
الاصول من قديم الزمان فهل لا يجابون لذلك شرعاً ولا تسمع دعواهم القين مع الانكار
بعد مضي هذه المدة (اجاب) اذا قسم الورثة التركة لا يحجب أحدهم ولا وارثه
لنقض القسمة بدون وجه شرعي ولا تسمع الدعوى والحال هذه مع الجمكن بعدم مضي
هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة وحوانيت ملوك لرجلين لأحدهما
الثلاثان وللآخر الثلث أراد أحدهما قسمة ما ذكر فهل يحجب طالب القسمة في الوكالة
حيث كانت تمكن قسمتها ولا يحجب في الحوانيت حيث لم تكن قسمتها بالافراز
ويتهايان فيها وإذا وكل أحدهما وكيل في محاصمة شريكه والتداعي معه وكان بالتعا
رشيد اعني يحسن الدعوى وأي شريكه يحجب لذلك وليس له توكيله بدون رضا
(اجاب) يقدم العقار المشترك اذا كان قابلاً للقسمة بطلب ذى الكثير ويعتبر قبول
القسمة في الحوانيت المذكورة بالنظر لعمومها لا لكل واحد على حدة لانها من جنس
واحد فهي كالبيوت من دار واحدة قال في الواقعات التوكيل من غير رضا الخصم
والموكل صحيح مقيم لا يصح وعندهما ايصح والفقهاء أبو الليث كان يفتى بقولهما قال
شمس الأئمة الخواني في ادب القاضى المفتي مخير في هذه المسئلة ان شاء أفتى بقول أبي
حنيفة وان شاء أفتى بقولهما قال رحمه الله تعالى ونحن نفتي أن الرأى الى القاضى أه

أحدهم القسمه يجب لذلك ولا دخل لأبيهم في ذلك وإنما له خلفه (اجاب) فما اشتراه
الاولاد لا نفهمه والحال ما ذكر ملك لهم فاذا أراد أحدهم قسمه نصيبه من أخوته يجب
لذلك حيث لا مانع من القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذكر
وانثا وترك ما يورث عنه شرطا فاستقر الاولاد في معيشة واحدة مدة الى ان حصلت قسمه
بينهم واخذ كل منهم نصيبه من تركه ابيه بالقرينة الشرعية وصار كل منهم يتصرف في
نصيبه على حدة مدة تزيد على خمس عشر سنة ثم بعد ذلك مات أحدهم عن اولاده البنين
فاراد بعض الاخوة الرجوع على اولاد أخيه الميت متعللين بأن مات تركه أخوه مشترك
بينهم فهل اذا أثبت اولاد الاخ القسمه بين الاعمام وبين أبيهم الميت قبل موته
واختصاصه بما يريدون مشاركتهم له فيه بالبنية الشرعية واخذ كل منهم نصيبه من تركه
أبيه لا يكون لهم منازعة اولاد الاخ بعد ذلك لاسيما أن بعض الاخوة مقررون بذلك
وهل اذا كان للميت على أخوته دين بالبنية الشرعية يكون لاولاده مطالبته به (اجاب)
لوارث المتوفى المطالبة بما ثبت شرطا لمورثه من الدين واذا تحقققت القسمه الشرعية بين
الاخوة لا يكون لأحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
يمسكون بينين كل بيت على حدة فاشترى رجل أجنبي قيراطين في كل منهما من أحد
الشركاء على الشيوع والآن يريد القسمه وأحدهم الى بيت منها جبر على الشركاء فهل
لا يجب لذلك شرطا ولا يكون له جبر الشركاء الى القسمه حيث كانا لا يقبلان القسمه
(اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
أربعة بنين وعن زوجته من مدة سبع سنين أحدهم معزول عن والده لكونه من زوجة
أخرى وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وأطيان وزراعة وغير ذلك وعليه دين
للناس فدفع الابن المعزول ما يخصه في الدين فهل يكون له أخذ ما يخصه في جميع ماتركه
والده مما يورث عنه شرطا من الدار وغيرها (اجاب) يقسم جميع ماتركه المتوفى
المذكور بعد أداء ما ثبت عليه من الدين على جميع ورثته بحكم القرينة الشرعية بينهم
وليس لأحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه شرعا بدون تخصص شرعي وفي رد
المتاومن فصل في المحبس عن جامع الفصولين لو ارادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لم
فانفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه ونفاذ وصاياه من ماله فلم لهم ذلك ولو اختلفوا فالوصي
ببعض الدينه ووصاياه ولا يلتفت الى قوله ثم قال وجاز لا حد الورثة استخلاص العين من
التركة لاداء قيمته الى الغرماء لا الى الوارث الاخر اه وفيما عنه عليه دين غير مستغرق
فالحاضر من ورثته يبيع حصته لخصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانهم ملك
الوارث الاخر اذا الدين لم يستغرق اه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين
اثنتين لأحدهما فيه السدس وللآخر فيه الباقي فهل اذا كان البيت كبيرا كان قسمته
افرازا ويمكن انتفاع كل بنصيبه بعد القسمه وطلب أحدهما القسمه بالباقي بالزمان

شعبان
٢٧

١٢٦٥

رمضان

١٧

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

سنة رمضان

١٢٦٥

٢٩

ذى القعدة

١٢٦٥

٥

ذى الحجة

١٢٦٥

١

ذى الحجة

١٢٦٥

٢٠

محرم

١٢٦٦

٩

بان يسكن في جميع المساكن على قدر ما يخصه من الاشهر يجب ان لا يجاب واذا
طالب الافراز وكان ينتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول بحجبه القاضي
لذلك ويجوز الممتنع (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل
ب حصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ويجب ان لا يجاب طالب المهايأة بالزمان أو المكان
ان لم يطلب قسمة الافراز فيما يقبلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصته في
مكان مشترك بينه وبين آخرين قدرها السدس والمكان لا يقبل القسمة ولا يسع
سكنى الجميع فارد صاحب السدس ان يسكن فيه ويقسمه بالمهايأة بالزمان كل خمسة
أيام يسكن السادس او كل خمس جمع يسكن السادسة فهل يجب لذلك (اجاب) يجب
أحد الشركاء للمهايأة بالزمان او المكان والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت
مشترك بين رجلين لأحدهما عشرة قيراط وللآخر أربعة قيراط وهو قابل للقسمة
بالافراز فطالب صاحب العشرين قيراطا قسمة فهل يجب لذلك جبراً على صاحب
الاقول (اجاب) يقسم المكان المذكور بطلب صاحب الكثير جبراً حيث انتفع
بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وان لم ينتفع الاخر اقله حصته على ما عليه
المعول والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة ثلاثة اقتسموا مائة كاه أصولهم ثم انزلنا من
نخل واشجار ودار وغير ذلك مما يورث شرعاً من نخوته ما نزل سنة ووز يادة وصار كل منهم
يتصرف في ما يخصه مع وجود الآخر المدة المذكورة من غير منازعة ثم مات كل منهم عن
ورثة من مدة سنة مضت فارد ورثة أحدهم الآن نقض القسمة التي صدرت من
الأصول من قديم الزمان فهل لا يجابون لذلك شرعاً ولا تسمع دعواهم القين مع الانكار
بعد مضي هذه المدة (اجاب) اذا اقتسم الورثة التركة لا يجب أحدهم ولا وارثه
لنقض القسمة بدون وجه شرعي ولا تسمع الدعوى والحال هذه مع التمكن بعدم مضي
هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة وحوانيت مملوكة لرجلين لأحدهما
الثلثان وللآخر الثلث أراد أحدهما قسمة ما ذكر فهل يجب طالب القسمة في الوكالة
حيث كانت تمكن قسمتها ولا يجب في الحوانيت حيث لم تكن قسمتها بالافراز
ويتم ايان فيها واذا وكل أحدهما وكلا في مخاصمة شريكه والتداعي معه وكان بالغاً
رشيداً عن محسن الدعوى وأبى شريكه يجب لذلك وليس له توكيله بدون رضاه
(اجاب) يقسم العقار المشترك اذا كان قابلاً للقسمة بطلب ذي الكثير ويعتبر قبول
القسمة في الحوانيت المذكورة بالنظر لمجموعها لا لكل واحد على حدة لانها من جنس
واحد فهي كالبيت من دار واحدة قال في الواقعات التوكيل من غير رضا الخصم
والموكل صحيح مقيم لا يصح وعندهما يصح والفقهاء أبو الليث كان يفتي بقولهما قال
نفس الامة الموالي في ادب القاضي المتقي مخير في هذه المسئلة ان شاء أفتى بقول أبي
حنيفة وار شاء أفتى بقولهما قال رحمه الله تعالى ونحن نفتي أن الرأي إلى القاضي أه

معز بالخلاصة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة لهم منزل مشترك بينهم بالسوية
 جدد أحدهم في أرض نربة منه عمارة جسيمة فأراد الشرى كان بعد موت الباقي تمكليف
 ورثته قلع البناء وتسليم حصته ما خالية أو يأخذ من ما يخصهما في الأرض والبناء
 ولا يدفعان شيئاً مما دفعه أخوهما في العمارة فهل لا يجبان لذلك وما الحكم في بناء
 أحد الشرى كافى الأرض المشتركة من ماله لنفسه (أجاب) صرح علماؤنا بأن
 الشرى يكاد ابني في الأرض المشتركة بغير إذن باقي الشرى كافى وظللت القسمه يقسم فإذا
 وقع بناء أو في نصيبه فيها أو الأهدم وهذا إذا بنى بأجار وألات هي له ولا يجبر وارث الباقي على
 إعطاء شيء من بناء مورثه لشرى يكد بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى نصف دار من آخر من مدة سبع سنين ويده وثيق بذلك ثابتة المضمون بالبينة
 الشرعية فهل إذا أراد المشتري للنصف أن يقاسم شرى يكد في الدار المذكورة وكانت
 تقبل القسمه يجاب لذلك ولا يكون لشرى يكد منعه منها بدون وجه شرعى (أجاب)
 يقسم المال المشترك يطلب أحد الشرى كافى أن تنفع كل حصته بعد القسمه وليس لأحد
 الشرى كامن شرى يكد من الانتفاع بخصته بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجلين لهما وكالة وحنوتان لأحدهما فيها الثلث وللآخر الثلثان فطلب صاحب
 الثلث القسمه بالمهايا بالزمان أو المكان وأقام عنده وكيفية لا يقوم مقامه في ذلك مع
 شرى يكد فهل إذا كانت قابلة لذلك يجاب صاحب الثلث إلى القسمه بالزمان أو المكان
 ويقوم وكيفية مقامه في ذلك وللحاكم الشرعى إجابته في ذلك (أجاب) إذا لم يكن
 المكان قابلاً للقسمه الا فراراً أو كان ولم يطلبها من يجاب لها وطلب أحد الشرى يكد
 المهايا بالزمان أو المكان أجابه القاضي لذلك وإن أبى الآخر ذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في دار مشتركة بين ابني عم بالميراث الشرعى عن أصولهما الكل منهما نصفها
 مات أحدهما عن ورثة قبل قسمتها الآن أراد ابن العم المذكور للذى كان في النظام
 قسمتها وأخذ كل ذي حق حقه فغناه ورثة ابن عمه متعللين بأنها قسمت سابقاً فأنكر
 دعواهم فهل إذا لم تثبت وادعواهم القسمه بالوجه الشرعى يكون لابن العم مطالبتهم
 بقسمتها بالطريق الشرعى وأخذ كل ذي حق حقه (أجاب) يقسم المشترك بطلب أحد
 الشرى كافى أن تنفع كل نصيبه بعد القسمه إذا لم تثبت القسمه السابقة مستوفية شرائطها
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في دار أقسموها قسمه أفرار من مدة
 ست سنوات وكل وضع يده على ما خصه بالقسمه وبنى فيه وبعد مضي هذه المدة
 أحد الشرى كافى أنه غيب في القسمه غيباً فاحشاً فهل تسمع دعواه الغيب الفاحش بعد مضي
 هذه المدة وحصول البناء من كل فيما خصه مواد أثبت الغيب الفاحش بالبينة تنقض
 القسمه المذكورة (أجاب) قال في التنوير ولو ظهر غيب فاحش في القسمه بطات ولو
 وقعت بالترافى في الأصح وتسمع دعواه في ذلك إن لم يقر بالاستيفاء وإن أقربه لا اه

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٤

صفر

١٢٦٦

١٥

ربيع الاول

١٢٦٦

١٤

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وترك دورا في زقاق غير نافذ
واسع ورأسا كنين فيها من غير قسمة إلى أن مات الأولاد الذكور عن أولاد ذكور وراث
فأراد أولاد الأولاد قسمة الدور المذكور بينهم فامتنع بعضهم لكونه سائلا في دارا كبر
من باقي تلك الدور وادعى أن أباه قسم مع الأولاد وادعى بهذه الدار التي هي أكبر وانه
اشترى الزيادة التي فيها بعد القسمة والحال أنه لا يدين له على القسمة ولا الشراء والدور
قابلة للقسمة فهل يجبر الممتنع على القسمة وتقسيم الدور كلها بين الورثة بالوجه الشرعي
وإذا ادعى الممتنع أيضا أن أباه اشترى الرحبة التي أمام الدور ولا يدين له إلا عبدة يدعواه
وإذا أظهر وثيقة مقطوعة الثبوت بيده لا يعمل بها (أجاب) إذا لم تثبت قسمة العقار
المشترك بالوجه الشرعي يجاب طالب القسمة في العقار المذكور حيث أحق القسمة
وانتفع كل بحصه بعدها ولا اعتبار بدعوى الشراء من مدعيه بدون إثباته ولا بصك لم
يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنتين وترك ما يورث
عنه شريفا من دار وغيره فاقسمه وأما تركه والدهم بالوجه الشرعي وأخذ كل نصيبه
واستقل به وترك البنات حقهما للأخوين برضاهما بحضور الحاكم الشرعي وكتب
بالقسمة وثيقة شرعية ثابتة المضمون بالدين الشرعي مشمولة بتجتم قاضي ناحيته من
مصدقين من زينة ثم مات أحد الابنين عن ورثة ومات البنات أيضا فأراد الم
الآن نقض القسمة وإبطال ما عمل بالإنابة كرهه إياها فأنكر أولاد أخيه دعواه ولا يدين له على
ذلك فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نقضها حيث وقعت عن تراض وبني كل نصيبه
ولا عبدة يتعلمه ويمنع الم من معارضة ورثة أخيه بدون وجه شرعي (أجاب) لا تنقض
القسمة بمجرد دعوى الم إلا كراهة عليه إذا وثق أنبائه ويمنع من معارضة ورثة أولاد أخيه
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثة دارا عن مورثهم وفيهم قاصر
فبني أحد الورثة فيها مكانا لنفسه من ماله الخاص به وأراد بعض الورثة جعله ميراثا لكونه
وقت البناء كان قاصرا فهل يكون باقيا على ملك الباقي ولا يجاب بعض الورثة لجعله
ميراثا بدون وجه شرعي (أجاب) صرح علماؤنا بأنه إذا بني أحد الشركاء في المكان المشترك
بغير إذن الشركاء وطليت القسمة يقسم فإذا وقع بناء في نصيبه فيها والاهدم وهذا
إذا بني بأجار أو آلات هي له وإن بني بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما
وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العمارة وإن بناء من النقض المشترك
ومن ماله خاله ملك له بنقضه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك
فالقول قول الباقي فيه بيمينه والبينة على جهة الشركاء المدعين أدهم خارجون عنه وهو
فويديو الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار لابنتين لأحداهما في ربيع وللاخر
الباقي فطالب صاحب الربع القسمة بالزمان أو المكان فهل يجاب لذلك أولا (أجاب)
لاصح أن القاضي يباين بين الشر يمين جبر اطلب أحداهما أن لم تطلب قسمة الأفرار

١٢٦٦

١٢

جادی الاولی

١٢٦٦

١

جادی الثانیة

١٢٦٦

رجب

١٢٦٦

١٣

مع قبولها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور و بنت وزوجة
وموصى له بن ماله وهو ابن ابن مات قبله فخير قاضي الناحية وقسم التركة بين الذكور
والموصى له ولم يورث الزوجة والبنت فهل تنقض القسمه بالنظر للبنت والزوجة
أم لا (اجاب) نعم تنقض القسمه ولكل من زوجة المتوفى وبنته اخذ ما يخصهما
من جميع ماتر كه بعد الوصية بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك
اولاد أربعة في معيشة واحدة وترك ما يورث شرعا من نخل وغلة ونقود وغيرها فمات
احد الاخوة عن ابن فاراد ابن الابن ان يقاسم الاعمام فيما يخص والده في التركة
ونماها حيث لم تقسم التركة فهل يجب لذلك (اجاب) تقسم التركة ونماها بين
ورثة الميت ومن مات منهم قبل القسمه كان نصيبه منها لوارثه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات أحدهم قبل قسمه التركة
عن اولاد قصر فاستمر واعم عمهم في معيشة واحدة مدة من السنين فماتت وبسبب
سعي العمين واولاد اخيم ما فهل اذا ارادوا القسمه الا ان تقسم مع عمها بين العمين واولاد
أخيم ما بالفرضة الشرعية ولا يكون لأحد العمين الاختصاص بشئ زائد عن ذلك
بدون وجه شرعي (اجاب) تقسم تركه الميت الاول وعمها وبين ورثته ومن مات منهم
قبل قسمتها كان ما خصه من ذلك لوارثه وليس لأحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما
يخصه بدون محض شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارين عن مورثهم
وبعضهم قاصر فهل اذا حصلت قسمه بينهم والحال هذه باقامة رجل قيميا وظهر فيها
حيث وغبن فاحش يكون للقصر وقت القسمه التي حصل الحيف والغبن الفاحش في
نصيبهم بها نقضها (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمه بطلت ولو وقعت بالتراضي
في الاصح والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين رجلين مناصفة فاقسماه
ثم ظهر في القسمه حيف وجور على أحدهما فهل تنقض وترد شرعا اذا تحقق الحيف
لا سيما اذا لم يحدث الخائف بابا ولم يقيم جدارا ولا بناء فيما أخذه (اجاب) لو ظهر غبن فاحش
لا يدخل تحت التقويم في القسمه فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا لا ن تصرف القاضي
مقيما بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تبطل ايضا في الاصح لأن شرط جوازها
المعادلة ولم توجد فوجب نقضها أفاده في الدر والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
يمسكان دارا على السوية فاقسماهما مناصفة ورخصي كل بنصيبه ووضع يده عليه مدة
من السنين فهل والحال هذه اذا اراد أحدهما نقض القسمه بلا مسوغ لا يجب لذلك
(اجاب) نعم لا يجب أحدا الشرى يكن انقض القسمه بدون وجه شرعي حيث وقعت
صحبة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة بمصر القديمة عملوكة لرجلين مناصفة فهل اذا
طلب أحدهما المهايأة فيها بالزمان كشهرين وشهر يجب لذلك فهران الممتنع
(اجاب) نعم يجب أحدا الشرى يكن اطلب المهايأة وللقاضى جبر الشرى الا ان

رجب سنة

٢٨ ١٢٦٦

شعبان ٢٨ ١٢٦٦

٢٨ ١٢٦٦

ذى القعدة ١٤ ١٢٦٦

ذى الحجة ٢٣ ١٢٦٦

محرم ١ ١٢٦٧

١٢ ١٢٦٧

عليها ان أبي مالم يطلب القسمه فيما يقيم والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين ثلاثة ائلاما لا يقبل القسمه بالاقرار استأجره أحدهم باجرة معلومة مشاهرة ثم سكنه أياما فهل اذا فسخ عقد الاجارة وطلب أن يقسمه لا يجاب لذلك حيث كان غير قابل للقسمه بالاقرار واذا اطلب شريكاه القسمه والمهاياة بالزمان لينتفع كل بشهر أو بسنة يجابان لذلك ويجبر بشريكاه ما على ذلك (أجاب) اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه قسم بطلب أحدهم وان ضرر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذى النفع لا بطلب الآخر وهو الاصح كما في الملتقى وغيره واذا كان البيت المذکور غير قابل للقسمه بالاقرار يجاب طلب المهاياة لما جبر على الشريك الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في دار خربة مشتركة بين ثلاثة لسكنى منهم الثلث ولا أحدهم دار بجوارها ملك له خاصة فأراد اخذ نصيبه من الدار المذكورة المشتركة ليضفه لداره فهل يجاب لذلك ويجبر باقي الشركاء على القسمه حيث كان كل منهم ينتفع بنصيبه بعدها (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بمحصته بعد القسمه و بطلب ذى الكثر ان لم ينتفع الاخر لانه حصته وان ضرر الكل لم يقسم الا برضاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجتيه وترك ابعاديه اقسمه ناهينن قسمه اقرارا بالقرينة الشرعية وأقامت كل منهن وكيلها شرعيا عنها وقت القسمه وخرج لسكنى منهن تقسيط ديوانى بذلك وأقر كل منهن باستيفاء حقه وبعد مضي أربع سنين تريد احدى الزوجتين نقض القسمه واعادتها نائيا متعلقة بأن ما أخذته ردى فهل لا تجاب لذلك شرعا حيث وقعت القسمه المذكورة بين الوكيلين كلاهما دون غيب وحيف (أجاب) اذا قسم المال المشترك بين الشركاء وأقر كل باستيفاء نصيبه فلا تسمع دعوى الغلط والغبن الفاحش من كل واحد منهم بعد ذلك كما في واقعات المفتين والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لم يبيت يسكن سكنى الجميع و يقبل القسمه اقرارا بالمهاياة مكانا وزمانا طلب بعضهم القسمه وامتنع الاخر منها عنادًا واغاطة لما لبها فهل اذا كان ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه وكان المسكن يقبلها بالاقرار والمهاياة بالزمان وبالمسكن يجاب طلب القسمه ولا عبرة بامتناع آبيها والحال هذه (أجاب) يقسم المنزل المشترك قسمه اقرارا بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بمحصته بعد القسمه ويجبر الاخرى منها عليها والحال هذه ويهاين فيه القاضى بينهم ان لم تطلب قسمه الاقرارا مع احتمالها والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة يملكون دورا ويستحقون منفعة ارض اقسموها كلامن الدور والارض بينهم على قدر حصصهم وأخذ كل منهم ما خصه بطريق القسمه واستولى عليه مدة ثلاث سنين بعد ان أسقط كل منهم حقه من منفعة الطين فيها خرج للاخر بالقسمه فهل اذا أراد أحدهم ابطال القسمه فيما ذكر الواقعة بينهم بالتراضى واعادتها نائيا لا يجاب لذلك

١٢٦٧

٤

صفر

١٢٦٧

١٨

ربيع الاول

١٢٦٧

١٦

ربيع الثاني

١٢٦٧

١٧

ربيع الثاني
سنة ١٢٦٧

جمادى الاولى

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

٢٧

جمادى الثانية

١٢٦٧

٤

رمضان

١٢٦٧

٢٨

حيث وقعت بتراضيهم ما ولم يظهر فيها غبن فاحش (اجاب) اذا اقتسم الاخوة العقار المشترك بينهم بالتراضي لا يكون لاحدهم نقض القسمة بدون وجه شرعي كما انه ليس له الرجوع فيما اسقط حقه في منفعة من أرض الزراعة الاميرية لشريكه اسقاطا مستوفيا شرائط القسمة والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة يملكون عقارا من بيوت وأرض زراعية اقتسموه بينهم وأخذ كل منهم نصيبه وتراضوا على ذلك ثم بعد القسمة والتراضي ظهر ان نصيب أحدهم بعضه مملوك لجماعة آخرين فهل اذا ثبت ذلك بالبينات الشرعية تجدد القسمة ثانية أو يأخذ كل نصيبه مثل الآخر بالوجه الشرعي ولا عبرة بهذه القسمة (اجاب) اذا اقتسم الشركاء العقار المملوك لهم واستحق بعض معين من نصيب أحدهم لا تنسخ القسمة اتفاقا على الصحيح أي ويرجع في نصيبه شر يكره وفي استحقاق بعض شائع في الكل تنسخ اتفاقا وفي استحقاق بعض شائع من نصيبه لا تنسخ جبر ابل المستحق منه يرجع بحصة ذلك في نصيبه شر يكره ان شاء الله تعالى القسمة دفعا للقصر والتشقيص كذا في الدر المختار ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في مكانين مجاورين لبعضهما يتوصل من كل منهما الى الآخر من الاعلى والاسفل موروثين لجماعة بعضهم قاصروا بعضهم بالغ وعلى القصر وصى من قبل القاضي فأراد بعض البالغين قسمة المكانين بينهم وبين القصر فطلب من الوصي ذلك ليقتص كل نصيبه فهل يكون للوصي مقاسمة البالغ وجمع نصيب محاجيره القصر في جهة معينة من المكانين خصوصا اذا ثبت المصلحة في ذلك واذا امتنع بعض البالغ عن القسمة يجبر عليه بحيث لا ضرر فيها (اجاب) اذا كان الورثة صغارا وكبارا وكانهم حضور تجوز قسمة الوصي ويأخذ حصص الصغار جملة واحدة كما في أدب الاوصياء ومهر حوايا الجبر على القسمة بطلب ذي الكثير وبأن كل دار تقسم على حدة عند أبي حنيفة مطلقا وعند صاحبيه يكون الرأي للقاضي اذا كانت الدورتان في مصر واحد وان كانت في مصرين فكل على حدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما دار مشتركة بينهما كل واحد منهما النصف وتلك الدار ليست قابلة للقسمة الاقراز فأراد أحدهما الشر يكره أن يقسم مع شريكه مهاياة لكل منهما شهر فهل يصح ذلك ويجبر الشر يكره على الممتنع حيث كانت الدار صغيرة وليست قابلة للقسمة الاقراز (اجاب) يجاب الشر يكره لطلب المهاياة ويجبر الا في طلبها والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان قطعة أرض مناصفة ثم قسما وبني احدهما في نصيبه فادعى الثاني ان في القسمة غبا فاشا فهل اذا تبين لدعواه وجه بحضور أهل الخبرة ماذا يكون الحكم في ذلك لاسيما ان الأرض المذكورة مملوكة الرقبة خير أميرة (اجاب) لو ظهر في القسمة غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم ان كانت بقضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضي مقيم بالعدل ولم يوجد ولو بالتراضي تبطل ايضا في الاصح ان لم يقرب بالاستيفاء فان اقرب به لا تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض على ما أفاده في الدر المختار

المختار والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن امها وعن زوجها وعن ابن قاهر
منه وعن ابن وبنت من غيره وتركت ما يورث عنها شرعا من عقار ومصاغ وغير ذلك مما
يورث عنها فوضع زوج بنتها يد على خلفاتها قبل القسمه في غيبة الزوج فهل اذا حضر
الزوج من غيبته واجتمع الورثة يقسم جميع ما ثبت انه تركه عنها بين جميع الورثة
بالقرينة الشرعية وليس لبعض الورثة الاختصاص بشئ من تركها بدون وجه شرعي
(اجاب) نعم تقسم تركه الميته المذكورة بين جميع ورثتها بالقرينة وليس لاحد منهم
الاختصاص بشئ زائد منها عما يخصه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات عن اربعة بنين اقدمهم بالهروسة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش
وغير ذلك ومن جملة ماتر كه لطيان زراعة فهل يكون لذلك الابن المذكور مقاسمة
اخوته في جميع ماتر كه والدهم بالوجه الشرعي ولا تضر اقامته بالهروسة (اجاب) للابن
المذكور اخذ ما يخصه في تركه والده من جميع ما يورث عنه شرعا وقسمته معهم حيث
لا مانع وليس لباقي الورثة منعه من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قيرلطا
ونصفه في مكان مشاعا ولم ينتفع بما يملكه وطلب قسمته بالمهاياة من شهر أو سنتين فهل
يجاب طالب المهاياة اذا امتنع شر يكه منها يجبر عليها (اجاب) يجاب طالب المهاياة
ويجبر الا في عنها عليها حيث لا قسمه بالاخر اذا والله تعالى اعلم (سئل) في معصرة لا يمكن
جعلها معصرتين وهي مشتركة بين رجلين فطلب احدهما قسمتها وامتنع الاخر فهل
لا يجاب طالب القسمة حيث لم ينتفع كل من الشر يكتن بعد القسمه من جنس الانتفاع
الاوّل او كيف الحال (اجاب) نعم لا يجاب طالب القسمه والحال بهذه والله تعالى اعلم
(سئل) في مكان مشترك بين جماعة بعضهم ساكن فيه والبعض الاخر غير ساكن
طلب ذلك البعض الغير الساكن قسمة المكان المذكور بالمهاياة ويريد محاسبة الشركاء
بالمهاياة فيما مضى من السنين الخالية من سكناه فهل ليس له ذلك حيث لم يعقدوا
المهاياة فيما مضى وتكون المهاياة في المستقبل (اجاب) يجاب احدا الشر كاه لطلب
المهاياة ويحكم له بذلك من وقت الطلب لا في الماضي والله تعالى اعلم (سئل) في دار
لورثة آلت لهم عن مورثهم بعضهم غائب والبعض الاخر حاضر واراد بعض الورثة
الحاضر بن ومن هي في يده من الورثة قسمها واخذ كل ذي حق حقه منها في غيبة البعض
الاخر فهل لا يجابون لذلك حتى يحضر الغائب او نائبه (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال
هذه الا ان يرفع الحاضر ون من الورثة الامر الى القاضي ليقسم بينهم وبين الغائب
منهم و يقيم عنده وكيلا يحفظ نصيبه بعد ابراء ما يلزم شرعا حيث كانت الشر كة بالارث
والله تعالى اعلم (سئل) فيمن يستحق بعض قراريطا من العقار المبني وغيره من الابعاديات
اراد ذلك المستحق قسمة ما ذكره فهل اذا كان كل من العقار والابعاديات قابلا
للقسمه وانتفع ذلك المستحق بنصيبه بعد القسمه يقسم ذلك جبرا الى شريكه (اجاب)

يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء أن انتفع كل بحصته بعد القسمة و بطلب
 ذي الكثيران لم ينتفع الآخر لقلّة حصته كما في التنوير وغيره والله تعالى أعلم (سئل)
 في عقار مشترك بين جماعة ورثوه عن مورثهم ولا حصة فيه نصف سدس قيراط فقط
 فهل إذا طلب صاحب الـ"قل" القسمة وامتنع أصحاب الأكثر يجب لذلك مطلقاً أو لا
 يجب صاحب الأقل للقسمة حيث لم ينتفع بنصيبه بعد ما يكون متعنتاً حيث طلبها
 (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء أن انتفع كل بحصته بعد القسمة
 وبطلب ذي الشكّة يران لم ينتفع الآخر لقلّة حصته لا بطلب ذي القليل والحال هذه لتعنته
 كما في التنوير وغيره وعليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في دار لجماعة اقتسموها
 بالامكنة أفرازاو كل اختص بمكان وجهة وضربت المعالم والجدران بينهم وفتح كل منهم باباً فيها
 حصه بالقسمة وبعد مدة أراد بعض الشركاء نقض القسمة وابطالها ويكلف الباقي ببيع
 حصته أو يجرها له فهل لا يجب لأبطال القسمة بدون وجه شرعي ولا ما سأل به من
 البيع والايجار بدون رضا الباقي (أجاب) بعد صدور القسمة بين الشركاء صحيحة
 لا يجب لأحد منهم لنقضها بدون وجه شرعي كما لا جبر على البيع والاجارة والله تعالى أعلم
 (سئل) في دور مشترك بين جماعة ورثوها وهي في مصر واحدة فأراد أحد الشركاء وهو
 صاحب الـ"قل" أن يقسمها قسمة واحدة وأن يجمع نصيبه من جميعها في دار واحدة
 فامتنع باقي الشركاء من ذلك فهل لا يجب لذلك الأبرضاهم وهل إذا تعطل بأنه يمكن
 التعديل بزيادة دراهم عليه أو على أحد الشركاء لا عبرة بتعطله بذلك ولا تدخل الدراهم
 في القسمة الأبرضاهم أيضاً (أجاب) في الدار المهتارة دور مشترك أو دار وضيعة أو دار
 وحائوت قسم كل واحد من فردة مطلقاً ولو متلازمة أو في محلتين أو في مصرين اه وفيه
 واعلم ان الدراهم لا تدخل في القسمة لعقار أو منقول الأبرضاهم اه والله تعالى أعلم
 (سئل) في اخوة كانوا في معيشة واحدة فتنازحوا مع بعضهم وأرادوا القسمة فترافعوا
 لدى قاض وأجرى القسمة بينهم بطريق الصلح عن تراض في جميع أملاكهم وكتب لهم
 بذلك حجة وانفرد كل منهم بحصته ونصرف فيها كيف شاء ومضى لذلك مدة فهل والحال
 هذه إذا أراد بعضهم نقض الصلح والقسمة من غير حيف وابطال الحجة لا يجب لذلك
 (أجاب) بعد صدور القسمة صحيحة لازمة لا يجب لأحد المتقاسمين لنقضها كما لا ينقض
 الصلح الشرعي بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مسلم وثلاثة أشخاص من
 أهل الذمة بينهم على سبيل الاشتراك دار صغيرة وفرن وربع به أربعة منازل وأربعة
 حوانيت مجموع ذلك أربعة اجناس من العقارات المتخربة ولا سلم في كامل العقارات
 المذكورة النصف اثنا عشر قيراطاً ولا أحد الذميين في ذلك مسية قراريط ولا آخر ثلاثة
 قراريط من ذلك الثلاثة قراريط الباقية لذي مات فطلب الذي الذي له ستة قراريط
 قسمة الاما كن المذكورة بذلك التعنت والاضرار بالمسلم فهل لا تقسم الاما كن

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

صفر
١

١٢٦٨

١

سنة	صفر	المذكورة بطلب صاحب القليل - لخصوصامع تضرر كل من الشر كاه بالقسمة ولا يقسم العقار الا بطلب صاحب الكثير ان انتفع واذا كان العقار المذكور مختلفا لجنس بان كان دارا ور بعاو فرنا وحوانيت كما هو مذكور اعلاه وكان يمكن قسمته على سيدل القرض والتقدير فهل يقسم كل جنس منها على حدة أولا وهل اذا طلب احدهم تقويم العقارات بالدراهم وامتنع الباقي لا يقسم بالدراهم الا برضاهم جميعا (أجاب) يقسم العقار المشترك بطلب ذى الكثير ان انتفع بعدها ولم ينتفع الآخر لقلته حصته لا بطلب ذى القليل على ما عليه المعول وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم كما لا تدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم وتقسم الدار والحوانيت والربع والفرن كل على حدة سواء كانت في محلة أو محلتين أو مصر أو مصرين لانها أجناس مختلفة فيقسم كل جنس على حدة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وأيتام للرجل سبعة قرار يطول الايتام الباقي وهو السبعة عشر والآن يريد الشريف القسمة وأخذ نصيبه لاجل أن يضمه الى دأوه المجاورة لهذه الدار المشتركة فهل اذا كان للايتام وصى من قبل المحاكم الشرعي بيجاب الرجل المذكور للقسمة وأخذ نصيبه بحضور الوصى المذكور حيث لا ضرر على الايتام في ذلك وكان كل ينتفع بنصيبه (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل ب حصته بعد القسمة وبطلب ذى الكثير ان لم ينتفع الآخر لقلته حصته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وثلاث بنات وابن ثم مات الابن قبل قسمة التركة عن ابن وزوجتين وبقيت التركة لم تقسم حتى بلغ ابن الابن رشيدا ثم قسمت تركة الميت الاول على ورثته وعلى ورثة الميت الثاني بالوجه الشرعي وأعطى قاضى الناحية كل ذى حق حقه وحكم بذلك وصدق ابن الابن واستمر وأعلى ذلك سبع سنوات فهل اذا أراد ابن الابن الرجوع فى القسمة ونقض المحكم ليجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب ابن الابن المذكور لنقض القسمة بعد صدور ما يستجمعة للشرايط حيث لم يوجد له وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرطا فحضر نائب بالمه وقسم التركة بين الورثة وظهر وتحقق ان فى القسمة غيبا فاحش البعض الورثة ولم يرض بها المغبون ولم يصدق عليها فهل تنقض القسمة وتعاد بين الورثة ثانيا حيث كان المغبون فى ذلك وقت القسمة جاهلا بذلك لا سيما أنه لم يكن هناك مانع ولم يرض على ذلك خمس عشرة سنة (أجاب) اذا قسمت التركة الموروثة عن المتوفى وظهر فى القسمة غيبا فاحش تنقض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أزواجه وأمه وأولاده ذكورا واناثا بعضهم بالغ والبعض قاصر وعليه دين ثابت وترك ما يورث عنه شرطا فقام المحاكم الشرعي أحد الاخوة البالغين قسما على القصر وعلى ما لهم استكونه صالحا لوصاية والحفظ المال وضبطت التركة فى سجل القاضى وقسمت بالوجه الشرعي على جميع الورثة بالقرينة بعد وفاة الدين من رأس التركة وكتب بذلك حجة
١٢٦٨	١٤	
١٢٦٨	٧	ربيع الاول
١٢٦٨	١٧	
١٢٦٨	٢٩	

ربيع الثاني سنة

٨ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦٨

١٤ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

١٢ رجب ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

جمادى الثانية

شرعية من الحسا كتم الشرعي وصفي على ذلك أر بع سنين فهل اذا أراد أحد الورثة الرجوع في القسمة على وجهي القهر لا يجاب لذلك وليس لأحد من الورثة نقضها بعد قسمتها صحيحة بالوجه الشرعي على يد القاضي (اجاب) اذا صدرت القسمة صحيحة لازمة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وله عقار مشترك بينه وبين عمه الوصي عليه آل له عن أبيه الميت أولادهم مات العم عن أولاده في غيبة ابن الميت الأول وقسم أولاد العم العقار المشترك في غيبته وخصوصه بغيره منه ثم حضر بعد ذلك الابن الغائب ولم يرض بالقسمة ولم يجزها لما رأى فيها من الغدر والغبن الفاحش فهل يكون له ابطالها ونقضها وأخذ جميع ما خسه من أبيه بالقرينة الشرعية ولا ينفذ تصرفهم فيه بدون اذنه واجازته ولما أخذ ما باعه بعض الشركاء من نصيبهم لو حصل بيع قبل القسمة مع الشيوخ بالشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) نعم يكون له ابطال القسمة المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور وللشفيع الاخذ بالشفعة عند استيفاء شرائطها المقررة شرعا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقتسموا تركة مورثهم من عقار وتقود وأمتعة بينهم بترافعهم ثم بعد ذلك القسمة ظهرت وتحقق ان فيها جورا وغنا فاحشا وتضرر بعض الورثة بذلك فهل اذا ثبت ذلك بشهادة البينة الشرعية تنقض القسمة وتعاد ثانيا (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمة تنقض في الاصح والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في خبر بمشتركة بين رجلين لأحدهما عشرون قيراطا ونصف وللآخر ثلاثة قراريط ونصف فبني صاحب الاكثر بانقاضه المملوك له مكانا في جزء منها لنفسه لا يبلغ مقدار ربع نصيبه فهل يكون ما بناه ملكا له وليس لشريكه الا انهم معارضته فيه ولا يكون له أن يكافه برفع بنائه اذا قسم ووقع البناء في نصيب الباقي (اجاب) ما بناه أحد الشركاء لنفسه يكون ملكا له دون شريكه والحال هذا وليس للشريك تكليف الباقي برفع البناء حيث قسم ووقع البناء في نصيب الباقي والارفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وعن ثلاث بنات منها وعن ابن من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته ارض زراعية أميرية زرعها قبل وفاته ذرة وبراء والتقاوى من مخزن المتوفى فهل يكون للاناث واهلهم مقاسمة الاخوة الذكور في المزرع الذي زرعها والاهل قبل وفاته ولا يكون لأحد من الاخوة الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون وجه شرعي (اجاب) جميع ما تمحصل من زراعة المتوفى يقسم بين جميع ورثته كباقي متروكاته والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك طلب صاحب القليل قسمته فمشتاقا صاذا بذلك اضرا شريكه وامتنع من ذلك صاحب الكثير فهل لا يمكن صاحب القليل من ذلك والحال هذه (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذي الكثير ان انتفع بحصته ولم ينتفع الا بالحقلة

خصته لا يطلب ذي القليل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بعضهم
 حاضر وبعضهم غائب عن البلد فتواطأ الحاضرون على قسمتها فقسموها فيما بينهم
 وبين الغائبين بغير إذن القاضي والغائبين واستولى كل واحد من الحاضرين على جزء
 منها ونهى أحدهم فيما استولى عليه فلما حضر الغائبون ردوا هذه القسمة وادعوا أن فيها
 ضرر وأطلبوا قسمتها ثانيا فهل يجابون لذلك شرعا وإذا قلتم بالإجابة واقتسموها ثانيا
 وخص الجزء الذي بنى فيه بعد القسمة الأولى غير الباقي من الشركاء هل يجبر على رفع
 يده (أجاب) القسمة على الوجه المذكور غير نافذة وإذا بنى أحد الشركاء في العقار
 المشترك قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها والأمر برفعه والله تعالى أعلم
 (سئل) في مكان بعضه وقف وباقيه ملك لرجلين لكل منهما حصّة معلومة بموجب حجة
 شرعية بيده فأراد أحد الشرّكين قسمة المكان المذكور وأفرز حصّة الملك وأدخلها
 بمكانه المأور للمكان المذكور فهل إذا كان المسكان المذكور قارباً للقسمة يجاب طلبها
 لذلك (أجاب) نعم يقيم المشترك ولو بين ملك ووقف بطلب أحد الشرّكين أن انتفع كل
 بخصته بعد القسمة فلا أحد الرجّلين المذكورين المقاسمة وأخذ نصيبه ويحجب لذلك أن
 انتفع كل بنصيبه بعد قسمة المكان المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
 في بيت مشترك بين اثنين مناصفة غير قابل للقسمة أراد أحدهما قسمته بالأفراز فامتنع
 الشرّيك فهل إذا تحقق ذلك لا يجبر الشرّيك على قسمته بالأفراز بل يقسم بالمهاياة
 (أجاب) يجاب أحد الشرّكين بطلب المهاياة إذا لم يكن البيت المذكور قارباً للقسمة
 الأفراز والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارين بالميراث عن أصولهم لأحدهم
 الربع في التركة والباقي لباقي الورثة والآخر أن إحدى الدارين مبنية ومشيّدة والثانية
 خربة خالية من البناء فاقسموها قسمة تعديل فآخذ من له الربع الدار الخربة وبناها
 داراً لنفسه من ماله من مدة ستين بموجب حجة شرعية بالقسمة فهل إذا أراد أن يباقي
 الورثة نقض القسمة واعادتها ثانياً لا يجاب لذلك حيث لم يوجد حيف ولا غبن فأحش
 عند القسمة وإذا أعلنوا بانها لم تقوم بدراهم لأعباء بتعللهم حيث وقعت القسمة عن
 تراض (أجاب) إذا كانت القسمة صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما صورته أنه موجود منزل
 كائن بخان أبي طقية النصف منه ملك لشخص غائب لم يعلم له محل والنصف الثاني ملك
 على أخا تشخي باشا ويريد على أخا المذكور قسمة المنزل المذكور أعني النصف الذي
 يملكه ليختص بسكناء فيه والنصف الذي للغائب يكون تسكينه بمعرفة بيت المال
 وتخصيل أجره لمجانبة التركة ومقصوده القسمة بمعرفة الشرّيعه فهل يوافق قسمة المنزل
 المذكور كما يرغب الشرّيك ولو أن صاحب النصف الثاني غائب (أجاب) حيث كان
 المنزل مشتركاً بغير الارث وقاب أحد الشرّكين لا يقسم بدون حضور الشرّيك الغائب

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٢٧

شعبان

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

٢٧

او من يقوم مقامه كوكيله في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وزوجة وترك ما يورث عنه من دار ومواش وغير ذلك فاقسموا تركة بالقرينة الشرعية على يد نائب الشرع واخذ كل نصيبه واستقل به بعد اقراره فهل اذا اراد احد الاخوين نقض القسمة واعادتها ثانيا لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يظهر حيف ولا غرور ولا غبن فاحش فيها (اجاب) اذا وقعت القسمة صحيحة لا يجاب احدا من القاسمين لنقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دور صغيرة مشتركة بين جماعة سكن به بعض الشركاء في بعضها مدة من غير قسمة فهل اذا كانت الدور المذكورة لا تقبل القسمة وطلب احد الشركاء قسمة اياها باء بالزمان يجاب لذلك (اجاب) يجاب احد الشركاء بالزمان او المكان ويجبر الا في عليها واحمال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة قراريط ونصفا في بيت طلب قسمة اخر اراوته مختال شر يملكه صاحب المك- يروم يرضى به فهل لا يجاب صاحب القليل لمطالب (اجاب) يقيم المال المشترك بطالب احد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة ويطالب ذى الكثير عند انتفاعه وان لم ينتفع الاخر فله حصته لا بطلب ذى القليل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنين وعن أربع بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فتمت ذى الابنات واقسموا التركة بينهم ادون الاناث فهل لا تصح هذه القسمة وتقسم التركة بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية وبأخذ كل ذى حق حقه وماذا يخص كل وارث مما ذكر (اجاب) تقسم تركة المتوفى بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية فالزوجة الثمن والباقي بين الاولاد المذكورين للذكر ضعف الانثى وليس لاحد الورثة اخذ شئ زائدا عما يخصه في التركة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنيتين وزوجة واحد البنين بالغ وباقيهم قاصرون وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغير ذلك فوضع البالغ يده على جميع ما تركه والده بعده وبه غير وصاية شرعية والآن قد بلغ القصر رشدهم وارادوا اخذ ما يخصهم من تركته اياهم بالقرينة الشرعية وقسمة ما يحتمل القسمة منه فهل يجابون لذلك اذا ثبت ما ذكر وليس لخيرهم منهم من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم للقصر المذكورين بعد بلوغ رشدهم اخذ ما يخصهم من تركته مورثهم وقسمته به لتحقيق ذلك شرعا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار كبيرة تقبل القسمة وهب احد الشركاء نصيبه منها لبعضهم فهل اذا كانت الدار كبيرة قابلة للقسمة ولم تقسم ولم تقرر تكون الحبة في المشاع القابل للقسمة غير صحيحة ولكل منهم طلب قسمتها افرادا والاختصاص بنصيبه منها (اجاب) لا تصح الحبة في مشاع قابل للقسمة ولكل منهم طلب قسمتها افرادا والاختصاص بنصيبه واحمال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان وكالة معاوسمة حوانيت لاحدهما فاقسمت عشرين قيراطا ونصف وللآخر

٢٧ ١٢٦٨

ومضان

١٨ ١٢٦٨

شوال

١٢ ١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

ذى القعدة

١٢٦٨

١٢٦٨

٢١

الثمانية قراريط ونصف الباقية وطالب صاحب الخمسة عشر قيراطا ونصف القسمه فيما ذكر بالا فزار فهل يجاب لذلك حيث كان قابلا للقسمه أولا (اجاب) يقسم العقار المشترك القابل للقسمه بطالب ذي الكثير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة وترك فخيلا ودارا فبني بعض الورثة الدار بنصيبه الباقي ثم حضرت الورثة جميعا وأرادوا قسمه الخيل والدار بينهم بالفقر يهنة الشرعية فعارض الباقي للدار من الورثة الباقي منهم وأراد اختصاصه بالدار لكونه بانيها لها بنصيبه الباقي فهل لا يمكن الباقي للدار من الاختصاص بها وقسم الدار كالخيل بين الجميع بالفقر يهنة الشرعية لاسيما أن الشريك بني الدار بالاتقاض القديمة المشتركة (اجاب) بناء بعض الورثة في الدار المشتركة لا يوجب تملكه لباقي الدار وماتر كذا المتوفى من الخيل ونحوه القابل للقسمه بما يورث عنه يقسم بين جميع ورثته بالفقر يهنة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في دار

١٢٦٨

٣٠

مشتركة بين رجلين على الشيوع فبناها أحدهما بدون إذن شريكه وأراد الاختصاص بها وأعطى شريكه محلا آخر بدل نصيبه منها ولم يررض شريكه بالاستبدال فهل اذا ثبت الشركة والشيوع وعدم افته في البناء يكون له الزام الباقي بنقض بنائه ويمكن من اخذ نصيبه منها (اجاب) اذا بني أحد الشريكين في الارض المشتركة تقسم الارض بين الشريكين فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها والأمر برفع بنائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجته وعن ابن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من دار وخيل وقسمت تركته على يد القاضي وأخذ كل ذي حق حقه بالفقر يهنة الشرعية ثم بعد مدة مات ابن ابن العم الوارث المذکور عن وريثة فأراد ورثة الميت الأول منازعة ورثته

١٢٦٨

٢٠

ذی الحجة

واعادة القسمه ثانيا فهل لا يجابون لذلك لاسيما اذا لم يحصل فيها حيف ولا غرور ولا غبن فاحش (اجاب) بعد صدور القسمه بين الشريكة صحبة لازمة لا يكون لاحدهم ولا لوارثه نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة فهم بعض قصر وأمه موصى عليهم وعلى ما لهم وأكل واحد فيها حصه فطلب صاحب الاكثر قسمه الدار وأخذ نصيبه وأفرازه في جانب بحضور وكيل الام الوصي على بعض أولادها القصر مع باقي الشريكة فهل يجاب طالب القسمه صاحب الاكثر لذلك حيث كانت قابلة للقسمه

١٢٦٩

٩

محرم

وينتفع كل بنصيبه بعدها (اجاب) نعم يجاب ذوالكثير للقسمه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جنيته مشتركة بين ثلاثة اخوة تلقوها بطريق الميراث عن أبيهم أرادوا تخصيصها بأحد منهم بعد تقويمها بنحو وان تجرى القرعة فيها وتكون لمن خرجت على اسمه فوكل كل منهم وكيل لا وقومها الوكيل المذکورون وأجر والقرعة فيها كما ذكر فهل اذا خرجت القرعة لأحد منهم وكانت قيمتها أقل مما قومه الوكيل المذکورون وكان في ذلك غبن فاحش ولم يررض باقي الشريكة بما فعله الوكيل المذکورين بما قومه ولا بما فعلوه من القرعة ويكون كل على نصيبه (اجاب) ولو ظهر غبن فاحش في المقسمه فان كانت

١٢٦٩

٩

صفر

١٢٦٩

١٥

بعضه بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الاصح وتسمع دعواه ذلك ان لم يقر
بالاستيفاء وان أقر به لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور
واناث البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغير ذلك فهل
إذا كان للقصر وصي يكون للبالغ التداعي معه وقسمه التركة بالفريضة الشرعية ولا
يكون للوصي منع البالغ من ذلك (اجاب) للوارث البالغ الرشد يد أخذ ما يخصه من تركة
مورثه وقسمه ما يقبل القسمة منه بالأفراز وليس للوصي منعه عن ذلك بدون وجه شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ولدين أحدهما ذكورا والآخر ضعيف
فعند قسم التركة صار ذكورا الشوكة يعطى أخاه نصيبه من التركة بغبن فاحش ويكرهه
على ذلك وهناك بينة تشهد بالاكره ثم مات الاخوان وخلف كل منهما ولدا فإراد ابن
الرجل الضعيف الرجوع على ابن ذى الشوكة ومعه بينة تشهد بالاكره والدة فهل والحال
ما ذكر يجوز له الرجوع وقسم التركة بالوجه الشرعي (اجاب) إذا ثبت الاكره الشرعي
على القسمة ولم يوجد ما يقيد الرضا بها لا تكون نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين
في معيشة واحدة وبأيديهما أمتعة لهما ثم اشترى أحدهما أرضا للزراعة وكتب بها حصة من
نائب القاضى باسمه خاصة ثم توفي أحدهما فقسمت الأمتعة بين الحي وورثة الميت وكذا
الأرض المشترية ثم أراد الحي المشتري نقض القسمة لتلك الأرض وادعى انه اشترى لنفسه
خاصة وأبرز الحجة باسمه فهل يجب له ذلك ولا عبرة بقسمته من جهل وإذا اتهم في ذلك
بخلف (اجاب) إذا صدرت القسمة صحيحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها وإبطالها
بدون وجه شرعي ولا تسمع دعوى أحدهما تقاسمين الاختصاص بالمقسم بعد القسمة
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة رجال استأجروا وكالة من مستحقينها على
الشيوع بينهم فبنوا وأصلحوا ما يلزم لتجارتهم وبعد ذلك قسم ثلاثة من المستأجرين الوكالة
بغير حضور الرابع وجعلوا لأحدهم قسم في الوكالة ولأثنين منهم قسما وللغائب قسما
آخر فهل إذا لم يررض الشريك الغائب بما عينوه له لا تصح هذه القسمة حيث كانت بغير
إذنه وحضوره (اجاب) قسمة الوكالة المذكورة على الوجه المذكور غير نافذة والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد فيهم قاصر وخلف والدة هم تركه وليس على القاصر
وصي ولا قيم من جهة القاضى فاقسم الأولاد التركة فحصل في القسمة جور على القاصر
فهل إذا ثبت الجور المذكور يكون له بعد البلوغ نقض القسمة وإعادة ثانيا (اجاب)
نعم تنقض القسمة المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شرعيين في
قطعة أرض خربة قال أحدهما للآخر أنا أقسم وأنت تختار ففعل كما قال بحضور أهل
الخربة وأخذ الشريك المشروط له الخيار فنهيه وشرع في البناء فيه فهل إذا أراد شريكه
القاسم الرجوع في القسمة أو طلب مبلغا معلوما من الدراهم من شريكه به - بالقسمة
لا يجب لذلك حيث لم يكن في القسمة جور ولا غبن (اجاب) إذا صدرت القسمة صحيحة

١٢٦٩

٢٢

ربيع الثاني
١١

١٢٦٩

١٢٦٩

١٨

جمادى الاولى
٢

١٢٦٩

جمادى الثانية

١٢٦٩

١٣

رجب
٤

١٢٦٩

سنة

وجب

لازمة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقصها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له محل ملك له خاصة ويجواره محل آخر مشترك بينهما وبين رجل ويريد أحدهما قسمة المثل المشترك وادخل نصيبه في محله الخاص به لأجل منع الضرر فهل إذا كان قابلا للقسمة وكان صاحب الملك الخاص مجاورا له من جميع الجهات بحيث إن القسمة إذا خرجت وخصصت له حصته في أي جهة من الجهات تكون يجوارا مالا كما ولا ضرر على أحد في ذلك يجاب ما لا القسمة والحال هذه (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب كل من الشريك أن انتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول والا قسم بطلب ذي الكثير لا بطلب ذي القليل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة سكنها أحدهم وبني بها نفسه باطلاع الباقيين وعدم منعهم له ومعه بيعة تشهد له بذلك فحكم هذا البناء المستحدث (اجاب) اجاب العلامة الرملي عن ظهير ذلك بما نصه صرح علماؤنا بأنه إذا بني بغير إذن الشريك وطلبت القسمة يقسم فاذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والا هدم وهذا إذا بني باجوارا لا تهي له وإن بني بنقص مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لاقية لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العملة وإن بناءه من النقص المشترك ومن ماله فما له ملك له ينقصه والمشارك على حكم الشريك كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه بيمينه والبيعة على بقية الشريك المذمومين اذ هم خارجون عنه وهو ذويد والحال هذا والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بطريق الميراث عن أبيهم اقتسموها بينهم بالفريضة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه وصار كل منهم يتصرف في نصيبه بالهدم والبناء وغيرهما مدة تزيد على خمس وأربعين سنة فبات بعضهم من أولاده وبني بعضهم ثم بعد ذلك انسكر بعض الباقيين القسمة ويريد قسمتها ثانيا فهل والحال هذه إذا ثبتت القسمة بالبيعة الشرعية لا يجاب للثلاث ويبقى كل على ما هو عليه (اجاب) إذا ثبت صدور القسمة صحيحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها وإبطالها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة بلغ ملكون بيتا كبيرا اقتسموه بينهم قسمة اقرار فهل إذا حصل لأحدهم جور في القسمة وفروا بظاهر فيها يكون له نقض القسمة واعادتها ثانيا إذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية (اجاب) إذا ظهر غبن فاحش في القسمة فإن كانت بقضاء بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الأصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فاقسمت الورثة التركة بينهم بالفريضة الشرعية على يد قاضي ناحيتهم وأخذ كل ذي حق حقه منها وتصرف فيه مدة من السنين فهل إذا أراد أحدهم نقض القسمة واعادتها ثانيا لا يجاب لذلك حيث لم يحصل في القسمة غرور ولا غبن (اجاب) إذا صدرت القسمة مستوفية شرطا الصلة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة صغيرة غير قابلة للقسمة اقرارا مشتركة بين رجلين أحدهما خمسة قرار يط

١٢٦٩

٨

شوال

١٢٦٩

١٣

ذى الحجة

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٢٩

لا حدم أخذ شئ زائد عما يخصه بسبب القسمة وإذا أخذ زائداً يكون لباقي الغرماء المطالبة باسترداده وتبطل قسمة الورثة التركة ما لم يوفوا الدين من مالهم أو يبرئ الغرماء ذمهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ونخل وغير ذلك مما يورث فاقسموا تركته بالقرينة الشرعية على يد القاضي وأخذ كل نصيبه واستقل به من مدة خمس وأربعين سنة وزيادة ثم مات بعض الورثة عن ورثة فهل إذا أراد ورثته من مات منهم نقض القسمة متعللين بأن آبائهم هم الذين غرسوا النخل ورثوه في صغر الباقيين لا يجابون لذلك حيث وقعت القسمة صحيحة ولم يظهر فيها حيف ولا غبن فاحش ولا عبرة بتمتعهم المذكور (أجاب) إذا صدرت القسمة صحيحة لازمة لا يكون لورثة بعض المتقاسمين نقضها بمجرد تعلمهم بما ذكر بدون وجه شرعي والافتداف على القسمة من المورثين إقرار بالاشتراك فلا تسمع دعوى الورثة الاختصاص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له خمسة بنين وابنتان الجميع معه في معيشة واحدة بيده أموال من دور ومواس ونوارج وسواق وغير ذلك ويريد قسمة ماله في حال حياته وصحته وسلامته بين أولاده لا قبل عدم المنازعة بعدموته فهل يجب لذلك ويكون له قسمة بالسوية بينهم وإذا أودأ كبر البنين منعهم منها مطلقاً بأن المال من كسبه والحال أنه لا مال له خاص ومميز وحده عن مال أبيه لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله ويكون اكتساب جميع الأولاد لا بهم حيث كانوا معه في المعيشة ولا يكون لأحدهم الاختصاص بشئ من مال أبيه بدون مخصص شرعي (أجاب) إذا كان الولد في معيشة أبيه وعائلته ومعينته في الكسب يكون جميع ما تحصل له من ماله لا ينسب له من ذلك بدون وجه شرعي وللمالك أن يتصرف في ملكه بما يشاء حيث كان مكافئاً غير محجور عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة قديمة دائرة وفروا بجوارها باع من ذلك نحو الثلثين في كامل العقار المذكور ثم بعد البيع عدة أراد البائع قسمة العقار المذكور وأن يختص بقدر حصته في أحد المكانين المذكورين فهل لا يجب لذلك ولا يجبر المشتري على ذلك لاسيما أن المكانين المذكورين لا يقبلان القسمة الشرعية (أجاب) لا يجب الشرىك البائع لم يطلبه على الوجه المستطور جبراً على شريكه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في مكان بني فيه أحد الشركاء أمكنة بائناً اشتراها من ماله الخاص به وصرف في ذلك مبلغاً من ماله لكونه له معظم المسكن وباقي الشركاء لهم شئ قليل من ذلك وقف عليهم وطلب مالك معظم قسمة شريكه وأبى بعض الشركاء إلا أن يخرقوا ويكون الحكم في القسمة وفيما بناء فيه بدون إذن باقي الشركاء (أجاب) بني أحد الشركاء بغير إذن الباقي في المكان المشترك فطلب شريكه رفع بناءه فتمم العقار حيث احتمل القسمة فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونسب والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنت وابنتين

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

٣٠

رجب

١٢٧٠

٣٠

شعبان

١٢٧٠

١

القسمه وطلب ذوالقليل القسمه لا يجاب لذلك جبر على شريكه وتجب للمهاياة بينهما
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك دارا ثم مات كل من
البنتين قبل قسمتهما عن أولاد ذكور وبنات ثم مات الابن عن أولاد ذكور وبنات قبل
قسمتهما أيضا ولم تزل الدار بيد الورثة جميعا فطلب البعض قسمتهما فادعى ورثة الابن بان
الدار خاصة بابيهم فانكر ورثة البنتين دعواهم ولا يئنه ولا سنبعا يدعيهم بشهدته بذلك
فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المهردة عن الاثبات ويكون لورثة كل من البنتين
أخذ ما يخص أمه بالفريضة الشرعية من الدار وقسمتهما اقرازا حيث كانت قابله لهما
(اجاب) اذا كانت تلك الدار مملوكة للجد المذكور وهى بيد الجميع لا يكون لورثة
ابنه الاختصاص بهادون ورثة بنتيه والحال ما ذكر بدون اثبات مخصص شرعى ولهم
قسمتهما اقرازا والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في بيت يقبل القسمه مشترك
بين رجلين اقساماه بينهما اقسمة اقرازا ورضي كل منهما بذلك ووضع كل منهما يده على
نصيبه بعد الاقرازا وصار يتصرف فيه بالعمارة والبناء والسكنى مدة تزيد على عشرين
فهل والحال هذه اذا أراد أحدهما الرجوع فى القسمه على الآخر بعد وقوعها صحيحة
لا يجاب لذلك (اجاب) اذا وقعت القسمه بينهما صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية
ولم يظهر غبن فاحش فيها لا يجاب أحدهما للقضاة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
في اخوين يملكان زريبة معدة للأشياء أحدهما يملك فيها الثلث والاخر الثلثين وفيها
بقر مشتركة بينهما معدة لسقى المواشى المذكورة فاقسماها بينهما وأخذ كل نصيبه
فيها وجعله زريبة على حدة وقيمت البقر مشتركة بينهما فى نصيب مالك الثلثين فهل
مالك الثلث جبراة له تصرف الماء الى ملكه لسقى مواشيه حسبما شرط ذلك فى
القسمه واستمر على ذلك مدة تزيد على اثنتين وخمسين سنة فأراد الا أن مالك
الثلثين منع مالك الثلث عن السقى من البئر المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت الملك
لصاحب الثلث فى البئر المذكورة بالبينه الشرعية لا يكون لصاحب الثلثين منعه من
السقى منها بدون وجه شرعى (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى بقاء الاشتراك لا يكون
لأحد الشرى يكره منع الآخر من الانتفاع به على مقتضى الشرى بدون وجه شرعى والله
تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير غير قابل للقسمه مشترك بين رجل وامرأة أجنبية
لرجل ثلاثة أرباعه وللرأة ربعه فهل اذا طلب من له ثلاثة أرباعه قسمته بالمهاياة
يجاب لذلك شرعا ويقيم على قدر نصيب كل منهما (اجاب) حيث كان البيت المذكور
غير قابل للقسمه يكون لكل من شريكه طلب المهاياة فيه كل بقدر نصيبه وبحجر الآتى
عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وابنى عم له وقسمت تركته
بالفريضة الشرعية وكل ذى حق أخذ حقه بموجب وثائق شرعية ثم أظهر البنات حجة
بوقفية العتار عليهن والحال ان تلك الحجة مقطوعة الثبوت لم يوجد من يشهد بضعفها

١٢٧١

٢٠

جادى الثانية

١٢٧١

٧

شعبان

١٢٧١

١٢

شوال

١٢٧١

٣٠

فهل والحال هذه لا يعمل بذلك الحجة وتكون القسمه ماضية (أجاب) لا يعول على الحجة
المدكورين بدون اثبات مضمونها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين
ورثا من أبيهما مالا ولم يقسماه وبقى على الله مركة مدة وخلف كل منهما أولادا ثم ماتا
فهل اذا طلب أولاد أحدهما القسمه مناصفة يجابون لها ولو طالت المدة (أجاب) يقسم
المال المملوك للأخوين المذكورين بين ورثتهما حيث كان قابلا للقسمه فيأخذ ورثة
كل منهما نصيب مورثه منه ويجاب طالب القسمه والحال ما ذكر وان امتنع الآخر
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا بالشراء الشرعي سوية طلب
أحدهما قسمتها فاذن له شر يكره في القسمه فقسمها بامانة في غيبة شر يكره فهل اذا
تبين بقول أهل الخبرة أن في القسمه حيفا وغضا فاحشا وثبت ما ذكر يكون للشر يك
المدكور أخذ باقي نصيبه من شر يكره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لو ظهر في
القسمه على فرض انعقادها غبن فاحش بان لا يدخل تحت التقويم فان كانت بقضاء
تفسخ اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضى تفسخ أيضا
في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى أعلم (سئل)
في بستان تخيل بين اثنين أحدهما له الثلث والاخر له الثلثان طلب أحدهما قسمته
فأبى الآخر منه الا بان له في كل فحلة حق فهل يجبر على قسمته شرعا حيث انه قابل للقسمه
ولا عبرة بهذا التعلل (أجاب) حيث كان التخل قابلا للقسمه وينتفع كل من الشر يكره
بنصيبه بعدها والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تقبل يجاب طالب القسمه لها والا فلا والله تعالى
أعلم (سئل) في اخوين شر يكره اقتساما اقتديا بينهما قسمه التراضى والاختيار واشهد
كل منهما انه استوفى استحقاقه وأمر أصحابه بالإبراء العام فهل والحال هذه اذا أراد
أحدهما نقض هذه القسمه مع علل بالغلط فيما لا يجاب لذلك (أجاب) ولو ظهر غبن
فاحش في القسمه فان كانت بقضاء بطات اتفاقا ولو وقعت بالتراضى تبطل أيضا في
الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد وتسرع دعواه الغبن الفاحش ان لم يقر
بالاستيفاء فان أقر به لا تسرع دعوى الغلط والغبن للنقض كذا في الدرر في حواشيه
للسيد المطعناوى قوله لا تسرع دعوى الغلط أى الايبيته وقد قدم انها تسرع فيها
وأجاب عن التناقض ونحوه في الدرر وقد ذكر ذلك المصنف عن الحائية الخ مانقوله ثم قال
ومقتضى ما قيل في الغلط أن يقال في الغبن انتهى فانظره وجل بعضهم السماع في دعوى
الغلط على ما اذا باشرها القاسم وعدمه على ما اذا باشرها بنفسه لاعتماده في الاول
على فعل غيره فيعتذر والله تعالى أعلم (سئل) في حمام مشترك بين جماعة تلقوه
بطريق الارث عن مورثهم لكل واحد منهم جزء معلوم استأجره أحد الورثة مدة من
البنين فلما مضت المدة طلب من المستحقين أن ينقصوا له أجرته أو يتداولوه بينهم بالنزوة
بان يختص كل منهم بأيام قدر حصته وهذا ضرر لبعض الشركاء لما يقع فيه من التعطيل

١٢٧١

١٤

صفر

١٢٧٢

١٦

ربيع الاول

١٢٧٣

١

ربيع الثاني

١٢٧٢

٣

جاءى الثانية

١٢٧٣

٢٣

فی بعض الايام واتلاف له مض آ لاته فهل اذا طلبوا أجره المثل عن استأجره يجابون لذلك ولا يجابون لما فيه ضرر عليهم (أجاب) لا يجبر باقي الشركاء على اجارة انصبائهم من الشر يك بأقل من أجر المثل ولا يجبر هو على الاستئجار بأجر المثل ولا حدهم طلب المماياة بالزمان في غير القابل للقسمه ويجبر الا في عليها وفي الدردار او حانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها شجار فيه فقال أحدهما لا أكرى ولا أنتفع وقال الاخر ار يد ذلك أمر القاضي بالمماياة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فأغلق الباب اه فان وقع التها في الشيء الواحد فزادت الغلة في نوبه أحدهم فالزيادة مشتركة بينهم قال في الخانية وفي الدار الواحدة اذا تهايا في الغلة فأغلت في نوبه أحدهما أكثر مما أغلت في نوبه الاخر يشتركان في الفضل اه والله تعالى اعلم (سئل) في دار كبيرة تقبل القسمه مشتركة بين اثنين من أحدث أحدهما بناء في جهة منها بغير اذن شريكه والاخر يريد شريكه أن يكلفه رفع بناءه الذي أحدثه من غير اذنه فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الدار تقبل القسمه وكان كل منهما ما ينتفع بنصيبه بعدها وطلبت القسمه ويجاب طالبا للمماياة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم تقسم الدار المذكورة والحال هذه فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت وان وقع في نصيب الاخر هدم والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أحدهما يملك فيها أحد او مشربين قيراطا والثاني يملك ثلاثة قرايط فأراد صاحب الاول ان يقسم الدار المذكورة قسمه افراز والحال انها لا تقبل القسمه ولا ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وامتنع صاحب الاخر منها فهل والحال هذه لا يجبر الا في عليها حيث لم تكن الدار المذكورة تقبل القسمه قسمه افراز ويكون له قسمتها مماياة (أجاب) نعم لا يجبر الا في على قسمه الافراز في غير القابل للقسمه وله المماياة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا لا تقبل القسمه قسمه افراز بحيث لا ينتفع كل منهما بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول أحدهما يملك فيها الربع والباقي لاشريك الاخر فأراد أحدهما أن يقسمها قسمه افراز فهل لا يجاب لذلك حيث لم تقبل القسمه المذكورة واذا أودع مالك الربع أن يقسمها بالمماياة يجاب لذلك (أجاب) اذا كانت تلك الدار لا تقبل القسمه بالافراز لا يجبر الا في عليها ولكل منهما المماياة جبر والله تعالى اعلم (سئل) في أرض يتخلها من غير أراضي مصر بالحجاز غير اميرية مشتركة بين اربعة أشخاص أحدهم له حسان واكمل واحد من الاخرين خمس طلب صاحب الخمسين القسمه وافراز بنصيبه منها فهل يجاب لذلك أولا (أجاب) اذا كان ما ذكر في السؤال قابلا للقسمه وينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه وامكنت المعادلة ولم يتبدل المنفعة وطلب أحدهم القسمه يجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار مخرقة قابله للقسمه بين زيد ووجهة وقف لجهة

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

رجب ٢

١٢٧٢

شعبان ١٨

١٢٧٢

رمضان ١٠

١٢٧٢

شوال ٨

الوقف ثلثها وزيد باقيها ابني زيد جميع الدار بالآلات من هذه متقومة بعد الازالة لنفسه
بغير اذن من ناظر الوقف المذكور والآن يريد ناظر الوقف قسمة حصة الوقف واقرارها
من حصة الملك المذكور فهل يجاب لذلك حيث كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة
و ينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف المذكور وما حكم البناء في نصيب
الوقف بغير اذن الناظر المذكور (اجاب) نعم يجاب الناظر لذلك والحال هذه وبعد القسمة
فما وقع في نصيب الباقي من البناء فهو له وما وقع في نصيب الوقف امر الباقي بقلعه ان لم
يضر بأرض الوقف والامتلاك الناظر بقيمته مستحق القلع لجهة الوقف والله تعالى اعلم
(سئل) في ايتام وامهم علىكون عشر بن قيراطا في فون غير قابل للقسمة بالافراز وباقية
لامرأة اجنبية اراحت تلك المرأة قسمة القرن قسمة اقرار جبر على الايتام وامهم والحال
ان في القسمة ضرر وايضا على الكل فهل لا تجاب لذلك واذا احدثت أم الايتام بثرافي القرن
المذكور بغير اذن من المرأة يكون ماصر قتم في حصتها متبرعة به (اجاب) نعم لا تجاب
لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أختين تملكان دارا بطريق الارث عن
مورثهما على الشيوع باعت احدهما نصفها لرجل اجنبي بثمان معلوم من الدراهم وبقي
النصف الثاني على ملك أختها المذكورة فاراد الشر يك المشتري ان يبقي وهي غائبة فبني
جميع الدار وادعى انه اشترى من وكيل الشريكة النصف الثاني فضررت الشريكة من
غيرتها وكرت انه لم يحصل منها وكيل بالبيع فهل والحال هذه يكون لها اخذ نصيبها
و يؤمر الباقي بقلع بناءه واخذ قيمته مستحق القلع (اجاب) اذا انصكرت المالكة
التوكيل ببيع نصيبها من الشر يك المذكور يؤمر مدعيه بإثبات ما أنكرته فان أثبتته
فطريق شرعي وتحقق البيع الشرعي منه فلا معارضة لها معه والاف نصيبها باق على
ملكها حيث لم يجز بيعه فيؤمر بتسليمها اياه واذا وقع التنازع في البناء في الدار المشتركة
وطلبت القسمة قسمت ان احتملتها اوقع في نصيب الباقي فهو له بلا منازعة وما وقع
في نصيب المرأة يؤمر برفعه منه الا ان تملكه بقيمته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن ابنين وترك دارا فاستمر الابنان في معيشة واحدة من غير قسمة مدة ثم مات
احدهما عن ابنين ومات الثاني عن ثلاثة بنين ولم تزل الدار بأيدي الجميع من غير قسمة
فهل تقسم بين الورثة المذكورين بالقرينة الشرعية ويأخذ كل من الورثة
المذكورين ما يخص اياه لو كان حيا (اجاب) تقسم الدار المذكورة بين ورثة كل
من الابنين المذكورين فلورثة كل اخذ نصيب ابيهم بالقرينة الشرعية ان كانت
الدار قابلة للقسمة بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول حيث كان
الحق ثابتا لهم فيما على الوجه المسموع والله تعالى اعلم (سئل) في بيت لرجل ربه
ولامرأة ثلاثة ارباعه فهل اذا طلب احد الشر كاه قسمة اقرارا يجاب لذلك اذا قبلها
ولم يكن فيها ضرر واذا انتفع بها البعض وتضرر البعض الاخر لقلتها لم يحظ بقسم بطلب

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

صفر
٤

١٢٧٢

٧

ذي الكبير (اجاب) حيث قبل البيت المذكور القسمه بلا ضرر بحيث ينتفع كل
بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول بحاج كل منهما للقسمه اذا طلبها وان انتفع
ذو النسيب دون الآخر فله نصيبه بحاج المنتفع ان طلبها دون الآخر ان امتنع شريكه
لتعنت الطالب حينئذ على الراجح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن دار كاملة
وثلاث دار اخرى شركة اخيه وترك زوجة وابنتين واربع بنات كلهم منها ثم ماتت احدى
البنات عن والدتها وبناتها وزوجها فتوافق الذكر ان على أن ينضم مع اصغرهما
نصيب الزوجة وبناتها الاحياء في دار من الدارين ومع الاكبر نصيب عمته وورثة اخيه
في الدار الاخرى وقوم ابنا الدارين وضرى اقربة بينهما على ان من تظهر قرعته على
الصغيرة يستوفي تمام ماله ومن معه في جهة معينة من الكبرى كل ذلك بغير اذن الزوجة
و بناتها فهل اذا ضر بالقرعة كذلك وقامت الزوجة وبناتها بالمانع يحين الى ذلك وللصغير
من الابنين المانع ايضا لعدم تمام القسمه لفقده الذرع وهو ركن من أركانها وعدم تعيين
نصيبه وعدم حكمها كم بذلك وعدم رضا باقي الشركاء (اجاب) لاعتبار هذه القسمه
على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأته يملكان دارا للرجل ثلثها وللأمرأة
ثلثها غير قابله لقسمه الا فرأى فهل اذا أراد أحدهما قسمتها بالمهاياة بحاج لذلك ويجوز
المانع منهما عن المهاياة حيث كانت لا تقبل القسمه افرأى (اجاب) نعم بحاج لذلك
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة ذكور وبنات قسمها
القاضي بينهم على حسب الفريضة الشرعية مع حضورهم جميعا فاستقل كل منهم
بنصيبه واستولى عليه وبنى بعضهم في نصيبه وبعدهم مضي ثلاثة أشهر ادعى أحدهم انه
كان غائبا ولم يحضر هذه القسمه ويريد بذلك نقضها فهل اذا كان هناك بينة تشهد عليه
بحضوره ومقامه ليس له نقضها (اجاب) نعم اذا ثبت على الرجل المذكور أنه كان
حاضرا ومباشرا للقسمه لا يكون له نقضها بعد صدورها صحيحة لازمة بدون موجب
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وبنات وترك ما يورث عنه
شرعا فوضع الذكور يديهم على التركة وصاروا يعملون فيها مدة من السنين من غير قسمه
التركة ثم مات أحد الذكور عن أولاد تضرعوا ببلغ فاقام القاضي عم القصر وصبا عليهم
فهل اذا أراد الوصي المذكور قسمه التركة وأخذ نصيبه مع نصيب القصر منها بالوجه
الشرعي وحوز نصيب القصر من ذمالي نصيبه بطريق وصايته عليهم بحاج لذلك (اجاب)
نعم للوصي ذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا على
الشروع بطريق الارث عن أبيهما فوضع أحدهما يده على الدار المشتركة وبنى فيها غير
اثن أخيه وسكن فيها مدة مع لومة بعض المدة في غيبة أخيه وبعض المدة مع حضوره
والآخر يريد الاخذ بأن يأخذ نصيبه في الدار المشتركة من أخيه وان يقسمها قسمه افرأى
مع أخيه فاذا وقع البناء الذي بناه الاخ في نصيب مريد القسمه فماذا يكون المحكم

الشرعی فی ذلك (اجاب) قال فی الدرد بنی أحدهما ای أحد الشر یکن بغیر اذن الآخر
فی عقار مشترك بينهما فطلب شریکه رفع بنائه قسم العقار فان وقع البناء فی نصیب
البانی فیها ونعمت والاهدم البناء اه أو أرضاه بدفع قيمته كما فی الهندیة عن محیط
المرخسی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن أولاده الذکور وترك ما یورث
عنه شرعاً من عقار ومواش وغير ذلك ومن جملة ماتر که أرض زراعتة الامیر به فأسفر
الجميع فی معیشة واحدة من غیر قسمة وحازوا أطمیناً من کسبهم وهدم فی المعیشة معاً
والآن طلب أحدهم القسمه وأخذ نصیبه فادعی أكبرهم بأن علیه دیناً ولم یبین له
سبباً ویرید أن یجعله علی التركة فهل لا یجیب لذلك ویقسم جميع ما كان بایدیهم وما
كان مشتركاً بينهم بالسویة ولا یكون لأحدهم الاختصاص بشئ من المال المشترك زیادة
عن غیره بدون تخصص شرعی حیث لم یکن لأحدهم مال خاص به ولا یخیر وحده
(اجاب) لیس لأحد شریکاء الملك الزام الباقین بما علی نفسه خاصة من الدین بدون
وجه شرعی ویقسم المال المشترك للمملوک لم القابل للقسمة بینهم علی قدر انصابتهم ولیس
لأحدهم الاختصاص بشئ زائد ما یخصه من ذلك بدون تخصص شرعی والله تعالی
اعلم (سئل) فی عقارات مشتركة قابلة للقسمة بین جماعة أراد أحدهم قسمتها
قسمة أفراداً واختصاصه بنصیبه فهل یجیب لذلك وإذا امتنع أحدهم من القسمه یجبر
عليه حیث انتفع كل بنصیبه بعد القسمه (اجاب) اذا كان كل فرد من تلك
العقارات المتفاوتة علی أفراده قابلاً للقسمة بان ینتفع كل من الشریکاء بنصیبه من
كل فرد من أفراد تلك العقارات بعد القسمه من جنس الانتفاع الأول یركون لكل
واحد من الشریکاء طلب القسمه فی ذلك ویجبر الممتنع علیها والا فلا والله تعالی اعلم
(سئل) فی دار بین بنین أخوین قسمتا براضیهما واستولی كل علی نصیبه فادعی
أحدهما علی الآخر ان القسمه وقعت بالغبن الفاحش فهل اذا تحقق ذلك بالوجه
الشرعی وأراد تنقضها یجیب الی ذلك حیث لم یقر المدعی باستیفاء حقه والبراء ولم تسکن
بینة تشهد علیه بذلك وماذا القسمه بعد فقضها لان شرطها العدول ولم توجد (اجاب)
نعم تنقض القسمه المذكورة حیث وقعت بالغبن الفاحش والحال ما ذكر بالسؤال والله
تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات من ذنخس عشرة سنة عن ثلاث زوجات وعن بنتین
وترك ما یورث عنه شرعاً من عقار وغيره فقسمت تركته بالقریضة الشرعیة لدى نائب
شرعی بالبلد وأخذ الزوجات حقهن بالقریضة وأعطی البنات الباقي فرضاً ورأبیب
عدم العاصب فهل هذه القسمه صحیحة شرعیة وإذا أراد نائب الشرع الآن منازعة
النائب الأول وإبطال حکمه متعللاً بان للبنتين الثلثین ووقف الباقي لا یجیب لذلك ولا
عبارة بتعلله حیث لم یکن هنالك عاصب أصلاً ولا من یدعی العصبه اذا تحقق ما ذكر
(اجاب) اذا وقعت القسمه فی النقی الموروث القابل لها وفي العقار المدعی انه میراث

بعد البرهان على موت المورث وعده ورثته بالنظر لقسمة العقار وكان قابلاً لها أيضاً مع
 حضور الزوجات والبنين البالغ وأخذ الزوجات الثمن فرضاً والبنان الباقي فرضاً وودا ولم
 يحصل في القسمة غبن فأحسن تكون صحيحة وليس لاحد قضاها بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه مشراً وبعض الورثة
 حاضر وبعضهم غائب قسم الحاضرون التركة وأخذوا حصصهم وأفرزوا للغائب
 حصته في غيبته فهل اذا حضر الغائب ولم يرض بالقسمة وطلب قسمة التركة ثانياً
 بالقرينة الشرعية يجب لذلك (اجاب) نعم يجب لذلك اذا لم يصب منه توكيل
 بالقسمة ولم يجزها بعد وقوعها ولم تكن القسمة المذكورة على يد قاض مستوفية شرائط
 الاهة وفي المتخ من الحائبة اذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة
 صغير أو غائب أو شريك للثب لا تصح الا بإجازة الغائب أو ولي الصغير أو إجازة الصبي
 بعد البلوغ أو بإجازة القاضي قبل ذلك اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة
 مشتركين في ربع مشتمل على محلات متعددة غير قابلة للقسمة الا فراق فهل اذا طلبت
 الشريكة قسمة الربع المذكور بالمهاياة تجاب لذلك واذا امتنع الشريك من قسمة
 المهاياة في الربع المذكور يجبر عليها (اجاب) نعم تجاب لذلك حيث لا قبول للقسمة
 الا فراق ويجبر القاضي الممتنع عليها في الاصح والمنازل المتلازمة تقسم قسمة واحدة كما
 مر جوابه وفي رد المحتار ولو اختلفا في التهايو من حيث الزمان والمكان في محل يجهلها
 يأمر القاضي بأن يتغالا في المكان أعدل لا تتفاح كل في زمان واحد وفي الزمان أكل
 لا تتفاح كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق اه والله تعالى اعلم
 (سئل) في بنت صغيرة قابل للقسمة مشتركة بين رجل وامرأة للرجل ثلاثة أرباعه
 وللرأة ربعه فاستأجر الشريك نصيبها بأجرة معلومة مساندة سوى حاصل من البيت أبقاه
 فمكثته الشريكة مدة والا أن يريد أخذ حصتها منه بالأجرة أو يسكنها فيه ويؤجر نصيبه لها
 أو يقسم بالمهاياة فهل يجب لذلك شرعاً (اجاب) لا يجبر أحد الشريكين على إجازة نصيبه
 من الآخر أو استعجار نصيب الآخر انفسه واذا لم يتفاح على شيء من ذلك فلا حدهما طلب
 المهاياة في غير القابل للقسمة ويجبر الا في عليهما والله تعالى اعلم (سئل) في مكان قابل
 للقسمة مشترك بين رجل واخته الباقعة الرشيدة للآخر عشرة وربع اطراف ونصف وللأخت
 الباقي والا أن يريد الأخ قسمة لاجل بناءه وانتفاعه بنصيبه فهل يجب لذلك شرعاً
 ولا يكون للاخت منه من ذلك وتجبر على القسمة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان
 المسكن المذكور قابلاً للقسمة بان ينفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع
 الاول وطلب احد الشريكين القسمة وامتنع الآخر يجبر الا في عليهما والله تعالى اعلم
 (سئل) في جماعة لهم ارض زراعية مشتركة بينهم على الشروع أجروها الرجلين مدة
 معلومة ثم إن احد المؤجرين اذن لاحد المستأجرين ان يقسم نصيبه في الارض المذكورة

١٢٧٣

١٨

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

٢٦

قسمة مع المستأجر فقسمة المستأجر مع المستأجر الثاني في غيبة المستحقين للأرض
 المذكورة ومن غير اجازتهم لذلك فهل والحال هذه اذا حصل في قسمة الأرض المذكورة
 غيب فالحش لا تصح وتكون باطله ويكون لكل من مستحق الأرض المذكورة نصيبها
 (اجاب) لا عبرة بقسمة احد المستأجرين مع الآخر حال غيبته اربابها في حقهم بدون
 اذنتهم او اجازتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا ومن
 قيراط في بيت وذلك البيت قابل للقسمة بان ينتفع كل واحد من الشريكين بنصيبه
 بعدها اراد الرجل المذكور قسمة ذلك البيت واخذ ما يخصه من اول البيت الى آخره
 على حسب ما يخصه فهل يجاب لذلك واذا اراد ما للباقي البيت اخذ ما يخصه في البيت
 المذكور في جهة معلومة بغير رضا شريكه لا يجاب لذلك (اجاب) اذا طالب احد
 الشريكين القسمة وأي الآخر وكان العقار قابلا للشريكين بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة
 من جفس الانتفاع الاول اجبر الممتنع عليها ويعدل القاسم الانصباء ويرفع بينهما
 وليست القرعة بواجبة وانما هي لتطبيب النفس وسكون القلب ولنفي حمة الميل حتى
 ان القاضي لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقراره جاز لانه في معنى القضاء فيملك الالتزام
 كما في الجوهرة افاده في الدرود حواشيه واما اخذ احد الشريكين نصيبه في جهة معينة بدون
 رضا شريكه وبلا قرعة ولم تكن القسمة بقضاء فلا يصح له ذلك والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجته وعن بنتين متزوجتين وعن ابن عم وترك دارا مملوكة
 فوضع ابن العم يده عليها مائة من غير قسمة والاثنان طلب الورثة المذكورة من قسمتها
 بالفريضة الشرعية فنفى ابن العم منكرها وجاهدا الحق ففهم فهل اذا كان الحق ثابتا لهم
 فيها عن الاب لا يكون لابن العم منعهم وتقسيم بين الورثة بالفريضة الشرعية ولا عبرة
 بانكاره اذا ثبت الملاك فيها للورث بالطريق الشرعي لاسيما ان الدار المذكورة قابلة
 للقسمة (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كون تلك الدار مملوكة لمورث الورثة
 المذكورين وانما آلات اليهم بطريق الارث عنه لا يكون لابن عم الميت منعهم من اخذ
 نصيبهم فيها بالفريضة الشرعية وقسمته حيث لا مانع ولا عبرة بانكاره حينئذ والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منفعة قطعة ارض زراعية اميرية مغروس فيها نخيل اسقط
 حقه في الأرض المذكورة لاحد بنيه دون النخيل وابقى النخيل على ملكه ثم مات الرجل
 المذكور عن ورثة فوضع المسقط له يده على الأرض المذكورة مع النخيل مدة عشر سنين
 والحال ان النخيل لم تكن مثمرة تلك المدة وحينئذ امر النخيل بطلب الورثة الاقسام في
 ثمرتها بينهم بالفريضة الشرعية فتعلل عليهم المسقط له بوضع اليد تلك المدة فهل لا عبرة
 بتعلل المسقط له المذكور حيث كانت النخيل تروى لمورثهم وتقسيم ثمرتها بينهم
 بالفريضة الشرعية (اجاب) اذا كانت تلك النخيل مملوكة للمورث الى ان مات ولم تنتقل
 عن ملكه بناقل شرعي فغير داسقاط الأرض لاحد البنين من استثناء النخيل وابقائها

١٢٧٣

٢٥

١٢٧٣

٢٩

ذى القعدة

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٢

على ملك المسقط لا موجب تلك المسقط له منفعة تلك الارض فقط تلك الخيل ويكون لهم جميعا قسمة ثمرته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنين بالثنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره واقسم واذلك بينهم بالتراضي ثم ظهر في نصيب احدهما غبن فاحش ويريد نقض القسمة المذكورة فهل اذا ثبت الغبن الفاحش في القسمة بالوجه الشرعي تنقض القسمة ويحجب لذلك حيث لم يقرب بالاستيفاء ولو دخل فيها ادراهم (اجاب) نعم يحجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت كبير له بابان يقبل القسمة بعض ملاكه يملك فيه معظمه ثلثيه والبعض الآخر يملك ثلثه وطلب صاحب الاكثر قسمة بالاقرار فهل يحجب لذلك حيث كان يقبل القسمة (اجاب) اذا انتفع كل من الشركاء بعد القسمة بنصيبه من جنس الانتفاع الاول يحجب كل من الشركاء لها ويجبر الا في عليها واقفه تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اخوة اشقاء وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته فحل باراض متفرقة قسم الورثة المذكورون تركه ورثهم بينهم بالفريضة الشرعية وكتب بذلك حجة شرعية وجعلوا للزوجة ما خصها من الفحل المذكور في جهة معينة ودينته والحال انها وقت القسمة لم تكن عالمة بردائها ثم بعد ذلك تبين لها ان قسمة الفحل المذكور بالغبن الفاحش والغرور فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تكون القسمة باطلة ويكون لها عاداتها ثانيا بمعرفة أهل الخبرة (اجاب) اذا وقعت القسمة بالتراضي ثم ظهر فيها غبن فاحش يكون له نقضها في الاصل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في داو تقبل قسمة الافراز مشتركة بين رجلين وكل منهما له حصة فيها على الشيوع اراد صاحب الاقل منها ان يقسم الدار المذكورة قسمة افراز لينتفع بنصيبه بعد القسمة فهل والحال هذه يحجب لذلك وليس للشرىك الاخر منعه من القسمة بدون وجه شرعي حيث كان كل من الشرىكين ينتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول (اجاب) حيث كان كل من الشرىكين ينتفع بنصيبه من تلك الدار بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يحجب طالب القسمة لها ويجبر الا في عليها والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة لبعضهم اقلها والبعض الاخر اكثرها اراد صاحب الاقل قسمتها بالاقرار والحال انه لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة بخلاف صاحب الاكثر فامتنع صاحب الاكثر من قسمتها فهل لا يحجب لذلك والحال هذه ولا يجبر صاحب الاكثر عليها (اجاب) اجاب عن نظير هذه الحادثة في تنقيح الحامدية بقوله نعم لانه امتنعت في طلب القسمة والغاضى يجيب المتعنت بالرد كما هو جوابه اه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون عقارا اقسموه بينهم بالسوية قسمة افراز وأقر كل واحد منهم باستيفاء ما يخصه من ذلك ووضع يده عليه ثم مات أحدهم عن وارث فوضع وارثه يده على تركه مورثه وصار يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك مدة ثم يدعى خمس

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٩

في الحجة

عشرة سنة مع حضور باقي الجماعة المذكورة وعلم بذلك والآن أراد الذي اقتسم مع الميت ان ينقض القسمه وأن يعيدها وأن يقسمها ثانيا بعد مضي تلك المدة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث وقعت القسمه بينهم بالتراضي ولم يكن فيها غش فاحش وكان أقر كل منهم باستيفاء حقه وقتها (أجاب) حيث وقعت القسمه بين الشركاء المذكورين بالتراضي ولا غش فيم او اسست وقت شرائط الهبة لا يكون لاحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان في أيدي ورثة أحدهم غائب لا يدري مكانه ولا موته ولا حياته وهو يقبل القسمه فهل اذا طلبوا اقسمة يجابون لذلك وينصب القاضي وكيله عن الغائب يقبض له نصيبه (أجاب) اذا برهن الورثة على الموت وعدد الورثة والعقار في أيديهم ومعهم وارث غائب قسم ونصب وكيل اية قبض حصة الغائب كما مرحت به المتون والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض مشتملة على أشجار وسواقي مشتركة بين اثنين حصل بينهما منازعة فاقسماها من دخن سنين وأخذ كل نصيبه بمحضرة جمع من المسلمين وانفرد به وأحدث أحدهما بناء في نصيبه مع حضور الشريك وعدم منازعته والآن يريد منازعته بعد مضي تلك المدة ونقض القسمه وهدم بناء شريكه صنادامنه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يحصل في القسمه حيف ولا غش فاحش (أجاب) حيث صدرت القسمه المذكورة مستوفية شرائط الهبة والالزوم لا يكون لاحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة غير قابل للقسمه أراد أحد الشركاء قسمته فسمه افراز فامتنع باقي الشركاء منه فهل والحال هذه لا يجاب طالب القسمه لها لاسيما أنه صاحب القليل (أجاب) فم لا يجاب طالب القسمه في المكان المذكور لها حيث كان غير قابل للقسمه وامتنع باقي الشركاء منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك دارا فاستمر الابنان معافى معيشة واحدة مدة ثم مات أحدهما عن أربعة بنين ومات الثاني عن ابنين قبل القسمه ولم تزل الدار بأيدي جميع الورثة من غير قسمه الى الآن فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة المذكورة بن بالفريضة الشرعية ويأخذ كل من الورثة المذكورة كورين ما يخص اباه أن لو كان حيا حيث كانت قابلة للقسمه وكان المحق ثابتا لهم فيها واذا أراد أحدهم أخذ زيادة عن غيره منها بدون وجه شرعي متعللا بأنه شيخ بلد لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله (أجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمه وأراد أحد الشركاء المذكورين قسمتها فسمت بينهم على حسب انصباهم منها بطريق الارث وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا لا تقبل قسمه الا فزاز أحدهم ملك فيها قبراطين أقبل نصيبا من باقي الشركاء فإراد ملك القبراطين أن يقسم نصيبه قسمه افراز وأن يدخلوها في داره فامتنع صاحب الاكثر من القسمه لحصول الضرر بالبسين من القسمه

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

صفر

٢٥

١٢٧٤

٢٩

ربيع الاول

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١٠

وعدم انتفاعهم فهل والمحال هذه لا يجاب صاحب الاقل لتلك القسمه (اجاب) نعم
 لا يجاب طالب القسمه لها فيها لا يقبلها حيث امتنع باقي الشركاء منها والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة يملكون عقارا ونخللا وغير ذلك بطريق الارث عن أبيهم فقسم ذلك
 بينهم قسمه الميراث على يد نائب المحاكم الشرعي ووضع كل يده على ما خصه من ذلك مدة
 ثمان سنين ولم يحصل في القسمه غبن ولا غرور والآن أراد أحدهم نقض القسمه
 المذكورة واعادتها ثانيا متعللا بان فيه غشبا ولا يثبت له على ذلك فهل والمحال هذه لا يجاب
 لذلك ولا عبرة بدعواه المبردة عن الاثبات الشرعي وينج من معارضة واضع اليد في ذلك
 بدون وجه شرعي (اجاب) لا تمتنع القسمه بعد وقوعها مستوفية شرائط الصحة بمجرد
 دعوى أحد المقسمين الغبن فيمادون ظهور ذلك وتحققه بطريقه الشرعي والله تعالى
 أعلم (سئل) في دار كبيرة قابلة للقسمه مشتركة بين جماعة أقارب بالميراث عن أصولهم
 وهي بأيديهم جميعا لم تقسم بينهم الى الآن فهل اذا طلب بعضهم قسمتها على حسب
 القرصة الشرعية يجاب لذلك حيث كانت قابلة للقسمه ولا يكون لأحدهم الاختصاص
 بشئ منها زيادة عما يخصه بدون وجه شرعي اذا كان الحق ثابتا لهم فيها (اجاب)
 يقسم العقار المشترك بين الشركاء اذا كان قابلا للقسمه وطلب بعضهم قسمته بحضرة
 الباقي حيث لا مانع وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون
 تخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبيرة تقبل القسمه مشتركة بين اثنين
 أحدث أحدهما بناء في جهتها بغير إذن شريكه والاثنان يريدان شريكه أن يكافه رفع
 بنائه الذي أحدثه من غير إذنه أو أخذه منه فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الدار تقبل
 القسمه وكان كل منهما ينتفع بنصيبه بعدها ويجاب طالبا أو يكون له نقض بنائه
 (اجاب) اذا بنى أحد الشريكين في الدار المشتركة بناء لنفسه بدون إذن شريكه فطلب
 شريكه رفعه قسمت حيث كانت قابلة لها فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت
 والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين على الشيوع أحدهما
 ساكن فيه على ملكه والبيت المذكور قابل للقسمه قسمه افراز ويريد الشريك
 الثاني ان يؤجر نصيبه لشريكه الساكن أو يخرج من البيت المذكور فهل والمحال هذه
 لا يجبر الساكن على استئجار نصيب شريكه ولا يجبر على الخروج من ملكه وله أن
 يطالب بقسمته حيث كان البيت المذكور قابلا للقسمه الافراز (اجاب) لا يجبر أحد
 الشريكين على أن يستأجر نصيب شريكه ولا على اجارة نصيبه منه واذا كان المسكن
 المذكور قابلا للقسمه الافراز بان ينتفع كل منهما بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع
 الأول وطلب أحدهما القسمه يجاب لها واذا امتنع الآخر يجبر عليه وان لم يكن قابلا
 لها يتاها بالزمان أو المكان والله تعالى أعلم (سئل) في ورة بلع وقصر يملكون
 عقارا بالميراث عن أبيهم وللصغرى من قبل المحاكم الشرعي والآن يريد البالغ من

الورثة قسمه العقار بحضرة الوصى والحال ان العقار المذكور بعضه يقبل القسمه وبعضه لا يقبلها لصغر الامكنة فهل يقسم ما كان يقبل القسمه بالاقرار او يقسم مالا يقبلها بالمهاياة بطلب الشر كالا سيما اذا كان في ذلك مصلحة للقصر (اجاب) ما كان قابلا لقسمه بالاقرار بحيث يتنفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول يقسم على حدة بطلب احدهم ومالا يقبلها تجرى المهاياة فيه بطلب احدهم ايضا والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالارث عن ابيهم على الشيوع احدهم قاصر وباقيهم بالغ فبني احدا بالغين في الدار المذكورة بناء لنفسه من ماله الخاص به بدون اذن باقي الورثة والآن بلغ القاصر رشيدا ويريد جميع الورثة قسمه الدار المذكورة قسمه اقرارا وكانت تقبل قسمه بالاقرار فماذا يكون الحكم في بناء احدهم الورثة المذكور (اجاب) اذا بنى احدا الشركاء في العقار المشترك بناء لنفسه بانقاضه المملوكة له بغير اذن باقيهم وكان قابلا للقسمه فانه يقسم فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت والادهم والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة اربعة في معيشة واحدة وبأيديهم اموال مشتركة بينهم من ابل وغيره افاقا قسموا الابل المذكورة بالسوية قسمه اقرارا وتعديل بالتقويم بحضرة بينة شرعية والآن يريد احدهم الرجوع وابطال القسمه واعادتها ثانيا في الابل المذكورة متعللا بان ما اخذه اخوته اعظم مما اخذه هو فهل اذا لم يثبت ان في القسمه حياء ولا غبنافا حاشا لا يجاب لذلك ولا تنقض ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من منازعة اخوته بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب لنقض القسمه بعد صدورها صحيحة بمجرد دعواه الغبن الخالية عن الاثبات الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركين في عقار ارادوا القسمه فضر القاضي وقسمه بينهم واختص كل انسان بما قسم له وقيدت بالجهل فبعد مضي سنتين حضر رجل آخر مع اخيه يدعيان ان لهما ملكا فيما قسم على يد القاضي فهل اذا لم يكونا حاضرين ولم يشهدا القسمه لا يكون القسمه صحيحة في نصيبهما ولهما اخذه منه منازعة واضع اليد عليه بحيث لم يحضر اولم يشهدا القسمه (اجاب) اذا ثبت الاخوان المذكوران استحقاقهما الجزء شائهم من كل المقسوم حال غيبتهم بالوجه الشرعي ولا نائب عنهم تنقض القسمه اتفاقا ويكون له ما اخذه نصيبهما منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركين لا يقبلان قسمه بالاقرار استأجر احدا الشر يكتن نصيب الاخر من مبايعة معلومة لكل شهر وصار يدفعها للشر يكتن مدة من السنين ثم اراد الشر يكتن المالك للنصف زيادة الاجرة على شريكه المستأجر منه زيادة فاحشة بحيث يكون في الاجرة غبن فاحش او اخرجه من ذلك وان يواجر اذ ذلك معان اجنبي فابي الشر يكتن المستأجر من قبول زيادة الاجرة المذكورة ومن اجارة نصيبه مع شريكه من اجنبي ومن قسمه التمام فهل لا يجبر الشر يكتن المذكور على ان يستأجر نصيب شريكه بتلك الزيادة ولا على ان يواجر نصيبه

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

٦

٧

٢٧

شعبان

منه او من اجنبي مع الشر يك حسب ما طلب شر يكه واذا امتنع شر يكه ايضا من ان
يؤجر له نصيبه باجر المثل فماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) لا يجبر احد الشر يكين
المدكور بن عـ الى اجارة نصيبه من الاخر ولا على الاجارة من اجنبي واذا لم يتفق على شئ
ياجر القاضى بالمهاياة بينهم ما على قدر نصيبهم ما ولكل منهما الانتفاع بالمحامين
المدكور بن في نوبته بالاستعمال بنفسه او بالاجارة من غيره او بعلقها كما هو حكم مالا
يقبل قسمة الا فراروا لله تعالى اعلم (سئل) في ورثة اقسما تركه مورثهم من عقارات
ومنفولات بحضرة اهل الخبرة واختص كل واحد بحصة مع الافراز واقر كل منهم بانه استوفى
حقه ولم يكن له بعد ذلك حق ولا دعوى ولا شئ مما تسمع فيه التعاوى وحصل بينهم
التخالص والابراء العام فهل اذا اراد احدهم بعد القسمه والتصرف في نصيبه والاقرار
بالاستيفاء وحصول الابراء العام نقض القسمه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الغبن بعد
ثبوت اقراره بالاستيفاء (اجاب) لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمه
فان كانت بقضاء مفسخ اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تفسخ ايضا في الاصح ويسمع ذلك
اى ما ذكره من الغبن الفاحش ان لم يقرب بالاستيفاء وان اقرب به لا تسمع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابنة البالغ وعن ابن ابن آخر قاهر وترك
لها قطعة ارض على كونه ملك رقبه ولم يكن له وارث سواهما وللقاهر وصى شرعى
يصرف عليه وعلى ماله بالمصلحة فهل اذا كانت الارض المدكورة تقبل قسمة الافراز
واراد الوصى قسمة الارض المدكورة تقسم بينهما نصفين حيث كانت تقبل قسمة
الافراز واذا اراد ابن الممدكور الاختصاص بشئ زائد عما يخصه فيها بدون تخصص
شرعى عند القسمه لا يجاب لذلك (اجاب) تقسم الارض المدكورة بين ابني الابنين
نصفين حيث لا مانع وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون تخصص
شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في دار كبيرة قابلة للقسمه مشتركة بين ورثة
بالميراث عن اصولهم وصى بايديهم جميعا فطلب احدهم قسمتها واخذ كل منهم نصيبه
فمنعه بعضهم متعللا بان الدار وقف واثبتوا بذلك مقطوعة الثبوت غير محفوظه
بمجلس القاضى فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بها وتقسم الدار المدكورة بين جميع الورثة
بالقرينة ويكون لكل منهم احدى ما يخص مورثه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى
(اجاب) اذا كانت الدار المدكورة في يد الجميع فالقول قول من ادعى ملكه فيها ولا
تثبت وقفيتها بمجرد دعوى احدهم فلا بدون اثبات شرعى ويعامل المقر بكونها
وقفاء وجب اقراره في حق نفسه اذا اقر ارجحة قاصرة على المقر ولكل الاستيلاء على
نصيبه منها بعد قسمتها بالوجه الشرعى وله التصرف فيه تصرف المالك ما عدا المقر
بالوقف ما لم يثبت وقفها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة
واحدة وكسب واحد وبايديهما اموال مشتركة بينهما يكتسبها وسعيهما معا

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

٢٤

شوال سنة

وصناعتهما واحدة فهل اذا راد أحدهما ان يقسم المال المشترك الذي بأيديهما يجب
لذلك وليس لأحدهما ان يختص بشئ زائد عن نصيبه عند القسمة بدون مخصص شرعي
(أجاب) يقسم المال المشترك بينهما بطلب أحدهما اذا كان قابلاً للقسمة ومملوك
الرقبة لهما والا فلا وليس لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون
مخصص شرعي والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن خمسة بنين وترك لهم داراً
واستمر واعم بعضهم في معيشة واحدة من غير قسمة للدار المذكورة فأخذ أحد البنين الى
النظام ومكث فيه مدة وبعد ذلك رجع من النظام واقام مع اخوته مثل ما كان اولاً مدة
ثم بعد ذلك باع اثنان من الاخوة نصيبهما في الدار المذكورة للثلاثة الباقين من غير
قسمة للدار المذكورة ايضاً واستمر الثلاثة واضعين ايديهم على الدار المذكورة
والآن يريدون قسمة الدار المذكورة فماذا يكون الحكم في قسمتها وماذا يكون الحكم
في البناء اذا بنى أحد الشركاء في الدار المشتركة بغير اذن شريكه (أجاب) اذا كانت
الدار المذكورة قابضة لقسمة الافراز بان يتفقد كل نصيبه بعد القسمة من جنس
الانتفاع الاول يكون لكل من الشركاء المذكورين طلب قسمة او يحجب لذلك ويجبر
الممتنع عليها والمحال ما ذكر وبعد قسمتها فما بناه أحدهم فيها قبل القسمة من ماله
لنفسه ان وقع في نصيبه فهو له والا فلهم والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن ثلاثة
بنين وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ومواش وغير ذلك واستمر واعم بعضهم من غير
قسمة للتركة حتى غمت التركة وزادت بسبب كسبهم وسعيهم بالزراعة وغيرها وطلب
أحدهم من البلد واذن لآخوته بالعمل والصرف في نصيبه وبعد رجوعهم من غيبته
يطلبهم على ما صرفوه في نصيبه ويأخذ ما يخصه في التركة مع غمائه بالوجه الشرعي فهل
والحال هذه يجب لذلك وليس لآخوته منعه من المماسقة وقسمة التركة فيما يقبل
القسمة ايضاً اذا ثبت ما ذكر (أجاب) ليس لآخوته الامتناع عن اخذ ثلثه على
نصيبه من المال المشترك بينهم المقتصر على كسب الجميع او يعمل بعضهم في المال
المشترك باذن الغائب المذكور وقسمته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (مسئل)
في رجل يملك نصف مكان والنصف الآخر لامرأة واولادها القصر يملكونه بجهته الارث
والقصر وصى والمكان المذكور يقبل قسمة الافراز فارد الرجل مالاً النصف ان
يقسم المكان المذكور قسمة افراز مع المرأة المذكورة وصى القصر فهل يجب لذلك
ويجبر الممتنع عليها حيث كان مالاً النصف يتفقد بعد القسمة بنصيبه من جنس
الانتفاع الاول (أجاب) اذا كان المكان المذكور قابلاً للقسمة الافراز بحيث يتفقد
كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يقسم بطلب أحدهم
ويجبر الممتنع عليها والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل من بلاد السودان مات عن
زوجته واولاد ذكور وبنات بعضهم من زوجته التي مات عنها وبعضهم من زوجة اخرى

٢٧ ١٢٧٤

٢٧ ١٢٧٤

في القعدة

٣ ١٢٧٤

١٠ ١٢٧٤

ذی القعدة سنة

ما تم في حياته وترك فخيلا وعقارا واطيانا علموا كفافا في أحد الأولاد من زوجته الميتة قبله بان له نصف التخييل خاصة و يذكر ان اباه قبل موته كان يعطيه نصف عمر التخييل و يأمره بانفاقه على نفسه وعلى باقي ورثة أبيه و عائلته لكونه كان اكبر اولاده و يزعم انه ملك نصف التخييل بسبب ذلك وباقي الورثة ينكر دعواه و يذكرون انه ملك أبيهم وموروث لهم عنه و يطلبون قسمته واخذ كل ذي حق حقه فهل يجابون للقسمة بعد تحقق انه ميراث عن أبيهم ولا عبرة بزعمه ولا بدعواه الملك بل ابرهان شرعي (اجاب) نعم حيث لا مانع وجبر واعطاء الاب ابنه المذكور نصف عمر التخييل الذي كان تحت يده لينفق على الوجه المستور لا يوجب تحقق الملك للابن في نصف التخييل المحقق ملك الاب له والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا مناصفة بنى فيها أحدهما بغيرا ذن شريكه لنفسه من ماله الخاص به في غيبة شريكه الا آخر ثم حضر الشريك الغائب وطلب قسمة الدار المذكورة قسمة افرار وهي تقبله فهل يجاب طالب القسمة لذلك واذا وقع بعض ما بنى الشريك في نصيب الغائب وكان البناء بطوب في فاذا يكون المحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا بنى احد الشريكين في الدار المشتركة وكانت قابلة للقسمة وطلب احد الشريكين قسمتها فانها تقسم فان وقع البناء في نصيب الباقي فهو له والا قلعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واثلاث البنات والبعث قاصر وترك ما مورث عنه شرعا و اقام وصيا مختارا في حال حياته على اولاده وعلى حفظ ما لهم فاقسم مواتر كته بعد موته بالفريضة الشرعية واخذ كل نصيبه بحضرة الوهي وجمع من المسلمين بموجب حجة شرعية بذلك ثابته المضمون من دفتر سنين وزيادة والآن يريد بعض الورثة نقض القسمة السابقة واعادتها ثانيا لاجل مضاررة غيره فهل لا يجاب لذلك شرعا حيث كانت القسمة ثابتة ولم يحصل فيها حيف ولا غبن فاحش اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا صدرت القسمة المذكورة مستوفية شرائط الصحة وال لزوم لا يكون لاحد المتقاسمين الا نفراد بنقضها بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين لاحدهما ربةها وللاخر ثلاثة ارباعها وهي مشتملة على ثلاثة مساكن منها ما يربى يدع الربع ومنها ما ينقص والد لا تقبل قسمة الا فرارا لانها لو قسمت افرارا لا يتفق كل من الشريكين بنصيبه فطلب صاحب الربع السكنى باحد هامين كونه زائدا عن استحقاقه ويدفع اجرة الزيادة لتدخل الحقوق وطلب صاحب الثلاثة الارباع المماثلة بان يسكن كل منهما في الدار بتمامها بغيره زمانا بحسب استحقاقه فهل يجاب لطلبه جبراً على صاحب الربع ولا يجاب صاحب الربع حيث دخلتها الدارهم ويجبر على الاتفاق (اجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة الا فراراً تقسم نفسها بطلب احدهما ولا يجاب طالب المماثلة ولا يجبر على اخذ دراهم اجرة ما زاد من نصيبه عند شريكه ان اراد ان يسكن في ازيد من نصيبه

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

٢٦

ذی الحجة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

ولا على دفع اجرة ما زاد من نصيب شر يكره ان اراد ان يسكن في انقص من نصيبه اذ
 يكون اجارة ولا يجري فيها الجبر فيسكن كل في قدر نصيبه فقط اوزمانا بقدره والمهاياة
 بالزمان متعينة في العبد الواحد ونحوه كالبيت الصغير ولو اختلفا في النهايتين من حيث
 الزمان والمكان في محل يحتملهما يأمر القاضي بان يتفقا لانه في المكان اعطى لانه فاع كل
 في زمان واحد وفي الزمان اكمل لا تتفقا كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق
 فان اختاراه من حيث الزمان يقرع في البسادة نقيلا لانه هداية كذا في رد المحتار من
 القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة كور و بنت وترك منزلا متسعا
 فسكنت بنت المتوفى مدة في ناحية من المنزل على حدة وارادت الا تن قسمه المنزل واخذ
 ما تستحقه فادعى عليها بقيمة الورثة ان ماتحت يدها اخذته في نظير ما يخصها في المنزل
 المذ كور وهي تنكر ذلك فهل للبنت قسمه المنزل المذ كور واخذ استحقاقها اولا (اجاب)
 تجاب طالبة القسمه المذ كور لها اذا كان المنزل المذ كور قابلا لها ولم يثبت عليها
 ما يوجب منعها من ذلك بوجه شرعي كتقدم قسمه مستوفية شرائطها والله تعالى أعلم
 (سئل) في اخوين يملكان ارض زراعة مملوكة الرقبة لهما ومواشي ومهمات كائنة
 بالارض فاقسماها بينهما بالتراضي بلا توسط اهل الخبرة واختص كل منهما بحجز من
 ذلك ولم يقر احدهما للآخر بالاستيفاء ولم يثبنا آثم ظهر في القسمه المذ كور غبن فاحش
 فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يكون للمغبون طلب فسخها حيث لا مانع (اجاب) لو
 ظهر غبن فاحش في القسمه لا يدخل تحت تقويم المقومين فان كانت بقضاء تفسخ
 اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تفسخ ايضا في الاصح كما صرح حوايه والله تعالى أعلم (سئل) في
 بيت موروث عن رجل لاربعة اشخاص احدهم غائب ببلدة بعيدة والبيت المذ كور قابل
 للقسمه بالاقرار فهل لباقي الورثة اذا تراءفوا والدي القاضي وثبت الموت وعدد الورثة
 وطلبت قسمته قسمه البيت المذ كور وللراضي ان ينصب عن الغائب من يقبض
 نصيبه الى ان يحضر (اجاب) لو برهن اثنان فاكثر من الورثة على موت المورث وعدد
 ورثته وان ما يراد قسمته ميراث لهم عن مورثهم وبايدي الحاضرين عقار موروث عنه
 قابل للقسمه وفيهم غائب قسم بينهم ونصب القاضي قابضا لنصيب الغائب الى ان يحضر
 عند الامام والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما عقار
 مشترك بينهما من ابيهما مات احدهما عن اربعة بنين ومات الثاني عن ابن قبل
 القسمه ثم مات الابن المذ كور عن ثلاثة بنين ومات كل من الاربعة بنين ايضا عن
 اولاد كور واناث ولم يزل العقار المذ كور وبايدي جميع الورثة الى الآن فهل اذا ثبت
 ما ذكره يقيم العقار بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية وياخذ كل منهم ما كان يخص
 مورثه ان لو كان حيا حيث كان العقار المذ كور قابلا للقسمه ولا يقيم على عدد
 الرؤس كما يزعم بعضهم (اجاب) حيث كان العقار المذ كور قابلا للقسمه وطلبت

١٢٧٥

١٨

١٢٧٥

١٩

ربيع الاول

١٢٧٥

٢

١٢٧٥

٩

١٢٧٥

٢١

قسمته بين الشركاء المذكورين فانه يقسم بينهم على حسب انصباهم بالقرية
 الشرعية لا على عدد رؤوسهم فيختص كل منهم بنصيبه منه الا يل إليه بطريق الارث عن
 مورثه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين وامههما بالارث
 تهنمت وصارت برأفناها احدهما الرجلين في غيبة الآخر ولما حضر اراد قسمتها فما
 يكون الحكم الشرعي فيما بناه احدهما المذكور (اجاب) تقسم الدار المذكورة
 اذا كانت قابلة للقسمه ثم ينظر الى البناء فما وقع في نصيب الباقي منه فهو له وما وقع في
 نصيب شريكه يؤمر به منه حيث بنى بلاذنه والله تعالى أعلم (سئل) في دار صغيرة
 لا تقبل قسمه الا فرأى مشتركة بين شخصين احدهما مالك فيها فبرأطين ونصفه او باقيا
 للشريك الآخر وهو واحد وعشرون قيراطا ونصف فاراد مالك الاكثر ان يقسم الدار
 المذكورة بالمهاياة لئلا ينتفع بنصيبه بعدها فهل يجاب لذلك وليس للشريك منعه من ذلك
 ويكون اسكل منهما الانتفاع بقدر ماله (اجاب) حيث كانت الدار المذكورة كورة غير
 قابلة لقسمه الا فرأى وطلب احد الشرطيين قسمتها بالمهاياة يجاب لذلك والله تعالى
 أعلم (سئل) في عقار مشترك بطريق الملك بين جماعة واقسموه بينهم بقضاء القاضي
 ثم ناهر غيب فاحش في نصيب أحدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمه بعد الثبوت
 الشرعي ولم يقر بالاستيقاه والابراء فهل يسوغ له ذلك (اجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر
 بالوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في أراض مشتركة بين ورثة يملكون كملهم عن
 مورثهم وهي قابلة لقسمه الا فرأى وفيها مواش كذلك اتفق الورثة على المهاياة بينهم
 في الاراضي واستعروا على ذلك مدة من السنين ثم اراد بعضهم قسمه الاراضي المذكورة
 والمواشي قسمه افراز وهي قابلة لذلك فهل يجاب لمطالبه ويقسم بينهم قسمه افراز
 والمحال هذه واذا امتنع الباقي من قسمتها على هذا الوجه يجبر على ذلك (اجاب) نعم يجاب
 لذلك فيما هو قابل لقسمه الا فرأى يجبر الممتنع عليها وتبطل المهاياة بذلك كما صرحوا
 به والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون أربعة دور بطريق الارث عن أبيهم طلب
 أحدا الجماعة وهو صاحب الاكثر قسمه الدور المذكورة قسمه اخرأى تقبلها فهل
 يجاب لمطالب القسمه لذلك حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع
 الاول ولم يكن فيما ضرر (اجاب) العقار المذكور اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه منه
 بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول يقسم بطلب أحدهم جبرا على الممتنع و بطلب
 ذي السكينة ان لم ينتفع الا خرقلة حصته واذا كان ما اراد قسمته دورا يقسم كل منها
 على حصته عند الامام وقال ان رأى القاضي ان قسمه الجميع فيها اعدل قسمها كذلك
 وهذا في مصر ولو في أكثر يقسم كل منها على حصته اتفاقا ولا تدخل الذراهم فيها الا
 برضا الشركاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكر وورثات وترك دارا
 فغاب بعض الورثة عن البلد مدة بمكان فوق مسافة القصر ووضع الورثة الحاضرون

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٢

١٢٧٥

٢٦

جادی الاولی

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٢٢

أيديهم على الدار وقسموها جميعها بينهم وأدخلوا نصيبه في أنصباهم ولم يقولوا نصيبا
 حال غيبته وهم مقرون بوراثة ونصيبه أكثر من نصيب كل واحد منهم فهل إذا حضر
 الغائب يكون له أخذ نصيبه من الدار بالارث من أبيه ونقص القسمه (اجاب) نعم
 له ذلك إذا كان الواقع له هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امر أهلكا
 تسعة قراريط في كل واحد من ثلاثة جوانيت ولشر يكها الباقي فهل إذا كانت تلك
 الجوانيت قابلة للقسمه الا فرار يكون لها قسمتها والاختصاص بنصيبها جبر على
 شر يكها إذا انتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وإذا فرض عدم
 جريان الجبر على قسمه الا فرار في ذلك لعدم القابلية يكون لها قسمتها بالمهاياة جبرا
 على الشريك (اجاب) نعم تجاب المرأة لما طلبت من قسمه الا فرار ان احتملت أو
 المهايات أن تعذرت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أبناء معه في معيشته انفراد
 اثنان من الابناء في حياته في معيشة واحدة و أحدهما بعد أخذهما ستة أفدنة من طين
 أبيهما فاستمر الاخوان في المعيشة مدة نحو خمس عشر سنة ووز يافة فباز الاخوان
 المذكوران في تلك المدة أموالا كثيرة من طين ومواشي وعقار وغير ذلك من كسبهما
 وسعيهما معا بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهم ما ولحده والآخر يريد
 أحدهما القسمه فهل والحال هذه يجاب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهما وما كان
 مشتركا بينهما بما بالسوية ولا يكون لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عن أخيه بدون
 محض شرعي إذا ثبت ملذ كرا بالوجه الشرعي (اجاب) يقسم المال المشترك المملوك
 للاخوان القابل للقسمه المتحصل من كسبهما معا بالسوية وليس لأحدهما
 الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في مكان كبير مشترك بين جماعة أراد بعضهم قسمته وأدخل الدراهم فيها بان يخص
 بعضهم جزأ من المكان المذكور ويدفع له بعض دراهم زيادة على ما أخذته نظير
 ما يخص به البعض الآخر فامتنع من يراد دفع الدراهم له من ذلك فهل لا يجبر على القسمه
 بهذه الكيفية بان تدخل فيها الدراهم بل تجرى القسمه في هذا المكان بلا ادخال
 الدراهم فيها حيث أمكن قسمته بالتعديل بين الشركاء بلا ادخال دراهم فيها ولا يجبر
 الممتنع عن أخذ الدراهم على القسمه بهذا الوجه (اجاب) نعم لا تدخل الدراهم في
 القسمه الا برضاهم وفي تنقيح الحامدية دار بين جماعة فاردوا قسمتها وفي أحد
 الجانبين فضل بناء فارد أحد الشر كاه ان يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر ان
 يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء
 في نصيبه الاخر ان يرد عليه بازاء البناء من الدراهم الا لانه تعذر فيئند للقاضي ذلك لان
 القسمه من حقوق الملك المشترك والشر كة بينهما في الدار لا في الدراهم فلا يجوز قسمه
 ما ليس بمشترك در من القسمه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت غير قابل للقسمه مشترك

١٢٧٠ ١٢

رجب ٢٠
١٢٧٠

رمضان ٢٦
١٢٧٠

شوال ٢٠
١٢٧٠

بين اثنين لاحدهما وبعده والباقي للآخر طلب ذوالقليل الذي لا يفي منتفعاً بحصته
بعد القسمة قسمة حصته قسمة افراز فهل لا يجاب لذلك حيث لم ينتفع كل بنصيبه بعد
القسمة (اجاب) نعم لا يجاب للقسمة والحال هذه وقد صرحوا بأنه يقسم العقار المشترك
بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذى الكسيران لم ينتفع
الاخر لقلة حصته لا بطلب ذى القليل وفي الخاتمة يقسم بطلب كل وعليه الفتوى لكن
المقنن على الاول فعليه المعول كما في الدروحو واشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن ابنين و بنتين وزوجة وترك عقاراً وأمتعة ومواشي وغيرها وصار الكل في عالة
واحدة على ما كان عليه والاهم من زرع وغيره ومصاريف الزراعة وغيرها وكبير
الاولاد هو المتصرف عليهم بعد والدهم من مدة سبع سنوات فهل اذا طلب أحد الورثة
قسمة ماتر كه مورثه وأخذ نصيبه وانعزله من باقي الورثه يجاب لذلك وكذلك غلته
التركة يقسم بينهم يأخذ كل واحد نصيبه منه (اجاب) تقسم التركة وغاؤها بين
جميع الورثة بالقرينة الشرعية فيما يقبل القسمة بطلب أحدهم وليس لاحدهم
الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون تخصيص شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في وكالة مشتركة بين ثلاثة أحدهم له فيها أربعة قراريط أراد قسمة الوكالة
المذكورة قسمة افراز جبراً على شريكه فهل يجاب لذلك اذا كانت الوكالة المذكورة
قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد القسمة واذا لم تكن قابلة للقسمة يجاب لهاية
بالزمان أو المكان واذا تخرب بعض أركان من الوكالة المذكورة تكون عمارتها على
الشركاء بقدر حصصهم (اجاب) اذا كان العقار المذكور قابلاً للقسمة الافراز بان
ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجاب طالب القسمة
لما ويجبر الممتنع عليها والا يهاين القاضى بينهم ومما هو المشترك قبل قسمته على الشركاء
بقدر حصصهم والله تعالى أعلم (سئل) في حين وابنى أخيهما يكون داراً كبيرة
قابلة لقسمة الافراز أراد ابنا الاخ قسمة الدار المذكورة قسمة افراز فامتنع العمان
من قسمتها فهل اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة الافراز وينتفع كل منهم
بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجاب ان ذلك ويجبر العمان على قسمتها
(اجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة الافراز كما ذكر بالسؤال يجاب طالب
القسمة لما ويجبر الممتنع عليها حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك نصف مكان ونصفه الآخر وقف أراد مالك النصف المذكور قسمة قسمة
افراز فهل يجاب لذلك اذا كان المكان المذكور قابلاً للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد
القسمة (اجاب) نعم يجاب للمالك لذلك حيث كان المكان المشترك بين المالك
وجهة الوقف قابلاً للقسمة بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول
لان قسمة الوقف عن الملك جائزة كما صرح بذلك في البحر وغيره وأجاب قاضى الهداية

١٢٧٥

١٦

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٣

ذى القعدة

١٢٧٦

٤

ذى الحجة

١٢٧٦

٦

صفر

١٢٧٦

٩

يجوز القسمه وافراز الوقف من المالك والمحكم بهما والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مستتركة بين اثنين أحدهما معتوه وعليه قيم شرعي والآخرا كن فيها ويدفع أجرة
نصيب المعتوه ويريد القيم المذكوران يستأجر الدار جميعها لنفسه بما في ذلك من نصيب
الآخر فهل لا يجبر الشريك الآخر على ذلك وإذا كانت الدار غير قابلة للقسمه وأراد
الشريك الآخر المهايأة في تلك الدار وامتنع من اجارة نصيبه يجاب لذلك جبره على القيم
(أجاب) لا يجبر الشريك على اجارة نصيبه من الدار المشتركة بل إذا كانت غير قابلة
للقسمه الافراز وطلبت المهايأة فيها يجاب طلبها لذلك ويجبر الممتنع عليها والله تعالى
أعلم (سئل) في ورثة ميت اقتسموا دار مودتهم بالتراضي ثم ظهر غيب فاحش في
نصيب أحدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمه بعد الثبوت الشرعي ولم يقر
بالاستيفاء ولم يكتب بذلك جهة من المحاكم الشرعية فهل يسوغ له ذلك (أجاب) نعم
والمحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه قدرها ثمانية
قراريط وكسور في مكان لا يقبل قسمه الافراز ولا ير يد الرجل المذكور اجارة حصته
المذكورة لاحد الشريكين ولا تحلها ما ويريد سكناه المكان المذكور لنفسه أو للمجوسين
عليه في معيشته على قدر حصته من الايام فهل يجوز له ذلك (أجاب) لا يجبر أحد الشريكين
على اجارة نصيبه من المكان المشترك لاحد شريكه أو لغيرهما بل له قسمته
بالمهايأة مع شريكه حيث كان غير قابل لقسمه الافراز ثم هو بالخيار في نوبته في زمن
المهايأة أو في المكان الذي يختص به ان شاء سكن فيه وان شاء اسكنه غيره وان شاء
أغلقه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا في بيت ساكن فيه
ومستأجر نصيب شر يكتنه وقدره قيراطان ونصيب الشريك الآخر وقدره أربعة
قراريط بأجرة معلومة فطالب صاحب الاربعة قراريط من شريكه بعد مضي مبددة
السنة المتقدمة فيها الاجارة ان يحرره نصيبه باز يد من الاجر الاول فامتنع الشريك
المستأجر من قبول الزيادة وطلب المهايأة في المكان المذكور حيث كان لا يقبل قسمه
الافراز فهل لا يجبر على قبول الزيادة ويجاب لقسمه المكان المذكور بالمهايأة (أجاب)
نعم لا يجبر على الاجارة باز يد من الاجر الاول ويجاب طالب المهايأة لها حيث لا يقبل
قسمه الافراز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم عقارا ومواشي
وأعيانا معلوكة اقتسموا دار مودتهم بالتراضي وقبل اخراج حصة بذلك من قاضي بلدهم
ادعى بعض الورثة أن في القصة غيبا فاحش ويريد ابطالها فهل إذا أثبت دعواه الغيب
الفاحش وبرهن على ذلك تنقض القصة حيث لم يقر بالاستيفاء (أجاب) إذا ثبت
بالوجه الشرعي الغيب الفاحش في قسمه العقار الموروث بينهم تنقض القصة ولو وقعت
بالتراضي في الاصح وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة
بنين وترك لهم دار الكل واحد الربع فيها واستمر وأعلى ذلك وأضعف أيديهم عليها

١٢٧٧

١

رجب

١٢٧٨

•

شوال

١٢٧٨

•

محرم

١٢٧٩

١٧

شعبان

١٢٧٩

٢

مدة من السنين من غير قسمة ثم بعد ذلك باع أحد البنين نصيبه لاحد اخوته وهو الرابع
 مشاعا في الدار المذكورة من غير قسمة ثم مات المشتري المذكور عن ولد فاداد الولد
 المذكور قسمة الدار بينهما وبين باقي المستحقين وهي قابلة للقسمة الا فرار بحيث ينتفع
 كل منهم بنصيبه بعد القسمة فامتنع العم من قسمتها وادعى انه اشترى نصيب أبيه في
 الدار المذكورة من وكيل أبي الولد فانكر الولد دعواه فهل اذالم يثبت العم المذكور دعواه
 الشراء بالوجه الشرعي لاهبة بها حيث لم يكن معه بينة ولا حجة تثبت له دعواه ويمنع العم
 من معارضة الولد المذكور وتقوم الداد بين الولد وبين باقي المستحقين على حسب
 حصصهم حيث كان صاحب الاكثر طالبا للقسمة (اجاب) نعم من المعلوم انه لا يقضي
 المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فلا يقضي لمدعى الشراء بمجرد دعواه
 والحال ما ذكر بالسؤال واذا طلب أحد الشركاء قسمة الا فرار والداد قابلة لما يجب
 طالبا ويجوز الامتناع عليه احيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
 وأولاد كور واثان وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة المورث عنه قطعة أرض فطلب
 أحد الورثة بناء تلك الأرض فامتنع باقي الورثة من البناء فتعدى وأنشأ في الأرض
 المشتركة قبل القسمة حوائط وأما كن من ماله الخاص به فقام عليه باقي الورثة
 يريدون أخذ نصيبهم فيما بناه من ماله أو هو - دم بناءه فهل لا يجابون لذلك وعليه قيمة
 ما يخصه من الأرض ان كانت قيمة البناء أكثر مما حكم الله في ذلك (اجاب) المصريح
 به انه اذا بنى أحد الشركاء في الأرض المشتركة بدون اذن باقي الشركاء فطلبوا رفع بناءه
 فانها تقسم بينهم فان وقع البناء في نصيب الباقي فهو له والا هدم والله تعالى اعلم (سئل)
 في ورقة ميت اقتسموا تركتهم مائة من عقار ونقد ومنقول قسمة شرعية بالتراضي
 وأقر كل منهم باسمه ثلثها حقه منها وصدقوا على براءة ذمة بعضهم بعد قبض كل نصيبه الذي
 خصه بالقسمة من العقار وغيره وكتب في شأن ذلك حجة مسجلة من القاضي الذي
 بناحيتهم ومضى على القسمة مدة أربع سنوات والآن اراد أحد الورثة نقض القسمة
 والرجوع فيها متعللا بان نصيبه غبن فهل بعد ثبوت الابراء بينهم وقرار كل واحد منهم
 باستيفاء حقه لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في طاحونة تربية قابلة للقسمة مشتركة بين اثنين لاحدهما فيها ثمانية
 عشر قيراطا وللشريك الآخر ستة قيراطا وصاحب الثمانية عشر قيراطا دور مجاورة
 للطاحونة المذكورة يريد قسمة الطاحونة وأخذ نصيبه منها وضمه الى داره ليجعله من جملة
 منافع داره المذكورة وصاحب الستة قيراطا لا يرضى بذلك ويريد بناءها وعليه قدر
 نصيبه من العمارة وطلب من صاحب الثمانية عشر قيراطا اعادتها معه كما كانت أولا
 فهل لا يجب لذلك ويجب طالب القسمة ذوالكثير اذا كان ينتفع بنصيبه (اجاب)
 المصريح به ان الطاحونة بما لا يقبل القسمة والحكم فيما لا يقبلها اذا انهدم أن يجبر

٢٢٧٩

ذى القعدة

١٢٧٩

٢٩

صفر

١٢٨٠

١٨

ربيع الاول

١٢٨٠

٢٦

المتنع عن العماره عليها واذا امتنع عنها يقال لشر يكره من قبل القاضى أنفق على عمارته
ثم ارجع على شر يكاتب بحصته من النفقة ولا يخرج الطاحونة من غير القابل للقسمه الا
اذا ائتممت ولم يبق فيها شيء وصارت صحراء فانها حينئذ تكون قابله للقسمه ولا يجبر الا على
من الشر يكره على عمارتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أقارب بلغ مشتر كين
في دووقا قسم الجميع الدور قسمه افراز بمحض من المسلمين ووضع كل يده على ما حصه
بالقسمه ونصرف بالبناء والمهدم وليس فيها غبن ثم بعد مدة أربع سنين أراد أحدهم
فسخ القسمه مدعيا بأنها ليست على يد قاض فهل والحال هذه تكون القسمه صحيحة
وليس للدعي طالب الفسخ التكلم (أجاب) ليس من شرط صحة القسمه بين الشركاء
المكلفين كونها على يد القاضى بل لو وقعت بينهم بالتراضي مستوفية شرائط الصحة
لا يكون لأحدهم فسخها والحال ما ذكر بدون وجه شرعى يوجب الفسخ والله تعالى
أعلم (سئل) في بيت صغير لا يقبل القسمه لامرأة فيه خمسة عشر قيراطا وكسور
وباقية لرجل استولى عليه الرجل وأجره لرجل بدون إذن شرى بكنهه فردت الاجارة وتطلب
قسمته بالمهاياة بالزمان فهل تجاب لذلك وليس للشرى بكنهه من ذلك ولا من السكنى
(أجاب) نعم تجاب تلك المرأة لقسمه هذا البيت بالمهاياة بالزمان أو المكان حيث
تعذرت قسمته افرازا ولا مانع ولا تنفذ اجارة شرى بكنهه في نصيبها بدون إذنها أو اجازتها
والله تعالى أعلم (سئل) في بيت كبير مشترك بين جماعة أراد واحد منهم يستحق تسعة
قرايط وثلاثا قسمه ذلك المكان ليستقل بنصيبه وينفرد به عن الباقيين فهل يكون له
ذلك حيث كان المكان قابلا للقسمه شرعا وليس لأحدهم معارضته في ذلك ومنه بدون
وجه شرعى واذا كان في بقية المستحقين قهر وعليهم وصى شرعى لا يكون له المنع عن
قسمه المكان المذكور ويجبر على ذلك شرعا (أجاب) اذا كان المكان المذكور قابلا
للقسمه افرازا بان يتنفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وطاب أحد
الشركاء قسمته واخذ نصيبه منه يجاب لذلك ويجبر المتنع عليها ولا يمنع من ذلك والحال
هذه كون بعض الشركاء قاصر الله وصى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض
مملوكة بينهم مشتركة بينهم بطريق الارث عن مورثهم طلبوا من القاضى قسمتها
بينهم قسمه افراز وبرهنوا على الموت وعدد الورثة وكونها لهم وفيهم قاصر له وصى منهم
وهى قابله للقسمه بحيث يتنفع كل بنصيبه بعد هاهل تقسم بينهم وللاوصى المذكور
ولاية قبض نصيب القاصر المذكور مع نصيبه (أجاب) نعم تقسم حيث كانت مملوكة
الرقبة لهم والحال ما ذكر وللوصى قبض نصيب مجبوره شائع نصيبه وحفظه تحت يده
كسائر أمواله حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكر أربعة
ثلاثة بالغين وواحد قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ودور ومواش ودراهم
ونحاس وغيره وبقي ذلك تحت يد أكبر أولاده بدون وصاية وبدون حضور قاض ثم

١٢٨٠

١٦

١٢٨٠

٢٧

ذى القعدة

١٢٨٠

[١٢]

محرم

١٢٨١

سنة

صفر

أخذ القاصر للجهادية ومكث بها مدة من السنين فأتا كبار الأولاد المذكور عن أولاده
واقسم التركة لأخوان الحاضران بينهما ماو بين أولاد الأخ الميت بدون معرفة قاض
أيضا حتى باعوا الدوا والمذكور فلما حضر الأخ الذي كان بالجهادية وهو بالغ طالب
حقه من التركة المذكورة فأراد أخواه أن يصالحاه على حقه المذكور بشئ مع لوم من
الدرهم فإني ذهبت حيث كان ذلك المتروك جميعه ثابتا بالوجه الشرعي يكون للأخ
المذكور أخذ حقه في جميع ما ذكر ولا ينفذ البيع في نصيبه من الدوا والمذكور حيث لم
يجزه ولم يكن له وصي (أجاب) نعم يكون للأخ المذكور أخذ نصيبه من تركته أي حقه
بالفرصة الشرعية ولا ينفذ القسم والبيع بالنسبة إليه بدون ولاية شرعية عليه وبدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مقدار قابل للقسمه مشترك بين جماعة متعددين
وإذا قسم بينهم يبقى بعضهم وهو ذو الحصة الكثرية منتفعا بحصته على الوجه الذي
كان عليه ولا يبيى البعض الآخر منتفعا بحصته على الوجه المذكور فطالب ذو الحصة
المذكور قسمه حصته فهل يجب له ذلك ولا يجب الفریق الآخر (أجاب) يقسم العقار
المشترك المذكور بطلب أحدهم أن انتفع كل بحصته بعد القسمه من جنس الانتفاع
الأول وطلب ذي الحصة الكثرية لم ينتفع الآخر لقله حصته وعليه التوكل والمعول لا يطلب
الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في بقرة مشتركة بين اثنين نتج منها بقرتان اختص
أحدهما في مقابلة نصيبه منهما بواحدة وجعل لشر يكه نظير حصته الأخرى وأرسل
لشر يكه ما خصه بالقسمه والمبادلة مع ما اختص بها المرسل على يد مأموره بذلك ولما
وصلنا اليه مع المأمور أخبره المأمور بذلك فرفض به واختص بما اختص به واستلمه
واستلم المأمور ما اختص به الشر يكه الأول لأمره بالقسمه والمبادلة ثم بعد ذلك أرسل
ما خصه وفرسالة لمن كان شر يكه فيم التعذر المرعي عنده وبعد ثلاثة أشهر أرسل إليه
ابنه فآخذ فرسه وأخذ البقرة التي خصه وترك الأخرى لشر يكه ثم بعد أن مكثت عنده
ونتج منها نتاج وماتت هذا النتاج بالذبح وباعه وقبض ثمنه وبعد سنة ماتت هي وما بقي من
نتاجها بالذبح أيضا وباع الجميع ونصرف الشر يكه الآخر فيما خصه بالهبة لبيته
القاصرة يدعي الآن أنه باق على حقه في الأخرى متعللا بعدم تقويم كل بالدرهم فهل
لا عبرة بما تعال به بعد حصول القسمه والمبادلة على الوجه الشرعي ولا توقف صحتها
على التقويم بالدرهم إذا ثبت ما ذكر بطريقه الشرعي (أجاب) إذا ثبت بالطريق
الشرعي صدور القسمه والمبادلة في البقرتين المذكورتين مستوفية شرعا فلا علة
لا يكون لأحدهما معارضة الآخر فيما اختص به على هذا الوجه بدون وجه ولا عبرة
بتعلله بعدم التقويم بالدرهم إذ ليس ذلك شرط صحة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة
شركاء في بيت كبير يقبل القسمه ويسع سكنى الجميع فطلب أحد الشركاء من الباقي
الشر يكه أو الاجارة أو الاستئجار فامتنع من ذلك ويقول لا أبيع ولا أستأجر ولا

١٢٨١

٢٢

جمادى الثانية

١٢٨١

٢٩

١٢٨١

٢٩

أقبروا سكن فيه على قدر ملكي فيه فهل يجاب للسكني فيه على قدر ملكه ولا يجبر على شيء من ذلك حيث كان البيت كبيراً واسعاً سكني الجميع والحال هذه ولا ضرر في ذلك على أحد وكان ذلك محض تعنت من الطالب لما ذكر (أجاب) لا يجبر أحد دائر كاهل اجارة نصيبه ولا على استئجار نصيب غيره ولا على بيع نصيبه ولا على شراء نصيب غيره بل اما على قسمة الافراز ان قبلها العدة فطالب أحدهم أو على المهايأة ان لم قبلها والله تعالى أعلم (مسئل) في حانوت مشترك بين اثنين لا يقبل القسمة وأحدهما يريد قسمته بالمهايأة بالزمان كل واحد منهما يسكن فيه مدة بقدرة حصته فهل يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) اذا لم تجر قسمة الافراز في تلك الحانوت لعدم قبولها يجاب طالب المهايأة لها والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل يملك نصف منزل ونصفه الآخر وقف أهلي قطب مالك النصف قسمة المنزل وهو قابل لقسمة الافراز فامتنع ناظر الوقف من ذلك محتجاً بان الوقف لا يقسم فهل يجاب مالك النصف الى ما طلبه من القسمة المذكورة ولا يقدر احد أن يمنعه من ذلك حيث كان المنزل قابلاً للقسمة المذكورة ولا عبرة بما يحتج به ناظر الوقف من كون الوقف لا يقسم (أجاب) نعم يجاب مالك النصف لقسمة نصيبه وافرازه من حصته الوقف اذا كان المكان قابلاً للقسمة الافراز ولا يمنع من القسمة كون أحد النصيبين ملكاً والآخر وقفاً وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك داراً ولم تحصل القسمة في هذه الدار الى موت الابن عن ابنته وبنته وزوجته ثم ماتت البنت التي تركها الرجل الاول عن بنتين فأخذ هاتان البنتان ما يخصهما في هذه الدار عن أمهما بعد قسمتهما بالوجه الشرعي مع تصديق الورثة وهم مكافون بشهادة يمينه من المسلمين ثم حصل تشاجر فرفعت دعواهما الى النائب الشرعي فابطل تلك القسمة المحاصلة وأخذ نصيبهما منهن وأوصاهما الى ورثة الابن زاهما ان الارث لا يستحق بعد اثنتين وثلاثين سنة فهل والحال هذه زهمن النائب المذكور صحيح أم لا (أجاب) لا يبطل الحق بتقادم الزمان فاذا كان من بيده الدار مقرابانها مودونة عن الرجل المذكور ونسب البنتين المذكورتين الى المالك يوم روضع اليد الا ان يتسلم نصيب أمهما اليهما بالقرينة الشرعية وتمضي القسمة على ما كانت حيث صدرت مستوفية شرائط الصفة ولو مضت دهوراً كثيراً كرحب لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات وخلف ثلاثة كور أحدهم غائب وبنتين حاضرتين وخلف ما يورث عنه شرعاً فادوا قيمة متروكات مورثهم ووكل الغائب وكيله عوضاً عنه في قسمة وخيارة ما يخصه وحصل تقويم وقسمة التركة على حسب القرينة الشرعية وأخذ كل وارث ما خصه شرعاً وانصرف في بعضه بالبيع ومات وهزل بعض المواشي وبعد مضي نحو ثلاثة أشهر تشكى أحد الورثة الحاضر لقاضي الجهة فاحضر باقي الورثة والوكيل عن الغائب ونقض القسمة الاولى بدون رضاهم وقوم جميع المتروكات فلحق الموكل ضرر وعند عليه بذلك أي أيضاً ولم

١٢٨١

٩

رمضان

١٢٨١

٢١

محرم

١٢٨٢

١٩

ربيع الاول

١٢٨٢

٣٠

ربيع الثاني سنة

١٢٨٢

٢٦

يرض: ينقض القسمه والتقويم الاول فهل لا يجاب بعض الورثة لنقض القسمه الاولى
 حيث وافقت الشرع (اجاب) اذا صدرت قسمه الاقرار بين الورثة والو كيبيل بوجه
 المعادلة مستوفية شرائط الصلة بالتراضي لا يجاب بعضهم لنقضها بدون رضا الباقي أو من
 ينوب عنه وبدون وجه شرعي كتحصيل غيب قيم الانها تخرج وتلزم بالقضاء وبالرضا على
 وجه المعادلة بل هي بالتراضي آ كدمنها قضاء القاضي والله تعالى أعلم (سئل) في
 خربة قابلة للقسمه مشتركة بين رجل وزوجه بالشراء الشرعي لكل منهما النصف مات
 الرجل المذ كور عن زوجه المذ كورة وورثة آخر بعضهم فائب فوق مسافة القصر
 فارادت الزوجه المذ كورة قسمه الخربة قسمه افرأز واختصاصها بنصيبها منها فامتنع
 الحاضر من الورثة حتى يحضر الغائب فهل اذا رفعت الامر للقاضي لا يجيبها للقسمه حيث
 كان أصل الاشتراك في الخربة المذ كورة الشراء (اجاب) نعم لا يجيبها القاضي للقسمه مع
 نفيه بعض الشر كاه حيث كان أصل الشر كة بالشراء ثم مات أحد الشر يكن عن ورثته
 اذا العبرة للشر كة الاولى قال في التنقيح ثم لو كان أصلها أي الشر كة الميراث فخرى فيها
 الشر كة بان باع واحد منهم نصيبه فهي في حكم شر كة الميراث لقيام المشتري مقام البائع
 ولو كان أصلها الشر كة فخرى فيها الميراث بان مات واحد منهم فهي في حكم شر كة الشراء
 لقيام الوارث مقام المورث فينظر في ذلك الى الاول كما في الولوالجنية والحانية فانتهى والله
 تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين على سبيل الشيوخ لاحدهما أقل من
 ثلثها والآخر باقيا فطلب صاحب الاكثر افرأز نصيبه بالقسمه وامتنع صاحب الاقل
 فهل والحال ما ذكر يجاب صاحب الاكثر للقسمه حيث كان ينتفع بما يخصه بعد القسمه
 ويجبر صاحب الاقل عليها وان لم ينتفع بما يخصه بعدها (اجاب) قال في الملتقى
 واذا انتفع كل من الشر كة بنصيبه بعد القسمه قسم بطلب أحدهم وان تضرر
 الكل لا يقيم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع
 لا بطلب الآخر وهو الاصح انتهى ومثله في كثير من المعبرات أفاده في تنقيح الحامدية
 والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة مشتركة بين مكان كبير قابل للقسمه وفيهم قاصر
 لا وصي له فهل للقاضي الذي يملك نصب الاوصياء اقامة وصي على القاصر المذ كور
 ليحفظ نصيبه في هذا المكان واذا طلبت القسمه يقسمه القاضي بينهم وللوصي حفظ
 نصيب القاصر في هذا المكان واستغلا له الى حين بلوغه رشيدا (اجاب) للقاضي
 المذ كور اقامة وصي شرعي أمين قادر ليتصرف في مال القاصر الذي لا وصي له ويقسم
 نصيبه ويحفظ ماله ويكون له حفظ نصيبه من هذا المكان واستغلا للقاصر الى حين
 بلوغه رشيدا قبل القسمه وبعدها والله تعالى أعلم (سئل) في حق مشترك بين
 شخصين مناصفة اقتسمه بالتراضي ثم بعد ذلك ظهر لاحد الشر يكن ان في القسمه
 غيبا فاحشا فامتنع من التصديق على ما جرى بينهما من القسمه حيث ان البعض الذي

جادی الثانية

١٢٨٢

١٧

رجب

١٢٨٢

٧

١٢٨٢

٨

اختص به الشر يك الاخر تزيد قيمته على قيمة ما اختص به زيادة كثيرة لان بناءه
الذي اختص به جار في أرض محتسرة من طرف واقفها وما اختص به الشر يك الاخر
أرضه مملوكة فلما ظهر اشر يكة انه تمتنع من التصديق على ما جرى بينهما حلف انه لا يسلمه
رأس مال الشر كة الذي تحت يده حتى يشهد له على ما حصل بينهما من القسمه فلا يضطراره
خوفا على مال الشر كة الذي تحت يده حيث لم يكن متمكنا من اثباته والوصول اليه أشهد
على ما جرى بينهما من القسمه وكتب بها سند اهل الوجه المذكور فهل اذا ظهر ان في القسمه
ثمة ناقصة فان قيمة نصيبه من قيمة نصيب شر يكة نقصا ناقشا يكون له فسخ
هذه القسمه وابطل الماشر عا سبب الغبن الفاحش ولا يكون كتابه السند بالقسمه
ما نفع اشر يكة المذكور من نقصها حيث لا مانع وفهضها بسبب الغبن الفاحش (أجاب)
اذا ظهر غبن فاحش في القسمه وكانت بالتراضي بين الشر يكين فالاصح انها تفسخ لان
شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا اذا لم يقرب بالاستيفاء والبراءة ولو
حصل ذلك لم تسمع دعوى الغبن للتناقض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ابنين بالغين فوضعا أيديهما على تركتهما أبيهما وهما في معيشة واحدة وكسبهما واحد
واسقرا على ذلك مدة من السنين ثم أراد اقسمة التركة فهل تقسم التركة بينهما مناصفة
اذا أراد أحدهما الاختصاص بشئ منها لا يجاب لذلك بدون تخصص شرعي (أجاب)
تقسم التركة المذكورة بين الاخوان المذكورين مناصفة حيث لا وارث سواهما
وليس لأحدهما الاختصاص بشئ منها بدون وجه شرعي يوجب اختصاصه به زيادة عن
أخيه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة وأحدهم كبير متصرف عليهم
ومتعاط الاخذ والاعطاء في جميع الاشياء المشتركة بينهم ثم مات الاخ المتصرف عنهم
المذكور في سنة تاريخه المستولى على النقود وخلفها وترك دراهم في المنزل لم يبيع
الشر كاه فوضع ورثته يداهم عليهم الذين هم أولاده فطلبت الاخوة قسمة النقود
المذكورة فادعى أولاد المتوفى انها الوالد لهم ولا يعارضنا فيها أحد فهل اذا ثبت بالوجه
الشرعي انها مشتركة بينهم تقسم بالوجه الشرعي بينهم وما خص مورثهم منها يكون لورثته
اذا لم يثبت ورثته الميت انها لمورثهم لاسيما والمتوفى لم يكن له كسب خاص خارج عن
المال المشترك مطلقا (اجاب) نعم اذا ثبت بالوجه الشرعي ان النقود التي كانت تحت
يد الكبير المذكور مشتركة بين الاخوة جميعا تقسم بينهم على حساب انصباهم وليس
لورثة ذي اليد والمحال هذه الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي وما اصاب مورثهم بقسم
بينهم بالقرينة الشرعية والقول لهم يعينهم في انكار الاشتراك حيث كانت اليد لمورثهم
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وأخ وأخت وأم وترك ما يورث
منه شرعا فوضعت الام والأخت واحدة الزوجتين أيديهن على التركة والاخ غائب عن
عمل التركة والزوجة الاخرى تريد أخذ ما يخصها من زوجها بالقرينة الشرعية فهل

١٢٨٢

٢٣

شعبان

١٢٨٢

٢

١٢٨٢

٢٠

والحال هذه يسوغ للزوجة طلب واضعات اليد لدي حاكم شرعي لاستيفاء حقها منهن
ويكون للقاضي قسمتها بين الورثة بغيرية الاخ المذكور بالقرينة الشرعية (اجاب)
نعم يسوغ للزوجة المذكورة استيفاء نصيبها بالارث من تركه زوجها من واضعات اليد
عليها بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والقاضي والحال هذه قسمته لتركه بين الورثة
وينصب وكيل عن الغائب منهم لحفظ نصيبه الى حين حضوره وهذا حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد منها ومن غيرها ذكورا واناثا
وفيه مبالغ وقصر واحد الا ولادوا واضع يده على جميع الترك وتصرف في بعضها من غير
وصاية شرعية على القصر ومن غير تركيل واذن من المبلغ فهل يعمل القاضي وصيا على
القصر خير ادينا من الورثة او غيرهم يحفظ لهم نصيبهم ويتصرف فيه بالمصلحة وتجب
الزوجة وبعض الورثة المبلغ الى طلب القسمة فيما يبق لها واخذ انصباهم بالقرينة
الشرعية بعد اخراج ما هو مقدم على الميراث وليس لاحد الا ولاد المذكورين الامتناع
من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ينصب القاضي وصيا اهلا للوصاية على القصر
ليتصرف في انصباهم ويحفظها بالطريق الشرعي اذ الميراث لهم وصي شرعي ويكون
للبائعين من الورثة طلب القسمة فيما هو موروث لهم وقابل للقسمة واخذ انصباهم
من ذلك بعد اخراج ما هو مقدم على الميراث وليس للباقي الامتناع من ذلك بدون وجه
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثمانية اولاد ذكور وعن اربع بنات
وكان فيهم قصر وبلغوا جميعا بعد موت ابيهم ومعظمهم يطلب قسمة الترك ومن
كان بالغ قبل موت ابيه يتمتع من القسمة فهل يجاب طالب القسمة لما كان قابلا لها
ويجبره المحاكم الشرعي عليها والحال هذه وماذا يخص كل وارث مما ترك الميت (اجاب)
نعم حيث لا مانع شرعا وقسمة الترك المذكورة تكون بين الا ولاد المذكورين
نعم سيدنا الذي ذكر مثل حظ الانثيين وهذا حيث لا وارث سواهم والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة وارثة من ديوان المحافظة مضمونها ان تقدم لهذا الطرف عرض من مصطفى افندي
وهي ينهي به انه اشترى حصتي حسين بك ومحمد بك اللذين آلتا لهما من العقار الخلف
عن والدهما المرحوم احمد باشا طاهر فجاء ديوان المرور القديم بالموسى بمقتضى شروط
واقبضهما الثمن وصار يستغل ايرادهما والآن ما صار اخراج حصته له ويلتمس صدور
المكاتبة الى المحكمة بفرز الحصتين بحسب ما يخصه ولما حصصت الخبارة مع بيت المال
لما اسما به معلومية الديوان بسبق تداع من المرحوم خالد باشا في بعض العقارات اوضح ان
ما خص المرحوم خالد باشا في الجهة المبيع منها الحصتان المرقومتان انقرز وحده وأنه
سبق الافراج عن هاتين الحصتين وكذا توضح من بيت المال ان المرحوم يحيى بك ظهر
عليه ديون الى عتقاء المرحوم سلهدار خاوند لقدم وفاء المستحق له ولورثته بيت المال
سئل من ورثته عما يكون منه الوفاء فاجابوا ببيع العقار الخلف عنه ولعدم معلومية

التمن ان كان يوفى ما هو باق مما ظهروا طرفه أم لا ويرى ما يعود التحصيل من الورثة قد أوما
 بيت المال عن عدم امكانه التصريح الآن بما يرفع به مصطفى افندي وهي المذكور
 وحيث انه لما صار تفهيم مصطفى افندي المحكي عنه بما توضح أفاد بأنه يتعهد أنه بعد
 تصفية تركه المرحوم يحيى بك اذا اصاب المحصن التي اشتراها عن تقدم ذكره ما شئ
 فيما اذا كانت التركة لم توف ما عليه ما يكون ملزوما بتأدية ما يصيب المحصن المرقومة
 وبذلك يروم استحضاله على جهة التملك وفرز تلك المحصن ولهذا كتب من هنا الى بيت
 المال لاجراء اللازم بمعرفة حيث معلومية المانع لذلك من عدمه منوطه به فالافندي
 المذكور أعطى تعهدا لبيت المال بأنه اذا تبقئ شئ وصار الزام الورثة به في مقابلة
 ما استولوه من تركه يحيى بك وتعرض تحصيل شئ منهم فينبذ يكون ملزوما بذا دعوا يلزم به
 حسين بك ومحمد بك البائمان له حصصهما بعد تصفية الحساب واقناعهما والزامهما
 وايضا ح تخرج التحصيل منهما وما كتب من بيت المال الى المحكمة عن هذا الخصوص
 أفيد منها بأن المحصنين المرقومين من جملة ما وقع فيه التداعي من المرحوم خالد باشا ولم
 يتم في ذلك حكم شرعي الى الآن وانه بتفهم مصطفى افندي وهي المذكور أوضح بأنه لما
 حضر وكيل المدعي في حياته ووكيل ورثته بعد وفاته لم يجدوا دليلا لثبوت دعواهم
 في هذه الجهة وانه مادام حاصل الادعاء في شئ ولم يثبت ولذلك ضرورة اصول يتبع الحكم
 فيها فقد استغنى حضر تكم واعطى الجواب اليه شفاها بعدم جواز توقيف البيع وبناءه
 على ذلك لبيت المال أرسل الاوراق للمحافظة بافاة بتاريخ ٢٣ جمادى الثانية سنة
 ١٢٨٤ غرة لاجراء اللازم وأوضح انه سبق الافراج منه عن حصص المشتري منهما
 واعطيت لهما أيلول لهما من مدة وان تداعي خالد باشا معلوم مفصلاته بالهكممة مع
 ما صار فرزه اليه بالجهة التي منها هاتان المحصنان فقد كتب الى المحكمة من هذا
 الطرف بما اقتضى وعلم بما ورد منها بتاريخ ٣ الجاري غرة أن العقار السكائن بالجهة
 المرقومة كان من جملة العقار الذي ادعى المرحوم خالد باشا أنه مخلف عن المرحوم محمد
 طاهر باشا وليس ملائله أجدد باشا طاهر ولم يثبت دعواه سوى العقار السكائن
 بالسكة الجديدة بين الاشرفية والموسكى فقط وأما باق ما صدرت به دعواه مثل العقار
 الذي أمام ديوان المرور المحكي عنه وخلافه فلم يثبت منه شئ الى أن توفي انما من كون
 المرحوم يوسف بك وبعض اخوته صدقوا على كون العقار السكائن أمام المرور
 مخلفا عن المرحوم محمد طاهر باشا كدعوى خالد باشا جفري فرز حصصهم وتخصص له
 حصصه مقابل ما خصه من حصص المصدقين فقط معاملة لهم بتدقيقهم وبناءه على ذلك
 اقضى تحرير محضر تكم وطيه الاوراق وتؤمل بعد معلومية ما فيها والاحاطة بواقعة
 تلك المادة ترد الافادة مما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) الحكم الشرعي أنه لا يلزم
 من مجرد دعوى شخص على آخر بن استحقاقه حصه معهم في عقار تحت أيديهم وآل لهم

سنة

رجب

عن مورثهم ويبدونهم حج ايلولات بقدر انصباهم بدون اثبات شرعي ان يحكم شرعاً بمنع
 ذى اليد من التصرف فيه ببيع ونحوه حيث لا مانع واذا باع الوارث لشخص وأراد
 القسمه مع باقى الشركاء فلا مانع منها اذا توفرت شرائطها وكان العقار قابلاً لها ومع ذلك
 فاذا حضر المقتضى وأثبت استحقاقه بطريق شرعي يقضى له بما يستحقه وينقض البيع
 والقسمه المأدوة لتبين عدم الاهية بطلب المقتضى ذلك هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي
 وأما حرر بركة بطلان ومراعاة أمور تقع أنظماً للحكومة فلا مدخل للفتوى في ذلك
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في جام على كونه ويريد بعض الشركاء قسمته
 بالمايأة بالزمان فهل يجاب لذلك ويجبر الممتنع من القسمه والحال هذه أفيسدوا الجواب
 (أجاب) المقار المترك اذا كان لا يقبل قسمه الا فراراً فلا حد الشر كاطلب قسمته
 مهايأة ولا يجبر الا في علم او الحال هذه حيث كان مملوكاً والله تعالى أعلم (سئل) في مكان
 كبير لورثة بلغ وقصر ولله عروصى من قبل القاضي فصل فيه خلل وأراد بعض الورثة
 مع الوصى ترميمه وابقاه على ما هو عليه فامتنع من ذلك البعض الاخر وطلب قسمه
 المكان قسمه افرازاً وان يستقل بنصيبه على - مدة فهل يجاب لذلك طالب القسمه ولا
 يجبر على العمارة والترميم معهم حيث كان المكان يقبل القسمه ويتنفع كل بنصيبه بعد
 القسمه (اجاب) اذا كان المكان المذكور قابلاً لقسمه الا فراراً بحيث يتنفع كل من
 الملاك بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمته يجاب
 لذلك ويجبر الممتنع عليهم ولا يجبر على العمارة والحال هذه والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن بنتين قاصرتين وعن ابنين البنتين أقام أكبرهما قبل موته وصياً
 عليهم ما وترك ما يورثه شرعاً واستقر الورثة في معيشة واحدة ثم قبل بلوغ البنتين أراد
 الاخ الثانى العزلة ليعتد في معيشة وحده وان يقاسم أخاه فيما هو تحت أيديهما بطريق
 المتناصفة متعللاً بأنه يضم نصيب احدى البنتين اليه فهل والحال هذه اذا تحققت
 وصاية الاخ الكبير على أخته لا يكون لطالب القسمه نزع حصة احدهما من يد الوصى
 بدون وجه شرعي ولا يكون له الأخذ بما يخصه بالميراث عن والده (اجاب) ليس للاخ
 المذكور نزع حصة احدى القاصرتين من يد اخيهما الثاني الوصى عليهم ما بالقسمه بدون
 وجه شرعي اذا الولاية في المال لوصيه - ما المختار واذا قسم وجعل نصيب القاصرتين مع
 نصيب وصيهما شائعاً صحت القسمه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك الثلثين في وكالة وحانوت ملاصق لوكالة المذكورة والاخر باقيهما ويريد صاحب
 الثلثين في الوكالة والحانوت المذكورين قسمتهما قسمه افرازاً فامتنع شريكه المذكور
 من القسمه ولم يجب لهما والحال ان الوكالة والحانوت قابلان للقسمه فهل يجبر الممتنع من
 القسمه عليها (اجاب) اذا كان العهدة قاراً المذكور قابلاً لقسمه الا فراراً بحيث يتنفع كل
 من التمريرين بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهما قسمته

١٢٨٤

١٥

شوال

١٢٨٤

٢٥

ذى الحجة

١٢٨٤

٤

١٢٨٤

٨

سنة هـ

١٢٨٠ ١١

ربيع الثاني

١٢٨٠ ١٠

جادي الثانية

١٢٨٠ ٢٧

ذي القعدة

١٢٨٠ ٢٦

وامتنع الآخر بجبر الممتنع عليها ويحجب الطالب لها والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة
يلدكون بستانا أرضا وغراسا وهو قابل لقسمة الافراز بحيث يتنعم كل بنصيبه بعد
القسمة من جنس الانتفاع الاول بالتبادل المنفعة والمعادلة في القسمة مع كفة فهل اذا
طلب أحدهم قسمة نصيبه منه يجاب لذلك واذا امتنع البعض من القسمة يجبر عليها
والحال هذه (اجاب) نعم يجاب طالب القسمة لها والحال هذه ويجبر الممتنع عليها والله
تعالى أعلم (سئل) في اخوين صغيرين توفي أبواهما عن عقار يملكه ببالسوية وتركاه
للولين المذكورين ثم عاش الولدان بمعاش واحد الى أن صار كل منهما رشيدا ثم وقع
بينهما مشاجرة من جهة معاشهما فقام الاطيان من منذ سنوات وتراضى كل منهما على
ما وضع يده عليه من الاطيان ولم تصر قسمة بينهما في الدار غير أن كلاما منهما سكن
في جانب مناهم أن أحدهما الاخوين طلب من الآخر قسمة الدار وأخذ حقه فسلم له اخوه ثم
حصل له مرض فأحر الطالب للقسمة القسمة حتى يشفي اخوه فتوفي الاخ عن أولاد ولم
تصر قسمة وكان ذلك في سنة ١٢٨٤ ثم في سنة ١٢٨٤ حصلت مشاجرة بين أولاد
الاخ المتوفي وعهدهم فاقسموا بطلب منهم المذكور القسمة بينهم ليأخذ حقه منهم
فسلموا له في ذلك بحضورهم جميعا والجميع راشد دون فأخذ حقه منهم وعهدهم بحضور
عدول من المسلمين يشهدون بذلك ثم توفي أكبر أولاد الاخ المتوفي فارادهم الاولاد أن
يبنى سورا يباب يخصه على حقه فذمه أولاد الاخ من ذلك وأرادوا أن يصالحوه على
بعض حقه فلم يرض فهل اذا كان الامر كما ذكر يكون للزم المذكور أخذ حقه بكمال
ويجبر الممتنع من ذلك (اجاب) للزم المذكور أخذ حقه كاملا من الدار المذكورة
حيث كان ثابتا ولا يجبر على اخطاء بعضه بدون وجه واذا تمت القسمة الشرعية مستوفية
شرائط القسمة بالتراضي لا يكون لاحدهم نقضها بدون موجب والله تعالى أعلم (سئل)
في عسارة قصب تخربت ولم يبق فيها عدد ولا بناء وصارت صحراء ساحة وهي مملوكة
لاشخاص طلب أحدهم قسمتها قسمة افراز فهل يجاب لذلك حيث الحال ما ذكر
(اجاب) ذكر في ردالمحتار من القسمة ان نحو الحمام مما لا يقسم فاذا انهدم كاه وصار
صحراء صار مما يقسم كما صرحوا به انتهى ومنه يعلم اجابة طالب القسمة في العسارة
المذكورة حيث صارت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في
طاحونة كاملة الآلة ومعدة للإدارة بثمن معلوم ويريد ان يدبرها ويدفع مثل أجر
نصيب باقي الشركاء كما كانت مع من كان قبله فامتنعوا وطلبوا منه أجره رائد عن أجر
المثل فأراد ان يقسمها قسمة مائة بالزمان حيث لم تقبل القسمة بالا فزاد فهل يجاب
لذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
في دار مترككة بين اثنين مناصفة لكل منهما النصف على سبيل الشيوخ أراد أحدهما
قسمتها فامتنع الآخر منه للابان الدار المذكورة فيها صهر يبيع ويترها مملع ويحصل ضرر

بقسمتها

يقسمتها فهل اذا اطالع عليها هل الخيرة المنتهون لذلك وعرفوا ان الدار المذ كورة
 اذا قسمت لا يترتب على قسمتها ضرر لاحد الشرى يكن بحباب طالب القسمه حيث كان
 كل من الشرى يكن ينتفع بخصته بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كانت
 الدار قابله لقسمه الاقراض بحيث ينتفع كل من الشرى يكن بنصيبه بعد القسمه من جنس
 الانتفاع الاول وطالب احدهما قسمتها وامتنع الاخر بحباب طالب القسمه لما ويجبر
 الامتنع عليه ما حيث لا ضرر والله تعالى اعلم (سئل) في وريثة ميت اقساموا عقاره على
 يدينه بالتراضى واخذ كل منهم حصته بلا غبن على احدهم منهم في تلك القسمه وتصرف
 كل فيما اخذه مدة من الزمن ثم بعد مضي المدة المذ كورة والتراضى الواقع بينهم على
 يد البينة وما اذن الشرع انكر بعض الورثة القسمه فهل والحال هذه اذا ثبتت القسمه
 مستوفية شرائط الهمة لا عبرة بانكاره (اجاب) اذا ثبتت قسمه العقار المذ كور
 بين الورثة بالتراضى قسمه اقراض بالوجه الشرعى واستوفى كل نصيبه بلا غبن لا يعتبر انكار
 من انكره منهم مع الاثبات وليس لاحدهم نقضها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم
 (سئل) في وريثة شركاء في دور ثلاث يملك رجل وابنه فيها خمسة قراريط وثلاثا
 اقساموها بينهم بالتراضى قسمه اقراض بحضور قاضى ببلدتهم فخص الرجل وابنه دار
 معينة في الدور الثلاث في مقابلة نصيبهما فهل اذا اراد الرجل المذ كورة نقض القسمه
 لا بحباب لذلك حيث وقعت بالتراضى ولم يكن فيها ما يوجب نقضها شرعا (اجاب) ليس
 لاحد المتقاسمين قسمه اقراض نقض القسمه بعد صدورهما مستوفية شرائط الهمة والنفذ
 بدون رضا البنى سواء وقعت بالتراضى أو بقضاء القاضى بدون وجه شرعى يوجب
 ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار قابله للقسمه مشتركة بين اثنين بالملك الشرعى
 لكل منهما فيها حصة معلومة فبني احدهما في بعض ارض الدارين مع ما لو ما من ماله
 لنفسه خاصة واراد الا ان قسمه الدار المذ كورة بينهما بالوجه الشرعى فهل والحال هذه
 تقسم الدار المذ كورة بينهما فان خرج البنى في نصيب البنى كان له وان لم يخرج في
 نصيبه يكون له قلعه حيث كان قلعه لا يضر بالارض (اجاب) نعم والحال ماذ كر
 بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في عقار مملوك لرجل وامرأته لكل واحد فيه النصف
 اقسامها قسمه شرعية واختص كل واحد منهما بمحبة منه واقر كل منهما بانه استوفى
 نصيبه منه فبعد مضي مدة من القسمه ادعى الرجل بان ما خصه بالقسمه فيه حصة
 له بغيره بمجرد دعواه فقط ولم يكن هناك من يدعى بذلك وان امرأته هذه مسرفة ومبذرة
 في مالها ولا بد ان يرفعها الى القاضى ويجبر عليها في مالها بربط ذلك تخويفها لاجل
 التوصل لابطال القسمه فهل بعد ثبوت القسمه مستوفية شرائطها الشرعية واقراءه
 بالاستيفاء لا يحجب انقض القسمه ولا عبرة بما تعلل به عليها ولا بقوله ان لفلان حصة
 في نصيبه الذى خصه بالقسمه بمجرد قوله من غير اثبات شرعى عن يدعى بذلك (اجاب)

١٢٨٦

١٦

ذى الحجة

١٢٨٦

٤

شعبان

١٢٨٧

٧

ذى القعدة

١٢٨٧

٣٠

ربيع الثاني

١٢٨٨

٤

اذا صدرت قسمة الافراز مستوفية شرائط العدة وال لزوم لا يكون لاحد الشر يمكن
نقضها بمجرد تعلله المذكور بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في منزل
لا يقبل قسمة الافراز مترك بين جماعة طلب أحدهم القسمة والحال انه يحصل
بقسمة الافراز ضرر على جميع الشر كاهل والحال هذه لا يجاب طالب قسمة الافراز
لذلك ولا يجبر الا على القسمة المذكورة ولا يقسم المنزل المذكور الا برضا الجميع
حيث الحال ما ذكر (اجاب) اذا كان المنزل المذكور لا يقبل قسمة الافراز بان
لا ينفع أحد من الشر كاهله بنصيبه بهـ والقسمة من جنس الانتفاع الاول فطلب
أحدهم قسمة وامتنع الباقي لا يجبر الممتنع عليها ولا يجاب الطالب لها ولكل منهم
المهاياة فيه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين امرأتين لاحدهما خمسة
مشرقي اطاو ولا اخرى تسعة قراريط فارادت صاحبة التسعة القراريط قسمة الدار
المذكورة مع شريكها قسمة افراز دفع الضرر والشركة فهل اذا كانت الدار المذكورة
قابلة لقسمة الافراز بحيث تنفع كل من الشر يكتم بنصيبها بعد القسمة من جنس
الانتفاع الاول وشهدت أهل الخبرة بانها قابلة لقسمة الافراز على هذا الوجه من غير ضرر
تجانب الشريكة المذكورة للقسمة بدون رضا الاخرى واذا امتنعت تجبر عليها والحال هذه
(اجاب) نعم تجاب الشريكة الطالبة لقسمة الافراز اليها وتجبر الاخرى الممتنعة عنها
عليها اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة لهم عقار قسمه
لهم القاضي قسمة افراز فادعى أحدهم أن في نصيبه غبنا فاحشوا بغير البرهان عليه
فهل اذا أثبت دعواه وأقام البرهان على ذلك تنقض القسمة حيث لم يحصل منه اقرار
بانه استوفى حقه ولم يحصل منه ابراء (اجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش وهو ما لا يدخل
تحت تقويم المقومين في قسمة الافراز المذكورة بالوجه الشرعى تنقض اجماعا حيث
كانت بالقضاء ولم يتم مانع والله تعالى اعلم (سئل) في مكان غير قابل لقسمة الافراز
مشترك بين جماعة متعددين أحدهم له فيه النصف والباقي لجماعة متعددين فطلب
أحدهم المهاياة مع باقي الشركاء بأن يسكن فيه مدة بحيث حصته مسانحة أو مشاهرة
ويسكن باقي الشركاء كذلك على قدر حصصهم مدة مثله فأبى بعض الشركاء عن القسمة
بالمهاياة بالزمان والمكان بدون وجه شرعى فهل يتهايئون فيها على الوجه المذكور
ويجبر الا على من الشركاء عليها والحال هذه (اجاب) يجبر الا على المهاياة عليها حيث
كان المكان لا يقبل قسمة الافراز الم ينفع الشركاء على اجارته من اجني أو اجارة
بعض الشر كاهل نصيبه لباقيهم والله تعالى اعلم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة
بين ورثة معلومين باع بعضهم نصيبه وقدره تسعة عشر قراريط وكسور لخص معلوم
بمن معلوم والباقي منها البنتين معلومتين احدهما غائبة في جهة معلومة فوق مسافة
القصر والاخرى حاضرة فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة قسمة افراز بوجهها

١٢٨٨

١٤

شعبان

١٢٨٨

رمضان

١٢٨٨

شوال

١٢٨٨

١٢

٢٧

١٢٨٨

ذى القعدة

١٧

١٢٨٨

الشرعى حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وكانت الدار
 بايدي الحاضرين ويقوم المشتري مقام البائع من الورثة وينصب القاضى قابضا للعائنه
 المذكورة حيث لا وكيل لها (اجاب) نعم تقسم الدار المذكورة قسمه اقرار بوجهها
 الشرعى بين البنين والمشتري المذكورين ويقوم المشتري مقام البعض البائع من الورثة
 وينصب القاضى قابضا للعائنه المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال بعد استيفاء ما يلزم
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفى عن أمه وولده القاهر وزوجته وللولد القاهر
 وهي من قبل أبيه وضم يده على التركة وامتنع من اعطاء الزوجه ما يخصها بالقر بضه
 الشرعية متعللا بان على المتوفى دين غير مستغرق للتركة وان بعض الخلفاء لو اخرج بيعه
 الى وقت غير هذا الزدادت أسماؤه فهل تجاب الزوجه في طلب حقها ويجبر الوصى على
 ذلك حيث انما تر يد جرد ما يخصها من الدين بعد ثبوته بالطريق الشرعى (اجاب)
 اذا كان الدين الذى لم يستغرق التركة ثابتا بالوجه الشرعى يؤمر الوصى بأدائه من التركة
 ان وجد فيها ما يماثل الدين والافيوثر ببيع اعيانها بمن المثل بقدر الدين لو فاته وما
 بقي خاليا عن الدين يجبر الوصى المذكور على تسليم نصيب الزوجه منه اليها بحسب
 القر بضه وليس له تأخير البيع الى ان يأتى وقت تزاد فيه أسعار الاعيان المذكورة
 اذ لم يرهن أصحاب الحقوق بالتأخير وان لم يكن الدين ثابتا بالوجه الشرعى بل ظهوره
 بمجرد دعوى الوصى المذكور فليس له حيلة لمنع الزوجه المذكورة من أخذ نصيبها من
 تلك التركة ولو كان الدين المذكور معلوما الا أن الغريم غائب وطالب الورثة بالقسمه
 من القاضى والدين غير مستغرق وطلبوا منه أن يعزل شيئا لأجل الدين ويقسم الباقي
 يجابون لذلك استخفافا قال فى التتبع من القسمه رجل مات وترك ميراثا فطلب ورثته
 من القاضى القسمه وأقاموا البيئنه على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين
 لغائب فان القاضى لا يقسم شيئا من أجناس التركة وان كان الدين أقل من التركة
 وسألوا من القاضى أن يعزل شيئا لأجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة فى القياس
 لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال بان القاضى يفعل ذلك فان فعلوا ذلك
 واقتسموا الميراث فهلك ما عزرل لأجل الدين ردت القسمه الا أن يقضوا الدين
 من حصصهم وكذلك لو لم يكن الدين ظاهرا وقت القسمه ثم ظهر بعد القسمه كانت
 القسمه مردوده الا أن يقضوا الدين وكذا لو ظهر فى التركة وصية بالثلث أو بعين من
 اعيان المال فالوصية بمنزلة الدين خائيه من فصل فيما يدخل فى القسمه والمسئله
 مبسوطه فى قسمه الهدايه وكذا فى قسمه الاشياء وحواشيه وفى فتاوى الانقروى أيضا
 أقول كتب فى رد المحتار ما نصه تمة أجاز الغريم قسمه الورثة قبل قضاء الدين له
 نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم الا أن يكون بشرط براءة
 الميت لائها تصير حواله فيقتل الدين عليه وتخلو التركة عنه وهى الحيلة للقسمه

تركة فيها دين كما بسط في البرازية وغيرها اه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعي
أرض احدها مالا يبنى فيها والآخرى في بعضها بناء وهو ما مشتركتان بين جماعة أراد
بعضهم قسمتهما لياخذ ما يخصه ورفع أمر ذلك للحاكم السياسي وآل الأمر للحاكم
الشرعي فعين بهضامن أرباب الخبرة والمهندسين مع المستحقين وحضر واجمعوا وحصلت
القسمه بحضورهم قسمه افراز بدون غبن في القسمه على أحد ولا غدر بتراضي جميعهم
على القسمه المذكورة واستلم كل ما يخصه مستقلا به منفردا عن الباقيين ثم تصرف كل فيما
خصه بأنواع التصرفات الشرعية من إيجار وسكنى وهدم وإنشاء وغير ذلك مع مشاهدته
الشركاء واقراءهم على ذلك بدون معارضة ولا منازعة مدة ثمان سنين ثم مات أحد
الشركاء عن ورثة وبقي كل واحد ما يده على ما خصه مدة من الشهور والآل أن أراد بعض
الشركاء نقض القسمه وجعل تلك الأرض دوكا كما كانت طمعا فيما أحدهم بعض
الشركاء من البناء فيما خصه متعللا بأنه لم يتحرر بعد ذلك من القاضي حجة لكل واحد
بما خصه فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله حيث وقعت القسمه عن تراض
مستوفية شرائط الصحة ووضع كل يده على ما خصه وتصرف فيه المدة المذكورة (أجاب)
كما تصح القسمه بالاقرار بقضاء القاضي تصح بتراضي الشركاء عليها فاذا وقعت مستوفية
شرائط الصحة بلا غبن ليس لاحدهم نقضها بدون وجه شرعي على كلا الوجهين ولا
تتوقف صحتها شرعا على تحرير حجة بها فلا عبرة بما تعلل به بعض الشركاء لنقضها على
الوجه المستطور والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان كبير قابل للقسمه
مشترك بين اخوة ثلاثة وأهمهم بالارث الشرعي من قبل مورثهم ثم مات أحد الاخوة عن
ورثة بعضهم ببلغ وبعضهم قصر وعلى القصر وصى شرعي فطلب أحد الاخوين الباقيين
قسمه المكان المذكور واقراز نصيبه منه على حدة فهل والمحال هذه يجاب طالب
القسمه لذلك حيث كان كل منهم ينتفع بنصيبه انتفاعا مثل الانتفاع الأول بعد القسمه
المذكورة (أجاب) إذا كان العقار المذكور قابلا للقسمه الافراز بحيث ينتفع كل
واحد من الشركاء بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الأول وطلب أحدهم قيمته
يجاب لذلك ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من
مديرية البحيرة مضمونها عرض للداخلية من حسن حسن الزمر في أخيه عبود الزمر في
شأن ما يخصه في المنزل المخلف عن والده وان أخاه عبود اوضح يده على ما يخصه فيه
بالقرينة الشرعية وباحالة رؤية ذلك على حضرة قاضي أنندي المديرية وتوضيح لمخبرته
ما أبداه عبود من المصاريف التي يدهى من فيها حال وضع يده على الحصة المذكورة ورد
شرح حضرة أخيرا في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ غرة ١٢٩٩ بناء على فتوى أبرزها حسن
المدعى من حضرة العلامة الشيخ عبد القادر الرازي مفتي ديوان هموم الاوقاف بان الدار
المذكورة إذا كانت قابلة للقسمه تقسم بين الورثة وماصره الباقي المذكور لا يلزم به

١٢٨٩

٢٤

جمادى الثانية

١٢٨٩

٦

سنة

رجب

بأبى الورثة حيث لم يكن مأذوناً به والمحال هذه وإن هذا الاقتناء موافق للأصول الشرعية
ومقتضاها أن لا تتوقف القسمه على رؤية تداعى عبود المذكور بما صرفه في البناء إذا
كان بدون إذن وبما أنه صار احضار عبود المذكور واستجوابه من انصاف بشرح حضرة
القاضي وما حواه من الاقتناء كان جوابه بما يعارض الاقتناء وما أوقفه حضرة القاضي
وأنه غير ممثل لما حكم به ورام إحالة رؤية هذه المادة بطرف حضر تكمل للظرفيه وأصدر
الحكم الشرعي فبناء عليه اقتضى ترقية لفصلتهكم للاطلاع على أوراق تلك المادة وإفادة
الحكم الشرعي (أجاب) صدار الاطلاع على إفادة المديرية المؤرخة ٢٤ جمادى الاولى
سنة ١٢٨٩ غرة ١٨٧ وأوراق هذه المادة والذي فهم من جواب الشيخ عبود الزمران
البناء الذي أحدثه في العقار المشترك المذكور كان باذن شرعيه وأنه غير متبرع بما
صرفه على ذلك ويريد محاسبة اخيه شرعيه الشيخ حسن حسن الزمران على ما خصه في
مبلغ الصرف على هذا العقار فيقتضى أن ذلك البناء كان للشركاء لأنهم الباني خاصة
وحينئذ فالحكم الشرعي في ذلك أن العقار المذكور إذا كان قابلاً للقسمه الا فراراً وطلب
أحد الشركاء قسمه نصيبه فيه فانه يقسم ويكون لكل من الشركاء الاختصاص بنصيبه
على حدته وما ادعاه أحد الشركاء الباني من الصرف على العمارة باذن شرعيه إن أنكره
خصمه يكلف إثباته فإن أثبت بالوجه الشرعي يكون له الرجوع عليه بنصيبه فيما يخصه
من مبلغ الصرف المذكور والا فلا وحينئذ لا توقف القسمه على إثبات الاذن الذي
ادعاه الباني وأنكره خصمه غاية الامر أنه ان أثبت الباني الاذن بالصرف وتحقق صرف
مبلغ معلوم في هذه العمارة يكون للباني مطالبه شرعيه بما يخصه من ذلك والا فلا والله
تعالى أعلم (سئل) في أما كن متعددة مملوكة لمجموعة ومتركة بينهم وقابله للقسمه
بمقتضى لو قسم كل واحد منها على انفرادة قسمه افراراً لا تنفع كل من الشركاء بنصيبه بعد
القسمه من جنس الانتفاع الاول فهل إذا طلب أحدهم قسمتها افراراً ليختص كل
بنصيبه يجب لذلك وإذا كان أحد الشركاء واضعاً يده على ذلك العقار ومصرفاً فيه
بالاجارة للغير وقبض الاجرة باذن باقي الشركاء مسددة يكون لهم محاسبته على انصباهم من
تلك الاجرة في تلك المدة التي استولاهم من المستأجرين وقبضه وإذا صرف شيئاً في مرتبة
بعض الاماكن المشتركة بدون إذن باقي الشركاء يكون متبرعاً (أجاب) إذا كان
العقار المذكور قابلاً للقسمه افراراً كما هو مذكور يكون لكل من الشركاء قسمته جبراً
على الباقي كما يكون لباقي الشركاء محاسبة الغير بك المؤخر على انصباهم من الاجرة التي
استغلها من ذلك العقار باذنهم وإذا صرف شيئاً في مرتبة بدون وكيل منهم له في ذلك
ورضاهم به لا يكون له الرجوع عليهم والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مشتركة بين جماعة قابلة للقسمه افراراً طلب أحدهم القسمه فاجيب لذلك فقسمت
بينهم بالقرينة الشرعية واختص كل واحد منهم بنصيبه المحدود والمعلوم واستمر على

١٢٨٩

١٨

١٢٨٩

٢٠

فلما فُتِحوا ثلاثين سنة وفي نصيب أحدهم خرج على صاحبه أحد الشركا أراد أن
صاحب الساحة أن يهدم الخرج المذكور ويمنع صاحبه من اعادته كما قبل فهل حيث
كان الخرج المذكور موجودا قبل القسمه ولم يشرط رفعه وقتها وصار في نصيب
الشريك المالك له المذكور بمقتضى قسمه الا فز الشريكة لا يمنع من اعادته اذا هدمه
بالحال ما ذكره في الهندية من الباب الثاني في بيان كيفية القسمه واذا وقع الحائط
لاحد في القسمه وعليه جذوع الاخر او أراد صاحب الحائط أن يرفع الجذوع عن الحائط
ليس له ذلك الا أن يكونا شرطا في القسمه رفع الجذوع سواء كانت الجذوع لاحدهما
على الخصوص قبل القسمه والحائط بينهما أو كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا
بينهما ثم صار الحائط لاحدهما بالقسمه والسقف والجذوع لا يخرج في الذخيرة من
التجريد وكذلك الدرج أو درجة أو اسطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحب
العلوم مشرفا على نصيب الاخر لم يكن لصاحب السفلى أن يقطع الروشن الا أن يشترطوا
قطعه كذا في التتارخانية اه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان صغير لا يقبل القسمة
بالافراز مشترك بين جماعة فهل اذا أراد أحد الشركا أن ينتقم بنصيبه بالمهاياة زمانا
أو كانا يجاب لذلك حيث لم يتفق الكل على اجارته أو يبعه (اجاب) نعم يجاب
طالب المهاياة لها والحال ما ذكر بالسؤال حيث اتفقوا عليها وان امتنع البعض
فالباقى يجبر الممتنع عليها والله تعالى اعلم (سئل) في دار مملوكة لرجل وأخته البالغة
للرجل في سبعين سنة عشر قيراطا ولاخته المذكورة سبعة قيراط في الرجل المذكور
فوق الدار المذكورة اما كن من ماله الخاص به لنفسه وسكن في الدار المذكورة
جميعها مدة من السنين وأخته في منزل زوجها بدون عقد اجارة فهل اذا طلبت الاخت
المذكورة اجرة لمصتهان الدار في المدة الماضية مقابلة سكنى أخيها فيها لا تجاب لذلك
حيث لم تكن وقفا والاخت بالغة واذا طلبت الاخت المذكورة قسمه نصيبها من الدار
وكانت قابلة للقسمه فما الحكم في البناء الذي أحدثه اخوها لنفسه في الدار المذكورة
من ماله الخاص به فهل له رفعه حيث لم يضر باصل الدار وقدر بناءه بلاذنها (اجاب)
نعم لا تستحق الاخت المذكورة اجرة لمصتهان الدار المشتركة على أخيها بسكناء فيها
لما مضى بدون عقد اجارة والحال هذه وما بناء الاخ المذكور من الاماكن في الدار
المشتركة لنفسه من ماله الخاص به بلاذن أخته يكون له فاذا تمت الدار ووقع
من البناء المحدث على هذا الوجه في نصيبه بالقسمه فهو له على حاله وما وقع منه في
نصيب أخته له رفعه حيث لم يضر باصل الدار والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من
الحفاظة بناء على ما ورد اليها من مديرية اسبوط بطلب الجواب عن السؤال المهر من

١٢٩٠

٢٦

في القعدة

١٢٩٠

٤

شعبان

١٢٩١

١٠

فأثبت محكمة المديرية الآتي ومضمونه ما قوالكم في أخو من لهما منزل مشترك بينهما
مناصفة وفيه بيت طاحونة به عدها ولها سلم يرتقي إلى سطحها وباب يستطرق منه إليها
ولها باب آخر في الطريق العام قد تقاسما المنزل دون الطاحونة المذكورة فسمعتراض
فوقع في قسم أحدهما بابها الذي به وسلم سطحها فصار يرتقي إلى سطحها وينتفع به وحده
بوضع متاعه ووقوده وأخوه لا يمكنه الوصول إليها لعدم إمكان بناء سلم لها آخر أصلا
فتفتتروا من ذلك وطالب أحدهما بسد الباب الذي من جهته وهدم السلم الذي بها خشية
تطول الزمان ودعوا الاختصاص بها أو يتمكن منه من الدخول إليها من الباب الذي في
قسمه والارتقاء من سلمه ليصل إلى سطحها أو يأخذ متاعه ورفعه إلى سطحها حتى ينتفع
بها مثله فهل له ذلك كسأله نجيل رجل احتاجت للتأجير وهي في أرض غيره أم كيف
الحال (أجاب) حيث اقسما المنزل المذكور بالتراضي على أن لا أحدهما الجزء
الذي به الباب الموصل للطاحونة المشتركة والسلم الموصل إلى سطحها وبقيت الطاحونة
مشتركة بينهما ولها باب من طريق العامة يتوصلان منه إليها لا يكون للآخر أن يجبر
صاحبه على المرور وفي ملكه الخاص به بالقصة والمصعد وعلى السلم الذي اختص به
كذلك إلى سطحها المشترك بدون اشتراط ذلك فيها ولا يظهر قياس الانتفاع بوضع
الامتعة على السطح المشترك على اصلاح المالك الذي لا يتوصل إليه إلا بالمرور في أرض
الغير والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالغين وقصر وعلى كل من القصر
وصى وتلك الدار لا تقبل القسمة بالأفراز حيث لا ينتفع كل واحد من الورثة بنصيبه منها
بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول ولو كان نصيبه أكثر فهل إذا طلب وهي بعض
القصر وبعض البالغين قسمة أو الحال ما ذكر لا يجبر الممتنع عليها (أجاب) نعم
لا يجبر الممتنع عليها ولا يجاب الطالب لها ولو كان صاحب الكثير حيث لا ينتفع كل
بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل توفي عن زوجة وخمس بنات وترك لمن دارا كبيرة قابلة للقسمة وأمتعة
فأرادت الزوجة وبناتها قسمة الدار قسمة افراز وأراد بقية الورثة البيع فهل يجاب طالب
بالقسمة اليها حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة كانتفاعه قبلها (أجاب) نعم إذا
كانت تلك الدار قابلة للقسمة بالأفراز بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس
الانتفاع الأول فطلب أحد الشركا قسمة نها يجاب لذلك ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع
كما أن من أراد بيع نصيبه منها لا يمنع من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
بأفادة من محافظة مهر بناء على أفادة من محافظة رشيد بطلب الأفادة عما يرغب قاضيا
الموضع فيما تحرر منه وصورة أفادة القاضي أن مقدم هذا العرض تقدم منه عرض آخر
إلى المحافظة في شهر رمضان سنة ٩١ بان له املا كاشتركة بينه وبين شقيقه
وخلافهم ويرغب قسمتها بالوجه الشرعي وشرح عليه من المحافظة للحكمة وأعطيت

١٢٩١

٢٦

ذی القعدة

١٢٩١

٢٢

ذی الحجة

١٢٩١

٨

الافادة من المحكمة الى المحافظة شر حاعلى العرض المذكور ببيان المحصص المستقمة
 تقدمه ولا ان لم تحصل القسمه المذكورة وحيث ان مقدم هذا العرض ذكر حصول
 الرهنية فيما يستحقه والحال ان الذى يستحقه هو حصص مشاعة في بناء الاماكن وفي
 تخيل الغيطان الموضحة بالعرض المرفوق مع هذا وارضيا بعضها وقف ومحتسرا لجهة
 المساجد فلزم شرحه كحضر تمكثومل ارسال هذا العرض والعرض الثانى والنسبة المرفوقة
 مع هذا الحضره الاستاذ العلامة مفتى السادة المحنفة وشيخ الجامع الازهر للاستفتاء من
 حضرته عن جواز القسمه في البناء والتخيل المذكور حيث كان بعض الارض وقفا أم لا
 وان كانت غير جائزة يجوز الزهن في المحصص المشاعة في البناء والتخيل المذكور مع أن
 بعض الارض وقف كذا كراولا يجوز زالهن الابعد افراز المحصص المذكور وهو دورود
 القوتوى حينئذ يبيع الاجراء مقتضاها (اجاب) الذى يقتضيه المحكم الشرعى في
 قسمه المشترك بين الشر كاه بطلب أحدهم وامتناع الباقي عنها انه اذا كان الذى يراى
 قسمته محتملا لما بان ينتفع بكل نصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول في
 العقار وفي التخل والتجر والبناء ولا تقوت المنفعة المعهودة بعد القسمه ويمكن
 المعادلة ولا تبديل المنفعة فان القاضى يحجب طالبا اليها ويجبر الممتنع عليها حيث
 لا مانع وكذا يحجب طالبا ان كان ذا الكثير مع انتفاعه وان لم ينتفع صاحب القليل
 والافلا واما حكم رهن تلك المحصص مع الشيوخ وكون بعض ارض ماذ كرهت كرهة
 فلا يصح شرطا والله تعالى اعلم (سئل) في عقار يخلف عن ميت بعضه حصص
 والبعض كامل مشغل على طواحين وافرار ودورود وهذا العقار مشترك بين ورثة
 بعضهم قصر وبعضهم بلغ فهل اذا طلب أحدهم قسمه العقار المذكور قسمه افراز
 وكان كل من ورثة الميت لا ينتفع بنصيبه بعد القسمه ولا الوارث الطالب للقسمه ايضا
 لا يجاب لذلك جبر على الا في منهم أم كيف الحال (اجاب) ما لا يحتمل قسمه الافراز
 من هذا العقار بحيث لا ينتفع كل من الشر كاه المذكورين بنصيبه منه بعد القسمه من
 جنس الانتفاع الاول لا يقيم بطلب بعضهم قسمته عند امتناع الآخر منها سواء كان
 صاحب النصيب الاقل أو الاكثر ولا يجبر الا في منهم عليها والحال هذه والله تعالى اعلم
 (سئل) في ارض جنيته مملوكة الرقبة لاربابها متروكة بالاشجار ومشتريه بين جماعة
 بالتفاضل بينهم يمكن قسمتها بالافراز والتعديل بحيث ينتفع كل منهم بنصيبه بعد
 كانتفاعه قبلها ويمكن فيها المعادلة طلب بعض الشر كاه افراز نصيبه بالقسمه والتعديل
 فهل يجاب لذلك ويجبره بقية الشر كاه على ذلك (اجاب) نعم يجاب طالب القسمه لما ويجبر
 الممتنع عليها والحال ماذ كره بالذوال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دور
 وحواليت وطواحين مشتركة بين جماعة بالغين على التفاضل بينهم وبعض هذه الطهارات
 قابل لقسمه الافراز بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول حتى

١٢٩٢

١٢٩٣

١٢٩٣

صفر
١٨

٢٦

١٢٩٣

٢٨

صاحب الاقل وبعضها غير قابل لما بحيث لا ينتفع احدهم بنصيبه بعدهما فهل يقسم
القابل لمبايطلب بعضهم ويجبر الا في علمها وجميع الاماكن الغير القابلة للقسمة
المذكورة تصح بالمهاياة بالزمان او المكان (اجاب) نعم يقسم العقار القابل للقسمة على
هذا الوجه بطلب احد الشر كاهو يجبر الا في علمها والحال هـ هذه وما لا يقبلها منه تجري
فيه المهاياة اما زمانا او مكانا على ما يتفقون عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار
مشتركة قابلة للقسمة بين ثلاثة رجال اولادهم ثلثة وورثوها عن آبائهم ولم تحصل
فيها قسمة بينهم وخرج اثنان منهم من البلد خوفا من ظلم اهلها وبقي الاثر مقيما فيهما
بعد مدة رجع كل منهما فوجد المقيم قد بنى فيها لنفسه من غير اذنها بناء يستغرق زيادة
عن ثلث ارضها فطلب ان يمتها لثلاثا فنعى لاجل بنائه فهل يجابان لقسمة الارض

١٢٩٥

١٨

مبايئة ولا عبرة ببنائه (اجاب) حيث كانت تلك الدار قابلة للقسمة الا فراقا قد بنى فيها
احد الشر كاه بناء لنفسه بغير اذن فلها تقسم بطلب احدهم فباي تقع من البناء المذكور في
نصيب الباقي فهو له وما يقع في نصيب باقي الشر كاه يورث برفعه الا ان يتفقوا على اخذه
بقية من يتخلى القاع او بما يراضيان عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين زيد
وجده وقف لزيد ربعها والجهة الوقف باقيا وعلى جهة الوقف فاضل شرعي يريد
قسمتها وافرار نصيبه فيها والحال ان الدار المذكورة قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه

١٢٩٥

٢٤

في الحجة

بعدها وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف فهل والحال هـ يجاب زيد بذلك حيث يجوز افرار
الوقف من الملك اذا استوفت القسمة شرائطها الشرعية (اجاب) نعم يجاب لذلك ان
كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات وورث
حصة في طاحونة ودار فاخذ كل نصيبه من المحصة في الطاحونة بالمهاياة وبقيت الدار
بلا قسمة في ايدي الورثة حتى مات كل من المذكورين عن ورثة فهل اذا طلب وارث
البنات المذكورة افرار نصيبه ليقبض به على الانفراد مع قبول الدار للقسمة بلا فوت
للنفعة وكل من الورثة معترف بالملكية على هـ الوجه وزعم احدهم ان الحمد المذكور
اعطى ابنته المذكورة حال حياته وصحته قطعة ارض مملوكة له وملسها لها ثم ادخلها
في دار كانت لزوجها فبغير الممتنع من القسمة عليها ولا يحسب ما اعطاه الحمد لها على فرض
ثبوت الاعطاء من التركة ولا يكون لهم اخذ بدل ما يخصهم من نصيبها في الدار المتروكة

١٢٩٧

٦

محرم

عن ابينا (اجاب) اذا طلب أحد شركاء الملك القسمة في الدار المشتركة كانت
قابلة لمبايئان كان ينتفع كل بنصيبه بعدهما من جنس الانتفاع الاول يجاب لها ويجبر
الممتنع عليها فيجاب وارث البنات المذكورة لذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع ويجوز
تحويل المورث هذه البنات حال صحته قطعة ارض ادخلها في دار زوجها لا يمنع من هذه
التحويل ولا يحسب عليها من نصيبها في الميراث بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في ثلاثة بنات مشتركة بين شخصين لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث كل منها قابل

للقسمة افرازا وكل من الشر يكتن يتنفع بحصته بعد القسمة المذكورة كاستفاعة الاول
فهل اذا اراد مالك الثلثين قسمته اقسمة افرازا وادامك الثلث قسمتها ما ياتى به يجب
مالك الثلثين ويجبر مالك الثلث على القسمة اذا امتنع من ذلك (اجاب) اذا كان
العقار المذكور قابلا للقسمة الافراز بحيث يتنفع كل من الشر يكتن بنصيبه بعد القسمة
من جنس الاستفاعة الاول كما هو مذكور يجب طالبها لها ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع
دون طالب المهايأة والله تعالى اعلم

• (كتاب المزارعة والمساقاة) •

(سئل) عن حكم حادثة تعلق بتركة حسن بك مقتس الاقاليم الوسطى من جهة ابعادية
وقفها على عتقائه وزرعته بعد موته من ابدار من تركته هذا الحكم في ذلك (اجاب)
اذا كان بذر الارض بعد وفاة الواقف من الغلال الموروثة عنه يكون على من
استولى عليه بدون طريق شرعي ضمان البذر للوارث والزرع له وعليه اجرة مثل أرض
الوقف لجهة وقفها حيث كان الزارع غير الورثة وغير ناظر الوقف وأجرة العجلة على من
استأجرهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قطعة أرض يضيأ خالصة من
الاشجار وانفق على ان يغرسها المدفوع له شجران عنده وعلى أن يخرج على صاحب
الارض والحكمة على صاحب الشجر والآخر بينهما مناصفة فغرسها المدفوع له شجران
عنده واستمر على ذلك مدة ثم مات صاحب الشجر عن ورثة فهل لهم أخذ الشجر من بعده
(اجاب) الشجر لمن غرسه يورث عنه شرعا اذا لم يثبت انتقاله عن ملكه بنقل شرعي
كما حرره في تنقيح الفتاوى من المساقاة عند فسادها بعدم ذكر المدة مع عدم اشتراط
الاشتراك في الارض اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض خراجية اتفق مع
آخر على ان يغرسها الاخر شجران ماله و يكون العمل والمؤن على ذلك الاخر والمخرج
على واضح اليد عليه ليكون ما يغرسه الاخر قيم امشتركا بينهما مناصفة ولم يعينا مدة
لذلك واستمر على ذلك سنين ثم اراد الانفصال فهل تسكون هذه المقارسة فاسدة و يكون
الاتفاق غير معمول به و يكون الشجر والثمر لرب الارض وللعامل قيمة الشجر وقت غرسه
وأجرة عمله أو تكون صحيحة (اجاب) في التنوير دفع أرضا يضيأ مدة معلومة لغرس
وتسكون الارض والشجر بينهما لا تصح اه قال في رد المحتار قيد به اذ لو شرط ان يكون
هذا الشجر بينهما ما فقط صح ثم نص رحمه بضره المدة صريح في فسادها بعدمه الى
آخر ما ذكره من كتاب المساقاة ومنه يعلم الفساد في حادثة السؤال لعدم المدة وأفاد الرمي ان
الغراس لرب الارض وللآخر قيمة الغرس وأجرة المثل كما لو فسدت باشتراط بعض الارض
واستظهر ابن عابدين خلافه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعية
من ملا كما بأجرة معلومة سنة وأقبضهم أجزتها وزرعها وقبل بدو صلاح الزرع ادعى
المؤجرون في اثناء السنة أنهم أجروها بالاكره والجبروا ثبتوا ذلك بين يدي المحاكم

ربيع الاول سنة

١٣٠٠ ٦

صفر

١٢ ١٢٦٠

ربيع الثاني ٣

١٢٦٠

محرم ١٢

١٢٦٧

ربيع الثاني سنة

١٢٦٨

١٤

وارادوا أن يتسلموا منه الارض بزرعها بدون رضاه فهل لا يجابون لذلك ويكون الزرع لمن زرعه (اجاب) الزرع لملوك لمن زرعه ولو كانت الاجارة فاسدة وعليه اجرة مثل الارض الى حصاذا الزرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أشجار برتقان قد عجز عن القيام بمخدمتها من سقى وغيره فساقى رجلا آخر عليها مساقاة صحيحة مستوفية للمروط وقدرها مدة معلومة فهل لا يجوز لاحدهما فسخها قبل مضي المدة (اجاب) حيث صدر عقد

١٢٦٩

١١

المساقاة صحيحة لا زما لا يسوغ لاحد المتعاقدين فسخه قبل انتماء المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أشجار ساقى رجلا آخر عليها على أن يكون له نصف ثمرتها وعيناهم عشرين سنة وشرط المالك على العامل نصف الخراج واستمر على ذلك مدة من السنين ثم منع المالك العامل عن العمل ووقعت بينهما منازعة ثم اجتمعا وعقداهما ثانيا بعد فسخ الأول على أن يكون للعامل نصف ما يوجد من الثمرة في نظير الخدمة وتعهدا الشجروتر كاذ كخراج وعيناه المدة ويعد مرة أيام من هذا العقد الثاني اتفقا على أن يكون الخراج عليهما مناصفة من الخراج ويقسم الباقي فهل يكون

جمادى الاولى

١٢٦٩

•

هذا العقد الثاني صحيحا حيث وقع هذا الاتفاق متأخر عنه بتلك المدة ولا يلزم العامل شيء من الخراج (اجاب) اذا صدر هذا العقد المساقاة صحيحة بعد فسخ العقد الاول لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي وقدم حواياه لو شرط رفع الخراج الموظف في عقد المزراعة وقسم الباقي نفسه لانه قد يؤدي الى قطع اثر مكة في الخراج والمساقاة كالزراعة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطميان زراعية اميرية اثر عن ابيه وجده دفعها لجماعة بزرعونها بموجب وثيقة وباخذون ثلث ما يخرج منها بعد اخراج ما يصرف عليها واستمروا على ذلك مدة والآن يريد رب الارض نزعه امن يد المزارعين ودفعها لجماعة اخرى فهل يجاب لذلك واذا تعلل عليه المزارعون بطول المدة لا عبرة بتعللهم ويؤمرون برفع ايديهم عنها حيث كانوا مقرين ومعترفين باستحقاق الرجل المذكور الى الآن في تلك الارض المذكورة ولم يسقط الرجل المذكور حقه فيها وانقضت مدة

ذى القعدة

١٢٧١

٢٦

المزراعة (اجاب) نعم يجاب رب الارض لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ارض خراجية مشتركة بين اربعة رجال بالسوية بينهم وبها نخيل دفعها ثلاثة منهم للاربع يزرعها شتويا ونيلميا وصيفيا يبيذره ويصرف عليها من ماله الخاص به ما يحتاجه الزراعة من المصاريف وأن يدفع خراجها من ماله وما خرج من زرع الشتوى والنيلي يقتسمونه بينهم ارباعا على حسب اشتراكهم في الارض وما خرج من محصول الصيف يكون خاصا بالزارع وكذا ثمر النخيل خاص به في مقابلة خراج الاطميان ومصاريف الزراعة واستمر واصل ذلك مدة ثم اقتسموا الارض بعد زراعتها وقسموا شتويا ونيلميا ودفع مصاريفها واخراجها من الزارع حسب الشرط وذلك عند بلوغ محصول الصيف وثمر النخيل وارادوا قسمة محصول الصيف وثمر النخيل ايضا ولم يسلموا

١٢٧٧

١١

في ذلك للعام والحوال انه قد دفع الخراج والمصاريف حسب الشرط فاذا يكون المحكم في ذلك (اجاب) قال في المنهية ولو كانت الارض بينهما وشراطان يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهما نصفين لا يجوز لان من لا يذره منه يكون قائل لا يخرج ارضك بسنوك على ان يكون الخار ج كاه لك وارض ارضي بـ سنوك على ان يكون الخار ج كاه لي فكان العقد في حقه مزارعة بجميع الخار ج فلا يجوز وفيها ولو شرطا في المزارعة ان جميع ما خرج من الحنطة فيبينهما فخلان وما خرج من شعير فهو لاحدهما بعينه ولو شرطا ان تكون الحنطة لاحدهما بعينه والشعير للآخر من ايها كان البذر لا يجوز كذلك في التافارخانية ومنه يعلم ان ادعاء المزارعة في حادثة السؤال لا يقطع الثمرة في بعض الخار ج واذا فسدت المزارعة يكون الخار ج جميعه من شتوي وشمسي وصيفي ورب البذر وعليه لباقي المشر كاه أجر مثل انهما منهم من الارض لا يحيا وزالت شروط خلافا لهم وهو يحسب منه ما دفعه من خراج انهما سببا منهم ما ردمه ومهر الخيل المشترك بينهم جميعا على حسب الملك واقعه تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ابعادية دفعها لجماعة لكل منهم جزء معلوم منها مزارعة بينه وبين كل منهم على ان الارض من قبله والبذر والعمل من الآخر مدة سنتين يجوز معلوم ما يخرج من زرعها وهو النصف فقبل مضي السنتين باع الارض مالكها لرجل ثمن معلوم فهل تكون المزارعة صحيحة الى تمام المدة ولا تبطل بالبيع المذكور ولا سيما وهو غني ولم يكن عليه دين يجوز عن وفائه الا من ثمنها ويخبر المشتري بين ابقاء البيع الى تمام المدة أو فسخه (اجاب) المزارعة على الوجه المذكور بالسؤال صحيحة على ما عليه العمل والفتوى الذي هو قولهما اذا لم يوجد ما يفسدها وليس لرب الارض به مد المضي فيها ابطالها بدون مذكور قبل مضي السنتين الموقودة فيهما وبيعه الارض في أثناء المدة بدون مذكورين لا وفائه الا من ثمن الارض لا يوجب فسخها ويكون البيع موقوفا في حق العامل الى مضي المدة كالمستأجر واقعه تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم ارض ملك عن اصولهم اتفقوا مع رجل ان يغرسها فخيلا من ماله ويخدم النخل والعمل عليه وله نصف ما يخرج من الثمر والنخل لهم النصف فغرس بعضها من ماله وعمل فيه مدة معلومة وبقي باقي الارض بدون غرس فيها واصلر أو باب الارض يثرون الباقي منها من غير غراس وياخذون أجره لانفسهم مدة ثم ان الذي غرسه الثريك فيها ثمر بعد المدة المتفق عليها بينهم فاستولى عليه الثريك الغارس وامتنع من دفع نصفه لارباب الارض ويريد الاختصاص به متعللا بأنه قد غراسه وأنكر عقد الثريك معهم فهل اذا ثبت عقد الثريك والمقارسة بينهما وبينهم على ان له النصف فيه فظير غراسه وعمله فيه ولا رباب الارض النصف واستوفى شرائط المهمة وكتب لهم قاضي بلدهم حجة شرعية بخطه وختمه وشهادة بينة شرعية يشهدون بذلك يقضي له بنصف الثمر ولا رباب الارض بالنصف الا تجروا ما يحصل فيه غرس

سؤال

٦

١٢٨٠

سنة رمضان
٩٢٨٤ ٩

في الارض من الشريك من ماله يكون باقيا على ملك ارباب الارض لاحق فيه للشريك
الذكور بدون غراس منه ولا عبرة بانكاره فقد الشركة والحال هذه (اجاب)
اذا دفع الجماعة المذكورة للارض للعامل مدة معلومة على أن يفرس المدفوع اليه
فيها غراسا على أن ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما جاز كما افاده في المحامية
ومثله في كتب من الكتب وفي الذخيرة واذا انقضت المدة يخير رب الارض ان شاء غرم
نصف قيمة الشجرة وعلفها وان شاء قلعهما انتهى كما افاده في تنقيح المحامدية ومنه يعلم
انه اذا ثبت عقد المزارعة على هذا الوجه وبينت المدة يكون العقد صحيحا وليس للغراس
الاختصاص بالشجرة وثمره بل يكون بينهما على ما شرطوا وبعد المدة يخير مالك الارض
بين القلع وغرم نصف قيمة الشجرة للغراس ويكون الشجر جميعه للمالك الارض ولا عبرة
بالانكار بعد الثبوت وليس للغراس معارضة المالك في باقي أرضهم المذكورة والحال
ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر أرضا
ليفرس فيها اشجار السكون الاشجار المغروسة قوما يخرج منها مناصفة بينهما وضرر بذلك
مدقة من السنين قد مضت ومات رب الارض المدافع فهل تبطل المساقاة حيث كان بعد
نضج الثمر أو قبل بمرور ويكون لورثة المدافع الزام الغراس بقلع ما يخصه من الشجر في هذه
الحالة اذا امتنع من أخذ قيمة نصيبه من الشجر (اجاب) نعم تبطل المزارعة المذكورة
والحال هذه ولورثة رب الارض أخذ حصته من الغراس من الشجر بقيمة او تكليفه قلعه
والحال ما ذكر كما يستفاد من عبارات كتب المذهب قال في تنقيح المحامدية في جواب
سؤال عن المزارعة أقول ولم يذكر ما اذا انقضت المدة وقد قال في الذخيرة واذا انقضت
المدة يخير رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجر وعلفها وان شاء قلعهما انتهى
والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافاده من ضريبة مصر حاصلها مطلب الافادة عما
يرغبه قاضي مديرية المنية بناء على ما ورد من المديرية المذكورة ومضمون ما كتب
من القاضي المذكور اليها من حيث ان قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة
سمالوط مع أبي زيد بن يوسف بن حمار من معصرة حجاج منشعبة ومحمل نزاع طويل
فالحال يستدعي الاستفتاء في شأنها وما ترد به الفتوى يجري به العمل في فصلها وحاصلها
انهما توافقا على ان الارض القلانية المخرجة التي تبلغ كذا فداناً أمراً الشيخ سالم تزرع
بينه وبين أبي زيد مدة سنتين سنة ٨٣ وسنة ٨٤ نظراً لكون المعتاد في الارض المذكورة
أن إحدى السنتين يخرج محصولها جيد بحيث يجبر محصولها محصول الاخرى لان
عادة الارض المذكورة أن لا يزرع أكثر من إحدى السنتين الاحلية كما هو في سنة
٨٣ التي زرعها معها على الوجه الاخر في ويزرع هذا الاكثر في السنة الاخرى
وذلك التوافق على أن يدفع أبو زيد للشيخ سالم صاحب الاثر كل سنة من السنتين عن كل
فدان من الارض المذكورة كيتبتين أي اودباً وثلاثاً من النصف المزرع فيها بالكيل

جمادى الثانية

١٢٨٧ ١٤

المصري في زمن الحصول بحيث ان كان المزروع فيها شعير ايدفع عنه زكوة كيتين شعيرا
والمزروع منها حلبة كذلك وهكذا ولم يدخل على ان المدفوع من عين ما يخرج من
الارض بل انما اقتصر على الجنس المذكور وعلى ان جميع التقاوى والمصاريف منها
بالسوية وان ما يستدعيه المحرث واللوق من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو
زمن مبدا الزراعة من ابي زيد وهو يحاسب عليه الشيخ سالم في زمن الحصول وزرع
الارض المذكورة معا على هذا الوجه في السنة الاولى ثم في السنة الثانية استولى عليها
صاحب الاثر ولم يمكن الا^٢ خرمها لكونه ما طله في دفع ما توافقا عليه من محصول السنة
التي اشترى فيها في الزراعة والقصد الجواب عن هذه المعاقدة هل هي صحيحة اولاً وما
الذي يترتب على كونها صحيحة أو على كونها غير صحيحة وما حكم استيلاء صاحب الاثر
على الارض وعدم تمكن الا^٢ خرمها للعللة المذكورة هل ذلك سائق ولا كلام لابي زيد
معه وانما تقع المطالبة بينهما في شأن السنة التي زرعت أولاً في زيد معه كلام في هذا
الشأن أيضاً الا ان الاستفتاء عن هذه النازلة من جهة الاقتضاء لا جراً الامر على طبق
ما ترد به الفتوى (اجاب) المصرح به ان عقد المزارعة متى شرط فيه شرط يؤدي الى قطع
الشركة في الخارج يفسد وهذه المعاقدة كذلك لان اتفاقهما على ان لرب الارض عن كل
فدان منها زكوة كيتين من صنف ما يزرع فيها في كل سنة قدي يؤدي الى ذلك فهو كاف في
فسادها وحكمها اذا فسدت ان الخارج جميعه لرب البذر وللأثر أجر مثل أرضه حيث
كان البذر من العامل أما لو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل أجر مثل عمله ولا
يزاد الاجر على ما شرطوا وعند محمد يجب بالغاما بلع وحينئذ فلا كلام للعامل مع رب الارض
في السنة الثانية لفساد العقد اذا الواجب فيه بل لو كان صحيحاً ومضت المدة فلا مطالبة
بشيء بعد ذلك في الثانية ولا جراً المقتضى تحرر والله تعالى أعلم (سئل) بافادته وارفع من
ضبطية مصر بناء على ما ورد من مديرية المنية بطلب الاستفتاء عما أودع عنه قاضي
أفندي المنية وصورة ما ورد من قاضي المنية في ١٧ سنة ٩ وغرة ١٧٢٢ طالباً لافادته عنه
نهى لعزكم ان ما كتب من المحكمة في شأن قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة
سمالوط المذكورة فيه انه عقد المزارعة في أرضه الخارجية أثر يتبعه خصه ابي زيد بن
يوسف بن عمار على ان جميع التقاوى والمصاريف منها بالسوية وان ما يستدعيه المحرث
واللوق من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو زمن مبدا الزراعة من ابي زيد
المذكور وهو يأخذه من الشيخ سالم في زمن الحصول وزرع الارض المذكورة معا على هذا
الوجه والذي كتبه حضرة استاذنا شيخ الاسلام متعنا الله بطول حياته ان المزارعة اذا
فسدت فالخارج جميعه لرب البذر وللأثر أجر مثل أرضه حيث كان البذر من العامل
وأما لو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل أجر مثل عمله وليس في كتابته حكم
ما اذا كان البذر منهما كما صدرت به كتابة المحكمة فالقصد والاحاطة بالحكم الذي يترتب

١٢٩١

٢٢

سنة جادى الاولى

١٢٩١

٢

على كون البذر من ماء هل هو كون الحمار ج بينهما كما أن البذر كذلك أو هو غير ذلك وهل
 حكم ذلك يؤرخ - ذمعا قالوه عند قول التنوير دفع أرضه الى آخر على أن يزرعها بنفسه
 وبقره والبذر بينهما - مانص فان الخ تؤول مخاطبة من يلزم في شأن ورود القول الصريح من
 - ضرورة ليجرى الع - جل بعة ضاه (أجاب) مانص منه جوابنا السابق المؤرخ ٢٣ وبيع
 الاول سنة ٩١ المقيدي كتاب المزارعة من هذه الفتاوى به - ذا التاويج من أن حكم
 صور الفساد ان الحمار ج لرب البذر عام في جميع صور الفساد لا فرق فيه بين أن يكون
 البذر من أحدهما أو من - مامعا فالحمار ج تابع للبذر فمن كان مال الكال للبذر يكون
 مال الكال للحمار ج سواء كان رب الأرض أو غيره أو هما معا فإذا كان البذر منهما معا ابتداء
 يكون الحمار ج بينهما - ما وعلى غ - ير صاحب الأرض ابر مثل نصف الأرض لربها نصيب
 حصته من الزرع ولو لم - ل شر يكة في الزرع في ه - هذه الصورة لا يستحق ابر اعلى عمله في
 المشترك كما هو حكمه والله تعالى أعلم

• (كتاب المحظروالاباحةوالصيدوالذباح) •

ذى القعدة

١٢٦٤

٢٨

(سئل) في رجل كان سبق له بعض تعلم في مذهب الامام مالك والآن يفنى الناس
 على مذهب الامام الاعظم ويدرس التفسير وصحيح البخاري مع أنه لم يتلق شيئا من ذلك
 عن شيوخ ولم يكن له معرفة بما يعصم لسانه من الخطا ولا يعرف من آلات ذلك شيئا فهل
 لولاية الامور ضاعف الله لهسم الاجور منه من ذلك كما خصوصا الافتاء على مذهب
 الامام الاعظم (أجاب) اذا تحقق ما ذكر بهذا السؤال لا يسوغ افتاء الرجل المذكور
 بما لم يقف على حقيقة ومعرفة من مذهب امامنا الاعظم وقد سئل مولانا صاحب نهج
 الغاوي عن رجل يجلس لتفسير القرآن ونقل احاديث - يدوله عدنان وهو جاهل
 بالعر بية لا يعلم انه اخذ العلم عن أحد من المشايخ كما هو شأن العلماء هل يجب على
 السلطان منعه من ذلك فاجاب رحمه الله تعالى بما انظره يتمتع شرعا على الرجل المذكور
 ان ينقل تفسيراً وحديثاً مقلدا للسطو وفان فعل ذلك على الوجه المزبور فقد باء بسخط
 ج - يم من الاثم والنيور وصار عن انتظم في سلك من يظن انه يحسن صنعاً وهو مأزور
 لا مأجور فالواجب على ولي الاثم زجره وصفعه ورضه ووقعه ودفعه ليكون ذلك زجراً له
 ولا مثاله عن ارتكاب مثل قبيح اقواله وفطيم خصاله وشنيع أفعاله اه ومنه يعلم حكم
 ما ذكره بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فيمن ينش مقابر المسلمين ويهدم أضرحة
 الأئمة والعلماء ويهشم عظام الاموات لاجل أخذ الحجارة الكاشنة في قبورهم وبيع
 البتلن يني بيوتاً وأما كن تارة وتارة يني بذلك قبور او يبيعها لالناس وكذلك ياخذ
 حجارة المساجد المشهورة بالقرافة يني بها ما كن او يبيعها فهل يمنع من ذلك وعلى
 ما كن تأديبه وطرده من هذه الجهة التي هو فيها (أجاب) لا يسوغ لاحد نبش مقابر
 المسلمين ولا هشم عظام الموتى ومنع من ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بني داراً

سؤال

١٢٦٥

٧

فوق مقابر المسلمين فهل لا يجوز له ذلك ويمنع من البناء في المقابر الموقوفة على دفن موتى المسلمين فاذا بنى يرفع بناؤه ولا يسوغ له ان يبنى دارا في ارض مملوكة للغير بدون اذن مالكيها تعديا منه وغصبا لارض الغير (اجاب) يمنع الرجل المذكور من بناء مكان فوق المقابر ولا يسوغ له ذلك كما لا يسوغ له بناء مكان في ارض مملوكة للغير بغير اذن مالكيها والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان المدارس فيما يتعلق بفتح باب الحانوت قهوة صرحت مصلحة التنظيم بنفسه فعورض في جواز ذلك بانه يترقب عليه المرور على المقابر وقيل ان ذلك لا يكون الا من بعد الاستفتاء وان المالك رفع سؤاله الى حضرته كم على خلاف صورة الواقعة فقد توضح لمخضرتكم السؤال اللازم بصورة الواقعة كي من بعد اطلاع حضرته كم عليه بتقرير الجواب عن جواز الوطء على القبور وجعل المقبرة طريا (اجاب) لا ينبغي ان يجعل المقبرة طريا بقايتوصل منه الى باب حانوته حتى قال علماءنا اذا لم يصل الى زيادة قبره الابوطه قبر تركه وموضوع جوابنا السابق فتح باب في الطريق النافذ للمرور وحيث كانت الحادثة ففتح الباب في المقبرة ولا يتوصل للباب الا بالمرور على المقبرة يكون المرور والحال هذه مما لا ينبغي فعله شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة ماتت ابوها وولها أم بالهروسة وأم أب تر يد السفر الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتأخذ بنت ابنتها معها فهل اذا امتنعت بنت الابن من السفر معها لا يكون للجددة المذكرة جبرها على ذلك لاسيما اذا لم يكن لها محرم يسافر معها (اجاب) نعم لا يكون للجددة جبر بنت ابنتها البالغة على السفر معها بدون رضاها ولا يحمل السفر بدون محرم أو زوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مستاجر محانوت من ملاكها مشاهرة كل شهر بقدر معلوم من الدراهم وصار يدفع زيادة عن الاجرة لبعض ملاك المحانوت قد راعه معلوم من الدراهم خلاف الاجرة على سبيل الرشوة لاجل عدم اخراجه من المحانوت فهل اذا اراد ملاك المحانوت اخراجه منها يكون للمستاجر المطالبة بما دفعه لهم من الدراهم على سبيل الرشوة على الوجه المذكور (اجاب) الرشوة حرام يجب ردها على معطيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فقراء من عتقاء والده اراد ان يدفع لهم في كل شهر جزا معلوما من اصل زكاة ماله وزكاة حقه لكونهم محتاجين ولا كسب لهم فهل والحال هذه يسوغ له ذلك ويؤجره على فعله أم لا (اجاب) يجوز للرجل دفع زكاة اعتقائه والده حيث كانوا مصرفا لها ويناب على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط خانه بما مضى وانه بسبب الاقتضاء لزم الحال لمعرفة حكم أمر التعيش هل يجوز شرعا ان يكون من الاوجه المغايب المنهي عنها شرعا مثل التمسك من بيع البوطة وهملها وكذا بيع الخشيش المذهب للعقل وبيع الخمر وما شبه ذلك واذا صار منع أحد من التعيش من تلك الاوجه فهل في ذلك اثم على المانع لهم أم كيف الحال (اجاب) الخمر نجسة نجاسة مغلفة وهي تنهى

شوال سنة

٨ ١٢٦٥

رجب ٢٥

١٢٦٧

رمضان ٢٥

١٢٦٨

ربيع الاول

٢٧ ١٢٦٩

جمادى الاولى

١٣ ١٢٦٩

ربيع الثاني

١٢٧٠

سنة ربيع الثاني

مقومة في حق المسلم ولا يجوز بيعها بحديث مسلم ان الذي حرم شر بها حرم بيعها ويكره
 مسخها ولا يجوز بيعها وان لم يسكن منها ولا يجوز بيع الحشيشة أيضا كما أفتى به
 العلامة ابن نجيم وفي شرح الوهبانية ويحرم كل الحشيش وقد اتفق مشايخنا ومشايع
 الامام الشافعي رحمه الله على تحريم تناوله وأفتوا بإحراقه مع حظر قيمته وأمر وابتدأ ب
 بائعه والتشديد على أكله فلا ن فتوى المذهبين على حرمة حرقه حتى قال علماءنا من قال
 يحل أكله فهو زندق مبتدع اه وفي التنوير عن الجوهرية يحرم أكل كل نجس وحشيشة
 وأقربون لكن دون حرمة الخمر ولو سكر بها كالأجود بل يعزر اه وكذا يحرم شرب كل
 مسكر من الأشربة ولو متخذة من الحبوب كالبر والشعير والذرة والدخن على قول الامام محمد
 قليلها وكثيرها وبه يقتضى قوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وكل مسكر حرام فان
 قصد بشر بها التلهى أو سكر منها فهي محرمة بالاجماع فلا يحل بيعها أو قذف
 العلامة الزيلعي والعيني ان الذميين يمنعون من بيع الخمر والخنازير وضرب الناقوس
 خارج الكنيسة في الامصار ولا يمنعون من ذلك في قرية لا تقام فيها الجمعة والحدود وان
 كان فيها عدد كثير لان شعائر الاسلام فيها غير ظاهرة وقيل يمنعون في كل موضع لم تشع
 فيه شعائره م وفي الجوهرية وليس لهم أن يبيعوا الخمر والخنازير بعضهم على بعض في
 دار المسلمين علانية اه ومن هذا يعلم ان المنع من بيع الاشياء المذكورة سائغ شرعا
 ولا اثم على المانع في ذلك بل يثاب عليه ويؤجر لانه ينهى عن المنكر أو ما يؤدى اليه
 والنهي عن المنكر واجب شرعا والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين ضابط
 خانة عما مضونه ان أمين الضابطية له منزل يدرب سعادة ويحجوا رده ناس فقراء لهم أما كن
 مملوك لهم ويريد أمين الضابطية هم حيطان جيرانه الفقراء وأن ينيبها لهم من هذه
 لوجه الله تعالى فهل يجوز ذلك شرعا أم لا (اجاب) نعم اذا وقع المدم والبناء من طرفه
 تبرع الملاك العقار المذكور برضا الملاك يجوز ذلك شرعا والا فلا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك عبد بالغ غناظ منه سيده بسبب دخوله على المحريم فباعه فاشتريه الزوجة
 عن اشتراء غناظه لزوجها وتريد أن يكون معها في بيته فهل للزوج منعها عنها ولا يكون
 لها كشف وجهها عليه واذا أرادت أن تمتنع من طاعة زوجها وتسكت بنفسها ناشرة
 فغير اعنه لا تجاب لذلك حيث دفع لها مائة ورف تجميله وتجبر على طاعته حيث كان قائما
 بحقوقها الشرعية ويكون له أن يسكنها في مكان شرعي خال عن أهلها وأهله بحسب رأيه
 (اجاب) عبد المرأة في حرمة النظر وحله كالأجنبي معها فينظر لوجهها وكفيها فقط نعم
 يدخل عليها بلا اذنها اجسا عافان خاف الشهوة أو شك امتنع نظره الى وجهها فخل النظر
 مقيد بعدم الشهوة والافترام وهذا في زمانهم وأما في زماننا فنحن من الشابة ولومن غير
 شهوة وتجب النفقة لحادم الزوجة المملوك لها مملوكا تاما ولا شغل له غير خدمتها ولو
 جاءها بخادم لم يقبل منه الا برضاها ولا يملك اخراج خادما من بيته قال في التهر وينبغي أن

١٢٧٠

٢٦

رجب

١٢٧٠

١٨

يقيد بما اذا لم يتضرر من خادما اما اذا تضرر منه بان كان يجتلس من ثمن ما يشتره كما هو
 ذاب صغارا العبيد في ديارنا ولم تسبق له به غيره وجاءها بخادم امين فانه لا يتوقف على
 رضاها اه وتؤثر الزوجة بطاعة زوجها ولا تقهر على النشوز وهو الخروج عن طاعته
 بغير حق حيث اوفاهما مهمل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية وعليه ان
 يسكنهما مسكنا شرعيا خاليا عن أهله وأهلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عظيم
 وقع في بئر فأراد صاحبه اخراجه من البئر فلم يمكن فقهه ذبحه فلم يقدر على ذبحه في
 رقبته حسب الجاري بدعي ضيق البئر فخرجه في فخذه وسأل منه الدم فهل يكون ذلك
 حلالا ويحوزا كل مجه (اجاب) اذا وقع به ير مثلا في بئر فلم يقدر على اخراجه ولم يقدر
 على ذبحه أو فخره في المذبح فانه يذكي بذكاة الضرورة وهي جرح في أى موضع وقع
 من البدن كما صرحوا به فاذا وجد ما يذبحه بذكاة الاضطراب كما هو مذكور بالسؤال
 حل أكله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
 ابن هجر مستأن ونصف أراد منه هجران ارضاعه بعد مضي تلك المدة وهي لم ترض
 بذلك فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) مدة الرضاع حولان ونصف
 عند الامام وحولان فقط عند هاهنا وهو الاصح وعليه الفتوى ولا يساح الرضاع
 بعد مدته لانه جزء آدمي والانتفاع به له يضر ضرورة حرام على الصحيح كما صرحوا به وذكر
 القهستاني عن المحيط لو استغنى في حولين حل الرضاع بعدهما الى نصف ولادة ثم
 عند العامة ونقل أيضا قبله عن اجارة القاهدي انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى
 حولين وجائز الى حولين ونصف اه ومن ذلك به لم حرمة الرضاع بعد حولين
 ونصف حيث لا ضرورة والله تعالى اعلم (سئل) بافاضة من الضابطية مضمونها قد علم
 لاضابطية طبع كتاب يقال له الهالات والعوائد ونشر بالبلدة لبيعه للعامة وحيث لم يفهم
 ان كان الكتاب الهكي عنه محلا للديانة والآداب ونظام الدولة أم لا لزم تركه مخضرا تمك
 ذو مل وورد الافادة عما يراهي في ذلك للعلمية (اجاب) هذا الكتاب هو مجموع فرائد
 منقول بعضها عن كتب أخرى وبعضها منسوب الى المتقدمين من الصالحين ومتوقف
 اجابة ما فيه على كون صاحبها من أصحاب الاسرار وبعض ما فيه غير ثابت نقله ولا يلزم
 من هذا الكتاب اخلال الديانة وله نظائر كجربات الشيخ الديري وقد طبع مرارا حسبما
 هو مسموع وللعلمية تحجرو هذا والله تعالى اعلم (سئل) بافاضة واردة من المفاضة
 مضمونها حضرة ناظر مطبعة بولاق أرسل لهذا الطرف ما يتضمن ان السيد عبد الله نور
 الدين يرغب طبع كتاب شمس المعارف للموفى على ذمته وبسبب ان الكتاب
 المذكور لم يسبق طبعه في المطبعة رام ناظر المطبعة الموصى اليه مخاطبة حضرة شيخ الجامع
 الازهر وحضر تمك ليعلم لجواز طبعه من عدمه وحضرة شيخ الجامع أفاد ان الكتاب
 الهكي عنه هو من خصائص الآيات القرآنية واسرار الاسماء الالهية وهو كتاب

١٤٧٢

١٢

جادی الثانية

١٢٧٣

٢٧

جادی الاولى

١٢٨٣

٢١

روحاني ولا مانع من طبعه فلزم اخبار حضر تكم ان ترد الافادة من حضر تكم ايضا لاجل
اشعار حضرة ناظر المطبعة كطلبه (اجاب) ان هذا الكتاب مشتمل على ابواب من علم
الحرف والسميا والكيمياء واسات عمالات لاهلاك من يراد اهلاكه او هدم داره او
عقد لسانه او حصول الكراهة بينه وبين غيره وما اشبه ذلك وفيه بعض امور تستلزم
امانة لبعض آيات قرآنية كانه يكتب آية كذا وتجيى بماء هري الخمام وهذا كله
من الهرمات بمقتضى ما هو منصوص عليه في كتب مذهب امامنا الاعظم ابي حنيفة
رضي الله تعالى عنه وطبعه يؤدي الى كثرة التشاور والاستغالب فلا يخلو اما ان يترقب
عليه امضاعة المال بلا فائدة او اضرار بخلق الله تعالى وكلاهما غير سائغ شرعا والله تعالى
اعلم (سئل) بافادة واردة من محافضة مهم مضمونها ان يوسف ود متري شاشاني عرضا
بواسطة قنسلاتو جنرال دولة فرانسا للتشكي في حق النقص المعمي حنا مارون بكونه
بعد وفاة هم ما قرر له لقبه ولقب نفسه حنا شاشاني وبرومان منعه من ذلك وجنا المرقوم
موري بان هذا اللقب معمي به من صغره لامن عهد وفاة عم المرقومين وانه في غير امكانه
تغيير شهرته منعه من مضرته وانه لا بأس من تحرير حجة ابراء فيما بينهم وحيث ان
الخواجه يوسف شاشاني أحد المرقومين مازال مبادرا باوجه الشكوى وليس مكنتفا
بذلك ومعهم على لزوم منع حنا مارون من ذلك اللقب فلاجل الوصول لما يقتضيه
المنهج الشرعي في هذا القميص اقتضى الحال الخاتمة حضر تكم الامل بالاحاطة ترد
لافادة بما يرى موافقة اجرائه شرعا في هذه المسئلة للعلومية واجراء اللازم

في الحجة

حاشية انه كان حصلت التور به من هنا الى الفريقين انه لمنع النزاع فالخوارج احنا
يستعمل في امضائه حنا شاشاني مارون ليكون النسب متصلا بمارون الذي هو لقبه
الاصلي فهل مع ذلك وتحرير الحجة التي اجاب عن تحريرها حنا المرقوم يكون ذلك
كافيا وما يقتضيه المحكم الشرعي في هذا الخصوص اذ على ما فهم ان حنا الهكي عنه
كان مربى بطرف عم الخوارج اشاشاني المذكور (اجاب) ليس للخوارج يوسف والخوارج
دمتري شاشاني منع النقص المعمي حنا مارون من تلقيب نفسه بشاشاني شرعا على فرض
ان ذلك لم يكن لمقتضى من قديم قبل وفاة هم المذكور بن والتعريف الشرعي اذا كان
النقص حاضر فالاعتبار فيه الاشارة وان كان القائب اوميت فبذكر اسمه واسم ابيه
وجده ان لم يتيميز باقل من ذلك كلقبه او صناعته او وظيفته التي لا يشاؤك فيها احد
في البلدة هذا ما يقتضيه المحكم الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافضة مهم
مضمونها انومل من بعد احاطة حضر تكم بما ينهيه الخوارج يوسف منسان في رغبته
طبع الستة كتب القائل عنها ومتى كان طبعها غير ممنوع بكرم الافادة (اجاب) فيما
سبق طلبت المحافظة الافادة من هذا الطرف عن جواز طبع كتاب شمس المعارف
الكبرى فافدانه لا ينبغي طبع هذا الكتاب شرعا فكذا طبع كتاب شمس المعارف

جادی الثانية

الصغرى لانها مختصرها واما كتاب مجوع الجملوتية وكتاب ابى معشر فما لا ينبغي طبعهما شرعا لما في ذلك من ضياع مال من يشتغل بهما بلا ثمرة حيث لا واسطة او حصول ضرر بامض الخلوقات وكذا لا ينبغي طبع قصة على التاجر لان ذلك من الاكاذيب اللاتي لا ينبغي الاشتغال بها و يترتب على ذلك ضياع الاوقات بلا فائدة واما كتاب مجموع المتون وكتاب صلوات واوراد الشيخ البكرى فلا مانع من طبعهما والله لومية فحرو وقد تصادف وورد عرضة مشعولة باسماء عشرة اشخاص من الكتبيين مضمومة وانما الآن حاصل امانة للكتب الاسلامية بواسطة داخل اليهم ودوا التصاري في بيعها وشرائها وبالمخصوص في طبعها يحصل تناثر اوراق مشتملة على احاديث وآيات قرآنية واسماء عظيمة من غير اكتران منهم بها بالقائما في الطرقات والدخول بها في الحمامير وخلافها وهذا امر يخجل بمحاسن الشريعة الاسلامية ويلتزمون عدم الترخيص لافراد هؤلاء الطوائف بطبع كتب العلم الشريف منعا للاهانة فاذا كان الامر كذلك فاللازم منع من يحصل منه ذلك وعدم الترخيص له في طبع ما ذكر المترقب عليه مالا يسوغ شرعا ما لم يحصل منه من التحفظ وعدم وقوع المحظورات والعريضة المذكورة رسالة لصق هذا لاجراء مقتضى والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ضابطية مصر مضمونها تؤمل من بعده مطالعة سيادتك ما ينبغي محمد ابو زيد أفندي الخوجه بالمدارس من رغبته طبع الكتب الموضحة عنها بعرضه ومتى تراهي محضر تك عدم المانع لطبعها يكرم بالافادة (اجاب) متن خليل في فقه الامام مالا يشود لاثبات الخيرات ومتن الالفية في علم العربية لا مانع من طبعها مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله من عدم مطالعة محضر تك ما ينبغي حسن احمد الطرخي الراغب فيه طبع الكتب الموضحة عنها بما ذكر متى تراهي عدم المانع لطبعها يكرم بالافادة (اجاب) دلائل الخيرات ومجموع المتون وجزعهم ومجموع الاوراد ومتن الشفاء للقاضي عياض المسئول عن طبعها المذكورة لا مانع شرعا من طبعها مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله تؤمل من بعده مطالعة سيادتك ما ينبغي صالح وهبي أفندي المطبجي من رغبته طبع الكتب الموضحة بعرضه ومتى يرى محضر تك عدم المانع لطبعها يكرم بالافادة (اجاب) دلائل الخيرات وحاشية الشيخ الباجوري على السنوسية والترجمان التركي والعربي والفارسي ومجموع الاوراد ومجموع المتون ومتن أبي شعاع في فقه الامام الشافعي والتحفة المرضية ومناقب السيد البدوي وحاشية الشيخ البقري على السبط وحاشية الشيخ البخاري على الكفراوى وديوان الخطب لابن حجر والقول المتين في بيان أمور الدين وجزع تبارك وجزعهم المذكورة المسئول عنها لا مانع من طبعها مع ملاحظة منع المحظورات وعدم الاهانة وقد سبق اعطاء الافادته عن بعضها بذلك والله تعالى اعلم

(مثل)

١٢٨٨ ٨

١٢٨٨ ١٤

١٢٨٨ ١٩

جداى الثانية سنة

١٢٨٨

٢١

(سئل) من طرف ضابطية مصر شرع على عرض بما حاصله تؤمل من بعدم مطالعة
 حضر تكم ما ينبيه الشيخ حسن أجد الطونى المطبعى الراغب فيه طبع الكتب الموضحة
 عنها هذه حتى تراهى عدم المانع لطبعها يكرم بالافادة (اجاب) تاريخ السكامل لابن الاثير
 والمثل والفعل للشهرستانى وخرانة الادب لابن حجة وشرح قصيدة ابن عبدون لابن بدرون
 المستول عن طبعها الامانع منه شرع عامع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل)
 من طرف ضابطية مصر شرع على عرض حاصله من بعدم مطالعة حضر تكم ما ينبيه به صالح
 افندى وهى الراغب فيه طبع الكتب الموضحة ببيانها اعلامتى تراهى عدم المانع
 لطبعها يكرم بالافادة (اجاب) حاشية الشيخ الشرفاوى على الهدى فى التوحيد
 وتقرير الشيخ الانبائى على الازهرية فى النحو والمسترل عن طبعها الامانع منه شرع عامع
 ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرع على عرض
 حاصله تؤمل من بعد احاطة حضر تكم بما اتاهه مقدمه مصطفى افندى وهى المطبعى
 الراغب طبع الكتب الموضحة بمذمتى وافق طبعها يكرم بالافادة (اجاب) شرح
 المنوى العربى للشيخ يوسف فى التصوف وحاشية ابن التجماع على شرح الشيخ خالد وحاشية
 العطار على الازهرية وشرح الاجرومية فى علم النحو وحاشية الصفى على ابن تركى فى فقه
 الامام مالك المستول عن طبعها الامانع منه شرع عامع ملاحظة عدم الاهانة كما سبق والله
 تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرع على عرض حاصله من بعد احاطة
 حضر تكم علماء ما ينبيه مقدمه منصور افندى محمد المطبعى فان لم يكن هنالك موانع
 ولا محذورات فى طبع الكتب المذكورة ترد الافادة فنهان حضر تكم لاجراء اللازم
 اتباعا لاصول (اجاب) طبع كتاب ترتيب زيبا ودلائل الخيرات وخرتبارك
 وعمد التحويلتين والسبع سور من القرآن العظيم المحكى عنها الامانع منه مع ملاحظة
 عدم المحظورات كوقوع اهانة ثنى من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من
 ضابطية مصر شرع على عرض مقدم من مصطفى افندى وهى رثيس المطابع مغمته
 الاستفهام عن طبع الكتب الا فى بيانها (اجاب) طبع حاشية البقرى على السبط
 فى علم الفرائض وحاشية الامير على الشذور فى النحو وحاشية العدوى على الزرقانى فى
 فقه الامام مالك المحكى عنها الامانع منه مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى
 اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرع على عرض بما حاصله الاستفهام عن
 جواز طبع اربعة كتب احدها حاشية الصفى والثانى حاشية البرماوى والثالث
 ترغيب المستحق ورابعها ابن تركى (اجاب) طبع حاشية الصفى فى فقه الامام
 مالك وحاشية البرماوى فى فقه الامام الشافعى وترغيب المستحق فى احكام الطلاق فى
 فقه الامام المذكور وابن تركى فى فقه الامام مالك لا مانع منه مع ملاحظة عدم الاهانة
 وعدم المحظورات والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرع على عرض

رجب
١٨

١٢٨٨

١٨

١٢٨٨

شعبان

١٢٨٨

٢٤

رمضان

١٢٨٨

١٠

شوال

١٢٨٨

١٢

بما حاصله الامل من بعد الاطلاع على ما ينهى عنه مقدمه الراغب به طبع الخمسة كتب
الموضحة فيه فان لم يكن مانع هنالك ولا محذور ولا جرحا طبعها يفاد شرعا على هذا الاجراء
المقتضى (اجاب) طبع التقويم السنوى اذا وافق الهمة ومجموع التتبع ومجموع
الايراد وحاشية الشيخ الباجورى على السنوسية في علم التوحيد وشرح ابن قاسم في فقه
الامام الشافعى المذكورة لاما نعت منه شرعا مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق
والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط يسه مصر بافادته واردة بالاستفهام عن طبع المسئلة
المفاه ومجموع الايراد وترجمان تركى وهو في وقصة أنس الوجود وحكاية زعيط ومعيط
وقصة عقيم الدارى وقصة دليسة الهتالة وقصة مشرف من حكاية أنى زيد وقصة سعد
اليتيم وقصة مسرور والتاجر وقصة معاذ بن جبيل ودويان ابن عروس وقصة الجمال
وقصة القط والغار الموضحة بشقة لاهق الافادة المذكورة وهل فيها ما يخل بالديانة أم لا
(اجاب) المترافى في هذه المسئلة انه لا بأس بالتصريح بطبع كل من مجموع الايراد
والترجمان التركى والعربى ودويان ابن عروس من ضمن الكتب المرغوب طبعها فقط
بملاحظة منع المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) من ضابطية مصر شرعا على عرض
مقدم من حسن يوسف حاصله طالع الافادة عن موافقة طبع كتاب الصلوات البرية في
فضل الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد البكرى وشرح ورد مصر للاستاذ الشيخ
الشرقاوى أو عدمه الاجراء اللازم (اجاب) طبع كل من كتاب الصلوات البرية في فضل
الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد البكرى وشرح ورد مصر للاستاذ الشيخ الشرقاوى
لما نعت منه بملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى أعلم (سئل) بافادته
واردة من الضبطية شرعا على عرض بما حاصله مقدمه يرغب طبع الكتب المبينة
بهذا فهل يجوز طبعها (اجاب) طبع كل من الرسالة المتضمنة فضل شهر ربيع الاول
وما يتعلق بولادة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبسبب رضاعه من السيدة حليلة وتنقل
نوره الى أبيه سيدنا عبد الله وذكر نسبه الشريف يوسفه الى الشام وزواجه بالسيدة
خديجة الكبرى وكتاب عنوان البيان للرحوم الشيخ عبد الله الشبراوى وجزء عم وجزء
تبارك وكتاب المجانية والامثال لتعليم الطالب والاطفال ومجموع الايراد وقصائل
البسملة لا بأس به مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى أعلم (سئل)
بافادته واردة من ضبطية مصر حاصلها الامل من بعد مطالعة سيادتك ما ينهى مصطفى
وهي المطبعية من رغبته طبع الكتب بين الموضعين بعرضه متى تراهى لم حضر تكم
عدم المانع لطبعها يكرم بافادته (اجاب) طبع خزينة الامرار وحاشية الباجورى
على الصمقندية لاما نعت منه مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) بافادته
واردة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من محمد أبى زيد يرغب التصريح بطبع
الخمس كتب الموضح بيانها بعرضه هل يوافق طبعها أولا (اجاب) طبع كل من

١٢٨٨

٢١

ذى الحجة

١٢٨٨

٢٦

١٢٨٨

٢٦

مهرم

١٢٨٩

٨

صفر

١٢٨٩

شوال

١٢٨٩

٩

سنة صفر

حاشية النجاشي على القنطري شرح الشذور في علم العربية وشرح ابن قاسم في فقه الامام
الثاني وحاشية السنوسية وحاشية الجوهرة للاستاذ الباجوري في التوحيد لا بأس به
مع ملاحظة - دم المحظورات حسب السوابق والله تعالى اعلم (س- ثل) بافادة من
ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من أحمد مطر شيخ طائفة الوراقين بطلبه الترخيص
له في طبع دلائل الخيرات ومجموع المتون وكتاب ألف ليلة وليلة وقصة سيدنا معاذ
ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم - لي متن أبي شجاع وجزءهم وقصص الاقبية وطلبت
الافادة عن الجواز من - دمه (أجاب) طبع - ل من دلائل الخيرات ومجموع المتون
ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع وجزءهم وقصص الانبياء فقط من
فمن الكتب الموضحة عن مقدمه لآمانع من طبعه شرعا بشرط هدم الاهانة والمحظورات
والله تعالى أعلم (س- ثل) من محافضة مصر بافادة مضمونها بناه على تشكي الحاج عبيد
الرس - ول الى قن - لا تدولة الانكاي في شان الثلاثة صناديق التي داخلها المصاحف
الحاصل التوقيف من كرك السوييس في الافراج عنها بالقول انه ممنوع دخولها لكونها
من طبع الهند حصلت الخابرة من هذا الطرف مع مصلحة هجوم الكمارك المصرية فوردت
منها الافادة في ٢٨ الماضي تتضمن - ول القدر الى كرك السوييس بارسال
مصحف لهذا الطرف لاجل بعثه لطرف - حضر تكم انظره حتى اذا روي لحضر تكم - عدم
المانع من ادخال المصاحف السالف ذكرها يتحرر الى كرك السوييس بالافراج عنها
وحيث انه الآن وردت افادة من كرك السوييس ومعها مصحف مختوم عليه بالشيخ الاجر
لزم تحريره لحضر تكم وهو مرسل الامل بعد الاطلاع عليه بكرم بافادة ما يراهي لحضر تكم
(أجاب) قد علم ما بخطاب سعادتك ولم يفهم عما توخى به اسباب منع دخول المصاحف
طبع الهند من الكمارك فاذا كان المنع وعدمه منوطا بوجود الخلل القاجش فيها ليس الا
فينظر هذا المصحف المرسل لهذا الطرف المهني عنه بخطاب سعادتك لم يتفح به خلل قاجش
يجب منع التعامل به ونشره واذا كان المنع لخطور أو شيء آخر فلم يعلم لهذا الطرف والله
تعالى أعلم (س- ثل) بافادة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من منصور أفندي
المطبعي بالاستئذان عن طبع جزء من قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اظهار الحق وقصة
المعراج (أجاب) لآمانع شرعا من طبع كل من جزء قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اظهار
الحق المطبوع سابقا في الاستانة العلية وقصة المعراج مع ملاحظة عدم المحظورات والله
تعالى أعلم (س- ثل) في لفظ الداء الذي يقرأ بين المغرب والعشاء في ليلة النصف من
شعبان الذي هو اللهم يا ذا المن الى آخره هل هو من دعائه صلى الله عليه وسلم أو من دعاء
بعض الصالحين وما حكم الكيفية التي تكون في ذلك الوقت من الاجتماع ورفع
الاصوات في المساجد هل هو من السنة أو من البدعة أفيدوا الجواب (أجاب) احياء
ليلة النصف من شعبان بالصلاة أو الذكرا أو قراءة القرآن مستحب وقد وردت به السنة

١٢٩٢

١٠

شوال

١٢٩٢

٢٢

شعبان

١٢٩٣

١

١٢٩٤

٢٠

والدعاء فيها مستجاب كما ثبت ذلك في الأحاديث ولم يعلم ورود الدعاء المعروف الآن
بخصوصه في هذه الليلة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما الاجتماع في أحيائها فلم يثبت
عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم فيه شيء ونقل عن بعض علماء الشام
استحباب طائفة من أعيان التابعين تحالدين معدان ولقمان بن طاهر أحياءها بمجماعة في
المسجد ووافقهم على ذلك اسحق بن راهويه كما أفاده في إمداد الفتاح للامامة الشربلالي
ورفع الأصوات بالذكرو والدعاء وقع فيه اختلاف ووفق العلامة خبير الدين الرملي فقال
ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال فالأمر أفضل حيث خيف الرياء أو
قاذى المصلين أو التيام والمجهر أفضل حيث خلا بما ذكرناه كثر عملا لتعدى فائنته
إلى السامعين ويوقظ قلب الذاكرا إلى آخر ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) بأفاده
من قاضي المنصورة عن حكم الافادة الواودة من حضرة رئيس مجلس المنصورة
التي صورتها في بعض القضايا الجنائية التي يقتضي الحال نظرها شرعا بحضور حضرته
بالمجلس ينظر لئلا يراه في مواجهة الخصام الواقفين على أرجلهم أمام فضيلته ثم هم
وشهودهم ثم لها كلمة الشرعية يجري سؤالهم معرفة نائب أفندي المحكمة حالة كونكم
جالسين متعاطين شرب الدخان في السفرة حتى يترتب على ذلك تقليد بعض الجالسين
لحضرته ثم في هذه الأجزاء ولعلنا ان شرب الدخان في أثناء المرافعات الشرعية غير جائز
لما نقلناه عن أفواء العلماء العاملين مثل حضرة الاستاذ الشيخ محمد عيسى وخلافه من
السادة المالكية لما في ذلك من انتهاك حرمة الشرعية الغراء أردنا فضيحة بعض
أخواننا الجهرين ذلك فردوا علينا بقولهم ان هذا الأمر جائز فلا جواز له لما كان يحصل
من حضرة مولانا قاضي أفندي المديرية وحيث حصل بيننا وبينهم الخلاف في هذا الأمر
وكلنا ركن على مذهبه الذي يعبد الله عليه طهارة لنا على اعتبار ديانتنا الغراء فنعنا
هذا الأمر إلى فضيلتكم بقصد الاستفتاء عن هذه المادة المحادثة العهد فالأمل الافادة بما
يوافق الشرع الشريف لنكون على بصيرة من ذلك مع التفضل علينا بتعيين المذهب
الذي يرى شرب الدخان في مجلس المرافعة الشرعية لأجل الانعاز ووردع المتعدى عن
انتهاك الحرمات الشرعية أو خلافه ولكم في ذلك مزيد الفضل والثواب (اجاب) الحكم
الشرعي في شرب الدخان الذي لا يغيب العقل ولا يضر بالجسم ولا يترتب عليه فتور ولا
محظور شرعي هو الاباحه بناء على القول بان الأصل في الأشياء التي لم يرد في شأنها نص
شرعي ولا ضرر في استعمالها الاباحه وهو المرجح كما نقله عن سيدى على الأجهوري
الماسكي في رسالته فإليه البيان في حل شرب الدخان في شرح لامية ابن البردي للعلامة
القنواوي الشافعي ونقل في الشرح المذکور فتوى عن علماء من المذاهب الأربعة يحمل
شرب لذاته والمحال ما ذكره بقطع النظر عن العوارض فارجع إليه ان شئت هذا بالنسبة
لاصل شربه وأما شربه في أثناء المرافعات الشرعية في القضايا الجنائية مما لا يمكن بكون

ذی القعدة سنة

جالس في ذلك المجلس كالمقاضي فهو استعمال لمباح لذاته بشرطه السابق في ذلك المجلس
فأذا لم يتحقق منه أهلية محرمة الشرعية القرافة وعلى أصله لم يعرض له حكم آخر غير
ما أفتى به هؤلاء العلماء من المناهي الأربعة حيث لا موجد والافهم حرام قطعاً إذ
لا قابل يجوز أهلية الشرعية القرافة بل ربما كان كفر أو العباد بالله تعالى لكن هذا غير
حاصل فلا يترتب هذا المحظور نعم قال الأستاذ الشيخ الطحطاوي والظاهر أن حكم
تعاطيه حال القرافة يكره لموافقه من الإخلال بتعظيم كلام الله تعالى وماتقدم من أن
الأصل في الأشياء الإباحة نقل العلامة ابن عابدين أنه المختار عند الجمهور ومن الحنفية
والشافعية كما صرح به المحقق ابن الممام في تحرير الأصول والله تعالى أعلم (سئل)
بإفادة من ديوان الأوقاف مضمونها قد توضع في إفادة شيخ خـ د مة من بعد حضرة سيدنا
الحسين أن مجلس ذكر السعدية الجاري عمله بالمسجد في يوم الثلاثاء جار ضرب بازيل
فيه وأنه صار التنبيه منه مراراً يمنع الضرب بذلك الطبل ولم تحصل ثمرة ولم يكون الزوار
وطلبة العلم حاصل منهم الاعتراض على الضرب بالبازيل كورقائين أنه حرام في ضرب
شيخ خـ د مة المسجد المشار إليه من منع ذلك وحيث أن النظر في مثل هذا هو مما يتعلق
بسيادتهم لم يجرى به في إفادة المحكم الشرعي (اجاب) ما ذكر بإفادة سعادتهم صار
معلوماً وحيث أن إجراء ضرب طبل البازيل في المساجد مما لا يسوغ شرعاً من طرف الديوان
يجري التنبيه على من يلزم بمنعه ومحمل ذلك إذا كان فيما ذكر تشويش على مصل أو
اجتماع من لا يليق اجتماعه بالمسجد أو كان للهو حتى صار حواجهم جوار رفع الصوت
بالد كرفي المسجد أو ترتب عليه التشويش على المصلين والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة
من حضرة الشيخ محمد الأنباري المولى مشيخة الجامع الأزهر خطاباً بهذا الطرف صورته
وردت له هذا الطرف إفادة من سعادة وكيل الجهادية تتضمن أن سعادة الباشا ناظر
الجهادية والبحرية أشار بها ورد منه لسعادة وكيل الجهادية تلغرافاً عن النظر في مسألة
هدم وحرق المسمم الموضوع بالأزبكية مكان ما دنة مسجد الأزبكية مع كسر رؤس
الصوور الموجودة في فتحي كبرى قصر التيسل أيضاً وأعطاه الإخطار اللازم لسعادته
بإتمام المسمم المذكور لاجل أن يطمئن على تأدية الفرائض المحافظة لنظام الامم وقلوبها
بما أن دين الإسلام يحترم علينا وضع الأصنام التي كسرتها الهابية عند دخولهم مكة
المشرقة قياماً بأوامر الدين وتنويع بذلك التلغراف أن المصائب عاترت على بلادنا
الامن عهداً فذهب صني مصر واسكنه ربه وبرام أعطاه الأفاة الواضحة بما يقتضيه نص
الشرع الشريف في ذلك لا يتابع الأجر بمقتضاه إلى آخر ما فيه وحيث أنه من الزوم إفادة
سعادته بالمحكم الشرعي عن ذلك في جميع المذاهب اقتضى تحريره بسيادتهم تعبدوا
المحكم فيه على مذهب الامام الاعظم والامل سرعة الافادة لانه ورد ساعة تاريخه أيضاً
استعمال لذلك (اجاب) الحمد لله صرح هلماً وبأن اقتناء صورة ذي الروح الكبيرة التي

١٢٩٧

٢٠

سؤال

١٢٩٩

١٦

تيسد وللناظر بدون تأمل وهي كاملة الاعضاء التي لا تعبدش بدونها مكره فحرم عما فيجب
ازالته سائرا ونقل في رد المختار على الدرر في حاشية العلامة أبي السعود عن الخلاصة انه
جوز لمن رأى صورة في بيت غيره أن يزيلها وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا
أجر له لأن عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم بيتا فيه تصاوير فغن قيمته خاليا عنها انتهى
ومنه يعلم حكم ازالة الصنم المذكور وكسر رؤس الصور الموجودة في فتحي كبرى قصر
النيل والله تعالى أعلم (تتم للجواب المذكور) ويجب على حكام المسلمين ازالة
كل منكر في بلادهم كالتمثال بالربا وفتح الاماكن المعروفة بالكرامات والمجارات
وسائر الموبقات ومنع المظالم عن عبادة الله تعالى الخالصة للشرع الشريف ومنع الظلم
والحكم فيه يرمي ما أنزل الله تعالى بل هذا آكد والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من الداخلية
من قلم الوقائع تتضمن ان الشيخ محمد ابراهيم صاحب امتياز مطبعته يات من طبع قصيدة
سيدى محمد بن زين التحريرى ولما احيل نظرها على حضرات العلماء محررى الوقائع
لاعطاء القول في بعضها جوز طبعها بعد حذف بعض أبيات لا يحسن نشرها والبعض
يؤتى بدهوى انه لا يجوز طبعها كليا وحيث مقتضى عرضها على فضيلتكم للاطلاع
عليها واعطاء الافادة بما يترامى من جواز طبعها وعدمه لزم تحريره لسيادة تكلمكم
بذلك ومعه القصيدة (أجاب) لاما من طبع هذه القصيدة المحشوة بالنسوبة
لسيدى محمد بن زين التحريرى اذ لم يخرج ما ذكره فيها مما ورد ولو في حديث
ضعيف أو قول مختلف فيه بين العلماء والله تعالى أعلم (سئل) بافادته ناظر قلم
الوقائع بالاستفتاء عن جواز طبع كل من كتاب ابن سيرين وابن جاهين والنايلسى
وهل فيه اخلال بالدين أو النظام أو الآداب العامة ومية حيث ان قانون المطبوعات يمنع
جواز ما يخل باحد هذه الثلاثة (أجاب) طبع كتاب ابن سيرين وابن جاهين وسيدى
عبد الغنى النابلسى المؤلف كل منها في تعبير المناطات لا يرى في محرمه اخلال بالدين
وغيره حيث روي في ذلك عدم المخطوطة الشرعى كاهانة لما كتب فيه اسم الله تعالى
لاسماء مؤلفوها من كبار علماء الاسلام وقد سبق طبع كتاب سيدى عبد الغنى
النايلسى وابن سيرين بهامشه في مطبعة بولاق الكبرى في جمادى الاولى سنة ١٢٩٤
والله تعالى أعلم (سئل) عن مسائل ستة واردة من الهند بقصد الاستفتاء عنها (الاول)
ما تقول علماء الاسلام فيما لو ذكر كخ مسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية أو نصرانية أو نكح
مجوسية هل يجوز أولا واذا قامت بالمحور فهل يثبت لتلك المرأة على زوجها حقوق
الزوجية من المعاشرة بالمعروف ووجوب الاتفاق والقسم كالأول كانت مسئلة (أجاب)
نعم يجوز نكاح المسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية كانت أو نصرانية ولا يجوز
نكاحه مجوسية لما في الدر المختار وصح نكاح كنيسية وان كرهه متأثر بها مؤمنة
بنى مرسل مقرة بكتاب منزل وان اهتقدوا المسح الما وكذا حل ذبيحتهم على المذهب بحر

١٣٠٠

٩

ربيع الثاني

١٣٠١

١٠

محرم

١٣٠٢

٢٠

ولما في الفتاوى الهندية في الباب الثالث في بيان المحرمات القسم السابع المحرمات
 بالشرك لا يجوز نكاح اليهوديات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحرائر منهن والاماء كذا
 في السراج الوهاج انتهى ثم قال ولا يبطأ المشرقة واليهودية بملك اليهن انتهى ولقوله
 تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمن ولا ممة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم
 والمشرقات نعم الكتابيات لان اهل الكتاب مشركون لقوله تعالى وقالت اليهود عذري
 ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله الى قوله تعالى سبحانه عما يشركون ولكنها
 خصت عنها بقوله والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب كما في البيضاوي وهي من سورة
 المائدة ولم ينسخ منها شيء كما في حاشية الشهاب عليه وفي الهندية أيضا ويجوز للمسلم نكاح
 الكتابية المحررية والذمية مائة كانت أو أمة كذا في محيط المرحى والاولى ان لا يفعل
 ولا يأتى كل ذيهم الا ضرورة كذا في فتح القدير ثم اذا تزوج المسلم الكتابية فله منعها من
 الخروج الى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج ومن اتخذ المخرق في منزله كذا في
 النهر الفائق ولا يجبرها على الفصل من دم الحيض والنفاس والحناية كذا في السراج
 الوهاج انتهى ثم قال وكل من يعتق ديناً سماوياً وله كتاب منزل كصيف ابراهيم عليه
 السلام وشيث وزبور داود عليه السلام فهو من اهل الكتاب فتجوز منا كتحتم وأكل
 فبايهم كذا في التبئين انتهى ثم قال ومن كان أحد أبويه كتابياً والآخر مجوسياً كان
 حكمه حكم اهل الكتاب كذا في البدائع ولو تزوج المسلم كتابية فتعجست حرمت عليه
 وانسخ نكاحها وان تزوج يهودية فتعصرت أو نصرانية فتهودت لا يفسد نكاحها ولو
 تصابأت عند ابي حنيفة لا يفسد دو عندهما يفسد كذا في الجوهرة النيرة انتهى ثم قال
 ويجوز نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في القسم سواء لاستوائهما
 في عملية النكاح كذا في شرح الجامع الصغير لقا ضيفان وفيها من الباب الحادى عشر في
 القسم ومما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيتوته عندها
 للعصبة والمؤانسة لا فيما لا يملكه وهو الحب والجماع كذا في فتاوى قاضيان والعبد
 كالمحرر في هذا كذا في الخلاصة فيسوى بين الجـ ديدة والقديمة والبكر والثيب والعصبة
 والمریضة والرتقاء والهنونة التي لا يخاف منها والحائض والنفساء والحامل والحائل
 والصغيرة التي يمكن وظؤها والمهرمة والمولى منها والمظاهر منها كذا في التبئين وكذا بين
 المسلمة والكتابية كذا في السراج الوهاج وفيها أيضاً من الفصل الاول من الباب السابع
 عشر في النفقات تنجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخلها
 أو لم يدخل كبيرة كانت المرأة أو صغيرة يجامع مثلها كذا في فتاوى قاضيان انتهى وفي
 تنوير الابصار من باب النفقة فتجب للزوجة على زوجها ولو صغير الا يقدر على الوطء أو
 فقير أو لوه تسلمة أو كافرة تطيق الوطء انتهى ومما يدل على مساواة الزوجة الكتابية
 للمسلمة فيما ذكر اطلاق النصوص الواردة فيما يجب للزوجات على أزواجهن وبالعكس

ما عدا الميراث واللعان وحده الغذف لما رواه البخاري في كتاب الفرائض ان النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولم يأت في المصايح لا يتوارث
أهل ملتين شتى والابحاج عليه وعلى انه لا حد لا بقذف المسئلة ولا بشرط اللعان
الا حصان وأهليته الشهادة وهو كونهما مسلمة حرة بالقبة عاقلة كما في رد المحتار من اللعان
ودليل حل الكتابية قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا
الكتاب من قبلكم وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات
فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات قال النسفي في تفسيره المعنى ومن لم يستطع
زيادة في المال وسعة في الباطن فليكن كاح المحرة فليكن كاح أمة ونكاح الأمة الكتابية يجوز
عندنا والتقييد في النص للاستحباب بدليل ان الايمان ليس بشرط اتفاق مع التقييد
به وقال ابن عباس ومما وسع الله على هذه الأمة نكاح الامه واليهودية والنصرانية وان
كان مومنا وفيه دليل لنا في مسئلة الطول وقال أنس بن مالك عثمان بن عفان بنكره طهنة
يهودية والله تعالى أعلم (الثاني) هل يباح طعام أهل الكتاب وما المراد من الطعام في قوله
تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم الطعام المطلق على إطلاقه أو الطعام المذبح
الحلال على منسب شرع الاسلام (أجاب) نعم يباح طعام أهل الكتاب سواء كان من
المحيوانات المذكاة ذكاة شرعية أو من غيرها مما لم يرد الشرع بقصره ودليله من الكتاب
قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم لكن المراد بالطعام
في الآية خصوص الحيوانات المذكاة ذكاة شرعية لان غيرها لا يختص حلها بجملة دون
أخرى فلا فائدة في التخصيص عليه بخلاف المذبح الذي لا يرى ان ذبيحة الجوسى والوثني
لا تحل بخلاف ذبيحة الكتابية فهذه فكتة التخصيص قال النسفي في تفسيره وطعام الذين
أوتوا الكتاب حل لكم أي ذبايحهم لان سائر الاطعمة لا يختص حلها بالله وطعامكم حل
لهم فلا جناح عليكم ان أطعمتموهم لانه لو كان حراما عليهم طعام المؤمنين لما سأل
أطعمهم وفي تفسير الخازن وأجمعوا على ان المراد بطعام الذين أوتوا الكتاب ذبايحهم
خاصة لان ما سوى الذبايح فهي محللة قبل أن كانت لأهل الكتاب وبعد أن صارت
لهم فلا يبقى التخصيص بها بأهل الكتاب فائدة ولان ما قبل هذه الآية في حكم الصيد
والذبايح فحمل هذه الآية عليه أولى ولان سائر الطعام لا يختلف من قوله من كتابي
وتفسيره وانما تختلف المذكاة فلما خص أهل الكتاب بالذكاة على ان المراد
بطعامهم ذبايحهم اهـ ودليله من السنة اكله صلى الله تعالى عليه وسلم من الشاة التي
أهدتها له اليهودية زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم حين همدت الى عذرها
وذبحتها واصلتها ثم همدت الى سم لا يلبث بأن يقتل من ساعته فاكل منها وأكل كل رطل
من أصحابه معه والحديث مشهور شائع ذكره البخاري في صحيحه وأبو داود في سننه
وصاحب المواهب اللدنية والسيرة الحلبية وسيرة ابن هشام وغير ذلك وكان ذلك في

١٣٠٢

٢٠٠

عزوة خبير بعد فتحها في بقية المحرم مستحب من الحجرة والله تعالى أعلم (الثالث) ما حكم وطء المرأة التي يستخدمها رجل بالشرية أو بالنفقة فقط ويعاشرها كالزوجة فيما كل ويشرب ويبيت معها على الاعلان بتراضي الطرفين فهل ينزل تراضيها على ذلك منزلة النسيئة الشرعية وينزل الاعلان المذكور منزلة شهادة الشاهدين فينقذ النكاح بذلك أولا وفي هذا عموم البلوى في بلدة عظيمة من بلاد الهند من ديار الاسلام اسمها حيدرآباد دكهن ولا يهشون عن كونها في نكاح الغير أو في عدته بل ربما يعلمون انها متزوجة بزواج آخر أو في عدته فان قلتم بالاول فهل اول الوطء حرام أم حلال باعتبار التراضي فقط أولا بطن التراضي والاعلان وما معنى الاعلان للنكاح عند مالك وهل يعمل به عند الحنفيين (اجاب) حكم هذا الوطء المحرمه وانه زنا محض لانه لم يوجد في نكاح ولا في شبهته أما الاول فلان ركنه الايجاب والقبول اللذان ينعقد بهما ولم يوجد وأما الثاني فله عدم وجود ما يحقق ذلك قال في الهندية في الباب الاول من النكاح واما ركنه فلايجاب والقبول كذا في الكافي والايجاب ما يلقظ به من أي جانب كان والقبول جوابه هكذا في العناية وقال أيضا في الباب الثاني وما ينعقد به النكاح فهو نوعان صريح وكنية فالصريح لفظ النكاح والترويج وما هداهما وهو ما يفيد ذلك العين في الحال كناية كذا في النهر الفائق ناقلا عن المسبوط ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح والامارة والاحلال والتمتع والاجارة والرضا ونحوها كذا في التبيين اه وعلى مقابل الصحيح من الانعقاد بلفظ الاجارة فالمراد أن يذكر أحدهما هذا اللفظ فاصدا به النكاح مع قبول الآخر كذلك لأن يستأجرها للخدمة أو الوطء فانه اذا وطئ في تلك الحالة يكون زنا وان كان لا يحسد عند الامام في الصورة الثانية قال في فتاوى قاضيان في أول كتاب المحمود ولو استأجر امرأة ليرزى بها فزنى بها لا يحسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان استأجرها للخدمة فزنى بها يحسد اه وقال في الدر المختار في باب الوطء الذي يوجب المحسد والذي لا يوجب له ولا حد بالزنا المستأجرة له أي للزنا والحق وجوب الحد كالمستأجرة للخدمة فتح اه وعلى قول الامام رضي الله عنه فالساقط انما هو الحد لا حرمة الزنا كما يؤخذ من ردالمحتار أول كتاب المحسد وعند قول الشرح والزنا الموجب للمسد ومكلف ناطق طائع في قبل مشتهة خال عن ملك وشبهته ونصه قوله الموجب للحد قيد به لان الزنا في اللغة والشرع بمعنى واحد وهو وطء الرجل المرأة في غير الملك وشبهته فان الشرع لم يخص اسم الزنا بما يوجب الحد بل هو أعم والموجب للحد بعض أنواعه فلو وطئ جارية ابنه لا يحسد للزنا ولا يحسد فاذقه بالزنا فدل على ان فعله زنا وان كان لا يحسد به اه والاعلان الذي يكتفي به الامام مالك عن الشهادة الذي نقله قاضيان في فتاواه ونصه فصل في شرائط النكاح منها الثالث هادة عندنا وقال مالك رحمه الله الشرط هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها بحضور الشهود وشرط البكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود وشرط الاعلان جاز اه

لا يجدي نفعاً في هذه الحادثة فإن مذهبه ان النكاح لا ينعقد بلفظ الاجارة ولو ذكر معه المال قال في الشرح الكبير للعلامة الدردير على متن الشيخ خليل من كتب السادة المالكية وصيغته أي النكاح أنكحت وزوجت ولو لم يسم صداقا كما يأتي في التقويض وصحح بشيخه صدقا وهبت لك ابنتي مثلا أو صدقت عليك بها بكذا فان لم يسم صداقا لم ينعقد وهل كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كبعث لك ابنتي بصداق قدره كذا أو ملكك اياها أو أحلت وأعطيت ومنحك اياها بكذا أي مثل وهبت حيث سمى صداقا فينقذه به النكاح أو لا ينعقد ولو سمى صداقا ككل لفظ لا يقتضي البقاء كالحبس والوقف والاجارة والعارية اه على انه لو انعقد النكاح عنده من غير شهادة الشهود واكتفى فيه بالاعلان اللاحق لا تقرده محتمه ولا تترتب غرته الا بعد الاشهاد قال العلامة الدردير في الشرح الصغير ونذب الاشهاد عند العقد للخروج من الخلاف اذ كثير من الاثمة لا يرى صحته الا باشهاد حال العقد ونحن نرى وقوعه صحيا في نفسه وان لم تحصل الشهادة حال العقد كالبيع ولكن لا تقرده محتمه ولا تترتب غرته من حل القمقع الا بمصروفها قبل البناء اه اذ علمت ذلك فتحققت ان هذا من جملة ما نهى الله تعالى عنه بقوله ولا تقر بوا الزمانه كان فاحشة وما سبيلا قال في تفسير الخازن ولا تقر بوا الزمانه كان فاحشة أي قبيحة رائدة على حد القبح وما سبيلا أي بشس طريقا طريقه وهو ان تعصب امرأه غيرك أو أخته أو بنته من غير سبب والسبب يمكن وهو الصهر الذي شرعه الله تعالى قيل ان الزنا يشتمل على أنواع من المفاسد منها المعصية واليهاب المحمدي نفسه ومنها اختلاط الانساب فلا يعرف الرجل ولده من هو ولا يقوم أحد بترديدته وذلك يوجب ضياع الاولاد وانقطاع النسل وذلك يوجب خراب العالم اه وقد قال الله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم فانهم غير ملومين فمن استثنى ورواه ذلك فاولئك هم العادون أي المتجاوزون الى ما لا يحل لهم فقد حصر المحل في الأزواج او ما ملكت أي ما لم يكره في السؤال لم يكن واحدا منهما وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كل فرج سواهما حرام رواه الترمذي والله تعالى أعلم (الرابع) ما حكم بيع المحررات اللاتي باعهن أحد من اقرارهن أو بعن أو وهبن أنفسهن في أيام القمقع تخوف الموت من الجوع او حصل ذلك في غير أيام القمقع فهل هذا البيع صحيح أو لا وهل وطؤهن بهذا السبب حرام أو حلال وهل يثبت نسب أولادهن من هذا الواطئ أو هو زنا لا يثبت معه النسب وما الجواب عن قول القائل ان باب الرق والعبودية انقطع بآية فاما من بعد ما افادوا اذ لا دليل خلافة أقوى منه أو يساويه حتى تثبت معارضته للأول (أجاب) حكيم يعهن وهبتن للغير سواء كان البيع أو الهبة مقصدا من غيرهن أو ممنهن أنه باطل فلا يمكن بحال من الاحوال لانهن استن بمال أصلا فلا يلايد خلن في ملك احد وان كن رضين بذلك لان الحرية من حقوق الله تعالى اذ يتعلق بها وجوب

نحو الحج والزكاة فلا يمكن التفتيش من اسقامها وجعل نفسه مملوكا لغيره لا يغير
قابل للملوكة قال في تنوير الابصار وبطل بيع ما ليس بمال كالدم والميتة والحرم
والبيع به ذك ذلك في باب البيع الفاسد وكيفية ايضا ان المياطل لا يملك بالقبض
بخلاف الفاسد اه والميتة مثل البيع لانها تملك بغير عوض مشروط فلا تكون الا
فيما هو مال ففي المندبة في ذك شروط الميتة الرجعة الى الموهوب ان يكون مالا متوقفا
فلا تجوز هبة ما ليس بمال اصلا كالحرم والميتة والدم وصيد الحرم والحزير وغير ذلك لا
هبة ما ليس بمال مطلق كام الولد والمدبر المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال متقوم
كالخمر كذا في البدائع اه بل اللازم على من علم حال من اشتدت به الهاجة لعدم شيء
يجده ولا يقدر ايضا على تحصيله ان يحجي مهبته بما قدر في المندبة من الباب المحادي
عشر في السكر اه في الاكل وما يتصل به قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب
ويقرض على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي يعجز عن الخروج والطلب اه
وحكم وطهون بعد الهبة او البيع المذكور انه زنا محض لا يثبت معه نسب الاولاد لانه لم
يوجد في ملك عين ولا شبهته ولا في ملك نكاح ولا شبهته اما الاول فلما علمت من بطلان
البيع والهبة واما الثاني فلانه لم يوجد فيه ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان يطاق امة ابنه
مثلا واما الثالث فله دم ركنه من الايجاب والقبول اللذين ينعقد بهما النكاح لعدم
ارادته فيما ذكر واما الرابع فلعدم ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان يطاق معتدته مثلا
فصار وطؤه من على هذا الوجه حراما لقوله تعالى والذين هم لغربهم حافضون الا على
أزواجهم او ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين الآية بل لو كانت المرأة من هاته النساء
فرأى الرجل آخر بنكاح يثبت نسب ولدها من زوجها لا من هذا الزاني لما ورد عن أبي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراس وللعا هر الحبر واه الجماعة الا
أبا داود وفي لفظ البخاري صاحب الفرائض (والجواب) عن قول القائل ان باب الرق
والعبودية انقطع بآية فاما ما نبعدوا فاداه اذ لا دليل خلافه اقوى منه او يساويه حتى
ثبتت معارضته للاول ان هذه الآية ترات في يوم بدو وكان الكفار حينئذ من مشركي
العرب وهم لا يحري فيهم الاسترقاق أصلا وقوله تعالى في الآية فاما ما نبعدوا فاداه
ارشاد لما فيه المصلحة في ذلك الوقت فلا يدل على منع غيرهما في الحكم عند اقتضاء
المصلحة وحيث لا تغيب الآية منع غير المن والغداء قال الفخر الرازي في تفسيره قوله
تعالى فشدوا الوثاق اراشادهم قال تعالى فاما ما نبعدوا فاداه فيه مسائل الاول اما
وانما المحصر وحالهم بعد الاسر غير مخصص في الامرين بل يجوز القتل والاسترقاق والمن
والغداء فنقول هذا ارشاد في كرا الامم العام في سائر الاجناس والاسترقاق غير جائز في اسرى
العرب فان النبي صلى الله عليه وسلم كان معهم ولم يذك الاسترقاق واما القتل فلان الظاهر
في المتن ان الازمان ولان القتل ذك به قوله فاضرب الرقاب فلم يبق الا الامران اه وحكم

• شركى العرب عندنا بعد آية براءة انه لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف ولا يتركون احرارا
 بغرب الجزيرة عليهم لان القرآن نزل بلغتهم فالمجزة فيهم اظهر من غيرهم لان الآية وان
 دلت على جواز المن والقتال الا ان اماننا الاعظم ابا حنيفة في المشهور عنه يقول بنسخ
 ذلك بآية فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوهم كل
 مرصد فان هذه الآية في سورة براءة وهي آخر سورة نزلت اى كاملة فتكون ناسخة لآية
 المن والله دافع في الدر من الممنه مانصه وقتل الاسارى ان شاء ان لم يسلموا واسترقهم
 او تركهم اسوار اذمة لنا الا مشركى العرب والمرتدين كما سيبيح وحر من منهم اى اطلاقهم
 بما ناولوه من اسلامهم ابن كمال لتعلق حق التعاقب وجوز الشافعى بقوله تعالى فاما مننا
 بهدوا ما فقدنا فلنا من يخ بقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم شرح مجمع وحر
 قداؤهم بعد غم الحرب اما قبله فيجوز بالمسال لا بالاسير المسلم درود صدر الشريعة اه وكون
 سورة براءة آخر سورة نزلت عزاء في رد الهتار الى فتح القديروذ كره في حواشي الجلابين في
 آخر سورة النساء حيث قال روى انه صلى الله عليه وسلم بعد ما نزلت سورة النصر عاش عاما
 ونزلت بعدها براءة وهي آخر سورة نزلت كاملة الى آخر ما ذكره اه وفي رد الهتار قوله
 الا مشركى العرب والمرتدين فانهم لا يسترقون ولا يكونون ذمة لنا بل اما الاسلام او
 السيف اه وكون آية المن والقتال منسوخة عند ابي حنيفة فتمني قول في كنه يرمز
 التفسير والدلائل القرآنية الناطقة ببقاء الرق واستمراره والملك المترتب عليه كثيرة
 كآية كفارة اليمين والقتل والظهار وآية حل الاستمتاع بملك اليمين وكذا الاحاديث
 والاجماع على هذا فقد ثبت الاسترقاق بعد غزوة بدر بطله عليه الصلاة والسلام في
 مواطن كثيرة وخرج البغوى في مصابيح السنة عن ابي سعيد الخدري قال لما نزلت بنو
 قريظة على حكم سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليهم فاجابوا على حمار
 فلما دعا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا الى سيدكم فاجابوا فجلس فقال رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان هؤلاء منزلوا على حكمك قال فاني احكم ان تقتل المقاتلة
 وان تسبي الذرية قال لقد حكمت فيهم بحكم الملك ويروى بحكم الله فسلوا فقطع باب الرق
 والعبودية لما امكن شئ من ذلك والله تعالى اعلم (الخامس) ما حكم سؤر اليمين
 والمجوسى وصدة الاصنام وما اصابته ايديهم من الماء او المائعات هل هو طاهر او لا واذا
 قاتم بالاول فما المراد من قوله تعالى انما المتركون نجس هل نجاستهم كالعذرة او كالجنب
 وهل سؤر شارب الخمر وآكل لحم الخنزير مسلما كان او كافرا نجس اولا (اجاب) سؤر
 الاذى ولو جنبا او كافرا او امرأة ولو حائضا ونفسا طاهرا سؤر شارب الخمر وآكل
 لحم الخنزير بر مثلا ان شرب احدهما من الماء على قور ذلك فلوا بياض ريقه ثلاث مرات بعد
 لحم شفتيه بلسانه وزال اثر نجاسته فنه شرب لا يكون سؤر نجسا الا اذا كان شارب
 طويلا لا يصل اليه لسانه فلا يظهر بذلك اذا تنجس بشئ مما تقدم ويكون سؤر نجسا واذا

اصاب الكافر ماء او مائه لا يتجسه كذا يؤخذ من الدور والعتار والمراد من قوله تعالى
 انما المشركون نجس نجاسة اعتقادهم كما نقله في رد الهتار عن البصرو قيل غير ذلك كما
 ذكره اثمة التفسير قال في الخازن قيل اراد بالمشر كين عبدة الاصنام دون غيرهم من
 اصناف الكفار وقيل بل اراد جميع اصناف الكفار من عبدة الاصنام وغيرهم من
 اليهود والنصارى والتجس الشيء القذر من الناس وغيرهم وقيل التجس الشيء الخبيث
 والمراد به هذه الجباسة نجاسة الحكم لان نجاسة العين سهواً نجاسة على الذم لان الفقهاء اتفقوا
 على طهارة ابدانهم وقيل هم انجاس العين كالكلب والمختر حتى قال الحسن بن صالح
 من مس منبر كما فليتوضأ وروى هذا عن الزيدية من الشيعة والقول الاول اصح وقال
 قتادة هو انجاس لانهم ينجسون ولا يغتسلون ويحذون فلا يتوضئون وقال القسبي في
 تفسيره انما المشركون نجس لان معهم الشرك الذي هو بمنزلة التجس ولا يهتم لا يتطهرون
 ولا يغتسلون ولا ينجسون النجاسات فهي ملازمة لهم او جعلوا كائهم الجباسة بعينها
 مبالغة في وصفهم بها اه والله سبحانه وتعالى اعلم (السادس) مامني حديث من
 تشبه بقوم فهو منهم هل المراد منه التشبيه في كل الامور او لو كان في بعضها وهل التشبه
 بالكفار الممنوع اخذ من اشارة الحديث التشبه في خصوص ما نص الشارع على تحريمه
 او هو شامل أي تشبه كان ولو في المباح او الميسكوت عنه الذي لم ينص الشارع عليه بمحل ولا
 حرمة وهل بين الشارع للبس هيئة مخصوصة لا يجوز العبدول عنها او هي من جملة
 الامور المباحة وهل الجبسة الرومية التي اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كانت
 هيئتها كلبوسه صلى الله عليه وسلم او كهيئة ملبوس الكفار وهل ضيق الكمين
 دليل على الثاني وهل لبس الطربوش والتسكعة المعبر عنها في مصر بالسترة والمنطلون
 والمجزمة التي تلبسها الترك فيه تشبه بالنصارى اولا وما معنى لفظ منهم هل معناه من
 تشبه بالكفار فهو واحد من جملتهم كافر مثلهم او معناه مثلهم من بعض الوجوه فلا يلزم
 أن يكون كافرا وهل من جملة التشبيه الممنوع كل الطعام على السري و قطع الخبز
 واللحم بالسكين وغيرهما اولا او اقمو انما كتب الفقهاء مع بيان أدلة تلك المسائل من
 الادلة الاربعية واقوال السلف رحمهم الله (اجاب) هذا الحديث ذكره الامام
 السيوطي في الجامع الصغير في حرف الميم وقال شارحه العزري قال المناوي أي تزيأ
 في ظاهره بنيتهم وقال العلامة أي في لبسهم وبعض أفعالهم فهو منهم قال العلامة
 أي من تشبه بالهالكين يكره كما يكره من تشبه بالفاسق لم يكره ومن وضع عليه علامة
 البتر فاه اكره وان لم يتحقق شرفه وفيه اشارة الى ان من تشبه من المجان بالحيات المؤذيات
 وظهـر لنا في صورتهم فانه يقتل وانه لا يجوز في زماننا لبس العمامة الصفراء والزرقاء
 اذا كان مسلما رواه ابن رسلان وابوداود عن ابن هجر والطبراني في الاوسط عن حذيفة
 قال العلامة الحسن اه فالمراد بالتشبه المذكور التشبه ولو في بعض الامور

ثم التشبه بالكفار قد يكون صوريا بان يفعل كفعلهم من غير قصد تشبه به - ثم وقد يكون
 حقيقيا بان يفعل ذلك قاصدا التشبه بهم وعلى كل اما ان يشبه به - ثم في محرم او لا فان في
 الاول فهو آثم مطلقا قصد اوليه قصد وان في الثاني ان قصد آثم والا فلا يدل على ذلك ما
 ذكره في شرح الدر من باب مفسدات الصلاة ونفسه وقراءته من مصحف أى ما فيه قرآن
 مطلقا لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه او قرأه بلا حمل وقيل لا تقصد الا بآية واستظهره
 الحامى وجوز التشافى بلا كراهة وهمام التشبه باهل الكتاب اى ان قصد لان التشبه
 بهم لا يكره في كل شئ بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في البحر اه وكتب عليه في
 رد المحتار قوله لان التشبه بهم لا يكره في كل شئ فاننا نأكل ونشرب كما يفعلون بخبر عن شرح
 الجامع الصغير لقاضيتان ويؤيده ما في الذخيرة قبيل كتاب المعمرى قال هشام رأيت على
 أبي يوسف نعلين مخصوصين بمسامير فقلت أترى هذا الحديد باسئال لا قلت سفيان وثور
 ابن يزيد كره ذلك لان فيه تشبها بالربان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس
 الخفاف التي لها شعروا نعمان لبس الرهبان فقد اشار الى ان صورة المشابهة فيما يتعلق به
 صلاح العبد لا تضر فان الارض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع اه
 وفيه اشارة ايضا الى ان المراد بالتشبه اصل الفعل اى صورة المشابهة بقصد اه ولم
 يبين الشارع للباس هيئة مخصوصة فيجب وزلبس ثيابهم عند عدم قصد التشبه قال في رد
 المحتار قبيل كتاب الصلاة قال في الفتح وقال بعض المشايخ تكره الصلاة في ثياب الفسقة
 لانهم لا يتقون الخمر وقال المصنف يعني صاحب الهداية الاصح انه لا يكره لانه لم يكره من
 ثياب اهل الذمة الا السر او بل مع استحلالهم الخمر فهذا اولى اه فانت تراه اطلق جواز
 لبس ثيابهم ولم يقيده بكونها اهل هيئة مخصوصة وفي شرح الاشباه لمحبة الله افندي البعلى
 من كتاب السيرة وكذا يكفر لو تزير بنا ذير اليهود والنصارى وهو زنا من صوف او شعر
 بشدة فوق ثيابه ولا يجعل له حلة للشدة كما يشد المسلم المنطقة بل يطلقه على العين
 والشمال برجندي وفي معين المفتى كل من تشبه بالكفار همدا او تزيارنى النصارى او
 تزير بنا نير النصارى او تغلس بقا نسوة اليهود او دخل بيعة او كنيسة زيارتها والتبرك
 بها او تبرك ببعض كبار الكفار له فسهكة بزيادات عبادتهم او شئ من خواص دينهم يكفر اه
 وتهيبه بالعمد اشارة الى انه لو كان فعل ذلك لضرورة تخوف برد أو فعل ذلك خديعة في
 الحرب أو طليعة للمسلمين أو لان البقرة لا تعطيه لبنها الا اذا لبسها أو استنزاهم لا يكفر
 والكل مصرح به وقوله سواء دخل كنيسة أو لم يدخل تعميم في التشبه يعني ان قصد التشبه
 بهم مكفر ولا يلزم أن يكون مع ذلك دخول للكنيسة واما دخول الكنيسة فقد علمته ولو قال
 المتزير بزناهم - ثم أو اللابس لساير من شعائرهم كنت مستزنا بهم ولا اعتقد دينهم صدق
 ذيانة لا قضاء واطلاق معين المفتى وعلى القارى في شرح المكفرات يشير الى انه يصدق
 ايضا في القضاء فليتامس اه وروى البخارى عن المفتى مرة قال فافرق عليه الاداة

سنة

صفر

و غسل وجهه ويديه وعليه جبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما
من أسفل الجبة اه وفي فتح الباري شرح البخاري لابن حجر مانعه باب الصلاة في الجبة
الشامية هذه الترجمة معقودة لمجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم تتحقق نجاستها وانما عبر
بالشامية مراعاة للفظ الحديث وكانت الشام اذ ذلك دار كفر وقد تقدم في باب المسح على
الخفين ان في بعض طرق حديث المغيرة ان الجبة كانت صوفا وكانت من ثياب الروم
اه ولا في داود من صوف من أحياء الروم اذا علمت ذلك فلا طائل في كون ضيق
الكمين ذلك لا على ان هيئتها كلبوس الكفار لما ذكرناه فيحوز لبس ثيابهم على
هيئتها عند عدم قصد التشبه وأما معنى فهو منهم انه كافر مثلهم ان تشبه بهم فيما هو كفر
كان عظم يوم عيدهم تبيلا لآلئهم أوليس زناهم أو ما هو من شعارهم قاصدا بذلك
التشبه بهم استخفافا بالاسلام كما قيده أبو السعود والمحوى على الاشياء والا فهو مثلهم في
الاثم فقط لافي الكفر وأما كل الطعام هم في السرير وقطع الخبز واللحم بالسكين فلا
يوجب كراهة التعميم مالم يبق هذا التشبه بالكفار فقد ذكر في الهندية من الباب المحادي
قشر في الكراهة في الاكل ومائة صل به مانعه قال علاء الدين الترمذاني يكره قطع الخبز
بالسكين وقال أبو الفضل السكراني وأبو حامد لا يكره كذا في القنية اه وفي كراهية الدر
قبييل فصل البيع مانعه وجاء لا تقطعوا الخبز بالسكين وأكرمه فان الله اكرمه وفي رد
المحتار قوله وجاء قال شيخ مشايخنا الشيخ اسمعيل الجسراحي من الاحاديث المشتهرة
لا تقطعوا الخبز واللحم بالسكين كما تقطع الاعاجم وليسكن انهم شبهوا قال الصغاني
موضوع اه وفي الهبتي لا يكره قطع الخبز واللحم بالسكين اه والله تعالى أعلم

(كتاب احياء الموات والشرب)

(سئل) في قطعة ارض لملك لاحد عليها احياء رجل باذن نائب الامام وصارت
صالحة للارتفاع بها فهل يملكها الهي بذلك وله البناء والغراس فيها وله وقفها على
مصلح مجده واقاضي الجهة اخراج سند الوقف بذلك (اجاب) اذا احياء مسلم أو ذمي أرضا
لمسلم منتفع بها وليست مملوكة لمسلم أو ذمي وهي بعيدة عن القرية اذا صاح من أقصى
العامر وهو جهوري الصوت لا يسمع بها صوته أو قرية منه على قول محمد المفتي به
على كراهة ان اذن له الامام في ذلك في قول أبي حنيفة وعليه المتون والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في قطعة ارض لملك لاحد عليها ولا تقع بها اهل القرية التي عليها احياء رجل
ياذن الامام فهل تكون للمحمي ويملكها بذلك الاحياء وله التصرف فيها بما شاء
(اجاب) اذا احياء مسلم أو ذمي أرضا غير منتفع بها وليست مملوكة لمسلم أو ذمي وهي بعيدة
عن القرية اذا صاح من أقصى العامر لا يسمع بها صوته ملكها عند أبي يوسف وهو المختار
وأعتبر محمد عدم ارتفاق اهل القرية وبه قالت الثلاثة وهو ظاهر الرواية وبه يفتي والله
تعالى أعلم (سئل) في أرض موات فيها بئرهم - دووم ومردوم من قديم الزمان الى الآن لم

١٢٦٦

٧

ربيع الاول

١٣

١٢٦٦

يكن لاحد فاستولى عليه رجل فبناه وأحياه بأرضه باذن الحما كم ثم بعد ذلك أراد رجل
أجنبي أن يشاركه فيه بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة مواضع
البدن حيث أحياه باذن الحما كم (أجاب) نعم لا يجاب لذلك إن كان الأمر ما هو مسطور
والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين استبدلا أرضا للزراعة واحد البدلين يجرها وأرض
بور حريم البلد أصح من أخذه شيئا من الأرض المذكورة وجعل فيها جروا لوضع الزرع
المقصود فهل إذا فسخ الاستبدال ورجع كل على أصله لا يدخل ما أصطلمه من الأرض
المذكورة في البذل ولا يختص به جاره لأنه حق العامة (أجاب) حق الانتفاع بحريم البلد
لأهلها وليس لاحد منهم منعه غيره من الانتفاع به بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة بأيديهم تعاوير بالاجار وموضوعة بشاطئ نهر النيل الاعظم معدة لصيد
السمك لمكون ماء البحر يملوها عند زيارته وينزل عنها وقت هبوطه فيبقى السمك
فيها فيتناوله من هي بيده ويتصرف فيه لمن شاء يبيع وغيره قام عليهم الآن جماعة
يدهون أن تلك التعاوير يستحقون فيها نصيبا مع ما ملأهم من أصولهم ويريدون رفع
أيديهم عن ذلك النصيب وانهم اترفوا بذلك لدى بينة شرعية ولما سئلوا عن ذلك
عن ذلك جحدوا الاستحقاق والاقراء المذكورين فهل التعجير المذكور بشاطئ النيل
لا يفسد الملكية فيما يجروه سواء قلنا بأنه موات يجوز أحيائه باذن الامام أو قلنا بأنه من
حريم النهر لأن مجرد التعجير لا يعد أحياء وإذا قلنا بأن ذلك ليس بأحياء شرعي فاذ وقع
فيه نزاع بين فريقين كيف يكون العمل في ذلك شرطا (أجاب) المصريح به أن الانهار
العظام كالنيل ليست مملوكة لاحد ومالك كل واحد من العامة الانتفاع بها سبق
دوايه وأرضه ونصب طاحونة ودالسة واتخاذ مشرعة ونهر إلى أرضه بشرط أن لا
يضر بالعامة ومن جملة الانتفاع جعل التعاوير المذكورة على شاطئه لصيد السمك
فجميعا المذكورين ذلك حيث لا ضرر بالعامة والامنعوا ولا شبهة في أن الاجار
الموضوعة للتعاوير المذكورة مملوكة لاربابها فتورث عنهم وتجري فيها الخصومات
كسائر الدعاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض من
الأراضي المصرية الموات بدون أن يؤمر من ولي الامر ولما أصح بعضها ضرب عليه
الخراج ثم فيما بعد ظهر أنه موجود خلاف ما ضرب عليه الخراج جز من زرع وجز لا زال
مواتا فأراد ولي الامر نزاع الأرض المذكورة من الرجل المذكور لضرب الخراج عليها
وأصلاح الجزء الباقي فيها مواتا فأدعى الرجل أنه يملك الأرض المذكورة عن والده
بوجوب وقفية وانها آلت إلى والده من هريمان أولاده إلى كان أنعم عليهم بها في سنة
١٢٢٥ بامرولى الامر وقتها بشرط أنهم يملكونها ويزرعونها ولم يجروا بها شيئا من
التبليغ والزراعة فضلا عن كون الحمد المذكور بصورة الحجة في ماله فقط لا من
واقع الامر ولا من واقع وضع يده وقد بحث من الرزنامة التي هي محل تسجيل قيد

الاقطاعات بالاوامر فلم يوجد بها اقطاع الارض المذكورة لاحد وبحث ايضا عن الامر المرتكن عليه المدعى فما وجدنا الحكم الشرعي في ذلك هل لولي الامر نزاع الارض المذكورة من ذلك الرجل وضرب الخراج عليها أم لا وهل اذا وقف رجل أرضا من الاراضي الاميرية نراجية كانت أو مواتا بدون اقطاع من ولي الامر تجوز وقفته ويكون معمولاً به أم لا واجيب عنه من قبل العلامة مفتي نهراسكندرية حلالا بقوله اعلم انه يشترط في ثبوت ملك أو لادعوى للارض المذكورة ثبوت انعام ولي بها لهم وتعيينهم باسمائهم والا كان تعليقاً مجهولاً وتعيين الحدود واصلاتهم لها وزراعتها واذا فقد شرط من هذه الشرط لا يثبت ملكهم واذا لم يثبت لهم ملك فلا يصح تعليقهم للواقف واذا لم يصح التعليق لم يصح فيها الوقف فلولى الامر اخذها والاستيلاء عليها هذا ما يتعلق بالارض المنسوبة وأما ما يتعلق بوقف الارض الخراجية وارض الموات فتقول اذا وقف رجل ارضاً نراجية غير موات بدون اقطاع من الامام لا يصح بل ولو باقطاع منه الا اذا كانت مواتاً أو ملكاً للسلطان قال العلامة قاسم بن قطلوبغا ان من أقطعه السلطان أرضاً من بيت المال ملك المنفعة وله اجارتها وتبطل بموته أو انجاسه من الاقطاع لان للسلطان ان يخرجها منها اه هذا في الارض الخراجية الصالحة للزراعة وأما الموات فلا يصح وقفها الا بعد احياؤها باذن الامام حتى لو احياها بدون اذنه لا يملكها واذا لم يملكها الا يصح وقفها والله أعلم كسيرة الفقير محمد بن صالح البناء المحنفي مفتي اسكندرية (أجاب) صرح علماءنا بانه اذا احياها مسلم أو ذمى أرض موات بان جعلها صالحة لاغناء الزرع ملكها ان اذن له الامام في ذلك وهو قول الامام الاعظم وهو المختار وعليه ارباب المتون وقالوا لا يملكها بالاحياء بلائقته لومسماً فلو ذمياً بشرط الاذن اتفاقاً فاذا اعترف واضح اليه بان تلك الارض من أرض الموات وان ولي الامر اذن للعربان باحيائها ولم يحصل منهم احياء لمباحي انتقلت الى أيه الواقف لما فوقها عليه تبين عدم صحة انتقالها اليه فهو يصح على فرض ثبوت الاذن من ولي الامر للعربان في أرض معينة معلومة وعلم المأذون له لعدم ملكهم اياها بعدم الاحياء اذا الملك مرتب عليه لاهل مجرد الاذن من ولي الامر فلا يصير ملكاً له واحياء بعضها من قبل من انتقلت اليه بدون اذن من ولي الامر لا يوجب ملكاً الهي لماعلى هذا الوجه على قول الامام المختار فلا يصح الوقف منه والحال ما ذكر اذا الوقف مرتب على الملك وهو لم يوجد واذا لم يصح ملكها ووقفها فهي مستحقة لمجهة بيت المال فلولى الامر التصرف فيها بما هو الاتفق لعامة المسلمين والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الرزنامة بما مضى منه ان من ضمن ارباب الابعاديات شخصاً يدعى يوسف انا نعم عليه من ولي الامر بابعادية قدرها مائة فدان وحددت له ووضع يده من ضمن ذلك على خمسة وسبعين فداناً ووجد ان الخمسة والعشرين فداناً عالية عن المياه فزوع عرضها من المعمور وآل الامر الى تحصيل مال

المعروف منه وقد كان أنعم على السيد محمود ومصطفى بخمسة من فداناً ابعاديه أيضاً وجرى
تحديد لها اليه بما فيها العلو الذي تر كنه يوسف أبا بوجه السكرار واستولى السيد محمود
عليها وصرف على اصلاحها مصاريق ولا زالت بيده ثم توفي يوسف أبا بخص زوجته
خمس وعشرون فداناً وخص بيت المال خمسة وسبعون فداناً باعتبار المائة فدان وعند
ذلك اتفخ أمر السكرار في تحديد الخمسة والعشرين فداناً الى النخسين وكان رؤى
بدوان المالين ان تنزع الخمسة والعشرون فداناً من السيد محمود السابق تحديد لها الى
المتوفى ويستبدل الى السيد محمود بدلها بما يوجد تروكا فتوقف في تسليم ذلك محتجاً
بـ دور الامر وحصول تحديدها له واخراج التقسيط ووضع يده عليها وصرفه عليها
مصاريق حتى اصلحها وصارت صالحة للزراعة وعرض عنها الى ولى الامر فصدر اقراره
مضمونه حيث ان يوسف أبا ب دخل في حيازته قبل موته منها سوى خمسة وسبعين فداناً
فهى التي تكون حق تركه وبما ان زوجته وان لم يكن في حيازته زوجها جميع
الابعاديه فليكون مرجحة ولى النعم تقتضى مراعاة ضعفها الجانيب امثالها فيعطى لها
الخمس والعشرون فداناً نصيبها في الكامل ولا ينقص منه شيء رجحة بها ولا يصير حق
بيت المال لمناسبة عدم استيلاء المتوفى المائة فدان وحيث ان مراعاة اصل حق بيت
المال مما يقتضيه العدل ايضاً كما انه لا ينبغي نزع جميع الخمسة والعشرين فداناً التي
تكررت تحديدها من السيد محمود بعد حيازته اياها المدة المذكورة وصرفه مصاريق في
اصلاحها فللمساواة وفصل المشكل بما فيه مراعاة الجانبين فتخصص هي اى الخمسة
والعشرون فداناً المذكورة والخمسون فداناً الباقية مما دخل في حيازته المتوفى بينهما
بمناسبة اصل حق كل منهما فيخص السيد محمود اربعاً وثمانية عشر فداناً ونصف وربع
من فدان ويخص بيت المال ثلاثة ارباعها ستة وخمسون فداناً وربع وبهذا تتم القضية
فبمقتضى الارادة السنية صارت المبادرة في اجراء العمل كمنطوقها الشرع فقبيل ان
الزوجة المذكورة توفيت في غاية شوال سنة ٧٢٠ قبل صدور الارادة السنية المحكي
عنها وقد كانت اوصت بكامل ما هو مخلف عنهما من ابعاديه وغيرها الوصى هو
المطالب الآن باخراج التقسيط اليه طبق الوصية وبعرض ذلك للآلية ومنها المجلس المعية
صدر الامر بالاستفتاء لمعالمومية المحكم الشرعى فيها فبناء عليه لم يجرى به توصل الافادة
(اجاب) ان كان القصد اجراء مقتضى الامر العالى الصادر في شأن ذلك فجاءت وصية
زوجة المنعم عليه سابقاً بالمائة فدان ابعاديه يكون لها خمسة وعشرون فداناً حيث
اوصت بجميع تركتها فيما عينته فلو فرض ملكها خمسة وعشرون فداناً من اصل المائة
تكون داخله في الوصية وان كان القصد معرفة الحكم الشرعى في اصل هذه الحادثة
وما تفرع منها فالجواب انه لما لم يحى المنعم عليه الا اول جميع ما اراد به وهو المائة
فدان بل حاز منها خمسة وسبعين فداناً فقط واحياها وترك الخمسة والعشرين فداناً

الذ كورة بالا حياء ولا زرع ولا تصليح واستمر فاركا لها فحوار مع عشرة سنة الى ان مات
 في سنة ٦٧ لا تدخل في ملكه ولا تورث عنه بل تكون ملكا لمن احياها باذن ولي الامر
 بعد ذلك وحينئذ فاستحقاق الزوجة انما هو ربع الخمسة والسبعين فدانا لا غير وهو
 ثمانية عشر فدانا ونصف وربع فدان شائعا في الخمسة والسبعين التي احييت من قبل
 الزوجة او بايضاها بجميع تركتها للخيرات التي ذكرتها يكون هذا القدر دخلا في الوصية
 الذ كورة بصرف ثمنه فيما عينته ولا يكون ملكا للوصي الذي اقامته على صرف ذلك
 انما ولاية البيع والشراء وما اشبهه للوصي الذ كورة لا غيره وأما الخمسة والعشرون فدانا
 المحكي عنها فهي مملوكة لمن احياها خاصة لا يشاؤكه فيها بيت المال ولا وصية الزوجة
 الذ كورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صدر له امر بارض ابعادية صار تحديدها
 ومساحتها بموجب تقسيط ديواني من الاراضي الخارجة عن الزمام ومن جملة ما حدده له
 قطعة ارض لا تبلغ فدانين وان القطعة الارض الذ كورة صار تحديدها في التقسيط
 بحدود اربعة ثلثة منها تنتهي الى ارض زراعية جارية في تصرف رجل من الجيران
 بحيث ان ارض الجار محتاطة بجوانبها الثلاثة والحسد الرابع ينتهي الى جسر هناك كما
 ان ذلك محرر في التقسيط الديواني ووضع المملك يده على جميع الابعادية بما فيه القطعة
 الارض الذ كورة واحياها وأصلحها حسب الامر وصار يزورها مدة سنين ثم بعد ذلك
 كما اسقط الجار الذ كورة ومنفعة ارضه المحتاطة بالقطعة الارض الذ كورة لرجل آخر
 بموجب جرة بيد المسقط له منه ذ كره القاضى فيها ان الحد الرابع من الحدود ينتهي الى
 الجسر الذ كور بحيث يتضم من التحديد الذ كور بالحجة ان القطعة الارض الابعادية
 الذ كورة من جملة المسقط لرجل الآخر من الجار الذ كور فهل يكون الملك في القطعة
 الارض الذ كورة للذي وضع يده عليها وتملكها بالا من ولي الامر حيث ان ملكها
 بالامر والاحياء من قبل الاسقاط لرجل الآخر الذ كور من الجار ومن قبل ان يتملك
 الجار منفعته ارضه التي اسقطها للمسقط له ويكون المعول عليه هو التقسيط ووضع اليد
 السابق على تملك هؤلاء الاشخاص ولا تعتبر هذه الحجة كما ذكر حيث لم يثبت للمسقط لرجل
 الآخر ملك في هذه القطعة ولا للذين كانوا قبله الا يله عنهم ارضه الذ كورة بل وجملة
 اناس من الاهالي يشهدون بان القطعة الارض الذ كورة ابعادية وخارجة عن الزمام
 من زمن المساحة الى ان أخذها المعطى له الذ كور بالامر ولا عبرة بتعلل المسقط له
 الاخير بان ارضه ناقصة من القدر الذي يدفع عليه المال حيث ان الاراضي منها ما هو
 كامل المساحة ومنها ما هو ناقص من زمن المساحة (اجاب) المعتبر هو وضع اليد فبقى
 تلك القطعة في يد واضع اليد عليها قبل استحقاق المسقط له والمسقط والحال ما ذكر
 ولا تفرع من يده بمجرد تقرر بالحجة التي بيد المسقط له الخارج على هذا الوجه بدون
 وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من سعادة ناظر الخارجية على يد سعادة رئيس

سنة جادى الاولى

١٢٨١

١٠

مجلس مصر ما تقول حضرات السادة العلماء المفتين بالديار المصرية الحافظين لشرعية
 الحمديه فيما يتخلف في الاقطار المصرية من الاراضى بسبب نزول البحر الملح عنها هل تكون
 في ملك أو استحقاق صاحب اله قمار الماصق لها أم كيف أفيد وناعن ذلك (أجاب) مجرد
 كون تلك الارض ملاصقة لعقار شخص لا يوجب دخوله في ملكه واستحقاقه لأن
 الاراضى التى يتخلف من نزول مياه البحر الملح ببلاد الاسلام حق الولاية عليها للعالم
 حتى لو لم تكن منتفعات بها تكون مواتا ولا تدخل في ملك أحد أيا كان بدون احياؤها
 بالاذن الشرعى من الحاكم والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الخارجية بما صورته
 اذا كان شخص أو اشخاص يملكون اراضى بالقرب من شاطئ البحر في المملكة المصرية
 فهل لا يكون لهم الاستيلاء على شاطئ البحر المذکور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر
 الملح المقابلة لأملاكهم واذا انحصر ماء البحر عن قطعة من الاراضى المذکورة لا يكون
 لأرباب الاملاك المذکورة من حق الاستيلاء عليها وتكون تلك السواحل حق العامة
 المسلمين اذا كان الامر محتاجا لتلك السواحل لانتفاع العامة بها المصلحة المحكومة أو
 كان محتاجا للطريق أو اخراج بضائع السفن أو ربط بعض السفن الصغيرة بها
 ونحو ذلك وتكون الولاية عليها لولى الامر وما مقدار تلك السواحل المحتاج اليها هل
 تقدر بقدر حاجة العامة الى ذلك ولو فرض وكانت تلك الاراضى من ضمن الاراضى
 الموات التى هي غير محتاج اليها لمنفعة من منافع العامة لا يسوغ لاحد الاستيلاء عليها
 ولا احياؤها بغير رزع أو بناء الا باذن من ولى الامر واذا فرض صدور الاذن من ولى الامر
 ومضى بعد ذلك ثلاث سنين بدون احياء فهل لا يكون للأذن له حق التملك لتلك
 الارض ويكون للغير احياؤها باذن ولى الامر ما لم يصدر اذن جديد منه للأذن له الاول
 أفيدوا الجواب (أجاب) نعم ليس للاشخاص المذکورين الاستيلاء على شاطئ البحر
 المذکور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر الملح المقابلة لأملاكهم ولا لما انحصر ماء
 البحر عنه اذا كان ما ذكره من انتفاع العامة به وكان محتاجا اليه لمصلحة المذکورة
 وتكون للولاية والتصرف فيما ذكر لولى الامر بالمصلحة كتصرفه في سائر حقوق العامة
 وتلك السواحل مقدارها بقدر حاجة العامة اليها واذا كانت الارض مواتا لم تكن
 خارجة عن البلدة وليست من رافقها ولا محتاجا اليها لمصلحة العامة ولا ملكا لاحد ولا
 حقا خاصا له لا يسوغ لاحد تملكها والاستيلاء عليها واحياؤها الا باذن من ولى الامر وهو
 المعتاد والمأخوذ به هذا اذا كان الهى مسلما فلو ذمها فشرطه الاذن اتفاقا ولو مستأما
 لم يملكها أصلا واذا فرض صدور الاذن من ولى الامر بالاحياء ومضى ثلاث سنين قبل
 الاحياء يكون لولى الامر الاذن فيها لغيره ولو بعد التجبر لعدم الملك فيها للأذن له
 الاول والتقدير بثلاث سنين مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فانه قال ليس
 لتجبر بعد ثلاث سنين حق والتجبر يكون بوضع علامة من حجر أو بصا دما فيها من

شعبان

١٢٨٥

١٣

شعبان

سنة

الحشيش والدورق وتنقية عشبها وجعله حوله ماء وياحرق ما فيها من الشوك وغيره
وكل ذلك لا يفيد الملك لكنه هو أولى به أفلا تؤخذ منه الى ثلاث سنين فلا يبقى
لاحد أن يحرق ذلك الموضع حتى تنقضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة واما في الحكم
فاذا أحياءها غيره قبل مضى ما شرطه ملكها أو الله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في جماعة
احدنا وصاحبة على سبيل التركة بينهم يسقى كل منهم ارضه المختصة به من تلك الساقية
وجعلوا لقناة بين اراضيهم لمرور الماء فيها وسقى تلك الاراضي ثم ان احدهم احدث
قناة أخرى في وسط ارضه اسقى ارضه الخاصة به منها فطلب منه شريكه ان يسقى ارض
الطالب من تلك القناة المختصة بالمطلوب منه ايضا على سبيل العارية بدون اجرة
ولم يكن للطالب حق في السقي من تلك القناة من قديم الزمان فرضى بذلك صاحب
القناة والارض ثم بعد مدة تضرر صاحب القناة والارض من سقى جاره من ارضه
وقدانه بسبب كثرة الماء ونزول الارض وادام منعه من ذلك وقال له اسقى ارضك من
القناة الاصلية القديمة التي بين الاراضي فلم يمثل لقوله ويريد الزام صاحب الارض
بالسقي من قناته التي في ارضه خاصة فهل له منه من السقي من ارضه وقناته الخاصة به
والرجوع في اعارته حيث لم يكن له حق في ذلك من قديم الزمان وليس لذلك الرجل الا
اجراء الماء في نوبته من القناة الاصلية القديمة (اجاب) نعم ليس للرجل المذكور اجراء
الماء من ارض شريكه في الساقية اذ لم يكن له حق اجراء الماء في تلك الارض من قديم
الزمان ولصاحب الارض الخاصة به الرجوع في اعارته المذكورة والحال ما ذكر وللرجل
السقي من القناة المعدلة ذلك من القديم والله تعالى اعلم (سئل) هاور من محكمة
بسيوط بافادة من محافظة مصر بتاريخ ٧ ربيع الآخر سنة ٨٩ ومضمونه ان مدة
المرحوم سليم باشا السليمان دار مدير عموم قبلي كان باسيوط ازيلت الكيمان وصدر
الاذن منه شفاها للرحوم علي أفاضلجي باشا باعطائه محلا من الكيمان باسيوط من
جهتها الشرقية بالقرب منها يعرف بالخصيري بنى فيه وكالة وبيوتاً ثم تقدم منه عرض
لسعادة اجدب باشا ارشد مدير الجهة بانه بنى وكالة وبيوتاً فقتضى الاذن المذكور والآن
صدر امر كريم المماثل لذلك بحرقه بحجة شرعية بالملك فلم الغرض لصدور الامر
بذلك فصدر الشرح عليه للقاضي بانه اذا تضح ان الهل المذكور ليس له مالك
ومقدمه اجرى البناء فيه فعلى مقتضى الامر المكتفد في الصادر في ٢٣ ربيع الاول
سنة ٦٦ حرروا له الحجة اللازمة بمقتضى الاصول وحيث صدر امر كفتد في
باعطاء حجج تملك لمن يأخذ ارضاً من محل الكوم الذي صارت ازالته ومقدمه أخذ قطعة
واجرى فيها البناء فحرقه بحجة تملك فحرقه قاضي الجهة بحجة ذكر فيها ان جميع ما أحدثه
من البناء فيها يكون ملكاً له ثم مات الباقي عن ورتة كوروات اقتسموا لك بينهم
والآن أراد احدهم وقف نصيبه الذي خسه بالميراث والذي تعرضه من بقية ورتة والده

١٤٨٨

٢٨

ربيع الثاني سنة

١٢٨٩ ٢٠

أرضاً وبناءً فصل لنا وقعة في صحة وقف الأرض المذكورة والمحال ما ذكره رفاهاً هذا
 ناطقاً بصورة الواقعة نروم عرضة على حضرة الاستاذ شيخ الاسلام والا فاده بما يقتضيه
 الحكم الشرعي في ذلك وما يفيدنا به يكون العمل بمقتضاه ويكون دستور العمل فيما
 مماثل ذلك (أجاب) إذا كانت القطعة الأرض المذكورة التي هي من جملة الكيمان
 من ضمن الأرض الموات التي ليست بمألوكة لا حدود ولا معدة لمصالح أهل البلدة ولا يضر
 كونها قرية منها على المربح المقتضى به بل المدار على عدم ارتفاق أهل البلدة بها وبنائها
 مسلم أو ذي باذن من له الولاية في ذلك يملكها بالأحياء المذكورة ويجري فيها التوارث
 وتصح فيها التصرفات الشرعية التي من جملتها الوقف وإذا لم تكن مواتاً وكانت من
 حقوق بيت المال يصح مملكتهما من قبل ولي الأمر أو أذونه في ذلك إذا لم تكن محتاجة
 لمصالح العامة وكان المعطى له من مصادف بيت المال كمنه يخدم الحكومة والأفلا
 فيجري تحقيق هذه المادة وما يتضح يجري العمل بمقتضاه والله تعالى أعلم

• (باب القرض) •

جاءى الثانية

١٢٦٥ ٧

١٢٦٥ ٩

رمضان

١٢٦٥ ٦

١٢٦٥ ٧

(سئل) في رجل أخذ من آخر قدر من الفرائس والمهايب ودفع له قطعة أرض زراعية
 رهناً عليها فهل إذا زاد سعرها أو أرب الأرض ان يقتضيه كما يلزمه مثل الفرائس
 والمهايب ولا ينتظر زيادة السعر (أجاب) على المستقرض دفع مثل ما استقرضه حيث
 ثبت القرض ولا مانع من الدعوى به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر
 نحو مائة قرش وبعد مدة طلبها منه فأدعى بأن له عليه أكثر منها فأنكر دعواه فهل إذا لم
 يقدم عليه بينة بما يدعى به يكون للقرض المذكور مطالبته بما اقترضه منه حيث كان
 مقرابه ويجبر على دفعه (أجاب) على المستقرض دفع بدل ما اقترضه حيث كان مقراه ولم
 يثبت ما ادعاه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية
 رهنها عند آخر على قدر معلوم من الريالات الفرائس وقدر معلوم من الذهب المعين فهل
 إذا أراد رب الأرض ان يقتضيه كما يلزمه دفع دراهم مثلها وإذا أرب الأرض أن يحاسب
 المرتهن على ربح الأرض المذكورة لا يجاب لذلك خصوصاً إذا باح له الانتفاع بالأرض
 المذكورة (أجاب) على المقرض دفع مثل القرض وليس لصاحب الحق في الأرض
 مطالبة المرتهن بشئ والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدراً
 معلوماً من الدراهم ليس تترى به عسلاً فاتفق رب الدراهم مع المقرض على ان يحسب له
 في كل قنطار قرشاً تحسب عليه مبلغاً جسيماً يز يد عن دراهم القرض ويريد ان يطالبه
 به فهل إذا لم يعقد اشركة يكون ما حاسبه رباحاً لا يكون له مطالبته به بل يلزمه دفع ما
 اقترضه فقط (أجاب) لا مطالبة بالربا وعلى المستقرض دفع بدل القرض لا غير والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له مبلغ أربعة وعشرون ريالاً فرائسه ببطاقة قرضاً و رهن
 تحت يد الدائن قطعة أرض زراعية ومطالب الدائن دينه فأقر به المدين وأراد أن يدفع له

دراهم

ذى القعدة سنة

١٢٦٥

١

دواهم مبدل القرائنه بقدر قيمة القرائنه وقت القرض ليكون سعرها زاد عن وقت
القرض فهل لا يجاب المدين لذلك وعليه مثل بدل القرض ولو زاد سعرها الآن (أجاب)
على المستقرض دفع مثل بدل القرض ولا ينظر لنفس السعر والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل رهن قطعة أرض زراعة عند آخر وأخذ منه مبلغا من القرائنه غاروقه ورهنا ثم مات
الراهن والمرتهن عن وريثة و بعد مدة من السنين طلب وريثة الراهن رفع أيدي وريثة
المرتهن عن الأرض ودفع المبلغ المذكور باعتبار قيمته وقت الرهن وامتنع وريثة المرتهن
وطلبوا أخذ ماله عينا فرائنه مثل ما في وثيقة الرهن ولم يرضوا بأخذ القيمة وقت الرهن
فهل إذا كان كل منهم معترفا بالرهن وبالقدر المذكور يلزم وريثة الراهن دفع المثل
هنا لا قيمة (أجاب) لا يجبر وارث رب الدين على أخذ قيمة ما كان لمورثه من الدين
والواجب دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا من النقود وارتهن
منه مقدارا من طين الزراعة وبين صنف النقد في وثيقة القرض بقوله عشرة دراهم
بطاقة مثلا وكان الريال اذذاك بتسعين نصفا من الانصاف العددية ثم تغيرت قيمة الريال
بزيادة كثيرة جدا وأراد وارث المقرض ان يقضى الدين يأخذ الطين المرهون فيه فهل
يلزمه ان يقضى عن كل ريال رايالا بطاقة مثله (أجاب) لا يجبر رب الدين على أخذ قيمة
دينه وقت القرض والواجب في القرض دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم وصار يدفع له كل شهر كذا من الدراهم في نظير
ابقائه تحت يده فهل يكون ذلك ربا أو يكون له محاسبته على ما أخذ منه من رأس المال
وإذا تخلل رب المال بأنه لا عسرة بتعلمه (أجاب) ما جعل على المدين في مقابلة بقاء
الدين بلمتة حرام ولدفعه حسبانه مما عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أخذ من آخر مائتي قرش ليتجر فيها وجعل له في كل شهر عشرة قروش رب يدفع الاخذ
خمسة وأربعين قرشا في أربعة أشهر ونصف ودفع له أيضا رايالا بعشرين قرشا من أصل
المبلغ المذكور فهل إذا ثبت ذلك يكون له محاسبة رب الدراهم على جميع ما دفعه له من
أصل المبلغ المذكور وإذا طلبت امرأة ان تستلم الدراهم منه لا يلزمه تسليمها لها بدون
اذن رب الدين (أجاب) نعم يكون للرجل المذكور حسبان ما دفعه على الوجه المسطور مما
عليه رب المال وإذا لم تثبت وكالة المرأة عن رب المال بالقبض لا يؤثر من يسده المال
بالتسليم لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الدراهم
ثم بعد ذلك قسط المبلغ المذكور على نفسه كل شهر كذا ثم طلقها الآن فهل لا يصح هذا
التقسيم ويكون باطلا ويكون لها ما لم يطالب به بما اقترضه منها جبرا عليه ويكون لها السكنى
في بيته الذي طلقته فيه حتى تخرج من عدته (أجاب) تأجيل القرض غير لازم ولا يخرج
معتدة رجبى وباشن لو حرة مكلفة من مسكنها التي تسكن فيه قبل العدة سواء كان مملوكا
للزوج أو غيره والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر فطالب به فاجتمه له فلم يرض

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٣

صفر

١٢٦٦

١١

ربيع الثاني

١٢٦٦

٢٩

جمادى الاولى

١٢٦٦

١١

وطالب منه في نظير صبره أن يزرع له قد ائتمن طيناً بيده بمسماوان يعطيه عن البذر وشرط عليه أنه إذا منعه أحد عن زرع القدان المذكور يرجع بثمن فدان برسيم فرضى فهل إذا منعه أبوه عن زرع القدان لمكونه لاستحقاق له في الطين ولم يمكنه من زرعه لا يكون صاحب الدين الرجوع على المدين إلا بما دفعه من ثمن البذر ولا يعمل بالشرط السابق فلا يكون له الرجوع بثمن فدان من البرسيم والحال هذه (أجاب) ليس لأب الدين مطالبة المدين بشئ زائد عما له عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ مال قاصر ليتجرفه لنفسه والتزم بدفع قدر معلوم في كل شهر في نظير ذلك وشرط عليه المعطى أن يدفع هذا القدر مادام المبلغ تحت يده وإذا نقص ثمنه لم يكون ملزوما به إلا أخذ فهل يكون ذلك ربا ولا التزام باطلا ويحسب ما دفعه من أصل المبلغ وإذا حكم بذلك القاضي ينقض حكمه (أجاب) لا يحير الرجل المذكور وعلى دفع ما التزم به والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم وصار المقرض يدفع للمقرض كل شهر قدرا معلوما من الدراهم في مقابلة صبره بمائة ثم مات المقرض عن ورثة قصر فأراد رب الدراهم أخذها من تركته فهل يكون ما أخذه المقرض من المقرض ربا ويحسب من أصل دينه إذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) ما أخذه المقرض على الوجه المذكور مضمون عليه فلى المدين أو وارثه بعد وفاته حسب ما نه على المقرض من أصل دينه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لامرأة أخرى مبلغا من الدراهم وشرطت صاحبة المبلغ على الآخذة قدرا مخصوصا من الدراهم في كل سنة مادام المبلغ باقيا في ذمتها ثم صارت الآخذة للمبلغ تدفع لصاحبة المبلغ ما شرطت به وجعلته عليها في نظير بقائه في ذمتها فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون هذا الشرط فاسدا ولا يعمل به ويكون للمرأة المدينة محاسبة صاحبة المبلغ على ما أخفته منها من أصله ولا عبرة بهذا الشرط (أجاب) للمرأة المذكورة حسب ما دفعته من الدراهم على الوجه المذكور من أصل ما بذمتها من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا معلوما من الدراهم وجعل عليه فجو ما يدفع له كل شهر قدرا معلوما ويكتب بذلك وثيقة ثم أراد صاحب القرض أخذ دراهمه حالا فهل يجب لذلك ويحسب المقرض على الدفع ولا يلزم تأجيل القرض (أجاب) لا يلزم تأجيل القرض إلا في مسائل ليس ما ذكر منها فلو لم يكن المقرض المذكور أخذها حالا لعدم لزوم التأجيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الفرائس غارقة على قطعة أرض زراعية أميرية بموجبه وثيقة بذلك فهل إذا أراد رب الأرض أن يفتكها يدفع مثل الدراهم التي أخذها فرائسه كما أخذ (أجاب) على المدين دفع مثل ما بذمته من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا من الدراهم ليتجرفه لنفسه في التبن وجعل عليه قدرا معلوما في كل يوم وبالجمعي عنه درهم بالربح وتجد عليه بسبب ذلك مبلغا وأراد المقرض طلب ذلك المبلغ المتجدد

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

رجب
١٥

١٢٦٧

صفر
٢١

١٢٦٧

ربيع الثاني
٢٢

١٢٦٧

شعبان
٩

١٢٦٧

شوال
٢٥

سنة

محرم

١٢٦٨

٨

تقهر اهل المستقرض فهل ليس للقرض المطالبة بذلك حيث ثبت ان المتقصد ربا
 (اجاب) نعم ليس للقرض المطالبة بما ذكره الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل تزوج امرأة لها ولدان من غيره فطلبت من زوجها مقام ولديها معها في بيتها
 يتفق عليهم ما جعلت له في نظير ذلك اربعين قرشاً في كل شهر ثم دفعت له اربعة آلاف
 قرش وشرطت عليه في كل شهر اربعين قرشاً وتكون الاربعون قرشاً في نظير نفقة
 على ولديها ورأس مالها بماله ومضى على ذلك مدة ثم استلمت من القدر المذکور ألف
 قرش فهل يكون الشرط باطلا ولا اتفاق بينهما غير موافق للشرع وتحسب الاربعون
 قرشاً المقررة بينهما من رأس المال (اجاب) اشتراط دراهم معلومة يدفعها المستقرض
 للقرض كل شهر غير صحيح وباطل ولا المستقرض حسبانه من القرض واذا ثبت أمر
 الزوجة زوجها بالاتفاق على ولديها المذکورين واتفاقه ما هيته له ايرجع عليها يكون
 له الرجوع عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض آخر دراهم معلومة الى
 أجل معلوم فأراد المقرض أخذها منه قبل حلول الاجل فامتنع المستقرض فهل يجبر
 على رد القرض له (اجاب) تأجيل المقرض غير لازم فلم يره المطالبة بمثله قبل حلول
 الاجل والله تعالى اعلم (سئل) في مال يتيم دفع لرجل وشرط عليه الدافع جزأ معيناً
 من الدراهم يدفعه لولي اليتيم كل شهر في مقابلة الرجوع فاستمر الرجل يدفع هذا الميعن حتى
 زاد ما دفعه على الاصل وبعد بلوغ اليتيم اعترف بمحضرة بيته انه وصل اليه الشروط
 الذي زاد على اصل المال ثم توفي فهل يحسب المدفوع المذکور من أصل المال لانه
 ربا ولا يكون لورثة رب المال مطالبة وورثة الاخذ اذا كان الواقع ما هو مذكور
 (اجاب) ليس لورثة رب المال المطالبة حيث استوفى موردتهم مثل ما كان بيد القابض
 لمال اليتيم على الوجه المذکور بل لورثة المدين الرجوع بما زاد والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل اقترض من امرأة قد راعها لوما من الدراهم وأقر بذلك بمحضرة بيته وكتب لها
 بذلك سند بخطه وختمه ولما طلب منه القدر المذکور أنكر الاستلام وقال ابني
 هو الذي استلم منها في غيبي لكونه هو المتصرف عني وانما كتب وكتبت واعترفت
 بناعمي لي اخبار ابني والولي ينكر ذلك ويقول أنت الذي استلمت وكتبت بخطك واقدرت
 به فهل يلزم القدر الرجل المذکور ولا يقبل قوله في شأن ولده وهل تقبل شهادة الولد
 على أبيه (اجاب) يعامل المقرض باقراره اذا اقر رجعة على المقرض ان ادعى المقرض كاذب
 في اقراره يخلف المقرض ان المقرض يكن كاذباً في اقراره عند الثاني وبه يقتضى وقبول شهادة
 الولد على أبيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استقرض دراهم من آخر
 ولستقرض عمله اطيان فزراعة اميريه لها جميع مكتوبة باسم المذکور فاخذ المستقرض
 تلك النجج بدون اذن عمه صاحب المنفعة في تلك الاطيان ورهنا عند المقرض على دين
 القرض بدون رهنا مال المنفعة ثم مات الراهن المذکور لاهن وقام مع بقا دين القرض

شعبان

١٢٦٨

١٩

رمضان

١٢٦٨

١٤

ذى القعدة

١٢٦٨

٣٠

١٢٧٠

١٨

بذمته فهل اذا كان الواقع ما هو مرسوم ولا يتعلق دين المقرض بتلك الاطيان وليس له منع صاحب الحق فيها عن الانتفاع بها بمجرد رهن حجبها على هذا الوجه ولو فرض ان ذلك باذن مالك المنفعة سيما لم يضع المرتهن يده على تلك الاطيان (أجاب) نعم لا يتعلق دين المقرض بتلك الاطيان ولا عبرة به - هذا الرهن وليس للقرض منع صاحب الحق عن الانتفاع بارضه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الدراهم بمحضرة بينة شرعية في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات الرجل المذكور عن زوجته المذكورة وعن وارث بالغ وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الوارث يده على التركة فطلبت الزوجة المذكورة دينها الذي اقترضه زوجها منها فانكره فرفعته لدى قاضي جهتهم فثبتت بعض القرض الذي بذمته زوجها بالبينة الشرعية وحكم لها القاضي بذلك وحلفت اليمين الشرعية بعد تعذيل الشهود وترك كيتم فهل والحال هذه يقضى لها باخذ مثل بعض القرض الذي أثبتته من تركته زوجها وليس للوارث منعها من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم يقضى لها باخذ مثل ما أثبتته من تركته زوجها اذا استوفى الاثبات شرائط الصحة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل أجني قرض معلوم القدر بموجب وثيقة ففسد محنته وأبرأت ذمته منه في حال محنتها وسلامتها بمحضرة بينة شرعية وأوصت له بثلاث لها وأمرته بان يخرجها منه ويفعل لها ما جرت به العادة من الجمع والتسليم ثم بعد مدة ماتت عن ورثة وترك ما يورث عنها شرعا فحضرها الوصي وفعل لها ما أمرته به من الثلث الموصى له به فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يهجر ابرأؤها له من الدين وتنفذ الوصية في ثلث ما لها جبراعلى ورثتها (أجاب) اذا ثبت الابراء من الدين في حال صحة المرأة المذكورة وسلامة عقلها وورثها نفذ ذلك من جميع المال وتنفذ الوصية بثلاث المال لغير الوارث بعد ثبوتها بالوجه الشرعي جبراعلى الورثة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه اقترض من مورثه قدرا معلوما من الدراهم من قبل موت مورثه بست عشرة سنة ويده سند مقطوع الثبوت بذلك فانكر المدعى عليه دعواه والحال أن مورث المدعى كان حاضرا وهو ساكت المدة المذكورة من غير مطالبة المدعى عليه بالقدر المذكور ومن غير عذر شرعي يمنعه من الطلب فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكتر من حضوره من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه القرض فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم قرضا شرعيا فبعد مدة طلبه منه فحضر عن دفعه فقصه عليه وكتب بالتقسيط سند فهل لا يصح تقسيط القرض ويكون لرب الدين مطالبة به حالا ولا عبرة بسند التقسيط (أجاب) نعم لا يصح تأجيل القرض وله طلبه

١٢٧٨

١٤

جاءى الثانية

١٢٧٩

١٥

شعبان

١٢٧٩

١٦

ذى القعدة

١٢٧٩

٢٨

إذا أيسر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استقرض من زوجته خمسين ربيع فنذ على ثم
توفي عنها وعن ورثة غيرهما فهل يسوغ للمرأة أخذ دينها من تركتها زوجها المتوفى المذكور
حيث كان ثابتا بالبيننة الشرعية وما بقي من التركة بعد أداء الدين يقسم بينهما وبين
ورثته (أجاب) إذا أثبتت المرأة المذكورة قرضها المذكور على زوجها في وجه خصم
شرعي واستوفى الاثبات شرائطه الشرعية يكون لها أخذ مثل الدين المذكور ومن
تركته مقدما على الميراث كسائر الديون وما بقي يقسم بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم قرضا وكتب له سند
بذلك وكتب في السند قدرا معلوما من الدراهم بمخاف في ظن صبره عليه بالدراهم فهل
والحال هذه يكون الزائد على المبلغ المذكور بالالزام لا أخذ دفعه وإذا طلب منه رب
الدراهم بعد أخذ الدراهم الأصلية لا يجاب لأخذ الزائد شرعا إذا تحقق ما ذكر (أجاب)
فهم لا يلزم المستقرض ما زاد على بدل القرض والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل ادعى على ورثة امرأة بعد موتها بدين قرض له عليها ويده وثيقة شرعية بشهادة بينة
شرعية فهل إذا أنكر ورثتها وأقام البينة على دعواه وثبت الدين عليها بالوجه الشرعي
يقضى له بأخذه من تركتها (أجاب) إذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعى
بالقرض المذكور على ورثة المرأة وأثبت دعواه بالبيننة العادلة وحلف المدعى بمن
الاستظهار يقضى له بما ادعاه في تركتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك قطعة أرض زراعية ليست أميرية وهبها لرجل ووضع الموهوب له يده عليها وصار
يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة من السنين وصار يستاجر الأرض المذكورة
جماعة من الموهوب له فأدعى الجماعة المذكورون على المؤجر المذكور بأن واهب الأرض
المذكورة كان اقترض من أبيهم قدرا معلوما من الدراهم ويريدون أخذ الدراهم
المذكورة من الموهوب له الأرض المذكورة والحال أن الموهوب له لم يكن وارثا للرجل
المذكور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك حيث لم يكن كفيلا عن الرجل الواهب
(أجاب) ليس لا ولا دوى القرض مطالبة غير مدين والدهم بدون كفالة شرعية أو وجه
يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم ثم
بعد مدة طلبه من المدين فأنكر ذلك فترافعا لدى القاضي فطلب من رب الدين اثبات
دعواه الدين فأحضر بينة شهدت له بذلك وحكم القاضي بذلك فهل والحال هذه إذا ثبت
ذلك بالبيننة الشرعية يجبر المدين على دفع الدين لربه وإذا ادعى المدين أنه دفع لرب الدين
حليما أمانة عنده وأحضر شطرا واحدا شهد له بذلك لا عبرة بشهادة هذا الشطر بدون
شهادة شادد آخر حيث أنكر رب الدين دعوى المدين المذكور (أجاب) إذا صدر المحكم
بذلك القرض مستوفيا شرائط الأهلية أجبر المستقرض على رد مثله لربه حيث لا مانع ولا
عبرة بغيره عاينته الفروقه تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من آخر مقدار من المعاملة

٧٢

٦

ربيع الاول

٧٢

١

٧٢

٩

شعبان

٧٢

٦

شوال

٧٢

٢٨

وأخرج شيئا من القطن المذكور يكون له ولا يستحق الربحان في ذلك الحارح شيئا لعدم الجواب شيئا نظير القرض المذكور به ولا يصح الشرط المذكور وليس لهما عنده سوى المبلغ الذي اقترضه اياه (اجاب) نعم لا يستحق الربحان المقرضان على رب الارض المستقرض شيئا سوى مثل قرضهما معا والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قرضا معلوما من الدراهم ثم بعد مدة طلب رب الدين دينه فادعى المستدين الاعسار عن اداء الدين فقصه على نفسه وكتب لرب الدين سند بذلك ثم مات ولم يدفع من التقييط شيئا وترك زوجته واولاده القصر ولم يوجد له ترك الا المنزل المعد لسكنه وعياله فهل اذا اثبت رب الدين دينه بتغير الزوجة ومن ينصب وصيا على القصر على بيع هذا المنزل او بعضه بقدر الدين حيث لم يكن هناك تركه غيره ويستوفى رب الدين دينه من ثمن المنزل المذكور ما لم يؤدوا الدين من مالهم ولا عبرة بالتقييط المذكور بالسند (اجاب) التاجيل في القرض باطل فلا عبرة به فيكون دين القرض المذكور حالا ولو اجل ولو فرض صحة الاجل فان الدين يهل بموت من عليه الدين المؤجل والدين بعد ثبوته شرعا مقدم على الميراث فيجب على البالغ من الورثة ووصي القصر بيع ما ترك من العقار لو فاء الدين بقدره ان لم يوجد جسد ليت غيره يوفى منه دينه ما لم يؤدوا الدين من مالهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم معلومة واجل الدراهم المذكورة لاجل معلوم فهل للقرض ان يأخذ دراهمه حاله ولا عبرة بالتاجيل ويحبس المقرض على الدفع (اجاب) لا يصح تاجيل دين القرض شرعا ولا للقرض المطالبة به قبل حلول الاجل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عند رجل مبلغ معلوم من الدراهم قرضا اجلها المقرض على نفسه كل شهر يدفع جانبا منها والا فأن طلب المقرض اخذ دراهمه من المقرض حالا فهل يكون له ذلك ولا يكون التاجيل في دين القرض لازما لاسيما والمقرض موثر بدفعها كذلك (اجاب) نعم لرب الدين اخذه حالا من المدين حيث كان قرضا ولم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم واستلمه منه على سبيل القرض الشرعي ثم طالب به فامتنع من دفعه بلا وجه شرعي زاعما انها كانت اراضيا على دفعه بعد مدة معلومة فهل يلزمه دفع القرض حالا ولا عبرة بزعمه ولا يكون الاجل لازما والحال هذه (اجاب) تاجيل القرض على فرض وقوعه باطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا معلوما من صنف البعوض والذهب واستلمه منه من ماله واستهلكه المستقرض في شؤون نفسه وكتب له سند بان القرض المذكور واجله لاجل معلوم ولم يضي نحو نصف الاجل طرأ للقرض ان يسافر الى اداء فريضة الحج الشرع يفوز بارة سيد الاولين والاخرين صلى الله عليه وسلم فهل يكون له مطالبة المستقرض بدين القرض قبل حلول الاجل وليس للمستقرض الامتناع عن اداؤه لربه متعلا ببقائه مدة الاجل المذكور

١٧ ١٢٨٢

ربيع الثاني
١٥ ١٢٨٤ربيع الثاني
١٤ ١٢٨٥جمادى الاولى
١٢ ١٢٨٥محرم
٢٧ ١٢٨٦

١٢٨٧

٢

ليكون التاجيل في القرض لا يصح حيث كان المستقرض موسرا قادرا على دفع الدين
المذكور في الحال (اجاب) نعم لرب دين القرض المذكور وذلك والحال هذه حيث لا مانع
اذا تاجيله غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد قسروا ببلع ذهب حال
صحته ونفاذ تصرفاته لكل واحد من الاولاد القصر شيئا معلوما من النقود وغرها وفرز
ما وجهه لكل واحد منهم في مجالس الهبة وحازهم ثم اقام وصي ياعلى اولاده المذكورين
وسلم ما وجهه لكل واحد منهم للوصي المذكور على سبيل الامانة يحفظه لهم ثم بعد مدة
مرض الواهب المذكور فاحتاج ولدان من اولاده البالغ مبلغا من النقود لا يرضيهم
وطلباه من والدهما المذكور ولم يكن عنده اذ ذلك مال فطلباه منه ان يقرضه ما ذلك
من مال القصر الموهوب لهم فرفض بذلك واقرضه ما ذلك واذن الوصي المذكور يدفع
ذلك اليهما مما تحت يده لا قصر فدفعه لهما على سبيل القرض وقبضاه وذلك بحضور بيته
شرعية فاستهلك الولدان البائعان المال المذكور في شؤونهم في حياة والدهما ثم مات
الاب واستقرت الرصاية للوصي المذكور فهل يكون له مطالبة المستقرضين المذكورين
ببذل القرض المذكور وقبضه منهما محفظه تحت يده وصرفه في شؤون القصر التي
تخصهم حيث كان ذلك ثابتا شرعا (اجاب) نعم للوصي مطالبة المستقرضين المذكورين
ببذل القرض وقبضه منهم ليتصرف فيه للقصر بما فيه المصلحة والحال ما ذكر حيث
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت مبلغا معلوما من النقود من رجل آخر
من ماله وقبضته واستهلكته في مصالحها وكنت به سنداً لغير عيانتهم اجتمعت
المستقرضة مع المقرض بجهة اخرى ولم يكن سنداً لقرض حاضر ا فطلب المقرض
للمذكور دينه منها فدفعته له معظمه وبقي منه شيء قليل ونظر العدم حضور سند القرض
الاصلي كتب المقرض الاول للمستقرضة حبيب وغبته سنداً بما قبضه منها في نظيره معظم
دينه الا انه صرح فيه بان ذلك المبلغ قرض من قبلها خروفا من حصول شيء يقتضي الزامها
بالنظر لغية السند الذي عليها فوقع بذلك المقاصة بمقدار ما دفع ثانياً من المستقرضة
للقرض الاول وبقي للقرض الاول بذمة المرأة المذكورة باقى دين قرضه فهل اذا ما كتبت
المرأة المذكورة بذلك ما في السند الذي اخذته لرجل آخر وحالته بقبضه عن هو عليه
في نظير دين آخر عليها للرجل الآخر لا يصح ذلك لوقوع المقاصة المذكورة وبرائة ذمة من
قبض منها المبلغ الاخير المساوي لمقداره مما كان عليها للقرض الاول ويكون له المطالبة
بباقى دينه المذكور وحيث تحقق ما ذكر شرعا (اجاب) بدفع المستقرضة مثل معظم
ما عليها من دين القرض لربه جنسا وصفة تقع المقاصة بمقدار ذلك وكتابة سند بالدفع
آخر المقرض بانه قرض لوجهه المذكور بالسؤال لا يغير هذا الحكم اذ الديون تقضى
بأثمانها لا بعيانها فوجب لكل منهما حينئذ على صاحبه مثل ما اخذ منه ولا يملك
أحدهما مطالبة الآخر بما له عليه اعدم الغائبة حينئذ وان كانت ذمة كل مشغولة بما

رجب
٢١

١٢٨٧

ذى الحجة

٤

١٢٩٦

لأنه فلا يصح لهذه المرأة والحال ما ذكر تعليقك ماوجب لها من الدين من غير من هو عليه وتسليطه على قبضه منه لوقوع مراعاة الاستيفاء بقدره مما عليها المقرضها الاول وله مطالبته بمثل ما زاد عن مبلغ قرضه على ما قبضه منها والله تعالى أعلم

• (كتاب المدائيات) •

(سئل) في زوجة وضعت وخرجت عقب الوضع من بيت زوجها ثم طلبت من زوجها مؤن النفاس فهل لا تجب لذلك ولا يلزمه ما ذكر رولو ادعت انها خرجت باذنه سيما وطلبها مؤن النفاس بعد ان دفعها ابوها وهي في منزله ولم يامر الزوج بذلك (اجاب) لا مطالبة على الزوج المذکور بما دفعه والزوجته في مؤن نفاسها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر باقى حساب بينهما وبينه تسليك به فبات المدين من وارث فطالب به رب الدين به فاعترف له به ودفع له البعض منه وتوقف في دفع الباقي . فقال بان التسليك قديم والحال ان مدته لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل اذا كان الوارث مترقا بالدين ومقرابه لا عبرة بتعلاه ويكون رب الدين اخذه من التركة (اجاب) رب الدين المطالبة به منه في تركه المدين حيث كان ثابتا بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعلل الوارث على الوجه المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر مقسط على شهود معلومة فبات رب الدين وأراد ورثته اخذه من المدين حاله فهل يبقى الدين على تاجيله وتقسيمه ولا يجهل بموت رب الدين (اجاب) بموت رب الدين لا يبطل الاجل وليس للوارث المطالبة الا بعد حلول الاجل حيث كان التاجيل صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الدراهم مكتوب عليه بموجب تسليك مكتوب فيه انه وقع الرضا والتوافق بينهما على انه يدفع من تاريخه أعلاه كل جمعة غرض من تاريخه سبعة وثلاثين قرشا وعشرين فضة فهل لا يكون هذا تاجيلا صحيحا ورب الدين طلبه حالا سيما لم يذكر آخر المدة التي يتم بها ايفاء الدين (اجاب) مجرد التوافق على هذا الوجه لا يكون تاجيلا قال في شرح التنوير له ألف من عن مبيع فقال أعط كل شهر مائة فليس بتاجيل اه وفي رد المحتار عليه لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم التاجيل تأمل اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها على زوجها دين ثابت بالوجه الشرعي فابره منه على أن يخدمها مادامت بمصر فامتنع من خدمتها فطالبته بحقوقها فدفع لها بعضه وامتنع من دفع الباقي فهل لها المطالبة بما بقي لان الخدمة لم تتم (اجاب) نعم للمرأة المذكورة مطالبة زوجها بما بقي لها من الدين والحال هذه وقد صرحوا بان البراءة عن الدين مما لا يصح تعليقه على الشرط وكذلك لا يصح تقييده بشرط غير متعارف لما فيه من معنى التعليل كما يستفاد من رد المحتار فيما يبطل بالشرط الفاسد الخ في آخر البيوع والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة وشركة واحدة في البيع والشراء

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

صفر

١٢

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٢

ربيع الاول

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٣

وخلافه أنوارا بشرأ جانب بضائع لمسم من جهة معلومة وجعلوا له بعض الربح فيها
فاشترى من تلك الجهة جانباً من البضائع لأجل معلوم وضعه أحد الثلاثة باذن الباقي ثم
مات الاثنان وبقي الضامن فهل اذا بقي بعض عن البضائع المذكورة يؤخذ من الضامن
ومن تركة أخويه واذا لم يكن لهم الايديت يباع في سداده حيث كانوا شركاء (أجاب)
يباع عقارا لأخوين المذكورين فيما ثبت عليهم من الدين اذا كان الامر ما هو مستطور
وكذا عقار الاخ الحي فيها عليه اذا لم يكن مشغولاً بمحتاجته الاصلية الضرورية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل متهود على آخر اشترى منه ثياباً كما ويدفع له الثمن فاشترى منه
بعد ذلك مقداراً معلوماً من الثياب بمثل الثمن معلوم في ذمته الى أجل معلوم فوشى ناس للبائع
وقالوا له بما أنه يغلس بالثمن وأخروه على دفعه لذي شوكه ليقهره على تسليم الثمن قبل
مضي الاجل أو يسلم المبيع فرفضه لذي شوكه وأخذ منه مفتاح الحاصل الذي فيه
التفياك وسلمه للبائع فهرأ على المشتري من غير توافق على فسخ المبيع وابطاله ومات
البائع عن وارث يريد التصرف في المبيع لغيره ويمنع المشتري منه فهل يكون باقياً على
ملك المشتري ولا يصير على دفع شيء من الثمن الا بعد مضي الاجل (أجاب) ليس لو ارث
البائع التصرف في المبيع والحال هذه ولا يطالب المشتري بثمنه قبل حلول الاجل المعين
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنته وترك ما يورث عنه شرعاً
وعليه دين ثابت فهل يقدم الدين على الميراث وما بقي بعد وفاء الدين يقسم على الورثة
بالقرينة الشرعية بعد اثبات نسب بنته (أجاب) يقدم الدين الثابت شرعاً على الميراث
وما بقي بعد وفائه يقسم بين جميع الورثة التحقق اذ نهم بالقرينة الشرعية والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل صاغ لابنته حلياً ثم توجه عليه خراج لجهة الديوان فباعته
للفت الحلى من غير اذنه وهي رشيدة ودفعت ثمنه عن أبيها لجهة الديوان ثم مات أبوها
بها وعن ابنين فارادت ان تأخذ من تركته ما يقابل هذا الحلى زيادة عما استحققه من
التركة بطريق الارث فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك (أجاب) نعم لا يمكن البتة
المذكورة من أخذ ما يقابل ذلك من تركة أبيها حيث باعته ودفعت ثمنه عنه بغير اذنه
وأمر والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اتفقا مع بعضهما على ان كل واحد يدفع جانباً من
الدرهم ويصنعان سفينة ثم بعد تمامها امتنع أحدهما من الشر كة وكتب على شريكه
مادفعه من الدرهم نظير حصته منها وحسب عليه كل مائة قرش ثلاثة قرش وشريكه
فهل لا يكون له مطالبة بما كتبه زيادة عن حقه بل يكون له مطالبة برأس المال فقط
وهو الزائد (أجاب) اذا باع أحد الشر يكتفي به في السفينة بقدر معلوم من الدرهم
جميع وليس للبائع مطالبة المشتري بزيادة الثمن وهذا اذا حصل البيع بمقدار ماصرفه
البائع في حصته ثم ألزم المشتري فظلم بقاء الثمن عليه وتأجيله بما جعله عليه بجهلها
لو كان البيع بمجموع ماصرفه البائع وما زاد بهما او توافقا على ان ما جعله بجهلها زيادة

ربيع الثاني

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

١٩

في الثمن فانه يهيج ويلزم المشتري بالكل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
خطب بنت ابن عمه من والدها وجعل لها صداق معلوما فابي والدها وطلب زيادة مما
عينه الزوج مع والده ففصل بينهما نزاع فحضرهم الزوج ووالده فقبل اذا اراد المم مطالبة الزوج
او والده بما دفعه من ماله من غير اذن لا يجاب لذلك (اجاب) لارجوع للمم بما دفعه
من المهر عن ابن اخيه المذكور بدون اذنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي الى
رحمة الله تعالى عن زوجته وأولاد قصر ولم يترك شيئا خلافاً جانب عقار وعلى المتوفى دين
ثابت بالوجه الشرعي فهل يباع العقار في دينه الثابت شرطا (اجاب) نعم يباع عقار
المتوفى المذكور لو فاء الدين الثابت عليه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها
زوجها ولها عنده دين مؤخر صداقها وجعل لها مائة وثلاثة وثلاثون دينارا وثلثون
عليه مؤخر الصداق ثم ماتت المرأة بعد ان تصدق العدة فهل لورثة اخذها عليه من الدين
ويجبر على الدفع (اجاب) لو ارثت الزوجة مطالبة الزوج المذكور بما في ذمته من مؤخر
الصداق بعد تحققه عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على جماعة
دين معلوم فمات ذلك الرجل فكتب ورثته على هؤلاء الجماعة وثيقة شرعية بالدين
المذكور ثم ادعى هؤلاء الجماعة ان ذلك الرجل المتوفى كان قد أبرأهم من ذلك الدين في
مرض موته فهل والحال هذه لا يصدقون في ذلك بجميعهم ويلزمهم دفع الدين لو رثت ذلك
الرجل (اجاب) على المدينون دفع الدين لو رثت الدائن ولا يصدق في دعواه الابراء عنه
بدون برهان شرعي على فرض صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين
عند آخر اتفق معه المدين على ان يدفع له بعضه بعد ثمانية ايام ويسامحه في البعض الآخر
ووقف رب الدين المسامحة حتى يقبض منه البعض عند الاجل فهل اذا لم يدفع المدين
البعض من الدين الذي اتفق معه عليه عند الاجل ولم يسامحه في البعض الآخر لا عبرة
بهذا الاتفاق ويكون لرب الدين مطالبة بجميع دينه فهرأ عنه (اجاب) يجبر المدين على
دفع جميع الدين لربه حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
خرجت من بيت زوجها بغير اذنه ثم من لها الدخول في الحمام فوقع فيسه فتلف منها
عضو فصرف عليها زوج بنتها أجر للعكيم وعن المعالجة مائة فاهل والحال هذه لا يلزم الزوج
دفع ماصرفه زوج بنتها عليها حيث لم ياذن لها في الخروج ولم ياذن في الصرف (اجاب)
نعم لا يلزم الزوج بدفع ما أنفقته زوج البنت حيث كان الحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن وارث وعليه دين لرجل آخر ثابت بالبينة الشرعية وترك تركته في
بالدين وزيادة فاشترى رب الدين من الوارث بعض أمتعة من التركة بفن معلوم من الدراهم
فهل اذا ثبت الدين بالبينة الشرعية يكون لرب الدين بحاسبة الوارث بفن ما اشتراه من
التركة من أصل دينه جبراً على الوارث (اجاب) ليس للوارث مطالبة المشتري بفن

١٢٦٥

٤

جمادى الثانية

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

رجب

٨

١٢٦٥

شوال

١٤

١٢٦٥

ذى القعدة

١٣

١٢٦٥

- ما اشتراه مما لا دينه اذا ثبت دينه بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على عمه ثابت بالبينة الشرعية ثم مات العم عن وارث وترك تركته في الدين وزيادة ومضى على ذلك ثمان سنين فادرب الدين مطالبة الوارث بالدين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر الوارث على دفع الدين لربه حيث ترك تركته في الدين وزيادة ولا يسقط حقه بمضى هذه المدة (اجاب) لرب الدين اخذ دينه من تركته الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي ولا يسقط الحق بتقادم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) من يدت المال مما حصله ان شخصا توفي يسمى بايزيد كاشف فيبعت تركته فاشترى منها شخص اشياء بمبلغ ١٢٢٥ قرشا ومات المشتري بعد ذلك فيبعت تركته ايضا وهي لا تبقى بجميع ما عليه من الديون فهل يكون هذا المبلغ كقيمة الديون في قسمة التركة او يؤخذ من رأس التركة بتمامه (اجاب) ان المبلغ المذكور كباقي الديون الثابتة على تركته المشتري فاذا لم تفر التركة بالجميع يقسم قسمة ضرما فما يخص المطلوب لتركة بايزيد كاشف من القسمة فهو له ما نقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب وعليه دين لرجل اجنبي ولما دين ابن وبنت يملك كان فخيلا بطريق الميراث عن امهما المطلقة من ابيهما مقابل موتها بمدة من السنين فادرب الدين ان ياخذ التخييل في نظير الدين الذي على ابيه ما الغائب فهل لا يجاب لذلك وليس لرب الدين مطالبة اولاد المدين بشئ من الدين ويمنع من معارضتهم في ذلك لاسيما ولم يكن لايهما المدين مال تحت ايديهما (اجاب) لا مطالبة على اولاد المدين بما على الاب من الدين بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر ولم يترك لهما شيئا فادى رجل بان له دين على الميت ويطالب به ورثته فهل على فرض ثبوت الدين اذا لم يخلف تركته وورثته فقراء لا يلزمهم دفع شئ منه (اجاب) لا مطالبة على الوارث بما على مورثه من الدين بدون كفالة له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان ديننا واستهلكه في مصالح نفسه الخاصة به وله اخ طلب منه ان يساعده ويدفع عنه جانب امنه فامتنع من ذلك فهل لا يلزمه وفاء دين اخيه ولا بعضه حيث لا يكفله ولا بعضه ولم يكن في عائلته بل كان كل واحد منهما في معيشة على حدة وكل واحد له كسب خاص به (اجاب) ليس للدائن مطالبة انى المدين المذكور بدينه ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك تركته واولاد اقصر او بالغين فوضع يده احدا بالغين على التركة مدة من السنين وصار يتصرف في التركة ونماؤها ويجدد اداءها من التركة ونماؤها والقصر تحت يده فتوفي واضع اليد عن ورثة فطلب اخوته قسمة التركة مع اولاد واضع اليد فادعى ورثة واضع اليد ان على ابيهم ديونا بسندات يريدون اداها من تركته الاول من قبل جميع ورثته فلم يسلموا واطلبهم ذلك وارادوا قسمة التركة حيث لم يستوفوا حصتهم من تركته والادهم فهل يجابون لذلك حيث لا دين على الميت الاول

ولا يخصه من الديون شيء (أجاب) جميع ما تركه المتوفى أو لا يقسم بين ورثته وليس
 آخر ما المتوفى ثانيا مطالبة ورثته الأول بما استدانه الثاني حال حياته والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل عليه ديون لا تأمن دفع لواحد من باب الدين بعض دينه فهل إذا
 بلغ ذلك أرباب الديون وطلبوا أن يأخذوا من الآخر ما دفعه له المدين ويقسموه بينهم
 قسمة غرماء لا يجابون لذلك حيث لم يحصل عليه حرج من المحاكم الشرعية ويفوز بالقدر
 الذي أخذه من المدين لا سيما وما ذكر صدر منه وهو في حال صحته وسلامته ولم يكن وقت
 إيفائه الدين مرضا (أجاب) نعم لا يجابون للشاركة وليس لهم معارضة الدائن المذكور
 حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا حرقاراد
 شيخ البلد أن يرسل المدين إلى الأشغال الأثيرة فقبل له أن عليه دين فقال إذا كان عليه
 شيء أدفعه فهل إذا هرب المدين لا يكون شيخ البلد مطالبا بدينه (أجاب) إذا لم يثبت
 وب الدين على شيخ البلد المذكور أنه كفيلا به شرعا لا يكون له مطالبة به وفي رد الله تبارك
 من المكفالة عن جامع الفصولين قال وفيه الذي عـلى فلان أنا أدفعه إليك أنا أسلمه أنا
 أقبضه لا يكون كفيلا ما لم يتكلم بلفظة تدل على الالتزام ثم قال لو اتى بهذه اللفاظ متعبرا
 لا يصير كفيلا ولو معالقا كقوله لو لم يؤد فانا أؤدى فانا دفع يصير كفيلا انتهى وقدر حوا
 أيضا بعدم صحة المكفالة مع جهالة المكفول له كما هنا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 شركاء اشتروا بقرتهم من رجل بثمن معلوم للاحتياج اليها في أشغال الشر كقومات
 المباشرة لشراء البقرة قبل دفع الثمن عن واد ثمن أن يبيع البقرة طلب الثمن من باقي
 الشركاء فدفعوه له بعد أن صدقوا له عليه فبعد ذلك أراد الشركاء المصدقون له على
 الثمن المذكور الرجوع عليه وأخذ منه متعللين بأن الميت عليه ديون وأن وارث الميت
 يطلب منه الثمن لسكون المباشر للشراء هو مورثه وأنه هو المطالب به فهل لا يكون لهم
 ذلك والحال هذه (أجاب) حيث دفع باقي الشركاء الثمن الذي هو دين عليه هم وعلى
 شركائهم المباشر لعقد الشراء لا يكون لهم استرداده من البايع والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل له دين على آخر فبجته هنده على دينه فباعه رجل آخر وقال له إن لي على المدين
 المذكور دينًا فلا تطلقه حتى استوفى منه ديني ثم فر الرجل المدين هاربًا من السجن فحضر
 وب الدين الآخر المذكور مطالب الدائن الأول المذكور بمبلغ دينه أو بالرجل الذي
 كان به سجونا عنده المذكور فهل يلزم الدائن الأول المذكور دفع مبلغ الدين المرقوم
 للدائن الثاني المذكور أو حضوره لرجل المذكور (أجاب) لا يلزم الدائن الأول
 أحضار المدين المذكور ولا دفع ما عليه من الدين حيث لم يتحقق عليه كفالة شرعية
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نحو الأربعة عشر فدانا طينًا معلومة بالحدود
 واجهة أبد لها فيه واربعة فداين لرجل آخر برضا كل منهما على وجه الملكية لكل
 فيما صار له وشرط صاحب الأربعة عشر فدانا على نفسه أن يدفع بدلًا عن الرجل

الاخر خارج تلك الاطيان اه في الاربعة عشر قد انا تبرعنا ثم بعد مضي مدة مات الرجل
المشارط على نفسه الشرط المذكور عن ورثة شرعية فهل لا يلزم ورثته الوفاة بهذا
الشرط (اجاب) لا يلزم الوارث بدفع شيء من ماله تبرعا عن الغير وان التزم المورث ذلك
والله تعالى اعلم (سـ مثل) في رجل له دين على آخرواخذ عليه ضمانه فغاب المدين
وطالب صاحب الدين الضامن به فطلب الضامن ابن المدين وأراد ان يلزمه بدين ابيه
فوجدته فقير افادعي على آخرا نه ضامن لابن في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الابن من
دين ابيه شيء حيث لم يكن ضامنا لابييه ولا متدينا له واذا كان كذلك لا يلزم ضامن
الابن شيء ولا يكون دين الاب عليه بل يطلب دين الاب من الضامن الاجنبي
(اجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والديكفيل بدينه ولا مطالبة على ابن المدين
بما على ابيه من الدين حيث لم تثبت كفايته به والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له ارض زراعية عليه دين بجهة الديوان فمر من الارض عنده آخروا امره بدفع
ما عليه من الدين ودفعه عنه باذنه فهل اذا اخذت منه الارض بجهة الديوان يكون
لغيره الرجوع بما امره بدفعه حيث كان معترفه وثبت الداع باذنه (اجاب) من قام
عن غيره بواجب بامر رجوع بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق وقضاء الدين فاذا
ثبت اذن المدين بدفع الدين الشرعي يكون له الرجوع على المدين بما دفعه عنده
بالاذن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك شيئا باعه لرجل آخر بقدر معلوم بمحض
محل وبمضاه مؤجل الى وقت محدد فالمحل صار دفعه الى البائع والمؤجل كتب في
مستقره وذكريه الاجل المحدود وذكريه ايضا في ظرف المدة كل ما تحصل
يتم بقرينه ويخصم من اصل المقدر المؤجل وطلاق المؤجل الى الوقت المحدود
وحصلت الضيقة الشرعية في البيع والشراء بحضور ما ذون القاضي فهل اذا اراد
البائع قصه ببل المبلغ المؤجل قبل حلول الاجل وتعلل بأنه مسافر لا يجاب لذلك ويمنع
الى حلول الاجل واذا كان مسافرا يقيم وكيل عنه في تصديق المبلغ المؤجل (اجاب)
فمطالبته على المدين بما اجل من التمن تأجيلا لازما قبل حلول الاجل ولا عبرة بتعلل
رب الدين بالمسافر والحوال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات
بنات كل منهن في مائة زوجة وها عن ابن قاصر وحده في معيشة امه وعن ابن بالغ وترك
دارا فوضع البائع يده على الدار ومات قبل القسمة ثم وضع هم البعاط والابن القاصر يده
على الدار ومات قبل القسمة ايضا ثم وضع ابن القاصر يده على الدار ثم بلغ القاصر وطلب كل
من البنات والابن اخذ ما يخصه من تركه ابيه فنه هم ابن القاصر منه الا ان اعادهم مات
وبما به دين له ويريد اخذهم يخصه هم في نظير الدين الذي له فهل اذا لم يتعلق بتركه الاب
حين ولم يكن الاخ وصيا ولا قايما يكون دينه متعلقا بنصيبه ولكل من البنات والابن اخذ
ما يخصه بالقرينة الشرعية (اجاب) لكل من بنات المتوفى وابنه المذكور اخذ

١٤٦٦

جادی الاولى

١٢٦٦

١١

جادی الثانية

١٢٦٦

٢٧

رجب

١٢٦٦

٢٥

شعبان

١٢٦٦

١٨

ما يخصه من تركه والده ولا يلزمهم إياها ما على أخيه من الدين لا بن المذكور على فرض ثبوته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وعليه دين ولم يخلف تركه فهل تكون ديونه متعلقة بتركه فإذا لم يخلف تركه لا يلزم ورثته وفاء شيء منها وليس لرب الدين مطالبتهم بها والحال هذه (أجاب) يتعلق الدين بتركه الميت بحيث لا تركه لا يكون لرب الدين مطالبة الورثة بشيء منه والحال هذه بدون كفالة صحبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أخ تاجر منفرد عنه في معيشة وحده من مدة ثلاثين سنة وز يادة غاب عن بلد فادعى أناس تجار بان لهم عليه ديناً ويريدون مطالبة الأخ بحضور أخيه أو بأداء دينه فهل إذا لم يكن الأخ ضامناً ولا كفيلًا لأخيه لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متصرف على أخوته مدة ثم اقتسموا وادعى أنه تدين ديوناً وصرفها في مصالحهم وغرضه بذلك توزيع الديون على الجميع ولا يئنه له على ما أذاعه فهل لأخيه بدعواه والحال هذه (أجاب) ليس لأرباب الدين مطالبة الأخوة بما استدانه الأخ المذكور على فرض تحقق الاستدانة وليس للأخ الزامهم بما يدعي بدون إثبات ما يقتضيه بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وعن زوجته وبنتين فلم يترك تركه أصلاً فأرادت الزوجة أن تأخذ من الأب ثم خردا قها فهل لا تجاب لذلك حيث لم يترك شيئاً ولا يلزم الأب دفع الدين الذي على الابن بدون وجه شرعي (أجاب) لا يلزم الأب بدفع دين ابنه بدون كفالة عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة اشتراها منه شيخ ببلده بثمن معلوم قدره مائتان وعشرون ريالاً في ذمته بمحضرة يئنه شريفة ثم بعد ذلك اشترى منه نصف جاموسة أخرى بثمن معلوم في ذمته أيضاً بمحضرة يئنه ثم مات قبل دفعه الثمن عن ابن بالغ فأراد البائع مطالبة الابن بالثمن فأدعى بأن والده دفع عنه مائتين وخمسين قرشاً في ورده من أصل ما عليه فهل إذا تحقق ذلك يكون للبائع الرجوع بما بقي ثمن مبيعته في تركه المذكور حيث كان هناك يئنه أنه يهدى بذلك بعد حلفه اليمين الشرعية أن كان ما دفعه عنه بأمره والأب لا يحسب من الثمن ولا يرجع وادعى بمادفعه المورث عن البائع بدون أمره (أجاب) للبائع الرجوع في تركه المشتري بما بقي له من ثمن المبيع إن كان ما دفعه عنه بأمره لوقوع المقاصة بقدره والاطالب بكامله ولا رجوع للوارث بمادفعه مورثه من الدين بدون أمر المدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر فضمنه به رجل آخر فهرب المدين فطلب صاحب الدين الضامن بما على المدين على حكم الضمان فأراد الضامن أن يلزم الدين لولد المدين فوجدته معسر فأدعى على رجل آخر أنه ضامن لوالده في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الولد شيء عن والده حيث لم يكن ضامناً له ولا متكبلاً به وإذا كان كذلك لا يلزم ضامن الولد شيء ويطلب الدين من ضامن المدين أو منه إن حضر (أجاب) لا يجبر الابن المذكور على دفع ما على والده

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٣

شوال

١٢٦٦

٣

ذى القعدة

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٤

الحائب من الدين - يثلم يثبت انه كفيلا به فلا مطالبة له الى ابن المذ كورولا - الى كفيلا بشئ مما على والده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وعليه دين وترك ما يورث عنه شرطا واخذ والده جميع ماله كما الميت من الميراث فهل يلزم الاب دفع ماله على ولده الميت ولا يرث الا ما بقي بعد دفع الدين (اجاب) يتعلق الدين بترك كة المتوفى فلو لم يترك الدين بعد الاثبات الشرعي اخذ دينه من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخرا بانيب اخشاب بثلثين معلوم حال وصار البايع يطالب المشتري بالثلثين المحال فساطله سيقثم كذب المشتري على نفسه وثيقة وشرط فيها وقت تبصره عاش الى ادفع الثمن فهل هذا التأجيل للثلثين الى هذا الاجل يكون من قبيل تأجيل الدين الى اجل مجهول ويكون باطلا ويطالب المشتري بدفع الثمن حالا (اجاب) تأجيل الثمن على الوجه المذ كورولا لا يلزم اتفاحش البهالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرامن وليها بصدق معلوم وصار يتدأين دراهم من رجل ويصرها فيها احتاجه القرح فبعتها له اراد الزوج ان يلزمه - بنصف ما تدأينه - وصره في فرجه - لكونه كان مع عمه في معيشة واحدة فهل لا يجاب لذلك حيث لم ياذن له الم فيما تدأينه وهل اذا تدأين الم وابن أخيه دراهم قبل الزواج وصرها فيها احتاجا اليه من كل وشرب يكون على كل منهما النصف فيه مع ثبوت ما تدأينه معا بالبينة الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب الرجل المذ كورولا لزامه بما تدأينه على الوجه المسطور ولرب الدين مطالبة كل منهما بما استدانه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انتقل الى رحمة الله تعالى عن ابن ابن وعليه ديون ولم يترك شيئا فهل ليس لار باب الديون مطالبة ابن الابن بالديون التي على جده حيث لم يترك له شيئا (اجاب) تتعلق ديون الميت بعد ثبوتها بترك كته فاذا لم يكن له تركة لا يجبر الوارث على ايفائها من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في ذ كورقصر مات والدهم وترك نصف ساقية فوضع يده عليه رجل شيخ بالذ وشوكة مددة طويلا قبل بلوغهم وبعد ولما زالت الشوكة منه طاب وامنه نزع يده عن نصف الساقية المذ كورة فاني متعللا بانه دفع عنهم الى الديوان ألف قرش وقال لا ارفع يدي حتى يدفعوا الى القدر المذ كورقصر لا يمكن من ذلك حيث كان الدفع بغير انفسهم وترفع يده عن نصف الساقية واذا قلتم برفع يده فهل تلزمه اجرة المثل واذا اختلف عدتها او شيئا منها بالادارة فهل يلزمه قيمة ما تلفه (اجاب) ان كان شيخ البلد المذ كورقصر باصل الملك في نصف الساقية للدين يؤثر برفع يده عنها او ماله دفعه من الدين عنهم لا يرجع به عليه ما اذا لم يثبت ان الدفع كان باذنه بعد البلوغ واذا من له الولاية عليهم قبله وعليه ضمه ان ما تلفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته مات عنها وله ولد من غيرهما فادعى الولد المذ كور على زوجة أبيه بدراهم من غير هدايتها اخذتها من التركة خفية بدون حق ير يد بذلك تزعمها من ارث أبيه وقد طلب منها ومن والدها الدراهم

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٣٠

في الحجة

١٢٦٦

٢٧

محرم

١٢٦٧

١

فأذكر انهم به - ماذات أ - ضرر الرد والدماء ايحبر هاء - لي فوات خقهما من الميراث في نظير
 الدراهم المدعي بها فابت وخالفت والدماء فاتفق هو ووالدها على كتب ورقة باربعة
 ا كياس عليها صلح في مقابلة الدراهم المذكورة وذلك بغير اذنها ثم توفي والدها عن
 زوجته - فادعت زوجة أبيها بان والدها دفع هذا الاربعة الا كياس وتر يد بذلك منعها
 من ميراث أبيها وتقيم على دفع الاربعة الا كياس بينة فهل لا تمنع من ميراث أبيها ولا
 شيء من الدراهم المدعي بها عليها (أجاب) لا وجه لمنع المرأة المذكورة من ميراث أبيها
 ولا تجبر على دفع بدل الصلح الذي دفعه هو والدها من الميراث اذنها واجازتها والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له عقار ببلده انتقل منه الى بلدة أخرى وباع ذلك العقار لرجل من
 اهل بلده ووضع المشتري يده عليه واستمر الرجل البائع بالبلدة التي انتقل اليها مدة
 نحو خمس عشرة سنة حتى مات فادعي شيخ ببلده ان عليه ديناً للديوان دفعه عنه ويريد
 نقض البيع واستلامه على العقار في مقابلة الدين فهل تصرفه هذا ماض ولا يصح
 المدعي لنقض البيع وهل اذا لم يثبت اذنه له في دفع الدين عنه يكون متبرطاً (أجاب)
 ليس لشيخ البلد المذكور نقض البيع الصادر من المالك حال صحته ويمنع من معارضة
 المشتري ولا رجوع له في تركه البائع بما دفعه عنه من الدين بدون الاذن على فرض
 ثبوت الدين والدفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث
 عنه شراً من دار وتخييل وعليه ديون ثابتة لا ربا بها فهل اذا استغرقت الديون التركة
 وزادت وأراد ان يار باب الدين ما يورثه بالزاد لا يجابون لذلك بل يتعلق الدين بعين
 التركة (أجاب) يتعلق الدين بالثابت بتركة المدين ولا يجبر الوارث على ايفاء ما على
 مورثه من الدين من مال نفسه والله تعالى (سئل) في رجل له ابنان في عائلته مات
 أحدهما عن أبيه وزوجه ولم يترك تركه أصلاً فترجح الابن الآخر زوجة أخيه الميت
 فكث معهما مدة الى ان مات الرجل عن ابنه الآخر فادعت زوجة الابن الميت ان تلزم
 زوجها الابن الآخر بسدادها الذي كان بذمة أخيه الميت فهل لا تجب لذلك وليس
 لها مطالبة بشيء من دين أخيه المذكور حيث لم يترك تركه أصلاً (أجاب) لا يجبر الاخ على
 دفع مهر زوجة أخيه من مال نفسه بدون كفالة عنه به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 عليه دين ثمن بضاعة وبه كفيل وحدث دين آخر من ثمن بضاعة ايضا فادفع جابنا بما عليه
 من اصل الدين وقال المدين الذي دفعته من اصل الدين القديم الذي كفاني به الكفيل
 المذكور ورب الدين يقول انه من المحسوف ولا يدينه لواحد بذلك فهل يكون القول في
 ذلك للمدين يمينه لانه اعرف بقصد (أجاب) القول قول الدافع يمينه لانه المالك
 وهو ادري بجهة التعليل كما في تنقيح المحامدية عن الاشياء وفيه قال يبري زاده القول
 للمالك في جهة التعليل اي فالقول قول الدافع بأي جهة دفع فيسقط ذلك من ذمته كما في
 المحامدية الا فها اذا كان عليه امر من متاع والف كفالة فجاء بالف يؤديه من كفالة
 وبأي الطالب الاخذ لانهما الطالب ذلك ويقع القبض عنهما وان قبض ولم يقل شيئاً

١٢٦٧

١٢٦٧

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٢٠

ربيع الثاني

١٢٦٧

١٩

فالمؤدى ان يجعل المقبول من عن ابيه ما شاء لان له في التعيين فائدة فيعتبر تعيينه
تحصيل الفائدة كذا في شرح الزبادات ولم يترخص لما فيه القول للمدين قال في شرح
الطحاوى الاختلاف متى وقع بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين او في صفته او
في جنسه فالقول قول من عليه الدين مع يمينه اه وفي البرازية قال له المستاجر
دفعته عن الدين وقال الاخر عن الاجرة فالقول قول الدافع لانه اعلم بمهمة الدفع اه
وفيما من الثاني حذر من النكاح من نوع المهرمانه به فرضت النكحة عليه وعليه
مهر رفاعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوه من الديون
وادى شيئا ثم ادعى انه من وجه كذا لانه المملك فكان ادعى بجهة التملك
اه واجاب قارى الهداية بانه اذا عين المدين احد الديون ان كان في تعيينه فائدة بان
كان احدهم ابرهن او يكفىل والاخر لا او احدهما قرض والاخر من مبيع صح
التعيين وان كان جنسا واحدا لا يصح التعيين انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
أخذت من آخر قدر معلوما من الدراهم ودفعت له رهنها على ذلك واجلت للدراهم الى
اجل معلوم ثم ماتت المرأة وحدها لالدين فهل يكون لرب الدراهم طلبها من تركها
وعليه رد الرهن لو ارثها (اجاب) لرب الدين بعد حلوله بموت المديونة المطالبة بدينه
من تركها وتسليم الرهن لو ارثها والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال مما مضمونه
لن المرحوم محمد الفا خلقا خلف تركه وعليه ديون لاهل البلد وكان اختلس مالا من
الديون فهل يقدم الاختلاس الذي اخذه من الديون او يقدم اهل الدين اوية سم
عليه ما قسمه القرماء (اجاب) تتعلق الديون بعد ثبوتها شرعا بتركة المتوفى ويقدم
دين العصة على دين المرض ان جهل سببه والافسيان فتوزع تركة المتوفى المذكور
على جميع غرمائه حيث لم تفترس بكتبت بها وكانت كليهما متساوية ولا يقدم دين
الاختلاس على غيره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رهنبت اشياء معلومة عند امرأة
فجرت على مبلغ خمسة مائة واربعة وستين قرشا او اربعة مائة على دفع قدر معلوم من الدراهم
وبالحال اجل ذلك ثم بعد مدة دفعت الراهنة لها ٤٠٠ قرشا في نظير الربح وأرادت بعد ذلك
اخذ الاشياء المرهونة ودفع المبلغ الاصل فادعت المرهونة ان بعض الاشياء ضاع فهل
لا يلزم الراهنة المبلغ المرقوم على قبول الربح بناء على ان ذلك ربما يكون الذي هلك
من الاشياء المرهونة منه - موثا بالقيمة (اجاب) مادفع من الربح في نظير الدين بحسب
من اصل الدين ولو انقضى الرهن عند المرتهن قدرا او وصفا يسقط من الدين بقدره والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته من مال نفسه فصار ينفق عليه وعلى زوجته
من مال نفسه ايضا ثم توفي الولد عن ابيه وزوجته وولدت له شيئا سوى ملبوسه فهل
لا يلزم الابن من صداق زوجته اذا طأ ابنته به ويحتص اداء ما عليه بهن ملبوسه فقط
(اجاب) نعم لا يلزم الابن من صداق زوجته ابنته حيث لم يكن كفيلا به والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوما من الرابلات ابي طاعة في زمن كان

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

شعبان
٢٤

١٢٦٧

رمضان
٢

الريال بتسعة قروش أو أقل رهنا على قطعة أرض زراعية ثم بعد مدة من السنين مات
كل من الراهن والمرتهن عن وادث فأراد وادث الراهن أخذ الارض وان يدفع الوادث
المرتهن دراهم الرهن ويحاسبه على قيمة الريال أي طاقه باقل من التسعة قروش زمن
اقتراضه فهل لا يجاب لذلك ويجوز وادث الراهن على دفع بدل ما قبضه مورثه من
الريالات أي طاقه بعينها ولو زادت إلا أن عن زمن ما قبضه ما منه مورثه (اجاب)
الواجب دفع مثل الدين فلوارث رب الدين المذكور أخذ مثل مال مورثه من الدين
بعد ثبوته على المدين بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ
في معيشة وحده وعن بنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون فهل والحال
هذه يتعلق الدين بعين التركة وإذا أراد ارباب الدين مطالبة الابن بها لا يجابون لذلك
بدون كفالة شرعية ويكون للابن المذكور اخذ نصيبه من تركة والده بالقرينة
الشرعية بعد وفاة الدين (اجاب) يتعلق الدين بتركه الميت ولا يجبر الوارث على دفعه
من مال نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها عليه دين من
صداق وغيره قدره تسعمائة وخمسون ريال المعاملة قترافا على نائب الشرع بالناحية
وما البتة بالمبلغ المذكور فباعها خمسة قراريط ارضابا بجارها مع قيراط في ساقية
فاشترت ما ذكر منه بالمبلغ المذكور وبعد الشراء واسقلا ثمارا على المبيع باعتل لرجل
آخر بمبلغ قدره تسعمائة قروش وتريد ان تطالب بطلانها ياتي في الثمن الذي اشترت به منه
ولم ترد فيخ البيع فهل والحال هذه لا تجاب لذلك وتنع من مطالبة شرعا (اجاب) نعم
لا تجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن اخذ في النظام
فسذهب وراءه فمات في غير بنيه ثم خلع الابن من النظام ورجع الى بلد ابيه فوجد
امراة واضعة يدها على فخيل ابيه مدعية ان شيخ قريتها الذي مات كان اخذ منها ستة
آلاف فضة وامرها بوضع يدها على فخيل الثغاب المذكور الذي هو الاب الميت وتريد
اخذ ذلك من ابنه المذكور فهل اذا لم يثبت لها على الميت دين بوجه شرعي لا يلزم الابن
وفاؤه وله محاسبة المرأة المذكورة على ما استغلته من الثمن بغير وجه شرعي (اجاب) تؤمر
المرأة المذكورة بتسليم الفخيل لو ادت مالها كما حيث اعترفت بالملك للورث ولا يجبر الوارث
على دفع ما ادعت تسليح شيخ البلد على الوجه المذكور ولو ادت محاسبتها على ما استهلكته
من الثمن حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان اجيرا عند آخر كل شهر
بخمسة واربعين قرشا فاجتمع لذلك الرجل مبلغ قدره مائتان وتسعة وسبعون قرشا
فطلب الاجير المبلغ المذكور فادعى المستاجر على الاجير ان ابنه اهلك له حمارة وامتنع
من دفع المبلغ لذلك فهل على فرض ثبوت الجناية من ولد الاجير على حمارة المستاجر
لا يكون الضمان على الاب ولا يقطع من بدل الاجارة وانما يكون الضمان في مال الولدان
كان له مال والا ينتظر الى الميسرة ولا يجبر اخذ ما عند المستاجر قاما ما يؤمر بدفعه اليه

١٢٦٧

٢٢

شوال

١٢٦٧

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

٢٤

(اجاب)

معلوما قرضا في بعده مدة طلبه منه المستاجر فامتنع من دفعه متعللا بأنه دفعه له رشوة
ومصلحة لاجل ان يمكنه من الحمام المذكور فهو لـ يكون للاستاجر مطالبة به واخذ منه
لا سيما وعنده بيعة تشهد على اقرار الوكيل بأنه اخذ منه المبلغ المزبور قرضا (اجاب)
على الوكيل المذكور ردها اخذه من المستاجر قرضا أو رشوة على تمكنه من الاستجار
والله تعالى اعلم (مسئل) في دجايه شتر كير في بضاعة لسكل منهما النصف مات
أحد دهما عن ورثة فباعته ورثته ما يخصه من المال المشترك للشريكين بمعلوم
مرابحة بفضرة بيعة ثم غاب الشريك المشتري مدة سنوات قبل دفع الثمن ثم حضر وادعت
الورثة اخذت في زائد عن الثمن المذكور متعللين بأنه كسب المال هذه المدة فهل ليس
لهم اخذ شئ زائد عما وقع عليه عقد البيع ويمنعون من معارضة المشتري حيث ثبت
انهم باعوا له بالوجه الشرعي (اجاب) نعم ليس للورثة مطالبة المشتري بشئ زائد عن
الثمن ويمنعون من معارضة رضىته والحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل اشترى
من ابن عمه فخيلا ووضع يده عليه ثم غاب ابن عمه البائع له فادعى شيخ بلده ابن له على
البائع الغائب ديناً ويريد رفع يده المشتري واضع اليد على الخيل حتى ياخذ يده فحصل
لا تسعدها على المشتري بذلك ولا يكون له رفع يده عن ذلك بدون وبه شرعي
حتى يحضر الغائب ويدهى عليه يدينه (اجاب) نعم لا تسع الدعوى على المشتري
بالدين والحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل عليه دين لا تحوله امكنة
يملكها فافرها عند رب الدين وبراء من ابرته لدي بيعة تشهد بذلك بعد ان اجراها
المترهن بلذن الراهن واستهلك المترهن لها وما الحكم (اجاب) نعم لا يجاب الورثة
مورثهم من أصل الدين فهل لا يجابون لذلك ولرب الدين اخذ يده كمالا ولا ميراث لهم
الا بعد استيفاء ماله من الدين من التركة فان لم يكن الا تلك الامكنة تباع لاجل الدين
ويستوفى دينه كاملا سيما والبراء من الاجرة التي قبضها المترهن حصل من الراهن
قبل وفاته حل محضته به واستهلاك المترهن لها وما الحكم (اجاب) نعم لا يجاب الورثة
لحساب ما امرأته الراهن على الوجه المذكور من الدين ولرب المطالبة يدينه والحال
هذه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه فشرع عليه
دين ثابت بالوجه الشرعي فهل اذا ثبت الدين بالوجه الشرعي يكون لرب الدين اخذه
منها ويقدم اداء الدين على الميراث شرعا حيث ثبت ما ذكر (اجاب) الدين بعد ثبوته
يرام مقدم على الميراث فله استيفاءه من التركة والحال هذه جبر على الواوثة والله
تعالى اعلم (مسئل) في رجلين لماديين معلوم القدر عند رجل ميت وخاف تركه
فمات يدايه واخيه موتة كفضل كل من ابى الميت واخيه لغرماء الميت بالدين بعد موته
فهل اذا ثبت بشهادة البيعة الشرعية ان الميت تركه تحت يده الا بوالا خ المتكفلين
بالدين لغرماء الميت المذكورين يؤمران بدفعه عن تركه لا ربا به (اجاب) يتعلق

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

٤

الدين بتركة الميت فاذا ثبت الدين على الميت بالطريق الشرعي يؤخذ من تركته ويطلب به الوارث الذي يسهل التركة وان لم يكن كفيلا به كإيه طالب المكفيل به وان لم يكن وارثا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة امرت رجلا ببيع حمارها وامرته بدفع ثمنه في دين زوجها الميت هذا فباعه ودفع الثمن لقرمها زوجها حكم امرها فهل اذا انكرت بعد ذلك وادعت الرجوع على ما هوها بما دفع على الوجه المذكور ولا تجاب لذلك ولا عبرة بانكارها مع وجود البينة الشاهدة عليها بمقتضى سندواشهاد شرعي عليها بذلك (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك حيث ثبت امرها بدفع ثمن المنزل بعد بيعه لقرمها زوجها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين كل منهما له دين على الآخر فطلب احدهما دينه من الآخر فقال احسبه بمالي عليك فامتنع فامر حاكم سياسي بدفعه فهرأعنه مؤجلا عن كل شيء وقد راعى من الدراهم فهل يكون للآخر مطالبة ايضا بما له عليه من الدين بعد ثبوته عليه بالبينة الشرعية لدى الجنا كم الشرعي ولا عبرة بامتناعه ولا يكون تقسيط الدين مانعا له من طلب دينه (اجاب) نعم يكون للرجل المذكور المطالبة بدينه بعد ثبوته شرعا وقضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين ثابت بالاقرار او بالبينة على شخص آخر ملكه وبه عليه وثيقة فوجده وبه واسقط حقه فيه واعطى وثيقة له فخص آخر غير المدين وسلطه على قبضه فهل اذا كان رب الدين بالغنا عاقلا صحيحا متعزفا بنفسه على نفسه ووجهه واسقط حقه فيه واعطى وثيقة وسلطه على قبضه فوجده فدينه متوقفا له الموهوب له يكون الحق فيه للموهوب له (اجاب) عليك الدين بمن ليس عليه الدين باطل الا في مثل مناهما اذا سلطه على قبضه فقبضه كافي للتسليم وغيره فاذا سلط الواهب الموهوب له على قبض الدين المذكور بعد ان ملكه اياه وقبضه صحيح ونمت الحصة والا فلا قال الساجاني وحينئذ يصير وكيفا في القبض عن الاثر ثم اصيل في القبض لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليم قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم نأثر صحيح لانه صار الحق للموهوب له فذلك الاستبدال واذا انكر في ذلك التصديق بالزكاة لجهل كافي الاشياء اظلمه في رد المختار والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال عمله ضروته اذا كان شخص يضبط تركته شخص آخر متوفى والتركة لا تنفي بالديون المطلوبة من الشخص المتوفى يكون هو الملزوم بتادية باقي الديون في منسب التركة ام كيف (اجاب) تتعلق الديون بتركة المتوفى فلا رابعها المطالبة بها من التركة بعد ثبوتها بالوجه الشرعي فان رقت بالديون فيها والاتى بجميع الديون قسمت التركة بينهم بالخاصة وليس على الوارث ولا من ضبطت التركة على يده ايفاء شيء من الدين ولا يلزم شيء منه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون ثابتة بالوجه الشرعي مستقرة للتركة وقسمت تركته على ارباب الديون وبعد مضي نحو ثلاث

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

سـ نين ظهر عليه دين لرجل ويريد مطالبة الاخ المذكور بدينه فهل لايجاب لذلك شرعا
ويكون له المخاصمة بدينه مع الديانة بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعى (اجاب) تنقض
القسمة بين الغرماء بظهور دين وليس للغريم تطمين الاخ حيث دفع الدين لاربابه بعد
ثبوت وامر القاضى له بالدفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا غـ ير قابل للقسمة
باع نصفه لزوجته بثمن معلوم من الدراهم اقتطعه من دين لها عليه في ذمته وذهب في
صحته لا يفتيه منها المراهقة النصف الثاني وهو في يده ثم اقبضه لها واخرج البيت عن
ملكه بموجب حجة شرعية مشهولة بنسخ قاضى القضاة بغير المهر وسـ تم كرم مقتضاها
شرعا ووضع الزوج المذكور يدها على النصف بطريق الشراء وعلى النصف الثاني
بطريق الوصاية لا يثبتها بعد موت ابينا فهل اذا ظهر دين بعد ذلك على المتوفى واراد
اصحاب الديون بيع البيت المذكور لاسـ قضاة دينهم لايجابون لذلك (اجاب) تتعلق
الديون بعد ثبوتها شرعا بترك المتوفى فليس للغرماء معارضة الزوجة المذكور حيث
ثبت البيع والمبسة على وجه الصحة واللزوم بالوجه الشرعى والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له قطعة أرض أسقط حقه فيها الرجل آخر في مقابلة دين كان بذمته له ثم
بعد مضي مدة ذهبت امرأة الى ذى شوكة وادعت على المسقط بدين وقد كانت زوجته
فاحضر ذوالشوكة المسقط لهوا كرهه الى دفع بعض الدين لتلك المرأة والآن تطالبه
بالباقى وذلك بعد ثبوت هذا الاسقاط عند القاضى وحكمه به بصفته فهل بعد ثبوت صحة
ذلك لا يلزم المسقط له شيء مما ادعت به تلك المرأة ويكون له مطالبتها بما كره على دفعه
له بحيث كان بغير وجه شرعى ويجب رد ما اخذته (اجاب) لا مطالبة
لزوجة المسقط المذكور على المسقط له بما تدعيه من الدين على زوجها والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه منها ومات الابن بعد ابيه عن امه فقط وعلى الميت
الاول دين لرجل ثابت بالبيينة الشرعية طالب به زوجة الميت بعد موته فاعترف بها له به
وطلبت منه ان تصالحه عن دينه ببعضه فامتنع ثم ماتت الزوجة بعد ذلك عن ابن قامر
ولم تقسم تركه الميت الاول الى الآن فهل اذا جعل القاضى على القاصر وصيا يكون لرب
الدين طلب دينه واخذه من تركه الميت او لا بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعى (اجاب) لرب
الدين المطالبة بدينه من تركه مدينه بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعى ويقضى له به حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين عليهما دين لرجل آخر ثابت بالبيينة الشرعية واحد
الاخوين يملك نصف فرس ونصف جاموسة فباعهما لرب الدين بثمن معلوم من الدراهم
من أصل دينه بمحضرة بيينة شرعية ثم بعد مدة طلب رب الدين باقى الدين من الاخوين
المدينين فانكر احدهما البائع للباقي اليهم وادعى انهما تحت يد رب الدين امانة فهل
والحال هذه اذا ثبت البيع في نصفي البهايم اليهم وادعى انهما تحت يد رب الدين امانة فهل
يكون صحيحا نافذا ولا عبرة بانسكاره البيع بدون وجه شرعى ويجبر كل من الاخوين

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٩

المذكورين على دفع باقى الدين له به (أجاب) يجبر كل من الاخوين المذكورين على دفع ما عليهما من الدين له به بعد ثبوته عليهما بالوجه الشرعى وحيث ثبت البيع بالبيعة العادلة لا عبرة بانكاره والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل باع آخر متزلا فى حال شدة وإطلاق تصرفه من المشتري الثمن بتمامه وكتب بذلك صك يبيع بامضاء وختم المحاكم الشرعى صرح فيه بالبيع الصحيح الا لازم المتوفرا لشروط الاركان وباعتراف البائع بقبض الثمن نقد من المشتري بتمامه فهل ليس لاحد أن يعارض المشتري بشبهة ان البائع عليه ديون وأنه لم يقبض الثمن من المشتري بل وفى به ديننا كان للمشتري على شخص آخر مقاصدة ولو فرض ذلك لا إطلاق تصرف البائع فى ثمن المبيع باعتراف المعارض به عدم الحجر على البائع بل يجب منع المعارض المذكور من المنازعة بالباطل (أجاب) ليس لغرماء المدين المذكور نقض تصرفاته الهبة اللازمة فيمنعون من معارضة من تولى المتزل والحال هذه وصرح علماء أوبان للصحيح اثنان بعض غرمائه بايقاع دينه بخلاف المريض مرض الموت حيث لا يجوز له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل عليه دين محيط بماله وله اولاد فمرا أحد بنيه ان يقضى ما عليه من الدين وياخذ بدل ما يدفعه ثلاثة ارقاء ملكك للاب فقضى الابن المذكور بعض دين أبيه ومات الاب قبل وفاء جميع الدين عن اولاد احدىهم المأمور بقضاء الدين وقد استغفرت تركته دينه فاخذ ابنه جارية من التركة فى مقابلة ما دفعه عن أبيه من الدين بعد تصديق باقى الورثة على دين الابن فباع الابن المذكور تلك الجارية بعد ان تملكها بالطريق الشرعى ثم مات ابن آخر وعليه دين فارد غرماءه أخذ ما يخصه فى ثمن الجارية متعللين بان ابن الميت له حصه فيها بالميراث ويريدون أخذ ما يخصه فى مقابلة ما عليه من الدين فهل من حيث كانت تركته الميت الاول مستغرقة بالدين لا يكون لورثته ميراث قبل وفاء الدين وليس لغرماء احدى الورثة منازعة مع غريم الميت الاول فيما اخذوه فى مقابلة دينه الثابت شرعا وما لم يحكم فى ذلك (أجاب) الدين مقدم على الميراث فاذا كان الدين محيطا بجميع التركة كما هو مذكور لا يكون لغريم احدى الورثة المتوفى بعد وفاء مورثه المطالبة بشئ من دينه فى تركته مورثه دينه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له دين على آخر معلوم القدر فرضا طلبه منه فانكره وجمده جحدا كليا وادعى بان دعواه عليه كذب ثم سافر رب الدين الى بلد غاب فيه امد اشهر وعاد فانياس فهل اذا ثبت رب الدين دعواه الدين بالبيعة الشرعية يجب لذلك ولا عبرة بانكاره له دعواه ديون وجهه شرعى ويكون له مطالبة به بعد ثبوته بالوجه الشرعى (أجاب) للدائن مطالبة دينه ويقضى له به بعد ثبوته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى ارقامات عن ابن ابن عم عاصب لا وارث له سواه وتحت يده قطعة ارض زراعية موهبة على قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة

التركة ويسوغ لابن ابن العم العاصب المطالبة بها عن هي في فتمته حيث لا وادث سواء
 (أجاب) للعاصب المذ كور المطالبة بالمورثته من الدين و يقضى له باخذ بعد ثبوته
 بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده
 المذكور والاثاث وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها وعليه دين لرجل اجني عنه
 فهل اذا ارادت الورثة دفع الدين الذي كان على مورثهم للدين فامتنع من الاخذ متعللا
 بانه لا ياخذ حقه الا من هذه الدار لا يجاب لذلك ولا تكلف الورثة بيع الدار ويحبر على
 اخذ دينه والحال هذه (أجاب) يتعلق الدين بتركة المورث وحق رب الدين في
 ما يمتها والوراث استيقا التركة فودفع الدين كما مر حوايه فلا يجاب رب الدين والحال هذه
 لبيع الدار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن بالغ وعليه دين لا آخر
 وترك تركة تقي بالدين وزيادة فهل والحال هذه اذا ثبت الدين بالبيعة الشرعية يغير
 الوارث على دفع الدين له به حيث كانت التركة تقي بالدين وزيادة (أجاب) يتعلق
 الدين بتركة المتوفاه المذ كورة فرب الدين المطالبة به في التركة بعد ثبوته بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى رجلا آخر قطعة ارض وهو ناعلى مبلغ
 معلوم من الدراهم قرضا وقدره من الريال ابي طاقه مائة وعشرون ريالا وكتب بذلك
 وثيقة بينهما والآن صاحب الارض اقتدر على ان ياخذها ويدفع ما عليه من الريالات
 المذ كورة فهل يلزمه ان يدفعها بعينها ولو زادت الا ن من زمن الرهن (أجاب) نعم
 يلزم المدين المذ كور دفع مثل ما عليه من الدين له به زادت قيمة الريالات ولا والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا آخر ائتمته في وجهه من الورثة لدى المحاكم
 بالوجه الشرعي فهل اذا كانت تركة عقارا لا قاضي يبيع ما يفي بدينه وان كان بعض
 الورثة قاصر الاوصى له حيث امتنع البالغ من وفاء الدين (أجاب) يباع العقار ولا يقام
 ما على الميت من الدين الثابت شرعا حيث لا وفاء له الا منه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن ابن ولم يترك تركة أصلا وعليه دين لبعض الناس فادار باب الديون
 مطالبة الابن بدين أبيه فهل لا يجاب لذلك حيث لم يترك الاب الميت شيئا أصلا وليس
 لادباب الديون مطالبة الابن بشيء من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ليس لادباب
 الديون مطالبة ابن المدين بما تترك عليه بدون كفاية شرعية بذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل كان في معيشة وحده وله ابن في معيشة وحده توفي ذلك الرجل ولم يترك
 شيئا الا كثيرا ولا قليلا وبعد وفاته ظهر عليه دين لا مصلحة التي كان مستحدا ما بها فهل مع
 عدم ملك التركة في شيئا وانفراد ولده عنه في المعيشة لا يطالب الولد بدين أبيه (أجاب)
 لا مطالبة على الابن بما على أبيه من الدين حيث لم يكن كغيا له ولرب الدين المطالبة به
 في تركة مدينه ان وجد له تركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
 بشفه وعن أخ وأختين أسقام وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه ديون دفعها الناس

عقبات سنة
 ٣ ١٢٦٨

٦ ١٢٦٨

٦ ١٢٦٨

١٤٣ ١٢٦٨

٢٩ ١٢٦٨

رمضان ١٠ ١٢٦٨

٢٥ ١٢٦٨

سنة

شوال

١٢٦٨

٨

ذى القعدة

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

فى الحجة

٧

فأروقه على اطينان زراعة أم يرية فهل يكون الدين حكمه حكم التركة ويقسم بين الورثة
بالقرينة الشرعية ولا يكون للاخ منع الاثام منه (اجاب) نعم لا يكون للاخ
المذكور منع باقى وورثة أخيه مما يخصهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
مات من وورثة بلغ وترك ما يورث عنه شرعا فادعى أناس بدين على تركته وأثبتوها
بالينة الشرعية والحال ان التركة لا تنق بالدين فهل اذا ادعى به ذلك رجل بدين
أثبت به بالينة الشرعية يكون له المضاد به بدينه مع أو باب الدينون فى تركة الميت
المذكور (اجاب) اذا استوت الدينون فى القوة ولم تها التركة بجميع الدينون فخاصص
الغرماء فيها والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وامرأة يملكان بيتا مشتركا بينهما
فاستأجرت المرأة حصة ثم يكها مدة معلومة بأجرة معلومة لكل سنة فى ذمتها بحضرة
بينه شرعية واستدانت من الشر يك قدر اموالها من الادراهم قرضا على ان تبسح له
حدها فهل اذا ماتت قبل البيع عن وارث يكون لشر يكها المذكور الرجوع بدينه
على تركتها بعد ثبوته بالينة الشرعية لدى الحاكم الشرعى (اجاب) للشر يك المذكور
المطالبة بدينه فى تركة المرأة بعد ثبوته بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى
رجل اشترى من آخر بضاعة فبسته وضمه فخره ضمان ضرور بالثمن بموجب سند ثم ان
المضمون اشترى من يائمه هذا بضاعة فبسته أيضا بدين ضمانه من الضامن المذكور ثم
لن المشتري هذا دفع للبائع ثمن ما اشتراه منه فبسته بدين ضمانه وزاد ادراهم حسبته له
من ثمن البضاعة المضمون فما فهل اذا ادعى الضامن المذكور ان المدفوع جميعه من
التسديد الذى ضمنه فيه وانه صار خالصا من الضمانة لا يعمل بقوله هذا والقول للبائع فى
ان الذى قبضه من الدين الغير المضمون فيه (اجاب) اذا كان على مضمون دينان
وباحدهما كفىل يوقع المدين قدر اموال الدين فان هبته انصرف الى ما عينه اليه كما هنا
وان لم يعين يكون القول بقوله فى التعيين والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى عن
اولاد قصر وزوجه وله دين عند نصراني بمو جب سند وبيته ترقب له ذلك فى ذمته قبل
وفاته بخوار بعة اشهر ثم مات النصراني قبل وفاة الدين وتعطلت تركته فخرج من
عشرة سنة وورثة كل من الدائن والمدين كانت قصر الا وصى لهم ثم لما بلغوا الا ان اراد
ورثة رب الدين طلب ما لهم من ورثة المدين بعد تلك المدة فهل والحال هذه تسمع دعواهم
بذلك حيث كان ميراثا ولم يوجد من مورثهم ما يوجب عدم سماع دعواهم ويكون لهم
أخذ الدين من تركة المدين بعد ثبوته (اجاب) نعم يكون لورثة رب الدين استيفاء
ما لمورثهم من الدين المذكور من تركة المدين بعد ثبوته بالوجه الشرعى والحال هذه
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له على آخر مبلغ من الدينون فخر بها
سند على المديون وبعده مدة قليلة وهب رب الدين المبلغ المطلوب من المديون واعطى له
السند المحرر عليه وصار يقر بيقينه ومن بعده مدة مستطيلة فهو خمس عشرة سنة او اكثر

ادعى رب الدين المذكور انه صار رهبة الدين المذكور من الموهوب له في مدة اقتداره
والآن صار عديم الاقتدار ويريد الرجوع على الموهوب له بالقدر الذي صار رهبة له فهل
اذا وهب رب الدين في زمن اقتداره وصار بعد ذلك عديم الاقتدار لا يكون له الرجوع
في الموهوب (اجاب) هبة الدين عن عليه الدين تتم من غير قبول فلار جوع للواهب
المذكور على مدينه فيما وهبه له من الدين على الوجه المصور ولا عبرة بما تعلل به والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وعن زوجة وعليه دين ولم يترك تركه اصلا
فاراد رب الدين ان يلزم الابنين بالدين فهل لا يجاب لذلك وليس لرب الدين مطالبة
الابنين بشئ من الدين حيث لم يترك الميت شيئا اصلا (اجاب) لا يلزم ابنا المتوفى بما
ترتب على ابيه ما يدون كغالبه شرعية بل يتعلق الدين بتركته ان كانت والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل غائب له دين على آخر من مدته عشرة سنة بموجب وثيقة بذلك مات
المدين في غيبة رب الدين فهل اذا حضر رب الدين الآن او وكيله واثبت الدين بالوجه
الشرعي ومطلبه من تركه المدين يجاب لذلك ويكون له اخذه واستيفاه (اجاب) لا يجمع
الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجوده مذكور شرعي ومنه غيبة
المدعى مسافة البصر في المدة فاذا حضر بعدها او وكيله واثبت دعواه في وجه وارث
المدين بالوجه الشرعي والحال هذه يفتى له به حيث لا مانع والا فلا والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل قحط يده قطعة ارض زراعة رهنه على قدر معلوم من الريالات
الفرانسه ثم بعد مدة من السنين اراد وارث الراهن اخذ الارض من وارث المرتن
ويدفع له بدل الفرانسه فقولوا بسعريها يوم قبضها من المرتن لسكونها زادت الا ان حق
وقت قبضها بكثير فهل لا يجاب وارث الراهن لذلك ويجبر على دفع مثل الفرانسه بعينها
ولو زادت عن اصلها يوم قبضها من المرتن (اجاب) لورثة الدائن المطالبة بمثل بدل
الدين ولا يجبر الوارث على اخذ قيمة بدله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
وعن بنت من غيرها وله حصة في بيت وعليه دين مستغرق فهل لبنت المتوفى ان تبسح
من حصتها وتب لزوجة ابيها قبل قضاء دين المتوفى والا (اجاب) الدين مقدم على الميراث
فبيد من التركة بعد التجهيز بايضا ما على المتوفى من الدين الثابت شرعا وللورثة
استبقاؤها اداء الدين من مالهم فان حصل ذلك نفذ هذا التصرف حيث لا مانع والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك متاعا وهي في بيت زوجها تعدي عليه اذ وشوكة
واخذ منها بالا كراه وباعه لرجل آخر بجن معلوم وادعى انه خصمه في ورده زوجها بغير
حضوره وبغير اذنه والحال ان الزوج المذكور لم يكن عليه دين ولا مطالبة لجهة الديوان
ولا غيره ثم ماتت الزوجة عن زوجها او عن ورثة فهل اذا ارادت الورثة مطالبة الزوج بجن
المتاع المذكور لا تجاب لذلك (اجاب) لا مطالبة للورثة الزوجة بجن المتاع المذكور
على الزوج والحال هذه يدون وجه شرعي ولهم المطالبة بانصابتهم من تعدي على متاع

١٢٦٨

١٤

١٢٦٩

محرم

١٩

١٢٦٩

صفر

٢٣

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

ربيع الثاني

١٥

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٣٠

جادی الاولی

١٢٦٩

٢٩

جادی الثانية

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٦

رجب

١٢٦٩

١

١٢٦٩

٤

مورثتهم واستبدلهم بعد ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعي وقدره خمسة عشر كيداً استلم رب الدين منها ثلاثة
عشر كيداً لمعاقبة قرضه بقي لبق في ذمة المدين تسعمائة قرض وذلك بصلح صحيح ثابت
بالوجه الشرعي فهل لذاترافه العادي القاضي يكون لرب الدين المطالبة بما بقي له في ذمة
المدين حيث ثبتت ماذكر بالوجه الشرعي ولا يلزم التسديح بأصل المبلغ (أجاب) لرب
الدين مطالبة بمدينه بما بقي له من الدين بعد ثبوت بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل ثبت عليه دين لا آخر وجب عليه الحاکم الشرعي أكثر من عشرين
يوماً واستحقاق أصاره أطلقه ومضى بعد ذلك ثلاث وعشرون سنة وهو معسر فأراد
صاحب الدين أن يلزم ولد المدين بدين أبيه فهل لا يلزم الولد دين أبيه حيث لم يكن
ضامناً له (أجاب) نعم لا يلزم الابن بدين أبيه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل أقرض آخر قدراً معلوماً من الدراهم وجهه عليه أن يدفع له كل شهر قدراً معلوماً
وكتب بذلك وثيقة ثم أراد صاحب القرض أن أخذ دراهمه حالاً فهل يجب لذلك ويهيب
المستقرض على الدفع ولا يلزم تأجيل القرض (أجاب) نعم لا يلزم تأجيل القرض ولرب
المطالبة حالاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ في معيشة أبيه معسر له
في الأكتساب ولم يكن للابن مال مخصوص به فهل إذا تزوج الابن المذکور امرأة بغير
أذنه ثم مات الابن المذکور ولم يدفع للزوجة المذکور شيئاً من المهر ولم يدخل بها
لا يكون الأب ملزوماً بمهر زوجته ابنة المذکور حيث لم يكن لابنه مال مخصوص به ولم
يكمل به الأب (أجاب) لا مطالبة للزوجة على أبي زوجها بمهرها والحال هذه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دراهم لا آخر فرضا قال له رب الدراهم أعطني بها قمع
قدانين فكذب له وثيقة بأنه يعطيه قمع قدانين في الخوض القلافي ووعده بذلك ولم
يصدر منه بيع ولا صيغة بيع ولم يعين ماله بجوارفلان فبعد ذلك حضر رب الدين
وطالبه من المدين ونزل له عن أخذ القمع نزولاً شرعياً بحضرة بيعة فدفع المدين بعض
الدين بالمجلس ووعده بالبعض الآخر ثم بعد مدة حضر له ما بقي من الدين فامتنع من
أخذه ويريد أن يطالبه بالزوج الذي وعده به فهل والحال هذه لا يجب له التسول ليس له
مطالبة المدين بشئ من ذلك سوى ما بقي من الدين (أجاب) نعم لا يجب رب الدين لذلك
والحال هذه وله مطالبة مدينه بما بقي دينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
وارث وتوفيت تركته لا تقي بدين عليه فاستولى أرباب الديون على التركة ولم تف بها
فأرادوا الرجوع على الخوارث بما بقي من الديون فهل لا يجب لهم التسول ليس لهم مطالبة
الخوارث بشئ مما بقي من الديون حيث لم يكن ضامناً لمورثه (أجاب) يتعلق الدين
بتركة المدين بعد وفاته ولا يصير وارثه على إيفاء دين مورثه من ماله بدون كفالة شرعية
حيث لم يخن شيئاً من التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر له حاصل موضوع
فيه بضاعة حصل له مرض وأمر ولده الخارج عن معيشة ولده في معيشة وحده أن يفتح

محملة و يبيع ويقبض الثمن وصار كما يلزم لو والده شيء من الدراهم المتحصلة من حق بضاعته يرسل ياخذها من ابنه أو ياره بقتضاه دين عليه فيقضي به الابن حتى قام الابن من مرضه واستلم محله وحاسب ولده وتخلص منه واقرب باستلامه محله وأنه لم يكن له قبل ابنه شيء وذلك على يد البيئته ثم بعد ذلك مات الابن وترك ما يورث عنه شرعا وترك ديونا عليه فإزاء الديانة يطالبون الابن بديونهم متعللين بأنه في حال حياة والده اعطى لهم بعض دراهم من ديونهم وكان يبيع ويشترى في محل والده فهل اذا ثبت ان الابن استلم محله في حال حياته واقربانه لم يكن له قبل ابنه شيء وكانت التركة لا تفي بديون ابيه لا يطالب الابن بما زاد على التركة من الديون سيما والولد المذكور في معيشة وحده (اجاب) فتعلق الديون بعد ثبوتهما بتركة المتوفى ولا يجبر الابن على ايفاء دين ابيه من ماله بدون كفاية شرعية بذلك الدين حال حياة الابن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعي حمل خيل في عقله وصار في حالة لا يفي ما يقول وعهد عليه ذلك بين الناس فهل اذا افاق من ذلك يكون له اخذ دينه من المدين بالوجه الشرعي اذا تحقق ما ذكر واذا امتنع المدين من دفعه له متعللا بان الدائن وكل رجلا في الصلح حال اختلال عقله وصالحه لا يعتبر ذلك يؤثر بدفع الدين لربه والحال ما ذكر (اجاب) لا يصح توكيل المجهنون الذي زال عقله بالسكينة وعلى مدينه دفع الدين له اذا افاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بربري يملك مكانا في بلاد يمجو اربابهم له بناء وجدده من ماله وكان ابن العم اقربضه بعض دراهم دفعها في اجرة البناء لكونه متزوجا بنته ثم بعد مدة طلق الزوج بنت ابن العم فاراد ابوها ان ياخذ منه البيت متعللا بأنه اقربضه الدراهم التي دفعها في اجرة البناء فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس له مطالبة المالك بشيء سوى الدراهم التي اقربضه ماله (اجاب) ليس لابن العم اخذ المكان من مال كنه بمجرد تعلقه بما ذكر ويلزم المدين بدفع ما يدينه من الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة ارض أمير به عند آخر واخذ منه مبلغا معلوما من الدراهم ثم بعد ذلك ظهر ان المستحق للارض غير الراهن فهل اذا أسقط مستحق الارض حقه منها باختياره للراهن يكون له الرجوع بما دفعه للراهن سيما والراهن اقربان الحق في الارض المذكورة للاسقط المذكور (اجاب) لرب الدين المطالبة بدينه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد قصر وترك اشجارا ثم من برتقان وغيره وبها ثم وغديره فاستولى عم القصر على متروكات ابيهم بدون ولادة شرعية لامن الميت ولامن القاضي وصار ياخذ ثمن الاشجار ويستهلك في مصالحه فلا نبلغ القصر وارادوا حوزة متروكات ابيهم موالاة قتيلا ما ينفاد فيهم انه تدين ديننا وصرف في ابيهم موهبة على متروكات ابيهم فهل والحال هذه لا يلزمهم من الدين شيء ولهم محاسبته على ما استهلكه من ثمن اشجارهم موهبة متروكات ابيهم المذكورة (اجاب) للقصر بعض

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١٧

شوال

١٢٦٩

١١

ذى القعدة

١٢٦٩

٢٤

ذى الحجة

١٢٦٩

١٨

بلوغهم - م ورشدهم اخذ ما يخصهم من تركه مورثهم ويؤثر المذ كوروا الحال هذه
 بتسليم ذلك لهم ويدفع بدل ما استهلكه في شؤون نفسه من مالهم لمم والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل وابنه عليهما دين لرجل ضمن كل منهما صاحبه لرب المال ضمان مكرم
 ثم مات الاب وترك ميتا وكافاهل يباعان لوفاء ما عليهما من الدين اصاله وكفالة ويقدم
 ذلك على الميراث (اجاب) يؤخذ ما لزم المتوفى المذ كور من الدين اصاله وكفالة من جميع
 تركته وبعدم ذلك على الميراث وليس لاحد الورثة اخذ شئ منها الا بعد وفاء ما لزمه من
 الدين المذ كور فان كانت التركة مستغرقة بالدين باعها القاضي ووفى منها الدين والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة لمسا دين على رجل استدانه منها من مدة سنة بموجب
 وثيقة بيد هاشم ولدت بختمة ثابثة المضمون بالبينة الشرعية فهل اذا مات المدين عن
 وارث وترك تركته وضبطت يكون للمرأة الرجوع بيديها على التركة بعد ثبوتها بالوجه
 الاثري واذا عمل متعلد بان الختم الذي في الوثيقة لا يضاها الختم الذي وجد بعزله
 في مكره وكنه لا بهر به - هذا التعلل حيث كان هناك بينة تشهد بالدين المذ كور (اجاب)
 اذا ثبت الدين على المتوفى المذ كور بالوجه الاثري يقضى به لزمه حيث لا مانع ولا عبرة
 به - هذا التعلل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقيم ببلدة اخذ من بعض اعيان تلك
 البلدة دراهم على ان يجزفها فلما علم به بعض اصحاب ذلك الرجل الذي هو من اعيان
 تلك البلدة انه اعطى ذلك الرجل تلك الدراهم اعطاه دراهم كذلك للتجارة فلما
 تكاملت تلك الدراهم في يد ذلك الرجل وباتت مبلغا فربهاها ربا فهل اذا حضر ذلك
 البعض وطلب حقه من بعض اعيان البلدة يجاب لذلك او لا يلزمه شئ حيث لم يكن
 ضامنا له ولا هو من بلده ولا من قبيلته ولا من اتباعه (اجاب) لا يطالب الشخص بما
 لزم غيره بلا موجب لذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كان لمسا دين عند
 زوجها من ثمن ماع غمرا كب وغيره - حضرت جهمان المسلمين فيهم رجل وكيل عنها
 فساها الوكيل عن استيفاء دينها من زوجها فاقرت بانه وصلها دينها وصددت على
 براءة ذمتها منه وانه لم يكن لها قبل زوجها حق لامن دين ولا عين ولا غير ذلك وحصل
 بينهما التخالص والابراء العام وكتب في شان ذلك اشهاد شرعي مشمول بيمينها وختم
 وكيلها وشهد عليه بذلك الحاضر ون ووضعوها ايضا اخذاهم واسماهم على ذلك
 فهل اذا ادعت عليه بعد ذلك بشئ مما دخل تحت الابراء العام لا تسمع دعواها (اجاب)
 لا تسمع الدعوى به - الابراء العام لا يوجب حادث بعده حيث وقع الابراء مستوفيا شرائط
 الصحة عن طوع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده كور او انا وترك
 ما يورث عنه شرعا فهل اذا ظهرت ديون بعد موته تتعلق بالتركة ويكون لارباب الديون
 اخذها من التركة بعد ثبوتها شرعا ولو تقدم على الارث وما فضل بعد الدين يقسم على
 الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركته بعد ثبوتها بالوجه

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١٦

صفر

صفر	سنة
١٦	١٢٧٠
رجع الاول	٤
١٢	١٢٧٠
ربيع الثاني	٨
٢٦	١٢٧٠

المشركي و يقدم الدين على الميراث والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل قاتل لا حرا شهيدا
على بان لقلان هذا على كذا من الدراهم وقد كرهه رامة لوما فهو ل اذا شـ وهذا كذا الشاهد
عليه بعدموته تقبل شهادته ويقضى بها شرعا حيث كانت موافقة لشرع المدي
ولرب الدين الرجوع بدينه على تركه المدين بعدم ثبوته بالطريق الشرعي (اجاب)
الحا ثبت الدائن دينه على وروثة الميت او وصيه بالوجه الشرعي يكون له المطالبة به من
التركة حيث لا مانع وشهادة القرض كالمسلم مالم ينضم اليها شهادة آخر والله تعالى اعلم
(مسئل) في رجل رهن قطعة ارض عند رجل آخر على صنف معلوم من القراض
وقبضه وقبض المرتن الارض ثم بعد مدة اراد كل الرجوع على الآخر فهل يكون للمرتن
اخذ مثل فرائسته ولو اذات في المعاملة ولا يجاب المرتن ان يبدلها بشئ آخر (اجاب)
على المستقرض دفع مثل القرض لرب ولا عبرة بالزيادة والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل
توفي عن عقارات وهو اس وقود واطيان رهونة عنده فهل لبيته ان يرهن فيما هو دين
لا يمين على ايجاب تلك الاطيان حيث ان الديون من جملة التركة (اجاب) ان ثبت
التوفي اخذ ما يقضون في الدين المستحق لو ارثه من غير ما به بعد ثبوته بالوجه الشرعي
كما تركته والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن ورثة بالغ وقهر وترك تركة
وهله دين لجماعة آخر بن فهل تقسم تركة بين الغرماء على قدر حصصهم واذا اراد
احدهم ان يسلم الوارث بدين له على مورثه بسبب شرقة كانت بينه وبين المتوفي
فلا كراهة ولا يجاب لذلك حيث لم يكن الوارث كفيلا بالدين الذي على المورث للدين
(اجاب) دين الميت يتعلق بتركته ويقدم على الميراث ولا يجبر احد من الورثة على دفعه من
مال نفسه بدون ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل عليه دين لافان
شخصين مات ولم يترك تركة تقى بالدين بل تزيد الديون التي عليه على جميع ممتلكاته
هل اذا اراد احد المدينين استيفاء دينه من التركة المديونة بما فيه واتفق مع
الوارث على دفع دينه من التركة بتمامه بدون رضا باقي الغرماء لا يجاب لذلك بل يقسم
جميع التركة على جميع الديون بعد اثبات كل دين (اجاب) يتعلق ديون الميت بعد
ثبوتها بالوجه الشرعي بتركته فلا خلاف كانت التركة لا تقى بالدين تقسم بين الغرماء بقدر
ديونهم وليمن لاحد الغرماء والحال هذا ما سيقفاه دينه كاملا من التركة دون باقيهم
حيث كانا السكك دين الجهة والله تعالى اعلم (مسئل) من طرف امين بيت المال
امضيه مونة في امانة ادمت بعد موت زوجها بان لها طمته مبالغا معينان من الدراهم
في ترخيصه من احوال حيلته ولقرضا بذلك في محته وان ثبت ذلك بين يدي القاضي في وجهه
كامل بيت المال المنصوب وصي له على تركه المتوفى الذي توفي عن امواله اولاده المتحررين
انها وحلفت اليمن الشرعيسقو كتب لها اعلام بذلك وكان المتوفى ديون على غرمائه
فبعضتها منها قبل ان يسلم ائبلت وهو اهل المطالب ما قبضته فعدت يد فعهو بعد ذلك

أثبت دعواها على الوجه المذكور ولم تذكر إبيت المال وقت طلب المبلغ من أن لها على الميت ديناً فهل يصح النظر هناك فيه أو يعتمد على الثبوت الشرعي ولا عبرة بما صار قضي المحاكم (اجاب) إذا ثبتت المرأة دينها على الزوج بعد موته في وجه خصم شرعي وحكم القاضي لها بذلك واستوفى المحكم شرائطه الشرعية يكون لها استيفاء وهو من تركته حيث لم يثبت عليها بالوجه الشرعي ما ينافي ذلك والله تعالى أعلم (مسئل) في وراثت امرأة ادعى على أخيها بأن لها ديناً عليه من امتعة من تركها أبيها من مدة تزيد على خمس عشرة سنة فأنكر المديعي عليه ذلك والحال أن المرأة المذكورة مقيمة بالبلد ولم ينعها من الطلب مانع شرعي تلك المسئلة فهل والحال هذه لا تسمع دعواها ولا تقبل بيذنه حيث الحال المذكور (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجوده عند شرعي فإذا تحقق ما يوجب عدم سماع دعوى المورث لا تسمع دعوى وارثه إذا ثبتت في حق المورث ثبتت في حق الوارث والله تعالى أعلم (مسئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنتين منه وأخ شقيق وتركت ما يورث منها شرعاً ومن جملة متروكاتهما مبلغ معلوم من الدراهم عند أخيها بصفة شرعية آل إليها بجهة الارث فهل والحال هذا إذا ثبت باقي الوثقة الدواهم التي عند أخي المتوفاة ولها من جملة متروكاتهما تقسم على الورثة بالقرينة الشرعية وليس لأخيها المذكور منهم من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم إذا ثبتت الدين على الأخ المذكور بالوجه الشرعي يكون لباقي الورثة المذكورة حصتهم منه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل) في امرأة لها عند آخر قدر معلوم من الدراهم وهو مقرر ومعتز به فماتت المرأة المذكورة من ورثة فهل إذا خلفت الورثة من الرجال دون نساء من ورثتها يدعيها بكون ذلك للحيث كان متروكاً بغير وجه شرعي لا يورثها مالها لو ثبتت الحال هذه (اجاب) نعم يجازون لذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجة وعن أولاد فقهر ولم يترك تركاً كفاصلاً عن عليمين فأوادب الدين أن يلزم زوجة الميت باليمين متعلقاً بأنهما اقترنا على زوجها الميت فحاله فهل والحال هذه لا عبرة بيمينه بذلك ولا يكون ملزوماً بدفع الدين لربه دون كفاية شرعية (اجاب) تتعلق ديون الميت بتركته ولا يلزم بعض الورثة بدفعها من ماله عن الميت بدون كفاية شرعية والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل اقترض من غيره مائة درهم من الدراهم ثم بعد ماله طاب ربه الدين دينه من الدين قاضي الدين كان خاله له بمائة بغير عتد ويريد أن يحاسبه بالمرتبة تلك للمدة من أصل الدين الذي له عليه فأنه يصرح بدينه دعواه فهل والحال هذه إذا لم يثبت الدين دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بها بدفع وجهه بغير وجه صحيح المدين على دفع الدين لربه (اجاب) من معلوم أنه لا يقضي للمدعي رد دعواه بدون اثباته بطريق شرعي ولرب الدين مطالبته بالدين بيمينه حيث لم تثبت برادة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (مسئل)

٢٦ ١٢٧٠

٢٩ ١٢٧٠

جاءى الاولى

٧ ١٢٧٠

١٤ ١٢٧٠

٢٠ ١٢٧٠

جاءى الثانية

٧ ١٢٧٠

في رجل استاجر ساعة كل واحد منهم باجرة معلومة في كل شهر ثم بعد مدة من الشهر
 سافر أحد المـستأجرين لبلده قبل قبض أجرته من المؤجر ثم سافر باقي المستأجرين الى
 بلدهم وأراد الاجير الذي لم يأخذ أجرته من المستأجر ان يلزم أحد المستأجرين الذين
 كانوا معه باجرته متعللاً بأنه كان مستخدماً معه عند المؤجر فهل والحال هذه لا يجاب
 لذلك ولا عبرة بتعلله بذلك بدون كفاية شرعية وليس له مطالبة الاجير المذکور بشئ
 من أجرته بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس له المطالبة ان كان الواقع ما هو مذکور
 بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شر يكتن مائة واحدة من ورقه
 وتحاسب الحى مع ورقه الشر يك الميث على مال الشر كونه وثبت له مبلغ أخذ به جارية
 وتخلص من ورقه شر يكتن فبعد مدة ادعى رجل بان له ديناً كان يستحقه على الميث من
 قبل شر كونه مع الحى ويريد مطالبة الشر يك بدينه المذکور وان شر يك ينكر دعواه
 فهل على فرض ثبوت دين المدعى يكون متعلقاً بتركة الميث يطالب به ورقه الميث ولا
 يطالب به الشر يك والحال هذه حيث كان الدين الذى يدعيه خاصاً بأحد هما قبل
 شركة الاخر معه (أجاب) لا مطالبة على شر يك المديون بدین شر يكتن الخاص به بدون
 كفاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجة رجلاً عليها ديون بمجاعة طلبوه
 منها وهى معسرة فهل اذا ثبت اصارها بالبنية الشرعية لى الحاكم الشرعي يكون
 لارباب الديون اخذ دينهم منها بعد يسارها ولا يطالب الزوج بدینها الذى عليها والحال
 هذه (أجاب) لا مطالبة لارباب الديون على الزوج بمساعدة زوجته بدون كفاية هنا
 وينظر يسارها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له معتق امره ان يجلس في حانوته
 اتى فيها بضاعة السيد ليسع ما فيه ويستخلص له ما على الناس من الدين ولا يشتري شيئاً
 وظاب سيده ثم رجع فوجده قد اشترى بضاعة من أناس واستهلك منها في مصالح نفسه
 ويريد ارباب الدين اخذ ما في حانوت سيده من البضاعة بدل دينهم فهل لا يجابون لذلك
 ويكون دينهم متعلقاً بقيمة المعتق والحال هذه (أجاب) لا مطالبة لارباب الدين
 على معتق المديون بما ترتب لهم بذمته اذا لم يكن المعتق كفلاً عنه ولا مقروضاً له في
 الشر او الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك تركته وعليه دين لرجل
 اجنبى فهل اذا أئتمت رب الدين دينه بالوجه الشرعي وحلف اليمين الشرعية لدى
 الحاكم الشرعي يحكم له بدينه ويقدم على الميراث (أجاب) نعم يقضى للمدعى الدين بدعواه
 بعد ثبوتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في المديون اذا كان
 له بيت لا تقي به كذا مع عائلته فهل لا يباع عليه لو فادينه حيث كان من ضرورياته
 (أجاب) لا يباع على المديون مسكنه الا تقي به حيث لا يمكنه الا كفاية بما دونه والا يبيع
 واشترى له من غنمه ما يكتفيه ويدفع الباقي للقرم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهن
 قطعة ارض لا آخر على دين وباح الراهن منفعة الارض للارتهن من مدة بقاء الدين في قيمته

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١

١٩

٩

٢٦

١٨

شوال

٢١

شعبان

سنة ذى القعدة

١٢٧٠

٢

ذى الحجة

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

ثم ظهرت الارض مستحقة للغير واستلمها مستحقها فهل لأرثهن مطالبة الراهن بالدين
 أم لا (اجاب) نعم يكون لأرثهن المطالبة بدينه على الراهن والحال هذه حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ولم يخاف تركه اصله بل مات فقيرا وكفنه
 ائمن اجاب من عندهم فادعى الا أن رجل بان له هند لبيت ديننا ويريد اخذه من
 ورثته فهل اذا لم يترك تركه لا يلزم ورثته شيء من دينه (اجاب) نعم بدون كفالة
 شرعية والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخت
 لاب وهن اختين لام وترك ما يورثهنه شرعا فاذ انحصر كل وارث واذا كان
 للزوجة دين ثابت عليه يخرج من التركة قبل قسمتها وكذلك حقوقها الشرعية يخرج
 من التركة قبل القسمة واذا اشترت الزوجة جانباً من التخييل من زوجها وهو في حال
 صحته وسلامته وحازته مدة من السنين وهى تنصرف فيه ليس للورثة معارضتها في ذلك
 (اجاب) للزوجة الربع فرضاة الا حيث لا ولد ولا اخت لاب النصف فرضاة الا
 وللأختين لام الثلث كذلك ويقدم دين الزوجة الثابت شرعا كهرها المؤخر على الميراث
 كسائر الديون وليس لباقي الورثة معارضتها فيما اشترته من زوجها حال صحته بشر امانا
 بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن اخيه
 ونحيت يده قطعة ارض زراعة اميرة آت له بطريق الاسقاط من آخر فوضع ابن الاخ
 يده على الارض ومكنه المحاكم منها وصار يتصرف فيها مدة من السنين ثم بعد ذلك
 ادعت زوجة الميت ان لها ديناً على زوجها ولم يترك تركته تقي بالدين وتريد ان تلزم ابن
 الاخ بالقدر الذى دفعه الميت لرب الارض في نظير الاسقاط من اصل مالها من الدين
 الذى على الميت فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرة
 وليس للزوجة معارضة ابن الاخ في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا تجاب لذلك
 والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار لا ثقة به
 وبامتعته وله نصف دار اخرى غير ساكن فيها قيمته اكثر من قيمة الدار الساكن فيها
 وعليه دين ثابت بالوجه الشرعى فهل والحال هذه يترك له الدار الساكن فيها للثقة به
 وبامتعته وينصف الدار المذكورة لقضاء الدين الثابت عليه شرعا ولا تباع دار سكنه
 حيث كانت لا ثقة به وبامتعته (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لا ثقة به حيث
 لا يمكنه الاجترار بمادونه والله تعالى اعلم (سئل) في شرى يمين بمالهما في تجارة لبيع
 وشرى واخذوا عطاء مات احد الشرى يمين وفسخت الشرى كعتقها حسب الشرى كالحى مع
 ورثة الشرى كالتوفى واخذت ورثة الشرى كالتوفى ما خص مورثهم من الشرى كعتقها واخذ
 الشرى كالحى ما خصه من الشرى كعتقها هل اذا كان على الشرى كالتوفى ديون تتعلق به كونه
 ليس لاربابها طلب من الشرى كالحى المذكور بدون ضمان وكفالة شرعية (اجاب)
 نعم لا يرباب الديون مطالبة الشرى كالحى بما على شريكه من الدين المتعلق بدينه الذى

لا دخل له في الشركة حيث لم يكن كفة يلاعن المديون والله تعالى اعلم (مسئل) فهو جليل له
دين على آخر من بضاعة باعها له ثم بعد ذلك جاء المشتري ومطلب منه فاجيل فقال له
الآن فقال له رب الدين اعط كل شهر كذا فله رجل عجز رد قول رب الدين للدين اعط كل
شهر كذا من الدين لا يكون ذلك فاجيلا صححوا ويكون لرب الدين والحال هذه مطلبه
يدينه حالا (أجاب) نعم لا يكون ذلك فاجيلا صححوا ويكون لرب الدين المطلب
يدينه حالا والحال ملاذ كرفال العلالتي نقلا عن البراز يفته الفص من عن مبيع فقال له
اعط كل شهر مائة فليس بتاجيل اه قال في حواشيه هذا المختار قوله فليس بتاجيل
لان مجردا الامر بذلك لا يستلزم لتاجيل فامل انتمهي والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل
مات من ابنه وزوجته ومن امه وتوكل ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغير ذلك
مما يورث ومن جملة ماتر كه اطميان زراعت الاميرية ثم مات الابن المذ كور قبل قسمة
التركة عن امه وجدته ولم ابيه ومن ابن عم ابيه الشقيق فادعت الجدة بدين لها على
ابنها الذي مات اولاد وتريد ان الدين يتعلق بالاطيان فهل لا تجاب لذلك هل يتعلق الدين
بغير التركة ذون الاطيان بعد ثبوته بل الوجه الشرعي (أجاب) ديون الميت تتعلق
بتركة واراض الزراعة التي آلت لبيت المال ليست منها اذ هي ليست بمملوكة الرقبة
لما زرعها وانما له حق الانتفاع بها مادام يزرعها ويدفع ثمنها لبيت المال والله تعالى
(مسئل) في رجل له ابن ويثقت فامر ان عليه مدين لا يخرج ولهما بعض عقار فاداد الاب
ان يتصرف في عقارهما بما فيه المصلحة بما قد عرجى له رب الدين ويريد الحجر على العقار
حتى يفيه الدين الذي عليه فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في العقار المذ كور للقاضين
بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك رب الدين وليس له الحجر على عقارهما ومنع الاب المدين
عنه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا كان العقار المذ كور مملوكا لولي المديون المذ كور
لا يتعلق به الدين الذي على ابيه مما فلا يوفى الدين منه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل
استاجر طاحونة من مال كها مدة معلومة باجرة معلومة واشترى المستاجر بمحضرة المالك
حجر الطاحونة ووضع به مخيم او خيم له المالك من الحجر من اصل اجرة الطاحونة وصار
الحجر مملوكا للمالك الطاحونة فيعده مدمقا على رجل على المستاجر بانه كان اخذ منه من الحجر
المذ كور ويريد اخذ الحجر في نظير ما على المستاجر من ثمنه فهل لا يجاب لذلك له المطالبة
يدينه من المستاجر لان مال الطاحونة (أجاب) اذا وقع الشراء المستاجر الطاحونة
المذ كورة دون من دفع الثمن وكان دفع الثمن على سبيل القرض مثلا ثم باع المستاجر
الحجر لمالك الطاحونة ووقع الشراء لمالك الطاحونة ابتداء لا يكون للدان المذ كور
اخذ الحجر بعد خروجه عن ملك المديون في مقابلة مدينه وكذا لو كان باقيا في ملكه وبتعلق
الدين بدينه فيورثه فله به والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ
معلوم من اللزاهم فاعترف له به وقادى المدعى عليه بانه دفع له منه جانيا فانكره فهل

١٢٧١

٣٠

مهر
٦

١٢٧١

بيع الاول

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٧

إذا أقام عليه بينة شرعية بما دفعه له تقبل بينته وتحصل المقاصة فيه من أصل دينه ولا عبرة بانكاره (أجاب) إذا ثبت المديون وهو دفع بعض الدين لربه بطريق شرعي تقع المقاصة بقدر المدفوع من الدين ويؤمر بدفع الباقي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وزوجته ولزوجه في ذمته مؤخر صدقاتها ولم يكن له في حال حياته كسب إلا بجر ردة له مع أبيه لكونه ما في معيشة واحدة فلم يترك شيئاً فهل والحال هذه إذا طلبت الزوجة مؤخر صدقاتها من أبيه لا يجبر الأب على دفعه لها (أجاب) يتعلق دين الصداق الذي بذمة الميت لزوجه تركته كسائر الديون

١٢٧١

١٤

إن كان له تركه ولا يجب على أبي الزوج دفعه من مال نفسه ما لم يكن ضامناً له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أدهى على آخر ديناً ما لو ما فاقتر المدعي عليه بذلك المبلغ منه القاضى وحسبه على دفع جميع المبلغ فقام المدعي عليه وقال للدهي إن لي على أخيك الميت ديناً بهيئة تشبهه فلك وقد تقي بأن تخصم مالي على أخيك من أصل ما لك على والحال أن الميت المذكور تركه تقي بالدين والمدعي ليس وارثاً للميت ولم يكن ضامناً ما على أخيه الميت ولم يدع عليه الضمان فهل لا عبرة بقول المدعي عليه ولا بينته حيث لم يدع عليه الضمان ويؤمر بدفع جميع المبلغ المقر به حيث كان حالاً

١٢٧١

١٥

(أجاب) نعم يؤمر بدفع ما بذمته من الدين لربه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر في ذمته بياض من ثمن قطن وسهم اشتراه من آخر فطالب رب الدين مدينه بماء عليه من ذلك الدين فقال له المدين إنني أديت الدين الذي عليك لفلان من ثمن القطن والسهم الذين اشتريتهم منك وزاد لي عليك مبلغ من الدراهم زيادة عما لك على من ثمن القطن والسهم والحال أنه لا دين على البائع لمن أدهى المشتري الدفع إليه ولم يامر به رب القطن والسهم بأعطائه شيء من ذلك ولم يكن كفيلاً عنه بامر به فهل على فرض دفع مقدار ثمن ذلك القطن والسهم إلى فلان المذکور لا يلزم البائع شيء من ذلك إذا كان الواقع ما هو مذكور ويلزم المشتري دفع ما فاقه بذمته

جمادى الاولى

١٢٧١

١٤

ليأثمه (أجاب) نعم يؤمر المشتري بدفع ما بذمته من ثمن القطن والسهم لربه وليس له حساب ما دفعه لغيره من ثمن ما اشتراه منه على الوجه المذكور ويدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنات وعن أخوة كوز وفت يده أرض زراعة

رجب

١٢٧١

١٣

وهي على قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة التركة تقسم بيزورته بالفريضة الشرعية وليس للاخوة المذكورة الاختصاص بها دون البنات (أجاب) الدين الذي للميت على آخر يورث كسائر أمواله فلا يورث أخذ حقه بما بذمة غيره الميت بدفعه بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابنتين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعاً وقسمت التركة بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية ربعها القسمة المذكورة

سنة رجب

١٢٧١ ٩

ظهر على الميت دين ثابت فهل يتعلق دين الميت بتركةته ويقدم الدين على الورثة
 المذكورين من اناث ورجال وما بقي بعد وفاء الدين يقسم على جميع الورثة بالقرينة
 الشرعية (اجاب) نعم يتعلق دين الميت الثابت شرعا بتركته ويقدم على الميراث ويطبق
 يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية وقد قال في الغاية في كفاية البيهقي في كتاب
 القسمة قسم الورثة التركة وعلى الميت دين فطلبه الغريم تنقض القسمة وان قل الا اذا
 كان للميت مال سوله جعلنا الدين فيه اه وكذا لا تنقض اذا ضمن الورثة للغريم
 الدين او ضمنه اجنبي بالرجوع في التركة كما افاده في الدرر وحواشيه والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مطلق زوجته ثلاثا وثبت ذلك بالبينه الشرعية ثم بعد ذلك
 انكسره وتنازع مع انى الزوجة فابراه اخوها من حقوقها بغير اذنها واجازتها فهل
 والحال هذه لا يبرأ من هذا الا براء بدون اذنها واجازتها ويكون لها مطالبة الزوج بماله
 عنده من حقوقها الشرعية اللازمة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا ينفذ ابراء
 الاخ عن دين اخوته الذي لمسا على زوجها بدون وكالة عنها في ذلك ولا وجه شرعي
 ويكون لها مطالبة الزوج بحقوقها الناشئة عليه حيث لم ترض بذلك والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل اقر واعترف واشهد على نفسه في حال صحته وسلامته بقدر معلوم من
 الدراهم ديننا عليه لرجل اجنبي ثم مات الرجل المذكور فهل اذا ثبت ما ذكر واطم
 الميت رجلا وصدا على ماله يكون للدائن استيفاء حقه من التركة بعد ثبوت دينه شرعا
 والحال هذه (اجاب) اذا ادعى الدائن المذكور على وصي الميت بدينه مدعى صحة
 وانبتها بالوجه الشرعي يقضى له بذلك الدين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 تاجرين سافرا في سفينة واحدة واكمل منهما تجارة على انفرادهما وصلا الى اسكندرية
 باع احدهما ما يخصه وما يخص الآخر باذنه وقبض الثمن ودفع صاحبه بعض الثمن
 فطلبه بالباقي فامتنع من دفعه مما لا بان له على اخيه من امه المتوفى قبل ذلك بمقدار
 هذا المبلغ فهل لا يلزمه دين اخيه المذكور ويجبر الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن
 لصاحبه وليس له اخذه في نظير دين اخيه حيث لم يكن كفيلا عنه ولم تكن له تركة عنده
 (اجاب) نعم يجبر الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن لاوكل وليس له اخذه في نظير دين
 انى المالك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 بنت لا غير وترك دارا وقطعة ارض زراعية اميرية وذلك الرجل عليه دين ثابت شرعا
 فهل يكون للدائن اخذ دينه من تركة الميت دون الارض حيث آل الامر فيها للحاكم
 (اجاب) بموت المدينون تتعلق ديونه بتركته ويقدم الدين على الميراث ولا يتعلق الدين
 بالارض الاميرية اذ لا ملك فيها للميت وانما له حق الانتفاع بها مادام قادر على زراعتها
 ودفع مؤنتها حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
 اولاده القصر وعن اخيه البالغ ولم يترك شيئا يورث عنه وعليه دين بجماعة فهل

شعبان ٤

١٢٧١

١٢٧١ ٢٩

شوال

١٢٧١ ١٤

ذى القعدة

١٢٧١ ٣

يتعلق

- يتعلق الدين بين المتروكة فاذا لم يترك تركته وأراد أن يترك باب الدين ومطالبة الاخ بالدين
 بدون كفاية شرعية لا يجاب لذلك حيث لا تركته لبيت (اجاب) نعم لا مطالبة لغرماء
 الميت على اخيه فدين الميت من مال الاخ الحي بدون كفاية شرعية عنه والله تعالى
 أعلم (مسئل) في رجل يملك بيتا سائسا كذا فيه مع عياله ولم يكن له سواه وعليه دين لا آخر
 فطالب رب الدين ان يبيع البيت المذكور فحصل والمحال هذه لا يجبر مالك البيت
 على بيعه ميتته الذي هو ساكن فيه مع عياله لو فاء دينه حيث كان لا تقا به ولم يكن له
 بيت سواه (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لا ثقب به اذا لم يكن له الا كفاة باقل
 من مغل أن يكتنه ذلك يباع ويشترى من ثمنه مكان لا ثقب بكتنه وما بقي يدفع له بالدين
 والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد بلخ وقصر وترك ما يورث
 عنه ثم عا عليه ديون لا ناس لا تفي التركة بها فهل تباع التركة في الدين ويتعلق الدين
 بها ولذا كان هناك وصي على القصر يكون له بيع التركة لسداد الدين الذي على المتوفى
 حيث كان الدين ملبيا بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الدين على الميت المذكور في
 وجهه وصيه او احد الورثة واستوفى الا ثبات شرائط الشرعية يتعلق الدين بتركته
 ويؤثر الوصي ببيعها لو كان الدين اذا لم تدفع الورثة الدين من مالهم والله تعالى أعلم (مسئل)
 في ثلاثة اخوة مات والدهم وهم في ثالث مولد والواقي معيشة واحدة حتى مات
 اكبرهم ثم مات الاوسط ثم ان ورثة الميت الاكبر ما لم يواجب خصهم من تركته ابيهم
 فخصهم بهم من حقهم وادعى انه قضى دين ابيهم في حال حياته من ماله الخاص به
 ولما ادخله من مثل ما قضا من تركته ابيهم فهل يكلف اقامة البينة على انه قضى دين
 ابيهم من ماله الخاص به وان اباهم امره بقضاء دينه ويكره متبرعا عنه عدم اقامة
 البينة على الامر بالدفع ويلزمه تسليم حق الورثة من تركته ابيهم (اجاب) ليس لاحد
 للاخوة المذكورين الرجوع في تركته اخيه الميت عن اولاده بما ادعى انه قضا من ماله
 الخاص به عن ابيهم حال حياته من الدين بدون اثبات انه ما ورثه بقضاء الدين لا ربا به من
 قبل المدين بالوجه الشرعي حيث لم يكن من جلة ورثته اما اذا كان من جلة ورثته فله
 الرجوع لان احد الورثة اذا قضى دين مورثه الشايت من ماله غير متبرع به يكون له
 الرجوع به في التركة كما صرحوا به والله تعالى أعلم (مسئل) في امرأة لها دين على زوجها
 ماتت بالبينونة الشرعية فطلقها اطلاقا بانها لم يكن في مقابلة عوض فطلبت منه الدين مع
 مؤخر المهر الذي فلول والمحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يصير الزوج المطلق على
 دفع الدين مع مؤخر المهر الذي لم يلقه حيث كان الدين قرضا (اجاب) يؤثر المطلق بدفع
 المبلغ من دين القرض ومؤخر المهر الذي لم يلقه والمحال ما ذكر اذا لم تستوفه او لم يبرئه
 منه والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن اولاده المذكور والاثاث وترك ما يورث
 عنه ثم عاوه من جلة ما تركه ارض زراعة غاروقة رهن بيده على قدر معلوم من الدراهم

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٩

محرم

١٢٧٢

٢٧

صفر

١٢٧٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٧٢

٢٤

ظهر على الميت دين ثابت فهل يتعلق دين الميت بتركته ويقدم الدين على الورثة
 المذكورين من اثنا عشر رجلا وما بقي بعد وفاته الذين يقسم على جميع الورثة بالقرينة
 الشرعية (أجاب) نعم يتعلق دين الميت الثابت شرعا بتركته ويقدم على الميراث وملحق
 يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية وقد قال في الغاية في كفاية البهيقي في كتاب
 القسمة قسم الورثة التركة وعلى الميت دين فطلبه الغريم تنقض القسمة وإن قل إلا إذا
 كان للميت مال سواه جعلنا الدين فيه اهـ وكذا لا تنقض إذا ضمن الورثة للغريم
 الدين أو ضمنه أجنبي بل ارجو ع في التركة كما أفاده في الدرر وحواشيه والله تعالى
 اعلم (مسئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وثبت ذلك بالبينة الشرعية ثم بعد ذلك
 أنكره وتنازع مع انحنى الزوجة فأبراه أخوها من حقوقها بغير إذنها وأجازتها فهل
 والحال هذه لا يبرأها هذا الإبراء بدون إذنها وأجازتها ويكون لها مطالبة الزوج بماله
 منه من حقوقها الشرعية اللازمة إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لا ينفذ إبراء
 الأخ عن دين أخته الذي لها على زوجها بدون وكالة عنها في ذلك ولا وجه شرعي
 ويكون لها مطالبة الزوج بحقوقها الناشئة عليه حيث لم ترض بذلك والله تعالى أعلم
 (مسئل) في رجل أقر وأترف وأشهد على نفسه في حال صحته وسلامته بقدر معلوم من
 الدراهم ديناً عليه لرجل أجنبي ثم مات الرجل المذكور فهل إذا ثبت ما ذكر وأقام
 الميت رجلاً وصح ما على ماله يكون للدائن استيفاء حقه من التركة بعد ثبوت دينه شرعا
 والحال هذه (أجاب) إذا ادعى الدائن المذكور على وصي الميت بدنه مدعى صحة
 وأثبتها بالوجه الشرعي يقضي له بذلك الدين حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل) في
 تاجرين سافرا في سفينة واحدة وكل منهما تجارة على انفرادهما وصلا إلى اسكندرية
 باع أحدهما ما يخصه وما يخص الآخر بأذنه وقبض الثمن ودفع لصاحبه بعض الثمن
 فطالبه بالباقي فامتنع من دفعه مما لا يان له على أخيه من أمه المتوفى قبل ذلك بمقدار
 هذا المبلغ فهل لا يلزمه دين أخيه المذكور ويحجر الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن
 لصاحبه وليس له أخذه في نظير دين أخيه حيث لم يكن كفيلا عنه ولم تكن له تركة عنده
 (أجاب) نعم يحجر الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن لا وكل وليس له أخذه في نظير دين
 أنى المالك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن
 بنت لا غير وترك دارا وقطعة أرض زراعية أميرية وذلك الرجل عليه دين ثابت شرعا
 فهل يكون للدائن أخذ دينه من تركة الميت بدون الارض حيث آل الأمر فيها للحاكم
 (أجاب) بموت المدينون تتعلق ديونه بتركته ويقدم الدين على الميراث ولا يتعلق الدين
 بالأرض الأميرية إذا لامك فيها الميت وانما له حق الانتفاع بها مادام قادر على زراعتها
 ودفع مؤنتها حال حياته والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجته وعن
 أولاده القصر وعن أخيه البالغ ولم يترك شيئا يورث عنه وعليه دين لمجموعة فهل

١٢٧١

٩

١٢٧١

شعبان

٤

١٢٧١

٢٩

١٢٧١

شوال

١٤

١٢٧١

ذى القعدة

٣

- يتعلق الميراث بعين الميراث فإذا لم يترك تركته وأراد أن يترك باب الدين ومطالبة الاخ بالدين
 بدون كفاية شرعية لا يجاب لذلك حيث لا تركته الميت (اجاب) نعم لا لمطالبة لغرماء
 الميت على اخيه بدين الميت من مال الاخ الحي بدون كفاية شرعية عنه والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا سائسا كذا فيه مع عياله ولم يكن له سواه وعليه دين لا يترك
 خطابا لرب الدين ان يبيع البيت المذكور فله من المال هذه لا يجبر مالك البيت
 على بيع بيته الذي هو ساكن فيه مع عياله لو فاء دينه حيث كان لا ثغابه ولم يكن له
 بيت سواه (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لا يثق به اذا لم يكن له الا كفاية باقل
 من مغل أن يملكه ذلك يباع ويشترى من غنمه مكان لا يثق بسكنه وما بقي يدفع لرب الدين
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد بالغ وقصر وترك ما يورث
 عنه ميراثا وعليه دين لا فاس لا تفي التركة بها فهل تباع التركة في الدين ويتعلق الدين
 بها ولذا كان هناك وصي على القصر يكون له بيع التركة لسداد الدين الذي على المتوفى
 حيث كان الدين على الميت بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الدين على الميت المذكور في
 وجه موصيه او احد الورثة واستوفى الاثبات شرائط الشرعية يتعلق الدين بتركته
 ويؤثر الموصي ببيعها لو غلب الدين اذا لم تدفع الورثة الدين من ماله والله تعالى اعلم (سئل)
 في ثلاثة اخوة مات والدهم وهم في ثلثه مولود في مائة ومائة ومائة حتى مات
 اكبرهم ثم مات الاوسط ثم ان ورثة الميت الاكبر طالبوا ما يخصهم من تركته ابيهم
 فنفهمهم من حقهم وادعى انه قضى دين ابيهم في حال حياته من ماله الخاص به
 ولما ادخله من ثلث ما قضا من تركته ابيهم فهل يكلف اقامة البينة على انه قضى دين
 ابيهم من ماله الخاص به وان اباهم امره بقضاء دينه ويكون متبرعا عنه عدم اقامة
 البينة على الامر بالدفع ويلزمه تسليم حق الورثة من تركته ابيهم (اجاب) ليس لاحد
 الاخوان المذكورين الرجوع عن تركته اخيه الميت عن اولاده بما ادعى انه قضاه من ماله
 الخاص به عن ابيهم حال حياته من الدين بدون اثبات انه ما ورثه قضاء الدين لاربابه من
 قبل المدينين بالوجه الشرعي حيث لم يكن من جلة ورثته اما اذا كان من جلة ورثته فله
 الرجوع لان احد الورثة اذا قضى دين مورثه الثابت من ماله غير متبرع يكون له
 الرجوع به في التركة كما هو جوابه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها دين على زوجها
 ثابت بالبينة الشرعية فطلقها طلاقا بائنا لم يكن في مقابلة عوض فطلبت منه الدين مع
 مؤخر المصداق فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يصير الزوج المطلق على
 دفع الدين مع مؤخر المصداق لمطلقة حيث كان الدين قرضا (اجاب) يؤثر المطلق بدفع
 ماله من دين القرض ومؤخر المصداق لمطلقة والحال ما ذكر اذا لم تستوفه اول ميراثه
 منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده المذكورين الا ان ترك ما يورث
 عنه ثم عاون جلة ماتر كه ارض زراعة غاروقة رهن بيده على قدر معلوم من الدراهم

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٩

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٤

وبيع الاول

ربيع الثاني سنة

١٢٧٢ ٣

جاءى الثانية

١٢٧٢ ١١

رجب

١٢٧٢ ٢١

ذى القعدة

١٢٧٢ ٢

فهو والمحال هذه تكون دراهم رهن الارض المذ كوردة من جملة التركة تقسم على جميع الورثة المذ كورين بالفريضة الشرعية وليس للذ كور الاختصاص بهادون الاثلاث (اجاب) نعم يقسم الدين الذي بذمة ارباب الارض المذ كوردة بعد قبضه على صائر الورثة بالفريضة الشرعية كسائر التركة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضى منه ان خليل بك مدير قنا واسنا عليه مديون مطلوبة منه بمقتضى نتيجة محررة بها ونصب القاضى وصيا فى التركة لغيبته ورثته وهم كبار ولا حدهم وكيل حاضر باع نصيبه من التركة فنؤمل النظر من حضر تمك فيما ذكره والافادة عن الحكم الشرعى فى هذه المسئلة (اجاب) اذا كانت التركة متفرقة بالدين الثابت شرعا فولاية بيعها للقاضى لا للورثة لعدم ملكهم الارضا الغرماء كما صرحوا به فيملك القاضى حينئذ البيع فاذا امر القاضى ببيعها والمحال هذه ينفذ لكن لا يعتبر مجرد ذكر ان على الميت دين بل لا بد من كونه ثابتا بطريق شرعى كما سبق قال فى ردالمحتار قيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفى جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق فللمحاضر من ورثته بيع حصته حصته من الدين لا بيع حصته غيره للدين لانها ملك الوارث الا آخر اذا الدين لم يستغرق اه وقد صرحوا بان نصب الوصى والورثة كبارا غاي يكون اذا كانت غيبة الورثة السكبار منقطعة بان لا يذهب اليه من هنا الى ثمة ومن ثمة الى هنا فالبا وكذا اذا لم يعلم بالمدى لانه منقطع حكما كما فى ادب الاوصياء فان لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب الوصى واذا صح نصب الوصى فان كانت التركة متفرقة بالدين يكون للوصى بيع كل التركة من عروض وعقار لا يفاء الدين والا بان لم تكن التركة متفرقة بدأ ببيع المنقول فان لم يف باع من العقار بقدر ما يفي بالدين ولا يبيع الزائد على المفتى به حيث كان البيع عن الوارث السكبار القائب والبيع الصادر من وكيل بعض الورثة المحاضر لا يفاء الدين نافذ على الموكل حيث ثبتت الوكالة عنه فى ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له على آخر دين حال ثابت عليه شرط عليه منه مال كماله فامتنع من ادائه منه مالا عليه بانه لا يحصل له تيسير الا فى ايام النيل ورب الدين لا يصبر فهل اذا دفعه لى قاضى واقبذ دينه عليه يؤمر المدين بدفعه ولو يبيع بعض ما كبه وسفنه التى يملكها ويكتسب منها حيث كان له تسفن متعددة ويقضى الدين من بعضها اذا تقصر دفع الدين من غير بيع بعض تلك السفن (اجاب) نعم يؤمر المدين بدفع ما بذمته من الدين المحال له فان لم يكن له ما يوفى به الدين الامن عن بعض سفنه يؤمر ببيع ذلك لا يفاء الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنتين وترك اطمينا تابعضها بالاسقاط وبعضها بالرهن فهل ما كان بالاسقاط يختص به الابن وحده ودين الرهن يكون تركته يقسم بين الورثة بعد تحصيله من عليه (اجاب) لا يجزى التوارث فى ارض الزراعة الاميرية والا حقها بعد موت فقها وولده الذ كر

للابارث والدين الثابت لثبوت يقسم بين ساثر ورثته كباقي متروكاته بعد قبضه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق جانب ارض زراعية اميرية اسقط حقه فيها لابن
بنته البالغ وقبل منه ابن البنت ذلك وحازها لنفسه ثم بعد مدقعات الرجل عن بنت
بالقوة وعن ابن ابن عم حاصب وعليه دين وترك تركته تقي بالدين وزيادة فهل والحال
هذه اذا ثبت الدين بالبيعة الشرعية تجبر الورثة على دفع الدين له من راس التركة
حيث كانت تقي بالدين وزيادة وهل اذا اراد الوارث الرجوع في الاسقاط على المسقط له
لايجب لذلك حيث ثبت الاسقاط بالبيعة الشرعية (اجاب) يتعاق الدين المطلوب من
الميت الثابت شرعا بتركته واذا استوفى الاسقاط المذكور شرائط الصحة لا يكون
للوارث معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مدين وله بيت كبير ينفق دينه وزيادة فهل اذا كان زائدا على قدر ضرور ياته يكون
للقاضي بيع الزائد عن قدر ضرور ياته ويوفى منه دينه (اجاب) اذا لم يكن للمدين ما يوفى
منه دينه الثابت شرعا سوى مسكنه فان كان لا ثقابه لا يزيد على سكنه مع عياله
لا يباع عليه جبر او الا بيع ويشترى من ثمنه مسكن لا ثقب بما ذكر وما يزدفع فيها
عليه من الدين المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين كانا في معيشة واحدة
ويديهما ما اموال مشتركة بينهما باليراث عن ابيهما من هقار ومواس واطيان زراعية
اميرية وخيرها اقساما في ستة سبع وخمسين وصار كل منهما مع اولاده وعياله في
معيشة وحده ولم يكن عليهما دين لاحد والآن مات احدهما عن اولاده الذي كور
البالغين فادعى اولاده بان على ابيهم دين ما ويريدون ان يجبروا على ههم جزائمه والحال
ان الدين طرأ على ابيهم بعد القسمة فهل لايجب ان ذلك شرعا حيث لم يكن الدين
عليهما في زمن الخلطة ويكون الدين على من استدانه خاصة اذا تحقق ما ذكر (اجاب)
لا مطالبة على الاخ بما لزم اخاه من الدين الخاص به بدون كفالة شرعية بذلك لم يره
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالمدية من ابيه ادعى رجل اجنبي على
الابن بان له على ابيه دين ما ويريد الرجوع به في ثمن تلك الدار ويكافئها فافانكر الابن
دعواه والحال انه لا دين له ولا سند يده يثبته له بذلك فهل اذا لم يثبت ذلك المدعي دعواه
لايجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الابن المذكور في
دار ابيه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) من المدعى ان لا يقضي المدعى مجرد دعواه على فرض
كونها معسوة بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على
امرأة بصدق معلوم من الدراهم في ذمته ودخل بها ولم يدفع لها ما تعوزف تجهيلها
عليه ايضا دين ثابت في ذمته وهو موسر فهل والحال هذه يجبر الزوج على دفع مهمل
صداق زوجته وعلى دفع الدين الثابت لها عليه بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يجبر الزوج
على دفع ما بذمته من الدين الحال لزوجته ومن ذلك ما شرط تجهيله من الصداق لها او

١٢٧٢

٨

صفر

١٢٧٣

٢١

ربيع الاول

١٢٧٣

جاءى الثانية

١٢٧٣

١٢٧٣

١١

ربيع الثاني سنة

١٢٧٢ ٤

جادي الثانية

١٢٧٢ ١١

رجب

١٢٧٢ ٢١

ذي القعدة

١٢٧٢ ٢

فهل والحال هذه تكون دراهم رهن الارض المذكورة من جملة التركة تقسم على جميع الورثة المذكورين بالفرض الشرعية وليس للذكور الاختصاص بها دون الاناث (اجاب) نعم يقسم الدين الذي بذمة ارباب الارض المذكورة بعد قبضه على سائر الورثة بالفرض الشرعية كسائر التركة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال يعا مضمونه ان خليل بك مدير قنا واسنا عليه ديون مطلوبة منه بمقتضى نتيجة محررة بها ونصب القاضي وصيا في التركة لغية وورثتهم كبار ولا حدهم وكيل حاضر باع نصيبه من التركة فنؤمل النظر من حضر تمك فيما ذكره الافادة عن الحكم الشرعي في هذه المسئلة (اجاب) اذا كانت التركة متفرقة بالدين الثابت شرعا فولاية بيعها للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم الارض الغرماء كما صرحوا به فيملك القاضي حينئذ البيع فاذا امر القاضي ببيعها والحال هذه يتفقد لئلا لا يعتبر مجرد ذكر ان على الميت دين بل لا بد من كونه ثابتا بطريق شرعي كما سبق قال في رد المحتار قيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفي جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق فللحاضر من ورثته بيع حصته حصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك الوارث الا آخر اذا الدين لم يستغرق اه وقد صرحوا بان نصب الوصي والورثة كبارا غاي يكون اذا كانت قضية الورثة السكيا ومنقطعة بان لا يذهب اليه من هنا الى جهة ومن جهة الى هنا فالباو كذا اذا لم يعلم بالدهم لانه منقطع حكما كما في ادب الاوصياء فان لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب الوصي واذا صح نصب الوصي فان كانت التركة متفرقة بالدين يكون للوصي بيع كل التركة من عروض وعقار لا يفاء الدين والا بان لم تكن التركة متفرقة بدأ ببيع المنقول فان لم يف باع من العقار بقدر ما يفي بالدين ولا يبيع الزائد على المقتضى به حيث كان البيع عن الوارث السكيا بالغائب والبيع الصادر من وكيل بعض الورثة المحاضر لا يفاء الدين نافذ على الموكل حيث ثبتت الوكالة عنه في ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين حال ثابت عليه شرط عليه منه مال كره فامتنع من ادائه منه لئلا عليه بانه لا يحصل له تيسير الا في ايام النيل ورب الدين لا يصبر فهل اذا دفعه لدى قاض واثبت دينه عليه يؤمر المدين بدفعه ولو يبيع بعض ماله وسفنه التي يملكها ويكتسب منها حيث كان له سفن متعددة ويقضى الدين من بعضها اذا تعمير دفع الدين من غير بيع بعض تلك السفن (اجاب) نعم يؤمر المدين بدفع ما بذمته من الدين الحال له فان لم يكن له ما يوفي به الدين الامن عن بعض سفنه يؤمر ببيع ذلك لا يفاء الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنتين وترك اطمينا تابعضها بالاسقاط وبعضها بالرهن فهل ما كان بالاسقاط يختص به الابن وحده ودين الرهن يكون تركة يقسم بين الورثة بعد تحصيله عن عليه (اجاب) لا يجزى التوارث في ارض الزراعة الاميرية والا حقها بعد موت مستحقها ولله الذكر

لأبلاوت والدين الثابت لليت يقسم بين ساثر ورثته كباقي متروكاته بعد قبضه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق جانب أرض زراعية أميرية اسقط حقه فيها لابن بقرته البالغ وقبل منه ابن البنت ذلك وحازها لنفسه ثم بعد مدقات الرجل عن بنت بالقة وعن ابن ابن عم حاصب وعليه دين وترك تركته تقي بالدين وز يادة فهل والحال هذه اذا ثبت الدين بالبيعة الشرعية تجبر الورثة على دفع الدين له به من راس التركة حيث كانت تقي بالدين وز يادة وهل اذا اراد الوارث الرجوع في الاسقاط على المسقط له لايجاب لذلك حيث ثبت الاسقاط بالبيعة الشرعية (اجاب) يتعلق الدين المطلوب من الميت الثابت شرعا بتركته واذا استوفى الاسقاط المذكور شرطا الهبة لا يكون للوارث معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مدين وله بيت كبير يني يدينه وز يادة فهل اذا كان زائدا على قدر ضرور يات به يكون للقاضي بيع الزائد عن قدر ضرور يات به ويوفى منه دينه (اجاب) اذا لم يكن للمدين ما يوفى منه دينه الثابت شرعا سوى مسكنه فان كان لا ثقبه لا يزيد على سكنه مع عياله لا يباع عليه جبر او الايسع ويشترى من ثمنه مسكن لا ثقب بما ذكر وما يز يدفع فيها عليه من الدين المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين كانا في معيشة واحدة وبانديهما مال مشترك بينهما بالميراث عن ابيهما من مقدار ومواس واطيان زراعية اميرية وغيرهما اقسمها في ستة سبع وخمسين وصار كل منهما مع اولاده وعياله في معيشة واحدة ولم يكن عليهما دين لاحد والآن مات احدهما عن اولاده الذي كور الباقين فادعى اولاده بان على ابيهم دين ساوير يدون ان يحجوا على هم جزأ منه والحال ان الدين طرأ على ابيهم بعد القسمة فهل لا يجابون لذلك شرعا حيث لم يكن الدين عليهما في زمن الخلطة ويكون الدين على من استدانه خاصة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا مطالبة على الاخ بما لزم اخاه من الدين الخاص به بدون كفالة شرعية بذلك لربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالمدينة من ابيه ادعى رجل اجني على الابن بان له على ابيه دين ساوير يد الجوع به في ثمن تلك الدار ويكافئها فانكر الابن دعواه والحال انه لا يثبت ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل اذا لم يثبت ذلك المدعي دعواه لا يجاب لذلك ولا صبرة بدعواه الجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الابن المذكور في دار ابيه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي المدعي بمجرد دعواه على فرض كونها مسعوعة بدون اقباطها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بصدق معلوم من الدراهم في ذمته ودخل بها ولم يدفع لها ما تعوزف تجهيله ولما عليه ايضادين ثابت في ذمته وهو موسر فهل والحال هذه يجبر الزوج على دفع مهمل صداق زوجته وعلى دفع الدين الثابت لها عليه بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يجبر الزوج على دفع ما بذمته من الدين الحال لزوجه ومن ذلك ما شرط تجهيله من الصداق لها او

١٢٧٢

٨

صفر

١٢٧٣

٢١

ربيع الاول

١٢٧٣

جادي الثانية

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١١

كان مسكوتا عن شرط تجهيله والعرف جار يتجهيل شئ منه عالم يؤجل السكل الى اجل
معلوم والله تعالى اعلم (سـ) في رجل عاياه دين لرجل آخر فحضر رب الدين وابراة
المدين من الدين براءة عامـة بحضور بينة ثم بعد ذلك مات رب الدين عن وارث فاراد
الوارث مطالبة المدين بالدين فما الحكم والحال هذه اذا ثبت الابراء العام من المورث
قبل موته بالبينة الشرعية سيما والابراة المذكورة في حال صحة المبرئ وسلامته (اجاب)
لذا ثبت بالوجه الشرعي ان رب الدين ابرأ المدين عن دينه الذي يذمه حال صحته طائفا
لا يكون لورثته مطالبة المدين بالدين الساقط بالابراة المذكورة والله تعالى اعلم (مسئل)
في رجل مات عن ورثة وادعت عليه امرأة بدين لها واثبتته في وجهه ورثته وتر يدخله
من اصل حصة كانت له في بيت باعها البنت ابنة من عشرين سنين وهي قاصرة وابراها من
ثمانين كسبا لم يذلل جهته من القاضى فتريد بيعها ثمانيا واخذ ينها من ثمانين كسبا لا تقاب
لذلك ودين الميت متعلق بتركه ولا تكون هذه الحصة تركه منه حيث ثبت بيعه
ايها البنت ابنة وابراها من الثمن قبل موته بخمسة عشر سنين بشهادة البينة الشرعية
(اجاب) اذا كان بيع المجد في تلك الحصة وابراؤه من الثمن ثابتا للبنت ابنة بطريق شرعي
حال حياته مستوفيا شرائط الصحة لا يتعلق ما ثبت عليه من الدين بعدم موته بتلك
الحصة بل يؤخذ من تركه ان كانت والا فلا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له ابنة
انفرد احدهم من ابيهم في معيشة وخدم في حياته وتزوج امرأة من ابيها في حال انفراده
ودفع لها ما عورف بتجهيله من المهر وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة طلقها ثلاثا ثم بعد
ذلك مات عن ابنين منها بلغ سنهما سبع سنين وزبادة وعن ابيه فهل للاب المذكور
اخذهما وضيمهما لحياله بالولاية الشرعية واذا ارادت الام مطالبة المجد بخمسة صدقاتها
وبدين آخر على زوجها لا تقاب لذلك شرعا حيث لم يكن ابو الزوج كفلا ولا ضامنا لما
على ولدهما بدون وجه شرعي (اجاب) اذا بلغ سن كل من الابنين المذكورين سبع
سنين يكون للجد ضمهما اليه ولا يلزم على ابنته من الدين لزوجه بدون وجه يوجب
ذلك والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة لها على زوج بنته لدرهم معلومة القدرين
ثابت عليه شرطا وهو عتق به ومشهد عليه به في حال صحته وسلامته وهو باكمل
الاوصاف المتبعة شرعا ثم بعد ذلك بعدة مات الرجل المذكور عن زوجته وعن اولاده
البلغ وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغيرهما فهل والحال هذه اذا ثبت للدين
المذكور في وجه الورثة المذكورين بالوجه الشرعي يقدم على ميراث الورثة ويؤخذ من
التركة قبل قسمتها (اجاب) اذا ثبت الدين المذكور بالطريق الشرعي وحكيه
يقدم على الميراث فيؤخذ من تركه المدينون والله تعالى اعلم (مسئل) في حائض وقت
استناب رجل من نازله مشاهرة باجرة معلومة وامره بان يعمره وان ما يصرفه فيصير
من اصل الاجرة فعمرة المستاجر وسكنه مدة ولم يدفع له اجرة ثم مات المستاجر فادعى رجل

١٢٧٣

٤

مهر

١٢٧٤

٣٠

مهر

١٢٧٤

٢٧

ربيع الاول

١٢٧٤

٢٠

- اجنبي بين له عليه ويريد ان يضع يده على الحانوت حتى يستوفي دينه فهل لا يجاب
لذلك شرعا حيث كان الحانوت وقفاً وينفسخ عقد الاجارة بموت المستاجر ويكون
لناظره دفع يده عنه وحسبان ماصر فيه في العمارة من اصل الاجرة المتجمدة عليه قبل
موت المستاجر المذكور (اجاب) ليس له ان يستاجر المذكور ووضعه يده على حانوت
الوقف الذي لا ملائمة له فيه الى ان يستوفي دينه بدون وجه شرعي ويتعلق الدين
بعد ثبوته بتركه المدين وتنفسخ الاجارة بموت المستاجر لنفسه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك حصّة في دار بقدر سكناء الضرورية وهو ساكن فيها مع عياله وعليه دين
لرجل اراد الدائن بيع الحصّة المذكورة في دينه فهل لا يجاب لذلك ولا تباع عليه في
دينه ويقتصر الى يساره والحال هذه (اجاب) نعم لا تباع تلك الحصّة في دين ماله كما
اذا كانت لا تزيد عن سكناءه مع عياله ولا يمكنه الاكتفاء بأقل منها والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة ماتت عن ابن وبنت وتركته بقرة ثم مات الابن عن زوجه وعن بنت منها
وعن اخته لاهم وتركها بورت عنه شرطا وعليه دين ثابت فهل يدان تر كسبه بدينه
بعد ثبوته وماذا يخص كل وارث عن ذكر (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن ابنها وبنتها
لا غير تكون تركتها بينهما الا لابن الثلثان والبنت الثلث وبموت الابن ثانياً عن
بنته واخته لاهم وزوجه لا غير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا والباقى لابنته
المذكورة فصروردا ولا شيء لاخته لاهم بحكم ابابنت ودين الميت بعد ثبوته بالوجه
الشرعي يقدم على استحقاق الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غرست نخلا
ووضعت يدها عليه وصارت تتصرف فيه با نواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على
خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذكورة عن ابن وبنتين وتركته دارا
والنخل المذكور ثم مات الابن المذكور عن اختيه وزوجه فوضعت الزوجة والاختان
ايديهن على النخل والدار مدة من السنين ولم يقسم بينهما ثم ماتت زوجة الابن المذكور
عن وارث فادعى الوارث على الاختين المذكورتين بان مورثته قد راعى ما من الدراهم
دينا كان بذمة اخيهما ويريد ان يأخذ الدار والنخل المذكورين في الدين المذكور فله - بل
يتعلق الدين بما يخص الابن من الدار والنخل المذكورين ولا يجبر الاختان المذكورتان
على دفع بلق الدين الذي بذمة اخيهما من المالهما حيث لم يلتزم به (اجاب) نعم والله
تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما اموال مشتركة بينهما مات
احدهما عن ابن قاصر فتدّان الغم دينا في زمن صغير ابن الاخ المذكور وبعد بلوغه رد
الغمم وجود ابن الاخ الدين من المال المشترك والا ن يريد ابن الاخ الاتفراد من همه
ومحاسبته على نصيبه مما دفع في الدين المذكور وهل يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر
(اجاب) اذا كان الدين على الغم المذكور خاصة ودفعه من المال المشترك بينه وبين ابن
اخييه بدون اخيه يكون لابن الاخ اخذ ثل نصيبه من ذلك المدفوع من همه والا فلا والله

١٢٧٤

٢٥

رجب

١٢٧٤

٦

شعبان

١٢٧٤

٢٧

رمضان

١٢٧٤

٣٠

شوال

١٢٧٤

٢٩

تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن زوجة وعليه مؤخر الصداق لزوجة
ولم يترك تركه أصلاً وتحت يده قطعة أرض زراعية أميرية فوضع الابن يده على القطعة
الذي كورة فأودت الزوجة أن تستوفي مؤخر الصداق من القطعة المذ كورة وتلزم الابن
به فما الحكم والمحال هذه إذا لم يكن لليت تركه أصلاً (أجاب) أرض الزراعة السلطانية
ليست تركه عن مزارعها فلا يتعلق بها الدين الذي عليه والله تعالى أعلم (سئل) من
أمين بيت المال بما مضمونه امرأة ماتت عن ورثة ظالمين وعند ضبط تركها قيل إن
عليهم أدبنا إلى المعلم محمد زهران النشار مبلغ ١٠٠٠ قرشاً بموجب سند تاريخه غرة من سنة
٧٤٤ ولها رهن تحت يده فعند ذلك صار أخذ الرهن منه بمعرفة بيت المال وصار يبيع بمبلغ
١٢٠٠ قروش وه ١٠ فضة جملة صاغة زيادة عن مبلغ الدين وصار ضمه لجهة التركة وقد
تقدم عرض من رب الدين يطلب دينه فهل يصرف له ذلك الدين بدون ثبوت شرعي
مادام أمين بيت المال هو الذي استولى على الرهن منه وباعه وضمه لثمة التركة أو يصير
اثبات الدين وأخذ شرعاً (أجاب) لا يقضي المدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق
شرعي فما لم تقرر الورثة بالدين للرجل المذ كوروهـم بالتقوى لا يلزمهم إيفاء الدين من
التركة بدون اثباته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اذن لابنه بالتصرف فيما تحت يده
فتصرف الابن فيه حتى مات الاب عن ابنين آخرين ووضع الجميع يدهم على التركة مدة
تزيد على أربعة أشهر والمأذون يتصرف كما كان يتصرف في حياة والده ثم الآن ارادوا
قبضتها فادعى الابن المذ كور أن عليه ديناً للجماعة يستغرق التركة واراد أن يوفيه
لأبيه منها وكذبته أخوته فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك حيث استولاه من أربابه بدون
اذنهما على فرض صدقة فيما ذكره سيما ودعواه ان الاستدانة كانت بعد موت أبيه
الاثنين في التصرف ولم يكن إخوة ضامين له فيما ادعى استدائنه ولم يكن بينهم شركة
مفاوضة بل مشتركون شر كة أملاك (أجاب) الدين المختص بأحد شركاء الملك لا يلزم
باقيهم وفاؤه من حصصهم والمحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك بيتاً باع نصفه لرجل آخر بثمن معلوم قبض بعضه وهو على البايع دين
لرجل آخر طلبه منه فحضر عن دفعه فأمر البائع المشتري بأنه يدفع عنه الدين لربه ودفعه له
فهل للمشتري المذ كور محاسبة البايع واستقطاع الباقي الذي عليه من ثمن نصف البيت
ومطالبته بالزائد حيث دفع الدين لربه باذنه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
نعم للمشتري ذلك والمحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج
ابنه البالغ الذي في عائلته امرأة ودفع مهرها من عنده ثم بعد مدة حصل لابن المذ كور
تعب من معيشة والده فأنزل في معيشة وحده فأراد والده أن يرجع عليه بما أدفعه
من المهر والمحال أنه لم بشرط عليه الرجوع حين العقد ولا وقت الدفع فهل والمحال
هذه لا يجاب الاب لذلك (أجاب) إذا أمر الابن أباه بدفع دين المهر يكون للاب الرجوع

١٢٧٤

٢٥

١٢٧٤

ذى الحجة ٢

١٢٧٤

صفر ٦

١٢٧٤

رجب ١٣

١٢٧٥

١٧

ذى القعدة سنة

١٢٧٥

٧

عليه بمنزل ما دفعه وان لم شرط الرجوع والافلار جوع له عليه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات من خمسة ذكور واربعة نساء وترك ما يورث عنه شرطا من دار
 ومساكن وساقية وغير ذلك وعليه دين لبقين من بناته وزوجته ثابت بالبينة الشرعية
 فهل والحال هذه تقسم تركته بين ورثته المذكورين بالفريضة الشرعية بعد اخراج
 الدين الثابت عليه وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) يدا من تركه الميت بعد
 تجهيزه بقضاء دينه الثابت باطريق الشرعي وما بقي يقسم بين ورثته حيث لا وصية
 ويكون لزوجته من ثمنه الفرض والباقي لاولاده المذكورين تقاسم بالذکر مثل حظ
 الانثيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وعليه دين لآخر ولم يترك سوى
 حصة في زرع كان مشاركه عليه فاخذ بدين تلك الحصة من اصل ماله من الدين على
 الميت ثم بعد ذلك شاركه رب الدين اولاد الميت في زراعة قطن فلما انما اراد اخذ
 نصيبهم فيما بقي على ايهم من الدين ولم يكن احدهم كفيل عن ايهم بما عليه من الدين
 فهل اذا لم يرض اولاد الميت بسداد ما على ايهم من باقي الدين تبرعوا به لا يكون لرب
 الدين جبرهم على اخذ نصيبهم من القطن في نظير ما بقي على ايهم من الدين بل اذا منعهم
 عنه يؤمر بتسليم نصيبهم اليه ولا يلزم الاولاد بدفع دين ايهم من مالهم الخاص بهم حيث
 لا تركه لغيره في جبايى عليه من الدين (اجاب) لا يلزم الاولاد دفع ما على ايهم
 من باقي الدين بدون كفالة شرعية و يؤمر رب الدين بتسليم الاولاد نصيبهم من القطن
 للمذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ كل
 منهما في معيشة وخدم مات ذلك الابن عن ابيه المذكور وعلى الابن ديون لجماعة اراد
 ابواب الدين ان يلزموا اباء الميت بالدين الذي على ابنه والحال انه لم ياتزم به ولم يضمنه لهم
 فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا يجبر الاب على دفع دين ابنه من مال نفسه (اجاب)
 لا يجبر الاب على دفع دين ابنه الخاص به بدون التزامه بوجه شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابيه وامه لاهن تركه وزوجته تريدا خذ مؤخر
 صداقها من امه فهل اذا لم تلتزم الام المذكورة به لا يلزمها المؤخر المذكور حيث لا وجه
 للالزام (اجاب) مؤخر الصداق دين يوفى من تركه الزوج بعد موته ان كانت له تركه
 والا فلا يلزم به احد بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارث من ديوان
 محافظة مصر مؤرخة ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ غمرة ١٧١ مضمونها تؤمل بعد
 مطالعة حضر تكم مائة وحسين جوده الفخام في شان تشكيه من محمد رضوان الفخام
 بخصوص المبلغ المطالب به قيمة ما هو مطلوب له من والده المتشكى المتوفى وصورة افادة
 المحكمة والفتوى المرفوقتين معه ايضا اعطاء الجواب اللازم من ذلك (اجاب) بمطالعة
 صورة الافادة الواردة من المحكمة للضبطية بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٦٨ غمرة ١٢٦ يفهم
 منها انه ثبت الدين المدعى به على تركه الميت والزم ابنه بادائه من التركة والا ينفذ

ذى الحجة

١٢٧٥

٢٥

صفر

١٢٧٦

١٨

ذى الحجة

١٢٧٨

٣٠

جمادى الثانية

١٢٧٩

٣

في عرضه انه ادعى عليه ان المبلغ تحول عليه وان ولد رب الدين ضمه نه ويظلم من ذلك
وهذا ليس مفهوما من صور قاعة المحكمة والا فادة عما ذكر انه اذا ثبت الدين في وجه
احد الورثة بالبينة العادلة المزركاة وحلف المدعي اليقين الشرعي بعد الدعوى الصحيحة
فانه يرضى للادعي بدينه في تركه هريه ويؤدي منها وتور الورثة يبيع ما يوجد من ثلغاعن
المديون انقضاء دينه الثابت ان لم يوجد تقديري منه الدين فان زاد الدين على تركه فلا
يلزم به احد من الورثة او غيرهم الا اذا كان ضامنا وهو لا عليه حواله شرعية والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تدين ديننا من آخر بغير علم ابيه بذلك وبغير علمه لولده
في ذلك ثم مات المدين ولم يترك شيئا أصلا فهل والحال هذه لا يلزم الاب المذكور ذلك
الدين عن ابنته الميت الذي لم يترك شيئا ام كيف الحال (اجاب) لا يلزم الاب بما استدانه
ابنه لنفسه بدون كفالة في ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ولدين بالتعين في مال
ابيهما اشترى احدهما عقارا لنفسه في حياة ابيه غير اطميان اميرية وكتب حجج ذلك
باسم خاصه ولكنه دفع ثمنه من مال ابيه بدون علمه واذنه ثم بعد مدة مات الاب ثم
الولدان المذكوران عن ولدين فاراد ابنا الولدين المذكورين القصة من بعضهما
واراد ابن المشتري الاختصاص بالعقار المذكور الذي اشتراه ابوه لنفسه وجب الحجج
المذكورة فهل على فرض اختصاصه بما اشتراه ابوه لنفسه يكون ضامنا لثمنه حيث
دفعه من مال الاب بدون اذنه وصار دينه في ذمته مشتركا بين ولديه بالميراث عن ابيهما
المذكور بحيث يحسب ذلك الثمن على ابن المشتري من ذمته حيث كان ذلك محققا
بالطريق الشرعي (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امرأة بمهر معلوم بعضه مجهول وبعضه مؤجل ودفع لها حين العقد بعضا من المجهول وبقي
في عشر تهمادة تكموا ربع وعشرين سنة والا توفى الزوج وترك ورثة وما يورث منه شرعا
فهل والحال هذه يبدأ بوفاء ما عليه من هذا الصداق ويقسم الباقي على ورثته (اجاب)
الدين الثابت شرعا مقدم على الميراث ومنه دين المهر فباي بقية شرعي انه باق
بذمة الزوج من المهر يكون لزوجته اخذه من تركته مقدما على الميراث كما اثر الديون
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي الى رحمة الله تعالى وترك بنتا بالغة وزوجة وعليه
ديون ولم يترك شيئا يدفع في دينه ولا في بعضه وطلب رب الدين دينه من البنت والزوجة
المذكورتين فهل الدين يلزمهما ام كيف (اجاب) دين الميت يتعلق بتركته فاذا لم
تسكن له تركته يوفى منها دينه او بعضه لا يكون لرب الدين مطالبة ورثته او بعضهم
بدينه بدون كفالة بالدين حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة
واحدة ارتكبا ديونا وصرفاها في شؤونهما سويا ثم اراد احدهما الانفراد عن اخيه
فهل يكون الدين بينهما سويا وبين كل منهما نصفه لاربابه ويؤمر بدفعه وقت
طلبه (اجاب) نعم حيث استداناهما سويا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مريضة

١٢٨٠

٢٠

جادی الاولی

١٢٨٠

٢٦

ربیع الاول

١٢٨٢

٣٠

جادی الاولی

١٢٨٢

٢٨

مهرم

١٢٨٢

٤٩

لمازو ج وهي قيمة بمصر حال المرض وزوجها تقيم في بلدة أخرى ورتب لها على نفسه
 نفقة شرعية وكان قائما بدفعها الى حين موتها وبعد موتها ادعى رجل على زوجها
 بانها حال مرضها استندت منه بميلة التصرفه على نفسها في مرضها وورثت نفقته
 مصافا لمالها على هذا الدين فهل اذا ثبتت دين ذلك يكون له مطالبة جميع
 ورثتها بذلك الدين ليدفع من تركتها ويكون أحق بالزهن الى حين استيفاء دينه ولا
 يكون ذلك الدين مطلوباً من الزوج خاصة واذا امتنعت الورثة من دفع الدين يباع
 الرهن لوفاء الدين منه (اجاب) اذا ثبت الدين الشرعي على تلك المرأة وانهارت
 المصاغ المذكورة به عند رب الدين يؤمر بجميع ورثتها البالغين بتخليص الرهن بدفع
 الدين له فان امتنعوا يباع الرهن لوفاء الدين من ثمنه والمرتهن أحق به من سائر
 الغرماء حيث كان محجاً تاماً والدين يتعلق بركة الميت ولا يختص بعضهم بالمطالبة
 به بدون وجه كضمان عن المدين به والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك مكاناً يباعه
 لزوجته وأبرأها من ثمنه في حال صحته واشهد على ذلك ثم بعد مدة مات عنها وعن
 ورثة آخرين فهل اذا كان له عليه دين تأخذه من تركته مع مؤخر صدقاتها ولا يمنع
 ذلك ابرأؤه المرأة المذكورة من ثمن المكان المذکور (اجاب) لا لزوجة المذكورة
 أخذ دينها من تركتها زوجها بعد اثباته بطريق شرعي ومن ذلك مؤخر صدقاتها حيث
 لا مانع ولا يمنع من ذلك ابرأؤه زوجته حال صحته من ثمن ما يباع لها والله تعالى اعلم
 (مسئل) في رجل مات عن ورثة بالغين وتركه عليه دين لا يتخصص ثابتاً بالوجه
 الشرعي فاراد احد الورثة اخذ نصيبه من التركة المذكورة كاملاً وامتنع من اداء
 ما يخص نصيبه من الدين فهل لا يجاب لذلك وتؤثر الورثة البالغون باداء الدين الشرعي
 مقدم على الميراث امام تركه الميت أو من عند انفسهم ويقسم الباقي بينهم بالقرينة
 الشرعية ويكون الدين مقدم على الميراث (اجاب) الدين الثابت شرعاً مقدم على الميراث
 ولو استغرق الدين التركة كلها فتؤثر الورثة كلهم باداءه امام تركه وما بقي يقسم
 بينهم بالقرينة الشرعية أو من مالهم ويستخلصون التركة لانفسهم والله تعالى اعلم
 (مسئل) في رجل مات وعليه دين لا أثر ومات رب الدين ايضاً ومضى من بعده موت
 الاثنين حدة تنوف من خمس عشرة سنة فاراد ابن صاحب الدين اخذ دين أبيه من ابن
 المدين ومع ذلك لم يكن للمدين تركه ولم يكن ابنه من دين أبيه فهل لا يلزم ابنه والمحال
 هذه (اجاب) الدين المترتب بذمة الميت يعلق بالتركة ان كان له تركه والا فلا
 مطالبة لابن به على اخذ دين كالتشريع ولا يلزم الابن بدين أبيه فلا يطالب به
 والمحال ما ذكر من مال نفسه والله تعالى اعلم (مسئل) باقصة وارثة من بيت المال في
 ٢٣ من سنة ١٢٨٤ غرة ١٣ مضمونها رجل مات عن زوجة وبنت قاصرة وصار
 حبر تركه موصياً بمعرفة قاضي كمة من المصالح المعتبرة ثم بمصر فذلك

١٢٨٣

ذی الحجة
٢٠

١٢٨٣

ربيع الثاني
٢٩

١٢٨٤

جادی الاولى
٢

١٢٨٤

القاضي صار اقامة وصى على القاصرة وسلمه اثمان التركة وبعد ما وقع ثلث من
 الزوجة في حق الوصي وظهر انه مديون ولما صار حصر موجوداته وجدت اقل من قيمة
 هذه التركة وارباب الديون يرغبون قسمة قيمة الموجودات على ديونهم - م والتزك فقول
 والحال هذه قيمة التركة المذكورة تكون ممتازة عن الديون وتتخذ قسمة الموجودات
 جميعها من اصلها او قيمة الموجودات تقسم شرعا على قيمة التركة والديون تؤمل الافادة
 مما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) هذه المادة يلزم ان ينظر فيها هل اثمان
 اعيان التركة باقية عند الوصي او تعدى عليها واستهلكها في شؤون نفسه فان كانت
 باقية عنده فلا دخل لارباب الديون التي عليه فيها بل تكون للورثة خاصة كما انه
 لا دخل للورثة في اثمان موجودات الوصي المذکور مع غرمائه وان تعدى عليها
 واستهلكها في شؤون نفسه كانت دينها عليه كسائر الديون فتعاضد الورثة باقى غرمائه
 بدينهم لان الورثة حينئذ صاروا من جملة القرماء ولا يمتازون بشئ بدون وجه شرعي
 يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأ ماتت عن زوجها وابنها القاصر من غير
 شريك وبذمتها دين لا خيها حكم به المحاكم الشرعي بعدموتها في وجه الزوج المذکور
 شرطا ولم يكن الزوج ضامن له ولما تركة جزئية لا تنفي بذلك الدين فهل اذا بيعت
 التركة ولم يفغنمها بالدين المذکور لا يكون لرب الدين المطالبة بياقيه من الزوج المذکور
 من ماله بدون كفالة شرعية به (اجاب) الدين انما يتعلق بالتركة فاذا لم يغف به لا يلزم
 الزوج ولا غيره من الورثة اداء الباقي من مال نفسه بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل زوجه دين وهو في معيشة ابيه فادعى صاحب الدين ان ما يدايه
 ملك لابنه ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل اذا لم يكن الاب كفيلا بالدين المذکور
 لا يلزم دفع دين ابنه ولا يبيع الاب على بيع امتعتة لو فاعا على ابنه من الدين (اجاب)
 لا يلزم لابن شرعا ما على ابنه من الدين بدون كفالة شرعية به كما لا يجبر على بيع امتعتة لو فاعا
 ما على ابنه من الدين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته رمسي
 ودفع لها من ماله ما تعرف بهيله ودخل بها ثم مات الزوج عنها وعن ورثة وترك ما يورث
 عنه شرطا ولم يذمت مؤخر صداقها فهل والحال ماذكر يكون مؤخر صداقها مقدما
 على الميراث كسائر الديون (اجاب) نعم يقدم مؤخر الصداق على الميراث كسائر الديون
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات ولم يترك شيئا من متاع الدنيا وله اولاد قصر
 وبلغ فقام رجل يدعى بان له دين على الميت ويريد الزام أحد اولاد الميت الكبار بما
 على والده من الدين فاعلم ان دين الوالد يلزم الولد فهل لا يجاب لذلك ولا يلزم أحدا
 من اولاد الميت دفع شيء من الدين لصاحبه جبر حيث لم يكن احدهم منهم كفيلا عن
 الميت بذلك افيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يلزم أحد من الورثة دفع ما على مورثهم من
 الدين بدون كفالة شرعية حيث لا تركة للميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي

١٢٨٤

٢٢

جادی الاولى

١٢٨٥

٢٤

رجب

١٢٨٥

١٩

ذی الحجة

١٢٨٥

٢٠

رمضان

١٢٨٦

١٤

عن وورثة وعليه دين شرعي ثابته بالوجه الشرعي وله تركه مستغرقه بمسئله الديون
فهل لا تستحق الورثة شيئا منها؟ يقدم اداء الديون المذ كورثة عليهم وليس لهم اخذها
ولا قسمها الا اذا ادوا الديون من قبل انفسهم (اجاب) نعم لا تستحق الورثة شيئا من
التركة المستغرقة ويقدم اداء الدين الثابت شرعا على الميراث الا اذا اتفقوا على اداء
الدين من مالهم فيكون لهم استبقاؤها لانفسهم كما ان ولاية بيعها مع الاستغراق
لله اضى أو الوصى لا للورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك
ما يورث عنه شرطا وعليه دين مستغرق بجميع تركته فهل يكون للقاضي بيع التركة
المذ كورثة وقسمتها بين الغرماء كل بقدر نصيبه ولا يبيعها الوارث على دفع باقي الدين
لاربابه حيث لم ياتزم به وما الحكم الشرعي (اجاب) الدين الثابت شرعا يتعلق بتركة
المدين فتباع لو فاته من قبل القاضي حيث كانت مستغرقة ولا يلزم الوارث شيء من
دين مورثه بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده
قصر او بلغا وترك ما يورث عنه شرطا من عقار وخلافه وعلى القصر وصى شرعي وعليه
دين شرعي مستغرق اتركه ثابته بالبينه العادلة بالوجه الشرعي وباقرار الورثة
الباقيين ايضا ثم مات احد الورثة البالغ عن وورثة له بالغين فهل والحال هذه
لا يستحقون شيئا من التركة المذ كورثة المستغرقة لديون مورثه ثم ويباع جميع
ما تركه الميت المذ كورا ولا لو فادينه المذ كور (اجاب) الدين الشرعي الثابت على
الوجه المسطور مقدم على الميراث فلا استحقاق لاحد من الورثة قبل وفاته من التركة
ويباع جميعها لذلك حيث كانت مستغرقة به الا اذا أدى الورثة جميع الديون من مالهم
فان لهم استبقاؤها لانفسهم حينئذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا ترأقر به
في حال حياته وصحته ونفاذ اقراره لصاحبه على يدي يئنه شرعية ثم مات المقر المذ كور قبل
اداء شيء من ذلك الدين الشرعي وترك وورثة بالغين فطالبهم رب الدين بدينه فأنكره
فهل اذا ثبت رب الدين اقراره مورثهم له في حياته بذلك الدين وحلف يمينه عليه ايضا
يكون دينه متعلقا بدين التركة المتروكة عنه شرطا وتجبر الورثة المذ كورون على دفعه
لو ان لم يكن في التركة ما يفي بالدين سوى عقار يباع منه بقدر ما يفي بذلك الدين ويكون
مقدم على الارث ولا عبرة بانكار الورثة المذ كورين والحال هذه (اجاب) اذا ثبت مدعى
الدين اقرار المورث له بذلك الدين في وجه الورثة أو بعضهم بعد دعوى صحيحة بالوجه
الشرعي وحكم له القاضي به بعد بين الاستظهار بظهور الورثة بادائه امان مال انفسهم
على حسب مواريثهم أو من عن العقار الخلف من المورث بعد بيعه ان لم يوجد غيره يوفي
منه ذلك ويجبرون على ذلك اذا الدين مقدم على الميراث ولا عبرة بانكارهم والحال ما ذكر
في الاثبات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرطا من
بنية قولات وعقار وترك اولاد اقصرأ وأقام في حياته أخاه وصيا على أولاده المذ كورين

١٢٨٦

٢٢

١٢٨٦

٢٤

ربيع الثاني

١٢٨٨

٧

شعبان

١٢٨٨

٢٠

١٢٩٢

١

ذى القعدة

١٢٩٢

٢

صفر

١٢٩٤

٢٢

فباع الوصى المذ كور بعض المنقولات المذ كورة بثن المثل لاجل النفقة الضرورية لعظم
وجود ما يصرفه عليهم من النقود ثم الآن قد بلغ بعض الاولاد المذ كور بن وطلب أخذ
ما يخصه في تركه أبيه والحال ان الباقي من التركة مستغرقة بديون أبيه المتوفى المذ كور
فهل والحال هذه لا يكون للبائع المذ كور حق فيماتر كره والده الابد وفادون أبيه
الثابتة بالوجه الشرعي ويقبل قول الوصى بيمينه فيما انفقه على القصر نفقة المثل عالم
يكذبه الظاهر حيث كان تصرفه نافذا عليه (اجاب) نعم لا يكون للبائع المذ كور كباقي
الورثة حق في تركه أبيه بقدر ما هو مشغول بديونه الثابتة عليه بالوجه الشرعي ويقدم
اداء الديون المذ كورة على الميراث ويقبل قول الوصى الامين بيمينه فيما انفقه على
القصر من ماله نفقة المثل حيث لم يكذبه في ذلك ظاهر الحال والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى بضاعة من آخر واستلمها منه حال حياته بثن مع لموم وحرله سندنا
بمقدار الثمن ثم بعد مدة مات المشتري عن ورثة كاهم بالقون فطالب بالساق دين من
ورثة المشتري وبعد ابراء المقتضي احييت القضية الى المحاكم الشرعي وبحصول
المرافعة بين البائع وورثة المشتري والدعوى العجيبة بذلك اقرت الورثة كاهم بذلك
الدين وصدقوا عليه لدى القاضي فالزمهم بادائه من تركه المذ كور في المذ كور وحرله
بذلك اعلاما شرعيا فادعت الورثة انه لا تركه لليت سوى منزل فحسب ايديهم وما طاولوا
البائع في دفع الدين فهل حيث كانت قيمة المنزل المذ كور رز يد عن الدين المذ كور
ولادين سواء تجبر الورثة المذ كورون على بيعه او بيعه بجز منه يفي بالدين المذ كور
حيث لم يوفوا الدين من ماله والحال هذه (اجاب) على الورثة المذ كورين بيع ما يفي
بدين مورثهم الثابت عليه شرعا من ذلك المنزل اذا لم توجد له تركه سواء لادائه له ان لم
يوفوا الدين من ماله حيث لا مانع فان اتمته وامن ذلك اقام له ماضي وصيا لبيع
من التركة ما يفي بحق القريم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فيمن اتم وصيا
شرعيا على تركه فيها قصر للتصرف فيها باسترا انواع التصرفات الشرعية عليها
دون لاشخاص متعددة والوصى حر يص على ضبط التركة وبيعها وجمع وحفظ
اخراجها وتوزيعها على ارباب الديون الثابتة شرعا كما اراد بعض من يدعي ويبيع على التركة
يجزئ من بعض ما باعه الوصى من غيره ليخص به لنفسه تامينا في مقابلة دينه فهل على
فرض ثبوت دينه لا يكون له ذلك مع كون الوصى جاريا منه ببيع التركة وحفظها لمصلحة
منها وتوزيعه على ارباب الدين شرعا (اجاب) نعم ليس لمن يدعي الدين المذ كور ذلك
بشرعها والحال ما ذكر حيث لم يكن المبيع موهوبا عنده رهننا شرعيا قبل موت المدين
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مس فقمة لوفيقين احدهما من قبلها والاخر من قبل
والدها وناظرة عليهم ما بالامر طامت فادعي بعض الناس بان له عليها دينان وانها في حال
حياتها وكلته في قبض ربيع الوفاة فين المذ كور بن واقطاعه من دينه الى ان يستوفيه

ورغب استيلاء ذلك الربيع الى ان يستوفي منه دينه ومنع من آل اليهم استحقاق الوقفين
 المذكورين بعد الاستحقاق الناظر الى المذكور فقول على فرض ثبوت دينه ووكالته عنها في
 ذلك ليس له استيلاء شيء من ريع الوقفين المذكورين بعد موتها وتبطل وكالته عنها
 بموتها ويمنع من التعرض للمستحقين في الوقفين المذكورين ويكون له المطالبة بدينه
 من تركتها ولا يتعلق الدين بالوقف المصبل السابق على الدين الذي لم يشترط فيه اداء
 الدين من ديه ويكون جميع ريع الوقفين المذكورين مستحقا للمستحقين المذكورين
 من تاريخ وفاة الناظر الى المذكور فقول كل منهم بقدر نصيبه بحسب شرط الواقفتين (اجاب)
 نعم ليس له استيلاء شيء من ريع الوقفين المذكورين بعد موت موكلته المديونة له ليقضي
 به دينه لعدم تعلق الدين به من الوقفين وانتقال استحقاق ريعه ما لمن بعدهما حسب
 الشرط والحال هذه وبطلان الوكالة بموتها وتعلق الدين بتركتها ان كانت لها تركة
 على فرض صحة شرعها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة عليها دين لا تتم مائة عن
 ورثة شرعيين ولا تركة لها اصلا لكون رب الدين استولى على اثمان ما تملكه قبل
 موتها بواسطة بيعها بقدر بعض دينه فاراد رب الدين الان الرجوع بما بقي له من دينه
 على ورثتها بدون كفاية منه في هذا الدين ولا حواله فهل تتعلق ديون الميتة
 بتركتها ان كانت لها تركة ولا يلزم ورثتها بشيء منها بدون ما ذكر حيث لا تركة لها
 اصلا بدون وجه شرعي (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركتها ان كانت لها تركة ولا
 يلزم ورثتها بشيء منه شرعا حيث لا تركة لها اصلا والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد كبير منفرد عن ابيه بمعيشة على حدة
 وساكن في داره المملوكة له خاصة من مدة طويلة قد تدان الولد المذكور دينه ساحال
 انفراده عن ابيه في الكسب والعمل والمعيشة والسكنى وبدون كفالة ابيه عنه في شيء مما
 استدانه ثم مات الابن المذكور عن اولاده القصر ذكورا واناثا وعن ابيه المذكور وله
 تركة خاصة به كانت تحت يده خاصة فهل تتعلق الديون المترتبة بدينه بعد ثبوتها شرعا
 بتركتها خاصة ولا يلزم ابوه بشيء منها اذا لم تفر كنه بمعاذ ابيه من الديون بدون كفالة
 ولا وجه شرعي بل تقسم تركتها بين غرماه بحسب مقدار ديونهم المتساوية في القوة
 (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت الشرعية بعد ثبوتها شرعا بتركتها فاذا لم تف بها تقسم بين
 الغرماه بحسب حقوقهم ولا يلزم ابوه بشيء من ذلك بدون كفالة او وجه شرعي والحال
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته مصاغا وحليها حال صحته
 ونفاذ تصرفاته وعدم الحجر عليه فقبضت منه الهبة وقبضتها حال صحته واستعملت ذلك
 حال حياته ثم مات وعليه ديون فهل تتعلق ديونه المذكورة بتركتها ولا يكون منها
 ما وهب لها على هذا الوجه فلا تتعلق بديون الميت واذا كان لها بدينه مؤخر صداقها
 يكون ذلك ديننا كباقي الديون وتكون الزوجة المذكورة اسوة لغيرها الميت بمقدار

١٢٩٥

١٦

محرم ٦

١٢٩٧

جمادى الاولى

١٢٩٧

١٦

مؤخر صدقها المذكور المحقق شرعا (اجاب) اذا ثبتت الزوجة المذكورة بالوجه
الشرعي صدور المدة فهاز كرها من قبل زوجها حال صحته وفما ذبح عنه مستوفية
شروط العدة والتمام لا يكون المذکور بتركه ولا يتعلق به ديونه ويكون ملحا
لخاصة حيث لا مانع ودين مؤخر الصدق الثابت كباقي الديون فتعاص فيه
الزوجة باقي الغرماء المتعلقة ديونهم بتر كنه حيث لا موجب للامتنياز والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة من مضطربة مصر في ٢١ رمضان سنة ١٣٠٠ ع ٢٥٨٧ مضطربها
ثنا على سبق حصول الادعاء من امرأة تسمى ص ابنة بنت ابراهيم زوجة عبد العال محمود
بالاصالة عن نفسها وبو كاتها عن باقي وورثة زوجها المذكور على من يدعي مهر على المتخذ
كالدلالة في الاسلحة النارية جرفته له بانه اجترأ على قتل زوجها المذكور وهذا وطلبت
قصاصه وبعد ان جرى عن هذا الادعاء التحقيق السياسي اللازم بطلب المدعية
بمقتضا المذكور صارت اجالة نظره هذه القضية شرطا من الجاهل من الابتداء على
المحكمة الكبرى الشرعية ومنها صدر اعلام شرعي مورخ ٢٥ ربيع الاول سنة
١٣٠٠ يتضمن منع المدعية المذكور كورة من ادائها حصول التعمد من المدعي عليه
في قتل زوجها المذكور وطلبتها القصاص منه والحكم على المدعي عليه بالدية الشرعية
من ماله مقسطة في ثلاث سنين وهي عشرة آلاف درهم من القضاة والقديسار من
الذهب او مائة من الابل وقد صدر التصديق على هذا الحكم بالموافقة من مجلس
الاحكام المصرية واصدر به مضطربة مؤرخه ١٩ رجب سنة ١٣٠٠ ع ٢٥٥
ووردت الى هذا الطرف بشرح التنفيذ من الداخلية بمرة ٢٥ واضر وورثة تنفيذ
ذلك الحكم على حسب ما نص فيه صارت تكليف مهر على المذكور عليه بالقيام باداء
ما حكم به عليه فادعى الاضرار وعدم اقتداره على الاداء واولا قسما واولا التمس
التعريض عن محبة ذلك من عدمه بمعرفة المحكمة ومعاملة به بما يتضح ولما تراه
من عدم امكان اجابة المذكور لهذا الطلب في هذا المقام من قبل الضبطية قد كان كتب
من هنالي حضرة قاضي افسندي مصر بطلب الافادة مما يسهل طريق الوصول لنفاذ
هذا الحكم بالموافقة للشيخ الشرعي وملازمة الحالة السياسية فورد شرح حضرة بقيد
الخبرة مع سيادةكم من هذا الطرف مما يلزم في هذه المسألة لانا طه حضرة كم مسائل
القياسية عليه لزم تحرير له لقضية لكم اليكم بافادة ما يتبع اجراءه في ذلك (اجاب)
وردت افادة حضرةكم والذي يقتضيه الحكم الشرعي انه حيث حكم على مهر على
بالدية في ماله في ثلاث سنين فان علم اعساره وعد ماله يوفي منه قسط كل سنة من
السنين المذكور فانه ينظر الى الميسرة والقدرة على ذلك فان ايسر في وقت يؤمر باجاء
ما عليه كما هو الشأن في سائر الديون المماثلة لذلك والله تعالى اعلم

رمضان

٢٤

١٣٠٠

• (كتاب الرهن) •

(سئل) في امر انا قضى الامر لسفره الاجل تنصير المصداق وصحة يدها وقد بلغها ان زوجها مدون يمكن منعه من السفر معها بموجب سند عليه ودعاوى رهنتم المحرمة المذ كورة حجة عقارها في محل حكمها الكائن بشقرا سكنه رية واخذت المحرمة فوجها معها وعند التوجه اقامت لها وكلاواذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها ينهى الامر ويخلص الدين المذ كورة واذا كان ضد نهاية فلان يظهر ان زوجها ياتي عليه ديون فالمحرمة المذ كورة التزمت وكفالت بدفع الدين المذ كورة من عقارها المرقوم على يد وكيلها فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذ كورة صحيح ويمكن التصرف في العقار المذ كورة لو فاء الدين (اجاب) الكفالة على الوجه المذ كورة غير صحيحة ورهن حجة العقار لا يوجب ارتها ان العقار بدون استيفاء شرائط الرهن الشرعية وحيث لم تنفذ في الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لرب الدين مطالبة الزوجة به ولا مطالبة وكيلها ببيع العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من امرأته قدر من الدراهم ورهنها في نظير ذلك جانب طين زراعية ثم بعد ذلك ماتت رب الطين عن ورثة والحال انه جعل رجلا وصيا على ماله وعياله قبل وفاته فمخ المراتم التصرف في الطين ونزعه من يدها فهل يؤثر بدفع دراهم الرهن للمرأة المذ كورة من تركه المتوفى اويبقى تحت يدها (اجاب) اذا اثبتت المرأة المذ كورة دينها على المتوفى في وجه خصم شرعي وحلفت اليمين الشرعي يحكم لها به في تركه مقدما على الميراث ولا يصح رهن الاطيان التي آتت لبيت المال شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا من الدراهم ورهن تحت يده عقارا يملكه وشرط على نفسه انه ان مضت اربع سنين ولم يحضر الدراهم يبيع العقار ويقضى الدين فهل لا عبرة بهذا الشرط ويكون لرب الدين المطالبة بدينه وللصالحكم جبر المدين على الوفاء ولو يبيع العقار (اجاب) لرب الدين طلب دينه المحال من رادته وله حبسه به وان كان الرهن في يده ولا يمنع من ذلك الشرط المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع رهنا من حلى موملبوس عنده آخر على قدر معلوم من الدراهم فهل الرهن في يده فمخ امتعته له فهل يكون مضمونا عليه باقل من القيمة ومن الدين ولا يكون المضمون عليه الا قدر الدين والزائد عن الدين من قيمة الرهن يهلك على الراهن (اجاب) اذا كانت قيمته الرهن زائدة على الدين وهلك عند المرتهن سقط الدين وما زاد غير مضمون على المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة ارض معلومة لا آخر على مبلغ من الدراهم ووضع يده المرتهن عليها ثم مات كل من الراهن والمرتهن من ابنته ثم بعد مدة طلب ابن الراهن دفع دراهم الرهن لابن المرتهن واخذ الارض الموهونة فتم عمل ابن المرتهن المذ كورة بان الارض فيها زرع له وبعد حصاد الزرع يسلمها وياخذ دراهم الرهن ثم

١٢٦٤

٢٣

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٥

محرر
٢٠

١٢٢٥

٢١

أنكر الرهن بعد ذلك وإن أباه مات وهي تحت يده ولم يعلم أنها موهونة تحت يديها
 المذكور ويريد بذلك منع دعوى ابن الرهن عليه لكونه من مدة طويلة فهل بعد
 ثبوت اعترافه واقراءه وشهادة بيعة من المسلمين عليه بأنها موهونة تحت يديها وطالبه
 تركها لمصاد الزرع في العام الماضي لا يعتبر انكاره الآن ويؤمر بتسليمها لائتم
 الرهن وأخذ دراهم الرهن (أجاب) نعم إذا ثبت اقراء الرجل المذكور بالوجه الشرعي
 يعامل باقراءه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحت يدها أرض زراعة موهونة
 على قدر معلوم من الدراهم فاقرت بأن الحق فيها الرجلين على يد نائب القاضي وأخذت
 منهم ادراهم الرهن وخرج في شأن ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك أرادت الرجوع عن
 الاقرار بأن الحق في الطين لهما فهل إذا ثبت اقراءها واسترأفها بذلك لا يكون لها
 الرجوع عليهما (أجاب) يعامل المقر باقراءه فإذا ثبت اقراء المرأة بأن الحق في أرض
 الزراعة للرجلين المذكورين لا يكون لهما معارضة منهما فيما بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل حضر من الروم إلى القطر المصري لم حاجة له فاحتاج إلى
 دراهم لنفسه وكان يملك عبدا وحليارهنما عند رجل آخر واستلم منه قدر معلوم من
 الدراهم بعد دفع الرهن له ثم بعد مدة طالبه يدينه فاذنه أن يبيع العبد والحلي لذي
 تحت يده ويستوفي دينه من ثمنهما فهل يسوغ له البيع لاخذ حقه بالدين المذكور وإذا
 مات الرهن من ورثة وعليه ديون للناس يكون المرتهن أحق بالرهن دون سائر القرماء
 ويكون القول للآذون يمينه إذا ادعى عليه الورثة زيادة من الثمن الذي باع به وإذا بقي
 للآذون دراهم من دينه بعد اقتصاصه بالرهن يكون له مطالبة الورثة إذا كان هناك
 تركه لمورثهم (أجاب) إذا ثبت تركه الرهن المرتهن يبيع الرهن لاستيفاء دينه منه
 يكون له بيعه بدون غبن فاحش ولا يكون لباقي غرماء الميت الرهن مما خصه فيه
 حيث كان دينه ثابتا والقول للوكيل يمينه في مدة دار ما باع به من الثمن ويكون أسوة
 القرماء فيما بقي له من الدين إذا كان للميت تركه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 رهن قطعة أرض زراعة عند آخر على قدر معلوم من الدراهم من مدة اثنتي عشرة سنة
 بمضرة بينة فأراد الرهن أخذها من المرتهن وإن يدفع له دراهم الرهن فهل يجب لذلك
 ويحبر المرتهن على تسليمها له بعد أخذه دراهم الرهن خصوصا والمرتهن مقر بأن الحق
 في الأرض للرهن (أجاب) إذا كان واضع اليد على الأرض المذكورة مقر بأن الحق
 فيها للرهن يؤمر بردها له وعلى الرهن دفع الدراهم التي أخذها منه والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة سافرت إلى جهة مع زوجها ولها حلي ومصاص في منزلها وتحت يديها
 زوجها فرهنه أخو زوجها في غيبتها ومن غير أنها عند رجل على مبلغ من الدراهم فهل
 يكون لها تزاع الرهن من يد المرتهن وليس له بيعه وأخذ دينه من ثمنه حيث كان بدون
 أنها وأجازتها (أجاب) إذا رهن الرجل حلي زوجته أخيه بدون أنها وأجازتها لا يكون

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

٣٠

١٢٦٥

٠

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٣

الرهن فافذا ولما سلكت الحلى اخذته من هوقمت يده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في جماعة رهنوا الرجل آخر قطعة ارض على قدر معلوم من الدراهم فوضع يده الرجل
 المذكور على الارض مدة من السنين ثم مات بعد ذلك عن وريثه ووضعوا ايديهم مكان
 مورثهم فهل اذا اراد الراهنون تزوج الارض المرتبنة يسوغ لهم ذلك ولا يتبر طول
 المدة ولو جددوا فيها ساقية حيث اعترفوا بان الارض مرتبنة (اجاب) اذا لم يثبت على
 الراهن ما يفيد سقوط حقه من ارض الزراعة الامير به بوجه شرعي يكون له رفع يد وريثه
 المرتبنة عنها حيث كان واضع اليد معترفًا بالاستحقاق للراهن كما هو مذكور والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في ارض مرهونة عند والده بمال ثمان صاحب
 الارض المرهونة دفع مال الرهن واراد اخذ ارضه فاني المرتبنة وقال انا اعطيتك ثلث
 النخل فاني الراهن اخذ ثلث النخل ويريد اخذ ارضه فهل غرس النخل في الارض لوالده
 بدون اذن مالكها لا يوجب خروجهما عن ملك صاحبها لا سيما وهي خارجة عن الاراضي
 المصرية لكونها من قسم حلقه الخارج عن حدود ارض مصر ولا يجبر الراهن على اخذ
 ثلث النخل في مقابلة شيء من الارض (اجاب) غرس المرتبنة النخل في الارض المرهونة
 على هذا الوجه لا يكون موجبا لخروجها عن ملك الراهن ولا جبر على عقد المعاوضة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر قطعة ارض على قدر معلوم من
 الدراهم ثم بعد مدة ذهب المرتبنة للراهن وطالب منه القدر المذكور فذهب المالك
 لرجل آخر ورهنه الارض المذكورة واخذ منه القدر المذكور ودفعه للمرتبنة الاول بعد
 افسكالك الارض وتسليمها للمرتبنة الثاني ثم بعد ثمان وعشرين سنة اراد المرتبنة الاول
 الرجوع على المرتبنة الثاني فهل لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا كان الحال
 ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عبدا وسيفا وضاعة عند رجل
 آخر فمات الراهن والرهن في يد المرتبنة فما الحكم في بيع الرهن هل يجوز للمرتبنة
 بيعه (اجاب) قال في التنوير مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتبته وقضى دينه فان لم
 يكن وصي نصيب له القصاص وصيا و امره ببيعته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن
 ما يملكه من حلى وسيف وملبوس له في دين عند دائنه فهل اذا ظهر عليه ديون بعد ذلك
 يكون المرتبنة احق بالرهن من سائر القرماء واذا باه الراهن ياخذ دينه المرتبنة من
 ثمنه ولا يكون لسائر القرماء منازعته في قدر دينه من ثمنه وان زاد ثمنه على قدر دين
 المرتبنة ينقسم الزائد على غرماء الراهن (اجاب) بعد صدور الرهن صحبها لازما لا يكون
 لغرماء الراهن معارضة المرتبنة في قدر دينه وهو احق به من سائر القرماء والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ورهنها ما يملكه من النخل حكم
 طاعتهم في بلادهم على ما تعرف تجهيله فوضعت يدها عليه مدة سنين ثم مات عنها وعن
 وريثه غيرها واستمرت واحدة يدها عليه بعد موته وتأخذ غمره لنفسها من غير اذن بقية

١٢٦٠

٢١

١٢٦٠

شعبان

١٠

رمضان

١٢٦٠

شوال

١٢٦٠

٢٩

ربيع الاول

١٢٦٦

الورقة هل يكون لبقية الهرة ما سبتم على ما يخصهم من ثمر الخيل المذ كور اذا اخذت
 قدر معلوما تصح به الدعوى (اجاب) نعم الرهن كاللواحق والابن للرهن لتولده من
 ملكه وهو رهن مع الاصل تبعه فلذا استهلكه المرتهن بدون اذن المالك يصح
 مضمونه عليه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل عليه دين لا ثمره من عند الدائن سامة على
 دينه ثم دفع المدين بعض الدين والساعة تحت يد المرتهن الدائن فسرقت الساعة من
 المرتهن مع بعض مصاحح الرهن من حرز المثل فهل اذا كانت قيمة الساعة اكثر من بلقي
 الدين لا يكون المرتهن مطالب بالباقي اذ من قيمتها على باقي الدين ويكون القول للمرتهن في
 ضياع الرهن بيمينه ولو ادعى الرهن انها ليست بملكه ووسطه على من دين المرتهن
 (اجاب) اذا قبض المرتهن دينه كله او بعضه من رهنه ما وقع فيه ثم هلك الرهن في يد
 المرتهن هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادعى كما يستفاد من الدرر في آخر مستقرات
 الرهن فان كانت قيمة الرهن اكثر من جميع الدين كان الزايل لمائة غير مضمونة على
 المرتهن بدون التعمد ولا يختلف الحكم المذ كور ولو كان الرهن مستعارا لغيره
 يدينه ولا يصدق الراهن ان الرهن لغيره رهنه بغير اذنه في حق المرتهن والله تعالى اعلم
 (مسئل) في رجل يملك جانب خيل يارضة رهنه معها تحت يد رجل آخر واخذته قدرا
 من الدراهم وصار رب الدارهم يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم رهنه وادفع اليه عند
 رجل آخر في ظفر قدور من الدراهم وصار المرتهن الثاني يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم
 مات وبها الخيل عن ورقة فهل يكون لورثته من ثمره من هو تحت يده وما سبتم على ثمره مدة
 وضع يده عليه مع اعتبار واضح بالذوارب بان الحق في الخيل لمورثه (اجاب) يؤخذ
 للمقر المذ كور بقراره وعليه ضمان ما استهلكه من ثمره الخيل بدون اذن مالكه ولم
 الاستيلاء عليه بعد سداد الدين لربه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل عليه دين لا ثمره
 وله حصة ثالثة في بيت ساكن فيها قدر سكناه فقط فممن جميع البيت على دينه
 بغير اذن بلقي الشر كما هو يقبض المرتهن البيت بشهادة اهل بلده وباعترافه بذلك ولم
 ير المدين ساكن فيه فهل لا يكون الرهن نافذا فيما عدا نصيبه واذا ثبت ان ساكنه بالدين
 لدى القاض لا يباع مسكنه المحتاج اليه في الحال في دينه (اجاب) لا يتم الرهن ولا
 يلزم بلون القرض فللراهن الرجوع عنه قبله ويبيع على المدين كل ما لا يحتاجه من
 يباع مسكنه المحتاج اليه في ضرورة سكناه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل اخذ على
 زوجته بغير انظرو رهنه عند آخر على قدر من الدراهم فبعد مدة طلب المرتهن دينه
 من الرهن فجهز للمدين من اعيان الدين واوداد المرتهن ببيعته فهل اذا ثبت ملكه له
 بالبيعة الشرعية صح ان رهنه بغير اذنه او علمها يكون نافذا من المرتهن (اجاب)
 اذا ثبت الملك في الحلي المذ كور لزوجته الراهن بالوجه الشرعي يكون لها انقراض من يد
 المرتهن حيث كان الرهن بدون اذنها والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل دفع لآخر خيلا

معلوم من الدراهم و رهن قطعة ارض زراعة عليها فهل اذا اراد بيع الدين ان يطلبه
ويرد الارض له بها ايحاب لذلك ويمكن من اخذه منه جبراً على رب الارض اذا تحقق ما ذكر
بالطريق الشرعي (اجاب) الرب الدين مطالبة المدين بدينه بعد ثبوته بالوجه الشرعي
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك امكينة رهنها عند رجل على مبلغ
من الدين لمدة معلومة قضت المدة وطلب منه الدين فيخرج دفعه وقد كان استقل
المرتحن الامكينة المرهونة وقبض اجرتها فاضاعها مالك الرهن منها وارب اذنته منها
بشهادة بينة شرعية ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة فطلب منهم المرتحن الدين فارادوا
محاسبته على ما استقبله من الامكينة فهل اذا ثبت ان مورثهم قبل موته ابرأ المرتحن
واساعه منها ووجهها له بشهادة البينة الشرعية لا يكون لهم المحاسبة بها ولا تنزع الامكينة
من يده حتى يستوفي دينه او يبيع القاضى منها بقدر ما يفي بالدين اذا امتنع الورثة من ذلك
ولم يكن عندهم خفاء من غيرها (اجاب) اذا اذن الراهن للمرتحن باجارة العقار المرهون
فاجرة وقبض اجرته واستلمه كما و ابرأ الراهن منها لا يكون للراهن ولا لوارثه الرجوع
بشيء منها الى المرتحن واذا مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتحنه وقضى دينه لقيامه
مقامه فان لم يكن له وصى نصب القاضى له وصياً و امره ببيعه لان نظره عام وهذا هو رتبته
صغار اقلو كبار اخلقوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له دين عند آخر مرهون به جارية تحت يده المرتحن فمات المدين قبل دفع الدين
وتخليص الرهن وقومت تركته وبيعت وقومت الجارية المرهونة على رب الدين بعد
انتهاء الرضعات فيها واشتترى لها بذلك الثمن من التركة فهل اذا ثبت على الميت دين
آخر غير دين الرهن واراد ارباب الديون المخاصمة فيما لا يكون لهم ذلك ويكون دين
الرهن مقدماً واذا لم تف الجارية بدين رب الدين وزاد له مبلغ يضرب به مع الغرماء في
باقى تركة الميت (اجاب) المرتحن احق بالرهن من سائر الغرماء فيستوفي دينه منه وما
بقى له من الدين ياخذه من تركة الراهن كما باقى غرمائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له قطعة ارض زراعة رهن بعضها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم مات الراهن
عن ابنه فمهرن الابن البعض الآخر عند المرتحن المذكور ايضا وسافر الى جهة فاراد
رجل من اقارب الراهن ان ياخذ الارض من المرتحن من غير اذن ابن الراهن المستحق
للارض ومن غير اذنته فهل لا يحايب لذلك وليس له معارضة المرتحن في ذلك (اجاب) نعم
لا يحايب لذلك اذا كان الواضع ما هو موطور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجلين يملكان نصف معصرة رهنها عند شخص في دين عليهما فهل يصح هذا الرهن
حيث كان في مشاع لا يقبل القسمة واذا بقي الرهن تحت يد رب الدين مدة واحسر كل
منهما بدفع الدين يكون للقاضى بيع الرهن جبراً لهما حيث لا وقت للدين الا من
المرهون ولم يكن المرهون من ضرورات الرهنتين ولا محتاجاً الى ما حاشه مما لا يلحقه

١٢٦٦

٢٤

شعبان

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٢

شوال

١٢٦٦

١٧

انفسهما ولا قدرة لهما على ادارته (اجاب) رهن المشاع مطلقا فاسد سواء كان قابلا للقبضة
 أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا أو طارئا وسواء كان من شريك أو غيره ويجب دفعه
 بالتفاسخ وفعلا للفساد وإذا وجد التفاسخ والرهن بدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المهرتين
 حبس الرهن به بعده والمحال هذه كذا في فتاوى العلامة الرملي وإذا لم يكن للدينين
 شيء يوفى منه الدين سوى نصف المعصرة المذكورة الذي لم يصح رهنه يؤمران ببيعه
 وفناء الدين من ثمنه فان امتنع باعاه القاضى لذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل باع لا آخر عقارا ببيع وفاء واستلم المشتري العقار المذكور من البائع
 وكتب بينهما حجة شرعية بذلك ثم بعد مدة قبل ان يقضاه الاجل افلس البائع وترتبت
 عليه ديون لا آخرين فادار بائنا الدين ببيع العقار المذكور وابطال ما وقع من التبائع
 على طريق الوفاء فهل يكتفى ببيع المذكور صحيحا على اختيار المتأخرين ويكون
 المشتري المذكور راقا بالعقار المذكور إلى ان يوفى ما دفع فيه من الثمن (اجاب) قد
 وقع الاختلاف في بيع الوفاء والذي عليه أكثر المشايخ منهم السيد الامام أبو شجاع
 والقاضى الامام أبو علي السغدري ان حكمه حكم الرهن وافق بذلك العلامة الرملي
 وفي تنقيح الفتاوى الحامدية ولا ريب في ان يبيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع
 الاحكام على ما عليه الاكثر كما في الخبرية والحامدية الزاهدي وهو الصحيح كما في جواهر
 الفتاوى وقد بسط البرزقي فيه الاقوال الى ان قال وإذا مات المشتري وفاء فورثته تقوم
 مقامه في احكام الوفاء اهـ وعليه فليس للغير ما معارضة المشتري وفاء ويكون هو
 أحق به من سائر غرماء البائع كما هو الحكم في الرهن والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 أخذت من آخر مقدار معلوما من الدراهم قرضا ودفعته له وهما على ذلك فهل اذا
 ماتت وانبت الرجل دينه عند القاضي وخرج له اعلان بقبضه وأخذه من تركها
 وطلب امين بيت المال أخذ الرهن منه قبل دفع الدين له ورب الدين لا يرضى بتسليمه له
 الا بعد قبض دينه لا يجبر رب الدين على التسليم له في الرهن الا بعد قبض ما ثبت له من
 الدين المذكور (اجاب) للرهن حبس الرهن حتى يستوفى دينه فاذا مات الراهن باع
 وصيه رهنه باذن مرتبه وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له
 وصيا وامره ببيعه لان نظره عام وهذا هو دورته صفار افلو كبادا خلة والميت في
 المال فيكان عليهم تخليصه كذا في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه
 دين لا آخر وبه رهن فمات يدرى الدين فرغته لة اضي وحجسه على دفع الدين فامتنع من
 الدفع فهل يكون للقاضي يبيع الرهن بمحضرة الراهن ووفاء دينه منه ويكون المهرتين
 اولى به من باقي الديانة اذا أخبر الراهن بان عليه دين لا غيره (اجاب) لا يملك الراهن
 ولا مهرتين يبيع الرهن بغير رضا الآخر ويباع الرهن برضا ما يوفى الدين منه والمهرتين
 أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن وفي تنقيح الحامدية قال في الخبرية مذهب الامام

صفر

١٤

١٢٦٧

جاءى الاولى

٨

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

تأيد بحسبه أى الرهن الى ان يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الحجر على الحجر المديون
وعندهما لا يحكم ببيع جبر الانهماير بان الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح
قاضي خان وصاحب الاختيار وكثير بان القترى على قولهما فاذا حكم به كما يراه نفذ
وارتفع الخلاف انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعية
وبعض نخيل عند آخره على قدر معلوم فمات يده ثم بعد مدة من السنين مات الرهن عن
ابن فاراد الابن محاسبه المرتهن على ربح الارض وعلى ما استقله من الثمرة من اصل
فواهم الرهن فهل لا يجب لذلك حيث ثبت بالبدينة الشرعية ان مورثه اباح له الانتفاع
بجميع ذلك (اجاب) افاد في التنوير ان الرهن لو اذن للمرتهن في اكل زوائد الرهن
فأكلها فلا ضمان على المرتهن وافاد الخبير الرولى ان جميع ما كله المرتهن من ثمرة النخيل
بعد موت الرهن مضمون عليه متبقي بدمته مطالب به كسائر الديون وقد تقر دان زوائد
المهر من مضمونة بالاستهلاك والاباحة فيه بطلت بموت الرهن لان نقل الملك عنه
الى غيره والمباح له تناولها وهى على ملك المبيع قطعاً والله تعالى اعلم (سئل) في شخص
عليه ديال لاخر فرهن عنده بخرقة من الذهب ثم بهد ذلك اواد المديون دفع ما عليه
من الدين وأخذ الرهن من المرتهن فادعى المرتهن انه اودع الرهن عند اخيه ليس في
عياله وقدعات المودع ووهـ دار الرهن ان ياتى له بالرهن عند فتح تركته أخيه وذلك
الايداع بغير أمر الرهن وعلمه فطلبه الرهن على يد القاضي فادعى المرتهن ضياع الرهن
عند أخيه فهل يكون ضمانا للرهن بجمعه حيث تعدى ووضعه عند أخيه وديعة بغير أمر
الرهن والحال هذه (اجاب) يضمن المرتهن بايداع الرهن بدون اذن الرهن بجميع
القيمة فيطالب المرتهن المذكور بما زاد على قدر الدين من بدل الرهن والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان طين اثر غرس بعضه فنجلا ثم مات عن
زوجتين وابن صغير واخوين شقيقين ثم مات الابن قبل قسمة التركة عن امه وعن هيمه
المذكورين فهل اذا رهن الميت حال حياته عند ذوجه أو ببيع فحلات آخر كبارا على
مائة قرش باقى مجهل صدأ قهاو اباح لها الثمر حتى يدفع لها الدين فمات قبل الدفع عن
ورثته فاستمرت واضحة يدها بعد موته على النخيل مدة ثلاث سنين وهى تستغل الثمر
مديون اذن الورثة يكون للورثة محاسبتهما على ما استقلته من الثمر بعد موت الرهن
حيث كان معلوم القدر (اجاب) لا ورثة مطالبه الزوجة ببذل ما أخذته من ثمرة النخيل
بعد موت زوجها واستهلكته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امين
هيندوق الايتام بما صورته انه مذكور بقرار حضرات العلماء المعطى في حق رهونات
العقارات التى ترهن بهندوق الايتام ان يؤخذ العقار على جهة الرهن ويقبضه المرتهن
محوراً مفرغاً لا مشغولاً بحق الرهن يميز الامشاعا والمرتهن حبسه حتى يستوفى دينه
وبقبضه جار السمل الا انه يحضر في بعض الاوقات شخصان أو ثلاثة بحجة واحدة أو

١٢٦٧

٦

شعبان

١٢٦٧

١٣

شوال

١٢٦٧

٢٣

بجميع متعددة يملكون مقر لا ويرغبون رهنه بالصندوق بسبب احتياجهم لاخذ رهنهم
من حال الايتام وتراضيمهم على ذلك فهل يجوز قبول المنزل المذكور ورهنه أم لا يجوز أو
الذى يقبل المنزل الكامل لشخص بمفرده فبنا عليه اقتضى قصره لمخض ترك التوصل
إرسال إفادة عما يعتمد في مثل ذلك لاجل اعتماده والاعراض وجبه (أجاب) قال في جامع
الفصولين ولو ارتهن يدين له عليهم ما رهنوا واحدا جاز وهو رهن بكل الدين والمرتحن جنبه
لاخذ دينه كله اه فاذا كان العقار مشتركا وأراد اربابه رهنه على دين عليهم وسلموا
العقار المرهون معا للمرتحن يصح الرهن ويكون للمرتحن جنبه حتى يستوفي جميع الدين
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك زوجا صاوريا ففعلته لامرأة دالة لتبيعه لها فاختبه
وباعته بمن معلوم من الدار هم فطلبته منها فساظمتها ولم تدفع لها شيئا ثم بعد ذلك
رهنها بيئتها ووعدها على مدة معلومة انها ما أن تدفع لها الثمن الذى بذمتها أو تباع
البيت المرهون وتدفع من ثمنه ثمن الاساور وتأخذ الباقي فهل اذا انقضت مدة الاجل
يسوغ للمرتحنة بيع البيت المذكور باذن الراهنه وتأخذ حقه مانته وتدفع الباقي للراهنه
وتقدم المرتحنة بدينها على جميع ارباب الدينون التى على الراهنه (أجاب) للمرتحن بيع
الرهن باذن الراهن ولا يكون المرتحن اسوة غرماء الراهن فى الثمن فيستوفى منه المرتحن
دينه مقدما على باقى غرماء الراهن حيث تحق فى الرهن الصحيح بالدين شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) من طرف امين بيت المال فيما اذا توفى شخص وكانت تركته مستقرقة
بالدين واحد الدائنين معه رهن على دينه فهل له ان يستوفى دينه بالكامل من ثمن
الرهن أو يدخل ضمن قسمة الغرماء (أجاب) المرتحن أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن
فيوفى دين المرتحن من ثمن الرهن بعد بيعه ومابقى من الثمن يقسم بين باقى الغرماء والله
تعالى أعلم (سئل) فى رجل عليه دين لا آخر وله امكنة يملكها رهنها عند رب الدين وسامحه
من اجرتها مدة بقائها تحت يده لدى بيته تشهد بذلك بعد ان اجراها المرتحن باذنه واستقل
اجرتها واستهلكها ثم مات المدين وبقيت الامكنة المرهونة بوجوبها رب الدين مدته من
الزمان باذن الورثة فهل ما وقع من البراء والمباح يكون صحيحا فى المدة التى قبل
موته ولا يسرى لما بعد الموت لانه صار حقا للورثة وتجب الورثة على دفع مابقى من الدين
بعد حسابهم ما استغله رب الدين بعد الموت وهل اذا لم يكن للدين المورث الامكنة
الامكنة تباع فيمابقى عليه من الدين ولا ميراث للورثة الا بعد وفاء الدين (أجاب)
صحيحا بانقطاع الاباحة بموت المبيع لا تنقل الملك عنه الى غيره فلو رثته ما سبته على
ما استغله من الاجرة باذنه بعد الموت بلا اباحة منهم ولا ابراء وبانه اذا مات الراهن مع
بقاء الراهن فالمرتحن أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا
ولو صح الميت ببيعته باذن المرتحن فان لم يكن له وصى فلو صح القاضى ذلك وان لم يكن
واحد منهم فالقاضى ان يبيعه بنفسه ويتقضى دينه وان كان الورثة ككبار اياهم

١٢٦٧

٢٠

ذى الحجة

١٢٦٧

٣٠

محرم

١٢٦٨

٢

صفر

١٢٦٨

٢١

القاضي بالبيع فان امتنعوا فلا حاجة الى بيعه فلو بطل الرهن باجارتة بالاذن كما هنا يصح
 المورثة أو الوصي على دفع ما بقي من مائة المورث من الدين من تركته ان وجد فيها من
 جنسه والا يباع منها بقدره ولو عقارا والدين مقدم على الميراث والله تعالى اعلم (سئل)
 من القوم مائة بمائة على ان امرأة لها منزل عليه حكر تريد ان ترهنه في القوم مائة
 على مبلغ معلوم من الدراهم فهل يجوز رهنه وان تأخرت عن السداد للقوم مائة يجوز
 بيع المنزل المذكور لاجل سد ادمال الايتام (اجاب) لا يصح رهن البناء في الارض
 المستركة وان صح بيعه وقضاء الديون من ثمنه ان عجز المديون عن الوفاء الا من ثمنه
 ولم يكن محتاجا اليه اضرووة سكناء واغلب عقارات القاهرة مستكره والتصرف فيها
 هو في الابنية المسحقة للقرار على الدوام فاذا تأخر عنه المدينية شيء من الدين يباع ذلك
 البناء ويوفي الدين من ثمنه ان كان الامر كما ذكرنا وان لم يكن رهنه صحيحا ولا يمنع من بيعه
 كونه في ارض موقوفة والله تعالى اعلم (سئل) من يدين المال فيما اذا وجد في تركته
 احد المتوفين رهن على دين وصاحب الرهن ما حضر اطلب ما رهنه ودفع ما عليه الى
 المتوفى وصار البحث عنه فلم يعلم له محل وجوده والرهن محفوظ في بيت المال وورثة
 المتوفى طالبون ببيع ذلك الرهن واخذين مدينهم منه فهل يجابون لذلك او يكون
 هذا من جنس المال الضائع الذي يحفظ في بيت المال (اجاب) في شرح التنوير
 للعلائي لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى الرهن رهنه عند
 الورثة اه وفيه ظاهرا من غيبة منقطعه فرفع المرتهن امره للقاضي لبيعه يدينه
 ينبغي ان يجوز اه وعليه في حجب الرهن المذكور لو ورثة المرتهن ولم يرفع الامر
 للقاضي لبيع ذلك الرهن لاجل الدين والله تعالى اعلم (سئل) في اناس متعددين رهن
 كل منهم بعض مائة على دراهم معلومة عندهم رجل لحققت المرتهن تلك الامانات في
 صندوق له في منزله الساكن فيه مع سكان آخر بن فدخل عليه اللصوص ليلا فقتلوه
 وقبضوا الصندوق المذكور بفتحها وهرقوا تلك المرتهات المذكورة ثم بالبحث عن
 اللصوص صار ضبطهم بعد مدة بعرفة المحكومة واستخلصت منهم جانبان المرتهات
 المذكورة وفقد منها جانب فالذي وجد اخذه اياه ودفعوا ما عليه من الدراهم الى
 ورثة واضع اليد على متروكاته فاراد اصحاب الامانات المفقودة استخلاص اثمان ما فقد
 لهم من تركته الميت المذكور فهل لا يجابون لذلك ولا يلزموا ضعه اليده على تركته الميت
 بدفع شيء مما يطلبه اصحاب الامانات المفقودة (اجاب) يهلك الرهن بالاقبل من قيمته
 ومن الدين فاذا كانت قيمة الرهن اكثر من الدين يكون الزائد بيد المرتهن امانة لا يضمن
 الا بالتهدي او التقريط فاذا لم يثبت التهدي او التقريط طامن المرتهن لا يكون الزائد من
 الدين مضبوفا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استجار حليا لرهنه عند آخر على
 دراهم فرهنه عنده ومكث المهر من عند المرتهن مدة فطلب المرتهن دراهمه ليرده

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

ذى الحجة

٢٠

المرهون فلم يجب لذلك فبعد ذلك حصلت سرقة في بيته فاخذ السارق متاعه وادى
 المرتهن ان المرهون سرق في جلة متاعه والمحال انه في حزمته فهل يصدق في ذلك
 بيمينه ولا يضمن المرهون لعدم فقر يظه في ذلك (اجاب) يملك الرهن بالاقول من قبته
 ومن الدين فاذا من قبة الرهن على الدين لا يكون مضمونا على المرتهن ولا يكلف باقامة
 المينة على المحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نصف بيت شائعا ولا يملك اخ رهن
 الزهر عند الثمريك الاخر في دين عليه بدون اذن اخيه المالك ويدون اجازته فهل
 لا يصح رهن المشاع ولا ينفذ ويكون للمالك الاستيلاء على نصيبه فها عن الشر يك
 (اجاب) نعم يكون للمالك المذكور الاستيلاء على نصيبه من البيت ولا يمنع من ذلك الرهن
 على الوجه المساور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا رهنها عند شخص على مبلغ
 معلوم من الدراهم ومات الراهن قبل دفع دراهم الرهن عن ووثقه فهل يكون لمم رفع يد
 واضع اليد عليها به مدفع دراهم الرهن حيث كان كل من واضع اليد وورثة الراهن
 معترقا بالرهن ولا يملك المرتهن بيع الرهن بدون اذن الراهن أو وادته أو القاضي (اجاب)
 لورثة الراهن البالغ دفع الدين واخذ الرهن من يد المرتهن اذ لم يبيع بعد موت الراهن
 بطريق شرعي والله اعلم (سئل) في رجل رهن حلقا زمر دأ عند آخر على قدر معلوم من
 الدراهم ثم بعد مضي نحو عشر سنين احضر الراهن الدراهم وسلمها للمرتهن فاحضر المرتهن
 المحاق واعطاء للراهن فقال لم يكن هذا حاق وليس هناك بينة تشهد بهين المرهون فهل
 يكون القول قول المرتهن بيمينه (اجاب) اذا قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن
 بل هذا هو الذي رهنه عندي فالقول للمرتهن بيمينه لانه القابض والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل رهن عند آخر رهنه على مبلغ معلوم من الدين ومات الراهن قبل وفاء الدين
 وانفك كالك الرهن فهل اذا كان للراهن الميت وصي يبيع الرهن ويوفي منه دين الرهن
 للمرتهن ويقدم المرتهن بدينه على باقي غرماء الميت (اجاب) نعم يباع الرهن المذكور
 ويوفي منه دين المرتهن والمحال هذه ويقدم المرتهن في ذلك على سائر الغرماء حيث كان
 الرهن صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند غيره واما كن ملكا له على دين
 مطلوب منه الى مجرور واباحه ما يستغله من ايراد الاما كن المذكور وهو قد استغل
 ما تحصل واشتد له فكيف فهل بعد ذلك يسوغ للرجل اولورثته مطالبة مجرور بما استغله من
 الاما كن المذكور وورثته الزامه به ونزع الاما كن المرهونة من يد مجرور وقبل تادية المبلغ
 المرهون في مقابلة الاما كن المذكور (اجاب) صرحوا بان الاباحه تبطل بموت
 المبيع وفي التنوير وشرحه وقام الرهن كالولد والعم والابن والصوف والوبر والارض ونحو
 ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله بخلاف ما هو بديل عن المنفعة
 كالسكب والاجرة وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخلية في الرهن وتسكون للراهن
 وعليه فاجرة الرهن بعد موت المبيع تسكون للراهن فلوارثه حسبناهما من الدين المطلوب

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

صفر
٨

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

رجب
١٠

من مودته وفي شرح التنوير ايضا عن الجواهر اباح للرتن نفعه للرتن ان يؤجره
قال لا قبيل فلو آجره ومضت المدة فلا حرة له ام للراهن قال له ان آجره بلا اذن وان باذنه
فلا مالك وبطل الرهن اه ومنه يعلم الحكم فيما قبضه المرتن من أجرة الرهن حال حياة
الراهن المبيع وبه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض مالا من آخر ورهنه حقة داره
وهو ساكن فيها هل أن تكون الدار رهونة فهل لا يصح هذا الرهن والحال هذه حيث
لم يستلم الدار ولم يضع يده عليها ولا يترب عليه اه احكام الرهن من اختصاص المرتن
بالعين المذكورة دون بقية الغرماء عند تحقق ديون أخرى يكون الرجل المذكور اسوة
بقية الغرماء (اجاب) نعم لا يصح رهن الدار المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور فلا
يختص المرتن والحال هذه بما لا يكون اسوة لباقي غرماء الراهن والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك جارية رهنها مع ولدها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم وتبرع
له بقطعة من ثيابها المرقومة ومكثت عنده نحو أربع سنين وهو ومجونها مع ولدها تلك المدة
فهل اذا اراد الراهن ان يطلب المرتن باجرتها تلك المدة بدون عقد اجارة لا يجاب لذلك
(اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل عليه دين لبعض التجار عجز عن ادائه وله بيت يملكه يباعه للتاجر المذكور على انه
ان وفي له الدين في مدة معينة يرجع اليه يتيه والا صار ملكا للشترى وكنت وثيقة
بالمبيع المذكور ولم ينهه واقفها الى التوافق المذكور مع وجود البيعة به فهل اذا وفي له
الدين في المدة يرجع اليه يتيه حكم التوافق المذكور ولا (اجاب) اختلفوا في بيع
الوفاء والذي عليه الاكثر ان حكمه حكم الرهن يجب رده على البائع اذا استوفى المشتري
ثمنه كافي الخيرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر رهن عنده يتيه
على الدين المذكور ثم مات المديون عن ورثة فطلب رب الدين من الورثة دينه فاعتزوا
له به وارادوا دفعه له فوجلا وقتطاعه الى الشهر وروى ولا يرضى بذلك ويريد اخذه حالا
فهل يجاب رب الدين الى اخذ دينه حالا ولا يجاب ورتة الميت الى ما طلبوه بدون رضا
رب الدين ويؤمر الورثة بدفع الدين حالا ولو يبيع عقار الميت (اجاب) الدائن أحق
بالعين المرهونة عنده من سائر الغرماء فيبيع الرهن لو فاء الدين واذا بقي للدائن شيء من
دينه يرجع به في تركه المدين ولا يجبر رب الدين على تأجيل دينه الحال والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم ورهن فرساعليها وخاب الراهن عن بلد الرهن
فخاف رجل آخر ودفع ما على الراهن من الدراهم واخذ الفرس من يد المرتن بغير اذن
واجازة من الراهن فهل يكون للراهن مطالبة المرتن برد الفرس بعد دفع ما عليه من
الدراهم من قبل الرجل المذكور وليس لمن دفع الدراهم الرجوع على الراهن بشئ
حيث كان بغير اذنه واجازته (اجاب) لا يملك المرتن تعليق الرهن بدون اذن الراهن
ولا رهن المطالبة باخذ رهنه بعد راقية منه من الدين والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة

١٢٦٩

١٦

رمضان

٤

١٢٦٩

ذى القعدة

٢٢

١٢٦٩

١٢٦٩

٢٢

محرم

٨

١٢٧٠

واردة من طرف امين صندوق مال الايتام مضهونها ان بعض الناس المتشاكين
 للاقتراضي احضر واجبا باملا كهم فوجد انها ملكهم ارضا خربة مشهورة بالاربع
 مشترأة بثمان مائة قليل بحسب تخثر بها وابعاء الكسوف يتضح انها طارة ولما حصل
 تخمين بحسب ما هي عليه الآن لم يعلم ان اصحابها جددوها ولم يخرجوا لانفسهم شيئا
 بمقدار ما صرفوه عليها ويكتفون بالحجة الاصلية المكتتبه وقت شرائهم ولم يعلم هل يكتفي
 بتلك الحجج الاصلية ولو ان الثمن المذكور فيها قليل بالنسبة لما يترصونه الا ان بناء
 على تخمين ريس الدلائل على حسب التجديد والصحة التي هي عليها الآن لم يطلب منهم
 حجج الانشاء والعمارة حسب الانشاء والتجديد واذا صار قبول تلك الحجج ثم اريد بيع
 تلك الاملاك فظهير المطلوب منهم هل يقتضي هذه الحجج بيعهم البيع ام لا (اجاب) ان
 المتعبر في صحة الرهن استيلاء المرتن على العاقد المرهون في مقابلة الدين مفروض غير
 مشغول ولا يعول شرطا على مجرد الحجج اذا لم يخطا لا يعتبر مثبتا في الشرع حيث كان العقار
 مملوكا للرهن وواضعا بده عليه ثم رهنه على دين مطلوب منه وسلمه الى المرتن على
 الوجه المذكور يبيع الرهن ويقدم المرتن على سائر الغرماء ولا يمنع من بيعه بيع
 العقار عدم وجود حجة لما له من مشتملة على اوصافه الموجودة حال البيع شرطا والله
 تعالى اعلم (مسئل) في ثلاثة اخوة كل منهم في مديونية على اثنين منهم دين لا يخرجه
 اخوهما الثالث على دينهما فحقه عقاره ولم يقبض المرتن العقار ثم مات الرهن من
 قهر فاودى الدين ببيع العقار في دينه زاهما بان هذا الرهن صحيح فهل والحال هذه
 لا يكون هذا الرهن صحيحا حيث لم يقبض المرتن العقار ولم يستلمه وليس له بيع العقار
 في دينه (اجاب) نعم لا يكون العقار المذكور رهنا يباع في الدين المرهون لاجله حيث
 لم يقبض والله تعالى اعلم (مسئل) من بيت المال في رجل مدين ومن حجة عقار موقوف
 الدين عليه فدفع المدينون تقسيط سنة ثم مات عن ورثة فخصر شخص ودفع ما عليه من
 الدين واخذ حجة العقار والسند المقسط فيه الدين بقصد شراء العقار هل اذا انحصر
 المذكور واستغلال العقار من ابتداء ما دفع مبلغ الدين للسداد لا يجوز له ذلك (اجاب)
 ليس له شخص المدة كوران يستغل اجرة عقار غيره قبل ان يملكه والحال هذه بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك قطعة ارض بها خالية البناء والغراس
 فهل اذا اراد ان يرهنها يجوز له رهنها لان الرهن احد التصرفات الشرعية وهل اذا رهنها
 لا يكون له فيها تصرف ببناء ولا غراس مادامت في يد رب الدين ولا يتصرف فيها
 صاحبها الا بعد تادية الدين لانها هي رهونة حق المرتن في حبسها (اجاب) نعم يجوز
 لربها ان يرهنها حيث كانت مملوكة له مفرغة من غراسه وللرهن جديدها حتى يقبض دينه او
 يبرئ منه وليس لاراهن ولا المرتن الا شفاعا بهما معا لا بغرس ولا ببناء ولا بغيرهما ولا
 التصرف فيها الا باذن الاخر ما بقي القبض والدين معا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل

١٢٧٠

١٣

شعبان
٨

١٢٧٠

شوال
٧

١٢٧٠

ذي القعدة
١٠

١٢٧٠

يفسخه وللشترى المطالبة بدينه من دائنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى
على آخر بارض زراعة مملوكة لايه موهنة فحقت يده آت له بالارث وطلب رفع يده عنها
فلم له فيها بعد نزاع طويل وفك الرهن باداء الدين وصدق له على انها حقه وارض ابيه
فوضع يده عليها والا آن أراد المرتن نزعها من يد وارث الراهن واعادها اليه فأتيا
فهل بعد ثبوت اعترافه لو ارث الراهن بانها حقه وارض ابيه وسلمها له طامعا مختارا بعد
اداء الدين ووضع يده عليه امددة بشهادة البينة الشرعية يذون الحق فيها لوضع اليد عليها
ولا حق فيها للمرتن ولا لولاده (اجاب) اذا كان المالك والحق في تلك الارض ثابتا
لواضع اليد عليها الا آن واعترف من كانت يده به بصدق له وسلمها له طامعا مختارا
بعد اداء دينه كما هو مذكور لا يكون لمن كانت تحت يده بطريق الرهن معارضة
فيما يذون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف يديت المال بما مضمونه ان
يضع امانات وصرفت ثمنه فوجد عنده رهن لاراة نظير دين مطلوب منها الميت المذكور
وولد الميت يريد بيع الرهن واخذ الدين المطلوب لوالده من المرأة المذكورة والمحال ان
المرأة ثابتة لم يعلم لمسا مكان فهل يجوز بيع الرهن لو فاه الدين المطلوب منها في بيعتها
(اجاب) اذا قابلت الراهنه فبيعت منقطعة ورفع المرتن امره للقاضي لبيع الرهن
بالدين ينبغي ان يجوز ذلك كما في الدر المختار ومثله في نور العيون ومنه يعلم جواب حادثة
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين للبري فحصل له مضايقة بسبب طلب
المبلغ منه فتصرف في منزله سكنه وفي قطعة ارض جنيته قدرها تسعة افدنة بما فيها من
الاشجار بمبلغ قدره خمسة آلاف قرش وشرط البائع على المشتري في البيع بانه عند
حضور المبلغ واليهاده بسده يدفعه للمشتري ويستردهما وقبض البائع الثمن على ذلك
والمحال ان قيمته ما تبلغ اثني عشر ألف قرش والا آن بلغ البائع ان المشتري باع المنزل
لنقص آخر فله اعلم البائع بذلك حضر الى مجلس الشرع وطلب المشتري الاول فاعترف
بالشرط فهل اذا حضر المشتري الآخر وصدق على ذلك او ثبت الشرط بينه وبينه
يكون للبائع الاول استردادهما بعد دفع الثمن لانه يبيع وفاء حيث كان يبيع المشتري
الاول بدون اذن المالك (اجاب) نعم يكون للبائع الاول استرداده المبيع يبيع وفاء اذا
دفع مثل الثمن اذا تحقق ما هو مشهور بالاسوال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
من طرف ادهم باشا محافظ مصر في رجل مدين لشخص رهن عنده مائة املاك وهو
مساكنة جديدة ومنزل صغير كلاهما اخل من السكنى ومنزل ثالث يسكنه والجميع على
مبلغ مائة وخمسة وعشرون ألف قرش ومائة وخمسة عشر قرشا والمالك يمكنه تسديد المبلغ
تقد اذن ببيع الرهن الا انه في اثناء المزايدة من الراغبين لاشراء اصاب المدين بمرض
جل به فصار ملازما لافراش ولما تمت المزايدة واحتيج الى ايقاع المباينة وجد المدين
قد ازداد مرضه وصار في حال التخرير فموجب شهادة محضر من المسلمين بحيث انه

١٢٧٢

البيع الثاني

١٢٧٢

جاءى الاولى

١٢٧٢

لا يبي ما يقول والدائن الآن مطالب بمقتضى حكم الشرع في ذلك (أجاب) أما رهن
 النجج فلا اعتبار له شرعا فلا تكون تلك الاملاك مره ونه عنه دروب الدين بمجرده رهن
 مجبها حتى يكون من عنده حج تلك الاملاك على سبيل الرهن كباقي الغرما في الهامة
 في تلك الاملاك ولا يختص بها وأما البيع لا يفاء الدين مع كون المديون الآن صار
 مسلوب العقل بسبب المرض الذي أصابه فيرفع الامر في ذلك للقاضي وهو ينصب عن
 المديون المذ كورقيما ويؤثر القيم المذ كورباده الدين من مال المديون ويسدأ ببيع
 الايسر فلا يسر من املاكه الى وفاء الدين الثابت شرعا ولا يباع على المديون مسكنا اذا
 كان لا تقا به بل يباع كل ما لا يهتاجه في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين
 هذا آخر مرهون به عقار تحت يد المارتهن ومات الراهن عن ورثة قبل دفع الدين وفكك
 الرهن فهل اذا كان على الراهن ديون يكون المارتهن احق بالرهن وحده الى ان تصل
 اليه دراهمه وليس الغرما الميت منازعته ومعارضته فيه حيث قبض المارتهن المكان
 ووضع يده عليه فارضا غير مشغول بامتناع الراهن ولا غيرها (أجاب) نعم يكون المارتهن
 احق بالرهن من بين سائر غرما الراهن حيث وقع الرهن مستوفيا شرائطه المعبرة شرعا
 والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم
 واستلمه منه ورهن عنده على ذلك أرض زراعية معلومة وعملو كة له تباع وتشترى رهنا
 شرعا مسلما ليد المارتهن ثم مات الراهن عن ورثة وعليه ديون اخر لا ربابها ولم يترك
 سوى الارض المرهونة فهل لا يبطل الرهن بموت المارتهن ويكون احق بالرهن من بقية
 الغرما حتى يستوفى دين الرهن لاسيما وورثة الراهن معترفون ومقررون بدين
 الرهن (أجاب) نعم يكون المارتهن احق بدين الرهن من سائر الغرما اذا وقع الرهن
 مستوفيا شرائط الهامة والمزوم والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانيا
 من النخل فجمده عليه قدر من الدراهم فطلبها ربابها من شيخ بلده فاخذ النخل شيخ البلد
 من الرجل المذ كورجربا بالضرب الشديد والمجس المديد وأعطاه رهنا الرجل فحتم يده
 على الدراهم المذ كورده ودفعها لاربابها وصار يتصرف المارتهن في النخل مدة فهل اذا
 دفع رب النخل المذ كور المذ كور للمارتهن يكون له أخذ النخل منه ويهيروا ضع اليد على تسليم
 النخل المذ كور له حيث كان اسه قبيلاؤه على ذلك النخل على سبيل الرهن بدون تلك
 شرعي (أجاب) نعم لرب النخل ذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك نخلة بالميراث عن أصوله رهنا بدين آخر على مبلغ من الدراهم منذ عشر سنين ثم
 مات الراهن عن ابن والآن يريد الابن المذ كور اقساما كهما من المارتهن ودفع الدين لربه
 فهل يجب لذلك حيث كان الحق ثابتا له فيها بالبينه الشرعية لاسيما والمارتهن معترف
 ومقر بالرهن اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا كان الحق في تلك النخلة
 ثابتا لابن المذ كور عن أبيه بالوجه الشرعي يكون له اقتضا كما هو دفع دين أبيه حيث

شوال

١٢٧٢

١٤

محرم

١٢٧٢

صفر

١٢٧٣

٢٢

جمادى الاولى

١٢٧٣

١٧

لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علمه دين فباعه وله بيت رهنه على الدار المذكورة
الى سنين يوم اولم يزل ساكن فيه بامته وينتفع به الى الآن فهل يكون هذا الرهن باطلا
ويكون البيت باقيا على ملك الراهن (اجاب) الرهن على هذا الوجه بلا تسليم لقرن مفترقا
غير معتبر فلا ترتب عليه احكامه والراهن الرجوع قبل القبض وانتهت الى العلم (سئل)
في رجل يملك عقارا باعه من آخر بيعه وفاته بمدة لم يمض ولم يولد له ولد على ان البايع اذا حضر
المشتري للمشتري اخذ عقاره منه ثم بعد مضي مدة من المدة مات البايع المذکور عن اولاد
بلغ وقصر فصار احد البليغ وصيا على القصر وكذا لاهن البليغ وباع العقار المذکور من
المشتري ووضح اليد عليه ببيعان بائعين مثله الموافق للدين بطريق اصالة فهو وصايته على
القصر ووكالتة عن البليغ ثم مات الوصي المذکور عن اخوته البليغ والقصر المذکورين
وجعل للقصر وصيا آخر فافترس البليغ البات الصادر من الميت المذکور للقصر
المذکور فهل اذا ثبت المشتري البيع البات بالوجه الشرعي يكون صحيحا قاطبا وليس
لوصي المذکور معارضة المشتري بدون وجه شرعي حيث كان للبليغ البات بمثل
(اجاب) حكم بيع الوفاء حكم الرهن وقد صرح حواشي اذ لمات الراهن باع وصيه رهنه
باذن رهنه ووضعي دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا واره
بيعه فاذا ثبت المشتري شرعيه من وصي الراهن الميت بمثل على الوجه المذکور
بالوجه الشرعي لا عبرة بانه كاد الوصي الثاني لذلك ولا يكون له معارضة المشتري شرعا بائعا
والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اولادهم ثلاثة لهم قطعة
ارض زراعية مملوكة بنخل وساقية نحو تسعة قراريط ميراثا عن جدتهم رهن اثنان من
اولادهم ثلاثة ايضا على دراهم من مائة ثلاث عشرة سنة وكان ثالث اولادهم غائبا
فما حضر ارادهم واولادهم تلك الارض من المرتنين بعد رضاه فاجاب اثنان منهم
لذلك واقربا للرهنية وامتنع الثالث من تسليم الارض فترافعوا عند المحاكم فثبت بالبينة
الشرعية ان القطعة المذكورة حق اولادهم ميراثا عن جدتهم موهبة فثبت بدولاه
الثلاثة فلم يرض المتع من التسليم بتلك الحكومة والبيعة متعللا بوضع اليد هذه المدة
ودفع المال للديوان فهل حيث كان الامر ما ذكر لا عبرة بتملله ويجبر على تسليم الارض
لمستحقها (اجاب) اذا لم يوجد ما يمنع من جماع دعوى اولادهم واثبتوا استحقاقهم
لتلك الارض على واضح اليد بالوجه الشرعي ولم يوجد منهم ما يفيد انتفاء مانع ملكهم
يكون لهم انتزاعها من الرجل المذکور وقد صرح حواشي الرهن عند اثنين اي مثلا جح
وكله رهن من كل منهما ولو غير بشر يكن ويشترط قبولهما فلو قبل احدهما دون الآخر
لا يصح كمال وقال رهن نصف من ذوا النصف من ذوا هذا بخلاف الهبة فانها من اثنين
لا يصح لان موجبها جوت الملك والثاني الواحد لا يكون كله كالسجل واحد من رجلين
على السجل في زمان واحد فدخله الشيوع ضرورة وحكم الرهن الحبس ويجوز ان يكون

1 RVF

1544

2A

1525

حج

العين الواحدة بمحبوسة بحق كل منهما على الكمال كما في الدرووح واشبه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل عليه دين لا يخر باع المديون دأوه لرب الدين يبيع وفاء وسلمه حجة الدار
 على انه متى قدر على دينه يدفعه له وياخذ حجة ولم يسلمه الدار بل استمرسا كنا فيهما مع
 قبالة و بعد مدة دفع نصف الدين لربه والا ن اراد ان يدفع له باقي الدين ويسترد منه الحجة
 فامتنع من ذلك متعللا بان البيع بات وان ما اخذ من الدراهم اجرة الدار المدة الماضية
 والحال ان رب الدين لم يكن يديه حجة ولا بينة تثبت دعواه فهل اذا ثبت ان البيع بيع
 وفاء لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلاه ويكون لرب الدار دفع باقي الدين واخذ حجة داره اذا تحقق
 ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت انه يبيع وفاء يكون للبائع اخذ المبيع ودفع
 ما عليه منه من الدين لربه واذا تعارضت البيتان تقدم بينة بيع الوفاء والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل عليه دين لا يخره من به شيئا يعدل الدين ووضعه عند عدل ثم بعد مدة
 مات عن تركه مستغرقه بمديون لا ناس اخر فاراد ارباب الديون رد المهرهون للتركة وقسمته
 مع التركة قسمة الغرماء فهل لا يجابون لذلك ويكون المهرهون لرب الدين خاصة اذا ثبت
 ما ذكر (اجاب) المرتهن احق بعين الرهن من سائر غرماء الراهن فلا يشاركونه في عين
 الرهن بعديعه في مقدار دينه اذا كان الرهن مسدودا بشرائط الهبة والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك نخلا رهنه عند رجل على قدره معلوم من الدراهم وابع له ثمره ووضع
 المرتهن يده عليه ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة بلغ فطلبت الورثة النخل المذكور ومن
 المرتهن ودفع دراهم الرهن له فاذكر المرتهن مالاث ومورثهم فيه واستحقاقهم بحجة الارث
 عن مورثهم المذكور فثبتت الورثة المذكورون مالاث ومورثهم فيه وانه باق على ملكه
 الى ان مات وانه مهرهون تحت يد الرجل المذكور على مبلغ كذا من الدراهم فكم
 الحياكم الشرعي لورثة الراهن با نخل المذكور وسلم المرتهن النخل لورثة الراهن واخذ
 المرتهن دراهم الرهن منهم ووضع ورثة الراهن ايديهم على النخل المذكور مسددة تزيد
 على سنة وصاروا يتصرفون فيه بانواع التصرفات الشرعية والا ن ادعى المرتهن على
 الورثة المذكورين بانه كان اشترى النخل المذكور من مورثهم قبل موته فانكرت
 الورثة دعواه والحال انه لا حجة ولا سند ولا بينة تشهد له بذلك فاذا يكون المحكم
 الشرعي في دعوى الرجل المذكور (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي للدهي بمجرد دعواه
 صلى فرض صحته بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اقترض آخر مبلغا من الدراهم وهو في مكة واخذ في نقل ذلك رهنا وهو انتمى عشرة
 خيرية ونصف خيرية فلما حضر الراهن والمرتهن في مصر توفي الراهن فادعت امرأة
 الراهن ان الخيرات المذكورات ملكها وانها اعطت الزوجها ايدها وهي طائفة مختارة
 طائفة بذلك لاحتياجه هناك لاجل ان يرهنها فهل للمرتهن ان يمسك الرهن حتى يخلص
 بصفه (اجاب) يصح استعادته شي ايرهنه فيرهن بمأشاة اذا اطلق ولم يقيد بشئ وان قبله

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٦

جمادى الاولى

١٢٧٤

١٢٧٤

٢٨

بقدر اوجنس او مرتهن او بلد تقيده و اذا صح الرهن في المستعار يكون للرهن جنس
 الرهن الى ان يستوفي دينه ولا يجبر المبيع على قضاء الدين ولا على بيع الدين وكذا ليس
 للرهن بيهها الا برضا مالكيها وانما له حبسها حتى يستوفي دينه ولو مات مستغيرة
 مغلصة امد يوثق بالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المبيع لانه ملكه كما في التنوير وقرحه
 وغيرهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن اسورة ذهب على قدر معلوم من الدراهم
 ثم بعد مدة دفع الراهن دراهم الدين واراد اخذ الاسورة من المرتهن المذكور فادعى انها
 سرقت منه فهل والحال هذه يكون الرهن المذكور مضعونا على المرتهن يهلك بالدين
 حيث لم تكن قيمة الرهن اقل من الدين بل ربما زادت (اجاب) نعم يكون الرهن مضعونا
 على المرتهن بالاقل من قيمته والدين فاذا كانت قيمته اكثر من الدين يهلك به والزائد
 امانة واذا كانت مساوية للدين يهلك به ايضا واذا كانت اقل يهلك من الدين بقدر
 قيمته وله المطالبة بالزائد عليها واذا دفع له الدين فله استرداد جميعه حيث لم يزد على قيمة
 الرهن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت من رجل قدر معلوم من الدراهم
 ورهنت عنده حليا فوضعه في بيته في خزم مثله ثم بعد ذلك سرقت متاع بيته والحلي
 المذكور في غيبته وشاع ذلك في بلده ثم ظهر بعض حلي المرأة عند صاحبها فاخته المرتهن
 بالحكومة والآن تريد تلك المرأة اخذ ما ظهر من حليها ولا ترد الدين له فهل لا تجاب
 لذلك ويكون لرب الدين مطالبتها بورد ما ظهر من الحلي لها ويضيق باقي الحلي عليها
 ويصدق المرتهن بيمينه في ضياعه (اجاب) اذا هلك بعض الرهن او نقصت قيمته قسم
 الدين على قيمة جميع الرهن فانقص او هلك من الرهن يسقط من الدين بقدره وما بقي
 يقتسكه الراهن بيباق الدين بعد الساقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خير
 وهنه به دارا ساكنة افيع الراهن ولم يفرغها ولم يسلمها للمرتهن بل استمر الراهن ساكنة فيها
 فهل لا يتم الرهن والحال هذه ولا يصح حيث لم يحصل قبض للرهن ولا يتعلق حق
 المرتهن بتلك الدار (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رهون عندها اسورة
 على دين معلوم سرقت من عندها مع امتعتها من غير تعديل لا تقريظ ثم بعد مدة ذهبت
 بامتعتها الى اناس فصالحوها على بعض ما ادعت به والآن تريد ورثة صاحبة الاسورة
 مشاركة المرتهنة فيها اخذت من دراهم الصلح عوضا عن امتعتها فهل لا يجابون لذلك ولا
 يسوغ للورثة المذكورين تضمين المرتهنة بقيمة ما رهنته مودتهم حيث كان المرهون
 تالفا (اجاب) الرهن اذا تلف في يد المرتهن بلا تعد منه يكون مضعونا على المرتهن
 بالاقل من قيمته ومن الدين فان كانت قيمته مساوية للدين يهلك بالدين وان كانت
 اكثر فساقل الدين يهلك به والزائد من القيمة امانة وان كانت اقل منه يسقط من
 الدين بقدر القيمة والزائد يطالب به الراهن والله تعالى اعلم (سئل) بمطالبة
 واردمج مصلحة بيت المال بمصر مائة مصر مائة في رهون تحت يد المرتهن صلى قسرو
 معلوم مات المرتهن وبيع الرهن بدون اذن الراهنه باقل مما هو في ذمتها للمرتهن ثم

١٢٧٤

١٢٧٤

٢٠

رمضان

١٢٧٤

١٩

ذي القعدة

١٢٧٤

٢٤

صفر

سنة

خضرت ودفعت المهرن عليه الذي هو في ذمتها ومطلبت الرهن فهل والحال هذه
لورثة المرتن عين الدين المهرن عليه أو قيمة المهرن التي يبيع بها وما المحكم في
الباقى من الدين (اجاب) يبيع الرهن بعد موت المرتن بدون اذن الراهن لا يتغذ بدون
وجه شرعى فاذا ردت الراهنه البيع يكون لها اخذ عين الرهن وعليها دفع الدين لورثة
المرتن وان اجازته نفذ البيع والتمن تاخذ الورثة فيه فقط من الدين بقدره وتلزم
الراهنه بدفع الباقي من الدين لورثة ربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع طاحونة
لا تحرمه عليه من الدين ببيع وفاء مستوفيا للشرايط وصله الطاحونة المذكورة
فقتله ما منه وأجرها رجل آخر بدون اذن المالك الاصل واستغل أجرها مدة واستهلك
ما استغله في شؤون نفسه فهل اذا دفع رب الطاحونة المذكورة ما عليه من الدين
واستردها الى ملكه لا يكون له المطالبة بما استغله المشتري من الاجرة قبل الاسترداد
(اجاب) المصرح به ان يبيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام عند الاكثر وهو
الصحيح وعليه لا يكون للمشتري وفاء اجارة العين بلا اذن المالك فتأجرها كذلك
فلا جرة له يتصدق بها ولا يحصل له الانتفاع بها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دفعت
لزوجها عينا معلومة لها وأذنته بان يضعها رهننا عند رجل آخر له عليه دين فاستلمها منها
ودفعها الى صاحب الدين ليطمئن قلبه على ماله جهته من الدين فاخذها وب الدين
وحفظها عنده ثم بعد ذلك تزوج من تربية الزوجة تزوج هذه العين فهل ليس لها جبره
على ذلك حيث سلمها الزوج طائفة مختارة ولرب الدين حبس للعين عنده حتى يخلص
بما له من الدين على الذي سلمه العين حين سلمته زوجته ايهاا ابرهنا على ما عليه
(اجاب) نعم ليس للزوجة المذكورة اخذ العين من يد المرتن جبر احيث استعارها
زوجها منها ليرهنها دينه المذكور لرهنة الرهن ولزوجه والماله الى هذه الا اذا دفعت الدين
لربهم قبلها او قضاه المديون والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استدان دينان آخر
مبلغا معلوما من الدراهم واستلمه منه بعد ما رهن عليه حصاة معلومة شائعته في مقدار
معين واستلمها منه فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ويكون للمرتن وضع يده
عليه حتى يستوفي دينه ويكون مقدما دينه على ما ترغمه الرهن لو يبيع المهرن
على الرهن وكان عليه دين غير دين الرهن (اجاب) اذا كان الرهن سابقا على الدين ثم
استدان وكان الرهن فاسدا للشيوخ معذلا وقبضه المرتن ثم تناقضا يكون حكمه حكم
الرهن الصحيح من بقاء الحبس الى ان يستوفي المرتن دينه اسكون المرتن اولى به من
ما ترغمه الغرماء في الحياة والممات كما صرحوا به بخلاف ما اذا كان الدين سابقا والرهن
لاحقا فلا يكون المرتن اولى به كافي البازية واستظهر الشيخ ابن عابدين في فتاواه ان
التقييد بالتخص ليس للاحتراز عما اذا بقي العقد بلا نقض بل هو بيان للايجاب ولما
يترتب عليه اي يجب عليها فسخه واذا فسخه كان للمرتن حبسه الى آخر ما ذكره والله

١٢٧٥

٦

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٢

جمادى الاولى

١٢٧٦

١

جمادى الثانية

١٢٧٦

١٤

تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بما ضمنوه الاستفهام من صحة رهن حج عقارات متعلقة بصبي أفندي الحكيم في نظير مبلغ ألفي جنيه مصري وعندهما (اجاب) رهن حج العقار غير معتبر شرعا في صحة رهن ذلك العقار فلا يترتب على ما ذكره من حبس الدائن ذلك العقار بدينه الى أن يستوفيه بمجرد رهن الحج المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع ارضه المملوكة لثخص يبيع وفاء وشرا في العقدة من بعد مضي عشر سنوات تكون الارض للبائع ويرد الثمن للشئ تری وشرا ايضا في العقد أن يكون دفع العشور على المشتري فهل والحال هذه اذا اراد صاحبها قبل وفاء المدة اخذها ودفع الثمن له ذلك شرعا (اجاب) ببيع الوفاء حكمه حكم الرهن في الصحيح فيكون للبائع والحال هذه دفع مثل الثمن المقبوض واسترداد المبيع من يد المشتري وفاء حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن ارضه عند آخر الى مدة معلومة وقبل تمام المدة اراد الرهن اخذ ارضه ودفع الدين الى المرتن في حكم عليه بدفع الميمهال بهافي اثنا سنة كان مؤجرها المرتن بمجاعة فهل لا يكون للمرتن حق في مبلغ اجرة الارض من بعد فكك الرهن واستيلاء رب الارض عليها وحكم الحاكم عليه الى تمام السنة فلا يكون للمرتن استيلاء اجرة المدة المستقبلة بعد ذلك الى تمام السنة المذكورة لنفسه لامن المستاجرين ولامن رب الارض (اجاب) نعم ليس للمرتن ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت المال مؤرخة في ١٨ ر سنة ١٢٧٩ مضمونها فيها سبق وجد في تركه شخص بعض اعيان ومصاص قيل انه مرهون بطرفه من قبل شخص معين اسمه على مبلغ معلوم بموجب سند بفتح الراهن موضح به الاعيان والمصاص المذكورة وصار حفظ الاشياء انذ كورة بمخزن المصلحة حين ظهور من يدهي بها وقضى على ذلك مدة سنين ولم يظهر احد يدهي بها ومدون ببنذرة ١٠ من لائحة ادارة بيت المال تحديدهم بعد مثل ذلك وانه اذا مضى الميعاد يصير بيع ما يوجد به هذا الوصف وضم على تركه الميث الا ان صاحب الرهن من الناس المعلومين وان كان من مدة اشيع هروبه ووفاته بجهة دمشق الشام وبنا على ما عرض عن كان اخبر بذلك توجه من لزم من بيت المال لضبط متروكاته فلم يوجد له شيء بمنزله وقيل ان ورثته زوجة زهرة ولد اخيه محمد الغائب بوجه بغيري لا تعلم له جهة حسب تعهد من تعهد غير ان اشاعة موته لم تكن بغيري المحكومة فلم يعتمد عليها وصاروا حضار زوجته وسئل منهاها تظهر لها في تلك المدة من موت زوجها من هذا الاجراء ما يقتضي في تلك الاشياء فاجبت بان لا علم لها بالحقيقة غير انه ورد لها جواب من تابع زوجها بان توفى بالجهة المذكورة ووقع منها الادعاء بان المصاص تعاقها وان المتوفى كان اخذ منها لاجل ان يمسه فرفضه بطرف المتوفى السالف ذكره وحيث الحال كما ذكره هل يجوز بيع الاشياء المذكورة مادام الذي رهنها غير موجود سواء كان ميتا او مقة وداولا يجوز وتسبح الدعوى من

جادی الاولی
سنه
١٢٧٩

زوجة الراهن وما هو المحكم في ذلك (اجاب) الرهن المذکور في هذه الحالة مفقود ما لم
يثبت موته بطريق شرعي ولا ينتصب احد خدما عنه في الدعاوى مادام كذلك والمحکم
في الرهن اذا كان الراهن مفقودا او غائبا غيبة منقطعة ان يرفع الار فيه الى القاضي
ليبيعه ويوفى منه دينه كما في الدرر وحواشيه رد المختار قبيل باب الرهن يوضع على يد عدل
قال في الدرر باب الرهن غيبة منقطعة فرفع المرتن امره الى القاضي ليبيعه يدينه
ينبغي ان يجوز انتهى قال في رد المختار كذا في العمادية ثم قال وهذه المسئلة كانت واقعة
الفتوى انتهت وبزم في الاشياء بعدم الجواز واستدرك عليه البيهقي بما في البرازية
عن المذنية للمرتن يبيع الرهن باجازة المحاكم واخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف
موته ولا حياته انتهت اقول يمكن حمل ما في الاشياء على ما اذا لم تكن الغيبة منقطعة
وان كان اطلق الغيبة فامل انتهت ومن المعلوم ان وارث المرتن او وصيه او من
ينصبه القاضي وصيا عنه بعد موته قائم مقامه وقد صرحوا بعدم سماع دعوى المرهون
بغية الراهن والمرتن فيشترط حضورهما معا او من يقوم مقامهما في الخصومة وفي
هذه المسئلة ابو جدر الراهن ولا من يقوم مقامه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من
بيت المال مؤرخة في ٣ جادی الآخر سنة ١٢٧٩ مرة ١٢٦ مضمونها ما توضح
بافادة حضرتكم بتاريخ ١٦ الماضي من انه اذا كان الراهن مفقودا او غائبا غيبة
منقطعة يرفع الار فيه الى القاضي ليبيعه ويوفى منه دينه صار معلوما ويعتض ما توضح
سيجري العمل انما اذا صار يبيع الرهن هل يبيعه يكره بحضور زوجة الراهن المفقود
ولم يثبت موته ام يباع من قبل وورثة رب الدين المرهون عنده الرهن وان كان البيع
من قبل زوجة الراهن هل ما يبقى من ثمن ما يباع بعد خصم الدين المرهون عليه الرهن
بعد تركه للراهن الغائب ويقسم على بيت المال والزوجة او يحفظ امانة في بيت المال
الى ان يوقف على حال الراهن من موت او حياة واذا صح البيع من قبل وورثة المرهون
عنده الرهن فما زاد بعد الدين يضم الى تركته ام كيف التقصدا فافادة المحكم الشرعي
(اجاب) حضور زوجة الراهن المفقود عند بيع الرهن بمعرفة القاضي ليس بشرط حيث
لم يثبت موته وما يبقى بعد قضاء الدين من ثمن الرهن يوضع على يديا من باذن القاضي
ليحفظه الى ان يتبين حاله والمحكم في هذه الحادثة هو ما اوضحناه في الجواب السابق
قبل هذا في هذه الترجمة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المحافظة مضمونها شخص يدعي
فتح الله ليلان مديون للبيري بمبلغ سبعة مائة كيس وكسور وهرب الى بلد في الشام ولما
استشعر الميري بهرو به ارسل مندوبين من طارفة اضبط المنزل تعلق المديون المذکور
السكن بالموسى بما فيه من الامتعة فضبطوه بحضور من تعينوا من طرف الميري وشيخ
المحاربة وشيخ الثمن ونائب من طرف طائفة المديون بموجب قوائم باختتام المذکورين
بما صار ضبطه وصار وضع يد الميري على المنزل والامتعة التي وجدت وصار يجر المنزل

جادی الثانية

١٢٧٩

٢

و يستوفى الاجرة وتخصم من الدين المطلوب منه وحفظت السندات والحجج المتعلقة
بالمقرض والاشياء بطرف الميرى بطريقة الرهن على سداد دينه ثم من بعد مدة حضر ابن
المديون من الشام بعد وفاة ابيه في الجهة المذكورة واسم يحصل على السندات المتعلقة
بالمقرض المذكور من حجج وقوائم التي كانت محفوظة تحت يد احد الكتاب المستخدمين
بقلم القضاة بدون علم جهة بيت المال ولوجود السندات المذكورة بيده قد جرى بيع
المقرض والامتنعة المذكورة وقبض منها بدون اطلاع الديوان وتوجه الى بلدته فهل البيع
يكون فاسدا شرعا لعدم علم المرتهن واضع اليد به ولا يرى اخذ المقرض من المشتري وهو
يرجع على بائعه أم كيف تؤمل الجواب بما يقتضيه الوجه الشرعي (أجاب) لم يضح
من هذا السؤال كون المديون المذكور رضى بانه سالك العقار والامتنعة المذكورة تحت
يد الميرى رهنا بالدين الذي عليه ابتداء او بعد مدة فمرة في نظر ان وجوده منه الرضا بذلك ابتداء
او بعد ذلك قبل موته يكون ذلك رهنا شرعيا ولرب الدين حارسه لاستيفاء دينه وليس
للمراهن ولا الوارثه بيع المهرن بدون اذن المرتهن فلا ينفذ البيع المذكور والحال هذه
وان لم يوجد من المديون ما يدل على الرضا بكونه رهنا لا ابتداء ولا انتهاء لا يكون رهنا
شرعيا الا على عبارة ذكرها في الهتبي واذ لم يعد ذلك رهنا شرعيا وقدمات المديون فانه
ينظر فان كانت تركته مستغرقة بالدين فلا يكون لانه المذكور ولجميع الورثة
ولا يبيع ذلك بدون اذن القاضي الا برضا الغرماء لان ولاية بيع التركة المستغرقة
بالدين للقاضي لا للورثة ما لم يتفق جميع الورثة على استيفاء التركة وقضاء جميع الدين من
مالهم فلو باع أحد الورثة التركة في هذه الحالة لا ينفذ به مع ولرب الدين ابطاله وان لم تكن
التركة مستغرقة ينفذ بيع الورثة أو أحدهم في حصته ويطالبون ببدء الدين منها والله
اعلم (سئل) في رجل يملك أرضا عشورية اشترى في زراعتها مع رجلين آخرين النصف
لثلاث والنصف الآخر لرجلين المذكورين واستغلوا بالزراعة ثم رهن مالك الأرض
الأرض المذكورة للشرى يكن المذكورين وهي مشغولة بالزراعة المذكور فهل لا يصح
رهن الأرض المشغولة بالزراعة المذكور ولو للشرى (أجاب) نعم للمشغول لا يصح
وهذا اذا كان مشغولا بملك الراهن فلو كان مشغولا بملك غير الراهن فهو صحيح كإستفاد
من الدرر وحواشيه رد المختار وقد مرحوا بأنه لو رهن أرضا فيها زرع يصح ويدخل
الزرع في الرهن بلاذكر اذا قرر هذا يعلم منه ان نصيب الراهن من الزرع المشترك
المذكور في السؤال لا يمنع من صحة الرهن لدخوله في عقد الرهن ولو لا ذلك لم يبق من غير
دخول في عقد الرهن المذكور الا نصيب المرتهنين من الزرع المشترك فهو الشاعل للرهن
وقد علمت ان المفسد لعقد الرهن انما هو كونه مشغولا بالحق الراهن لا بالحق غيره وبناء
على ذلك فالرهن المذكور صحيح حيث لا مانع من صحته قال في الدرر ما قبل البيع قبل
الرهن الا في أربعة المشاع والمشغول والمتصل بغيره والمعلق حقه بشرط قبل وجوده

١٢٧٩

٩

ربيع الثاني

١٢٨٠

١٢

جاءى الثانية سنة

غير المذموم فيصرف بيعها لارهنها قال في رد المحتار قوله والمشغول أى بحق الرهن كما قيد
 الشارح أول الرهن احتراز عن المشغول بذلك غير الرهن فلا يمنع كفاي حاشية المحوي
 عن العمادية ثم قال قوله والمتصل بغيره صفة له وصرف محذوف أى والشاغل المتصل
 بغيره كالبناء وحده أو التخل أو التمر بدون الأرض أو الثبغر كما سيذكره واحتراز به عن
 الشاغل المنفصل كما لو رهن ما في الدار أو الوعاء بهما وسلم الكل فإنه يجوز كفاي
 الهداية والخانية فافهم وأراد بالتصل التابع لما في الهداية رهن سرجا على دابة أو لحاما
 في رأسها ودفع الدابة مع الـ مرج أو اللجام لا يكون رهنا حتى يفرغه منها ثم يسلمه اليه
 لأنه من توابع الدابة بمنزلة التمر للتخل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر انتهى وعبرة
 الخانية لوقال رهنك هذه الأرض وفيها زرع أو ثبغر أو ثمر على الأشجار جاز ويدخل
 الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع إلا بالذ كروفي الرهن يدخل بغير الذ كر
 لأن الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل الكل تصحيحا انتهى والله تعالى اعلم (سئل)
 بإفادة واردم من بيت مال مصر في غرة جادى الـ سنة ١٢٨٠ مضمونها في رجل
 على قيد الحياة معترف أن بدمته مبلغا للرجل متوفى وانما يدعى بان له شيئا رهنا طرف
 المتوفى فهل الحكم الشرعى يقتضى تحصيل قيمة المتوفى به ابتداء وضعه الى مخلقات
 المتوفى وبعده ينظر ما يدعى به من الرهن أو يصير ابتداء التحصيل الى رؤية ما يدعى وما
 هو الحكم الشرعى (اجاب) حيث كان الرجل المذ كور مقرا بالدين لليت فإنه يؤثر
 بإدائه معاملة له باقراره الا أنه حيث ادعى أن له رهنا عند رب الدين فإن كان وادئمه مقرا
 بذلك لا يجبر المدين على اداء الدين الابه - ما حضار الرهن فإن حضره أمر بدفع الدين
 وبعده يسقط الرهن ولا يؤثر بالاداء قبل الا حضار لئلا يكون رب الدين مستوفيا مرتين
 على احتمال هلاك الرهن مرة بإدائه الدين ومرة بهلاك الرهن لأنه يهلك بالاكل من قيمته
 ومن الدين وإن كان منكر الارهن فكما كان للوارث مطالبة المقر بالدين المقر به حالا
 فكذلك لمضى الرهن اجبار خصمه على الخصومة معه فيما ادعاه حالا فاذا كانت له بينة
 حاضرة واقامها وثبت دعواه بالوجه الشرعى لا يؤثر بإدائه الدين أيضا الا بعد حضار
 الرهن فإن كان الرهن هالكيا سقط الدين بمقدار قيمة الرهن فإن زاد الدين عن القيمة
 أمر المدين بإدائه الزيادة وإن نقص كل الزائد في قيمة الرهن أمانة لا يضمن الا بالتعدى
 وإن كان الدين قد درا لقيمة سقط الدين فقط والله تعالى اعلم (سئل) بإفادة من
 بيت مال مصر في يوم الاربعاء ١٨ صفر سنة ١٢٨٢ مضمونها انه جاراسة قراض
 دراهم من مال الايتام بمو جب رهونات تؤخذ على المدينين من بعد القبض والحيازة
 الشرعيين واجراء الدور الشرعى معهم وحيث تصادف حضور حسين افندى عبد المحليم
 يرغب رهن منزله المستبد الا نشاء والعامة الكائن بخط السيدة فزينب وباطلاع
 حضرة مفتي افندى الديوان على حجة الشرعية توقف في قبول الرهن المذ كور ورغب

١٢٨٠

و يستوفى الاجرة وتخصم من الدين المطلوب منه وحفظت له سندات والتجج المتعلقة
بالمئزر والاشياء بطرف الميرى بطريق الرهن على سداد دينه ثم من بعده مدة حضرا
المديون من الشام بعد وفاة ابيه في الجهة المذكورة واسم المدة على السندات المتعلقة
بالمئزر للمذكور من حج وقوائم التي كانت محفوظة تحت يد احد الكتاب المستخدمين
بقلم القضايا بدون علم جهة بيت المال ولوجود السندات المذكورة بيده قد اجري بيع
المئزر والامتنعة المذكورة وقبض منها بدون اطلاع الديوان وتوجه الى بلده فهل البيع
يكون فاسدا شرعا لعدم علم المرتهن واضع اليد به ولا يرى اخذ المئزر من المشتري وهو
يرجع على بائعه ام كيف توكل الجواب بما يقتضيه الوجه الشرعي (اجاب) لم يتضح
من هذا السؤال كون المديون المذكور رضى به سالك العقار والامتنعة المذكورة تحت
يد الميرى رهنا بالدين الذي عليه ابتداء او بعد سنة في نظر ان وجوده منه الرضا بذلك ابتداء
او بعد ذلك قبل موته يكون ذلك رهنا شرعيا ولرب الدين حبه لاستيفاء دينه وليس
للمراهن ولا لوارثه بيع المرهون بدون اذن المرتهن فلا ينفذ البيع المذكور والحال هذه
وان لم يوجد من المديون ما يدل على الرضا بكونه رهنا لا ابتداء ولا انتهاء لا يكون رهنا
شرعيا الا على عبارة ذكرها في الهتبي واذا لم يعد ذلك رهنا شرعيا وقدمات المديون فانه
ينظر فان كانت تركته مستغرقة بالدين فلا يكون لابنه المذكور بل ولا لجميع الورثة
ولا يبيع ذلك بدون اذن القاضي الا برضا الغرماء لان ولا يبيع المتركة المستغرقة
بالدين للقاضي لا للورثة ما لم يتفق جميع الورثة على استيفاء المتركة وقضاء جميع الدين من
مالهم فلو باع احد الورثة المتركة في هذه الحالة لا ينفذ بيعه ولرب الدين ابطاله وان لم تكن
المتركة مستغرقة ينفذ بيع الورثة او احدى في حصته ويطالبون بدين منها والله
اعلم (سئل) في رجل يملك أرضا مشعورة اشترك في زراعتها رجلين آخرين النصف
للمالك والنصف الآخر للرجلين المذكورين واستغلوها بالزراعة ثم رهن مالك الأرض
الأرض المذكورة للشريك المذكورين وهي مشعورة بالزراعة المذكورة فهل لا يصح
رهن الأرض المشعورة بالزراعة المذكورة ولو لاشر يك (اجاب) رهن المشعور لا يصح
وهذا اذا كان مشعورا لملك الراهن فلو كان مشعورا لملك غير الراهن فهو صحيح كما يستفاد
من الدرر وحواشيه رد المحتار وقد مر حوايا به لورهن من ارضا فيها زرع يصح ويدخل
الزرع في الرهن بلا ذكر اذا قرر هذا يعلم منه ان نصيب الراهن من الزرع المشترك
المذكور في السؤال لا يمنع من صحة الرهن لدخوله في حق الراهن ولو بالان كقولهم يبق من غير
دخول في حق الراهن المذكور الا نصيب المرتهنين من الزرع المشترك فهو الشاغل للرهن
وقد علمت ان المفسد ليعقد الرهن انما هو كونه مشعورا ولا يحق الراهن لاي حق غيره وبناء
على ذلك فالرهن المذكور صحيح حيث لا مانع من صحته قال في الدرر ما قبل البيع قبل
الرهن الا في أربعة المشاع والمشعور والمتصل بغيره والمعلق بغيره بشرط قبل وجوده

١٢٧٩

٩

بيع الثاني

١٢٨٠

١٧

جادی الثانية سنة

غير المذموم فيجوز بيعها لارهنها قال في رد المحتار قوله والمشغول أي بحق الرهن كما قيد
 الشارح أول الرهن احترز من المشغول بذلك غير الرهن فلا يمنع كافي حاشية المحمدي
 عن العمادية ثم قال قوله والمتصل بغيره صفة له وصرف محذوف أي والشاغل المتصل
 بغيره كالبناء وحده أو للتخل أو التفريد من الأرض أو الشجر كما سيذكره واحترز به عن
 الشاغل المنفصل كما لو رهن ما في الدار أو الوعاء بهما وسلم الكل فإنه يجوز كافي
 الهداية والخانية فافهم وأراد بالتصل التابع لما في الهداية رهن سرجا على دابة أو لحاما
 في رأسها ودفع الدابة مع الـ مرج أو اللجام لا يكون رهنا حتى يفرغه منها ثم يسلمه اليه
 لأنه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للتخل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر انتهى وعبرة
 الخانية لو قال رهنك هذه الأرض وفيها زرع أو ثمر أو ثمر على الأشجار جاز ويدخل
 الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع إلا بالذ كروفي الرهن يدخل بغير الذ كر
 لأن الرهن لا يصح بدون ذلك فدخل الكل تصحيحا انتهى والله تعالى اعلم (سئل)
 بأفادته ما ورد من بيت مال مصر في غرة جادى الآخرة سنة ١٢٨٠ مضمونها في رجل
 على قيد الحياة معترف أن بذمته مبلغا لرجل متوفى وانما يدعي بأن له شيئا رهنا طرف
 المتوفى فهل الحكم الشرعي يقتضي تخصيصه بغير قيمة المعتبر به ابتداء وضعه إلى خلفات
 المتوفى وبعده ينظر ما يدعي به من الرهن أو يصير بقاء التخصيص إلى رؤية ما يدعيه وما
 هو الحكم الشرعي (اجاب) حيث كان الرجل المذ كور مقر بالدين لبيت فإنه يؤثر
 بإدائه معاملة له بأقراره إلا أنه حيث ادعى أن له رهنا عند رب الدين فإن كان وادعاه مقر
 بذلك لا يجبر المدين على ادائه الدين إلا به - إذا حضار الرهن فإن حضره أمر بدفع الدين
 وبعده يستلم الرهن ولا يؤثر بالأداء قبل الإحضار لئلا يكون رب الدين مستوفيا مرتين
 على احتمال هلاك الرهن مرة بإداء الدين ومرة بهلاك الرهن لأنه يهلك بالأقل من قيمته
 ومن الدين وإن كان منسكرا للارهن فكما أن للوادي مطالبة المقر بالدين المقر به حالا
 فكذلك لدى الرهن إجبار خصمه على الخصومة معه فيما ادعاه حالا فإذا كانت له بينة
 حاضرة واقامها وثبت دعواه بالوجه الشرعي لا يؤثر بإداء الدين أيضا إلا بعد إحضار
 الرهن فإن كان الرهن هالكيا سقط الدين بمقدار قيمة الرهن فإن زاد الدين عن القيمة
 أمر المدين بإدائه الزيادة وإن نقص كان الزائد في قيمة الرهن أمانة لا يضمن إلا بالتعدي
 وإن كان الدين قد درا القيمة سقط الدين فقط والله تعالى اعلم (سئل) بأفادته من
 بيت مال مصر في يوم الأربعاء ١٨ صفر سنة ١٢٨٢ مضمونها أنه جاراة قراض
 دراهم من مال الإيتام بموجبه رهنات تؤخذ على المدينين من بعد القبض والحيازة
 الشرعيين وأجراء الدور الشرعي معهم وحيث تصادف حضور حسين أفندي عبد المحليم
 يرغب رهن منزله المستبد الانشاء والعمارة الكائن بقطر السيدة زينب وباطلاع
 حضرة مفتي أفندي الديوان على حجة الشرعية توقف في قبول الرهن المذ كور ورغب

١٢٨٠

١٢٨٢

١٨

ربيع الثاني

١٢٨٢

٢

جمادى الاولى

١٢٨٢

٤

الاستفتاء من حضر تكلم عن الحكم الشرعي ليعتمد الاجراء بموجبها فتقضى ترقية المحضر تكلم
والحجة مرفوعة معه تؤمل من بعد تشریفها بالمطالعة ورود الافادة بقبول الرهن المذكور
او عدمه (اجاب) بالاطلاع على حجة الانشاء المحكي عنها المؤرخة ١٧ محرم ١٢٨٢
دل عليه ومنها على ان حسيناً أفندي عبداً للملك بنى الملك المكي المدين ٢٠ او المقر في
مذهب الامام ان رهن البناء لا يهضم فهو فاسد بدون رهن الارض والارض ليست
ملكاً والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخة في ٢ ر سنة ١٢٨٢
مضمونها انه جار رهن عقارات بصندوق الايتام التابع لبيت المال واجراء الدور الشرعي
مع المديونين الا انه يوجد في بعض الاوقات اثان او اكثر على كون منزلا كاملا وكل منهم
قابت ملكه لمصلحة معينة بالحجة الشرعية فهل اذا رغبوا رهن المنزل المذكور اعتمادا على
الملك الشرعي يسوغ قبول ذلك ويصح الرهن منهم من بعد حصول القبض والحيازة
الشرعيين أم كيف (اجاب) رهن شخصين فاكثر عينا مملوكة لهما عند رجل واحد في
عقد واحد نظير دين عليهما صحيح لازم مع التسليم والقبض وهو لا متفرقا مفرقا لا مشغولا
بحق الراهن بميزا لا مشاعا ولا شيوخ في رهن الاثنين من الواحد لوجه ود القبض جملة
فصار كل رهن الواحد من الواحد ويصح الرهن رهننا بكل دينه على كل منهما حتى
لو ادى أحدهما ما عليه لا يكون له ان يتخلص شيئا من الرهن لان فيه طريق الصفقة
على المرتهن في الامساك كما افاده الاتفاق قال في الدرر ان رهن او احدا دين عليهما صحيح
بكل الدين ويمسكه الى اسقيفاء كل الدين اذ لا يشيوع انتهى وكذا الحكم اذا كان الراهن
متعددا والمرتهن كذلك فزهننا العين معا بعدد واحد ولم يقل كل من رهننا بيمينك
فان الرهن صحيح ايضا قال في نور العين من الفصل الثلاثين رهننا يناعند رجلين جاز اذا
لا شيوخ في الدين الا اذا قال كل منهما رهننا بيمينك فينتزلا يجوز انتهى والله تعالى
اعلم (سئل) من طرف بيت المال عن المحكم في رهن منزل على مبلغ للصندوق بحيث
يكون الرهن بحجته فهل يصح وارسله الحجة المذكورة للاطلاع عليها (اجاب) بمجرد
رهن الحجة لا يفسد رهن المنزل ولا يترتب عليه الثمرة المقصودة من رهن المكان كما صار
ايضا حقه سابقا من هذا الطرف وحضره فقهي مجاز الاحكام وخلافه فيما كتب لي بيان
حماية صندوق الايتام شرعا وايضا قد وجدت الحجة المذكورة مصرحة بان المملوك هو
البناء المستبدون الارض والبناء القديم ويجعل على ما ذكره كجبهه اصله ورهن
البناء المملوك بدون الارض لا يصح كما لا يصح رهن الوقف ايضا وحيث قصد
افادة الحكم الشرعي لزم شرحه بالعلومية والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارده من
المحافظة في ١٢ جاسنة ٨٤ غرة ١ مضمونها الاستفهام عما اذا كان احد يرقب
رهن احيائه على دين مطلوب منه وتحدد ميعاد لسداد الدين المرقوم وانه ان لم يسده
في الميعاد يصير بيع الاطيان المرفوعة وايقاع البيع بمعرفة من يوكاله متى كانت

تلك الاطيان بلغت حد القيمة حسب ما يقرره اهل الخبرة فهل مع عدم رضا رب الدين بهذا الشرط يلزم المدينون بانه عند انقاع صبيغة الرهن يحدد ميعاد معلوما للبيع اذا لم يوف سواء كانت الاطيان المرقومة تبلغ حد القيمة او لم تبلغ ام ماذا يكون الاجراء وان كان المدينون غير قابل لتحديد الميعاد المرقوم فعند حلول ميعاد سد الدين ان فخر عن السداد ما يكتفون اجراؤه فيما هو مرسوم من حصول الدائن على حقه فلم يضر بمره لمضرتكم الامل ورود الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) لا يهيج المدينون على التزامه بما رغبه رب الدين من انه عند حلول اجل الدين تباع الاطيان المرهونة ولو بدون قيمتها واذا تم الرهن مسـتوفيا شرائط اهمية وحل اجل المضروب يؤثر الرهن اذ وكيله ببيع الرهن ان لم يوف الراهن المرتن بدينه عند حلول اجله فان امتنع عن بيعه يجبر على بيعه فان امتنع باعه القاضى او امينه واوفى المرتن حقه كما مر حوايه في معتبرات المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر مؤجل الى شهرين وللدين آله لدى البن موضوعه فحوت يده في مكان معلوم رهنها على الدين المذكور وقال له ان لم اعطك دينك بعد مضي الاجل للمرقوم فهي بيع لك بمالك على فهل اذا لم يوفه بدينه المذكور عند الاجل المرقوم لا يكون هذا البيع جائزا عليه ويكون هذا الشرط باطلا (اجاب) البيع المذكور حاكم حكم الرهن على ما عليه العمل فلا مرتن جديد العين الى ان يصل اليه ماله فان لم يدفع المدينون ما عليه من الدين يؤثر ببيع الرهن باذن المرتن لو فاء الدين من ثمنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عقاره عند رجل على مبلغ معلوم من الدين رهنهنا شرعا وبضه المرتن وصار يؤاجره لافاس ويقبض اجاره منهم بدون اذن الراهن حتى حصل في العقار المرهون تخريب بسكنى المستاجرين ونقصت قيمة العقار بسبب تخريبه بسكنى المستاجرين فهل يكون للراهن تضمين المرتن ما نقص من قيمة الرهن ويسقط من الدين بقدره (اجاب) يضم المرتن باعارة الرهن وايداعه واجارته واستخدامه بدون اذن الراهن ضمان الغصب فلو هلكت العين او نقصت قيمتها قدرا او وصفه لا يراجع السعر في حاله من الاحوال المذكورة يكون ضمانها على المرتن بالنسبة لما بلغ فيضمن المرتن المذكور ما نقص من قيمة الرهن بسبب تخريبه بسكنى المستاجرين بدون اذن الراهن ويسقط من الدين بقدره اما لو هلكت او نقصت وصفها في يده بدون تعد فيكون مضموفا ضمان الرهن حتى لو زاد المالك عن الدين سقط الدين فقط ويكون الزائد امانة ولا يضمه المرتن والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مرهون تحت يد رجل على مبلغ معلوم من الدين باعه المرتن لآخر وسلمه له بدون اذن من الراهن وبدون اجازة منه فهل لا يكون هذا البيع نافذا وان شاء الراهن ودها الى الرهن او يدفع دين الرهن ويقتسكه منه (اجاب) ليس للمرتن الا انفراد ببيع الرهن بدون اذن من الراهن او اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بنتها غلام كان

١٢٨٤

٢٦

صفر

١٢٨٥

١٥

جمادى الثانية

١٢٨٥

٤

ربيع الثاني

١٢٨٦

١٣

١٢٨٢

١٨

ربيع الثاني

٢

١٢٨٢

جمادى الاولى

٤

١٢٨٢

الاستفتاء من حضر تكم عن الحكم الشرعي ليعتمد الاجراء بموجبها فتتضي ترقية لمضر تكم
 والحجة مرفوعة معه ذو مل من بعد تشر يفها بالمطالعة ورود الافادة بقبول الرهن المذ كور
 أو عدمه (اجاب) بالاطلاع على حجة الانشاء المحكي عنها المؤرخة ١٧ محرم ١٢٨٢
 دل منه ونها على ان حسينا أفندي جسد المحليم ملك بناء الملك المدين بها والمقرر في
 مذهب الامام ان رهن البناء لا يصح فهو فاسد بدون رهن الارض والارض ليست
 ملكا لله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخة في ٢ ر سنة ١٢٨٢
 منه ونها انه جار رهن عقارات بصندوق الايتام التابع لبيت المال واجراء الدور الشرعي
 مع المديونين الا انه يوجد في بعض الاوقات ائتمان أو أكثر يسكنون منزلا كاملا وكل منهم
 ثابت تملكه لمصلحة معينة بالحجة الشرعية فهل اذا غلبوا رهن المنزل المذ كورا اعتمادا على
 التلك الشرعي يسوغ قبول ذلك ويصح الرهن منهم من بعد حصول القبض والحيازة
 الشرعيين أم كيف (اجاب) رهن شخصين فاكثر عينيا مملوكا لهما عند رجل واحد في
 عقد واحد نظير دين عليهما صحيح لازم مع التسليم والقبض يجوز الا متفرقا مفرقا لا مشغولا
 بحق الراهن بميز الامشاع اذا لا شيوخ في رهن الاثنين من الواحد لوجود القبض بحسنة
 فصار كرهن الواحد من الواحد ويملكه المرتهن رهننا بكل دينه على كل منهما حتى
 لو أدى أحدهما ما عليه لا يكون له ان يتخلص شيئا من الرهن لان فيه طريق الصفقة
 على المرتهن في الامساك كما افاده الاتفاقى قال في الدرر ان رهننا واحدا دين عليهما صحيح
 بكل الدين ويمسكه الى اسقياء كل الدين اذا لا شيوخ انتهى وكذا الحكم اذا كان الراهن
 متعددا والمرتهن كذلك فلهنا العين معا بعد قدوا حدود لم يقل كل منهما رهننا بمقتضى
 فان الرهن صحيح أيضا قال في نور العين من الفصل الثلاثين رهننا عينا عند رجلين جاز اذا
 لا شيوخ في الدين الا اذا قال كل منهما رهننا بمقتضى حيث لا يجوز انتهى والله تعالى
 أعلم (سئل) من طرف بيت المال عن المحكم في رهن منزل على مبلغ للصندوق بحيث
 يكون الرهن بحجته فهل يصح وارسل معه الحجة المذ كورة للاطلاع عليها (اجاب) بمجرد
 رهن الحجة لا يفسد رهن المنزل ولا يترتب عليه الفقرة المقصودة من رهن المكان كما صار
 ايضا حقه سابقا من هذا الطرف وحضره فقهى مجاز الاحكام وخلافه فيما كتب لبيان
 حماية صندوق الايتام شرطا وايضا قد وجدت الحجة المذ كورة مصرحة بان المملوك هو
 البناء المستبد دون الارض والبناء القديم ومجموع على ما ذكره كجبهة اصله ورهن
 لبناء المملوك بدون الارض لا يصح كما لا يصح رهن الوقف ايضا وحيث قصد
 افادة الحكم الشرعي لزوم شرحه للعلومية والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من
 المحافظة في ١٢ جاسنة ٨٤ غرة ١ مضمونها الاستفهام عما اذا كان أحد رقب
 رهن امانه على دين مطلوب منه وتقدم ميعاد لسداد الدين المرقوم وانه ان لم يسده
 في الميعاد يصير بيع الاطيان المرفوعة وايقاع البيع بمعرفة من يركه متى كانت

جمادى الاولى سنة

تلك الاطيان بلغت حد القيمة حسب ما يقرره اهل الخبرة فهل مع عدم رضارب الدين
 بهذا الشرط يلزم المديون بانه عند انقاع صبيغة الرهن يحدد ميعاد ما معلوما للبيع اذا
 لم يوف سواء كانت الاطيان المرقومة تبلغ حد القيمة أو لم تبلغ أم ماذا يكون الاجراء
 وان كان المديون غير قابل لتحديد الميعاد المرقوم فعند حلول ميعاد سد الدين ان فخر
 عن السداد ما يكتفون ابرأه فيه اهو مرون لم حصول الدائن على حقه فلم يخرجه
 لمضرتكم الامل ورواد الاقادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) لا ييجر المديون على
 التزامه بما رغبه رب الدين من أنه عند حلول اجل الدين تباع الاطيان المرهونة وتول
 بدون قيمتها واذا تم الرهن مستوفيا شرائط الصحة وحل اجل المضروب يؤمر الراهن
 أو وكيله ببيع الرهن ان لم يوف الراهن المرتن بدينه عند حلول اجله فان امتنع عن
 بيعه يجبر على بيعه فان امتنع باعه القاضي أو امينه واوفى المرتن حقه كما مر حوايه في
 معتبرات المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر مؤجل الى شهرين
 وللدين آلة لدق البن موضوعة تحت يده في مكان معلوم رهنها على الدين المذ كور وقال
 له ان لم اعطك دينك بعد مضي الاجل المرقوم فهي بيع لك بمالك على فهل اذا لم يوفه
 بدينه المذ كور عند الاجل المرقوم لا يكون هذا البيع جائزا عليه ويكون هذا الشرط
 باطلا (اجاب) البيع المذ كور حكمه حكم الرهن على ما عليه العمل فله مرتن جديد
 العين الى أن يصل اليه ماله فان لم يدفع المديون ما عليه من الدين يؤمر ببيع الرهن باذن
 المرتن لو فاء الدين من ثمنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عقاره عند رجل على
 مبلغ معلوم من الدين رهننا شرعيا وقبضه المرتن وصار يؤاجره لافاس ويقبض اجرة
 منهم بدون اذن الراهن حتى حصل في العقار المرهون تخرب بسكنى المستاجر ونقصت
 قيمة العقار بسبب تخربه بسكنى المستاجر فهل يكون للراهن تضمين المرتن ما نقص
 من قيمة الرهن ويستقط من الدين بقدره (اجاب) يضم المرتن باعارة الرهن وايداعه
 واجارته واستخدامه بدون اذن الراهن ضمان القصب فلو هلكت العين او نقصت
 قيمتها قدرا أو وصفا لا تراجع السعر في حالة من الاحوال المذ كورة يكون ضمانها على
 المرتن بالغاما بلغ فيضمن المرتن المذ كور ما نقص من قيمة الرهن بسبب تخربه
 بسكنى المستاجر بدون اذن الراهن ويسقط من الدين بقدره اما لو هلكت أو نقصت
 وصفا في يده بدون تعد فيكون مضموفا ضمان الرهن حتى لو زاد المالك عن الدين
 سقط الدين فقط ويكون الزائد امانة ولا يضمنه المرتن والله تعالى اعلم (سئل) في
 مكان مرهون تحت يد رجل على مبلغ معلوم من الدين باعه المرتن لآخر وسلمه له
 بدون اذن من الراهن وبدون اجازة منه فهل لا يكون هذا البيع نافذا وان شاء الراهن
 رده الى الرهن أو يدفع دين الرهن ويقتضيه منه (اجاب) ليس للمرتن الا انفراد ببيع
 الرهن بدون اذن من الراهن أو اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وبنتها تملكان

١٢٨٤

٢٦

صفر

١٢٨٥

١٥

جمادى الثانية

١٢٨٥

٤

ربيع الثاني

١٢٨٦

١٣

حصة في عقار بالارث عن مورثهما باعتهما ايمانهين معلومين لرجل يبيع وفاء وسلمتها
له قبل قبض الثمن على انهما ان رد فاعليه الثمن يرد عليهما الحصة المذكورة ولم يحصل
التقيد بوقت فاخذ قاضيه الثمن بعد استيلاء المشتري على المبيع يبيع وفاء المذكور
وتحضر بذلك حجة من قاضي اسوان ثم ان المشتري باع تلك الحصة لرجل آخر بدون
اذن المالكين فهل يكون حكم بيع الوفاء المذكور حكم الرهن ولا ينفذ بيع المرتهن
بدون اذن الراهن ولا لرايين المذكورين فسخ البيع ودفع الثمن الذي قبضته من
المشتري ويؤمر المشتري الثاني برضا المبيع الى مالكيته اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي
(اجاب) نعم حكم بيع الوفاء حكم الرهن في جميع الاحكام على الصحيح فلا ينفذ بيع
المرتهن بدون اذن الراهن ولا لرايين المذكورين فسخه ودفع الثمن الى المشتري واسترداد
المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاسد السابق الرهن على الدين ووجود القبض
قبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا معلوما من الدراهم ووضع
عنده داره وناسرا غير مشغول مسدودا لتوافيا لشرائطه الشرعية ثم مات كل من
المقترض الراهن والمستقرض المرتهن من ورثة وعلى المستقرض ديون أخرى لا رباها ولم
يترك سوى الدار المرهونة فهل تكون ورثة المرتهن احق بالرهن من بقية الغرماء الى
حين استيفاء دينهم من ثمنها وما فضل يصرف لباقي الغرماء (اجاب) المرتهن احق
بالرهن من سائر الغرماء اذا توفرت شرائط الرهن المعتبرة فتقدم ورثة المرتهن في استيفاء
دين مورثهم من مال الرهن وان بقي شيء فلباقي غرماء المدينون حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) بافادته وا ردة من حضرة وكيله ففقد اقاليم قبلي في ٢٨ ذى الحجة سنة
٨٦ غمرة ٨٦ مضمونها انه لما كان بالمرور بمحطة اسناد حصل النسيك لنا من المرأة
زبيدة وبناتها من اسنانهم ما باه ما حصتهم في القصة والوكالة الكائنين باسنا
الى السيد احمد رمضان من الناحية يبيع وفاء بثمن معلوم بموجب حجة محررة من محكمة
اسوان مدون فيها بانهم امتى ردنا الثمن يرد عليهما حصتهما المذكورة وان المشتري
المذكور باع تلك الحصة لخلافه ولما رغبنا رد الثمن ورد الحصة عليهما كافي الحجة
حصل التوقف من المشتري اخيرا وقد ابرزنا فتوى شرعية تتضمن الحكم الشرعي بفسخ
البيع فبالاقتضاء نهنا على ناظر قلم دعاوى مديرية اسنا بمراجعة الحجة على اصلها
والاستفهام من المشتري عن الشروط فوردت افادته تتضمن اجراء مراجعة صورة الحجة
على اصلها ووجدت كما هي وانه بالاستفهام من المشتري قال ان البيع له يبيع وفاء أي
منه ردنا اليه الثمن يرد حصتهما اليهما وبالتصادف تقدم عرض من المشتري الثاني الذي
هو الشيخ محمد حسين مطلق قاضي اسنا سابقا بالتضرر من مطالبته برضا المبيع وطى
عرضه فتوى شرعية يجوز ازاله بيعه وحيث انه يلزم روية هذه المادة بطرف حضرته
اقتضى توقيعه ومعه صورة الحجة والفتوى وعرض وشنة لانظر فيها وما يقتضيه الحكم

١٢٨٦

١٧

شوال

١٢٨٦

١٣

الشرطي بقاؤه من حضرته لم ينظر ويجري اللازم (أجاب) قد صار الاطلاع على صورة الحجة المهررة ببيع المحصة المذكورة المؤرخة بغرة ذي الحجة سنة ١٢٦٨ وعلى صورة ما تحرر ادناها من المشتري في ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٦٨ بأن هذا المبيع صار ملكا للشيخ محمد بن محمد طفي وعلى الاجابة المهررة على ظهرها من حضرات المشايخ المذكورة اسماءهم تحت تلك الاجابة المتضمنة ان البيع المذكور على الوجه المهرر بتلك الصورة ليس من باب بيع الوفاء ولا يجبر المشتري على تسليم المبيع للبايعتين عند رد الثمن وهذا الشرط الصادر منه غير لازم ولا يجبر على الوفاء به باتفاق وليس هذا من محل الخلاف الواقع بين الامام وصاحبيه حسماءه وصوره على الجواب المعطى من المشتري الاول المصرح فيه بان شره تلك المحصة هو من باب بيع الوفاء واحال ذلك على حجة الشراء وذلك الجواب في ١٣ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ وعلى الفتوى المهررة من هذا الطرف المؤرخة في ١٧ رجب سنة ١٢٨٦ المسطرة في كتاب الرهن في هذا التاريخ المتضمن سؤاله الى الاستفهام عن حكم بيع الوفاء وعن عدم نفاذ بيع المشتري الاول للثاني بدون اذن البائعتين ببيع الوفاء وجوابه ان حكم هذا البيع حكم الرهن وانته لا ينفذ بيع المرتهن بدون اذن الراهن وللمراتين فنفذه ودفع الثمن الى المشتري واسترد المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاستد السبق الرهن على الدين ووجود القبض (والافادة عن ذلك) ان الذي يفهم من صورة تلك الحجة ان البيع الصادر من المرأتين المذكورتين هو بيع مطلق عن شرط الوفاء وانه بعد تمامه عهد المشتري اليهما برد المبيع اليهما متى ردنا عليه الثمن وقد ادعتا عرفت البائعتان بان البيع المذكور قد سبق بينهما في زمان سابق ببلدة اخرى وقد جدداه لدى كاتب تلك الحجة فاذا كان الواقع كما ذكر يكون في تلك المسئلة خلاف بين الامام وصاحبيه فعلى قول الامام بالتحاق الشرط بالاعتدوان لم يكن في صلب الاعتدولو بعد المجلس على أحد قوليه المصحح منهما يكون حكم البيع المذكور حكم الرهن على أحد الاقوال فيه و يترتب عليه عدم نفاذ بيع المشتري الاول الى الثاني بدون اذن البائعتين وعلى قول الصاحبين لا يلتحق الشرط المذكور بالاعتدوان والمرجح فعلى قوله ما المذكور يكون بيع المرأتين المذكورتين تاما ولا يتوقف بيع المشتري الاول الى الثاني على اذنها والذي اُفتى به في التحرية والتجارية ان شرط الوفاء اذا صدر بعد العقد متأخرا عنه بان عهد المشتري الى البائعتين بعد البيع برد المبيع عند رد الثمن كما هو المتبادر من تلك الصورة فان كان الثمن من المثل أو ذهبين يسير يكون البيع باتا ولا يجري عليه حكم الرهن وأما اذا كان ذهبين فاحش مع علم البائع به فهو رهن وأما اذا صدر البيع ابتداء على انه بيع وفاء فحكمه حكم الرهن في سائر الاحكام وهو المصحح طبق ما افتى به سابقا في الفتوى المذكورة لذهوده وعما صدر المبيع المذكور بشرط الوفاء وهو الذي عليه العمل والفتوى واهل تراق المشتري الاول في جوابه المذكور بان البيع المذكور صيبر له على ان يبيع

وقا لا يكون جهة على المشتري منه حيث حصل بعد البيع الثاني والمخلص في هذه
القضية ان تحصل المرافعة بين البائعين والمشتري الاخير فان ادعيا ان البيع
الصادر منه ملك - ترى الاول كان بيع وفاء بان شرط الوفاء في صلب العقد ابتداء
وانكر المشتري الثاني ذلك وادعى البتات فالقول له على المعتمد وان اقام الغريقان
البينة - فبينة الوفاء أولى استسنا كما ذكره في رد الهتمام قبيل الكفالة وامادعوى
الاتفاق في الجواب المهرر - على ظهر صورة الحجة المذكورة فلا محجة له وقد ظهر اختلاف
موضوع الاجوبة المهرر على ظهر تلك الصورة وموضوع جواب الفتوى المهرر من
هذا الطرف سابقا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجلين يملكان أرضا مشعورية مشاعة
بينهما مناصفة استاجرا أحدهما الشر يكتن حصة الآخر مدة معلومة ودفع اجرتها لشر يكتن
وبعد ذلك ظهر ديون على أحد الشر يكتن المؤجر وادعى أحد الدائنين ان الحصة
المستاجرة المشاعة ارتبتها من مالهما بموجب سند تحت يده مؤرخ بتاريخ سابق على
تاريخ الاجارة من الشر يكتن وأنه يستحق وضع يده على تلك الحصة المشاعة بطريق
الرهن ويريد دفع يد المستاجر عنها والمحال انه لم يسبق له وضع يده عليها ولا تفرد بالرهن
المذكور جهة شرعية مع بقاء الأرض على الشر يكتن فقول لا يبرهن المشاع القابل
للقسمة ولا يتم الرهن بدون قبض المرتن وتكون اجارته للشر يكتن صحيحة (اجاب) نعم
لا يبرهن المشاع بدون اقرار ولو قبضه المرتن شائعا فالرهن المذكور على الوجه
المستور غير معتبر شرعا ولا يمتاز المرتن به عن سائر القرماء واجارة المشاع من الشر يكتن
صحيحة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك بستانا أرضا وانجابا
ملك رقبة رهنه عند رجل آخر على دين شرعي مقبوض بيده نقد او عدا وهو حال مستحق
الدفع واستلم المرتن البستان المذكور ووضع يده عليه مدة من الزمان وتقرر به جهة
شرعية والآن طالب المرتن من الراهن اداء ما عليه من الدين فادعى الاصدار وان
البستان المذكور ملك لاولاده آل اليهم بالارث من والدتهم زوجته وأنه باعه لهما من
مدة سنين قبل حصول الرهن المذكور والمحال انه حصلت منازعة من اولاد الراهن
البائعين المذكورين في خصوص هذا البستان بمثل هذه الدعوى وادعوا اليه ملكهم
آل اليهم ثلاثة ارباعه بالارث من والدتهم وآل اليهم جميعه بالشراء السابق على الرهن
من أبيهم المذكور وان أباهم مديون لوالدتهم بدین يستغرق الربع المستحق له بالارث
منها ثم به - لذلك حضر الاولاد المذكورون لدى المحاكم الشرعي وصعد قوا على صحة
الرهن الصادر من أبيهم وأنه شرعي صادر من أهله مضاف الى محله وأقروا ايضا بأنه ليس
لهم في البستان المذكور ملك ولا حق ولا دعوى بوجه من الوجوه الشرعية وانما هو ملك
أبيهم الراهن المذكور يتصرف فيه - كيف شاء تصرف المالك في املاكه اهل
والمحال هذه لا ينفذ اقرار الراهن على المرتن ولا تسع دعوى اولاده بأنه ملكهم على
الوجه المستور ولا يعد هنا من مواضع الحفاء حيث اعترفوا أنه ملك لأبيهم بعد منازعتهم

١٢٨٨

٢٩

الذي كورده على الوجه المرسوم ويحبر الراهن على اداء المبلغ الذي قبضه من المرتهن واذا
تحقق للمعاكم الشرعي انه لا تقوده هذه ولا عروض ولا عقار سوى البستان الذي كور
ومنزله سكنه يامر ببيع البستان الذي كور واذا امتنع من البيع يبيعه القاضي جبرا
عليه ويكون المرتهن احق به من بقية الدائنين ما حيث استوفى شرائطه المعتبة (اجاب)
نعم لا يتخذ اقرار الراهن الذي كور على المرتهن ولا يسمع دعوى اولاده الذي كورين على
الوجه المرسوم لتناقضهم في غير موضع الخفاء والحال هذه واذا امتنع الراهن الذي كور
من بيع الرهن لاداء الدين الشرعي المحال يحبر على بيعه فاذا امتنع باعه القاضي او
أمينه لاجل المرتهن واداء حقه والعهد على الراهن كما نقله في رد المحتار عن الولوالجية
والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وباهلاها سؤال مؤرخة ١٧ ربيع الاول سنة ٩٠
واردة من بيت مال مصر بالاستفتاء عن الحكم الشرعي وصورة السؤال في رجل رهن
عند آخر منزلا على مبلغ قرض اقترضه منه رهنا صحيفا شرعيا بايجاب وقبول شرعيين
ووضع المرتهن يده على المنزل المرقوم ووكّل الراهن المرتهن في بيع الرهن ان لم يف
بالدين في الميعاد المقدر بينهم ما وكالة صحيحة يرضى صادرة في عقد الرهن ثم مات الراهن
ومضى الميعاد الذي كور وامتنع الورثة من البيع فهل للوكيل الذي كور بيع المنزل
المرقوم جبرا عن الورثة وتكون الوكالة على الوجه المرسوم لازمة لا تبطل بموت الراهن
وما الحكم في ذلك (اجاب) اذا كانت وكالة الراهن للمرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل
مشرطة في صلب عقد الرهن الشرعي المعسرة تكون تلك الوكالة لازمة اتفاقا فلا
تبطل بعزل الراهن ولا بموته وللوكيل الذي كور بيع الرهن بقبضه عند حلول الاجل
وليس لورثة الراهن بعد موته منع الوكيل من ذلك والحال هذه حيث لم يوفوا الدين
كورتهم لو كان حيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مدين لايملك الا منزل سكنه اراد
وبالدين جبره على سداد الدين فطلب الامهال حتى يبيع المنزل الذي كور فيه وفي الدين
ظلم يجهه الى ذلك ثم طلب منه رهن المنزل الذي كور تحت يده الى اجل معلوم بحيث اذا لم
يوف الدين يكون وكيله في بيع المنزل الذي كور الى ولده بقدر الدين والحال ان قبضة
المنزل اصناف ذلك فاي المدين الرضا بذلك الرهن على هذه الصفة فاكراه بالمحبس المديد
على الرضا بذلك وكتب بذلك ورقة طالة المحبس بدون اطلاق المحكومة وبدون كتابة
جهة شرعية والزم وهو في السجن ايضا على الختم على تلك الورقة وتسليم جهة المنزل
الذي كور فهل بعد ثبوت الاكراه الذي كور بالوجه الشرعي لا يكون هذا الرهن صحيفا
والحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الاكراه بالمحبس المديد على هذا الرهن بالوجه الشرعي
يكون للرهن بعد زوال الاكراه فنه اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا به صريحا او دلالة
واقة تعالى اعلم (سئل) على ورقة افتاء مقدمة للعقانية بامضاء وكلاء ديانة وهم
الخواجه طناشي بنى وشركاؤه وابراهيم خليل مؤرخة ٩ محرم سنة ٩٣ وعليها تاشير
من سعادة رياض باشا بنظر ذلك بطرف حضرة الاستاذ مفتي السادة الحنفية موفاد

١٢

١٢٩٠

ربيع الاول

٢٤

١٢٩٠

رمضان

١٩

١٢٩١

الجواب في رجل حضر مقيم بدينه درجدة اسمه عبد الرحمن باجنيدي ذلك بذل البندين
 نصف حوش وكامل منزل ما كن فيه - وعليه ديون لرجل من تجار مصر والشعبين
 أحدهما من جدة والثاني من مكة المشرقة فذهب المديون مع دائته المقيم معه بصفة
 الى مكة واجتمع مع الدائن الذي بها واتفق معه - ما على ان يرهن تحت يد أحدهما
 نصف الحوش ونحوه الاخر كامل المنزل فتوجهوا الى قاضي مكة وباع المديون
 للدائن المقيم بجدة نصف الحوش ببيع وفاء فكتب له قاضي مكة حجة شرعية مضمونها
 اشترى الشيخ علي باعش من عبد الرحمن باجنيدي حصة قدرها النصف في حوش بدينه
 جدة عدد ٢٤١٧ ودوبك زايه - وفاء وامانة بثمان قدره من الريالات الفرانسه عدد ٢٤١٧
 حالا مقبوضا وتواء المتبايعان - على ان عبد الرحمن باجنيدي - لا يبيع ولا يهدى ولا يهب
 باعش المشتري مثل الثمن - ولا خمسة عشر شهرا وان اذادفع اليه مثل الثمن يرد اليه
 نصف الحوش وان لم يرد اليه مثل الثمن يكون الشئ على باعش وكلامه موضحا ببيع
 نصف الحوش المذكور ببيع باقيا لقبض من الثمن بقدر دينه ان وفي واشهد المديون
 المذكور باضاعة نفسه بين يدي ذلك القاضي انه رهن المنزل تحت يد الدائن المقيم بمكة
 فمكتب له القاضي حجة شرعية بذلك مضمونها ان الشئ باجنيدي عبد الرحمن باجنيدي في حقه
 واشهد على نفسه بان عليه لا - كرم السيد ابراهيم بن عبد الله مملقا قدره من الريالات
 الفرانسه عدد ٦٩٠ دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح شرعي وانه قدره من هذا الدين
 جميع البيت الكامل ارضا وبناءا - كائن بدينه جدة بجميع حدوده وحقوقه وموافقه
 كلها ومنها ما سله وقبضه منه بجميع حدوده كلها وموافقه هذا مقبوضا ومسلما
 محوزا بجميع حدوده وقبضه وسلم الراهن للارهن حجة البيت المذكور الشاهد للرهن
 بالمشاوارخ القاضي كتلتا الحجتين في ٦ شعبان سنة ١٢٩٩ ثم ذهب صاحب الدين
 الذي في مصر الى جدة ليستخلص دينه فمضى ليدل المديون مالا غير المنزل ونصف الحوش ولم
 يجد شيئا يدافع غير ما لزمه ما فوكل محض صامقيا بجدة في استيفاء دينه فوضع الوكيل
 يده عليه ما ثم حضر الموكل الى مصر فعارض الوكيل كل من الدائنين الاخرين وزعم
 كل منهم انه الحق برهنه متمسكا بحجة التي تحت ررته فهل والحال هذه يكون بيع
 نصف الحوش المذكور ببيع وفاء رهنا وrehن الاشاع لا يصح وتوكل البائع وفاء
 للشئ تری بالبيع بناء عليه لا يقتضي اختصاصه بالثمن حيث لم يصدر منه بيع والمنزل
 وان كان كاملا ارضا وبناءا لا يكون رهنه صحيحا لازما حيث لم يثبت تسليمه للارهن فارضا
 غير مشغول بما يمنع حجة الرهن شرعا ولا عبرة بما هو مدكور في حجة الرهن من قوله رهنا
 محض سله وقبضه منه محوزا حيث كان مجلس القاضي الذي حصل فيه الاشهاد في
 بلد غير البلد الذي فيه المقارعة لا بما افاده كثير من حضرات المغاني من انه يشترط
 ارضاء الرهن ان يكون محوزا عرفا غير مشغول بحق الراهن بميز الامشاع مقبوضا
 والكتلية بين الرهن والمرتهن وان كانت قبضه لكن على وجهه يتمكن فيه المرتهن من

القبض بلا مانع فلا حائل وان يقول الراهن لارهن خليت يديك ويدينه فلو لم يقله او كان
بعبء الم يضر قابضا وان اقرار البعيد بالتسليم والقبض لا يوجب قبضه القبض وعلى فرض
ان الاقرار الذي وقع بين يدي القاضي اخيا رهن وقدره من سابق لا يقتضي صحة
الرهن حيث لم يثبت تسليم المرهون فاد غاير مشغول خصوصاً اذا تحققت سكنى
الراهن فيموت الرهن فلا يحجج بالمجتبى المذكورين أصلاً ولا يسقط الدائنان بفن
نصف المحوش والمنزل ويكون لصاحب الدين الذي يضر غرضه ما بقدر دينه أو
كيف المحكم (اجاب) الصحيح ان يبيع الوفا محكمه حكم الرهن في جميع الاحكام
فتراهي في مشروطه التي من جلته ان لا يكون مشاعاً وبناءاً على ذلك لا يبيع بيع الوفا
في نصف المحوش المذكور بل يكون رهن فاسداً ولا يوجب هذا البيع اختصاص
المشتري بمقدار الرهن اذا كان الدين سابقاً على الرهن بخلاف ما لو سبق الرهن الفاسد
الدين فان الرهن وان كان فاسداً الا انه يعطى حكم الصحيح في هذه الحالة من تقديم
المرتهن على سائر الغرماء كما صرحوا به ورهن المنزل الكامل ارضاً وبناءاً المذكور وان
توقفت صحته على قبض المرتهن فاد غاير مشغول بامته الرهن ولا تسكنى فيه التخليع
البعيد مالم يرضى من يمكن فيه من القبض الا ان الراهن لو ثبت اقراره لا يخرجه من
صحيح مقبوض يعامل بوجوب اقراره ويؤاخذ به حيث لا مانع اذا اقراره حجة على المقر
والله تعالى اعلم (سئل) با فائدة من محافظته صر بناءً على افادة من ديوان المحاسبة وقومها
سؤال صورته في رجل اقترض من آخر مبلغاً الى اجل مسمى ورهن تحت يده مقرضه
منزلاً وورشة مع كامل عدها الثابتة والمنقولة المجارى جميع ذلك في ملك الراهن بدون
شريك ولا منازع قام بينا على مبلغ القرض بوجوب رهن شرعي وقد وكل دائنه المذكور
في بيع كامل الرهن بما شاء لمن شاء لدى تأخره عن ابقاء الدين وتسديد مال القرض منه
وقد قبل الدائن تركه عنه في ذلك وتدون كل ذلك في جهة الرهنية المذكورة ثم الدائن
المذكور اطار لدينه كامل العين المرهونة لينتفع بالسكنى مع ثالثه في المنزل ويجري
حركة اشغاله في الورشة وعدها مدة الرهن ولدى حلول اجل القرض وطلب المرتهن
اعادة الرهن من المستعير ليجري مفعول شرطه انضح ان الراهن قد اضر الورشة
المذكورة لا يخرجه من علم المعير فهل للمعير شرط فافهم لا يجاز المعطى من المستعير لاستباح
(اجاب) اذا صدر الرهن مستوفياً شرائط الهبة والتمام الشرعية لا يكون له كل من
الراهن والمرتهن اجارة العين المرهونة من اجنسي بدون اذن الاخر فاذا اجره الراهن
بدون اذن المرتهن او اجازته بعد صدوره لا جارة يكون لارتهن فسخ الاجارة المذكورة
واستردا العين المرهونة الى يده الى استيفاء حقه بقبض الدين من مدينه أو يبيع
الرهن واستيفاء دينه من ثمنه على ما شرط اذا لم يوجد ما ينقص الرهن واعادة الرهن من
راهنه بعد تمامه لا تجوز قبضه قد الرهن والله تعالى اعلم (سئل) عن جاذبة سئل
عنها حضر تمسكي بقرصة ذرية نص سؤلها في رجل استلم أرضاً لمير به باذن من الحضرة

١٢٩٣

٩

وجب

١٢٩٤

المحدوية بشرط أن يبنى فيها بيتا ومتى تم بناؤه تصير الأرض ملكا له ثم انه يبنى
البيت ولم يبنه ثم باع البناء لشخص آخر ولم يبن ذلك الآخر فيه شيئا ثم باعه لنفسه ثالث
والثالث وقت الشراء أخبر وكيل المحضرة المحدوية بذلك وسلم له في ذلك ثم انه
أكمل البنين حتى صار بيتا كاملا ثم ظهر شخص يدعى ان البناء الذي أنشأه الاول
مرهون عنده على مبلغ والحال ان مدعى الرهن لم يستلم ما بناه الاول ولم يضع يده عليه
لأن ولم يقد ذلك الرهن بأى محكمة من المحاكم الشرعية وانما البيت باكماله
تحت يد الشخص الثالث الذي اتم بناءه وما زال متصرفا فيه تصرف الملاك في
املاكهم الى الآن مع معاينة مدعى الرهن التصرف المذكور ومعاينته ايضا كمال
البناء وغير ذلك من التصرفات وقدره المدعى المذكور على الدعوى وعدم مانع يمنعه
منها هل يكون رهن البناء القائم على أرض مملوكة لاغير غير صحيح حيث كان بدون
الأرض وبدون قبض أو به ما يلائق مالك الأرض وحينئذ فيكون بيع البناء من
الثنائي والثالث صحيحا والحال ان البيع الاول والثاني كلاهما حاصل فيه التقاضي
الشرعي على وجه الصحة ومعلومية الأمن أجاب حضرة حيث الامر ما ذكر في السؤال
كل من البيعين الاول والثاني صحيح نافذة في حكمه من ملك المشتري للبيع وجواز
تصرفه فيه بما شاء من أنواع التصرف تصرف الملاك في أملاكهم بدون معارضة
أحد منهم في ذلك بدون وجه شرعي كما روضة مدعى الرهن المذكور فان دعواه المذكرة
غير معتبرة ولا مسبوقة شرطا ولا يستحق بها شيئا من البناء ولا يتزع منه شيء من يد المشتري
الثاني بمقتضاها بل يبقى تحت يد المشتري الثاني على ما تقدم والله أعلم (أجاب) ما تضمنه
جواب المرحوم الاستاذ مفتي النور السكندري بهذا ما وافق اشرعا حيث كان الرهن
المذكور على الوجه المستطور واستوفى البيع شرائطه المعتمدة شرعا والله تعالى أعلم (مثل)
بإفادة من ضبطية مصر في ١٨ ذى القعدة سنة ٩٦ حاصلا الامل من عدم معلومية
حضر تكما وردت به إفادة مديرية أسيوط في ٢ ذى القعدة سنة ٩٦ به ير النظر فيما توضح
بالورقين المختصين بمسئلة وهي الاطيان الخارجية والاقتضاء من هذه المادة كرفع
المديرية لاخطارها وحاصل ذلك انه صدر أمر مديرية أسيوط لمحضره قاضيا بهما
الدعوى برهنية اطيان خارجية واثبات مبلغ فاروقة والمحكم في ذلك فتقرر من حضرة
القاضي سؤال العرض من طرف المديرية على مفتي الأومقي استئناف قبلي لحصول
وقفه له في صحة الحكم بالرهن ولما عرض هذا السؤال على حضرة مفتي استئناف قبلي
أفاده انه بان حضرة نائب أفندي المحكمة من أفاضل العلماء المشاهير في الاقتضاء
أن قال فان وافق يصدر الامر بتقديم هذا السؤال اليه وما يفيد به من الوجه الشرعي
يكون الاجراء مقتضاه مكتوب من المديرية لمحضره نائب المحكمة المذكور بطلب
الإفادة مما تقتضيه النصوص الشرعية في ذلك لإفادة حضرة القاضي الموالي اليه فكسب
حضرة النائب المذكور إفادة عن ذلك السؤال يأتي ذكرها وفي آخرها رغب عرض هذا



١٢٩٤

٢٢

المادة على هذا العارف للأجابه بما يظهر بعد افادته المذ كورة (وصورة السؤال المشار اليه المحرر من طرف حضرة القاضي المذ كور) في رجل استلم من آخر مبلغا معلوما ورهن له في نظيره قدرا من اطيانه الخراجية المسكفة باسمه بقبائل معلومة وقدم مريضه بذلك الديوان بخرت عليه الاستعلامات وقبل تقديم الافادة بها الى المديرية وافن الديوان بتحرير رجة الرهنية توفي الرجل المذ كور وانحصر ارثه في اولاد بالغين وقاصرين وكان قبل وفاته اقام احدا اولاده البالغين وصيا من قبله على القاصرين منهم ومات مصر وقبل الوصاية بعد موته وبث ذلك شرطا فالتص الوصي من الحكومة بتحرير رجة ايلولة بايمان والده فورد خطاب من المديرية يتضمن طلب اثبات الرهنية للمرتهن فصار سماع الدعوى على الوصي المذ كور من الرجل المرسوم بان والده اقترض لنفسه مبلغ كذا واستهلكه في مصالحه ورهن له في مقابلته كذا من الاطيان الخراجية المسكفة عليه وبين قبائلها وحدودها وسلمها له قبل موته والآن عارضه فيها المدعي عليه المذ كور وروم دفع معارضته وبسؤاله عن دعواه صدق على موت والده وعلى انحصار ارثه فيه وفي بقيقه ورثته وعلى كونه وصيا على القاصرين من اخوته وانسكى مبلغ القرض المدعى به ورهن والده اطيانه المذ كورة في مقابلته فانبت الرجل المذ كور ذلك بالبرهان الشرعي واليمين الشرعية فهل والحال هذه لا يسوغ الحكم بالرهن للاطيان لوقوعه من المتوفى قبل اذن الديوان وتلقى الوارث له من قبل ولي الامر بدون دين او يكون الاذن الآن بسماع الدعوى فيه اذ قال الرهن افيد ونا (وصورة الافادة المصادرة على ذلك من حضرة قاتب المحكمة المذ كورة) الافادة عن ذلك انه ورد امر سعادتمكم بطلب الحكم عن سؤال حضرة القاضي المرفوق معه بتلاوته تبين ان صورة دعوى المرتهن المسطورة به قاصرة وتعامها به لم عاذ كره القاضي في أول سؤاله فاذا ادعى المرتهن ان الرهن رهن له مبلغ كذا من اطيانه الاميرية وذكر الحدود ودوانه سلمها له في مقابلته ما استدانه منه وصرفه في لوازمه وهو كذا وعرض عن ذلك للحكومة فقبيل عرضه وكتبت عليه بطلب الاستعلام عن اسبقا قه لتلك الاطيان من نحو شيخ القرية وصرفها وجرى الاستعلامات في حياته ثم توفي قبل رد الافادة للحكومة كما ذكره القاضي في أول سؤاله فان دعواه تصح بعد ثبوتها بالبرهان يحكم له لاستيفاء العقد شرطه وهو اطلاع الحكومة المشر وط لتعام عقد الرهن المذ كور في السابع من القانون الموضوع للاراضي المصرية بقوله يجوز رهن الاطيان بالغسار وقة بشرط ان يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التسكين باسم الذي اخذ الاطيان ولايته وقف تمام عقد الرهن على الاستعلامات ولارد الافادة عنها ولا الامر للقاضي بتحرير رجة الرهن لان الاستعلامات امور سياسية لمنع ما يهسا ان يوجب خللا في العقود الامر بتحرير رجة لا تتوقف صحة العقد شرعا على وجوده ولا يبطل بفقدته وقبل يذنة المرتهن على الوصي اقيامها من خهم على خهم وليست المسئلة من مسائل الخلاف المذ كورة في جامع الفصولين

المحدوية بشرط أن يبنى فيها بيتا ومبنى آخر ثم بناؤه ثم يبيع الأرض لمالكه ثم أنه يبيع
البيت ولم يبنه ثم يبيع البناء لشخص آخر ولم يبن ذلك الآخر فيه شيئا ثم يباعه لنفسه ثالث
والثالث يبيع وقت الشراء أخبر وكيل المحضرة المحدوية بذلك وسلم له في ذلك ثم أنه
أكمل البنين حتى صار بيتا كاملا ثم ظهر شخص يدعى أن البناء الذي أنشأه الأول
مرهون عنده على مبلغ والمحال أن مدعى الرهن لم يستلم ما بناه الأول ولم يضع يده عليه
لأنه لم يقيد ذلك الرهن بأى محكمة من المحاكم الشرعية وإنما البيت بأكمله
تحت يد الشخص الثالث الذي أتم بناءه وما زال متصرفا فيه تصرف المالك في
أولاهم إلى الآن مع معاينة مدعى الرهن التصرف المذكور ومعاينته أيضا كمال
البناء وغير ذلك من التصرفات وقدرة المدعى المذكور على الدعوى وعدم ممانع بمنعه
منها فهل يكون رهن البناء القائم على أرض مملوكة لا غير غير صحيح حيث كان بدون
الأرض وبدون قبض أو بما يلا اذن مالك الأرض وحينئذ فيكون بيع البناء من
الثاني والثالث صحيحا والمحال أن البيع الأول والثاني كلاهما حصل فيه التقاض
الشرعي على وجه الصحة ومعلومية الأمن أجاب حضرة حيث الأمر ما ذكر في السؤال
كل من البيعين الأول والثاني صحيح فائدة محكمة من ملك المشتري للبيع وجواز
تصرفه فيه بما شاء من أنواع التصرف تصرف المالك في أملاكهم بدون معارضة
أحد لم في ذلك بدون وجه شرعي كما مر في مدعى الرهن المذكور فان دعواه المذكرة
غير معتبرة ولا مسبوقة شرطا ولا يستحق بها شيئا من البناء ولا يتزع منه شيء من يد المشتري
الثاني بمقتضاها بل يبقى تحت يد المشتري الثاني على ما تقدم وأما علم (أجاب) ما تضمنه
جواب المرحوم الاستاذ مفتي النور السكندري بهذا واتفق اشترعا حيث كان الرهن
المذكور على الوجه المعلوم واستوفى البيع شرائطه المعتبرة شرعا والله تعالى أعلم (مثل)
بإفادة من ضبطية مصر في ١٨ ذى القعدة سنة ٩٦٠ حاصلها الامل من عدم معلومية
حضر تك ما وردت به إفادة مديرية أسبوط في ٢ ذى القعدة سنة ٩٦٠ به يرانظر فيما توضح
بالورق تين المقتضيتين بمسئلة وهن الاطيان الخارجية والاقتضاء من هذه المادة كترغوب
المديرية لاخطارها وحاصل ذلك أنه صدر أمر مديرية أسبوط لمحضرة قاضها بجمع
الدعوى برهنية اطيان خارجية وإثبات مبلغ فاروقة والحكم في ذلك فتعذر من حضرة
القاضي سؤال العرض من طرف المديرية على مفتيها أو مفتي استئناف قبلى لحصول
وقفه في صحة الحكم بالرهن ولما عرض هذا السؤال على حضرة مفتي استئناف قبلى
أفاده أنه بان حضرة نائب أفندي المحكمة من أفاضل العلماء المشاهير في الاقتضاء
أن قال فان وافق يصدر الأمر بتقديم هذا السؤال اليه وما يفيد به من الوجه الشرعي
يكون الاجراء بمقتضاه فكتب من المديرية لمحضرة نائب المحكمة المذكرة بطلب
الإفادة مما تقتضيه النصوص الشرعية في ذلك لإفادة حضرة القاضي المواليه فكاتب
حضرة النائب المذكور إفادة عن ذلك السؤال يأتي ذكرها وفي آخرها رغب عرض



١٢٩٤

٢٢

المادة على هذا العارف للأجابه بما يظهر بعد افادته المذ كورة (وصورة السؤال المشار اليه المحرر من طرف حضرة القاضي المذ كور) في رجل استلم من آخر مبلغا معلوما ورهن له في نظيره قدرا من اطيانه الخراجية المكلفة باسمه بقياتل معلومة وقدم مريضه بذلك الديوان فخرت عليه الاستعلامات وقبيل تقديم الافادة بها الى المديرية واذا ان الديوان بتحرير رجة الرهنية توفي الرجل المذ كور وانحصر ارثه في اولاد بالغين وقاصرين وكان قبل وفاته اقام احدا واولاده الباقين وصيا من قبله على القاصرين منهم ومات مصر او قبل الوصاية بعد موته وبث ذلك امر طاعة من الوصي من الحكومة بتحرير رجة ايلولة باطيان والده فورد خطاب من المديرية يتضمن طلب اثبات الرهنية للمرتن فصار سماع الدعوى على الوصي المذ كور من الرجل المرسوم بان والده اقترض لنفسه مبلغ كذا واستلم له في مصالحه ورهن له في مقابلته كذا من الاطيان الخراجية المكلفة عليه وبين قبائلها وحدودها وسلمها له قبل موته والآن عارضه فيها المدعي عليه المذ كور وروم دفع معارضته وبسؤاله عن دعواه صدق على موت والده وعلى انحصار ارثه فيه وفي بقية ورثته وعلى كونه وصيا على القاصرين من اخوته وانسك مبلغ القرض المدعى به ورهن والده اطيانه المذ كورة في مقابلته فانث الرجل المذ كور ذلك بالبرهان الثرى واليمين الشرعية فهل والحال هذه لا يسوغ الحكم بالرهن للاطيان لوقوعه من المتوفى قبل اذن الديوان وتلقى الوارث له من قبل ولي الامر بدون دين او يكون الاذن الآن بسماع الدعوى فيه اذنا بالرهن افسد ونا (وصورة الافادة الصادرة على ذلك من حضرة نائب المحكمة المذ كورة) الافادة عن ذلك انه ورد امر سعادتمكم بطلب المحكم عن سؤال حضرة القاضي المرفوق معه بتلاوته تبين ان صورة دعوى المرتن المسطورة به قاصرة قوتها بما يعلم عاذا كره القاضي في أول سؤاله فاذا ادعى المرتن ان الرهن رهن له مبلغ كذا من اطيانه الاميرية وذكر الحد ودوانه سلمها له في مقابلة ما استدانه منه وصرفه في لوازمه وهو كذا وعرض عن ذلك الحكومة فقبلت عرضه وكتبت عليه بطلب الاستعلام عن استحقاقه لتلك الاطيان من نحو شيخ القرية وصرفها ووجرت الاستعلامات في حياته ثم توفي قبل رد الافادة للحكومة كما ذكره القاضي في أول سؤاله فان دعواه تصح بعد ثبوتها بالبرهان بحكم لا استيفاء العقد شرطه وهو اطلاع الحكومة المشرط لتسامع الرهن المذ كور في السابع من القانون الموضوع للاراضي المصرية بقوله يجوز رهن الاطيان بالغاروقه بشرط ان يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التسكيف باسم الذي اخذ الاطيان ولايته وقف تمام عقد الرهن على الاستعلامات ولاردا الافادة عنها والامر للقاضي بتحرير رجة الرهن لان الاستعلامات امور سياسية لمنع ما ههنا ان يوجب خللا في العقد والامر بتحرير رجة لا توقف صحة العقد شرعا على وجوده ولا يبطل بفقدته وقبل بينة المرتن على الوصي اقيامها من ختم على خصم وليست المسئلة من مسائل الخلاف المذ كورة في جامع الفصولين

٢٤ ١٢٩٦

ذی الحجة

٣٠ ١٢٩٨

لأن موضوعه فيما لو كان الرهن فائدا هذا ما تيسر فهمه ولو رجوعه على خضرة دولانا
شيخ الاسلام ومفتي الانام بالازهر لانه المرجوع اليه في تلك المعضلات وتذليلها لو قد
قال الله وفوق كل ذي علم عليم (أجاب) المعلوم ان المجاري عليه العمل في شأن رهن
الاطيان الخراجية الاميرية فحقها بمعرفة الجاهل من العباسية وتطبيقها على
اوامر الحكومة الصادرة في شأن ذلك لا انبساطا بالوجه الشرعي لأن الحكم الشرعي
مقتضاه عدم صحة رهن الاطيان الخراجية الاميرية لكون رقبتهما غير مملوكة لمقتضاها
وحينئذ فلا يصح الحكم بمقتضاها رهنها شرعا والحال هذه نعم لو ادعى المرتهن بمبلغ دينه على
الميت في وجه وصيه وابنته بالوجهما اذ رغب في حكمه بدينه المذكور حيث لا مانع واقفا
تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان على نفس الوصي المتنازل في ذمته من لاجنبي وهناك
حقا ووارض مملوكة الرقبة وذلك العقار له ولحقه القاصر الذي هو تحت وصايته
المتنازلة حصة منه فهل يصح له رهن ذلك بما يكمله على ذلك الدين الذي بذمه الوصي
ويكون قرار الضمان في ذلك على الوصي (اجاب) في ادب الاوصياء وفي الخاتمة
والهداية يجوز للوصي أو الاب رهن مال الوصي بدين انفسهما عند الامام أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى استقينا لانه من باب الحفظ حيث يضمن اذا ضاع وفي الهداية
لانهما ليسا كان الايداع وهذا انظر في حق المصبي من الايداع لان قيام المرتهن بحفظه
أبلغ خوفا من الغرامة ولو لولا ذلك لكان مضمونا ما نفوه هذا على ظاهر الرواية قال فعلى هذا
يصير المرتهن بالملك مستوفيا دينه والاب والوصي موفيا له ويضمنان للمصبي لانهما
قضاة بينهما بما له في ضمان ثم قال القاضي الامام اذا ضمن كل منهما يضمن قيمة الرهن
ان سلوت الدين أو نقصت منه وقدر الدين ان زادت القيمة عليه لانه في الزائد مودع وله
ولاية ايداع مال اليتيم والقياس انه لا يجوز للوصي وبه قال أبو يوسف وزفر اعتبارا
بحقيقة الابقاء وهذا بخلاف الاب حيث يجوز له ان يرهن اجساما قايما واستقصانا
ومثله في المنسوط للعرض والهيوط وذكر في المنسوط ايضا انه لا يجوز رهنه فلو هلك
الرهن يضمن كل منهما قيمته كيفما كانت لان كلا منهما فاضب وقال فيه ايضا ان
الاب لا يصير فاضبا باخذه مال ولده اذ له اخذه بمحتاجا وللحفظ بدونه فلا يضمن الاب
اذا اتقه بلا حاجة وقال الصدر الشهيد دمولانا حاسم الدين بعدما ذكر المسئلة في صفراء
فيجعل على ان في المسئلة روايتين وفي البغية وللأب لا الوصي ان يرهن متاع المصبي
لدين نفسه فاذا هلك يضمن الوصي قيمته والأب قدر الدين وفي الجامع الاصغر رهن
رهن الاب لا الوصي لان للأب بيع مال غيره بخلاف الوصي فيضمن الاب قدر
المؤدى يعني قدر ما يكون به مؤديا دينه لو هلك الرهن والوصي كاه ومثله في الملتقط من
صدر الاسلام أبي اليسر أيضا قال لان الاب يملك البيع من نفسه بمثل القيمة والوصي
لا يملكه الا اذا كان خير اليتيم وذكر في المغررى انه يصح رهنه بمتاع الصغير بغير

فتمسكنا واستحسننا والقياس انه لا يجوز وهو قول ابي يوسف انتهى وفي تنقيح الحامدية
 من الرهن سئل فيما اذا كان لا يتم مقامه معلوم جاز في ملكهم رهنه أمهم الوصي الشرعية
 طوعهم يدين استدانته من بعلها يزيد وتسلم قبذ الرهن المزبور فهل صح الرهن المزبور
 واجب نعم والاب أن يرهن يدين عليه عبد الطفلة والوصي كذلك تنو بر من الرهن ولو
 رهن الوصي أو الاب مال اليقيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استئصاله من أبي
 يوسف أنه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصي في مال اليقيم ومنه في شرح السكندر
 المعنى والمسئلة مفصلة في ادب الاوصياء انتهى ومنه يعلم حكم حادثة السؤال والله تعالى
 اعلم (سئل) بافادته من مجلس الاحكام في ١٣ جادى الاولى سنة ١٢٠٠ هـ مسطرة على
 صورة قرار محمد بنى صادر من مجلس الاحكام في قضية الايلو المرفوع من حضرة محمد بك
 صدق بلور خديوى بتوكيل عبد الكرىم ناجى في مادة الاطيان براوية ابي شعرة مع محمود
 صدق المتضمن استفتاء هذا الطرف مما يقتضيه الحكم الشرعى فيها ويرغب ورود
 الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى عن اموال هذه المادة الموضوعة بهذا القرار ان محمد
 بك صدق اشترى ثلاثة وتسعين فدانا وكسورا اطيانا عشورية من زعفران معتقة
 المرحوم محمد بك شريفى ومن يستحق معها وان المذ كورة اخبرت انها مديونة الى
 محمود صدق بمبلغ مائة وخمسين جنهما اقرة ككيا وان اثنين وثلاثين فدانا ثمن تلك
 الاطيان فتمت يد محمود صدق ثمانية الى ذلك المبلغ وتركت المبلغ المرفوع تحت يد
 المشتري لتسليمه لرب الدين واستلام الاطيان منه وان المشتري خاطب عبد الله داوود
 رب الدين بطلب تسليم الاطيان والهاسبية على مطلوبه وقيمة الايجار فلم تحصل ثمرة بل علم
 من اقول الحاضر اده على استقرا غصب الاطيان لانتم امدة الثلاث سنوات التى يزعم انها
 المرفوعة من الاطيان وان لاحقه في وضع يده عليها المدة المذ كورة وان مجلس الاستئناف
 حكم بعدم احقية محمود صدق فيما ذكر وان المذ كورة وضع اليد على الاطيان حتى
 انقضى المدة المذ كورة ومن ابتداء شهر مارت سنة ٨٨٠ تاريخ الشراء فداية بوليه
 سنة ٨٨٢ تاريخ رفع يد محمود المذ كورة عن الاطيان عبارة عن سنتين وخمسة أشهر
 ويطالب بمبلغ ٢٨٧٩٨ قرشاً قيمة ما كان يربحه من الاجار لو كانت الاطيان المذ كورة
 تحت يده ومحمود صدق قال ان البائعة المذ كورة وولدها رهنه تحت يده ٣١ فدانا
 وكسورا على المبلغ المذ كورة المثلث لمدته ثلاث سنين بموجب شروط مسجلة بالحكمة
 المختلطة تخفى بتصرفه في الاطيان المدة المرفوعة بالزراعة والاتقاع بمصولاتها وسداد
 ما عليه المالىرى وبعضى المدة المذ كورة يستلم مطلوبه وسلم الاطيان لما تم قال انه لا يجوز
 بيع تلك الاطيان الا بعد انقضاء المدة وخلوها من المظورات وافاد وكيله على محمد بانه
 عند انتهاء المدة سلم موكله الاطيان بدون توقف وحضرة محمد بك صدق مستند على سند
 الدين وفتاوى قدمها مع صورة السند الى الاستئناف ومن مضبطة المجلس المذ كورة سلم

ان صورة السند دلت على انه يتضمن اقرار زعفران المذ كورة بمسديونيتها الى محمود
 صدق في باع ١٤٦٢٥ قرش سابق استيلا وهاياها والوعد منها بسداده بعد ثلاث سنين
 من ابتداء ٢٣ يونيه سنة ٧٩ لغاية ٢٢ يونيه سنة ٨٢ بدون احتساب فائض عليها في
 تلك المدة وبعد اتمامها يحسب فائض باعتبار ١٢ قرش في المائة اذ لم يصرح بده في الميعاد
 وتامينا للبلغ قدر ضيقت المذ كورة بان ترهن تحت يده ٣١ فداقا وكسورا مشدودة
 كائنة بحوض الساحل بساقية ابي شعرة وصار الرضا بوضع يده على تلك الاطيان في
 زرعهما على ذمته الى حين استيلائه على كامل حقه ويسد اموالهما من طرفه ويستولى
 بمصولاتها لنفسه والقناوى الشرعية مضمونها ان التاجيل في القرض غير لازم وانتهى
 وكات البائنة المشتري في دفع بدل القرض من مالها يبيع المرهن على قبوله منه ولا
 يعتبر تعلمه بعدم مضي مدق القرض ويكون البيع بعد قبضه نافذا شرعا ويؤثر المرهن
 برفع يده عنها فلا جمل الوقوف على حقه بقية ذلك قد تقرر باتحاد الاطراء صدور قرار
 تمهيدى عن استفتاء حضرة الاستاذ مفتي السادة المحنفة وشيخ الجامع الازهر
 يقتضيه الحكم الشرعى في هذه المسئلة ويصير احضار سند الدين وأوراق مفردات
 القضية ومن مجلس الاحكام بقدر الحضرة الاستاذ مفتي السادة المحنفة وشيخ الجامع
 بالاستفتاء عما ذكره رقة مديرى المنوفية يصير استحضار المفردات والسند للمجلس
 للنظر واجرا ما يلزم (الاجاب) الذى يقتضيه الحكم الشرعى في هذه المسئلة ان هذا الدين
 ان كان قرضا تاجيله لا يصح فلا يكرن لازما وله المطالبة به قبل حلول الاجل ولو
 كان الدين مؤجلا فقبضه قبل حلول الاجل يجبر على القبول كما صرحوا به وبان الاجل
 حق المدينون فله ان يسقطه كما في الاشياء من المداينات عن الزيانى والحائنية كما نقله في
 تنقيح الحامدية وبان بيع المرهون موقوف على المرهن الى فسكك الرهن وبان منافع
 الغصب كسكنى الدار وزراعة الارض لا تضمن الا في ثلاث في الوقف ومال اليقيم
 والمعدل للاستغلال الا اذا استعمل المفعول بالمعدل للاستغلال به في الدار وزراعة
 الارض مثلا بتاويل ملك كالشريك او علة كالمرتهن وانه اذا صار فسكك الرهن
 يدفع الدين او سقطه نفذ البيع ان لم ينفذه المشتري قبل ذلك لان له حق الفسخ فانما
 زرعه المرتهن الارض المرهونة تحت يده قبل قبض الدين وفسكك الرهن لا تجب عليه
 اجرتها ان لم يتحقق موجب لها لا سيما مع اباحة المرهن له ذلك وان كان يجبر على قبول
 الدين قبل مضي اجله بفرض حجة تاجيله وينفذ البيع باذنه الدين وفسكك الرهن
 والله تعالى اعلم

١٣٠٠

١٩

(كتاب الجنایات والديات)

(سئل) في رجل من الاهالى قتل اخيه بنبوت متعمدا ضربها به ولم اسئل عن صديقه
 قتله اياها دعي انه بسبب كونه وجدها حامل امع كونها لا زوج لها ولم اسئل منه

١٢٦٤

١٩

١٢٦٥

محرم ٩

جمادی الاولى

١٢٦٥

٢٩

جمادی الثانية

١٢٦٥

شهود على ثبوت جملها وهي غير متزوجة احضر اخواتها وشهدن بحصة قول القاتل ثم
 طلب منه شهود اخر خلاف اخواتها فاحضروهم وشهدوا بموافقة دعواه وكان قتله اياها
 قبل وضعها (اجاب) موجب هذا القتل شرعا الاثم والدية المغالطة على العاقلة وعليه
 الكفارة ولا قصاص عليه عند امامنا الا عظم والله تعالى اعلم (سئل) في صبي ضرب
 صبيًا يسكن عنده في بطنه فقتلها ومن جت امعاؤه واستمر المضروب يومين ثم مات بسبب
 ذلك فهل اذا وجبت بينة تشهد بذلك تسمع الدعوى قبل بلوغ الصبي القاتل وتلزم
 الدية عاقلته أو كيف الحال واذا قاتم بسماع الدعوى ولزوم الدية للعاقلة من العاقلة
 (اجاب) هذا الصبي والمجهون والمتهمة خطأ وعلى عاقلة الدية ان لم يكن من الجهم والا
 ففي ماله ولا يؤخر الى البلوغ قال في الاشياء الصبي المحب ودمه واخذ بافعاله فيضمن ما اتلفه
 من المال له ال واذ اقتل فالدية على عاقلة اه ومثل المجهور الماذون كما في حواشيه
 والنخصم في ذلك وفي الصبي كالاب والمجد والوصى وحمل الوجوب على العاقلة اذا ثبت
 القتل بالبينة لا بالاقرار الا ان يصدق به فيه والعاقلة اهل الديوان وهم العسكر لمن هو
 منهم وان لم يكن القاتل منهم فعاقلة قبيلته واقارب به وكل من يتناصر هو به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات من مدة ستين سنة فادعى ابنه الا ان على رجل كبير من
 العرب بان فلانا الذي مات ضرب والده ويطع به ويريد ان يطالبه بارش الجنابة التي جناها
 ذلك الرجل مع لاه عليه بانه من جماعته وانه قرينه والحال انه غير وارث فهل لا يجاب
 لذلك ولا يكون له مطالبة بشئ من الارش ولا عسرة بتعطله المذكور (اجاب) لا مطالبة
 للدعي على المدعي عليه بارش الجنابة حيث كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة تدعى عن نفسها وبوصايتها اهل او لادها القصران زوجها كان خفيرا
 على جرن بالناحية وفي الصباح وجد ميتا مضر وبنا ببساطة في رأسه كسرت جمجمتها ولم يعلم
 قاتله ثم اشيع في الناحية ان رجلا منها توجه الى الجرن فوجد رجلين واقفين فيه ليلة
 قتل المتوفى المذکور فعرّف منهما رجلا فعند ذلك ادعت الزوجة على الرجلين
 المذکورين الا ان الذين اخبر عنهما الرجل المذکور وعرفت انه كان بينهما وبين زوجها
 عداوة وصحمت على ان الفاعل به هذا الرجلان وقد سئل الرجل الذي اشيع انه اخبر
 عن الرجلين المذکورين فانسكه قوله ونحو وجهه الى الجرن وعلمه بذلك فهل يكون في ذلك
 الدية والقسامة ويطلب منها بينة على وجود الضرب المذکور برأس زوجها ام لا لئلا يكونها
 عينت الرجلين المذکورين في الدعوى وانكر اقراره له واذا لم تقم عليهم بينة بقتلهما له
 لا يكون عليهم ما في ذلك الا اليمين الشرعي وما المحكم (اجاب) اذا ادعت الزوجة القتل
 على معين من غير اهل الهلة القرية من اهل الذي وجد فيه القتل ولم يكن علموا كالا حد
 وكانت تلك البلدة ذات محلات كان ابراهيم من اهل الهلة وقسمت القيامة عنهم فاذا
 اثبت القتل على من يفتقه بالوجه الشرعي يحكم بوجبه اذا استوفى اللزوم شرعا وان

عجزت حلف المدعى عليه بطلبها وما اذا كانت البلدة صفة ميرة وكان المدعى عليه من اهلها ولم تثبت دعواه عليه ما قاله قسامة والدية على اهل البلدة او عواقلهم والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الحفانية عن رجل وجد مقتولا وعذوف في راقية في جهة من الجهات واولياء الدم قد نسبوا القتل الى شخص معه لوم بواسطة انه كان يلقي عليه اشخاصا يريدون قتله وكان المقتول يريد ان يشتهى الى الحيا كم فوق الصلح بينهم ما بحضور قاضي تلك الجهة ولما صار قتله حصروا تهمة القتل في هذا الرجل ولما سئل من قاضي الجهة المذكورة عن حقيقة ما يعلمه اخبر ان الصلح الذي اخبر عنه اولياء الدم لم يكن مع من اتهموه وانما كان المقتول قبل وفاته ادعى على شخص آخر انه يريد قتله وحصل الصلح بينهم لو كذب اولياء الدم في دعواه من اهل الحيا كان مع الذي اتهموه ومن حيث ان اولياء الدم قد برؤا لك شخص المذي اخبر عنه القاضي بان الصلح كان معه وصموا على ان هذا الصلح كان مع الرجل الذي اتهموه وادعوا ان للقاضي نيب المهور فيه التهمة وتحقق صحة ذلك لان ولد الرجل المتهم عقد على بنت القاضي وتزوج بها فحمل بمقتضى ذلك يصدق القاضي في قوله ان الصلح الذي صار مدة حياة المقتول كان مع الرجل الذي هو ميراث اولياء الدم ولا شبهة بقول اولياء الدم ان القاضي نيب الذي اتهموه ام لا يصدق في قوله حيث يقال انه يريد براءة نفسه (اجاب) العبرة بما يدعيه اولياء المقتول فاذا ادعوا على معين انه هو المقاتل واثبتوا دعواه بالوجه الشرعي يحكم عليه بموجب ما شرعوا ودعوى القاضي ان الصلح المذكور كان مع شخص آخر غير مسموعة منه شرعا ولا يترتب عليها شيء والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قلوب عن حادثة مضمونها تهمة تعلق بقضية قتل وهو قتل اولياء المقتول ان اهل ناحية سنديون ما عدا الانفار المدعى عليهم بقتله سابقا الا في ذكرهم لم يقتلوا القتل ولا مدخل لهم في قتله لا مشتركين ولا منفردين وان ذمته مبرئة من ذلك ولم يطلبوا التداوى عليهم بذلك لان قسامة ولا من دية وان الذي صار في قتله ما وقع منهم وادعوا عليهم سابقا من ان محمدا وان اخاه عبد رب النبي ولدي المرحوم عبد رب النبي الحشاش واسماعيل بن عبد الكريم الحشاش وعلى بن اسماعيل محمود وعبد الرحمن ابن المرحوم محمد بن محمد وعبيد بن عبد الله الحشاش الغائب الا ان باراضي البخارا جميع من اهل سنديون المذكورة تعدوا وقتلوا جميعا صطفى مرزاد المذكور في الفلانة بعيدا عن البلاد جده في مكان لم يكن يملو كالمدعى عليهم ولا لاحد كذلك وبعد قتله في الهل المذكور فلو من الهل المذكور فذهبوا الى البلد المذكورة والقوم في حارة الكفر التي بها الخيل في القرب من بيته وانهم هم القاتلون له كما وردوا في سابقا وحلفناهم الذين الشريعة بالجلس على نفي الدعوى لجهزهم عن اثباتها وكذلك الان عاجزون عن اثبات قتلها بالينة الشرعية وقد قرر المدعون المذكورون انهم لاه ذلك طائعين مختارين بمحض ولا قتلوا

١٢٦٠

١١

المدكورين اعلاه المصممين على جودده واهم المضرورة عليهم فبعد الاطلاع على
هذاتر جوافادة المحكم الشرعي عن ذلك ان كانت القسامة والدية تترتب على باقى اهل
البلد ولا قسامة ولا دية على احد حيث صدر من المدعين ما يفيد براءة باقى اهل البلد
عن القتل والدعوى به على الوجه المسطور وقرر كل من المدعين ان القتل حصل في مكان
بعيد عن البلد جدا كما هو مشروح (اجاب) حيث اعترف اولياء المقتول ان فلاقا
المدكور قله المدعى عليه بم اولا في فلاة بعيدة كما هو مسطور بحيث لا يسمع الصوت
منها وانهم نقلوه بعد القتل الى الهلة المدكور فلاقسامة ولا دية على اهل الهلة وباقى
اهل البلد والمحال ما ذكره مع عدم الدعوى عليهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مدعى على رجل مستخدم في قلعة من القلاع بان انا المدعى المذكور توجه الى القلعة
المدكور لغيره فضررب المستخدم بندقية فخرجت منها رصاصة في جنبه اليسار من
غير قصد ومات بذلك في ثلثي يوم وادعى ان القاتل اعترف ايضا بانه ضرب بالبندقية
المدكور وخرجت منها رصاصة اصابته من غير قصد وادعاه بذلك بحضور المقتول
قبل موته فتسئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بانه حين حضر المقتول وجد عنده
بندقية فطالب النظر اليها فناولها له فخرجت منها رصاصة من غير فعله فاحضر المدعى
بينة من اهل بلده وشهدت باعتراف المدعى عليه بما ذكره المدعى وزكيت وهدلت
فقبل تقبل هذه الشهادة وتكون الدية على القاتل أم لا (اجاب) اذا ثبت القتل خطأ
بأقرار القاتل تكون الدية في ماله الا ان يصدق العاقلة القاتل أو تقوم به فانها تكون
عليهم وقبل البينة مع الاقرار لانها ثبت ما ليس بثابت وهو الوجوب على العاقلة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يحرس جسر امن الجسور السلطانية انتهى للعموم قتل
في الليل ببارودة اصابته منها رصاصة في صدره فسكرته وجرحتة وميت ذلك الجسر
الذي قتل عليه الرجل مزارع خالية من السكن والمالك وبجهة الجسر ساقية فيها بعض
سكن يذمه وبين اهل الذي وجد فيه القليل مائتان وعشرون قصبة وبلدة بينها وبين
المسكان الذي وجد فيه القليل مائة وعثمان وعثمانون قصبة فقرروا لاهالى العارفةون لذلك
لما سئلوا عنه ان الذي يكون يجدر ان البلدة وجدران الاماكن التى بالساقية خلا من
كان داخل الاماكن يسمع في الليل صوت من كان في المسكان الذي وجد فيه القليل
فهل والمحال هذه تكون القسامة والدية على من كان في اماكن الساقية أو من كان
في البلدة من اهل القرية من حصل المقتول من اماكن الساقية أو لاقسامة ولا دية
يسكون القتل على جسر العموم وهل اذا كانت القسامة والدية على اهل البلدة واهم
اولياء المقتول تبطل القسامة والدية ولا تنقل لغيرهم أو تنقل على سكان اماكن
الساقية وما حكم الله (اجاب) اذا وجد القليل في مكان يكون التصرف فيه لعامة
المساكين لا لواحد منهم ولا جمعة يعصرون فلا قسامة ولا دية على اخذ وانما الدية على

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

عجزت حلف المدعى عليه بطلبها وما اذا كانت البلدة صفة ميرة وكان المدعى عليه من اهلها ولم تثبت دعواه اعلم ما قاله قسامة والدية على اهل البلدة او دعا قسامة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الحفائية عن رجل وجد مقتولا وعذوفاقية في جهة من الجهات واولياء الدم قد نسبوا القتل الى شخص مع لوم بواسطة انه كان يلقي عليه اشخاصا يريدون قتله وكان المقتول يريد ان يشتم على الى الحما كمن فوقع الصلح بينهم بما يحضرون قاضي تلك الجهة ولما صار قتله حصروا تهمة القتل في هذا الرجل ولما سئل من قاضي الجهة المذكورة عن حقيقة ما يعلمه اخبر ان الصلح الذي اخبر عنه اولياء الدم لم يكن مع من اتهموه وانما كان المقتول قبل وفاته ادعى على شخص آخر انه يريد قتله وحصل الصلح بينهم ما كذب اولياء الدم في دعواهم ان الصلح كان مع الذي اتهموه ومن حيث ان اولياء الدم قد برؤا لك شخص المذى اخبر عنه القاضي بان الصلح كان معه وعموما على ان هذا الصلح كان مع الرجل الذي اتهموه وادعوا ان القاضى نسيب المحذور فيه التهمة وتحقق صحة ذلك لان ولد الرجل المتهم عقد على بنت القاضي وتزوج بها فحصل بمقتضى ذلك يصدق القاضي في قوله ان الصلح الذى صار مدة حياة المقتول كان مع الرجل الذى هو مبرأ من اولياء الدم ولا شبهة بقول اولياء الدم ان القاضي نسيب الذى اتهموه ام لا يصدق في قوله حيث يقال انه يريد براءة نفسه (اجاب) الدبر لما يدعيه اولياء المقتول فاذا ادعوا على معين انه هو المقاتل واشتوا دعواهم بالوجه الشرعى يحكم عليه بموجبه شرعا ودعوى القاضي ان الصلح المذكور كان مع شخص آخر غير مسموعة منه شرعا ولا يترتب عليها شى والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى قتيوب عن حادثة مضمونها تهمة معلق بقضية قتيوب وهو قرد اولياء المقتول ان اهلها ناحية سنديون ما عدا الانفار المدعى عليهم بقتله سابقا الا ان ذكروهم بقتلوا القتيول ولا مدخل لهم في قتله لا مشتر كين ولا منفردين وان ذمته مبرئية من ذلك ولم يطلبوا التداوى عليهم بذلك لان قسامة ولا من دية وان الذى صار في قتله ما وقع منهم وادعوا به سابقا من ان محمدا واتاه عبد رب النبي ولدى المرحوم عبد رب النبي الحشاش واسماعيل بن عبد الكريم الحشاش وعلى بن اسماعيل محمود وعبد الرحمن ابن المرحوم عسلر مصرعته وعبيد بن عبد الله الحشاش الغائب الا ان باراضى الجازا جميع من اهل سنديون المذكورة تعدوا وقتلوا جميعا صطفى مردا المذكور في الفلاة بعيدا عن البلد جردا في مكان لم يكن علوا كالمدعى عليهم ولا احد كذلك وبعد قتله في الليل المذكور فلو من اهل المذكور وذهبوا الى البلد المذكورة والقوم في خارة الكفر الله به بالخيل في القرب من بيته وانهم هم القاتلون له كما وردوا في سابقا وحلفناهم الذين الشرعية بالجلس على نفي الدعوى لجهزهم عن اثباتها وكذلك الآن عاجزون عن اثبات قتله بالينة الشرعية وقد قرر المدعون المذكورون انهم لاه ذلك طائعين مختارين بجهنم والافتقار

١٢٦٥

١١

المذکور من اهل المصممين على حدوده واهل المعروفة عليهم قبيح الاطلاع على
 هذا من جوافدة المحاكم الشرعي عن ذلك ان كانت القسامة والدية تترتب على باقي اهل
 البلد ولا قسامة ولا دية على احد حيث صدر من المدعين ما يفيد براءة باقي اهل البلد
 عن القتل والدعوى به على الوجه المسطور وقرر كل من المدعين ان القتل حصل في مكان
 بعيد عن البلد جدا كما هو مشروح (اجاب) حيث اعترف اولياء المقتول ان فلانا
 المذکور قتله المدعي عليه بم اولاف في فلاة بعيدة كما هو مسطور بحيث لا يسمع الصوت
 منها وانهم نقلوه بعد القتل الى الهلة المذکور فلاقسامة ولا دية على اهل الهلة وباقي
 اهل البلد والمحال ما ذكره مع عدم الدعوى عليهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يدعي على رجل مستخدم في قلعة من القلاع بان انا المدعي المذکور وتوجه الى القلعة
 المذکور فغرضه ضرب المستخدم بنذية فخرجت منها رصاصة في جنبه اليسار من
 غير قصد ومات بذلك في ثلثي يوم وادعي ان القاتل اعترف ايضا بان ضربه بنذية
 المذکور فخرجت منها رصاصة اصابته من غير قصد وادعي ان القاتل اعترف بذلك بحضور المقتول
 قبل موته فتسئل المدعي عليه عن ذلك فاجاب بانه حين حضر المقتول وجد عنده
 بنذية فطلب النظر اليها فناولها له فخرجت منها رصاصة من غير فعله فاحضر المدعي
 بينه من اهل بلده وشهدت باعتراف المدعي عليه بما ذكره المدعي وزكيت وهدلت
 قمل تقبل هذه الشهادة وتكون الدية على القاتل أم لا (اجاب) اذا ثبت القتل خطأ
 باقرار القاتل تكون الدية في ماله الا ان يصدق العاقلة القاتل او تقوم جهة فانها تكون
 عليهم وقبيل البيئته مع الاقرار لانها تثبت ما ليس بثابت وهو الوجوب على العاقلة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يحرس جسر امن الجسور السلطانية التي للعموم قتل
 في الليل يارودة اصابته منها رصاصة في صدره فذكرته وجرحت وتحت ذلك الجسر
 الذي قتل عليه الرجل مزارع خالية من السكن والمالك وبجهة الجسر ساقية فيها بعض
 سكن بينه وبين اهل الذي وجد فيه القتل مائتان وعشرون قصبة وبلدة بينها وبين
 المسكان الذي وجد فيه القتل مائة وثمان وثمانون قصبة فقرروا لاهالي العارفة ان ذلك
 لما سئلوا عنه ان الذي يكون يجدر ان البلدة وجدران الاماكن التي بالساقية خلا من
 كان داخل الاماكن يسمع في الليل صوت من كان في المسكان الذي وجد فيه القتل
 فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على من كان في اماكن الساقية أو من كان
 في بلدة من اهل القرية من حصل المقتول عن اماكن الساقية أو لاقسامة ولا دية
 يسكنون القتل على جسر العموم وهل اذا كانت القسامة والدية على اهل البلدة وبراهم
 اولياء المقتول تبطل القسامة والدية ولا تنتقل لغيرهم أو تنتقل على سكان اماكن
 الساقية وما حكم الله (اجاب) اذا وجد القتل في مكان يكون التصرف فيه لعامة
 المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يخصصون فلا قسامة ولا دية على احد وانما الدية على

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

يبت المسال اذا كان نائيا اي بعيدا عن الهلات والا يكن نائيا بل قريبا منها فلي اقرب
 الهلات اليه الدية والقسامة فحيث وجد القتل الذي لا يعلم قاتله على الجسر الذي
 للعامة فعلى اقرب الا ان كان اليه القسامة والدية عليهم ان وقعت الدعوى من الولي
 بالقتل هذا وعلى عواقلهم ان وقعت الدعوى بخطاوا اذا ابرأ اولياء المقتول اهل الاقرب
 وادعوا على غيرهم فان برهنوا قضي بموجب البينة والا يبرهنوا حلف المدعي عليه ولا
 قسامة على غير الاقرب والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل وجد قتله في سفينة وادعى
 ولي الدم على معين من ركابها ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تكون
 القسامة والدية على جميع من في السفينة من ركاب وملاحين دون المالك حيث لم يكن
 موجودا فيها بل هي في يد غيره ولا يشاركه في ذلك (اجاب) اذا وجد القتل في
 الفلك فاقسامة والدية على من فيها من الركاب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالعادة
 وفي صرة القتلى ان الفلك ينقل ويحول فيكون في اليد حقيقة فيعتبر فيها اليد دون
 الملك كافي الدابة والله تعالى علم (مسئل) عن حادثة من قاضي قليوب في ٢٩ ل
 سنة ٦٥ مضمونها رجل اقر بختنق زوجته وماتت بسبب ذلك ثم ادعى ان اقراره
 كان بالا كراهه وان بينته غير خاضرة بالبلد وانها غائبة بالحجاز وافرأيا ضابطا ثمانية ضربها
 هذا بعد دخان قحت ذقنها واذنها وماتت بسبب ذلك (اجاب) يحكم على الرجل
 المذکور بموجب الخنق حيث اقربه ولا يلتفت الى قوله كنت مكرها بلدون تبوت
 ذلك بالبينة العادلة على ما ائق به هذا حب المنهج ولا ينتظر حضور بينته التي يدهي انها
 بالحجاز وموجبه دية مغلظة من الابل اربعا على ما رجحه الله ربنا الى خمس وعشرون بنت
 مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة في
 ماله دون عاقلته الا ان يصدقوه او تقوم بينته على الخنق وموجب اقراره ثانيا طوعا على
 الوجه المذکور كذلك وبعضهم اعتبر في الدية المغلظة كونها من الابل اربعا كما سبق
 لو دفعت من الابل اما لو دفعت من غيرها فهي الف دينار من الذهب او عشرة آلاف
 درهم من الفضة كغير المغلظة وعليه فلا يظهر التغليظ الا في مال كان الدفع من الابل والله
 اعلم (مسئل) عن دية المرأة في شبه العمد الثابت قتلها بالاقرار (اجاب) من المعلوم ان
 دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها ويجرى فيها التغليظ فهي
 خمسون من الابل اربعا من بنت مخاض اثنا عشر ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن
 حقة كذلك ومن جذعة كذلك على ما صرح به العلامة الرمي فتوخذ من مال المقر في
 ثلاث سنين حيث لم تصدقه العاقلة او تقوم بينته والله تعالى اعلم (مسئل) من ديوان
 الجهادية عن شخصين تضاربا فضرب أحدهما الآخر بطبخية فلم تطلع فادفع به المضروب
 أو لا بطبخية فاصابت ثانيا ومات بعد ذلك منها بعد اربع وعشرين ساعة (اجاب)
 القتل على الوجه المذکور خطأ وموجب الشرعي الكفارة والدية على العاقلة والدية مائة

٢٢٦٥

١٨

شوال

١٢٦٥

٢٩

ذی القعدة

١٢٦٥

٣

في الحجة

١٢٦٥

١

من الابل انجاسا بنت مخاض عشرون وابن مخاض عشرون وبنت لبون عشرون وحقنة
عشرون وجذعة عشرون أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الفضة
والعاقلة أهل الديوان وهم العسكريون منهم فتوخذ من عطاياهم في ثلاث سنين من
وقت القضاء فان خرجت العطايا أو أكثر من ثلاث أو أقل تؤخذ منه ومحل وجوب الدية
على العاقلة ان ثبت القتل بالبيعة فان باقراره لم تصدقه العاقلة فيه أو لم تقيم حجة كانت
على القاتل وفاقه تعالى أعلم (مسئل) في رجل يدهي على أربعة انفار معينين انهم ضربوا ولده
بالنبايت عمدا وضربه أحد هم فلان بمزراق فيه مبرومة ليس فيها رمانة في جنبه
اليسار في محل الحزام بين الظهر والعصر وهو في جرن والده ومات بعد طلوع الشمس من
اليوم الحادي عشر وانه المديعي عليهم ذلك فاحضر المديعي بيضة شهد أحدها بأنه
نظر المديعي عليهم يضر بون المتوفي بالنبايت عمدا وفلان ضربه بمزراق فيه مبرومة بأربعة
حروف في جنبه الشمال تحت الحزام بين الظهر والعصر في وسط الجرن بين جرن فلان
وفلان وكان بينهما يومين ثم عشرة أقصاب ومات المضر وبسبب ذلك في ضربة اليوم
الحادي عشر من ضربه وشهد الآخر بما شاهد به الأول الا انه لم يصف الحربا كانت
مبرومة أو غير ذلك وعرف ان الضربة أصابت المتوفي في جنبه الشمال فوق الحزام وانه
مات في وقت طلوع الشمس من اليوم الحادي عشر من ضربه وان الضربة أصابته
وهو في جرن والده بين جرن فلان وفلان الذين عرف عنهما الشاهد الأول فهل
تسكون هذه الشهادة موافقة للدعوى ومقبولة شرعا ولا يكون في وصف الشاهد الأول
الحربة بانها بأربعة حروف والمديعي بانها مبرومة مخالفة آلاف وكذلك لا يكون عدم معرفة
الشاهد الثاني الحربة هل هي مبرومة أو غير ذلك مانعا لشهادته مع اختلافهما أيضا في
الحزام أو غير موافقة وغير مقبولة شرعا هل اذا كانت مقبولة تركي الشهود سرا وعلمنا
ولا عبرة بما اذا طعن المديعي عليهم في الشاهدين بانهم ما متزوجان من نساء أقارب المديعي
وعصبة معه وبينهم وبينهم ما عداوة أم يكون ذلك مانعا لشهادتهما (اجاب) لا بد من
مطابقة الشهادة للدعوى وحيث كانت الالة المديعي القتل بها مغارة لما شهد بها
الشاهدان تنقبت المطابقة على ان الدعوى المذكورة على الوجه المذكور قاصرة أيضا
والله تعالى أعلم (مسئل) من قاضى قليوب عن حادثة معها ونها شخص قتل بتنا خطأ
وثبت القتل باقراره وادعى انه أقرب بالقتل قبل بلوغه ثم ثبت بلوغه باقراره فهل هذا
موجب لثبوت القتل خطأ ولمزم لدية الخطأ مخففة (اجاب) حيث ثبت اقرار القاتل
بالقتل الخطأ ما يحتاج اوجاب عليه الدية في ماله في ثلاث سنين اذا لم تصدقه العاقلة
أو تقيم بيضة ولا عبرة بانكاره البلوغ بعد ثبوت اقراره ولا تغليظ في الخطأ والله تعالى
أعلم (مسئل) في رجل أوجع رأس رجل آخر خطأ فذهب بعض بهمه بسبب طلب
البلوغ فحكم عليه بما يجب في الامر من شرع من المال ورضى بذلك وكتبت عليه حجة

١٢٦٥

١٢٦٥

٢٨

بيت المال اذا كان نائيا اي بعيدا عن الهلات والا يكن نائيا بل قريبا منها فعلى اقرب الهلات اليه الدية والقسامة فحيث وجد القاتل الذي لا يعلم قاتله على الجسر الذي للعامة فعلى اقرب الاطراف اليه القسامة والدية عليهم ان وقعت الدعوى من الولي بالقتل هذا وعلى عواقبهم ان وقعت الدعوى بخطاواذ ابرأ اولياء المقتول اهل الاقرب وادعوا على غيرهم فان برهنوا قضى بموجب البينة والا يبرهنوا حلف المدهي عليه ولا قسامة على غير الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا في سفينة وادعى ولي الدم على معين من ركابها ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على جميع من في السفينة من ركاب وملاحين دون المالك حيث لم يكن موجودا فيها بل هي في يد غيره ولا يشاركه -م في ذلك (اجاب) اذا وجد القاتل في الفلك فاقسامة والدية على من فيها من الركاب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالعادة وفي صرة القتلى ان الفلك ينقل ويحول فيكون في اليد حقيقة فيعتبر فيها اليد دون المالك كفي الدابة والله تعالى علم (سئل) عن حادثة من قاضى قليوب في ٢٩ ل سنة ٦٥ مضمونها رجل اقر بخنق زوجته وماتت بسبب ذلك ثم ادعى ان اقراره كان بالاكره وان بينته غير خاضرة بالبلد وانها قاتبة بالحجاز واقر ايضا طاعناه ضربها هذا بعد دخان تحت ذقنها واذنها وماتت بسبب ذلك (اجاب) يحكم على الرجل المذکور بموجب الخنق حيث اقربه ولا يلتفت الى قوله كنت مكرها بلدون ثبوت ذلك بالبينة العادلة على ما ائق به صاحب المنهج ولا ينتظر حضور بينته التي يدعي انها بالحجاز وموجبه دية مغلظة من الابل ارباعا على ما رجحه الله ربنا الى خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون جذعة في ماله دون عاقلته الا ان يصدقوه او تقوم بينته على الخنق وموجب اقراره ما نياطوا على الوجه المذکور كذلك وبعضهم اعتبر في الدية المغلظة كونها من الابل ارباعا كما سبق لودفعت من الابل اما لودفعت من غيرها فهي الف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة كغير المغلظة وعليه فلا يظهر التغليظ الا فيه الو كان الدفع من الابل والله اعلم (سئل) عن دية المراق في شبه العمد الثابت قتلها بالاقرار (اجاب) من المعلوم ان دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس ومادونها ويجرى فيها التغليظ فهي خمسون من الابل ارباعا من بنت مخاض اثنا عشر ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن جذعة كذلك ومن جذعة كذلك على ما صرح به العلامة الرمي فتوخذ من مال المقر في ثلاث سنين حيث لم تصدقه العاقلة او تقوم بينته والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الجهادية عن شخصين تضاربا فضربا احدهما الاخر بطبخية فلم تطلع نار اضر به المضروب او لا بطبخية فاصابت ثاينا ومات بعد ذلك منها بعد اربع وعشرين ساعة (اجاب) القتل على الوجه المذکور خطا وموجبه الشرعي الكفارة والدية على العاقلة والدية مائة

٢٢٦٥

١٨

شوال

١٢٦٥

٢٩

ذی القعدة

١٢٦٥

٣

في النجدة

١٢٦٥

١

من الابل انجاسا بنت مخاضى عشرون وابن مخاض عشرون وبنت لبون عشرون وحقه
عشرون وجذعة عشرون أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الفضة
والعاقلة أهل الديوان وهم العسكريون ومنهم قتلوا خذمن مطاياهم في ثلاث سنين من
وقت القضاء فان خرجت العطايا في أكثر من ثلاث أو أقل تؤخذ منه ومحل وجوب الدية
على العاقلة ان ثبت القتل بالينة فان باقراره لم تصدقه العاقلة فيه أو لم تقم حجة كانت
على القاتل الواقعة تعالى أعلم (سئل) في رجل يدهى على أربعة انفار معينين انهم ضربوا ولده
بالنبايت عهدا وضرب به أحد هم فلان بمزراق فيه حربة مبرومة ليس فيها رمانة في جنبه
اليسار في محل الحزام بين الظهر والاعصر وهو في جرن والده ومات بعد طلوع الشمس من
اليوم المحادى عشر وانكر المدعى عليهم ذلك فاحضر المدعى بيعة شهد أحدها بأنه
نظر المدعى عليهم يضربون المتوفى بالنبايت عهدا وذلان ضرب به بمزراق فيه حربة باربعة
حروف في جنبه الشمال تحت الحزام بين الظهر والاعصر في وسط الجرن بين جرن فلان
وفلان وكان بينهما وبينهم عشرة اقصاب ومات المضر وبسبب ذلك في ضربة اليوم
المحادى عشر من ضربه وشهد الآخر بما شاهده به الاول الا انه لم يصف الحربة كما كانت
مبرومة أو غير ذلك وعرف ان الضربة أصابت المتوفى في جنبه الشمال فوق الحزام وانه
مات في وقت طلوع الشمس من اليوم المحادى عشر من ضربه وان الضربة أصابته
وهو في جرن والده بين جرن فلان وفلان الذين عرف عنهما الشاهد الاول فهل
تسكون هذه الشهادة موافقة للدعوى ومقبولة شرعا ولا يكون في وصف الشاهد الاول
الحربة بانها باربعة حروف والمدعى بانها مبرومة اختلافا لا يكون عدم معرفة
الشاهد الثاني الحربة هل هي مبرومة أو غير ذلك مانعا لشهادته مع اختلافهما أيضا في
الحزام أو غير موافقة وغير مقبولة شرعا هل اذا كانت مقبولة تركى الشهود سرا وعلنا
ولا عبرة بما اذا طعن المدعى عليهم في الشاهدين بانهم ما متزوجان من نساء أقارب المدعى
وعصبة معه وبينهم وبينهم ما عداوة أم يكون ذلك مانعا لشهادتهما (اجاب) لا بد من
مطابقة الشهادة للدعوى وحيث كانت الآلة المدعى القتل بها مغيرة لما شهد بها
الشاهد انتفت المطابقة على ان الدعوى المذكورة على الوجه المذكور قاصرة أيضا
والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى قلوب عن حادثة معهن ونها شخص قتل يتناخطا
وثبت القتل باقراره وادعى انه أقرب بالقتل قبل بلوغه ثم ثبت بلوغه باقراره فهل هذا
موجب لثبوت القتل خطأ وملازم لدية الخطأ محقق (اجاب) حيث ثبت اقرار القاتل
بالقتل الخطأ ما لم يختار أو جب عليه الدية في ماله في ثلاث سنين اذا لم تصدقه العاقلة
لمو تقم بيعة ولا عبرة بانكاره بالبلوغ بعد ثبوت اقراره ولا تغليظ في الخطأ والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل أوضغ رأس رجل آخر خطأ فذهب بعض بهمه بسبب ثلاث
ملاوصة حكم عليه بما يجب في الامر من شر طامن المال ورضى بذلك وكتبت عليه حجة

١٢٦٥

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٦

٢

واجل مدة ثم بعد انقضاء الاجل طلب للدفع فاني فهل يجبر على دفع ما وجب عليه
(اجاب) على الرجل المذكور دفع ما ثبت عليه شرعا من موجب الجنابة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل ادهى على اخو بن اثماتنا كلاما ولد في شان ماء قناسة
ساقية ما خفها حتى كسر اجوزة رقبته وضرباه بالنبايت في رأسه مرة فوقع على جمر
البحر ثم ضربه أحدهما على ذراعه والاخر على رأسه مرة ولا يعرف من ضربه في رأسه
عن ضربه على ذراعه ومكث مريضاً ومات في غروب الشمس من اليوم الخامس من
ضربه في ١٦ ن سنة ١٢٦٥ واذكر المدعي عليهما ذلك فاحضر بينهما شاهد أحدهما
ان أحدهما ضربه بعصا والثاني بنبوت شوم وقت الضمى فوقع في الهل المذكور أعلاه
ومات بين العشاء والمغرب في الليلة السادسة من ضربه وشهد الثاني انه في خامس
رمضان وقت الضمى العالي نظر فلانا أحد المدعي عليه ما ضرب المتوفى بنبوت فيه
جلبة حديد فيها منماران في صدغه الايمن وسال منه الدم قليلا وضربه الثاني على رأسه
ومات بعد صلاة العشاء الخامس وشهد الثالث انه نظر فلانا أحد المدعي عليه ما ضرب
المتوفى بنبوت فيه جلبة حديد لم يرق فيها مسامير على رأسه وراه اذنه اليسرى وضربه الثاني
بنبوت من غير جلبة في وسط رأسه وقت الضمى قبل حوا الشمس ومكث المتوفى خمسة
أيام وتوفي ليلة الخامس فقبل له ليلة السادس فقال انه ليلة الخامس فهل يثبت بهذه
الشهادة قتل المتوفى على المدعي عليهما أم لا لاختلاف شهادتهما وهل قول الاخيرة انها
ليلة الخامس بعد ان عرف انه مكث خمسة أيام بعد تناقضا لاسماء والمدعي عليهما طاعنا
في الشاهد الاول بانه عدو له ما والثاني مزارع لم ينج مشترك بينهما وبين المدعي والثالث
معاون لشيخ البلد في المطالب الاميرية وما الحكم وهل اذا ضرب شخص شخصاً بنبوت
فيه جلبة حديد وثبت عليه ذلك شرعا يكون في ذلك القصاص أم الدية (اجاب)
لا يثبت القتل ولا يحكم بوجبه بشهادة شهود المدعي على الوجه المذكور وقد صرحوا
بعدم قبول شهادة المزارع لرب الارض وعدم قبول شهادة من ائمه البلدان واعدائهم في
الظلم وحكم القتل بالحديد وان لم يعرج القصاص في ظاهر الرواية عند نبوته بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قرية وجد بها صبي به أثر خنق ولم يعلم قاتله
وادهى ولي القتل على بعض أهل تلك القرية فهل تكون القسامة والدية على جميع
أهل تلك القرية ولا تسقط القسامة عنهم بالدعوى على معين منهم (اجاب) لا تسقط
القسامة بالدعوى الولي على معين منهم في ظاهر الرواية والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
محلة أبي على عن حكم قضيته قتل بهما ضرب المقتول بهما عدا (اجاب) القتل بالعصا
ونحوها شبهة عمد وموجبه لاثم والمكفارة ودية مغلظة على العاقلة فاذا شهِدت البيعة
بالضرب وبانه لم يزل صاحب فراش حتى مات وكان بين الشهادة والدعوى مطابقة وجب
على عاقلة القاتل الدية المغلظة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على عبد علفاً

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

صفر

١١

ربيع الاول

١٢٦٦

٩

التي ضرب ولده عدايبا رودة فخرجت منها رصاصا واصابت ولده في فخذه رجله اليسرى
مما يلي الركبة وكسرت بعض عظام ركبته ونجرت الرصاصا من الجهة الاخرى وذلك
بين المغرب والعشاء في ليلة الجمعة الموافقة لحدادى عشرين شهر رمضان سنة ٦٥٠ وهو
جالس يتوضا على شاطئ ترعة ببلده وانه مكث بعد ذلك مريضا ولازم الفراش احد
عشر يوما ومات بسبب ذلك في ثاني عشر يوم الاصابة سئل من المدعى عليه عن ذلك
فاجاب بانه في الليلة المذكورة خرج من جنيته وهو خفي بها لتي وضاع الالة العشاء قبل
دخول وقتها من التربة المذكورة فتوضا وعاد الى الجنيته المذكورة فسمع خرشة
بالغيب الذي بالجنيته بعد العشاء في وقت الظلمة فضرب البارودة من غير قصد احد
الخرشة المذكورة اربع مرات فلم تزل الخرشة المذكورة فضرب بالرصاص لجهة
الخرشة ظنان الذي بها وحش مع كونه لم ير شيئا فلما طلع النهار وجد جعل
الخرشة غنيا بمحاربه اثر دم متسلسل الى خارج الجنيته وبعد ذلك حضر له ناس
واستفهموا منه همما صار منه في الليلة المذكورة فاجابهم بذلك فعرفوا ان الذي
اصيب بالرصاصا هو ولد المدعى المذكور فصدقهم على ذلك وتحقق عنده فهل اذا
عجز المدعى المذكور عن اثبات دعواه المذكورة يحكم باقرار العبد المذكور ان هذا
القتل خطأ ويتبع به بعد العتق واليسار أولا (اجاب) اقرار العبد بجناية قوجب
الدية او الفداء لا يصح محجورا او ما ذونا واقرار المحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح
وفي الماذون يصح ويؤاخذ به في الحال كما في البرازية ثم ان العبد انما لا يؤاخذ بما قاله في
الاموال مادام رقيقا اما اذا اعتق يؤاخذ به في الحال بخلاف الصبي فانه لا يؤاخذ به ابدا
الا اذا ثبت على اقراره بعد البلوغ كما في النبايع وبهذا علم عدم صحة اقرار العبد
بالجناية الموجبة للال بالنظر لمولاه وانه يؤاخذ بوجوب ذلك بعد العتق والله تعالى اعلم
(سئل) من قاضى قلوب عن رجل يشتغل في مكان فقتله منه آخروا شغله في جهة
اخرى فاخذه ريسه واعاده للمكان الاول فلما رآه الذي نقله تعدى عليه ودفعه على
صحن به حجر دأثر بفعل دأبه فوقع تحت الحجر فهرسه ومات لوقته بسبب ذلك وشهدت
بينة بذلك ويريد القاضى به ذلك ابطال شهادة البينة متعللا عليه بم بان الشهود انفقوا
على الشهادة زورا فهل تقبل تلك الشهادة ولا عبرة به عليه (اجاب) موجب القتل على
الوجه المزبور الدية على عاقلة القتال حيث ثبت ذلك بالبينة الشرعية والطعن في
الشاهد بما ذكر لا يوجب رد شهادته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعترف بانه كان
في يد انسان بسندية ليطلقها في طائر فلم يخرج فسلمها من هي في يده للاعتراف المذكور
ليقتل فناداها فاخذها ولعب في مسمارا الزناد ليخرجه فقتل شاخص الزناد على خزنة
السندية فانطلقت ونجرت منها رصاصا واصابت رجلا هذا ما اعترف به والحال ان
الرجل المذكور قدمات وكشف عليه فوجد موته بسبب رصاصا واصابت ضلعه
فسكرته فهل يعدن وجها منسوب الى اللعبة في الزناد المذكور ام لا وهل بقوله ان الرصاصا

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢٣

ربيع الثاني سنة

٢٢ ١٢٦٦

جادي الاولى

٢٠ ١٢٦٦

جادي الثانية

٤ ١٢٦٦

أصابته يكون مؤانذ في ذلك ويكون عليه الدية ام لا بد من قوله انه مات بسبب ذلك (اجاب) لا يؤخذ المقر بالدية باقراره المذکور حيث اقر الرجل المذکور بأصابة الرصاصه فقط ولا يكون اقراره موجباً للقتل ما لم يتضمن اقراره ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان كخذاباشا عن مقدار الدية الشرعية (اجاب) دية شبه العمد وهو ان يتعمد قتله بكل ما لا يكون الغالب فيه الملاك كالسوط والعصا الصغيرة والحجر الصخر مائة من الابل اربعا وخمس وعشرون بنت مخاض وهي التي تم لها سنة وطفعت في الثانية وخمس وعشرون بنت لبون وهي التي تم لها سنتان وطفعت في الثالثة وخمس وعشرون حقة وهي التي تم لها ثلاث سنين وطفعت في الرابعة وخمس وعشرون جذعة وهي التي تم لها اربع سنين وطفعت في الخامسة وهـ ذاهو الدية المنظمة الواجب دفعها في شـ به العمد على ما رجحه الشريفي لابي ودية الخنطام من الابل اجسادا عشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة او الف دينار او عشرة آلاف درهم والواجب دفع احد هذه الانواع عينا والدرهم الشرعي اربعة عشر قيراطا فتكون العشرة آلاف درهم باعتبار القروش الجديدة المتعارفة الآن بمصر سبعة عشر الفا وخمسمائة بقدر بروالدينار وهو المقياس الشرعي عشرون قيراطا فاذا دفعت الدية من الذهب كان الواجب عشرون الف قيراط من الذهب من اي عملة منه فيكون من الجديدة مثلاً الفين وخمسمائة بحسب قيمة ويقاضى عليه الدفع من غيرهما من باقي العملة ولا يضر الفس في الفضة والذهب حيث كانت الغلبة لله والله تعالى اعلم (سئل) من مديرية الجيزة عن قضية امرأة وجدت مقتولة في قرية وادعى اولياء الدم على مختص واتهموه بذلك فما الحكم في الدية او خلافها (اجاب) قد سئل مولا نا خير الدين عن قرية ذات محلات وجدت فيها امرأة قتيلة لم يعلم قاتلها هل القسامة والدية على اهل القرية كلهـم وتكون كالحلة في المصرام على اهل تلك المحلة وتكون كل حارة محلة على حدة واجاب القمامة والدية في القتيل الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في بلدة على المحلة التي وجد فيها القتيل بلا شبهة ان كل محلة ما اهلها عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من عليها التدبير مع التساوي كان في مصر او قرية لان عليها التدبير وهمـل كل محلة أولى بتدبيرها كان عليهم خاصة او اذا كانت القرية صغيرة ليست ذات محلات فتدبرها كلها واحدة مصر حوايان الولي اذا ادعى على معين من غير اهل المحلة أي الحسارة كان ذلك امرامـه لا على المحلة وتسقط القسامة عنهم وان ادعى الولي على معين منهمـم لا تسقط عنهم القسامة في ظاهر الرواية فاذا كان دعوى ولي المقتولة المذكورة على اهل الحارة او القرية الصغيرة التي وجدت مقتولة بها كانت القسامة والدية عليهم خاصة وكذا اذا ادعى على واحد معين من اهلها فتكون القسامة والدية عليهم ايضاً وان كانت دعواه على معين ليس من

سنة	رجب
١٢٦٦	١٣
١٢٦٦	٢٥
١٢٦٦	شعبان
١٢٦٦	١٧
١٢٦٦	١٧
١٢٦٦	رمضان
١٢٦٦	٢١

حاضر أو شاهد الضرب الثور إلا أمسكت به وتجاوز أو اد ضرب الثور فاذا بامرأة خاطبته وقالت
له لا تضرب الثور فإنه ملك لزوجي فثنى الثور أمام المرأة التي أخبرته أنه ملك زوجها
وشهدت الشهود على قول المرأة وبضرب الثور في المرأة فما الحكم (أجاب) إذا انفصلت
دابة بنفسها وأصابته ما لا أو آدميها رارا أو ليلالا ضمان لقوله عليه الصلاة والسلام
الجماء جباراى المنفلة هدر كذا في التنوير وشرحه وفي حواشيه عن الهداية وفي إرسال
البيهية في الطريق يضمن لأن شغل الطريق تعد فيضمن ما تولد منه اه وبه يعلم
جواب الحادثة المسطرة بهذا والله تعالى علم (سئل) في رجل غاب عن بلدة مدة ثم بعد
تلك المدة عاد إلى بلده ليل ليسرق منها حسب عادته فقتل وورثه رجل من أقاربه ونزل
فيما ليسرق امتعته فقرأه رب الدار فهم عليه أي ضبطة فهرب منه وصعد على سطح الدار
ورمى نفسه خارجها فسقط ميتا وصدق على ذلك جميع ورثته ولم يدعوا على رب الدار
ولا على أحد من أهل البلدة فهل يكون ذلك التصديق الصادر منهم إقرارا برب الدار
ولا هل البلدة ولا شيء عليهم من قسامة أو دية (أجاب) إذا مات الرجل المذكور بسبب
وقوعه من السطح بنفسه ولم يدع وليه القتل على أحد فلا قسامة ولا دية والله تعالى أعلم
(سئل) في قتل قتل في بلدة وادعى ولي الدم على رجل معين من البلدة بأنه قتله ومات
المدعى عليه القتل قبل نبوته فهل يسقط القصاص وتبطل دعوى القتل بموته حيث
كان القتل هدم ابرصاصة (أجاب) صرح علما وأما بقسوط القود بموت القتيل والله تعالى
أعلم (سئل) في قتل وجد بجواب قرية ودمه سائل ولم يعلم قاتله فهل يختار ولي الدم
نجسين من أهلها ويخلفون بمير القسامة ويغرمون الدية وإذا كانوا أقل من خمسين
تسكن عليهم بمير القسامة إلى تمامها وتصح الدعوى بذلك ولا يشترط حضور أهل
القرية كاهم لا إقامة الدعوى عليهم حيث لم يكن ذلك (أجاب) يراعى حال المكان الذي
وجد به القتل فإن كان علوا كتحجب القسامة على الملاك والدية على عواقلهم ولا عبرة
بأقرب إلا إذا وجد في مكان مباح لا ملك فيه لا أحد ولا يد فاذا لم يكن المكان الذي وجد
به القتل علوا كالأحد كانت القسامة على أقرب القرى إذا كان يصل صوت أهلها إليه
فاذا ادعى الولي على أهل القرية أو ادعى على بعضهم - ألف خمسون رجلا منهم يختارهم
الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على أهلها بالدية إن وقعت الدعوى
بقتل عدد وان وقعت بخطا فعلى عواقلهم في ثلاث سنين وإن لم يتم العدد كرر الخلف
عليهم ليتم خمسين يمينا والله تعالى أعلم (سئل) في قتل قتل في بلدة وادعى ولي الدم على
معين منها بأنه قتله هدم أو مات المدعى عليه القتل قبل إقامة الدعوى فهل تبطل الدعوى
بموت القتيل أو تسمع على ورثته وإذا قلتم بسماعها وبث القتل وسقط القصاص بغير
هل تكرر الدية في ماله لسكون القتل هدم أو ان لم يثبت تسكون القسامة والدية على أهل
المحلة (أجاب) إذا وجد قتل في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على معين من أهل

الهيلة لا يسقط ذلك عنهم القسامة والدية فاذا ادعى الولي على اهل الهيلة او على بعضهم وجبت القسامة والدية واذا ثبت القتل عمد على المدعي عليه حال حياته ومات سقط التخصيص ولا مطالبة لولي على ورثة القاتل عمد ابني من الدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعي على آخر بانه ضرب اخاه بسكينه ليلا فكمرت منه ثلاثة اضلاع ومات في ظهر اليوم صبيحة الليلة المذكورة وان اخا المدعي عليه عسك المتوفي وقت ذلك فسئل المدعي عليه عن ذلك فعرف انه اى المدعي عليه كان مارا بالطريق ليلا للقضاء شغله فوجد رجلا راقدًا بالطريق فخطبه مرارا فلم يجبه فتركه وسعى فقام وراءه المتوفي المذكور وهرجم عليه وضربه بنموت فعند ذلك اراد المدعي عليه ضرب المدعي في جمطوة حديد ها قدر ستة اصابع في كتف المتوفي للتخلص من ضربه فدخلت السكينه المذكورة بين اضلاعه وتوفي بسبب ذلك في ظهر اليوم المذكور (اجاب) اذا ثبت اعتراف المدعي عليه طوعا بالقتل بمعدن المطوة عمد او جب عليه القصاص حيث لا مانع ولا يسوغ للضروب بالنموت قتل الضارب الا اذا اراد قتله بدلالة الحال لا فراهولة ولا لا يمكنه التخلص بغير القتل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذهبت بصر اخرى عمد اضرب بها كفها على راسها فهل اذا دعت الجانية ان بصر الجاني عليها كان قبل الجنائية ذاهبا واحضرت على ذلك النساء المحلص يقبل منها ذلك وهل اذا لم يقبل منها يكون عليها القصاص او الدية واذا قتل بالدية ما قدرها (اجاب) اذا ضربت العين فزال ضوءها وهي غير مختصة يجعل على وجه الضارب قطن رطب وتقابل عينه بمرآة حمراء ليذهب ضوءها ولو قاعدت لا قصاص لتعذر المماثلة كافي الدر المختار ويعرف زوال الضوء بان تقابل العين بالشمس فان دعت علم ان الضوء باق وقال عمدي نظره اهل البصر وان لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والانسكار والقول قول الجاني مع الجاني على البينات كذا في حاشية الطحاوي على الدر من باب القود فيما دون النفس عن الظهيرة وهذا فيما لو اختلفا في ذهاب الضوء وعده وقت الدعوى واما لو اختلفا في ذهاب الضوء حال الجنائية او قبلها مع الاتفاق على ذهابه الا ان كافي حادثة السؤال فذكر في الحاشية المذكورة عن الظهيرة فتعاقب صبي حين ولد او بعد ايام فقال انه كان لم يبصر بها وقال لا اعلم ابصر بها ام لا فالقول له وعليه ارض حكومة عدل فيما شأنه وان كان يعلم انه يبصر بها بان شهد شاهدان بسلامتها ان كان خطأ ففيه نصف الدية وان كان عمدا ففيه القصاص اه ومنه يعلم ان القول هنا في انكار كون ذهاب الضوء بالجنائية الجنائية والبيئة على وجود الضوء وقت الجنائية بينة الجاني عليه او الله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على عمه انه تشاجر مع والده وضربه بقدم من حديد مرتين في الاولى في ذراعه الا يسرحت مرفقه فكسرت العظم والثانية بين كفيه فربما من رقبته فقطعت الجملد وفاضت في اللحم ومسال منها الدم وكان ذلك وقت كذا مكان كذا وانه مكث ملازما للفراس ستة ايام ومات في السابع فسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بانه حصل بينه وبين اخوته

١٧

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

الثلاثة من جلتهن والد المدعى مشاجرة ومن شدة برهم خلفه فرها ر بامنهم فاتبوه
فلما وجدهم متبعين له اخذ القودوم المدعى كور من طاحونة ورماهم به فاصاب اظفارهم
المدعى بين كتفيه فخرحه ومكث ستة ايام ملازما للفراس ومات في اليوم السابع من طبع
ذلك فهل بعده هذا من قبيل العمد واذا كان للمقتول ورثة بلغ وقصر واسقط المبلغ حقهم
من ذلك يكون حق القصر من الدية في مال القتال حالا او يكون هذا من قبيل شبه
العمدو يكون حق القصر من الدية على الاقالة في ثلاث سنين (اجاب) في الدروسقط
القودوم القتال لغوات المدعى وبعثوا لاوليائه وبعثهم على مال ولو قليلا ويجب حالا
عند الاطلاق وبعث احدهم وعفوه وان بقي من الورثة حصته من الدية في ثلاث
سنين على القتال هو الصحيح اه وصرحوا بوجوب القصاص في القتل بغير القودوم ان
اصاب الحديد وان لم يجرحه على ما هو ظاهر الرواية وحيث اعترف المدعى عليه باصابة
الحديد والجرح كان موجبه القصاص وانقلب حق الباقيين مالا فيجب على القتال في
ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شهد عليهما بعد دعوى الخصم بانهما
ضربا رجلا بيند قيتين دفعة واحدة فاصابته من حمار صاصة في بطنه والاخرى
قاتت من تحت ابطه وخدشته خد شاهي نالم يحصل به ضرر طادة ومات من ذلك ولم يعلم
موتة بضر ب ايها العدم العلم بعين صاحب الرصاصة القاتلة (اجاب) اذا ادعى الولي
القتل همداعلى الرجلين معا وعلى احدهما معينا واثبت دعواه بالوجه الشرعي
وقضى بالقصاص عليه ما اوعى احدهما والا فلا قصاص والله تعالى اعلم (سئل)
في جماعة من بلدتين تقاتلوا مع بعضهم فقتل واحد من احدى البلدين باصابة رصاص
فيه فتوجه منزله فاقام يوما عليلا في الفراش ومات بجر احاد الرصاص بمنزله الذي
ببلده فادعت ورثته على رجل معلوم من البلد الثانية بانه ضربه بالرصاص المدعى كور من
بارودة همداريتين ومات بذلك بعد توجهه منزله ببلده جريها وانكر المدعى عليه
ذلك كليا فعرف الورثة ان لهم يدنة من اهالي بلدة المقتول التي مات بها يشهدون بان
المدعى عليه هو القتال واقاموا بينة من بلادة المقتول شهدا بذلك فهل لا تقبل
شهادتهم لانهم من اهـ ل بلدة المقتول لا لبلدة الاداة ولا لبلدة ولجرف نفع لانه دفع للقصاص
والدية عن انفسهم او تقبل شهادتهم عما يشهدون به وهل اذا قلتم برشهادة اهل
بلدة المقتول جميعهم واقاموا بينة من بلدة اخرى شهدا ما بقي دعوى المدعى اي بالقتل
همد ا بالرصاص وصحت شهادتهم يكون في ذلك قودا ودية (اجاب) لا تقبل شهادة
اهل القرية بقتل غيرهم كما افاده في التحرية وغيرها اي لو حصل القتل فيما او
بمكان مباح هي اقرب اليه من غيرها وموجب القتل بالرصاص القودوم بوضع بالسؤال
المدعى الذي وجد فيه المقتول وقد صرحوا بانه يراعى المكان الذي وجد فيه وان
اقتصاصه والدية على اهله لان القتل وجد بين اظهروهم وفي ارضهم والحفظ عليهم ولا

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٠

ذى الحجة

١٢٦٦

٦

يلزم سواهم الا ان يدعى عليه الولي ويثبت ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم او عليهم
جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسطر القسامة عنهم ووجوب القسامة والدية على اهل الهمة
او القرية التي وجد فيها القتل مقرر عند علماء ائمة مشهور وفي اغالب كتبهم المعتمدة
مذكور وذلك لان الحفظ وصيانة الموضع عن ان تهرق فيه الدماء وتقتل فيه القتل
عليهم فلم هذا الاعتبار قالوا اذا التقي قوم بالسيوف فاجلوا عن قتل فاقسامة والدية
على اهل الهمة لا على الملتقين كذا في الخبرية زاد في التنوير وشرحه الا ان يدعى الولي
على اولئك او يدعى على بعض معين منهم فلم يكن على اهل الهمة شيء ولا على اولئك
حتى يبرهن لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرئ اهل الهمة لان قوله جمعه عليه اه
وفي الخبرية وقد مر حوايانا لخطتين والسكتين وكل محلين احدهما منفصل عن الآخر
ان وجد القتل في احدهما فالقسامة والدية على اهل دون الاخر فاذا علم ذلك ينظر
الى دعوى المدعى عند عدم ثبوتها فان ادعى على الاقرب وطلب القسامة من اهل
بجانب الى ذلك ويحكم بها بالدية عليهم وعواقلهم ان ادعى الخطا وعليهم خاصة
ان ادعى العمدا وان ادعى على غير الاقرب فلا بد من البرهان كما مر شأن سائر
الدعاوى في غير هذا الشأن اه وهذا يعلم حكم ما اذا وجد القتل بين البلدتين وكان
الى احدهما اقرب والله تعالى اعلم (مسئل) من قاضى قلوب عن قضية قتل الرجل
ولده بعضها وثبت ذلك باقراره (اجاب) موجب القتل على الوجه المذكور والدية
مغلظة في مال القتال في ثلاث سنين لا على العاقلة لثبوتها بالاقرار ومن المقرر ان القتل
الذي يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة من موانع الارث والله تعالى اعلم (مسئل)
في شخص من بلد كذا يستحق منعة فدانى طين من اطيان البلدة المذكورة يقربان
منها بنحو ستين قصبة فشارك فيهما رجلا من البلدة المذكورة فزرعهما الرجل
الشريك المذكور وكان الرجل الشريك ينام فيهما فوجد قتلا في الغدائين المذكورين
في الحد الجاور لقيط رجل آخر من البلدة المذكورة فادعى وارثه القتل على رجل من
البلدة المذكورة ليس له استحقاق في اطيان المذكور فانكر المدعى عليه قتله الرجل
المذكور ولم يثبت المدعى دعواه القتل على المدعى عليه غير انه احضر رجلا من البلدة
المذكورة شهدوا انهم واوا المدعى بقتله ميتا في الغدائين المذكورين في حد هما الجاور
لقيط فلان وبه اثرا القتل فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على اهل البلدة
المذكورة واذا كانت كبيرة تكون على ما قرب من اطيان المذكور ام لا يكون فيه شيء
من دية ولا قسامة ليكون الدعوى وقعت على غير ارباب اطيان الذي وجد فيه القتل
المذكور وتكون هذه الدعوى كسائر دعاوى التي اذا لم يحضر المدعى يثبت على وفق
دعواه استغلف المدعى عليه يمين واحدة (اجاب) لا عبرة للقرب الا اذا وجد القتل
في مكان مباح لاملأ لاحد فيه ولا يدعى عليه والا فعلى ذي الملائك واليد فاذا كان المكان

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢٠

الذي وجد فيه القتل المذ كور ومملو كما كانت القسامة على مالسك هو ان لم يكن مملو كاولا
يدفيه لاحد على الخصوص فالقسامة والدية على ذى المكان الاقرب عند وجود الثروط
المعتبرة واذا ادعى الولي على غيره يكون ذلك ابراهمه لئلا يملك اذى المكان الاقرب
ثم ان اثبت الولي دعواه على ذلك الغير قضى له بموجبها والا حلف المذمى عليه اليمين
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى ثوبا رجينة مملو كة وكان ينام فيها فاصبح قتيلا
بها فادعى وارثه قتله على رجلين من الناحية التي باطياتها الجنينة المذ كورة ولم يثبت
دعواه عليهم ما فهل اذا قامت بسقوط القسامة عن ارباب الجنينة حيث لم يكن المذمى
عليهما من اربابها ثم رجع الوارث عن دعواه واعترف ببراءة المذمى عليه ما من ذلك
وان سبب دعواه عليهم ما كان عن نكسائيه لا يلزم اصحاب الجنينة شيء من قسامة اودية
وهل تسمع دعواه على غير المذمى عليهم ام لا (اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد
فيه القتل فان مملو كة كاتجب القسامة على الملاك والدية عليهم ان ادعى الولي عليهم
القتل حمدا وعلى عواقله ان ادعاه خطأ فان ادعى على غيرهم كان ابراهم من علمهم
وسقطت القسامة عنهم ولا تسمع الدعوى على غير من ادعى عليه أولا والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة مسافرين اخبروا وهم مارون ناظر قسم بان رجلا يدعى فلانا من بلد
كذا قتل رجلا يدعى فلانا بيارودة ونحن نشهد على ذلك فقيده ناظر القسم شهادتهم
عنده واشهد على شهادتهم آخر بن ووضعوا اختامهم على هذه الشهادة ومن جعلتهم
قاضي بلدا لناظر المذ كور وبعد نحو سبعين يوما حيايات دعوى هذا القتل من مدير
الناحية الى القاضي وحضر ولي القتل والمذمى عليه وسئل من المذمى عليه القتل
فانكر القتل وجد جدا كايا فكلف القاضي ولي القتل باحضار البيعة بالقتل فاجابه
انه لا يمكنه احضارها وتوجه الى ناظر القسم المذ كور واحضر منه خطا الى القاضي بانه
يرسل له صورة الدعوى فمكتبها وارسلها له وهرضها على مدير الجهة فهل لا يسوغ
للقاضي الحكم بالقتل الابيه بشهادة البيعة في وجه المذمى والمذمى عليه ولا يكتفى
باخبار وشهادة الجماعة المذ كور بن من غير ان يكون ولي القتل حاضر امهم ولا
يكون على القاضي حصة لكونه لم يحكم بشهادة البيعة المذ كورة وهي فائبة كقاعهما
اخبارته قبل ان تمام دعوى من ولي القتل (اجاب) اذا شهدت البيعة العادلة
بالقتل في وجه المذمى عليه بعد جوده دعوى المذمى المحاضر معه حكم القاضي بموجبها
وليس للقاضي ان يحكم بالقتل بناء على مجرد ورقة مكتوب فيها ان فلانا يشهد بقتل
فلان وليس له ايضا الحكم بالقصاص بشهادة جماعة بالقتل في غيبة المذمى والمذمى
عليه او غيبة أحدهما لسقوط الشهادة في ذلك والحال ههنا من حيز الاعتبار شرعا
والزوم الاشارة فيها الى الخصمين حيث كانت الدعوى من الاولياء على المذمى عليه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجده قتيلا ببندقية بين القرى في غيط نفسه الارض

١٢٦٦

٢٥

محرر

٨

١٢٦٧

المملوك كنه كان ناعما حرا مائة ومائة ولم يعلم قاتله و بين مكان قتله وبلده ستمائة وست
 وأربعون قصبة وبينه وبين قرية أخرى خمسمائة وتسعون قصبة فادعى أولياؤه
 القتل عمد على أهل القرية الاخرى ولم يثبتوه على واحد منهم ولم يعينوا من قتلهم منهم
 فهل تجب فيه القسامة والدية على أهل القرية المدعى عليهم وتنتفى عن أهل بلده
 وهل يشترط سماع الصوت من المالك الذي وجد فيه القاتل من أهل القرية المدعى
 عليهم وهل يعلم سماع الصوت بالاختبار أو يعلم بما فيه من قوة شرع أو هل كان
 هناك قرية ثالثة اقرب للمكان القتل من القريةتين ولم يدع أولياء الدم على أهلها
 لا تلزمهم قسامة ولا دية (اجاب) في الدر المختار وأن وجد قاتل في دار نفسه فالدية
 على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وعندهما وزفر لا شيء فيه وبه يفتى اه وفيه بعد كلام
 مانعه وحينئذ فلا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك لاحد ولا يد ولا فعلى
 ذي الملك واليد اه وفي الخيرية وان ادعى أى الولي على غير الاقرب فلا يد من البرهان
 كما هو شأن باقي الدعاوى في غير هذا الشأن اه فاذا وجد القاتل المذكور في أرضه
 التي يده ونصره وحفظه ولا يثبت فيه عندهما على ما به الفتوى اذا لفرق بين
 أرضه وداره ودعوى الولي على أهل القرية المذكورة غير معسومة والمحال هذه الا ان
 يدعى على معين منهم فان ادعى على معين دعوى محبصة وأقام بينة على طبق دعواه
 قضى له بموجبها والا فلا وهذا استغنى عن اجوبة ما رتبته اسائل واطال به والله تعالى
 اعلم (مثل) في امرأة ذهبت لقاضى بلدها وادعت على زوجها انه ضربها من مدة ثلثي
 شهر يوما بعقب مسوقة على ضلعها الايسر فكسره وعلى اخذها فطلب القاضى من
 الزوج الجواب فانكر ذلك فكشف جمع من النساء على المرأة المذكورة فوجد بضلعها
 الكسر وبأخذها اثر الضرب فذكر القاضى على الزوج السؤال فقال ان ماتت فهي
 بعنق وبعد ذلك ماتت فادعى الوارث على زوجها القول المذكور فانكر فهل اذا أثبت
 الوارث على الزوج المقالة المذكورة بالبينه يكون الزوج ملزوما ومطالب بالعمد جب القتل
 (اجاب) بمجرد المقالة الرجل المذكور لا توجب عليه قصاصا ولا دية حيث لم يثبت
 عليه ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (مثل) عن قضية من قاضى المجيزة مصلها
 ادعى بعض ورثته مقتول مع غيبة اباقي على القاتل بانه قتل مورثه ثم يطبخه ضربها
 فاصابته رصاصتها فمات لوقته بسبب ذلك فاقر القاتل بموته بسبب ذلك الا انه لم
 يقصده بل قصد شخصا آخر وشهدت بيته بانه دخل في البيت الذي كان فيه المقتول مع
 غيره وضربه بالطبخة المذكورة فاصابت المقتول فمات لوقته بسبب ذلك فما الحكم
 والمحال هذه (اجاب) اذا شهدت البينة بالقتل بالالة المجارحة لا يقبل قول القاتل
 لم اقصد بخلاف ما لو اقر وقال اردت غيره لانه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية
 والخطئية فيقبل منه ما اقربه ويحمل على الادنى كما نقله في رد المحتار على الدر المختار عن
 العلامة الرملى وعليه فوجب القتل المذكور اذا ثبت بالبينة القصاص ولا يصير احد

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٩

الورثة خضعوا عن البقية في استيفاء القصاص عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فلان
 اقام احد الورثة بيعة بقتل مورثه يريد القود لا يقيد حتى يحضر الغائب لكنه يحض
 فان حضر الغائب بعيد هائنا ليقول القاتل عند امامنا الاعظم والله تعالى علم (سئل)
 في رجلين ضربا رجلا بين قيتين فاصاباه معا فدار به اصابته احدهما خدشته خطشا
 هينا تحت ابطه لا يؤثر عادة والاخرى اصابته في بطنه وهي القاتلة عاقلة ولا يعلم نسبتهما
 لاحد الضاربين معينا بل يعلم انها لا تعدو هماله يرها ثم مات المضروب من ذلك الضرب
 فادعى الولي القتل على احدهما لا بعينه وشهدت البيعة بذلك (اجاب) اذا لم يعين
 الولي المدعى عليه وادعى على احد الرجلين لا بعينه لا تسمع دعواه لان شرط صحة
 الدعوى العلم بالمدعى عليه فان ادعى الولي على ما جعيا او على احدهما معينا واطام
 بيعة على طبق دعواه حكم له بموجبها والا فلا وقد اقرت ولا ناخير الدين الرملي بعدم سماع
 الدعوى في نظير ذلك لا بهام المدعى عليه والله تعالى علم (سئل) في رجل له ارض
 خارجية بقرب قرية آلت اليه بالتلقي من والده ووجد اعطاه الرجل من غير اهل
 القرية جعلها جرنالوضع حصاده من هذا فهو ست سنين ووجد فيها رجل قتل من القرية
 بالآلة جارحة كان خفا يراه الى الجرنال المذكور فادعى اولياؤه قتله على رجل من اهل
 القرية ولم يثبتوه فهل تجب فيه القسامة والدية على اهل القرية حيث كان الغيط
 متصلا بها وعلى صاحب الغيط او على الرجل الذي اخذوه ووضع الزرع فيه وما مقداره
 الدية وهل تسكون حاله او مؤجلة (اجاب) صرحوا بان محل اقتباس القرب اذا
 يكن المكان الذي وجد به القاتل مملوكا لخص فان كان مملوكا كانت القسامة
 والدية على ذي المال واليسد فان ادعى الولي على غيره واثبت دعواه بالوجه الشرعي
 قضى له والا كانت اليدين على المدعى عليه كسائر الطوائف فان لم يكن مملوكا وكان
 قريبا من القرية الصغيرة فادعى الولي على احدهما لم يثبت وكان بالقتل اثر كانت
 القسامة والدية على اهلها في العمدة عشرة آلاف درهم او الف دينار الى آخر
 ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وردت من قاضي الهلة السكري حصلها
 ادعى شخص بطريق وكالته ووصايتة من ورثة شخص مقتول على آخيه انه ضرب
 مورثه بمجرية حديد فمات بسبب ذلك فادعى المدعى عليه بان المقتول ضربه بموت
 في يده فاعلم كل من المدعى عليه الا بعد ضربه بمجرية من حديد فمات بها فاصابته في
 يده ولا يعلم محل الاصابة وانما مات يومها بسبب رميه بالمجرية المذكورة (اجاب)
 الاقرار بجهة على المقر فاذا اقر المدعى عليه المذكور بضرب محمد حشيه بالمجرية الحديد
 فادعى عليه بالحد يدوان الموت بسبب ذلك كان موجب ذلك القصاص حيث تحقق
 الاقرار بذلك مع الطوع والاختيار ولم يكن ذلك القتل لدفع الضرر بحيث كان ضرب
 المقتول للقاتل مريدا به القتل ولا يمكن القاتل التخلص منه الا بقتله والله تعالى اعلم

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

صفر

١٢٦٧

٢

مطلب ضرب رجلا مريدا
 قتله فلم يتخلص منه الا بقتله
 فقتله لاشي عليه

(سئل)

(سئل) في رجل مات وله أب وأولاد قصر وزوجة وأخ غير وارث ادعى ذلك
 الأخ بطريق وكالته الشرعية عن الزوجة وعن الأب فيما يخصه وما يخص القصر
 الولي ذلك الأب عليهم أن ذلك الرجل المورث المتقدم ذكره كان بينه وبين جماعة معينة
 منازعة في شأن قناة ماؤه فيه واحد من هؤلاء الجماعة المعينين وهم الخمسة ولكن
 لا يعلم المدعي شخص الضارب بعينه فأتت من تلك الضربة وأثرها ظاهر يرى برأسه
 قبل الموت وعين ذلك الأقرباس يشهدون به كما أفاده المدعي في قوله وتلك الضربة
 حصلت في أراضى أهالي ناحية الخمسة أشخاص المذكورة ولما سئل هؤلاء الجماعة
 عنه تفرقوا بهول أصل المنازعة بينهم وبين ذلك الميت وأذكروا حصول الضرب من
 كلهم ومن بعضهم وأن الأرض التي حصلت فيها المنازعة من أرض بلدهم فهل هذه
 الدعوى غير مجعولة لها على غير معينين هؤلاء الخمسة وهل هي ليست من الموت
 حيث حصرها في هؤلاء الخمسة ولو فرض صحة الدعوى واحتج إلى عين هل يؤثر نظرا
 للقصر (اجاب) شوط صحة الدعوى تعيين المدعي عليه فإذا لم يعين الولي المدعي عليه
 لا تسمع دعواه وإن عينه وأثبت دعواه قضى له بموجب مدعاه ولا يثبت حلف المدعي
 عليه العين الشرعية بطلب الولي بهذا إذا لم يكن الواجب في هذه الحادثة قسامة وفيه
 على أهل القرية القرية ثبوت أن تموتهم وطعها مالو كانت عاصيب فيه القسامة
 والمدعي عليهم فتسكني الدعوى على أهل القرية كلهم أو بعضهم معين أو بهم كل مستفاد
 من الزباني والله تعالى أعلم (سئل) عن قضية واردة من قاضي قلوب بحملها المدعي
 شخص يدعى عبد الله كرم بطريق النياية عن ورثة متوفي على نصين انهما تعدى على
 المورث وضرباه بعدا على صفحتي عنقه وعلى قلبه سوقة بالنياية الشوم هات بسبب
 الضرب المذكور منهما سوقة وإن المدعي عليهما قتلا بذلك فسئل من المدعي عليهما
 فاعترفوا كلياً فشهد رجلان بأن المدعي عليهما ضرب بالمقتول كل منهما على صفحة
 من صفحتي عنقه فوق على الأرض واستقل الناس عنه بقضايص عزاله ثم مات وكشف
 عليه فوجد مضجوعا على بطنه بالنموت ولم يعلم أن كان موته بسبب الضربات التي بعنته
 الشاهد قلم أم بالضرب بالذي على قلبه (اجاب) حيث ادعى عبد الكريم إيهامه
 الوكيل عن ورثة أخيه المدعي قتله بأن سالمًا نصار أو محمد الدهشان الصغير ضرباه سوقة
 بالنياية الشوم على صفحتي عنقه وعلى قلبه وأنه مات بسبب الضرب المذكور الذي
 حصل من المدعي عليهما سوقة بذلك متعديين قتله وشهد الشاهدان المذكوران
 بأن محمد الدهشان المذكور ضرب به بالنموت على صفحة عنقه وضربه سالم نصار في صفحة
 عنقه الثانية وذكر أنهم لا يعلم أن أنه مات بسبب الضرب الكائن على صفحتي عنقه
 أم بالضرب الكائن على بطنه وظهر أثره بالكشف لم يكن بين الشهادة والدعوى مطابقة
 وقد شرطوا في الشهادة في مثل ذلك المطابقة وقد تردد الشاهدان في كون الموت بسبب

١٢٦٧

٢

مطلب يكتفى في إيجاب
 القسامة والنية على أهل
 القرية بكون الدعوى
 عليهم أو على معين منهم
 أو على بعضهم

١٢٦٧

٤

الضرب المعين لهما أو بالاضرب الذي ظهر أثره على البطن بالكشف فواجب ذلك خلا
في شهادتهما فلا يحكم بالدية على عاقلة المدعى عليهم ما بناء على هذه الشهادة والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يدعى بطريق الوصاية الشرعية على ابن أخيه وبو كالتعن
والدنه أن أخاه تعدى عليه رجل وضربه بالنبوت على ساقه الأيسر فقطع الجملد كسر
عظمة الساق المذكور وقت العشاء فربما من دارس الجمان العبد فنقل إلى تلك الدار
محمولا فقام بها يومين ثم نقل منها محمولا إلى بلدة أخرى بها حكيم المدبرية فبعد أن نظر
الحكيم له أفاد كسر ساق رجله المذكور وأدخل أخوه المذكور الاستبالية لمعالجته
فمكث فيمسان نحو اثنين وعشرين يوما ملازما لفراس ومات بسبب الضرب المذكور
وأجاب المدعى عليه بأنه توجه بعد العشاء عند المخفر فلم يجد المتوفى هناك فأرسل
بطلبه ولم احضر تنازع جميع بعضهما فامر المدعى عليه رجلا بأمره كنه ليضربه على ظهره
بنبوت كان معه فصادت الضربة ساقه الأيسر فسال منها الدم ولا يعلم أنها كسرت
عظمة ساق المتوفى المذكور ولا ملازمته للفراس المدة المذكور وأنتكر موته بسبب
ذلك وعرف أن المتوفى كان مريضا وقت الضرب بمرض كان يعتريه وأنه مات بسبب
المرض المذكور ولم يثبت أنه مات بسبب المرض فهل يطلب من المدعى بينة بأن أخاه
لزم الفراس إلى أن مات ولا يقدح في ذلك توجهه إلى البلدة التي بها الاستبالية
المذكور أم يطلب منه بينة بأنه مات بسبب الضرب وإذا لم توجد بينة على شيء أصلا
لا يكون في ذلك إلا إيمين الشرعية أم يكون فيه الديون والقسماء على أهالي الناحية وما
الحكم (أجاب) لا يلزم من الضرب القتل فلا اعتراف بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا
تلزم الدية حتى تقوم البينة بأن المضروب لزم الفراس حتى مات فتلزم الدية عاقلة المدعى
عليه وهو كاجدهم أو بقرانه ضربه ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لأنها
لا تعقل ما وجب باقرار القاتل كدافاه العلامة الرمي وصرحوا بأن الدم دوى على
معين من أهل الحلة لا تسقط القسماء عنهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على
رجل آخر من أهالي بلدة من بلاد الريف بأن ولده كان مارا بطريق بلدة المدعى
عليه خلف جمل له صحبة جالين من بلده فتعدى عليه المدعى عليه بجرن بلده وضربه
بنبوت في جنب راسه الأيسر فكسر العظم ومكث في فراشه يلبسه اثني عشر يوما
ومات بسبب ذلك وطلبه بما يترتب عليه إلى ذلك شرعا فسئل المدعى عليه فأجاب بالانكار
لذلك فكلف المدعى إثبات دعواه فأحضر الرجلين اللذين كانا صحبة المقتول وشهدا
بأن الدعوى فهل والحال هذه تكون الدية عليه خاصة دون عاقلة وتسكون مغلطة
أو مخففة وما قدر كل منهما (أجاب) دية شبه العمد وهو أن يتعمد قتله بكل ما لا يكون
الغالب فيه الهلاك كالسوط والعصا والحجر الصغير مائة من الإبل أرباعا خمس وعشرون
بنت مخاض وهي التي تم لها سنة وطمعت في الثانية وخمس وعشرون بنت لبون وهي

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٧

ربيع الثاني سنة

التي تم لها سبتان وطمعت في الثالثة وخمس وعشرون حقة وهي التي تم لها ثلاث
سنين وطمعت في الرابعة وخمس وعشرون جذعة وهي التي تم لها ربيع سنين وطمعت
في الخامسة وهذا هو الدية المغلظة وتعين في شبه العمد على ما صرح به الزبلي من أن
الدية في شبه العمد لا تكون الا من الابل من الغلظة على العاقلة في ثلاث سنين يؤخذ في
كل سنة ثلث المائة من الابل اه ورجحه في الشر نبلاية بانه لو كان الواجب ما هو اعم
من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخف ففة وت حكمة التغليظ كما في حواشي
الدرر قلا عن ابي السعود وقيل ان التغليظ يكون بدفعها من الابل ار باعا كما ذكر
ان دفعت منها وان دفعت من غـيرها فلا فرق بينهما وبين الخففة وهي مائة من الابل
انما سامن كل نوع من الانواع الاربعة المذكورة عشرون ومن ابن الخاض عشرون او
الف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة فغاية التغليظ تظهر عند
الدفع من الابل وهو ما عليه العمل الا ان غيبت كان للقاتل المذكور عاقلة كان
الواجب عليهم الدية المغلظة تؤخذ منهم في ثلاث سنين والقاتل كاحـدهم واذا لم يكن
له عاقلة وجبت الدية في ماله ولا يعـقله بيت المال حيث كان له وارث معروف ولو
بيدا والله تعالى علم (سئل) في رجل وكيل عن ورثة مقتول ادعى على ثلاثة اشخاص
من بلدة من بلاد الريف بانهم وورث موكله كان ما را بطريق بلدة الاشخاص المذكورة
خاف رجل له فرج عليه الثلاثة المذكورة فضر به احدهم بنبوت اصاب عظم انفه
فكسره والثاني ضر به بنبوت آخر على جنبه الايسر فوقع ساقطا على الارض فنقلوه الى
دار رجل من جـله فلاحيمهم وكث يوما وجاء الثالث من الاشخاص المذكورة
وضر به برجله في قلبه ومات بسبب ذلك في ليلته ثم نقلوه ثانيا الى دار العهد ووردوا
عليه القرب ثم اخذوا اهله الى بلدة فراوه مضرو باهذا الضرب المذكور يطالبهم بما
يلزمهم شر عاقـل من المدعى عليهم فاجابوا بالاعتراف بوفاة الميت المذكور وانهم
وجدوه مضرو باهذا الضرب وساقطا على الارض فنقلوه الى دار رجل من القلاحـين
ومكث يوما واحدا ومات بعد ذلك وانكر واضربه فطلب من المدعى بينة فاحضر شهودا
من بلد المدعى عليهم فشهدوا بالضرب واختلوا في كفيته فلم تصادف شهادتهم
واحضر البينة التي عاينت الميت بعد موته وشهدت بانه مضروب بنبوتين احدهما على
عظم انفه فكسره والثاني على جنبه الايسر ومات بسبب ذلك عن ورثة من جلتهم وله
قاصر فهل والحال هذه يحلفون بين القسامة وتكون الدية عليهم وعلى عاقلتهم واذا لم
يدع الوكيل على باقي اهل البلدة لا تلزمهم دية ولا قسامة واذا زمت الدية فما قدرها
(اجاب) شهادة بعض اهل الحلة بقتل غيرهم او بقتل واحد منهم باطلة ومثله شهادة
بعض اهل القرية الصغيرة على بعض غيبت لم يثبت القتل على المدعى عليهم ولم يعلم
القاتل وادعى الولي او وكيله القتل على اهل الحلة او القرية الصغيرة او على بعضهم

حلف نخسون رجلا منهم يختارهم الولي بلسان ما قتلناه ولا طعنناه فأتاهم قضى القتل
بالدية المخلطة على عاقلة اهل الهلة او القرية وهى ما تسمى الابل ارباعا ان كانت من
ودعوى الولي على واحد من من لا يسقط القسامة عنهم كفى الدوز غير فاذا كان
المدعى عليهم من اهل الهلة او القرية التى وجد بها القتل كانت القسامة عليهم
والدية على عواقلهم ولا تسقط القسامة والدية عن باقى اهل الهلة او القرية بل دعوى
على بعضهم واذا لم يكن المدعى عليهم من اهل تلك الهلة او القرية الصغيرة فلا قسامة
ولا بد من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى فى غير هذا الشأن والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل لم يعرف اسمه ولا نسب به ولا نوعه ولا من اى بلدة وجد مقتولا وملقى فى ساقية
عملو كة لرجلين من قرى يتبين بعيسى بن عن الساقية وقرىها جماعة من العرب فيقولون
بجنايتهم هناك ومستوطنون على الدوام ولم يعلم قاتله فهل لا يكون ذلك لهما واذا كان
لونا فعلى من يكون اللوث ومن يستحقه ويدعى به ويطلب به حيث لم يعلم القاتل ولا نوعه
ولا نوع ولا جهة واذا كان كذلك هل تصح دعوى اللوث من الجبا كم او من وكيل بيت
المال واذا قامت بهتهم من ما نحن بدعى عليه (اجاب) فى التذرير وشرحه وللإمام حق اخذ
دية مسلم لاولى له اصلا ودية مسلمان اسلم هذا من عاقلة قاتله خطأ لقتله نفسا مصوبة
وفى العمدة القتل قصاصا والدية صلحا لا العفو نظر الحق امامة اه وقيد الهشى اخذ
الدية صلحا بما اذا رضى القاتل بها فللإمام او نائبه فى ذلك الدعوى بالقتل المذكور
وصرحوا بانته يراعى حال المكان الذى وجد فيه القتل فان لم لو كاتجب القسامة على
الملاك والدية عليهم ان وقعت الدعوى عليهم بقتل عمد وان وقعت الدعوى بخطا فعلى
عواقلهم فى ثلاث سنين وصرحوا ايضا بانته لا عبرة للقرى الا اذا وجد فى مكان مباح
لا ملك فيه لاحد ولا يد ولا فدى ذى الملك واليد وانه اذا دعى على غير المالك او ذى
المكان الا قرب تبكون تربة ويحرق فيها ما يجرى فى سائر الدعاوى من غيرهم
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل جهادى او اديب بعض اهل بلد امساك اخيه لمسكر
الجهادية فضرب ذلك الجهادى احدا من يريد امساك اخيه ببندقية فخرجت منها
رصاصة فمات بها المضروب وكان ذلك فى بلد غير بلد القاتل والمقتول بمقتل رجل منها
مخصوص فجاء ورثة المقتول وهى امه وزوجته وولد صغير الى مجلس الحكم ووكلائها
الميت فى الدعوى واقام القاضى على الولد الصغير وصيا فادعوا الى ذلك القاتل انه قتله
بالبندقية فى محل فلان وفصلوا الدعوى وانكر الجهادى حصول الضرب منه للمقتول
وانما اعترف بوقوع مشاجرة وقتال بين اهل بلد المقتول والبلد الشافى الذى مات فيه
المقتول وقتل بينهم انقض القتل المذكور فاقام المدعون بينتين واحدة من البلد
التي قتل بها واخرى من بلد القاتل والماتة تول نفسه ودوائر بامانة قتله الجهادى المدعى
عليه عهدا برصاصة بالبندقية وورا اوافده وجر كته فدعى المدعى عليه جميع الشهود

٣٠
١٢٦٧
مطلب للإمام حق اخذ
دية مسلم لاولى له اصلا

بلن البينة التي من بلده وبلد المقتول بينهما وبين المدعى قرابة من جهة بنو القلم سيما
وكانوا حاضرين برفقة المقتول اضبطا انفار الجهادية وصدقه على المحضور وانسكروا
القرابة والبينة التي من البلد الذي وجد به المقتول متممة بدفع ضرر القصاص والدية
عنهم فهل تعتبر معارضة للبينة التي من البلد التي قتل بها القتل لهم متجاهل الضرر
والقصاص والدية عن بلدهم لاسيما واحد الكهنة صاحب المنزل الذي حصل به القتل
ولا فبره بغيره البينة الثانية التي من بلد القاتل والمقتول بانها من قرابة المقتول ولا
بعضهم برفقة المقتول لاخذ انفار الجهادية وهل لو حثت شهادة البينة الثانية
ووجب القصاص يقادح الا او يؤخر الى كمال القاصر ولو انزل كمال القاصر يحبس او
يطلق بكفيل (اجاب) نعم لا عبرة بطعن المدعى عليه بما ذكر في البينة الثانية ولا في
الاولى ما عدا مال المنزل الذي حصل فيه القتل ويقضى به بعد التزكية والتعديل
اذا طابقت الشهادة الدهوى والكبار القرد قبل كبر الصغار اذ الم يكن الكبير اجنبيا
عن الصغير فاذا كان الابن المذكور من زوجة المقتول على ما في فتاوى المحنفين او مطلقا
على ما في الفتى به الشلي وعول عليه في رد المختار يكون لأم والزوجة المذكورة من
المقتول قبل بلوغ الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسافر في مركب مع جماعة
فمركبهم فمراكبهم فاتهم رجلا بسب شيء وجد منه من متاعه عنده فتشاجر معه فضر به
لقتلهم فوقع له ثلاثة اضراس من اضراسه بسبب المضرب فترافع معه لدى المحاكم
الشرعية فاقام بينة فمثل منها في اي وقت فقات وقت المغرب والمدعى قال بعد اذان
المغرب فهل هذا الاختلاف لا يضر في أداء الشهادة لان الوقت واحد ولا يضر عدم ذكر
البينة اسم الشهر الذي حصلت فيه المشاجرة ويكتفي بقولها انه في آخر الشهر الماضي
في ليلة كذا (اجاب) اذا شهدت البينة مطابقة للدهوى يحكم القاضي بموجبها بعد
التزكية والتعديل ولا يعد ما ذكر اختلافهما ناعا لقبول والله تعالى اعلم (سئل) في قضية
دفعت على يد قاضي طنتدا وكتب في شأنها اعلاما مشهولا بجنمه فان لا دفعه لينا
دهوى ورثة السيد عمر عمر من ناحية كفرز بن الدين وهم والدته فضة وزوجته ام النيل
وشهاب الدين هم الوصي على ولدي ابن اخيه القاصر بن عن درجة البلوغ هما مصطفى
وامراهيم المختص ارتا المتوفى فيهما من غير شريك على عوده حواس من ناحية كفرز بن
الدين بان المدعى عليه قتل السيد عمر وقت العشاء في جرن ناحية ام اخنات بندقية
الحصاة في راسه من عوده المذكور بسبب ان السيد المذكور ضبطت فضا للجهادية
فاستغاث بعوده المذكور وان الذي قتله هو عوده المذكور سئل من عوده فاجاب بالانكار
لذلك لثبوت ذلك بهذا كليا فطلب من الورثة بينة فحضر واصلى بن موسى خطاب
وامرهم ماضي من الناحية المذكورة وشهد كل منهم اهل افراده بان السيد عمر خرج
من الناحية ومعه عوده اضبطت فضا للجهادية من القبطاسي موسى فصاح واستغاث
بعوده فلما وصلوا الى جرن ناحية ام اخنات وجدوا السيد عمر مقتولا برصاصة في راسه

١٢٦٧ ١
مطلب للكبار القرد قبل
كبر الصغار اذ الم يكن
الكبير اجنبيا عن الصغير

١٢٦٧ ١٣

ولم يعلمه وان كانت من عوده أم من خلافه فطلب منهم غيرهما فحضروا عن احضار
غيرهما عجزا كليا وعن اثبات ذلك على عوده المذ كوروة يقتضي ذلك تجب القسامة
والدية على أهل أم اخنان فيصنف خمسون رجلا منهم يختارهم الولي باقته ما قتلناه ولا
هلنا له قاتلا ولا يلزم المذمى عليه لا قصاص ولا دية بدون اثبات شرعي ولا جمل الافادة
وقدنا هذا ليراجع عند الاحتياج اليه فهل الزام القاضي لأهل أم اخنان بالقسامة
والدية صحيح أو غير صحيح وما حكم الله في هذه القضية وهل اذا قاتل أولياء القتل وجنما
بينه بعد ذلك على المذمى عليه غير الاولى يكون لها كم سماعها أولا (اجاب) اذا
وجد القتل المذ كوروة يسان من القرية المذ كوروة بحيث يسمع الصوت منه ولم يكن
الموضع الذي وجد فيه مملو كالميرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من
ذلك دعوى الأولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الإبراء للبقية كما افاده
الخبر الرمي وان ادعى الولي القتل المذمى على معين من غيرهم كافي هذه الحادثة فلا بد من
البرهان كما هو شأن أثر الدعاوى في غير هذا الشأن وكان ذلك أبرأ منه لأهل هذه
القرية كما صرح به علماء مذهب النعمان وحينئذ فالزام القاضي والمحال هذه القسامة
والدية لأهل أم اخنان غير صحيح حيث ادعى ولي المقتول على معين من غيرهم بل يكلف
الولي اثبات دعواه على من ادعى عليه فان أثبت قضي له بمعداه والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة وجدت مقتولة في منزل ساكن فيه زوجها وليس لها ورثة خلاف
زوجها المذ كوروا ولادها منه الا قصر فادعى الزوج المذ كوروا على ثلاثة أشخاص من جماعة
من العرب كثيرين كانوا مقعنين بالبلدة التي وجد فيها القتل ثم بعد ذلك انقروا بنزلة
مستقلة قبل القتل بمدة طويلا اسكنهم ليسوا من أهلها فهل يكون حكم البلدة والقرية
حكم البلدةين فاذا لم توجد بينة تنفي عنهم القسامة أو تسكونان حكم البلدة الواحدة
فتثبت وهل يكون وجودهما مقتولة في المنزل الساكن فيه الزوج ترحمة في حقه فتبطل
دعواه لانه عليه حفظ ما في المنزل الساكن فيه وان كان ليس ملكه ولانه يدعواه
يدفع عن نفسه وهل يختلف الحكم فيما اذا كان ساكن فيه بحق أو بغيره وهل يجوز
للقاضي أن ينصب من يدعى عليه (اجاب) حيث ادعى الولي وهو الزوج على معينين
غير مالك المكان الذي وجد فيه القتل أو على معينين من غير أهل البلدة التي وجد
فيها القتل ولو وجد قتيلا فيها فان أثبت دعواه بالوجه الشرعي قضي له بمعداهم والا
يثبت دعواه حلف المذمى عليهم اليقين الشرعية بطلبه كباقي الدعاوى وبهذا يعلم
جواب ما أطل به السائل في الاستفهام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع عليه
شيخ بلدة السجين لمصلحة من مصالح الميرى ثم بعد ثلاثة ايام وجد ميتا في السجن وبه أثر
خنق ولم يكن موجودا معه احد فهل يلزم من حجة اذا ادعى عليه او يلزم بر
السجين وان كان مقصودا بمنه او لا يلزم احد او يكون هدر (اجاب) صرحوا بانه
يراهي حال المسكان الذي وجد فيه القتل فان كان مملو كالتجرب القسامة على الملائكة

١٢٦٧

١٦

رمضان

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

شوال سنة
مطلب الاراضى التى
لها مالك اخذت من
يده ظلمما وفضبا لا يجب
على المالك شئ ولا على
القاصيب ويكون القتل
فيها هدرا

والدية على عاقلتهم وبان الاراضى التى لها مالك اخذت من يده ظلمما وفضبا لا يجب
على المالك شئ لعدم قدرته على الحفظ ولا على القاصيب ويكون القتل فيها هدرا
وصرحوا ايضا بان الشارع الاعظم والسجن والجراح وكل مكان يكون التصرف فيه
لعامة المسلمين لا لواحده منهم ولا لجماعة يحصون لا قسامة ولا دية على احد وانما
الدية في بيت المال وهذا اذا كان نائبا اى بعيدا عن المحلات والا يكره نائبا بل قريبا
وعلى اقرب المحلات اليه الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فتسكون القسامة
والدية على اهل المحلة كذا افاده العلامة العلاني ومنه يستفاد الجواب والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يبيع على بن صالح من محلة دمنه له ولد قاصر عمره
يزيد عن خمس سنين يتعريف ابيه ورجل آخر يبيع النادى بن محمد من الناحية
له ولد قاصر عمره ثمان سنين وفي كل يوم يسرح الولدان باغنام بريانها باراضى
الناحية وكل منهما يربى غنما مختصة به ففي يوم سرح جامع بينهما كعادتهما فراجع
ابن على صالح محمولا على ولد من الرعاة حتى اوصله الى منزل والده فنظره والده واناس
كانوا حاضرين بالمنزل فوجدوه مضروبا فاسالوه من ضربك فاخبرهم ان الذى ضرب به
ابن النادى محمد المدعى محمد الانه قال له حوش الغنم فلم يسمع فضربه بالفرقة على رقبته
فوقع الى الارض فعاد ثانيا وركضه برجله في بطنه وضربه بطوبه في راسه فاصابته
فمقت اذنه وانه مكث يومه وليلتته ومات بسبب ذلك فعرض والد الميت الى الدبوان
فاحضروا والد المتهم وولده القاصر المذکور واخذوا منه الاجرة والاستلثة ثم
وجهوا الى محل القاضى لالتماس الحكم الشرعى فحضر والد الميت ووالد المتهم
وولده بالجلاس وذكروا الداميت بمضرة والد المتهم وولده القاصر بان الولد المذکور
تعدى على ولده وضربه بالفرقة وركضه برجله في بطنه وضربه بطوبه في راسه فمقت اذنه
اليساروان ولده الميت المذکور ومكث يومه وليلتته هالكا ومات بسبب ذلك وليس له
بينة كانت حاضرة وقت الضرب سوى من سمع من ولده الميت ما قاله حال حياته فهل
والحال ما ذكرتم دعوى والد الميت على والد المتهم حيث كان المدعى عليه قاصرا
واذا كان الولد مميزا سمع على نفسه واذا جحد المدعى عليه حصول ذلك ولم يجد المدعى
البينة وتوجه اليه يؤخر الى كمال القاصر واذا قلتم بتأخره يجلس القاصر الى كماله ولا
قسامة في هذه الدعوى حيث كانت على معين (اجاب) لا تنجح الخصومة من الصبي
الا ان يكون ماذونا كذا في الاشياء نقلا عن الملقط وفيها ولا تنعقد بينه ولو كان ماذونا
فباع فوجد المشتري به عيبا لا يختلفه حتى يدرك كافي العمد ولو ادعى على صبي مجبور
ولا يثبت له لا يحضره الى باب القاضى لانه لو حلف فنسكل لا يقضى عليه كذا في العمد
اه وفي التنوير وشرحه واهله ايعنى الدعوى العاقل المميز ولو صبيال وما ذونا له في
الخصومة والا لا اشباه اه فلا تسمع الدعوى على الصبي المذکور الا اذا كان مميزا

ولم يعلمه وان كانت من عوده أم من خلافه فطلب منهم غيرهما فجزوا عن احضار
غيرهما عجزا كلياً وعن اثبات ذلك على عوده المذ كوروة بمقتضى ذلك تجب القسامة
والدية على أهل أم اختان فيختلف نجسون وجلاء منهم يختارهم الولي باقاه ما قتلنا مولا
لمناله قاتلا ولا يلزم المذهي عليه لا قصاص ولا دية بدون اثبات شرعي ولا جمل الافادة
رقنا هذا البراجع عند الاحتياج اليه فهل الزام القاضي لأهل أم اختان بالقسامة
والدية صحيح أو غير صحيح وما حكم الله في هذه القضية وهل اذا قاتل أولياء القاتل وجنما
بينه بعد ذلك على المذهي عليه غير الاولى يمكن للمها كم سماعها أولا (اجاب) اذا
وجد القاتل المذ كوروة يسان من القرية المذ كوروة بحيث يسمع الصوت عنه ولم يكن
الموضع الذي وجد فيه مملوكا كالميرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من
ذلك دعوى الأولياء القاتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الإبراء للبقية كما افاده
الخبر الرمي وان ادعى الولي القاتل المذ على معين من غيرهم كما في هذه الحادثة فلا بد من
البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن وكان ذلك أبرأ منه لأهل هذه
القرية كما صرح به علماء مذهب النعمان وحينئذ فالزام القاضي والمحال هذه القسامة
والدية لأهل أم اختان غير صحيح حيث ادعى ولي المقتول على معين من غيرهم بل يكلف
الولي اثبات دعواه على من ادعى عليه فان أثبت قضي له بمعداه والا فلا والله تعالى اعلم
(نسئل) في امرأة وجدت مقتولة في منزل ساكن فيه مؤوجها وليس لها ورثة خلاف
زوجها المذ كوروا أولادها منه القصر فادعى الزوج المذ كور على ثلاثة أشخاص من جملة
من العرب كثيرين كانوا مقيمين بالبلدة التي وجد فيها القاتل ثم بعد ذلك انقروا بنزلة
مستقلة قبل القتل بمدة طويلا لكونهم ليسوا من أهلها فهل يكون حكم البلدة والقرية
حكم البلدتين فاذا لم توجد مدينة تنتمي منهم القسامة أو تسكونان حكم البلدة الواحدة
فتثبت وهل يكون وجودها مقبولة في المنزل الساكن فيه الزوج تهمة في حقه فتبطل
دعواه لانه عليه حفظ ما في المنزل الساكن فيه وان كان ليس ملكه ولانه يدعواه
يدفع عن نفسه وهل يختلف الحكم فيما اذا كان سكا في نفسه بحق أو بغيره وهل يجوز
للقاضي أن ينصب من يدعي عليه (اجاب) حيث ادعى الولي وهو الزوج على معينين
غير مالئ المكان الذي وجد فيه القاتل أو على معينين من غير أهل البلدة التي وجد
فيها القاتل ولو وجد قتيلا فيها فان أثبت دعواه بالوجه الشرعي قضي له بمعداهم الا
يثبت دعواه حلف المذهي عليهم اليقين الشرعية بطلبه كباقي الدعاوى بهذا يعلم
جواب ما أطال به السائل في الاستفهام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع عليه
شيخ بلدة معين لمصلحة من مصالح الميرى ثم بعد ثلاثة ايام وجد ميتا في السجن وبه أثر
خنق ولم يكن موجودا معه احد فهل يلزم من جهة اذ ادعى عليه او يلزم من
السجن وان كان مقصودا بمنه او لا يلزم احد او يكون هدرا (اجاب) صرح حوايته
برأى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان مملوكا كتجب القسامة على الملائ

١٢٦٧

١٦

رمضان

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

شوال سنة
مطلب الاراضى التى
لها مالك اخذت من
يده ظلمها وفضبلا يجب
على المالك شئ ولا على
القاصب ويكون القتل
فيها هدرا

والدية على عاقلتهم وبان الاراضى التى لها مالك اخذت من يده ظلمها وفضبلا يجب
على المالك شئ لعدم قدرته على الحفظ ولا على القاصب ويكون القتل فيها هدرا
وصرحوا ايضا بان الشارع الاعظم والسجن والجساع وكل مكان يكون التصرف فيه
لعامة المسلمين لا لواحده منهم ولا لجماعة يحصون لا قسامة ولا دية على احد وانما
الدية في بيت المال وهذا اذا كان نائبا اى بعيدا عن المحلات والا يكره نائبا بل قريبا
وعلى اقرب المحلات اليه الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فتسكون القسامة
والدية على اهل المحلة كذا افاده العلامة للعائى ومنه يستفاد الجواب والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يبيع على بن صالح من محلة دمنه له ولد قاصر عمره
يزيد عن خمس سنين يتعريف ابيه ورجل آخر يبيع النادى بن محمد من الناحية
له ولد قاصر عمره ثمان سنين وفي كل يوم يسرح الولدان باغنام بيتهما باراضى
الناحية وكل منهما يرى غنما مختصة به في يوم سرحا مع بعضهما كعادتهما فراجع
ابن على صالح محمولا على ولد من الرعاة حتى اوصله الى منزل والده فنظره والده واناس
كانوا حاضرين بالمنزل فوجدوه مضروبا فاسالوه من ضربك فاخبرهم ان الذى ضرب به
ابن النادى محمد المدعى محمد الانه قال له حوش الغنم فلم يسمع فضر به بالفرقة على رقبته
فوقع الى الارض فعاد ثانيا وركضه برجله في بطنه وضر به بطوبه في راسه فاصابته
فمقت اذنه وانه مكث يومه وليلتته ومات بسبب ذلك فعرض والد الميت الى الدبوان
فاحضروا والد المتهم وولده القاصر المذکور واخذوا منه الاجرة والاستئثار ثم
وجهوا الى محل القاضى لالتماس الحكم الشرعى فحضر والد الميت ووالد المتهم
وولده بالجلاس وذكروا الدية بمضرة والد المتهم وولده القاصر بان الولد المذکور
تعدى على ولده وضر به بالفرقة وركضه برجله في بطنه وضر به بطوبه في راسه فمقت اذنه
اليساروان ولده الميت المذکور ومكث يومه وليلتته هابلا ومات بسبب ذلك وليس له
بينة كانت حاضرة وقت الضرب سوى من سمع من ولده الميت ما قاله حال حياته فهل
والحال ما ذكرتم دعوى والد الميت على والد المتهم حيث كان المدعى عليه قاصرا
واذا كان الولد مميزا سمع على نفسه واذا جحد المدعى عليه حصول ذلك ولم يجد المدعى
البينة وتوجه اليه يؤخر الى كمال القاصر واذا قلتم بتأخره يجلس القاصر الى كماله ولا
قسامة في هذه الدعوى حيث كانت على معين (اجاب) لا تنجح الخصومة من الصبي
الا ان يكون مازونا كذا في الاشياء نقلا عن الملقط وفيها ولا تنعقد بينه ولو كان مازونا
فباع فوجد المشتري به عيبا لا يحلفه حتى يدرك كافي العمد ولو ادعى على صبي مجبور
ولا يئنه له لا يحضره الى باب القاضى لانه لو حلف فنسكل لا يقضى عليه كذا في العمد
اه وفي التنوير وشرحه واهله ايعنى الدعوى العاقل المميز ولو صبيالوما ذناله في
الخصومة والا لا يشبه اه فلا تسمع الدعوى على الصبي المذکور الا اذا كان مميزا

١٢٦٧

٣

مطلب ادعى الولي القتل
عند افضه وبالقرب المطلق
يقبل ونجيب الدية

١٢٦٧

٣

ما ذكرناه بالخصوص والافلا بل على ابيه ولا يمين عليه قبل البلوغ ولا قسامة حيث ادعى
ولي القتل على معين ليس من اهل المكان الذي وجد به القتل وانه تعالى اعلم (سئل)
في رجل وجد قتيل على شاطئ البحر الاعظم فادعى ورثته على رجل معين انه هو القاتل
لمورثهم عدا برصاصة واسمته الورثة برجلين كانا مع الميت وقت قتله مع ان الرجلين
الذين كورين غير عدلين لا يعرفان دينهما ولا ما يجب عليهما ولا يعرفان فروض الوضوء
ولا الصلوات فردت شهادتهما لعدم عدائهما واذا كان الشاهد لا يمين فكون القتل
هدا أو خطا كدعوى المدعي هل تقبل شهادته أم لا واذا لم يكن للورثة بينة فغيره ولاه
وكان بالقرب لهل القتل تزلوا احدى جملتها اغراب في أرض غير مملوكة وسكنوا بها
وفيها مسكن المدعي عليه ولم يكن يسمع منها الصوت لهل القتل واختاف المدعي والمدعي
عليه في القرب وسماع الصوت فالقول بان (اجاب) اذا لم يكن الشاهد عدلا لا تقبل
شهادته ولا بد من مطابقة الشهادة للدعوى الا انهم قالوا اذا ادعى الولي القتل هدا
فشهد العدول بالقتل المطلق بل ويقضي بالدية أي بطلب الولي ومحمل على قصد
الدرء المندوب اليه لا على التسفلة وقد صرح علماء واثباته برأى حال المكان الذي وجد
فيه القتل فان مملو كاتجب القسامة على الملاك والدية على عواقلهم وباته لا عبرة
بالقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا مملوك لا حذفيه ولا بد والافلا على ذي الملاك والديوان
الدعوى على: عرض اهل الله لا تسقط القسامة عن بائيم فاذا كان المكان الذي وجد
به القتل المذكر مملو كات كانت القسامة على الملاك اذا ادعى الولي عليهم القتل فان
ادعى القتل على غيرهم سقطت القسامة عن الملاك وحديث فان اثبت دعواه القتل
على المدعي عليه قضى له بموجبه والافلا وان كان المكان الذي وجد به القتل ليس
مملوكا وجبت القسامة والدية على أقرب القرى قل في التنوير وشرحه مملو كاتجيب بالسط أو
بالجزيرة أو موطأ أو ملقى على السط فعلى أقرب المواضع اليه من القرى والامصار
والاراضي اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والافلا من المعلوم ان القول
للمسك بعينه حيث لا بينة للمدعي على مدعاه وانه تعالى اعلم (سئل) في رجل قتل
في دلوه جماعة لصوم ليلا وضربوه بالبلود فاصيب برصامين ثم بعد ذلك تروى على
مشرين يوما ادعى المضر حبان فلانا المفلان في هو الذي نزل على مع جماعة مضر في ليلة
ثم بعد اشد هجمات الرجل المضر وبعن وارث فادعى الوارث على الرجل الذي ادعى عليه
مورثه قبل موته انه هو والذي ضرب به ورثته بالبلود ومع جماعة وكل ذلك بدون ثبوت
بينتهم عية فهل اذالم يثبت على المدعي عليه ذلك البينة الشرعية لا غير مدعى كل
من الوارث والمورث بدون وجه شرعي (اجاب) لا يقضي على المدعي عليه المذكر
بغير دعوى الولي عليه بدون اثبات شرعي وانه تعالى اعلم (سئل) في رجل من اهالي
مستول مر ليلاجوا اليها مع ثلاثة رجال منها احدى من مشايخه اخين فمهم من محلتهم
اصاب الرجل المقتول رصاصة فوقع ميتا وخرج على الباقي منهم جماعة بالناس

واهل بيته شيخ البلد بنيت فدايسه فاستغاثوا باهل الهلة والجهة القرية منهم فاقا توهم
 في كل من القاتل والضارب هلا ولم يعلم القاتل وسئل ولى المقتول عن القاتل فذكر انه
 لا يعرفه ولا يعلمه ولم يدع احدا من الورثة بالقتل على معين من اهل البلدة ولا على جميعهم
 فبذا يكون الحكم هل يقضى بالقسامة والدية على اهل الهلة التى وجد القاتل بالقرب
 منها وان لم تدع الورثة على معين ولا على كل اهل الهلة اولا يقضى بذلك الا ان يدعى
 القاتل بالقتل على معين او على الكل (اجاب) اذا وجد ميت به جرح او اثر ضرب او
 خنق او خروج دم من اذنه او عينه في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على اهله او
 ادعى على بعضهم حلف بخسوسون رجال منهم يختارهم الى اهل الهلة ما يقتلناه ولا جملناه قاتلا
 بان يحلف كل منهم بالله ما قتله ولا علمت له قاتلا ثم قضى على اهله بالدية ان وقعت
 الدية بقتل جرحه وان وقعت الدعوى بخطا فعلى عواقلهم كما في الدر المختار فقد افاد
 لنا الحكم بالقسامة والدية بهد الدعوى من الولي وقدره حوا ايضا بان شهر طهامة دم
 الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا فبلغ الحاكم ان قاتله فلان فاحضره
 فعرف عن رجل انه قتله فاحضر الرجل المذکور وساله الحاكم فاعترف بانه هو وفلان
 المذکور ضرب باهل البنوت مات وانكر فلان المذکور ضرب به للرجل المذکور فهل يهدد
 اعتراف الرجل المذکور بذلك ودعوى الولي عليه القتل بواخيه وجب وهو الدية اذا
 كان بلا عصى في اقراره ولا يلتفت الى قوله ان فلانا ضرب به ام يطلب منه بينة على
 وقيل له المذکور (اجاب) الاقرار من طوع حجة ظاهرة على المقر فيعامل بوجهه فقط ولا
 يجرى على غيره وليس المقر خصما عن الميت فلا يطلب منه بينة على مشاركة الاجنبى
 له في القتل وفي الاقربوية من الجنائيات ولو قال ضربت فلانا بالسيف متعمدا ثم قال
 لا ادري مات منه ام لا ولكنه مات وقال الولي مات منه لم يقتل ولو قال مات منه ومن حية
 نكحته ومن هقرب وقال الولي مات من ضربت فالتقول قول القاتل وعليه نصف الدية
 في الفصل الثاني من جنائيات المحيط البرهان انتهى وفي الخاتمة من فصل فيمن يقتل
 قصاصا فيمن لا يقتل رجل قال ضربت فلانا بالسيف هدا ولا ادرى انه مات منها او لم يكن
 مات فقال الولي القاتل بل مات بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن
 حية نكحته او ضرب رجل آخر ضرب به باعصا فقال الولي بل مات بضربك كان القول
 قول الضارب وعليه نصف الدية انتهى والله اعلم (سئل) من طرف قاضى قليبوب
 عن حادثة مضمونها ادعى شخص بطريق ولاية عن ورثة مقتولة على شخص آخر بان
 المدعى عليه قتل المدعى على مورثهم واخذها من منزلها على ان تحضر له وله هاجمة النظام
 فضر بها على راسها واسلحة ظهرها حتى ماتت بذلك وسال منها الدم من فمها وانفها
 وصلى المدعى عليه على انما قتلت في بيته غير انه لم يقتلها هو ولم يمد عليها يضرب وكان
 وقت ذلك غائبا بناحية شبرى خلفون بولاية المنوفية ولم يثبت قتله اياها بيينة هذا
 مضمون السؤال (اجاب) اذا وجدت المرأة في دار المدعى عليه وبها جرح او اثر ضرب

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣

مطلب ادعى الولي القتل
هدأ فشهدوا بالقتل المطلق
يقبل ونجيب الدية

١٢٦٧

٣

ما ذواته بالخصومة والا فلا بل على ابيه ولا يمين عليه قبل البلوغ ولا قسامة حيث ادهى
ولي القتل على معين ليس من اهل المكان الذي وجد به القتل واقعة تعالى أم (سئل)
في رجل وجد قتيلا على شاطئ البحر الا عظم فادعى ورثته على رجل معين انه هو القاتل
او رثتهم عدا برصاصة واحدة شهده الورثة برجلين كانا مع الميت وقت قتله مع ان الرجلين
المذكورين غير عدلين لا يعرفان دينهما ولا ما يجب عليهما ولا يعرفان فروض الوضوء
ولا الصلوات فردت شهادتهما لعدم عدائتهما واذا كان الشاهد لا يبين فكون القتل
هدأ أو خطا كدعوى المدعى هل تقبل شهادته أم لا واذا لم يكن للورثة بينة فخير ولا
وكان بالقرب لهل القتل ثلاثة احوال احدها جملته اقرب اب في أرض غير مملوكة وسكنوا بها
وفيها مسكن المدعى عليه ولم يكن يسمع منها الصوت لهل القتل واختلاف المدعى والمدعى
عليه في القرب وسماع الصوت فالقول بان (اجاب) اذا لم يكن الشاهد عدلا لا تقبل
شهادته ولا بد من مطابقة الشهادة للدعوى الا انهم قالوا اذا ادعى الولي القتل هدأ
نفسه العدول بالقتل المطلق قبل ويقضي بالدية أي بطلب الولي ويحمل على قصد
الدم المندوب اليه لا على القسمة وقد صرح علماءنا بأنه يراعى حال المكان الذي وجد
فيه القتل فان مملو كان نجب القسامة على الملاك والدية على عواقلهم وبأنه لا عبرة
بالقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملائحة فيه ولا بد ولا على ذي الملاك واليدويان
الدعوى على بعض اهل الملة لا تسقط القسامة عن باقهم فاذا كان المكان الذي وجد
به القتل المذكور مملو كانت القسامة على الملاك اذا ادعى الولي عليهم القتل فان
ادعى القتل على غيرهم سقطت القسامة عن الملاك وحيث كان ثابت دعواه القتل
على المدعى عليه قضى له بدمه والا فلا وان كان المكان الذي وجد به القتل ليس
مملو كانت القسامة والدية على اقرب القرى قال في التنوير وشرحه ولو جنتها بالخطأ أو
بالجزيرة أو موطأ أو ملق على المسطح على اقرب المواضع اليه من القرى والامصار
والاراضي اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والا لا ومن المعلوم ان القول
للسكر يمينه حيث لا ينفق المدعى على مدعاه واقعة تعالى اعلم (سئل) في رجل قتل
في دله جماعة لصوم ليلا وضر به بالبلود فاصيب برصا حيتين ثم بعد ذلك تروى على
عشرين يوما ادعى المضر حيان فلانا المقتل في هو الذي نزل على مع جماعة مضر وفي ليلة
ثم بعد اشهر مات الرجل المضر وب عن وارث فادعى الوارث على الرجل الذي ادعى عليه
مؤثره قبل موته انه والذى ضر به ورثه بالبلود مع جماعة مضر وكل ذلك بدون ثبوت
بينية مربية فهل اذا لم يثبت على المدعى عليه ذلك البينة الشرعية لا يرد دعوى كل
من الوارث والمورث بدون وجه شرعي (اجاب) لا يقضي على المدعى عليه المذكور
بغير دعوى الولي عليه بدون اثبات شرعي واقعة تعالى اعلم (سئل) في رجل من اهالي
مستول ليلاجوا اليها مع ثلاثة رجال منها احد هم من مشايخه الخفيف فربهم من محنتهم
اصاب الرجل المقتول رصاصة فوقع ميتا وخرج على الباقي منهم جماعة بالنيابة

والصبي شيخ البلد بنيت فدراسه فاستعاثوا به اهل الهلة والجمعة القرية منهم فاعانوه
 وفركل من القاتل والضارب على ايدى اهل القاتل وسئل ولى المقتول عن القاتل فذكر انه
 لا يعرفه ولا يعلمه ولم يدع احدهم من الورثة بالقتل على معين من اهل البلدة لاعلى جميعهم
 فلهذا يكون الحكم هل يقضى بالتساوية والدية على اهل الهلة التى وجد القاتل بالقرب
 من اهل القرية لم تدع الورثة على معين ولا على اهل الهلة اولا يقضى بذلك الا ان يدعى
 القاتل بالقتل على معين او على الكل (اجاب) اذا وجد ميت به جرح او اثر ضرب او
 خنق او خروج دم من اذنه او من فيه في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على اهلها او
 ادعى على بعضهم جرحا من جنس رجل منهم يختارهم الى اهل الله ما قبلناه ولا علمنا له قاتلا
 بان يحلف كل منهم بالله ما قتلته ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية ان وقعت
 الدعوى بمقتل واحد وان وقعت الدعوى بخطافه على هو اقلهم كافي الدر المختار فتد افا
 لى الحكم بالتسوية والدية به الداعوى من الولى وقد مر حوالا ايضا بان شرط طاعة دم
 الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا فبلغ الحياكم ان قاتله فلان فاحضره
 فعرف عن رجل انه قتله فاحضر الرجل المذكور وساله الحياكم فاعترف بانه هو ووفلان
 المذكور ضرب باهل النجوت فانت وانكر فلان المذكور ضربه للرجل المذكور فهل يعد
 اعتراف الرجل المذكور بذلك ودعوى الولى عليه القتل نواخذة وجبته وهو الدية اذا
 كان طائعا في اقراره ولا يلتفت الى قوله ان فلانا ضرب بهي ام يطلب منه بينة على
 قاتله المذكور (اجاب) الاقرار عن طوع حجة قاهرة على المقر فيعامل بموجبه فقط ولا
 يبرى على غيره وليس المقر خصما عن الميت فلا يطلب منه بينة على مشاركة الاجنبى
 له في القتل وفي الاقرار به من الجنائيات ولو قال ضربت فلانا بالسيف متعمدا ثم قال
 لا ادري مات منه ام لا ولكنه مات وقال الولى مات منه لم يقتل ولو قال مات منه ومن حبة
 نبيته ومن عقر بوقال الولى مات من ضربك فالقول قول القاتل وعليه نصف الدية
 في الفصل الثاني من جنائيات المحيط البرهانى انتهى وفي الخاتمة من فصل فيمن يقتل
 قصاصا ومن لا يقتل رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا ادري انه مات منها ولكنه
 مات فقال الولى القتل بل مات بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن
 حبة نبيته او ضرب رجل آخر ضربه باعضا فقال الولى بل مات بضربك كان القول
 قول الضارب وعليه نصف الدية انتهى والله اعلم (سئل) من طرف قاضى فليوب
 عن حادثة مضمون الدعى شخص بطريق ولاية من ورثة مقتولة على شخص آخر بان
 المدعى عليه تعدي على مورثهم واخذها من منزلها على ان تمضيه له وله الجملة النظام
 فضر بها على رأسها وسلسلة ظهرها حتى ماتت بذلك فسأل منها الدم من فها وانفها
 وصلى المدعى عليه على انها قتلت في بيته غير انه لم يقتلها ولم يتعد طمعا بضربها وكان
 وقت ذلك فانيا بناحية شبرى خلفون بولاية المتوفية ولم يدب قتلها اماها بيته هذا
 مضمون السؤال (اجاب) اذا وجدت المرأة في دار المدعى عليه وبها جرح او اثر ضرب

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٣٠

مهرم سنة

مطلب لا تعقل عاقلة
حتى يشهد الشهود ان
الدار التي وجد فيها القاتل
لذي اليد

١٩ ١٢٦٨

أو خنق أو خروج دم من اذن أو عين ولم يعلم قاتلها وادعى الولي القتل على حال الدار كان
عليه القسامة والدية على عاقلة ان ثبت ان الدار له بالجهة وكان له عاقلة والافعليه كما
في الدر وفيه بعد ذلك ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود انها اي الدار الذي فيها قاتل
لذي اليد والله تعالى اعلم (سئل) في قتيل وجد في محلة لا يعلم قاتله وادعى وليه على معين
منها فهل يطلب الدية من اهل المحلة الموجودين فيها حال القتل بعد قسامته هو وتم
عصبة المدعى عليه ولو امر الحماكم بنفيه الى الاومان (اجاب) اذ لو جدميت به اثبت
بحر أو أثر ضرب أو خنق في محلة وادعى وليه القتل على اهلها أو على بعضهم حلف
نفسه أو رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتله ثم قضى بالدية على
عاقلة وهم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وجدت مقتولة في اصباح بمنزلة لم يدبر من
فعل بها ذلك ولم يكن في بيتها احد معها وانما كان يدخل عليها او يتردد لقضاء حاجتها
وخدمتها فنهان زعماءها ما ولد ابنت اخيها ادعى شخص آخر زعماءه ان ابن بنت خالها
ان القاتل بها هذان الشخصان وانهما القاتلان لمافهل تصح دعوى ابن بنت الخال
المذكور اذا صححت تلك النسبة وهل اذا لم تصح هذه النسبة تصح الدعوى من بيت
المال بالقتل على الشخصين ودل عليه ليست من قبيل اللوث لكونها وجدت في
بيتها وان كان ظاهرها اثر القاتل من الخنق وهل اذا ثبت القتل على المدعى
عليه ما تجب الدية لكون القاتل لغير بعد دلهي حينئذ عليه ما اوعى العاقلة
وهل اذا صح نسب ابن بنت الخال وصح نسب الشخصين أنهم ما ولد ابنت الاخ ولم يثبت
عليه ما شئ مما يدعيه فمن يكون الوارث (اجاب) في التنوير وشرحه وان وجد قتيل في
دار نفسه فالدية على عاقلة ورثته عند ابي حنيفة وعندهما وزفر لا شئ فيه اي في القاتل
المذكور وبه يقتضى اه وولد ابنت الاخ مقبدمان في الميراث على ابن بنت الخال وقد
صرحوا بان القصاص يستحقه من يستحق الميراث على فرائض الله تعالى يدخل فيه
الزوج والزوجة وكذلك الدية كفي حواشي لدرع الحائية وفيها من حاشية الشلبي ان
من قتل مسلما لا ولي له او حريه اجابا بامان فاسلم فان كان خطا قديته على عاقلة وان
كان عدا يجب عليه القصاص او الدية ينظر فيهما الامام فليهما ما رأى اصح فعل ولا
يجوز العفو ومجانااه وقد صرحوا بان موجب القتل بغير السلاح والهدم من خشب
وتحore الدية على العاقلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي فادعت ورثته على
رجل حاكم بالجهة التي منها بلد المتوفى المذكور ان الحماكم المذكور اضر مورثهم
بطرفه لاجل مصلحة تتعلق بمصالح الميرى وامراتبائه بضربه فضر به بالة يقال لما تيلة
هذه وعة من جبل السكتان ومن بعد الضرب صار ذا فراش حتى مات وان موته بسبب
الضرب المذكور وروا المدعى عليه معترف بالضرب غير انه يقول انه لم يكن مات بسبب
الضرب وانه يرى منه وتعرض بعد ذلك ومات بسبب آخر فهل اذا اقام او ايا المتوفى

مهرم

١٩ ١٢٦٧

مطلب وجد قتيل في
دار نفسه فالدية على عاقلة
ورثته عند الامام وعندهما
وزفر لا شئ فيه وبه يقتضى

سنة

صفر

١٢٦٨

٢٨

ربيع الاول

١٢٦٨

١٥

بينه على أن موردهم صار ذاقراش حتى مات بالسبب المذكور وأقام المدعى عليه
بينه على أن موردهم يرى من الضرب بولم يكن مات بسببه من المقتضى بها بينة العدة
بينه الموت وإذا طعن المدعى عليه في الشهود بانهم تحت حكمه والعداوة الدنيوية
ظاهرة بينه وبينهم كما هو المشاهد في ما بين الحكماء والفلاحين الذين تحت أحكامهم في
هذا الزمان يجب لذلك وهل يقول أهل الخبرة يعني الحكماء الذين عاينوا المضروب في
مرضه الذي مات فيه أن مرضه وموته بسبب الضرب تكون شهادة منهم ويقضى بهام
لا عبرة بقولهم ولا بد من بينة أخرى وأذا ثبت الدية التامة في ذلك تكون على الأمر
بالضرب أو المأمورين وإذا قلتم انهاء على الأمر هل تكون في ماله لا - ترافه بالضرب
موجلة في ثلاث سنين كما هي على العاقلة (اجاب) قال في التنوير وشرحه جرح
انسانا ومات الجرح فأقام اولياءه المقتول بينة انه مات بسبب الجرح وأقام الضارب
بينه انه يرى من الجرح اربعة ومات بعد مدة في بينة أولى المقتول أولى كذا في معين
الحكماء معز بالعداوى اه وصرحوا بعد دم قبول شهادة العدو على عدوه اذا كانت
العداوة دنيوية ولا بد من معارضة الفاعل المشهود به ولا تعقل العاقلة ما لم يصلح أو
اعتراف المجاني وبان الاعتراف بالضرب لا يكون اعترافا بالموت منه وإذا تحقق كون
المأمور بالضرب مكرها عليه اكرهاه معتبرا ينسب الفعل للأمر والانسب للباشعروا اذا
وجبت الدية تؤخذ في ثلاث سنين سواء كانت على العاقلة أو على المجاني والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة ترب عليهم - مخرج اطميان أميرية فظهر بها جهة أخرى في - برالحا كم
رجلا على دفع ما عليهم - من المخرج بعد أن دفع ما عليه من المخرج فتوجه ابن الرجل
المذكور لاجل التجارة ومحبته بضاعة لتلك الجهة فوجد الجماعة فرفع أمرهم لها كم
تلك الجهة فأمرهم برجوعهم لبلدهم - مفرجوا فهل اذا مات واحد منهم في انشاء
الطريق قبل وصولهم لبلدهم وأردورته الزام الرجل أو ابنه بدية معلن بان ابنه
لما دفع الأمر كما كم الجهة التي كانوا فيها وأمرهم بالرجوع تسبب بذلك في موته في
الطريق ولولاه لما أمرهم المحاكم ولم يبق الميت حيا لا يصابون لذلك ولا يلزم الرجل
المذكور أو ابنه بشئ من دية ولا يعتبر عليهم المذكور شرعا (اجاب) نعم لا تجاب ورثة
الميت المذكور لاخذ الدية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على
شخصين أن فلانا منهم ما ضرب ولده يسكن في جنبه والثاني ضربه بنبوت لا يدري ان كان
قبل ضرب فلان المذكور أم بعد فمات لوقته بسبب ذلك وأمر المدعي عليه ما
ذلك فعرف المدعي أن فلانا المذكور أقر بدنيوان المديرية انه ضرب ولده المدعي
المذكور بالسكينة في جنبه فسئل فلان عن ذلك فأجاب بالانكار والضرب ولده المدعي
المذكور وعرف أن اقراره بدنيوان المديرية بان ابن شيخ البلد أمره ان يضرب ولده المدعي
فأضرب به بالسكنى التي كانت معي كان ذلك من شدة الضرب المحاصل لي بدنيوان
المديرية على الاقرار بذلك وأمر ابن شيخ البلد أمره بضرب ولده المذكور وعرف

أنه لم يكن حاضرا وقت ذلك وصعد المدعى والد المتوفى فهل يطلب من المقر بالضرب بالسكينة بينة بما ادعاه من الضرب على الأقرار المذكور ووافي بمحضها يكون على والد المتوفى حين ان فلانا المذكور اقر صاذا قوا ويكون المقر بطلان ما اخذ باقراره ويقتص منه ولو لم يقل ضرب بنه هدا (أجاب) اذا لم يثبت المقر دعواه الا كراه الشرعي على الأقرار عومل بموجب اقراره وان وجد من الولي تصديق على ان القتل كان من ضرب به المقر بالسكين والا فلا وموجب الأقرار المذكور الدية على المقر ما لم يصرح في اقراره بالحد على قول أبي يوسف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يسمى يوسف الطباخ لمدعى يدوي بان المديرية ان شيخا على ثلث بلادهم جمع تسعة أشخاص من حصته وخدمه وتوحيه منهم لاحد هما وشي الثاني بعد مدة فاقر منهم ثلاثة أشخاص بأنهم ضربوا الشخصين المذكورين بضرب معهم الشيخ المذكور وولده دفعة واحدة والشيخ اعترف له امر الثلاثة المذكورين بضرب الشخصين المذكورين فضر بهم والضرب المذكورين عند احالة هذه الدعوى الى الامر بعتاد مدعى يوسف المذكور بو كاته عن همه والد المتوفى لن الثلاثة المذكورين والشيخ وولديه ضربوا آباء وابنهم المذكور دفعة واحدة دون باقي التسعة المذكورين فاصابت المتوفى بلطة في احدى راسه ازالت الجلد وضربه بنوت في مقدم راسه وجبهته قطعت الجمدة فمات بسبب ذلك بعد يوم وليلتين وشي الثاني واجاب المدعى عليهم بالا نكار للضرب المذكور والشيخ بالا نكار للضرب والامر به وعرف الثلاثة أن اقرارهم بأنهم ضربوا الشخصين المذكورين هم والشيخ المذكور وولده معا بالنبايت من شدة الضرب الذي حصل لهم يدويان المدير يتوعرف الشيخ ان اقراره بامرهم بالضرب كان من شدة ضربه بالدويان المذكور ولم يصدقهم على ذلك المدعى فهل يطلب منهم بينة يدعواهم الا كراه واذا لم يقعوها تكون عليهم الدية ام لا ستكونهم اقروا بمجرد الضرب بالنبايت فقط وهل على فرض ان الشيخ اقروا طاعانه امرهم بالضرب المذكور ولا يلزمه شي بمجرد اقرارهم بالضرب بوهل اذا اتاكم المدعى بينة بان المتوفى زعم الفرائش حتى مات تقبل بينته (أجاب) يعامل المقر بموجب اقراره ما لم يثبت المقر ان اقراره كان بالا كراه الشرعي عليه وبمجرد الأقرار بالضرب بالنبايت او غيرها الا يكون اقراوا بالقتل فلا يرتب على المقرين ما يخصهم من الدية الا اذا وجد منهم الاقرار بالقتل مع الثلاثة المشار كين لهم على حسب اقرارهم المذكور بل عليهم التعزير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلدة ادعى على رجل آخر من تلك البلدة بأنه تعدى على ولده وهو بالغ وض الغلاقي بارض الناحية صبح اليوم الغلاقي وضربه بعصا شوم فاصابت مقدم راسه فبكسرت يافوخه فسقط الى الارض ومكت عليلا في الفرائش الى ظهر اليوم ومات بسبب ذلك فجهد المدعى عليه ذلك جهما كليتا فحضر المدعى المذكور ثلاثة اشخاص كل منهم عرف انه وجد ولدا للمدعى المذكور ملقى على

157A

29

154A

٢٩

جنبه بالمخوض المذكور وفي راسه بطخ فسأله عن ضربه فقال لا اعرف من ضربني وانما
عرفت رجلا آخر غير الذي ضربني وهو غير المدعى عليه وغير ذلك لا يعلم شيئا ولا في اي
يوم فطلب منه غيرهم فعرف انه لا بيعة معه وعجز عن اثبات دعواه فتوجه له اليمين على
المدعى عليه فغفا عن يمينه وابعاه من كل ما يدعي به براءة عامة فهل بذلك برئ المدعى
عليه من الدعوى والقاضى المحكم بيمينه البراءة المذكورة ولا تسمع دعوى الوارث
المذكور بعد ذلك ويحكم بيمينه العفو عن اليمين والبراءة ولو لم يجرنا حيث صاحب العفو
هو المستحق للدعوى وهو بالغ رشيد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بفتح
حادث فلا تسمع دعوى الوارث المذكور بعد تحقق الابراء العام منه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات فادعت ورثته على آخر انه ضربه باآلة غير محددة وانه صادقا
فراش حتى مات والمسدعى عليه معه طرف بالضرب غير انه ادعى بانه لم تعرض من ذلك
الضرب بل تعرض ومات بسبب آخر بعد مدة تزيد على عشرين يوما ولم يبرهن كل منهما
على دعواه فهل يصدق المدعى عليه بيمينه ام لا بد من اثبات ذلك منه باليمين وان
عجز عنها تترتب عليه الدية في ماله لا اعترافه باصل الضرب (اجاب) لا يلزم من الضرب
القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزمه الدية حتى تقوم عليه بينة بانه لزم
الفراس حتى مات فتلزم الدية العاقلة وهو كاحدهم او يقر بانه ضربه ومات من ضربه
فتلزمه الدية ولا تثنى على العاقلة لانها لا تعقل ماوجب باقرار القاتل كذا في الخيرية
والقول للمدعى عليه المذكور يمينه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيرة عن
حادثة مضمون المدعى رجل بطريق نيابته الشرعية عن ورثة ميت على رجلين بانهما
تعديا على المورث المذکور ودورض به كل منهما ما باآلة خرجت منها رصاصة فاصابته
احدهما في صدره خرجت من خلفه والاخرى في ركبته اليمنى في المفصل خرجت من
سمائة رجله وتوفي بسبب ذلك فسئل من المدعى عليهما عن ذلك فانكر اذ ذلك
كلما قعارضهما المدعى بان احدهما الملعين اقر بضرب المتوفى المذكور حال حياته
بالرصاصة المذكورة في صدره خرجت من خلفه فذكر المدعى عليه المذكور ان اقراره
بذلك حصر من شدة حرارة الضرب الواقع عليه بالمدعية وانه لم يحصل منه ذلك
(اجاب) يعامل المقر بموجب اقراره حيث لا مانع مما لم يثبت انه اقر مكرها ولا يلزم من
الاقرار بالضرب الاقرار بالقتل والدعوى على الوجه المذكور غير كافية لعدم استيفاء
شرائط القصة اذ لم يبين فيما انهما مضرباهما وعلى التعاقب والمنع من الضربين من
غيره والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى قايوم عن حادثة مضمونها ادعى رجل
بطريق اصالته ونيابته الشرعية عن ورثة مئة ول على شخص يدعى محمد صقر بن يوسف
بانه تعدى على مورثهم بداخل طاحون ملا كما وضربه بسكين في بزه اليسار وانزلها
بعدها في قلبه حتى وصالت الى سلسلة ظهره ومات لوقته بسبب ذلك وطلب المدعى
ما يقضيه المحكم الشرعى له ولا ورثة فسئل من المدعى عليه فانكر فطلبت البينة من

١٢٦٨

٢٩

ربيع الثاني

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

المدعى على دمه واه فبجز من اقامتها خلف المدعى عليه العيين الشرعية ثم صعد امر بسماع
الدعوى ثانيا فادعى شخص بالوكالة عن المدعى اولا على المدعى عليه بالدعوى
المذكورة وانه هو القاتل له دون ملاك الطاحونة واهل المحارة وانه اقرب قتله بالمديرة
فستل عن ذلك فانكر القتل والاقرار وانه ضارب بالمديرة وحصل له ذهول من
الضرب ولم يعلم ذلك فطلبت بينة من المدعى فمرف ان اقراره كان بحضور تشيخي بلط
فاندناه ان مشايخ البلدان والقرى لا تقبل شهادتهم - ثم كما فاد ذلك الخبير الرملى فرفع
المدعى دعواه ثم حوت ثانيا من مجلس الاحكام على الشر بعة فادعى عليه بالدعوى
المذكورة ثالثا فانكر خصمه فاحضر المدعى امرأتين فشهدتا بانهم لم يعانيا قتل المدعى
عليه ولم يقر لهما بذلك وشهد رجل طبق شهادتهما وقررت المرأتان انهما رأتا كينة
بالمحارة يوم القتل وقررا لرجل بان المدير سال المدعى عليه عن سكينه كانت بيد المدير
هل هي سكينته فقرر انها سكينته ولم يزد على ذلك وبجز عن الايمان بينة اخرى وادعى
تخليقه (اجاب) على مقتضى ما سطر به هذا الرقيم لا قصاص ولا دية على محمد صقر
المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في قبيل ادعى عليه على رجلين انهما قتلاه
فاحضرهما مدير الولاية فاقرا بين يديه طائعين مختارين انهما قتلاه واشهد المدير
عليهما بينة بذلك واحال الامر في ذلك الى القاضي فاقرا ثانيا بين يديه بحضور جمع من
المسلمين انهما قاتلاه واقربا بذلك ايضا بين يدي المفتش وفي كل مرة يقتسمون هم
والخاضعون على الجرنال ولم يجهل للرجلين المذكورين من المدير والمفتش اكرام
بوجه من الوجوه ثم لما احيل الامر ثانيا الى القاضي ادعى الرجلان المذكوران انهما
اكرهما على اقرارهما المذكور فلم يجزاعا اثباته انكرهما افرادهما المحاصل منهما
بين يدي المدير والمفتش والقاضي فاحضرولى القليل بينة شهدت على افرادهما بالقتل
وذكر افي شهادتهما ان فلانا وفلاناهذين اقربا بنهما - ما قتلا فلان بن فلان بن فلان
فسالهما القاضي عن آلة القتل وعن وقت الاقرار فهل لا تسكاف البينة المذكورة
ببيان آلة القتل حيث كانت شهادتهما على الاقرار بالقتل ولا ببيان تاريخ الاقرار
والحال هذه خصم وصاود دعوى الولي خالية عن ذكر تاريخ الاقرار (اجاب) صرح في الدعة
البينة بان الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اه وحيث
صح الاقرار بالقتل المطلق من بيان الآلة وكونه عمدا أو خطأ تصح الشهادة على
الاقرار به مطلقا فان الثابت بالبينة كالثابت بمعينة وصرح علما وانا بان الشاهد
لا يكلف بيان التاريخ فاذا شهدت البينة على افراد القاتلين المذكورين طوطا بالقتل
وجبت الدية عليهما في ما لم يصرح به على انه لا حاجة هنا الى اقامة البينة على الاقرار بعبد
اقرارهما به لدى القاضي المترافع لديه ثانيا ودعواهما الا كراه عليه وبجزهما عن
اثبات الاكرام بدون ما يقتضى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وجدت مقتولة

١٢٦٨

١٩

جادی الاولی

١٢٦٨

١٨

مطلب الاقرار بالقتل

المطلق بوجوب الدية

كالشهادة به

في ارض منسوبة لبلد ولسكنها اقر ب مسافة الى بلدة اخرى واتلث المرأة المقتولة أم
وزوج وثلاثة اخوة لاب اقدم غائب واخ لام فاما الام فانها عينت شخصاً بأنه القاتل
وهو اجنبي من هاتين البلدين الا انها لم تبين ما قتل به من محمد داود مثقل وكذلك لم
تعين وصف القتل من عدا رغبة وانما استندت في دعواها على ذلك الشخص الى مجرد
سعره معناه وهل والحال هذه لا تسمع الدعوى لعدم بعض شروطها وأما بقية الورثة
الحاضرين فلم يعينوا قاتلاً أصلاً ولا غيره وقالوا لانهم القاتل فهل في هذه الحالة ثلث
بالنسبة لؤلؤه على أهل البلد الاقر بمن ثلث الارض وان لم تكن مفسوبة لبلد أو على
أهل البلد المنسوبة اليها ثلث الارض وان بعدت عنها وهل اذا قل لؤلؤه لانهم احداً
من هاتين البلدين يكون ذلك كالحقهم ومالك في الغائب هل يكون حقه في
الدعوى باقياً الى قدومه أو ينصب القاضى عنه وصي يدين عنه ويرتب على دعواه
حكمه وهل اذا لم تسمع الدعوى لعدم استيفاء شروطها كإقامة عدم ولم يتحقق اللوث
تكون المقتولة حينئذ هدراً (اجاب) اذا ادعى الولي القتل على شخص ليس من أهل
المسكن الذي وجد به القتل كان ذلك ابراً منه لاهله فان أثبت الولي دعواه على ذلك
الشخص بعد تعينه بالطريق الشرعي قضى له بموجب دعواه والاحلف المدعى عليه
بيمين واحدة بطلب المدعى فلا شيء على أهل المكان الذي وجد به القتل المذكور
والحال هذه والقسامة لا تجب بدون ثمة عدم دعوى صحيحة قوض حوا بان أحد الورثة
السكبار ينتصب خصماً من البقية في دعوى القتل الموجب للمال خطأ كان أو شبهه
وان اقدم لا ينتصب خصماً منهم في دعوى القصاص فندأى حنية وموجب مطلق
القتل من جهة الاقرار به أو الشهادة بلا يمين انه عداو خطا الدية على ما في الدرة
البيضاء والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الشريعة بما صورته في جماعة في بلدة
ساكنين في جهتين فقام أهل جهة على أهل الجهة الثانية فوقعوا في بعض المنايايت
فخرج منهم جماعة من الجهتين فمات منهم رجل فقبل موته اخبر بان الضارب لفلان
وفلان فخرج جماعة من الذين كانوا في القتال فاخذهم كماكم الناحية فبسههم وسلمهم
عن ضربهم الرجل النكى مات فانكر وفامر بضرهم ثم بضرهم بضمير ما بضر باليقروا
بضرهم له وموته بسببه فاقروا بضر بذلك الرجل الذي مات وموته بسبب بضرهم
فادخلهم الحبس وفي اليوم الثاني اخرجهم من الحبس وسلمهم عن ضربهم الرجل
المتوفى فقاموا منه كبرين ثم قال احدهم نحن لئذا اقرنا بضر بالمتوفى فتوجه الى
القومين واما اذا قلنا ماض بنا يصير لنا الضرب بالسكر باح قنوجهننا الى اللوامان
اهون من الضرب بالسكر باج فاقنوجهننا الى الاقرار بضر بالمتوفى وموته بسببه واقروا به
مكرهين ثم ارسلمهم كماكم الناحية الى كماكم الولاية فلما صاروا عنده سلمهم عن ضرب
النكى مات فانكره وقالوا اننا اقرنا عندنا كماكم الناحية من خوفنا من الضرب واما

المدعى على دمه واه فجز من اقامتها خلف المدعى عليه المين الشرعية ثم صفوا امر بجماع
الدعوى ثانيا فادعى شخص بالوكالة عن المدعى اولا على المدعى عليه بالدعوى
الذكورة وانه هو القاتل له دون ملاك الطاحونة واهل الحارة وانه اقرب قتله بالمديرية
فستل عن ذلك فانكر القتل والاقرار وذكرا انه ضرب بالمديرية وحصل له ذهول من
الضرب ولم يعلم ذلك فطلبت بيعة من المدعى فمرف ان اقراره كان بحضور تشيخي بلد
فانفذه ان مشايخ البلدان والقرى لا تقبل شهادتهم كما فاد ذلك الخبير الرمي فرفع
المدعى دعواه ثم حوت ثانيا من مجلس الاحكام على الشر بيعة فادعى عليه بالمدعى
الذكورة ثالثا فانكر خصمه فاحضر المدعى امرأتين وشهدتا بانهما لم يعاينا قتل المدعى
عليه ولم يقر لهما بذلك وشهد رجل طبق شهادتهما وقررت المرأة ان انهما راا كينة
بالحارة يوم القتل وقررا لجل بان المدير سال المدعى عليه عن سكنة كانت بيد المدير
هل هي سكنة فقرا انها سكنة ولم يزد على ذلك وعجز عن الاتيان بمينة اخرى وادعى
تخليقه (اجاب) على مقتضى ما سطر به هذا الرقيم لا قصاص ولا دية على محمد صقر
الذكور والله تعالى اعلم (سئل) في قبيل ادعى وليه على رجلين انهما قتلاه
فاحضرهما مدير الولاية فاقرا بين يديه طائعين مختارين انهما قتلاه واشهد المدير
عليهما بيعة بذلك واحال الامر في ذلك الى القاضي فاقرا ثانيا بين يديه بحضور جمع من
المسلمين انهما قتلاه واقربا بذلك ايضا بين يدي المفتش وفي كل مرة يقتضون هم
والخاضعون صلي البحر نال ولم يحصل للرجلين الذكور من المدير والمفتش اكرام
بوجه من الوجوه ثم لما احيل الامر ثانيا الى القاضي ادعى الرجلان الذكور انهما
اكراما على اقرارهما الذكور فلم اعجزا عن اثباته انذرا اقرارهما المحاصل منهما
بين يدي المدير والمفتش والقاضي فاحضرولى القتل بيعة شهدت على اقرارهما بالقتل
وذكرا في شهادتهما ان فلانا وفلاناهذين اقربا بنهما اقتل فلان بن فلان
فسالهما القاضي عن آلة القتل وعن وقت الاقرار فهل لا تكاف البيعة الذكور
ببيان آلة القتل حيث كانت شهادتهما على الاقرار بالقتل ولا بيان تاريخ الاقرار
والحال هذه وصاود دعوى الولي خالية عن ذكر تاريخ الاقرار (اجاب) صرح في الدرة
البيضاء بان الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اه وحيث
صح الاقرار بالقتل المطلق عن بيان الآلة وكونه عمدا أو خطأ صح الشهادة صلي
الاقرار به مطلقا فان الثابت بالبيعة كالثابت معاينة وصرح علما وبان الشاهد
لا يكلف بيان التاريخ فاذا شهدت البيعة على اقرار القاتلين الذكورين طوعا بالقتل
وجبت الدية عليهما في ما لمهما على انه لا حاجة هنا الى اقامة البيعة على الاقرار بعد
اقرارهما به لدى القاضي المترافع لديه ثانيا ودعواهما الاكرام عليه وعجزهما عن
اثبات الاكرام بدون ما يقتضى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وجدت مقتولة

١٢٦٨

١٩

جادی الاولی

١٢٦٨

١٨

مطلب الاقرار بالقتل

المطلق يوجب الدية

كالشهادة

في ارض منسوبة لبلد ولسكنها اقرب بمسافة الى بلدة اخرى واتلث المرأة المقتولة أم
وزوج وثلاثة اخوة لاب أحدهم غائب واخ لام فاما الام فانها عينت شخصاً بأنه القاتل
وهو اجنبي من هاتين البلدين الا انها لم تبين ما قتل به من محمد داوود مثقل وكذلك لم
تعين وصف القتل من عدا رغبه وانما استندت في دعواها على ذلك الشخص الى مجرد
سمعه معها فهل والحال هذه لا تسمع الدعوى لانه قد بعض شر وطها وأما بقية الورثة
الحاضرين فلم يعينوا قاتلاً أصلاً لا هذا ولا غيره وقالوا لانهم القاتل فهل في هذه الحالة ثلوث
بالنسبة لثلاثة على أهل البلد الاقرب من تلك الارض وان لم تكن مفسومة بها أو على
أهل البلد المنسوبة اليها تلك الارض وان بعدت عنها وهل اذا قل هؤلاء لانهم أحداً
من هاتين البلدين يكون ذلك كالحقهم ومالك في الغائب هل يكون حقه في
الدعوى باقياً الى قدومه أو ينصب القاضى عنه وصيا يدين عنه ويرتب على دعواه
حكمه ما وهل اذا تسمع الدعوى لعدم استيفاء شرطها كاتمة عدم ولم يتحقق اللوث
تكون المقتولة حينئذ هدراً (اجاب) اذا ادعى الولي القتل على شخص ليس من أهل
المسكن الذي وجد به القتل كان ذلك ابرامه لا له فان أثبت الولي دعواه على ذلك
الشخص بعد تهيئها بالطريق الشرعي قضى له بموجب دعواه والاحلف المدعى عليه
بمينا واحدة بطلب المدعى فلا شيء على أهل المكان الذي وجد به القتل المذكور
والحال هذه والقسامة لا تجب بدون تة عدم دعوى صحيحة فصرحوا بان أحد الورثة
الكبار ينتصب خصماً من البقية في دعوى القتل الموجب للال خطأ كان أو شبهه
والن أحدهم لا ينتصب خصماً عنهم في دعوى القصاص عند أبي حنيفة وموجب مطلق
القتل من جهة الاقرار به أو الشهادة بلا يسان انه عداو خطا الدية على ما في الدرر
البيضاء والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الشريعة بما صورته في جماعة في بلدة
ساكنين في جهتين فقام أهل جهة على أهل الجهة الثانية فوقعوا في بعض بالانبايت
فخرج منهم جماعة من الجهتين فمات منهم رجل فقبل موته اخبر بان الضارب لفلان
وفلان وف كرجاءة من الذين كانوا في القتال فاخذهم كما كمن الناحية فبهم وسلمهم
عن ضربهم الرجل الذي مات فأنكره فامر بضربهم فبهم بضربهم فبهم بضربهم فبهم بضربهم
فادخلهم الحبس وفي اليوم الثاني اخرجهم من الحبس وسلمهم عن ضربهم الرجل
المتوفى فقاموا منهم كمن ثم قال احدهم نحن لاذ اقربنا بضرب المتوفى فتوجه الى
القومين واما اذا قلنا ماض بنا يصير لنا الضرب بالسكر باح فتوجهنا الى القومين
أهون من الضرب بالسكر باح فاتفقوا على الاقرار بضرب المتوفى وموته بسببه واقربوا به
مكرهين ثم ارسلهم كما كمن الناحية الى كما الولاية فلما صاروا عنده سلمهم عن ضرب
الذي مات فأنكره وقالوا اننا قررنا عندنا كما لناحية من خوفنا من الضرب واما

١٢٦٨

ماض بنا ابد او صموا هـ الى ذلك فاذا يكون المحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لا يصح
على المدعي عليهم بوجوب القتل حيث كان الاقرار الصادر منهم بالا كراهة الشرعي عليه
وحيث ادعى الولي عليهم ولم يكونوا من اهل الهل الذي وجده القتل يكون ذلك ابراء
منه لاهل ذلك المكان فان برهن على دعواه قضى له والا كان له تحليف المدعي عليهم
اليمين الشرعية بخلاف ما لو كان المدعي عليهم من اهل الجهة التي وقع فيها القتل والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد ميتا وبه آثار ضرب بقرب بلد فادعى قريبا له على شيخ
البلد بموت قريبه المذ كوروا الحال ان للوفورة اقرب من المدعي وضرب المحاكم
لذلك وجلين من بلد آخر فاقرا احدهما انه ضربه بالنبوت ومات بسبب ضربه هو
والثاني وانكر ذلك الثاني والا ن حضر المدعي لدى قاض وادعى انه وكيل عن ورة
المتوفى وصدقه على ذلك كل من الرجلين المذ كورين فسدل منه من تدعى عليه
من الرجلين المذ كورين فاجاب بان لا دعوى له ولا تهمة عليهم ما وان دعواه و تهمة على
شيخ البلد المذ كور فهدل اذا قلتم ان هذا من بان الابرأ لشخصين المذ كورين ورجع
الوكيل وادعى على احد الرجلين المذ كورين بالاقرار الذي صدر منه لدى المحاكم
لا يقبل منه ذلك للتناقض (اجاب) نعم لا نسمع دعواه على احد الرجلين المذ كورين ان
كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه تعدى
على رقيقه وهو سارج يبهاته في غيبته وضربه ببوت على رأسه ثم ذبحه بالسكين من امامه
وتركه ثم رجع اليه فوجده واقفا ذبحه بالسكين المذ كورة من خلفه واخذ بيده
وفرهار باو يطالبه بما يترتب عليه شر عافسـ مثل من المدعي عليه فاجاب بالاعتراف
بانه ضرب رقيقه المذ كور بالنبوت على رأسه فسقط على الارض ثم ذبحه بسكين من مقدم
رقبته ثم ذبحه بالسكين المذ كورة من خلفه فاستفسر منه هل الذبح المذ كور بعد الموت
بالضربة الاولى اولا فقال لا تعلم فهل اذا ثبت انه ذبحه وهو فيه الروح يلزمه القصاص
واذا ثبت انه ذبحه بعد الموت فلا يلزم (اجاب) اذا ثبت اقرار المدعي عليه طائعا بانه
ذبح عبد المدعي بالسكين هذه افسات بعد ضربه بالنبوت وكانت حياته مستقرة يعامل
بوجوب اقراره بذلك وهو القصاص وهذا على قول الامام بتخصيص القصاص بالحدد
دون المقتل وهو الصحيح اما على قوله ما فلا فرق بينهما و يقتل الحر بالحد عندنا والله
تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من قبل قاضي الجيزة مضمونها ان امرأة ادعت عن
نفسها وبوصايتها على ولديها القاصرين على جماعة بان زوجها كان معهم بجهة كذا
قريسة من البحر فوقع بينهم ضرب واشتد عليهم الضرب حتى القوا انفسهم في البحر
وطاع كل منهم ما عدا زوج المدعية المذ كورة فانه هرق ومات بسبب اشتداد الضرب
عليه من المدعي عليهم فاذا يكون المحكم في ذلك (اجاب) اذا لم تثبت المدعية
المذ كورة موت زوجها بسبب ضرب المدعي عليهم له لا يجب عليهم قصاص ولا دية

شعبان

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

٢١

شوال

١٢٦٨

٨

سنة

شوال

١٢٦٨

٨

والقاضي ان يجرى عليهم التعزير الرادع لامثالهم فقد صرح في الدر المختار من
اواخر التعزير بمعزير الجعروغ - يره بان للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه أى
ماتهم به أما نفس التهمة أى كونه من أهلها فلا بد من ثبوتها كما علمت افاده في رد
المختار والله تعالى اعلم (سئل) في حمارة لرجل مر بوطاة بمغزله خرجت منه بنفسها
الى الطريق فاجتمع عليهم ساجلة من الصغار فغضرت بت أحدهم برجلها في رأسه وبعد
مضى عشرة أيام مات المضروب بسبب ذلك فهل والحال هذه لا قصاص ولا دية على رب
الحجارة حيث لم يكن راكبها ولا قائد او لاساقطها (اجاب) نعم لا قصاص ولا دية على
مالك الحمارة ان كان الامر ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى علم (سئل) عن حادثة
واردة من قاضي قلوب مضه ونها ادعى موسى وهو الوكيل الشرعى عن سليمة وسائلة
الوصية على ولده هاسليم على جمعة عوض وسالم الا كشر وعلى سعودى بان في ٨ شوال
سنة ٦٨ كان ولد عم المدعى المرحوم سليمان يشرب من ساقية حوض الجحوش بناحية
مشهور وان المدعى عليهم قتلوه بـ احمد بـ كينة في بزه اليمين وضربة تبوت من
الخشب الشوم وانكر المدعى عليهم ذلك ثم ان الوكيل وموكلتيه رجعوا عن دعواهم
المذكورة على المدعى عليهم المذكورين وذكروا ان سليمان القتييل لم يقتله جمعة
عوض ولا سالم الا كشر ولا على سعودى وان ذمتهم برقيقة من ذلك ولا حق لهم في ذلك
قبل المذكورين لا ما يوجب القصاص ولا الدية وان الذى قتل سليمان المذكور على
هليوة وشعاعة المراهق وانهم - ما هما القاتلان له في ارض الساقية المذكورة حين قعد
ليشرب في التاريخ المذكور وانكر على هليوة ويوسف التجار القيم الشرعى - على شعاعة
المراهق ويعز المدعى الوكيل عن اثبات دعواه ذلك فاذا يكون الحكم في هذه الحادثة
وهل تكون دعوى المدعى على غير ملاك الساقية مسقطه لاقامة والدية على ملاكها
(اجاب) لا يصح الرجوع عن الاقرار والابراء ودعوى القتل على الجماعة المذكورين
اولا مانعية من الدعوى به - الى المدعى عليهم اثنا لا تناقض لعدم تكرره والدعوى
به على غير ملاك المكان الذى وجد به القتييل ابراء ملاك فلا دية ولا ان لورثة
المقتول على جمعة عوض وعلى سعودى وسالم الا كشر حيث ثبت ما سطر به ذا الرقيم من
الابراء بالوجه الشرعى ولا على المدعى عليهم اثنا ولا قسامة ولا دية على ارباب المكان
الذى وجد به القتييل حيث ابراهم الولي وادعى القتل على غيره - وان كان ذلك
لا يبرى في حق القاصر والله تعالى اعلم (سئل) عن مواد من طرف قاضي المنصورة
مخطاب واردم الدوان المكثرائى فمحتوى على ثلاث حوادث مضه ون احداهما امرأة
ادعت بطريق اصالتها ووكالتها عن بنتها البالغة قسطة ووصايتها على ولدتها
القاصر بن احمد ومحمد وهم المرزوقون لها من زوجها المرحوم محمد لاشين ان فيما قبل
تاريخه تعدى المدعى عليه الحاضر معها بالجلس وهو محمد السيسى على زوجها محمد

١٢٦٨

٢١

شوال

سنة

لاشين وضربه بعد ان عشا وم خلف اذنه اليمنى فوق على الارض بوقته نهارا بعد العصر
 امام دار المدعى عليه المذكور ثم حمل لمغزله فزده وقت روجه بعد المغرب وقبل العشاء
 فأتى مقتولا بسبب ذلك عن وورثته المذكورين الخ ما صار قسطن من المدعى عليه عن
 ذلك فاجاب بالانكار كليا فسكفت المدعية اثبات ذلك فاحضرت اجد الجالوس شيخا
 بالناحية فشهادته كان متوجها برفقة المدعى بشانه يحضر واشخصا من الحرامية
 للديوان فتعرض لهم المدعى عليه مع بعض اشخاص وتعدى المدعى عليه وضرب
 المدعى بشانه بعضا شوم هدا فاصابت عنقه خاف اذنه اليمنى فوق على الارض بوقته ثم
 خرجت روجه بعد الغروب قبل العشاء وكان ذلكا اضرب نهارا بعد العصر من هذه سبعة
 أشهر وزاد الشاهد انه ابن عم المقتول وان المدعى عليه ضرب الشاهد المذكور في
 رأسه فادماها في وقت ضرب المدعى بشانه ثم احضرت محمد اداود شهادته ايضا انه اجبر
 المدعى عليه المذكور في ذلك اليوم وقد ضرب المدعى بشانه بعضا شوم نهارا بعد العصر
 امام منزل المدعى عليه فوق على الارض بوقته ثم حمل الى مغزله ومات بعد المغرب بسبب
 هذه الضربة (اجاب) لا تقبل شهادة اجد الجالوس شيخ البلد المذكور واذالم تثبت
 المرأة المذكورة دعواها القتل على المدعى عليه بالوجه الشرعى ووجد القتل امام دار
 المدعى عليه كما هو مذكور به برج أو آخر ضرب بوجهات القسامة على اهل تلك الجهة
 والدية على عواقبهم حيث ادعى ولى القتل على بعض اهل الجهة القتل الذى لا يوجب
 الخصاص كما هنا بناء على قول الامام المصنف والله تعالى اعلم (ومضمون الثانية)
 حضر على أبو مدلة وعرف أن ابن عمه المرحوم ابراهيم تولى القتل بلا ض ناحية منية
 ناسي بغيض مشتهر بجور البصرة ليس فلاحه واحدا مخصوص بل يزرع شتر كتل عظيم
 أهالى الناحية وان ابن عمه المذكور قتل بالتبط المذكور ليلان وان يراه محصور فيه وفى
 ابنة المتوفى سبعة القاصرة وذلك انه من بلدة ستة اشهر اصغر اذ وجدته قتيلا فى القرية
 المذكور مضروبا بسلاح وصدقه على ذلك هذه الناحية المحضرين وقال على أبو مدلة انه
 لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد من اهل بلدة ولا من غيرها وذلك بحاله من
 الميراث بحق النصف واما القاصرة فاقام الحما كم الشرعى ابن عم والد هو صيا حليم
 فى طلب القسامة والدية فيما يخصه هاشم عا (ومضمون الثالثة) حضر على أبو فريته
 وعرف أن ابن عمه المرحوم صخر خضر المقتول باراضى الناحية المذكورة كورة اعلاه
 بالغيظ المذكور وذكور مثل ما ذكره الرجل الا فى الحادثة الثانية وان يعرف ابن عمه
 منصرفه وفى ابنته عالية القاصرة وصدقه له بعد المذكور ورون على ذلك وتورثته
 لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد بحاله فى الميراث بحق النصف واما القاصرة
 المذكور فاقام الحما كم الشرعى وصيا عليها فى طلب القسامة والدية هذا حصل ضمير
 المحامتين (اجاب عنهما) لوعى القاصرة سبعة بنت ابراهيم المدعى قتلهم ووضي

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

عالية

عالية القاصر مذبذ صقره منير المدعي قتله الدعوى بقتل ابني موليته الصغيرة فان
ادعى كل على معين واثبت دعواه بالوجه الشرعي قضى بموجبها وان لم يثبت القتل على
معين ينظر في المكان الذي وجد فيه القتل فان لم يكن علم كالاحديان كان مباحا فان
كان قريبا الى القرية الصغيرة او الهلة بحيث يسمع الصوت تجب القسامة والدية على
اهلها ان ادعى القتل عليهم او على احدهم وان ادعى على غير اهل الاقرب فلا قسامة
ولادية وان كان المكان المذكور لا يسمع منه الصوت ولا ملك لاحد فيه ولا يدبل
هو لعامة المسلمين فالدية في يديت المال والله تعالى اعلم (سئل) في دواب وردت على
الماء بنفسها بلا سائق خلفها لتشرب فرفست فرس منها ميرا يشرب بجانبها فارتاد
مالك المهر الميث ان يضمن صاحب الفرس قيمته فهل لا يجاب لذلك لا يكون هدر
(اجاب) نعم لا يجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن مراهق بلغ سنه اربع
عشرة سنة فارسله والده بعد ظهر يوم لقضاء حاجة فغاب الولد قدر ثلاث ساعات ثم
بعد ذلك اخبره بعض الناس بان ابنه مات قتلا فذهب الاب فوجده مغمورا في دمه
ومطروحا في طريق قبيل دار بهما فرج ولم يتكلم الابن وزاسه مشقوقة ثم مات في
اليوم الثاني ولم يعلم قاتله لانكار المحاضر بن الشها اذ على من قتله ولم يحصل تهمة لاحد
فهو يسوع لولي المقتول مطالبة صاحب الفرح بالدية حيث كان المقتول وجد قبيل
داره او تكون على قاتله او على اهل الهلة (اجاب) اذا وجد قتيل لا يعلم قاتله في
محله وبه اثر القتل كانت القسامة على اهل الهلة التي وجد بها القتل والدية عليهم في
العمد وعلى عواقلهم في الخطا حيث ادعى الولي القتل على اهل الهلة او بعضهم والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قلوب عن حادثة مضمونها ادعى وليا قتيل على
رجل انه قتل ولدهما بمسوفة من الخشب ضربه بها في جهة معينة ومات بسبب ذلك وان
ذلك في الجرن الذي هو بحري الناحية ولم يكن مملوكا المدعى عليه ولا والده بل ملاك
لا هالي الناحية البحرية وذكر ان المقتول اقر قبل موته بان المدعى عليه هو القاتل
له دون غيره من اهالي الناحية وانهم يرون من قتل ولدهما وليس لهم مدخل في قتله
وابرأ ذمتهم من الدعوى في ذلك وانهم صومعة ولا حق لها قبل اهالي الناحية ولا قبل
ملاك البقعة التي وقع بها ضرب المقتول وان الذي قتله متعمدا المدعى عليه فقط
وقلما قرب ذلك ويطلبان اثبات ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك وانكر
المدعى عليه الضرر بوقاره كايافسكنا اثبات ذلك فبجزا وتصادق السكك على
حصول الدعوى قبل تداريحه والا تيان بيينة لم تكن متبررة شرعا وان المدعى عليه
حلف اليمين الشرعية ولم يطلب الا ان يمينه على ذلك وان الدعوى السابقة على يده ذا
القاضي وانه صر فهما بانه حيث كان الامر كما هو مسطور فهما ممنوعان من الدعوى
المدعى كوردهما بقا على المدعى عليه ولم ير الا ممنوعين من ذلك وانه بذلك صار الا يستحقان

١٢٦٨

٢

في الحجة

١٢٦

١

شوال

سنة

لاشين وضربه بعد ان عاصم وخلف اذنه اليمنى فوقه على الارض بوقته نهارا بعد العصر
امام دار المدعى عليه المذكور ثم حمل لمغزله فزفقت روحه بعد المغرب وقبل العشاء
فانت مقتولا بسبب ذلك عن وورثته المذكورين الخ ما صار فقتل من المدعى عليه عن
ذلك فاجاب بالانكار كليا فسكفت المدعية اثبات ذلك فاحضرت اجد الجالوس فيها
بالناحية فشهد انه كان متوجها برفقة المدعى بشانه يحضر وانخصا من الحرامية
للديوان فتعرض لهم المدعى عليه مع به ضا اخصا وتعدى المدعى عليه وضرب
المدعى بشانه بعصا شوم هدا فاصابت عنقه خاف اذنه اليمنى فوقه الى الارض بوقته ثم
خرجت روحه بعد الغروب قبل العشاء وكان ذلك اضرب نهارا بعد العصر من هذه سبعة
اشهر وراذ الشاهد انه ابن عم المقتول وان المدعى عليه ضرب الشاهد المذكور في
راسه فادماها في وقت ضرب المدعى بشانه ثم احضرت محمد اداود شهد ايضا انه ابصر
المدعى عليه المذكور في ذلك اليوم وقد ضرب المدعى بشانه بعصا شوم نهارا بعد العصر
امام منزل المدعى عليه فوقه الى الارض بوقته ثم حمل الى مغزله ومات بعد المغرب بسبب
هذه الضربة (اجاب) لا تقبل شهادة اجد الجالوس شيخ البلد المذكور واذالم تثبت
المرأة المذكورة دعواها القتل على المدعى عليه بالوجه الشرعى ووجد القتل امام دار
المدعى عليه كما هو مذكور به برج او اخر ضرب ووجدت القسامة على اهل تلك الجهة
والدية على عواقبهم حيث ادعى ولى القتل على بعض اهل الجهة القتل الذى لا يوجب
التصاص كما هنا بناء على قول الامام المصنف والله تعالى اعلم (ومضمون الثانية)
حضر على ابو مدلة وعرف ان ابن عمه المرحوم ابراهيم تولى المقتول بلاض ناحية منية
ناجى بغيظ مشتبه بعروض البعرة ليس فلاحه واحدا مخصوص بل بزرع شر كالعظم
اهالى الناحية وان ابن عمه المذكور قتل بالقيط المذكور لئلا وان يراه محصور فيموت
ابنته المتوفى سبعة القاصرة وذلك انه من مدة ستة اشهر اصبروا ووجدوه قتيلا فى القوط
المذكور مضر وباسلاح وصدقه على ذلك هذه الناحية المحضرون وقال على ابو مدلة انه
لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد من اهل بلده ولا من غيرها وذلك بحاله من
الميراث بحق النصف واما القاصرة فاقام الحما كم الشرعى ابن عم والداه وصيا عليها
فى طلب القسامة والدية فيما يخصها شرعا (ومضمون الثالثة) حضر على ابو فريته
وعرف ان ابن عمه المرحوم صخر خضر المقتول باراضى الناحية المذكورة كورة اعلاه
بالقيط المذكور وذكور وذكور مثل ما ذكره الرجل الاول فى الحادثة الثانية وان ميراث ابن عمه
مخضرفيه وفى ابنته عالية القاصرة وصدقه اجد المذكور ورون على ذلك فوثر رنة
لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد بحاله فى الميراث بحق النصف واما القاصرة
المذكورة فاقام الحما كم الشرعى وصيا عليها فى طلب القسامة والدية هذا حصل خبره
الحما اثنين (اجاب عنهما) لوعى القاصرة سبعة بنت ابراهيم المدعى قتلهم ووصي

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

عالية

عالية القاصرة بنت صقره ضير المدعى قتله الدعوى بقتل ابى موليته الصغيرة فان
ادعى كل على معين وانبت دعوته بالوجه الشرعى قضى بموجبها وان لم يثبت القتل على
معين ينظر فى المكان الذى وجد فيه القتل فان لم يكن علم كالا حدبان كان مباحا فان
كان قريبا الى القرية الصغيرة او الهلة بحيث يسمع الصوت تجب القسامة والدية على
اهلها ان ادعى القتل عليهم او على احدهم وان ادعى على غير اهل الاقرب فلا قسامة
ولا دية وان كان المكان المذکور لا يسمع منه الصوت ولا ملك لاحد فيه ولا يدل
هو لعامة المسلمين فالدية في يد المال والله تعالى اعلم (سئل) فى دواب وردت على
الماء بنفسها بلا سائق خلفها لشرب فرفست فرس منها مهر اشرى بجانيها فارد
مالك المهر الميث ان يضمن صاحب الفرس قيمته فهل لا يجاب لذلك ويكون هـ ذرا
(اجاب) نعم لا يجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ابن مراهق بلغ سنه اربع
هشرة سنة فارسله والده بعد ظهر يوم لقضاء حاجة فغاب الولد قدر ثلاث ساعات ثم
بعد ذلك اخبره بعض الناس بان ابنه مات قتيلاً فذهب الأب فوجده مغموراً فى دمه
ومطروحا فى طريق قبالة دار بهما فرج ولم يتكلم الابن وزاسه مشقوقة ثم مات فى
اليوم الثانى ولم يعلم قاتله لانه كان الحاضر بن الشهادة على من قتله ولم يحصل تهمة لاحد
فهو يسوغ لولى المقتول مطالبة صاحب الفرج بالدية حيث كان المقتول وجد قبالة
داره او تكون على قاتله او على اهل الفجرة (اجاب) اذا وجد قتيل لا يعلم قاتله فى
محلة وبه اثر القتل كانت القسامة على اهل الهلة التى وجد بها القتل والدية عليهم فى
العمد وعلى عواقلهم فى الخطا حيث ادعى الولي القتل على اهل الهلة او بعضهم والله
تعالى اعلم (سئل) من طرفى قاضى قلوب عن حادثة مضمونها ادعى وليا قتيل على
رجل انه قتل ولدهما بمسوفة من الخشب ضربه بها فى جهة معينة ومات بسبب ذلك وان
ذلك فى البحر الذى هو بحرى الناحية ولم يكن مملوكا للمدعى عليه ولا لوالده بل ملكا
لاهل الناحية البحرية وذكر ان المقتول اقر قبل موته بان المدعى عليه هو القاتل
له دون غيره من اهل الناحية وانهم لم يثبوت من قتل ولدهما وليس لهم مدخل فى قتله
وابراؤهم من الدعوى فى ذلك وانهم صومعة ولا حتى لما قبل اهل الناحية ولا قبل
ملاك البقعة التى وقع بها ضرب المقتول وان الذى قتله متعمدا المدعى عليه فقط
وقد اقر بذلك وطلب ان اثبات ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك وانكر
المدعى عليه الضرر به واقارده كايما فكنا اثبات ذلك فجهز او تصادق الكل على
حصول الدعوى قبل تداريحه والا تيان بينة لم تكن معتبرة شرعا وان المدعى عليه
حلف اليمين الشرعية ولم يطالب الا ان يمينه على ذلك وان الدعوى السابقة على يده
القاضى وانه صرفهما بانه حيث كان الامر كما هو من طورهما ممنوعان من الدعوى
(المذکور) تصابقا على المدعى عليه ولم ير الا ممنوعين من ذلك وانه بذلك صار الا يستحقان

١٢٦٨

٢

ذى الحجة

١٢٦

قبل المدعى عليه الدية الشرعية ولادية ولا قسامة على ملاك البقعة ولا على باقى أهالى
الناحية ويطلب إفادة المحكم عن ذلك (اجاب) صرح فى الدواخلة بانته لاعتبره القرب
الا اذا وجد القتل فى مكان مباح لملك لاحد فدية ولا يد والاف على ذى الملك واليد
وحيث كان المكان الذى وجد فيه القتل مملوكا لعينين ولم يدع الولي عليهم وابرأهم
عن دعوى القتل وادعى القتل على غيرهم ولم يثبت دعواه القتل على المدعى عليه فلا
قسامة ولادية على أرباب المكان الذى وجد فيه القتل ولا على المدعى عليه الذى لا ملك
له فى ذلك المكان حيث لم يثبت دعواه عليه بالوجه الشرعى وقد صرح مولانا خير الدين
بان دعوى الولي على غير أهل الهلة والدات تسقط القسامة عن أهل الهلة والدات وتطعن
دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية اذا القياس فى الدعاوى ان البينة على
المدعى واليمين على المنكر اهـ فالجواب كبره - عدم وجوب القسامة والدية صحيح اما على
ملاك المكان فلا يبرأ الولي لاسم وعدم دعواه عليه - ومشرط القسامة الدعوى على
صرح به العلامة الشرنبلالى واما على غير ملاك المكان فلم يثبت اثبات الشرعى عليه
والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة مضى عنها ادعى اولياءه قتل على شخص بانه قتل
مورثهم هذا واقاموا عليه بينة بذلك فما رضىهم المدعى عليه بقوله ان المقتول قبل
موته بعد أن جرح اقر بانى لم يقتله ولم ابرحه بل الذى برحه رجل يدعى يوسف سرخان
واقام بينته على اقرار المقتول بذلك فخرج الاولياء عنه وحكم بذلك ثم بعد ذلك ادعى
الاولياء القتل على يوسف سرخان المذكور ثانيا واقاموا على ذلك بينة فما رضىهم
المدعى عليه بانهم ادهوا قبل تاريخه على غيره بالدعوى المذكورة واثبت ذلك وصدقه
الاولياء على ذلك فخرجهم القاضى من الدعوى عليه ثم عرضت القضية على علماء
مجلس القشن فاجابوا بجهة المنع الاول مستندين لنص المفيد لذلك واجابوا بعدم صحة
المنع الثانى مستندين لما فى شرح الدواخلة وفى الوجهانية جرح قال قتلنى فلان ومات
فبرهن وارده على آخرانه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اكد بهم اهـ وطلب
الجواب عن ذلك (اجاب) ما افاده علماء مجلس القشن من عدم سماع الدعوى على
من برأه المقتول صحيح وما نقله من النص المفيد لذلك صحيح ايضا وما استدلا به على عدم
صحة المنع فى الاسلام الثانى لا يصلح دليلا لذلك بل هو دليل لجهة المنع فى الاول اذ لم
يتعرض فى النقل الذى ذكره اخبر على الاسلام الثانى لما اذا ادعى الولي على شخص
بين يدي القاضى ثم رجع الولي وادعى على شخص آخر بين يديه ولولا حفظ علماء مجلس
القشن ذلك ما حصلت منهم المعارضة لما حكم به القاضى ثانيا وقد صرح علماء واثبات
الشخص اذا ادعى بحق - على شخص لا تسمع دعواه بذلك الحق على آخر وبان القتل
لا يسكر فدعواهم به - على غير من ادهوا عليه بذلك او تناقض دعواهم به على الاول
والتناقض مانع من صحة الدعوى فلم يتضح خطأ القاضى فى عدم السماع ومنع الاولياء

فصبهان من بئرته عن الخطا والسيان والله تعالى أعلم (سئل) في طفل صغير ابن ثلاث سنين وجد قتيلا في جسر البحر المشترك بين عامة الناس وهذا البحر قريب القرية من القرى ولم يوجد فيه علامات القتل وسأل المحاكم أولياء الدم عن قتل ولدهم فقالوا ليس لنا في هذه القرية عاد ولا نعلم احد منهم قتله وتكرر ذلك منهم مرارا وقد برأوا اهل هذه القرية بين يدي القاضي فهل والحال هذه لا قسامة ولا دية على اهلها خصوصا والبحر مشاع بينهما وبين البلاد ولا تسمع دعواهم عليهم بعد ثبوت تبرئتهم لهم لدى المحاكم الشرعية (اجاب) حيث امر اولياء القتل اهل تلك القرية عن دعوى القتل فلا تسمع دعواهم عليهم بذلك اذا ثبت البراءة ولو جسد الشرحى ولا تجب القسامة والدية بدون الدعوى لمن له ولاية ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قتل امرأة عمدا ظاهرا فاحسبها كم لقتله فصالح القاتل وورثة المقتولة بين يدي المحاكم والقاضي باطيان معلومة وجانب من الدراهم فتراضى الفريقان وانفازت الاطيان وقبضت الدراهم وكتبت الوثيقة بذلك وغرب المحاكم القاتل بجهة لاديه فهل اذا مات القاتل في تلك الجهة لا يبطل الصلح بل يبقى بدله تحت يدورثة المقتولة او يبطل ويرد لورثة القاتل (اجاب) يصح الصلح عن القتل العمدا ولو باكثر من الدية بحيث وقع الصلح عن القتل العمدا من القاتل حال حياته لا يكون لو ارثه بعد وفاته ابطل الصلح حيث صدر صحيحا مستجبا معا اشراطه الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعي عنه وعن موكلتيه ان موروثهم وجد مصلوبا من يديه ورجليه على شجرة في بستان شخص وبه آثار الضرب والدم يسيل من عنقه وهذا الضرب الذي شوهد فيه مات وادعى ان الذي فعل به هذه الافعال رب البستان الذي يملك ارضه وولده القاصر واخوه ورجل آخر حافظ للبستان وان الضرب كان بجذول دمان وصغاف زعبل معروف بالقنب وانهم فعلوا ذلك به عمدا وانكر ذلك المدعى عليهم جميعهم ووجدوا ذلك جدا كليا وزاد رب البستان انه كان يرى صارضا شديدا تشهد به عامة اهل البلد والجوار منقطع بالقرى من قبل ذلك وبعد مدة مديدة قطاب من المدعى بينة فاني يجتاهة بعضهم يقول ما رايت الميت الا محمولا مشرفا على الموت وقال بعضهم رأيت مصلوبا وحارس البستان واقف بقرب منه داخل البستان فقلت لم فعلت هذا فقال لي يموت واموت فيه وقال بعضهم سالت الحارس للبستان وهو موثق خوف القرار لم فعلت هذا فقال اموت فيه ولم يتعرض احد لدية المدعى عليهم بل في خلال كلامهم ما يصرح ببراءتهم وبانحصار الافعال المتقدمة في الحارس ثم ادعى رب البستان على المدعى بانه اقر بين يدي جماعة بانحصار الافعال اى وقوع الضرب لمورثه في الحارس المذكور دون غيره وان رب البستان وولده واخاه برؤن ويريد تناقض دعواه فهل يكون قوله يموت واموت فيه قارة وقوله اموت فيه تارة اخرى اقرارا بالقتل لاسيما في حال مشاورة

١٢٦٩

١٢٦٩

١٩

المضروب لاوت وتخرج الدعوى حينئذ ذم القسامة ولو كان الشهود من اهل البلد
ولو اعترف المحارس في مجلس الشرع بسبق اقراره منه بالضرب ولكن قال كنت مكرها
له صدور ذلك في ديوان المحكم يكون اقرارا بالقتل ويلزمه ان يبرهن على الاكراه وان لم
يقبل ومات به وهل اذا اقام رب البستان بالتناقض البينة عليه بطل الدعوى عليهم
حيث كانت من غير اهل البلد ولو قامت بالقسامة يكون على اهل البلد ان فرض
وجوده في البستان الذي ارضه مملوكا لشخص مخصوص وهل اذا كانوا قاطعين بانه
ما قتله الا المحارس فماذا يقولون في الايمان وهل الدية حالة او مؤجلة وعليهم او على
العاقلة واذا كانت مؤجلة فماذا يخص كل واحد في كل سنة وهل يستوى الغني والفقير
وما ضابط الغني في هذا الباب (اجاب) شهادة الشهود على الوجه المذكور لا يثبت بها
القتل واذا ثبت ابراء المدعى لرب البستان وولده واخيه من دعوى القتل بالوجه
الشرعي لا يكون له الدية وعلية لا عن نفسه ولا عن موكلته حيث كان وكيلاني
ذلك واقرار المحارس بالضرب طائعا لا يكون اقرارا عنه بالقتل كما اوضحه العلامة
الرملی والدعوى على غير رب البستان كغيرهما من باقي الدعاوى الشرعية فان اثبت
المدعى مدعى القتل على ذلك الغير حكم بموجبه والاحلف المدعى عليه اليمين الشرعية
ولا قسامة على رب البستان بعد ثبوت البرائة عن دعوى القتل ولا على الاقرب للمحل
الذي وجد فيه القتل حيث كان ما وجد فيه ليس مكانا مباحا كما صرح به العلائي
من انه لا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا مملوكا لا حذفيه ولا يدوحيه لا قسامة
فلا حاجة للجواب عما رتبته السائل على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيرة
بما مضى عنه ادعى ورثة مقتول على كل من ابراهيم سفيان وولده الحاج حسن سفيان
ومعتقه سعيد الاسمر بان مورثهم وثب عليه خمسة أشخاص ثلاثة منهم المدعى عليهم
المذكورون واثنان لا يعرفون اسماءهما ولا اشخاصهما ومع اثنين من الخمسة
بارودتان معمرتان بالبارود والرصاص كل واحدة بيد واحد وأطلق فيهما اثنتان اللذان
معهم للبارودتان فاصيب بواحدة منهم اقصا دفعا لرصاصة في جنبه اليسر ودخلت
فيه ففجعت في أمعائه وخرجت من الجنب الاخر والثانية لم تصبه وانهم لا يعرفون
الرصاصة التي اصيب بها خرجت من أي واحدة من البارودتين وان المتوفى سئل عن
فعل به فاجاب ان الذي ضرب به بالبارود ابراهيم سفيان وولده حسن وعبد سعيد واثنان
لا يعرفهما وانه مازال ممرضا بسبب ذلك الى ان توفي بهذا السبب من ورثته الميتين
من غير شر يكويطالبون المدعى عليهم بما يترتب عليهم وهو القصاص مجازاة لقتلهم
بالوجه الشرعي سئل من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار واستقر من المدعين من
قتل المورث من المدعى عليهم فذكر كروانهم لا يعرفون سوى ما ذكر في الدعوى ولما
الرصاص التي اصيب بها المتوفى لايه - رفون انها خرجت من أي البارودتين

١٢٦٩

•

ولا يعرفون ان البارودتين كانتا مع اي واحد من المدعى عليه - م أو الاثنين الذين
لا يعرفونهما وان دعواهم بذلك هي بمقتضى قول المتوفى المذکور قبل وفاته (اجاب)
معيتم لم يعين أولياء المقتول الضارب للقتيل بالرصاصه وكانت الدعوى بناء على اخبار
الضرب قبل وفاته كما هو مذکور لا تكون الدعوى صحيحة اذ من شرطها معلومية
المدعى عليه والمدعى عليه انه الضارب بالرصاصه اتى مات بها المقتول مجهول ولا يحكم
على مجهول ومطالبة المدعى بالبينه على دعواه عند انكار المدعى عليه بعد صحة الدعوى
وعلى هذه اطلاقها ولا بد على ابراهيم سفيان ولا على ولده حسن سفيان ولا معتقه
سعيد المذکورين والحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل) في امر اقول ما يمار جال ليل
وضربوا ابنتها وخادمته فماتت الابن والخادمة بسبب الضرب فماتت تلك المرأة من
صغات الضارب وطلبته عند الحماكم وصيغته ثم بعد اطلاقه ادعت على رجل آخر
واستلشت القضية للحماكم الترمي وابرأ القائم من ورنه الخادمة في الخصومة المدعى
عليهم عن دعوى القتل وابرأهم شقيق الابن المقتول ايضا عن دعوى القتل وبقيت
امه على دعواها عليهم فهل بعد دعواها على غيرهم أو لا تسمع دعواها عليهم سيما مع
صفوا بنها شقيق الميت المتحصر ارثه فيهما فقط (اجاب) نعم لا تسمع دعوى تلك المرأة
القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا والله تعالى
اعلم (مسئل) من طرف قاضي المنه ورتبة بما مضى وانه ادعت امرأة ذمية على جماعة بانهم
قتلوا ولدها بنبوت ليل وسرقوا ما كان عندها من نحاس ولبوس وغير ذلك فسئل
المدعى عليهم فانكروا دعواها ثم بعد مدة ادعت على آخرين ذميين بما ذكر فهل
لا تسمع دعواها عليهم (اجاب) قد رفعنا اسوال في هذه الحماكم وكتبنا عليه ما نصه
لا تسمع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث
ثبت ذلك شرعا وصرحوا بقبول شهادة الذي على مثله ان سمعت الدعوى وان اختلفا
ملة والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل تاجر في مواسم مسافر بها غير بقية ونزل بمحل بها
مع ناديه يتجاره معه زوجته وأولاده وبات معه خفيرا من خفرائها فقتل ليل فادعت
زوجته وولدها البائع على رجل حدثت سكناه بتلك القرية بخدمة المبرى وليس من
ملا كما يانه هو القاتل له برصاصة محمد الكون معه رجال من أهل تلك القرية لم
يشاروا قتله فهل يتعين الرجل المدعى عليه بالقتل يطالب من ولي الدم أن يبرهن
وتسقط القسامة عن أهل تلك القرية وما الحكم فيما اذا هجر ولي الدم عن البيضة
وصمم المدعى عليه على الانكار وهل اذا كان من ورثته بالغ فائب يتوقف سماح الدعوى
على حضوره وما الحكم في معامع صغر بعض أولاده (اجاب) ان كان المدعى عليه
القتل من غير أهل المكان الذي وجد فيه القتل لا تكون الدعوى عليه بالقتل ابراء
لاهل ذلك المكان فان ثبت عليه القتل حكم عليه بموجبه وان لم يثبت حلف الجين
لقرصية كتابي الدعاوى وان كان المدعى عليه من أهل المكان الذي وجد فيه القتل

١٢٦٩

١١

جادی الاولی

١٢٦٩

٢٥

جادی الثاني

١٢٦٩

٢٨

جادی الثانية سنة

٣٠ ١٢٦٩

شعبان

٢٠ ١٢٦٩

شوال

٦ ١٢٦٩

فان ثبت عليه قضي هاليه بموجب ما تحقق والا وجبت القسامة على أهل المكان الذي
وجد فيه القتييل والدية عليه - م في الـ مدوع على عواقبهم في الخطا وللكبار القود قبل
كبار الصغار ولا يستوفى القصاص مع هزيمة أحدا لا ولياء والله تعالى اعلم (سئل) في
رجلين تشاجرا مع بعضهما بسبب بيع سلعة بينهما افة حدث امرأة على أحدهما وضربته
على فمها فاستطاعت سنين فهل والحال - هذه يكون له عليها القصاص شرعا ام الدية
(اجاب) قال في التنوير وشرحه ولا قود عندنا في طرقي رجل وامرأة وطرفي جز وعبد
وطرفي صدين لانهذا المأثلة بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف كالأموال اه
ويجب في كل سن خمس من الأبل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قتل عبدا
وعدوا فاقول للقتول زوجة في هدمته وابنان منها دون البلوغ فهل يكون لزوجته المقتول
طلب القصاص ولا ينتظر بلوغ الصغار له - دم تحجز القود (اجاب) قال في التنوير
وللكبار القود قبل كبار الصغار الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا يملك القود
حتى يبلغ الصغير اه فلا زوجة المذكورة والحال هذه القود بعد ثبوته بالوجه الشرعي
ولا ينتظر بلوغ ابنيها الصغيرين هـ دأبى - نية وجه الله تعالى والله تعالى اعلم (سئل)
من قاضى الجيرة بما مضمونه في امرأة وضى على أولادها ادعت على رجل يدعى مزي
صالحا من أهالي ناحية القهميين بانه تعدى على زوجها وأطلق فيه متمعدا فردة طبنجة
معصرة بالبارود و بهار صاصة فاصابته ومات بسبب ذلك وذلك في قطعة أرض جارية في
المذ رجل آخر وتجاه منزله الكائن بالقرية التابعة لناحية اقواز وانحصر ميراثه في المدعية
وأولادها الاربعة المعينين القصر من غير شريك وتطالبه بما يترب عليه لها ولاولادها
بما ذكر بالوجه الشرعي ولما سئل من المدعي عليه اجاب بالاعتراف بالوراثة على
الوجه المذكور وان الطبنجة المذكورة كانت معه فاراد المذ في أخذها من مالها
المدعي عليه تعديا فامتنع فامسكها المذ وفي من جهة فها وقبض المدعي عليه عليها من
جهة زنادهما وجذبها مع المذ وفي فقصر ك زنادهما فخرجت فاصابت المذ وفي من غير تعد
وبدون اختيار من المدعي عليه ومات الزوج بسبب ذلك وانكر تعدده كليا فكافت
المدعية اثبات دعواها فجزت فها المذ (اجاب) في فتاوى مولانا الخبير الزملي مانصه
سئل في رجل جذب سكين آخر من خزامه فتناولها صاحبه ففجأ بياض فخرجت يداها بجانب
المتعدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا اجاب لا ضمان على
صاحب السكين والحال هذه والله تعالى اعلم اه ومنه يعلم الحكم فيما اذا تجاوزا بالطبقة
وخرجت الرصاصه بواسطة المذ بياض بدون تعدد تعدد من مالها واذا كان عزير
صالح المذ كور من غير أهل المكان الذي وجد فيه المقتول تكون دعوى الولي القتل
عليه ابراء منه لادل ذلك المكان فلا قسامة عليهم ولا دية وعلى المدعي عليه العي
الشرعية اذا جازت المدعية عن اثبات دعواها القتل العمد وطلبت التخليف والله
تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيرة بما مضمونه ادعت امرأة عن نفسها وطريق وصايتها

سنة

شوال

١٢٦٩

١٢

ذى الحجة

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

٢٨

الشرعية على أولادها المعينين على عبد الرحيم النطاط بأنه ضرب زوجها سليمان
البشيشي بالسكين ثلاث ضربات متعمدا احداها في عنقه من الحلق والثانية في جنبه
الايمن والثالثة تحت صدره وانه مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته
المد كورة وأولاده منها المذ كور بن أعلاه من غير ميراثك وطلبه بما يترتب عليه
لما ولادها بسبب ذلك وهو ان يقتص لهم منه وسئل من المدعى عليه المذ كور فاجاب
بما حاصله انه ضربه بالسكين مرتين احداها في عنقه والثانية في صدره متعمدا فوقع
ومات بسبب ذلك وانه هو الذي قتله بالسكين المذ كورة وانكر وراثة المدعية
وأولادها القصر المذ كورين فكلفت المدعية اثبات وراثة تهاهي وأولادها القصر
فشهد شاهدان بذلك وطلب منها تزكية الشاهدين فوعدت فها الحكم (اجاب) اذا
أقر عبد الرحيم النطاط المذ كور طائعا بأنه ضرب سليمان البشيشي بالسكين متعمدا
وانه مات بسبب ذلك وانه هو القاتل له كما هو مذ كور يكون موجب ذلك القصاص
فلولى المقتول ان يقتص من المقر المذ كور اذا ثبتت الوراثة وحكم بها ولا ينتظر بلوغ
القصر حيث كانوا اولاد الزوجة المذ كورة عند أبي حنيفة والله تعالى اعلم (سئل)
من قاضى قلوب في امرأة ادعت بطريق الاصل والوصاية عن اولادها على آخر بانه
ضرب زوجها بطرف نبوت فيه جلبة حديد على رأسه فوق اذنه اليمنى بغيظ فلان وانه
لازم القراش ومات بسبب ذلك ثاني يوم في عشرة خلعت من رجب بعد طلوع الشمس
بساتين وانه تعمد قتله بذلك وان النبوت شج اللحم وأبان العظام وأسأل الدم وانكر
المدعى عليه وشهدت بيعة بان المدعى عليه ضرب المقتول بمسوقته ضربة معترضة على
رأسه فوق اذنه اليمنى فأنشج اللحم وبان العظام وأسأل الدم ولم يكن بطرف المسوقة
حديد ولا جلبة ومكث بعد ذلك يومين ملازم القراش ومات بسبب ذلك وان يوم
الضرب اثمانية من رجب اوتسعة وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه المبين بالشهادة
الاولى وانه كان في يوم الاحد ولا يدرى اثمانية ام تسعة من رجب ولم يعلم ان كان
بطرف المسوقة حديد او جلبة او لا وانه مات بسبب ذلك يوم الثلاثاء الساعة واحدة
ونصف اوانتتين وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه وانه لم يكن بالمسوقة حديد ولا
جلبة وان الموت بسبب ذلك في يوم الاربعاء والساعة واحدة ونصف هذا مضمون ما وقع
بعد ثبوت الوراثة (اجاب) الشهادة على ما ذكر في صورة التداعى لم تطابق الدعوى
ومن الشروط المجتربة مطابقة الشهادة للدعوى فلم يثبت على المدعى عليه على هذا
الوجه قصاص ولا دية والدعوى على غير مالك المسكان الذي وجد فيه القليل ثبوت من
الولى لاهل ذلك المسكان فلا دعوى له عليهم والله تعالى اعلم (سئل) ما الحكم فيما لو
شهد بالقتل با لة جارية ولم يصرح بالعمد او شهد بانه مطلقا ولم يبين آله او ادعى على
ابنين بالعمد فاقر أحدهما بالقتل مع الثاني وانكر الثاني (اجاب) لو شهد بانه قتله

باسيف مثلاً ولم يصرح بالعمد قضي بالقصاص بخلاف ما إذا لم يذكر أ لته الجارحة بل
 أطلقاً كذا ذكره القوم وقال في تعيين الحقائق ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بمطلق
 القتل يجب عليه القصاص وإن لم يوجد لفظ التعمد وهو - إذ أن القصاص فيه معنى
 المعاقبة لانه شرع جابر الجازان يثبت مع الشبهة كسائر المعاصيات التي هي حق
 العمد أما الحدود الخاصة حقاً شرعت فإجرة وإيس فيها معنى البدلية أصلاً فلا تمتد
 مع الشبهة لعدم الحاجة اه وفيه أيضاً قتلت أنا و فلان فقال لا تخبر ما قتلت بقاد القدر
 وحده اه وهو خلاف المصرح به في عامة الكتب وماعليه العمل وفي خرافة المقتنين
 الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اه وفي تنقيح المحامدية
 رجل قال قتلت فلاناً ولم يسم عمداً ولا خطأ قال استجبه أن أجعل دية في ماله تترخاوية
 رجل قال أنا ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمداً
 فتأوى في يد زاده عن القنية اه وهو الذي عليه العمل والله تعالى أعلم (مثل) من
 قاضى قلوب بما مضى منه إن امرأة ابن ادعتاه - لي الحاج موسى وسيدا جده عن نفسها
 وعن اولادهما القصر المرزوقين لهما من زوجها بطريق وصايتها الشرعية على
 اولادهما المذكورين بأنهم ما قتلوا زوجها بطريق - وذلك ترك كل من المراتين
 المذكورين دعواه بقتل مورثه المذكور وأبرات كل منهما وأنها لاحق لما قبل
 المذكورين في ذلك مطلقاً بالأصالة ولا بالوصاية طائفة - من مختارة في هذا الحكم في
 ذلك (اجاب) لا قصاص ولا دية على كل من الحاج موسى وسيدا جده المذكورين حيث
 كان الامر ما هو مذكور ومع ذلك تخفى القصر باق اذ لا بد في الابراء عليهم والله تعالى أعلم
 (مثل) من قاضى الجيزة بما مضى منه ادعى يوسف الشافعي بطريق وكالته الشرعية
 عن امرأة وبطريق وصايتها الشرعية عن اولاد اخيه - القصر المتوفى بأن حنفي عصاته كان
 را كبر سافر مع علي إلى القصر ليأخذ فرسته الفرس وداس في رأسه وكسرت
 أضلعه فمات من وقته وساعته وكان متعمداً لقتله فمثل من المدهى على
 فاجاب بان الفرس جرحته فإراد منعها فانقطع زمامها وانقطع الحزام مربوط به
 السرج وعجز عن جرحها بسبب قطع ما ذكر فصار تترجح وهو لا يستطيع جرحها حتى
 ألقت نفسها على المرحوم المذكور فوقعته من ظهره رجلاً إلى الأرض والتي هو بيدها
 عنهم وإن ذلك بدون اختياره في الحكم في ذلك (اجاب) إذا أثبت المدهى عليه
 عجزه عن منع فرسه فلا ضمان عليه وقد أفتى العلامة أبو السعود العمادى بأنه إذا تحقق
 عجزه عن المنع حتى أتلقت أنساناً فدمه دبروا لقول لا ولياء القتل بعينهم في إنكارهم
 العجز وتقدم بينة المدهى عليه على أنه زعن المنع كما هو مذهب مولا نا خير الدين الرملي
 والله تعالى أعلم (مثل) فيما لو حضر لدى القاضي المرحوم الشيخ علي قسيط ابن المرحوم عمر
 قسيط وهو الوكيل الشرعي فيليبذ كركن والعمد المرحوم بالخضر مع بالجلس والمصدق

١٢٧٠

١٢٧٠

١٤

باسيف مثلاً ولم يصرح بالعمد قضي بالقصاص بخلاف ما إذا لم يذكر آ لته الجارحة بل أطلقاً كذا ذكره القوم وقال في تعيين الحقائق ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بمطلق القتل يجب عليه القصاص وإن لم يوجد لفظ العمد وهو - إذ أن القصاص فيه معنى المعاوضة لأنه شرع جابر الجازان يثبت مع الشبهة كسائر المعاوضات التي هي حق العمد أما الحدود الخاصة حقائقه شرعت فإجرة وليس فيها معنى البدلية أصلاً فلا تثبت مع الشبهة لعدم الحاجة اه وفيه أيضاً قلت أنا وفلان فقال لا تخرمما قلت بهما المقرر وحده اه وهو خلاف المصرح به في عامة الكتب ومما عليه العمل وفي خرافة المقتنين الإقرار بالقتل المطلق بوجوب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اه وفي تنقيح الحمادية رجل قال قتل فلان ولم يسم عمداً ولا خطأ قال استجبه أن أجعل دية في ماله تتارخانية رجل قال أنا ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمداً فتأوى في يد زاده عن القنية اه وهو الذي عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى قلوب بما مضى منه أن امرأة بن ادعتاه - لي الحاج موسى وسيد احمد عن نفسها وعن اولادهما القصر المزروقين لهما من زوجهما بطريق وصايتهمما الشرعية هي اولادهما المذهب كور بن بانم - ما قتلوا زوجهما ثم به - وذلك ترك كل من المراتين المذكورين دعواه بقتل مورثه المذكور وابرات كل منهما وانها لاحق لما قبل - المذكورين في ذلك مطلقاً بالاصالة ولا بالوصاية طائفة من مختاريه - فما الحكم في ذلك (اجاب) لا قصاص ولا دية على كل من الحاج موسى وسيد احمد المذكورين حيث كان الامر ما هو مذكور ومع ذلك نفي القصر باق اذ لا ينافي ذلك الا برأع عليهم والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الجزية بما مضى منه ادعى يوسف الشاذلي بطريق وكالة الشرعية عن امرأة وبطريق وصايتها الشرعية عن اولاد اخيه - القصر المتوفى بان حنفي فحالة كان را كباقر سافر مع علي ابني القصر ليأخذ فرسته الفرس وداس في راسه وكسرت اضلاعه فمات من وقته وساعته - وكان متعمداً لقتله فمثل من المدعى عليه فاجاب بان الفرس جعت به فاراد منه ما فاقطع زمامها واطع الحزام المربوط به السرج وعجز عن حزمها بسبب قطع ما ذكره فصار تريح وهو لا يستطيع حزمها حتى التفت نفسها على المرحوم المذكور فاقعته من ظهره جمارته الى الارض والتي هو بعيدا عنهم وان ذلك بدون اختياره - فما الحكم في ذلك (اجاب) اذا اثبت المدعى عليه عجزه عن منع فرسه فلا ضمان عليه وقد أفق العلامة - بوالسعود العمادي بأنه اذا تحقق عجزه عن المنع حتى اثلثت انساناً فبمه دروا لقول لا ولياء القاتل بينهم في انكارهم العجز وتقدم بينة المدعى عليه على العجز عن المنع كما هو مذهب مولا تخير الدين الرمي والله تعالى أعلم (سئل) فيما لو حضر لدى القاضي المزمع الشيوخ على قسبط ابن المكرم عمر قسبط وهو لو قيل الشرعي فيليبذ كرهن والده المزمع وهو المزمع بالجلس والمصدق

١٢٧٠

١٢٧٠

١٤

سنة ربيع الاول

له على التوكيل المذ كور بمحضرة المسكرم بدوى بلخ و ابراهيم قسيط وحضرت ايضا امه
 شعادة بذات المرحوم محمد قسيط و آمنة بذات المسكرم اسماعيل انباني زوجة المتوفى محمد
 قسيط بن عمر المذ سكور الثابت معرفة المراتين المذ كورتين بشهادة من ذكر اعلاه
 الجميع من ناحية الخاتمة قليوبية و معه هم المسكرم يوسف ابوشنب والمسكرم خليل
 القطري والمسكرم مه طافى البان مشايخا بالناحية المذ كورة و صدق الوكيل المذ كور
 والمرأتان المذ كورتان على ان اخا المدعى محمد امير المذ كور المرزوق لوالده من امه شعادة
 المذ كورة و مورث باقى الورثة المذ كورة الذى مات قتيلا فى اربعة من جمادى الآخرة
 سنة ١٢٦٩ بالمتزل المشترك بينه وبين والده المرحوم قتله الله وصى والحرامية وان
 شافى محمد خضر برى من ذلك وكذلك اهل الحارة و المتزل و اهل البلدة و مشايخ الناحية
 بر يشون من ذلك ولم يكن لهم مدخل فى قتله ولا دعوى لهم ولا طلب قبل المذ كور بن فى
 ذلك و ابرؤا ذمتهم من التداوى فيما شرح واستعرضوا الله جميعا فى ذلك و عرفوا ان
 لاحق لهم فيما شرح مطلقا كل ذلك حسب ائمه ادهم و اقراهم بذلك طائعين
 مختارين بدون اكره ولا اجبار عليهم - ثم فيما شرح و صدقوا على ذلك التصديق الشرعى
 فهل اذا ادعت ورثة المذ كور بعد اترافهم و اقراهم بانهم لاحق لهم قبل الذين ابرؤهم
 ولا مطالبه لهم على اهل الحارة و المتزل و اهل البلدة التى وجد فيها القتيل و مشايخ
 الناحية بشى لا سمع دعواهم عليهم و الحال هذ من ابرؤهم براءة عامة فى ذلك (اجاب)
 اذا صدر الابرأ العام من الورثة عن دعوى القتل على الاشخاص المعلومين مستوفيا
 شرائط الصحة و اترافوا بان لاحق لهم قبل المذ كور بن فى قتل مورثهم طائعين لا يكون
 لهم الدعوى عليهم بذلك بعد الابرأ و الله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجزية بما
 مضونه ادعى سليمان ابوشهاب من اهل الى الصف و زوجته مسعدة على شخصين بلن
 ولدهما كان جالا فقال لجماعة من الجمالة انى اذهب لقطع الجبس مع جماعة كان
 معهم بحباسة الفهميين فذهب ولم بعد فبعث عنه والده فوجداه قتيلا برصاصة ضرب
 بها فدخلت فى الجهة اليمنى من صدره فخرجت من خلفه ملقى على الارض بجبل الجبس
 المقابل لناحية الفهميين المذ كورة الذى هو ليس فى ملك احد المدة الارض التى وجد
 فيها ولده - ما قتيلا لاخذ الجبس منها لاهالى ناحية الفهميين ومسافة ما بين الجماعة
 المذ كورة و ناحية الفهميين نحو خمس سلطات و انه كشف عليه من طرف المدير فقبل
 الكشف على موته بنسب ضربها لرصاصة المذ كورة و احضر المدير غمانية عشر شخصا
 من الجمالة الذين كانوا مع ولدهم فامرهم بذلك بعد سؤلهم من قبل المدير فامر
 بضرب احدهم فامر فى حال الضرر بان المدعى عليهما كان مع كل منهما مافردة طبخة
 حين كلنا بالجبل و بعد عودهما خباها و ان ولدهما المذ كور فاحصر ميراثه فيهما
 ولدهما لا يعرفان ان كان المدعى عليهما اللذان قتلاه اواحدهما او غيرهما من

١٢٧٠

١٠

ضربه بالرصاصه على الوجه المسطور فذهب به الى منزله بناحية كذا ومكث طيلة ليله الى وقت شروق الشمس ومات بسبب ذلك وانحصر ميراثه في ورثته المعلومين ثم توفي والد المقتول عن ورثته معينين من غير شريك ويطالبونه بما يترتب عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي فسل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف في ذلك جميعه وذكروا ان سبب كونه اطلق في ولدعه المذکور البارودة المذکور عدم معرفته له وزعمه انه اص لكونه حين قام ناداه من هذا فلم يرد عليه فاطلق فيه البارودة المذکور فاصابته الرصاصه على الوجه المسطور في نخذه الايسر ومات بسببها عن ورثته المذکورين على الوجه المسطور (اجاب) اذا ادعى اولياء القتل على رجل بانه قتل مورثهم هذا برصاصه اصابته وجرحته واقرا المدعى عليه بالقتل فان اطلق القتل فهو خطأ محمله على الادنى كما روى عن ابى يوسف فصرح به علماءنا فتمتع الدية في ماله في ثلاث سنين بخلاف ما اذا ثبت عليه القتل بالآلة المجارحة يبينه ولم تذكر الشهود العمد فانه يقتض من القتلى ولو شهدوا انه قتله عمدا وانه مات به فهو احوط اتفاده الاتقاني وان اقر المدعى عليه بالعمد وموت المقتول بسبب ذلك فقتل بطلب الاولياء حيث لم يوجد منهم ولا من احدهم عفو ولا مانع كما هو موجب القتل للعمد والافلا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وارده من قاضي قلوب مضى عنها في رجل ادعى بطريق وكالته الشرعية على هيد رقيق انه ازال بكارة بنت موكلة به كرهوا له بادخاله ذلك في فرجها بغيط كذا وذلك بالاكره وانه زني ولم يسبق له زواج اصلا وهو غير محصن للآن وان مهر مثل البنات المذكورة في قومها وصيرتها القاقش مقدم ما مؤخر او يرد المدعى المذكور اثبات ذلك واجراء ما يقتضيه المحكم الشرعي في ذلك فسل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بانه اخذ البنات المذكورة وازال بكارتها باصبعه وكشف عورتها وفعل بها ذلك مكرها وهو للآن لم يتزوج وعلى الرق وان مهر مثلها سبعة مائة وخمسون قيرشا (اجاب) جنابة العبد فيما دون النفس لا تثبت الا باقرار المولى او بالبينه ولا تثبت باقرار العبد اصلا ولوما دون في الولو الجنية ولا يحوز اقرار الماذون والمجور بالجناية لان موجبها يعلق بملك السيد والسيد ما اذن له فيها فلم يهجم اصلا ولا هو الا اقر بعد العتق انه جنى حال الرق لا يلزمه شيء بذلك افاده المحوى والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة مضى عنها في رجل ادعى على آخربانه من مدة اشهر متعددة استيقظ المدعى وقت النعير فوجد المدعى عليه واقفا على باب مكانه الذي هو ناظم فيه داخل داره فقام حين رآه المدعى عليه اراد الخروج فوثب على حائطه فامسكه المدعى من قدميه ليعلم سبب محبته منزله فضر به المدعى عليه بسكين كانت معه ست ضربات في يده واراد الهروب فلم يمكنه من ذلك فاستغاث بجيرانه فقبضوا عليه فوجدوا معه بعض ملبوس عينه المدعى ملبسا له وثقة المدعى بعض متاعه فوجد به نقص صندوق خشب قيمته ثلاثة عشر قرشا مملوكا لزوجته المدعى وبداخله بعض مصاغ عينه مملوك لزوجته المذکور وجات

١٢٧.

٣.

شوال

١٢٧.

٦

مطلب جنابة العبد
فما دون النفس لا تثبت
الا باقرار المولى او بالبينه

تعدية حينما ملأه وخر جابداخلة امتعة منها وان المدعي عليه كان أخذ ذلك قبل
ان يضبطه المدعي المذكور ويطلبه باحضار الاشياء المذكورة وما يترب عليه
بسبب دخول منزله وضربه بالسكين وأخذ متاعه بالوجه الشرعى فاجاب المدعي عليه
بانه نزل مكان المدعي بقصد ان يسرق منه ودخل المكان فوجد الصندوق مغفلا ولا
يعلم ما بداخله فحمله وأخرجه ومشى به الى جبانة الناحية ووضع الصندوق بها وتجرد
من ثيابه ووضعها معه وعاد الى منزل المدعي لياخذ ما يمكن أخذه فتمسك بالدار ونزل
بساتنها وأراد ان يأخذ شيئا فاستيقظ المدعي وقبض عليه فأراد ان يخلص نفسه
وضربه بالسكين مرتين فقبض عليه الجيران وضربوه ضربا شديدا وأخبر المدعي عن
مكان الصندوق الذى سرقه فدلوه على مكانه فتوجهوا واخذوا مائة كراما عدا ذلك وكر
المدعى انه حضرت له امرأة ومعهها صندوق فارضا فتوجهوا واخبرته بانها وجدت في
الطريق فامتنع من أخذها وأمرها ان توصله الى حاكم الجهة فارتسلته فآخذها وهو فارغ
ولا شيء فيه وصدقته المرأة على ذلك فما الحكم الشرعى في ذلك (اجاب) اذا لم يثبت
المدعى دعواه أخذ المدعى عليه ما يملكه من الاشياء المذكورة فلا شيء على المدعى عليه
والحال ما ذكره من الاثر باللاقى بحاله لانه كانه امر احمر ما ولا تقطع يده باقراره بسرقة
الصندوق الذى قيمته ثلاثة عشر قرشا والحال هذه والواجب في الجراحة بالسكين في
اليد حكومة عدل ان تبقى لها اثر بعد البرء والا شيء فيها على قول الامام والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تدعى انها وجدت زوجها قتيلا بشاطئ ترعة فنجاه راسه فحملها الرجل
من الناحية يفصل بين الغيط المذكور والهل الذى وجد فيه المقتول جسر ترعة ليست
خاصة بالناحية بل تروى منها الناحية وغيره فالحكومة ببلاد المحدث الجسر المذكور لم يور
اهل الناحية المذكورة وغيرها من البلاد المذكورة وغيرهم باعتراف المدعية وان
القاتل له فلان وفلان من الناحية المذكورة بنبوت وانكر المدعى عليهما قتلها
لرجل المذكور وضربهما ولم تقم بينة بدعواه فاحكم على الرجلين الا اليقين
الشرعية ولادية ولا قسامة على اهل الناحية حيث لم يكن للمدعى عليهما طيان
بالقرب من اهل الذى وجد فيه المقتول المذكور بل لاحدهما فدان طين بزرعه
ويسقيه من التربة المذكورة يدينه وبين اهل الذى وجد فيه المقتول المذكور زيادة عن
مائة قصبة لعدم دعواها على ارباب الطين الذين بالقرب من اهل الذى وجد فيه
المقتول (اجاب) يراعى حال المكان الذى وجد فيه القتل فان كان المكان محلو كما
فالقسامة على المالك والدية على عاقلة ان ادعى الولي القتل خطأ على المالك وان كان
المكان مباحا فالقسامة على اهل اقرب الاما كن المسموع منها الصوت والدية على
عواقلهم ان ادعى الولي القتل المذكور على الاقرب وان ادعى على غيره كان ذلك امرا
منه للاقرب ولا بد له حينئذ من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن
فان اثبت دعواه بالبيينة العادلة تضي له بموجبها على المدعى عليه والا فليس له عليه

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٢

شوال

سنة

اليمين الشرعية كما يستفاد ذلك من كتب علماء مذهب النعمان والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة أدت خمسة أشخاص يتشاجرون ويتضاربون بزيادة ليل في اراضي
 ابي عادية عمو كة لذي آل اليه بالشراء من مالكها الاول الذي ملكها بطريق
 الانعام من ولى الامر فدخلت هذه المرأة بينهم حين التشاجر والتضارب ثم تفرقوا عنها
 وتر كوها مقتولة بقبول اصحابها في راسها قطع الجلد واسال الدم وكسرا لعظم وازحق
 الروح وقد ادعى وارثها على هؤلاء الخمسة بان القاتل لها هو واحد منهم لامن غيرهم
 ولا يعرف عينه وانها قتلت خطأ وهؤلاء الخمسة مقيمون بهذه الابعادية مدة تزيد
 على ثلاث سنين وليسوا من المالكين لها فهل والحال هذه لاقسامه ولاديه على
 المالكين للارض لان دعواه على غيرهم براءة لهم ولا قسامة ولاديه ايضا على الخمسة
 المدعى عليهم حيث لم يبرهن على مدعاه وليس له قبلهم شئ غير اليمين الشرعية وهل
 اذا شهد شاهدان من السالكين بالابعادية على واحد من هؤلاء الخمسة تقبل
 شهادتهما عليه واذا شهدا طبق دعوى المدعى المحكم كذلك (اجاب) بشرط لصحة
 الدعوى تعيين المدعى عليه فاذا لم يعين الولى المدعى عليه لم تصح ولا قسامة ولاديه على
 احد لان شرط القسامة والاديه تقدم الدعوى الصحيحة ولم توجد وباب الدعوى مفتوح
 فان ادعى الولى القتل على الخمسة المذكورين او على معين منهم لم يكن على مالك
 المكان الذى وجد فيه القتل شئ ولا على الخمسة المذكورين حتى يبرهن كافي سائر
 الدعاوى فان عجز عن البرهان فليس له الا اليمين الشرعية وبرئ المالك بدعوى الولى
 على غيره وان ادعى على مالك المكان فالقسامة عليه والاديه هل عاقلته في القتل
 الخطا وهذا اذا لم يوجد من الولى ابراء للمالك قبل الدعوى عليه والله تعالى أعلم (سئل)
 من طرف قاضي الجبل بمضمونه ادعى الذى سعد النصراني وهو الوكيل الشرعى
 عن كل من والدته خالته وعن مختارة بنت سعد زوجة المقتول وعن والده سعد الولى
 الشرعى على اولاد ابنه المقتول القصر الخمسة على كل من احمد حسن بن حسن و خليل
 ابن ابي شبيب بن شبيب وعلى عيسى بن عيسى زيدان و بدوى محمد بن محمد زيدان و ابي
 طالب خلف محمد بن محمد خلف و احمد خطاب بن محمد طاب و حرب عيسى بن عيسى
 و شايخ تاحية المتانية بان انا المدعى المذكور هو موسى سعد كان صرافا بناحية
 المتانية وسا كنيها بمكان بمملوك له وانه في يوم الاحد ٢٦ ن سنة ١٢٦٨ وجد
 موسى سعد مقتولا بمنزله المذكور مصابا برصاصتين احدهما تحت طاقه والثانية في
 وسط ظهره وانحصر مبراه الشرعى في كل من والديه المذكورين اءلا و زوجه وأولاده
 الخمسة القصر المذكورين من غير شريك وان المدعى وموكايه لا يعرفون القاتل
 لموسى سعد المذكور وان الدرب الذى كان فيه المكان انذى كان سا كذا فيه ووجد
 مقتولا فيه ليس به اما كن غيره وفي ليلتها لم يكن معه احد في المكان سوى زوجته

١٢٧٠

١٢

مطلب شرط القسامة
والاديه تقدم الدعوى
الصحيحة

ذى القعدة سنة

٢٧ ١٢٧٠

جادی الاولی

٢ ١٢٧١

جادی الثانية

٢ ١٢٧١

المد كورة وانهر يده من المدعى عليه - م المد كورين أن يخبروه عن القاتل لموسى سعد
ليطالبه بما يترتب له عليه بسبب ذلك لتكونهم هم مشايخ الناحية ومطالبين بما يحصل
بالناحية وذكركل من المدعى عليهم المد كورين أن موسى سعدا وجد قتيلا بمنزله على
الوجه المستور وانهم لا يعلمون سوى ذلك فالمدكم (أجاب) الدعوى على الوجه
المستور غير صحيحة فلا تسمع ولا يقضى على المدعى عليهم بشئ والحال هذه والله تعالى
أعلم (مثل) في رجل ضرب رجلا بخشبة كبيرة فوق رأسه هذات المضر وبمن
ساعته بتلك الضربة المد كورة واقر الضارب بذلك لدى قاضي ناحيتهم قبل ثبوت
القتل منه بالبينة فهل يجب الدية على القاتل او على عاقلة وماذا يكون المحكم في
ذلك (أجاب) صرح علماؤنا بان العاقلة لا تعقل ما ثبت بالاقرار جلا بالحدود الوارد
وحينئذ فالدية المطلقة التي هي موجب هذا القتل المد كور في مال القاتل في ثلاث
سنين على قول الامام الرابع في المذهب من كون ذلك شبهة والله تعالى أعلم (مثل)
من طرف قاضي الجبيرة عن حادثة مضه ونهار جل راكب على فرس فوطئت آخر
فقتله واقر بذلك الراكب وادعى جوحه وهدم قدرته على منعه ولورثة القتل
وهم اولاده القصر وزوجته لا غير وصى عن القصر هو وكيل عن الزوجة أنكر المجروح
وهمز الراكب عن منع الفرس فكلف مدعى العجز عن المنع يدنة تثبت دعواه عجزه عن
المنع المد كور بناء على قتيلا صدرت من قبلنا قبل هذا الوقت لقاضي الجبيرة بمصلحته
اذلحق عجزه عن المنع حتى اتلفت اناسا قدمه هدر والقول لا ولياء القتل يمينهم
والبينة على مدعى العجز عن المنع مؤرخة في ١٤ م - سنة ٧٠ ثم كاف القاضي
المد كور مدعى العجز ببينة فحيز عن اثبات دعواه وأولياء القتل قاهر ون خلا زوجته
فيما يصنع وما يترتب على الراكب بسبب ذلك (أجاب) لا تجرى النيابة في الحلف فلا
يخلف الوصى والوكيل الا في مواضع ليست هذه منها فينتظر بلوغ القصر لمخافهم اليدين
الشريعة حيث كانت لازمة بالنسبة اليهم وقد صرح العلامة خير الدين الرملي في جواب
سؤال عن امرأة دكت فرسا فمخ بها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا انه اذا لم يتحقق
جوحه بان لم تقم بينة على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة والقول قول اولياء القتل
لا نسكارهم المجموح يمينهم اه وفي حواشي الدر قال الحاكيم الشهيد في الكافي
واذا سار الرجل على دابة أي الدواب كانت في طريق المسلمين فاوطئت اندا فاحد او
رجل وهي تسير فقتله فديته على عاقلة الراكب وذلك لانه مستعمل للدابة من مكان
الى مكان وهي مجبورة على هذا الفعل من جهة فصارت جنايتها بمنزلة جنايته غير انه
خاطي فوجب الدية على عاقلة والكفاية لانه قاتل حقيقة اه وهذا اذا لم يثبت
القتل باقراره اما لو ثبت به فالدية في ماله في ثلاث سنين لان العاقلة لا تعمل ما وجب
بالاقرار كما صرح حوايه والله تعالى أعلم (مثل) من طرف قاضي الجبيرة بمضه ونهار
ابو طالب بطريق وكالته عن زوجته حتى اخيه ابنا القتين وبطريق وصايتة الشريعة على اولاد

اخيصة القطر الاربعه وهم ثلاث بنات وذ كره على كل من على اجدودرويش حلاوة
 واهلهم فراج بان المدعى المذ كور طاب منه اشخاص للجهادية فمضيا طلب منه من
 الاشخاص ومن جملتهم اخ له غير المتوفى وكذا المتوفى وارسل بعضهم مركب في البحر
 ومن جملتهم اخواه سيد خاف المتوفى وبدي خاف غير المتوفى والمدعى المذ كور سافر
 في البر مع باقي الاشخاص المطلوبين منه للجهادية وسار الى أن وجد المركب التي كان بها
 اخواه المذ كور ان مستوية على شاطئ البحر بالناحية ووجد اخاه سيدا خافا على طريقها
 بالمركب التي كان بها وهي في يد رجل يدعى محمد اعطية وكان المدعى عليهم المذ كورون
 بمركب أخرى ووجد اخاه سيد المذ كور مضر وبابنوت في أم رأسه من شماغ عظم رأسه
 وهو لا يتكلم فسال من كان حاضر اذن فعل باخيه ذلك فاخبروه ان الثلاثة الاشخاص
 المذكورين عليهم المذ كورين هم الذين ضربوه بسبب انهم كانوا يشاركون مع شخصين من
 بلدته قاذوا ان يخاض بينهم فضربوه فحين سمع ذلك اخاه وصار ذافراش الى ان مات
 بسبب الضرر به التي في رأسه وان المدعى الوصي الوكيل المذ كور لا يعرف من الذي
 ضرب اخاه المذ كور والضرر به المذ كورة ولا يعرف انهم هم الذين ضربوه الا من اخبار من
 كان حاضر حين ذلك ويريد من المدعى عليهم المذ كورين ان يظهروه عن قتل اخاه
 المذ كور ليطالب به بما يترتب له عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعى وذ كره المدعى عليهم
 المذ كورون انهم كانوا جالسين بمركب لهم بالبحر بشاطئ البحر فمضى لهم جماعة وقبضوا
 عليهم وسحبوا وانكروا ما عدا ذلك (اجاب) لم تتوجه خصومة على احد الا ان ولم
 تصح الدعوى وبانها مفتوح فان ادعى الولى على غير ركاب الا تلك التي وجد بها القتل
 وهم الاشخاص المذ كورون وان ثبت دعواه عليهم فمضى على عاقلة هم بالدية في ثلاث
 شين وان لم يقيم البينة فليس له الايمين واحدة على كل منهم ومنع بعدها وان ادعى على
 ركاب السفينة التي وجد بها القتلى ل او على معين منهم ولم يثبت دعواه كانت القسامة
 على جميع الركاب والدية على عاقلهم في ثلاث شين والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل ادعى على آخر انه ضرب به بندقة في رجله فعالجها حتى برئت مع شين
 وذهب بعض قوتها وصار يعرج بها عمرها خفيفا ويريد اجراما تمتضيه الشريعة في
 ذلك فانكر المدعى عليه دعواه ذلك وعرف ان ولده القاصر عن درجة البلوغ هو الذي
 ضرب الرجل المذ كور بالبندقية المذ كورة في رجله من غير قصد ولا بنية للادعى فهل
 اقرار الوالد على ولده القاصر في هذه الحادثة معتبر شرعا وماذا يلزمه (اجاب) لا يعتبر
 اقرار الوالد على ولده القاصر بمنزل ذلك فلا يثبأخذ القاصر بموجب اقرار ابيه المذ كور
 وان ثبت المدعى دعواه المذ كورة على الاب بالوجه الشرعى حكم عليه بموجبها
 والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا بمجرع واحدة ثلاث ضربات بمعدن
 في طريق عامة عمر جميع البلاد بمعدن غير مملوكة لا احد به عيدين البلاد منها ما هو بعيد

١٢٧١

٧

شعبان

١٢٧١

١

١٢٧١

٢٧

ربيع الاولى

٩

١٢٧٢

شعبان

١١

١٢٧٢

عنه بنصف ساعة ومنها ما هو بعيد عنه بساعة لا يسمع منه صوت ولا بندقية لعنفه في
الارض وليس فيه نفع للمسلمين ولا اخبية فيه لاحد ولا هو بقرب اخبية غيراته بجواردة
اطيان البلاد البعيدة ولم يدع الوارث على احد من اهل البلد (اجاب) اذا وجد القتل
في فلاة في ارض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته
وان لم يكن لاحد فان كان يسمع منه الصوت من مصر من الامصار فعليه القسامة
وان كان لا يسمع منه الصوت فان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش
والكلالة فالدية في بيت المال وان انقطع عنها منفعة المسلمين فدمه هدر وكذلك اذا
وجد في المغارة وليس بقر بها هيران كذا في محيط السرخسي افاده في حواشي الدر عن
الهندية ومن ذلك ومما صرحوا به يلم امداد دم القتل المذكور اذا وجد في مكان بعيد
عن العمران بحيث لا يسمع منه الصوت في قرية ولا مصر ولا ارض مملوكة لشخص او
في استقفاقه بطريق الوغز ولم يكن بقرب اخبية وليس مملوكة كالا حدولا انتفاع به لعامة
المسلمين بنحو ما ذكره حيث لم يسمع لم يقاتله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قبلا
بنفوت في راسه كسر العظم واسال الدم في ترعة مباحة خارجة عن الزمام ونفها بالرى
عام لمجمله بلاد وهي في وسط اطيان قرية واهلها لا يسمعون الصوت من محل القتل
وورثته يدعون على اهلها بالقتل حيث لا ماء في القرعة وقت وجود القتل فيها
(اجاب) يراعى حال المسكان الذي وجد فيه القتل فان كان مملوكة كالتجرب القسامة على
المالك والدية على عواقله وان كان مباحا فان كان قريسا من مصر او قرية او
ارض مملوكة بحيث يسمع منه الصوت فالقسامة على اقرب المواضع اليه من القرى
والامصار والاراضي والدية على عواقله فان لم يسمع منه الصوت فلا قسامة ولا دية
على احد وانما الدية في بيت المال ان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش
والكلالة وان انقطع عنه منفعة المسلمين فدمه هدر وانما تجب القسامة والدية على
الاقرب ان ادعى الولي على المالك او ذى اليد الخاصة عليه وهم مستحقو الوقف ان
كانوا يجمعون فان ادعى على غيره سقطت القسامة والدية عن الاقرب ويكف الولي
انبات دعواه فان عجز حلف المدعي عليه يمين او واحدة ولا شيء عليه كسائر الدعاوى والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة جنت على امرأة اخرى وضربتها على بطنها بدينارها ضربا قتيلا
فألت الهني عليها جنيتميتها بسبب الجناية عليها واعترفت الجانية بذلك فماذا يلزم
الجانية لورثة الجنتين والحال هذه (اجاب) من ضرب بطن امرأة فالت جنيتميتها
استبان بعض خلقه وجب على عاقلة الضارب نصف عمر الدية اى دية الرجل لو الجنيمة
ذكر او عشر دية المرأة لو الجنيمة بين انثى وكل منهما خمسة درهم في سنة والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج بامرأة وطلقها بائنا ومعهما منه بنت استقطت حقها في حضانتها
فاخذها الاب وسلمها لاخته لترضعها فكثت معها مادة وماتت البنت عن أبيها ثم ماتت
الاب عن وريثة فادعت وريثة الزوج ان البنت ماتت من دمها رضاها البن لسكون

١٢٧٢

١٧

امهاتر كنهالايها باختيارها ويريدون الزام الائم بديتها بسبب تركها لايها فهل
والحال هذه لا يجابون لذلك وليس لهم مطالبة الزوجة بشئ من ذلك (اجاب) اذا
استطعت المطلقة باثباتها في حضنة بنتها لايها فاخذها الا ب ودفعها لاخته لترضعها
ثم ماتت البنت لا يكون لورثة ابيها مطالبة الام بديتها والحال هذه مجرد تعلقهم
الذ كور بدون موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات قتيلا من مدة
ثمان سنين واخذت ديتته من قاتله بالوجه الشرعي واقام القاضي اخاه وصيا على اولاده
القصر والحال انه مات عن امه وزوجته وعن ابنين وبتين قصر وترك ما يورث عنه
شمر عاقل يكون للزوجة والام اخذ ما يخصهما فمات تركه وتقسم الدية بحسب الميراث
حيث كانت موجودة وماذا يخص كل وارث (اجاب) نعم للزوجة والام اخذ
ما يخصهما من تركه القتل المذ كور بالفرقة الشرعية حيث لا مانع من ذلك وتقسم
الدية على فرائض الله تعالى كسائر امواله فللزوجة الثمن فرضا والام السدس كذلك
والباقي للاولاد المذ كور بن نه صيد المذ كور مثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اجتمع على قتله اربعة رجال وضربوه معا بنائيت مجردة عن الحد يداسات
الدم وكسرت العظم ولم تميز الضربات ووقع مغصى عليه ثم مات بسبب ذلك بعد مغصى
يوم فهل اذا اقامت اولياؤه البيعة على هؤلاء المجمعين وشهدت بشاهدة الضرب
منهم يكون ذلك موجبا للقصاص او للدية وهل اذا كان احدا الاربعة فائبا واقيمت
البيعة على الباقيين يحكم عليهم بما يلزمهم فقط او يحكمهم على الجميع ويقتصب
من حضر خصما عنه وما يلزم المشهود عليهم مع غيبة الرابع هل دية كاملة او ثلاثة
ارباعها (اجاب) موجب القتل بالنباييت المذ كورة التي لاحديدها اذا ثبت انه
حصل من ضرب الاربعة الا انقص المذ كورين بان اجتماعه على ضربه معا بحيث لو
انقررت كل ضربة منهم لقتلت او لم يعلم المتمعن منهم من غير المتمعن وشهدت البيعة بذلك
وانه لم يزل صاحب فراش حتى مات دية فغلظة على عواقل القاتلين الاربعة على
مذهب الامام ابي حنيفة ار باعاء على عاقلة كل واحد من القاتلين ربع الدية ان
كانت لهم عواقل والا ففى اموالهم ولا يذهب به بعض القاتلين خصما عن باقيهم ولا
يذهب على عاقلة كل واحد منهم من اقامة البيعة بمحضه والله تعالى اعلم (سئل)
في عبد بالغ رقيق جنى على قاصر بغير اذن سيده وقطع اذن القاصر بسكينته في يده وسال
الدم ولم يمت القاصر واقر الرقيق بالجنابة على القاصر بحضور ابي القاصر وسيده فاذا
يكون الحكم في الاقرار المذ كور من الرقيق بتلك الجنابة المذ كورة (اجاب) جنابة
اللعبد على طرف الحر ولو لعهدا او بوجبة للادفع او افداء لا القصاص اذا لا يجزى بين طرفي
حر وعبد فاقر ر العبد بذلك لو عمل به لظهر في حق المولى فيموقف على نه سديقه الا ان
تقوم بيعة على تلك الجنابة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بهذا الجاهريم

شوال

١٢٧٢

٢٦

ذى الحجة

١٢٧٢

٢٩

صفر

١٢٧٢

٢٢

٢٧ ١٢٧١

ربيع الاولى ٩

١٢٧٢

شعبان ١١

١٢٧٢

عنه بنصف ساعة ومنها ما هو بعيد عنه بساعة لا يسمع منه صوت ولا بندقية لعنفه في
الارض وليس فيه نفع للمسلمين ولا اخبية فيه لاحد ولا هو بقرب اخبية غيراته بهاورة
اطيان البلاد البعيدة ولم يدع الوارث على احد من اهل البلد (اجاب) اذا وجد القاتل
في فلاة في ارض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته
وان لم يكن لاحد فان كان يسمع منه الصوت من مصر من الامصار فعليه القسامة
وان كان لا يسمع منه الصوت فان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش
والكلال فالدية في بيت المال وان انقطع عنها منفعة - عة المسلمين فدمه هدر وكذلك اذا
وجد في المغارة وليس بقر بها همران كذا في محيط البحر خشي افاده في حواشي الدر عن
الهندية ومن ذلك ومما صرحوا به لم اجد ادم القاتل المذكور اذا وجد في مكان بعيد
عن العمران بحيث لا يسمع منه الصوت في قرية ولا مصر ولا ارض مملوكة لشخص او
في استحقاقه بطريق الوفاق ولم يكن بقرب اخبية وليس مملوكا لا حدولا انتفاع به لعامة
المسلمين بفحوا ما ذكر حيث لم يعلم قاتله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا
مذبذبة في راسه كسر العظم واسال الدم في ترعة مباحة خارجة عن الزمام ونفعها بالرى
عام لجملة بلاد وهي في وسط اطيان قرية واهلها لا يسمعون الصوت من عمل القاتل
وورثته يدعون على اهلها بالقتل حيث لا ماء في التربة وقت وجود القاتل فيها
(اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان مملوكا تجب القسامة على
المالك والدية على عواقله وان كان مباحا فان كان قريسا من مصر او قرية او
ارض مملوكة بحيث يسمع منه الصوت فالقسامة على اقرب المواضع اليه من القرى
والامصار والاراضي والدية على عواقله فان لم يسمع منه الصوت فلا قسامة ولا دية
على احد وانما الدية في بيت المال ان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش
والكلال وان انقطع عنه منفعة المسلمين فدمه هدر وانما تجب القسامة والدية على
الاقرب ان ادعى الولي على المالك او ذى اليد الخاصة عليه وهم مستحقو الوقف ان
كانوا يجمعون فان ادعى على غيره سقطت القسامة والدية عن الادرب ويكافى الولي
انبات دمه وان عجز حلف المدهى عليه يمين او واحدة ولا شيء عليه كسائر الدعاوى والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة جنت على امرأة اخرى وضربتها على بطنها يد يهاضر باثقالا
فالقتل الجني عليها جنينا ميتا بسبب الجنابة عليها واحترفت الجنابة بذلك فاذا يلزم
الجنابة لورثة الجنين والحال هذه (اجاب) من ضرب بطن امرأة فالقتل جنينا ميتا
استبان بعض خلقه وجب على عاقلة الضارب نصف عمر الدية اى دية الرجل لوالجنين
ذكر او عشرة دية المرأة لوالجنين انثى وكل منهما خمسمائة درهم في سنة والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج بامرأة وطلقها بائنا ومعهامنه بنت اسقطت حقها في حضانتها
فاخذها الا بوسلمها لاخته لترضعها فكثت معها مدة وماتت البنت عن ابائها ثم مات
الا ب عن وورثة فادعت وورثة الزوج ان البنت ماتت من دمها رضاها اللين لسكون

١٢٧٢

١٧

امها تركتها لابيها باختيارها ويريدون الزام الام بديتها بسبب تركها لابيها فهل
والحال هذه لا يجابون لذلك وليس لهم مطالبة الزوجة بشئ من ذلك (اجاب) اذا
استطعت المطلقة بانثاقها في حضنة بنتها لابيها فاخذها الاب ودفعها لاخته لترضعها
ثم ماتت البنت لا يكون لورثة ابيها مطالبة الام بديتها والحال هذه يصير دئعاهم
المذكور بدون موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات قتيلا من مدة
ثمان سنين واخذت ديتة من قاتله بالوجه الشرعي واقام القاضي اخاه وصيا على اولاده
القصر والحال انه مات عن امه وزوجته وعن ابنين وبنتين قصر وترك ما يورث عنه
شمر عاقل يكون للزوجة والام اخذ ما يخصهما فمات تركه وتقسيم الدية بحسب الميراث
حيث كانت موجودة وماذا يخص كل وارث (اجاب) نعم للزوجة والام اخذ
ما يخصهما من تركه القتل المذكور باقرضة الشرعية حيث لا مانع من ذلك وتقسيم
الدية على فرائض الله تعالى كسائرهم والدفلة للزوجة الثمن فرضا وللأم السدس كذلك
والباقي للأولاد المذكورين نهديا المذكورين كمثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اجتمع على قتله اربعة رجال وضربوه معا بنسيات مجردة عن الحد يداسات
الدم وكسرت العظم ولم تميز الضربات ووقع مغصى عليه ثم مات بسبب ذلك بعد مغصى
يوم فهل اذا اقامت اولياؤه البيعة على هؤلاء المجمعين وشهدت بشاهدة الضرب
منهم يكون ذلك موجبا للقصاص أو للدية وهل اذا كان احدا الاربعة غائبا واثبت
البيعة على الباقيين يحكم عليهم بما يلزمهم فقط او يحكم على الجميع ويقتصب
من حضر خصمائه وما يلزم المشهود عليهم مع غيبة الرابع هل دية كاملة او ثلاثة
ارباعها (اجاب) موجب القتل بالنسيات المذكورة التي لاحديدهم اذا ثبت انه
حصل من ضرب الاربعة الا اذا خاص المذكورين بان اجتمعوا على ضربه معا بحيث لو
انفردت كل ضربة منهم لقتلت او لم يعلم المتمعن منهم من غير المتمعن وشهدت البيعة بذلك
وانه لم يرل صاحب فراش حتى مات دية مغلظة على عواقل القاتلين الاربعة على
مذهب الامام ابي حنيفة ار باع على عاقلة كل واحد من القاتلين ربع الدية ان
كانت لهم عواقل والا ففى اموالهم ولا ينتصب بهض القاتلين خصما عن باقيهم ولا
يدلهم على عاقلة كل واحد منهم من اقامة البيعة بمجرده والله تعالى اعلم (سئل)
في عبد بالغ رقيق جنى على قاصر بغير اذن سيده وقطع اذن القاصر بسكينته في يده وسال
الدم ولم يمت القاصر واقرا الرقيق بالجنابة على القاصر بحضور ابي القاصر وسيده فاذا
يكون الحكم في الاقرار المذكور من الرقيق بتلك الجنابة المذكورة (اجاب) جنابة
اللعبد على طرف الحر ولو بعد اموجية لا دفع او الاقضاء لا القصاص اذا لا يجزى بين طرفي
حر وعبد فاقرار العبد بذلك لو عمل به لظهر في حق المولى فيتوقف على نهديقه الا ان
تقوم بيعة على تلك الجنابة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بهذا الجرم

شوال

١٢٧٢

٢٦

ذو الحجة

١٢٧٢

٢٩

صفر

١٢٧٢

٢٢

ربيع الاول سنة

١٥
١٢٧٤
مطلب لوحفر فيما يليكم
لا يضمن الحافر بوقوع
احد فيه

ربيع الثاني

٨
١٢٧٤
مطلب في حكم الشجة
اذا اقدمت ولم يبق لها
اخر اختلاف في ايجاب
حكومة عدل

صفر

٢٨
١٢٧٥
ربيع الاول

١١
١٢٧٥

مختص بها ملوك له أيضا حفر فيه حفرة لينتفع بها فتردى فيها حيوان وهلك فهاذا
يكون الحكم في ذلك اذا كان الحافر غير متدبر فحفرها (اجاب) اذا كانت الارض
التي حفرت فيها تلك الحفرة مملوكة للحافر فتنفذ بالوقوع فيها حيوان أو انسان فلا
ضمان على الحافر المذكور والضمن حيث لا اذن من الامام او نائبه بالحفر وكانت
في عمر الناس وانه تعالى أعلم (مثل) في رجلين ادعى على آخيه بانه ضربه ما يشبه فتشج
راهما وان الشجعين قد حصل فيهما البر ولم يوجد لهما اثرو وسئل من الضارب فاجاب
بالاعتراف بذلك بين يدي القاضي فحكم لهما القاضي على الضارب بنصف عشر دية
النفس وحصل منه بهض ذلك والزم الضارب بدفع الباقي للدينين فهل لا يكون الزامه
بما ذكرنا فذا عايناه وعليهما مرد ما اخذاه على سبيل الوجوب والالزام بالحكم المذكور
(اجاب) اذا التهمت الشجة ولم يبق لها اثرو فلا شيء فيهما عند الامام كنبات السن وفي
البرجندى عن المختارة والمختار قول أبي حنيفة وعليه اعتماد الجمهور والنسب وغيرهما
لم يكن قال في العيون لا يجب عليه شيء قياسا وقال يستحسن ان تجب حكومة عدل مثل
أجرة الطبيب وهكذا كل براسة برئت كافي تهييج العلامة قاسم قال الساماني
ويظهر لي رجحان الاستحسان لان حق الادعى بنى على المشاحة اه وفي البرازية
لا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول
الثاني قال الفقيه القنوي على قول محمد انه لا شيء عليه الاثن الادوية قال القاضي انا
لا اترك قوله ما افاد ذلك في رد المختار وعلى كل فلا يجب ارش تلك الشجة بعد برئها
بلا بقاء اثر والله تعالى أعلم (مثل) عن دهرى رسالة من طرف قاضي الجيزة يخبرونها
في ورثة ادعوا على آخر بان جاموسه كانت منطلقة فنطعت مورثهم فسكرت هامة
واضلعه من الجبهة اليسرى واصابع يده اليمنى واصابع رجله اليمنى ومات بسبب ذلك
بعد ثلاثة أيام وهو ملازم لافراس وطلبه وبه بما يترتب عليه شرطا فاذا يلزم صاحبها
(اجاب) حيث انقلبت الجاموسة المذكورة من يد صاحبها وانقلت انسابا او مالا
فلا ضمان اذا اجهما جبار والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة بما مضى
ان قتيلين وجد في برية ادعى اولياؤهما على رجل بقتلهما بالراصين عدلى البرية
المذكورة ولم يثبت ذلك عليه فماذا يكون الحكم (اجاب) اذا وجد قتيلا في برية
غير منتفع بها العامة المسلمين ولم يدرفا له قدمه مدره هذا اذ لم تمكن مملوكة ولا هريفة
من المملوك ولا من الاخوية أو الغسقاط بحيث يسمع الصوت منه ولا وقفا ولا فعلى
المالك أو ذى اليد أو على أهل القرية أو أقرب الاخوية كافي الدرد والله تعالى أعلم
(مثل) بافادة وارده من وكيل محافظة مصر مؤرخة في ١٣ شعبان سنة ١٢٧٨
بقصد مطلب الجواب عن السؤال الهرو بالشقة من مفتي مديرية جرجا الواردة للمحافظة
بافادة من وكيل مديرية جرجا بتاريخ ٣ شهره بطلب الجواب عن السؤال المذكور

واقطعه سؤال يعرض على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الانام بالديار المصرية حفظه الله وابقاه بجاه سيد انبياء امين حاصله ان شخصاً اشاب مع رجل آخر جفأت زوجه بجنه لثمنه منه وعلى كتفه ابن لها صغير فدفعها الرجل فوق ابنتها على الارض ووقعت والدته فوقه فصار صاحب فراس حتى مات بسبب ذلك فهل تكون دينته على الدافع او على والدته او عليه مامعا افيدونا ماجورين من رب العالمين من طرف محسوبكم راجي دعاءكم شرف الدين على مفتي مجلس جرجاني ٢ شعبان سنة ١٢٧٨ (اجاب) اذا كان وقوع الام فوق ولدها يدفع الرجل المذكور فالدينه على الرجل خاصة سواء كان موته بوقوعه من دفع الرجل فقط او بوقوع والدته فوقه بسبب الدفع بالمذكور فقط او بهما معا اذا الام حينئذ كآلة في يده ويولد له ما في الاقروبة من التاسع في جنابة اللدواب وفي الكافي يخصها بلا اذن فوثبت على شيء او ووطئته ضمن الناحس لا الركب لانه متعدي في التسبب فيجعل كالمباشر في الضمان اهـ ومثله في رد المختار من جنابة البهائم اذ القتل بالوطء مع وجود الركب على الدابة ينسب لثقل الركب ومع ذلك جعل الضمان على الناحس بلا اذن فهنا بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارده من ديوان المحافظة مؤرخة في ٢ محرم سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال من قاضي اسبوط مضمونه في رجل هلك عن ورثة بالغيث وقاصر بن قاضي رجل آخر بطريق النيابة الشرعية عن البالغيث والقاصر بن على اخوة ثلاثة من اهل محلة كبرى بهلدار الميت ايضا ن كلامهم ضرب به هذا بنبوت في رأسه على التعاقب فوق طريقا في ارض المحلة المذكورة ومات بسبب ضربة أحد هدم لاجينته وبرأ من عدا هدم من اهل المحلة المذكورة فهل اذا جحد المدعي عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدعي عليهم له بطريق شرعي وثبت وجود القتييل في المحلة المذكورة تترتب القسامة ويقضى على المدعي عليهم او عواقلهم بقدر ما يخصهم من الدية ويسقط باقيها تبرئة المدعي من عدا هدم او لا قسامة ولا دية ولا عين لجها لتهين القتيل واذا قلتم بوجوب القسامة والدية فامتنع الولي من التحليف فهل يقضى بالدية أم لا (اجاب) لا يظهر الحكم بالدية مع امتناع الولي من تحليف ايمان القسامة اذ الدية في مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون طلب الولي واذا حلف المدعي عليهم ايمان القسامة بالطلب في هذه المحادثة فالحكم انما يكون بكامل الدية عليهم او على عواقلهم حيث ادعى الولي على بعض الثلاثة غير معين وبرأ باقي اهل المحلة صراحة وذلك كاف في ايجاب القسامة بشرطه كما صرح به شارح الكنز الامام الزياهي في نظير ذلك مما يفيد ان الشرط اما الدعوى بالقتل على الكل او بعض معين او بعض غير معين وهما من قبيل الاخير والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارده من المحافظة تاريخها ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال صورته في رجل مسلم قتل رجلا مسلما وادخلت المطالبة من اولياء المقتول بدمه فما يستحقه القتيل

١٨
مطلب دفع امرأة فوق
ابنها ووقعت عليه ومات
ضمن الدافع مطلقا

١٢٧٨

محرم

٩

١٢٧٩

ربيع الاول سنة

١٥ ١٢٧٤
مطلب لو حفر فيها بئلا
لا يضمن الحافر بوقوع
لحدفيه

ربيع الثاني

٨ ١٢٧٤
مطلب في حكم التبعة
اذا اقدمت ولم يبق لها
اثر اختلاف في ايجاب
حكومة عدل

صفر

٢٨ ١٢٧٥
ربيع الاول

١١ ١٢٧٥

مختص بها مملوك له أيضا حفر فيه حفرة لينتفع بها فتردى فيها حيوان وهلك فهاذا
يكون الحكم في ذلك اذا كان الحافر غير متعمد فحفرها (اجاب) اذا كانت الارض
التي حفرت فيها تلك الحفرة مملوكة للحافر فتلف بالوقوع فيها حيوان أو انسان فلا
ضمان على الحافر المذكور والاضمن حيث لا اذن من الامام أو نائبه بالحفر وكانت
في عمر الناس والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين ادعيا على آخيه بانه ضربهما بخشب فشمج
رأيهما وان الشجرتين قد حمل فيهما البرء ولم يوجد لهما اثر وسئل من المضارب فاجاب
بالاعتراف بذلك بين يدي القاضي فكلمهما القاضي على المضارب بنصف عشرة دية
النفس وحصل منه بعض ذلك والزم المضارب بدفع الباقي للدينين فهل لا يكون الزامه
بما ذكرناه اعليه وعليهما مرد ما اخذاه على سبيل الوجوب والالزام بالحكم المذكور
(اجاب) اذا التهمت التبعة ولم يبق لها اثر فلا شيء فيها عند الامام كنبات السن وفي
البرجندى عن الخزانة والمختار قول أبي حنيفة وعليه اعتماد الهروي والنسفي وغيرهما
لكن قال في العيون لا يجب عليه شيء قياسا وقالا يستحسن ان تجب حكومة عدل مثل
أجرة الطبيب وهكذا كل جراحة برئت كافي تهيج العلامة قاسم قال الساماني
ويظهر لي رجحان الاستحسان لان حق الادعي مبنى على المشاحة اه وفي الميزانية
لا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام ايضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول
الثاني قال الفقيه القنوي على قول محمد انه لا شيء عليه الاثن الا دويته قال القاضي اما
لا تترك قولهما افاد ذلك في رد المختار وعلى كل فلا يجب ارض تلك الشجيرة بعد برئها
بلا بقاء اثر والله تعالى اعلم (سئل) عن دوي مرسلة من طرف قاضي الجيزة فمخونها
في ورثة ادعوا على آخر بان جاموسه كانت منطلقة فنطعت مورثهم فكسرت هامته
واضلعه من الجهة اليسرى واصابع يده اليمنى واصابع وجهه اليمنى ومات بسبب ذلك
بعد ثلاثة ايام وهو ملازم لا فراش وطلبه وبها يترتب عليه شرطا فاذا يلزم صاحبها
(اجاب) حيث انفلتت الجاموسة المذكورة من يد صاحبها واتلفت انسانا بالموالا
فلا ضمان اذا اجهما جبار والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة بما مضى
ان قتيلين وجد في بركة ادعي اولياؤهما على رجل يقتلهما بالراصاص عهدا في البرية
المذكورة ولم يثبت ذلك عليه فماذا يكون الحكم (اجاب) اذا وجد قتيلا في بركة
غير منتفع بها العامة المسلمين ولم يدرفا له قدمه هدره هذا اذا لم تكن مملوكة ولا قريبة
من المملوك ولا من الاخوية أو القسطة بحيث يسمع الصوت منه ولا وقفا ولا فعل
المالك أو ذى اليد أو على أهل القرية أو اقرب الاخوية كافي الدر والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة وارده من وكيل محافظة مصر مؤرخة في ١٣ شعبان سنة ١٢٧٨
بتقصيد طلب الجواب عن السؤال المهرور بالشقة من مقي مدير بجر جالواردة للعقبة
بافادة من وكيل مدير بجر جالواردة في ٣ شهره بطلب الجواب عن السؤال المذكور

واقطعه سؤال يعرض على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الانام بالديار المصرية
 حفظه الله وابقاءه بجاه سيد انبياء آمين حاصله ان شخصاً اشاجر مع رجل آخر جفاته
 زوجه لثمنه منه وعلى كتفه ابن لمصغير فدفعها الرجل فوق ابنها على الارض
 ووقعت والدته فوقه فصار صاحب فراس حتى مات بسبب ذلك فهل تكون دية
 على المقتل أو على والدته أو على ماما معاً أفيدونا ما جورين من رب العالمين من طرف
 محسوبكم راجي دعاءكم شرف الدين على مفتي مجلس جرجاني ٢ شعبان سنة ١٢٧٨
 (اجاب) اذا كان وقوع الام فوق ولد هابذفع الرجل المذكور فالدية على الرجل
 خاصة سواء كان موته بوقوعه من دفع الرجل فقط أو بوقوع والدته فوقه بسبب الدفع
 بالمذكور فقط أو بهما معاً اذا لم حينئذ كالتة في يده ويدل له ما في الاقروية من التاسع
 في جنائيات اللواب وفي السكافي فخصها بلاذن فثبت على شيء أو وطلته ضمن الناحس
 لا الرأكب لانه متعد في التنبيع فيجعل كالمباشر في الضمان اهـ ومثله في رد المختار
 من جنائيات البهائم اذ القتل بالوطء مع وجود الرأكب على الدابة ينسب لثقل الرأكب
 ومع ذلك جعل الضمان على الناحس بلاذن فهنا بالاولى والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادة واردة من ديوان المحافظة مؤرخة في ٢ محرم سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال من قاضي
 اسبوط مضمونه في رجل هلك عن وورثة بالغين وقاصر بن فادعي رجل آخر بطريق
 النيابة الشرعية عن البالغين والقاصر بن على اخوة ثلاثة من اهل محلة كبرى بمخار
 الميت ايضاً ان كلامهم ضم ضربه هدا بنيت في رأسه على التعاقب فوق طريق محافي ارض
 المحلة المذكورة ومات بسبب ضربة أحد هم لاجينهم و برأمن عدا هم من اهل المحلة
 المذكورة فهل اذا جحد المدعي عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدعي عليهم له بطريق
 شرعي وثبت وجود القتل في المحلة المذكورة تترتب القسامة ويقضى على المدعي
 عليهم أو عواقبهم بقدر ما يخصهم من الدية ويسقط باقيا التبرئة المدعي من عدا هم
 أو لا قسامة ولا دية ولا يمين لجهالة عين القاتل واذا قلتم بوجوب القسامة والدية فامتنع
 الولي من التحليف فهل يقضى بالدية أم لا (اجاب) لا يظهر المحكم بالدية مع امتناع
 الولي من تحليف ايمان القسامة اذ الدية في مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون
 طلب الولي واذا حلف المدعي عليهم ايمان القسامة بالطلب في هذه المحادثة فالمحكم انما
 يكون بكامل الدية عليهم أو على عواقبهم حيث ادعى الولي على بعض الثلاثة غير معين
 وبرأ باقي اهل المحلة صراحة وذلك كاف في ايجاب القسامة بشرطه كما صرح به شارح
 المكنز الامام الزياهي في نظير ذلك مما يفيد ان الشرط اما الدعوى بالقتل على الكل
 أو بعض معين أو بعض غير معين وهما من قبيل الاخير والله تعالى اعلم (سئل) بافادة
 واردة من المحافظة تاريخها ٢٩ جادى الآخرة سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال صودرته في رجل
 مسلم قتل رجلاً مسلماً ما حصل المطالبة من اولياء المقتول بدمه فما يستحقه القاتل

١٢٧٨

١٨

مطلب دفع امرأة فوق
 ابنها وقعت عليه ومات
 ضمن الدافع مطلقاً

محرم

٩

١٢٧٩

(اجاب) اذا قبل المسلم استامنا هذا أو شبهه عدا وخطا وثبت ذلك بالوجه الشرعي فلا قصاص على القاتل واختلف التمسح في تسوية المستامن بالمسلم والذي من حيث ايجاب الدية يقتله فبعضهم صحح ايجابها على قاتله المسلم والذي و بعضهم نفى الدية بقتله أيضا فقال ولادة للمستامن هو الصحيح لكن يزم بالتسوية بينه وبين المسلم والذي في الاختيار وصححه الزياي واستظهر الرمي ما صححه الزياي فقد اختلف التمسح والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على آخرين بان المدعي عليهم تعدوا على شقيق المدعين وضر بوجهه عدا وانا بنبوت من الخشب الشوم على رقبته حين كان ماوا بالطريق مسافرا من بلدة الى أخرى ومات لوقتته بسبب ضرب المدعي عليه ماله بالنبتون المرقوم وان المدعي عليهم اخوه واجته وصار المدعون يتفقون مورثهم المرقوم فلم يحدوه وان ميراثه قد انصرف فيهم من غير شريك ويطالبون المدعي عليهم بما يترتب عليهم في ذلك شرعا وطلبوا سؤال المدعي عليهم عن ذلك فهل هذه الدعوى مسموعة شرعا يترتب عليها سؤال المدعي عليهم اذا قلتم بسماعها وسئل من المدعي عليهم وانكر واوعز المدعون عن اثبات دعواهم شرعا والتسوية بين المدعي عليهم يجابون الى ذلك ويحلفون لهم ويمنع المدعون من دعواهم منعائهم (اجاب) اذا عرف المدعي قتله بذ كر نسبه الى جده مع ذكر باقي ما صححه الدعوى تكون هذه الدعوى صحيحة مسموعة واذا عجز المدعون عن اثباتها بالكلية بعد انكار المدعي عليهم يحلفون اليقين الشرعية فاذا حلفوا منه وامن دعواهم عليهم حيث لم تتوفر شروط القسامة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مديرية الشرقية مؤرخة في ٧ ربيع الآخر سنة ٨٧ مضمونها وردت هذه الافادة من حضرة قاضي أفندي الولاية بقصد تقديمها لسيادتك واعطاء القول بالحكم فيها فلزم ترقيعه لسيادتك الامل من بعد رؤيتك بالافادة عن الحكم فيها حسب طلب حضرة القاضي وهوردة افادة القاضي المذكور المؤرخة بالتاريخ المذكور وبعد فالمرجو الاستعلام من حضرة استاذنا ومولانا مفتي أفندي الديار المصرية فيما لو وجد قتيلا لم يعلم قاتله محسبا بشاطئ نهر ليس مملوكا بين خطوط متعددة فهل الدية والقسامة على أقرب الخطوط مع سماع الصوت من محل القتيلا وهل القرب يعتبر من محل القتيلا للابنية والارض المملوكة فقط وهل الارض الخراجية المستحقة للاهالي أي اهالي الخط المذكور لا تعتبر في القرب وعدمه لانها ليست مملوكة لاربابها وكيف كي بورود افادة حضرة مولانا الموما اليه ترسل لنا للاجراء بموجبها فيما هو لازم النظر فيه بالجلس (اجاب) اذا وجد ميت وبه جرح أو أثر ضرب أو خروج دم من اذنه أو عينه أو خنق محسب بشاطئ نهر غير مملوك ولم يكن الشاطئ أيضا مملوكا فالقسامة والدية على ملاك أقرب الاراضي لذلك الشاطئ بحيث يسمع منها الصوت فان لم تكن الاراضي مملوكة الرقبة فعلى أقرب

جادی الاولى

١٢٨٥

٢٥

ربيع الثاني

١٢٨٧

٢٠

ذى القعدة سنة

مطلب الاراضي السلطانية
التي آلت لبيت المال
لا تعتبر في ايجاب القسامة
والدية على زارعها

٢١ ١٢٩٣

مطلب في وقت وجوب
اداء اقساط الدية

القرى من ذلك المكان بحيث يسمع الصوت ايضا والارض الموقوفة على جماعة يحصون
كالمملوكة أما الاراضي السلطانية التي آلت لبيت المال فلا تعتبر في ايجاب ذلك على
زارعها إذا ملك لهم فيها بل رقبته البيت المال فهي لعامة المسلمين واعتبار أقرب القرى
إذا كانت القرية صغيرة فلو كانت كبيرة ذات محلات فعلى أهل أقرب محلة منها أهل
وجود القتل ومحل ذلك إذا لم يثبت القتل على معين ولم تحصل الدعوى بالقتل على غير
هالك الأقرب والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من محافظة مصر في ١٣ ذى القعدة سنة ٩٣
حاصلها وردت مكاتبة لهذا الطرف من مديرية المنوفية بأنه لما تقرر رالي حضرة قاضيهما
بالاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعي في دفع الدية المقسومة على ثلاث سنوات إن كان
عنده مضي كل سنة يدفع قسطها أو يجري تحصيل القسط في أثناء السنة شيئا فشيئا لأن
ولدى إبراهيم موسى المقتول من زاوية البقلي المقسط دية والدهما على ثلاث سنوات
يرغبان الاستيلاء عليهما من عيسى ومحمد الهكومي عليه بهاشيتا فشيئا وهو يريد أداء قسط
السنة عند انقضائها أفيد من حضرة القاضي الموصى إليه بالدورية بناء على ما رغبه ممقتها
بالمزوم مخافة حضر تكم قبضه عليه لزم تحريره لحضرة تكم للأفادة من ذلك (أجاب) حيث
وجبت الدية في مال القتال في ثلاث سنين في كل سنة الثلث فلا يجب عليه أداء قسط
السنة الا بتمامها اذ هو الاصل لكل قسط كافى سائر الديون على ما يظهر بخلاف ما إذا
كانت على العاقلة وكانوا من أهل العطاء من بيت المال حيث تجب في ثلاثة أعطية
وان خرجت أعطيتهم الثلاثة في أقل من ثلاث سنين أو أكثر على أحد أو اثنين في المسئلة
أما لو كانوا من المرتقة فتجب في ثلاث سنين وان خرجت الارزاق في أقل كما صرحوا به
فرقا بين وجوبهما على أهل الاعطية وأهل الارزاق وصرحوا ايضا في وجوب الجزية
على الذي باتها تجب في كل سنة واحدة وان في وقت الوجوب فعندنا وجوبها بول السنة
لانها جزاء القتل وبه قد اذمة بسقط الاصل فيجب خافه في الحال الا انه يخاطب بأداء
الكل عند الامام في آخر المحول تخفيفا وبأداء قسط شهرين عند أبي يوسف في آخر محله
وقسط شهر عند محمد في آخره كافى القهستاني عن الهبط والحاصل انها تجب في أول العام
وجوباً موسعاً كالصلاة وانما يجب الاداء في آخره أو في آخر كل شهرين أو شهر لا تسهيل
والتخفيف عليه كافى رد الهنار وعند الامام الشافعي الوجوب في آخر السنة فلا يطالب
بشيء عنده قبله بالأولى ومن هذا يظهر انه لا يخاطب من وجبت الدية في ماله مقسمة
على ثلاث سنين بأداء قسط كل سنة الا عند تمامها اذ هو وقت الاداء وحلول الاجل نعم لو
كان له كسب يحصل اليه في وقت من السنة دون وقت فلا بأس من اداء القسط منه
تسهيلاً وتخفيفاً على نفسه هذا ما ظهر لي في جواب هذه الحادثة والله تعالى أعلم
(سئل) بأفادة من نظارة الداخلية في ١٦ ربيع الأول سنة ٩٤ حاصلها حضرة محافظ
بور سعيد والقنصل أرسل للداخلية مكتبة أوضح فيها ان امرأة عيسوية وابنتها سلمتا

وكذلك أخوال بنت المذكورة أسلم ولما ناسبة ان المرأة وابنتها قتلتا فظرة الهافظ
الموما اليه يرغب صدور المكاتبه من طرفنا الى جهة الشام بحضور من يكون له حق
من ورة المقتولين لاجل المرافعة في مادة قتلها وحيث المفهوم من تلك الافادة ان
اهل المقتولين غير مسلمين فقتضى معلومية ما اذا كان يجوز شرعا الدعوى في هذا
الخصوص من اهل المقتولين الغير المسلمين او يكون التداعي من النقص المذكور في
امر قتل اخيه وعن المرأة الاخرى اذا كانت والدته ام كيف فلزم تحرير مخصر تكمل ورود
الافادة (اجاب) لاميراث بين مسلم وغير مسلم اذ من شرط الميراث اتحاد الدين فاذا قتل
المسلم لا يكون لقريبه النصراني مثلا ولاية الدعوى بقتله سواء كان القتل موجبا للمال
اولا لقصاص واذا كان الاخ المسلم لبنت المقتولة اخص من امها المقتولة ايضا يكون وادنا
له ما وله ولاية الدعوى بقتله ما بعد الموت سواء كان هذا الوشبه عدا او خطا اذ لم يوجد
من يحجبه عن ميراث اخيه من الورثة المسلمين عند موته واجب حرمان كابن مسلم لما
عنده موتها او اب اوجد كذلك وامها بالنسبة لامه المسلمة المقتولة فهو وارث لها لا يحجب
بحال حيث كان حاضرا قاتل لها واذا كان للاخ الابن المذكور من يشار كفي ميراث
المراتب المذكورة ورثين من المسلمين عند موتها ما يكون له الخصوصية معه فيما يتعلق
بقتله ما فان كان القتل موجبا للمال باصله كقتل خصومة الحاضر من الورثة ويحكم
للكل بالحق اذا حدد الورثة خصم من الباقين فيما يتعلق بالاموال وان كان القتل
عدا موجبا للقصاص لا يحكم الا بحضرة كل الورثة وطلمهم بعد الالابات المعبر شرعا
واقه تعالى الخ (سئل) بافادة من مدير بة سيوط في ٣ شعبان سنة ٩٨ مضمونها انه
وردت افادة من حضرة قاضي افندي المدير بة ومعها سؤا ل يختص بقتل نفس
مذ كوربها انه قد اشبه عليه المحكم الشرعي فيها ويرغب الاستفتاء من حضرة مفتي
المدير بة ولما تقرر لحضرة وردت افادته يذ كرفيه انه بالنسبة لحسامة الاشغال المكلف
بها قد صار مراجعته لى مكتب المذهب الموجودة في يده ولم يحصل استدلال على نص صريح
وحصل عنده استنباط في ذلك ورغب الاحالة على هذا الطرف بناء على بند الاشارة
ويرام النظر في ذلك والاجابة وصورة السؤا المذكور وما قولكم في رجل اقر على نفسه
انه خنق مطلقته حتى ماتت وانه حفر لها حفرة في منزله ودفنها فيها ودفن فيها بعد ما بنا
له منها حيا واهل عليم ما التراب حتى مات الولد ولما منه ابن آخر ومن غيره ابنان آخران
فهل والحال هذه يؤخذ باقراره حيث كان مكلفا طائعا ويسقط عنه القصاص لا رث
ابنيه منها ما واجب على ابيهم منه ويحب عليه دية ان لا تقتله ما لا بالسقوط ويكون
لوله يمانه النصف في ديتها ولولديها من غيره النصف الباقي ولا يمانه من دية شقيقه
ثلاثا ولا اخويه لامه المذكورة الثلث او لاميراث من القصاص لابنه الذي اقر
هو انه مات بعد ما ودفن معها لان فخر حياته عن امه لم يعلم الامنه فيتم في ذلك ويكون

شعبان

سنة

١٢٩٨

٢

الارث لانيه منها ولا ينيها من غيره اثلاثا ولا ينقلب الموروث من القصاص مالا ويسقط
 بقدره من الدية افسدونا (اجاب) نعم يؤخذ الرجل المذكور باقراره والمحال ماذكر
 ويجب عليه ديتان في ماله دية مطلقة ودية ابنه المقتول ولا قصاص عليه اذ القتل لو
 كان موجبا للقصاص ينقلب مالا لو ورثه ابن القتال عليه وهنا احد ابني المقر وارث
 على ابيه لا محالة في قتل امه وانخيه والقاتل مباحرة محروم من الميراث سواء اوجب
 القصاص او المال فان كان دعوى اولاد المطلقة المقتولة توافق اقرار الرجل المذكور
 في ترتيب الموتى قيمت دية المرأة على اولادها الاربعه اربعا وما اصاب المقتول منهم
 بعد ما يكون هو وكامل دية لانخيه الشقيق فيمادكر الثلثان ولاخويه لا مهما
 المذكور الثلث اما لو خالفوه بان ادعوا سبق موت الابن فان اتفقت الاولاد الثلاثة على
 ذلك تقسم الديتان على حسب ما اتفقوا عليه وان اختلفت الاولاد فيما بينهم في تقدم
 موت الام والابن فما يتحقق شرعا تجرى القسمة على موجب هذا ولم يظهر وجه
 الاستفهام الاخير في السؤال ولم يتضح المراد منه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من
 رئيس مجلس الاحكام في ٤ محرم سنة ١٣٠٠ هـ في دعوى تملك بالخاص أوراق قضية
 قتل على قشقوش من ناحية بر فامة التابعة للمديرية البعيرة وسلب نفقة المقتول
 فيها اشخاص من تلك المديرية بتوطين ان المذكور له ورثة بالغ وقصر والبالغ منهم زوجا
 المتوفى قد اشهدنا على انفسهما بانهم الارغبان في دعوى قضية قتل مورثهما المذكور شرعا
 ويرغبان سماعها سياسية وصدر بذلك اعلام شرعي من حضرة قاضي المديرية ولما
 احيل على حضرة قاضي البعيرة رؤية المادة شرعا ونحو ير الاعلام بما يتم عليه الحال
 لوجود الورثة القصر المذكورين اعطيت منه الافادة للمديرية بما يقيد بحضور ابراهيم
 قشقوش الوصي الشرعي من قبل حضرة علي اولاد اخيه على قشقوش المتوفى المذكور
 وهم محمد وموتى وعلي وخزينة وانه ادعى بطريق وصايتة المذكور على كل من
 عبد الواحد الخولي وعلي ابي حلوه بانهم ما اشتركا مع بدوي قطعات في ضرب علي قشقوش
 المتوفى المذكور بنبوت من خشب حتى مات على قشقوش المذكور بسبب الضرب
 المذكور وذلك بعد ادعاء وانا منهم عليه وان كلا منهم اقرب بذلك طائعا مختارا او يطلب
 اثبات ذلك على المدعي عليهم او باستجوابهم ما عن ذلك قد انكر اوصار نبوت الورثة شرعا
 واحضر المدعي المذكور بينة شهدت بآراء المدعي عليهم المذكورين بالقتل
 المذكور وذكر حضرة القاضي ان المدعي وصي وموجب دعواه التي ادعاها هو القصاص
 فقط لا الدية وليس للوصي القصاص بل انه يصالح فقط ولم يقع صلح بينهم وحيث ان
 حضرة القاضي المواليه لم يحضر اعلاما شرعيا بما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه القضية
 روي لزوم استفتاء حضرة تكم عن هذه المادة وهل له ان يستوفي هذه القضية ويحضر بها
 اعلاما شرعيا بما يحكم به شرطا من كيف ولذا الزم تحرير محضر تكم تؤمل ورود الافادة عن

ذلك لاجراء ما يلزم (اجاب) اعلم ما باقاة الجمار وحيث ان وراثة المقتول المذكور منحصرة
في زوجته واولاده القصر المذكورين من غير شريك وقد امتنعت الزوجتان من الدعوى
بالقتل العمد على المدعي عليه ما وادعى به وهى القصر المذكورين لدى القاضي
واقامت البينة على اثبات الوفاة والوراثة والقتل المذكور من قبل الوصى المذكور فقام
ولايتانى المحكم من القاضي على المدعي عليه ما بالقصاص بطلب الوصى اذ ليس له ذلك
واقامه الصلح برضاه مع المدعي عليه ما بما يخصهما في مقدار الدية بالنسبة لتصيب
القصر فاذا صار الامتناع عنه توقف المحكم بالنسبة لهذه الجناية على بلوغ القصر او
احدهم وطلبهم مع باقى الورثة البالغين القصاص بناء على ما عليه العمل الا ان او
حضور الورثة البالغين ودعواهم بما ذكر لدى القاضي واقامة البينة وطلبهم القصاص
جميعا ولم يكن هناك مانع حتى يحكم القاضي به في حال صغر باقى الورثة وحيدة فقرر
الاعلام اثره على ذلك الا ان يحصل عفو او صلح فيقرر الاعلام بما يستقر عليه الحال
وبالجمله فلا يتاخر في قهر بر اعلام الا ان من القاضي يشتمل على حكم بثبوت هذه الجناية
قبل حصول شئ مما سبق ذكره والله تعالى اعلم (مثل) باقادة من الحاقانية في ربيع
الاخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان حضرة قاضى افندى مدير يهجر جارس لهذا الطرف
مكاتبة في ٢٦ الماضي ومما صورته سؤال بخصوص قضية قتل حصل الاشتباه فيها
على حضرة وحضرة مفتى افندى المديرية وقصد الاستفتاء عنه فبناء عليه اقضى
تحريره ومعه السؤال المذكور لاجراء ما يترامى وصورته سئل عن رجل مات قبلا
فادعى وارثه على ثلاثة اشخاص معينين من بلدة انهم ضرر بوه بثلاث بنادق الاولى لم
يصبه منها شئ والثقتان اصابته رصاصة منهن ما لم يعلم ضاربهما لكون ذلك كان ليلا وهو
بائن في زراعة القمح تعلقه البعيد عن بلدة المدعي عليهم بعد اينما بحيث لا يسمع
الصوت من المكان المذكور لاهالى الناحية ولا يهضمهم وبجماع المدعي عليهم دعوى
المدعين المذكورين كروا انهم خرجوا ليلا لمل دركهم في الحفظ لكونهم خفرة فراقوا
اشخاصا في غيب احداهم شيخ الخفرة في المكان المذكور يسرقون من زراعة القمح
لصوصا فارادوا منعهم فلم يمنعوا وضررهم الاصوص اولا بالبنادق فلما لم يقدر وادعى
منعهم ضرر بهم الثلاثة الخفرة معا بثلاث رصاصات اصاب المقتول واحدة منها لم
يعلموا هى رصاصة من منهم ومات بسبب ذلك وان المقتول لص مشهور بالسرقة هذا
ما اعترف به المدعي عليهم فهل والحال هذه لا عبرة بهذا الاقرار حيث لم يتعين فيه القاتل
من غيره ولا شئ على المدعي عليهم واذا اعتبر فهل تطلب بينة من المدعي عليهم ان
المقتول كان يسرق من زراعة احداهم ولم يقدر او على منعه الا بالقتل ويكون كسنة
اقرار واحد معين بالقتل يدعى ما ذكر واذا كان كذلك فهل اذا حضر واشهودا من
بلدتهم تشهد بذلك تقبل حيث ان الناحية المذكورين بعيدة عن محل القتل حسبما
ذكر اعلام ومع الاثبات ينتفى عنهم القصاص ويهدر المقتول حيث انه كان يسرق

ولم يمكن منعه الا بالقتل او ما حكم الله في تلك النازلة وفي اقراره ولا المدعي عليهم وان
كانت دعوى المدعيين غير صحيحة شرعا لهدم تعين القاتل حسبما هو مبين اعلاه
(اجاب) بناء على مكتوبة سعادتكم وما طلبة - حضرة قاضي ائندى مديرية بجرمان افادة
الحكم الشرعي من هذا الطرف عن السؤال المسطر في احدى الشقين المحرر باعلى
افادة من حضرة نائب محكمة المديرية ومفتيها الى حضرة رئيس مجلس اسبوط في
قضية القتل المحاصل الاثبات فيه بان حضرة وحضرة مفتي المديرية المذكورة الى
آخر ما توضح فالذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذا السؤال ان الدعوى الصادرة من ورثة
المقتول على الثلاثة الاشخاص بالقتل على الوجه المسطر بهذا السؤال غير مسموعة
شرعا ولا يترتب عليها سؤال المدعي عليهم حيث ادعت الورثة ان اصابة المقتول
بالرصاصة التي اخبرت من بندقة احدهم لا يعلمون الضارب لها منهم وباب الدعوى
مفتوح فان صححوها بالوجه الشرعي تسمع ويترتب عليها موجبها والافهم ممنوعون
شرعا ولا شيء على المدعي عليهم بمجرد ما كان الاقرار الصادر من المدعي عليهم على
الوجه المسطر بهذا السؤال لا يلزمهم به شيء من قصاص اودية اذ لم يوجد من احدهم
نسبة القتل الى نفسه والحال ما ذكر في السؤال ويؤخذ حكم الشق الاول مما صرح به
العلامة خير الدين في فتاواه من باب القسامة ضمن جواب عن سؤال في جماعة بواردية
ويؤخذ حكم الشق الثاني مما صرح به العلامة المذكورة ضمن جواب عن سؤال في امرأة
ادعت على الراعي واقعة تعالى اعلم (مثل) بافادة من قاضي ومفتي مديرية البصرة في
٢٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان مجلس ائندى اسكندرية احال على هذه
الحكمة نظرت داعي محمد زغلول الموالي المقيم بكفج عثمان بمديرية البصرة على
احمد حسن الجعفرى البري بشأن تعدي المدعي عليه على حسنة زوجة محمد زغلول
السالف ذكره واطلق المدعي عليه المذكور في المرأة المذكورة بندقية مملوءة بارودا
ورشاهم - داعد وانا بغير حق في جنبها الا يسر وجهها جرحا مهلكا سال منه الدم وماتت
المرأة حسنة في الليلة التي ضربها فيها بسبب الضرب المذكور وخلفت من الورثة زوجها
محمد زغلولا المدعي ولديها زنوبة من زوجها المرقوم والسيد من غيره وبعد صحة
الدعوى قد صار استجواب المدعي عليه وانكر جميع ما ادعى به واثبت المدعي وفاة المرأة
المذكورة ووراثته مع باقي ورثتها الماشر عا بال طريق الشرعي فهو - ل ينتظر بلوغ السيد
أحد الورثة لانه اجنبي عن المدعي للحكم في هذه الحادثة أم اذا ثبت المدعي على المدعي
عليه دمه واه القتل يجرى انما هو يحكم فيها بما يثبت شرعا (اجاب) صرح علما ونايان
للكبار من ورثة المقتول عمدا القود قبل كبر الصغار في قول الامام أبي حنيفة الا اذا كان
السكران اجنبيا عن الصغير والذي مال اليه العلامة ابن عابدين ان ذلك منحصري احده
شريك المالك اذا كان اجنبيا عن الشريك الا ان الصغير امام مثل الزوج أو الزوجة اذا

جمادى الاولى

كان الصغير ليس منه فلا يدخل في الاجنبى كما افتى به العلامة ابن السلي و بنا على ذلك
فلزج المرأة المقتولة هذا المذكورة القصاص قبل كبرولدها السيد المذكور المرزوق
لها من غيره بعد استيفاء ما يلزم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضى مديرية
الشرقية مؤرخة ٢٧ صفر سنة ١٣٠١ عن مادة قتل محال نظرها عليه مقيدة بمضبطة
مرافعات المحكمة بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٣٠١ حاصلها ادعى رجل وامرأة على
رجل آخر بان المدعى عليه ضرب المرأة احدى المدينتين في بطنها برجله وهى حامل عدا
عدوانا فاستقطت بسبب ذلك جنينين ذكر او انثى تامى الخلق وبقيها حين نفوست
ساعات وما تابعد ذلك بسبب ذلك عن والديه المدينتين وانحصار ارضها فاصحابا
شريلك وطالباه وعاقلة يدتهما الشرعية وسال الاسئلة عن ذلك فسئل المدعى عليه
عن دعوى هذين فاجاب بالانكار كليا ونفرد على هذه الصورة من طرف القاضى محضرة
مفتى المديرية بالاستفتاء مما يقتضيه الوجه الشرعى من طلب البينة على الدعوى بتمامها
او على وفاة الجنينين وحصر الارث في والديه ما ثم طلب البينة على الجناية كالجاردى في
مواد القتل وهل يحكم بديه الجنينين في ثلاث سنين بعد الثبوت فاقد حضرة المفتى
المذكور انه لم يقف على الحكم وطلب عرض هذه المادة على هذا الطرف فارسلت
بطلب الجواب عنها (اجاب) الدعوى من الوردتين المذكورين بقتل ولديهما بضرب
بطن أمهما برجله فالقتل ما حيين وما تابعد ذلك من ضرر به دعوى بقتلهما كسائر
الدعوى بالقتل الموجب للدية في ثلاث سنين اما على العاقلة ان كان لا قاتل عاقلة ولم
يكن ثبت القتل بالافراد واما على القاتل من ماله فيرأى فيها اثبات الوفاة وحصر
الارث والحكم بذلك قبل الحكم بموجب هذه الجناية ثم يحكم بموجبها كسائر دعوى
القتل والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام في ٧ ربيع الاخر سنة ١٣٠١
مضمونها لما تليت بالاحكام قضية قتل زنا في جمعة من القصير قد تراعى لزوم ارسال
الاعلامين الشرعيين الصادرين في هذه المادة من محكمة اسبوط احدىهما بتاريخ
٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ والثاني في ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ والعرض الذى
تقدم للاحكام من القاتل لطرف فضيلتكم لا فائدة ما يترأى في ذلك ومضمون الاصل
الاول الحكم بالمنع عن الدعوى لهزم المدعين فيه عن اثبات القتل العمدة باثبات الوفاة
وحصر الارث منعاه وقتنا والثاني الحكم بالقصاص بعد الاحالة على المحكمة من مجلس
ابتدائى اسبوط لسماع الدعوى ثانيا لكون الوردتين أحضر واشهدوا تشهد طبق دعواهم
فتشهدوا كذلك وأعدوا للدهى عليه فعرف بان الشاهدين خصمان له بسبب مشاجرة
حصلت بينهما معه وعدم اعتبار القدر المذكور شرعا طلب من الوردتين تزكية الشاهدين
فذكر كياسهم علنا ولم يبد المدعى عليه في ما قادحا فيكم لهم على دياب بن عبد العاطى
المدعى عليه بقتله قصاصا في مورثه زنا في جمعة من عبد ربه وكتب عليه من مفتى
مجلس استئناف قبل ما تضمنه هذا الاعلام موافق شرطا والمحال ما ذكرتم كتب عليه

١٣٠١

٣

من أرباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في ١٣٠١ هـ صفر سنة ١٣٠١
بالإطلاع على هذا الاعلام المؤرخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ وعلى الاعلام المرفوق معه
المؤرخ وجمادى الثانية سنة ٣٠٠ غرة ١٧٤ سجل دعاوى المهردين من محكمة
مدبرية أسبوط لم يظهروا يطل المحكم بالقصاص على دياب المذكور بهذا الاعلام
وحيداً فلا وايا القليل حق استيفائه منه شرطاً حيث الحال ماذكر والله تعالى اعلم
(أجاب) بناء على طلب المجلس قد صاير نظر الاعلامين المذكورين بمكاتبة سعادتكم
هذه فوجدنا فيهما المؤرخ ٢٢ رجب سنة ٣٠٠ غرة ١٧٤ مضبطة وغمرة ٩٩ سجل دعاوى
محكماتيه بالقصاص لورثة المقتول على دياب عبد العاطي ثبوت قتله مورثهم هذا
وصدق عليه من حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي وحضرات أعضاء المجلس الشرعي
بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في ١٣٠١ هـ صفر سنة ١٣٠١ ونظر العرض المقدم من المحكوم
عليه المتضمن طلب اعادة هذه المادة على هذا الطرف بناء على لائحة القضاة لاطمأنه في
الشهود بأنه بينه وبينهم خصومة أو ضمه في الاعلام المذكور فضلاً عن عدم معرفتهم
حقيقة دياتهم والذي يقتضيه الحكم الشرعي ان الطعن في الشهود بطلان خصومة
بسبب مشاجرة حصلت كالوضوح - هذا الاعلام لا يقتضي رد الشهادة لم يبين وجهاً
شرعياً يقتضي رد الشهادة ويثبت كما ان الطعن بعد التزكية والتعديل الشرعيين
بان الشهود ولا يعرفون حقيقة دياتهم طعن مجرد لا يقبل فبعد ماذكر لا يقتضي نقض
الحكم بعدم دوره - توفي باشر ائطه وبذل الزمت الاجابة والله تعالى أعلم

(كتاب الحيطان وما ينضم إليه الجيران)

(سئل) في رجل له مكان وفيه قصبة وممنزل انزعج الخارج وجاره اقصاب لا منزل لها
سوى المنزل المذكور نازلة فيه فهل عند التزج يكون كل منهما ملزوماً بتزج ما منزل
من اقصابه واذا توقف أحدهما يجبر على التزج ويكون بينهما (أجاب) اذا كان
المكان المعد لاجتماع الخارج فيه مشتملاً على ما تكون مؤناً اصلاحه وتزجهم على جميع
الشركا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جعل جديته ويريد احداث شبايك فيه فضر
بجاره وتكشف عورات عياله فهل في هذه الحالة يمنع الرجل المذكور من ذلك الاحداث
المضر بجاره واذا احداثها بالفعل يؤمر بسدها ولو كان بينه وبين جاره رفاق غير نافذ
(أجاب) في المضمرات شرح القذوري ان الكوة اي الطاقة ان كانت
للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر ومنه يعلم
الحكم في الشبايك المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً بجانب
جدارنا ويحت شبايكنا وهو مالئ ويحناو بني به طاحونة خيل وصاروا يقرصون عليه
مسكة فوق الحيطان مقابل ربحنا ومن ذلك حاصل لنا ضرر من رائحة المسكة ووخم
اليهاشم وقلتنا من ادارة الطاحونة ونحن قد صاير لنا نحو عشرين عاماً لم نجد

محرم

ربيع الاول

١٢٦٥

١٨

طاحونة بهذا المكان فهل بتلك الاسباب يؤثر شرعا برفع الطاحونة ومنع الضرر دام
 (اجاب) يمنع الشخص من التصرف في ملكه اذا ترتب على تصرفه فيه الضرر ويجوز
 ضررا بينا والافلاوا الضرر البين ما يكون سببا لهدم وما يوهن البناء بسببه أو يخرج من
 الانتفاع بالملكية وهو ما يمنع المحو والاصلية كسد الضو بالكلية والقوى عليه
 كافي تنقيح الحمضية واقفي بذلك المتأخرون الا سلام والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة
 أرض مملوكة لشخص وهي مجاورة لداره وهناك أبواب للجيران مفتوحة في تلك الأرض
 وصاحب الأرض مراده بنائها وادخالها منزلة لاصلاحه وتحويل أبواب دور الجيران
 من أرضه وفتحها في الطريق السلطاني المعدل لعموم الناس فهل يجب لذلك ويجوز
 ارباب الدور على تحويل أبواب دورهم من أرضه ويفتحونها في الطريق السلطاني
 (اجاب) اذا لم يكن لأرباب الابواب ملك في الأرض المذكورة ولا حق الاستطراق
 والمرور فيها يكون لساكنها بناءوها وادخالها في منزله ومنعهم من المرور والافلا
 يكون له ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا وحدث فيه طاحونة
 فسكره فضرر الجار بسبب ذلك ضررا بينا فهل اذا كانت الطاحونة حادثة وحصل
 منها الضرر يكون لجاره منعه أو كيف المحكم (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في
 ملكه الا اذا كان الضرر بجاره ضررا بينا فانه يمنع على ما عليه الفتوى فاذا كانت ادارة
 الطاحونة المذكورة تضر بالجار ضررا بينا منع من ذلك والافلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في مسجد اختل البعض من دائر سطحه الاعلى فهدم خشية سقوطه وحصول
 الضرر بجيران المسجد وابقى منه ذراع اسوة بباقي دائر السطح على قدره فاراد جيران
 المسجد اعادته ما هدم من طرف ناظر الوقف ليحول بين الاسطحة ولا لزوم له الى المسجد
 لعدم استعمال سطح المسجد بسكن أو غيره فهل لا يجبر الناظر على بنائه لعدم وجود
 النفع به لمجهة الوقف واذا ارادوا رفع حائل بين اسطحتهم وسطح المسجد زائدا فيملونه
 من مالهم لانفسهم (اجاب) ليس بجيران المسجد تسكين ناظره بناء ما ترفع فوق سطح
 المسجد ليحول بين الاسطحة زيادة على حالته الاصلية ويبعد المنهدم الى ما كان عليه حيث
 كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في ذرن لقاصر آلت له بارث من أمه
 معدة للاستغلال وله جار تعلل على مالك القرن بان بيت النافذ جوش بينه وجائله في
 اعلاه وهو متضرر بذلك ويريد تكليف المالك إزالة ذلك وإبطاله أو بيعه له أو يعيد
 بناءها ببناء جديد ليركب عليه ما يلوه فهل اذا كانت أصلها بهذا الوضع من قديم
 الزمان وتداولتها الأيدي المدة الطويلة والدهورا لمسيبة لا يكون للجار المذكور
 تكليف ما يسكنها بشيئا راده بلا وجه شرعي واذا استولى الجار على القرن وجوز عليها
 ومنع ما يسكنها من الانتفاع به سادة بلا وجه شرعي يلزمه دفع اجرة مثلها المدة المذكورة
 (اجاب) نعم لا يجب لذلك بدون وجه شرعي وبقي القديم على قدمه كافي صرة الفتاوى

ربيع الثاني

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٨

جمادى الاولى

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

١٥

ويؤثر المستوفى على القرن تعدى برفع يده عنها. ودفع أجر مثلها والحال هذه والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشراة الشرعي وله حق التعل على مدفن بجواره انشا
 عمارة في ذلك البيت واعاد ماله من حق التعل على المدفن مثله ديمه فهل لا يعارض
 في ذلك ويبنى القديم على قدمه (اجاب) نعم لا يعارض اذا كان حق التعل ثابتا له
 بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا محدودة بحدود معلومة
 فادعى الجوارحاطا من تلك الدار بانه ملكه متعللا بان له على ذلك الحائط جازية طاحونة
 والحال ان وضع الجازية المذ كورة احده الجار المذ كوروا الحائط المذ كور متصل
 ومتداخل بالدار المحدودة المذ كورة وداخل في حدودها فهل يكر ون الحائط المتنازع
 فيه لمن هو واضع عليه الجذع الحادث او يقضى به لمن هو متصل بجداره اتصالا يبيع
 وداخل في حدوده وله عليه بناء وهناك بيعة تشهد بان البناء له والجار لم يذ كراته يحضر
 بيعة تشهد بانها ملك له ويقضى لمن له الاتصال أم لا (اجاب) اذا تنازعا في حائط وكان
 لاحدهما عليه جذوع وللاخر اتصال بان كان ذلك الحائط متصلا بالحائط على رواية
 الفقهاء يقضى لصالح الاتصال على ما صححه الامام البحراني فالحائط في حادثة
 السؤال للشترى خصوصاً والجذع حادث فيؤمر بوضعه به بغير حق برفعه اذا طلب
 مالك الحائط ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ومن احد جانبيه شارع نافذ
 ومن الجانب الاخر شارع نافذ ايضا هدمه خوفا من وقوعه على الامانة لمكونه آيالا الى
 السقوط واراد اعادته واخراج روضته وفتح التبايك وان يعلى بناءه كما كان بالصفة
 التي كان عليها أولا واشترى بها من قديم الزمان فعارضه رجل حائط بيته في الشارع
 النافذ واراد منه من اخراج الروشن والشجايك ومن التعل كما كان لمكون بناء
 بيت المعارض واظيا عن بيت المر يد للبناء قائلا لا يجرحه او يظلم عليه او يسد عليه
 الهواء فهل يكون له اعادة بيته بالصفة التي كان عليها من قديم الزمان المشتملة على
 هاذ كروايس للمعارض المذ كور منعه من ذلك لاسيما وبينه وبينه الشارع النافذ ولا
 ضرر عليه في ذلك أصلا (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره
 ضررا يئنا على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف باب من سكة نافذة
 اراد ناظر الوقف ان يفتح له بابا من عطفة غير نافذة وليست شارعاً ما بل هي خاصة
 بساكنها فهل لا يكون للناظر فتح باب في هذه العطفة الا برضا جميع اهلها ويكون
 لكل واحد من اهل هذه العطفة منع الناظر من فتح الباب المذ كور من العطفة الخاصة
 به (اجاب) نعم لا يكون للناظر فتح باب في العطفة المذ كورة بدون رضا باهها والحال
 ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشراة وله حق الر كوب على مدفن
 بجواره اعاد حق الر كوب كما كان واحداً شيئا كامطلا على الشارع لجلب النور
 والهواء فعارضه رجل له بيت مقابل لبيته وبينهما شارع نافذ وكلفه ان يسد الشباك

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٠

جمادى الثانية

١٢٦٥

٣

جاءى الثانية سنة

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

•

٩

١٢

١٢

١٢

١٦

ويهدم ما طاعده من حق الر كوب على المدفن المذ كورده معللا بان الر كوب من حق المدفن فهل لا عبرة بالتعلل المبرر عن الثبوت والمالك التصرف في ملكه بما لا يضر (اجاب) اذا كان حق التعلل ثابتا لا يكون للجار ولا لغيره المنع من الاعادة وليس للرجل المذكور منع جاره من فتح شبلك لاجل الاضاعة والموا حيث لم يكن مشرفا على ساحتها التي يجلس فيها النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك السفلى من مكان وآخر يملك العلوة منه فخذت الدواة طر يقاوردته حتى علا بمساواة السفلى المذ كورده بقي العلوة بحاله فطالب صاحب السفلى من مالها العلوة منه لاجل ان يبني بدل سفله ثم يبني صاحب العلوة فهدم ملكه خصوصا اذا كان العلوة لا يخل به (اجاب) نعم لا يجبر صاحب العلوة على هدم ملكه والحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له مكان متخرب بين بيوت اراد ان يحدنه طاحونة ذات وجهين فهل اذا كان يحصل للبيوت ان ضررين بذلك وشهدت اهل الخيرة بذلك يمنع من احداث الطاحونة المذ كورة بين بيوت البحيران ويرفع الضرر عنهم (اجاب) اذا لم من ادارة الطاحونة ضرر بين البحيران يمنع ربهما من ادارتها والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل طعن اراد ان يشتري مكانا من منزل آخر فشرط عليه البائع ان لا يحدث فيه طاحونة فاشترى منه ذلك بهذا الشرط في صلب العقد على يد بيته تشهد بذلك ثم بعد الشراء احدث طاحونة للسكرا متعللا بانه كان المنزل طاحونة قبل ذلك والحال ان الطاحونة كانت في محل غير هذا واطمن البيت فقط فهل اذا كانت الطاحونة للسكرا يمنع من احداثها (اجاب) على كون البيع صحيحا لا يكون للشري ادارة الطاحونة المذ كورة حيث كان في ادارتها ضرر بين جاره على ما عليه الفتوى والا فله ذلك والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له حائط بمولك اراد جاره وضع جنوهه عليه وان يبني فوقها فهل لا يملك الجار ذلك بدون اذن المالك واذا اراد هدمها ويناهى اقوى بما كانت عليه لتحصيل غرضه لا يملك ذلك بدون الاذن ايضا واذا هدمها والحال هذه تكون مضمونة عليه (اجاب) ليس للجار المذ كور وضع الجذوع على الحائط المملوك لغيره ولا البناء فوقه بلا اذن المالك ورضاه بدون حق وعلى المتعدي بهدم حائط غيره الضمان والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك دار بقرية من قرى الريف اراد ان يتخذ فيها طاحونة فقام بعض جيرانه يمنعه من اتخاذ الطاحونة متعللا بان فيها ضرر اعل داره والحال ان الطواحين في قرى الريف موجودة وديار الناس يجوار الطواحين ولا ضرر في ذلك ولا مانع فهل لا يمنع ولا يعارض متخذ الطاحونة في داره خصوصاً اذا رفع جارية الطاحونة على قائمتين دون حيطان الدار ويدير بهنيم الطاحونة بين القائمتين (اجاب) اذا لم يترتب على احداث الطاحونة وادارتها في ملك متخذها ضرر بين البحيران لا يكون لاحد منهم معارضته ولا منعه من ذلك والله تعالى اعلم (مسئل) في عطفة غير نافذة خاصة باهلها ولم

جاءى الثانية ستة

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٦

يكن فيها سوى بيت لما لكه باب من داخلها لا غير وسوى بيت آخر باب من حارة
 أخرى وفيه حاصل له شبالك من تلك العطفة لاستجلاب النور والهوا من قديم الزمان
 ومراحيض المنزل المذكور منزلهما أيضا من تلك العطفة فأراد صاحب البيت ذى الباب
 الواحد بعد هدم بيته أن يبنى فى أرض العطفة بناء لنفسه متعللا بأن العطفة خاصة به
 فهل على فرض أنها خاصة به لا يكون له التصرف ولا البناء فيها بما يضر بجاره ضررا
 ينافي حيث يتسبب عن بنائه وقصره منع الضوء عن بعض امكنة جاره بالسكينة ويتسبب
 عنه أيضا منع الجار من السكن من فتح منزل مراحيضه المجهولة لمنزله فى تلك العطفة من
 قديم الزمان ويمنع من التصرف بالبناء بما يعطل الانتفاع بمنزل المراحيض المذكورة
 (اجاب) اذا كان الضرر بينا كما هو مذكور لا يكون لذلك الرجل البناء فى تلك العطفة
 بما يضر ويمنع من ذلك على ما به القوتى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا
 وآخر يملك مكانا فرقه فهدم جميعا وأمرالحا كم صاحب المكان الاسفل برفع بنائه
 خمسة اذرع غير ما يذهب فى ارضية مكانه فهل اذا بنى ورفعه العدد المذكور بغير
 اختياره وبغير رغبته وكان يكتفى ببنائه الاصلى وأراد صاحب المكان الاعلى ان يأخذ
 منه عوضا لما زاده عن بنائه الاصلى لا يكون له ذلك والحال هذه (اجاب) لا يصح
 الاعتراض بما ذكر فلا يجبر صاحب المكان الاسفل على دفع شئ بمقابلته ارتقاعه فى
 البناء وان كان ليس له رفع بنائه عما كان عليه قديما والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
 يملك دارا ويجو ادها بقره وللدار بيت راحة ومنزله من الخربة بقره فباع الدار بمحقوقها
 ومراقفها الرجل وبعد مدة باع الخربة لرجل آخر فبناها دارا أيضا ثم أراد المشتري
 للدار الاولى ترح بيت الراحة من المنزل المذكور فهدمه الذى اشترى الخربة وبناها
 منه لا يخرج الراجحة عليه فهل اذا كان المنزل قديما لا يكون له منعه ولا عبرة به حاله
 المذكور (اجاب) اذا كان المنزل المذكور دخلا فى شراء الدار لا يكون لمشتري الخربة
 بعده منع صاحب الدار من الانتفاع بما يستحقه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 فى عطفة غير نافذة خاصة باهلها لم يكن فيها سوى بيت لما لكه باب من داخلها لا غير
 وسوى بيت آخر باب الكبير من حارة أخرى وله باب آخر من تلك العطفة نافذ لما
 من حاصل تابع له من قديم الزمان ومراحيض المنزل ذى الطريقين أيضا منزلان من
 تلك العطفة قبيل الحاصل المذكور وأيضا له شبالك لاستجلاب النور والهوا من قديم
 الزمان فأراد صاحب البيت ذى الباب الواحد المذكور بعد هدم بيته أن يحتص بارض
 العطفة المذكورة بالبناء فيها لنفسه من داخلها الى خارجها بحيث يتسبب من ذلك منع
 الجار من فتح منزل مراحيضه المذكورة ويتسبب عنه أيضا منع الضوء عن حاصله
 المذكور بالسكينة ومنعه أيضا من حق المرور فهل لا يمكن من ذلك ويكون لجاره منعه
 من البناء فيها والاختصاص بها حيث يحقه ضرر بمنع الضوء عن بعض مكانه المذكور
 وبعد تمسكه من الانتفاع بمنزل مراحيضه وإبطال حق مروره (اجاب) ليس لصاحب

جادی الثانية سنة

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

٩

١٢

١٢

١٢

١٦

ويهدم ما طاعده من حق الر كوب على المدفن المذكور متعللا بان الر كوب من حق المدفن فهل لا عبرة بالتعلل المبرر عن النبوته وللا كالت التصرف في ملكه بما لا يضر (اجاب) اذا كان حق التعلل ثابتا لا يكون للعار ولا غيره المنع من الاعادة وليس للرجل المذكور منع جاره من فتح شبكه لاجل الاضاعة والمواحيث لم يكن مشرقا على ساحته التي يجلس فيها النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك السفن من مكان وآخر يملك الملو منه فخذت الدولة طر يقا ورصته حتى علا بمساواة السفن المذكور وبقي الملو بماله فطالب صاحب السفن من مالك الملو هدمه لاجل ان يبني بدل سفله ثم يبني صاحب الملو هدمه فهل لا يجاب صاحب السفن لطلبه ولا يجبر صاحب الملو على هدم ملكه خصه وصادا كان الملو لا يخل به (اجاب) نعم لا يجبر صاحب الملو على هدم ملكه والحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له مكان متخرب بين بيوت اراد ان يحدده طاحونة ذات وجهين فهل اذا كان يجهل لغيره ان ضرره بين بذلك وشهدت اهل الخبرة بذلك يمنع من احداث الطاحونة المذكورة بين بيوت الجيران ويرفع الضرر عنهم (اجاب) اذا الزم من ادارة الطاحونة ضرره بين الجيران يمنع ربهما من ادارتها والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل طعان اراد ان يشتري مكانا من منزل آخر فشرط عليه البائع ان لا يتحدث فيه طاحونة فاشترى منه ذلك بهذا الشرط في صلب العقد على يد بيته تشهد بذلك ثم بعد الشراء احداث طاحونة للكرام متعللا بانه كان المنزل طاحونة قبل ذلك والحال ان الطاحونة كانت في محل غير هذا ولطعن البيت فقط فهل اذا كانت الطاحونة للكرام يمنع من احداثها (اجاب) على كون البيع صحيحا لا يكون للشري ادارة الطاحونة المذكورة حيث كان في ادارتها ضرر بين بجاره على ما عليه الفتوى والا فله ذلك والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له حائط مملوك اراد جاره وضع جنوده عليه وان يبني فوقها فهل لا يملك الجار ذلك بدون اذن المالك واذا اراد هدمها ويناءها اقوى بما كانت عليه لتحصيل غرضه لا يملك ذلك بدون الاذن ايضا واذا هدمها والحال هذه تكون مصونة عليه (اجاب) ليس للعار المذكور وضع الجنود على الحائط المملوك لغيره ولا البناء فوقه بلا اذن المالك ورضاه بدون حق وعلى المتعدي بهدم حائط غيره الضمان والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك دار بقرية من قرى الريف اراد ان يتخذ فيها طاحونة فقام بعض جيرانه يمنعه من اتخاذ الطاحونة متعللا بان فيها ضرر اعل داره والحال ان الطواحين في قرى الريف موجودة وديار الناس بجوار الطواحين ولا ضرر في ذلك ولا مانع فهل لا يمنع ولا يعارض متخذ الطاحونة في داره خصوص اذا رفع جارية الطاحونة على قائمتين دون حيطان الدار ويدير بهيم الطاحونة بين القائمتين (اجاب) اذا لم يترتب على احداث الطاحونة وادارتها في ملك متخذها ضرر بين بالجيران لا يكون لاحد منهم معارضة ولا منعه من ذلك والله تعالى اعلم (مسئل) في منطقة غير نافقة خاصة باهلها ولم

يمكن

جمادى الثانية سنة

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٦

يكن فيها سوى بيت لما لكه باب من داخلها لا غير وسوى بيت آخر بابه من حارة
 أخرى وفيه حاصل له شباك من تلك العطفة لاستجلاب النور والهوا من قديم الزمان
 ومراحيض المنزل المذكور منزلهما أيضا من تلك العطفة فأراد صاحب البيت ذى الباب
 الواحد بعد هدم بيته أن يبنى فى أرض العطفة بناء لنفسه متعللا بأن العطفة خاصة به
 فهل على فرض أنها خاصة به لا يكون له التصرف ولا البناء فيها بما يضر بجارده ضررا
 ينافي حيث يتسبب عن بنائه وقصره منع الضوء عن بعض امكنة جاره بالسكنية ويتسبب
 عنه أيضا منع الجار من السكن من فتح منزل مراحيضه المجهولة لمنزله فى تلك العطفة من
 قديم الزمان ويمنع من التصرف بالبناء بما يعطل الانتفاع بمنزل المراحيض المذكورة
 (اجاب) اذا كان الضرر بينا كما هو مذكور لا يكون لذلك الرجل البناء فى تلك العطفة
 بما يضر ويمنع من ذلك على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا
 وآخر يملك مكانا فوقه فهذا جميعا وأمرهما كم صاحب المكان الاسفل برفع بنائه
 نخسة اذ وقع غير ما يذهب فى ارضية مكانه فهل اذا بنى ورفعه العدد المذكور بغير
 اختياره وبغير رغبته وكان يكتفى ببنائه الاصلى وأراد صاحب المكان الاعلى ان يأخذ
 منه عوضا لما زاده عن بنائه الاصلى لا يكون له ذلك والحال هذه (اجاب) لا يصح
 الاعتراض عما ذكر فلا يجبر صاحب المكان الاسفل على دفع شئ بمقابلته ارتفاعه فى
 البناء وان كان ليس له رفع بنائه عما كان عليه فجميعا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
 يملك دارا ويجو ادها خربلة وللدار بيت راحة ومنزله من الخربة فباع الدار بمحقوقها
 ومراقفها الرجل وبعد مدة باع الخربة لرجل آخر فبناها دارا أيضا ثم أراد المشتري
 للدار الاولى فتح بيت الراحة من المنزل المذكور فنهسه الذى اشترى الخربة وبناها
 متعللا بخروج الرائحة عليه فهل اذا كان المنزل قديما لا يكون له منعه ولا عبرة بتعلله
 المذكور (اجاب) اذا كان المنزل المذكور داخل فى شراء الدار لا يكون لمشتري الخربة
 بعده منع صاحب الدار من الانتفاع بما يستحقه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 فى عطفة غير نافذة خاصة باهلها لم يكن فيها سوى بيت لما لكه باب من داخلها لا غير
 وسوى بيت آخر بابه الكبير من حارة أخرى وله باب آخر من تلك العطفة نافذ لما
 من حاصل تابع له من قديم الزمان ومراحيض المنزل ذى الطريقين أيضا منزلها من
 تلك العطفة قبيل الحاصل المذكور وأيضا له شباك لاستجلاب النور والهوا من قديم
 الزمان فأراد صاحب البيت ذى الباب الواحد المذكور بعد هدم بيته أن يحتص بارض
 العطفة المذكورة بالبناء فيها لنفسه من داخلها الى خارجها بحيث يتسبب من ذلك منع
 الجار من فتح منزل مراحيضه المذكورة ويتسبب عنه أيضا منع الضوء عن حاضله
 المذكور بالسكنية ومنعه أيضا من حق المرور فهل لا يمكن من ذلك ويكون لجاره منعه
 من البناء فيها والاختصاص بها حيث يحق له منعه من الضوء عن بعض مكانه المذكور
 و بعدم تمكنه من الانتفاع بمنزل مراحيضه وإبطال حق مروره (اجاب) ليس لصاحب

سنة

وجب

الممكن الذي هو داخل العطفة ان يدخل أرضها في مكانه بدون رضا جاره الذي له فيه باب قديم بان لا يحفظه الاقران الا كذلائع على كون الباب حادثا لا يكون له ان يبنى فيها بناء يترقب عليه عدم انتفاع جاره بمنزل مراديه الثابت حقه فيه بتلك العطفة والقوى على ان الشخص يمنع من التصرف في ملكه بما يضر جاره ضررا ينافي مرض الاختصاص بتلك العطفة يمنع الجار عما يضر بجاره ضررا ينافي كسب الضوء عنه بالكلية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بئرا وعليه سقف وبناء مملوك لغيره فانهدم السقف والبناء الذي فوقه وبناء المالك كما كان وحدث فيه طافقة له لاجل ان يلا من البئر من غير اذن المالك وبيريد ان يلزم المالك البئر نصف ما صر فقه من قيمة البناء والسقف فهل لا يجاب لذلك وليس له مطالبة المالك البئر بشئ مما صر فقه في بناءه المملوك له ويجبر على سد الطافقة التي احدثها فوق البئر لاجل ملثمه منها لنفسه حيث لم يكن له فيه حق (اجاب) ليس للمالك البناء مطالبة المالك البئر بشئ مما صر فقه في بناءه المملوك له خاصة وقد صرحوا بان اكل من بني آدم والبهائم حق الشفعة في كل ما من فهو يترملوك لم يحزر ببناءه او حب وله سقي شجرة او خضر وزرع في داره حلالا اليه بجواره واواني في الاصح وبانه لو كانت البئر او المحوض او النهر في ملكه جل فله ان يمنع مرء الشفعة من الدخول في ملكه اذا كان يحسد ما بقره فان لم يجد يقال له اما ان تخرج الماء اليه او تتركه بشرط ان لا يكسر صفته ومنه يعلم انه ليس لهذه المرأة منع صاحب العلون ملثمه من بئر ما بدون مرور في أرضها لعدم ملك الماء قبل الاخر اذ بخلاف ما لو ترتب على هذا الاستقاء المرور في ملكها حيث لها المنع عند وجود ما غيره او ترتب ضرر عليها السكنر بما يقال فتح طافقة من سقفه على هذا البئر استتق منها يترقب عليه ضرر المالك البئر بدوى الاشتراك بعد زمن طويل استدلالا باستعمال البئر على هذا الوجه من القديم فيكون فيه ضرر للمالك البئر قياسا على ما قالوه في وجه الاستحسان من منع فتح باب الدار في سكة غير نافذة لانه مما يدهى بعد تركيب الباب وطول الزمان حقا في المرور ويستدل عليه بتركيب الباب في صدر روافقه تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك استولى عليه احد الشركاء وحدث فوقه بناء بغير اذن شريكه واضربه ضررا ينافي وانظم عليه حوض بيته بالسكية ولزم منه سد طاقاته التي هي تجلب النور والهوا ففهل يؤثر الباقي المتعدى برفع ما حصل به الضرر للشر يك واضربه ضررا ينافي (اجاب) كل من شركاء الملك اجنبي في مال صاحبه لعدم تضمينها له كالة فليس للشر يك المذكور ان يبنى لنفسه فوق الحائط المشترك بدون اذن شريكه ففي التنقيح من الحيطان جدار بين رجلين اراد احدهما ان يربط في البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشر يك فضرر الشر يك بذلك او لم يضر خاتبة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى ملك منزلا له بابان يتوصل منهما الى حارة بها كنيسة وكان مساعدا للناس في المرور منهما ثم مات ذلك الرجل عن ورثة وهدم المنزل وصار خرابا فباعوه لآخر فهل اذا اراد المشتري الا

١٢٦٥

١٢

شعبان

١٢٦٥

سنة ذى القعدة

١٢٦٥

١٣

ذى الحجة

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٧

منع المسارين من ملكه يجاب لذلك ولا يجبر على مرورهم من ملكه واذا تعلل بعض
الناس بان حق المرور موقوف وان الناس كانوا يمررون منها مدة طويلة حتى كانوا
يمرون بالبيت والعروس وان وكيل المشتري وهذا البائع وبعض الناس بالمرور من ذلك
لا عبرة بتعللهم بجميع ذلك ولما لك التصرف في ملكه كيف يشاء (اجاب) مرور
بعض الناس من المنزل المذكور وببرضا المالك القديم لا يوجب حق المرور للعامة
فله المالك الآن منع من يريد المرور من ملكه والحال هذه ووقف حق المرور غير صحيح
لانه ليس عقارا ولا منقول يجري التعامل بوقفه ولا عبرة بالتعلل بذلك والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك دارا ويجاورها دار الذي فاحش الذي طاحونة في داره ووضع
الحجازية على حائط جاره في غيبته فهل اذا حصل منها ضرر بين بقول اهل الخبرة وثبت
ما ذكر يكون للجار منعه من ادارتها ومنع الضرر (اجاب) الجار المذكور ومنع الذي
من وضع الحجازية على حائطه ومن ادارة الطاحونة حيث تحقق الضرر للبـين بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث شـبـابيك للطل في منزله مطالعة على
ساحة النساء بمنزل جاره فهل يمنع من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة موضوعة في عطفة غير نافذة من نحو مائة سنة وهي
تستعمل بالاجرة والان اشـتـرى رجل مكانا في عطفة أخرى بينه وبين الطاحونة
المذكورة شارع سلطاني اراد ابطال الطاحونة متعللا بانها تخرج بيته فهل اذا كانت
قدمة وكانت بعيدة عن بيته وبينه وبين بيته الشارع المذكور ولا تضر به ضررا يبيـن
لا يكون له ابطالها بمجرد دعواه (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا اضر
بجاره ضررا يبيـن على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد حائط
مملوك له وخاص به انشاء من ماله وفتح فيه طاقات وشبابيك في اهل الحائط اطول
من قامة رجل بحيث لا يمكن احدهم رؤية ساحة بيت الجار ولا من رؤية مساكنه من
تلك الطاقات والشبابيك لعلوها فهل لا يكون للجار منعه من فتحها لاستقبال النور
والهواء ولا يكف زيدا المذكور بسد هاشر طال وليس للجار المعارضة في ذلك حيث كان
الحال ما ذكر (اجاب) الفتوى على ان السكوة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء
فالضرر ظاهر وينع من فتحها للضرر الظاهر استقصانا والا فلا يمنع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل احدث بناء في شارع العامة وهو جريم للبلد عالمسا بذلك فهل لكل احد
مطالبته برفعه ويجبر على رفعه ولو كان واسعا حيث لم يستأذن في ذلك القاضي والامينة
(اجاب) حيث بنى لنفسه في طريق العامة بدون اذن الامام او نائبه فلكل احد من
اهل الخصوصية مطالبته برفعه وان لم يضره ووظاهر الرواية ونقل عن الصـفـارـيـة انما
يجاب الطالب لذلك اذا لم يكن له مثله وقال ابو يوسف ليس له المنع والرفع واعتبر بعض
المفتاخرين لانه اسمع وارق مع عدم اضرركا يستفاد من الخبرية والله تعالى اعلم

(سئل) في جماعة يملكون دارا ولهم ارض رزقة قرية منها فخرمت الدار فيها بنيت
 البلد دار الله قهر اعنهم وادخل فيها طريقا للسلمين كانت الناس رمتهم فبسبب ذلك
 صارت الناس تمر من ارض الرزقة واراد البناء في ارض الرزقة ايضا فهدم البناء
 الذي في الطريق المذكور ويبقى طريقا كما كان واذا اراد البناء في ارض الرزقة يمنع منه
 ايضا (اجاب) لا يسوغ لشيخ البلد المذكور ادخال طريق العامة في منزله ومنعه من
 المرور فيها ولا البناء في ارض الغير بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يريد احداث بناء طاحونة بجانب بيت رجل آخر فاراد صاحب البيت منعه من البناء
 لحصول الضرر لبيته بسبب ادارة الطاحونة فهل يمكن لصاحب البيت من المتع
 (اجاب) نقل في حواشي الدرر الرازي ما فيه ان الدار اذا كانت مجاورة للدور واراد
 صاحبها ان يبني فيها تنورا للخبز الدائم كما تسكون في الدكاكين او رحي للعجن او ملاقاة
 لقصارين لم يجز لان ذلك يضر بجواره ضررا فاحشا لا يمكن التعرض عنه اه ومنه يعلم
 الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مسجد آيل للسقوط انهدم فاصاب مكان
 وقف بجوار المسجد فتلف به بعضه بسبب انهدام حائط المسجد عليه فاراد ناظره تضييق
 ناظر المسجد ما تلف من مكان الوقف فظارته فهل لا يجاب لذلك ولا يكون ناظر
 المسجد ضامنا لما انهدم من المكان بسبب وقوع حائط المسجد عليه لاسيما ولم يتقدم
 من ناظر المكان ان اشهد على ناظر المسجد بدم حائط المسجد ولا يثبت عليه بذلك
 (اجاب) لا ضمان على متولي المسجد اذ لم يطالب به مكلف بنقض الحائط المائل وقد
 صرحوا بانه لا ضمان الا بالشهادة على التقدم وعلى الملاك بالسقوط وعلى كون الجدار
 ملكه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط والقيم مالك حكما والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك لرجل وعليه علو مملوك لا يخرج فصل فيها خلل فهدم صاحب
 العلو علوه وصاحب السفلى سفل سفله بعد الكشف عليهما فهل اذا اراد صاحب العلو
 وكيله جبر صاحب السفلى على بناء سفله ليني صاحب العلو عليه علو لا يجبر على بناء
 سفله وليس له مطالبة بذلك (اجاب) لا يجبر صاحب السفلى على بناء ملكه وليس
 لصاحب العلو ولا لوكيله مطالبة بذلك انما القاضي ياذن لصاحب العلو عند امتناعه
 ببناء السفلى كما كان ابني فوقه علوه ويرجع بما صرفه حيث كان باذن صاحب
 السفلى او القاضي والا فبقيمة البناء لانه مضطر الى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٦

١٩

صفر

١٢٦٦

١٧

بيع الثاني

١٢٦٦

١١

جمادى الاولى

١٢٦٦

١١

قوله لا يجبر صاحب السفلى على بناء ملكه محله ما اذا انهدم بنفسه اما اذا هدمه فله
 يجبر على البناء لوجود التعدي على حق صاحب العلو وهو قرار العلو كما صرح به
 وحادثة السؤال موضوعة انها هدمه لخلل فكانت انهدم بنفسه فلا تعدي في هدمه
 حيث لانه مأمور به فلا فسخ للنص وهي مالم يوجده نص صريح في السفلى المختل اه من

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٩

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٩

رجلين شر يكين في ساقية لا أحدهما ثلثاها ولا الآخر الثلث ولكل منهما قناة توصل
 الماء لأرضه الخاصة به من حين حفرته إلى الآن فأراد من له الثالث أحداث قناة ثانية
 في أرض من له الثلثان بدون اذنه ورضاه فهل لا يجاب لذلك شرطا حيث كان لكل
 منهما أرض خاصة به دون شر يكة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك بدون اذن رب الارض
 والله تعالى اعلم (سئل) في حمام موجود من قديم بجميع لوازمه من مصارف مياه
 ونحوها والآن يريد صاحبه أحداث قناة أخرى في شارع لتصرف المياه بقرب بعض
 أماكن وسبيل غيره تصرفها هذه القناة ضرر راينها فهل لا يجوز ذلك (اجاب) نعم لا يسوغ
 لرب الحمام أحداث ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
 وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وغيره فم رجل أجني هو زوج أحد الورثة مكاناً
 من العقار بطوب وجير وأخشاب مملوكة للورثة عن مورثهم ودفع أجرة العمالة من
 ماله وذلك بدون اذن بعض الورثة واجازته فهل يكون هذا البناء باقياً على ملك من لم
 ياذن وليس للرجل المذكور الرجوع بما صر فيه عليه والحال هذه (اجاب) لا رجوع
 للرجل المذكور بما انفقته في العمارة من أجرة للعملة بدون اذن والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل أحدث طاعة في حائط مشترك بينه وبين جاره بدون اذن من الجار وتلك
 الطاعة في أعلى الحائط تشرف على محل يجلس فيه نساء الجار فهل لا يجوز له ذلك ويمنع
 من ذلك (اجاب) صرح في المضمرة أن شرح القدوري بأن القوي على أن الكوة أي
 الطاقية إن كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر
 الظاهر والأفلا وهذا الحائط خاص بالفتح أمالو كان مشتركاً كما هنا فليس له ذلك
 بدون اذن من شر يكة ويضمن نصيبه والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك بين
 جارين أراد أحدهما بناءاً وتعليته عن قديمه من يد بذلك منع الهواء والضوء عن جاره
 فهل إذا كان البناء والتعلية يضر بالجار يمنع من ذلك شرطاً (اجاب) ليس لأحد
 الشر يكين في الحائط البناء فوقه بدون اذن من شر يكة على ما أفاده في جامع القسولين
 والله تعالى اعلم (سئل) في جدار قديم تجاهه بئر بوسط الطريق أزاله الحساكم
 ليكون في وسط الطريق ثم مضى ستة شهور وعزل الحساكم من الجهة فجاء رجل مسلم
 ورجل يهودي ورجل نصراني واحد ثواب ثلاثة دنانير في الطريق لا نفهم مكان
 الجدار المذكور بالطوب الأخضر فظالمهم رجل من أهل الخصومة برفعها فامتنعوا من
 أزالتهما فهل يجب شرعاً أزالتهما ورفعها بعد البناء (اجاب) إذا أحدث رجل دكاناً في
 الطريق جاز أن يضر بالعمارة ولم يمنع منه وهو قول محمد فان ضرراً منعه لم يحل ولكل
 أحد من أهل الخصومة ولو ذمياً منعه ابتداءً وكذا الكل مطالبته بوقفه ورفعه بعده
 سواء كان فيه ضرراً أو لا في ظاهر الرواية وقال أبو يوسف ليس له المنع ولا الرفع عند عدم
 الضرر قال بعضهم وبه يعتبر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تسحق بيتاً وقفاً جاره

رمضان سنة

٢٨ ١٢٦٦

شوال

٢٠ ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

٢٨ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٩ ١٢٦٦

وكيله الرجل آخر فحدث المستاجر فربنا وطاحونة فيه بغير إذن ليس له الخبز فتضرر
 الجيران بسببهم ما ضررنا بيننا فهل اذا تحقق الضرر اليه يمنع من ذلك شرعا (اجاب)
 نعم يمنع من الاحداث حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له قصبة فنادى جرح بها عن حدوده مكانه قدر ذراعين وصارت حركبة في ارض جاره
 وزاجت باب بيته فهل اذا ثبت وتحقيق الاحداث والاخراج بالقصبة المذكورة في ملك
 الغير يور بازالة ما خرج به واحده من القصبة المذكورة في ارض الجار ولو تعلل بأنها
 لا تضره (اجاب) ليس للرجل المذكور احداث القصبة في ارض غيره بدون إذن رب
 الارض ويؤمر بازالتها بعد تحقيق الاحداث في ارض الغير تعديا بالوجه الشرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها قهوة ملك وما فوقها من العلو ومن جوانبها وقف
 لمسحقيه تعصب عليها رباب الوقف واودوا ابطالها فلم يمكنهم ذلك وفتقوا قهوة
 بجوانبها فابطلوا سوقها وصارت لا تسالجر ثم انه طلبها من رجل ليجعلها مصبغة
 واستاجرها وهدم بعض اشياء منها واراد جعلها مصبغة فاراد رباب الوقف ابطالها
 ومنع المستاجر من التمر وع في اصلاحها ومن الانتفاع بها ثم لئن ربح ما يحصل ضرر
 للجار منهم فهل لا يكون لهم ذلك بدون وجود ضرر محقق ولما لئن يتصرف في ملكه
 بما يشاء حيث لا ضرر (اجاب) لما لئن التصرف في ملكه اذ لم يضر بجاره ضررا ينال على
 ما به القنوى فليس لناظر الوقف المذكور المعارضة ولا المنع مما ذكر حيث لم يثبت
 ان في ذلك التصرف ضررا بينا بالجار والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض مجاورة
 لقريه اصلها بركة تجمعت فيها المياه فردها من اهل البلدة بجوارها دار
 وصارت بعد ردها من جلة الطريق التي حول القرية بحيث يمر من اهل البلدة انفسهم
 وواشيهم وقارة توضع فيها اغلال بعض اهل البلدة في زمن الحصاد ولم يعرف لها مالك
 من اهل البلدة على الخصر بل هي طريق كباقي طرق البلد المتسعة التي حوالها
 فاراد مصلحتها المذكور ان يبينها من ماله لانفسه بل للساجين مسجدا ومكتبا مما فيه
 قربة فهل يسوغ له ذلك وليس لاحد من اهل البلدة معارضة الباقي في ذلك ولا تسكيغه
 برفع البناء حيث كان بناءه للساجين لانفسه وليس في البناء ضرر للمارة لا تساع
 الطريق (اجاب) اذا بنى في طريق العامة للساجين كمنحدر ونحوه او بنى باذن
 الامام لا ينقض وان كان يضر بالعامه لا يجوز احداثه كما في الدر من باب ما يحسد
 الرجل في الطريق والله تعالى اعلم (سئل) في مكانين لاثنين اكل واحد باب يدخل
 منه ويخرج ما جدار مشترك فهدم ويخشى منه الضرر البين فطلب احدهما من شريكه
 الاخر بناء الجدار المشترك معه فامتنع فهل يجب الامتنع على البناء حيث كان ذلك
 الضرر بينا (اجاب) لا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث وصى وناظر وضرورة
 تعذر فمعة كسرى نهر ورمة قنطرة ووردولاب وسفينة معيبة وحائط لا يقسم اساسه

فان كان الحائط يحتمل القسمة وينبغي كل واحد في نصيبه لم يجبر كذا في الدر ومنه يعلم
حكم السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بلك منزلا نفقة صاعن الطريق وفوقه
ربيع لا تفرق امرؤ الى امر بدم المتخفص عن الطريق ومساواتها قدم ذلك المنزل المتخفص
المذكور ولم يبق من جدرانه على وجه الارض الا قدر يسير لا يصلح للسكنى فهل يسوغ
لرب المنزل الاسفل حيث عدم نفعه بالسكنى هدم جدرانه واخذ نفقته او لا وهل اذا
هدم المنزل الاعلى يسوغ لرب المنزل الاسفل اعلا بنائه عوضا عما فاته بالهدم
او لا وهل يجوز لصاحب الاعلى ان يؤسس جدارا في ملك صاحب الاسفل بغير اذنه او لا
وهل يسوغ له ايضا ان يجبر صاحب الاسفل على البناء بقدر الانتفاع وبعد ذلك ينبغي
فوقه او لا (اجاب) لا يسوغ لرب الاسفل هدمه واذا هدم الاعلى يكون لرب الاسفل البناء
واصاحب الاعلى حق التعلية عليه على ما كان وليس لصاحب الاعلى ان يبني في ارض
الاسفل بغير اذنه ولا يجبر صاحب الاسفل على بناء سفله اذا هدم بل يقال لدى العلو
ابن السفلى ان شئت على ما كان وابن علوك فوقه وارجع عليه بما انفقته حيث امتنع
اما لو هدمه فانه يجبر على بنائه كما كان ابني صاحب العلو علوه على ما كان والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل احدث بيتا واحدا بجوار جاره ونقب حائط جاره الخاص به ووضع فيه
اشياء باواضر ذلك الجار ضررا بيننا فهل اذا ثبت الحدوث وتحقق الضرر بشهادة
العدول يؤمر الجار برفع ما يضر جاره (اجاب) يمنع الجار من احدثات ما يضر بجاره ضررا
بيننا كما يمنع من نقب حائط الجار ووضع اشياء عليه بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوصنع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا وبعد شرائه احدث فيه بناء لم يكن فيه قبل
واعلى حيطانه علوا فاحشا حتى اظلم على جاره في المنزل المقابل له اما كنهه واذهب نورها
وبعض هو اهواو لم يكن لتلك الاماكن في منزل الجار المذكور نور يستضاء به الامن
هذه الجهة بواسطة بعض طافات مظلمة على الطريق فهل اذا كان هذا ضررا بيننا يقول
اهل الخبرة يزال شرطا ويمنع من العلو بالبناء ولو كان بينه وبين الجار المقابل المذكور
طريق نافذ تبلغ ثلاثة اذرع (اجاب) لا يمنع المالك من التصرف في ملكه الا اذا اضر
بجواره ضررا بيننا على ما اختاره المتأخرون للفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
مشتركين في بئرج كل واحد منهم داره بباب مخصوص البعض في الداخل والبعض في
الخارج وذلك المخرج معد لهم ويريد واحد منهم في طرف الدرب الخسار ج وضع
ساباط فوق بناء ذلك المخرج فهل لا يسوغ له ذلك الا باذن من الشر كما هو هل اذا اذن
البعض وامتنع الآخر لا يسوغ له ايضا وهل اذا اوصاه بغير اذن منهم يجبر على نقضه
(اجاب) لاهل الطريق غير النافذ ممنع من يريد بناء ساباط ونحوه فيه منهم ولا يكون
لاحدهم حق بناء الساباط بناء على اذن بعضهم له بذلك والله تعالى اعلم (سئل) عن
دعوة في طريق نافذ يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) صرح ائمتنا بان الطريق النافذ

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٨

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

٢٣

ربيع الاول

٢٢ ١٢٦٧

ربيع الثاني

٢٧ ١٢٦٧

٢٨ ١٢٦٧

جادی الاولی

١٣ ١٢٦٧

١٤ ١٢٦٧

ایس لاحد فیه ملک ویجوز الانتفاع به ما لم یضر باحد واذا احدث شخص فیه بناء بلا اذن
 الامام أو نائبه ینکون لکل واحد من اهل الخصومة منعه قبل البناء ومطالبته بالنقص
 والحدیم به فی ظاهر الروایة والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل احدث کنیفا بلصق
 جدار بجاره فحصل له وهن بنز الماء من الکنیف احدث فهل اذا طمب صاحب الجدار
 ازالة الکنیف المذکور یجیب لذلك خصوصاً والضرر بحقیق لجداره بقول اهل الخبرة
 وبالمشاهدة ویجیب صاحب الکنیف علی ازالته شرعاً (اجاب) لا ینع النقص من
 التصرف فی ملکة الا اذا اضر بجاره ضرراً ینال علی ما به القوی فلا یسوغ التصرف بما
 یضر بجدار الجار الاضرر المذکور والله تعالی اعلم (سئل) فی جماعة لهم حوائط بعضها
 ملک وبعضها وقف اخذت فی طریق المارة لاجل الانتفاع ولم ینق منها الا القلیل
 واراد ان یابها ان یأخذوا جانباً من ارض الغیر یرید ما ذهب فی الطریق یردون رضا
 ارباب الارض المذکورة فهل لا ینکون لهم ذلك (اجاب) ایس ان اخذ عقاره فی
 طریق العامة اخذ شیء من العقار المملوک لغيره یدل عقاره یدون رضاهما لیکه والله
 تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك خربة لم تسکن ملاصقة لبناء احد لان احدی جهاتہا فی
 طریق نافذ وجهتین منها فی طریق غیر نافذ والجهة الرابعة ملاصقة لملک المالك لها
 یرید الرجل المذکور احدث الخربة فیرث الخربة العامة فهل والحال هذه له ذلك ام لا
 (اجاب) لا ینع النقص من التصرف فی ملکة الا اذا اضر بجاره ضرراً ینال فاذا تحقق
 الضرر البین بالوجه الشرعی منع الرجل المذکور من احدثات القرن والافلا والله تعالی
 اعلم (سئل) فی امرأة لها حائط ملاصق لحائط مملوک لرجل آخر فهدمت المرأة هذا
 الحائط بحضرة یبينة ثم بعد مدة احدثت هذه المرأة علی المالك ان الحائط الباقی مشترك
 بینهما و بین المالك المذکور ولا یبينة لها علی ذلك فهل اذا لم تثبت دعواها الشرکة
 بالیبة الشرعیة لا عبرة بدعواها یدون وجه شرعی وتمنع من معارضة المالك المذکور
 سیمما ولم ینکون لها جذوع علیها ولا متصل ببنائها ولا واضمة یدها علیها (اجاب) اذا لم
 تثبت المرأة المذکورة دعواها الشرکة فی الحائط بالوجه الشرعی لا یحکم لمابداها وتمنع
 من المعارضة والحال هذه والله تعالی اعلم (سئل) فی محلتین غیر نافذتین متلاصقتین
 ولرجل دار بایها باحدهما وظهرها فی الاخری فاراد ان ینفتح باباً من ظهر داره فی الهلة
 الاخری والحال انها غیر نافذة ولم ینکون له باب فیها اصلاً ولا حق استطرار فیها ولم یأذن
 له بذلك أهلها وارادوا منعه من ذلك فهل لیس له احدثات باب فیها لداره فی الطریق
 الغیر النافذة المختصة بأهلها و ینع حیث لم یأذوا ولم یرضوا بذلك (اجاب) نعم لیس
 له احدثات باب للرد والحال هذه والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اراد احدث
 طاحونة جمار فی بینه لاجل انتفاعه بها فاراد الجار منعه من ذلك فهل ینکون للمالك
 احدثاتها والانتفاع بها ولا ینکون لجاره منعه من ذلك حیث لا ضرر فی ذلك علی الجار

المذكور (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا يبيد
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له باب في طريق غير نافذ وظهره في طريق
 نافذ تفرقه العامة اراد الرجل المذكور احدث حائوت من البيت وجعل بابا من الطريق
 النافذ به هذا الكشف على ذلك فهل والحال هذه ذلك (اجاب) للرجل المذكور
 ان يتصرف في ملكه بما لا يضر بغيره ضررا يبيد له فتح باب في الطريق النافذ لا رور
 والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف اهل بيده مياط ابدل خربة بجوار دار رجل لذي
 وكتب له القاضى حجة بالاستبدال وحكم له به فانه فأنشأ الذي المستبدل الخربة المذكورة
 دارا وبدا اخلها اطاحونة ووضع يده على ذلك اكثر من خمس وعشرين سنة وجارده ساكن
 عالم حتى مات فوضعت ورثته ايديهم على داره ورثتهم والطاحونة المذكورة بجانبهم
 والآن يريدون ازالة تلك الطاحونة الكون احادته فهل لا يجابون لذلك حيث لم
 يحصل من الطاحونة المذكورة ضرر بين (اجاب) اذا لم يلزم من ادارة الطاحونة
 المذكورة ضرر بين الجار لا يكون للورثة معارضة صاحبها ولا مطالبة بازالتها والحال
 ما ذكر اما لو تحقق الضرر البين من ادارتها يكون لجيرانه مطالبة بالمنع بلافق في ذلك
 بين القديم والحادث كما يستفاد من تنقيح المحامدية من كتاب الحيطان والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له بيت وباء على حائطه مناوئ لمجلب النور والهواء ووجودها لازم
 للمحل الموجودة فيه فاراد جاره الذي بالحق من تلك الجهة التي بها المناوئ المذكورة بناء
 محلات على حائطه يلزم من بنائه المذكور سد المناوئ المذكورة مع ان سد ها بوجوب
 ضرر اجسما على المحلات التي هي فيها من كتم الهواء واعداد النور بحيث لا تصلح
 للسكنى بعد صد تلك المناوئ هل يمنع الجار المذكور من بنائه المزبور لما ذكر حيث انه
 لا ضرر ولا ضرار لاسيما في حق الجوار وخصوصا ان تلك المناوئ وجودها سابق على
 البناء المذكور ومن القديم وراض بها الجار المزبور ولم ينزع في فتحها ومضى
 على ذلك المدد المديدة (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه ببناء ونحوه
 الا اذا اضر بجاره ضررا يبيد منه منع الضوء بالكلية والله تعالى اعلم (سئل) من
 مامور الصباطية بما مضى من ان رجلا له دار تقابل منزلا يريد احدث شيئا يملك مطلة على
 منزله فهل يجوز له ذلك أم لا (اجاب) قد اجاب العلامة الرملي عن نظير هذه الحادثة
 بما نصه هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنها لانه
 تصرف في ملك غيره لكن صرح في المضمرات شرح القدوري ان الفتوى ان الكوة ان
 كانت لا تظروا الساحة موضع النساء فالضرر ظاهر وينع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر
 الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
 مغلقا من البيع الخشب وفوق المعلق بيت ملك لرجل آخر له قصبة خاصة به موصلة
 الى اسفل المعلق حصل فيها خلل فهل اذا تحقق ما ذكره واراد صاحب البيت المذكور ان

يجبر صاحب المثلث على بناء القصبية المذكورة وترميها الايجاب لذلك (اجاب) نعم
لايجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له شباك في بيته يجرح منه
جأره أراد سدده بالبناء في ملكه لمنع الضرر عنه فقتل عليه الجأر بانه يمنع عنه الهواء
والضوء ويريد منعه من ذلك والحال ان الجأر شبايبك ياتي له منها الهواء والضوء وغير ذلك
ولا ضرر حقيقة بذلك فهو ل يكون للمالك سد شبايبك المذكور وليس بجأره والحال هذه
منعه من تصرفه في ملكه بما لا يضر (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا
اذا اضر بجأره ضررا ينافي ما هو المختار لافته وى والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
أحدهما ملك حاصل والاخر ملك بيتا فوقه فوهى حائط الحاصل وانهدم فبنى الحائط
صاحب البيت ليبنى فوقه علوه كما كان من غير اذن صاحب الحاصل ومن غير اجازته
ويريد ان يطالب به بما صر فيه على عمارته فهو ل يجاب لذلك ويجبر الممتنع من ذلك ولو
فعل ذلك بدون اذنه واجازته (اجاب) اذا لم يكن اتفاق ذى العلو في بناء الحائط
المذكور باذن قاض يكون لانه في الرجوع بالقيمة وان كان باذن قاض رجع بما
انفق عليه على ما حرره في رد المختار من الثمرة والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض عملوكة
انقضت بما عليها من بناء المقل الى حدود معلوم وعملوا حائطاً لثمن آخر وبانشاء
طريق مستعدة مارة بهذه القطعة صارت ارضية الطريق المذكورة بمجازاة المحدث المعلوم
فهل للمالك المحدث الا ان يفسد ما كان ملكه من الملو الذي هو ملك الغير حيث ان العلو
صار هو الدور الارضى أم ليس له ذلك (اجاب) ليس له ذلك وانما الارض للمالك
الاسفل ولرب العلو حق التعل على الاسفل فاذا انهدم ما وبنى صاحب الاسفل مقله على
ما كان عليه من الارتفاع الاصلى يكون لرب الملو المارة علوه جبر على صاحب السفل
وليس لصاحب الملو ملك في الارض فليس له الاستيلاء عليها ووضع جدره ملو فيها
جبر على مالكها اذا ملك لذي العلو بعد انهدام بنائه وانما له حق التعل فقط حتى
لا يصح بيعه بعد الانهدام لاخر وارتفاع جوارب ارض السفل بسبب الارتفاع التي
وضعت فيها لا يزيل ملك صاحب الارض عنها الى حد ارتفاعه الاول ولا يثبت الملك
فيها ان كان له حق التعل على المسكان الاسفل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
شبايبك في بيته تجلب الهواء والنور اذ جأره ان يحدث جدارا في ملكه امام الشبايبك
ويسد الهواء والنور بالسكينة ويحصل بسبب ذلك ضرر بين فهل لا يمكن من ذلك ويمنع
شرعا (اجاب) للمالك التمتع في ملكه الا اذا اضر بجأره ضررا ينافي ما هو المختار لافته وى
الابن فيما ذكره من منع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك مكانا فيه شبايبك مظلة
على جنائز جيرانه قديمة وخادثة برسم الضوء والهواء لا لاطل والنظر ولا يطلع منها على
هودات الجيران فهل يكون له ابقاء القديم منها على قدمه ولا يجبر على ازالة الحوادث
منها حيث كان الضوء والهواء ولا يضر ذلك بجيرانه وليس لهم معارضته في ذلك والحال

ماذ كر (اجاب) لا يمنع المالك من فتح الكوى للهواه والضمه وينع ان كانت للنظر
والساحة موضع النساء على مائه القنوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد احدث
جنينة في بيته وبجري ماؤها بجدار جاره وفي ذلك اتلاف لجدار جاره وضرب عظيم ووربما
سقط بيت الجار بسبب ذلك فهل اذا كان في احدث ذلك ضرر بين يلحق الجار
المذکور يمنع من ذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر
بجاره ضررا يبين فان تحقق الضرر البين فيما ذكره منع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل)
في طاحونة ممددة بجوار مكان لا تضر اضر الطاحونة بذلك المكان ضررا يبين
وحصل بسببها انه دام مدة ممكن الجار فهل اذا ثبت تضرر الجار بدار طاحونة
ضررا يبين يمنع رب الطاحونة من اضرارها (اجاب) نعم يمنع رب الطاحونة المذکور من
اضرارها حيث كان الامر كما هو مذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار لها
باب من درب أراد فتح باب لها من زقاق غريم نافذ بغير اذن اهله فهل لا يسوغ له ذلك
و يكون لاهل الزقاق منعه واذا اشترى رجل من تلك الدار جانا او اذ فتح باب منه من
الزقاق المذکور بغير اذن اصحاب الزقاق لا يحجب أيضا واذا كان مشتري ذلك الجانب
فتح بابا سابقا منه وسده اهل الزقاق وتعالى الا ان بانه كان فتح بابا لا يعمل به لعله حيث
كان الزقاق علو كانه يره ولم ياذن له بفتح الباب فيه وينع من ذلك شرعا خصوصا وان
باب داره يفتح في درب آخر غير الدرب الذي فيه الزقاق الغير النافذ (اجاب) لاهل الطريق
الغير النافذ منع الرجل المذکور من احدث باب فيه للزقاق والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له علو معدل عمل الحياكة له مناوور من جهته القبليّة وباسفله طاحونة لها دار
دواب من جهته القبليّة سفلى مناوور العلو المذکور فباع الرجل المذکور الطاحونة بما
اشتملت عليه من دار الدواب لرجل من مدته نحو اربعة سنين وباع العلو المذکور
لرجل آخر من مدته نحو عشر سنوات ولم يحصل من مالك الطاحونة منازعة في علو دار
الدواب المذکور من وقت شرائه الى توافيقه والآن أراد مالك العلو المذکور توسيع
مناووره القبليّة لاجل زيادة النور فذعه مالك الطاحونة المذکور كورة ويريد ان يبني
فوق دار الدواب المذکور كورة واذا صار ذلك اذ سده على العلو مناووره وعدم نفعه وحيث
ان العلو المذکور له مناوور من جهته القبليّة من مدته تزيد عن سبعين سنة قبل من
حين افشائه فهل يمنع صاحبه دار الدواب من البناء فوقها الهاذي الى مناوور العلو
المذکور لمنع الضرر عن جاره بابقاء المناوور الى العلو المذکور كور ويمكن صاحب العلو من
توسيع مناووره لان ضرر الجار لم يرض به اذ دخله صوابا اذا كان البناء فوق دار الدواب
ليس محتاجا اليه بل هو محض عناد وضرر الى جاره (اجاب) لكل من ملك
الطاحونة والعلو المذکور كورين التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يبين ومنه منع
الضوء بالسكينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا في حارة غريم نافذة أراد
ان يبنيه ويحدث فيه رواشن بدون اذن اهل الحارة والجيران ورضاهم فهل اذا كانت

ربيع الاول سنة

٢٢ ١٢٦٨

ربيع الثاني

٢ ١٢٦٨

٢ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

جادی الاول

١ ١٢٦٨

٩ ١٢٦٨

الرواشن التي يريد احداثها تضرا بمجير ان ضررا يديننا لا يجاب لذلك ويمنع من احداثها
اذا تحقق الضرر بالبين وثبت بالطريق الشرعي (اجاب) اذا كان الطريق غير نافذ
لا يجوز التصرف فيه باحداث روشن ونحوه مطلقا اضرام لا الا باذن اهله لانه كالمالك
الخاص بهم والله تعالى اعلم (سئل) في درب مشترك بين جماعة كل منهم اخرج جناحا
مع سكوت الباقيين وحضورهم ثم اراد به ضربه ادم جناح البعض فهل اذا اراد
ذلك يمنع لاتحاد الضرر اذ يدم السكل اذ يبق السكل (اجاب) الطريق غير النافذ لا يجوز
التصرف فيه باحداث شي مطلقا اضرام لا الا باذن اربابه لانها لم يملكو كلمة كافي الهداية
وسواء كان في صدر الهلة او وسطها او غيرها كافي خواشي الدر المختار والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له دار بدرب مشترك غير نافذ وله قطعة أرض خربة يملكها
قبالة داره فسد الدرب الاصلى وأدخله في داره وعوض عنه القطعة المذكورة من غير
اذن أهل الدرب فهل لهم الرجوع ويبقى الدرب كما كان (اجاب) الطريق غير النافذ
لا يجوز التصرف فيه باحداث شي مطلقا اضرام لا الا باذن اربابه لانها لم يملكو كلمة كافي
الهداية وسواء كان في صدر الهلة او وسطها او غيرها كافي خواشي الدر المختار والله
تعالى اعلم (سئل) في طاحونة ملاصقة لدار رجل حصل بسبب ادارتها ضرر بين
تلك الدار والملاصقة لها وتخرب بعض اما كنهان هل اذا كان الضرر بينهما وثبت بالبين
الشرعية يكون لذلك الرجل منع ربهما من ادارتها (اجاب) صرحوا بان للمالك
التصرف في ما يملكه اذ لم يضر بجاره ضررا يبينان فتحقق الضرر بالبين يمنع مما يضر
ضررا يديننا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة انشأ فيها بناء واحدا
فيه قسبة ملاصقة لبناء جاره قال ارباب الخبرة انها تضرب بناء الجار ضررا يبينان فهل يحكم
شرعا بازالة القسبة المذكورة حيث كانت تضرب بالجار ضررا يبينان شهادة أهل المعرفة
والخبرة خصوصا والقسبة المذكورة حادثة (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما
لا يضر بجاره ضررا يبينان على ما به الفتوى فاذا تحقق الضرر بالبين فيما ذكره المالك
المذكور منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث في ملكه ما يضر بملك
جاره ضررا يبينان من مجرى ماء يبيت راحة ومدخنة جام يخرج منها الدخان ويدخل في
كوات ملك الجار وبنى سلما مركبا على حيطان الجار لاجل الصعود عليه فيرى
الصاعد عليه عورات من كان في ذلك جاره من داخل المحرم وأحدث أيضا حاما
بلاصق ملك الجار لاجل الاغتسال بماءه وغير ذلك فهل يمنع ذلك الرجل من احداث
ما ذكره شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك حيث كان الضرر يبينان على ما عليه الفتوى
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وامام ذلك المكان خربة لا تنحرف بينهما
طريق ضيق فبنى مالك الخربة اما كن فيه ساوت على البناء وفتح طاقات تشرف على
اما كن الجار المذكور فهل حيث كانت الطاقات تشرف على امكنة جاره التي

فجلبس فيهما النصارى لا يكون لرب الخربة المذ كورة احدائها و يثمر بسدها و اذا كان
 في ثعلب بناه رب الخربة ضرر بين بجاره المذ كورة يمنع من احداث ما يضر بالجوار ضررا
 بينا (اجاب) اما مسئلة فتح الدكة اى الطاقة فقيم استحقاق وقياس والاستحقاق
 المنع ان حصل ضرر بين وعلية الفتوى وقل في التحريم عن المضمرات ان الدكة ان
 كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر و يمنع من قطعها وعلية الفتوى
 وصرحوا بان السالك التصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا بينا والله تعالى
 اعلم (مسئل) في قطعة ارض اقطعها المحاكم لرجلين ليبنيا قواما كمالهما بقى كل
 منهما بناء لنفسه الى العلوف فتألف احدهما عن بناء العلوف وبقى الاخر علوه وفتح فيه
 شبائيك مطلة على مسكن الاخر جارحة له بحسب الاش تراك في لصق المسكنين
 الاسفلين وحاصل بهما ضررين مانع من تقيم الاخر ابناءه علوه فهل اذا اراد تميم
 بنائه وصد الشبايك ببنائه للتعل على سفله يكون له ذلك حيث لم يكن فيه ضرر
 (اجاب) للسالك التصرف في ملكه بما شاء اذا لم يضر بجاره ضررا بينا على ما عليه
 الفتوى والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك منزلا له حائط خاص به دون جاره
 والجوار حق وضع خشبة البئر ولم يكن له فيها حق سوى وضع الخشبة المذ كورة فهدم
 الحائط المذ كور واعداده صاحبه لنفسه بماله فهل اذا احدث الجوار المذ كور و وضع
 اخشاب على الحائط المذ كور بغير اذن صاحب الحائط ورضاه يثمر برفع الاخشاب
 و يمنع من وضعها شرعا حيث لم يكن له فيها حق الوضع سابقا سوى الخشبة المذ كورة
 (اجاب) ليس للجوار المذ كور خرق حائط جاره و وضع اخشاب فيها زائدة على ما يستحقه
 بدون اذن رب الحائط والله تعالى اعلم (مسئل) في عطفة غير نافذة فيها بيتان مقابلان
 لبعضهما وفي كل منهما بهن طاقات وشبايك قديمة مطلة على العطفة المذ كورة فوسع
 ارباب البيت طاقات والشبايك القديمة و احدث كل منهما شبايك و طاقات في
 بيته زيادة عن القديم وكل من ارباب البيتين يتضررون من صاحبه بسبب ما احدثاه من
 ذلك فهل يثمر كل منهما بازالة ما احدثه من ذلك و يبقى القديم على قدمه (اجاب)
 للسالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا ولا يمنع الجوار من فتح الطاقة الا اذا
 كانت للنظر وتشرف على ما يجلبس اذ فيه الفساد من منزل جاره على ما عليه الفتوى
 والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له دار بناحية الريف و بجانبها طاحونة دائرية ليلا
 ونهارا وطلباني صاحب الدار دارة تهدم من شدة حركة الطاحونة وتهدم بناه دارة
 مرارا بسبب ذلك فهل يثمر ملاك الطاحونة برفع الضرر عن الجوار المذ كور و الحال
 هذه سيما والطاحونة المذ كورة حادث (اجاب) اذا تضرر الجوار بدار الطاحونة ضررا
 بينا يمنع من ادائها والا فلا والله تعالى اعلم (مسئل) في قطعة ارض خربة اشترى شخص
 بعضها وبناه بيتا وحدث فيه شبائيك فاشترى آخر باقيا وحدث بناه بجواره فهدم بناء
 القيمان منه الجوار من بناء العلوة لئلا يضره يد عليه هو الشبايك فهل اذا كانت

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٩

جادی الثانية

١٢٦٨

٦

توجب سنة

١٤ ١٢٦٨

شعبان

٦ ١٢٦٨

٢٤ ١٢٦٨

٢٥ ١٢٦٨

رمضان

٨ ١٢٦٨

الشبايبك المذ كورة مطلة على الساحة التي تقع فيها نساء الجار وتحقق ضررها يلزم الجار بسدها ولا يكون له منع جاره من بناء العلو في ملكه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يئنا وليس منه مجرد منع الهواء وصرحوا بان دفع الطاقة للنظر من الضرر البين اذا كانت تشرف على ما تجلس فيه النساء من دار الجار لكن القادر ان هذه الحادثة ليست كذلك اذا لم تكن الساحة التي تشرف عليها تلك الشبايبك معدة لمجلوس النساء قبل جعلها كذلك بل كانت ارضا تملكها الجار الثاني بعد فتح الشبايبك عليها ثم اجسدت فيها بناء وجعل ما تشرف عليه الشبايبك ساحة للنساء مع انه لو جعلها لغيره ن اوجعل بناءه بلحق الشبايبك لا يمنع الاشراف المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا به شبايبك مطلة من قديم الزمان على ارض لرجل آخر قدرها اربعة اذرع باعها الرجل المذ كور لا تخبر واراد المشتري ان يسقط هذه الشبايبك وينزع عنه الهواء والضوء فهل لا يجاب لذلك (اجاب) لا يمنع النقص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بينا فيمنع من ذلك وعليه الفتوى واختاره في العمادية واقتى به قارئ المداية واقتى بذلك الشيخ الاجل برهان الاثمة وبه يقتى كافي شرح الوهبانية وفي حواشي الاشباه لم يرى زاده له التصرف في ملكه وان ضرر جاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه راي المتأخرين ان الانسان يتصرف في ملكه وان اضر بغيره ما لم يكن ضررا يئنا وهو ما يكون سببا لهدم وهو ما يوهن البناء بسببه او يخرج عن الانتفاع بالسكينة وهو ما يمنع المانع والحق الاصلية كسد الضوء بالسكينة والفتوى عليه وقد راسد الضوء بما يمنع من السكنية كذا في تنقيح المحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة من نحو ثلاثين سنة يجزارها قطعة ارض خربة يملك لا تخبر باعها المالك لا تخبر فعمرها ومكث فيها مدة سبع سنين ولم يحصل منها ضرر للجار اصلها فهل والحال هذه اذا اراد الجار باطل الطاحونة بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث لم يحصل من الطاحونة المذ كورة ضرر بين الجار (اجاب) للمالك التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا يئنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة ائنا فيها بيتا واحد من حاضا فهل اذا كان المرحاض المذ كور يضر ببناء الجار ضررا يئنا بقول اهل الخبرة والمعرفة يكون له ازالته وابطاله حيث كان المرحاض المذ كور حادنا (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا يئنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت بجانبه خربة يملكها ايضا وفتح شبا كافي حائطه مطلا على الخربة المذ كورة وهناك جار ملاصق للخربة اراد منعه من ذلك فعمل بالانه يجرحه بسبب انه كان يئنه وبينه حائط انهدمت بعد فتح الشبا كبحيث لو اعيدت لا يحصل جرح فهل لا يكون له منع من التصرف في ملكه بما لا يضر والحال هذه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما لا يضر بجاره ضررا يئنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حفر بئر اقي بيته و بناها ووقفها على

١٢٦٨

١٤

عاهه الملبين فادعي جاره انهما تضره وانها تحت نصف الجدار المشترك بينهما فحصل
الكشف عليهما من قبل القاضي ونظروا وتحقق بالكشف المذكور واخبر اهل الخبرة
والبينة الشرعية بانها في ملكه خاصة ولا ضرر على الجار في ذلك فهل يمنع الجار من
المعارضة والحال هذه (اجاب) لئلا التضرر في ملكه ولا يمنع من ذلك الا اذا تضرر
جاره ضررا يبينه والله تعالى اعلم (سئل) في خربة مشتملة على اماكن مشتركة بين
اثنين فتمت واختص كل منهما بعد الاقرار بجزء منها بموجب شرعية وبقى الباب
مشتركا بينهما هل ان يتوصل كل منهما الى نصيبه من الباب المذكور ثم بعد مدة من
السنين اراد احدهما منع الآخر من المرور من الباب المذكور فترافعا الى المحاكم
الشرعية واقامت الدعوى بينهما في شأن ذلك فثبت ان لكل واحد منهما حق المرور
من ذلك الباب بالوجه الشرعي وحكم بذلك القاضي وصدر به اعلان شرعي واستمر
يمران من ذلك الباب المذكور مدة من السنين ثم بعد ذلك اراد احدهما منع الآخر من
المرور كما حصل ذلك منه سابقا فهل لا يمكن من ذلك ولا يس له منعه حيث كان حق كل
منهما في المرور ثابتا بالوجه الشرعي بموجب الاعلام المذكور الثابت مضمونه شرعا
(اجاب) نعم لا يمكن احدا الشخصين المذكورين من منع الآخر من المرور من ذلك الباب
ولا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك معصرة نوبة فقير
دايرة وعليها ربيع خرب لرب المعصرة فيه ربيع والاخر يريد ان يبيع حبه
على بناء المعصرة لاجل الركوب عايم فهل لا يجابون لذلك شرعا لاسيما اذا كان الرجل
المذكور فقيرا جدا (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ولا يجبر المالك على بناء ملكه واذا امتنع
صاحب السفلى من بناء سفله يقال لصاحب العلوان اردت فابن السفلى لتركب عليه
به لرك كما كان ويكون له الرجوع بما صرفة على بناء السفلى على ربه لو باع القاضى او
المالك كما ان له جيبه تحت يده الى استيفاء حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له ملك يريد البناء فيه وله جارة قصده ان يمنع عن البناء لاجل ان يبقى خاليا والجار يريد
ان يبنى او يعمل مولات على الملك المذكور فهل يجوز الحكم على صاحب الملك بمنعه
عن ملكه وبقي خالية ويظل عليه الجار ام لا (اجاب) لئلا التضرر في ملكه بما
شاء حيث لم يضر بجارهم ضررا يبينه والله تعالى اعلم (سئل) في جدار خاص برجل احدث
جاره بجانبه بيت خلاه ونزيرة وتنورا وتضرر بذلك الجار وضررا يبينه هل اذا تحقق الضرر
بذلك وشهدت به البينة الشرعية يؤثر الجار بازالة ذلك عن جاره (اجاب) لئلا التضرر
الا تضرر في ملكه بسائر وجوه التضررات الشرعية اذا لم يضر بجارهم ضررا يبينه والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث طاحونة في دار عملو كة له من غير اذن
جيرانه ويحصل باذنتها ضرر بين فهل يكون لهم منعه اذا كان يحصل من وضع تلك
الطاحونة ضرر دين للغيران لجدرانهم بسبب ارتجاج البناء عند ادارة الطاحونة

١٢٦٨

١٩

ذى القعدة

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

٣٠

ذى الحجة

١٢٦٨

١٨

سنة محرم

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

صفر

٢

١٢٦٩

١٥

المد كورة واذا سكنت الجيران قدر ستة أشهر بعد البناء لجهلهم بالحكم يكون لهم منع الطاحونة المذ كورة من ادارتها ومن وضع الجارية على الجدران المشتركة بين الجيران ولا يعد سكوتهم ثلاث المدة والحال هذه رضا (اجاب) لئلا يتصرف في ملكه بما شاء اذ لم يضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المهددة بمنع منه والا فلا ولا يضر عدم معارضتهم تلك المدة والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل اشترى بيتا من مدة تزيد على خمس وعشر من سنة ولم يحصل في تلك المدة هدم ولا بناء ما عدا الترميم الضروري وبعضه راكب على بعض بيت الجار من قديم الزمان فهل والحال هذه اذا جاء رجل آخراؤه ترى البيت الجاور وشاهد ركوب بعض بيت جاره على بعض بيته وعائنه وقت الشراء وقبله وسكت بعد شرائه مدة تزيد على سنة لا يكون له القيام بنقض ذلك البعض المراكب على بعض بيت جاره (اجاب) يبقى القديم على ما عليه كان فليس للثمن تولى المذ كورة تكليف جاره صاحب الملو بهدم شيء من منزله بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) في حوش أرضي مشتمل على قيعان للسكنى فقط وهو بهذه الحالة من قديم الزمان فاشترى رجل وجعله مكانا وتعل به على الجار وسد عليه شبايكه التي تجلب له النور والهواء وصار مظلم لا ينتفع به صاحبه أصلا وتعد على الجار فتح شبايك تجلب له الهواء والنور بالكلية فهل اذا لم يكن لئلا الحوش سابقا علوه وتحقق بالكشف عليه من ديوان المدارس وغيره منع الضوء بالكلية وثبت تعديده على ذلك الموضع يؤمر برفع ما أحدثه من ذلك حيث شهد بذلك أهل الخبرة (اجاب) لئلا يتصرف في ملكه اذ لم يضر بجاره ضررا ينافي ما عليه الفتوى فاذا تحقق الضرر البين بما ذكره منع والا فلا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك بيتا له جار ملاصق أحدث مستراحا يحاط الجار ولم يكن له حق فيه ونفذ ما مستراحه في حائط جاره وأضره ضررا ينافي فهل اذا تحقق الضرر البين باحداث المستراح المذ كورة ومن الجار منعه من ذلك والحال هذه (اجاب) نعم اذا تحقق الضرر البين بما أحدثه الجار المذ كورة ومنع من ذلك والا فلا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل جلس في ساحة بيت جاره وخرج به في هواه بيت ذلك الجار فهل لها كم الثمن هي جبره على رفع ما أحدثه من الروشن وعلى سد موضعه ببناء أو غيره مما يمنع من الاطلاع على من يجلس في ساحة بيت الجار لضرر الجار بالاطلاع على ساحة بيته (اجاب) لئلا يتصرف في ملكه ما لم يضر بجاره ضررا ينافي ومنع من اخراج روشن في هواه ملك جاره كانه يمنع الجار من فتح الدكة والطاقة اذا كانت تشرف على ساحة جاره التي تجلس فيها النساء على ما عليه الفتوى في ذلك والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة تملك بيتا له باب في حارة نافذة واشترت بيتا آخر ملاصقا لبيتها له باب في حارة ثانية نافذة فازالت الحاجر الذي بينهما فهل اذا أراد أهل الحارة الثانية منعها من المرور متعلاين بان البيتين صارا بيتا واحدا لا يجاوزون لذلك ولا عبرة بملهم المذ كورة ولا

يكون

١٢٦٩

٥

يكون لهم منعها من المرور بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الامر ماهوم مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة باع نصفها لرجل آخر فبني فيها المشتري بيتا وجعل فيه طيقا لجلب الهواء والضوء ومضى على ذلك اربع سنوات ثم بعد المدة المذكورة اشترى باقي الخربة من مالكها رجل آخر ومضى من بعدهم اثنتان فقام الآن الرجل المذكور ينازع في الطيقان المذكورة يريد سدّها من غير وجه فهل اذا كان فتح الطيقان لجلب الهواء والضوء ولم يكن في فتحها ضرر بين وكان شرأؤه بعد البناء على هذه الكيفية يتلك المدة لا يجاب لذلك (اجاب)

١٢٦٩

١٠

نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ماهوم مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين يملكان بيتا بالارث عن والدهما اقتسما ما وأخذ كل منهما نصيبه مستقلا به خاصة

ربيع الثاني

١٢٦٩

٢٢

بحدوده الشرعية فهل اذا أراد أحدهما أن يضع خشبا على حائط الآخر الخاصة به بغير اذنه ورضاه لا يجاب لذلك وينع من وضعها حيث لم يكن له حق الوضع (اجاب) نعم

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٣

لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين رجلين اقتسما ما قسمة افراز فوقعت المحدود بينهما ما ولهما حائط مشترك لكل منهما حق فيه فهل اذا

١٢٦٩

٣٠

أراد أحدهما أن يضع عليها خشبا ويحدث جناحاً يضر بجارته وتحقق الضرر للبني من احدهما يمنع منه شرعا (اجاب) نعم يمنع الشرع من وضع ما ذكره على الحائط المشترك

جمادى الثانية

١٢٦٩

٣

والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة بناها بيتا وفتح لها شبايك مطلّة على أرض جاره وله في مقابلهما في المسكان المذكور شبايك أخر بحيث لو سدت

الشبايك المطلّة على الجار لا يمتنع الضوء والهواء بسبب وجود ما يقابلها من الشبايك في ذلك المكان فهل اذا أراد الجار أن يبنى حائطاً في أرضه وينشأ منها شبايك ذلك البيت لا يمنع من ذلك والحال هذه حيث لم يترقب على ذلك ضرر بين مالك البيت بسبب عدم منع الضوء والهواء لوجود الشبايك المقابلة المذكورة (اجاب) نعم يكون

للجار المذكور التصرف في أرضه المملوكة له بالبناء على هذا الوجه حيث كان الواقع ماهوم والله تعالى اعلم (سئل) في شخصين أحدهما يملك سفلا والآخر يملك علوا

فأراد صاحب السفلى أن يضع جذوفاً في ملك صاحب العلوى يفعل في سفله ما يترتب عليه ضرر لبناء الآخر على فنه صاحب العلوى من الامر ين مع ما يترتب عليه من مزيد الضرر فهل يمكن صاحب العلوى من منعه (اجاب) ايضاً لذي السفلى احداث وضع

جذوع في حائط ربال العلوى بدون اذنه كانه لا يحسد في سفله ما يضر بذي العلوى والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين رجلين مناصفة ولا أحد الشرعيين يبيت ملاصق لها وبأدارتها يحصل للضرر للبني فهل اذا تحقق الضرر للبني بقول أهل الخبرة

يكون لرب البيت المشترك المذكور ابطالها من الادارة ولا يكون لشرى بكمه منعه اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) لكل من الشرعيين في الطاحونة المذكورة

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢١

الاستفاعة بما يخصه فيها وليس لاحدهما التصرف فيما يخصه شره بغيره رايينا واقه
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة كسامة العدة والآلة تلقاها عن ابيه
 واجداده جيل بعد جيل وهي دائرة ويجوز ان يبيعها بغير اشتراء رجل اجنبي من
 ماله كونه وهره واراد ابطال ادارة الطاحونة بدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه
 لا يجاب لذلك ولا يصح الجار الحاد معارضه مالك الطاحونة بدون وجه شرعي ويبقى
 القيد على قدمه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه اذ لم يضر بجاره ضرر رايينا والامنع
 بلافريق بين القديم والحادث على ما عليه همل المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك مكانا واسفل منه مكان لغيره فتمدم المكان الاعلى فاراد ببناءه كما كان
 فطالب من صاحب المكان الاسفل ان يبنيه ويتقن بناءه لاجل ان يركب عليه
 صاحب العلو ويضع عليه اخشابا كما كان فاجابه لذلك وامره ببناءه ودفع له مبلغا من
 ماله ليصرفه في عمارته وبنائه فبناه وهره صاحب الاعلى وصرف عليه المبلغ المذكور
 ووضع عليه اخشابا واحداث ركوبه فوقه حكم اصله وبني عليه مكانا كما كان وكل ذلك
 باطسلاع صاحب السفلى واذنه واجازته لذلك فهل اذا اراد صاحب السفلى ان يكانه
 رفع ما بناه وركب به فوق مكانه متعللا عليه بانه رجع فيما اذن له به لا يجاب لذلك
 بعد ثبوت الاذن منه بشهادة البينة الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه
 وليس لذي السفلى منع ركب العلو من اعاده بنائه على الهيئة التي كان عليها قديما قبل
 ان يهدم البناء حيث كان حق التعلي ما يتأله بالوجه الشرعي واقه تعالى اعلم (سئل)
 في رجل اراد احداث بئر وحوض معد للياه يجانب حائط جاره فهل اذا اخبرت اهل الخبرة
 بالحق الضرر من ذلك للجوار المذكور ضررا يمتنع من الاحداث بجانب حائط جاره
 والحال هذه (اجاب) نعم يمنع من احداث ما ذكر ان تحقق الضرر البين والافلا والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له كعب على دهليز بيت جاره فباعه بغيره
 فهدمه المشتري وازيل الر كوب المذكور وصار الدهليز يطر يقا حجارة غير نافذة فهل
 اصحاب الر كوب اعادته بعد بنائه كما كان سابقا حيث لا ضرر في ذلك وليس للجار منعه
 واذا تعال بان المكان صار وقف لا عبادة لاسيما وقد صدر امر ببناءه وركوبه واعادته
 كما كان بموجب كشف من ديوان المدارس بذلك (اجاب) لذي العلو اعاده علوه على
 الهيئة التي كان عليها وليس للجار منعه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له منزل وله جاره منزله مقابل لذلك المنزل بينهما طر يق صغيرة اراد ذلك
 الجار بناء منزله وفتح طاقات فيه تشرف على ساحة صاحب المنزل الاول فهل ليس
 للجار فتح طاقات وشبابيك تشرف على ساحة جاره المعدة لمجاول النساء ويمنع من فتحها
 (اجاب) نعم يمنع الجار المذكور من فتح الشبابيك حيث كان يطالع منها على من في ساحة
 جاره المعدة لمجاول النساء على ما عليه الفتوى ولو بينهما طر يق واقه تعالى اعلم (سئل)
 في شخص اشترى دارا واراد هدمها فخذ منه بعض المجيران خوفا على املاكه ورفضوا امره

١٢٦٩

٢١

الى المحاكم فهل يسوغ له هدمها كما هو الا يلزمه المحافظة على ملك الجار حيث كان
يصرفه في ملكه خاصة واذا طالب الجيران منه بقاء بعض الحوائط ليعتمد عليها ببناء
دورهم هل يجبرهم على ذلك واذا رضى وطالب ثمن الحائط الذى يتيقسه من يتفجع به هل
يجب لذلك (اجاب) قال في مرة الفتاوى رجل هدم داره فهدم بذلك منزل جاره
لا يضمن اهـ والمالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يبيح بيع المالك الحائط
لجاره او لغيره صحيح حيث صدر من المتعاقدين مستوفيا لشرائطه الشرعية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وله ركوب على دهليز جاره فباع رب الدهليز المذ كود
بيته لوالى لبنائه رواقا للوقف لا تتقاع الجوارين به فهدم الدهليز وازيل الركوب
والحائط اننى كان عليها الركوب وصار الدهليز المذ كود طر يقاوا حدث المشتري
حائط للرواق بعيدة عن مكان الحائط التى كان عليها الركوب المذ كود فهل اذا اراد

١٢٦٩

٢٦

صاحب العلو الذى ازيل مكان ركوبه ان يضع اخشابا على حائط الرواق المستجدة
البعيدة لا يجب لذلك (اجاب) نعم لا يجب ذوالعلو لذلك والحال هذه وله تكليف
ذى الدهليز السفلى ببنائه لانه على عليه كما كان فان امتنع ذوالسفل من ذلك فلذى العلو
ان يبنى السفلى باذن القاضى لانه على عليه حيث لا مانع ويرجع على ذى السفلى بما اتفق
والله تعالى اعلم (سئل) في جداد مشترك بين رجل وجماعة غائبين وللرجل حق
الركوب عليه من قديم الزمان سقط الركوب وتهدم الجدار واراد اعادته كما كان فهل
اذا كان ضروريا له ولا يمكن قصته ولا بناء لرقب عليه ببناءه الا ببناء جميعه ورفع
الامر في ذلك للقاضى واذا ناله ببنائه من ماله ايرجع بما اراد من حصته على الشركاء
الغائبين وبني ومصرف من ماله على هذا الوجه يضم اذن القاضى له ويكون له الرجوع
بما صرفه في غيبة الجماعة المذ كورين (اجاب) قال في الخلاصة وفي البناء المشترك اذا
كان احدهما غائبا وهدم باذن القاضى او هدم بغير اذنه لم يكن باذن القاضى فهو
بمقتضى اذن الشر يك لو كان حاضر او يرجع عليه بما اتفق لو حضر اهـ ومنه يعلم حكم
جماعة احدا الشر يك في ابناء المشترك الذى لا يقبل القسمة عند غيبة شر يكه اذ هو
موضوع عبارة الخلاصة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طاحونة تحت منزل رجل

١٢٦٩

٢٨

شعبان

١٢٦٩

٧

ويادرتها يحصل للنزل ضرر بين فهل اذا ظهر وتحقق بعد الكشف على ذلك باطلاع
اهل الخبرة الضرر اباين يؤمر صاحب الطاحونة بازالة الماودع الضرر عن الجدار المذ كور
(اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما لا يضر بجاره ضررا يبيح الا فلاحا على ما عليه
العمل والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة صغيرة يطحن عليها حجار ليت صاحبها
فقط ثم اصلحها وجعلها لطحن الخيل وكراها البعض الطحانيين وصار يطحن عليها ليللا
ونهارا وزاد الحمال باليمن حتى نشأ عن ذلك هدم داره موقوفة على مسجد ملاصقة
للاطاحونة وصار الضرر بينها فهل يلزم صاحبها اعادة كما كانت او لا يطحن الحمار وما

تقدم وتلف بسبب الطاحونة التي زاد فيها كثرة العمل بالليل والنهار وجعلها للغيل
 بعدما كانت تدور بحمار واحد يضمه مالك الطاحونة ويمنع من ضرر جاره وإذا بناها
 وكانت الطاحونة للغيل يحصل للبناة التلف وهذا يتكرر الحال فيتعطل الوقف
 (أجاب) قد صرح العلماء في كتب المذهب بأنه لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه إلا إذا
 كان الضرر بجاره ضررا ينافي بمنع من ذلك وعليه القوي برأيه واختاره في العمادة
 وأفتى به قارئ الهداية وأفتى بذلك أيضا الشيخ الامام الاجل برهان الاثمة وبه يفتى كل
 شرح الوهبانية لابن التحنة وفي حواشي الاشباه ليبري زاده ما نصه له التصرف في ملكه
 وإن ضرر جاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه رأي المتأخرين أن للإنسان أن
 يتصرف في ملكه وإن أضر غيره ما لم يكن ضررا ينافي به وما يكون سببا لهدم وما هو من
 البناء بسببه أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الموانع الأصلية كسد الضوء بالكلية
 والقوي عليه ومن ذلك يعلم منع الرجل المذكور من إدارة الطاحونة المذكورة على الوجه
 المحدث حيث تحقق الضرر البين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك اما كن وبينها فضاء
 فيه ساقية مملوكة له يسقى منها حنيئة مملوكة له أيضا وبعض أمكنته لها باب يتوصل
 منه إلى الساقية المذكورة ومدارها وهذا الباب في سكة غير نافذة مختصة بمالك
 إلا ما كن المذكورة ورجل آخر له بيت في هذه السكة وتلك إلا ما كن متباعدة لا فاس
 وفي بعض الاوقات يمر الساكنون بالاما كن المذكورة على مدار الساقية حتى
 يتوصلون إلى باب الحنيئة ويخرجون منه بسبب فتح الباب المذكور يمر بعض الناس
 اجانب ليس لهم حق في تلك الجهة أصلا من هذا الباب ويمر على مدار الساقية المذكورة
 حتى يتوصل إلى باب الحنيئة ويخرج منه من غير إذن المالك مع أن هذه السكة
 المتوصل منها إلى الباب خاصة بصاحب الاما كن وبالرجل الآخر وليس لغيرهما
 ملك فيها فلاجل منع ضرر مترتب من المرور على مدار الساقية سد المالك للاما كن
 الباب من داخل اما كن حيث أنه ملكه فهل لا يمنع من ذلك وليس للجانب
 المذكورين الذين ليس لهم حق المرور من هذه الجهة وليس لهم ملك فيها معارضة في ذلك
 سيما لضرره على أحد في ذلك بل ابقاؤه فيه ضرر عليه ولو بما سقط بعض الناس في الساقية
 من المرور منها (أجاب) نعم ليس للجانب المذكورين والحال هذه معارضة المالك في
 ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في مكان سفله لخص وعلوه لا يخرج أراد صاحب العلوان
 يحدث في مكانه محلا لعمه صاحب السفلى فهل إذا شهد أهل المعرفة أنه لا يحدث ضرر
 للسفل من البقيان يمكن صاحب العلوان بناء ما أخبر أهل المعرفة أنه لا يحدث منه ضرر
 للسفل (أجاب) يمنع صاحب سفلى عليه علولا غير من أن يتدفق سفله أو يتعب كونه
 بلا راحة الاخر وهو ذا عند أبي حنيفة وهو القياس وقال لكل فعل ما لا يضر قال البيهقي
 العيني وعلى هذا الخلاف إذا أراد صاحب العلوان يبنى على العلوشة أو يبنها أو يضع

عليه جندوا أو يحدث كنيها اه وفي حواشي الدر عن المحوى المختار لا يقتوى
 انه ان اضر بالسفل يمنع وان لم يضر لا يمنع اه وافاد اعماد قوله مالانه استحسن والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض ويجوارها ما كان لا يخرج له باب من
 جهة اخرى ففتح رب المكن بابا للاستطراق في الارض المملوكة لغيره الخاصة بذلك
 الغير بدون اذنه فهل ليس له ذلك ويؤثر بسد الباب الذي فتح للاستطراق وليس
 مال المكن المذ كور اخراج جناح في عـ لو مكنه خارج ذلك الجناح في الارض
 المملوكة لغيره ويمنع من ذلك لاضراره بمالك الارض (اجاب) نعم ليس لرب المكن
 المذ كور اخراج باب للاستطراق والمرور في ملك غيره اذ لم يثبت ان له حق المرور فيه
 بالوجه الشرعي ويمنع من ذلك والحال هذه وصرحوا بعدم جواز التصرف في الطريق
 الغير الناذع باخراج ميزاب وعمره لو بدون اذن اهله اضرار لالانه كالمالك الخاص بهم
 بحيث كانت تلك الارض مملوكة لغير مال ذلك المكن لا يكون له اخراج الجناح فيها
 ولا التعملي عليها بدون اذن مالئها بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت يملك
 مكانا تجاريا ظاهر وكالة باهـ من طريق اخرى غير التي بها المكن ومستاجر للوكالة رجل
 من المسالكين له من مدة سنين فاستاجر الا ان للوكالة المذ كورة اسكن فيها جماعة من
 الانراك فخره وانقبأ بها طاهر الو وكالة المذ كورة يجرى من بالمكن المذ كور ويضر
 ضررا يمتنع ان اصل حائط الوكالة لم يكن بها شـ بابيك مطلعا قديما ولا حادثا فهل
 يكون للورثة المسالكين للمكن المذ كور منع المستاجر الواضع اليد عليها من ذلك
 ويؤثر بسد النقب المذ كور واحمال هذه حيث كان من ينظر من النقب المذ كور
 يرى ساحة المكن المعـدة بمجلس النساء وقضاء شؤنهن بداخل المكن خصوصا
 القـ بدون اذن المسالكين للوكالة (اجاب) لا يجوز للجماعة المذ كورين نقب حائط
 الوكالة والحـ لـ دـ بل لا يسوغ لـ كما الفـ حيث كان الامر ما هو مذ كور وكان
 النقب معد للطل والله تعالى اعلم (سئل) في بئر مشتركة بين بيتين لكل منهما حق
 الانتفاع بهما من قديم الزمان فهل اذا باع مالك احد البيتين بيته لاجنبي واودان يبنى
 حائطا حول البئر ويحصر بها ويمنع اهل البيت الاخر من الانتفاع بها لا يجاب لذلك
 حيث كان حق الانتفاع لهم فيها بائنا من قديم الزمان (اجاب) ليس لاحد الشريكين
 في البئر المذ كورة منع الاخر من الانتفاع بها ويبقى القديم على ما عليه كان والله
 تعالى اعلم (سئل) في بيت في محل منه طاقـة مفتوحة في بيت يجواره لا يعلم الموجودون
 في البيت المذ كور الا ان وقت فتحها بسبب قدمها وتلك الطاقـة معدة للضوء والهواء
 لا للظن لاجار حيث هي باعلى المكن المذ كور والا ان قد تعدى الجار المذ كور
 وسد الطاقـة بغير اطلاع الجار بها فهل لهذا الرجل سد المفتوح من مدة قديمة اقلها بالقسمة
 مال البيت الا زعمرون سنة فضلا عما سبق من الزمان قبل ذلك مع سكوته وعدم

١٢٦٩ ١٤

شوال

١٢٦٩ ١٥

ذى القعدة

١٢٦٩ ١٧

ذى القعدة

سنة

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

٣٠

ذى الحجة

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٩

محرم

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٩

منازعة المدة المحكي عنها سيما وسد المفتوح بورت ضرر رافى المحل على المصا به فيمنع يكون
 لهم منعه من سده بالوجه الشرعى حيث لا ضرر فى فتحها (اجاب) ليس للرجل المذكور
 سد الطاقة المفتوحة من قديم الزمان والحال ماذ كروفتح قهر ائنه والله تعالى اعلم
 (سئل) فى امرأة واضمة يدها على جنبه مغروس فيها اشجار وروها ساقية مضمومة
 لسقى تلك الجنينة اراد رجل مجاوز لتلك الجنينة اجراء ماء الساقية من وسط الجنينة
 ليتوصل بذلك لسقى ارضه بدون اذن المرأة ورضاها فهل لايجاب لذلك ويكون للمرأة
 المذكور دوة منعه من ذلك ولا تحجر على تمكينه من ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم
 لايجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
 يملك دارا له جار ملاصق اراد ذلك الجار ان يحدث طاحونة بجانبه ومن المعلوم ان
 الضرر تحقق بتلك الطاحونة فهل لذلك الجار ان يمنعه من الادارة لتحقيق الضرر البين
 (اجاب) لئلا يتصرف فى ملكه اذ لم يضر بجواره ضرر ايسر على ماعليه العمل فاذا
 تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكور يمنع الجار الذى احدهما من لادارتها
 والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له منزل بجواره منزل رجل آخر تعدى ذلك
 الجار على ارض منزل جاره فى غيبته وبنى فيها حائطين وركب فوقهما مكانا للمخمة بمنزله
 فهل ليس له ذلك مادام محققا ان هذه الارض ملك غيره وهل يسلم له فى الخروج على
 هوائها فوق البناء فيها والركوب عليها (اجاب) ليس للجار المذكور الاستيلاء على
 ارض جاره ولا البناء فيها ولا الخروج المذكور بغير وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل)
 فى رجل اشترى مكانا فى ربيع واحد فثوقه دورا واراد ان يضع اخشابا فوق حائط
 جاره الخاص به بدون اذنه ورضاه فهل لايجاب لذلك وبجواره منعه شرعا والحال هذه
 (اجاب) ليس للجار وضع جذوعه على جدار جاره الخاص به بدون اذنه وللجار منعه
 من ذلك حيث لا حق له فيه والله تعالى اعلم (سئل) فى ورثة يملكون بيتا بالميراث من
 اصولهم من نحو سبعين سنة وزيادة له بايان كل منهم فى حارة نافذة احدىهما مفتوح
 والثانى معلق باع الورثة البيت لرجل اجنبى فادعى رجل من المشاهدين للتصرف
 فيه على المشتري بان له حق المرور من البابين قائلا انا كنا نسمع أنه كان هنا شارع لمرور
 الناس بين البابين قبل بناء البيت فانكر المشتري فدعوا مع اعترافه بانهم يسبق له
 ولا غيره من ادل الحارة مرور فى هذه المدة المذكورة فهل لايجاب لذلك ولا عبرة
 بدعواه المذكور دوة يمنع من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعى (اجاب)
 نعم لا عبرة بدعوى المدعى المذكور اذا كان الواقع ما هو مسمطور والله تعالى اعلم
 (سئل) فى رجل يملك بيتا بجواره بيت لرجل آخر احدث فيه قهبة لكي ينف بجواره
 جاره فهل اذا تضرع الجار منه ضرر ايسر يمنع منه لان الضرر يزال (اجاب) لئلا ان
 يتصرف فى ملكه بما شاء اذ لم يضر بجواره ضرر ايسر فان تحقق ضرر بين منع والا فلا

١٢٧٠

٢٠

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وأخر يملك بيتا مقابلا له فحدث الأثر فوق بيته مكانا وفتح فيه طاقات للنظر تشرف على صاحبة النساء من البيت المقابل له وترتب على ذلك الاعتداء على عورات صاحب البيت المذكور ونشأه ويلزم من ذلك الفسخ ضرر بين الجار المذكور فهل إذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يؤثر الفسخ بسد هاهنا ومنع الضرر والحال هذه (اجاب) اجاب مولانا خير الدين عن فتح كوة في ملكه وله جار مقابل له وبينهما شارع يمر فيه الخاض والعام بقوله هذه المسئلة مسئلة فسخ الكوة وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع منه لانه تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره لكن صرح في المضمرات شرح القدروري ان الكوة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر والظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استصان اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حائط مائل وآيل الى

١٢٧٠

٢

صفر

السقوط وشكت منه جيرانه ونهبوا عليه برفعه واشهدوا عليه بيته بانه ان تلف لهم شيئا يكون ضامنا فهل اذا حمل وترانى عن اعادته واصلاحه حتى وقع على بيوت الجيران واتلفها يكون ضامنا ما تلقاه (اجاب) اذا حال حائط على دار انسان فطالب برب الحائط بنقصه واشهد عليه بيته ضمن ربه ما تلف به من نفس او مال اذا لم ينقصه في مدة يقدر على نقضه فيها حيت كان الحائط في ملكه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة وغزيرة الحقة بمجاره وله ركوب على حائط جاره بفسحة كشف سماوية أحدث فيها حمايا بعد ان كان في جهة بعيدة عن الجار وتحقق الضرر البين للجار بما ذكر فهل والحال هذه يمنع الجار من احدث ما يضر بجاره (اجاب) لا لا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي بتحقيق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا خرا بوجع فيه بعض طاقات فحلب له الحوا والورد وله جار يريد تسكينه بسد هاهنا اذا لم يكن فيها ضرر للجار المذكور لا يؤثر بسد هاهنا لاسيما وينسب بين الجار مسافة طويلا لا يمكن الاشراف على شيء من بيت جاره (اجاب) لا لا ان يتصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بهيئة التي هو عليها الا ان من نحو خمس وعشرين سنة وبه ضرر كسب على حاصل يد جاره فاراد الجار المذكور ان يكلفه برفع ركوبه عن حاصله فهل لا يجاب لذلك والحال ان له حق الركوب على ذلك ولا ضرر به صاحب السفل (اجاب) نعم لا يجاب صاحب السفل لمطالب والحال

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٠

٥

ربيع الثاني

١٢٧٠

٢٣

هذه وحده القديم ما لا يعرفه الاقران الا كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة وروادارا كبيرة عن ابيهم فادعاهم وها وجعلوا دورا وجعلوا دهلين هاهنا للجميع لم يشر كههم فيه غيرهم في درب غير نافذ فاشترى رجل قطعة دار في ظهرها بجوار الدهلين وبها من درب آخر فيها ما اشترى ونهج لها بابا من الدهلين بغير اذن اصحابه المختصين به فهل يكون لهم منه اذا اضر روابه ويؤثر بسد الباب الذي احدثه بغير حق (اجاب)

١٢٧٠

٢٠

ليس لمن لاحقه في استطرار الدليل الخاص بالجماعة المذكورين فتح باب من داره
فيه يندون اذن مالكيه ويمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في طريق عامة لجميع
المأربين يسلمكون فيها بحوارهم مجد فخا رجل وتعدى وبنى فيها منزلا وحوانيت وصار
حائط المسجد منتقاه في المنزل المذكور مع سد الشبايك التي فيها الجالبية للزور في
المجد المذكور فهل يجبر على هدم ما بناه في الطريق المذكور وتعود الى حالتها
الاصلية (اجاب) اذا بنى شخص في طريق العامة مكانا يكون لكل احد من اهل
الخصوصية ولو ذم يامتنع ابتداءه ومطالبة به بتقصه ورفعه بعد البناء سواء كان فيه ضرر
اولا هذا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام وان باذنه يجوز ولا ينقض ان لم يضر بالعامه فان
ضر لا يجوز قال في الفتاوى الخيرية تقلا عن جامع الفصولين اذ ان يحوط ظاه في طريق
العامه وهي لا تضر بالعامه فانه يخرج من مذهب ابي حنيفة ان لكل من المسلمين حق
المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام قال محمد بن حنبل في المنع لا الطرح قال ابو يوسف
ليس له كالاها ما هو ونقلوا عن الصادق انه يلتفت الى خصوصية من يخافهم لو لم يكن له مثل
ماله يخافهم فلوله مثله لا يلتفت اليه اذ لو اراد دفع الضرر عن العامة بدأ بنفسه فلما لم
يبدأ بنفسه علم انه متعنت والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين
قول الثاني لانه اسمح وارفق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبر اه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى دارا من آخر وبها حوادير رجل فادعى على المشتري بان
الحائط الذي بين الدارين ملأه ومختصة به فمسكاف ذلك بان جذوعه عليها وبانه
احضر جماعة من اهل الخبرة كشفا على الحائط وقالوا انها ملأه ومختصة به والحال
ان المشتري عليها جذوعا كذلك من قديم واشتراها على هذه الصفة فهل حيث كان
لكل على الحائط جذوع من قديم قبل شراء هذه الدار يقضى به اليه ما سواه حيث
الحال ما هو مذكور ولا عبرة بمسكه بقول اهل الخبرة واذا اراد المشتري احداث بناء في
ملكه ولزم من ذلك سد بعض شبايك جاره يكون له ذلك حيث لم يلزم من ذلك منع
الضوء والهواء المحصول ذلك من جهة أخرى وانما يلزم منه تقليل الضوء فقط (اجاب)
اذا كان لكل واحد من الرجلين المذكورين على الحائط جذوع ثلاثة فاكثروا
بينهم ما لا يتواءما في اصل العلة ولا عبرة بالكثرة والقلة بعد ان تبلغ ثلاثا لان
الترجيح بالقوة لا بالكثرة كما صرحوا به الا اذا كان لاحدهما اتصال تربيع بالحائط او
اقام بينة بان الحائط ملكه فيخص به اذا كانت الشهادة مقبولة بالطريق الشرعي
ولما كان ان يتصرف في ملكه بما يشاء ما لم يضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر البين
منع والا فلا يمنع على ما اختاره المتأخرون وقد روي الضرر البين في سد الضوء بما يمنع
الكتابة قال في تنقيح الحامدية والظاهر ان ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه
ليرد ونحوه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك علولا باسقه ثلاث حوانيت احداها
ملك لاجني فتعرب العلوفار اذ ملكه اعادته كما كان عليه او لا من قديم الزمان الى

جمادى الاولى

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

٢٧

الا ان فهل والحال هذه يجب ان لا يملك السفلى منع من ذلك بدون وجه شرعي حيث لم يكن السفلى مختاراً (اجاب) لصاحب العلو اعادته كما كان حيث كان موضوعاً بحق القرار من قديم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً به شبابيك وطاقتان مدة تجلب الهواء والضوء من قديم الزمان ويجواره قطعة ارض متسعة الفضاء اشترها رجل لينميها بيتاً فحدث به امر احيض وجامها بجوارحها في البيت المذكور فضر به ضرراً يداو يريداً ايضاً ان يحدث بها طائفة من تلك المراحيض والحمام بحيث يمنع جلب الهواء والضوء من المكان بالسكنية فهل يؤثر المشتري المذكور برفع ما احسنه من المراحيض والحمام حيث كانت تضر ضرراً ينافي الجوارح يمنع ايضاً من احداث الحمامات التي يترتب عليها سد شبابيك الجوارح وطاقتاه ومنع الضوء والهواء عنه حيث كانت الشبابيك والطاقتان موجودتين للبيت من قديم الزمان (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا ضر بجواره ضرراً ينافي تحقق الضرر البين منع والا فلا والبين ما يكون سبباً للهدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسكنية وما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالسكنية والله تعالى اعلم (سئل) في بيت بعض سفله داخل تحت علو بيت بجواره تداءت يد الملاك عصره بعد عصر من قديم الزمان ولا يعرف في الاعمار الماضية الا بهذه الحالة التي هو عليها الآن فاراد رجل تلقي ملك البيت المذكور عن وريثة مالا كما ابطال حق بعض البيت الآخر وادخله في بيته فهل يبقى القديم على قدمه ولا يجب لمسا راد من غير برهان ولا تنوير (اجاب) اذا كان الله المولى المذكور موضوعاً بحق القرار من قديم ولم يحدث ما فيه ضرر لصاحب السفلى لا يكون له ابطال حق صاحب العلو بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة يطحن فيها للعامة بالحنبل ملاصقة للملك رجل آخر والحال ان الطاحونة المذكورة حاصل بسبب ادارتها ضرر بين الملك ذلك الرجل فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي الضرر بالبين للملك الرجل المذكور يمنع مالكه من ادارتها حيث تحقق الضرر بالبين (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا ضر بجواره ضرراً ينافي وهو ما يوهن البناء أو يمنع الحوائج الاصلية فان تحقق الضرر بالبين من ادارة الطاحونة المذكورة منع من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً في عطفة ضيقة غير نافذة ولرجل آخر بيت مقابل له فحدث رب البيت الآخر شبابيك للنظر تشرف على ساحة النساء من البيت المقابل له ويترب على ذلك الاطلاع على عورات صاحب البيت المذكور ونسائه ويلزم من ذلك الفتح ضرر بين الجارين المقابل له فهل والحال هذه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي يؤثر فائح الشبابيك المذكورة بسدها ومنع الضرر عن جاره المقابل له (اجاب) نعم يؤثر فائح الشبابيك المذكورة بسدها اذا كان الواقع ما هو مسطور في السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً من مدة خمس

بجادی الثانية

١٢٧٠

٢٢

رجب

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٧

عشر من سنة وزيادة وفيه طاحونة وقف دائرة من قديم الزمان ويجوارها بيت لرجل آخر
 قباع مالك البيت بيته لرجل ويريد الآن مشترى البيت المذ كورابطال ادارة الطاحونة
 المذ كورة فهل لا يجازي له ذلك حيث لا ضرر عليه في ذلك (اجاب) اذا لم يتحقق ضرر
 من ادارة الطاحونة المذ كورة لا يكون للمشتري المذ كورة المنع من ادارتها والله تعالى اعلم
 (سئل) في طاحونة يجوارها منزل لرجل دائرة من قديم الزمان باع رب المنزل منزله لآخر
 به مائة اراد المشتري للمنزل منع رب الطاحونة من ادارتها والحال انه لا ضرر يحدث من
 ادارة تلك الطاحونة بل ذلك من قبيل التعنت قاصدا بذلك الجوارب المنزل على بيعه
 فهل لا يجازي له ذلك بغير وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجازي له ذلك ان كان الامر كذلك والله
 تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ لرجل دار يجوارها ولا باب لها فيه ولم يعلم فتح
 باب لها فيه سابقا ثم الا ترى يريد صاحب الدار الجاورة للدرب المذ كوران يفتح لها بابا
 فيه بغير اذن اهله متعللا بان الباب كان مقفوحا في الزمن السابق ولا بيته معه على ذلك
 فهل والحال هذه يمكن لهم منعه ولا يجوز له فتح باب من الزقاق المذ كورة الا بالاذن
 (اجاب) الطريق الغير النافذ مملوك لاهله فليس لتغيرهم فتح باب فيه من داره للورود
 بدون اذن من الملاك حيث لم يثبت ازاله حق المرور في الطريق المذ كورة والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يدهى على جاره بان له حق الر كوب على حائطه وعلى اخشاب
 ويريد ان يكلفه بنائها ووضع اخشابها من ماله ويتقنها جيدا لاجل ان يبنى
 فوق ذلك متعللا بانها وجدها بذلك بيده مقطوعة الثبوت والمدعى عليه يشكر ذلك
 فهل لا عبرة بدعواه المبردة عن الاثبات الشرعية ولا عبرة بالحجة المقطوعة الثبوت ولا
 يلزمه اجابته والحال هذه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون
 اثباتها بطريق شرعي ولا يعول شرعا على صلح مقطوع الثبوت والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك وكالة لخوا وسفلا وله يجوارها حربة اراد بناءها والتعل في فوقها فنهى
 سكان الوكالة من ذلك متعللين بان لهم فيها اخلوا وانتفاعا فهل اذا لم يثبتوا الاذن بالخلو
 والانتفاع ليس لهم معارضة المالك في ذلك ولا عبرة بتهملهم المذ كورة والمالك ان
 يتصرف في ملكه كيف يشاء سيما والبناء والتعل لم يكن فيه ضرر بينه وبين سكان الوكالة
 المذ كورين (اجاب) نعم ليس لهم منع المالك من البناء فيما يملكه ان كان الواقع
 ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بالشرا
 من ذمت وعشرين سنة ولرجل آخر منزل يملكه منذ تسع عشرة سنة وطاحونة
 المذ كورة دائرة هذه المدة من غير منازعة وهي في ملك صاحبها والا ترى يريد الجار
 المذ كورابطالها ومنعها من الادارة تعنتا وعنادا مع ربها فهل اذا كان لا يحصل منها
 ضرر بين بقول اهله الخسرة لا يجازي له ذلك ولا يمكن له منعه من ادارتها ويبقى
 المذ كورين على قومه (اجاب) نعم ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

سؤال

٩

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

ذي القعدة

٢٢

١٢٧٠

ذي الحجة

٧

١٢٧٠

١٩

(سئل)

(سئل) في رجل بني في دار له طبقة علوية وفتح لها كوات البعض منها على شاطئ
 البحر والبعض على الطريق العام النافذ فعارضه رجل من أهل محله متهمة باللبان
 الكوات التي تطل على الطريق العام النافذ فيحصل له منها ضرر بسبب الكشف على دأره
 والمحال ان بين دار الباني ودار المعارض الطريق المرقوم وهناك دار لرجل آخر مشتملة
 على اسطحة وفتح سماوية يترقى عليها من تلك الكوات يعارض صاحبها ايضا فيفتح
 الكوات المذكورة فهل اذا كان المحال كذلك ليس للمعارضين المرقومين معارضة
 الباني ولا يؤمر بسد الكوات المذكورة (اجاب) اجاب العلامة خير الدين في نظير
 تلك الحادثة بان المفتي به هو المنع من الفتح اذا كانت السكوة لطل والساحة المشرف
 عليها للناس وان كانت بخلاف ذلك فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في يدت علوه ملك
 لرجل وسفله وقف اهلى مقصود في رجل نظر او استحقاقا وهذا السفلى مشتمل على
 صهر يحق فاداد الموقوف عليه السفلى وهو النساظر ان يتصرف فيه بالسكنى فيه ومل
 الصهر يحق وفتح باب له كان قديما فهل اذا كان هذا النصف لا يضر بصاحب العلو
 يحجب لذلك أم لا وهل يجبر على اجارته لصاحب العلو أم لا وهل يمنع صاحب العلو من
 معارضته ومنعه أم لا (اجاب) المختار للفتوى ان لكل من صاحب السفلى والعلوان
 يتصرف في سفله وعلوه بما لا يضر بالآخر ضرايبنا وان شح في الضرر واليمن منع ولا يجبر
 صاحب السفلى على اجارته لصاحب العلو كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) في ارض
 عملوكة لا ناس وكانت متخربة ووزال ما فيها من البناء والمحيطان حتى صارت ساحة
 مكشوفة ومكثت على هذه الصورة مدة من الزمان فاحدث بعض الملاك المجاورين لها
 بابا في محله يتوصل اليه من هذه الارض الخربة بدون اذن ملاكها ثم بعد ذلك بيعت
 هذه الارض فاشترها رجل من اصحابها بموجب بيعته مع صورة فيها حدود الارض
 من جهاتها الاربع وبنى فيها دارا فاقامة على حدتها ومنع المرور منها بمقتضى ملكيته
 واستحقاقه شرعا وساعده المحاكم السياسية على ذلك ومكثت من ازالة الطريق منها من بعد
 الكشف وتحقيق تملكه لها من سنداته الشرعية وصدر له امر من الحكومة بذلك وبعد
 برهة من الزمن ترفع ذلك الجمار الذي احدث الباب في محله مع رب الدار يدعي ان محله
 كانت له طريق في ارض الدار مسلوكة يتوصل منها الى محله وانها قد سدت ويطلب
 من صاحب الدار هدم بنائه واباحة الطريق فيه بغير حق ولا وجه شرعي فهل لا يمكن
 من ذلك شرعا وهل يجوز لرب الارض التي صارت دارا ازالة الطريق منها ومنع المرور
 فيها وحيازة ملكه يتصرف فيه كيف شاء ويمنع المتعرض له في ذلك شرعا (اجاب)
 اذا كان فتح الباب من الجمار المذكور حادثا في ارض الغير ولم يثبت ان الجمار المذكور
 حق المرور من تلك الارض يمنع من معارضة المشتمل لتلك الارض وليس له تسكينه
 بهدم بنائه لغير من ارضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٧

١٢٧١

٢٠

و به ثلاث طاقات من قديم الزمان موضوعه لجلب النور والهواء فإراد جاره احدث بناء
 ملاصق للطاقات المذ كورة وسدها بالسكينة فهل والحال هذه اذا كان في سد الطاقات
 المذ كورة ضرر وبين المالك البيت المذ كور لا يكون للجار سدها ويبقى القديم على
 قدمه سيما وصاحب البيت لا يمكنه الاشراف على شئ من بيت جاره (اجاب) للجار
 المذ كور ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضرر راينا كمنع الضوء عنه
 بالسكينة فان تحقق الضرر البين منع والا فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يملك مكانا وله باب بالشارع النافذ فأراد ان يبنى على مكانه المذ كور بناء فنهى الجار
 منعلا بأنه يسده عليه الهواء من الجهة القبلية فهل اذا لم يسده عليه هو ولا ضوء الا يمنع
 المالك من تهرقه بالبناء وغيره في ملكه واذا كان الجار المذ كور سابطا مطلقا على
 ساحة فناء الجار يكون له منعه حيث كان بناؤه خارجا عن ملكه في هو ساحة الفناء
 (اجاب) لا رجل المذ كور ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضرر راينا
 كمنع الضوء عنه بالسكينة فان تحقق الضرر البين منع والا فلا منع وليس لشخص ان
 يحدث على حائطه سابطا في هو ملك غيره بدون اذنه بغير حق والله تعالى اعلم (سئل)
 في مال بيت امامه رحبة ملك غيره وصاحب البيت لا يستروح ولا يستضي الا منها
 فأراد الغير بيع تلك الرحبة لآخر لينضمها مع انه اذا بناها منع الرجوع والاضافة عن
 صاحب البيت فهل اذا كان البناء فيها يضر صاحب البيت ضرر راينا يمنع من البناء
 فيها منعا للضرر او لا وهل اذا كان البيت والرحبة التي امامه في درب غير نافذ وعمرهما
 من السكة الغير النافذة يكون لصاحب البيت الاخذ بالشفعة حيث كانا شريكين في
 حق المرور (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضرر راينا
 كسد الضوء بالسكينة لا يمنع الهواء فان تحقق الضرر البين منع والا فلا وثبت الشفعة في
 المقار للشر يلك في نفس المبيع ثم للشر يلك في حق المبيع كالطريق الخاص الغير
 النافذ ثم للجار الملاصق فاذا توفرت شرائط الشفعة للرجل المذ كور قضى له بها والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة دائرة من قديم الزمان وباعها لهما ما كن
 فهاها المالك وجعلها بيتا مستقلا على حدته وفتح له بابا من الشارع وباع الطاحونة على
 حدتها لنفسه مندسنتين بموجب حجة شرعية والا ن باع البيت لامرأة فتريد تلك المرأة
 ابطال ادارة الطاحونة او شراءها من مالكة الجار فهل لا تجاب لذلك ولا يجبر على بيعها
 ولا ابطالها حيث كن ملكه سابقة على ملكها ولم يحصل من ادارتها ضرر بين لبنائها
 اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة
 المذ كورة لبنت المرأة المذ كورة منع د بها من ادارتها وان لم يوجد ضرر بين من ذلك
 لا يمنع من ادارتها ولا يجبر مالكة على بيعها من المرأة المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل)
 في وكالة لملاحة جماعة وعامر اربعه مشتمل على بيوت علوية للمالك آخر فصل خلل في

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

و بيع الثاني

١٢٧١

٢٩

١٢٧١

٢٩

١٢٧١

٢٥

بأكية من البواكى الاتى عام السقف الذى يمر على بعضه ملاك البيوت العلوية
فهل اذا بنى الباكية من بيته عام او اراد ان يرجع بقط عما بناه على بقية ملاك البيوت
العلوية ملاك عام - يمرورهم لا يجاب لذلك (اجاب) اذا تهدم السفل بلا صنع مالكه
لم يجبر على البناء لهدم السدى ولدى العلوان بنى ثم يرجع على صاحب السفل بما
اتفق ان بنى باذنه او اذن قاضى والا فقيمة البناء يوم بنى هذا ما صرحوا به ولا وجه
لتمهين ملاك البيوت المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
اشترى بيتا ويجوز ذلك البيت حائوت ملك للغير معه لتبييض الخاس فتعلل رب البيت
على الساكن فى الحائوت بان يحسب الضرر من فتح الحائوت لتلك الصنعة ومنعه من
فتحها هل اذا لم يكن ذلك دخان للصنعة المذكورة يضر برب البيت ولا يؤمن البناء

١٢٧١

٢٧

منها ولا من مافى الخاس بالماء لا يكون له منعه شرعا (اجاب) لئلا ان يتصرف فى
ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافى فى تحقق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى
اعلم (سئل) فى رجل يملك مصبغة امره الحما كمن بنة ضها فنفقها فوق من حائط الجمار
قطعة قابلة وحدها من غير تعدا عام من مال المصبغة فرفعه الجمار على يد نائب
القاضى وادعى انه نقضها ولا يمتنع له على ذلك ثم بعد خمسة عشر يوما وقع جميع حائط
الجمار كونه المجدار مخرولا فهل والحال هذه اذا لم يثبت على مال المصبغة التعدى على
هدم حائط الجمار فى الاول والثانى بالبينه الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعى ولا

رجب

١٢٧١

٣

ضمان على مال المصبغة فى ذلك (اجاب) اذا لم يثبت على مال المصبغة تعدا على
حائط جاره بوجه شرعى لا ضمان عليه وفى تنقيح المحامدية عن البرازية هدم داره
فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن انتهى والله تعالى اعلم (سئل) فى زقاق غير نافذ
وبه دور متلاصقة وفى آخر الزقاق دور لمسا ملك من راس الزقاق المذكور فادرجل
من له دار فى وسط الزقاق ان يبنى فى مسلك طريق الدور التى فى آخر الدرب فهل اذا كان

شعبان

١٢٧١

١٠

يلزم من بنائه ضيق الطريق على المارة الذين فى آخر الزقاق المذكور يمنع من ذلك ويهدم
ما بناه حيث تضرر من هو داخل من اهل الزقاق المذكور (اجاب) نعم ليس للرجل
المذكور ذلك والحال ما ذكر حيث كان بغير اذن ويهدم البناء الحادث على هذا الوجه
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا بالزقاق يلقى ملاصقا لقهوة بغير علو والبيت
المذكور شبايك قديمة معلقة على تلك القهوة انه دمت القهوة المذكورة فاراد ربه ان يهدمها

شوال

١٢٧١

٦

واحداث علوفوها وسد الشبايك المذكورة وفى ذلك ضرر بين يمنع الهواء والضوء فهل
ليس لرب القهوة فعل ما يضر بجاره ضررا ينافى (اجاب) لئلا ان يتصرف فى ملكه بما شاء
الا اذا اضر بجاره ضررا ينافى فى تحقق الضرر البين ومنه منع الضوء بالكلية منع والا فلا يمنع
والله اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا له طاقات وشبايك لمجلب الهواء والنور ومطلات على
ظاهر فرن وما حوتة من قديم الزمان احدثت ما لكتها بناء اضر بالجمار ضررا ينافى بسبب

ذى الحجة

١٢٧١

٢٣

منع الهواء والنور وتحقق الضرر البين فهل والحال هذه تمنع الجمارة من احداث ما اضر
بجارها (اجاب) لئلا ان يتصرف فى ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافى ومنه منع

الضوء بالكلية فان تحقق الضرر بالبين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في مكان علوك
لتنفض انشاء وباعلاء جهة وبها شيك بحري مطال على الطريق مرقب عليه حديد واذا
خامس في هذا الشباك تنفض يطلع على سطح مكان بجواره ولا ينظر الى المكان المعد
لموس النساء ويريد الجار سد الشباك المذكور وتكليف صاحبه بذلك فهل لا يكون له
ذلك خصوصاً انه اذا بنى على سطحه خارج الا يتأق الاطلاع على مكانه من الشباك
المنذور ولا يكلف صاحب الشباك بسده واحمال هذه وهل اذا كان الطالب لذلك ليس
مالكا بل هو مستأجر لا تمنع دعواه على صاحب الشباك (اجاب) افاده ولا تاخير الدين ان
منه مثله فتح المسكوة ظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنها لانه تصرف في ملكه ولم
يتلف ملك غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القدرى ان الفتوى ان السكوة
ان كانت للنظر والساحة وضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر
وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسن انتهى فاذا لم يكن ما يشرى
عليه هذا الشباك من دار الجار ساحة للنساء لا يسكنون لما لك الدار ولا لمبانيها
مطالبة صاحب الشباك بسده اذا الضرر حيث سد غير بين والله اعلم (سئل) في رجل
ملك بيتا في عطفة ضيقة غير نافذة ومقابل البيت المذكور بيت لرجل آخر احدث
مالكة فيه شبابيك مظلة على ساحة النساء ومحل جلوسهن في البيت المقابل له
فهل يكون على فاتح الشبابتك الهدنة المذكورة سد هاجيث كانت مظلة على ساحة
النساء ومحل جلوسهن وكان في ذلك ضرر بين (اجاب) اذا كانت الشبابتك
المذكورة الهدنة للطل والساحة المشرفة عليها تلك الشبابتك معدة للنساء فالضرر
ظاهر ويمنع الجار من ذلك للضرر الظاهر على الفتوى به كما صرح به علماء نوافلا والله
تعالى اعلم (سئل) في سكة غير نافذة بها باب يتوصل منه لمطهرة وكنف لمسجد ومجاعة بها
شبابتك قد حلت للضوء والهواء فقام ناظر المسجد الا ان يريد ان يغير رسوم المطهرة المزبورة
ويريد احداث كنف ملاصقة للجدران جيرانها ويريد ضم السكة المزبورة للمطهرة
المزبورة من غير مسوغ شرعي ولا اذن من اصحاب الشبابتك القديمة المشرفة على السكة
والجدران الملاصقة للمطهرة فهل ليس له ذلك الا باذنهم ويمنع من احداث الكنف وضم
السكة حيث كان الضرر بينا بسبب الانهيار والندوة للجدران ومنع الهواء والضوء
عن اصحاب الشبابتك ويقتضي القديم على قدمه (اجاب) نعم ليس لنا خطر ذلك لما فيه
من تغيير معالم الوقف كما أفتى به العلامة خير الدين الرملي وليس له ضم السكة المذكورة
الى مطهرة المسجد واحمال ما ذكر في التنقيح قال ابو حنيفة في سكة غير نافذة ليس
لاصحابها ان يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا ان يفتسعوها فبايعينهم لان الطريق
الاكظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخفف الزحام عما فيه
من الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها في دورهم وانما لهم المرور فقط
برازية من نوع في السكة الغير نافذة وفي نوادر هشام عن محمد السكاك التي ليس لها

١٢٧٢

٢٧

صفر

١٢٧٢

١٧

ربيع الاول

١٢٧٢

١٣

منفذ ليس لاحد من في تلك السكة ان يحفر فيها بئر الصب الماء وان اجتمعوا كله على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وانما لهم ان يمرروا ويجلسوا عمادية من الفصل المذكور انتم في وقد صرحوا بان التصرف اذا كلن يضر بالحاضر راينا بان يكون سبيل الوهن البناء ومنع الضوء بالسكينة لا يمكن الشخص منه للضرر والبين والله تعالى اعلم (سئل) في عطفة غير نافذة أراد رجل من غير أهلها له باب في شارع نافذ أن يفتح بابا لها بدون إذن أهلها فهل لا يسوغ له ذلك بدون إذنهم ولهم منه من ذلك منعنا كليا (اجاب) ليس لمن له باب في السكة النافذة فتح باب لداره في سكة أخرى غير نافذة بدون إذن أهلها حيث كانت طويلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت فيه منظر مجاورة لمكان وقوف قد دفن بها مال السكها عن وضعها وأحدث فيها طاحونة لطحن الداثم و يترتب على ادارتها ضرر بين بالمكان المجاور لها ولا يمكن الا حترازه منه فهل اذا تحقق الضرر للبين من ذلك يمنع المالك من ادا رتها لمنع الضرر البين وان تعال المالك بان في بيت الوقف المذكور طاحونة من قديم الزمان ولم ينشأ منها ضرر ولا عبرة بهذا العمل اذا تحقق الضرر للبين من ادارته طاحونته التي أحدثها لاطمن الداثم دون القديمة (اجاب) نعم يمنع المالك المذكور من ادارة تلك الطاحونة اذا تحقق الضرر للبين من ادارتها بالمجاور الا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في مكان متوسط بين سفلى وعلمك لثخص وسفله علمك لا تخر وعلمك علمك لثالث انهم جميع فاداموا مال السفل أن يبنى سفله ويرفع ببناءه هما كان عليه من قديم الزمان و يابن ذلك شيئا من حق مالك المكان المتوسط بحيث لا يبقى لمالك المكان المتوسط الا بقية حتى لو بنى ذوالعلمك على ما كان عليه من مبداء ارتفاعه القديم لا يبقى له صاحب المكان المتوسط الا نحو من نصف ارتفاعه ويحصل له بذلك ضرر بين فهل ليس له صاحب السفلى ذلك وانما له ان يبنى سفله على ما كان عليه من القديم لاجل أن يتمكن كل منهم من اعادة ببناءه على ما كان عليه والحال هذه ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم ليس لذي السفلى أن يرفع ببناءه سفله كما كان عليه من قديم الزمان والحال ما ذكر اذا اصل ابقاها كان على ما عليه كان وقال العلامة الخير الرملي صرح بما وثابانه لو انهم السفلى فأنهم العلم ليس على صاحب العلم حارته وله اذا بنى صاحب السفلى سفله أن يعيد علمه كما كان اه وقد صرحوا ايضا بان صاحب السفلى اذا امتنع من ببناء سفله الذي انهم يقال له صاحب العلم ليس لك طريق الى حقه سوى أن تبقى السفلى بنيتك ان شئت حتى تبلغ موضع علمك ثم ابن علمك وانهم صاحب السفلى من الانتفاع ولك السك في علمك والسفل كالرهن في يدك حتى يؤدي قيمة بناء السفلى وقال الخصاص حتى يؤدي ما أنفق وقال المتأخرون ان يبنى بامر القاضي أو بامر ذي السفلى يرجع بما أنفق وان يبنى بغير امره يرجع بقيمة البناء وعليه القبوى وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع كافي البرازية وفاضيان والله

١٢٧٢

١٤

ربيع الثاني

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

١٢

تعالى أعلم (سئل) في عطقة غير نافذة بها بيوت ملاكها ولو جل يدت بابه من غير العطقة في شارع نافذ وحائط بيته يشرف على أهل العطقة أراد صاحب البيت المذکور انخراج حائطه في العطقة المذكورة ويجعل فيها شبايك تشرف على عورات أهل البيوت المذکور فهل إذا لزم من ذلك تضيق العطقة على المارين بها ولا يدخل أحد الا بالفجر اف ومشفقة وتضرر أهل العطقة بما أخذ من ذلك يؤمر برفعه والحال ما ذكر (اجاب) ليس لما لك البيت المذکور ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى منزلا به طاقات وشبايك باعلاه أحد منها البائع قبل البيع وحصل من ذلك ضرر بين الباع والراغب اذ تحقق الضرر البين يؤمر الجار المذکور برفع ما أضر بجاره حيث أحدتها البائع بالدار ولم تكن قديمة قبل ذلك واذا تعال المشتري بان البائع أحدتها قبل شرائه منه لاعتبر به الله المذکور اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) المصريح به في مسئلة دفع الكوة انها اذا كانت للضوء والهواء بان كانت باع على المكان لا يكون في ذلك ضرر بين الجار فلا يمنع منه وان كانت للنظر والطل وما تشرف عليه صاحبة النساء فالضرر بين ويمنع منها للضرر البين على ما اختاره المتأخرون ولا عبرة بالتعلل المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وضع آخر جذوع بيته على حائط المكان المذکور بغیر اذن واجازة من مالكه ولم يكن للواضع حق الوضع قديما فهل والحال هذه يؤمر الواضع برفع جذوعه حيث لم يرض مالك المكان بذلك سيما وفي وضع الجذوع ضرر لمحائط المكان المذکور (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حائطا وباعلاه ربيع لا تخر ويجوارده من الجهتين أمكنة لرب الريع فاحدث رب الحائط فيه مصبغة والحال انهما لم تسكن مصبغة قبل ذلك فحصل ضرر بين المحيطان الجار بسبب وضع الماء في الحوائط فهل اذا ثبت الضرر البين من هذا الاحداث بقول أهل الخبرة يكون لرب الامكنة منه حيث كانت حادثة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) للملك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي ما يكون سببا لهدم أو بوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسكنية وما يمنع الحوائج الاصلية فان تحقق الضرر البين بالجار منع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى حائطا مشتملا كائنه وبين جاره ورع منه بنقضة بدون اذن من ريكه والشر يك الذي بنى له عليه جذوع دون ريكه الا آخره ففتح كوة حادثة في الحائط المذکور وتشرف على عورات حريم الجار الشر يك وتضرر به ضررا ينافي فهل اذا ثبت حدوث الكوة المذکور وكوة وتحقق ان البناء بالنقض المشترك يكون الباني متطوعا ويؤمر بسد الكوة (اجاب) نعم يكون الشر يك الباني متطوعا والحال ما ذكر وتسد الكوة المذکور التي أحدثت في الحائط المشترك والحال هذه وفي الخافية من باب المحيطان والطرق ويجارى الماء من كتاب الصلح حائط بين رجلين انهم قد بنوا أحدهما عند غيبة الشر يك قال أبو

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

٢٩

جادى الثانية

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

٢٥

سنة جمادى الثانية

١٢٧٢

٢٧

شعبان

١٢٧٢

١٥

رمضان

١٢٧٢

٢٤

محرم

١٢٧٢

القاسم رحمه الله ان بناء بنقض الحائط الاول يكون متبرعا ولا يكون له ان يمنع شريكه من الحمل عليه وان بناه بلين أو خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك أن يحمل على الحائط حتى يقضى نهف قيمة الحائط انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض من أصل داره فتح جاره شباكها من غير اذن مالك الأرض المذكورة ثم بعد ذلك حوطها بالسكك بالبناء وأراد بناء دار فيها يلزم من هذا البناء سد شباك جاره المحاذي بغير اذن وللبجار المذكور شبايك أخر من غير جهة الأرض المذكورة كورة مضينة لدخول مكان الجار المذكور فهل يكون لمالك الأرض البناء فيها وان لزم ماذا كرهت لا مانع يمنع من البناء (أجاب) اذا لم يترقب على البناء المذكور منع ضوم بالسكنية عن الجار المذكور لا يمنع من التصرف في ملكه اذا منع انما يكون اذا حصل من فعل الشخص ضرر بين الجار ومنه ماذا كره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث في بيته طاحونة وكانت بعيدة عن جدار جاره فنقلها وقر بها لجدار جاره ثم ان هذا الجار أحدث له طاحونة ايضا في بيته وصار يطحن عليها طحين اهل بيته ميدة والاتن اراد جاره المتقدم عليه في أحداث طاحونته ابطال طاحونة الآخر بدون وجه شرعي ويتعلل عليه بانها محدثة بعده وادارتها شوش عليه فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن هناك ضرر (أجاب) لكل من الجارين ان يتصرف في ملكه بما لم يضر بجاره ضرر ايئنا لا بما يضر الضرر المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا مقابل مكان رجل آخر وبالمكان الاول رواشن طابق مقابلة لشبايك المكان الآخر التي هي عجالات النساء ومدة الجلوس هن وبسبب كونها طابقا لا يحصل اطلاع من احد المكانين على عورات النساء التي بالآخر فالآن ازال صاحب المكان الاول تلك الرواشن الطابق وأحدث شبايك لاطل تشرف على ساحة النساء من المكان الآخر بحيث يطلع منها على النساء المجاسات والممارات به حيث احدها كشافا وتضرر من ذلك صاحب المكان الآخر ضررا يئنا فهل اذا تحقق ماذا كرهت المحدث بازالة ما أحدثه على هذا الوجه وسد تلك الشبايك او يعيدها على ما كانت عليه من القديم ابقاء للقديم على قدمه منع للضرر بالبين (أجاب) نعم يؤثر بذلك ان كان الامر كذلك منعاً للضرر بالبين وبمنه افتى العلامة خير الدين وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا في عطفة أحدث فيه مكانا وأحدث فيه شبايك تشرف على ساحة النساء من بيت جاره فأراد جاره المقابل له في الطريق الزامه بسد الشبايك المذكورة لمنع الضرر المذكور فهل اذا سدها بالحدث المذكور بان شباك ثابتة لا تفتح بحيث الواقف والجالس عند الشبايك لا يرى المقابل له وبذلك يدفع الضرر المذكور ويجاب لذلك ولا يلزمه سد باباطين (أجاب) المذكور في هذا الامر على منع الضرر بالبين فاذا حصل المنع بما ذكر لا يكلف المالك بشئ آخر اذا المالك له ان يتصرف في ملكه بما شاء من انواع

التصرفات ما لم يترتب على تصرفه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) في حالها
 مشترك بين اثنين لكل منهما ذراع عليه من قديم الزمان سقطت جسذوع احدهما
 ويريد اعادةها كما كانت عليه من القديم فهل اذا كان - في وضع الجذوع على المحاط
 المذ كور ثابتهما بالوجه الشرعي ليس لشر يكره منه من ذلك (اجاب) نعم ليس لشر يكره
 والمحال ما ذكره - يدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا
 مجاهيت آخر ويمنه ما شارح ففتح ذلك الرجل شبايك تشرف على ساحة نساء البيت
 الاخر المذ كور وحمل جلوسه من قول حيث كان الامر كما هو مسطور يؤمر ذلك الرجل
 به - ذلك الله - بابيك حيث كانت حادثة لان في ذلك ضرر المالك البيت الاخر
 المذ كور (اجاب) نعم يؤمر الرجل المذ كور بسدها ان كانت للطل وكان متشرف
 عليه ساحة النساء كما هو مذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما
 دارا لاصقة للآخرى ولكل منهما باب اشترى احد الرجلين من الاخر محلين من داره
 على انهما كذا ذراعا ولم يشترط المشتري على البائع عمر من داره ولم تذ كر حقوق المحلين
 المذ كور بن ومراقة في عقد البيع بل باعه اذ رعا كما ذكره - اذا اراد المشتري ان
 يكون له عمر من دار البائع يدون وجه شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من المرور من دوا بانه
 جبراسيما وفي المرور من دار البائع ضرر بين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والمحال هذه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك سفين ملاحقين لبعضهما والاخر علوفوق احد
 السفين فقط بنى صاحب العلوفوق وتعدى على السفل الثاني الذي لم يكن له
 فيه حق التعلو بنى فوقه بناء يدون وجه شرعي حمل بتبنيه دهم السفل المذ كور
 فهل اذا تعلق بالوجه الشرعي دهم السفل المذ كور بسبب التعدى عليه ببناء صاحب
 العلوفوق المذ كور يكون صاحب العلوفوق ماضيا بتعديده (اجاب) نعم يكون الباقي
 والمحال ما ذكره ماضيا ماضيا من سفل الرجل المذ كور بسبب بناءه عليه قديما والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما ملاحقا لسفل الاخر احداهما
 علوفوق سفل وجهه - فيه شبايك معلقة على سفلى الاخر فهل اذا اراد الاخر احداهما
 علوفوق سفله لم يكن به منع لاضوئها بالكتابة ولم يكن في ذلك ضرر بين بجاره لا يمنع من
 ذلك حيث المحال ما ذكر (اجاب) نعم لا يمنع من ذلك حيث لم يترتب على بناءه فيما
 يملكه ضرر بين بجاره كسده الضوئها بالكتابة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
 مكانين في آخر صفة غير نافذة ولكل من المكانين باب على حدة من قديم بخرج منه
 الى العطفة ولما لك المكانين جار تعدى عليه واخذ قطعة من العطفة المعدل وروها
 سوية ونفى فيما دلز البيت خاصة سده على الجار باب احد المكانين يدون وجه شرعي
 فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك ويهجر الجار على فتح باب جاره كاصله لغيره الى الطريق
 حيث لم يكن الباب حادئا (اجاب) ليس للجار ذلك والمحال هذه يدون وجه شرعي والله

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

وبيع الاول
٦

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

٢٧

جادي الاول
١٧

١٢٧٣

جمادى الثانية سنة

١٢٧٣

٦

رجب

١٢٧٣

٢١

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٧

محرم

١٢٧٤

١٩

ربيع الثاني

١٢٧٤

٧

تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا من زربية معلومة اجر حصته
 المذكورة لثمن يملكه في بابا بركة - لمومة مشاهرة ثم بعد مضي مدة الاجارة المذكورة
 تركها المستاجر واراد المسالك وضع يده على حصته المذكورة فنعه الشريك الاخر من
 الدخول من باب الزربية المذكورة وقال له افتتح لك بابا غير هذا الباب المذكور المعد
 للدخول والخروج منه من قديم الزمان فهل والحال هذه ليس له منعه من ذلك ولا يجبر
 على احدث باب آخر حيث كانت المحصة المذكورة شائعة في الزربية المذكورة ولم
 تقسم بين الشريكين قسمة اقرارا للمالك الدخول والخروج من هذا الباب المذكور
 (اجاب) نعم ليس له منعه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في قطعة ارض بعضها حريم لمجدوبه بعضها حريم بالدة اراد رجل ان يملكها ويبنى فيها
 لنفسه مع الضرر لغيره بالوجه الشرعي فهو - ل يمنع من ذلك حيث كانت حريم بالدة
 والمجدوب مالم يثبت انه يملكها بالطريق الشرعي (اجاب) يمنع الرجل المذكور من ملكه
 حريم المجدوب والبلد والبناء فيه اذ هو حق العامة والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اخر جروشنا في هواه ملك جاره بغير اذنه وهو بعد مجلس
 الرجال فهل والحال هذه اصحاب الهدوء مطالبة صاحب الروشن بابطاله حيث كان
 الروشن مطاعا على ساحة النساء ومحل جلوسهن (اجاب) نعم للجار ذلك في الحال ما ذكر
 والله تعالى اعلم (سئل) في بستان لزبيله طريق في بستان بكر من قديم الزمان يريد بكر
 منع زيد من الطريق المذكور فهل اذا ثبت قدامه بالبينه الشرعية يمنع بكر من
 معارضته ويبقى القديم على قدمه (اجاب) اذا ثبت ان له حق المرور من بستان بكر
 بالوجه الشرعي لا يكون لبكر منعه منه ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك بئرا بالميراث عن عمه من قديم وهي يده يتقاع بها مدة نحو خمس سنين بعد
 ان وضع عمه يده عليها مدة نحو اربعين سنة من غير منازع له ولا لعمه فيها تلك المدة
 والآن حصل فيها خال وهم ليعمرها فغضب رجل اجني له بيت قريب منها بالقوة
 والتعدي منه للابانة لاحق له فيها الاجل ابطالها وعدم الاتعاع بها فهل اذا كان الحق
 ما يتاله فيها عن عمه لا يجاب لذلك ولا عبرة بتملكه المذكور ممنع من منازعته في ملكه
 بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للاجني المذكور منع المسالك للبئر المذكورة بطريق
 الارث عن عمه من التصرّف فيها والا لانتفع بها والحال ما ذكر حيث لا يترتب على تصرفه
 فيما يملكه ضرر ديني بحجابه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا احدث فيه
 طاحونة اطحن بيته ثم صيرها طاحونة للسوق تطحن للناس بالاجرة واستعملها بالتحليل
 فحصل لبيت جاره الملاصق خال وضرر بين فهل اذا ثبت الضرر البين بالبينه الشرعية
 يكون له منعه من ادارتها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا لئلا ان يتصرف
 في ما سكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي فاذ تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة
 المذكورة بالجار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في قرية لها شارع ناقد ممد

لا ستطرق أهلها منه تعدى رجل من أهلها وبنى في أرض الشارع غير المملوكة له بناء
لنفسه بدون إذن الإمام وتضرر منه المارة في الشارع المذكور فهل والحال هذه
يكون للإمام منعه من البناء في الشارع المذكور ورفع بناءه حيث كان فيه ضرر بين
الساكنين (اجاب) نعم بل لكل مسلم أو ذمي من أهل الخصومة ذلك حيث أضر مطلق
يكن للطالب مثله على قول الصغار فكونه مثله لا يلزم فتأليه إذا لو أراد دفع الضرر عن
العامه لبدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه منعته كما يستفاد من الخبرية والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له بيت مملوك وهو مطلق إلى جنيته مملوك كنه أيضا مدود جميع
ذلك بوجوب حصة واصل في هذا البيت والجنيته بيت ملك لرجل آخر أحدث به شيا كين
مطابق على الجنيته المذكورة فهل إذا أراد مالك الجنيته البناء فيه أو يترك مجاره
نورا ضما أو لا يكون له ذلك ولا يمنع من البناء في ملكه حيث لم يلزم منه الضرر على
المجار المذكور ولا يمنع بسبب ما يحد منه من البناء في ملكه الضوء عن صاحب
الشباك كين أصلا ولا الهواء إذا أراد صاحب الشباك كين منعه من البناء في ملكه
على هذا الوجه لا يجب لذلك شرعا (اجاب) نعم لأن لساكن التصرف في ملكه بما شاء
الأذا أضر مجاره ضررا ينافي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا متقربا
بالشر أو لرجل آخر بجانبه بيت فيه ثلاثة شيا يملك اثنان مطلقان على الخلق لمجلب
الهواء والضوء وشباك آخر ملاصق لمكان مالك المكان المخرب ويريد بناء حائطه
حكم قديمه وجاره يريد منعه من ذلك متعللا بأنه يسد عليه الهواء والضوء والحال أنه
لا يترتب على بناء الحائط المذكور كورة على حسب قديمه يمنع الهواء والضوء عن مكان جاره
ولا ضرر في ذلك فهل يكون له البناء والتعليق بحائطه حكم قديمه ولا يضره بما تعلل به الجار
المذكور حيث كان فتح الشباك المذكور حاديا وكان ياتي له الضوء والهواء من جهة
أخرى (اجاب) نعم لما للشا البيت المتقرب ببناءه والتعليق في ملكه بما شاء حيث لم
يترتب على ذلك ضرر بين جاره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا علوا
وبأسفله مكان مملوك لرجل اجنبي فأنه قدم المسكان الأعلى مع الأسفل فطلب مالك الأعلى
البناء من مالك المسكان الأسفل فامتنع مالك الأسفل من البناء فهل والحال هذه إذا بنى
مالك الأعلى على الأسفل من ماله باذن القاضي ليرجع بمصروفه من ماله على مالك الأسفل
بجواب لذلك (اجاب) لا يهجر واحد من صاحبي الأسفل والعلو على بناء ما يستحقه وإنما
يقال لذى العلو ليس لك طريق إلى حقلك سوى أن تبني السفلى بنفسك إن شئت حتى
تبلغ وضع علوك ثم ابن علوك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكنى في
علوك والسفل كالزمن في يدك حتى يؤدي قيمة بناء السفلى وقال المصنف حتى يؤدي
ما اتفق وقال المتأخرون أن بنى بامر القاضي يرجع بما أنفق وإن بنى بغير أمره يرجع بقيمة
البناء وعاليه الفتوى ثم تعبه بقيمة وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح والله

١٢٧٤

١١

جاذى الاولى

١٢٧٤

٢٢

١٢٧٤

٢٦

جاذى الثانية

١٢٧٤

٢٨

١٢٧٤

١٢

شعبان

١٢٧٤

•

شوال

١٢٧٤

٢٧

ذى القعدة

١٢٧٤

٣

تعالى أعلم (سئل) في رجل كان شيخا ببلد تعدى على طريق نافذ في بلده وبني طاحونة في وسطه في غير ملكه سدا للبناء المذکور فغاب الطريق وبعض أبواب الدور فهل إذا كان حاصل من البناء ضرر بين السادة ولا هل هذا الطريق يقر يومر بالمسدم ويفتح باب الدور التي سدها ببنائه ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم يؤمر بازالة البناء الذي أحدثه في الطريق المذکور حيث ترتب عليه الضرر المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا في عطية غير نافذة وبه شبايك مائلة على العطية من قديم الزمان انهدمت واجهته التي على العطية فأراد المالك إعادة الشبايك المذكرة كما كانت عليه قديما فغضب الجار المقابل له من ذلك فهل إذا كانت تلك الشبايك المذكرة قديمة وكانت للضوء والهواء يكون له إعادتها كما كانت أولا ويبقى القديم على قدمه (اجاب) إذا كانت تلك الشبايك للضوء والهواء كما هو مذکور لا للنظر والطلل لا يكون للجار منه منعا حيث لا ضرر ولا فرق في ذلك والحال هذه بين كونها قديمة أو واحدة والله تعالى أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ وبه أكن قليلة وبآخر الدرب منزل متباعدا في آخره عن أسوار المنازل التي يجواره وقد دام المنزل المذکور فضاء ينفع به كل من أبواب المنازل فهل لأصاحب المنزل الذي بآخر الدرب الخروج مياها إلى مساواة أبواب المنازل التي يجواره واخذ الفضاء الذي قدام الأبواب الثلاثة في دهليزه واخذ أسوار المترابن اللذين يجواره في منزله أيضا سيما ولهما كوانت للفضاء على منزل كل منهما أولا يجوز الخروج حيث إن الفضاء مشترك بينهما ينفع به كل من المنازل المذكرة وبداخل الأسوار المذكرة كورة يحصل سدالكوانت وعدم الاضائة (اجاب) إذا كان الفضاء المذکور محققا لا يشترط بينهم لا يكون لأحدهم الاختصاص به وادخاله في منزله على هذا الوجه والأفلم يختص به ذلك عالم يتربى على البناء فيه ضرر بغير مجارده والله تعالى أعلم (سئل) في ورنة يملك طاحونة دائرية بالميراث عن أبيهم من قديم الزمان وهي بأيديهم أحدث الجار على حائط منها خاص بابا بها ولا شركة للجار المذکور فيه بناء من غير إذن أرباب الطاحونة المذكرة حصل منه ضرر بين الحائط المذکور والحال أنه لم يكن للجار حق التعلو أو وضع الأخشاب عليه فهل إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يمنع الجار المذکور من إضرار جاره إذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مذبغة تلتها بالآرث من والده ومكثت في يده مدة تسع وثلاثين سنة يتصرف فيها بدبغ الجلود وبناء ما تهم من الحيطان وعمرها والآن خربها النيل وقت هلوله ولم يبق منها إلا الجدران في الحدود الأربعة فأراد بناءها فعرض له إنسان من أهل درب يدخل له من وراء الجدران وأراد منعه متعللا بأنها سيم طام والحال أن ذلك المتعرض مشاهد لذلك التصرف تلك المدة في تلك المذبغة فهل لا يسمع منه وإذا قلتم يسمع وأقام صاحبها بينة تشهد له بما ذكر من وضع يده تلك المدة آثما عن والده وتصرفا يمنع

المتعرض (اجاب) نعم يمنع المتعرض المذ كور اذا ثبت تصرف الوارث في تلك المذبضة بما ذكر ووضع يده عليها ثلاث المدة مع مشاهدة المتعرض المذ كور من غير منازعة منه مع الله كن من اول الله تعالى اعلم (سئل) في رجل انقرض من ابيه في معيشة وحده ويحجار داره قطعة ارض خالية من البناء من براج البلد فبنى فيها دار لنفسه من ماله باذن من الحما كم والقاضي وعهد البلد والا ن يريد رجل من اهل البلد منازعته وتسكينه قلع بنائه اخافه منه والحال ان ذلك الرجل احدث بناء اضافي الارض المذ كورة قبله فهل اذا كان البناء المذ كور باذن من الحما كم وكان لا يضر المارين ولم يضيق على احد من اهل البلد لا يحجب لذلك ولا يكاف الباني هدم بنائه الذي احدثه باذن الحما كم اذا تحقق ما ذكر وما الحكم (اجاب) اذا احدث شخص بناء في طريق العامة حازا حادثة ان لم يضر باحد ولم يمنع منه ومع ذلك فسل كل احد من اهل المحصورة ولو ذميا منه من الاحداث ابتداء ومطالبة بالرفع أى نقض ما احدثه بعد ذلك ما لم يكن في هذه الحالة باذن الامام فان احدثه بذنه ولم يوجب ذلك تضيقا في الطريق او ضررا لاحد لا يكون لاحد منه ولا المطالبة بالنقض وقيل لا ينقض بمقصومة من له نظير المحدث لانه متعنت اذا اراد منع الضرر ليد ان نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ويجاره دارا وطاحونة حادثة به ووضع يد الجار المذ كور على داره مدة تزيد على خمس عشرة سنة فحصل من الطاحونة لدار الجار المذ كور ومن ضرر بين قهـل اذا ثبت الضرر البين لدار الجار المذ كور من الطاحونة بالبيئة الشرعية يـكون له ابطالها من الادارة وازالة الضرر اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لـلـثـلاث ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا يـبـنـا فان تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذ كورة بجاره منع من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا به مقعد مخرب غاب مدته من السنين وقدم من سفره فوجد جاره بنى حائطا يحجب المقعد وحدث به اشياء يـكـلـلـه فـاراد صاحب المقعد ان يـنـهـى عـلى هـيـئـته القديمة فـنـهـى الجار زعمـانـه يـسـد عـلـيـه ما احدثه من الشبايل فهل لصاحب المقعد ان يـنـهـى كـما كان قديما وان لزم عـلى بـنـائـه في ملكه سد ما احدثه ذلك الجار حيث لا يترقب عـلى بـنـائـه منع ضـوـر ولا هـوـا (اجاب) لـلـثـلاث ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا يـبـنـا فان تحقق من بناء المقعد المذ كور عـلى ما كان عـلـيـه احدث ضرر بين بجاره لا يمنع منه والله تعالى اعلم (سئل) في دارين احق بهما كل منهما الملاك احدهما مرتفعة البناء عن الاخرى ومفتوح باعلى حائط مكان من الدار المرتفعة شباك لمجلب النور فقط للدار المذ كور لا للثانوي والا ما لا يخفى ادم كان ماله كونه قريبا من سقف المسكن المذ كور وتناول كلاً من الدارين يده لك سديدة واستمر نحو المائة سنة ثم باع بعض ملاك الدار المنخفضة التي يـلـصـقـها رـجـل آخـر سبعة قـرـار يط منها فاراد المشتري المذ كور

سد الشباك المذ كور فهل والحال هذا لا يمكن من ذلك ولاية قضى له به حيث هو متعين
 للنور من قديم الا زمان ولم يكن مسددا العمل وفي حائطه مالا شدي الدار المرتفعة
 الخاصة به (اجاب) ليس لا شترى المذ كور سد الشباك المعدل والنور في دار جاره حيث
 لا ضرر عليه منه فاية الامران ملاك الدار المنخفضة اذا ارادوا البناء في داره - م وترب
 على ذلك منع النور الناشئ من الشباك المذ كور فان امتنع الضوء بالسكينة عن المكان
 الذي به هذا الشباك يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر بالبين بالجو ساروان لم يمنع الضوء
 على هذا الوجه فلا يمنع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا فيه طاقات من قديم
 الزمان مظلة على خربة يجمع الضوء والهواء فيها وجعل وتلك الخربة وبناها بئنا وسد
 وراء الطاقات بحيث لا يدخل منها الضوء والهواء لذلك المكان وقد تلف المكان
 ونقصت قيمته بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤثر مالا الخربة بضرعا بازالة ما بناه الذي
 حدث به منع الضوء والهواء والاصل الى ذلك المكان بالسكينة ويبقى القديم على قدمه
 من وصول الضوء والهواء لذلك المكان (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء
 الا اذا اضر بجاره ضرر راينا على المتقي به فان تحقق الضرر بالبين من البناء المذ كور منع
 والا فلا والضرر بالبين من جهة انواعه ما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالسكينة عن
 مكان الجار كما هو جوابه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا اراد رجل آخر ان
 يحدث بجواره دائرة لدق الارزويست عمل ذلك باداة الدواب فيها ويتربس الى ذلك
 ضرر بين المنزل المذ كور وغيره من المنازل المجاورة بحيث ينشأ من ادارتها وهن بناء
 ذلك المنزل فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يمنع من بريد احدث الدائرة من ادارتها
 على هذا الوجه (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا
 ينافي تحقق الضرر بالبين باداة الدائرة المذ كورة منزل الجار كما هو مذ كور يمنع ماله كما
 من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جارين بينهما شارع مسلولك رفع
 احدهما بناه مجددا وجعل فيه شبابيك يشرف منها على بيت جاره وبجانب النساء فيه
 فاراد الاخر ان يكلفه سد الشبابتك المذ كورة فهل له ذلك بحيث اذا امتنع من سدها
 يجبره الحاكم الشرعي عليه (اجاب) اجاب علامة فلسطين عن سؤال نظير هذا بقوله هذه
 المسئلة مسئلة فتح الكورة وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنها لانه تصرف في ملكه
 ولم يتلف ملك غيره به لكن صرح في المضمرة شرح القسودى ان الفتوى ان الكورة
 ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر
 وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسن انتمى والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك جنيته - علميا يوت ملا كما هو بابيك لاجل الهواء والنظر الى الجنيته
 المذ كورة اشترى رجل من اصحاب البيوت المذ كورة قطعة ارض من تلك الجنيته
 بهذا ميتة وبيت جاره وأدخله في بيته وجعلها معدة لقرار النساء في بعض الاحيان
 ونفى في القطعة المذ كورة حائط او بعض منافع على بنة ملك الحائط لاجل منع من ينظر في

٢٥

١٢٧٥

٢٨

١٢٧٥

رمضان

١١

١٢٧٥

صفر

٧

١٢٧٦

سنة جادى الاولى

٢٨ ١٢٧٦

القطعة المذكورة من شبايك جاره حيث كانت قرار النساء في بعض الاحيان فنع
 الجار من ذلك متعللا بان هذه الحائط تحول بينه وبين الجنيته المذكورة والمحال انه لم
 يكن في بناء الحائط المذكورة ضرر بين الجار المذكور فهل ليس للجار المذكور منعه من
 ذلك ويكون له البناء في ملكه حيث لم يضر بجاره ضررا يبيحها والجنيته المذكورة ليست
 ملكا للجار المذكور (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا ضر بجاره
 ضررا يبيحها فان تحقق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 مكان وبجاره طاقات حادثة مطلية على صاحب المكان المذكور جاره حادثة له ومضربه
 ضررا يبيحها فبنى صاحب المكان بناء في ملكه وسد الطاقات المذكورة للضرر المذكور
 وصار احداث طاقات اخرى من صاحب المكان المذكور في الحائط الخاص به في ملكه
 وحصل للجار منها ضرر وايضا بسبب اشرف الجار على محلات النساء والرجال وتضرر
 بذلك ضررا يبيح اقوى من الاول فهل يكون اصحاب المكان المذكور ان يتصرف
 بالبناء في ملكه بما شاء ومنع الضرر عنه وعن نسائه بسد الطاقات المذكورة وليس للجار
 منعه من ذلك ولا معارضته بدون وجه شرعي حيث لم يترقب على بنائه بسد الطاقات
 ضرر بين الجار المذكور (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا ضر
 بجاره ضررا يبيحها فان تحقق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من رئيس
 مجلس الاحكام بما مضى منه الاسبقتهام مما سال عنه قاضي بندر السوس بما حاصله
 ابن وجلا يملك خربة مردومة بالتراب لها بابان قد يمان احدهما بشارع المحارة وثانيهما
 باقصى عطفة غير نافذة وكان بمحايطها من جهة العطفة المذكورة شرم اسقمها لسكران
 يخرج ويدخل منه ثم استغنى عنه حين انكشف الباب من العطفة المذكورة فصار
 يدخل ويمر بالعطفة المذكورة ثم باع حصة من الخربة المذكورة لرجل من اهل العطفة
 واقرزله ذلك بالقسمة واستحق المثلثى الباب الاقل فصار المثلث الاول يدخل
 ويخرج من باب المحارة النافذة بعد ان بنى الخربة وجعل لها دارا ودمضى على ذلك
 مدة ثم باع حصة من داره لرجل اجني واقرزها له بالقسمة واستحق المثلثى ايضا
 باب المحارة وبقيت به بذلك حصة من الدار محبوسة بين قسمتيها في جهة العطفة
 فاراد المالك الاصل ان يفتح له بابا من حائطه جهة العطفة ووضع الثرم لدخوله
 وخرج منه كما كان اولاً لانه لم يمت له فتح باب الا من هذه الجهة ومنعه من ذلك رجل
 من المستحقين في العطفة منسرا حتى المرورة في ذلك فهل والمحال هذه اذا أثبت الرجل
 المذكور دعواه على الوجه المعلوم اعلاه بالبينة العادلة وشهدت البينة بالثرم والبابين
 وذكرت انه كان يدخل ويخرج من الثرم اولاً وسده ثم من الباب الاسفل منه وباعه
 ثم من باب المحارة مدة حتى باعه بلاز يادته منها على ذلك تقبل هذه الشهادة ويعمل بها
 شرعا ويثبت بها المدعى حق المرورة في العطفة المذكورة ويكون ذلك باقيا له لوقت طلبه

جادى الثانية

١٧ ١٢٧٦

وله أن يفتح بابا موضع الشرع لدخوله وخروجه إذا ضرر رواته بعرض ذلك على مفتي
 الجاهل أجاب بأنه بمراجعة ما عنده من السكت لم يقف على ما يقيد قطع الحكم في هذه
 المادة بدون اشتباه وأحال بالاستفتاء من ذلك من هذا الطرف (أجاب) إذا ثبت بالوجه
 الشرعي أن المالك الخربة المذ كورة الذي باع المحصنين منها حق المرور من أقصى
 العطفة الغير النافذة قبل البيع ثم باع حصته شائعة منها وأقرزها للمشتري وجعل نصيبه
 من جهة الباب القديم المذ كورة الذي هو من أقصى العطفة المذ كورة يكون له فتح باب
 في حائط الخربة المذ كورة أعلى من الباب القديم في تلك العطفة ولا يمنع من ذلك بيعه
 وقسمته المذ كوران ولا يبيع الجزء الثاني وأقرزه وتخصيص المشتري له بالجزء الذي
 فيه الباب المتوصل منه إلى الشارع النافذ كما يستفاد من كونه قد نقل في رد المحتار
 على الدر المختار من مسائل شتى القضاء من منية المفتي ما هو صريح في أن الشرع في
 الدار الواحدة لو اقسمه وها بينهما يكون لكل منهم فتح باب وحده في العطفة الغير النافذة
 ومثله في رياض التقاسيم قلنا عن البرازية من كتاب الحيطان ثم قيده بأنه ينبغي
 أن يكون ذلك إذا كانت الأبواب التي يراد فتحها في باب القديم كما هو موضوع
 المسئلة المسئول عنها الآن لا في أسفل منه إلا إذا جرى بنا على القول الآخر المصحح أيضا من
 إطلاق جواز الفتح في الأعلى والأسفل بحيث لا يقيده بذلك بل يكون جواز الفتح
 عاما وفي عبارته تمة في منية المفتي من كتاب القسمة دار في سكة غير نافذة بين جماعة
 اقسمة وها وأراد كل منهم فتح باب وحده ليس لاهل السكة منعهم قلت ينبغي تقيده بما
 إذا أرادوا فتح الأبواب في ما قبل الباب القديم لا فيما بعده كما قد مناه آتفا عن الخربة
 من التعويل على ما في المتون ثم على القول الثاني المصحح أيضا لا تفصيل اه المراد منه
 ولا شك أنه بعد بيع المالك لتلك الخربة المحصة الاولى صارت الدار مشتركة بينه
 وبين المشتري ثم بالقسمة بعد ذلك يصدق عليهم أنهم حائرون وكان في الدار وانما
 اقسماها فيكون لكل فتح الباب حسبما تقدم ذكره مطابقة للنص المذ كور ولا يمنع
 من ذلك بيع المالك الأصلي المحصة الثانية وتأخير ارادة فتح الباب إلى السكة المذ كورة
 إلى ما بعد بيع المحصة الثانية وأقرزها إلى المشتري الثاني لا يخرج حادثة السؤال عن
 موضوع النص كما هو ظاهر والنص المذ كور أيضا مطلق يشمل ما إذا اختص احد
 الشر يدين بالجزء الذي به لباب القديم و بالباب أما كان هذا الاحد واقعة على اعدا
 (سئل) في رجل يملك دارا بها حاصل علوه لا تجر فأراد صاحب الحاصل ان يهدم حاصله
 ويدخله في بعض اما كن داره بكيفية أخرى ويكلف صاحب العلوه هدم علوه الذي
 لا خلل فيه لئتمكن من ذلك والحيال انه اذا كان بالحاصل بعض خلل يمكن اصلاحه
 بدون هدم العلوه على هيئته الاولى فهل والحال هذه لا يجبر صاحب العلوه المذ كور على
 هدم علوه الذي لا خلل فيه لئتم تنفيذ فرض صاحب الحاصل على هذا الوجه واذا اراد

صاحب الحاصل اصابه بصله به - هذه الكيفية التي لا ضرر فيها على صاحب العلو
 (اجاب) نعم لا ييجر صاحب العلو على هدم علوه والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى
 اعلم (سئل) في طاحونة جارية في ملك شخص عن اصوله دائرة من مسدة قديمة احد
 حيطانها مشترك بين صاحبه او بين رجل آخر له خربة يجوار الطاحونة المذكورة
 خلف الحائط المذكور وليس هناك ضرر من اداة الطاحونة المذكورة لصاحب تلك
 الخربة ولا بالجدار المشترك المذكور ثم الا ان به ادارة الطاحونة المذكورة منذ
 اربعين سنة بالاضرر على احد بني صاحب الخربة المذكورة اما كن بخبرته واستغنى
 به ذاته فوق الجدار المذكور واخذ ثابتم هو اداة الطاحونة المذكورة ووضع جنوعا
 فوق حيطان الطاحونة وبني فوقها اودعين به يداه منه بلا فني من المالك المذكور من
 مدة قريبة فهل والحال هو انه يؤمر بازالة ما احده من حيطان الطاحونة وهوائها
 تعد يا حيث لم يكن له حق التعل في ذلك فله ما لقيمة ما احده من فوق ذلك اقل من
 قيمة ما احده عليه وفيه ضرر على مالك الطاحونة (اجاب) نعم يؤمر بازالة ما احده
 على ملك صاحب الطاحونة تعديا بغير حق والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا فني والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وبه جناح خارج مطل على حوش جاره ولم يكن
 بالجنح المذكور شبايك مطلة على الحوش المذكور وذلك الجناح موضوع عن قديم
 الزمان ففقر ب الجناح المذكور وضعفه منه السقوط على الجار اذ المالك هدمه
 واعادته كما كان اولاهنه الجار المذكور من اعادة الجناح فهل لا يجاب الجار المذكور
 لذلك وللمالك اعادة الجناح كما كان عليه ولا حيث لم يكن في ذلك ضرر بين يني
 القديم على قدمه واذا اراد ان يهدم في اعلى الجناح المذكور وقت بناءه من اجل
 الضوء ولم يمكن في وضعه اضرر بين الجار المذكور وبها بذلك (اجاب) اذا كان
 الجناح المذكور موضوعا بغير حق من قديم الزمان ففقر ب يكون لما امكن اعادة كما كان
 وليس لجاره منعه من ذلك حيث لم يترتب على ما ذكر ضرر بين به اذا القديم يني على
 قدمه منه عدم الضرر واحداث طاقات لغير العائل بل لمجلب الضرر في اعلى ملك المحدث
 لا يمنع منه اذ لا ضرر فيها والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة اعدت قديمة المثل من مؤنة
 صاحبها تقط دون غيره فاجر هامن صاحبها رجل طبعان في بالاجرة المسموم الناس
 وصار المستاجر المذكور يدبرها بالتحيل لئلا يورث اراحتى اذى ذلك الى ضرر الا ما كن
 التي يجوارها ضرر اذ انا فهل اذا تحقق الضرر يمنع صاحبها من اجارته لمن يطعن فيها
 بالاجرة المسموم الناس (اجاب) لا لا ان يتصرف في ملكه بما شاء ما امكن ليس
 له احدث تصرف بضرر يجاره ضرر اذنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مغرلا ظهره
 في حارة صغيرة فيها مكان اشتراه رجل ومناه ورفعه بناءه واحدث بمساكنه ما يعلو به بنايك
 تشرف على مساكن المحريم التي في المنزل الذي ظهره في ذلك الحارة بحيث ان الجالس

سنة

شوال

١٢٧٧

١٤

في القعدة

١٢٧٧

٢

ربيع الاول

١٢٧٨

٣٠

ربيع الثاني

١٢٧٨

١٠

في تلك الشبايبك ينظر الى من بما كن المحريم من ذلك والى من بساحته ويكشفه كشفا تاما مع ان سدت تلك الشبايبك وابطالها لا يضر بما كان ذلك الانسان ولا يمتل ضرره وهو اعلم بكن بذلك المكان قبل هدمه شبايبك مشرفة على مسا كن حريم ذلك الرجل فهل والحال هذه يلزم ذلك الانسان بسد تلك الشبايبك المشرفة على ساحته منزل ذلك الرجل ومسا كن حريمه ويحجب على منع ضرره نصبت كل ضرر اينا (اجاب) المصريح به ان الفتوى في احداث فتح الكواات التي للطل والنظر انها ان كانت تشرف على ساحه النساء من بيت الجار بحيث ينظر الجالس فيها الى من يكون بداخل محل النساء فالضرر في فتحها ظاهر ويمنع من ذلك لاضرر الظاهر والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ونخريه بجواره ولبيت شبايبك مظلة على النخريه المذ كورة فبني المالك المذ كورة النخريه بيتا آخر وسد شبايبك البيت الاول وبعد ذلك باع الرجل المذ كورة البيت من رجلين ١- دابة واحدة على هذه الحالة ومالك البيت الاول فتح شبايبك منه يطلع منها على مجلس النساء والجالس فيهما يطلع على عوراتهن وفي ذلك ضرر بين فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي احداث الشبايبك المذ كورة وكان في فتحها ضررين بالاطلاع على مجلس النساء وعوراتهن يؤمر بتدعيمها حيث لم يكن في سدها منع الضوء وكانت معدة للطل والنظر (اجاب) ليس للجار احداث طاقات معدة للطل على مجلس النساء في دار جاره لان في ذلك ضرر ايقاها بما مع عدم ترتب منع الضوء من دار الفاقع بعدم فتحها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وله مكان باسفلها به شبايبك قديمة عالية لاجل الاستئاضة وله جار مجازل هذا المكان واراد رفع بنائه فهل اذا كان يحصل لصاحب الدار ضرر بين مانع من الاستئاضة بالسكينة يمنع الجوار من رفع البناء المذ كور (اجاب) لا لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجواره ضرر اينا ومنه منع الضوء بالسكينة فان تحقق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا اراد ان يحدث فيه طاحونة لاجل طحن مؤنة عياله تدور احيانا غير مستمرة لاجل الضرورة فاراد جيرانه منعه من ذلك كليا فهل لا يسوغ لهم ذلك وله احداثها اذا لم يكن في ذلك ضرر بين لا يحد من الجيران (اجاب) لا لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجواره ضرر اينا فان تحقق ضرر بين من التصرف المستطوع بالسؤال منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشرفة بين رجلين أحدهما له بئر يجانبها والحائط المذ كورة هي حائط على البئر المذ كور ومكب عليها آلة الاستقاء وجذوع سقف البئر المخصصة بمالكها وفوق الحائط ذراع خاصة بصاحب البئر ثم ان أحد الرجلين طلب من صاحب البئر قطعة ارض من داره ليكسها بداره هو فاتفق صاحب الارض من اعطائها له فتقصده بهدم الحائط المذ كور وازالة الحائط وذراع الاستقاء وهو حائط البئر وبنائه لنفسه ومنع صاحب البئر من وضع الحائط وذراع الاستقاء على الحائط

المذ كورة مثل ما كانت قديما وذلك من قننته وتقصده بسبب منعه من القطعة المذ كورة
وتعطل البئر المذ كورة طيلا كليا فهل يجبر الرجل المذ كورة على رد الجذوع وآلة
الاستقاء على الحائط المذ كورة كما كانت قديما حيث الحائط المذ كورة اصلها مشتركة
بينهم اولا (اجاب) اذا كانت الجذوع وآلة الاستقاء المذ كورة موضوعة من قديم
الزمان يحق على تلك الحائط وازالها الرجل المذ كورة تعديا بالضرورة يكون ضامنا
لما اقامه ولرعا عاداتها كما كانت لا فرق بين كون الحائط الموضوعة عليها مشتركة
بينهم اولا وخاصة بمن هدمها وبنائها حيث ثبت ان لرب الجذوع حق وضعها على تلك
الحائط ولا يمنع من ذلك هدمها وبنائها فثابت اذا كانت تلك الحائط مشتركة
وهدمها احدهما تعديا بالضرورة كما هو مذكور وبنائها من ماله كما كانت برئى من
فحصان تلك الحائط بالنسبة انصيب شريكه ولا يخرج عن كونها مشتركة بينهما من
ماله والحال ما ذكر كولو كانت خاصة بالآخر غير الباقي قل في البرازية هدم جدار غيره
من التراب واعاده مثل ما كان برئى وان كان من الخشب واعاده كما كان فكذلك وان
بناه من جنس آخر لا يبرأ لانه متفاوت حتى لو علم ان الثاني اجود بيراو الله تعالى
اعلم (مثل) في مالك دار يريد احداث طاحونة فيها الضمن مؤنة عياله وله جار غير ملاصق
وقاصد مل بينهما ما دولا تحريم يد الجار الغير الملاصق منعه من احداثها فهل ليس للجار ولو
ملاصقا المنع من طاحونة مؤنة البيت فغيره بالاولى وما ظاهر الرواية القائل بالاطلاق
وما التفصيل الذي عليه الفتوى (اجاب) ليس للجار الغير الملاصق المنع من احداث تلك
الطاحونة قول واحد لعدم توهم الضرر بالسكينة بالنسبة اليه واما المنع بالنسبة للجار
الملاصق ففيه خلاف وتفصيل لانهم صرحوا في جنس هذه المسئلة ان ظاهر الرواية انه
لا يمنع الشخص من تصرفه في خالص ملكه بما شاء ولو اضر بغيره ضررا يزيله والقياس به
افتى طائفة والاستحسان انه لو اضر بغيره ضررا يزيله وهو ما يكون سببا للهدم او يوجب
البناء او يخرج عن الانتفاع بالسكينة وما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالسكينة
يمنع منه وما لا فلا وهو الذي عليه غالب المشايخ من المتأخرين والخيار لا الفتوى والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى بيته وجعل فيه شبايبك يطلع منها على حرم الجار
متعللا بان هدمه الى قديمه والحال ان الشبايبك القديمة كانت في العلو بحيث لا يخرج
حرم الجار فترك جاره النزاع واقام حائطا في منزله يدفع بهارج الشبايبك بحيث ان
محل صاحب الشبايبك يكن فيه السكينة والقراءة فبعد هذا الجدار عن شبايبك فهو
ذراع فتعمل صاحب الشبايبك بان محله قد نقص نوره ويريد هدم الجدار المذ كور
فهل لا يجاب لذلك ولا يهدم الجدار المذ كور الذي اقامه الجار لدفع الضرر اليه عنده
بحرمه بالشبايبك المذ كورة حيث لم يمنع عنه الضوء بالسكينة على الوجه المذ كور
(اجاب) اذا لم يترتب على اقامة الحائط المذ كور منع الضوء بالسكينة عن بيت الجار

١٢٧٨

٢٥

جاذى الاولى
٢٣

١٢٧٨

جاذى الثانية

١٢٧٨

٦

لا يكون

لا يكون للجار المذكور تكليف الباني في ما - كنه على الوجه المسطور هدم ما بناه حيث
لم يترتب على بنائه ضرر بين جاره سيما اذا كان بناؤه لدفع الضرر عن نفسه كما هو
مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وجاره دار اخرى لها سطح
بحيث يشرف من يصعد على سطح تلك الدار على محلات النساء السكائنة في دار الرجل
الاول اذ لم تكن ستره على السطح المذكور فالتخذ الجار المذکور ورفق سطحه غية
حمامات واشتمر يصعد على سطحه لاجل الغيبة المذكورة وبذا يطلع على محلات النساء
من دار الجار فهل يمنع من صعوده على سطحه المترتب عليه ما ذكر الا ان يقصد ستره على
سطح داره ليمتنع بها الضرر البين المذكور (اجاب) نعم للرجل المذكور منع الجار من الصعود
على سطح داره والحال هذه كما نقله في المتن فيمنع عن الخيانة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة ارض خالية من البناء وبني فيها منزلا وجعل له شبائيك تشرف على
محل حريم الجيران وعلى محل جلوسهن وفي ذلك ضرر فهل يمنع الجار من ذلك ويؤمر
بسد حاجيث كانت في الاسفل لافي الاعلى وكانت حادثة (اجاب) الفتوى في مسألة
يفتح السكوة انما اذا كانت للطل وهي تنصرف على المحلات المعبدة بجلوس النساء من بيت
الجار فالضرر في احدها ليس ويمنع من فتحها والحال هذه للضرر البين والا فلا والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له ثلاث طبقات على ثلاث طبقات وفي كل طبقة من العلوية
شبائيك تطل على منزل الجار من قديم الزمان وتطل على شبائيك الجار المقابلة لها بحيث
عند فتحها يطلع الجالس من داخلها على من بداخل شبائيك الجار وكذا يحصل نظير
ذلك ممن يكون جالسا في شبائيك الجار الا ان هدم الرجل المذكور منزله وبناء ثانيا
ثلاث طبقات على ما كان عليه وفي اثناء بناء الطبقة العليا اراد بناء الشبائيك كما كانت
الا انه يريد ان يجعلها نوحا يقال له شمسات مؤبدة لا يفتح لها درف وليس لها عصى
يفتح بها اضلاع الشمسات بل تسد مراضلاع الشمسات مؤبدة من اعلى الى اسفل
بقصد سد باب الضوء والهواء منها ولا ينظر من يكون داخلها الى من يكون خارجها ولا
يترتب على وجودها هذه الكيفية فنظر محلات النساء في منزل الجار المقابل لها بخلاف
الشبائيك القديمة فهل اذا كان عمل تلك الشبائيك بهذه الكيفية لا يكون للجار
المقابل منع الرجل المذكور من ذلك حيث لا ضرر عليه والحال هذه ولا يمنع المسالك من
تصرفه في ملكه بهذه الكيفية (اجاب) نعم لا يمنع من الجار المقابل منع الرجل
المذكور من ذلك والحال ما ذكر في السؤال وللمسالك التصرف في ملكه بهذه الكيفية
حيث لا ضرر بين جاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث طاحونة بجوار مسجد
واما كن هو وقفة عليه وهي تضر به وبما كنه ضرر اينا ومعه ذلك اخذ قطعة فيما من
الوقف بلا اذن من ناظره فهل يمنع من اذاته ما يوجب به على نقض البناء (اجاب)
للمسالك ان يتصرف في ملكه بما شاء ان لم يضر بغيره ضررا ينافي هو ما ينافي البناء في مثل

١٢٧٨

١٦

رمضان

١٢٧٨

٢٠

ذى القعدة

١٢٧٨

٢١

ذى الحجة

١٢٧٨

٢٠

هذه الحادثة فان تحقق ما ذكر من اعادة الطاحونة المهدمة على هذا الوجه والا فلا
 كما هو مرفوع بنائه من ارض الوقف ان تحقق انه بنائه فيها بدون اذن الناظر الشرعي
 تعديا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بابها من درب وظهر الدرب آخر غير
 نافذ وليس لها باب آخر من الدرب الغير النافذ من قديم فاراد صاحب الدار المذ كور فتح
 باب الدار من ظهرها في الدرب الغير النافذ ليرمى منه وليس له حق المرور من الدرب فهل
 يكون لبعض اهل الدرب المذ كور منعه من ذلك واذا فقه يكون لم تكليفه بسده
 (اجاب) نعم لم منعه وتكليفه بسده والحال ما ذكر حيث لا حق له من القديم والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل واولاد اخيه لهم قطعة ارض مشتركة بينهم آل لهم
 بالبراث من مورثهم فاولادهم الاختصاص بها وبني فيها حائطان نازعه في ذلك اولاد
 الاخر ومنعه من ذلك ثم ان المذ كور هدم ما بناه من الحائط المذ كور وصالح اولاد اخيه على
 جزء معلوم منها وخصصه بحدوده وجعل بينه وبينهم طريقا مشتركة لهم وقسم الارض
 بينهم وبينه خمسة بتراضيهم وبعد مدة اراد ان يغرس اشجارا في الطريق المذ كورة
 لنفسه خاصة وان ينقل الطريق في نصيب اولاد اخيه الذي خصهم بالقسمه والصلح
 بدون اذنهم ورضاهم فهل بعد ثبوت الصلح والقسمه على الوجه المذ كور وافراد كل
 باسقيها حقه لا يجاب لذلك ويمنع من ذلك (اجاب) اذا كان الطريق الاول مشتركاً
 بين المذ كور واولاد اخيه لا يكون للمذ كور الاختصاص به ولا ان يتخذ طريقاً آخر في ملكهم
 الخاص بهم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بجوارها
 بيت لاخر له خرجة من اخشاب مركبة على بعض حائط الطاحونة من داخلها مبنى فوقها
 من القديم ثم بعد مدة احدث صاحب البيت وضع كوابيل بمحائط الطاحونة لتقوية
 رءوسه وسقفه وحفر بعض حائطها الرضع الاخشاب المذ كورة فيها بدون اذن من
 صاحبها ورضاه بل بواسطة اتفاقه مع المستاجر للطاحونة وفي ذلك زيادة وهن بالطاحونة
 ونقل عليها فهل اذا لم يكن وضع تلك الاخشاب بحق من القديم ولا باذن رب الحائط
 يكون لربه تكليفه بازالتها ويبقى القديم على قدمه كما كان بلا زيادة (اجاب) حيث
 الحال كما ذكره من حصول الضرر لمحائط الطاحونة من ذلك يؤثر بحدوث وضع
 الاخشاب المذ كورة بازالتها من حائط جاره ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل لرجل وعلو لاخر اراد صاحب العلو جبر صاحب السفلى على هدمه
 وبنائه ثانياً لينى عليه علوه زائدا عما كان في القديم فهل ليس له ذلك لو اذاهم
 صاحب العلو علوه السفلى بغير اذن من صاحبه يكون ضامناً حيث كان السفلى
 سليماً يمكن اعادة العلو عليه كما كان في القديم من غير زيادة (اجاب) لا يجبر صاحب
 السفلى على هدمه والحال هذه واذا اذاهم صاحب العلو السفلى لا تجوز له ولا يجزى من
 بناء العلو فوقه كما كان يكون ضامناً لتعديده على ملك الغير والله تعالى اعلم (سئل)
 في شخص يملك مكاناً بجانبه قطعة ارض جارية في وقف اهلى وهي بهذه الحالة التي

١٢٧٩

٤

رمضان

١٢٧٩

١٦

ربيع الاول

١٢٨٠

٢٦

جمادى الاولى

١٢٨٠

٦

شنة

مهرم

هي ما بين ما من قديم الزمان وما لآلئ المكان شبها بيك مطلة على الارض المذ كورة
 تشاخر مالئ المكان مع بعض جسيهاته فذهب البحار التفسير الملائق للارض المذ كورة
 وانما بحر الارض من ناظرها كل سنة بخمسة قروش واذنه الناظر بالبناء فيماليكون
 ما بينه والواله وقد بذل لك اخرا رب المكان وسد شبها بيك ومنع النور عنه كلياً في
 بعض المساكن وضعف الضوء في بعض المساكن فهل اذا اراد البناء في الارض
 المذ كورة وسد شبها بيك الملائق لها لا يجاب لذلك ويجبر على عدم البناء
 فيها اذا كان البناء يمنع رب المكان من الضوء ويضره بذلك ضرراً بيناً اولاً (اجاب)
 ليس لهذا الرجل احد ما بناه يترب عليه منع الضوء بالسكينة عن بعض اما كن
 البحار المذ كورة وله التصرف بمادون ذلك اذا التخص ليس له التصرف فيما يملك
 تصرفاً يضر بغيره ضرراً بيناً ومنع الضوء بالسكينة لا تقليله والله تعالى اعلم (سئل) في
 دارين متقابلتين بينهما اوراق غير نافذة عرضة ذراعان احدهما لآلئ الدار بينهما
 شبها بيك مطلة على داخل محل نساء جاره والاحمال ان الشبا بيك المذ كورة لوسدت لاستغنى
 بالنور من داخل فهل والاحمال هذه يجبر بمحدث الشبا بيك المذ كورة على سدها لكونها
 ضرراً على الجار (اجاب) صرح الخبير الرمي في مثل هذه الحادثة بان ذلك من قبيل الضرر
 البين فيمنع حيث كان محدثاً على هذا الوجه منعاً للضرر البين على المقتضى به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل اذ ترى قطعة ارض من مالها خالية عن البناء بموجب حجة شرعية
 وفيها اما كن لنفسه سفاية وعلاوية وفتح بها شبها بيك مطلة على الشارع السلطاني
 ويقابله بناء رجل آخر والشارع حائل بينهما فأنه الرجل المذ كورة ففتح الشبا بيك
 والاحمال ان الشبا بيك ليست مطلة على محل النساء قط بل مطلة على جنبنة ومنظرة
 للرجال فهل ليس له ذلك ويمكن الرجل المذ كورة من فتح شبها بيك وليس لاحد منعه من
 ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للرجل المقابل منع المساكن من فتح شبها بيك
 المذ كورة التي لا يطلع منها على محلات النساء من البيت المقابل وكونها يطلع منها على
 المنظرة والجنبنة المعدتين للرجال لا يوجب منعه من فتحها والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك ارضاً ويجاورها ارض لا تحل لم يكن أصلها متراكباً بينهما فيها اشجار تدا
 أغصانها على ارض الجار واضرت بها فطلب صاحب الارض من رب الاشجار ان يقطع
 أغصانها المتدلية على ارضه أو يامر بقطعها فاقبى فهل والاحمال هذه للقاضي أن يامر
 بقطعها أو يفرغ من حوائج ارض جاره ان أمكن ذلك بذلك ولا يجبر على النظم أم كيف
 الحكم (اجاب) نعم والمسئلة في العمادية ومثلها في الفصولين وعبارة باع ضيعة
 والبايع ان جاز في ضيعة أخرى بحيث هذه الضيعة أغصانها متدلية في المبيعة فللمشتري
 ان يأخذ بغيره بغير المبيعة من الأغصان المتدلية فيها وكذا لووردتها ويجبها ضيعة كذلك
 لانه كورته فله تقرير ضيعة من تلك الأغصان فكذا واورثه فيه وفي كتاب الصلح

١٢٨١

٢٣

ربيع الاول

١٢٨١

١٩

جداى الثانية

١٢٨١

١٩

رمضان

١٢٨١

٤

خرج شعب نخلة الى جاره فلجأ قطعها لتفر يبع هو انه قالوا هذا على وجهين فلو كان
تفر يبعه بشد الشعب على النخلة أو تفر يبع بهته بشد بعضها فله أن يؤخذ ضرب
النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفر يبع بشده وأما ما لا يمكن تفر يبعه الا بقطعه
فلاولى أن يسهل تاذنر بها فية قطع بنفسه أو ياذن له به ولو أبى يرفع الى القاضى فيجبره
على القطع أفاده فى التنقيح وقد صرحوا باختلاف الرواية عن محمد فى المشتك اذا قسم
ووقعت شجرة فى نصيب أحد ههما وأغصانها متدية فى نصيب الآخر هل يجبر على
التحويل والقطع أولا وان الفتوى على عدم الجبر على شئ من ذلك لانه استحقها بأغصانها
فتترك على حالها والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لخصمين داران مقابلان
لبعضهما وبينهما طريق فهدم أحدهما على ما يدايره ولم يهدم الآخر والثانى هدم داره
وأعادها على أصلها فى الارتفاع غاية الامر انها كانت دور من مرتفعين فعملهما ثلاثة
بحيث صارت أرض الدور الثالث مساوية لرضية الدور الثانى القديم وكان بالدور
الثانى شبائيك قديمة فجعل فى الدور الثالث شبائيك بدلهما مساوية للشبائيك الاولى
وبسبب عدم إعادة الجمار المقابل بناء داره الا على صارت الشبائيك المذ كورة يطلع
منها على بعض محلات دار الجمار المذ كورة الا انها ليست محلات للقضاء ومع ذلك لو بنى
الجمار داره وأعادها أزاله من البناء العلوى لا يطلع من هذه الشبائيك على محلات
أصله من تلك الدار فهل والحال هذه اذا أراد الجمار المقابل المذ كورة منعه من فتح هذه
الشبائيك التى هى بمساواة الشبائيك القديمة لا يجبر لذلك ولو فرض انها محدثة
بعضى انه لم يكن قبل بناءها شبائيك قديمة وكان لا يطلع منها على ساحات التمام سيما
ولو بنى الجمار المقابل علوه كما كان أو بعهضه لا يوجد هذا الاطلاع كما ذكر أصلا (اجاب) نعم
ليس للجمار المقابل منعه من هذه الشبائيك والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل يملك دارا ملاصقة لمنزل آخر من الجهة الشرقية وتلك الدار حائط مخصص
بها فهدم صاحب المنزل علوه وباع الباقي فانشاء المشتري دارا وتعدى على حائط جاره
وخرقه ولو وضع عليها جدارا وخرقها ايضا من جهة اخرى وجعل فيها بيت راحة بغير
اذن مالكيها وينبغي اطلاعه وكان اذذاك مسافرا فلما حضر وعلم بذلك عرض امره
للمحكمة وبكشف ارباب الخبرة ظهر ان هذه الحائط خاصة بالدار القديمة وانه ليس فيها
علامة وضع اخشاب قديمة وانما صالها ياتى ببناء الدار اتصال تربيع وانه ليس لصاحب
الدار المنشأة فيها حق بوضع شئ فهل والحال هذه يلزم المنشئ المتعدى رفع جندوه
وازالة بيت الراحة واصلاح الحائط كما كانت ويؤثر بذلك شرعا (اجاب) اذا ثبت
بالوجه الشرعى ان الجمار الملاصق احدث وضع بعض جندوه على حائط جاره المخصصة
به بدون اذنه ولم يكن له حق فى الوضع وانه خرقة بعض الحائط المذ كورة واحدث فيها
بيت راحة عديا منه يؤمر بازالة ما احدثه على حائط الجمار اذا لم تكن قيمة ما احدثه

١٢٨١

٩

١٢٨١

٢٢

عليها أكثر من ما تملكه بخرق الحائط المذكورة حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى لابنه البالغ نصف منزل صغير متخرب غير قابل للتقسمة من
 مال نفسه تبرعاً واستاجر الابن المذكورة باقى المنزل من مظهره مدة معلومة واذنه الناظر
 بالبناء على أن ما يبناه فيه يكون ملكه كماله يستحق به القرار فبنى فيه بعض بناء قليل ثبت
 له به حق القرار في الوقف ثم اذن والده بأن يتم بناء المنزل المذكورة على أن يكون البناء
 والده المذكورة فبنى الابن المذكورة المنزل لنفسه بإجاره واخشا به ومونه وجب لوازمه
 المملوك له حسب اذن ابنه البالغ له بذلك فهل اذا مات الابن المذكورة من زوجته
 وابنيه واثبت الاب بناءه على هذا الوجه باذن ابنه له بذلك بالوجه الشرعي يكون جميع
 ما يبناه ملكه حسب الاذن المذكورة كيف (اجاب) نعم اذا ثبت الاب ما ذكر
 بال سوال بالوجه الشرعي يحكم بان البناء المذكورة على الوجه المسطور ملك له لا لابنه فلا
 يكون تركه عنه والله تعالى أعلم (سئل) في شخص يملك قطعة ارض ويجاورها محل
 موقوف فبنى مالك الارض جداراً يجاور محل الوقف حتى سقط حائط الوقف وبنى
 في ارضه اودعة وفتح شبابه على محل الوقف المذكورة وفاراد ناظر الوقف بناء محل
 الوقف واذن بناء على الوجه الذي يريده الا أن تقسده شبابه يملك الارض المجاورة له
 فهل اذا كان لمالك الارض في المحل الذي يبناه شبابه من جهة اخرى ليس لمالك
 الارض منع الناظر المذكورة من بناء محل الوقف المذكورة وما المحكم (اجاب) اذا
 كان لمالك الارض ضوء له المذكورة من الشبابه الاخرى بحيث لم يمنع الضوء من
 محله ببناء الناظر مكان الوقف بالكلية لا يكون للمالك منعه ولو قل الضوء بالتسمية
 لما قبل ذلك ومع ذلك يمكن الكتابة والقراءة فيه مع غلق الباب والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك قطعة ارض يريد بناءها مكاناً وليس له تلك الارض منزل لرجل
 آخر فيه شبابه معلقة على تلك الارض فاراد ببناء المنزل ان يمنع صاحب الارض من
 البناء مطلقاً بسد شبابه منزلته فهل لا يجاب ببناء المنزل لذلك حيث لا ضرر على الجار
 ولا يمنع الضوء بسد تلك الشبابه عن هذه المحلات لوجود ضوء لها من جهة اخرى
 (اجاب) نعم لا يجاب مالك المنزل لمنع جاره من البناء في ملك نفسه اذا لم يترتب على ذلك
 البناء ضررين كسد الضوء بالكلية عن مكان الجار فاذا لم ينعقد الضوء عن محلات
 الجار بذلك البناء بل كان له ضوء من جهة اخرى غير الجار لا يجوز له المنع من
 التصرف في خالص ملكه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصّة في قطعة
 ارض مشتركة بينه وبين امرأة مجاورة لمنزله باعته المرأة نصيبها من الارض المذكورة
 لآخر والمشتري الذي اشترى من المرأة بنى لنفسه واحداً فيها طاحونة بغير اذن
 الشريك وهو غائب وضيق عليه باب منزلته واخذ منه جانباً وادخله في الطاحونة
 المذكورة وكل ذلك والجوار المالك لنصف الارض المذكورة غائب فهل يؤثر برفع
 ما احده في ملك جاره الخاص به وكذلك اذا حصل له ضرر بين باحداً الطاحونة

١٢٨٢

١٦

ربيع الثاني

١٢٨٢

٣

جداى الاولى

١٢٨٣

١٧

المذكورة يؤثر برفعها (اجاب) اذا بنى احد الشريكين في الارض المشتركة بدون اذن
 شريكه وطلب احدهما قسمتها تقسم فما يقع من البناء في نصيب الباقي فهو له وما يقع
 في نصيب الآخر يؤثر بقلعه وكذا ما يثبت شرعا انه احده في ملك شريكه الخاص به
 بدون اذنه يؤثر بقلعه ايضا حيث لم تكن قيمة البناء اكثر من قيمة الارض الا ان
 يتراضيا على غلظت بالارض البناء مستحق القام وتعرف النقص فيما يملك من حصص
 له فيه ما لم يضر بجواره ضررا يئبنا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل اشترى دارا في سكة
 غير نافذة مشتملة على دورين وبعض دورها الداخلة عن دار المشتري روشن قديم خارج
 على الطريق بحيث لا يعهد الا كذلك وليس فيه ضرر لاسد فنازع المشتري صاحب
 الروشن المذكور وطلبه برفعه مع ان حق مرور المشترى في هذه السكة من خارج هذا
 البيت المشتمل على الروشن لا يكون بابه على راس السكة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك
 شرعا وهل اذا اراد المشتري المذكور احداث باب آخر داخل في السكة عن باب داره
 الاول او روشن او غير ذلك في هذه السكة لیس له ذلك ويصح شرعا ما احده هذا المنازع من
 غير اذن المار بن عليه من ادخل هذه السكة الغير النافذة (اجاب) اذا كان الروشن
 المذكور قديما لا يضر بامد لا يكون اشترى الدار من اهل هذه السكة المطالبة برفعه ويصح
 التقديم على قدمه واما احداث المشتري بابا لداره اسفل من بابها القديم في هذه السكة كما
 هو مذکور بالاسوال ففيه اختلاف التمهيج والفتوى والمتون على المنع وهو ظاهر
 الرواية بخلاف ما لو احده اعلى من الاول حيث لا يمنع واما احداث الروشن ونحوه من
 المشتري في هذه السكة فليسكل من اهلها منعه منه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل
 اشترى دارا بابها في طريق غير نافذة متشعب من الطريق العام المسلول المذكور وفي الشارع
 لها بابا من داخل داره بابها في الشارع العام المسلول المذكور وفي الشارع
 المذكور زائفة مربعة اخرى من الجانب الاخر غير المتقدم ذكره غير نافذة ايضا بل هي
 مختصة بدار رجل اخرى فتعدي المشتري المذكور ونزع لداره التي اشتراها بابا آخر في
 تلك الزائفة المربعة المذكورة المختصة بالرجل الاخر التي هي حريم لباب داره يمر فيها
 خاصة من قديم الزمان ولم يكن فيها باب آخر اغبر داره فهل حيث كانت مربعة
 لا مسددة تدبره لا يكون للرجل الذي بابه من عطفة اخرى فتح باب آخر فيها او يؤثر بسده
 اذ لا حق له في المرور منها (اجاب) ليس للمشتري المذكور فتح باب لداره من الزائفة
 المربعة الغير النافذة التي لم يكن له باب فيها بل كان بابه من طريق آخر من جانب آخر
 متشعب عن الطريق العام اذ لا حق له في المرور في المربعة المذكورة والحال هذه ويؤثر
 بسده اذا فقهه بغير حق والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له قطعة ارض ولها جازله
 دار فاراد صاحب الارض ان يبنى فيها طاحونة فاستاذن جاره فاذن له بالبناء فبناها
 وبنى حائطا بجانب دار جاره لكي يضع عليها الحجازية فغضب الجار متعلا بانها تضر داره
 فهل والحال ما ذكر يمنع من المصارعة حيث لم يكن هناك ضرر خصوصا مع اذنه

بالبناء (اجاب) اذا حصل ضررين للجار من ادارة الطاحونة المذ كورة منع صاحبها
من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت في سكة غير نافذة بابه في اول السكة
اراد صاحبه ان يفتح بابا من داخل السكة فهل لا يمكن من ذلك واذا فتح بابا بدون رضا
اهل السكة يثم يرسده وليس له الامتناع من ذلك وهل اذا رضى بعض اهل السكة
المذ كورة بفتح الباب ولم يرض الباقون لا يكفي ذلك بل لابد من رضا جميع اهل
السكة ممن يبيته داخل عن بيت مريد الفتح وهل اذا رضى البعض يكون له الرجوع ام
كيف (اجاب) اختلف التصحيح والافتاء في هذه المسئلة فاقى بعضهم بان له فتح
الباب اسفل من بابه الاول ولا يتوقف على اذن احد من اهل السكة المذ كورة واقى
بعض بالمنع بدون اذن الكل وفي رياض المتقاسمين ومقتضى الحامدية والتصحيح ان في
هذه المسئلة اختلافا في التصحيح والفتوى وان كان المتن على المنع وهو ظاهر الرواية كما
صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه ثم المفهوم من كلامهم بناء على ظاهر
الرواية من المنع انه لابد من اذن الكل بفتح الباب المذ كورة وان الاذن بذلك من باب
الاعدية فيكون لمن اذن الرجوع وذلك فيما يتوقف على اذن اهل السكة قال في رياض
المتقاسمين اشترى دارا وبابها في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة وللترى في هذه
السكة دار اخرى ليس للشترى ان يجعل للدار المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى
بذلك جميع اهل السكة الا واحد فان لم يوافقوا ذلك وان رضى الكل
كان ذلك اعادة ولهم ان يرجعوا وكذلك لو رجع واحد منهم كان لهذا الواحد ان يخرجه عن
ذلك انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حوانيت بناها جديدة ليس لها طائفة
للاوقاف من الشمس والمطر فاراد ان يجعل لها طائفة لذلك لا تضر بالمسارحة المذ لوها
ولا بالطريق لبقاء اتساعها مع وجودها كما هو عادة اهل البلد من وضعهم الظلال امام
حوانيتهم فتعرض له جماعة من لهم الظلال وارادوا منه فقال لا امتنع من وضع ظلتى
حتى تزيلوا ظلالكم فاشتكت اصحاب الحوانيت المملك والوقف التي لها طائفة لان
الظلال اذا ازيلت تعطل مصلحة الحوانيت فامر حاكم البلد بابقاء الظلال الموجودة
ووضع هذه الظالة فوضعها صاحب الحوانيت المذ كورة بامر الحاكم بالكييفية المذ كورة
في الطريق المسلك النافذ فاستمرت موضوعة مدة من الزمان والآن يتعرض
لذلك الرجل الجماعة الذين تعرضوا له فيضاذ كريدون وجهه شرعى (اجاب) قال
العلامة خير الدين نقلا عن البزازیة وان احدث في طريق ظلة فله كل احد بالرفع
والمنع اضرار لا وقال محمدان لم يضر بمنع ولا يرفع وقال الثاني وبه بعت براء الميضر لا يمنع
ولا يرفع وفي جامع الفصولين التصحيح من مذهب ابى حنيفة ان لكل من المسألة من
حق المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام وقال محمد له حق المنع لا الطرح وقال

رجب

٢٠

١٢٨٢

شعبان

١٨

١٢٨٢

أبو يوسف ليس له كلاًهما انتهى وقتلوا عن الصغار أنه أعيا لثقت إلى خصومة من
 يخافهم لو لم يكن له مثل ما للخافهم ثم قال والمحاصل أن ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر
 بعض المتأخرين قول الثاني لأنه أسجع وأرفق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبرا انتهى وهذا
 كما إذا كان الأحداث بغير إذن الإمام أو نائبه في ذلك أماناً كان باذن من ذكر فليس لأحد
 التبرع بزيادة الظالة المذكورة اتفاقاً حيث لا ضرر فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 احتكر قطعة أرض موقوفة من ناظرها بآجرة المثل وأخذ الناظر بالبناء والعمارة على أن
 يكون له حق القراء في منزله وفتح فيه شبايك مطلة على باقي أرض الوقف التي فيها
 بستان فهل يجوز له فتح الشبايك المذكورة حيث لم يحصل في ذلك ضرر ولا اطلاع على
 محل البناء وإذا أراد أحد معارضته في ذلك وتسكيفه بسد الشبايك المذكورة متعللاً
 بانتهاء ملكه على بستان باقي الوقف يمنع من معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) إذا كان
 وضع هذا البناء بحق فلذلك التصرف فيه أن يفتح الشبايك التي لا يترتب عليها الضرر
 ببستان الوقف ولا يضره من الجيران ولا يكون مجرد كونها مشرفة على بستان الوقف
 مانعاً من فتحها بشرعاً حيث لم يكن مع القراء النساء فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له بيت غير معالمة الأصلية وقيل ببنائه وأحدث فيه طاقات وشبايك زيادة عن أصله
 وصارت يشرف منها على ساحة دار جاره ومنافعه التي هي محل قراره سائمه وحلو سمن
 فهل إذا حصل من ذلك الضرر للبني للدار المذكور بعد الكشف عليه من أهل الخيرة
 العالمين باصل ذلك وتحقق الضرر للبني يؤمر الجار بسد ذلك ورفع الضرر عنه أم كيف
 الحال (أجاب) إذا كان ما أحدثه الجار من الشبايك معدة للطلل وتشرف على محلات
 النساء وقرارهن من بيت الجار يكون الضرر والحال هذه بيننا يؤمر بسدها والافلا
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يريد بناء حائط في ملكه ملاصقة لدار جاره بسبب
 ذلك شبايك في قاعة لجاره جالين للهواء لا ضرر ولم يكونوا للضرورة فقام الجار المذکور
 يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي منه إلا بأنه يسد بسبب ذلك عنه الريح والشمس
 فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة بملكه (أجاب) بغير منع الهواء والشمس من مكان
 الجار بالبناء في ملك الباقي لا يبعد من الضرر والبني حيث لم يمنع النور وللنقص التصرف
 في ملكه كما لا يضر بالجار ضرر رأينا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ أرضاً خالية
 من البناء وبني فيها داراً سكن فيها مدة ثم بعد ذلك بناها ملاصقة وركب الجار في
 الحائض المشترك بينهما وبين الجيران وذلك الحائط الذي فيه الجار يترك عليه بناء
 علوي في ملك جيرانه فعند إدارة الطاحونة المذكورة يحصل للأما كن الملاصقة
 للطاحونة المذكورة ارتجاج جسيم وضرر بين خصوصاً وإن بناء تلك الناحية بالطوب
 والمايز ولم يكن فيه مؤنة قوية مثل بناء البنادرو يحصل للبناء ضرر ووهن بسبب اضرارها
 فهل يجب للرجل على عدم اضرارها (أجاب) إذا تحقق الضرر للبني من اضرار تلك الطاحونة

١٢٨٣

١٤

جادی الثانية

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

١٧

١٢٨٣

رجب

٢٤

للجيران وهو ما يكون سببا لو هن البناء يؤمر بمنع ما يكون فيه ضرر بين بنائهم ويكون
له التصرف في ملكه على هيئة ليس فيما ضرر بين بالغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أحدث شبا كين في حائط بينه وبين جاره مطلقين على مجالس النساء ويهرحان أهله
ويترتب على ذلك ضرر بين فهل تجارده مطالبته بسد الشبا كين المذكورين حيث كانا
معدنين لاطل (أجاب) نعم تجارده مطالبته بسد ما أحدثه من الشبا كين المعدنين لاطل الذين
يطل منهم ما على ساحة النساء المعدة للجلوس لأن في أحدهما ضررا يئينا بالجوار والحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد أن يبني في ملكه حائطا ملاصقا لحائط جاره
ويبنى خلفه قهبة فناء مع حمام صغير بمنزله بناء قويا بحيث لا يضر شيئا فنه الجار منه لاطل
بأنه يسد بذلك البناء شبا بيكه المائلة على ساحة منزل الباني وبأنه يحصل لمنزله الضرر من
القهبة والحمام ويريد منعه من ملاصقة الحائط المذكور وترى أنه جانب من الأرض
من ملكه بدون بناء فاصلا بين البناءين بدون وجه شرعي والحال أنه لا يلزم من هذا
البناء خلاف صد شبا كين يكشف من مائة من الباني مع عدم منع الضوء عنه بالسكينة
لوجود خلاف في المثل الذي هما فيه فهل لما لك الدار المذكورة بناء الحائط في ملكه
ملاصقا لحائط جاره بدون تر كة شيئا فاصلا من الأرض وبناء قهبة وحمام لمنزله خلف
تلك الحائط وسد ما يكره من الشبا كين المذكورين وليس للجار منعه حيث لا يحصل
من ذلك ضرر بين ولا يمنع الضوء عنه لانه بالسكينة وان لزم تقليل شيء من التور بحيث
لا تمنع القراء والكتابة فيه يقطع النظر عن ضوء الباب (أجاب) للسائل
التصرف في خاص ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا يئينا وهو ما يكون سببا له دم أو
بوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالسكينة وهو ما يمنع المحوائح الأصلية كسد الضوء
بالسكينة واختاروا الفتوى عليه فاذا لم يترتب على هذا التصرف المذكور بالسؤال
الضرر البين لا يكون للجار منعه والافله المانع وتقليل الضوء بسد بعض الكرات
بحيث لا يمنع الكتابة على ما أفتى به المولى أبو الوالد لا يكون ضررا يئينا وهذا يقطع
النظر عن ضوء الباب لانه يحتاج لقلقه ليرد ونحوه على ما مرده في فتوح الحامدية والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وجنينة وشبا بيك يئنه تشرى على حوشه وجنينة
الخاصة به وتلك الشبا بيك في محلات النساء ويجوار ذلك نربة مملوكة لأمراة ففعلتها
بيتا واحدا في جنينة الشبا بيك في الدور الأسفل وما فوقه من نحو سبع سنين أو ثمان مائة
لاطل بحيث ينظر الجالس فيه إلى ما بداخل محلات النساء ومحل الجلوس وقرارهن
من البيت المملوك لأصحاب الجنينة المذكورة ثم تداولت الأيدي المكان المحدث
فيه الشبا بيك المذكور والمشتري الأخير الآن أحدث اما كن أخرى فوق الاما كن
العلوية وأحدث فيها شبا بيك أيضا يطلع منها على محلات النساء من البيت المذكور ولا
وهل من ذلك ضرر بين تلك البيت والجنينة المذكورين والحال أنه لو سدت

١٢٨٣

٩

محرم

١٢٨٤

٩

مطلب لا نظر لضوء الباب

الشبابيك المذ كورة بالسكينة المذ في الخربة اولاً وثانياً التي يطلع منها على دورات
 الجار لا يمنع الضوء من المحلات المذ كورة لو جود الضوء لها الا ان من شبابيك اخرى
 مظلة على حوش البيت المذ كور من داخله ولا يمنع من ذلك المكان الهواء والشمس
 ايضا سوى الهواء البعري الذي يدخل من الشبابيك المظلة على المحبنة المذ كورة فهل
 اذا تحقق الضرر البين من فتح تلك الشبابيك اسكونها يطلع منها على محلات النساء كما ذكر
 يؤمر ما اسكونها بسده المانع الضرر البين للجار وعلى فرض عدم تحقق الضرر وادام المالك
 للمحبنة المذ كورة ان يبنى ساترا في ارضه المملوكة له ليعصب النظر الى داخل محلات
 النساء يجب لذلك لا سيما اذا ابقى فرجة بين الحائط المذ كورة وبين شبابيك
 الجار بحيث لا يمنع الضوء ولا اصل الهواء الذي كان يجي من تلك الشبابيك (اجاب)
 اذا كانت تلك الشبابيك ممددة لاطل ويطلع منها على محلات النساء المعدة لمجوسهن
 وقرارهن من بيت الجار يكون الضرر بينا فيؤمر ما اسكونها بسدها على وجه يمنع به
 الضرر المذ كور المحاصـل منها واذ لم يكن فيها ضرر بين لا يؤمر بذلك ومع ذلك يكون
 للجار بناء حائط في ملكه على الوجه المسطور اذا لضرر على جاره من ذلك الماصـر حواه
 من ان للسالك التصرف في خاص ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا يئبنا والله تعالى اعلم
 (سئل) في طاحونة جارية في وقف اهلى مجاورة لدور مملوكة لا شخص حصل من ادارة
 تلك الطاحونة ضرر بين تلك الدور ووهن لبنائها وادام صاحب تلك الدور المذ كورة
 منع ادارة الطاحونة اسكونها ضرر لدورهـم ضرر راينافهـل يجاون لذلك شرعا حيث
 تحقق الضرر المذ كور من ادارتها ويجبر مدير الطاحونة على ذلك شرعا (اجاب) اذا تحقق
 ذلك الضرر البين من ادارة تلك الطاحونة يمنع من له الولاية عليها من ادارتها منعاً للضرر
 البين المذ كور ولا فرق بين وقف وملك في هذا المحكم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اشترى قطعة ارض عشورية ودفع في ثمنها مبلغا جسيما واخذ حجة مقضية للملك من
 محكمة معتبرة وتقسيم ارض زنا ميا بحدود تلك الارض وحقها وعلى موجب ذلك وضع
 يده عليها وتصرف فيها تصرف المالك في املاكها فاعترض له اهل قرية مجاورة لتلك
 الارض واستدعوا في وسطها طار بقا ووضعوها في بحر امامها سفينة لتعديتهم هم
 ومواسيهم الى جهات اخم مع وجود الطريق المدة لمرور الناس قد يعايجونها خارجا عنها
 فتر كوا ذلك واحد ثوا المروور من وسط تلك الارض تعديا لاجل قرب المسافة بفحوا وادعين
 قهبة ولم يكن بوسط هذه الارض حار يوسا بقا ومنعوا مال السكاه من زراعتها والانتفاع
 بها لاجل مرورهم مع حصول الضرر والمشقة والاتلاف الزائد لتلك الارض وزراعتها
 بسبب المرور المذ كور والمحال انه لا حق لاحد فيها اخلاف المالك المذ كور ولم يكن
 مذ كور في الحجة والتقسيم يسط المذ كورين تلك الطريق ايضا فهل والمحال هذه للسالك
 المذ كور من منع من يمر من تلك الارض والانتفاع بارضه المذ كورة فظهر الما تقدم وهل

١٢٨٤

٢٧

ربيع الاول

١٢٨٤

١٥

١٢٨٤

١٥

مطلب المرور في ارض
الغير ممنوع مع الضرر أو المنع
من المسالك

جنادي لثانية

١٢٨٤

١٩

يجب على ولاية الامور منع الضرر المذكور وليس لهؤلاء منع المسالك من الانتفاع بارضه
(اجاب) اذا تحقق احداث هذه الطريق في تلك الارض تعديا ولم يكن لاهل تلك
القرية حق المرور في وسطها يكون للمسالك كهم امنهم ولو بعد الاذن والحال ماذ كر
بالقول وعلى ولاية الامور منع الضرر من المسالك وله الانتفاع بارضه بالزرع وغيره وليس
لاحد منه يدون وجهه شرعى في رباض المتقاسمين من حق المرور والطريق الخاص
بالعزوة الى الخلاصة رجل اراد ان يمر في ارض الغير ان كان له طريق آخر ليس له ان
يمر وان لم يكن له طريق آخر له ان يمر ما لم ينعده من ذلك لانه راض دلالة واذا منع ليس
له ان يمر لان الدلالة بمقابلته الصريح فهو هذا في حق الواحد اما في حق الجماعة فليس
لهم ان يمر وابغير رضاه خلاصة من غصب الضياع من كتاب الغصب انتهى وفيه من
الحل الى المذكور قبل هذا في ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستئذان ان اضر بها
كان زورعة والرماية والا فلا الا اذا آذى صاحب الارض يجب عليه الاستئذان لا يذانه
ولو كان له حق المرور في ارض غيره فمرفيعا مع فرسه او حماره قبل ان يثبت به بالحجة ليس
له ذلك حاوي القنية فيمن يتصرف في ملكه من كتاب المراهبة والاستعسان انتهى
والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له دار فيه اشبايبك من قديم الزمان مطلة على محل آخر
مملوك لرجل آخر في الدار التي فيه اشبايبك ميزاب لتصريف ماء الشتاء منه يصب في
بعض ارض المحل المذكور و موضوع بحق من قديم بدون ان يمنع من ذلك صاحب
المحل الا ان المذكور لا من قبله ولا يعلم منازع في ذلك فهل اذا كانت اشبايبك غير
مشفرة على محل جلوس النساء وقراردن من محل الجمار المذكور ولم يحصل من الميزاب
وهن لبناء اهل المذكور واد الجمار الذي هو صاحب المحل الا ان يخرج ان يسد اشبايبك
ويرفع الميزاب المذكور من محله لا يجب لذلك ويبقى القديم على قدمه حيث لم يكن في
ذلك ضرر بين ولم يعلم وضع ماذ كرا الا على الحالة التي هو عليها الآن (اجاب) ليس
لجار سد اشبايبك جاره التي لا يطالع منها على محل قرار النساء من بيت الجمار ولا تسكليف
مالها بذلك لانه لا ضرر في فتحها ولو كانت حادثة نعم لجار البناء في ملك نفسه ولو
ترتب عليه منع ضوء تلك اشبايبك الا اذا امتنع الضوء بالسكيفية عن المكان الذي
فيه اشبايبك المذكور بان لم يكن له ضوء من اشبايبك اخرى يقطع النظر عن ضوء
الباب فيخفى سد ليس له سدها كما انه ليس له رفع الميزاب المعد لتصريف ماء الشتاء الذي
ينصب الماعنه في بعض ارض الجار حيث كان موضوعا بحق من قديم الزمان لا يعهد
الا كذلك ولا يحصل منه ضرر بين بالجار والله تعالى اعلم (مسئل) من قومسيون
الجلاس المحمدي في ٢١ جنادي الاخرة سنة ١٢٨٤ وقد شمل جوابه ايضا باسماء
واختام كل من حضرة شيخ الجامع الازهر والشيخ محمد الدمنوري الشافعي والشيخ
ابراهيم السقا والسيد علي محمود البقلي والشيخ عبد القادر الرافعي والشيخ مصطفى

١٢٨٤

٢٢

مطالب الفاصل بين الهدود
وغيره يدخل في الهدود

١٢٨٤

٢٤

القرشى وضورة السؤال في شخص ملك منفعة أرض أميرية بموجب حجة شرعية مذكور
فيها ان الحد القبلى اطميان فلان وبينهما طريق متصل بقناية قدره خمسة وستون قصبة
وزعم هذا الشخص ان الطريق المذكور صارت له بمقتضى سنده المذكور فهل بمقتضى
ذلك تكون هذه الطريق داخلية في منفعةه ويكون له منع الناس من المرور منها مع
كونها معدة لمرور الناس منها قبل شرائها من قديم أم لا (اجاب) لا يلزم من دخول
الطريق المذكور في حدود الأرض المملوكة منفعتهما للشخص المذكور ان يكون له
منع غيره من المرور فيها اذا كانت معدة لمرور غيره فيها من قديم الزمان اذ يجوز ان
تكون الأرض مملوكة لشخص واغيره حق المرور فيها وحيث كان مرور الغير حاصل فيها
لا يكون له المنع الا اذا أثبت بالوجه الشرعى احداث هذه الطريق في أرضه والذي يدل
على دخول هذه الطريق في الهدود بهذه العبارة المذكورة في الحجة ماذ كره في جامع
الفقه والين وفورا العين لذكر الفاصل وحكم بالمعنى هل يدخل الفاصل في المحكم ذكر
شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده اشارة الى انه يدخل وكذا وقعت في الفتوى كتب
في صك الشراء أحد حدوده دار البائع والفاصل جدار رهص فالفاصل لمن يكون
في فوائده اشارة الى انه لا يشتري انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان
مطلية على شبايبكه على جنبه ستة معدة للرجال لا للزنا وجار فيها البيع والشراء وأما كن آخر
مطلية على الجنبينة المذكورة وذلك من قديم الزمان وتخرب المكان المذكور ووصا رهدم
السور الذي على الجنبينة وصار اعادته كما كان أولا فغتمه واضمح السور على الجنبينة
المذكورة فهل له المنع أم لا (اجاب) ايس نصاحب الجنبينة منع الجار من فتح الشبايبك
القديمة كما كانت حيث لا يطالع منها على محل قرار النساء وجلسوهن اذا ضررن في ذلك
والحال ماذ كره والله تعالى اعلم (سئل) في شارع معد لمرور العامة من مدة طويلة
موصول من جهتين للشارع الاعظم لرجل من أهله دار حدها الغربي اليه وحدها
القبلى للشارع الاعظم وفيها شبايبك قديمة في الحدين المذكورين وبحيرانه شبايبك في
الشارع الغربي هدم ذلك الرجل داره وأراد بناءها واعادة الشبايبك على الشارعين
المذكورين كجيرانه وليس في ذلك اطلاع على بيوت الجيران فتعرض له رجل من
المقابلين له في الشارع الغربي يريد منعه من ذلك مدعيان الشارع الغربي المذكور
جميعه ملكه والحال انه شارع عام لمرور العامة من مدة طويلة ولم يهد حيازة أحده
ولا يترتب على ذلك الاطلاع على هورات النساء من بيت الجار المذكور وحل قرارهن
من داخل فهل والحال هذه لا يجب لمنعه ولو فرض ان الشارع المذكور ملك له
لا سيما والدار المذكورة التي فيها تلك الشبايبك التي هدمت ويريد ملكها اعادتها
قديمة سابقة على دار الجار المقابل وقد احدث الجار المقابل بداره شبايبك مقابلة لجاره
المذكور التي شبايبكه وبناؤه قديم وكانت دار الجار المذكور حين ذلك أرضا براحالا

سنة

رجب

١٢٨٤

٢

رمضان

١٢٨٤

٢١

١٢٨٤

٢٩

صفر

١٢٨٥

١

مطلب ليس لاهل المسكة
الغير النافذة ان يبيعوها
او يقتسموها او يدخلوها
في دورهم بل لهم ان يورثوها

بناء فيها اصله لا يسلو فرض الاطلاع من داخل على محلات النساء لامر الجوار المقابل
التي حدثت داره بسد شبابيكه اكونها هي الحادثة وكانت دار الذي يريد البناء الآن
موجودة وفيها شبابيك في هذه المواضع ودار الآخر ارض ابراحا كما سبق أم كيف الحكم
(اجاب) نعم ليس للجار المقابل المذ كور منع جاره المقابل من اعادة شبابيكه التي
كانت قديمة وهذا مت مع البناء و براد اعادةها ولو فرض كون ذلك الشارع مملوكا
للجار المقابل اذ ليس منها ضرر بين والمحال ما ذكر بالسؤال ولو فرض الاطلاع من
شبابيك كل من الدارين على داخل محل الآخر يؤمر الذي أحدث منها بسد ما أحدثه
لانه المتعدي لسبق الآخر بلا ضرر ارجين احدا منه سابقا وارض الآخر خالية والله
تعالى اعلم (مسئل) فيما اذا وضع صاحب العلم في علوه جذعاً لم يكن في القديم
واحدث في علوه بناء يضر بالعلم بدون اذن صاحب السفلى وتضرر من ذلك
صاحب السفلى فهل يمنع صاحب العلم من ذلك حيث تحقق الضرر أم كيف
الحكم في ذلك حيث أضر ما ذكر بالسفل (اجاب) نعم يمنع من ذلك والمحال ما ذكر في
السؤال والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك وكالة ورجل آخر يملك حانوتاً خارج
الوكالة ماصفاً بمحاطتها مرتفعة بارة مدره معلوم ارتفاقا لا تسد به شبابيك خرجات
الوكالة المذ كورة الموضوعة بتحقيق من قديم الزمان والآن صاحب الحانوت هدم
حانوته ويريد بناءه ووقع ذلك البناء في يده عن قديمه الذي كان عليه أولاً لاجل ان يسد
شبابيك الوكالة ويمنع منها النور فهل والمحال هذه لا يكون لصاحب الحانوت المذ كورة
الارتفاع في البناء زيادة من القديم المذ كور ويمنع من ذلك شرعاً حيث يحصل بذلك
ضرر بين لصاحب الوكالة بمنع الضوء بالسكينة عن الممكان الذي بالوكالة أم كيف
الحال (اجاب) ليس لمالك الحانوت المذ كورة الارتفاع ببناءه عن القديم ارتفاقا
يترتب عليه سد الضوء بالسكينة عن بعض اما كن الوكالة الهاجرة لانه ذلك ضرر
بين بالجار ولئلا ان يتصرف في ملكه بما يشاء ما لم يضر بجاره ضرراً بيناً والله تعالى
اعلم (مسئل) في سكة غير نافذة رأسها متصل بطريق العامة بها أربعة منازل
لاحد أهلها منزل بابها باعلاها ولا آخر ثلاثة منازل أبوابها باسفلها فإراد صاحبها ان
يسد السكة المذ كورة من جهة الاسفل ويدخلها في ملكه فهل يمنع من ذلك شرعاً حيث
كانت السكة المذ كورة فيها حق العامة أم كيف الحال أفيدوا الجواب (اجاب) نعم
يمنع من ذلك والمحال ما ذكر في تنقيح الحامدية مانعه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
في سكة غير نافذة ليس لأصحابها ان يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها
فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم ان يدخلوها هذه السكة
حتى يخفف الزحام حمادية في الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها في
دورهم وانما لهم المرور فقط بمرارة من نوع في السكة الغير النافذة انتهى وفي رياض

المة تقاص من السكة الثیر النافذة لوعلى الطريق الاعظم ليس لاصحابها ان يبيعوه لان
 في حارة فيها حقا فاذا ازدحم الناس في الطريق الاعظم لم يدخلوها حتى يخف الزحام
 وليس لهم ان ينصبوا دربا ولا ان يسدوا رأس السكة بزازية من كتاب الحيطان ليس
 لاهل السكة ان ينصبوا على رأس سكة هم درباو يسدوا رأس السكة لان مثل هذه
 السكة وان كانت مملكتا ظاهر السكن للعامة فيهما نوع حق وهوانه اذا ازدحم الناس في
 الطريق كان لهم ان يدخلوها حتى يخف الزحام جامع الفصولين من الفصل الخامس
 والثلاثين سئل عن رجل له كرم وباب الدكرم في نهاية سكة غير نافذة وليس فيها باب
 لغيره اراد الرجل ان يسد رأس السكة ببابه هل له ذلك ام لا الجواب ان كان رأس السكة
 متصلا بطريق العامة لا يسد ذلك لان في مثل هذا الزقاق حق العامة فانه لو وقع الزحام
 في الطريق العام لهم ان يدخلوها من قسمة القاعدية انتهى والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له بيت ومخاربه شبائيك مطلة على بيته يطلع منها على داخل محلات
 النساء من بيت جاره ويتضرر بذلك ضررا ينافي المتضرر رعا في ملكه منع
 نظرا لبار الى عوراته لا يمنع من ذلك سيما ولا يترتب على ذلك منع الضوء عن بيت جاره
 لوجود النور له من شبائيك اخرى موجودة (اجاب) نعم لا يمنع الرجل المذکور من
 بناء حائط في ملكه لمنع نظرا لمخاربه الى حيث لا يمنع الضوء بالملكية عن بيت جاره والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وفيه شبائيك مطلة على المخاربه ومقابلة لربع
 عموك لا يمنع فيه شبائيك مقابل شبائيك المخاربه فهدم صاحب المكان الاول
 حائطه التي فيها الشبائيك المذکور وبناها واعاد الشبائيك التي كانت فيها على
 حالتها الاولى ثم ان صاحب الربع المذکور دهم ربه وبناها وحدث فيه شبائيك مقابلة
 لشبائيك المخاربه المذکور التي كانت قد عمت واعيدت على أصلها قبل هدم الربع
 وحدث الشبائيك المذکور والاما كن التي فيها الشبائيك القديمة معدة لمخاربه
 النساء وحل قرارهن فترتيب على احدث شبائيك الربع ضررين لصاحب المنزل الاول
 بحيث يطالع على من كان داخل محلات النساء من امكنة المخاربه المذکور وهي معدة
 للطل والنظر فهل اذا تحقق ذلك شرعا يؤثر صاحب الربع المذکور بازالة الضرر
 المذکور بسد الشبائيك بحيث لا يطالع من في الربع المذکور على من كان جالس في
 محلات النساء في بيت جاره بواسطة فتح الشبائيك التي احدثها (اجاب) حيث كانت
 الشبائيك القديمة معدة للنظر وترتيب على احدثها ضررين بالمخاربه المقابل بحيث
 يطالع منها على من كان داخل محلات النساء وقرارهن من بيت المخاربه يؤثر ملكها
 بسددها ومنع الضمير عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا فيها طاحونة
 ملاصقة بمخاربه ففصل لبناء المخاربه ربه ببيت الطاحونة ففصلها بالملكية الى
 مكان آخر ملاصق لمكان ذلك المخاربه ايضا وبطلت الطاحونة القديمة من مدة من

١٢٨٥

١١

١٢٨٥

رجب
الاول

١٢٨٦

٤

مطلب ليس له ان يحدث
خرجة سكة غير نافذة
بدون اذن اهله

جاءى الثانية

١٢٨٦

٩

رجب

١٢٨٦

٢٧

١٢٨٦

٢٧

ثم ان صاحب الدار التي فيها الطاحونة باع الدار المذ كورة لرجل آخر دون الطاحونة
المسماة المذ كورة فاراد المشتري ان يحدد طاحونة ثانية في الدار المذ كورة محل
الطاحونة القديمة فنعنه الجار من ذلك لكونها مضره لما كانه فهل اذا كان في احدها
ثانيا ضرر بغير الجار يمنع من ذلك شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء
فالم ضرر بجاره ضرر رابنا فاذا تحقق الضرر اليين من ادارة الطاحونة المذ كورة يمنع
الجار المذ كورة من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ولا آخر
دار يجانبها كانهما في عمقة غير نافذة خاصة بانهما اراد احدهما ان يحدث
نم حجة في داره بارزة في هذه العمقة الغير النافذة محل عمر الرجل الاخر الى داره
وارتفاعها قليل ايضا تضر بالمسار من تحتها لاسيما اذا كان حائلا لشي على رأسه ويريد
ان يحدث فيها شبايبك قريسة من شبايبك جاره جدها عدة لتتظربحيث يطلع منها على
محلات النساء من بيت الجار المذ كورة وذلك كله بدون اذن جاره ورضاه فهل للجار
المذ كورة منه مما ذكره الحال هذه (اجاب) نعم للجار منعه من ذلك كله والحال
ما ذكرناه تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف حشرة عامود مشتروات القصر
العالي مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها رجل جار لتزل رجل آخر مبنى فيه
من القديم قسبة بيت راحة ومن مائها حاصل لبناء الجار تشع بمحاط منزله فنظرا لخل
منزل الجار المذ كورة الذي فيه القسبة الهسكي عنها اندم ومن ضمن ما اندم تلك القسبة
فهل مع حدوث ما ذكر من ضرر حائط الجار من تلك القسبة يحكم شرعا بعدم عودها
الى اصلها الم لا نورم الافادة عن ذلك (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا
اذا تضر بجاره ضرر رابنا وهر ما يوجب وهن البناء ويمنع الحوائج الاصلية فاذا تضر بغير
بناء القسبة المذ كورة ضرر بين بيت الجار يمنع المالك من بنائها على هذا الوجه وله
ان يبنها على وجه لا يترتب عليه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة
من طرف حشرة عامود مشتروات القصر العالي مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها
حائط وقف في الاسفل والعلو للمالك فاما لك المذ كورة ضرر وبني على حائط الوقف
المذ كورة بدون اذن فاذا وقف المذ كورة هل يحكم على باقي حائطه على حائط الوقف
بدون اذن الناظر بهدمها وازالتها عالم كيف تؤهل الافادة (اجاب) اذا كان
للمالك الملوحة وفي وضع بنائه على حائط الوقف السفلي فاندم او هدمه يكون له اعادته
كما كان بلا زبادة مضره ولا يتوقف البناء حينئذ على اذن الناظر وان كان البناء
العلوي حادنا بغير حق فليس له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة
ارض براح وبنائها اما كن علوية وسفلية من جملتها قرن لاجل الخبز فيه جعل له
مدخنة تمنع من وصول دخانه الى من بجواره ولم يكن حوله اذ ذاك اما كن ثم بعد مدة
اشترى جماعة الارض المجاورة له وبنوها اما كن ايضا مع علمه بموجود ذلك القرن
هندا لشرائه باعوا بعض الاما كن المذ كورة لاخرين طالبين بوجود ذلك القرن ثم

رمضان سنة

١٢٨٦ ٧

في القعدة

١٢٨٦ ٣

ربيع الاول

١٢٨٧ ٢

مطالب ليسر ان له باب في
رحبة مربعة غير نافذة ان
يفتح فيها بابا للورود بدون
اذن أو بابها

انه قام الا ان بعض المشتريين يدعون حصول ضرر بحرارة ذلك الفرن والحال ان بيت
النار ليس متصلا ببنائهم بل بينه وبين حائطهم حائط خاص بمالك الفرن المذ كورة
تمنع ضرر النار فهل اذا لم يتحقق ضرر بين بغير انه بسبب دخان الفرن أو حرارته لا يكون
لهم منعه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لهم منعه والحال ما ذكر بالسؤال اذا لم يمنع
منوط بالضرر والدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني في خالص ملكه حائطاً سده
بعض ضوئها ببيتك محل في منزل جاره ولم يزل ضوءه المهل بالسكينة ويريد الجار المذ كورة
منع الباقي المذ كورة من ذلك بدون وجه شرعي لان في المهل المذ كورة ضوئها ببيتك أخرى
تجلب الضوء فيه فهل ليس له ذلك حيث لم يكن الضرر بينا (اجاب) نعم ليس له ذلك
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حائط بين بيتين عليها اطراف عيذان سقف
كل منهما عالياً به وعلينا بعض كبوش لاجدهما عالياً به دون الآخر وان كان الآخر
له عليهما من جهة حوشه اطراف عيذان ليس لذلك لاجدهما الضمورة احتياج ذلك
الحوش الى النور ولم يثبت من جهة كل من البيتين ان تلك الحائط يخصه أو مشتركة
بينهما فهل هي مشتركة بينهما أو يرجع في امرها الى اهل الخبرة (اجاب) ان كان
لكل من الجارين ثلاثة جذوع فكثر على تلك الحائط فتنازعوا فيها فهي بينهما هذا اذا
لم يكن لاجدهما اتصال تربيع بها بان كانت انصاف لبنات احدي الجهتين متداخلة
في الجهة الاخرى فان كان لاجدهما اتصال التربيع دون الآخر فترككون خاصة
بصاحب التربيع ولا تخرج حق وضاع الجذوع عليهما وليس لصاحبه ابطال حقه وهذا
عند عدم اثبات الاختصاص بهما من احدهما بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في سكة غير نافذة يتشعب منها سكة اخرى غير نافذة ايضا تنصل نهاية السكة
الثانية الى قطعة ارض مربعة غير نافذة ايضا لها مدخل اقل من نصف اتساعها من
الجهة البحرية ويجوز ان يملك القطعة الارض المربعة المذ كورة من الجهة البحرية والغربية
والقبليّة داران ملاكهما متوجح بايهما من تلك القطعة احدي الدارين التي بالجانب
الغربي والقبلي مفتوح بايهما من الجهة الغربية في القطعة الارض المذ كورة ولها باب
قديم من الجهة القبليّة ايضاً صدهم لا كنه للاستغناء عنه والدار الثانية التي في الجانب
البحري مفتوح بايهما من الجهة البحرية في القطعة الارض المذ كورة ايضاً بجوار
المدخل ومن الجهة الشرقية دار عملوه لك شخص آخر ليس له باب في تلك الفهصة
المذ كورة بل بابه من السكة الثانية الخارجة عن تلك الفهصة المتشعبة من السكة الاولى
الغير النافذة وتلك القطعة الفهصة المذ كورة خاصة بملاك الدارين المذ كورتين من
قديم الزمان ليس لغيرهما باب اليها ولا انتفاع بها فعدى مالك الدار الشرقية
الذي ليس له باب من تلك الفهصة وبابه في السكة الثانية المذ كورة وفتح باباً آخر خارجاً
في تلك الفهصة بدون اذن ملاك الدارين المذ كورتين فهل ليس له ذلك ويكون لكل

١٢٨٧

٢١

شوال

١٢٨٧

١١

١٢٨٧

١٩

١٢٨٧

٢٤

واحد من ملاك الدارين المذكورة من تكليفه بسد الباب الذي احده بدون حق
 (اجاب) نعم ليس له ذلك اذ لا حق له في تلك القسمة بل هي خاصة بملاك الدارين والملاك
 من الملاك المذكورين تكليفه بسد الباب الذي احده والمحال ما ذكره الله تعالى
 اعلم (سئل) في طاحونة كانت دائرة ويحصل منها ضرر الى جيرانها ثم تشكى احد
 الجيران الى المحكومة فصارت بطالما يعرفها المحكومة لمساو وحاصل من الضرر والبين
 والآن يريد صاحب الطاحونة ادارتها كما كانت فهل يمنع شرعا (اجاب) للمالك
 ان تصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ما تحقق الضرر البين
 من ادارة الطاحونة المذكورة منع مما ذكرها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له بيت بماء في ملكه الى الدور الثالث ويجاره بيت لخص آخر فيه طاقات
 وشبابيك في الدور الثالث ايضا فغصبه صاحب البيت المذكور من البناء والتعليق متعللا
 بأنه يسد عليه الضوء من الدور الثالث المذكور والمحال ان البناء والتعليق المذكور
 لا يترتب عليه سد الضوء بالسكينة عن بيت الجار فهل لا يكون لصاحب البيت المذكور
 منع صاحب البناء منه اذا لم يترتب على بنائه ضرر بين الجارين (اجاب) للمالك ان
 يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ما تحقق الضرر البين بالجار
 ومنه سد الضوء بالسكينة عن بيت الجار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت
 فيه شبابيك مظلة على حوش بيت مشترك بين صاحب البيت الاول وغيره وصاحب
 البيت منتهف به على هذه الكيفية من قديم الزمان ثم ان البيت المظلة على حوشه
 الشبابيك المرفوعة تخرب وصار ساحة واراد باقي الشر كانه يذوقه وكالة للاستغلال
 وينتفعوا بقلته ويندوا حائطه يسدون به على صاحب الشبابيك وينعوا عنه الهواء
 والضوء بالسكينة ويضغوا اخشابا على جدار صاحب البيت الخاص به بدون رضا
 ويكرفوا متبرعين بالبناء وهو لا يرضى بذلك واعطوه قولا بانهم لا يسدون عليه
 شبابيكه وتبقى على ما هي عليه وهو لا يثق بقولهم ويخاف ان يذوقوا به فهل لا يجابون
 لمطالبوا ويبقى القديم على قدمه لا سيما ولم يكن من الشبَابِيك المظلة جرح لاحد
 وصاحبها لم يكن له جهة غير حاجب له الهواء والضوء حيث كان لصاحب الشبابيك
 المذكورة حصة في البيت الذي يريدون بناءه وكالة وطلب القسمة واخذ نصيبه منه
 وكان كبيرا محتملا لآلته وجميعه وكل منهم ينتفع بنصيبه منه بعد القسمة بحاجب لذلك
 (اجاب) نعم لا يجابون لمطالبوا من بناء الحائط على وجه يمنع الضوء بالسكينة عن
 مكان الجار المذكور ويبقى القديم على قدمه حيث لا ضرر من الشبابيك المذكورة
 كانه ليس لهم وضع اخشاب حادثة على جدار صاحب البيت الخاص به بدون رضا
 ولما لك الحصة المذكورة من البيت المتخرب الذي صار ساحة القابل للقسمة قسمتها
 قسمة اقراز والمحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كان لها عشة في درب
 غير نافذ انما بنت مكانها بيتا بذات الدور الاسفل منه وتريد بناء الاصل وفتح

شبايبك مطلة على بيت جيرانها وهو صبايبك الجمار المقابل لبيتها فانه يرى من تلك الشبايبك حرمات الجيران وداخل محل جلوسهم ويطلم منها على عورتهم ويحصل من ذلك ضررين من الرجال الاجانب الذين يدخلون هذه المرأة المذكورة لفعل الفاحشة فانها مظهرة بذلك فهل والحال هذه ليس لها فتح الشبايبك المذكورة وتمنع منها شرعا (اجاب) لا يجازان يتمعرف في ملكه بما شاء الا اذا ضرب بجاره ضررا بينا فاذا تحقق الضرر البين من احد ان تلك الشبايبك بان كانت يطلم منها على داخل محلات النساء من بيت الجار ومحل قرارهن تمنع من احداثها على هذا الوجه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من حضرة ناظر قلم التنظيم في غاية ربيع الاخر سنة ١٢٨٨ مضمونها الامل من بعدم معلومية حضر تك ما تحتويه هذه الشقة وصبرورة الكيفية معلومة يعطى المحكم الشرعي في هذه المسئلة بناء على امر سعادة ناظر الجهادية ولاجل ذلك تؤمل انكرم بالافادة مما ذكره مسطر بالشقة المذكورة افادة من ناظر القلم المذكور بتاريخ ٩ ربيع الاخر سنة ٨٨ خطابا لحضرة الشيخ عبد الهادي مفتي الضابطية يذكركه تؤمل من بعدم معلومية حضر تك ما ينبيه حضرة اسماعيل اخندي حتى وما توضح بافادة مهندس الكشف اعطاء المحكم الشرعي في مادة الاملاك التي يكون الر كوب في ملك واحد والسفل اى الدكاكين في ملك آخر والر كوب الذي فوقها محتسب اومه وذوم ومالكه يرفع بنائه والله كائين سليمة في حداثتها ولا تحمل الر كوب فوقها فهل تجب اصحاب الدكاكين على هدم دكاكينهم وتقوية البناء لاجل ر كوب مالك العلو ام كيف فلذا لزم الشرع لحضر تك تؤمل من بعدم معلومية ما ذكره ترد الافادة بموافقة الشريعة الغراء وللفظ جواب المفتي المذكور اذا كان السفل سليما لا يجبر مالكة على هدمه فتحمل البناء فوقه ام لا والله تعالى اعلم وارخه في ١٧ ربيع الاخر سنة ٨٨ الفقير عبد الهادي الدنف الحنفى عنى عنه (اجاب) ما اجاب به حضرة مفتي الضابطية من ان السفل اذا كان سليما لا يخل فيه لا يجبر مالكة على هدمه صحيح شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك ارضا بني بعضها اما كن ويجوز ان تلك الارض المذكورة دار لرجل آخر فرفع البناء لم يكن فيها شبايبك على جهة الارض المذكورة قديما ففتح الآن صاحب الدار شبايبك ومناور مشرفة على تلك الارض فهل اذا اراد صاحب تلك الارض ان يبني حائطا في ارضه لا يمنع من ذلك ولا يعارض ولو ترتب على ذلك سد تلك الشبايبك الحادثة بحيث لا يمنع الضوء بالسكية من سد تلك الشبايبك لوجود شبايبك اخرى بالدار المذكورة جالبة للضوء ام كيف (اجاب) نعم لا يمنع المسالك من ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان مخترب شرع في بنائه وتعالى بالجداد ارفاد جاره منعه من التعلل لانه يسد عليه بعض شبايبك المطلة على محل حريم الباني الذي احده وانه يقلل عليه الهواء والضوء فهل لا يكره له منعه من البناء ولو لزم عليه سد بعض شبايبك الجمار التي

١٢٨٨

جداى الاولى

١٢٨٨

جداى الثانية

١٢٨٨

١٢٨٨

٢٢

يحمل منها جرح محل حريم الباني المذ كور حيث لم يكن في ذلك ضرر على الجار ولا يمنع
 منه الهواء والضوء بالسكينة بل يوجد بعد ذلك شأ الضوء السكا في مكان الجار والموا ايضا
 (اجاب) اذ لم يترتب على بناء الجار المذ كور ضرر بين بجاره كمنع الضوء بالسكينة من
 مكانه بحيث لا يمكن القراءة في المكان الممنوع عنها الضوء بقطع النظر عن ضوء الباب
 لا يكون له منعه من البناء المذ كور وان ترتب عليه الضرر البين المذ كور يمنع منه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى علبتين من رجلين ولا بين هم البائعين علبتان
 مقابلتان للعلبتين اللتين اشتراهما الرجل المذ كور بين العلالي المذ كورة مستوقد
 حمام يسمى في عرفهم ل هذه الحادثة بالقسم مشترك هذا المستوقدين البائعين
 للعلبتين وابنهم ما لثا العلبتين المقابلتين وممر كل من العلبتين اللتين اشتراهما
 الرجل المذ كور العلبتين الباقيتين على ملك ابن عم البائعين على سطح هذا المستوقد
 و بعد ان تمسكهما الرجل المشتري للعلبتين من مالكيه فباع الرجلان البائعان
 للعلبتين وابنهم ما ايضا جميع المستوقد المذ كور المشتري العلبتين للمبيعتين اولاولم
 يشترط مالك العلبتين الباقيتين على ملكه حق المرور انفسه على سطح المستوقد الذي
 باع نصيبه فيه ثم بعد تمام ذلك اراد المشتري المذ كور البناء على معظم سطح المستوقد
 الذي اشتراه والتصرف فيه بما لا يضر بجاره مالكا للعلبتين ولا يترتب على البناء
 المذ كور تعطيل صاحب العلبتين المذ كورتين عن المرور على السطح المذ كور مع
 كون ذلك ليس مستحقا لبيعه نصيبه بلا اشتراط مرور عليه فهل
 ليس له منع المالك من تصرفه في ملكه على هذا الوجه (اجاب) ليس لبايع نصيبه من
 المستوقد المذ كور منع المشتري من البناء على سطح المستوقد المذ كور والحال ما ذكر
 بالسؤال اذ لا وجه له في المنع بعد بيع استحقاقه على هذا الوجه وقد صرح علماءنا في
 معتبرات المذهب بان للمالك ان يتصرف في ملكه كيف شاء اذ لم يضر بجاره ضررا ينافي
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ملاصقة لدار رجل آخر من جهة الغرب
 وفي الدار الملاصقة كورة مطبخ وحمام ومرحاض في جهتها الشرقية المجاورة للخلاء
 هدمها المالك لها المذ كور وبنائها ونقل المطبخ والحمام والمرحاض وجعلها ملاصقة
 للدار المجاورة لها المذ كورة فترتب على ذلك ضرر بدار الجار المذ كور ووهن لبنائها
 فهو لى اذ تحقق الضرر المذ كور يؤثر المالك المذ كور بازالة الضرر أم كيف المحكم
 (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي اذ تحقق الضرر
 البين لبنت الجار باحداث ما ذكر ثم احدث بازالة الضرر المذ كور اما بنقل ذلك
 لجهة أخرى أو باحكام البناء ان ترتب عليه ازالة الضرر والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك دارا فيها طاحونة معدة للطحن له خاصة بإدارة جاريها وهي ملاصقة لدار
 رجل آخر يملك الطاحونة ثلاث الطاحونة ووسعها وجعلها تدور بخيل لئلا يوسعها

ربيع الاول

١٢٨٩

١

ربيع الثاني

١٢٨٩

١

ربيع الثاني
سنة ١٢٨٩

شوال
٢١

١٢٨٩

ذي القعدة
١٤

١٢٨٩

وأعددهم للاجرة للطعن الدائم وترتب على ادارتها به هذه الصفة ضرر بين ووهن بناء دار
الجوارف هل اذا تحقق الضرر البين والوهن للبناء المذكور يؤمر بازالتها (اجاب) نعم اذا
تحقق الضرر البين بوهن بناء دار الجوارف من ذلك يؤمر ما ذكرها بازالتها والمحال ما ذكر
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث بناء مرصاف في شارع ضيق نافذ عرصة مفهومة
ذراعين في بلدة من بلاد الارياق يتوصل منه الى بحر النيل لا تتقاع عامة المسلمين من
غير اذن الحكومة ولا أحد من أهل البلد وذلك المرصاف يتصل بداره وضيق على
المارة بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤمر بهدم ما أحدثه ويبقى القديم على قدمه لدفع
ضرر المارة (اجاب) اذا تحقق احداث الرجل المذكور بناء ذلك المرصاف في طريق
العامة بغير اذن ولي الامر وكان مضرا بهم فكل واحد من أهل الحكومة من العامة
مطالبته برفعه وازالته ويبقى القديم على قدمه وهذا متفق عليه بين علماءنا الثلاثة
والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي جز جاومقني مجلس مديريتها بافاذة في
٢٠ شوال سنة ٨٩ حاصلها الذي به لديه محضر تكيم انه عرضت علينا قضية في
خصوص احداث طاحونة رحي فارسي بمنزل شخص ير يدادرتها الطعن مؤنة خاصة
وجارية ياني ذلك ويتضرر منه ويطلب منه متعلا بالانها توهم بناء منزله المملوك له
وكل منهما يبيد قنوى شرعية من السادة العلماء المحنفية الازهرية فريد الاحداث
مستغبات بان له احداثها حيث كان الطعن لنفسه خاصة وليس على الدوام والاستمرار
مستدلا بما ذكره العلامة السيد الطبع طاوي في باب القصة نقلا عن العمانية ومطالب
المنع فتواه بان له منعه وان عدم جواز احداثها للضرر البين مستند في ذلك لما ذكره
العلامة ابن عابدين في اوائل شتى القضاء نقلا عن البصر فذا الزمان عرض ذلك للبيان
نرجوا كرامتنا بالافادة بما يعول عليه من أحد القولين حيث ان هذه المسئلة كثيرة
الوقوع وقد ابقينا فصل هذه القضية الهرفيم الفتاوى بالنصوص الشرعية الى أن
تشرف من حضر تكيم بما يعتمد عليه (اجاب) المعول عليه في جنس هذه المسائل ان
المدار في المنع عن تصرف المالك في ملكه تحقق الضرر البين للجار وهو ما يكون سببا
لهدم أو ما يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالملكية وهو ما يمنع من الحوائج الاصلية
كسد الضوء بالملكية والفتوى عليه فاذا تحقق الضرر البين المذكور للجار من اذارة
الطاحونة المذنة المذ كوردة يمنع ما سلكه من ذلك على هذا الوجه الذي يحصل منه الضرر
المذكور والافلا وما نقله السيد الطبع طاوي في آخر القسمة عن الفصول العمانية
يقوله اتخذ طاحونة في داره لطن يته لم يكن بجواره منه لانه يكون احيا فالا يتضرر
به الجيران وان اتخذها للاجرة يمنع لانه يكون على الدوام لا ينافي ما تقدم حيث هل
عدم المنع بعدم الضرر للجيران فيقتضي انه لو تحقق الضرر البين من ذلك يمنع والله
تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ مملوك لثلاثة أشخاص لكل واحد منهم منزل

محرم

سنة

له باب يفتح في الرقاق المذ كور يدخل ويخرج منه ويقابل تلك المنازل منزل مشترك
 بين أخوين ظهره الى ذلك الرقاق وبابه من سكة أخرى نافذة وليس له باب في ذلك
 الرقاق من قديم الزمان اقتسم الاخوان المذ كور ان المنزل المشترك بينهما المذ كور
 واختص أحدهما بالجهة التي فيها بابه القديم المفتوح في الشارع النافذ واختص
 الثاني بالجهة الأخرى التي لا باب لها تراسى مع أر باب الرقاق الغير النافذ على أن
 يهدم حائط المنزل المذ كور المتصل بالرقاق الغير النافذ الممتد الى رأس الدرب المذ كور
 ويترك من أرض المنزل المشترك المذ كور جانباً بطول الحائط المذ كور ويبني به - ذه
 حائطاً آخر في داخل ذلك المنزل ويفتح فيه باباً وصل الى ذلك الجزء المتروك ليرممه
 الى الخارج ويدخل منه وفعّل ذلك واستمر يدخل ويخرج من ذلك الباب الحادث
 ويمر في الجزء المتروك من ذلك المنزل نحو ست سنين والآن أراد أن يبني الحائط القديم
 الملاصق للرقاق الغير النافذ كما كان ويفتح فيه باباً حاداً ويمر من الرقاق الغير النافذ
 الذي لاحق له في المرور منه ولاحق له في فتح الباب فيه فهل ليس له ذلك ولا رباب
 الرقاق الغير النافذ منه من ذلك والحال هذه حيث نتحقق ما ذكره بالوجه الشرعي
 (اجاب) نعم ليس لأرجل المذ كور فتح باب حادث في الحائط القديم ليرممه في ذلك
 الرقاق بدون رضا ربابه لوبناء أى الحائط على أصله ولا رباب المنازل الثلاثة المختصين
 بذلك الرقاق منه - من ذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى
 أعلم (مسئل) في رجل اشترى من آخر قدراً معلوماً من أرض كبيرة وبني المشتري ما اشتراه
 داراً وفتح فيها شبايك مطلة على باقى أرض البائع المذ كور ثم تنازل ملك الأرض
 البراج المذ كورة والآن اراد من آلت اليه شبايك دار المشتري الاول التي لا يوجد
 له من غير هاضو ولا هواة بالكلية مع كون تلك الشبايك المذ كورة قديمة البناء ولا
 ضو من غيرها أصلاً للمعاملات التي هي فيها فهل لا يكون له سد تلك الشبايك
 المذ كورة (اجاب) لا لا لا التصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بحارة ضررا ينافي على
 المقتضى به فان تحقق الضرر البين من التصرف منع منه والا فلا وقد صرحوا بأن من
 الضرر البين منع الضو بالكلية ومنه فتح طاقات معدة لاطل على ساحة النساء ومحل
 قرارهن فلينظر الواقع في هذه الحادثة والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل يملك داراً
 مجاورة له ارد رجل آخر اداء ملك الدار الاولى ان يبني في داره بناء يترب عليه سد ضو
 بعض شبايك في بعض امكنة جارية بحيث لا يترب على سد تلك الشبايك منع الضو
 عن بعض تلك الامكنة لوجود شبايك أخرى له من هذه الامكنة المذ كورة من جهاته
 الثلاث ولا يترب على ذلك البناء ضرر بين بالجوار المذ كور فهل والحال هذه ليس له
 منه - من التصرف في خالص ملكه بما لم يضر به ضرراً ينافي (اجاب) اذا لم يترب على
 ذلك البناء في خالص ملكه ضرر بين بجواره ومنه سد الضو بالكلية عن مكان الجوار

١٢٩٠

١٨

صغير

١٢٩٠

١٠

شعبان

١٢٩٠

١٨

المذکور لوجود الضوء من الشباييك الاخرى لا يكون له منعه والا فله المنع والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك دوارا وله ساحة من داخله عملوكة لصاحب الدوار وبجواره
 دار ملاحقة لتلك الساحة فهدم الجار مكانين من داره كان حائطه مما ملاصقا لساحة
 الدوار المذکور احدهما سقلى والثاني علوى وبناهما ثانيا ووجد السقلى تحتبوشا
 مفتوحا من جهة دواره لا حائط له وحدث له شباييك مطالة على ساحة الدوار المذکور ولم
 تسكن من القديم وجد داله علوى وحدث فيه شباييك متعددة من جملتها اربعة شباييك
 مطالة على ساحة الدوار المذکور وكثرها على غيرها ولم تسكن تلك الشباييك من جودة
 من قبل فهل اذا اراد مالك الساحة المذورة المدة لم يورده ان يبنى فيها بناء يترتب عليه
 سد الشباييك المدة على تلك الساحة ولا يترتب على ذلك منع الضوء من المكانين
 المذکورين اصل لوجود الضوء لهما من جهات اخرى خلاف باب الادوة العلوية بحباب
 مالك الدوار لذلك ولا يكون للجار المذکور منه من البناء بحيث لا يترتب على ذلك البناء
 ضرر بين الجار (اجاب) نعم لما لك الساحة المذورة البناء في خالص ملكه اذا لم
 يترتب على بنائه ضرر بين الجار ولا يمنع من ذلك سد تلك الشباييك المدة على تلك
 الساحة الخاصة بملكها الداخلة في ذلك الدوار لوجود ضوءه للعين المذورة من
 غيرها واحال ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا سكنها بياها في أقصى
 سكة غير نافذة مستطيلة وليس لاحدها فيها نور غيره وبجانب هذه السكة دار لرجل غير
 مفتوح بياها في ابل بياها في سكة اخرى نافذة فهدم لى اذا اراد الرجل المذکور نقض الحائط
 المهاورة للسكة واخذ جانب من السكة وادخله في داره مع انه لاحق له فيها اصلا وذلك
 بدون اذن صاحب السكة وبدون رضاه يمنع من ذلك وينقض بنيانه حيث اضر
 بصاحب السكة ضرر راينا في هذا الجواب (اجاب) نعم يمنع الرجل المذکور من احدث
 بناء في تلك السكة بدون اذن صاحبها ورضاه وينقض ما بناه لواحدته ان كان الواقع
 منه مستطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لكل واحد من اولاده مسكنا
 معينا ورضاه ببناءه وسلم لكل ما وهب له وسكن كل فيما اختص به فارغا غير مشغول ثم
 بنى علوا فوق مسكن احدهم على ان البناء لصاحب المسكن المذکور متبرعا بما انفق
 عليه وهو بمحال الهبة والسلامة ثم توفي الى رحمة الله تعالى فهل اذا ادعى بقية الورثة
 استحقاقا في العلو المذکور وادوا قسمته بينهم بالقريضة الشرعية لسكونه بناء ابيهم
 لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب المذکور بنى لابنه تبرعا منه حسب اشهاده على
 نفسه بذلك (اجاب) نعم لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب بنى العلو المذکور لابنه
 متبرعا بما انفق عليه ويكون خاصا بصاحب السقلى المبني له كما يستفاد من كتب
 المذهب في التنوير وشرحه من مسائل شتى آخر الكتاب هو رد رزوجه بما له باذنها
 فالعمارة لها والنفقة دين عاينها الهبة امرها اولعمر رلنفسه بلا اذن فالعمارة له ويكون
 خاصا بالعرصة فيؤثر بالتفريق بطليها ذلك ولها جلا اذنها فالعمارة لها وهو متطوع في

١٢٩٠

١٢٩٠

١٢٩١

ربيع الاول

١٨

١٥

البناء فلا رجوع له وفي رد المختار على هذا التفصيل عبارة كرهها وسائر املا كلها
 جامع القصولين وفيه من العدة كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا امره ولو لنفسه بلا
 امره فهو له وله رفعه الا ان يضر بالبناء فيمنع ولو بنى لرب الارض بلا امره ينبغي ان يكون
 متبرعا كما مر اه ومثله في نور العين من الفصل الثالث والثلاثين من بحث العمارة
 في ملك الغير ارضا لا محيط البرهان وفيه راسا الى التجرد بطمان ركب في
 الطاحونة جارا او حذيد من ماله ومضت المدة فلو رفعه له بامر به على ان يرجع فهو
 له به او يرجع بما اتفق ولو لنفسه بلا امره فلو غير ركب في البناء فله رفعه ولو لم يكافله
 قيمته ولو للثالث بلا امره فهو متبرع اه وفي البرازية من المزارعة كاد غرس اشجارا
 في ارض الدهقان ومضت مدة المداومة ان غرسها للدهقان فهو متبرع وان امره
 الدهقان بشراؤها وغرسها فهي للدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به
 الاشجار فان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للا كارو يطالبه الدهقان بالقلع
 وتسوية الارض اه ومنه يعلم ان البناء لمن بنى له وهو هذا صاحب التغل وان الاب
 متبرع به فقد صرح بتبرع الباقي لانه يره بلا امره على سبيل الانبعاث في جامع القصولين ونور
 العين وصرح به في مسألة الطمان والا كانه كما تقدم في حادثة السؤال حيث اشهد
 الباني حال بنائه لولده انه متبرع له يكون اولى والله تعالى اعلم (مسئل) في داوين
 ملاصقتين لبعضهما البعض واحدتهما ملك هدمت احدهما فبناها ما لملكها ووضع
 املاج خشب بجائط جاره نقرا في الحيطان فهل للجار المذ كور رفع الاملاج المذ كورة
 ولو اذن للباني وقت البناء بوضعها لان هذا اعادته منه فحق بداله كان له ان يطالبه
 بالرفع حيث لم يكن له حق الوضع بالمحو اذ قديما (اجاب) نعم للاذن المطالبة
 بالرفع عن حيطانه الخاصة به والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل
 له سفلى وآخر له علو عليه يريد صاحب العلو هدمه وبناءه ثانيا فهل ليس له ان
 يبنى على السفلى بناء زائدا كان عليه في القديم بدون رضا صاحب السفلى حيث
 كان فيه ضرر بين يوهن بناء السفلى المذ كور خصوصا لو رفع بناءه زيادة عما كان عليه
 في القديم يترتب عليه سد باب ملك جالبة للنور بمنزل جاره وهذا ضرر بين (اجاب)
 نعم ليس لذي العلو ذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (مسئل) من
 الرزنامة في ١٠ ج سنة ٩٢ بافادة مضمونها ان مؤمل اطلع سعادته على العرض
 الوارد بافادة المحافظة وعلى ما اجاب به حضرة وكيل الرزنامة بمذولة بكم بالافادة مما
 يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك للاقتناع بوجبه ومضمون العرض المذ كوران
 انما منزلا ربا على جزء طاحونة تعلق اسماعيل أفندي بهذا الخالف بحارة قصر الدولة
 بمن الجمالية وصاحب الطاحونة المذ كورة شارع في بناء الطاحونة ومن حيث ان
 ركوب منزلنا اتصاله من فوق بواسطة ساباط وقصده المذ كورة ازالته واذا ازيل ذلك

١٢٩١

١٠

١٢٩١

١٠

السبابا یمتنع الاتصال الى الملكة تعلقا الى كبر فوق جزء الطاحونة المذکور
 نروم من بعد الكشف على ذلك الزام صاحب الطاحونة بتدفع ثمن الركب أو
 اعطائه اقطعة في الطاحونة للاتصال منها لار كوب ومضمون ما ذكره مامورا الارفاق
 الزام صاحب الطاحونة باعطاء مقدمة قيمة ما يتلک منه من الركب الذي باع الى الطاحونة
 واعطاء طريق من أرض الطاحونة للوصول الى ملكه (اجاب) الذي يقتضيه
 المحکم الشرعی في هذه المادة انه لا یجبر صاحب الطاحونة على شراء العلو المملوک لربه
 ولا على بیع جزء من الطاحونة لملكه الا لو یجوز فیہ سلمنا الى علوه والحال ما ذکر
 انما العلو لا يزال ملكا لملكه حتى لو انهدم السفل والعلو فليس لصاحب السفل الا ان
 ینفی سفله الى الارتفاع الذي كان له من القديم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 دار في أسفل زقاق غیر نافذ وفي أول الزقاق المذکور دار مشتركة بين جماعة اراد أحد
 الشركاء ان یفتح بابا في أسفل الزقاق فهل لمن داره في أسفل الزقاق ان یمنعه من الفتح
 (اجاب) نعم له المنع والحال هذه بناء على احد التبعين في التفتيح رجل له دار في سكة
 غیر نافذة لها باب اراد ان یفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلعا فيہ والصحيح انه
 یسره ذلك ولو اراد ان یفتح بابا آخر على من بابہ كان له ذلك خاتمة من باب الحیطان
 والطرق انتهى وفي رد المحتار لو اراد فتح باب أسفل من بابہ والسكة غیر نافذة یمنع منه
 وقيل لا وفي كل من القوانين اختلاف الصحيح والفتوی قال في الخيرية والمتمون على
 المنع فلیکن المعلول عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث بناء منزل في طريق
 العامة في بلدة حتى استغرق بناؤه ذلك الطريق بحيث لا یمکن لاحد المرور الا
 بالاستطرار من ارض الغير فهل بذلك الاحداث ضرر لعامة المسلمين ولم یکن ذلك
 باذن من الحاکم فیه اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعی یمنع منه ویؤمر بنقصه واعادة
 الطريق كاصله منعا للضرر (اجاب) نعم اذا ثبت ما ذکره شرعا یمنع الرجل المذکور
 من احداث البناء المزبور في طريق عامة المسلمين ابتداء ویؤمر بنقصه بعد الاحداث
 والحال ما ذکره بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار مقابلة لدار رجل آخر
 في عطفة غیر نافذة وكلا البابين متباعدا عن الآخر فحدث أحدهما بابا مقابلا لباب
 الدار الاخری بحيث یطل على صاحب هذا الباب المحدث على عورات صاحب تلك الدار
 الاخری فهل یجبر هذا الرجل على سد هذا الباب المحدث در الفاسد ولو فی سده مشقة
 حيث كان الباب القديم من جهة خارج العطفة والباب المحدث الآن من جهة داخلها
 وكانت تلك العطفة غیر نافذة (اجاب) اذا كانت الداران المذکورتان في عطفة
 غیر نافذة وباب احدهما من اهلاها أي من جهة خارجها وارباد صاحب هذه الدار
 احداث فتح باب في حائط داره للمروءة منه أسفل من بابہ الاول أي من جهة داخلها بلا
 اذن فقد اختلف التبعين والفتوی في جواز فتح الباب المذکور وعدمه والذي علیه

١٥٩٢

١٥

١٢٩٣

٢٧

١٢٩٤

مصر

١٨

جادی الاولى

١٢٩٤

٩

جادی الاولى سنة

المتون المنع وهو ظاهر الرواية وعليه المدلول وبناء على ذلك فله صاحب الدار الاخرى
 تكليف المحدث المذکور بسد الباب الذي أحدثه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له دار خربة من جميع الجهات وكان بابها نافذا الى الخلاء وبجانب هذه
 الدار دار لرجل آخر عامرة وبابها مفتوح من جهة أخرى ثم ان مالك الدار العامرة فتح لها
 بابا في الخربة التي بجوارها فاطالب رب الخربة بصاحب العامرة بسد ما فتحه وتنازعوا حتى
 مات صاحب العامرة وترك ورثة فامرهم صاحب الخربة بسد ما فتحه مورثهم فلم يمتثلوا
 فهل والحال هذه يجاب صاحب الخربة الى سد ما فتحه فيها من العامرة حيث ان العامرة
 لها باب من جهة أخرى وهو القديم وليس لهم حق الفتح والمروور من الدار الخربة بل
 احداث الفتح والمروور منها بدون حق ولا اذن من المالك وتحقق ذلك شرعا (اجاب)
 يجب على من احداث فتح باب لداره في دار غيره بغير حق سده ومنع مرووره من دار غيره
 بدون وجه شرعي وبموتة يؤثر من آلت اليه تلك الدار من ورثته بذلك بعد تحقق ذلك
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا احدها متصل بحوش فيه فخل
 رجل آخر وهذا الحوش بانيك من قديم مطلة على هذا الحوش يصل منها الضوء لداخل
 الا ما كن المذکور كورة بحيث لو سدت يمنع الضوء منها بالكلية مع انها لا يطلع منها على
 داخل المحلات المعدة للنساء من مكان الجمار المذکور فهل اذا اراد مالك الحوش المذکور
 بناء حائط بصلق الشبايب المذکور كورة في ارضه يثبت بترتب على بنائه المذکور ومنع
 الضوء عن مكان صاحب الشبايب المذکور كورة بالكلية لا يجاب لذلك ويمنع منه
 (اجاب) نعم لا يجاب الجمار المذکور لذلك ويمنع منه والحال ما ذكر بالسؤال والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له طبقة باعلى داره ايس لها درج يصل به الى سطحها
 في القديم فاحداث لها درجا يصل به الى اعلاها وبصعوده على الدرج يطلع على نساء
 جاره بمحل قرارهن باسفل الدارو باعلاها واضر بجاره المذکور ضررا ينافره برفع
 الدرج المذکور فلم يمتثل فهل والحال هذه يجبر الجمار المذکور على رفع الدرج العائد
 بسبب صعوده عليه الضرر الى جاره ام كيف الحال افيدوا الجواب (اجاب) لا يؤثر
 برفع الدرج غاية الامر انه ان كان بصعوده على الدرج الى سطحه يطلع على داخل محل
 قرار النساء من دار جاره يكون له منعه من الصعود الى ان يتخذ ستره ففي تنقيح المحامدية
 بالعزوا الى الخانية رجل اشترى بحجرة سطحها مع سطح جاره مستويا فاختد المشتري جاره
 حتى يتخذ حائطا بينه وبين الجمار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء
 في ملكه ولو اراد ان يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ ستره قالوا ان كان يقع بهره
 في دار الجمار كان له ان يمنع وان كان لا يقع بهره في داره كان يقع عليهم -م اذا كانوا
 على السطح لا يمنع عن الصعود لانه كما يتضرر هو يتضرر والاخر انتهى ثم قال ومثله
 في البرازية من الميطان من الثاني في الحائط وصارته والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٩٥

١١

١٢٩٦

ذی الحجة

٢٨

١٢٩٧

محرم

٨

حائط بين دارين لرجلين مشتركة بينهما من قديم لكل منهما - حاجذوع متعددة عليها
وتلك الحائط متصلة ببناء كل من الدارين من الجانبين اتصالا تربيع بتداخل اللين
في بعضه في الطرفين لكل منهما دهي الآن صاحب إحدى الدارين اختصاص بها
والآخر الاشتراك بينهما - ما ولا يئنه لاحده - ما على دعواه ولا دليل سوى ما ذكر من وضع
الحج - ذوع واتصال التريع من الجانبين لكل فهل لا يحكم لمدهي الاختصاص بمجرد
دعواه والحال - هذه يكون القول لمدهي الاشتراك بينهما لوجود دلالة على هذا الوجه
وتبقى تحت أيديهما - ما كما كانت (أجاب) نعم لا يحكم لمدهي الاختصاص بتلك الحائط
المتصلة اتصالا تربيع من الجانبين بكلا الدارين مع كون كل من المتنازعين له جنوع
عليه بدون بينة شرعية تشهد له بطبق دعواه والقول قول مدعي الشر كذا في الحال والحال
ما ذكر بينهما وتبقى في أيديهما مشتركة بينهما ويقضى بذلك قضاء ترك لغير مدعي
الاختصاص عن اثبات دعواه اذ هو خارج بالنسبة للنصف الذي يدعيه خصمه
لانصراف وضع يده اليه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان في سكة نافذة ينتهي بعض
ظهوره الى دهليز عمولك لخصمين مشترك بينهما - ما يتوصل منه الى مكان خاص خاصة
من قديم الزمان الى الآن وليس للكان الاول باب منه - ما يسر له حق المرور فيه يريد
صاحب المكان الاول المذکور ان يحدث فتحة باب من هذا الدهليز ليرفعا أيضا
او يتوصل منه الى شارع آخر بدون رضامالكه فهل ليس له ذلك والحال - ما ذكر كرام
كيف الحكم (أجاب) نعم ليس لصاحب المكان الاول ذلك والحال - هذه بدون
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غرس اشجارا ببعض اصولها في
ارضه والبعض الآخر في ارض جاره بدون اذنه فشقها ببعض اصولها وفروعها هواء
ارض جاره واضرت به ضررا يئنه - هل يكلف ذلك الغارس بازالة تلك الاشجار ازالة
للضرر والحاصل (أجاب) نعم يكلف الغارس المذکور بازالة ما غرسه من الاشجار في
ارض غيره بدون اذنه - حيث لا حق له في ذلك كما صرحوا به وكذا يكلف بتغير ريح هواء
ارض غيره من فروع ما غرسه ولو في ارض نفسه - حيث اضر ذلك بجاره اما بشد الفروع
بجعل ان ام كن والافيا لقطع كما افاده في تنقيح المحامدية من المحيطان والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل كان يملك بيتا مشتملا على عدة منازل وعلى حدود دار بعة وقد ذكر
في الحجة أن الحد الشرقي منها الى زقاق غير نافذ من حقوق البيت وفيه باب الاصطبل
فاصل بين ذلك وبين بيت مبنى باسم الاشتر اقام وقد كان الزقاق تحت يده وتصرفه
تصرف الملاك في املا كهم مدة مديدة من غير منازع ولا معارض له في ذلك ثم توفي
عن ورثة فوضعوا أيديهم على البيت وعلى الزقاق والاصطبل وتصرفوا كذلك مدة
مديدة تبلغ مع مدة وضع يدهم ورثتهم نحو ست واربعين سنة من غير معارض ولا
منازع ثم باعوا ذلك البيت بجميع حقوقه لرجل ومن جملتها الزقاق والاصطبل

١٢٩٧

١١

ربيع الثاني
٨

١٢٩٨

١٢٩٨

٢٨

فوضع يده عليه وتصرف فيه كذلك والآن قام من بيده بيت الاشرافات المذكور
في المحل الشرقي يكاف المشتري بهتمج الزقاق زاعما انه كان نافذا قبل
المدة المذكورة بدون وجه شرعي فهل والحال هذه ليس له ذلك بل
يكون الزقاق من حقوق المشتري خاصة (اجاب) اذا كان هذا
الزقاق غير نافذ من قديم الزمان بحيث لا يعهد الا كذلك
وكان من حقوق المذكان الاول الذي فيه باب
اصطبله لا يكاف صاحب المحل فيه الى
تنفيذه شرعا بدون وجه يوجب
ذلك ويبقى القديم على قدمه
والله تعالى اعلم

(تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس)
اوله كتاب المحاضر والمجلات





